

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية للعالم الاجتماعي

تكمّل الضوابط

العدد ٣٣ السنة التاسعة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٧٨

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

السنة الثامنة -

العدد ٣٣

١٠ أكتوبر ١٩٧٨

٨ ذو القعدة ١٣٩٨

١٠ تشرين الأول ١٩٧٨

محتويات العدد

- وجهات نظر
 - ما هو تكامل الضوابط ؟
 - تكامل الضوابط في البحث
 - ماضيه وحاضره ومستقبله
- ميادين البحث
 - بحث السلام
 - الديانات
 - التنمية
 - الثقافة
- منتدى مفتوح
 - ظروف المرأة في المناطق المتقدمة
 - وامتداد أصولها الى عصور ما
 - قبل التاريخ
- اسس المعطيات الاجتماعية
 - والاقتصادية:
 - تحسين الاوضاع الاجتماعية
 - في البلاد النامية

تصدر عن :

مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ شارع طلعت حرب - ١٠٤

بيدات التحرير - القاهرة

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

" هيئة التحرير "

د. مصطفى كمال طلبة

د. السيد محمود الشنيطي

د. عثمان بنوويه

محمود فتوادة عمران

البريد الفني : عبد السلام الشريف

معيد المسيرى

وجهات نظر

ما هو تكامل الضوابط ؟

★ ★ برزت مشكلة « تكامل الضوابط » بشكل مباشر في بعض الأحيان وبشكل غير مباشر في أغلب الأحيان طوال فترة تنفيذ مسح « الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية » . وذلك كموضع اهتمام دائم ومستمر لاثبات وحدة الاتجاهات العديدة للمدخل المختلفة التي أتاحت لبحث المشاكل المتنوعة الداخلة . (بشكل جوهري أو تقليدي) في إطار ما يعرف بالعلوم الاجتماعية . ومع ذلك فبالرغم من رحابة التفكير المرتب ومن الطموح النهجي الذي انسمت به لجهود هنا وهناك ، وخاصة في الجزء الثاني البالغ الروعة الذي نشر أخيرا ، فإن جماعة البحث لم تكن مطلقا مشكلة صريحة ، تتطلب التوضيح الى جانب الشرح والتبرير (لو سمح لنا باستخدام لفظ تحوطه اليوم بعض غيوم الشبهة) . ومع ذلك فلو أن فاعلية العلوم الاجتماعية تتطلب حسن استقلال ما يصادفها باستخدام كل الأساليب المتاحة لتقدم تحليلاتها وتشخيصاتها وتكهناتها بدرجات من السداجة لا يمكن عني ما يبدو حصرها دائما ، وببساطة بعيدة كل البعد عن مجابهة المسائل المعقدة التي يجري تناولها ، فالأمر متروك للفكر الفلسفي لكيما يفحص الأساليب المستخدمة ، ويبحث مفسزها ، وهل هي

الكاتب : محمد علاء سينايسير
 كان رئيساً للبحث في المركز الفرنسي القومي للأبحاث العلمية ، وفيما بعد استاذاً لعلم الاجتماع في جامعة حسن الثاني في كازيلانكا بمراكش ، قبل أن يصبح رئيساً لوحدة اليونيسكو للفلسفة في أوائل ١٩٧٧ . وقد نشر عدداً من المقالات ، معظمها عن مسائل فلسفية وعن تاريخ الرياضيات .

المترجم : رزق ميخائيل رزق
 موجه عام اللغة الانجليزية بوزارة التربية المصرية سابقاً .

مطلقة ، وأن يتجنى جانباً وبشكل مؤقت الحجج البراجماتية التي تقدم لتبريرها .

ومن أجل هذا فإن جزي « الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية » (اللذين عطيسا بالكامل مختلف فروع العلوم الاجتماعية كلها حسب ما هو مفهوم من وجهة النظر الشاملة لمنظمة دولية مثل اليونيسكو لها التزام فكري ، فكري في الواقع بنزجة أنها الهيئة الوحيدة من نوعها التي تفسح صدرها بشكل ظاهر للتفكير الجذري ، بما في ذلك الفلسفة) سيلحق بهما جزء ثالث يخصص لأسس البحوث الجماعية والدراسات المنشورة في هذا العدد من هذه المجلة ليست دراسات اجتماعية ، لكنهننا تشكل أفكاراً في جماعية البحث ، أحياناً في ضوء تطبيق مثلاً على الدين . وتستمد من هذا سمتها النظرية نوعاً . وبالمثل تابعها الجدل .

لكن بعيداً عن المزاية الخاصة بكل دراسة يجب أن نؤكد أهداف القسم الفلسفي التابع لهيئة اليونسكو (والذائع بلا تحفظ في الجدل الدائر حول جماعية البحث) لأنها تشكل جزءاً بارزاً من اهتماماتها ، ولأن هذا القسم هو جزء من « قطاع

اليونسكو للعلوم الاجتماعية وتطبيقاتها » التي تلتزم نحوها بالتزامات خاصة ،
تتحكم في توقيت انتاجها وتكامل نسيج مشاكلها مع وظيفتها داخل اطرار
الاهتمامات الأوسع لقطاع امامه الآن المشاكل الرئيسية للتنمية في صورها
الاجمالية ، أو بعبارة أخرى في اطاراتها الاجتماعية والسياسية والثقافية .

ومع ذلك فحيث أن الفلسفة ليست فرعاً دراسياً بالمعنى الدقيق (لأنها على
الأصح عادة ثابتة للتساؤل وللإستطلاع السليم دون ما معتقدات خاصة أو انحيازات
جامدة) فليس هناك رابطة للرؤية أنسب للتساؤل الأكثر عمقا وللمجابهة الاجابات ،
ولو أن الأسئلة تفصح عن علاقاتها بالمعتقدات المختلفة ، كما أن الاجابات لا تتحرر
بسهولة من الاهتمامات الجارية . وعلى هذا يمكننا أن نضع السؤال الأساسى فيما
يتعلق بجماعية البحث : وهو علاقته بما يسمى « المعرفة » . أما عن طبيعة المعرفة
من حيث هي فقد أحرزت الفلسفة بعض التقدم . ولما كانت نتائج هذا التقدم
سلبية . ولأن الانسان يتذكر بوضوح بالغ العبارة المشهورة بأن « كل إنكار هو
إنكار لما نشأ عنه هذا الإنكار » ، فإنه ينسب بسهولة الأساليب والنتائج معا . ومع
ذلك فمن الأنسب أن نذكر أولئك الذين يغفرون بسرعة مبالغ فيها من الصفة
السلبية للنتائج الى الاستنتاج القائل بأنها أيضا عديمة الجدوى ، وأن أدور
الاكتشافات لبعض فروع المعرفة ، المحتسبة من أكثرها اعتبارا ، هي سلبية
تماما . ولكي نصف المعرفة فى القرن العشرين يمكن أن نقول أنه القرن الذى
ازدهرت فيه المعرفة بالقيود - وهذه (ونحن نعيش ربيعها الأخير) تصبح شيئا
فشيئا علما للحدود - حتى أن انسلية المنسوبة الى ظروف الوجود فى الزمان قد
اعترف بها أخيرا أيضا بالنسبة للوجود المكانى .

أليس من المتناقضات إذن أن هذا القرن الخاص بقيود المعرفة ونظريات الحدود
يمكن أن يشهد امتداد نمو العلوم الى ما وراء حدودها - كل فرع على حدة - ونمو
جماعية البحث ؟ ويمكن للفلسفة هنا أن تمد يدالمعونة ، لأن كلمة « حد » لها معان
عديدة . ويتحتم على الانسان أن يميز لكينا يخترق المتناقضة ويحل ما بها من
تناقض . وفلا هناك عديد من السياقات تظهر فيها كلمة « انحد » فى أشكال
متباينة ، يصعب بل يتعذر تبسيطها . فعلى ذلك فإن ما يجد عاما ما ليس حدا
ماديا ولكنه حقيقة مقرر ، أى مجموعة من المصطلحات ومجموعة من الحقائق المطلقة
التي لا تحدد المعطيات الأولية فقط . ولكن تحدد أيضا أشكال العمل التى تضمن
الانتاج المنظم فى المجال موضوع البحث . ولنستمر فى هذا المشل (الذى يتناول
واحدة من أنقى الحالات) يستطيع الانسان أن يدعى أن فكرة مجموعة من المعارف ،
مغلقة تماما ، ولا يمكن اقتحامها ، وتظل للأبد دون أن تمس (بفضل اطمئناننا الى
أن التناقض يمكن أن ينشأ فى أى وقت ويخلصنا من الخطأ ويقدم لنا الحقيقة)
مفهوم يتعذر التمسك به . ويجب أن نستنتج أن فكرة العلم المنعزل تماما ، والقادر
وحده (عن طريق تفسيره المستبد) على أن يتغلب على الشبهة القديمة فى خاط
الأجناس هي فكرة يستحيل أن تقبلها .

★ هل يتعين أخذ على الإنسان خلط الأجناس ؟

أليست جماعية البحث (أس هذه المصيبة القائلة في أعين الفلاسفة) هي على أى حال مما يفرى الممارسين ؟ والواقع . ولو أن هذا المصطلح لم يذكر قط ، كانت جماعية البحث سمة كل الدراسات العلمية (الجديرة بهذه التسمية) فى بدء نشأتها ، أن ما يعرف بثورة جاليليو تمثل فى ازدواج علمين - كانا منفصلين فيما سبق - وهما الرياضيات والطبيعة . أن اكساب الخبرة السمة الرياضية ، التى هى أساس الطبيعة الرياضية ، كان يمكن أن يزعم أصحاب مذهب الصنائية ، وكان يمكن أن ينوه بحق بخلط الأجناس . ومع ذلك لم يكن هذا هو السؤال . أن الطبيعة الرياضية أوجدت فعلا نظرية جديدة ، كانت سمتها الجوهرية أنها كانت نظرية خبرة ، إذ كان من الصعب التسليم بمرتببة النظرية لشيء يعتبر الصق بنظام الخبرة قبل مصادفة جاليليو ، التى كانت نتيجة عملية طويلة . وعلى مستوى علم الاجتماع التاريخي نجد أنفسنا أمام موقف معقد لا يمكن تصنيته إلا بسلسلة من عمليات التقريب بين قطاعات متعددة ، بالتقاء البحث التاريخي مع البحث الاجتماعى (لو ثبت إمكانه) ، وتاريخ العلوم التقنية وتاريخ المثل الخ . والخلاصة تكمن فى مجال آخر ، فى سمات جماعية البحث هذه التى لا تجرؤ على الاعلان عن نفسها .

ومجرد أن الأمور لا يمكن توضيحها بتحليل جزئى ومن جانب واحد هو دليل واضح على التعمد . ومع ذلك فإن ما هو قيد البحث هو علم . أو بعبارة أكثر دقة مجال نظرى للمعرفة (لو كان أصحاب عقول محبة للبحث ، وعلماء متفتحي الأذهان ، شغوفين بالاطلاع على تقنيات زمانهم ، تواقين الى اكسابها درجة الكمال ، وكانوا مشتغلين بتطوير المعرفة البحتة والتطبيقية . أن ما سهّل ظهور وحدة العلوم فى ذلك الوقت ، بالسماح لعلماء كل الفروع أن يستغلوا المتاح والمفيد من المعرفة ، يخفى وراءه شراطا جوهريا لمعارف البحوث الجماعية ، وهو الكفاءة فى كل المجالات التى يطلب منها المساهمة بنصيب . لو كان ذلك ممكنا فى المرحلة التى كانت قد وصلت اليها العلوم فى عصر جاليليو أو هابجنز فليس هناك مجال للتفكير فيه اليوم على أى حال . وكنتيجة لذلك فإن من يستخدم علما فى مجال علم آخر فانما يستخدم أسلوبا ، أو عليه أن يتتدع أسلوبا دقيقا دقة كافية . وكثيرا ما يقرب المثل بعلماء الطبيعة الذين استخدموا الأساليب الرياضية ، ولكي يكسبوا الشرعية كان من الضروري ايجاد نظرية جديدة . فالتحليل الكلاسيكى تسوده مسائل حسابية صعبة كان يجب أن توجد لها أفكار مقابلة ، لكن أشهر الأمثلة هى تلك التى تنشأ عن نظرية الدوال التقليدية ، وفى وقت لاحق تنشأ عن نظرية التسيويق ، وهى مجال لامتداد جديد لمفهوم الدالة .

ومع ذلك لا ينبغي أن ننسى أنه عندما اخترع فورييه أو ديراك حساب تفاضل وتكامل بإخصابهما كان فى البداية ناجحا ، فانهمبا لم ينظما اجتماعا مع علماء الرياضة لكي يفعلوا ذلك . لقد كانا منممكنين بدرجة كافية فى خيرة ذهنية ، بما

جعل اللغة التي كانا يحتاجان إليها تبدو كأنها تنبع من طبيعة الأشياء . ولهذا السبب لم يحدث في هذا المجال أن تحدث انسان عن جماعية البحث . ومن البديهي أن العلاقة بين علمين كانت وثيقة بدرجة لا تحتاج الى تنظيم ، ودأخيلية بدرجة لا تسمح لها بالتواجد على معترف الطرق . ولهذا السبب فإن العلوم الأخرى التي كان عليهما أن تصارع للخروج من حالة ما قبل العلمية لم تقلد العلوم المستقرة بشكل مباشر ، ولكنها بدأت بتحديد هدفها وخطتها ومجالها . وحالما يستقر هذا الإطار وهذا الاتفاق يمكن أن تصبح استعمارة الأساليب الخارجية أو استخدامها أمرا مشمرا ، وشاقا بدرجة واحدة ، لأنه يفترض كفاءة متزايدة الرقعة . ففي تطبيق التحليل البيوكيميائي على ذكاء المخلوقات في التطور لا يمكن للبيولوجي أن ينسى أنه إنما يدرس كائنات حية ، مما يحمله على اظهار أن دنيا الأحياء (طبقا لمنطق يمكن أن تلقى عليه الكيمياء الحيوية ضوءا ، لكن لا تفسره) تتضمن بغير أن بتتبع أن تفسير الحياة وبيئتها كانت من الأسباب الجذرية للاتحاد والتوزيع البيوكيميائي للجزئيات . أن البيولوجي لا يلتزم تعاون عالم الكيمياء الحيوية أو البحتة ، انه مضطر الى أن يؤدي دور الاثنين الى الحد الذي يفي باحتياجاته .

وحتى لو استطعنا أن نضاعف من عدد الأمثلة فاننا نستطيع أن نلاحظ انهما جميعا تميل الى أن تجعل من جماعية البحث - وهي ضمنية عند هذا الحد - أداة للمعرفة محددة المعالم بدرجة مقبولة ، الى حد أنه سواء في العلوم الدقيقة أو في العلوم التقريبية فإن الانجاء ليس نحو جماعية البحث ولكن نحو زيادة عدد الدراسات ، لتكون كل منها مصدرا محتملا للأساليب البحث لا مكان استخدامها في المواد الأخرى . ومع ذلك يقال أن هناك احتمالات أكثر لسوء التفاهم بين عالم الطبيعة التجريبي وعالم الطبيعة النظري مما يوجد بين عالم الطبيعة وعالم الرياضيات . أما بين العلوم ، المتباعدة حتى عهد قريب متجاورة ، فحدث ولا حرج عن الخلافات في الزوح ، وعن عدد الأساليب المختلفة ، ولكن أيضا عن عدد نقط الالتقاء غير المنظورة . ونتيجة لذلك لا يستطيع أي علم عام أن يوفر أساسا (فيما يخص بمشاكل على الحدود المشتركة بين العلوم المختلفة) لتعاون دينامي بدرجة كافية ، يبدو أن مبادئه تقلت منا . والموقف متميع بدرجة أن الانسان يجب أن يتساءل هل التعاون في إطار جماعية البحث قد نجح فعلا في أن يصبح تقليدا علميا . والمشكلة هي أن أولئك الذين حاولوا أن يجادلوا على هذه الأسس وصلوا تقريبا الى أنه من المستحيل الاعتراف بشرعية البحوث الجماعية من أن تصبح هي نفسها تقليدا علميا ؟ وربما كان هذا هو خط التفكير الذي يجب أن نتأبر فيه ، وأن نتابعه ، وأن نتممه ونأخذ به جدية .

هل يمكننا أن نفعل ذلك دون أن نتأكد من أن خط التفكير هذا ليس أجوف ، وأنه يتلام مع واقع وربما مع الخبرة ؟ يجب أن نتذكر أن جماعية البحث ، في معناها الرقيق ، وحتى لو أنه كان موجودا على الدوام ، لا ينتج شسكلا من

المعرفة أو بالتالى تطبيقا علميا . الا اذا انتحل العلم المنتفع (وبالتالي ماوسسه) ما يلزمه للتفكير فى المشاكل باللغة الدقيقة للعلوم الذى يستخدمه . وهذا يعنى ان التعاون بين علمين يتطلب كفاءة مزدوجة ، كما تتطلب جماعية البحث كفاءة فى كل المجالات التى تدخل فى التعاون . لكن ذلك ليس هو ما يميز جماعة البحث . ان ما يظهر على الأغلب هو مسئول يدعو مختلف وجهات النظر ، أى التخصصات ، وبالتالي الخبراء أن يتوفروا على دراسة مسألة محددة ، وأن يقدموا رأيهم ، الذى يمكن أن يسمى تحميما ، حتى لو أن مثل هذا الرأى قد حشد من عناصر نموذج شكلى سبق الإيحاء به ، أو تأثر باعتبارات براجماسية .

ان انتماء جماعية البحث الى فئة تختلف عن تلك التى تميز العلوم المتخصصة يتيح لنا أن نخترق الحلقة المفرغة التى حدثت بالتشويش على تعريفه كمحصلة لتعاون بسيط فيما بين العلوم ، لأن كل التعاون فيما بين العلوم يضىء شرعية على نتيجة تنتمى الى العلم المستهلك أو العلم المنتج أو الى علم جديد .

ولناخذ مثلا : تطبيق حساب فيثاغورث على نظرية النسب الموسيقية فقد أدى الى ظهور نظرية جديدة هى نظرية النسب ، وهى اول نظرية رياضية دقيقة . ويمكن ذكر أمثلة أخرى ، مأخوذة من كل الثقافات التى ربطت بين مجموعة من المعارف . لكن الأمر ليس بهذه الأهمية ، لأن الحقيقة لا يمكن انكارها . وزيادة ايضاها قد يكون له مغزى واحد فقط ، هو أن يبرز بوضوح سمات «اللامعرفة» (وهى ليست مرادفة للجهل) الناشئة عن ممارسة جماعية البحث التى تتكون من وجهين دون ما اتصال أو اشتراك فى التسمية : معلومات وقرارات . أو على الأرجح ، معلومات مخطط لها أن تمهد الطريق الى قرار . والقرار ليس محصلة نهائية منطقية لمجموعة من المعارف ، فليس هناك معلومات منطقية تربط بين هذين المصطلحين المتنافرين . وهذا لا يعنى أن القرارات لا تخضع لبعض المنطق ، لكنه يعنى انهما ينتميان لمجالين عن المجال الذى تشغله المعرفة المتخصصة ، سواء كانت دقيقة أو تقريبية . وعلى ذلك ففي جماعية البحث يوجد مسئول خارجى يصل الى قرار على أساس المعطيات ، وعناصر المعلومات المستمدة من جهات أخرى . ان هذه السمة المزدوجة لم يسبق قط أن تناوبها التحليل منفصلة أو متصلة ، بل ما اعتراها غالبا الخلط (لسوء الخط) بسبب البادئة التى توحى بالتنقل حسب الحاجة بين العلوم ، وبذا نخرج طوعا عن لب المعنى العلمى لنفس البادئة نفسها ، وهى صلة البحث الجماعى بالمسئول الذى دعى اليه ، والذى حثه على التعبير عن رأى فى إطار المسألة المطروحة للبحث ، وفى إطار الدقة اللازمة لقرار يجب أن يصدر .

ما معنى هذا ؟ أولا أن جماعية البحث ليست علما يستخدم العلوم الأخرى بطريقة مساعدة . ومن هنا فهو يمثل ظاهرة قد تدعش كل أولئك الذين يؤمنون بأن عصرنا قد نجح فى تكامل الفكر مع العمل ، والضرورات البراجماسبية مع

التطبيق « الذهني » . وبلا شك تتم جماعية البحث عن سمة من سمات عصرنا هي التكامل الاجتماعي للمعرفة ، وهو عنصر أصبح جزءا من هيكل السلطة ، لأن السلطة معنية بالضرورة بالمعارف القابلة للتطبيق ، وهي الوحدة القادرة على ارشادها في صياغة السياسات التي تتواصل من حولها ممارسة هذه السلطة . وجماعية البحث في هذا المقام هي احتكام للمهندس والخبير . وهذان هما مصدرا المعلومات المصوغة في عبارات يمكن أن يتمثلها صاحب سلطة القرار ، والذي قد لا يكون موقعه بالضرورة في مراكز المعرفة . وبهذا الأسلوب تكون جماعية البحث عرضا أكثر من نتيجة لاتجاه معين في حضارتنا انه ليس ظهور موقف يتزايد تكييفا مع معارف تتزايد بالانقسام ، بقدر ما هو دليل على الاقبال على القرارات المستنيرة ، البنية على آراء سلبية من الناحية التقنية ، ومؤشر للرغبة في اصدار القرارات على أساس السيناريوهات التي تنجم على أساس من المعلومات الدقيقة . وعلى ذلك نفى العلوم التطبيقية بخاصة (الاجتماعية أو غيرها) يجد البحث الجماعي أرضا خصبة . وما دامت البيولوجيا الجزيئية باقية كإداة للمعرفة فاننا نواجه علماء لا يثير بوصفه هذا أى مشاكل ولا يستدعى وضع لافتة البحث الجماعي ، لانه ببساطة فرع من علم الاحياء القائم على الكيمياء الحيوية . ومن وجهة أخرى حلما ينشأ عن هذا الفرع فن هندسى فان ذلك يدخل بعدا تطبيقيا في جوهره في خدمة المجتمع ، ويدخل بذلك مشكلة تتعلق بجماعية البحث ، لأنه يفتح العلم لتدخل الحكم الخارجى ، مما يعزل التحديات الخاصة بأهداف بعض تطبيقات المعرفة التي تثيرها فرق مشكلة من علماء وفلاسفة ومؤرخين وعلماء اجتماع أعلنوا أن النتائج المحتملة للمعارف التطبيقية يجب أن تشكل عنصرا مقصودا (عن طريق توجيه البحث) من مجال المعرفة نفسها . وغنى عن القول أن المعرفة - منذ ذلك الوقت معرضة للتطورات ولجدل وجهات النظر ، مما يدعم ويؤدى الى ازدهار دراسات البحث الجماعي الى الحد الذى يمكنها من تأييد هذا الموقف أو ذاك . والنتيجة هي الدعوة السياسية علمية تميد الى خلفية الصورة مشكلة السياسة المستنيرة التي أثارت ، برغم أضاليلها ، مسائل الواقعية الخاصة باتخاذ القرار والعمل بالسياسة .

وفعلا يتكون الاتجاه الجماعي للبحث من الانشغال بالارتباط غير القابل للتحليل وبالتجاور البسيط وبتجميع احكام معينة مستمدة من تخصصات محدودة . والسبب هو أن نظرة جماعية البحث لا يمكن تحقيقها بهذا « الادماج » لأنه اذا كان علم واحد لا يكفي لاكتساب عمل ينوى الانسان القيام به لاكتسابه فحوى ذات مغزى فان علما متعدد الفروع لن يستطيع ذلك أيضا . ان جماعية البحث هي على الأرجح جمع « معلومات » مستمدة من علوم مختلفة لهدف نهائى يُلغى من التعقيد درجة أنه يبرر بلا شك « المفاوضات » الملاحظ من وجهة نظر الأهداف العلمية البحتة ، التي تتحقق في كل الأحوال التي يمكن فيها الوصول الى قدر من تناسب المجال الذي تمارس المعرفة فيه . ويحدث ذلك حتى في الحالات البعيدة عن

التفاهة مثل حالة علم الورانة ، وهي حالة « متوسطة » لأنها تربط بين التركيب الكيميائي الداخلي على مستوى الجزيء - أى الكروموزوم - وبين الظروف البيئية الشاملة المحيطة بالكائن (التى تثير معضلات مازالت مستعصية على الحل) .
وجماعية البحث تحكمها الأهداف البراجماتية التى تحدد الطريقة التى تقسم المشاكل للموضوعة تحت البحث ، وهذه هى الطريقة التى تتحول بها الظواهر الى الموضوعية المطلوبة ، أى عرضها عرضاً علمياً . ولا يظهر ذلك فى أى مجال بشكل أفضل من ظهوره فى مجال برر فيه نوع نموذجى من ممارسة البحث الجماعى ، وهو الابحاث الاجرائية .

وليس من قبيل المصادفة أن تنشأ الأبحاث الاجرائية عن مشاغل الحروب الحديثة ، اذ أدخلت أثناء الحرب العالمية الأولى ، وطورت تطويراً كبيراً أثناء الثانية . وكان غرضها هو التحكم العلمى فى المواقف الحربية التى كانت تتضمن أن يؤخذ فى الحسبان - فى عملية البحث نفسها - كل أساليب الحرب الضخمة ، بما فيها الأساليب الاقتصادية . ولو كان من الضروري أن تزود الأبحاث الاجرائية بشجرة نسب لأمكننا أن نتابع جذورها التاريخية الى ممارسات المهندسين اليومية ، وبالتالي نتابعها الى الأساليب البارة المختلفة لاستخدام العلم فى حل المشاكل القديمة ، مثل مشاكل بناء المدن والدفاع عنها ، وتطبيق الاحتمالات الرياضية على فن اتخاذ القرار تحت ظروف من الشك ، وتطبيق الهندسة الاسقاطية على مشاكل الحفر والرمد .

والبحث الاجرائى هو تصنيف هذه المشاكل تحت رؤوس موضوعات ، وتجميعها بشكل منظم فى كل المجالات التى تتخذ فيها القرارات الانسانية ، فعلى ذلك فقد تم تعريفه بأنه الأسلوب العلمى لامداد المسئولية عن التوجيه بأمر كمي لاتخاذ القرار فى العمليات الواقعة فى نطاق مسئوليتهم . وفى هذا الصدد من المهم أن نؤكد أن البحث الاجرائى (على مستوى علم المعرفة) أقل شأنًا بكثير من الوصف الشكلى لبيئة العلاقات بالنسبة لأصحاب نظرية الهياكل الاجتماعية ، بالرغم من التحفظات التى تذكر فى هذا الصدد . ومن ناحية أخرى فإنه أعظم شأنًا من للناحية الفلسفية لأنها شئ آخر غير استخدام علم فى علم آخر ، أى ادماج للمعارف بالتنسيق والاختضاع والتبسيط (أو ما شئت) ، شئ آخر غير قنطرة بين مجموعات متخصصة من المعارف . أنها الشكل المبهم لعلاقات الانسان ، لمكانه ومكانته فى هذه المساحة من العلاقات المعقدة ، حيث تتدافع العلوم والتقنيات ، سواء كانت طبيعية أم اجتماعية . ويترتب على ذلك أنه اذا كان صحيحاً أن هدف البحث الاجرائى هو تلك الأنظمة التى يساهم فيها الانسان فان شكل هذا الاسهام يتم عند استمالة بث الروح العلمية فى دراسة الظروف المحيطة باصدار القرار . ولما كانت القرارات لا تترتب مباشرة على المعلومات التى حشبت لهذا الغرض فإنها ليست ادماجاً ، اذا ما كنا نعى بالادماج (طبقاً لطريقة الفلسفة

الوضعية ، سواء في صيغتها القديمة أو في صيغتها الأكثر تهذيبا) محصلة للمعلومات الجوهرية ، أى نوعا من فلسفة المعرفة القائمة على افتراض أن المعرفة إنما هي سرد لما يجرى من أحداث .

والبحث الاجرائى يمكن أيضا أن ينفع كنموذج لجماعية البحث ، لأن هذه أيضا لها هدف عملى ، وغائية معقدة حيث يتم المور المتوقع وغير النظرى الى هدفها الأساسى ، وهو إنجازها لمهام معينة . . وطبقا لذلك بادرت الحكومة البريطانية (قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة) باستدعاء مجموعة من الخبراء معا لدراسة الاجراءات المضادة فى حالة هجوم قوات المحور . وأصبح هذا التجديد تقليدا : فقيما بعد عين عالم الطبيعيات ب . م . س . بلاكيت رئيسا لعريق مختلط من علماء الرياضيات والأحياء والاقتصاد لأعداد وثيقة لا يمكن بأى حال أن تكون أكثر من مدخل مسبب لقرارات كانت فى آخر المطاف مسئولية السياسيين . ان اجراءات هذه الممارسة الجديدة - التى أدت الى تكامل أشكال مختلفة من المعلومات - كانت متحررة من الناحية العلمية ، تبحث كل الامكانات داخل حدود المشكلة ومعطياتها المحدودة ، ثم بعد ذلك تتصور موقفا تخرج فيه كل العوامل المضادة الى دائرة الضوء . وكان غرضها توقع موقف عملى ، ومواجهته ، والالام بالوقائع ، وبذا تتاح السيطرة عليه . ويعنى ذلك أن المواقف التى تصورها فرق الخبراء تقابل حقائق معينة . وليس من السهل اليوم أن نجزم هل هذا الافتراض له ما يبرره أم لا .

وعلى ذلك فبالرغم من أن القرار هدف يجعل من التباين فضيلة فإنه لا ينتمى الى فئة المعرفة ، بل الى فئة التنفيذ . ومن الواضح أنه لا يشر باعادة توحيد المعارف التى ازداد اشعاعها بين التخصصات ، ولكنه يضرب مثلا لقوة معينة من الشكل كى تؤدى الى قرار يتخذ على أساس معلومات جمعت وليس من الغريب إذن أن اتخذ القرار (بعيدا عن النواحي الاجرائية يكون فى مجاله اللاتم على الأخص عند معالجة مسائل اجتماعية سياسية معينة فلو أن احدى هذه المسائل تربط بين الشبهة اللغوية لجماعة والسلوك السيكلوجى لفرد ينتمى لهذه الجماعة ، ومدى اعتماده النجاح فى الدراسة على نوع التعليم ، وتنشئة الصفوة فى أى مجتمع ، وهكذا ، فإن كل علم ينسب لبحث الجانب الخاص به من المسألة ، وليلل براهه الخاص فيها . وتكافؤ الفرص المتاحة يوفر فى الواقع جوابا « جماعى البحث » . أما أسباب ومبررات المشكلة فلا يمكن تحديدها فى إطار علم واحد . وتجديد اصلها بدقة يمكن أن يجيب على سؤال صعب . ولكن يمكن على الأقل القول بأن الاستجابة متوقعة ، سواء أمكن تبريرها أم لا .

هذا هو السبب الذى من أجله تفضل البحوث الجماعية - عندما تنقل الى الجامعات ، حيث تدرس المشاكل دون أن تحسم - فى خضم المناقشات عن العلاقات بين العلوم وبين التخصصات وبين الأغراء باستشفاف مقدمات لفلسفة جديدة .

تدمج وتنسق وتوحد . وأكثرها وضوحا تقوم بأبحاث جماعية عن مشاكل تتضمن قرارات هامة لها أهمية سياسية حيوية ، مثل السلام ، البيئة ، التعليم ، أثر العلم والتقنية وما إليها . ومن جهة أخرى ، ولهذا السبب نفسه ، فإن جماعية البحث ضرورية حيثما تنتظم التخصصات في قطاعات متميزة ، منسقة بأسلوب يتيح نوعا من الادماج للمعلومات متخصصة من أنواع متباينة ، على أن يكون الهدف النهائي دائما وفي كل الأوقات هو اتخاذ اجراء .

ان الهدف الوحيد لهذه الملاحظات هو لفت النظر لمشكلة يجب أن تنال اهتماما جيويما من الفلسفة ، لو كان للفلسفة أن تظل كما كانت دائما : تصميم الانسان على دراسة دنياه ، وهي حاجة لا يمكن أن تقنع بالبقاء عند هذا المستوى للبداي ، مثل التوقف عند أول فصل في تمثيلية لا تظهر تعقداتها الكاملة الا في الفصول التالية - والمشكلة يجب أن تحدد وأن تبحث بالتفصيل . ان التنسيق بين العلوم والفروع المعنية هو ضروري بالطبع ، لكنه تنسيق من نوع فريد تماما . انه يذكرنا بما كان يعنيه أفلاطون عند تعريف السياسة - لا المثل في نظريته عن الدولة ، لكن اشارة الى التنفيذ - بأنها فن النسيج ، الذي لا يسمح أبدا للعناصر المختلفة بأن تنفصل ، بل دائما أبدا يجمع ويحبك المعلومات معا في نسيج محكم ونضير . العمل السياسي محض ضد مخاطر الواقع التي لا يكن تجنبها ، ولو أن لجماعية البحث عن حلم ، فلا شك أن ذلك هو حلمها



تكامـل الضوابط في البحث ماضيـه وحاضرـه ومستقبلـه

الكاتب: جورج جوسدورف
كان استاذاً بجامعة ستراسبورج يفرنسا من ١٩٤٨ الى ١٩٧٦
وهو مؤلف « مقدمة للعلوم الانسانية » (١٩٦٠) و « التاريخ
العام للانسانيات » ، « والعلوم الاجتماعية والفكر الغربي »
(٨ مجلدات حتى الآن ، نشرها نيو ، باريس)

المترجم: أمين محمود الشريف
عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للعلوم والآداب والعلوم
الاجتماعية .

● تكامل الضوابط في البحث

— من الأمور التي تستأثر باهتمام العلماء في الوقت الحاضر ،
بدليل كثرة استعمال هذه الكلمة في الأبحاث الفلسفية ، والمناقشات
الأكاديمية . فكل باحث يستعمل هذه الكلمة ، ولا يجرؤ أحد على
القدح فيها . ويتجل نجاحها بصورة أوضح اذا علمنا أن الذين
يعبدون هذه الصورة الجديدة للبحث يجدون من الصعب عليهم
غالباً أن يضعوا تعريفا لهذه الكلمة . وهم يرون أن تكامل الضوابط
ترباق شاف لكافة العلل التي يعانيها الوعي العلمي في عصرنا
الحاضر .

وتكامل الضوابط ليس في الواقع من الكلمات الجديدة التي اكتشفها العلماء .
والقول بذلك هو مثل من الأمثلة العديدة لفقدان الذاكرة عند الذين يدعون الكشف
والاختراع ، وهو ما أجاد سروكين وصفه فيما يلي :

« يزعم كثير من علماء الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي أنهم قد
اكتشفوا عددا من الحقائق (لأول مرة) في تاريخ علم الاجتماع أو علم
النفس . . . ويمكن تسمية هذا النقص بعقبة الاكتشاف أو الاختراع .
فالجيل الناشئ من علماء الاجتماع وعلم النفس يقول بصراحة أنه لم
يكتشف أمر ذو بال في مجال هذين العلمين خلال القرون السابقة
جميعا . وكل ما حدث أنه ظهر بعض الفلاسفة النظريين . ويقولون
أن العصر العلمي الحقيقي لهذين العلمين انما بدأ عندما نشروا بحوثهم

وبحوث من لف لفهم • ونتيجة ذلك أن فهارس كتبهم لا تتضمن أسماء
مفكرين في القرون السابقة أو لا تتضمن سوى أسماء القليل منهم ».

وقد تجلت الحاجة الى وحدة المعرفة في الكتابات الإبيستمولوجية منذ نشأة
العلم الغربي ، فالسوفسطائيون اليونانيون - وهم واضعو علم التربية في الغرب -
وضعوا برنامجا لما سموه « بالتعليم الدوري » الذي يقضى بأن يدرس التلميذ كل
العلوم التي تفتتق عنها قرائح العلماء ، كل علم « بدوره » • وقد أخذ خطباء الرومان
عنهم هذا البرنامج الموسوعي ، وطوروه ، ونقلوه الى رجال التعليم في العصور
الوسطى • ومنذ القرن الثالث عشر أسندت الجامعات الى كليات الآداب التابعة لها
الإشراف على تدريس ما يسمى بالفنون الحرة ، أى فروع المعرفة المتعلقة بالحرية
الفكرية ، وهى عبارة عن الفنون الثلاثة (النحو ، والبلاغة ، والمنطق) مضافا اليها
الدراسات الرباعية (الحساب ، والهندسة ، والفلك ، والموسيقى) • وهذه الفنون
السبعة تؤلف وحدة كاملة تتضمن الآداب والعلوم معا • واستمر هذا النظام التربوي
الشامل حتى عصر النهضة بلا انقطاع • ثم استمر في صورة « الانسانية التقليدية »
كما حدث مثلا في مدارس اليسوعيين « الجزويت » • وكان الفاء هذا النظام ١٧٦٠
كارثة على التعليم ، إذ انهار نظام التعليم الدوري القديم دون بديل • وظهرت طائفة
شتى من الاقتراحات والمشروعات والتجارب بشأن ما يجب نقله من المعرفة من جيل
الى جيل ، وكلها تعكس سوء التوجيه الذى أصاب التفكير الحديث فى موضوع التعليم
العقلى •

وكانت الجامعة في القرون الوسطى تهدف الى أن تكون مجتمعاً من المعلمين والطلاب ،
كما تكون مجتمعاً من فروع المعرفة ، وبذلك أصبحت وحدة المعرفة أساساً أو بيئة
لوحد الرجال • وقد أيد العالم الطبيعى « بيليني » هذا النوع من التربية الشاملة
فى سنة ٧٩ م ، حيث قال : « من نظر الى التفاصيل الجزئية للطبيعة دون أن يلتقى
عليها نظرة شاملة ، ويرى صورتها الكاملة ، لم يستطع أن يدرك ما فيها من مظاهر
العظمة والجلال » • وقد استشهد بهذه العبارة الكسندر فون هيبولد فى أعظم
مؤلفاته « كوزموس » (الكون) ذلك الكتاب الذى حاول فيه الإلام بفنون المعرفة
المختلفة • وكانت مكتبة الاسكندرية مركزاً للتعليم والبحث ، وجامعة قبل زمانها ،
ظل أثرها باقياً على مدى ٥٠٠ عام ، وتبنت فى قلب السالم الهليني فكرة الجمع بين
الآداب والعلوم والفنون والتطبيقات الفنية فى مركز مشترك ، حيث ساعد اجتماع
الرجال ووفرة الأجهزة الفنية على وضع برنامج مشترك للوحدة الثقافية •

وتدلنا هذه الأمثلة القديمة على أن القول بأن المعرفة إنما هى عالم واحد هو عامل
دائم فى الإبيستمولوجيا ، وما الدعوة المعاصرة لوحدة المعرفة الا تأكيد جديد للوحدة
المفقودة • ولا ريب أن اشتياق العلماء الى استعادة الماضى المفقود ، يمكن وراء السعى
ليكون العلم فى غده أفضل منه فى حاضره • وقد كانت فكرة وحدة المعرفة من عصر الى

عصر نهراسا يضيء الطريق لهداية السارين فى تاريخ المعرفة . وكما أن التخصص
قد أدى الى تقدم العلم كذلك قوى الاهتمام بالوحدة العلمية من الرغبة فى إعادة توحيد
فروع المعرفة وانتظامها فى سلك واحد ، تفاديا للتفتت الذى لا يمكن قبوله فى مجال
المعرفة أو بين رجال العلم .

ويؤكد أساطين الفكر فى أعظم العصور انتاجا ضرورة الاحتفاظ بالوحدة
العلمية ، والا كانت النتيجة تمكك أوصال المعرفة ، وشيوع الفوضى الاستبولوجية .

وفى بداية العلم الحديث ، وقيل أن يكتسب نظامه الآتى تلك الصرامة والدقة
التي أضفاها عليه جاليليو وديكارت ، كتب فرنسيس بيكون مقالا نشر بعد موته
ب عنوان « نيو إطلانتس » دعا فيه لانشاء نوع من الطوبى (دنيا المثال) أسمها « بيت
سليمان » ، وهو يقوم على وحدة المعرفة . ووصف بيكون فى هذا المقال الخيالى بيت
سليمان ، فقال انه مركز للبحث العلمى القائم على الوحدة العلمية ، أى على الاستعانة
بفروع المعرفة المختلفة لخدمة الإنسانية ، وهو مبنى على إحدى جزر الكنوز التي تسود
فيها الحكمة . وكانت طوبى بيكون نموذجا للجماعات والأكاديميات (الجامعات) العلمية
التي ظهرت بشكل كبير فى تاريخ العلم ابان القرن السابع عشر . وكان اجتماع
العلماء قوى النيات الطيبة فى جمعيات ترعاها الملوك ، الى جانب كونه تأكيداً لأهمية
العلم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فى العصور الحديثة ، دليلا على الرغبة فى عقد
أواصر الاتصال بين أهل الخبرة والاختصاص فى مختلف فروع المعرفة ، وفى الطلوع
الى الوحدة . لقد كانت هناك أيديولوجية أو فكرة « طوبية » (مثالية) عن وحدة المعرفة
وراء مثل هذه المؤسسات التي ازدادت أهميتها على مر الزمن .

وكان ليبنتز (١٦٤٦ - ١٧١٦) من أقوى الشخصيات أثرا فى انشاء الأكاديميات
العلمية . وهو مفكر عالمى وفيلسوف وعالم عبقري يجب التسليم بأنه أحد أساطين
العلماء الذين شاركوا فى كثير من فروع المعرفة . كتب يقول :

« اذا نظرنا الى موقف الجنس البشرى من العلوم التي تساعد على
أو أى علامة أخرى تهديهم سواء السبيل ، ويعرف بها كل منهم أخاه . بل
الظلمات ، دون قائد يرشدهم ، أو نظام يجمعهم ، أو حديث يسسليهم ،
تراهم - بدلا من أن يمسك كل منهم بيد أخيه ليهديه السبيل ، ويسير
سعادته وجدناه أشبه بجمهور من الناس يهيمون على وجوههم فى دياجير
فى الطريق الصحيح - يندفعون فى كل حذب وصوب ، حتى لقد يصطدم
بعضهم ببعض ، فى وقت يتعين عليهم فيه أن يساعد كل منهم الآخر ويشد
من أزره . . . ومن الواضح الخلل انه من الخير لنا أن نوحّد جهودنا ، وأن
نتقاسم هذه الجهود بحكمة ، وننظمها بكفاية . بيد انه لا أحد فى الوقت
الحاضر يحاول أمرا فيه شئ من الكلفة والمشقة أو أمرا لم يسبق لغيره أن
حاوله ، فى حين نجد كل انسان يندفع الى ما سبق عمله ، مقلدا لغيره .
بل لقد يصل الأمر الى حد التخاصم والتشاجر » اهـ .

وفي ١٦٣٧ قام المربي الخيالي التشيكي جون أموس كومينسكى (كومنيوس)
فأعلن النكير - قبل لينتز بزمان طويل - على تفتيت المعرفة بصورة شائنة الى علوم
منفصلة وغير مرتبطة . وقال ان علاج هذا التخريب هو التعليم القائم على الوحدة
العلمية ، لأنه لا يمكن أن يبرز الى حيز الوجود علم بمعزل عن غيره من العلوم ، أو
يعيش في حالة من الانانية الاستمولوجية خارج نطاق وحدة العلم والعمل ، تلك الوحدة
القائمة على ارتباط فروع المعرفة المختلفة .

وكان الاهتمام بوحدة المعرفة من سمات الفكر الرئيسية في أيام حركة التنوير
العقلي ، وكان الناس يرون أن التقدم الذي أحرزه العلم والتكنولوجيا في القرن
الثامن عشر يهدف الى اصلاح أحوال البشر بصفة عامة . وتوضع فكرة الانسكلوبيديا
(دائرة المعارف أو الموسوعة) ، التي ظهرت في فرنسا بأشراف (دالمبرت وديدرو ،
التعطش العقلي للوحدة في نطاق تنوع العلم والعمل . بيد أن الترتيب الأبجدي أو
القاموسي في عرض المواد لم يكن في الحقيقة ملائما لهذا الغرض . ذلك أن دائرة المعارف
تضم طائفة ضخمة من الحقائق المرتبة اتفاقا طبقا لترتيب حروف الهجاء . ولذلك لم
تكن الوحدة العلمية واضحة أمام القارئ .

والمواد التي تعرض متوالية ومتفرقة على هذا النحو يجب أن يفهمها القارئ في
وقت واحد ، وأن يفهمها كمادة واحدة . وبذلك يستعيد القارئ فكرة التعليم الدوري
عند قدامى الأغارقة وخطباء الرومان . وفي الوقت نفسه يثرى عقله بكل المعلومات
الاضافية التي جمعها العلم الحديث منذ عصر النهضة . وهذه العلاقة بين المتعدد والواحد
التي ألهمت مشروع الانسكلوبيديا كله مبنية بوضوح في بعض النصوص الأساسية
التي كتبها كبار مؤلفي الانسكلوبيديا ، وبخاصة في « أحاديث أولية » بقلم دالمبرت ،
وفي المادة التي كتبها ديدرو تحت عنوان « الانسكلوبيديا » ، وفي مقال دالمبرت عن
« مبادئ العلوم » .

والفكرة الأساسية التي تقوم عليها الانسكلوبيديا هي تجميع وتلخيص المقدار
الضخم من المعلومات المتاحة في حيز صغير جدا . والانسكلوبيديا نفسها هي مرآة تعكس
العالم العقلي كله . ولا يقتصر القصد منها على سرد الحقائق العلمية جنبا الى جنب ، بل
يتعدى ذلك الى تنظيم العلوم بطريقة عقلية وبيان العلاقات بينها ومعرفة الجذور
المشتركة للمعرفة وتحليلها يمكن التوصل الى اشتقاقات تؤدي الى المعرفة
وباستقصاء الأصول يتسنى للإنسان أن يتغلب على الآثار الضارة لتقسيم العمل العقلي ،
وذلك باستخدام طريقة مبنية على الاستمولوجيا التوليدية التي اتبعها أكابر المفكرين
في القرن الثامن عشر . ويقول دالمبرت انه يمكن اعتبار كل علم من العلوم تفصيلا
لبعض المبادئ العامة :

« ان التنظيم الانسكوليدى للمعرفة هو تجميع المعرفة فى أقل مساحة ممكنة ، ووضع الفيلسوف - اذا صح هذا التعبير - فوق هذا آتية الشاسع من المعرفة عند نقطة عالية يستطيع منها أن يرى فى وقت واحد الفنون الأساسية والعلوم الأساسية » .

وبعبارة أخرى ان « الكون يصبح بالنسبة لكل من يستوعبه فى نظرة واحدة مجرد حقيقة واحدة ، وحقيقة عظيمة واحدة ، اذا جاز هذا التعبير » .

ان تفريق المعرفة - وان نشأ بالضرورة عن تقسيم العمل العقلى - يجب أن لا يؤدى الى حدوث تناقضات بين الباحثين ونتائج بحوثهم . وقد كان تضامن الانسكوليديين مكفولا بوحدة العلم التى أتاحت لهم أن يؤمنوا بتقدم العلم فى يسر وسهولة لخدمة الإنسانية . وقد أتاحت فكرة الابستمولوجيا (المعرفة) التوليدية المكتسبة من الفيلسوف لوك رد العلوم جميعا الى أصل مشترك ، ثم نقلها عنه كوندريك أستاذ الموسوعيين وطورها ، وسار عليها فى الجيل الثانى الايديولوجيون والفلاسفة والعلماء الذين عاصروا الثورة الفرنسية وأيدوها بقوة . ويتضمن كتاب دستون دى تراسى الموسوم « مبادئ الايديولوجيا » أو فى بيان المذهب الهادف الى رد جميع فروع المعرفة الى مبادئ عامة منقولة عن كوندريك مع بعض التحسينات . وچدير بالذكر أن دى تراسى يشتق من نظريته فى المعرفة مبادئ القانون ، والاقتصاد السياسى ، والأخلاق ، والتربية . وقد اتبع أعضاء آخرون من هذه الطائفة هذا المنهج العقلى نفسه ، ووضعوا ابستمولوجيا للعلوم الطبيعية والانسانية (التاريخ ، والجغرافية ، والفلسفة ، والاثنوغرافيا (علم السلالات البشرية ، والطب ، الخ) . وتكفى أسماء كابينى ، وبيشا ، ولامرك ، ولغوازيه ، وفولنى ، للدلالة على مدى المحاولة الهادفة الى وحدة المعرفة ، تلك المحاولة التى لم تبدل بصفة عامة فى تاريخ الفكر الأربى . وفضلا عن ذلك فإن الايديولوجيين الذين كانوا بمثابة « اتحاد للعقول » فى خدمة السلطات الثورية وضعوا أسس الثورة الثقافية التى أقامت عددا من المؤسسات الجديدة لنشر المعرفة ، ودعم البحوث العلمية بكافة أنواعها . ومن هذه المؤسسات مدارس المعلمين التى قامت مناهجها على أحدث نظام للتعليم يهدف الى شغل مكان الإنسانية التقليدية فى مدارس الجزويت . ومنها أيضا « المعهد القومى » الذى عكس الرغبة فى جمع شمل العلماء فى جميع فروع المعرفة للعمل على تقدم العلم على أساس المذهب الايديولوجى . وكان « المعهد القومى » الذى ظل قائما حتى اليوم هو « بيت سليمان » الذى ورد ذكره فى طوبى بيكون ، ولكن فى صورة جديدة . وكان هذا المعهد أيضا - كما اقل كابينى - بمثابة « انسكوليدىا حية » اذ يضم عددا من كبار المفكرين الذين اجتمعوا معا لتدقيق تطوير المعرفة فى خدمة فرنسا الثورة .

وهكذا نجد أن موضوع الوحدة العلمية سواء فى مجال النظرية أو التطبيق كان من السمات البارزة للفكر فى عصر التنوير . وقد قال فى ذلك ترجو الذى كان فيلسوفا وسياسيا معا :

« لقد بسطت الفلسفة - أو العقل بعبارة أصبح - سلطانها على جميع العلوم فى عصرنا ، وبذلك فعلت ما سبق أن فعلته الفتوحات الرومانية بين الأمم ، اذ وحدت جميع قطاعات العالم الأدبى ، وحطمت الحواجز التى جعلت كل علم بمثابة دولة منفصلة ، ومستقلة عن بقية العلوم جميعا » .

وينادى كوندرسبه ، وهو ايدولوجى من أصدقاء ترجو وأتباعه بهذه الفكرة نفسها فيقول : « خلاصة القول أن العلوم تقدمت على نحو لا يتسنى معه استيعاب أى علم استيعابا كاملا والالام التام بمبادئه دون الرجوع الى العلوم الأخرى » . وبعد ذلك بزمان قصير أكد الاقتصادى ج . ب . ساي وحدة المعرفة أيضا ، وكان ساي رجلا آخر من رجال المدرسة الايدولوجية :

« سوف تكون إحدى السمات التى يمتاز بها عصرنا تطبيق
الفلسفة على العلم ، وذلك بالقاء نظرة شاملة عليه تتيح لنا فهم العلاقات
التي تربط بين أجزائها » . ثم أن تقويم لغة العلم ، وبالتالي تقويم افكاره ،
سمة أخرى من سمات التقدم الحديث » .

وقد طالب بذلك أساطين الفكر فى القرن التاسع عشر ، فقال ميشيليه الصغير الذى قدر له أن يكون مؤرخ فرنسا الرومانسى الكبير ، فى محاضرة عن وحدة العلم ألقاها فى ١٨٢٥ ما نصه :

« أن العلم يفقد جاذبيته الحية ، وفائدته الكبرى ، عندما تنقطع
الصلات بين فروع المختلفة ، وعندما ينسى الناس أن كل علم يضيء
جوانب العلم الآخر ، ويزيده خصبا » . ويقول لنا حكماء العصور القديمة
أن المؤزيات (مألوهات الشعر والفنون والعلوم عند الاغريق) كن أخوات
.. والواقع أن العلم واحد لا يتعدد . وما اللغات والأدب والتاريخ
والفيزياء والرياضيات والفلسفة الا فروع من العلم تبدو فى ظاهرها منفصلة
بعضها عن بعض ولكنها فى الواقع متصلة او على الأصح تتحد لتؤلف
نظاما لا نستوعب أجزاءه المختلفة الا جزءا بعد جزء بسبب ضعفنا
وقصورنا ، ولكن الانسان سوف يفهم يوما ما الانسجام الكبير بين أجزاء
العلم الانسانى » ا هـ .

ثم يقول بعد ذلك :

« ان العقل الانسانى يتقدم على النحو التالى : يرى العلم وحده أولا
ثم تتشعب رؤيته للعلوم ، ثم يعود فيرى العلم مرة أخرى . يبدأ من
الوحدة ، ولكنها وحدة الاختلاط والفوضى ، ثم يعود الى الوحدة ، ولكنها
وحدة النظام والنور » ا هـ .

وفي القرن التاسع عشر شهد تاريخ المعرفة توسعا في الأبحاث العلمية ، فازدادت الأساليب الفنية للبحث العلمي بدرجة مذهلة في كل مكان . ولكن هذا الثراء العلمي اقترن بفقر شديد في مجال المهام التي تم أدائها . فقد جاء زمن الاختصاصيين ، وتفتت مجال المعرفة بعد اتساح نطاقها ، وتقلصت الحقائق اليقينية عندما ازداد حظها من الدقة . ويقول ج . ك . تشسترتون : « ان الاختصاصي هو رجل يعرف الشيء الكثير عن الشيء القليل ، وهو ينتج نجو الطرف الأقصى الذي يعرف فيه كل شيء عن لا شيء » . وقد اتفقت النزعة اليقينية والعلمية مع وضع جديد للمعرفة يجس فيه كل علم نفسه في سجن مناهجه الخاصة ويتحول فيه ثوب العلم الذي لا درز فيسه الى ثوب ممزق لا يمكن اصلاحه . والواقع أن تفتت المعرفة الى قطاعات محدودة جدا دفع برجال العلم الى حالة من العزلة المتناقضة ، لأنهم فقدوا معنى القضية المشتركة التي وحدث شمل الانسكولويديين ومن حلفهم من الايديولوجيين . ومن هذا الوجه يمكن القول بأن الامل في الوحدة العلمية تراجع في القرن التاسع عشر ، اذ بدا الوعي العلمي مقهورا أمام ضخامة هجم غزواته ، وبدا أن ثمن التراكم الكمي للمعلومات هو تفكيك أوصلال الفكر .

وقد انعكست هذه الفوضى الاستمولوجية في تاريخ المؤسسات العلمية ، وبخاصة الجامعات . وقد سبق أن ذكر فولتير من نسي من معاصريه أن اسم الجامعة نابع من التسليم بأن الهيئات الأربع التي تسمى بالكليات تضم مجموعة عامة من الدراسات أي تضم كل الدراسات التي يمكن الانسان أن يتعلمها . وقشهد اتضحت فكرة الوحدة العضوية بين وظائف المعرفة بصورة جلية في تأسيس جامعة برلين (١٨١٠) التي قدر لها أن تكون الجامعة الرائدة في أوربا إبان القرن التاسع عشر . وكان الحافز على قيامها هو هزيمة بروسيا الساحقة في معركة يينا (١٨٠٦) ، فتقرر وضع سياسة فكرية جديدة تهدف الى المشاركة في بناء النهضة القومية عن طريق تزويد الدولة بالموظفين اللازمين ، وبرجال نالوا حظا من التعاميم الصحيح ، وتوفرت لديهم القدرة على تدليل العقبات بما أوتوا من الذكاء . وقد اختبر ولهم فون همبولدت الفيلولوجي (الفقيه اللغوي) الشهير ، لتنظيم الجامعة الجديدة ، فاستشار في ذلك كبار المفكرين في عصره ، فكتب فردريش أوجست ولف العالم اللاهوتي ، وفخته الفيلسوف المعروف ، وشيرماشر الفقيه اللغوي ، تقارير على جانب كبير من الأهمية ، أكد فيها كل منهم ضرورة الوحدة بين فروع المعرفة المختلفة ، مقررين أن الحياة العقلية تقوم على المشاركة ، اذ تجمع في ظل مهنة مشتركة لغيرها من مختلف الرجال يقولون بمختلف البحوث ، وينرى بعضهم بعضا بفضل تنوع ميولهم واهتماماتهم . وفي الجامعة لا يقوم أي فرع من المعرفة بذاته فقط بل يقوم أيضا بغيره في اطار المعرفة الشاملة . والجامعة هي مؤسسة تجمع قبل كل شيء بين فروع المعرفة المختلفة . وكانت هذه السمة هي التي ميزت جامعة برلين في معظم القرن التاسع عشر .

وفى ١٨٠٨ شرع نابليون فى تنظيم التعليم الجامعى بفرنسا ، فأطلق على الجامعة خطأ اسم « الجامعة الامبراطورية » ، وفرق لأول مرة فى التاريخ بين كليات الآداب وكليات العلوم . وكانت كليات « الفنون القديمة » التى أصبحت فى ألمانيا كليات الفلسفة قد احتفظت بمبدأ وحدة المعرفة ، ولكن نابليون بهذا التفريق قضى على هذا المبدأ . ومنذ ذلك الحين جرى العمل فى فرنسا على اختيار الطالب بين الثقافة الأدبية والثقافة العلمية ، ولكن كلتا هاتين الثقافتين كانت مقطوعة الصلة بالأخرى ، واتسمت بنقص كبير . ذلك أن الدراسات الأدبية والعلمية أصبحت ، بعد أن انزلت أحدهما عن الأخرى نصف عمياء أو عوراء لأنها تجاهلت وجود قطاع كبير من المعرفة .

وقد اعترض أ . دى بوا ريموند العالم الفسيولوجى الشهير بجامعة برلين على هذا التفريق الذى أدى بالضرورة الى التشويه المهنى الخطير بين الخبراء والمختصين حيث قال :

ان الاقتصار على دراسة العلوم الطبيعية دون الأدبية من شأنه أن يضيق دائرة الفكر . ذلك أن العلوم الطبيعية تجعل النظر الى الأشياء التى نراها أمام أعيننا أو فى متناولنا مقصورا على ما يبدو أنه الحقيقة اليقينية المطلقة المستمدة من التجربه المباشرة لحواسنا ، كما أنها تصرف العقل عن التفكير فى المعانى الكلية العامة حتى يفقد العقل عادة التنقل فى عالم المعانى غير المحددة . ويمكن القول بأن الاهتمام بالعلوم الطبيعية يعد انجاها معيدا ، ولكن لا أحد ينكر أنه متى أصبحت الدراسة مقصورة على العلوم الطبيعية ضاق أفق العقل ، ونضب معين الحياة ، وتبدل إحسان الروح ، مما يترتب عليه أن تصبح نظرة الانسان ضيقة ، وجافة ، وجافية ، تعافها الموزيات التسع ، ومالوعات الحسن الثلاث » .

ويبرز ريموند الارتباط بين الممارسة الاستمولوجية وبعض الخصائص الانثروبولوجية (الانسانية) فيقول : ان آفة التخصص تؤدي الى جمود العقل ، فتفقد المعرفة صلتها بعالم الحقيقة ، وتؤدي الى خلق نظم ضيقة من التجريدات (الأفكار المجردة) لا يتصل بعضها ببعض . وقد استشهد مدير جامعة برلين فى ١٨٨٠ بالنص المذكور آنفا فى الاعتراض على اقتراح يقضى بتقسيم كلية الفلسفة بحيث تفصل الدراسات العلمية عن الأدبية على غرار جامعة نابليون . ثم حدث فصل جديد فى فرنسا فى نطاق المجموعتين من العلوم اللتين تم الفصل بينهما من قبل . ولكن فى نهاية القرن التاسع عشر حاولت الجمهورية الثالثة أن تجعل الجامعات جديدة بهذا الاسم ، وفى ١٩١١ أعلن أحد أعضاء البرلمان أسفه لفشل هذه المحاولة التى تهدف الى تحقيق الوحدة العلمية فقال :

« ان كلمة الجامعة ليست سوى اسم على غير معنى .. لأنفسنا لا تدل على وجود مؤسسة عضوية يرتبط فيها أهل العلم بعضهم ببعض ،

ويعشرون بأنهم أعضاء في جسم واحد • فترى كلا منهما سائرا في سبيله •
فرجال القانون ورجال الأدب يؤلف كل منهما جماعة منفصلة عن الأخرى •
انقطعت الصلة بينها ولا نقول دب الحسد بينها • وغنى عن البيان أنه
يوجد في السوربون مثلا جماعة من المؤرخين وجماعة أخرى من الفلاسفة
ولكن الاتصال واهي العرى بين الجماعتين ناهيك عن التعاون بينهما •
ثم إن التخصص يسود الجامعة في هذه اللحظة « ١ هـ •

وهذه الكلمات من الماضي لا تزال تنطبق لا على فرنسا وحدها بل أيضا على ديانة
الجامعات . في سائر أنحاء العالم • فهناك أدلة كثيرة على وجود مرض علمي يعد في
وقت واحد مظهرا وعنصرا أساسيا للأزمة التي أصابت الحضارة المعاصرة • هذا المرض •
هو فشل فكرة الوحدة العلمية القديمة • وما هذا الفشل الاستمولوجي الا فشل عام
للإنسانية • والدليل على ذلك أنه أزمة الجامعات في العقد السابع التي انتهت بالثورة
الفرنسية الصغرى في ١٩٦٨ كانت نوبة من نوبات اليأس والطوبية (المثالية) عكست
انهيار النظم القديمة • كما عكست الحاجة الى إعادة بناء صرح المعرفة العقلية • وقد
كانت المطالبة بالوحدة العلمية من بين المطالب التي وردت على السنة الطلبة الحائقين •
اذ كان من الضروري ضم شتات المعرفة على اختلاف عناصرها مرة أخرى • وحتى قبل
١٩٦٨ عكس المشروع الألماني بجامعة كونستانس هذه الرغبة الجديدة في القضاء
على الحواجز التي فصلت - وأحيانا خالفت - بين فروع المعرفة • ولز تلتفي هذه الحواجز
الا بالجمع بين الآداب والعلوم في التربية العقلية • بيد أن قوة القصور الذاتي التي
حشدتها المؤسسات التقليدية ضد فكرة التجديد لا تزال شديدة بحيث يبدو أن كل
هذه المحاولات مقضى عليها بالفشل •

ومن هذا العرض الموجز لتاريخ الوحدة العلمية في الماضي يتضح أنه منذ بداية
الثقافة الغربية شكلت فكرة الوحدة العلمية جانبا واحدا من فكرة العلم • ولا ريب أن
الأحياء الحالي المفاجيء لهذه الفكرة لا يعتبر تقدما إستمولوجيا • وإنما يمكن اعتباره
عرضا ثانويا لتفكيك أوصال المعرفة في العصر الحديث • أو اجراء دفاعيا يائسا
للمحافظة على سلامة الوحدة الفكرية كلها أو بعضها •

ولذلك تجتزل كلمة « الوحدة العلمية » مكانا بارزا في مجال الحياة العقلية
المعاصرة • ومن سوء الحظ أن تعريف هذه الكلمة غير واضح • وأنها تبدو أحيانا
أشبه بشعار يستخدم في المناقشات الأيديولوجية في مقام مناسب وغير مناسب •
أما فيما يتعلق بالإصلاح الجامعي فإن الجميع يتنادون بالحاجة الى تمديد فروع المعرفة
في المعاهد العلمية • ولكن من رأى بعض الخبراء أن كل ما يلزم لتكوين جامعة متعددة
العلوم هو أن تجتمع في مكان واحد كلية للصيدلة الى جانب معهد للغة الصينية الى
جوار مدرسة للهندسة • والوحدة العلمية التي تتحقق على هذا الوجه ليست سوى
وحدة مجتمعة للعلوم متفرقة • شائعا في ذلك شأن زكام من الحجارة المرصوة •
وجدير بالذكر أنه عدا كبيرا من الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية ليست سوى

اجتماعات من الاختصاصيين الذين لا تجمعهم لغة مشتركة ، ولذلك لا يجد بعضهم ما يقوله لبعض برغم جلوسهم في غرفة واحدة جنباً الى جنب .

يبد أن صورة وحدة المعرفة تختلف عن ذلك ، فهي لا تقصر على تجاور فروع المعرفة ورصها جنباً الى جنب ، بل تتعدى ذلك الى وحدتها . فالاهتمام هنا ينصب على نقط الالتقاء بين مختلف العلوم ، ومعرفة الحدود التي تعد ملكاً مشتركاً بين جميع فروع المعرفة ، والتي تهيم الحوار بينها . وهذه الفكرة تبعد الى الازدهان فكرة « جامعة العلوم » التي قامت على أساسها الجامعة التقليدية . ولكن اذا نظرنا الى حقيقة الأمر جاز لنا أن نتساءل : أليست فكرة الخير العام التي تفرض نظاماً من الملكية المشتركة على العلماء على اختلاف أنواعهم عبارة عن أمل كاذب ؟ ذلك أن وحدة فروع المعرفة تتعارض مع التخصص ، ولذلك فهي تفرق بين الاختصاصيين بدلاً من أن توحد بينهم ، وتفصل بين جهابذة الاساتذة ، فيدير كل منهم ظهره للآخر ، ولا ينظر الا الى الجهة التي تهمة .

وهناك فكرة أحدث وأكثر جاذبية من فكرة وحدة المعرفة ، وذلك على مستوى اللغويات على الأقل ، ألا وهي فكرة « العلم الاسمي » أو علم العلوم . وهذه العبارة تشير بالسمو والاستشراف أو وجود علم يعد مرجعاً لعدد من العلوم . وقد يعني ذلك وجود نقطة التقاء بين عدد من العلوم أو نظرة تظم معا على حدود المعرفة - سواء على مستوى أفقي أو رأسي - مقاصد ومباحث الاستمولوجيات المختلفة . ولكن فكرة « العلم الاسمي » هي على كل حال مركز رئيسي يستلهم وراءه كل من يصبو الى الامبريالية العقلية . فالعالم الرياضي يميل الى القبول بأن الرياضيات هي علم العلوم ، والمؤرخ يدعى أن علمه أسنى من غيره من العلوم ، وأنه يتقدم عليها جميعاً ، في حين يرى غيرهما أن الأولوية من حق الدراسات البيولوجية (التاريخ الطبيعى ، والبيولوجيا ، وعلم النفس ، والطب) . وجليد بالذكور أن فكرة العلم الاسمي - في مجال العمل والممارسة - أشبه بكرسي شافر يود كل انبسان أن يجلس عليه ، وهي من أكبر الجوائز التي تروى إليها الابصار في عالم الغرور العقلي .

وقد يبدو هذا القول ضرباً من العبث والهزل في مقام الكلام عن موضوع حتى يشترك فيه العديد من الشخصيات العلمية التي تحظى بالاحترام العالمى . ولكن يجب التسليم بأن المحاولات الحديثة لتحقيق الوحدة العلمية تبم على القوضى المعاصرة في مجال الاستمولوجيا دون أن تقدم علاجاً لهذه القوضى . ومن أمثلة هذه المحاولات أنه منذ ١٠ سنوات اهتلت اليونسكو الى فكرة رائعة مفادها تجديد « الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية » . وظهر القسم الأول من هذه الدراسة في ١٩٧٠ في مجلد ضخم عن العلوم الاجتماعية ، أما القسم الثانى فكان أضخم من الأول ، إذ تألف من ١٧٠٠ صفحة في العلوم الانسانية ، وظهر في ١٩٧٧ . وكان الهدف من هذا المشروع هو اجراء مسح شامل أو بيان تفصيلي عن حالة الفكر ، وبيان ما سبق

تحقيقه من النتائج ، وشرح المقاصد الرئيسية للباحثين . وجدير بالذكر فى هذا المقام أنه يوجد فى كل مينا بحرى عدد من قدامى الملاحين يقضون وقتهم فى بناء نماذج من الزوارق ، ثم يدخلونها فى زجاجات ويبيعونها للسائحين . وقد قام خبراء اليونسكو بعمل ماثل ، وإن كانت زوارقهم وزجاجاتهم ذات حجم ضخم . فالتقارىء الذى يريد أن يعرف « الاتجاهات الرئيسية فى البحث » عليه أن يستوعب أكثر من ٢٠٠٠ صفحة بحروف صغيرة متراسة لعدد لا يحصى من الباحثين ونتائج أعمالهم وهنا نرى المعرفة المتعددة المتجاورة والمتراكمة على نمط ركام الحجارة المرصوفة كما اشترنا آنفا . والاثر الذى يتركه هذا العمل فى النفوس هو الشعور بالرعب والياس ازاء هذا العمل الضخم الذى يشبه « برج بابل » ، حيث يعرض كل اخصائى حقاقه ومطامحه ، فى حين يتفانى فى سكينه وهذوء عن جهود الدين يكدهون بجانبه فى مكان واحد .

ولعل العلاج الوحيد لهذه الحال هو اختزال النص الى حجم معقول . ولكن يجب فى الوقت نفسه إعادة النظر بصورة شاملة فى المشروع كله بحيث تحل وحدة مفهومة واضحة محل هذا الخليط المشوش . وإذا كانت عوالم العلم مسكومة كلها بعقل انسانى واجد وجب ان يوجد فى كل عالم منها مبادئ الوحدة العلمية التى يتفرع منها كل شىء .

وجدير بالذكر أن هذه المشكلة - مشكلة الانتقال من التعدد الى الوحدة ، ومن التحليل الى التركيب - واجهت أيضا الانسكولوبيدين الفرنسيين فى القرن الثامن عشر . وقد أوضح دالمبرت الطريقة العقلية البناءة لحل هذه المشكلة فى الخلاصة الرائعة التى أوردتها فى بداية مقال له عن « مبادئ العلوم » ، قال :

« اننا فى المادة نطلق عبارة « مبادئ الكل » على الأجزاء الأصلية والأولية التى نرى أن « الكل » يتألف منها . وإذا أردنا نقل هذه الفكرة الى مجال العلوم بوجه عام ، ومعرفة المبادئ التى يتألف منها علم ما ، وجب علينا أن نفترض أن هذا العلم قد عولج بالتفصيل فى كتاب على نحو يتسنى معه أن نعرف فى الحال كل القضايا العامة والخاصة التى يتألف منها هذا العلم ككل ، على أن تكون هذه القضايا موضحة بطريقة طبيعية ودقيقة بقدر الامكان . ولنفترض أيضا أن هذه القضايا تؤلف سلسلة متصلة بصورة مطلقة ، مع اعتماد كل قضية اعتمادا كليا ومباشرا على القضايا السابقة وعدم استلزامها أى مبادئ أخرى غير التى وردت فى القضايا السابقة . فإذا كان الحال كذلك فإن كل قضية سوف تكون مجرد ترجمة للأولى ولكن بصورة مختلفة ، وبالتالي يمكن رد كل شىء الى هذه القضية الأولى التى يمكن اعتبارها « مبدأ » العلم المذكور ، نظرا لأن العلم كله يمكن إدراجه فيها . وإذا كانت كل العلوم التى نعنى بها مثالا للحالة

التي تكلمنا عنها فإن مبادئها تصبح سهلة التحديد بحيث يتسنى لنا أن نعرفها . وفصلا عن ذلك فإذا تسنى لنا أن نكون نظرة متصلة للسلسلة غير الرئية التي تنتظم موضوعات المعرفة جميعا فإن مبادئ العلوم جميعا يمكن ردها الى مبدأ واحد تكون نتائجه الأساسية هي مبادئ كل علم على حدة . وجنئذ يتسنى للعقل الانساني أن يرى كل معارفه كأنها مندرجة في بؤرة نظرة واحدة لا تتجزأ « ١ هـ » .

ومن هذا الكلام يتبين أن دالمبرت يتخيل أن اله الفلاسفة والعلماء يلعب دورالملاح القديم الذي تمكن بمهارته من ادخال الزورق في الزجاجة . وانك لتجد كثيرا ممن يعنون اليوم بالوحدة العلمية يركنون - كما ركن دالمبرت - الى المنطق الشكلى ولغة الرياضيات لوضع أساس للعلم الموحد الذي كان من أكبر آمال رجال الفلسفة اليقينية المنطقية . ويقول العالم الطبيعى « ديلاتر » ان الغرض هو :

« وضع لغة عامة ودقيقة جدا بحيث يتسنى لنا أن نصبر بهذه اللغة الواحدة عن المفاهيم والمباحث والموضوعات في عدد من فروع المعرفة ، والا ظلمت فروع المعرفة هذه أسيرة لفتها الخاصة ... ان التفاهم المتبادل الذى ننشده سوف يصبح ممكنا متى اهتمينا الى هذه اللغة المشتركة .. وذلك التفاهم المشترك الذى سوف ينشأ هو من المستلزمات الأساسية لتوجد ضروب المعرفة المختلفة على نحو افضل » ١ هـ .

ولذلك فإن فكرة وجود نظام يجمع بين فكرتى التركيب والوظيفة يتيح حلا لكل المشكلات :

« اذا عرفنا هذه الفكرة - فكرة النظام - بأنها مجموعة من المبادئ التي يتفاعل بعضها مع بعض ، أو تتفاعل مع العالم الخارجى المحيط بها ، لاحظنا على الفور أن كل علم وكل فن تطبيقى يخضع لبعض النظم » ويمكن تعريف النظام بأنه :

« قاعدة مشتركة لعدد كبير من الظواهر المختلفة ، وهو الأمر الذى يفتح الطريق أمام مدخل مشترك لجميع العلوم . ومن هذا المفهوم الأساسى نشأت معظم المحاولات التي بذلت لتحقيق وحدة المعرفة خلال عشرات السنين القليلة الماضية .

وبعد هذا القول ينسب ديلاتر فى ١٩٢٥ الى فون برتلانفى - وهذا نموذج لفقدان الذاكرة - « فكرة تكوين نظرية عامة عن النظم ، تصلح أساسا لدراسة النظم المختلفة » . ولكن هذه الفكرة لم تؤد - مع الأسف - الى النتائج العلمية المنشودة :

« على الرغم مما سبق إجراؤه من البحوث لا نستطيع القول بأن لدينا الآن نظرية حقيقية عن النظم . وربما كان الأقرب إلى الصواب أن نقول أن لدينا عندها من النظريات الشكلية تدعى كلها صفة التعميم ، ولكنها تختلف من واحدة إلى أخرى في مفاهيمها الرئيسية وأنواع الظواهر التي تمثلها »

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن التنوع الذاتي الذي تتصف به الحقيقة لا يخضع لنظام واحد . ولكن هذه ليست سوى مشكلة مؤقتة تتمثل في « الفترة الحالية للتجربة والخطأ » . وكل شيء يمكن أن يتغير في المستقبل .

وكان كوندريك أول من قال إن العلم لغة متقنة الصنع ، ونادى في مقال له بنشر بعد موته بعنوان « لغة الحساب » بكمال لغة الرياضيات تأييدا لفكرة العلم الإحدوي المبني على التوسع المنهجي في علم الجبر ، قال :

« ليس الجبر سوى لغة . ومن المسلم به أن اللغاب ليست سوى طرق تحليلية كاملة بدرجة متفاوتة قلة وكثرة ، وإذا ما بلغت العلوم أعلى درجة ممكنة من الكمال وتم تحليلها تحليلًا كاملاً أصبحت معروفة تمامًا لكل من امتاز بالفصاحة في لغتها » ١ هـ

إن لغة الرياضيات بفضل قواعدها العقلية الأصلية هي صولجان الوحدة العلمية وتاجها . وهذا رأى قديم جدا أحيا الأمل على مر المصور في بحث الاستمولوجيا من جديد . وقد خرج العالم الصوفي القطراني ريموند لال (١٢٣٥ - ١٣١٦) يبحث منذ زمن طويل عن الفن الأسمى الذي يستطيع به الإنسان أن يكتشف الجذور المشتركة في « شجرة العلم » وحاول في كتابه « ليبير » وضع استمولوجيا توليدية يتلأل خلالها وميض الفيناغورية المسيحية الجديدة . وقد سرت أدوه في جميع عصور تاريخ الفكر الغربي ، وهي تظهر ضمنا في سياق الإيمان بالقوى الغيبية ، أو تظهر صراحة في الفلسفة كما في فلسفة ليبنتز . وتشير آراء ليبنتز ، في وحدة الفن وخصائصه العالمية واللغة العالمية ، إلى فكرة التوسع في الفكر الرياضي بحيث يشمل كل مجالات التفكير .

إن الرواج الحالي لما يطلق عليه بصورة غير دقيقة « التنظيم المنهجي » في العلوم الاجتماعية والإنسانية هو في الواقع - برغم طابعه العصري الظاهري - مظهر من مظاهر عودة الأساليب التقليدية إلى بؤرة الوعي الفكري . ويلاحظ الذين يؤمنون بهذا الأمل القديم من المعاصرين أن أكثر فروع المعرفة اختلافا تلجأ غالبا إلى الرسم البياني المستمدة من الرياضيات والقوانين .

« فن نجد عنا كبيرا في تبين بعض الأفكار الرئيسية التي تهتم بها جميع فروع المعرفة ، كما تدل على ذلك فكرة النموذج ، وفكرة التركيب

(البنية) ، وفكرة النظرية العامة للنظم • وأخيرا هناك بعض الطرق المستخلصة في فروع المعرفة ، مثل الإحصاءات ، ونظرية بعض الطرق المستخلصة في فروع المعرفة ، مثل الإحصاءات ، ونظرية الباريات ، ونظرية المعلومات ، والسبريتيقا ، الخ ، تلك الطرق التي حققت درجة من الاستقلال عن العلوم التي نشأت هذه الطرق منها بحيث أصبحت نوعا من الرصيد المشترك الذي تسحب منه كل العلوم •

وهكذا نرى أن الوحدة العلمية تتحقق على مستوى الصيغ وتشابه الاصطلاحات والعبارات • وإذا نحينا جانبا مجال التطبيق الخاص بكل صفاته المميزة بقيت أمانا اللغة العامة ، وعالم الفكر ، اللذان يوحدان أكثر فروع المعرفة تنوعا واختلافا • وعلى ذلك لا تقتصر وحدة المعرفة على فرع علمي بعينه • ويبدو هذا القول تحصيل حاصل ، وثمرته هي تحويل الاهتمام من المضمون إلى الشكل • ولا تتحقق إعادة تجميع فروع المعرفة إلا بتحليل الفكر والعمل • والغرض من هذا التجميع هو رد هذه الفروع إلى الوحدة • ومن أعلام المهتمين بهذا الضرب من الدراسة في الوقت الحاضر الأستاذ حان بياجيت • فقد وضع نظرية عن نشأة الذكاء في الأطفال ، وعلى أساسها وضع نظرية للعلوم أو العلم بوجه عام على أساس قاعدة مشتركة •

ويقول بياجيت إن مشكلات الوحدة العلمية يمكن تلخيصها فيما يلي :

« المقارنة بين أنواع التراكيب المختلفة ، والمقارنة بين نظم القواعد العلامية » يتوقف هذا على ما إذا كانت هذه النظم تشابه الطرق المنطقية أو تختلف عنها) ، والمقارنة بين الطرق المختلفة لترجمة التراكيب إلى قواعد (هل هي وافية أم غير وافية بالفرض وماذا ؟) ، الخ • اه •
البيانية والقوانين المستمدة من الرياضيات :

هذا واستعمال كلمة « تركيب » (وحدة متكاملة) يرجع إلى ظهور أداة ابستمولوجية جديدة يزيد من جدواها أنها تتيح لنا أسلوبا أكثر وضوحا من أسلوب الرياضيات • يقول بياجيت :

« أن الاختصاصي سوف يبحث عن أكثر اللغات موضوعية لوصف التراكيب • وسوف يفعل ذلك باستخدام اصطلاحات وعبارات مختلفة ، ولكنه سوف يمكنه التعبير عادة عن هذه التراكيب بلغة الرياضيات • مثال ذلك أنه سوف يصف التراكيب الخاصة بالقرابة والأنساب بأنواع النظم الجبرية ، والتراكيب الاقتصادية باستخدام نظرية الاحتمالات والرسوم البيانية السبريتيقية ، الخ » اه •

وهكذا يتضح أن النظم في العلوم الاجتماعية والانسانية يتم على شكل سلم هرمي وذلك بتقرير مجموعة من الظواهر يتم توحيدها بنظام دقيق ، ثم إدراج هذه

المجموعات الجزئية في مجموعات أكبر يرجى أن تؤدي في النهاية إلى وحدة كاملة واضحة . ويقول في ذلك بياجيت :

« فيما يتعلق بالسلم الهرمي الذي يجب إقامته بين العلوم الانسانية فان هذا سوف يظل محل البحث ما دامت المشكلة الرئيسية في علم الاجتماع ، وهي مشكلة اعتبار المجتمع وحدة كلية والعلاقات بين النظم الفرعية والنظام الكلي ، باقية دون حل . وفي الوقت نفسه نجد كل علم من العلوم يستعلم ثوابت معينة هي في غيره من العلوم متغيرات استراتيجية . وهذا يفتح مجالاً واسعاً من البحث للتعاون بين مختلف فروع المعرفة . ولكن بما أن النظام الكلي لا ينقسم إلى نظم فرعية فان التعاون بين فروع المعرفة سوف يقتصر غالباً على مجرد المقارنة بينها » اهـ

وهكذا يتضح ان وحدة المعرفة توجد في صورة الأمل ، على الرغم من أنها لم تتحقق بالفعل . ذلك أن الفئات الظاهري لمختلف فروع المعرفة ليس سوى وهم . والسبب الحقيقي في هذا الفئات هو أن التحليل الدقيق الذي يرد هذه الفروع إلى الوحدة لم يتقدم حتى الآن تقسماً كافياً .

والنتيجة التي ينتهي إليها بياجيت هي إيمانه القوي بالطرق الرياضية ، قال :

« اذا صرفنا النظر عن الفروق بين الأشكال المختلفة للتعليم الجامعي - وهي بلا شك العقبة الرئيسية التي يجب التغلب عليها - وجدنا أن الطرق المنطقية والرياضية التي أخذ الباحثون يستعملونها بالتدرج هي خير دليل على الالتقاء الذي يدعو الباحثون إليه ، وخير وسيلة لتحقيق الوحدة بين فروع المعرفة » اهـ .

حقاً ان الطرق الاستمولوجية (العلمية) تعيد نفسها ، كما يحدث تماماً في أزياء الملابس . مثال ذلك أن بياجيت وضع استمولوجية التوليدية ، من النمو العقلي في الأطفال إلى نمو المعرفة بوجه عام ، على أساس الفلسفة اليقينية التي سادت في القرن الثامن عشر ثم عادت في القرن العشرين باسم « الفلسفة اليقينية الجديدة » وقد ولد بياجيت في ١٨٩٦ وتأثر بالفلسفة الرياضية - الطبيعية العقلية التي وضعها ليون برونشفيج (١٨٨٩ - ١٩٤٤) ، في حين أن لوسيان ليفي بروهل « ١٨٥٧ - ١٩٣٩ » وضع على أساس وثائق كثيرة مخططاً لصور الذكاء وصف فيه عقلية الشعوب البدائية « بالعقلية قبل المنطقية » ، وهي مماثلة لعقلية طفل بين سن ٧ و ١١ كما قال بياجيت . وقد أدت وسائل التقدم الحديث في السبرنيطيقا والطرق المنطقية الرياضية إلى تغيير وجه العلم إلى حد ما . ولكن الهدف والمقصد الكلي لا يزال كما هو ، ذلك أن المذهب العقلي ينادي بأنه لن يمر وقت طويل حتى يظهر العلم الواحدى .

ان التاريخ الحديث للبشرية وتاريخ المعرفة نفسها لم يحققا آمال المتفائلين من أمثال ليفي بروهل وبرونشفيج . ولكن يياجيت لم ترعجه خيبة الأمل هذه ، فانتحل فيها يظهر أيديولوجية أسلافه . بيد أن ليفي بروهل بعد أن وصف « العقلية قبل المنطقية » التي اتصفت بها البشرية في طفولتها والتي قابلها بالتفكير العقلي والمنطقي عند المحدثين انتهى الى رفض هذه الفكرة التطورية ، وقرر أن « العقلية قبل المنطقية » من الأمور الثابتة غير المتطورة في الوعي البشرى . وفي وسعنا أن نضيف الى ذلك أن أستاذ الاثنوغرافيا (علم السلالات البشرية) الفرنسية لم يرق قط بزيارة للشعوب البدائية في بيئتها ، ولم يقابل بنفسه أحدا من الناس الذين خصص نحو ١٠ مجلدات لتحليل عقليتهم . وكذلك من حق كل من يقرأ مؤلفات يياجيت الكبيرة عن البيداغوجيا (التربية) النفسية أن يسأل : هل قابل المؤلف طفلا حقيقيا ممن وصفهم ؟ ذلك أن الطفل الذي في سن ١١ أو ١٢ يبلغ ذروة نموه العقلي في زعمه ، وقد وصفه يياجيت بأنه « وحش منطقي » ويود المرء أن يبحث عبثا عن مثل هذا الطفل في الحياة الواقعية . يضاف الى ذلك أنه بعد سن ١٢ يأتي دور المراهقة التي تمتاز بزيادة مفاجئة في الطيش وعدم التعقل وحدة العاطفة مما يقلب كل المقولات المنطقية تحت تأثير جموح العاطفة . ويحرص يياجيت كل الحرص على عدم وصف هذه الأزمة المحيرة التي تبرز منها خطوط شخصية الراشدين . ولا ريب أن هذه الأثنوبولوجية المجردة حين تتجاهل الانسان الحقيقي تعد نوعا من الخيال الجامع الذي لا يمت بصلة لسمات الشخصية الفردية التي تمتاز في جوهرها بالقدرة على رفض كل قواعد المنطق والعقل المعروفة سواء في السلك والمضمار .

بيد أن الصعوبة الناشئة عن قدرة الفرد على رفض قواعد المنطق والعقل قد استرعت انتباه أستاذ جنيف حيث قال :

« قد يحدث أن يتخلى الباحث عن نظرياته ويدخل في اعتباره سلوك الأفراد الذين هم محل بحثه ودراسته ، بل قد يراعى الطريقة التي يؤثر بها هذا السلوك في عقولهم وأفكارهم » . ويبدو أن هذه الإشارة الى السلوك تعد دليلا على تنازله عن رأيه . ثم يقول فيما يتعلق بدراسة نمو الذكاء في الأطفال ما نصه :

« اننا نحاول أن نترجم الى لغة تجريدية تراكيب العمليات العقلية التي يدل عليها سلوك الأشخاص محل البحث ، ونستخدم لهذا الغرض تراكيب منطقية رياضية مختلفة تلتج تحت عنوان « جماعات » و « شبكات » و « تجمعات » . ولكننا نحاول أيضا أن نكتشف الشكل الذي تتخذه هذه التراكيب في أذهان الأفراد محل البحث ، وذلك من خلال الكلمات التي يعبرون بها عن أفكارهم ، والتشواهد الدالة على منطوياتهم ومقاصدهم ، مما قد يقتزن بهذه الأفكار . ولم يعد الذي نكتشفه بالطبع تركيبا تجريديا ، بل هو مجموعة من القواعد او المعايير العقلية التي ترقى الى مرتبة « الضرورة المنطقية » اه .

ومن ذلك يتضح أن صاحب النطق الرياضى لا يهتم بسلوك الفرد وشعوره وإنما يهتم بها لهذا السلوك من تأثير فى عقله . والحياة فى نظره ليست سوى مظهر زائف يمكن الترجمة عنه بمبارات بسيطة ، وهى عرض ملازم لجوهر الحقيقة التى تتألف من نسق من التراكمات و « القواعد أو المعايير العقلية » .

ولا شك أن أبحاث يياجيت هى مثل من أمثلة نظرية وحده المعرفة كما يفسرها اليوم انصار الفلسفة اليقينية المنطقية . ومن الواضح أن الانسان عقبة فى سبيل العلم فى رأى بعض مفاهير أهل النظر فى علم الاجتماع . بيد أن الهدف الأعظم من تحقيق علم الانسان بدون الانسان يصطدم بعقبة كؤود هى الشعور الكامن فى أعماق النفس البشرية ، وقدرة المرء على الاختيار بين الأمور ، وما يجيش فى نفسه من المعانى الخفية التى لا يستطيع العالم الرياضى أن يعرفها الا بعد ظهورها ، تماماً كما لا يستطيع العالم الاقتصادى التحدير من الأزمات الا بعد وقوعها .

وعندما سئل كلود ليفي شتراوس أستاذ الأنثولوجيا النظرية : ألا ينبغي أن يأخذ الباحث فى اعتباره الأفكار والمشاعر الدائرة فى خلد الأفراد الذين يجرى عليهم تجاربه ، أجاب مبتسماً :

« هذه العودة الى الشعور ... تبلى فى نظرى وسيلة اضافية نستطيع بها أن نتأكد من صحة عملياتنا التحليلية . ولأننا نشتغل بالعلوم الانسانية ، ولأننا رجال نموس الرجال ، نستطيع أن نحاول أن نضع أنفسنا مكان الأشخاص الذين نجرى بحوثنا عليهم ، ولكن فى المرحلة الأخيرة فقط ، حيث يطيب لنا أن نسأل أنفسنا : هل تفسح نتائج البحث إذا جربته على نفسى . وهكذا يبدو الشعور بالنسبة لى أمراً هيناً وثانويًا بالنسبة للعمل الاساسى الذى يتركز فى تحليل الفكر الموضوعى » ا هـ .

لا ريب أن هذا الكلام الذى ينم على الاحتقار « السامى » لاجراء التجارب على الأشخاص الحقيقيين هو من سمات من يؤلف فى « الفوضولوجيا » (علم الفوضى) لا فى الأنثروبولوجيا (علم الانسان) .

والواقع أن هذا الموقف من الايستيمولوجيا جزء من النمط الثقافى السائد فى عصر يعتبر فيه « موت الانسان » حقيقة واقعة . فالفلاسفة والعلماء والمصورون والنحاتون والموسيقيون كلهم يشتركون فى إقامة صلاة الجنائز على الانسان الذى هو آخر عقبة فى سبيل التفكير النظرى . ولا ريب أن اختفاء الانسان الذى هو بداية ونهاية المعارف بأمرها يترك فراغاً فى ساحة للمعرفة ، لا يملأه سوى الفلسفة النهلستية (العلمية) المعاصرة . وقد درجت النظرية الميكانيكية على اعتبار الانسان ضرباً من الحيوانات يتألف من ذوات من المادة فى حالة حركة . ويحاول يياجيت وليفى

شتراوس وزملائهما تشغيل العقل الآلى الرياضى المنطقي الذى يحاكى النشاط العقلى عند الانسان ، ويقولون ان المخ الصناعى يتيح لنا الاستغناء عن المخ الحقيقى ، وهو يعمل بدقة اكبر عن طريق تشغيل أجزائه ، وهذا من شأنه تقادى الأخطاء التى تقع من الأحياء . فالتاس والمواطنون فى نظر علم النفس الاجتماعى الذى تمثله وسائل الاتصال الجماهيرى ، وأطفال بياجيت ، والرجل البدائى عند ليفى شتراوس ، كل هؤلاء صورة مختلفة عن الانسان السبرنيطيقى (الآلى) .

وفى وسع أساتذة المدارس السائدة أن يمارسوا سيطرتهم العقلية بقضنل المناصب الاستراتيجية التى يتقلدونها فى شبكة النظم القائمة ، ويرصدوا الأموال والمناصب لتلاميذهم الطيعين الذين يحفظون دروسهم ويكررونها . ويبدو أن الهدف من بعض المؤلفات مثل الموسوعة المعروفة باسم « موسوعة دى لايباد » فى النطق ونظرية العلم تحت اشراف بياجيت هو وضع عالم المعرفة تحت السيطرة المطلقة لرئيس واحد يسمح الجميع بحمله ، ويتبارون فى تمجيد عبيرته . وليس فى ذلك شيء جديد ، فاشتهار هيجل الفيلسوف الألمانى المعروف بالمشاركة فى فنون المعرفة فى القرن التاسع عشر يرجع الى أنه كان مستشارا لوزير التعليم البروسى فى الشؤون الخاصة بتعيين الموظفين .

وقد يضحك المرء من هذه الكوميديا ذات المنة فصل لو أن مشكلة الوحدة العلمية مست حياة حفنة من الأفراد ، ولكن المؤسف أنها تمس طبيعة المعرفة وبصيرها بل مستقبل الحضارة . والواقع أن الانحياز الى المذهب لرياضى منطقي يعوق تقدم البحث العلمى بدلا من أن يمزجه . ان الباحث المزعوم ، الأسير أصيغته الخاصة بوضوح المعنى ، انما يبحث عن أمر سبق له أن وجده ، وهو يسير فى تفكيره على طريق معبد سبق تمهيدته . ولا ريب أن الأفق الاستمولوجى ينفلق حول التمجيد لما يسمى بالعقل العلمى الذى يعوم بالتنظيم المنهجي للعلوم . ولكن هذا العقل يكتفى بالتعظيم والتوسع فى البديهيات المعروفة من قبل ، ويسير الى الخلف فى طريق مسدود ، بدلا من أن ينظر الى الأمام ويقتحم المجهول ، وبدلا من أن يحاول وضع صيغ جديدة ويكشف عن قيم جديدة ويخلق لغة جديدة . وقد جاء فى سفر التكوين أن امرأة لوط مسخت وتحولت الى عمود . من الملح لأنها التفتت الى الوراء .

ان الوحدة العلمية يجب أن تكون وسيلة لكشف الحقائق ، وتحطيم الحواجز . والاتصال بين مختلف فنون المعرفة ، والاختصاص والتلقيح المتبادل . لا وسيلة لإلغاء كل المعانى ، وسد كل المنافذ . وقد كتب ادجار مورين مشيرا الى آثار التنظيم العلمى المنهجي فى البيولوجيا (علم الأحياء) فقال :

« هناك فجوة نظرية هائلة بين فكرة النظام المفتوح وحقيقته النظام الحى الأولى . اننا لا نعرف أية نظرية حقيقية عن التنظيم الذاتى ، أى الإنتاج الذاتى الدائم فى نظام حى أو اجتماعى الذى يقضى على كل عوامل الفوضى والاضطراب باستمرار » .

ولا عن التوالد الذاتي والتراكيب التنظيمية من ميكانيكية وحيوانية (القرار/الاختيار السلوك المتغير بالنسبة للبيئة) ١ هـ .

ثم يدعو مورين الى ايجاد « منطق معقد » قادر على فهم دور الاضطراب ، و « الضيغ » الخارجى ، ودور التضاد والتنافس بين الظواهر التنظيمية ، على أن يكون هذا المنطق مفتوحا فى الوقت نفسه لنظرية الاحتمالات . ان للحياة منطقا أغنى من منطق أفكارنا . . . فمنطق أفكارنا هو حصيلة ثانوية - ولا أقول حصيلة فرعية - لمنطق الحياة « ١ هـ .

ان اللبس الذى يشوب هذا النص ، وغبوض عباراته ، وافتقاره الى الدقة اللغوية ، كلها علامات على الحياة لا على الخطأ . ذلك أن سبدا البحث القائم على تعاون فروع المعرفة المختلفة يهدف الى تحطيم أسس البحث السابق ، وليس الغرض منه اعلان السيادة المطلقة لبعض الصيغ المقررة ، بل هو ظهور صيغة جديدة لا تختزل ولا تبسط جميع المجالات التى تطبق فيها ، بل تفتحها وتثريها . ولقد أخذ قانون الطرق الرياضية للمنطقية يفقد احترامه ومكانته ، ولم يعد قانون التناقض مقدسا كما كان . ولا يرال صناع الانسان الالى يركبونه نماذج مصغرة من عالم الفكر والبحث ، والتتائج مرضية لأهل العلم والخبرة . ولكن موضوع وحدة المعرفة أخطر من هواية السادة القدامى الذين قاموا ببناء روارق فى زجاجات .

والرأى الغالب فى نظر الباحثين أن وحدة المعرفة محاولة لاعادة ترتيب عالم البحث العلمى حتى يتسنى التالك من أن عناصره واضحة وقضاياه خالية من التناقض، وحتى يتسنى تزويد الاخصائيين بأداة ابستمولوجية قادرة على توسيع حدود المبادئ المنطقية الرياضية . وبتوالى التنظيم المنهجى المنسق لفروع المعرفة سوف يتم بالتدريج اقامة صرح المعرفة الوحديية . وبالتقطير الجزئى واستخلاص الجذور سوف تتحقق المعرفة التى تعد بديهية البديهيات وسوف يكون من الممكن أن يمسك الانسان بكل المعرفة فى راحة كفه . وليس الغرض هو ايجاد صورة جديدة من المعرفة وإنما ايجاد أسلوب جديد لكتابة المعرفة . وقد كان حلم نيبنتز « بالخصائص العامة » يعبر عن هذا الغرض نفسه . واكد جاليليو مؤسس العلم الحديث أن كتاب الطبيعة مكتوب بلغة الهندسة . وأعلن بعده بزم ليس بطويل « أصحاب نظرية الحساب السياسى ومن عقيهم من أصحاب الحساب الاجتماعى أن المحيط الانسانى أيضا منظم تنظيما منهجيا وأنه يمكن نسخه بكتابة رقمية مماثلة . والخلاصة - كما صرح لابلاس - أن هناك صيغة واحدة تحتوى على سر الحقيقة العالمية .

وهذا الهدف الأكبر يفترض إمكان توحيد فنون المعرفة كلها ، وإعطائها بعدا ابستمولوجيا واحدا ، دون انكار خصوصية كل فن منها . بيد أن عالم المعرفة ذو أبعاد عديدة ، لأن أهداف البحوث تتعدد بتعدد وجهات النظر المختلفة . وهناك مجالات معينة تشترك فيها الأدلة النظرية والأدلة للمادية بنسب متفاوتة . ومعلوم أن

استخدام بعض الرموز والعلامات الرياضية في علم الأحياء أو التاريخ ، واستخدام جهاز الإحصاء في علم الاقتصاد أو الاجتماع ، لا يكفي للدلالة على أن جوهر الحقيقة التاريخية أو السيكولوجية أو البيولوجية يخضع لسلطان القوانين المنطقية الرياضية بعد استبعاد الصدفة والخطأ . وعندما يستبعد بياجيت أو ليفي شتراوس الوعي الإنساني من أبحاثهما ويعتبرانه كما مهمل أو حصيلية فرعية للعقل الآلى فانهما في الواقع يتعجلان في ادعاء الانتصار ، فهما يرفضان من دائرة تفكيرهما أدنى اعتبار بمنع البداهة من أن يتم دورته الكاملة ويصبح مكتفيا بذاته .

ولا شك أن وجود فنون عديدة مختلفة من المعرفة يستلزم تنوعا في مناهج البحث في هذه الفنون ، ولا يمكن أن يدعى منهج منها أنه يتحد مع كل المناهج الأخرى . ولا تعنى فكرة الوحدة العلمية البحث عن مضاعف مشترك أصغر أو قاسم مشترك أعظم بل تعنى الاهتمام بالمجال الاستمولوجي كله الذى تنبث في أطاره فنون المعرفة المستقلة كالطرق العديدة المنبثة في عالم المجهول . وهناك منطقة حرام أو مساحة بينية تفصل بين فنون المعرفة المختلفة ، وتشكل الحدود التى يجب أن يتم فيها الاتصال بين هذه الفنون . ومن الضروري وجود حد أدنى من وحدة المعرفة ، فكل العلوم توجد معا بصورة مادية في عالم المعرفة ، وكلها تشكل جزءا من وحدة اللعبة الإنسانية بالرغم من صيغها التخصصية . وعلى هذا المستوى نجد أن روح الوحدة العلمية هي في المقام الأول ضرورة الاتصال . ومعنى ذلك أنه يجب وضع حد للجهل المشترك وحالة الحياء المسلح اللذين يسودان في الجامعات . وعلى المتخصصين فى كل فنون المعرفة أن يعترفوا - برغم ضيق أفقهم العقل - بأن الفن الذى ينتمون إليه ، وإن وجد أولا في ذاته ولذاته ، موجود أيضا في إطار الوحدة التى تنتظم جميع الفنون الأخرى .

ويعارض أصحاب الوحدة العلمية فكرة اللغة الواحدة الواضحة التى ينادى بها أصحاب اللغة المنطقية الرياضية . وحجتهم في هذه المعارضة أن السمة الأساسية للمجال الحيوى الذى تنبسط فيه الحياة الإنسانية هو ذلك الفيض الغزير من المعانى التى تتداخل ويلقى بعضها بعضا ، والتى تتناقض وتنتشر . ولذلك تدعو الحاجة لتوحيد فنون المعرفة المختلفة بدلا من تقسيمها الى فروع خاصة مستقلة . بيد أن لكل علم منطقته الخاص الذى يجعله منفلقا على نفسه تمشيا مع اتجاهاته الخاصة . وإذا حاولنا باى ثمن أن نجعم كل ضروب هذا المنطق ونخضعها لسلطان لغة واحدة فإنا نتهرب من القضية الحقيقية ونكر أن الكائنات البشرية ذات أبعاد متعددة لا بعد واحد . ومتى فهمنا هذا التمدد رأينا الحاجة ماسة الى لغة تختلف اختلافا جذريا عن اللغة المنطقية الرياضية .

إن البحث عن أساس لوحدة المعرفة لا يجوز أن ينحصر في وضع علم سحرى يستطيع به العلماء فى كافة فروع المعرفة المختلفة أن يتفاهموا ويتصل بعضهم ببعض،

فمثل هذا العلم الاسمي لا يضيف شيئاً الى العلوم الفردية التي يدعى أنه يجمع شتاتها ، اللهم الا علماً جديداً يضاف الى العلوم الموجودة . والحق أن وحدة المعرفة لا بد أن تتم في النهاية ، والباب مفتوح أمام تحقيقها على الرغم من الحواجز التي يقيمها المذهب العقلي . أما محاولة خلق علم وحيدى يقوم على البدهية ووضوح المفاهيم فلا يؤدى الا الى تجميد المعرفة وتحويلها الى بديهية يقينية ، مطلقة ، ملزمة للباحثين الى الأبد . ويدل تاريخ المعرفة على أن المطلقات واليقينيات مصيرها الى الزوال ، وكل الذين ظنوا وتوهموا أن أحكامهم المطلقة سوف تسرى في المستقبل خابت ظنونهم ، وتبددت أوهامهم

ونحن نشاهد في الوقت الحاضر أن كثيرا من الأحكام القطعية المتيسرة قد ثبت بطلانها وانكشف زيفها . والواقع أن الانتصار الساحق الذي تحققه بعض المناهج العقلية تعقبه هزيمة ماحقة كذلك . والتضخم والانكماش في عالم العقل الأصغر أمران شائعان كما هما شائعان في عالم الاقتصاد الأكبر .

وفي زمننا أن نقرر أن المنهج المنطقي الرياضي السائد في الوقت الحاضر هو مظهر كبير من مظاهر البربرية الجديدة المعاصرة ، فهذا المنهج ينطوى على فقدان الشعور بالانسانية ، واختفاء الصور التنظيمية الكبيرة التي حافظت على شخصية الانسان في عالم يتناسب مع قدره . ولا ريب أن نظريات العلم الوحيدى الذى لا يتضمن أية اشارة الى شخصية الانسان هي نظريات تدل على خطئ الرأى . وكل علم يتخلى عن هدفه هو علم غريب يثير الاشتزاز والغور . ومن الغباء والعيب أن تدعى وضع علم للانسان اذا لم تكن حياة الانسان هي بدايته ونهايته . ومن المؤسف أن العلوم الانسانية كما هي في الوقت الراهن لا تقدم لنا سوى عظام نخرة من جثة بالية .

لقد حان الوقت لتغيير هذا الاتجاه جملة واحدة . اننا بحاجة الى وحدة علمية تختلف عما تجرى عليه الحال الآن ، من اشتغال كل أخصائى بالتفكير في فنه الخاص . وعلى علماء العصر أن يتخلوا عن الانصراف الكلى الى علومهم الخاصة ويشاركوا معا في اعادة المعنى الانسانى الى المعرفة . ذلك أن المعرفة هي إحدى صور وجود الانسان فى الكون ، ومظهر خاص لحلول الانسان فى العالم . وما أجدرنا أن نعيد أسباب الاتصال التي تقطعت ، وأن نحى التحالف التقليدى بين العلم والحكمة .

ان ما يسمى اليوم وحدة العلوم ما هو الا تنظيم للعادات الفكرية السائدة بين علماء الغرب وما زالت الصورة المتلى في الغرب هي صورة الرجل المتمسك الذى حصل على درجة جامعية في « العلوم الدقيقة » . وهذا من شأنه استبعاد السواد الأعظم من الجنس البشرى الذى يعيش خارج دائرة الثقافة الغربية ، فضلا عن رجل الشارع في بلاد الغرب نفسها . والواقع أن العلم الوحيدى في مفهوم الغرب هو مجتمع سرى مقصور على فئة قليلة من العلماء وفئة من تلاميذهم يعنون على أصابع

اليد • ومثلهم فى ذلك مثل الحبراء الذين ورد ذكرهم فى روايه « لعبة الخرزات الزجاجية » لمؤلفها هرمان هس •

ان المحاولات المعاصرة التى تبذل لوضع علم قائم على البديهيات وضوح المفاهيم يحمل طابع العقلانية المنتصرة التى يزهى بها الغرب مع الاحتفار التام لكل اتجاه أو قول يعارض المنهج المنطقي الرياضي • وباسم وحدانية المعرفة يقنع الغربيون بالبقاء على جهلهم بأفريقيا وأساطيرها ، وأساليب تفكيرها ، وأفكار الهند ، والصين ، واليابان ، وفنون الأقيانوسية وحكمتها ، فتراهم يبنذون هذه الكنوز الثقافية وراء ظهورهم ويعتبرنها « غير منطقية » أو « دون المنطقية » ، دون ما قيمة حقيقية ، اللهم الا اذا تفضل بعض مشاهير المفكرين الغربيين برفع « الفكر المتوحش » الى مرتبة العقل اللاواعى الجماعى من الطراز الغربى الذى يقع فيه الخطأ بسبب المغالاة فى استعمال العقل الآلى ، لا بسبب الافتقار اليه •

هذا ويجب ان تحمل فكرة الوحدة العلمية فكرة المجال الشامل للمعرفة العالمية ، كما يجب أن يكون برنامجها هو ضم المناهج المؤدية الى وضوح المفاهيم ، مع مراعاة تعدد المهن الفردية ، وتعدد مظاهر الثقافة العالمية • ولا ريب أن تعدد التجسرية الانسانية على اختلاف أزمئتها وامكنتها وأشكالها توجب نوعاً من التعدد الإستمولوجى تحترم فيه الفروق والثغرات • وواضح أن فكرة الانسانية العالمية لن ترضى علماء الجبر من رجال العلم الوجودى • لقد اضطر الغرب الذى سيطر على العالم أخيراً الى أن يتخلى عن امبراطورياته الاستعمارية ، ولكنه لا يزال مستعبدًا فى التشبث بسيطرته العقلية التى هى الأثر الباقى من سيطرته القديمة • ولقد آن الأوان لأن تختفى أساطير المنطق ، ليحل محلها اعتراف الانسان بأخيه الانسان فى صورة انسانية تجمع بين التعدد والوحدة • والواقع أن المعنى الأساسى للوحدة العلمية هو العودة الى الانسانية



ميادين البحث

بحث السلام

● ● لهذا المقال طابع شخصي يجب أن يوضع محل الاعتبار .
فلقد شاركت في حركة بحث السلام منذ بدايتها . لهذا ، ومن خلال خبرتي الطويلة بجهودها ، فاني أحاول هنا أن أربط بين أعمالها وبين ما تعلمته أنا شخصيا من أفرع الدراسات ، مستعينا في ذلك بالمفاهيم العامة التي خلصت إليها الأبحاث التي اشتركت فيها تلك الأفرع فيما يسمى بأبحاث الدراسات المشتركة من الأهمية بمكان - في هذه المرحلة - أن ندرك أن أبحاث الدراسات المشتركة تحدث رد فعل مغاير في عقل كل فرد في حركة بحث السلام ، الأمر الذي لم يتسع الوقت - لسوء الحظ - للتعرف على ماهيته حتى يمكن تقويم هذه العقول على أساسه . وعلى ذلك فإن ما سوف أعرضه يمكن أن يؤخذ من زوايا متعددة ، منها أنه يلزم النظر إليه باعتبار أنه عبئة غير دقيقة لا يدور في واحد من تلك العقول ، وقد يؤخذ على اعتبار أنه واحدة من سلسلة الدراسات التي قمت بها شخصيا لمعرفة مدى تأثير الدراسات المشتركة في فكر أفراد معينين . وقد يمكن أخذه على اعتبار أنه المحاولة الأولى لهذه ما يمكن أن يسمى « التاريخ الطبيعي » للعقول في مجال الدراسات المشتركة ، ولكن في النهاية يجب أخذه على أنه سجل لمفاهيمي الشخصية ، وهي مفاهيم

الكاتب: كينيث بولدنج
أستاذ الاقتصاد ، وأحد مديري معهد العلوم السلوكية
بجامعة كولورادو . له مؤلفات كثيرة من بينها مجلد يعتبر
مرجعا علميا في الاقتصاد ، كما له مؤلفات أخرى عن تحول
ديناميكية المجتمع ، والحرب والسلام ، وله كذلك بعض
الكتب الأدبية . يعتبر أحد الرواد البارزين في حركة بحث
السلام ، وقدعاونته زوجته أليس بولدنج كثيرا في هذا
المجال .

المقيم: محمد رياض عبد الشافي
لواء أركان حرب ماجستير في العلوم العسكرية . خريج
المعهد الحامد العسكري في كل من إنجلترا والولايات المتحدة
وروسيا . ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية
بالقاهرة .

ربما تنبؤا عكائها يوما لتكون جزءا من عمل اكمل يحوى تاريخ ووصف حركة بحث السلام .

وفى اعتقادى أن المشتغلين ببحوث السلام ما هم الا مجموعة من الناس مبعثرين
فى أماكن متعددة من العالم لا كيان لهم ولا رابطة تربط بينهم . ورغم أن أغليتهم
فضلوا التجمع فى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا واليابان والهند فما يزال هناك أفراد
آخرون ممن لهم مثل اهتماماتهم مشتتون داخل الدول الاشتراكية وفى القسارات
الأخرى ، غير قادرين على الاتصال بتلك « المجموعة الخفية » . فضلا عن ذلك ليس
من السهل أن تميز الباحث فى الإسلام من غير الباحث فيه . إذ قد يحدث ، من ناحية،
أن تذوب المجموعة القائمة ببحث السلام بشكل يكاد يكون غير ملحوظ فى المجموعات
الأخرى المهتمة بأبحاث النظم العامة العالمية وأبحاث الصراع ، وأذاك يتعذر التعرف
عليهم ، هذا من ناحية ، وفى الناحية المقابلة قد يذوبون أيضا فى مجموعة المتطرفين
والمتحمسين والاشتراكيين ممن قد يعنون فى المقام الأول بنشر عقائدهم المتأصلة أكثر
من عنايتهم بممارسة الأسلوب الصحيح فى البحث العلمى . فى مواجهة ذلك كله
قامت حركة بحث السلام وتآلف كيانها من مجموعة من الناس ممن التزموا بالأسلوب
العلمى فى دراسة النظم الاجتماعية وبالتطبيقات العملية لأوجه المعرفة التى انتهت
إليها دراساتهم لتلك النظم ، وذلك من أجل الارتقاء بالجنس البشرى من خلال

الاقبال من المسائل التي تترتب على ما يحدث بين البشر من صراع وعلى الاخص في النواحي التي يكون فيها الصراع أشد عنفا وأكثر تدميرا .

التزمت مجموعة بحث السلام بأسلوب الدراسات المشتركة في أعمالها منذ بدأ نشاطها . فلقد صدر مؤخرا بحث عن بيولوجرافية المشتغلين بأبحاث السلام استعنت به للتعرف بشكل عام على نوعية تخصصات المشتغلين فيه ، الأمر الذي لا يعتبر سهلا بسبب ميل الباحثين في السلام الى اتباع أسلوب الدراسات المشتركة بشكل يظفى على تخصصاتهم الأصلية ويجعلها أقل وضوحا . أو قد يبدأ الواحد منهم بأحد أفرع الدراسات ثم لا يلبث أن يهجره ويتخصص في آخر . وعلى العموم يمكننى أن أقر بشكل عام أن من بين المتخصصين في بحث السلام ٣٥٪ تقريبا من رجال العلوم السياسية ، وحوالي ٢١٪ من علماء الاجتماع ، وحوالي ١٤٪ من المحامين ورجال القضاء والقانون الدولى ، وحوالي ٨٪ من المشتغلين بالنظم العامة ، وحوالي ٦٪ من كل من الاقتصاديين والمؤرخين وعلماء السلالات والمتخصصين في علم النفس . وبما لاحظنا ارتفاع نسبة المشتركين في بحث السلام من رجال العلوم السياسية ، وهذا أمر غير مستغرب ، حيث أن الحرب والسلام أساسا ، ظاهرتان وثيقتا الصلة بالوحدات السياسية . لذلك - ولأسباب أخرى مقبولة كثيرة - تأكد الطابع الشمولى في بحث السلام من حيث ضرورة اشتراك أفرع الدراسات مجتمعة فيه - يميز ذلك أن البعض يرى أن جميع البحوث التطبيقية في مجال العلوم الاجتماعية يلزم أن تكون شمولية على الوجه السابق ذكره ، لسبب بسيط ، هو أن النظام الاجتماعى نظام مفرد يختص كل فرع من أفرع الدراسات بنواح معينة فيه ، فى حين أن دراسة أى مشكلة عالمية حقيقية لابد أن تتضمن التعرض للنظام الاجتماعى ككل ، ومن ثم فإن الطابع الشمولى فى دراسة المشاكل العالمية يكون أوجب ، ينطبق ذلك على علاقات العمل ودراسات التطور وعلم الحرية ودراسات البيئة وأى مجالات تطبيقية أخرى ، لأن أى مجال تطبيقي لابد أن تكون له أوجه اقتصادية وأوجه اجتماعية وأوجه سياسية وأوجه قانونية ، وعلى الباحثين فى ممارستهم لعملهم فى هذا المجال أن يستعينوا بما يمكن أن يقدمه لهم المؤرخون والجغرافيون ، حيث أن الأمور التى سيقومون بدراساتها تكون ذات أبعاد تتعلق بالزمان والمكان وفى المجال التطبيقى سوف تتضمن الدراسة النظم العامة أيضا من حيث أن النظم تمثل ناحية نظرية يهتم بها أكثر من فرع من فروع الدراسات ، كما أنها ستتضمن الاعتبارات الفلسفية والخلقية الأكبر بسبب الارتباط الوثيق بين النظم الاجتماعية جميعها وبين القيم الإنسانية ومنها .

شئ آخر يمكن قوله ، هو أن حركة بحث السلام حركة شمولية أيضا ، سواء فيما يتعلق بأفرادها أو بالمشاكل التى يراد منها أن تجد حلولا لها ، وهو ما يختلف كثيرا عما لو قلنا أن شموليتها تتعلق بمضمونها وفتايجها . فمن ناحية المضمون أجد لزما على أن أقر أن أبحاث الدراسات المشتركة التى تنشر فى مطبوعات الحركة

أضعف بكثير فيما يختص بأبحاث السلام مما هي عليه فيمسا يختص بأفرادها ، فالملحظ بوجه عام أن علماء السياسة يركزون على العلوم السياسية ، ويركز الاجتماعيون على العلوم الاجتماعية ، والاقتصاديون على الاقتصاد ، وهكذا ، بمعنى أن بحث السلام في كل من مجاليه النظري والبحث التجريبي لا يسلم من طابع التخصص الفردي الذي يفرض نفسه على كافة العلوم الاجتماعية ، الأمر الذي أفقد هذا البحث شموليته وجعله لا يزيد ولا ينقص أن يكون كأي بحث تطبيقي يختص بأجرائه أحد أفرع الدراسات على حدة . ويدهي أن لذلك أسبابا ، بل قل أعذارا مقبولة ، لعل أهمها أن النظام العالمي الشامل - برغم ترابطه الشديد - نظام ضخم ومعقد جدا ، ومن العسير تكوين نماذج نظرية تحيط به كله ، فضلا عن ذلك أن لكل فرع من أفرع العلوم الاجتماعية تاريخه الخاص وأسلوبه المتميز في البحث الذي يختلف كثيرا عن الأساليب المتبعة في باقي الأفرع

وللتدليل على ذلك نجد أن علم السلالات يعول كثيرا على أسلوب الملاحظة المستمرة وعلى ما يدلى به أفراد ينتمون إلى البيئة الثقافية التي يقومون بدراستها ، أما علم الاجتماع فله طريقته التفصيلية في توجيه الأسئلة وأخذ العينات والاستعانة بالاحصاءات الاجتماعية ، ويميل علم الاقتصاد إلى الاعتماد على المعلومات الكمية التي يستقيها أساسا من مصادر خارجية عنه كأجهزة الضرائب أو التعداد . وفي الدراسات السكانية يصير الاعتماد بطبيعة الحال على التعداد ، وكذلك على سجلات المواليد والوفيات والاحصاءات الصحية وغيرها ، أما علم السياسة فهو أحد أفرع الدراسات ، وقد انقسم تقريبا إلى مدرستين ، فبينما كان في الماضي يعتمد على البيانات التاريخية وعلى التحليلات الوصفية نجد أن التقليد الحديث ينحو نحو معالجة المعطيات السياسية كميًا ، متأثرا في ذلك - إلى حد ما - بنواحي الكم التي أدخلت على العلوم الاجتماعية الأخرى ، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء علم جديد هو « السياسة الرياضية » أما التاريخ فله تقليده القديم في تحليل عينات من الأحداث التاريخية كل عيننة بمفردها . هناك أيضا اتجاه حديث نوعا ما يهدف إلى الاستفادة كميًا من البيانات التاريخية ، وعلى الخصوص في الدراسات السكانية والاقتصادية وبشكل متزايد في التاريخ الاجتماعي أيضا . وفي علم الجغرافيا يعتمد أسلوب البحث العلمي على الاختيار . هذا العلم يتكون في الحقيقة من مجموعة من أفرع الدراسات ، كل منها مستقل إلى حد ما عن الآخر ، وذلك بدءا من الجغرافيا الطبيعية حتى الجغرافيا الاجتماعية . أما علم النفس فقد انبثقت منه عدة أفرع غير مترابطة ، يكاد كل منها يكون مستقلا . وتبدأ هذه الأفرع من علم النفس التجريبي للحيوانات وتنتهي بعلم النفس التحليلي وعلم النفس العلاجي . ولكل واحد من هذه العلوم أسلوبه المفاير في البحث وتكوينه المختلف عما في العلوم الأخرى . وفي علم النفس الاجتماعي ينصب التركيز على التجارب التي يجريها على مجموعات صغيرة ، وكذلك على أسلوب معين في البحث يهدف إلى إبراز العلاقات التي تطرأ بسبب عدد قليل نسبيا من المتغيرات .

لعلنا قد تبيننا من هذا الخليط صعوبة أبحاث الدراسات المشتركة • فالباحث في مجالها يتعين عليه أن يتقن أساليب البحث الكثيرة المتنوعة وأن يلم بكيانات أفرع الدراسات على كثرتها أيضا فضلا عن أن كل فرع من أفرع الدراسات المشتركة يركز غالبا على عدد محدود جدا من الأوجه ينتقيها من النظام الاجتماعي الشامل ، ثم بعدئذ يستبعد جميع الأوجه الأخرى •

هنا قد يلحظ المرء بعض الميل لما أسماه « أمبريالية الاقتصاد » ، بمعنى أن هناك محاولات معينة من جانب علم الاقتصاد للسيطرة على العلوم الاجتماعية الأخرى • من ذلك مثلا دور علم الاجتماع في تطبيقات النظرية العامة للتبادل ، وأيضا دور العلوم السياسية في نظريات الاختيار لدى الجماهير • من الطبيعي أن يكون في نظرية الاقتصاد الكثير مما يمكن نميمه ، ولكن هذه النظرية ما تزال تركز بكل ثقلها على ظاهرة التبادل ، في حين أن ظاهرة التبادل ليست سوى ظاهرة اجتماعية عامة جدا ، ومن ثم لا يجوز تقديسها إلى هذا الحد وأحكامها بشكل مطلق في تفسير جميع الظواهر الاجتماعية •

ومن الناحية التاريخية تعود أسباب تجزئة موضوع النظم الاجتماعية إلى أفرع متعددة بسبب فشل علم الاقتصاد في الإحاطة بالنواحي الأكبر في الحياة الاجتماعية • ذلك أن علم الاقتصاد - إذا استثنينا العلوم القانونية التي ظهرت إبان العصور القديمة والوسطى - يعتبر أول العلوم الاجتماعية على وجه التأكيد ، فكان من نتيجة ذلك أن برز علما الاجتماع والفلسفة منذ أواسط القرن التاسع عشر ليشغلا المجالين الاجتماعي والإنساني اللذين تركهما علم الاقتصاد شاغرين • أما علم السياسة فالأمر فيه مختلف ، فمن وجهة نظر معينة يعود هذا العلم إلى أصل أغريقي ، ولكن من وجهة نظر أخرى يمكن القول بأن مكيا في ومونتسكيو ولوك هم الذين أرسوا قواعده ، مثلما نقول إن آدم سميث هو الذي أرسى قواعد علم الاقتصاد منذ حوالى قرن واحد فقط • وعلى العموم فقد برز علم السياسة الحديث كعلم اجتماعي مميز للعالم منذ أواسط القرن التاسع عشر أيضا ، وقد سد هو الآخر ثغرة لم يملأها علم الاقتصاد عندما توقف عن أن يكون اقتصادا سياسيا وبعد أن قصر اهتماماته على الدراسات المتعلقة بنظام الشعور والظواهر المتصلة به •• وكذلك الحال في علم السلالات ، وهو المختص بدراسة المجتمعات البدائية ، فقد تطور هو أيضا ليملأ ثغرة شاغرة في النظام الاقتصادي

لا شك أن تجزئة الدراسة عن المجتمع وتوزيعها على أربعة أفرع أو خمسة أفرع أدت إلى نوع من الدينامية لم يكن من الممكن تحقيقها فيما لو استمرت العلوم الاجتماعية في كيان فكري موحد • ففي البدايه تكون كل فرع من عدد قليل من العلماء بدأوا بأن ركزوا جهودهم في موضوع ثقافي محدد ، ثم قاموا بتنمية أعمالهم عنه ليجعلوا منه مجالا لأبحاثهم وتقدهم • وكما هو الشأن في العمليات التي تتم وفقا للنظام العام

للتطور نمت المعرفة التي تجمع لدى هؤلاء العلماء من خلال تعريضها للتغيير والاختيار . التغيير من حيث استبدال ما هو موجود بأفكار ونظريات ومعطيات جديدة، أما الاختيار فيتم بعد نقد تلك الأشياء الجديدة ثم رفضها أو قبولها على ضوء الاتجاه العام لفرع الدراسة الذي هم يصده . هذا هو المقصود بالنقد ، ولا جدال في أن النقد هو الذي يكسب فرع الدراسة علميته . ومن هنا فإن أخضر ما يمكن أن يصيب الدراسات المشتركة يكمن في سهولة فقدانها لصفاتها العلمية إن لم توضع النظريات والأفكار والمعطيات في بوتقة النقد المنظم . بناء على ذلك قمت بتعريف فرع الدراسة بأنه فرع تابع مشتق من أحد أوجه الثقافة الفكرية يمكن للباحث الصغير أن يتفوق فيه وأن يتميز على أقرانه إن أمكنه أن يصحح بنجاح خطأ وقعوا فيه ، وعلى الخصوص إذا وقع في هذا الخطأ من هم أكبر منه . وعلى ذلك يمكن القول أنه ما دام الحافظ الشخصي على إجراء النقد الناجح قائما ومستمرًا فلن يكون هناك محل لعمل رديء أو لنظريات غير مستوفاة أو لتحليلات ضعيفة أو لمعطيات غير دقيقة . أما إذا كبر مجال الدراسة عن حد معين فنحن نصل إلى فرع - فيما يبدو - الدراسات أن يحيط به كله ، ولعل ذلك راجع إلى أن لكل فرع - فيما يبدو - حجما مرتبطا بنمط التعبير الخاص به . وترتيباً على ذلك فإن الفرع إذا اتسع وكبر حجمه أما أن ينقسم إلى أفرع أصغر على النحو الذي يحدث عادة ، وأما أن يتحول إلى نوع من اللغو . ولعل ما هو مائل فيما نسمعه من أحاديث كثيرة طويلة جوفاء ، مما يقدمه بأسلوب جذاب متحدثون من ذوي النوايا الطيبة في مجال الدفاع عن الجنس البشري ومستقبله ، خير شاهد على أهمية التمسك بعلمية أفرع الدراسات وعلى خطورة فقدانها لها .

ولم تكتسب أفرع الدراسات طابعها العلمي على النحو المعروف دون مقابل ، إلا أن ذلك يتم في الأغلب دون أن يؤخذ في الاعتبار أن كل فرع من أفرع النظم الاجتماعية قد يحتاج للأخذ من مناهج وأساليب الأفرع الأخرى ليستوفى أبحاثه ودراساته ، الأمر الذي أدى إلى نوع من التباعد بينها ، حتى صار أمراً تقليدياً أن دراسات البنوك والشركات وعلاقات العمل قد اختص بها فرع الاقتصاد ، كما جمعت دراسات الأسرة والدين والجريمة وأعطيت لعلم الاجتماع ، وكذلك فيما يختص بالولايات والحكومات المحلية والنظم العالمية التي انضوت تحت علم السياسة ، وكذلك دراسة الجماعات الصغيرة أعطيت لعلم النفس والوثائق للمؤرخين والخرائط للجغرافيين والفتران لعلماء النفس ، وهكذا .

كان من أثر تقسيم الدراسات على الأفرع على النحو السابق أن أهملت بعض أوجهها التجريبية ، ومثال على ذلك أن من النادر أن نجد عالماً في الاجتماع أو في السلالات أو حتى في علم السياسة يهتم بموضوع البنوك . وبالمناسبة فإن رجال البنوك يشبهون إلى حد بعيد رجال القبائل البدائية من حيث أن لهم تقاليدهم وعاداتهم وتكويناتهم السياسية كذلك . وتتميز أولادهم وأساليبهم في الاتصال

بالتفصيل والجسم ، وهي أمور قل أن يهتم بها أى فرد خارج دائرتهم ، وأذكر بهذه المناسبة أننى أطلعت على بحث عن البنوك قدمه أحد علماء السياسة تبينت منه تلك الحقيقة . أما عن علماء السلالات فلا أذكر أن أحدا منهم اهتم بدراسة موضوع البنوك . والأدهى من ذلك أن رجال الاقتصاد أنفسهم يعولون فى دراساتهم عن البنوك على بيانات رقمية سبق لغيرهم استخدامها ، وهم قلما يلتفتون لرجال البنوك للتعرف عليهم وللإستماع الى النوافع التى تملى قراراتهم ، ونتيجة لذلك ما يزال ميدان البنوك شكليا وعقليا . والأسوأ من ذلك أن بعض الدراسات التجريبية تبدو كأنها تقع فى الحيز الفاصل بين أفرع الدراسات ، ومن ذلك مثلا أنه من العسير أن تجد شخصا يهتم بدراسة علم الاجتماع للسوق أو علم النفس فيما يختص برفع الأسعار أو اقتصاديات الكنيسة أو علم السياسة فى الاتحادات العائلية ، ومعنى ذلك أننا فيما يبدو نقيم شيئا شبيها بالأراضى الحرام بين أفرع الدراسات ، وهذا يعتبر علم الاقتصاد الاجتماعى على وجه الخصوص منطقة مهجورة يتعرض كل من يحاول اللوج فيها للطرد من كل من الفرعين . أما فيما يختص بالاقتصاد السياسى فهو فرع قديم من أفرع الدراسات أخذت الحياة تدب فيه حديثا . أما علم الاجتماع السياسى ففى طريقه للاعتراف به كواحد من أفرع الدراسات . نتيجة لذلك كله أن النظر الى المجتمع ككل ما يزال حتى الآن ليس من شأن أحد ، هذا فيما عدا الفلاسفة الذين انهمكوا على ما يبدو فى منع بعضهم بعضا من النظر فى أى شىء خشية أن يجد أحدهم شيئا لم يؤكده المنطقيون الواقعيون فى فيينا .

وكرد فعل لهذا الموقف قامت محاولة تكوين الدراسات المشتركة لتشمل النظم العامة التى تتلاقى فى بعض جوانبها مع حركة بحث السلام . وتدين حركة الدراسات المشتركة بالكثير لعالم الأحياء الفقيه لودفيج برتالانى ، ولكن يمكن القول أن هذه الحركة بدأت رسميا فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ بشكل جمعية أطلق عليها فيما بعد اسم « جمعية أبحاث النظم العامة » . ولقد أدت الصدفة دورها فى تكوين الحركة لأول مرة ، إذ حدث أن اجتمع أربعة من المهتمين بموضوع النظم الطرية وتطبيقاتها فى أكثر من فرع دراسة (وكان هذا هو التعريف الذى أطلقناه على النظام العام فى أول الأمر) فى مركز الدراسات العليا للعلوم السلوكية فى ستانفورد (١٩٥٤ - ١٩٥٥) ، فوجدوا اهتماماتهم متشابهة ، وقرروا وقتئذ إنشاء جمعية ، وهؤلاء الأربعة المؤسسون هم : برتالانى عالم الأحياء ، وأنا تول رابوبورت عالم الرياضيات وله نظريات فى الشبكة والمباريات ، والفقيه رالف جيرارد العالم فى وظائف الأعضاء . وأنا عالم الاقتصاد . بعدئذ ازدهرت الجمعية . وتقوم الآن بإصدار كتاب سنوى ومجلة ، كما أنها أصدرت مجلة أخرى مؤخرا لنشر أعمالها . هذا وبالرغم من أن النظم العامة لم تأخذ حتى الآن مكانها المشروع فى الأنشطة الجامعية فهى مستمرة فى البقاء بسبب الاهتمام الجانبى الذى نخطى به من جانب هؤلاء الذين يكسبون عيشهم نظير أعمالهم فى هذا الفرع أو ذاك من أفرع الدراسات المشتركة .

لقد تباينت ردود الفعل عن هذه الجمعية تباينا كبيرا ، فالفلاسفة عموما انغلخوا منها موقفا أقرب ما يكون للعداء ، فقد خشوا - وربما كانوا محققيين في خشيتهم - أن نفزو أجمعيه عرينهم وأن تبحت موضوعات لم يتعرضوا هم لها ، حتى لو كان بحث الجمعية لتلك الموضوعات دون المستوى ، أما علماء الطبيعة والكيمياء فقد ابتدؤا نوعا من علم المبالاة ، فهم يتصورون أنفسهم أساطين علومهم ، ومن ثم فهم لا يصدقون أن احدا خارج دائرتهم يمكن أن يضيف الى علمهم جديدا . كما أن بعض علماء الاحياء وعلماء الاجتماع ومجموعات اخرى غير قليلة من التطبيقيين والمتخصصين كالمهندسين والأطباء وللمعسارين وعلماء البيئة ورجال الاعلام وغيرهم وجدوا في النظم النامية اداة يمكن الافادة منها في مد آفاق اعتماداتهم للاطلاع على ما يفعله الآخرون في أفرع الدراسات الأخرى . وعلى ذلك فإن السؤال الآن هو : هل يمكن تحويل النظم العامة الى فرع دراسة متكامل . من الطبيعي أن هذا هو ما سوف نشهه الأيام ، فنتحن نعرف أن المراحل الأولى في نشوء أى علم تتسم عادة بالفيلان وعدم الاستفرااد علميا ، والمثال على ذلك أن آدم سميث لم يتعرض لأى نقد جدى الا بعد حوالى أربعين عاما من صدور كتاب « ثروة الأمم » ، وقياسا على ذلك فإن النظم العامة فيما يبدو على وشك الدخول في مرحلة النقد التقويمى والاختيار ثم اكتساب الطابع العلمى الكامل . ومع أن النظم الاجتماعية تعتبر عنصرا هاما من عناصر النظم النامية فإن مجال الأخيرة اوسع . وعلاوة على العلاقة الوثيقة التى تربط النظم الاجتماعية بهذين المجالين فإن علاقتها وثيقة أيضا بالنظم الجيولوجية والارصاد الجوية ونظم الطبيعة والكيمياء ، ومن ناحية أخرى هامة من المتعدد فصل النظام الاجتماعى ككل عن العوامل الأكبر المحيطة به ، والمثال على ذلك فيما نعالنيه هذه الأيام من أزمة الطاقة ومشاكل البيئة .

وباستثناء علم الاحصاء التى تطبق قواعده على الأبحاث التى لها صفة الكم في كافة العلوم نجد أن الدراسات المشتركة ما تزال تفتقر حتى الآن لأى منهج حقيقى للبحث ، ومن ثم لا يوجد بالتالى منهج واضح يمكن أتباعه فى بحث السلام . فالتبجح أن الباحث فى أى فرع من أفرع الدراسات يلتزم بمنهج يكون أكثر توافقا مع طبيعة هذا الفرع ونقصا فى الوقت نفسه مع ميول الباحث ومهاراته ، ومن هنا فإن مناهج البحث تتدرج من نظريات بحثة وفلسفة مجردة الى أخذ عينات للقاءات والتقديرات ودراسات أنثروبولوجية ودراسات بأسلوب المراقبة عن قرب والمشاركة الى تحليلات احصائية تفصيلية للمعطيات الاجتماعية والاقتصادية بتحليل العلاقات المتبادلة والعوامل المصاحبة ، وعموما فإن من المؤكد أنه أى منهج فى البحث لا يكون غريبا على أى دراسة من دراسات النظام الاجتماعى لن يكون غريبا بالتالى على بحث السلام .

يتميز قطاع الحرب والسلام فى النظام الاجتماعى بأن القرارات المتعلقة به تتركز فى أيدي أفراد قلائل من صانعى القرارات الأقوياء . لذلك فإن عناصر

العفوية وعمليات التأثير المتبادل بينهم تكون قوية . ويجدر بنا هنا أن ننبه الى أنه لم يعد صحيحا ما يردده البعض وعلى الأخص رجال الاقتصاد من أنه كلما زاد عدد صانعي القرارات تلاشت الخصائص المميزة لكل منهم وألغى بعضها البعض الآخر . وعلى العموم فإن ما يهمنى هنا هو أن نوضح أن مشكلة النظام العالمى هى فى حقيقتها مشكلة « العدد القليل من الأجسام » ، وهذا النوع من المشاكل هو أصعب ما يمكن أن يجابهه الدارس فى أى علم ، سواء كان ذلك علم الطبيعة أو العلوم الاجتماعية ، بمعنى أنه المشاكل المتعلقة بحسم واحد أو اثنين يمكن حلها بسهولة وبوضوح ، وكذلك يمكن أيضا حل المشاكل التى تتعلق « بالعدد الكثير من الأجسام » التى منها نظرية الجزيئات للغازات واقتصاديات السوق ، إذ أن هذه المشاكل يمكن حلها على أساس أن الخصائص الفردية لكل جسم يلغى بعضها البعض ، ومن ثم يمكن إهمالها . أما المشاكل ذات الثلاثة أجسام أو أربعة أجسام أو خمسة أجسام فهى المشاكل الصعبة حقيقة ، وهى التى يجب أن نعى بها ، لأننا عادة نجابه بها فى دراسة عمليات التفاعل التى تؤدى إما الى الحرب وإما الى السلام ، وحتى الآن لم يمكن التوصل الى منهج فى البحث يتلاءم مع مستوى هذه المشكلة ، الأمر الذى لا يعزى الى شدة تعقيد النظم والى العدد الهائل من أنماطها الديناميكية المختلفة فحسب ، ولكن تعزى الأسباب أيضا الى أن عوامل العفوية فى صنع كل قرار على حدة لا يلغى بعضها البعض ، ولكنها فى بعض الأحيان يعزز بعضها البعض ، وفى بعض الأحيان لاتنفصل .

وعلى ذلك لا ينبغي أن نتوقع أجابات سريعة أو حلولاً سهلة للمشكلة من هذا النوع ، وكل ما نستطيعه الآن هو أن نوضح طبيعة المشكلة ثم ننتظر لنرى ما يمكن أن نتوصل اليه الأبحاث الحالية فى سعيها للتواصل نحو تغيير النظم ، والى أن يتم ذلك من الممكن التنبؤ بشكل عام رغم ما يبدو من استحالة التنبؤات نظريا ، ومرة أخرى نقول أن أقصى ما يمكن أن نأمل فيه الآن هو أن نعد جهازا لجمع المعلومات وترتيبها ليكون بمثابة رادار قصير المدى لينذرنا مبكرا بما يمكن أن يستجد فى المستقبل القريب من عقبات ومصاعب . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى قد يمكن عن طريق البحث أن نتعرف على بعض الخصائص العريضة العامة للنظام التى قد نستشدها بها فى التحول من نظام كبير الى نظام كبير آخر ، كمثال ما يحدث فى حالة التحول من حالة السلم غير المستقر الى حالة السلم المستقر .

هذا من ناحية منهج البحث ، ولكن هناك ناحية أخرى تستدعى المزيد من الاهتمام ، هى السؤال عما اذا كانت حركة السلام قد حققت على مدى الخمسة والعشرين عاما الأخيرة شيئا مما يمكن أن نعتبره نظرية عامة فى الحرب والسلام والصراع فى النظام الدولى ، فالمشاهد الآن أن بحث السلام ما يزال علا فرديا فى المقام الأول ، ومن ثم تعددت وتتنوع مواقف ونظريات الباحثين فيه ، ورغم هذا التعدد والاختلاف فأن الأمل يراودنى أحيانا فى أن شيئا ما سوف يطفو على السطح قريبا نتيجة لتفاعل تلك الأعمال ، يزيد على ذلك أن الاختلاف بهذا الشأن قائم بين

الاجتهادات في أمريكا الشمالية وبين نظيرتها في أوروبا وبين اجتهادات الاشتراكيين والمتحررين وكذلك بين اجتهادات المتألمين المتشدين وبين التفليدين المتزمتين . هذا ومن المؤكد - فيما يبدو لى - أن شيئاً ما سوف يبرز من بين هذا الزحام ، وسوف أحاول أن أبين ملامح هذا الشيء . ورغم أن البعض قد يعترضون على الصورة التى سوف أرسنها لهذا الشيء فإنها فى النهاية من على شخصى ، وإذ أوضحن ملامح هذا الشيء لا أملك إلا أن أتمسك بالأمل فى أن يحدث قريباً .

لقد علمت من علماء البيئة أن النظام الاجتماعى ما هو إلا تفاعل يثنى على درجة عالية من التعقد لأشخاص وأنشطة بشرية ، المادية منها والتنظيمية ، مع الخصائص البيولوجية والكيمائية والطبيعية للكائنات الحية على اختلاف أنواعها ، وما نظام الحرب والسلام إلا نظام فرعى صغير نسبياً ينبثق من التفاعلات التى تحدث بين مكونات هذا النظام البيئى الكبير . ولعلنا نذكر المناقشة الشهيرة التى دارت حول النظام العالمى بين مدرستى الفكر فى كل من أمريكا وإنجلترا تمت تلك المناقشة فى أحد اجتماعات جمعية الدراسات الدولية سنة ١٩٧٤ فى سانت لويس ، وفيها كانت وجهة النظر الانجليزية ترى أن ينظر الى النظام العالمى على أنه بيت ضخم من بيوت العنكبوت يحوى تنظيمات من كافة الأنواع دائمة التأثير بعضها فى بعض ، أما المدرسة الأمريكية التى اقترنت أعمالها وقتئذ (ليس جميع الأعمال فى حقيقة الأمر) بالدراسات التى قام بها هانز مورجنهاو فقد اهتمت بأن وجهة نظرها ترى أن ينظر الى النظام العالمى كما لو كان منضدة بلياردو تكون الكريات فيها بمثابة الدول من حيث كلا منها صلبة متماسكة لها ديناميكيتها الخاصة وتصرف بشكل مشابه لتصرفات الدول من حيث أنها تصطدم بعضها ببعض وتتأثر ببعضها ببعض ولكن مع احتفاظ كل واحدة منها بكيانها المكتفى ذاتياً .

أما عنى أنا شخصياً فقد خرجت من تلك المناقشة بوجهة نظر مغايرة ، ففى تفديزى أن النظام العالمى يشبه فعلاً منضدة البلياردو الى حد كبير من حيث أنها مغطاة بعدد كبير من بيوت العنكبوت ، وفوق هذه المنضدة الكريات التى تشبه الدول فى تصادمها رفياً يترتب على هذا التصادم من ردود فعل وفيما بينها من تأثير متبادل وأنها فى حركتها هذه ذات كيانات مستقلة نوعاً ، ولكن حقيقة الأمر أنها فى حركتها وفيما بينها من تأثير متبادل لا تعمل فى حرية كاملة ، ذلك لأن هناك بيت عنكبوت آخر أكبر نتج من تراكبات مزمنة من الاختلاف فى التكوين والعلاقات الشخصية ونواحي الأسرة والعقائد الدينية والأجهزة الحكومية والتنظيمات العالمية الحكومية منها وغير الحكومية وللشركات العالمية والعلاقات التجارية والمصالح الاقتصادية والميول والمصالح السياسية والمثل المعنوية . هذا كله بالإضافة الى قدر كبير من العفوية وسوء الحظ وحسن الحظ . هذا البيت الكبير من بيوت العنكبوت لا شك يعوق ويعقد تصرفات وحركة الدول ، وعلى ذلك فإن أى محاولة من جانبنا لتكوين نموذج يحوى ما بالنظام العالمى من أنواع الترابط والتحليل ، وقطع وإعادة

الاتصال ، مع تجميع ثم إعادة تجميع تلك الأوجه في صورها المعقدة التي لا حصر لها لا تؤدي في النهاية إلا الى نموذج يمثل جزءا صغيرا جدا لما نريد .

في هذا الجو المعقد تكون عمليات الصراع والجدل ليست سوى أجزاء صغيرة من الصورة العامة ، اذ هنا يكون لتفاعلات البيئة دور أكبر مما يمكن أن يقوم به أي نوع من الصراعات الأقل شأنا ، وذلك لتأثير الكائنات نموا أو اضطرابا بحجم السكان المحيطين بتلك الكائنات ، ومن هنا نجد أن داروين لم يحالفه النوفيق حقا فيما ذهب اليه بخصوص « الصراع من أجل البقاء » ، فالصراع ليس أكثر من جزء صغير في عملية التأثير المتبادل الشاملة ، وهو في النظم البيولوجية من الصغر بحيث لا يعتد به ، بل انه في النظم الاجتماعية أصغر وأقل بكثير مما يتخيل الكثيرون من المؤرخين ومن الجدلين ، ونخرج من هذا بأن الجزء الأكبر حتى في التفاعلات الاجتماعية هو تأثيرات متبادلة أكثر منها تأثيرات متصارعة ، فضلا عن ذلك أن الصراع لا يكفي على الإطلاق لبناء نموذج يمكن تفسير ما بالنظام من تعقيدات على أساسه .

ولقد تعلمت من الجغرافيين - فيما اعتقد - كيف أصف بشكل عام النظم التي ندرسها هنا ، وذلك بأن نتخيل أن أماننا خريطة للعالم في تاريخ معين ، وأن هذه الخريطة ذات مقياس كبير يمكننا من أن نرمز الى كل انسان بنقطة عليها . مثل هذه الخريطة سوف تكون كبيرة جدا ربما تبلغ مساحتها 2×1 كم ، ولكن بالامكان تخيلها على أي حال . لقد قلنا ان كل انسان تمثله نقطة ، الأمر الذي يعني أنه قد أصبح أماننا نظام معقد لأقصى حد ، اذ يعوى قرابة عشرة بلايين من الخلايا المخية قادرة على التكيف والتجمع في تكوينات يستحيل حصرها أو ادراك حجم ما بها من تعقل . على العموم دعنا نتسم بشيء من القسوة ونختصر العدد الى أربعة بلايين نقطة فقط ، ثم نوزعها في أربع مجموعات ، نعطي لكل مجموعة منها لونا مميزا ، بأن نعطي اللون الأحمر الفاتح للمستبكين فعلا في عمل من أعمال العنف كالقتلة والمخربين وأشباههم ، وهنا سوف نجد أن عدد الأفراد في هذه المجموعة ضئيل . ثم لنفرض أننا أعطينا اللون الوردي لآخرين غير مشتركين فعلا في عمل من أعمال العنف ولكنهم يعدون أنفسهم على نحو ما للاشتراك فيها مستقبلا ، طبيعى أن يكون بين هؤلاء القوات المسلحة على مستوى العالم والأفراد العاملون بالصناعات الحربية التي تخدم تلك القوات ، عندئذ سوف نجد أن هذه المجموعة أكبر ، ولكنها لن تتجاوز عموما $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{5}$ من سكان العالم . بعد ذلك نعطي اللون البرتقالي لهؤلاء الذين لا يتسم صراعهم في الحياة بالعنف كالمحامين والوسطاء ورجال التصالح ورجال مكاتب الزواج وأصحاب المعارض والدبلوماسيين ، وهؤلاء عموما لن يكون عددهم كبيرا ، ومن المؤكد أن نسبتهم الى الجنس البشرى كله أقل من $\frac{1}{10}$ ، وهي نسبة ملحوظة على أي حال . وأخيرا نعطي اللون الأزرق لهؤلاء غير المشتركين في أعمال العنف ولا يعدون أنفسهم لها كالفلاحين والعلمين ورجال الأعمال وعمال المصانع وموظفي الحكومة وغيرهم ، هؤلاء الأفراد يكونون الآن حوالي $\frac{90}{100}$ من الجنس البشرى كله ، وكانوا على الدوام وما يزالون

يكونون القسم الأكبر منه • ثم لنفرض أننا جهزنا خريطة ماثلة على لوح شفاف بواقع لوحة لكل أفراد الجنس البشرى عن كل يوم على مدى تاريخه كله ، ثم وضعنا هذه اللوحات بعضها فوق بعض مسلسلة حسب تواريخها • إذا تأملنا هذا العمود الشاهق الشفاف الذى يمثل الزمان والمكان فى آن واحد فسوف نرى بلورات حمراء تمثل المعارك ، أما الصراعات الدامية فلن نراها الا حمراء محتشدة متقاربة ، وسوف نجد أن اللون الأزرق هو اللون الغالب ، وسوف نجد هنا وهناك بقعا حمراء وأخرى وردية وثالثة حمراء ، وعلينا بعدئذ أن نستخرج الأنماط من تلك البقع قد يكون هذا الذى صنعناه نموذجا لما نحن بصدده دراسته ، ولكنه فى الحقيقة لا يعدو أن يكون صورة مبسطة جدا له •

ولقد تعلمت شيئا آخر من رجال الطبيعة والكيمياء وهو أن النظم الكبيرة تميل هى الأخرى الى الاحتشاد فى « مراحل » ، وأن من خصائص المراحل أنها فى النظم الأبسط تكون أوضح نسبيا ، ومن أمثلة ذلك الأشكال المتعددة التى يكون عليها الماء ، فهو قد يتحول الى بخار ، أو يبقى بشكل سائل ، أو قد يتحول الى أنواع متعددة من الثلج • وهنا فى هذا النظام البسيط تكون متغيرات الضغط والحرارة كافية لتقرير أى مرحلة يمكن أن يستقر عندها شكل الماء ، إذ لو أن حرارة الماء انخفضت وزاد الضغط عليه فانه يتحول الى مرحلة الثلج ، أما لو تعرض لحرارة عالية وقل الضغط عليه فانه يتحول الى مرحلة البخار ، أما فيما بين هاتين الحالتين فانه يستقر على الشكل السائى • وفيما يختص بالحدود فانها فى العادة تكون واضحة محددة بين المراحل ، الا أنه يحدث أن تغطي مرحلة على جاريتها فيحدث شيء من التداخل مثل ما يحدث عندما تنخفض حرارة الماء انخفاضاً شديداً ومع ذلك لا يتحول الى ثلج ، والسبب فى ذلك كما هو معروف أن بلورات الثلج لا تجد ما تبني نفسها عليه فلا تتكون •

وفى علم الأحياء نجد أن الأعضاء البيولوجية تمر بمراحل نمو متتالية ، تبدأ بالبيضة المخصبة الى الجنين ، ثم الرضيع ، ثم الطفل ، فالمراهق ، الى الرجولة ، ثم النضج وأخيرا الشيخوخة • وهنا نلاحظ أن الحدود غير واضحة بل كل مرحلة والتى تليها ، ولكنها على أى حال طريقة لا بأس بها فى التقسيم • وأخيرا فان الحد بين الحياة والموت لا شك فى وضوحه ، ولو أن البعض يحاولون فى ذلك هذه الأيام • يعنينا من ذلك أن النظم الاجتماعية والنظم البيئية لها — بالمثل — مراحل يمكن تمييزها ، ولكن هذه النظم كلما كبرت كانت الحدود بين مراحلها أقل وضوحا • أما فى حالة الحرب والسلام فاننا لو أخذناهما على أنهما مرحلة فى نظام واحد يجمعهما فان النظام عندئذ يكون بسيطا وتكون الحدود واضحة نسبيا • ومن هنا نجد أن بإمكان المؤرخين أن يقرروا أن دولة ما فى حالة حرب أو فى حالة سلام فى تاريخ معين • ومن ناحيتنا فاننا لو تأملنا خريطتنا الزمنية فسوف نلاحظ شيئا يمكن أخذه على أنه نمط مكوّن من حلقات متصلة فيها فترات السلم الزرقاء مزركشة بفترات حرب حمراء • ولعل

من المفيد هنا أن نقرر أن مرحلة التحول من الحرب للسلام ومن السلام للحرب تعتبر
هى الموضوع الذى يعنى به باحث السلام اشد العناية لارتباطها بنظرية القســرار
كما سنرى .

وبإمكاننا أيضا أن نميز على خريطتنا أنماطا أخرى أكبر نوعا تمثل المراحل العامة
لننظام . ولقد أمكننى أن أميز أربعة منها :

(أ) حرب مستقرة ، ويظهر هذا النمط على الخريطة بهيئة « اسطوانات » طويلة
حمراء .

(ب) حرب غير مستقرة ، وفيها تكون حالة الحرب هى السائدة ولكن تتخللها
فترات سلم .

(ج) سلم غير مستقرة ، وفيها تكون الحرب مزركشة بالسلام أيضا ولكن تكون
حالة السلم هى السائدة ،

(د) وأخيرا نمط السلم المستقرة ، ويشمل جميع الاسطوانات الزرقاء ، وهذه
قد تكون مزركشة بقليل من اللون الوردى (يظهر بلون بنفسجى على الخريطة) بما
يفهم منه أن الحرب بين كيانين (وحدتين مثلا) لم تكن محتملة عى الإطلاق حتى أنها
لم تأخذ أى دور فى صنع قراراتهما هذا ولا تعتبر هذه المراحل الأربعة غريبة على
التاريخ البشرى ، فيه الأمثلة الكثيرة عنها ، وإنما السؤال الهام الآن هو معرفة أى
المتغيرات الاجتماعية كانت هى السبب فى التوصل الى مرحلة التوازن ، فالامر هنا
ليس سهلا كما كانت الحال فى متغيرات الضغط والحرارة السابق ذكرهما ، إذ أن
ما نحن بصدده الآن يتعلق بهيكل متعدد الأبعاد ، لذلك ولتقريب الأمر ستحشد تلك
المتغيرات ونقسمها بشكل عام فى مجموعتين نسميهما مثلا « الاجهاد » و « القوة » ،
ولكن من سوء الحظ أن لكلمة « القوة » فى اللغة الانجليزية أكثر من معنى ، الامر
الذى قد يؤدى الى البلبلة ، فمثلا عند الكلام عن « قوة المواد » يكون المقصود مقاومة
الاجهاد ، ولكن فى مجالات أخرى وعلى الخصوص فى النظم العامة يكون المقصود
بلفظ « القوة » القدرة على انهاء الآخرين ، وعلى أية حال فانه من هذا لبس سنقصده
هنا فى استخدام كلمة « القوة » « مقاومة الاجهاد » ، وسنستخدم كلمة « الضغط »
عندما نعى « القدرة على اجهاد الآخرين »

علمت من المهندسين أن التحول المرحلى أو تغيير حالة أى نظام يتم عندما يكون
الاجهاد أكبر مما تقدر عليه القوة ، فانا مثلا نستطيع كسر قطعة من الطباشير لأننى
أعرضها لقدر من الاجهاد أكبر مما تستطيع قوة مادة الطباشير أن تقاومه ، ولكنى
لا أستطيع أن أكسر قضيبا من الحديد لأن الاجهاد الذى أفرضه عليه أقل من أن يتغلب
على قوة مادته ، فى حين أننى لو فرضت قدرا أكبر من الاجهاد على القضيب — باستعمال

آلة مثلا - فقد أستطيع عندئذ كسره • هذا وتعتبر التحول من الحرب للسلام ومن السلام للحرب ظاهرة مشابهة الى حد ما • ولزيد من التوضيح نتخيل دولتين حالة السلم قائمة بينهما ، ثم طرأ اجهاد على العلاقة بينهما بسبب سباق فى التسليح مثلا ، أو تغيير فى نظام الحكم ، أو توسع مذهبي ، أو تنافس استعماري ، أو غير ذلك عندئذ تتمثل قوة نظام السلم القائم فى ممانعته فى التحول الى الحرب ، أما اذا حدث هذا التحول فيكون معنى ذلك ان أى الدولتين قد وجدت أن حالة الاجهاد فاقت ما لديها من قوة ، وصنعت قرارها على ضوء ذلك بالحرب ، وعلى الأثر يبدأ نظام جديد هو نظام الحرب يأخذ دوره ، وهنا يستوى أن تكون بداية الحرب بإعلان رسمي أو بدونه • كذلك بالعكس يتم التحول من نظام الحرب الى نظام السلم بأسلوب مشابه ، اذ يحدث ذلك عندما يجد أحد الطرفين المتحاربين أن الاجهاد الذى يتعرض له أقوى من نظام الحرب عنده ، عندئذ يصدر قراره ببدء المفاوضات من أجل السلم ، اذ أن قوة نظام الحرب تكمن فى قدرته على تحمل تكاليف الحرب اذا طال أجلها ، أو تقبل خسارة الهزيمة فيها بالإضافة الى تقبل أى تضحيات أخرى • وهناك تبرز مشكلة هامة هى فى صعوبة التفرقة بين الاجهاد والقوة وفى عدم وجود مقاييس مستقلة لأى منهما حتى الآن • وفى علم الطبيعة مثلا تقاس قوة المادة بعدد الأرتان على القدم المربعة التى تكفى لكسر تلك المادة مع مراعاة ظروف معينة طبعا • أما فى النظم الاجتماعية فما زال نفتقر الى وجود مقاييس مستقلة لكل من القوة والاجهاد ، وعلى ذلك فما دنا لا نستطيع قياس الاجهاد فاننا بالتالى لن نستطيع قياس القوة ، وعلينا الحال كذلك ان ننتظر ما تأتى به الأيام بهذا الشأن • وإلى أن يتحقق ذلك فان من الممكن الآن فى رأى علماء الاجتماع و « السياسة الرياضية » التوصل الى نوع من المقاييس العامة التقريبية لو أمكن الاستعانة بالدراسات المتعلقة بتحليل المحتوى وتحليل الأحداث والمعطيات وغيرها •

ولعل السؤال الآن هو هل من الممكن التوصل الى معرفة المعايير الأكبر للاجهاد والانهاك التى يمكن على ضوءها تقرير المراحل الشاملة فى النظم • وعلى الأخص ماكان منها متعلقا بالتحول من حالة السلم غير المستقرة الى حالة السلم المستقرة ، فلقد حدثت تحولات مشابهة فى أوقات وأماكن معينة على مدى لتاريخ ، منها ما حدث فى أمريكا الشمالية بعد سنة ١٨٧٠ ، وفى الدول الاسكندنافية بعد سنة ١٨١٥ بفترة وجيزة ، وكذلك فى غرب أوروبا على نحو ما حدث بعد سنة ١٩٤٥ • فنعلم يختص بأمريكا الشمالية مثلا حدثت تحولات من هذا النوع كان لحسن الحظ فيها دوره فى ثلاث منها ، الأولى فى اتفاقية رشى - باجوت سنة ١٨٧١ التى فيها تقرر نزع السلاح جزئيا من منطقة البحيرات الكبرى ، وفى الثانية عندما فشل الصقور - فيما أثاروه من جدل سنة ١٨٣٩ ، أما الأخيرة فكانت عندما فشل الانجليز فى التدخل فى الحرب الأهلية الأمريكية • ويدخل فى باب حسن الحظ أيضا ما يتولد مما يسمى « عادة السلام » ، وهى التى تنشأ بين طرفين متماثلين بأمن كل منهما للآخر ويتركان الحدود بينهما مجردة من السلاح • وهذا والجدير بنا من هذا المتطرق أن نتفهم بعناية نوع العمليات

التي تؤدي الى مثل هذه النتيجة لعلنا نستطيع في النهاية أن نقلل من دور حسن الحظ ، وأن نزيد في دور الإدارة ، لما لذلك من أهمية في المستقبل

وإنا اعلم باعتباري من رجال الاقتصاد كما علمت أيضا من رجال علم النفس أن عملية صنع القرار تعتبر المفتاح لما يحدث من تفاعلات في النظم الاجتماعية ، ومن ذلك أن أسباب التحول من الحرب للسلم ومن السلم للحرب تعود إلى اتخاذ المجتمع لعدد قليل من القرارات تكون عادة من صنع « عدد قليل » من الرجال الأقوياء ، ولقد سبق أن ذكرنا أن عقد المشاكل التي تواجه الباحثين في السلام هي تلك التي تتم التفاعلات فيها بين « العدد القليل » من الأطراف في أمور معينة حساسة وهامة ، إذ إن هذه المشاكل لا تخضع لقوانين الإحصاء كما هي الحال مثلا في نظرية الجزئيات للغازات ، أو المنافسة الحرة في الاقتصاد ، التي يكثر فيها عدد الأطراف فيؤثر كل منهما في الآخر ، وبغني كل منها الخصائص المميزة للآخر ، كما أنها لا تعالج نظاما ثنائية تتعلق بجسمين فقط ، وإنما تتعلق بمشكلة « العدد القليل » من الأجسام التي تعتبر أشق جزء في أي علم ، ومن الأمثلة الهامة لذلك النظم العامة

وفي إمكاننا برغم ذلك أن نعرف شيئا عن صانعي القرارات وما يدور حولهم من مؤثرات . فالقرار يبدأ عادة بمفكرة تشتمل على بضعة افتراضات (تصورات) عن المستقبل يكون من المعتد أنها ممكنة التنفيذ عمليا . عندئذ يقوم صانع القرار بتقويم تلك الافتراضات الواحد تلو الآخر ليختار أكثرها توافقا مع تكوينه العقلي ، بمعنى أن عمليات التقويم تتوقف في المقام الأول على حقيقة شخصية صانع القرار ، وبالتالي يمكن معرفة ما تنتهي إليه لو أننا فهمنا تلك الشخصية كما يجب . ويحضرني الآن أنني من خلال تأملاتي - لا نقلا عن علماء النفس - وضع لي أن « الصالح الوطني » يدخل ضمن متغيرات النظام لا ضمن عناصره الثابتة ، والمقصود بالصالح الوطني هو ما يحقق رغبات الوطن أو على الأقل رغبات صانعي القرار ، إذ هنا يكون الصالح الوطني أشبه بالضغوط التي نحرك كرات البلياردو من حيث أنها ضغوط متغيرة وليست ثابتة ، وهذا ولا يخفى أن القيم والرغبات من الأمور التي يمكن بالدراسة الاهتمام إليها تماما مثلما نهتم بدراسة ما ضينا لمعرفه ما يمكن أن نكون عليه في المستقبل ، ولا شك أن هذا النوع من العمليات الدراسية مفيد للغاية من حيث أنه حيث أنه يلقي الضوء على ما يمكن أن تكون عليه القيم والرغبات في المستقبل ، واستطرادا من ذلك ينبغي أن نعلم أن عمليات التقويم التي يقوم بها صانعو القرارات وكذلك شخصياتهم وتخييلاتهم عن المستقبل محكومة إلى حد بعيد بما علق بأذهانهم عن الماضي وعما يرددونه بشأنه من ضيغ مجازية في حديثهم عنه أو وصفهم له ، ومن هنا فإن دراسة سيطرة الضيغ المجازية على صنع القرارات تعتبر من الأمور الهامة استعدادا للمستقبل .

ولقد علمت أيضا من رجال الفلسفة الاجتماعية أن التفاعلات التي تحدث بين

أفراد الجنس البشرى تعتبر عملية تعليمية على جانب كبير من الأهمية ، اذ فى مجال التعامل بين الناس من الأهمية بمكان أن تنتبه جيدا الى شروطها فى « الأخذ والعطاء » ، او « النفع المتبادل » ، بمعنى ماذا نأخذ فى مقابل ما نعطى ، فاذا أدركنا أن المبادلة فى صالحنا أخذنا ذلك على أنه تعزيز لسلوكنا فنستمر عليه ، أما اذا أدركنا أن المبادلة فى غير صالحنا فعندئذ يلزم أن نغير هذا السلوك ونستبدل به سلوكا آخر ، مع ما ينتابنا اذ ذاك من ضيق وألم ، اذ لا جدال فى أن الضيق والفشل والاحباط تعتبر أهم عوامل التغيير ، فى حين أن النجاح لا يعدو أن يكون معلما قبلل الهمة ، غاية جهده أنه يؤكد لنا صحة ما تخيلنا أننا كنا نعرفه فعلا

ولقد علمت من المتخصصين فى نظرية المباريات أن أنواعا معينة من التفاعلات داخل المجتمع تكون مرضية تدفع الناس لأن يروا السوء فى أنفسهم ، ويزداد أمرها غموضا وتناقضا لو كان التساؤل عما يمكن أن يحدث لو أن نفسى ما يقرره كل فرد هو أن الأمور تسير من سيئ الى أسوأ بالنسبة لكل فرد ، مثل هذه العمليات لم يكن من اليسير فهمها بسبب تشعب ديناميكيتها ، ولكن أمكن أخيرا تفسيرها ، الامر الذى دفع المعرفة وأعانها على مدى الخمسة والعشرين سنة الأخيرة . ومن بين الأعمال التى ساهمت فى هذا المجال « محنة السجن » التى قدمها أناتول رابوبورت العالم فى نظرية المباريات ، وكذلك « مأساة العموم » التى قدمها جاريت هاردن ، وأيضا نظرية « سباقات التسلح » من عمل لويس ريتشاردسون ، ونظرية « الخارجيات والمفهوم العام عن الجيد والردى » ، وهذه اشترك فى دراستها عدد من رجال الاقتصاد . فضلا عن ذلك أن علماء السلالات يرون أن بالمجتمعات الانسانية قدرا كبيرا من الأنماط المتعددة للعمليات الديناميكية ، وأن هذه الأنماط - فى رأى ريتالانفى - لا تظهر نهايات متساوية ، فهم يرون أن المجتمعات قد تبدأ من مكان يكاد يكون واحدا ثم تأخذ كل منها اتجاها مختلفا تماما ، والمثال على ذلك ما نراه فى ثلاث دول فى شرق افريقية كانت تابعة لبريطانيا وهى أوغنده وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ، فبالرغم من تشابه الظروف فى تلك الدول فانها بدافع عشوائية نوعا ما اتخذت كل منها اتجاها ، مخالفا ، ومن هذه الاتجاهات ما ظهر من تنافس بينها أيتها تقوم بالدور الأقوى بالمنطقة .

ومن ناحية أخرى مفهوم التوازن فى النظم الاجتماعية مخادع جدا . الامر الذى ينطبق أيضا على العوامل المحددة فى تلك النظم ، ذلك لأن من خصائص النظام الاجتماعى أنه على جانب كبير من عدم التحديد ، وأى محاولة أو فلسفة تهدف الى تحديد عملياته لن يكون مآلها الا الفشل

ولقد أخبرنى علماء الأحياء أن جميع عمليات التطور التى تحدث فى التكوينات الوراثية للمعرفة وتعلم « كيف » تتم جنباً الى جنب وتشارك فى عمليات الانتساج التى بواسطتها تستطيع التكوينات الوراثية للأعضاء فى بداية نموها أن تأخذ شكلها

الظاهري كما في حالة تحرك البيضة الى كتكوت مثلا ، وهذه العمليات الانتاجية تتم على ثلاث مراحل : هي معرفة الكيف والطاقة والمواد . هذا وفي البداية تكون معرفة الكيف أو التكوين الوراثي لها موجودة بشكل رمزي داخل التكوينات الوراثية للأعضاء الحية خلال مرحلة التحول انبيولوجي ، وكذلك في المعرفة الإنسانية والخطط وكل ما له علاقة بإنتاج المهارات الإنسانية . هذا ويجب أن تكون معرفة الكيف هذه قادرة على تمكين الطاقة من اختيار ونقل وتحويل المواد حتى تأخذ في النهاية شكلها الظاهري ، يستوى في ذلك أن يكون لشكل كتكوت أو سيارة

أخبرني علماء الأحياء أيضا أن حجم الشكل الظاهري للعضو مرتبط ومتعلق بالعضو نفسه ، وهو في ذلك يخضع لقانون « الألوامتری » ، ومضمون هذا القانون أن الأحجام تزيد كمكعب ، والمساحات تزيد كربع الزيادة في الطول ، بمعنى أننا لو ضاعفنا طول أي هيكمل حصلنا على مساحة تعادل أربعة أضعاف مساحته الأصاغة وعلى حجم يعادل ثمانية أمثال حجمه الأصلي . وينطبق مضمون هذا القانون على التنظيمات الاجتماعية ، كما ينطبق على التنظيمات البيولوجية أيضا ، وذلك من حيث أن أي تكوين يميل الى الاستقرار في حدود حجم أمثل وفي حدود تقديري أن الحجم الأمثل لأي دولة يمكن أن تتحقق الرفاهية البشرية في حدود ، هو أقل من عشرة ملايين نسمة من السكان ، ولكن التنظيمات غالبا تميل الى تخطي هذا الحجم الأمثل بسبب رغبتها - فيما اظن - في تنمية اقتصادياتها ، ولا يخفى أن الأجسام لا يمكنها النمو الا اذا زاد حجمها . ومن الطبيعي أن يختلف الحجم الأمثل من تكوين لآخر

هذا وتعتبر مشكلة حجم النظام العالمي واحدة من نظريات « السلام عن طريق القانون » ، وذلك من حيث أن القانون من فعل مقياس التنظيم السياسي ، ومقصد بحدود ذلك للمقياس ، ومن ثم يمكن عن طريقه فرض السلام . وهنا لابد لي أن أعترف بأنني صرت أشك في أن حل مشكلة السلام والحرب يمكن أن يأتي عن طريق إغامة حكومة عالمية ، وذلك نسبب بسيط هو الاتساع البالغ لمقياس التنظيم في تلك الحكومة ، علاوة على ما سوف يمانيه ذلك التنظيم من احتوائه لثقافات غير متجانسة على مستوى العالم كله ، مع أن عدم تجانس الثقافات هذا - بناء على ما كشفت عنه الدراسات في التطور - يعتبر ذا قيمة عالية . ويجدر بنا أن نقول هنا أن الدراسات في التطور لم تقتصر على جانب واحد ، وإنما اتسعت وشملت التفاعلات داخل - النظام البيئية ، وهنا يازم أن أعترف ثانيا بأنني من تتبعت لتلك الدراسات أصبحت أكثر اقتناعا بأن السلام يجب أن ينظر اليه على أنه أحد خصائص نظام بيئي أكثر منه أحد خصائص هيكل تنظيمي

لهذا الموضوع علاقة وثيقة بشي، علمته من علماء الاجتماع ، وخاصة من صدقي جوهان هاتنج ، وذلك أن لكل صراع نوعين من الحلول ، أحدهما « انفعالي » والآخر « تعاقدي » . في الحلول الانفعالية يطبق المثل القائل « الأسوار الجيدة مدعاة لجيرة

طيبة ، وبناء على ذلك تورح الأموال على الأفراد ليمتلكوها ، وتعدد العلاقات بين الملاك على أساس حقوق كل مالك فيما يملك . وفي الحلول التعاقدية يلزم وجود عقود اجتماعية وتنظيم سياسي ودساتير وهياكل اجتماعية وتنظيم سياسي ودساتير وغير ذلك

هذه الحلول محل اهتمام انبائين في السلام ، إلا أن أكبر صعوبة تجابههم بشأنها تكمن في تعذر التوصل لمعرفة النسبة المقبولة من كل منهما في التطبيق ، بمعنى أن اتباع الحل الانفصالي الصرف يعتبر مستحيلا بسبب ما بالناس من نواح طيبة ونواح شريرة يكون من الضروري إزالتها تحديد الممتلكات وثبات شرعية امتلاكها هذا فضلا عن أن التملك ما هو إلا عقد اجتماعي ، ومن ثم فإننا نكون كما لو كنا طبقنا الحل الانفصالي بحل تعاقدى ، كما أن اتباع الحل التعاقدى الصرف من شأنه أن يقود إلى التحكم وفرض السلام ، ذلك أن البديل لذلك يتطلب الاتفاق ، والاتفاق بضاعة نادرة جدا .

وأخيرا لقد علمت من كثير من الناس أن بحث السلام يمثل جانبا فرعيا من نشاط إنساني أكبر أود لو سميت « علم نطى » لولا أن لهذا التعبير مدلولات سيئة الحظ ، وعلى العموم فإن ميدان البحث من أجل تحسين أحوال البشر متسع يحيط بالفوضى الكثير من موضوعاته ، ولو أننا فهمنا ماذا نعني بأن الأشياء تتحول من ردىء إلى حسن بدلا من تحولها من سيئ إلى أسوأ ، وفهمنا هذه الأشياء كما ينبغي ، لاحتدنا بعددنا إلى سياسة ندفع الديناميكية الواقعية بالاجتماع إلى أوضاع متتالية نعتقد أنها أحسن وليست أسوأ ، لقد أفتت النظائر إلى هذا الإطار الكبير باحثو السلام الأوروبيون عندما عالجوا موضوع ما سموه مجازا « العنف التكويني » وموضوع العدل والارتقاء الإنسانيين ، ورغم أنني اعترضت على المجاز التكويني بسبب قصوره الواضح وعدم كفايته في وصف ما في ارتقاء البشر وتدهورهم أو العدل أو الظلم من تعقد إلا أن « المدرسة الأوروبية » أن جاز لي أن أسميها هكذا قدمت بكل تأكيد خدمة جليلة عندما لفتت الأنظار لهذه الموضوعات وإلى الإطار الأكبر لبحوث السلام . وقد نكون من غير المهم في هذه المرحلة أن نوضح هل بحوث السلام تدخل ضمن إطار أكبر من العلوم النمطية حتى ننفذى بذلك ما قد يحدث من لبس لغوي ، وأنا المهم هنا هو إشراك أعلى درجات التخصص في أعمالها وتطوير أساليبها ليتمكن تطبيقها بكل تفاصيلها على المشكلة الأكبر ، وأما أن نراها كجزء من مشكلة أكبر فهذا أمر على جانب كبير من الأهمية لن نتأكد قيمته إلا بالتطبيق ، مثلما تأكدت بالممارسة والتطبيق نظرية تقسيم العمل .

إن ما تقدم لا يريد عن أنه لوحة تحوى وصفا لما عرفته من زملائي في الدراسات المشتركة ، ويهمنى أن أؤكد أن أناسا آخرين يعلمون أشياء أخرى ، فنحن ما نزال في موقف لم نستطع فيه أن نجتمع كل هذه العمليات التعليمية لادماجها في علم موحد ،

ولكنى أشعر برغم ذلك بأن شيئاً ما يحدث ، واستناداً الى سابق معرفتى بما فى النظام الاجتماعى وبما فى نظام الحرب والسلام الذى بداخله من تعقيدات يمكننى أن أقرر أننا الآن أفضل بكثير مما كنا عليه منذ خمس وعشرين سنة ، فعلى مدى هذا الزمن لم تضع جهود مؤسسة الحرب والسلام هباء ، وكل ما تم حتى الآن لا يبدو أن يكون البداية ، وهى بداية صعبة حقا ، وعلينا أن نستفيد مما أصاب بعض أعمالها من فشل ، وأن نتابع السير لعلنا نحقق فى النهاية ما لم يتحقق من طاقات الجنس البشرى .



الديانات

الكاتب: ميرسيا إلياد

رئيس تحرير المجلة الدولية للدراسات التاريخية المقارنة .
استهل مرحلة تعليمه الجامعي في جامعة بوخارست ثم انه
بعد ذلك مارس مهمة التدريس في جامعات عدة أوربا
والولايات المتحدة . له مؤلفات عديدة وخاصة من الدين
باللغة الفرنسية في أواخر العقد الخامس ولى العقد السادس
واتبع ذلك بكثير من الكتب الانجليزية ، ومنها « الاسطورة
والواقع » (١٩٦٣) و « تمحيض الديانات الأسترالية »
(١٩٧٣) .

المترجم: متولى نجيب

من كبار رجال التربية والقانون والاقتصاد . تدرج في عدة
مناصب من أستاذ بالمدرسة الثانوية الأميرية الى أن أصبح
مديرا للكاتب التصويرات العسكرية ، ومديرا لمكتب لشؤون
الثقافة والترجمة والمصحافة برئاسة الجمهورية ، ومراجعا
ومؤلفا ومترجما لمكتب الاستعلامات والدار القومية ومجلس
البحوث الإسلامية . ألف اثني عشر كتابا منها كتاب نفحات
الحج والزيارة

● ● من المتفق عليه بصفة عامة أن الدراسة العلمية
للدyanات قد وصلت الى ما وصلت اليه بواسطة المؤلفات التي تسم
عن علم غزير للعلامة ماكس مولر (١٨٢٣ - ١٩٠٠) ، ذلك بأن
كتابه عن علم الأساطير المقارن (١٨٥٦) كان الباكورة الأولى من
بواكير دراسات استطلعت . على أنه بالإضافة الى مقالاته كان تأثير
مولر سراجا وهاجا ، حمل الكثيرون من أتباعه وطلابه على أن
يستنبطوا بآرائه ، بالإضافة الى أن غير هؤلاء هؤلاء قد حذوا
حذوهم في تأثرهم بنظريته . على أن مولر بوصفه (سانسكروتيشا)
نابها ، ومتأثرا تأثرا كبيرا بتقدم علم تاريخ اللغة ، الهنداوردية،
وعلماء اللغات المقارنين ، كانت بواكير دراسته في الأديان ذات سمّة
لغوية ، من أجل ذلك كان مولر معنيا كليا وجزئيا بدراسة علم
الأساطير ، ولا سيما الأساطير الهندية الأوربية ، ذلك بأنه وجد
جنين كل أسطورة في الظواهر الطبيعية ، وخاصة الظواهر الشمسية،
وأوضح أن مولد الآلهة هو وبه لغوى . كما أنه أوضح أن مقولة أن
شيئا ما يمكن أن يسمى بمسميات كثيرة (متعدد الأسماء) أو على

التقيض من ذلك أن الاسم الواحد يمكن استخدامه في موضوعات متعددة (متعدد الموضوعات) قد أوجد خلطاً واضطراباً في عملية التسمية ، ولقد استطرد مولر قائلاً إن ذلك الوضع قد ألزم تجميع عدد عديد من الآلهة في إله واحد ، كما أنه قد جعل لزاماً تجزئة إله واحد إلى آلهة كثيرة .

ومن رأى مولر أن الآريين القدامى اتخذوا الشمس والقمر والسماء آلهة لهم . أن « كرونس » قد ابتلع أطفاله ، ثم لقطهم . هذه القصة الخرافية ليست إلا تعبيراً أسطورياً عن ظاهرة قياسية ، معبرة عن السماء ، مقترسة بمزودة ، ثم من بعد ذلك لافظة للسحب .

لقد شهد ماكس مولر في شيخوخته انهيار نظرياته حول علم الأساطير الشمسية، ذلك بأن عدم ثقته بالطريقة التي كانت في رأيه شائعة من قبل فيما يختص بالتفسير كانت جزئياً نتيجة للنقد المدمر بواسطة أندرو لانج ، بيد أنه كذلك نظراً إلى المبالغة المروعة من ناحية بعض تلامذته ونتيجة لهذا كان المسخل اللغوي المقارن غير موثوق به كلياً ، على مدى أكثر من ربع قرن ، وبظهور مؤلف « ميترا فارنا » الصادر في ١٩٤٨ لجورج داميريل صارت الدراسة المقارنة للديانة الهندية الأوربية وعالم الأساطير الهندية الأوربية مقبولة مرة أخرى في المجتمع الدراسى العلمى .

على أن إدوارد بيرنت تايلر (١٨٣٢ - ١٩١٧) لم يهاجم نظريات مولر بطريقة مباشرة ، ولكن ظهور كتابه « الثقافة البدائية » (١٨٧١) كان بمثابة ضربة قاصمة لبداً ولنظرية ما قد سلف ذكره . وبوصف تايلور عالماً من علماء دراسة الجنس البشرى من رأيه أن قدامى الجنس البشرى كانوا وما زالوا يعيشون في مرحلة صنع الأسطورة للتطور العقلى، وإذ كان التفكير الأسطوري نتيجة لتفكير الجنس البشرى وهو فى أدنى حدود البداءة وحالات الطفولة فإن دراسة الاسطورة (وبصفة عامة دراسة الأساطير الدينية) كان من الواجب أن تبدأ أول ما تبدأ بين الاقوام والشعوب التى هى أقل وأدنى تمدناً وحضارة (كانت هذه العبارات موجهة ضد المبالغة الشديدة فى حديث مولر عن الكتابات المقدسة لاحدى الديانات القديمة فى الهند (ديانة الفيدا) وفى حديثه عن ثقافة هذه الديانة الفيدية التى أصبحت الآن أثراً بعد عين .

ولقد وجد تايلور النسب الرئيسى للتحويل من التدايب اليومية فى الأساطير، فى مذهب الأرواحية (مذهب الاعتقاد بأن لكل الموضوعات والأشياء أرواحاً وأن الطبيعة مختلفة ، مجسمة ، ذات حياة وحيوية) ، وهو أن هذا الاعتقاد يتأثر بعملية التجسيم والحياة والحيوية ، ويؤثر فى هذه العملية كذلك . ذلك بأن القبائل الدنيا من الجنس البشرى ، تلك القبائل البدائية ، كانت تعتقد أن الشمس والنجوم والأشجار والأنهار والرياح والسحب لها شخصيات حيوانية ، وهى كائنات حية،

ذات تحليلات وخواص انسانية أو حيوانية • وتبعا لنظرية الخيوية والحيوانية التي أظهرها تايلور كان منشأ الاعتقاد البدائي بأن كل شيء له نفس ، وله روح ، لا جسمانه الذي يموت فحسب ، بل فيه أيضا جنين الآلهة • وتبعا لذلك قال تايلور ان المرحلة الأولى للديانة كانت مرحلة الأرواحية ، التي منها نشأ مذهب تعدد الآلهة ، قبل معرفة الوحداية • على أنه حتى في القرن العشرين كانت نظرية تايلور أهم اتجاه اتجه منه مذهب الحداثيين من علماء الانثروبولوجيا نحو تفهم واستيعاب الدين وأصوله • ومن الأمور التي تستحق المناقشة أن تايلور يعد مسئولاً عن الدراسة النظامية الاستيعابية للديانة ، بعد نشر كتابه « الثقافة البدائية » • ولا يجهل أحد من مؤرخي الديانات تلك الوثائق الأصلية الواسعة المقدمة الى علماء دراسة الجنس البشري ، والى علماء الانثروبولوجيا • ولئن كانت تفسيرات دراسات علم الأجناس البشرية جزئية فقط فقد أصبحت هذه الوثائق العلمية لا غنى للباحثين في تاريخ الديانات •

الفروض الأولى لأرواحيات الكائنات (ماريت ، فريزر ، لانج)

في مستهل القرن العشرين لم يكن جميع علماء الانثروبولوجيا يستطيعون أن يتقبلوا نظرية تايلور ، ففي سنة ١٩٠٠ أصدر « ر. ر. ماريت » مؤلفه « الديانة البدائية ، السابقة لمذهب الأرواحيات » ، حاول فيه أن يبرهن على أن المرحلة الأولى للديانة لم تكن اعتقاداً شاملاً كاملاً في النفوس والأرواح ، بل كانت احساساً بالخوف وبالدهشة التي ولدت ذلك الاحساس الذي كان ناجماً عن القوى الطبيعية المجسدة التي كانوا يسمونها « مانا » • ولقد تقبل عدد كبير من الطلاب تلك النظرية وبدأوا يثقلون كواهلهم بأعباء العمل المضني في دراستها واستيعابها • وقد صارت « مانا » وما إليها في الغالب بمثابة فكرة شائعة • ورغم النقد الصادر عن علماء الانثروبولوجيا المعاصرين ، ومن بينهم بول رادين على سبيل المثال ، ما زال معروفاً الى حد كبير بين الدوائر العلمية الكثيرة الاهتمام بدراسة المرحلة البدائية للتطور الديني •

وهناك بدهية أخرى واسعة الانتشار بين البدهيات البدائية عن الارواحية، اوردتها العلامة ج.ج.ج • فريزر في مؤلفه الشهير « الفصن الذهبي » بالجزء الثاني سنة ١٩٠٠ ، وكان علاجه لهذا الموضوع تنظيمياً ممتازاً • وقد اعتبر نفسه عبرياً وأصبح ملماً بالاديان القديمة في الاقطار الشرقية • وكان واسع المعلومات في موضوعات ودراسات الشؤون العلمية في علم الانثروبولوجيا وعلم الفولكلور ، كما كانت معلوماته واسعة عن علماء الانثروبولوجيا وعلماء الفولكلور • ذلك بأنه أكد لنفسه وللآخرين أنه في تاريخ الجنس البشري كان السحر سابقاً للدين • ولقد تبني كذلك فكرة العلامة و • مانها نادت عن ارواح وأشباح الغلة ، واستحدثت فكرة

فى المورفولوجيا (علم التشكى) فى احياء الالهة للنبات ، وعلى الرغم من مواطن الضعف بسبب عدم اهتمام فريزر بالاستراتيجية الثقافية للتاريخ مثلا فقد أصبح « الفصح الذهبى » كلاسيكيا دراسيا ذا تأثير رائع فى عديد من الميادين العلمية الدراسية . وبالمثل أصبح هاما ، وان كان أقل انتشارا ، كتابه « الطوطمية » و « زواج الأبعد » الذى لولاه لكان من الصعب على فرويد أن يصدر كتابه « الطوطمية والحظور » .

على أن هنالك بديهية ثانية عن البدائية الأرواحية للكائنات ، اختطها عالم علامة هو أندولانج فى كتابه « صنع الديانة » الصادر فى ١٨٩٨ ، ذلك أن لانج تناول بالنقد والتفنيد على مدى أكثر من عشرين عاما نظرية ماكس مولر ، بواسطة الوثائق والأفكار التى رجعها فى كتابه « الثقافة البدائية » . بيد أنه بعد ذلك رفض فى كتابه « صناعة الديانة » وجهة نظر تايلور القائلة بأن أصول الدين يمكن أن توجد فى فكرة الأرواحية لجميع الكائنات .

وقد أسس لانج اعتراضاته على فكرة وجود الإيمان بالآلهة العظمى بين الناس والشعوب البدائية كالأستراليين والاندونيزيين . وكان تايلور قد تمسك بأن متل هذا الاعتقاد كان أصليا ، وأن الاعتقاد بوجود « الله » لم يكن فى نهاية التاريخ الدينى بل على العكس كان فى بداية هذا للتاريخ ولكن فكرته هذه غير عظيمة الأثر فى الأوساط العلمية المعاصرة . وقد قيل أن أندولانج لم يكن متمكنا تماما فى توثيقاته لوثائقه ، ولم يكن وثاقا بطريقة موضوعية .

الدراسة التاريخية لعلم الأعراق

ولهم شميديت

قبل مضى سنوات قلائل على وفاة لانج فى سنة ١٩١٢ ظهر عالم ضليح فى علم اللغة وعلم الأعراق هو « بيتر . ولهم شميديت » (١٨٦٨ - ١٩٥٤) ، كان من رأيه أننا لا يمكننا أن نصل إلى نشأة فكرة « الآلهة » دون أن نلم الماماتاما بعلم الأعراق التاريخي . ذلك بأن « شميديت ركز اهتمامه على الطريقة المثلى ، الوحيدة التى لائى لها ، لإظهار وإيضاح الطرائق المؤدية إلى الاستنتاجات التاريخية الاستراتيجية من خلال ما هو معروف باسم الثقافات البدائية ، فلقد أظهر بطريقة حاسمة رد الفعل ضد آراء تايلور وفريزر ودركهايم وأكثر علماء الأنثروبولوجيا المعاصرين . ولقد كان من أوائل من قد تمسكوا بأهمية الآراء والدراسات التاريخية لعلم دراسة الأجناس البشرية ، تلك التى صدرت عن جرايبنر ، وخاصة فكرة « الدوائر الثقافية » ، ولقد سمحت فكرة الاستراتيجية التاريخية التى كانت عند جرايبنر للعلامة شميديت بأن يفصل تقاليد العصر الحجري وتقاليد العصر البدائي فيما هو قبل التاريخ عن التطورات والتأثيرات التالية ، فمثلا بالنسبة لأستراليا حاول شميديت أن يبرهن على أن

الايان بالاله الأعلى منقوش على أقدم الألواح التاريخية ، على حين أن فكرة الطوطمية كانت تختص بها القبائل الأحدث حضاريا ، فمن ناحية الدراسة التاريخية لعلم الأعراق تعتبر القبائل الأسترالية الجنوبية الشرقية و قبائل الأكرام وبعض قبائل شمالي آسيا و قبائل أمريكا الشمالية بمثابة بقايا ومخلفات بشرية حية منحدرة عن أقدم المذنيات والحضارات . وقد اعتقد شميدت أنه إذا عرف واحد في الأديان البدائية من مثل هذه الحضارات الحية فيمكن أن يعاد من جديد ويشذب ويهذب . ومن رأى شميدت أن أصول الدين كانت ركانتها الإيمان بالله .

نقد مذهب ميثودولوجية شميدت

لقد اعترف روبرت هـ . أووي و بول رادين وغيرهما من علماء علم الأعراق بأن فكرة الإيمان بوجود كائن أعلى قد نشأت بين بعض الناس والشعوب في أوائل العصر الحجري الأول ، وعلى أي حال فقد أجمع هؤلاء العلماء على أنه مما لا يمكن تقبله من آراء وتوالميف شميدت تأكيد أن الإنسان البدائي قد استكشف الفكرة عن الله ، وكان تأكيد هذا بطريقة منطقية ، بيد أنه أهمل حقيقة أن الدين هو طريقة واضحة ظاهرة معقدة غاية التعقد بمعنى أنه أولا وقبل كل شيء تدريب على مواجهة الإنسان لكل ما هو مقدس . وكان شميدت يميل إلى الاعتقاد بأن كل العوامل والعناصر غير المقبولة وغير المعقولة في الدين كانت تمثل انهيار الديانة الأصلية ، والمسألة في نظرية شميدت أنه لا يتسنى لنا بأية وسيلة من الوسائل أن نقوم بتحقيق دقيق في هذه الديانة البدائية . ذلك بأن وثائقنا القديمة جدا هي نسبيا حديثة ، وذلك بأن التاريخ لا يعدو العصر الحجري الأول . فإذا قبلنا نظرية شميدت كان لزاما علينا أن نتجاهل فكرة الإنسان الذي عاش قبل العصر الحجري الأول ، الذي كان على مدى ملايين السنين . وحقا أن الإيمان بالآلهة العليا كان سجية أقدم الحضارات والمذنيات القديمة ، بيد أننا كذلك نجد عوامل دينية أخرى . على أنه بقدر استطاعتنا تفهم الماضي السحيق من الأسلم لنا الاعتقاد بأن الحياة الدينية كانت منذ بدايتها أشبه ما تكون بظاهرة معقدة ، وبأن الأفكار والآراء الراقية قد تشابكت واندمجت .

وفيما بعد تغيرت وتطورت آراء ولهم شميدت ، وإلى حد ما صححت بواسطة معاونيه وتلاميذه وأحدث معاصريه من علماء علم الأعراق .

تكامل المداخل الأنثروبولوجية والإنسانية والاستشرافية مدارس الأساطير والطقوس

حوالي نهاية القرن التاسع عشر - استعمل عالم كبير ومستشرق انجلى هو و . روبرتسون سميث المواد الأنثروبولوجية المتاحة لكي يعيد دراسة التكوين

المتغلغل في القدم للديانة السايية . وقد كان محور الدائرة لأشهر فكرة له حول معلومة أن الأساطير تستخدم بمثابة إيضاحات للطقوس ، ولذلك فهي ذات طبيعة ثانوية . ولقد كانت الأسطورة مشتقة مما هو طقوس ، وليست الطقوسية مشددة من الأسطورة ، لأن الطقوس كانت محدودة على حين أن الأسطورة كانت متنوعة ، وكانت الطقوسية إجبارية، وكان الإيمان بالأسطورة يتوقف على رأى العابد ، ويستطرد قائلا انه بما أن الأسطورة هي الايضاح للاستعمال الدينى ففي حالات كثيرة لا يمكن ازدهارها وانتشارها الا اذا كان المعنى الاساسى للاستعمال قد أصبح فى طى النسيان .

على أنه في منتصف القرن التاسع عشر كان عدد كبير من العلماء لهم آراء مماثلة فى ميادين مختلفة للدراسة ، ومن بين هؤلاء ثلاث مجموعات هامة على الأقل ، هي : العلماء الكلاسيكيون ، وعلماء الأنثروبولوجيا ، والاختصاصيون فى العهد القديم . واكثر الكلاسيكيين صراحة كان جين هاريسون ، ذلك الذى أوضح أن الاسطورة بين الأغارقة كانت فى بدايتها شيئاً مجرداً ، ومرادفه هو : الشئ المعمول ، والمخلق وهو العمل . ثم أن عددا من الدارسين الكلاسيكيين المتخرجين فى جامعة كيمبردج قد طبقوا آراء وأفكار علم الطقوسية تأليف جين هاريسون على مخاوفات اغريقية أخرى . ولقد تتبع ف.م. كرافورد الأصول الطقوسية فى رواية « أنك » المضحكة ، وفى بعض الآراء الفلسفية . وأعاد جلبرت مورى بناء النموذج الطقوسى للمسرحيات التراجيدية الاغريقية . وقد فتح هذا البحث الجديد الطريق لدراسات أوسع نطاقا لأصول الطقوس فعلى سبيل المثال طبق العالم النرويجي و . جرونبيك طريقة مماثلة فى دراسة الديانة الجرمانية القديمة .

ولقد دعم الانثروبولوجيين البريطانيون ا . م . هوكارت واللورد راجلان دراسة الطقوس وبينما أولوية الطقوس بوصفها العامل الأكثر أهمية فى تفهم الثقافة الانسانية . وقد أوضح هوكارت أن الاسطورة هي وحدها الايضاح والتبرير الفعليان للطقوس ، بمعنى أن المثليين يجعلون أشخاصا أولئك المؤلفين الموهوبين للطقوس ، وهذا التجسيم كان لا مندوحة عن ايضاحه فعلا .

ولقد أوضح عالمان المانيان يشار إليهما بالبنان من علماء العهد القديم هما . جنكل و . جرسمان حلفية الاحتفالات والاعتقادات الدينية والأغاني فى مدح وتقديس الاله ، وذلك فى مؤلفهما « المزامير » . وقد ذهب العالم النرويجي س . موينكل الى أبعد من ذلك ، اذ كشف الستار عن طلاسمة تكوين « الاحتفاء بالعام الجديد فى الدين الاسرائيل القديم » ، وقد كانت النقاط الأساسية فى الاحتفاء بهذا العيد ظاهرة رد الفعل فى انتصار يهوه (الله) على أعدائه ، وتربعه على العرش ، بوصفه ملك العالم . واسطورة نضال وحرب ياهوه وانتصاره كانت تبعا لذلك التعبير عن المرانة الواقعية ، الممنلة فى مجموعة من الاحتفاءات والمعتقدات الدينية فى كل عيد

دينى يقام • وأولى الأساطير عن الملك فى اسرائيل وفى غيرها من الاقطار القديمة ، فى الشرق الأدنى ، كانت منصلة قلبا وقالبا بتلك المجموعة من الاحتفاء بالأعياد الدينية وبالمعتقدات الدينية •

على أنه بالإضافة الى تمحيصات مونكل اهتمت جمهرة من العلماء الانجليس بالأبحاث والدراسات الانجيلية المستقاة من الانجيل ، وذلك فى بحوثهم فى مجلدين مطبوعين ومنشورين بعنوان « مدرسة الأسطورة » سنة ١٩٣٣ • و « اللابيرنته » سنة ١٩٣٥ ، والحركة المعروفة باسم « الطقوس » والمدرسة الطقوسية • وبعد سنوات قليلة أوضح العلامة السويدى ايفان انجينيل فى مؤلفه « دراسات فى الملكية الأبدية فى أقطار الشرق الأدنى القديم » سنة ١٩٤٣ ، كما أوضح العلامة ج • ودينجر فى مؤلفاته التى نخص منها بالذكر « الملك والمنفذ » و « النظرية الرئيسية للمدرسة الانجليزية » •

ولقد بين هوكى أن الملك (المذكور آنفا) ، بوصفه ممثلا الإله ، كان محوز المعتقدات الدينية ، وتبعاً لذلك كان هو المسئول عن محصولات ورخاء المدن • وقد ذهب ويدنجر الى أبعد من ذلك إذ جعل الملك مسئولا عن جميع النجوم والأفلاك والأجرام السماوية فى مساراتها السماوية بمواقيت وأنظمة وترتيبات • على أن تلك الفكرة التى قدرها واهتم بها ويدنجر أوجدت فيما بعد الايدولوجية الايرانية عن فكرة المنفذ ، كما أنها أوجدت العقائد اليهودية « المخلص المنتظر » •

على أن فكرة « المحاكاة النمطية » قد هوجمت من جوانب عدة ، وخاصة من ه • فرانكفورت ، ذلك أنه فى محاضرة ألقاها فريزر سنة ١٩٥١ أظهر هذا الباحث الشهير أن الاختلافات هى أكثر أهمية من التشابهات • ولقد لفت الأنظار ، على سبيل المثال ، الى أن فرعون كان معتبرا الها ، فى حين كان الملك فى بلاد ما بين النهرين ممثلا فقط لاله • بيد أن الخلافات والتشابهات تكونان متساويتين فى الأهمية والاعتبار عندما تكون مضطرين الى علاج ودراسة الثقافات التاريخية المنوه عنها • فاختلاف البرتغاليين عن الفرنسيين والرومانيين لا يمنع علماء علم النيولولوجيا من اعتبار البرتغاليين والفرنسيين والرومانيين ذوى لغات رومانسية ثلاث ، بوصفها تابعة من أصل مشترك هو اللغة اللاتينية ، وعولاء الأجناس الثلاثة من أصل لاتينى • ثم أن الاقتراح الحماسى الذى هو مركز على الاسطورة والمدرسة الاسطورية يكشف الستار عما يسمى باسم « الطقوسية المضطربة » أو « الميثودولوجية المضطربة » وما كان فى حكم شرعية الموازنة تاريخيا هو فى حقيقة الأمر موائم كليا وجزئيا ، ومتركب من الظاهرة الدينية الماثلة فى ربوع الشرق الأدنى العريق فى القدم • وأحق أنه لو وجدت مساحة من الارض يمكن أن تطبق فيها الموازنات لكأنت هذه البقعة الشاسعة هى ربوع الشرق الأدنى القديم ، ذلك أننا نعرف أن الزراعة ، وثقافة القرية ، منذ العصور العريقة فى القدم ، والحضارة والمدنية فى المدن ، قد بدأت فى ربوع الشرق الأدنى الذى أصبح متآلق الضياء •

دواست فى علم النفس

نالىف : فرويد ، وجنح ، واوونو

انه وفقا لآراء فرويد بدت الديانة والثقافة بالمؤامرات البدائية . ولقد قبل فرويد وجهة نظر آتكينسن من أن المجتمعات التى كانت الاكثر بداءة كانت فيها القبلية مكونة من ذكر قد بلغ رشده وعدد من الاناث والاشخاص القاصرين والقاضرات ، ومن بين هؤلاء وهؤلاء من بلغوا سنا كبيرة لا تسمح لهم بالغيرة .

ويطرد زعيم القبيلة الى خارج القبيلة الابناء الذكور . وكان هؤلاء الأبناء المطردون يقتلون آباءهم ويأكلونه ، ويستولون على نساؤه . وقد كتب فرويد : « حقيقة أنهم كانوا يأكلون فراسمهم من الآدميين كانت مقصورة على التوحشين من أكلة لحوم البشر ، وربما كانت أوليمة الطوطمية ، التى كانت تقيم القبل الهندية الامريكىة فى العصور البدائية المتغلغلة فى القدم ، أول وليمة ، ثم تلتها ولائم كثيرة ، وهذه وتلك تذكرنا بتنظيم الجماعة والمجتمع ، والتحديات الخلقية ، والديانة . ومن رأى فرويد أن كلمة « الله » لم تكن سوى كلمة مشدبة مهذبة من تلك الكلمة التى تطلق على الالب للخلائق البشرية .

على أن تفسير الديانة فى نظر فرويد كثيرا ما وجه اليه النقد من جميع علماء دراسة الاعراق ابتداء من هـ. ريفرز وف. بواس الى أ. كروبير وو. شميدت ونحن فى غنى عن ذكر تلك الآراء والاقتراضات .

ولكى نحكم على آراء واتجاهات فرويد الى فهم الديانة ينبغي علينا أن نميز بين استكشاف الأساس . أى تلك الطريقة الفجة ، وطريقة تحليل علم النفس تلك الطريقة المعروفة بالتحليل السيكلوجى ، ووجهات نظره الى أصل ووظيفة الحياة البدئية .

ولما عدا العلماء التحليليين لعلم النفس وبعض العلماء لم تكن النظرية التى أوضحها فرويد فى مؤلفه مقبولة فى الأوساط العلمية . لكن استكشافه لفكرة اللاشعور شجع على دراسة الأمباطير ، وأصبح الى حد ما مسئولا عن الاهتمام الحديث بالديانة البدائية فى العصر الحجزى ، وبالديانة فى الاقطار الشرقية ، وبدراسة الأساطير فى تلك الديانات . على أن مؤرخ الديانات مدين الى حد كبير بالشكر لفرويد فى برهانه على أن الصور والشخص والعلامات والتصور تتجمع فى ايصصال رسائلها حتى لو بقى العقل الواعى واعيا ومتنبها الى هذه الحقيقة . وفى كتاب من جـ. جنج عام ١٩١٢ أعلن انفصاله عن فرويد ، ولقد كان على خلاف فرويد متاثرا بفكرة وجود قوى عالية روحية خفية فى أعماق النفس والروح . وقد لاحظ أن محتويات هذا « اللاشعور » براهين قاطعة على ما سماه « القوالب النفسية » . وقد اختط جنج تعريفات كثيرة لهذه « القوالب النفسية » ، ومن أواخرها نماذج السلوك

أو العقائد المعينة التي هي جزء من الطبيعة البشرية • ولدى جنج ان النوع الأكثر أهمية من بين هذه القوالب النفسية هو النفس العليا (أو كمال الانسان) • وفي الحضارة الغربية يرمز إلى هذه النفس بالمسيح • ثم انه يرى ان تحقيق وتأكيد ما جاء به السيد المسيح من عند الله هو « الخلاص » • وعلى للتقيض من آراء فرويد ، الذي كان محتقرا للدين ، كان جنج معتقدا ان العقيدة الدينية لها معنى ولها هدف • وتبعاً لذلك لا ينبغي أن تترك جانباً وتنهار بسبب التقليل من قيمتها •

ومع أنه ليس من عمل عالم من علماء النفس ذلك الكتاب الشهير الذي ألفه رودلف أوتو سنة ١٩١٧ فإنه من بين الكتب والمراجع المعتمدة في هذا الشأن ، ذلك بأنه في سهولة كبيرة وفي تفهم عظيم لأغوار النفس وصف أوتو وحل الطرازات المختلفة لمختلف صنوف الخبرة المقدسة ، ففي مؤلفه عن المصطلحات الفنية والعلمية تغلغل في اللغة • وفي مؤلف آخر ركز اهتمامه إلى حد كبير على الطبيعة غير الطبيعية وغير المعقولة وغير المقبولة للتجربة الدينية • وبسبب الشهرة العالمية العظيمة للكتاب المذكورة يوجد اتجاه إلى اعتبار أوتو « ذا إحساس مرهف » وأنه السليل المباشر للعلامة شيلير هاتشر ، بيد أن أعمال وانتاج أوتو أكثر تعقداً ، ومن الخير لنسأ أن نعهده فيلسوفاً في الدين ، إذ كانت له اليد الطولى في تبيان واثاق تاريخ الديانات وتاريخ التعاليم الصوفية •

دراسات علمية اجتماعية

ألف اميل ديركهايم باكورة مؤلفاته « التكوينات الأولية للحياة الدينية » سنة ١٩١٢ ، وذلك العام هو العام الذي أصدر فيه شميدت بواكير مؤلفاته ، وهو هو العام الذي أصدر فيه جنج مؤلفاً آخر له • ذلك بأن الدين من وجهة نظر ديركهايم كان مظهراً لتجربة اجتماعية • ففي دراساته وبحوثه عن الاستراليين وجد أن قبائلهم تمثل نظرية التقديس والقداسة والقبيلة في مجموعتها ، وقد أبان أن التقديس والقداسة ، أو كلمة الله ، والمجموعة الاجتماعية ، ان هي جميعها الا شيء واحد ولقد كان ايضاح أصل وطبيعة الدين الذي أبداه ديركهايم منتقداً من بعض مشهورى علماء الأعراق ، وتبعاً لذلك أوضح ا ١٠ ١ • جولد نويوزر أن أكثر القبائل بساطة لم تكن لديها عشائر ، ولم تكن لديها سجايا القبائل الهندية الامريكية (الطوطمية) ومن هنا اشتقت القبائل الأخرى والشعوب غير الطوطمية دينها • وقد بحث ديركهايم أصول الشعور الدينى في تلك الحماسة الجماعية ، التي كانت ممثلة في جو الطقوس الدينية الاسترالية ، وقد أثار جولد نويوزر هذا السؤال : اذا كان المجتمع قد نشأ لديه شعور دينى فلماذا لم يتحول تلك الرقصات الدورية للهنود الحمر بأمریکاً الشمالية إلى مناسبات دينية ؟

وعلى الرغم من هذه الانتقادات أحدث كتاب « الأشكال البدائية » أثراً هاماً •

وقد نشر فريق من الملح زملاء دركهام وتلاميذه بحثا هاما ذا وشائج بعلم الاجتماع أو سيكولوجية الدين . على أن مارسيل موص أحد مشهورى العلماء والباحثين فى عصره وأظرفهم قد نشر بحثا هاما عن التضحية ، والسحر والخطا ، بوصفها وسيلة أولية للتبادل وللأخذ وللإعطاء ، وعقب الحرب العالمية الثانية نشر جبرييل لبراص وطائفة معه من الباحثين الشبان ذلك الكتاب الشهير « سجلات علم الاجتماع الدينى » .

وعلى مستوى تأثير دركهام على ألمانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية ، ذلك التأثير الذى كان فى البداية محدودا ، كان كتاب علم الاجتماع الدينى الذى يتمثل فى الحياة الدراسية الطلابية للعالمين ماكس ووبر وأرنست تروولتش . على أنه قد ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية دراسات هامة للعلماء تالكوت باوسوتر وج . ملتون سنجر وجواشيم واتش و بيتر سرجر . ولقد ألف واتش كتاب « أبحاث فى اجتماعيات الدين » ، كما نشر أروع كتبته « علم الاجتماع الدينى » بعد ذلك بثلاثة عشر عاما .

ولقد كان واتش مضطرا الى النظر بعين الاعتبار الى التنظيم العلمى الاجتماعى او للحياة الدينية والاعتبارات الاجتماعية للتعبيرات الدينية ، وعلى أية حال فقد رفض هو واستبعد بيتر برجر واستبعد فيما بعد وجهة النظر الداهية الى أبعد الحدود . فى اعتبار أن الحياة الدينية هى ظاهرة بدائية متغلغلة فى القدم للتكوين الاجتماعى ، ولقد حاول بعد ذلك فى مؤلف آخر جذب اهتمام علماء علم الاجتماع فى الدين ، لكنه لم ينجح الى حد كبير على أن أغلبية علماء علم الاجتماع فى الدين ، وخاصة فى البلاد المتحدة بالانجليزية ، يميلون الى أن البحوث الاجتماعية وافية فى ايضاح وتبيان التراكيب وأوجه الأنشطة الدينية .

ومهما يكن فإن علم اجتماع الدين يستمر لكى يوجد وشائج هامة بالعلم العام للدين . على أن جكمة البراهين العلمية الاجتماعية تعين العالم الدارس على إيجاد نخبة حية من وثائقه وتمكنه من محاولته فى أن يستوعب تفسيراً مشتمقا للدين . ولا يوجد فى الحق شئ مثل حقيقة نقية صافية دينية ، ذلك بأن الحقيقة الدينية هى دائما حقيقة تاريخية علمية اجتماعية ثقافية عمية نفسية . فاذا لم يتم مؤرخ الدين دائما بهذه المجموعة من المعانى فلأنه شديد الاستغراق فى الأهمية الدينية لوثائقه . ولما لم يكن مغفولا عنده فى الحياة الدينية غير مظهر واحد يتخذ منه موضوعا ابتدائيا له معان كثيرة ، ويرى فى غيره من المظاهر الأخرى ظواهر ثانوية ، أو خداعة ، فقدم سبب له هذا اضطرابا وأوقعه فى متاهته .

وجهات النظر الحديثة

علماء الأعراق وعلماء الايديولوجيا

فى كتاب رائع هو « اله اله » (سنة ١٩٤٨) للعلامة الفرنسى الافريقى مارسيل جريول قدم لنا المؤلف معلومات قيمة عن التقاليد السرية الطقوسية التى لا يفهمها الا النابهون فى العلم والمعرفة من ذلك المسمى « دوجون » (اله اله) . لقد كشف ذلك الكتاب الستار عن الديانات البدائية . وكشف عن قوة الطاقة فى وصف التخمينات وكشف الستار أيضا عن عدم كفاية معلوماتنا عن التفكير الدينى عند القدامى .

ولم يعالج جريول الحكمة فى استعمال الالغاز والرموز التى لا يفهمها الا من كان عليها بها مستوعبا انباء ذلك المقول عنه انه اله ، ويسمى باسم « دوجون » ومن هنا يتبين أن الكتابة عن « الديانة البدائية » لا يقدم معظمها الا المظهر الخارجى ، والمظاهر القليلة الأهمية .

وهناك علماء أعراق فرنسيون آخرون وعلماء اجتماع أوردوا معلومات هامة تساعد على تفهم الحياة الدينية بين الشعوب الأمية . وفى مكنتنا أن ننوه بدراسات الفرد ميترو عن أمريكا الجنوبية وعن ديانات هايتى وعن علم الاجتماع الافريقى ، وننوه كذلك بكتابات كلود ليمى ستروص عن الهنود الحمر الأمريكيين وديانتهم الطوطمية وتركيب الأسطورة .

ومن علماء الأعراق الألمانين الذين حاولوا تتبع تطور الديانة ك . ت . بريس الذى افترض ذلك المظهر الحيوانى البدائى المتغلغل فى لقدم الذى طور فكرة لسمحر وفكرة الاله العالى . فوفقا لآراء العلامة ر . ثرنولد (١٨٦٩ - ١٩٥٤) كان هناك اعتقاد عام فى قدااسة بعض صنوف الحيوان فى عهد جامعى الطعام ، وعهد قبائل الهنود الأمريكيين والقبائل الطوطمية ، وفى عهد ثقافة الصيد وفى عهد تشخيص وتشكين الآلهة (عهد الحيوانية والغبلية وغيرها) ، عند أولئك الزراعيين البدائيين من أقدم الاقدمين ، وكانت العقيدة عندهم هى وجود آلهة عليا من مواصفات وعينات الشعوب الرعوية والأقوام الرعويين . ولقد أوضح العلامة أ . أجنسين فكرة الاله السماوى أو الرب ، ذلك الاله الذى اختاره الصيادون البدائيون من بين صنوف الحيوان ، مع مظهر الآلهة وطرازها وأساطيرها التمثيلية بين زارعى البطاطس .

على أن فكرة الانتفال أو التحول من الدينا (الاجداد الاسطوريين) فى نطاق عقائد الشعوب ، وفى نطاق تعدد الآلهة ، كانت فكرة مفروضة ومقصورة على تلك الثقافات التى كانت أعلى وأرفع درجة بينهم ، وكل واحدة من هذه البدهيات المعروفة لديهم والصادرة عنهم ، وتعد من أصول تطور الدين ، تشمل مداخل هامة ، لكن لم يؤخذ بها فى قليل أو كثير .

ومن علماء الاعراف المتحدثين بالانجليزية والمعنيين بالدين تذكر العالميين الأمريكيين روبرت لوى وبول رادين ، فلقد ألف كل منهما موجزا عاما عن الديانات البدائية ومؤلف لوى ربما يكون أحسن ما كتب عن الموضوع حتى الآن ، فهو مكتوب بدون تكلف عن جميع الحقائق والاتجاهات الهامة فى الديانات البدائية المتغلغلة فى القدم ويأخذ المؤلف فى الاعتبار المظاهر العلمية النفسية والاجتماعية الى جانب التخطيطات والمعلومات التاريخية . ومنذ وفاة فريزر لم يحاول أى عالم بريطانى من علماء الانثروبولوجيا تغطية جميع مظاهر الديانة البدائية . ولقد ركز برونيسلو مالىنوسكى (١٨٨٧ - ١٩٤٢) عنايته على « التروبرنديين » ، وعالج موضوع الأسطورة والموضوعات الطقوسية .

لقد ركز كل أولئك على حقائق منظورة ومحسنة فى ذلك المجال . وقد عالج العلامة رادكليف برون (١٨٨١ - ١٩٥٥) الاعتقاد البدائى فى كتابه الصادر عام ١٩٣٩ . وبالإضافة الى ذلك توجد مؤلفات وكتابات العلامة ١٠١ . إيفانز بريتشارد عن « الازاندين والنوير » ، ودراسات رايوند فيث عن « تبكوييا » ، وكذلك جون ميدلتون عن « لاجبارا » ، والتفاسير اللامعة الرائعة للعلامة فكتور تيرنر مثل غابة الرموز (١٩٦٧) ، وهو يوضح التخطيط السليم القويم المضبوط لاتجاهات العلماء البريطانيين التخصصيين فى الانثروبولوجيا تجاه مسائل الديانة البدائية القديمة . ويبدو أن العهد الذهبى للعلماء تايلور وفريزر وماريت على وشك الأفول . ولم يعد علم الانثروبولوجى معتبرا المفتاح لمثل هذه المسائل والمشاكل العظيمة بوصفها الأصول لنمو الدراسات الدينية . ثم ان العلامة إيفانز بريتشارد يأتى الى الخاتمة نفسها فى مؤلفه « نظريات الديانات البدائية » (١٩٦٥) .

أمثلة حديثة للاتجاهات الجماعية الناجحة

فى سلسلة هامة للغاية من الكتب ومن الأبحاث المطبوعة فيما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٧٥ قام جورج داميزيل بطريقة أصيلة بإثارة الاهتمام بدراسة الآراء الدينية وعلوم الأساطير . ولم يتبن داميزيل طريقة دراسة تاريخ اللغة وفقه اللغة كما فعل موار ، الا أن اتجاهاته وبحوثه كانت تاريخية بصفة مبدئية . وقد أذن تاريخيا بين الظاهرة الاجتماعية الدينية والأساطير والميثولوجيا لعدد من الناس والأقوام المنحدرين من أصل واحد ذى عنصر أو جنس بشرى واحد ولغة واحدة وخلفية ثقافية واحدة . وهو فى بعض الأحيان يوضح كيف أن التشابهات تشير الى طريقة أو مجموعة موحدة ، على حين أنها لا تشير الى عناصر أو عوامل الأشخاص أو الأشياء المنحدرة أو المتخلفة عن قوم غير متشابهين أو عن الأشياء الغير متشابهة . وتتضح هذه القاعدة فى أن الهنود الأوربيين هم من مجتمع دى شعب ثلاث ، وخاصة أنهم من ثلاث مناطق كبيرة شاسعة لوظائف ثلاث ، بين قوات ثلاث ، الهيئة الحاكمة ، والقوات المحاربة ، والرؤساء الاقتصادى ، وعلى كل وظيفة من هذه الوظائف الثلاث

يقع عبء المسئولية من مجموعة اجتماعية سياسية ، هي : الملوك ، والمحاربون ، ومصدرو الطعام ، وهذه المجموعة تابعة ومتصلة ومنسوبة الى قالب نوعي من القداسة يتجلى فى روما قديما فى عبادة « جوريتير » و « كيرينس » ، وهذا المثال من جانب داميئزيل هو أروع وأعلى دليل على الدراسة التنظيمية المتداخلة الرشائج والفصلات فى الدين ، ولقد أوضح كيف أن الدارس فى مكتبته أن يدعم تحليلا هاما للفلسفة فى ايضاح كل كبيرة وصغيرة ، تحليلا تاريخيا وفقهيا ولغويا ، مع مداخل ووجهات نظر للاحقة رائعة ، مكتسبة من علم الاجتماع والفلسفة . ولقد أظهر أنه بوساطة كشف الستار عن النظام الايديولوجي نستطيع أن نتفهم ونستوعب كل ماله وشائج صلات بفكرة الاله والاسطورة والطقوس بطريقة صحيحة . على أن العالم رافاييل بيتازوني (١٨٨٣ - ١٩٥٩) كان واحدا من مؤرخى الديانات القلائل ، وكان مهتما بموازين نظامه ، وهو فى الحق قد حاول أن يوضح أصول الدين وتعاليمه لقد اعتبر نفسه مؤرخا ، وطريقة دراسته التخطيطية . ولقد كانت هذه الطريقة تتخذ طابعا يميزها عن لعلم الاجتماعى لدينى وعلم النفس الدينى ، بيد أنه أراد أن يكون مؤرخا للديانات بصفة عامة ، دون أن يكون اخصائيا فى حقل أو ميدان منفرد ، وكان بيتازوني دائما معنيا بالتفسير التاريخى الدينى ، أى أنه قد فسر نتائج فحوصه وتحقيقاته العديدة فى حدود رسم تخطيطي عام لظواهر الحقائق والدقائق ، ولم يتردد فى الأجزاء بالمسائل المركزية ، وإن كانت غزيرة مثل أصل الاعتقاد باله واحد ، وآلهة السماء ، والأشياء الخفية ، والاعترافات بالذنب أو الخطيئة ، والزرادشتية ، والديانة الإيرانية ، والديانة الاغريقية ، وغير ذلك .

وكان الدين فى رأى بيتازوني ظاهرة تاريخية نقية ، ولا يستطيع المرء الا أن يوافق على أهمية فهم أى دين يعطى ويعرض تاريخا ، ولكن التركيز العميق على أصل وتطور أى تكوين دينى قد يقلل من قيمة ما قد سلف ذكره .

ومن حسن حظ هذا العلامة أنه كان يقظا كل اليقظة لمثل هذا الخطر . وفى ختام حياته العلمية أكد فكرة شمولية واندماج علم الظواهر الخفية ، والتاريخ .

ولقد اقترن اسم جيراردس فان درليبوى (١٨٩٠ - ١٩٥٠) باسم « علم الظواهر الخفية للدين » ، لأنه كتب أول بحث هام عن الموضوع . وكان فان دير ليوى متأثرا كل التأثير بنتائج كتاب « سيكولوجية الجفشتالت » . ثم إنه مع ذلك ظل معنيا بعلم الظواهر الخفية . وقد رجح أن المظاهر والتمثيلات الدينية لا يمكن أن تنتفص لتكون وظائف اجتماعية أو سيكولوجية أو نسبية . وقد رفض التحاملات الطبيعية التى تبحث فى توضيح الدين بما يتعارض مع الدين ولا يتواءم معه .

ويرى فان دير ليوى أن العمل الرئيسى الواجب لعلم الظواهر الخفية للديانات هو أن يبين التراكيب الداخلية الكامنة للظواهر الدينية . ولقد ظن خطأ أن فى مكتبته أن يقلل حاصل جميع الظواهر الدينية الى ثلاثة قوالب ، هي : الدينمية ؛ والحيوانية ؛

والألوهية . وعلى أية حال لم يكن هو معنيا بتاريخ التراكيب الدينية ، ومن هنا ساد عدم الكفاية في بحوثه ، فهو حتى بالنسبة لأكثر تعبير دبنى رفعة وسموا ، كالسعادة السحرية « مثلا ، يقدم نفسه بواسطة تعبيرات نوعية تركيبيية ، وتعابير ثقافية ، وجميعها مسببة تاريخيا .

على أنه في الحقيقة لم يحاول أن يعالج بالبحث تلك المورفولوجية الدينية ، أو الفينومينولوجيا الوراثة للديانة . ولكن هذا لم يقلل من أهمية تأليفه .

على أن الاهتمام المنصر في علم الظواهر الخفية للدين قد أوجد أفقا واسسع الذى بين علماء الدين . وقد قاومت المدارس التاريخية المختلفة مقاومة شديدة ادعاء علماء علم الظواهر الخفية أن فى مكتهم الاسماك بالسمة الأصيلة وبالتركيب للظواهر الدينية ، ذلك أن المتخصصين فى التاريخ يرون أن الدين هو قلبا وقالبا حقيقة تاريخية بدون أى معنى تاريخى متداخل ، أو بدون أية قيمة . فلكى نبحث عن السمة الأصيلة للدين فنبحثنا هذا يكون مماثلا للتدهور الى الخطأ الافلاطونى القديم ، فالمسافة الشاسعة بين علماء الظواهر الخفية والاختصاصيين فى تدريس علم التاريخ هى الى حد ما التعبير عن هوة الخلاف بين فريقين مختلفين ولكل منهما اتجاهات فلسفية مختلفة عن الأخرى . ومن أجل ذلك فمن المسير علينا أن نفرض أن هذه الشقة الواسعة بينهما يمكن أن تختفى فى يوم ما . وعلى أية حال فان مثل هذه الشقة الشاسعة بينهما متعلة . وبهذه الطريقة قد يتسنى للدراسات الدينية أن تكون بمعزل عن كونها معتقدات يؤمن بها ويعتقد فيها ولا يؤخذ بها ، وترى أنها معتقدات ضحلة .

وخلال السنوات القليلة الماضية شعر عدد من الدارسين والباحثين بالحاجة الى تحسين البدائل الفينومينولوجية أو علم الظواهر الخفية أو تاريخ الديانات ، وأن يصلوا الى مدى أوسع يكون فى الامكان فيه اجتماع وجهات النظر بين الفريقين المختلفين ، وأن يصل هذان الفريقان ذوا العقول الراجحة الى دراسات وبحوث يشترك فيها العريفان . وتظهر الآن فى الأفق فكرة طيبة فعالة عن علم الديانات ، وينتظر أن تكون الهدف الذى يسعى اليه الدارسون ، ونتائج تقسارب وجهات انظار الفريقين هى بالمثل ، ذات قيمة كبيرة لمعرفة أثار كفاية ودراسة فى تفهم علم الديانات البشرية المتعددة . فاذا ما اهتم علماء الظواهر الخفية بتاريخ المعانى الدينية فعلماء التاريخ مهتمون باظهار كيف أن هذه المعانى قد طبقت فى مختلف الثقافات ، ونى الحركات والأحداث التاريخية فى نطاق علم التاريخ . واذا كان علينا أن نرجع الفرق الى الفراغ القديم الذى أكل عليه الدهر وشرب ، فان معانى التاريخ والمعانى الدينية يجب أن تعد دالما بمثابة تكوين جزء من تاريخ الروح الانسانى .

لولا ثلاث ظواهر ثقافية هامة لما أصبحت الدراسة العلمية للدين حقيقة واضحة :

- تأسيس « الفيلولوجية » الهندية الأوروبية ، وظهور علماء اللغة المقارنين .
- الاستكشافات الأثرية في أقطار الشرق الأدنى وكشف الستار عن أسرار ما كتب باليد باسم « الكتابة المسمارية » .

- الاهتمام المتزايد بدراسة الثقافات البدائية وبزوغ النظام الجديد في علم الانثروبولوجيا ، وتفهم النظريات العامة الأولى عن أصل الدين وعن وظيفة الديانة ، بفضل وبوساطة علماء اللغات الهنود الأوربيين وعلماء الاعراق .

ومن رأى ماكس مولر أن علم الأساطير (أو الخرافة) كان من علم أساطير الأولين ، والأقدمين ، البدائيين ، وأن هذا العلم الأسطوري أخرافى كان وبالا على اللغة وقد تمسك أ.ب. تاياور بأن الديانة البدائية كانت في معظمها تمثيلا للحيوانية ، بمعنى الاعتقاد بأن الطبيعة حية ، ذات حياة بوساطة الأرواح والاشباح . على أنه بعد ذلك بقليل نشأت فكرة تعدد الآلهة وفكرة الوحدانية .

على أن هذه النظريات كانت مؤيدة بنظريات أخرى فسرت التكوين الأول للدين بالفاظ تشمل فهم التكوين الأول للدين وتفهم القوة الحيوانية البدائية وفقا لأراء ماريت ، ثم القوة المجسدة للطبيعة وفقا لأراء فريزر ، والسحر والاعتقاد فى الاله العظيم وفقا لأراء لانج وشميدت ، ودراسات جماعية فى علم الاجتماع وفقا لأراء دركهام ، أو تصور لا وعى فيه للمعهد البدائى القديم كما يرى فرويد ، الى غير ذلك .

وعلى أية حال ففى عصرنا هذا يتفق معظم الدارسين العلماء على ما يأتى :

- أ - من المستحيل أن نصل الى « الأصل » وإلى المراحل الأولى للدين .

ب - لكى نمسك بزمام معنى التكوين الدينى والتطور التاريخى للدين يجب على الباحث أن يهتم بدراسات نتائج مواد التاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الظواهر الخفية .

التنمية

الكاتب: سلسو فرتادو

استاذ علم الاقتصاد بجامعة باريس • نشر العديد من الأبحاث في مشكلات التنمية وخاصة من ناحية نظرية التنمية التي يعتبر من شراحها البارزين • تضمن العدد ١/٢ بالجلد ٢٥ من هذه المجلة الصادر في عام ١٩٧٣ صورة لحياته بقلمه بعنوان « مفامرات اقتصادى برازيل » •

المترجم: الدكتور راشد البراوى

استاذ مساعد بكلية التجارة بجامعة عين شمس سابقا • عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى • ورئيسا لمجلس ادارة التنمية الصناعى وعضوا متعديا لادارته • من مؤلفاته : مشكلة الفارة الافريقية السياسية والاقتصادية ، حرب البترول فى العالم ، الاقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج •

● ● الفكرة المتفائلة عن التاريخ

اسهمت فكرة التنمية أكثر من اسهام أية فكرة أخرى في التقريب بين مذاهب العلم الاجتماعى ، بعد أن فصل بينها قرن من تأثير الفلسفة الوضعية • من المؤكد أن غموض هذه الفكرة الواضح ليس غير ذى صلة بوفرة انتاجها وخصوبتها • فهي إذ نشأت في علم الاقتصاد ، وحيث يوضع التأكيد على جوانبه الكمية على هيئة « نمو » تتجاوز حتما هذا الاطار فتتغلغل في ميدان مذاهب العلم الاجتماعى الأخرى ، وذلك في الحالات التي لا يمكن فيها تصور أن النمو عملية متشابهة ، أو لا يمكن فهمه إزاء عدم وجود نظام من القيم يعجز رجل الاقتصاد عن ادماجه في اطاره الفكرى • وهذا الغموض يعمل على نشوء سلسلة بكاملها من المشكلات أدت برجال الاقتصاد الى التفرقة بين التنمية والنمو ، فيخصصون لأولى هاتين الفكرتين ، وإن وصفت بأنها اقتصادية ، بعدا يحولها بالضرورة الى موضوع بين المذاهب • ومصادر فكرة التنمية يمكن أن نلمحها في تيارات ثلاثة من الفكر الأوروبى في القرن الثامن عشر ، نشأ اولها من فلسفة التنوير التي ترى اتجاها تدريجيا نحو سيادة العقل • ويرتبط التيار الثانى بفكرة تراكم الثروة ، وهي الفكرة التي تأخذ كقضية مسلمة أن المستقبل يبشر بمزيد من الرفاهية • أما التيار

الثالث يرتبط بالفكرة التى تقول أن انتشار الحضارة الأوروبية الجغرافى يعنى الوصول إلى أساليب أرقى للحياة بالنسبة لشعوبه العالم الأخرى التى تعتبر بوجه عام « متاخرة » .

فى القرن الثامن عشر نجد أن ظهور فلسفة للتاريخ - وهى فكرة علمانية الطابع عن تطور المجتمع - يتخذ مع « التنوير الألمانى » صورة بحث عن « موضوع » يحقق جوهره عن طريق العملية التاريخية به . فالملكات التى يعزوها « كانت » إلى ضمير موضوع متعال تشكل نقطة البدء فى فكرة شاملة عن التاريخ هى تحويل الفوضى إلى نظام عقلى . وفى نظر هيجل يتخذ البشر دور الموضوع ككيان يتوالد طبقا لمنطق يسير الهدف منه فى اتجاه التقدم . هذا المفهوم المتفائل عن عملية التاريخ ، الذى يسمح بنظرة سريعة إلى « المستقبل الممكن تحقيقه » فى صورة مجتمع أوفر انتاجا وأقل اغترابا ، وتزول منه نقائص اليوم ، يؤدى إلى البحث عن عامل موات - هو الطبقة العاملة والمنظم والأمة والدولة - أى عن « سلبية » قادرة على تصفية التناقضات والتعجيل بالمستقبل ، وبعبارة أخرى أنه البحث عن متجهات للتقدم .

كان نشر « نقد العقل الخالص » قد سبقه بخمس سنوات نشر كتاب « ثروة الأمم » الذى حاول أن يثبت أن السعى وراء المصلحة الذاتية هو الدافع الأصلى إلى الخير العام . فالتجانس الذى زعم « كانت » أنه اكتشفه فى ملكات العقل البشرى المتنافرة ، فى صورة الإدراك العام ، يراه نظام آدم سميث الاجتماعى من فعل يد خفية . لكن آدم سميث يقيم الحجة على أن هذا الانسجام يفترض سلفا قدرا من الترتيب النظامى . فالثروة التى كان يحصل عليها البارون الاقطاعى كانت ذات قيمة يسيرة بالنسبة للمجتمع ، لأنه ينفقها على الترفيه عن الطفيليين الذين يعيشون معه أو يجعلها غير منتجة . التجانس المعنى لا يمكن أن يخرج إلى عالم الوجود إلا فى مجتمع يكون الناس فيه أحرارا فى عقد العقود ، وتهبط القيود فى طريق انسياب السلع وممارسة المبادرة الفردية إلى أدنى حد . وعلى ضوء هذه النظرة لا ينبثق التقدم بالضرورة من « منطق التاريخ » ولكنه فى متناول الناس ، والطريق إلى بلوغه معروفة . النقطة الرئيسية هى المؤسسات التى تمكن الفرد من تنمية قدراته بالكامل .

فى ظل نظام التجارين والاستعمار كانت التجارة تعتبر نشاطا امبرياليا ، ومن ثم لا يمكن أن تنفصل عن قوة الشعوب التى تستغل بها . ولقد تعرض هذا المذهب للهجوم منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وحلت محله بالتدريج أفكار ليبرالية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . لقد جعل التخصص الدولى فى الامكان السير قدما بتقسيم العمل بين الدول ، كانت آثاره الايجابية على الانتاج واضحة فى كل بلد . وطبقا للذهبت الليبرالى تؤدى التجارة الدولية إلى استخدام أفضل للموارد الانتاجية المحلية ، ويمرود النفع على الجميع من الزيادة فى الانتاج . وثمة نتيجة مترتبة على هذا المذهب هى أن أوروبا اذ تجبر البلاد الأخرى على التمشى مع أساليبها فى

التجارة كانت تقوم بمهمة تدميدية ، وبذا تساعد على زيادة رفاحية الشعوب التي يستعبدنها التقليد المتحجر للتقدم .

نشر المعقولة الخاصة بالأداة

بينما كان الفكر الأوربي يسير فى طريق التقدم فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر وعلى عدد من الجبهات نحو فكرة متكاملة عن التاريخ وهى فكرة تلخصها فكرة التقدم - لم يكن الواقع الاجتماعى المعاصر ليبعث على الاطمئنان لم يكن لقيام الرأسمالية التجارية عبر خسمائة من السنين السابقة غير تأثير قليل على التنظيم الزراعى، فالانتاج الزراعى من نظام اقطاعى راكد للارض ، والأدوات التى تصنعها نقابات الطوائف الحرفية ، ومنتجات المستعمرات أحيانا ، هذه كلها شقت طريقها الى المسالك التجارية وعملت على تقوية القوة المالية لبورجوازية أصبح اشتغالها بالسياسة يتزايد يوما بعد يوم بدرجة ملحوظة . وهنا كان الاستيلاء على الفاض الاجتماعى يعكس المركز القوى الذى تشغله البورجوازية التى تتحكم فى مسالك التجارة ازاء ملاك الاراضى وقاده نقابات الحرف ووكلاء الانتاج ووكلائه الفرعيين . لقد حدث تغيير أساسى عندما هدمت الصروح التقليدية المسيطرة على الانتاج (كما فى حالة نقابات الطوائف) أو انخفض شأنها فأصبحت تقوم بدور الوكلاء السلبين (ملاك الاراضى الذين أصبحوا يمشون على ريع أرضهم) .

وبهذه الطريقة نجد أن نمط التجارة الذى كان قائما من قبل لم يبادل المنتجات التامة الصنع أو الشبيهة بها أصبح رأسيا أيضا ، أى جزءا من صرح الانتاج ، نظرا لتحول عناصر الانتاج الى سلعة تجارية . وهكذا أصبحت الأرض والعمل بالتدريج سلعا قابلة للتسويق . هذه العملية التى أدت من الرأسمالية التجارية الى الرأسمالية الصناعية أسفرت عن نتيجتين رئيسيتين : فمن جهة فتفتحت إمكانيات جديدة ذات شأن أمام التقسيم الاجتماعى للعمل وخاصة فى قطاع الصناعة . وبالتخصص فى مستوى المنتج (ففتح التاء) أو فى مستوى مرحلة مهمة فى عمليته الانتاج - وكان الضغط من جانب تقاضيات الطوائف قد وجه نحو التكامل الرأسى للانتاج - حل محله تقسيم العمل الى عمليات بسيطة زادت من امكانية استعمال الآلات . ومن جهة أخرى لم يعد الفريق الذى كان على الرأسمالى أن يتعامل معه عنصرا فى الصرح الاجتماعى المسيطر أو كيانا له حقوق لا تتغير ، وإنما أصبح عاملا منعزلا يمكن استبداله بسهولة اذا علمنا بساطة المهمة التى يؤديها .

يمكن تفسير تغلغل الرأسمالية فى تنظيم الانتاج بأنه توسيع للمجال الاجتماعى الذى تحكمه معايير معقولة الأداة . فالرأسمالى الذى كان من قبل يتعامل مع ملاك الاراضى ، والشركات ذات الامتيازات ، أو الهيئات المشابهة ، صار عليه الآن أن يتعامل مع « عوامل انتاج » يمكن النظر اليها كشيء مجرد - ، وهبطت الى مؤشر

مشترك ويمكن تقديرها من الناحية الكمية وابتداء من هذه النقطة يمكن أن ننظر في مجال « الأنشطة الاقتصادية » باعتبارها منفصلة عن الأنشطة الاجتماعية الأخرى . وهذه الفكرة عن الاقتصاد من حيث أنه مجال قائم بذاته تعكس الفكرة الرأسمالية عن الواقع الاجتماعي التي تعكس بدورها المركز المتصاعد الذي يشغله الرأسمالي في بنيان القوة . ولكن تقدم « المعقولة » ليس أكثر ولا أقل من توسيع مجال العلاقات الاجتماعية الذي تحكمه معايير التنظيم التجاري . وبصرف النظر عن أية تعلقات ممكنة أخرى في هذا الصدد ينبغي ملاحظة أن ازدياد اخضاع العملية الاجتماعية لمعايير معقولة الأداة أو الشكلية أحدث تغييرات جوهرية في الصروح الاجتماعية . فادى في الزراعة الى افقار الريف من أهله والنزوح الى المدن أو الى مستوطنات استعمارية جديدة تكون أحيانا في قارات أخرى . والثورة السعوية التي سببتها عمليات تصنيع أكثر فاعلية عجلت بتدهور الصور الحرفية من التنظيم في مجالات لم توجد فيها الظروف اللازمة لخلق أنواع جديدة من العمالة .

وهكذا بينما التراكم الناتج من نمط التجارة تدريجيا ليشمل تنظيم الانتاج ازداد سرعة دخلت الصروح الاجتماعية في مرحلة تغيير جذري . وبعض صور هذا التغيير الظاهر للعيان - مثل : نمو المدن المتسم بالفوضى ، وانحلال حياة الجماعة ، والبطالة الواسعة النطاق ، وتحويل البشر (بما فيهم الأطفال) الى قوة عمل فحسب - جعلت المراقبين المعاصرين يشعرون بالقلق العميق . وهذا يفسر للطريقة المتشائمة التي نظر بها الاقتصاديون ذوو الرؤية الأوضح ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الى مستقبل الرأسمالية الذي بدا لهم أنه يؤدي حتماً الى « دولة راکدة » . وهذا القلق المركزي كان هو العملية التي حدث بها الاستيلاء على المنتج الاجتماعي وكيف تم توزيع الدخل . فاذا عرفنا الارتفاع الشديد في عدد السكان الذي أعقب نمو المدن السريع فإن مبدأ السكان الذي وضعه مalthus بدا لهم واضحاً : أية زيادة في الأجور الحقيقية سوف يلغىها ما يتولد عن هذا من زيادة سكانية ، وكذلك هناك أمران قانون تنافس الغلة الذي ساد في الزراعة ، والضغط من أجل رفع ايجارات الأرض وهو الضغط الذي صاحب التوسع الزراعي في الأرض الفقيرة ، هذان الأمران اتحدا لخفض احتمالات الاستثمار ، وبذا أبطأت قدرة النظام على خلق العمالة . هذه الفكرة عن الاتجاه نحو ركود طويل الأمد ، التي اكتوا أن من الممكن استخلاصها من منطق الاقتصاد الرأسمالي ، عرضها الاقتصاديون الكلاسيكيون بطرق مختلفة ، وقدر لها أن تؤدي دوراً أساسياً في التفكير الماركسي . لكن ماركس، وكان أبعد من أن يستخلص نتائج متشائمة مما يقال له تجاه النظام الرأسمالي نحو فقدان الدافع المحرك ، رأى فيه دلالة واضحة على أن تناقضات النظام « الداخلية » سوف تزداد سوءاً حتماً . وعلى أساس خطوط الفكرة الهيكلية يمكن عرض هذه التناقضات على أنها علامات تبشر بقدوم شكل أرقى للمجتمع في دور التكوين ، شكل سوف يكون أوفر إنتاجية وأقل تفريفاً . وهكذا فعند مرحلة كانت فيها التكلفة الاجتماعية لعملية التراكم مرتفعة بوجه خاص أسهم فند الرأسمالية بشكل

مباشر في الإبقاء على الفكرة الموروثة من قرن التنوير التي بمقتضاها سوف يفتح مثل هذا التراكم الطريق أمام التحسن العالمى .

دور التكنولوجيا في تولد المجتمع الرأسمالى

في تصوير التراكم بأنه متماثل مع صيد الأجور ، أو بعبارة أخرى مع مخزون من سلع الاستهلاك الجارى (القمح في لغة ريكاردو) ، وفى الزعم بأن فى الامكان قيامه بوحدات متجانسة من العمل البسيط، خلق الاقتصاديون الكلاسيكيون عقبات باللغة أمام فهم الدور الذى يؤديه تطوير التكنولوجيا فى المجتمع الرأسمالى . وأصبح التقدم التكنولوجى كأنه وسيلة لتحقيق الوفر فى عامل انتاج نادر (الأرض ، العمل أو رأس المال) يمكن تعريفه بوضوح فى اطار من الاقتصاد المعنى بالجزئيات . هذه الطريقة فى النظر الى التكنولوجيا عن طريق عدسة تمكس وحدة انتاجية ترى بمعزل عن غيرها كانت هى أساس الصعوبات التى لاقاها رجال الاقتصاد فيما بعد وهم يعملون على اتخاذ مدخل دينامى الى العمليات الاقتصادية بدلا من عقد المقارنات بين مواقف سكنوية ، أن مددا كبيرا من الصور الهامة لما يسمى التقدم التكنولوجى - الوفرة فى استخدام الموارد غير القابلة للتجديد ، وفورات الحجم ، التغييرات فى التنافسية الخارجية وفى سلوك الطلب كنتيجة مترتبة على ادخال منتجات جديدة ، الخ - هذه الصور لا يمكن ادراكها تماما الا عن طريق نظرة عاملة شاملة الى النظام الاجتماعى وطبيعة علاقاته بالبيئة الطبيعية التى يتحكم فيها وبالعلم الخارجى .

التقدم التكنولوجى تصير غامض يغطى بأوسع معانيه شموعا كافة التغييرات الاجتماعية التى تجعل فى الامكان استمرار عملية التراكم ، ومن ثم كان فى امكان المجتمع الرأسمالى أن يعيد تكوين نفسه . ويتصد باصطلاح « تراكم » أن ننقل الى المستقبل الاستخدام النهائى للموارد المتاحة اليوم . ففي المجتمع الرأسمالى تأتى عملية التراكم بعائد ، مما يترتب عليه أن إعادة تكوين الصروح الاجتماعية تجعل من الضرورى أن يولد التراكم زيادة فى انتاجية النظام . ولكن فى حالة عدم وجود تغييرات فى امكانية الموارد الطبيعية والتكنولوجيا أو تركيب الطلب النهائى يميل التراكم حتما نحو نقطة التشبع . قد تفتح التغييرات فى توزيع الدخل وفق خطوط مبدأ المساواة منافذ جديدة للتراكم ، ولكنها لا تمنع الوصول الى نقطة التشبع . ويمكن أن يقال مثل هذا عن اكتشاف صنف أفضل أو موارد طبيعية أوفر ، وعن الآثار الايجابية الناتجة من فتح مسالك جديدة للتجارة الخارجية . لن يغير أى من هذه الأمور المحتوى الأساسى ، وهو الاتجاه نحو تناقص الغلة بمجرد أن يكون هناك افراط فى التراكم . أن مجموعة العوامل التى تغير هذا المحتوى الأساسى هى ما تدعوه التقدم التكنولوجى . وهذا يتخذ صورة ظاهرة للعيان بطريقتين بوجه خاص : (أ) مزيد من كفاءة عمليات الانتاج، (ب) وادخال منتجات نهائية جديدة .

وإذا لم يكن التقدم التكنولوجى عن طريق اتخاذ أساليب انتاجية أكثر كفاءة

مصحوبا بادخال منتجات جديدة فلن يكون كافيا لاستمرار عملية التراكم دون أن يقابل عقبات كبرى . فبعد مرحلة معينة لن يتمكن التراكم من الاستمرار الا اذا هبط التفاوت الاجتماعى أو قلت درجة استخدام القوة العاملة . وفضلا عن هذا فالتراكم المبني على ادخال منتجات جديدة فحسب (دون أى تغيير فى كفاءة عمليات الانتاج) حيث يكون هذا فى حيز الامكان من الناحية الفنية يجرى فى اذياه زيادة فى التفاوت الاجتماعى ، وباختصار تنقسم التغييرات الاجتماعية التى تنطوى عليها ضمنا فكرة التنمية الى مجموعتين رئيسيتين : زيادة عى كفاءة تكتيكات الانتاج ، وزيادة فى تنوع المنتج النهائى . ولننظر الآن الى القوى الاجتماعية الكامنة وراء هاتين العمليتين ، والى اية علاقات أساسية تقوم بينهما .

ان المجتمع الرأسمالى الذى يحمل بذور نوع الحضارة المادية السائدة فى كل مكان تقريبا اليوم اذ يعيد انتاج نفسه يولد عملية من التراكم تميل الى أن تتجاوز سرعة نمو السكان . ليست بنا حاجة هنا الى البحث عن الاسباب التاريخية التى تمكن تحت هذا النمط من النمو ، ولكن يكفى أن نستذكر ما سبق قوله عن الاختلال الاجتماعى الذى حدث فى الفترة التى زادت فيها سرعة التراكم ، وأن نشير الى مواقف القوة التى شغلتها الاقتصاديات التى تصنعت خلال المرحلة التى كان فيها نظام التقسيم الدولى للعمل قد أخذت دعائمه تستقر . فمجرد وضع نمط معين للاستحواذ على المنتج الاجتماعى كان سلوكا لطبقات الحاكمة للابقاء على الذات ، وهو ما يعنى فى هذا الصدد أيضا أنه كان يعين ضمان مستويات دنيا معينة من التراكم .

هذه القاعدة المحنومة عن التراكم الشديد هى السبب الأساسى فى عدم الاستقرار الذى يتميز به المجتمع الرأسمالى . يجب أن نعوذ الى عدم وجود أية نظرية فى التراكم حقيقة أنه بدلا من أن يسير علم الاقتصاد نحو تفسير للمصليات الاجتماعية الشاملة مال الى تقييد مجاله فى الملاحظة بأن اقتصر على دراسة مفقولة العوامل المنعزل بعضها عن بعض . لقد رأى الاقتصاديون من رجال المدرسة الكلاسيكية الجديدة فى اضطراب المجتمع الرأسمالى انعكاسا للتوافق مع « موقف نوازن » لا يمكن تعريضه بدقة الا بافتراض ارتفاع التراكم ، أو التذبذب حول موقف التوازن هذا . الحقيقة أن ادراك موقف اقتصادى انتزع من محتواه الاجتماعى الشامل ليس أمرا ممكنا الا فى تحليل معاصر له بالمعنى الدقيق ، بمعنى افتراض عدم وجود تراكم . ويرغم أن كينز ظل مخلصا لتقليد الاقتصاد البحث فانه اتخذ منهاجا لم يكن ستاتيكيا الا فى المظهر ولم يبطئ اتباعه فى أن يفهموا أنه لا يمكن الوصول الى توافق الا بين الدور المتغير من رأس المال وانسياب الاستثمار الصافى ، وذلك بقصر التحليل على بحث موقف قصور التشغيل . فى المستوى الاقتصادى الكلى يعنى الاستثمار الصافى بالضرورة التراكم .

ان نماذج النمو التى كانت موضع جزء رئيس من العمل النظرى الذى قام به الاقتصاديون فى العقود الثلاثة الاخيرة هى منتج ثانوى أسفرت عنه المحاولات التى بذلت من أجل الوصول الى مدخل دينامى الى النموذج الكينزى . والجانب الأكبر من هذا

العمل يسير وفق خطين : من جهة هناك تجدد الاتصال بالتقليد الكلاسيكي المتوسط. ينمط من التوزيع النظامي للدخل ، ومن جهة أخرى استمرار التقليد الكلاسيكي الجديد المبني على مفهوم دالة الانتاج ذات المعاملات المرنة التي تربط العائد عن العوامل بانتاجية كل منها الحديثة . لم يكن لهذا العمل النظري سوى أهمية محدودة بالنسبة لتقدم الأفكار عن التنمية في كل من البلاد التي بلغت درجة عالية من التصنيع وفي البلاد التي تدعى بالنامية ، وبرغم هذا كان يشكل نقطة بدء لتحقيق تقدم كبير في علم الاقتصاد الكلي ، وجعل في الامكان ارساء السياسة الاقتصادية على أسس أكثر ثباتا ، وخاصة بالنسبة لمركزية صنع القرار . ان نماذج النمو قد عجزت عن تفسير التغيرات الهيكلية الكبرى ، أي التفاعل بين « الاقتصادية » و « غير الاقتصادية » ، وعن تسبجج العلاقات المقعدة التي تقوم على حدود النظام الاقتصادي ، وهي العلاقات مع النظام الاقتصادي الأخرى زمع وحدة علم البيئة . وعده التغيرات تنبئ من مفهوم علم الاقتصاد الذي تقوم عليه . وكلما زاد تطور النموذج زاد ابتعاده عن الواقع المتعدد الأبعاد للمجتمع . ولهذا السبب فقد تمت أهم التغيرات التي سببها ازدياد سرعة التراكم في ربع القرن الأخير ومقدم الهياكل التي تتجاوز الحدود الوطنية ونمو دورها باستمرار في توزيع اللوارد ، وخلق السيولة والتوزيع الجغرافي للمنتج ، دون أن يدرك أصحاب نظريات النسبة تأثيرها عند مستوى النظم الاقتصادية الوطنية . ان المعجز الذي تبديه في الوقت الحاضر حكومات الشعوب الرأسمالية الكبيرة في التوفيق بين سياسة كل منها الاقتصادية يرجع الى حد كبير الى الاتجاه الذي سارت فيه نظرية النمو وتأثيرها البالغ على رسم السياسات الاقتصادية لهذه الشعوب .

واذا كان صحيحا أن توالد المجتمع الرأسمالي يولد انحسالات كمية للتراكم الا عن طريق تغيرات دقيقة ومثمرة في الصروح الاجتماعية . وهكذا يكون بحث كينزية توالد صروح الامتياز ناجعا من الناحية التاريخية في الامتزاج بالحاجة الى التغير الجذري . فالتطبيقات الحاكمة التي تسيطر على النقاط الاستراتيجية في نظام صنع القرارات توجه سياساتها نحو الاحتفاظ بالمركز الممتاز الذي تشغله في توزيع المنتج الاجتماعي ، لكنها اذ تفعل هذا تحرك عملية واسعة النطاق من التراكم تخلق طلبا على العمل يزيد على النمو السكاني . وبينما كان التراكم يسير في المراحل المبكرة قدما في ظل ظروف عرض مرن من العمل في الوقت الذي كان يجري فيه هدم صروح أبواب الحرف ، فانه بمرور الوقت اصطلح بجمود متزايد من أصحاب العرض ، مما يتطلب حركات سكانية ، وعبا طاقة العمل النسائي ، الخ . ليس في الامكان تصور توالد اقتصاد رأسماني بدون حالات من التوتر الاجتماعي الا في اطار نظام مساكن لا يتحرك ، أي بفترض تساوي الزيادة في المنتج الاجتماعي مع مثيلتها في السكان، ويكاد التراكم يكون كافيا لاستيعاب الزيادة في القوة العاملة .

ولقد قضت حالات التوتر الاجتماعي بتوجيه التقدم التكنولوجي بحيث يعوض أي جمود ممكن في العرض من العمل . ان الذين يزعمون أنهم اكتشفوا في منطوق الرأسمالية اتجاهها نابئا نحو الركود وازدياد حدة العداوات الاجتماعية ودمار الذات

لا يقدرّون الامكانيات المحتملة للتكنولوجيا على توليد موارد جديدة من الطاقة حتى قدرها . والذين يوجهون الاشراف على النشاط الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي قلما يشكّلون جزءاً من نظام رسخت أهدافه مقدما وبصورة واضحة . الحقيقة أنهم يتنافسون من أجل الحصول على المركز ، فيحركون عملية من التراكم تولد الضغط من أجل زيادة نسبة العمل في المنتج الاجتماعي ، وهكذا إذ ينفش بعضهم بعضاً يطلقون سراح قوى تؤدي الى خفض المجال الذي يتنافسون عليه . وهذا الموقف يساعد العاملين الذين يبتكرون بقصد تحقيق وفر في استخدام العمل ، والذين يترتب على ما يعملونه الاستغناء عن معدات ما تزال في مرحلة الانتاج الكامل .

ان النفااض الاجتماعية وما يترتب عليها من استفزاز تجاوزه التوترات تولد التغييرات الاجتماعية الكاسحة التي تميز تطور الرأسمالية . فالتراكم الكبير من جهة ، وتركز الصناعة والمالية من جهة أخرى - وهما نتيجة الاتجاه نحو وفورات الحجم والأثر الناتج من الاندماج - يؤديان الى جعل العامل الفرد عنصراً في التجمعات الاجتماعية التي تكونت ، ويخلقان أشكالاً جديدة من القوة تميل كلها الى نقل الصراعات الاجتماعية الى المستوى السياسي . وبهذا فالقوة الدافعة التي يتصف بها المجتمع الرأسمالي هي فوق كل شيء نتيجة مترتبة على كون تولد لبروجيا التي أقيمت في داخله مبنية على الابتكار الفني . وبعبارة أخرى لقول ان هذا المجتمع يوفر كافة التسهيلات التي تعمل على نجاح تقدم التكنولوجيا ، وذلك بالضبط لأنه يضمن دوام الامتيازات . ومع كل فاستيعاب التقدم التكنولوجي في مجتمع تنافسي يعني ضمناً قدراً كبيراً من التراكم يولد بدوره ضغوطاً اجتماعية من أجل التقليل من التفاوت . وهكذا يشترك الابتكار التكنولوجي والتراكم في أن يجعلاً في الامكان دوام الامتياز وأن يعيش جنباً الى جنب مع القوى الاجتماعية التي تتحداه .

ما دام أي اقتصاد رأسمالي ينجح في المحافظة على نفسه عن طريق التوسّع يكون في الامكان تحقيق توقعات العناصر ذات المصالح المتعارضة على نحو مرضي : تزيد الأجور الحقيقية ، ويميل نصيب الرأسماليين وغيرهم من المجموعات ذات الامتيازات في المنتج الاجتماعي الى المحافظة عليه . لا يرى المراقب من ذوى النظرة السطحية سوى ميدان من الصراعات الطبقيّة ومن العداوة بين أعضاء الطبقة الواحدة . ولما كان التراكم وتسرب التقدم التكنولوجي يحدثان تغييرات مستمرة في الأثمان النسبية ويمجّلان بادخال معدات جديدة لتحل محل التي عفا عليها الزمن ، ويستبعدان سلماً معينة من السوق باستمرار ، ويفيران توزيع الدخل تغييراً من حيث المكان والزمان ، ويركزان القوة الاقتصادية . الخ ، يكون الميدان مضطرباً بصورة غير عادية . بل يبدو من زاوية معينة وقد سادته الفوضى ، ولكن يمكن من وجهة نظر أوسع أن نرى أنه بفضل هذا التقلب (الذي زعم ماركس أنه اكتشف فيه الفوضى) يعيد المجتمع الرأسمالي تكوين نفسه ويحافظ على صرحه الطبقي الأساسي .

تعريف مفهوم التنمية

استخدام مفهوم التنمية في حالتين بالإشارة إلى التاريخ المعاصر ، أولاها تتعلق بتطور نظام اجتماعي للانتاج ، يصبح عن طريق التراكم والتقدم التكنولوجي أكثر كفاءة ، بمعنى أنه يزيد من انتاجية قوته العاملة ككل .

إن المفاهيم من قبيل الكفاءة والانتاجية غامضة بالطبع عندما تطبق على نظم انتاج تتنافر فيها الاستثمارات والمنتجات وتتفاوت على امتداد الزمن . لكن يمكن كأمر يدهي التسليم بأن التقسيم الاجتماعي للعمل يزيد من كفاءته ، وأن التراكم ليس نقلا بمرور الوقت للاستخدام النهائي لمورد ما وحسب ، ولكنه الوسيلة التي يأخذ بها تقسيم العمل بعدا زمنيا دائما . فإمكانية زيادة حدة تقسيم العمل تزداد بصورة بالغة عندما تكون المهام التي يجري أداؤها في الوقت الواحد تكاملا أو تحل محلها مهام أخرى يمكن توزيعها على فترات متفاوتة المدة . فالعامل الذي يستخدم آلة يشترك في العمل مع الآخرين الذين سبق أن أسهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه الآلة .

والحالة الثانية التي يشار إليها بصدد مفهوم التنمية تتعلق بدرجة اشباع الحاجات البشرية . بل أن الغموض أكبر في هذه الحالة . هناك مستوى أول يمكن فيه استخدام معايير موضوعية : اشباع حاجات بشرية أساسية من قبيل الغذاء والملبس والسكن . وتوقع حياة السكان - على أن نأخذ في الاعتبار انحرافات معينة ترجع إلى التركيب المطبق - هو مؤشر يدل على درجة اشباع الحاجات الأساسية . وإذا تمتع عن هذا المستوى الأول تصبح الإشارة إلى نظام من القيم أشد الحاحا نسبيا ، نظرا لأن فكسرة معينة عن حاجة من الحاجات إذا لم ترتبط بالضروريات تصبح غير دقيقة خارج الاطار الثقافي الذي تنتمي إليه .

ومن ثم يمكن أن نعالج مفهوم التنمية على أساس ثلاثة معايير بينها علاقات معقدة : معيار زيادة في كفاءة نظام الانتاج ، ومعيار اشباع حاجات السكان الأساسية ومعيار بلوغ الأهداف التي تسعى إليها مختلف الجماعات في مجتمع مرتبطة باستخدام موارد نادرة . ومن المؤكد أن المعيار الثالث هو الأصعب من حيث تعريفه ، لأن ما يمثل الرخاء بالنسبة لمجموعة اجتماعية قد يبدو بالنسبة لمجموعة أخرى مجرد تبدل للموارد وهذا هو السبب الذي من أجله لا تكون الفكرة التي يعتنقها مجتمع عن التنمية منعزلة عن بنيانه الاجتماعي .

إن حدوث زيادة في كفاءة الانتاج ، زيادة توصف عادة بأنها المؤشر الرئيسي عن التنمية ، من المستلزمات الكافية لتحقيق اشباع أكمل لحاجات السكان الأساسية . لا نستطيع أن نستبعد أن التدهور في ظروف معيشة السكان يمكن أن يرجع بوجه عام إلى استخدام تكتيكات أكثر « كفاءة » . فضلا عن هذا قد تمتد زيادة في إمكانية توافر الموارد ، ويحدث ارتفاع في مستوى العيش ، وذلك عندما لا يحدث أي تغيير

فى عملية الانتاج ، كأن يزداد مثلا الضغط على الاحتياطيات من الموارد التى لا يمكن تجديدها اذا نفدت . ان الفكرة السائدة عن التنمية تغفل حقيقة ، هى أنه فى النظام الرأسمالى يترتب على خلق القيم الاقتصادية أن تزيد التكلفة بما يتبين فى نظام المحاسبة الخاصة أو العامة . فنشاط الإنسان الانباجى ينطوى بمسورة متزايدة على عمليات طبيعية لا يمكن قلبها ، ومن ذلك تدهور الطاقة الذى يميل الى زيادة العوامل المحدد الشامل . وهذا الاتجاه يزداد من حدثه الدافع الذى توفره أشكال التكنولوجيا المبنية على ازدياد استخدام الطاقة ، وهو دافع ناتج عن الفكرة القصيرة الاجل التى يولدها استيلاء رأس المال الخاص على الموارد التى لا يمكن تجديدها ، مما يجعل من العملية الاقتصادية شيئا يزداد عدوانه على الموارد بمرور الزمن .

هنا نأتى الى ناحية اخرى من نواحي المشكلة العامة ، هى تحديد اتجاه التقدم التكنولوجى دورا مزدوجا ؛ فهو يقلل من ضغط المطالبة بالمساواة الاجتماعية ويبقى على نمو الاستهلاك من جانب المجموعات ذات الدخل المتوسطة والالية . وتوجببه التكنولوجيا هذا يحكم تطور نظام الانتاج بأسره ، فى حين يجب أن يكون صرحه بالشكل الذى يضمن التوزيع الاجتماعى للمنتجات التى كانت تحفظ أصلا للأقليات ذات الدخل المرتفع . وهكذا عندما توجه التكنولوجيا مثلا نحو ميكنة وسائل النقل الفردية التى تستخدمها الاقليات ذات الدخل المرتفع فان ما ينلو هذا من البحث عن المخرجات عن طريق وفورات الحجم يزدى الى الاستفادة من حدوث زيادة فى الأجور الحقيقية ؛ حتى يتسنى أن تم فى صفوف الجماهير عادة استخدام نوع واحد من النقل ، حتى ولو أسفر هذا عن تكاليف اجتماعية غير مباشرة وكبيرة ، وأدى الى تدهور فى نوعية الحياة بالنسبة للشعب ككل .

واخضاع قدرة الخلق التكنولوجى للهدف الممثل فى إعادة انتاج صرح اجتماعى قائم الى حد كبير على عدم المساواة ، وفيه يصل التراكم الى مستوى عال ، هو السبب الرئيس وراء مظلم جوانب التناقض التى نتسم بها الحضارة المعاصرة . وحتى فى البلاد التى تبلغ فيها عملية التراكم أعلى درجات التقدم لم تحصل نسبة من السكان (تتراوح بين الخمس والثلث) الى مستوى الدخل الحقيقى الذى يتطلبه اشباع ما يعتبر حاجات أساسية . تحدث حالات تكون فيها الزيادة فى الأهور جزءا لا يتجزأ من عملية تتضمن زيادة فى معامل الفقد الكامن فى الاتفاق من جانب المجموعات المرتفعة الدخل ، كما تتضمن انتشار أشكال من الاستهلاك أكثر تقدما فى صفوف المجموعات ذات الدخل المتوسطة . وهكذا كلما تقدم التراكم قد يصبح القضاء على « الفقر فى وسط الرخاء » أمرا أشد صعوبة . والآن وعلى أساس قيم هذه المضارة ذات النزعة المادية تولد وعى بضروب التفاوت الدولى فى مستويات العيش وبالتأخر التراكم ، وبقيصور التنمية . وبالإشارة الى المشكلات التى تتضمنها ضروب التفاوت الدولى نشأ مفهوم التنمية باعتبارها موضع اهتمام رئيسى من جانب العلوم الاجتماعية .

كان التركيز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية لصالح عدد صغير من البلدان من أظهر نتائج زيادة حدة عملية التراكم . وكان آدم سميث قد لاحظ أن الفرحس آتيتحت للتقسيم الاجتماعي للعمل أكبر بكثير في الصناعة منها في الزراعة . وتقسيم العمل الى عمليات في الصناعة التحوينية ترتب عليه فيما بعد فتح امكانيات لم يسبق لها مثيل أمام التراكم ، وعمل بالتدرج على تغيير هيكل الصناعة ، وفيه مال الفصل بين عمليات الإنتاج الى أن يتغلب على التخصص في المنتجات . وهكذا بدأ ترابط الأنشطة في التصنيع يزداد في وقت واحد وبصورة مستمرة . ففكرة الانتاجية التي يمكن فهمها على مستوى الاقتصاد الكلي في الزراعة والحرف اليدوية أصبحت بالتدرج لا يمكن فصلها كلها تقدم التصنيع عن درجة التطور التي بلغتها الأنشطة الصناعية ككل . وبالإضافة الى هذا لما كان الابتكار التكنولوجي في كل من عمليات الإنتاج وفي تركيب المنتج النهائي يؤدي الى أن يستولي أولئك الذين في المقدمة على الفائض فان من السهل أن نرى في الاقتصاد الرأسمالي اتجاهها هيكلها نحو تركيز للدخل يفيد المناطق الحضرية (حيث تتجمع الأنشطة الصناعية) والبلاد المصدرة للسلع التي تظم أكثر التكنولوجيات تقدما .

أما أن هذه المشكلات كانت موضع الإدراك فظاهر بشكل واضح في الجدل الكبير الذي حدث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عن حرية التجارة مقابل مذهب الحماية . فابتدع ريكاردو نظرية التكاليف النسبية ووسع ج. س. ميل من نطاقها . هذه النظرية دعمت بصورة لا يمكن تفنيدها قضية العمل من أجل التخصص بقدر الامكان في اطار التقسيم الدولي للعمل . ليس ثمة شك في أن البرتغال وهي تقوم بتصدير النبيذ قد استغلت مزايها النسبية استغلالا كاملا، لانها استخدمت الموارد الأقل تكلفة استخداما أكثر كفاءة . ولكنها اذ فعلت هذا اختارت عملية من التراكم البطيء كانت فيها امكانية الابتكار التكنولوجي أقل بكثير . ما على المرء الا أن يتأمل فبرى أن البرتغال استخدمت منتجا ظل ثابتا (هو النبيذ) لدفع ثمن سبل المنتجات المثيرة باستمرار (السلع البريطانية المصنوعة) لتحقيق التفاوت القائم في العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

كان رد الفعل ضد مذهب حرية التجارة مبنيا على فكرة تكاملية الأنشطة الاقتصادية ، وقدر له أن يؤدي الى مفهوم للنظام الاقتصادي القومي ، ذلك أن انتشار التصنيع الذي ولد في النصف الثاني من القرن الماضي مجموعة بأكملها من المراكز الاقتصادية المستقلة حدث في الغالب في اطار مذهب الحماية الوطني . ومنذ ذلك الحين أصبح مفهوم التنمية مرتبطا بشكل واضح بفكرة المصلحة القومية . فاستخدمت مؤشرات نشاط الصناعات الاساسية (انتاج الحديد والصلب ، وحامض الكبريتيك ، الخ) ومؤشرات الصادرات من السلع المصنوعة لقياس درجة التنمية التي يحققها بلد . أن المدخل الشامل الى العمليات الاقتصادية الذي يتطابق مع الدور المتسلط الذي تؤديه الدولة كعامل يبدأ ويوجه الأنشطة الاقتصادية ، وكحكم في

الصراعات الطبقة ، كان يميز بشكل واضح الفكرة التي نشأت فيما بعد بشأن التنمية . وهذا أدى الى نشوء مفاهيم من قبيل الدخل أو المنتج بالنسبة للفرد ، وإنتاجية عوامل الانتاج ، الخ ، دون أية إشارة الى توزيع الدخل ، والعدوات الاجتماعية ، وصورة التراكم أو الائتمان النسبية ، باعتبارها مؤشرات عالمية للتنمية .

طائفة جديدة من المشكلات

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتخذ التفكير فى التنمية النقطة التى يبدأ منها من الوعى بتأخر بلاد معينة عن غيرها اقتصاديا ، وهو التأخر الذى يقاس بالفوارق فى مستويات الاستهلاك ويقاس قبل كل شئ بالفوارق فى درجات تنوع الاستهلاك من جانب السكان ككل . وسرعان ما اضيف الى ذلك مؤشرات ذات طبيعة اجتماعية، مثل : وفيات الأطفال ، ومدى انتشار الامراض المعدية ، ودرجة المعرفة بالقراءة والكتابة ، الخ ، وهذا كله أسهم فى شيوع الخلط فى مفاهيم التنمية ، ولتقدم، والرفاهية الاجتماعية والتعصير ، وكلها اعتبرت مؤدية الى أساليب الحياة التى خلفتها الحضارة الصناعية .

بدأت التنمية تتخذ شكل اهتمام سياسى أكثر من أن تتخذ شكل مشكلة فكرية ، وهو اهتمام كان ثمرة التغيرات الكبرى التى أحدثتها الحرب العالمية الثانية ، مثل هدم الصروح الاستعمارية وظهور صور جديدة من مصالح دولية متسلطة مبنية على التحكم فى التكنولوجيا والاتصال ، وعلى المناورة الأيديولوجية . وحل هذه المرحلة الأولى وقع دور مساعد رئيسى على عاتق المؤسسات الدولية الجديدة - الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية ووكالاتها المتخصصة - التى قامت أماناتها بأول دراسات تجريبية بغرض تعريف المشكلات الجديدة التى أثارها التنمية . وكان رد فعل العالم الأكاديمى أولا بطيئا ، ففىما يتعلق بعلم الاقتصاد كانت الصعاب التصورية فى طرق هذه المجموعة الجديدة من الموضوعات كبيرة . حاول أول الأنداط الفكرية فى البحث أن يربط مشكلات التنمية بنواح شتى من سوء أداء الاقتصاد الدولى لوظائفه . فالمنهج الاقتصادى الذى صيغ فى اتفاقات بريتون وودز (١٩٤٤) وميثاق هافانا (١٩٤٨) يشكل فى أغلبه عودة الى الليبرالية ، وأسفر نتيجة لهذا عن صرح علوى نظامى ودولى (صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى ، الاتفاقية العامة عن التعريفات والتجارة) أنشئ وخولت له مصطلحات اشراف غير مباشر ليضمن تسليم السياسات القومية بأولوية أهداف الاستقرار الدولى . وبهذه الطريقة سعت الولايات المتحدة لاجياء مشروع اقامة نظام اقتصادى عالمى على أساس مركز قومى متسلط واحد ، على نحو ما حاولته المملكة المتحدة من قبل ذلك بقرن . واذا راجع التفكير فى التنمية يعكس الوعى الجديد للشعوب التابعة بموقفها فان هذا الوعى اصطدم بمذهب الليبرالية الجديد ، الأمر الذى يفسر

السبب الذي جعله يتجه منذ البداية نحو نقد نظرية التجارة الدولية واستنكار نظام التفسير الدول لنعمل . هذه المجموعة السالفة الذكر من الموضوعات أصبحت أوسع مجالا بدرجة بالغة في العقد السادس من هذا القرن ، ولكن لم يحدث قط أن توقف أسلوب البحث عن أن يكون متعدد الأبعاد ، حيث راحت أغلبية المؤلفين تؤيد الحجة التي تذهب الى أن الجوانب السياسية من المشكلات التي تنطوي عليها التنمية ذات أهمية رئيسية .

الحقيقة أن التفكير في التنمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة ظل مرتبطا ارتباطا مباشرا بالمشكلات التي كان فيها البعد السياسي حاسما : التدهور في شروط التجارة الخارجية ، وحقيقة كون نظام الثمن لم يكن صالحا للاستعمال في توجيه الاستثمار ، وقصور التراكم في المجتمعات المعرضة لتأثير المحاكاة ، وعجز المؤسسات التقليدية عندما واجهها الوظائف الجديدة للدولة ، وكون التكنولوجيا المستوردة ، لا تصلح لمقاومة عرض العوامل المحتمل ، وأبعاد السوق المحلية ، والصروح الزراعية التي لم تعد تلأثم ظروف العصر ، واتجاه الدحول الى التركيز ، والتوترات الهيكلية التي يعكسها التضخم الزمن ، والاختلال المستمر في ميزان المدفوعات ، وهلم جرا . هذه المجموعة المعقدة من المسائل طرقت دون أية محاولة للتنظير مقدما ، ودائما تقريبا ، في سياق تصوري غير واف تماما . ورغم هذا يمكن أن نلمح تماما تأثير مؤلفين معينين ، في المحاولة الدقيقة الرامية الى الخروج عن النظريات المضللة وإدراك الطبيعة الأصلية للمشكلات الجديدة ، وفي الدراسات التي كانت قد بدأت لاعادة صوغ النظريات . ونشير الآن الى بعض هؤلاء المؤلفين .

التأكيد الأولي الذي وجهه مؤلف كينز لنظرة شاملة الى القرارات الاقتصادية حيث كان التنسيق القاصر مسئولا عن البطالة ، هذا الكتاب وفر حافزا كبيرا لقيام نظرية السياسة الاقتصادية . كان الفكر الكلاسيكي الجديد ، وقد اتجه بصورة متزايدة الى الاحتماء في مركز أيديولوجي دفاعي ، فد مال الى الاقتصاد على دراسة الظروف اللازمة لتحقيق التوازن الداخلي للأسواق الفردية وارتباطها العالمي ، واعتبر أنها في جوهرها مشكلة اتساق منطقي . فالنظر الى السياسة الاقتصادية على أنها محاولة للتنسيق بين القرارات - تفسير سلوك المستهلكين بواسطة سياسة للأجور والضرائب والائمان الخ ، ولسلوك المستثمرين عن طريق سياسة من الانفاق الحكومي وخلق السيولة ، الخ ، هذه النظرة كانت تعادل خروجها كاملا على الفكرة المتفائلة عن كفاءة أجهزة السوق ، وهي الفكرة التي كان الفكر الكلاسيكي الجديد قد أدى إليها . وخلق تحليل كينز نظرية في التنسيق بين القرارات الاقتصادية علفت أهمية بالغة على مراكز صنع القرارات على المستوى القومي . ولكن إذا كان القضاء على البطالة تطلب أن تقوم الدولة بتوجيه النظام الاقتصادي ككل فماذا عن التغيرات الهيكلية التي لابد منها حتى يتسنى التغلب على التخلف ؟ هذا المدخل أدى الى وضع التأكيد على لجوانب السياسية من المشكلات

الاقتصادية ، وإلى مفهوم التنمية باعتبارها ثمرة العمل المقصود لا نتيجة التسوالد
التقائى .

فى اتخاذ مدخل شامل الى المشكلات الاقتصادية سيق المتخصصون فى شؤون
التنمية الى استئناف الاتصال بتقليد الفكر ذى الصفة التاريخية الذى أسهم فى لنقد
الذى وجه الى الليبرالية الدولية فى منتصف القرن التاسع عشر . قصرت الكلاسيكية
الجديدة نظرية الانتاج على دراسة مجردة للمشروع الفردى والمعادلة الخاصة ستكلفتها،
وذلك فى اطار كان يعتبر محايداً . ولكن التناقضات الاجتماعية الكامنة فى للرأسمالية،
وهى تناقضات لا يمكن فصلها عن القوة المحركة الكامنة وراءها ، لا يمكن فهمها
من دراسة عوامل منزلة - فلا تتخذ أول خطوة نحو وضع نظرية للانتاج الا بعد
ادراك ترابط الأنشطة الانتاجية ، الأمر الذى يجعل من الضروري البدء بفكرة نظام .

كان تقليد المدرسة لتاريخية قد ولد فى أيدي « فردريش ليست » مفهوم
نظام للقوى الانتاجية قدر له أن يستخدّمه ماركس على نطاق واسع . وهذا المفهوم
ألقى الضوء على تكاملية الأنشطة الانتاجية التى ينظر اليها على أنها عملية اجتماعية
لا مجموع كيانات منزلة . وبهذه الطريقة يمكن أن تدرج فى نظرية الانتاج الوفورات
الخارجية التى لها أهمية بالغة فى دراسة التنمية .

وهكذا يصبح واضحاً قصور معايير العقلانية المستمدة من الاقتصاد الكلى فى
تعريف نموذج للانتاجية الاجتماعية . كان تأثير العمل الذى قام به جوزيف شومبيتر
واسع الانتشار ولكن له أهميته من نواح عدة . هذا المؤلف يشغل مركزاً خاصاً
بين التقليد التاريخى والتقليد الكلاسيكى الجديد . فاذ بدأ بفكرة ويكسل التى نرى
فى الطلب على رأس المال عاملاً يؤدى الى عدم الاستقرار وضع شومبيتر نظريته
فى المنظم باعتباره منكراً أى كعامل فى تحويل بعملية الانتاج ، وهى نظرية لها
صلات واضحة بالفكرة الديالكتية عن التاريخ التى اتخذ منها ماركس أساساً أقام
نوفه فكرة فى علم الاجتماع الاقتصادى .

فى الوقت الذى قنع فيه الاقتصاديون يعرض المشكلات الاقتصادية باعتبارها
من نظريات الهندسة التحليلية حول شومبيتر اهتمامه الى التغييرات الهيكلية والعمليات
التي لا يمكن قلبها والتي تشكل الفرق بين نموذج آلى والتاريخ الاجتماعى . وحسب
فكرته ليس ما يثير الاهتمام فى القوة الدافعة التى تكمن وراء الاقتصاد الرأسمالى
هو أجهزة الأسواق التى هى أمثلة عن المنافسة الحالصة ولكاملة التى لا يحدث فيها
شئ ، ولكن الأشكال الناقصة من السوق . هى الأشكال التى تولد ربما للمنتج وتعجل
بتراكم رأس المال . ومن هنا كان اهتمامه بالكشف عن القوى التى تخلق التوتر
وتحدث التغييرات فى الكميات المتغيرة القيمة التى تشتمل عليها دوال الانتاج .
وبعبارة موجزة نقول أن تأثير تفكير شومبيتر ينبثق لا من فكرته فى التنمية
الاقتصادية التى تربط الابتكار بمفهوم التوازن العام بقدر ما ينبثق من اصراره على

القوى الاجتماعية التي تسبب التوتر وتولد التغييرات الهيكلية الكبرى وتضمضي
على العملية التاريخية للرأسمالية طابعها الخاص .

وإذ يلقي هذا المنهج الضوء على الصلات بين التنمية وتاريخ أوروبا الاجتماعي فإنه
أدى بطبيعة الحال إلى إثارة أسئلة معينة : ما الأهمية بالنسبة لبقية العالم التي تمثلها
الانطلاقة في عملية التراكم ، تلك الانطلاقة التي حدثت في أوروبا منذ نهاية القرن
الثامن عشر ؟ هل يمكن أن يقال بالنسبة للبلاد المتأخرة اليوم في تحقيق التنمية
ما قاله ماركس عن ألمانيا في القرن التاسع عشر من أن تاريخها ليس إلا تكرارا
لتاريخ اقتصاد كان له السبق في عمية التراكم ، وتعني به اقتصاد انجلترا ؟ أم أننا
كما في أية نظرية للتنمية باعتبارها سلسلة من مراحل محتومة نلقى هناك فلسفة
تاريخية كاملة للمذهب الآخرة ؟ ولكن كيف يمكن اغفال ازدياد رابط مختلف العمليات
التاريخية مما نلقى أثره اليوم ؟ وهل هذا الترابط ينشط أو يعطل تنمية البلاد
التأخرة من الناحية الاقتصادية ؟ وإذا كان مما يتفق مع مصالح البلاد المتقدمة
الإبقاء على النظام الحالي للتقسيم الدول للعمل فكيف يمكن أن نعجز عن إدراك أن
تنمية البلاد المتأخرة تتطلب التخطيط السياسي ؟ لن يعود المنظم الذي وضعه
شومبيتر انبعاثا لحالات التوتر الاجتماعي التي يتميز بها اقتصاد يقوم على السوق
وإنما الأخرى أن يكون ثمرة تصميم على التغلب على التخلف . أو ليس هذا هو
الطريق الذي اختارته البلاد التي تأخرت في الأخذ بالتنمية ، مثل اليابان في ظل
عودة أسرة الميجي والبلاد التي أثرت التخطيط المركزي ؟

وبرغم أن العمل الذي قام به فرانسو بيرو وثيق الارتباط بما فعله شومبيتر
وقد كان له مكان خاص به في تكوين مدرسة فكرية بصدد المشكلات المتضمنة في
التنمية . كان شومبيتر يضع تأكيداً كبيراً على ما للابتكار من تأثير دينامي ، ولكنه
قصره على ما هو اقتصادي بوجه خاص . أما بيرو فركز على ما للتسلط من تأثير أكثر
تعمداً ، يتجاوز بالضرورة حدود علم الاقتصاد ، ويربط المجال الاجتماعي بالفيزيقي .
فبملاحظة خطة قرارات مختلف العوامل الاجتماعية من هذه الزاوية الأوسع طلع
بظاهرة القرارات الطويلة الأجل التي لها دور حاسم في تشكيل الواقع الاقتصادي .
والقرار طويل الأمد تتخذه الدولة أو أية وحدة أخرى متسلطة ، وهو مبني على تنبؤ
شامل لردود الفعل التي يولدها وعلى استخدام الضغوط حتى يمكن أن يتسوافق
معه السلوك المتعارض لمختلف العوامل . وكان تفكير بيرو مرتبطاً أساساً بالمفهوم
عن « قطب للنمو » - يتضمن ثلاثة عناصر جوهرية ، هي صناعة رئيسية ، وأسواق
ذات تنظيم ناقص ، وفورات خارجية فراغية - فكونه أدمج فكرة القوة في التنمية
أتاح له مجالاً واسعاً بفوق تأثير شومبيتر . إنها تلقى الضوء على حقيقة أن أنشطة
المنظم هي بوجه خاص صور من التسلط الاجتماعي ، باعتبار أن الابتكار التكنولوجي
هو أحد المصادر التي تولد القوة في المجتمع الرأسمالي . والنتيجة أن المشكلة
الأساسية كانت هي التحقق من طبيعة نظام التسلط بما في ذلك علاقته بالتركيب

الطبقى الاجتماعى ، ومسروعيته ، وصور اللامركزية ، وتفويض السلطات ، ودرجة الكفاءة ، الخ .

وكان العمل الذى قام به جونار ميردال فى دراسته النقدية لأسس النظرية الاقتصادية بالغ الأهمية بالنسبة لتقسم الافكار عن التنمية . فعلى غرار شومبيتر اتخذ من ويكل نقطة بدء ، ونعنى الدور الذى تؤديه عملية التراكم فى خلق الاختلال ولكن بينما هدف شومبيتر الالتزام بسياق تحليلى مبنى على فكرة « التوازن العام » راح ميردال منذ وقت مبكر جدا يتأمل ما ينطوى عليه مثل هذا المنهج من معان تتصل بفلسفة المعرفة . فالتجربة التى اكتسبها من دراسة المشكلات التى تتطلب منهجاً بين النظم الفكرية مثل العلاقات بين الأجناس أدت الى أن يرى القصور التى تنبثق من الفصل الجامد جدا بين النواحي للسكونية والدينامية للواقع الاجتماعى .

من رأى ميردال أن الفكرة التى تذهب الى أن العملية الاجتماعية تسير قدماً نحو التوازن فكرة خاطئة من أساسها . ثم يروح يبين أن تدخل أى عامل جديد فى عملية اجتماعية إنما يميل الى توليد ردود فعل متماسكة فى الاتجاه الذى يخلقه الحافز المبدئى . وأى تغير بعد ذلك فى اتجاه هذه العملية يجب أن يعزى الى فعل عامل مستقل آخر .

تميل التغيرات الثانوية أو التى من الدرجة الثالثة الى تقوية الحافز المبدئى ، مما يترتب عليه أن يظهر الواقع الاجتماعى فى صورة سلسلة عملية من الأحداث . وهذا التدخل يؤدى الى الإدراك الواضح بأن النتائج التى تترتب على قرار اقتصادى يمكن أن تتخذ صورة تغييرات فى قيم المتغيرات المعنية وكذلك فى البارامترات التى تحدد الصرح الأصلى للنظام .

وباستخدام مذهب الأدائية يصل ميردال الى إدراك للواقع الاجتماعى قريب من فكرة التاريخ التى كان يعتنقها مؤلفون قدربوا على الدياليكتيك . أن النظر الى للتنمية على أنها عملية تاريخية معناه أن تكون معنية بالقرارات التى تظهر آثارها فى مستوى ما كان يدعى الهياكل التى لا يأخذها أسلوب الدول فى الحسبان والأثر الفعال لدراسة ميردال النقدية يرجع الى حد كبير الى حقيقة أنه أخرجها من داخل التحليل الاقتصادى ، فى حين قدم أصحاب النظرة التاريخية بديلاً عن هذا التحليل .

إن نبذ فكرة استقرار الميثب الهيكلى يعنى تماماً وببساطة رفض الشكل القسرى الذى استخدمه الاقتصاديون لفصل المتغيرات عن البارامترات ، الا أنه عن طريق هذا الاستقرار يتبع التحليل آثار صورة سلوك العوامل الاقتصادية التى تعتبر ردود الفعل من جانبها استجابات للمواقف المعقدة التى تنشأ « فى السوق » وهكذا يجرى رسم خط فاصل بين قرار وعواقبه . يجرى النظر الى العامل الذى يستخدم القوة على أنه شخص يبدى رد فعل إزاء موقف ، مثل حدوث تغير فى

الألمان وأسعار العائنة وأذواق لجاهل الخ • وتروح عواقب ردود الأفعال هذه تشكل مجموعة العناصر التي تنشأ منها « مواقف السوق » • هذا المدخل الجديد يؤدي الى نظرية أكثر شمولاً بكثير تتعلق بالقرارات التي تعتبر عوامل في بناء صرح الواقع الاجتماعي •

واذ أصبحت العلاقة بين التخلف وصروح التسلسل موضع الإدراك بشكل أوضح زاد الاهتمام الذي أبداه منظرو التنمية بالدراسات عن التركيب الطبقي الاجتماعي • وفي ظل هذا الإطار يجب البحث عن تفسير لحياء الاهتمام بمطالعة ماركس الذي لكتاباته السيولوجية تأثير في هذا الربع الأخير من القرن العشرين أعمق بكثير من إسهاماته في علم الاقتصاد • ليس من السهل الحصول على نظرة نافذة الى دوافع أولئك الذين يستخدمون القوة ، دون أن نضعهم في الإطار الاجتماعي الذي ينتمون اليه ، وبدون أية فكرة واضحة عن انصورية الاجتماعية ككل • كذلك لا يمكن فهم أهداف النصرف الذي تقوم به الدولة ، دون التعرف على أسس نسيجها الاجتماعي • ان الدراسات عن نظم السيطرة وعلاقات العمل ولدت ما تقتصف به الصروح الاجتماعية الريفية من تعقد كبير في أغلبية البلاد المتأخرة من الناحية الصناعية • ومما ألقى الأنوار الكاشفة بالمثل الدراسات التي أجريت على الصروح الاجتماعية الحضرية حيث ساعد التشريع الاجتماعي غالباً على دعم التصنيف الطبقي للأجراء من السكان فتركز الدخل في صفوف الأجراء يولد من جديد التركيز الموروث للثروة من اقتصاد سابق على العصر الرأسمالي ، أو يزيد ذلك حدة • لقد ظهرت الأفكار عن الحديثة الحضرية باعتبارها من التفسيرات الأولى لهذه الصروح الاجتماعية اللامعقولة • والحقيقة أن هذه الدراسات أكدت نظريات الاقتصاديين في الطبيعة الخاصة للتكوينات الاجتماعية في الحالات التي فيها حدث دخول الرأسمالية في الوقت الذي أدخلت فيه في نظام التقسيم الدولي للعمل باعتبارها موردة للمنتجات الأولية •

وكان للعمل الذي اضطلع به رينار نورسكه أثره في أنه جاء بمفهوم فائض هيكل من العمل • فمنذ أوائل العقد السادس من القرن الحالي شرح هذا المؤلف بمبارات واضحة ما يطلق عليه « توازن التخلف » أو « الاختلال في مستوى العوامل » ونظراً لوجود تفاوت بين لعرض المحتمل من العوامل وبين التكنولوجيا المتضمنة في المعدات المستعملة وتركيب الطلب الذي يراد إشباعه فليس في إمكان تعميم تطبيق معيار الوصول بالربح الى حده الأقصى • وذلك هو السبب الذي من أجله ينشأ التنافر في داخل الاقتصاد • والذي هو السبب في الازدواجية التي نشاهدها في أشكال متعددة في البلاد المتخلفة • هذا للمدخل الى البحث جعل في إمكان الذي يمكن أن نستخلص منه وجود طاقة محتملة يمكن استخدامها للاسراع بالتراكم نورسكه أن يضع مفهوم وجود فائض هيكل من العمل أو مفهوم البطالة المقنصة

وفى حوالى ذلك الوقت طلع آرثر لويس بأفكار مشابهة ، واستخدم وهو يعرضها جهازا تحليليا وفق خطوط الجهاز الذى استخدمه الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الرأسمالية التى تدخل فى تاريخ متأخر الى مجتمع لا تنجح فى استيعاب أكثر من نسبة صغيرة جدا من القوة العاملة ، وذلك راجع الى أنها بسبب معيارها الرئيسى عن الحصول على الحد الأقصى من الربح تتطلب قدرا من التراكم بالنسبة لكل فرد مستخدم لا يتفق مع احتمالات الاستثمار . ان الحدود المفروضة على العمالة فى القطاع الرأسمالى يفرضها ثمن العرض من العمل ، وهو ثمن يزيد زيادة طفيفة على مستوى معيشة السكان فى القطاع السابق على الرأسمالية . يجب أن تكون انتاجية العامل الحدى فى القطاع الرأسمالى أعلى من « أجر الكفاف » ، والا ما استخدمه صاحب رأس المال . ولكن لما كان متوسط الانتاجية أعلى من الانتاجية الحدية فانه ينشأ فائض يعمل كقوة دافعة فى التراكم وكرأس حربة لتوسيع نطاق بواة رأسمالية . وبهذه الطريقة يميل العنن الى الانتقال من القطاع السابق على الرأسمالية الى القطاع الرأسمالى . وباستمرار هذه العملية يعمل القطاع الرأسمالى فى ظل ظروف وجود عرض غير محدود من العمل .

ان طراز نورسكه لويس من أسلوب البحث تمشى كثيرا جدا مع مذهب الازدواجية الاجتماعية ، حتى ولو كان كلا التركيبين النظيرين يعكسان اهتمامات مختلفة . كانت الازدواجية الاجتماعية قد وضعها فى الأصل ج . هـ . بوكيه الذى أشار الى تعايش « نظامين اجتماعيين » ، أو بالأحرى الى اقحام نظام اجتماعى مبنى على تكنولوجيا أشد قوة فى نظام اجتماعى آخر نجح لأسباب عدة فى البقاء كانت تأملات بوكيه مبنية على ملاحظة اقاليم ذات ثقافة متقدمة نسبيا (فى جنوب شرق آسيا مثلا ، وكانت قد وقعت تحت سلطان دولة استعمارية . ومع كل تنشأ حالات فى اقتصاديات المستعمرات يكون فيها الفائض الذى يخلقه مقدم الرأسمالية (طبقا لنموذج لويس) خاضعا الى حد كبير للملكية الأجنبية ، ولا يعاد استثماره فى المستعمرة الا اذا كان هذا العمل يتمشى مع مصالح المجموعات الحاكمة . وبعبارة أخرى لا يسير التراكم ندما الا الى الحد الذى لا تتعارض عنده نتائج الاجتماعية (الضغط مثلا من أجل زيادة الأجور) مع مصالح المجموعات الحاكمة الأجنبية . فظنرا لأن الجزء الأكبر من الفائض لا يدمج فى الاقتصاد المحلى يستطيع النظامان الاجتماعيان أن يعيشا جنبا الى جنب ، وان يتمكن المجتمع النفيلى من البقاء وعلى ذلك فالازدواجية الاجتماعية هى الوجه المقابل للاستعمار ، نى أنها مثال متطرف للتسلط الأجنبى ، لا نتيجة حتمية لقدم الرأسمالية .

يمكن القول بأنه ما من فكرة كانت لها هذه الأهمية الكثيرة بالنسبة لتقدم الدراسات عن التنمية ، مثل فكرة راعول بريبتش عن البنيان المكون من الوسط والحافة . فبرغم أن اهتمام بريبتش الرئيسى كان الانتشار الدولى للدورة الاقتصادية - تنوع سلوك الاقتصاديات التى تصدر المنتجات الأولية بالقيام الى الاقتصاديات التى

تصدر المنتجات الصناعية - فقد كانت الفكرة مبنية على نظرة شاملة الى النظام الرأسمالى ، وفتحت الطريق أمام ادراك لتنوعه الهيكلى يعتبر العلم به جوهرى حتى يتسنى فهم الطابع الخاص للتخلف . وابتداع هذه الفكرة من جانب برينتش ، وعلى أيدي تلك المجموعة من العلماء الاجتماعيين ، التى التقت فى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة - وهى مجموعة عرفت باسم المدرسة الأمريكية اللاتينية الهيكلية - سبب قيام اتجاه من الفكر كان له تأثير بالغ .

كانت النقطة التى بدأ منها برينتش هى نقد التقسيم الدولى للعمل ونظرية التجارة المبنية على مفهوم المزايا النسبية التى كانت صحتها ما تزال غير معرضة للتحدى فى العالم الأكاديمي . من النتائج المترتبة على هذه النظرية أن التجارة الدولية لم تنه « وسيلة نمو » فحسب - بمعنى أنها جعلت فى أماكن جميع البلاد المشتركة فيها تستخدم مواردها بطريقة أكثر معقولة - ولكنها كانت أيضا عاملا فى التقليل من ضروب التفاوت فى مستويات العيش بين البلاد نظرا لأنها أزلت بعض الآثار السلبية التى ولدها أكتفاء تكاملية العوامل المتاحة . إلا أن البيانات التجريبية عن سلوك الأثمان الطويل الأجل فى الأسواق الدولية لم تعزز هذه التنبؤات . بل أن أمثال هذه الأدلة كان يوحى بالعكس ، بمعنى أنها كانت تشير الى تركيز الدخل فى أيدي البلاد التى يتوافر فيها أعلى مستوى للدخل . أخرج برينتش المشككة من الإطار المحدود الذى تمثله نظريات المزايا النسبية (تدريب فى المنطق تكون فيه النتائج موجودة ضمنا فى المقدمات) الى إطار الصروح الاجتماعية التى تحسب فيها التكاليف ويتم توزيع الفوائض .

ولقد أبان كينز عدم مزاونة الضغط من أجل خفض التكاليف فى الاقتصاديات الصناعية وعزاه الى قوة ونشاط الحركة النقابية العمالية . ولكن الموقف كان مختلفا عن ذلك فى البلاد التى تصدر المنتجات الأولية ، وهو موضوع سوف يربط بعد قليل بنظرية الفائض الهيكلى من العمل . وهكذا هناك اتجاه هيكلى فى النظام الرأسمالى نحو تركيز الدخل فى أيدي البلاد التى بها صورة من التنظيم الاجتماعى أكثر تقدما . إن الفوارق فى معدل التراكم التى يعزى بعضها الى نظام التقسيم الدولى للعمل وتأثيره على الصروح الاجتماعية أوجدت تنافرا هيكليا فى النظام الرأسمالى لا يمكن تجاهله فى أية دراسة عن العلاقات الدولية . وهكذا أصبح ينظر الى التخلف لا على أنه مرحلة فى الطريق الى التنمية وإنما مظهر هيكلى دائم .

وثمة فكرة أخرى ذات أهمية بالغة أبرزتها مدرسة أمريكا اللاتينية فى أوائل العقد السادس من القرن الحالى ، هى فكرة الآثار الضارة لمتولدة من أنواع التكنولوجيا المتضمنة فى المعدات التى استوردتها البلاد التى تأخرت فى الأخذ بأسباب التنمية . واذ تذكر أن هذه الأنواع من التكنولوجيا مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية السائدة فى البلاد التى يزيد فيها التراكم يسبب أن الفهم السبب الذى من أجله تصيب هذه

الحقيقة مزيدا من تركيز الدخل في البلاد التي يكون فيها التراكم في أوائل مراحلها، وكثيرا ما تخلق تناغرا بين الأرباح القصوى التي يسعى إليها النشاط الخاص والأهداف الاجتماعية التي تتوخاها سياسات التنمية . هذا الموضوع أثار فيما بعد اهتماما بالغا بالجدل الذي دار بشأن الحدية الحضرية واختيار التكنيكات التي تكثر من استخدام العمل والتبعية التكنولوجية الخ . وتطور العمل الذي قام به الهيكليون من المدرسة الأمريكية اللاتينية الى منهج في بحث موضوع التخلف يعتبر متمشيا مع نوع من المجتمع فيه تؤثر علاقات التبعية الخارجية التي أدخلت في بنيان المجتمع في توالد المجتمع نفسه .

نظرة نركيبية الى عملية التنمية والتخلف

إن العملية التي تكون بها النظام الاقتصادي العالمي التي اتخذت نقطة بدء هي الاسراع في التراكم الذي حدث في أوروبا (أو في المملكة المتحدة ان شئنا أن نكون أكثر دقة) كانت لها منذ البداية ناحيتان : اولاهما تتعلق بالتغيرات الجذرية في وسائل الانتاج ، ونعني بها القضاء على الأشكال العائلية والحرفية والقطاعية في تنظيم الانتاج قضاء كليا أو جزريا ، وإقامة أسواق بالتدريج لعوامل الانتاج مثل العمل والموارد الطبيعية التي يستولى عليها الانسان . هذه التغيرات الجذرية أسفرت عن خلق فرص أكبر لتقسيم العمل والتقدم التكنولوجي ، وهو ما يفسر ازدياد خطى التراكم .

وتتصل الناحية الثانية بانثاق الأنشطة التجارية ، ونعني تقسيم العمل بين الإقليم . فالإقليم التي كانت أول ما بدأ التراكم فيها يزداد سرعة مالت الى التخصص في الأنشطة التي فيها فتحت الثروة في وسائل الانتاج امكانيات أكبر لتقدم التكنولوجيا ، وأصبحت مراكز تولد التقدم التكنولوجي . ومع كل فالتخصص الجغرافي ولد أيضا زيادة في الانتاجية ، أي استخداما أكفأ للموارد المتاحة . هذه الزيادات في الانتاجية ، وهي من نتائج التجارة الخارجية ، قامت بدور أدوات التوجيه التي نقلت مبتكرات الثقافة المادية التي تعكس التعميل بالتراكم . كان التقدم - أي استيعاب أساليب العيش الجديدة التي أنتجها التراكم في الثقافة المتسلطة - ما يزال يختلف اختلافا كبيرا من جهة الى أخرى . كان في مقدور تجديد نماذج الاستهلاك - محاكاة واقتباس قطاعات كبيرة من الثقافة ذات الطابع المادي - أن يحقق تقدما جوهريا دون التدخل بشكل ظهر في الصروح الاجتماعية ، وهو الأمر الذي يفسر السبب الذي من أجله كانت التجارة الخارجية العمالية يتم تنشيطها في أجزاء كثيرة من العالم في سياق أشكال تنظيم الانتاج القائمة من قبل بما فيها الرق .

كان نشر الرأسمالية أسرع وأوسع نطاقا لعملية تجديد منه في أحداث تغييرات مهمة في وسائل الانتاج والصروح الاجتماعية . وهكذا فالتنمية والتخلف

عمليات تاريخية تنبثق من الدافع المبدئي نفسه ، بمعنى أن جذورها تكمن في الاسراع بالتراكم في أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر . وحتى يتسنى فهم استمرار التخلف عبر التاريخ ، ومن الضروري أن ننظر إليه باعتبار كونه جزءاً من كل يتحرك ، أى باعتبار أنه تعبير عن القوة الدافعة التي تكمن وراء النظام الاقتصادي العالمي الذي ولدته الرأسمالية الصناعية .

إن تصنيع البلاد التي أمسكت بها عملية التخلف يتم في المنافسة مع الواردات لا مع النشاط الحرفي ، وبهذا يميل إلى أن يخضع للتصغير الذي يسبقه . وبدلاً من أن يكون تطور نظام الإنتاج انعكاساً لمستوى التراكم الذي يتم الوصول إليه فإنه عملية بسيطة من التكيف والمواءمة يكون الدور المسيطر فيها من نصيب القوى الخارجية والداخلية التي تحدد المظهر العام للطلب . وهذا هو السبب الأساسي الذي من أجله تختلف الصروح الاجتماعية بالبلاد التي يتأخر فيها التصنيع عن الصروح التي قامت في المناطق التي نشأت فيها الرأسمالية الصناعية بوصفها عملية مستقلة .

إن ميكنة الصروح السفلية وتحول الزراعة تحت تأثير الدافع على التصدير وكذلك بفعل الاتجاهات التي تتخذ في الظهور في الطلب الداخلي ، إلى جانب تأثير التصنيع في الحالات التي فيها الأنشطة الحرفية مهمة ، هذه جميعاً تجر في أذيالها عملية طويلة الأمد تنحطم فيها صروح التوظيف التقليدية . إن انتشار المدن الهائل والمتسم بالفوضى ، والذي تلقاه في جميع البلاد المتخلفة ، ليس إلا واحدة من أشهر العلامات عن هذه العملية المعقدة عملية تفكك الصروح الاجتماعية . كان مفهوم البطالة المقنعة الذي طلع به الاقتصاديون في أوائل العقد السادس أول صورة تدل على وعي بهذه المشكلة ، ولكن الدراسات التي قام بها علماء الاجتماع في أمريكا اللاتينية في العقد التالي عن الحدية الحضرية هي التي جعلت في الامكان فهمها بكل ما تنسم به من تعقد وإبراز الطابع الخاص للصروح الاجتماعية في البلاد ذات الاقتصادات التابعة لغيرها .

وتميل الشعوب التي حرمت من حرفها التقليدية بفعل التغيرات في أشكال الإنتاج إلى الانتقال إلى النظم الفرعية الثقافية الحضرية التي ليس لها بالأسواق سوى صلات متباعدة ولكن لها تأثير محتمل قوى باعتبارها احتياطات من العمل . والشعوب الحدية التي تنعم إلى حد كبير بالاستقلال في تولدها هي تعبير عن نوع من التصنيف الطبقي الاجتماعي له جذوره في عملية الأخذ بالإساليب الجديدة . ويعكس الاتجاهان المتطرفان، التجديد والحدبة ، من وجهة النظر السوسيولوجية، سوء المطابقة التكنولوجية التي يشير إليها رجال الاقتصاد . ومحاولة إيجاد أساس نظري مشترك تؤدي إلى نظرية للتبعية مبنية على فكرة شاملة عن الرأسمالية . أي توسيع نطاق نظام اقتصادي يولد مجموعات من الأشكال الاجتماعية ، وهي نظرية

تهدف الى فهم التنافر في الزمان والمكان ، مما تتسم به عملية التراكم وصور تأثيرها على دينامية القطاعات الخارجية .

هذه الدراسات التي تبرز الصلات الأساسية بين العلاقات الخارجية والصور الداخلية للتسلط الاجتماعي في البلاد التي امسك بها التغلف ركزت الاضواء على موضوعات أخرى لها مثل هذه الأهمية ، مثل طبيعة الدولة في هذه البلاد ودور الشركات المتعددة الجنسيات في السيطرة على اقتصادياتها .

وحيث أقيم التجديد على استغلال الموارد التي لا يمكن تجديدها (تخضع لهذا التحليل بأكبر قدر من السهولة حالة البلاد المصدرة للبترول وان كانت حالة متطرفة) فالغائض الذي يحتفظ به بلد المنشأ يميل الى أن يستولى عليه نظام مركزي للقوة . وبهذه الطريقة تروح الصلات مع العالم الخارجي تؤدي دورا أساسيا في تطور بنية القوة ، وبذا يؤدي الى تركيزها وتعزيزها . وهذه العملية التي تحدث في الوقت الذي يحدث فيه انحلال الصروح الاجتماعية التي سلكت الإشارة إليها تضيف على الدولة خصائص يبدأ الآن فقط الاعتراف بأنها فريدة . ولما كانت الدولة هي أملا أداة تستولى على الغائض فهذا يميل تطور الصروح الاجتماعية الى أن يتأثر نائرا قويا بالطريقة التي توجه بها الدولة استغلال ما تسيطر عليه من الموارد . وبهذا ففي علاقات بلد بالعالم الخارجي ، وفي عملية التراكم ، نجد الأسس التي يقوم عليها نظام القوة الذي يتدخل في إعادة تشكيل المجتمع ، وهي العملية التي تصاحب مقدم الرأسمالية .

وموقف البلاد المرتبطة بالعالم الخارجي عن طريق استغلال الموارد التي لا يمكن تجديدها ، والذي تكون فيه الدولة أداة التراكم ، بل تكاد تكون أداته الوحيدة هو حالة متطرفة . ومع كل ، ففي بلاد نامية أخرى تسير الاتجاهات السياسية في هذا الطريق نفسه حيث يكون دعم جهاز الدولة هو القاعدة العامة ، فضلا عن ظهور أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي في ظل حمايتها . فتمتد الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية وفي الصناعات الأساسية اعتمادا مباشرا على السلطات العامة أو على الثمنانات التي تمنحها الأخيرة للمجموعات الأجنبية . لن يوجد الادخار المحلي ، وهو اجباري الى حد كبير دون العمل بالعمد من جانب الدولة التي تضطلع بمسؤوليات متزايدة في ميدان الانتاج نفسه ، حيث تقوم المشروعات التي تنشئها بأداء عملها في ظل هامش كبير من الاستقلال . وازاء هذه الاتجاهات لا يعود في الامكان تطبيق المعايير التقليدية لتمييز الأنشطة الحكومية عن الخاصة . وذلك هو السبب الذي من أجله يكون مفهوم « ويدر » عن البيروقراطية المرتبطة بأشكال القوة المبنية على العقلية الأداتية وحدها ذات قيمة يسسية . في تفسير حقائق القوة التي تشير إليها .

واذ تؤدي دراسته التنمية الى تقارب تدريجي بين نظرية التراكم من جهة ونظرية التكوين الطبقي الاجتماعي ونظرية القوة من جهة أخرى فان هذه الدراسة تجد مكانها في نقطة استراتيجيّة تتجه نحوها مختلف مذاهب العلم الاجتماعي فالأفكار المبكرة عن التنمية التي جرى تعريفها بأنها زيادة في انسياب السلع والخدمات كانت أسرع من مثيلتها في السكان ، هذه الأفكار حلت محلها بالتدريج أفكار أخرى مرتبطة بمركب من تغييرات اجتماعية جذرية تكتسب معنى بالنسبة لنظام ضمني أو سافر من القيم . ان قياس فيض من السلع والخدمات هو عملية ليس لها معنى خاص الا عندما ترتبط أمثال هذه السلع والخدمات باشباع حاجات بشرية معرفة تعريفاً موضوعياً ، أي حاجات يمكن التعرف عليها بصورة مستقلة عن ضروب التفاوت الاجتماعي القائمة . لكن سوف يظل هناك غموض دائماً في أية لايجاد مؤشر مشترك نرد اليه الاتفاقات من جانب المجموعات المختلفة في مجتمع لا يقوم على أساس المساواة ، أو في أية محاولة لمقارنة الزيادات أو التخفيضات في نواحي التفاوت . عندما يجمع رجل اقتصاد اتفاقات المستهلكين فهو يفعل هذا لأنه يبحث عن متغير يمثل الطلب الفعلي لنظام اقتصادي ، ولا يبحث عن مؤشر للرفاهية الاجتماعية . ان المصادرة المتعلقة بتجانس الاتفاقات على الاستهلاك لا تتفق مع فكرة الرفاهية الاجتماعية التي يتضمنها بطريقة أو أخرى مفهوم التنمية نظراً لاستبعاد الفرض الخاص بمجتمع تسوده المساواة . واند أدى النقاش بصدد هذه النقطة - وهو جدل فني فقط على ما يظهر - الى توجيه نقد لأنواع المجتمع المفهومة ضمناً في مشروعات التنمية .

من السهل أن نرى السبب الذي من أجله ثار هذا الجدل أضلا في البلاد النامية . نظراً لأن نوع المجتمع المعنى موجود فعلاً بسبب تأخر هذه البلاد وتبنيها . وهكذا بدا من المحتمل أن التفكير التقليدي عن « العقبان القائمة في طريق التنمية » سوف يحل محله تفكير آخر غذى الجدل بشأن « حدود النمو » و « أساليب التنمية » و « أنواع المجتمع » و « النظام العالمي » . وأتاح تحليل لأصول العلاقات الدولية المتعلقة بالسيطرة والتبعية وتأثيرها على الصروح الاجتماعية فكرة أوضح عن طبيعة القوى التي تضمن دوام تركيز الدخل في أيدي الاقتصاديات المتسبطة ، التي تسبب وقوع قطاعات متزايدة من الشعوب على الهامش في البلاد ذات الاقتصاديات التابعة . وبالإضافة الى هذا ألقى « منطق الأسواق » الضوء على تأثير بيئة نوع من المجتمع تشجع التراكم في الوقت الذي تعيد فيه حتماً نشوء ضروب التفاوت .

ان الفائدة التي نتجت من التفكير للنظري الذي أثارته نظرية التنمية ترجع بكل تأكيد الى طبيعته التي تربط بين المذاهب . ولعل ما أتاحه من آفاق قد أسهم في إثراء فكرة الانسان عن العالم المعاصر .

الثقافة

الكاتب: داييا كرشنا
استاذ الفلسفة بجامعة راجستان ، جيبور ٣٠٢٠٠٤ (الهند)
سبق أن كتب مقالا بعنوان « الفروق بين العلوم الطبيعية
والعلوم الاجتماعية والانسانيات » في هذه المجلة .

المترجم: أمين محمود الشريف
عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية . رئيس مشروع الألف كتاب سابقا .

●● أن مفهوم كل علم من العلوم يقتضى ضمنا أن يكون له مجال خاص ذو قوانين خاصة تختلف عن القوانين التي تسرى على المجالات الأخرى . والحد الفاصل بين مجالات العلوم يثر دائما مشكلة المعايير التي تتحد - من جهة - مجال العلم ، وتحد - من جهة أخرى - تلك المسائل البهمة المشتبهة التي يتعدى تصنيفها ونسبها الى علم دون آخر . وعلى ذلك يمكن تعريف الدراسات المستندة الى الوحدة العلمية (أي الى علوم متعددة لا الى علم واحد) بأنها الدراسات التي تعالج قضايا لا يمكن فهمها بواسطة علم واحد ، فكيف يصح القول بأنها تشمل هذا العلم ؟ وإذا كانت الدراسات المستندة الى مبدأ الوحدة العلمية لا يمكن فهمها على أساس المفاهيم الخاصة بعلم واحد دون غيره ألا يجدر بنا في هذه الحالة أن نعتبرها بمثابة الأرض الحرام التي تقع بين الحدود الواضحة للعالم لمختلف العلوم التي يعتنى عليها كل واحد جهرة أو خفية ، على الرغم من أن كلا منها له حدوده المفلقة وأرضه المستقلة ، بكل مفاهيمه وقضاياها ومناهج دراسته ؟

وعلى ذلك فمجال ما يسمى بالدراسة القائمة على أساس الوحدة العلمية إما أن يكون مجالا تتنازعه العلوم المختلفة دون أن يوفق أى منها في ضمه إليه ، وإما يكون مجالا عاجزا حتى الآن عن أن تكون له مفاهيمه وقضاياها وأحكامه ومناهجه المستقلة بحيث يصبح علما قائما بذاته بالمعنى المصطلح عليه . على أن هذا القول ليس سوى جزء من القصة كلها ، ولذلك لا يتضمن سوى بعض الحقيقة لأنه قائم على التسليم بأن العلوم ثابتة ونهائية ، وأن المشكلة تنحصر في تلك المباحث أو

المجالات التى تصبح موضوع علم قائم بذاته . وهذا ليس بصحيح . ذلك أن العلوم لا تبقى ثابتة على الدوام ، فقد تفقد جزءا من أرضها ، وتنزل عنه للعلوم الأخرى ، وقد تتغير أيضا نغما جذريا فى مفاهيمها وقضاياها ومناهجها بحيث لا يسقى من العلم إلا اسمه .

وإذا كانت العلوم متغيرة ، غير مستقرة ، فكذلك الوحدة العلمية أيضا ، فمجالات الوحدة العلمية اليوم قد تصبح علوم الغد ، والعلوم التى تعد اليوم واضحة المعالم ، مرسومة الحدود ، قد تنضم وتتوحد غدا ، لتصبح مجالا للدراسة القائمة على الوحدة العلمية .

ومن ذلك يتضح أن فكرة « العلم » وفكرة « الوحدة العلمية » ترتبط كل منهما بالأخرى . ذلك أن ميول الإنسان ونزعاته المتغيرة لا تحدوه إلى تقسيم العلوم القديمة فقط ، بل أن تجاربه تخلق وحدات جديدة « برمائية » ، بمعنى أن فهمها يتطلب أمرين فى وقت واحد : توحيد شتات العلوم المختلفة ، وخلق مفاهيم وأحكام ومناهج جديدة متميزة . والواقع أن مقدرة الإنسان على الخلق والإبداع تطرح مشكلة دائمة تستعصى على الأنهام . وخلاصة هذه المشكلة عجز الإنسان نفسه عن فهم ما خلقه وأبدعه . والسبب فى ذلك أن ما يبدعه الإنسان يشترك فى خصائصه مع كثير من الأمور بحيث يستحيل وصف هذا الإبداع إذا افترضنا على مجموعة واحدة من المفاهيم . ومع ذلك فإن الإنسان يعيش محاطا بما أبدعه ، وما هو نى الحقيقة الأثر من ثمرات ما أبدعته يدها وقرينته . والثقافة هى الاسم الجامع لى يطلق على بدائع الإنسان المتنوعة . ومن هنا ليست الثقافة مجالا تلتقى فيه مختلف العلوم وتمتزج فحسب بل هى أيضا مجال تتحول فيه مفاهيم العلوم وقضاياها المتميزة على نحو يضيف ضوءا جديدا على معالجة مجالاتها الأصلية .

على أن الثقافة نفسها ليست متشابهة ، فهى متنوعة كتتنوع تجارب الإنسان لأنها ثمرات هذه التجارب . ولكن مهما بلغ مقدار هذا التنوع - وأنه لعظيم - فإن جميع ثمرات التجربة تشترك فى شىء واحد لا يمكن فهمه إلا فى ضوء ما يريد الإنسان تحقيقه ، أى فى ضوء مقاصده وأغراضه ، فبدون فهم القيم أو المقاصد أو الأغراض لا يمكن فهم أى شىء من بدائع الإنسان . بيد أن التناقض الذى تحاول التخلص منه لتكون لها شخصيتها الواضحة المعالم هو أيضا أساس الغموض الذى يكتنف جميع المفاهيم والقضايا التى تعالج الثقافة . يضاف إلى ذلك أن المشكلة الأساسية فى فهم الثقافة ناشئة عن أن عملية الفهم نفسها تنجزا وتنقسم عندها يحاول الإنسان أن يفهم فى وقت واحد أو فى أوقات متغايرة حقيقة الثقافة ، وما يتباين مع الثقافة ، ألا وهو « عالم الطبيعة » .

وهذا التباين نفسه يمكن فى مخالفة جاليليو لراى أرسطو فى الطبيعة . وبيان ذلك أن نظرية أرسطو فى فهم الطبيعة تقوم على أسس فكرة « العلة الغائية » ،

وهذه النظرية واسعة الانتشار جدا بحيث يمكن القول بأن نسبتها الى أرسطو انما هي أثر من آثار التعصب الأوربي في كتابة التاريخ ، ذلك التعصب الذي ندد به أخيرا سباتش شاندرا وغيره من علماء آسيا وأفريقية . والواقع أن التباين الجذري بين الطبيعة والثقافة غير معروف في معظم الحضارات . ويقول في ذلك هانز كلسين في كتابه « المجتمع والطبيعة » ان فهم الطبيعة يقوم في أساسه على غرار فهم المجتمع وأن الانسان في النهاية مقياس كل الأشياء ، على الأقل في مجال الفهم . ولذلك فان ما يوصف بأنه رأى أرسطو يمكن أن نجده في الحضارات القديمة في الهند أو الصين ، بل فيما لا يحصى من الثقافات التي درسها الأنثروبولوجيون . وهبدا الرأي في الواقع عبارة عن الفهم الشعري الديني الذي توصل اليه الانسان واعتبره نموذجا لكل الفهوم . وقد تطلب التوصل اليه مجهودا هائلا من الخيال التجريدي الذي أدى الى تجريد الطبيعة من كل العلل الفائية ، وترتب عليه أن أصبحت غريبة تماما عن الانسان الذي لا يعيش الا في عالم تسود فيه العلل الفائية .

ومع ذلك فقبل الحد الفاصل الذي أدخله جاليليو في فهمنا للأشياء كان تنوع الثقافات التي هي من صنع الانسان يتعارض مع وحدة العالم الذي خلقه الله ومن الصعب أن نقرا الى أي حد استقر هذا التعارض في وعي الانسان المتعدن ، وأثر في فهمه للطبيعة من جهة وفهمه للثقافة من جهة أخرى . ولكن فكرة الوحدة العالمية التي تنادى بها كل الديانات الكبرى مضافا اليها فكرة النظام الكوني ووحدة الأجناس البشرية والمساواة بينها المثلة في نسبة الروح الى الله تعطينا بعض الدلائل على الأثر العميق الذي كان يمكن أن يحدثه هذا التعارض في أهل الحضارات الكبرى قبل عهد جاليليو .

وعلى ذلك فان دراسة الثقافة تتأثر من جهة بتنوع الثقافات وبمباينتها للطبيعة من جهة أخرى . بيد أن الطبيعة نفسها يتجلى فيها تباين جوهري بين الكائنات الحية وغير الحية ، وهو تباين يشبه في عمقه وبعد مداه التباين بين الثقافة والطبيعة . هذا والطابع الفائي (الموجة نحو غاية) لكل الكائنات العضوية الحية يجعل من المستحيل وصف ظواهر المادة الحية وصفا يخالف أصول السلوك الانساني . والواقع أنه كلما ازدادنا قربا من الحيوانات العليا ازدادت صعوبة فهمنا لسلوكها على أساس مشابهة لدراسة ووصف سلوك المادة غير الحية

وقد أكد بعض البيولوجيين كرارا ومرارا الطابع الظاهري لهذه الفائية ، والاستخدام المجازي لبعض المفاهيم المناسبة لوصف سلوك الكائنات البشرية . ويمكن لقول بأنه أبحاث داروين كانت من بعض الوجوه متممة لأبحاث جاليليو . ومنذ ذلك الحين صار تاريخ البيولوجيا (علم الأحياء) سلسلة متصلة من المحاولات لابتعاد فكرة العلل الفائية عن فهم الظواهر الحية وبيان أن كل الاصطلاحات والمفاهيم المخالفة لذلك يجب اعتبارها ضربا من المجاز على أحسن الفروض ، وضربا من الخطأ على أسوأ الفروض .

ان ادماج الظواهر الحية في الاطار الذى يعتبر مناسباً لفهم الطبيعة الحية بعد ثورة جاليليو يتوارى مع المنهج السلوكى في دراسة الانسان نفسه . واذا كان اللهم السائد قبل عصر جاليليو قد أنكر وجود أى انفصام بين الانسان والطبيعة فكذلك فعل المنهج السلوكى ، وان كان ذلك من الطرف الآخر . وعلاوة على ذلك فان السيرنيطيقيا قد ساعدت على تعميل وتوسيع دائرة المنهج السلوكى لانها تحاول محاكاة العمليات البشرية بطرف مشابهة مشتقة من مواد غير حية يمكن فهم سلوكها بمقتضى المفاهيم والأحكام المستمدة من العلوم التى تدرس المادة غير الحية . وعلى الرغم من وجود أصوات خافتة من الاحتجاج ضد نفى جميع الكيفيات الثابتة والثالثة عن عالم الحقيقة فان الاتجاه السائد لا يزال ينزع نحو تحويل كل ما هو كمي ، أى الى ما يمكن قياسه وفهمه بالعلاقات الكمية . وواضح ان النقاش المتصل الدائر حول حقيقة ما يسمى بالظواهر الخارقة (التى لا يمكن تعليلها علمياً) التى تدرس في علم النفس التخاطرى (المختص بالتخاطر أو اتفاق الجواهر) ، وما يتصل بذلك من ادماج هذه الظواهر في الاطار النظرى لما يسميه كوهن « العلم العادى » ، يؤكد للمشكلة التى تواجه كل محاولة تهدف الى ادخال الوعى الانسانى فى دائرة الحقيقة ، وجعله جزءاً لا يتجزأ منها ، وذلك فى جو لا تزال تسيطر عليه فكرة الادراك المنطقى الواضح التى ابتدعها جاليليو ومن جاء بعده من العلماء .

صحيح انه حدثت ثورات علمية بعد ظهور نظرية النسبية ونظرية ميكانيكا الكم وما تلاهما من النظريات التى يصفه كستلر فى عبارته الرائعة « فساد الفيزياء » ، ويقول ان علماء الطبيعة هم الذين لا يخشون التسليم بفرضيات بلغت أعظم درجة من البطالان فيما هو ظاهر ، بشأن سلوك المادة . ولذلك لا يتورعون من أن ينظروا بعين العطف الى الظواهر الغريبة التى يرونها ويدرسها علم النفس التخاطرى . ومع ذلك فهما بلغت النظريات التى تتمسك بها الفيزياء اليوم من جرأة وتطرف فاتها لا تعيد الوعى الانسانى الى صميم الأشياء ، لأنها متى فعلت ذلك نشأت مشكلة الأغراض والقيم . صحيح أن التوسع فى نظرية التطور بحيث يشمل الجزئيات يوحى بذلك ، ولكن ليس فى الفيزياء حتى الآن مكان لتفسير الظواهر طبقاً للنظرية الغائية . ومن ناحية أخرى فان التطور عملية ذات وجهين ، فهو بين - من جهة - أن كل الدلائل على وجود الغرض فى الطبيعة (أى أن كل شيء فى الطبيعة خلق ليحقق غرضاً من الأغراض) ليس سوى مطهر يمكن فهمه دون التسليم بالنظرية الغائية ، وهو بين - من جهة أخرى - أن الحقيقة الفليزيائية الكيميائية تؤدى الى ظواهر لا يمكن تفسيرها الا بمقتضى النظرية الغائية .

ولكن مهما تكاثف الضمان فى نظرية التطور حين تهبط الى بطور الحيساة على صعيد الكيمياء ، أو ترتفع لتتطرق فى تاريخ المجتمعات والحضارات ، فان عالم الثقافة لا يفلت عن القيم التى تقترن بالوعى الذاتى على الأقل . وسائل أن يسأل:

ما هو عالم الثقافة الذى يخلقه الانسان ويحاول أن يفهمه ؟ هل يشمل هذا العالم كل شئ، يمكن أن يقال أن مصدره هو الانسان بطريقة أو أخرى ؟ أم أن هناك حاجة الى معيار آخر للتمييز بين ما يندرج تحت اسم الثقافة من بدائع الانسان ومالا يندرج ؟ لقد أصبحت كلمة الثقافة من الاصطلاحات الشائعة الاستعمال فى الأنثروبولوجيا ، حيث أصبحت تعنى وصف الحياة الكلية لشعب أجنبى وصفا يفهمه الملاحظ . ويتم هذا الوصف باحدى طريقين : إما توضيح معنى السلوك الغريب وغير المفهوم الذى ينتهجه الشعب الأجنبى ، وذلك عن طريق التحس والاستنباط ، وإما أن يفرض الملاحظ من عنده معنى على هذا السلوك . فاما الطريق الأول فيعززها أن الكائنات البشرية ليست لها لغة فصص ، بل هى ننزع الى تفسير سلوككها وتوضيح ما له من معنى عندها . وإما الطريق الأخرى فيعززها ويسرها أن الملاحظ يجد نفسه دائما فى موقف متفوق ممتاز تجاه ما يلاحظه ، وأنه يملك ضروبا من التفسير والفهم يرى هو أنها أسما مما يملكه الشئ موضوع الملاحظة . وإذا كانت ضروب هذا التفسير تتصل بمعرفة الأسباب فإن الملاحظ يمتاز بشعور اضافى خلاف الشعور بالفوق ، وهو أن منهجه يتسم بالروح العالية والموضوعية . وهو مالا يملكه موضوع الملاحظة بسبب طبيعة موقفه .

وفوق ذلك فإن الطريق الثانية تصبح من بعض الوجوه أمرا محتما فى دراسة البدائع الثقافية للذين قضوا نحبهم ، وبذلك لا يمكن سؤالهم للتأكد من أن الطريقة التى نفهم بها بدائعهم تتفق مع طريقتهم . ويضاعف من هذه الصعوبة مشكلة أخرى هى عجزنا عن ملاحظة الدور الفعلى الذى قامت به هذه الاشياء فى حياتهم . وقد تبين الأنثروبولوجيين الثقافيون - حتى قبل أن يصوغ وتجنشتاين نظريتهما المشهورة عن استخدام المعنى - أنه لا يمكن معرفة معنى الآثار الثقافية لشعب أجنبى الا فى إطار الممارسة الفعلية . بيد أن هذا الإطار لا يمكن اكتشافه عادة بالنسبة للأمم الذين لا يتسنى لنا معرفة أساليب حياتهم الا عن طريق الاستنباط مما خلفوه وراءهم أو ما كتبه معاصروهم عنهم . ولذلك فأن فكرة الثقافة التى تنشأ عن الدراسات الأنثروبولوجية تختلف اختلافا بينا عن تلك التى تنشأ عن دراسة الحضارات الماضية . ومن ذلك فإن كلتا الدراستين تسعى لكشف النقاب عن الحقائق فيما يمكن أن يوصف بأنه من بدائع الانسان ، وبذلك تكون له سمات متميزة .

ولكن اذا أريد أن تكون بدائع الانسان ذات صفات مميزة وجب أن يكون الانسان كائنا متميزا ، أى مختلفا عن جميع الكائنات الأخرى التى نراها فى الطبيعة وقد نحا هذا المنحى مفكرو الفلسفة الوجودية فى الوقت الحاضر ، وكثير من الديانات فى الماضى . ولكن العلم الحديث يستنكر هذا الرأى ، ويذهب الى أن الانسان وليد الطبيعة ، كائى كائن آخر ، وبالتالي لا يمتاز عن غيره من الكائنات بصفات خاصة . وقد لجأت الديانات للماضى الى سند هذه الثمرة بين الانسان والطبيعة بفكرة وجود الله الذى خلق الانسان والطبيعة معا . أما الوجوديون الملحدون فليس عندهم ما يسد

هذه الفجوة لأنهم لا يؤمنون بالله ، ولذلك ظلت الهوة بعيدة بين الإنسان والطبيعة .
يبد أن الفيلسوف الوجودي الملحد نفسه يرى أن الطبيعة لازمة للإنسان لا لتحفيز
مشروعاته فحسب بل أيضا لتحقيق وجوده الذاتي ، فهو بدون الطبيعة لا يستطيع
تجسيد ذاته في تلك البدائع المتنوعة التي تطلق عليها اسم « الثقافة » ، كما
لا يستطيع أن يفعل ذلك لو لم يكن كائنا متجسدا - وربما كان في وسع الروح
المجردة غير المتجسدة أن تنفذ ما تريد تنفيذه بالفكر والإرادة ، ولكن حتي في هذه
الحالة لابد من افتراض وجود مادة سابقة تنفذ بها الروح أغراضها . ولكي يتغلب
الفكر المسيحي على هذه المشكلة ذهب إلى إمكان الوجود من العدم .
خلافا للفكرة الاغريقية القائلة بأنه لا يوجد شيء من العدم

ولكن خلق المادة - حتي في إطار الفكر المسيحي - يجب أن يكون من الناحية
المنطقية سابقا على كل خلق آخر ، ضرورة أن معظم هذا الخلق - على الأقل - يجب
تصوره على أنه خلق متجسد . والواقع أن أهمية التجسيد في الديانة المسيحية
كبيرة جدا لدرجة أنهم يعتقدون أن الميت يبعث جسدا حيا يوم القيامة .

ولذلك يمكن القول بأن أهمية الثقافة - كتجسيد لإبداع الإنسان - نابعة
في التقاليد الغربية من اشتراط التجسيد الضروري للذات . وفي التقاليد الأخرى
حيث يعتقدون أن جوهر النفس مستقل تماما عن كل تجسيد تحتل الثقافة مرتبة
فأولية كشيء متوقف على الذات . على أنهم قد يرون - على مستوى أعمق من هذا
- أن الثقافة ليست شيئا متوقفا على الذات ، بل هي شيء مضلل بالفعل ، بمعنى
أن النفس إذا تجسدت هي هيكل خارجي كان ذلك انحرافا عن كنه الذات الحقيقي
وتحول الإنسان من العينية إلى الغيرية ، أي أصبح « غير » ذاته « عينا » . وربما
لا يمكن فهم بعض العقائد الهندية العميقة إلا بهذه الطريقة . والمشكلة في الواقع
تكرر نفسها في العلاقة بين الله والعالم كما تتصورها الديانات المختلفة ، فذهب
البعض إلى أن الإنسان ليس سوى صورة جزئية غير كاملة لله ، وذهب البعض إلى أن
الإنسان مغاير للذات الإلهية مغايرة كاملة ومطلقة .

ومن ذلك يتضح أن العلاقة بين الإنسان والثقافة متنوعة تنوع الطرق التي
يمكن بها إدراك حقيقة الإنسان . وقصارى ما يقال عن الإنسان هو أن كنه ذاته
يمكن إدراكه بطرق مختلفة ، وأن هذه الطرق لها تأثير عميق في طريقة تشكيل
المجتمع والثقافة . بيد أنه متى تم التسليم بذلك برزت على أفق تلك القضية
الأساسية المتصلة بمسألة المثل العليا البديلة للإنسان والمجتمع والوسائل التي يمكن
بها تبرير أو تأييد أحد هذه المثل . ولا شك أن تنوع الثقافة يعد - من بعض
الوجوه - دليلا قائما على تنوع الطرق التي أدرك بها الإنسان كنه ذاته ، وقد
نركت الحضارات النعلمة سجلا جافا بالمناقشة المستمرة حول المثل العليا المختلفة
التي تصورها الإنسان والتي كانت هذه الحضارات تجسيدا لها إلى حد ما .

بيد أن هذا الربط بين أى مفهوم يتعلق بالإنسان والمجتمع وبين مثل أعلى يتعين عليهما أن يجسدها ويقتربا منه أن قليلا وإن كثيرا يؤدي الى مفهوم للشقاءه تعتبر فيه كل تجسيدات الحية بمثابة صور تقريبية للمثل العليا التي تستنبط من جهة عن طريق هذه التجسيدات الحية ، والتي تضع من جهة أخرى معايير يمكن الحكم بها على هذه التجسيدات . ويرجع الربط بين النموذج النظرى الفكرى والمثل الاعلى القيسى الى أفلاطون الذى ربط بين فكرة الوجود وفكرة الخير . وتكن اذا تخلت العلوم الطبيعية عن هذه الفكرة فانها تبدو ضرورية بالنسبة للعلوم المتصلة بالحقيقة الاجتماعية الثقافية

وإذا تقرر ذلك بغيت مسألة فيها نظر ، وهى : هل المثل العليا المذكورة المطلوب تجسيدها. يجب تصورهما أو تفهما على أساس أخلاقى أو جمالى . هناك لأول وهلة فرق جذرى بين هذين الأساسيين ، بمعنى أن الأول يطالب أكثر من الثانى بضرورة تحقيقه ، كما أنه أبعد عن قبول التنوع من الثانى . مثال ذلك أن الناس يقبلون وجود أنواع مختلفة من الفنون ، بل يرحبون بكثره تنوعها ، ولكنهم يجدون من العسير التوفيق بين الأخلاق المختلفة فى المجتمع الواحد ما لم يكن هذا المجتمع مقسما الى طوائف كل طائفة ليست على اتصال وثيق بالأخرى . وحتى فى هذه الحالة يتعين وضع معايير للتعامل بين هذه الطوائف المختلفة ما دامت متميزة الى مجتمع واحد . والحقيقة أن الاتفاق يتم عادة على معايير معينة للتعامل بين المجتمعات والنظم السياسية المختلفة الى أن يتم القضاء عليها بواسطة الحرب أو أى عمل آخر من أعمال العدوان سواء كان سافرا أو مقنعا .

وتنشأ الخلافات عادة عن طبيعة القيم نفسها . ولما كانت القيم الأخلاقية تتعلق أساسا بالآخرين فانها تتطلب معايير ثابتة غير متغيرة ضمانا لنجاح تطبيقها ، وغبة فى أن يكون لها معنى وقيمة . والاختلاف فى الأذواق أمر جائز ، بل لقد كان جائزا على الدوام ، ولكن الاختلاف فى معايير التعامل الإنسانى داخل الجماعة غير جائز . وقد يقال ان بعض المجتمعات تحاول أن تفرض معايير جمالية ثابتة كما تفعل فى شأن السلوك بين الأفراد والجماعات . وقد يقال أيضا ان المجتمعات تسمح بالتجارب الواسعة النطاق فى أنماط السلوك بين الأفراد . وإذا كان كلا الاحتمالين قد وجد وثبت حدوثه فى التاريخ فلا شك أن المعايير فى المجال الجمالى (نظرا وعلا) يمكن أن تكون أكثر مرونة من المعايير الأخلاقية . ويضاف الى ذلك أن المفاجأة والطرافة من العناصر التى يمتاز بها المجال الجمالى وبدونها لا تتجلى معانى الجمال . ولكن هذين العنصرين بخاصة يجب أن لا يكون لهما وجود فى المجال الأخلاقى ، لأن الفرض من الأخلاق أن يتحقق اذا ما أصبحت المعايير الأخلاقية وتطبيقها رهنا بالأهواء الشخصية .

ومن ذلك يتضح أن المثل العليا التى تتضمنها الثقافة ، سواء كانت أخلاقية

ام جمالية ، موكولة الى اختيار المجتمع . ولما كان كل مجتمع لا يخلو من هذين النوعين من المثل فان الفرق بين المجتمعات فى هذا الباب يتمثل فى غلبة أو هيمنة أحد النوعين على الآخر ، لا فى نفيه أو انكاره جملة واحدة . على أنه يمكن تفادى الاشكالات التى نسا فى هذا الصدد ، لا بالنظر الى الثقافة على أنها تعبر عن المثل العليا التى مسنبت عن طريقها ، ويحكم عليها فى ضوئها ، بل بالنظر إليها على انها وسيلة للتكيف تساعد شعبا ما على أن يحيا حياة أفضل من غيره فى الصراع من أجل البقاء . وبذلك تعتبر المثل العليا بمثابة أيديولوجيات تحجب وظيفتها الجوهرية فى الصراع من أجل البقاء ، وتتنكر فى صورة مغايرة لصورتها الحقيقية ، أى تكون وسيله خداع الآخرين وإيهامهم بأن ما يسعى اليه الانسان هو شئ آخر خلاف مصلحته الشخصية . وفى وسع الانسان بالطبع أن يخدع نفسه فى هذه العملية ، ويوهما بأن كل ما يسعى اليه هو قيمة من القيم الرفيعة تسمو على كل المصالح الخاصة ، وانه لذلك يسعى الى المصلحة العامة بقدر ما يسعى الى مصلحته الخاصة . ولكن متى حانت اللحظة التى يتبين فيها أن مصلحة غيره تتعارض مع مصلحته الشخصية سقط القناع ، وبطل التشدق بالقيم ، وبرز العمل السافر الموجه الى تحقيق المصلحة الذاتية . ومن ذلك يتضح أن الحرص على الحياة والبقاء هو القيمة الوحيدة التى يسعى إليها الفرد أو الجماعة فى هذه النظرة . ولما كان من شأن الأفراد والجماعات أن يكون عددهم كبيرا ، وأن تكون الموارد نادرة وشحيحة ، فلا بد أن يتنافسوا فى الحصول على مجال حيوى للبقاء . ولما كان التعاون يمهّد السبيل للتنافس فان الأفراد والجماعات يتعاونون على نطاق واسع ، لينجحوا فى تنافسهم مع الآخرين . وخير مثال لهذا التعاون ما يحدث إبان الحرب . ويؤدى التنافس والتعاون بدورهما الى استمرار التطور الثقافى الذى هو نتيجة عارضة للموقف الطبيعى .

ولكن على الرغم من أن استخدام الثقافة وسيلة للتكيف قد يبدو امرا مغريا فاننا نجد أن كثيرا من وجوه هذا الاستخدام مقطوع الصلة بالمسائل المتعلقة بالبقاء ، بل قد يكون مضادا له . ولتفادى هذا التناقض يلجأ الناس الى السيكولوجية الفردية حيث أنها تمكن الفرد من مقاومة الضغوط التى يتعرض لها فى حلبة الصراع من أجل البقاء ، وأنها تصلح وسيلة للتكيف ازاء قسوة الحياة اليومية .

ونكذا يتضح أن وظيفة الثقافة واحدة ، سواء على المستوى الفردى أو الجماعى . وسواء نظرنا إليها على أنها مادة لتشجيع مفاسل الآلة الاجتماعية ، أو على أنها حلم تعويفى يساعد على تبديد الفسح والملل الذى يعكر صفو الحياة اليومية ، أو على أنها قناع جميل يخفى وراءه الوجه القبيح للظلم الاجتماعى والسياسى من جهة ، والمرض والشيخوخة والموت من جهة أخرى ، فانها تتخذ دائما وسيلة لشيء آخر غير الثقافة نفسها .

وهذا « الغير » هو البقاء ، البقاء وحده • وصحيح أن بعض علماء التطور ، امثال سهلنز وسرفيس ، قد ميزوا بين ضربين من التطور هما التطور النوعي والتطور للعام ، وقالوا ان الأول وحده هو المختص بالتكيف وأن الآخر هو المختص بما سموه « ظهور الأشكال العليا من الحياة » • وقد كتب هذان العلماني في ذلك ما نصه :

« و خلاصة القول ان التطور النوعي هو جانب من التطور الكلي يقتضي بنسب الأنواع ، وتكيفها ، وتنوعها ، وتخصصها »
وتشعبها • وهو من هذه الحيشة بعد انتقالا من التجانس الى التنافر • ولكن التطور العام عبارة عن ظهور الأشكال العليا من الحياة ، بصرف النظر عن أصلها أو التسلسل التاريخي لتكيفها وتعديلها » • ١ هـ •

وقد عمم سرفيس هذه التفرقة (بين التطور النوعي والعام » على الثقافة ، وقرر أن هذه الظاهرة يمكن أن توجد في المجال الثقافي • قال : « ان الأنواع تتطور بسبب التكيف ، والنظام الكلي للحياة يتطور بالرغم من التكيف » • وإذا وصفنا الأنواع بأنها « ثقافية » وأحللنا كلمة « ثقافة » مكان كلمة « الحياة » في العبارة المذكورة اتضح لنا أن سرفيس ينقل التفرقة بين التطور النوعي والعام من عالم البيولوجيا الى عالم الثقافة • ولو أنك أعمنت النظر في هذه التفرقة لما وجدتها تفرقة لسببين : أولهما ان الأشكال العليا من الحياة أو الثقافة تمتاز حتما بقدرة فائقة على الفوز في حلبة الصراع من أجل الحياة والبقاء ، وثانيهما أن المعايير التي ذكرها المؤلفان لتحديد المراد بكلمة « العليا » ، كمية لا نوعية ، نمثل قولهم « الانجاز الديناميكي الحراري » ، و « التنظيم الكبير » ، و « مستويات التكامل » ، و « التكيف الشامل » ، و « قابلية التحرك والانتقال » ، هي كلها معايير كمية •

ولذلك فان فهم الثقافة على أنها وسيلة للتكيف فقط لا يشمل الجوانب الأخرى من الثقافة التي تجعل الثقافة قيمة انسانية متميزة ، والجوانب التي تقدرها الكائنات البشرية لمغراض أخرى غير البقاء • ويجب أن لا يغرب عن البال أن الناس قد افتتنوا على الدوام بفهم تلك الثقافات التي يادت في غمار الصراع المذكور أو فهم أُنسَاء تطور الحضارات والثقافات ، وتأثروا بهذه الثقافات البائدة تأثرا عظيما • وإذا كانت وظيفة الثقافة مقصورة على كونها وسيلة للتكيف لم يكن ثمة داع لهذا الافتتان ، لأن مجرى التاريخ قد أثبت عجز الثقافة عن التكيف بدليل زوالها واضمحلالها •

وعلى الرغم من عجز الثقافة عن التكيف فان الثقافات البائدة أو المقهورة لا تزال موضع الاهتمام والبحث ، كما لا تزال تؤثر في الأجيال ، بل تعد في كثير من الأحوال اسمى قدرا من الثقافات الحية •

وقد بذلت محاولات لحل هذا الاشكال بالتمييز بين نوعين من الثقافة :- الثقافة المادية ، والثقافة غير المادية ، وبالقول بأن الأولى هي وحدها التى تنطاط بها وظيفة التخييف التى يحتم على كل مجتمع أن يياشرها . حفاظا على حياته واستمرارها . ولكن اذا سلمنا بهذا التمييز طالعنا مسألة العلاقة بين النوعين ، والمساير التى تحدد أى العناصر الثقافية يندرج تحت هذا النوع أو ذاك . وتحاول النظرية الماركسية المشهورة بشأن « الأساس والبناء العلوى » أن تحدد العلاقة بين النوعين على نحو ما . ولكن الماركسيين يدخلون العلاقات الاجتماعية للإنتاج ضمن العوامل التى تحدد البناء العلوى فى المجتمع ، وهو يثير مسألة تدخل العلاقات الاجتماعية فى نطاق الثقافة أم لا ، فإذا دخلت فى مفهوم الثقافة تعذر استبعاد أى شيء من المجتمع الا ما ثبت أنه امر فطرى فى الانسان بحيث يستطيع صنعه وتشكيله فى ضوء النمل العليا التى يتصورها . ويمكن القول بأنه ما من شيء الا ويجمعه الانسان غى وعاء ما يسمى « بالمعاني الهامة » ماعدا الأشياء التى لا يعيها أو الأشياء التى توجد على عتبة أو هامش وعيه .

ولذلك يمكن القول بأن القضية الأعمق من هذا تتصل بمسألة هل تقع التفرقة بين الطبيعية والثقافة فى دائرة الثقافة أم فى خارجها . والسبب فى ذلك هو أنه اذا سلمنا - وبحق - بأن الطبيعية غير الانسانية أو الطبيعية غير الحية تقع خارج دائرة الثقافة نعدر علينا أن نقول مثل ذلك عن الأفكار أو المفاهيم المتصلة بهذه الطبيعية . على أن لهذه الأفكار والمفاهيم تاريخها الخاص لأنها تتغير بتغير معلوماتنا عن الطبيعة الحية وغير الحية . الا أن الأشياء موضوع المعلومات لا تتغير أو - على الأقل - تتغير بمعدل ابطأ من الأفكار المتصلة بها . ولكن يمكن القول بأن الأفكار هم كل ما يعرفه الانسان عن هذه الأشياء حتى ولو كانت هذه الأشياء غير حية .

والحال كذلك فيما يتعلق بجميع البدائع الثقافية . فمهما خلقها الناس ، فردا أو جماعة ، فلا تعدو أن تكون أشياء كائى شيء فى الطبيعة ، ويجب أن تفهم أو تدرك كائى شيء طبيعى . وتاريخ النقد الأدبى والفنى معروف ، ولكن ما ليس معروفا هو أن الناقد الفنى لا يلقى ولا يربف أعمال سابقيه ، بل يقول ان العمل الفنى يمكن أن ينظر اليه غيره نظرة مختلفة . وهذه الرؤى الفنية المتضاعفة من شأنها أن تزيد من ثراء الفهم الفنى دون أن تقرر بالضرورة أن أحد المناهج الفنية يمتاز بالصدق دون غيره . ويمكن أن يقال ان كل نقد يهدف الى فهم العمل الفنى يؤثر فى طريقة ادراكه الحسى بحيث لا يمكن رؤيته أو سماعه بمثل الطريقة السابقة .

وكما أن هناك تاريخا لمحاولة الانسان فهم الأعمال الفنية والأدبية الكبرى كذلك يوجد تاريخ لمحاولة الانسان فهم دياقته ومجتمعه ونظامه السياسى - وبالاختصار كل ما أبدعه - فردا أو جماعة . وكما أن الانسان يواصل ابداع أعمال فنية وأدبية جديدة حتى حين ينهمك فى فهم الأعمال الماضية كذلك ينهمك

باستمرار فى خلق مجتمع ونظام سياسى جديد وديانة جديدة ، وغير ذلك من الأمور ، مع انها كما أيضا فى فهم كل ذلك • على أن هناك - بالطبع - فرقا جوهريا بين كل من هذين النوعين من البدائع • ذلك أن الانسان ربما استطاع ان يؤسس ديانة جديدة ، أو يسن مجموعة جديدة من القوانين ، أو ينشئ نظاما سياسيا جديدا ، ولكن يصعب علينا أن نتصور ان يقوم بخلق مجتمع جديد • نعم ، يمكننا أن نتصور انفصال جماعات صغيرة نسبيا أو انسحابها من مجتمع أكبر لتجرب أساليب جديدة فى الحياة • ومثال ذلك أن كثيرا من الجماعات الخيالية فى الماضى • وطائفة « الهيمز » فى الوقت الحاضر ، قد حاولوا شيئا من هذا القبيل •

ويبدو أن مهمة فهم الانسان لما أبدعه لا نهاية لها ، كمهمة فهمه لما لم يبدعه • فى كلنا الحاليين يطالعنا السؤال المتصل بمنزلة هذا الفهم نفسه • كيف نتصور هذا العمل ، وما هى المنزلة التى تضع فيها المنتجات المتمنعة عنه ؟ ونقول بعبارة أخرى : هل المعرفة هى جزء من الثقافة ؟ وهل تفهم هى نفسها كما تفهم المنتجات الأخرى التى ندرجها عادة تحت اسم « الثقافة » ؟ ان كل الفهم لا تقتصر على ادراكنا للعمل الماضى ، بل تتعدى ذلك الى العمل فى المستقبل • وعن طريق فهمنا للعمل الحالى نعرف ما يمكن عمله فى المستقبل • وهذان الأمران يتكرران فى التفاعل الدائم بين العلم والعمل •

وهكذا يمكننا أن نفهم أن الثقافة ناشئة من هذه العملية الثنائية (الجمع بين العلم والعمل) المتصلة فى الواعى الذاتى ذى الطبيعة الانعكاسية (أى الذى ينعكس اثره فى العالم الخارجى) • فمجرد الوعى - كما يوجد فى الحيوانات - لا يؤدى الى هذه العملية الثنائية ، ومن ثم لا يؤدى الى الثقافة • وعندما قال ماركس ان الوجود له الأولوية (فى الأهمية) على الوعى غاب عنه أن وجود الانسان يتوقف على وعيه الذاتى ، وهى حقيقة وعاءها الفلاسفة الوجوديون جيدا • بيد أن مجرد الوعى الذاتى لا يؤدى الى الثقافة اذا لم يشترك فى أمرين : أولهما العملية الثنائية المشار اليه آنفا ، وثانيهما ما يسمى « التماثل الذاتى » أى فحص المرء لعمله ونقده • فاما الأمر الأول فانه يثير الحافز الدائم الى التحسيد الذى بدوره لا تتحقق الثقافة ، وأما الثانى فانه يؤدى الى نقد الانسان الدائم لما أبدعه ، وعدم رضائه عنه ، وبدون ذلك لا يتحقق نمو ، ولا تطور ، ولا ابتداع جديد •

ومن ذلك يتضح أن مفهوم الثقافة هو محاولة الوعى على الدوام تحقيق ذاته ، أى تحويل نفسه الى شيء مجسوس ، والتأمل فى هذا الشيء بنى الفحص والنقد وعدم الرضا • ولذلك فإن الوعى الذى لا يتأمل فى ذاته على هذا النحو أو يفهم ذاته على وجه آخر لا يأبه للثقافة ولا يجعلها غاية همه • ويلاحظ أن معظم النظريات الهندية - على سبيل المثال - تنظر الى الوعى نظرة مختلفة عن ذلك اختلافا أساسيا ،

فترى اصحاب هذه النظريات لا يولون الثقافة أكبر اهتمامهم * وعلى الرغم من الفروق الكبرى بين المذاهب الدينية العظمى ، كالمنهج الأدفينى ، والسميخانيه ، والبودى ، والميخنى ، فبما يتعلق بطبيعة الوعي ، فلا أحد منها يدرك أن مهمة الوعي هي تحقيق ذاته بعمل خارجي ، ونقد هذا العمل * وهذا لا يعنى أن الوعي الهندى لم يتجسد فى بدائع عديدة أو أنه لم ينظر الى هذه البدائع بعين النقد ، وانما يعنى أن هذا الأمر لم يستأثر باهتمامه الأكبر * والسبب الأساسى فى ذلك أن الهندود يرون فى التجسيد ضربا من الفؤاية يكاد يعادل مفهوم الخطيئة المسيحية .

هذا ويمكن أن تنصب العملية المزدوجة من التجسيد الدائم والنقد الصارم على الوعي نفسه لا على التجسيد الخارجى المحسوس لهذا الوعي * وبيان ذلك أن التقدم ، وعدم الرضا ، والتأمل ، تتوجه الى حالة الوعي نفسه ، بمعنى أن يوجه الانسان همه الأول الى اصلاح نفسه وتهذيب وعيه ووجدانه * وهذا هو السر العميق الذى يدلنا على أسلوب العقل الهندى فى تصور المهمة التى نصب نفسه لها * ولذلك لم تكن التجسيديات الثقافية الخارجية الا مؤثرا للحاجة الى اصلاح النفس .

ولكن اذا أمكن أن يكون للنظريات المختلفة عن الوعي مثل هذه النتائج المختلفة اختلافا عميقا فان هذا يصدق على الثقافة أيضا * ففى حق الثقافة وحدها لا تهمنى المفاهيم يؤدى الى الاختلاف فى العمل * ولذلك يمكن أن يقال ان الثقافة هي الميدان المتصلة بالذات ، والطبيعة ، والمجتمع ، والعلاقات بينها ، هي القالب الذى يشكل الثقافة * ولما كان لكل من هذه المفاهيم المختلفة اثره فى العمل فان الاختلاف فى المفاهيم يؤدى الى الاختلاف فى العمل * ولذلك يمكن أن يقال ان الثقافة هي الميدان الأكبر الذى تدور فيه كل الممارك الجدلية بشأن الطريقة التى يدرك بها - أو يجب أن يدرك بها - مفهوم الانسان ، والمجتمع ، والطبيعة ، ومناهج دراستها جميعها * ولما كان اثر المفاهيم المختلفة ينعكس على العمل فان الممارك لا تدور حول العلم بما هو كائن بالفعل ، بل تدور أيضا حول ما ينبغى أن يكون * والتفرقة بين ما هو كائن وما ينبغى أن يكون ، أى بين الحقيقة الواقعة والقيمة المتوقعة ، بين الوصف والتقويم ، هي لب هذه الممارك الجدلية * وأما مناهج البحث والدراسة فهي تتمثل فى هذه الأسئلة : كيف تفهم القيمة ؟ ما هي - بالضبط - العلاقة بين العلم والعمل ؟ ما هو الفهم ؟ كيف نذكر جوابا يتوقف على الاختيار ؟

والثقافة تمثل التوتر بين كل هذه الأوتار * كلما نما الوعي الذاتى انتقل شيئا فشيئا نحو نقطة الانكسار حين يبلغ التوتر ذروته ، وجيتشد تصبح كل القضايا غير قابلة للحل من حيث المبدأ ، وبذلك تقضى الى موقف يقوم فيه الجميع بشأن حرب ضد الجميع ، أو يأخذون بسياسة عش ودع غيرك يعيش ، وكلاهما لا يستقيم مع العقل

ولما كانت الفلسفة هي الوعي الذاتى للثقافة فإنها تعجل لكل هذه القضايا بضوزة

أكثر وضوحاً ، وإن كان ذلك - في معظمه - على المستوى النظري . إن الحركة الجدلية الحالية التي تدور حول « ما هو كائن وما ينبغي أن يكون » - وهي القضية التي برزت إلى مكان الصدارة عقب المثال الذي كتبه « سيرل » في هذا الموضوع - نوضح من الناحية النظرية تلك المناقشة التي ظلت مستمرة بلا انقطاع حول إمكان ظهور علم اجتماعي « خال من القيم » . وواضح أن علم الاجتماع النقدي الذي تدعو إليه مدرسة فرانكفورت النابع من مفهوم الأيديولوجية كما أوضحها ماركس ليس سوى مثال لنجدل الذي يدور في علم الاجتماع الحالي كله . فقد قال ماركس إنه لما كان الوجود - أو الوجود الاجتماعي بعبارة أصبح - هو الذي يحدد الوعي فلا يمكن أن يظهر وعي لا تحدده ولا تشوبه المصالح التي تتبع حتماً من وجود المراقب في مكان اجتماعي من الهيكل الاجتماعي . وإذا أصبح المجتمع ممزقاً بسبب اختلاف المصالح ونضاربها فإن كل وعي إنما يهدف إلى تعزيز مصلحة ما ، وبهذا يكون هذا الوعي ستاراً لهذه المصلحة أو تعبيراً صريحاً عنها ، ولكنه دائماً في خدمة مصالح بعض القطاعات أو الطبقات . ولا يوجد - بل لا يمكن أن يوجد - ما يسمى بالحقيقة الموضوعية غير الشخصية التي تكون دائماً واحدة بالنسبة لكل إنسان ما لم يتحقق المجتمع اللاتقي ، لأنه في هذا المجتمع وحده يمكن أن تتحقق الرؤية التي لا تشوبها المصالح النوعية ، أو الخاصة ، أو الجزئية .

على أن الممارك الجدلية لا تقتصر على الماركسيين أو من يستلهمون الفكر الماركسي . فالجدل الذي يثيره « هارت - فولر » بشأن العلاقة بين القانون والأخلاق ، وينيره « هارت - ديلين » بشأن وظيفة القانون في تنفيذ الأخلاق ، ينقل القضية نفسها إلى عالم يعنى أكبر عناية بالأحكام التشريعية التي تختص بتحقيق قيم معينة . ولهذا نظيره في الفن والأدب اللذين يصعدان بصفة عامة من الأمثلة الأولى للابداع النقابي . وهذه القضية تشبه من بعض الوجوه قضية القانون والعلوم الاجتماعية . هل نحكم على الفن بمعايير تتصل به اتصالاً مباشراً أم بقيم لا تمت إليه بصلة مباشرة على الإطلاق ؟ وعلى مستوى أعمق من هذا تتصل القضية بطريقة تذوق العمل الفني وفهمه : هل ننظر إلى العمل الفني على أنه تجسيد غير كامل مثل أعلى غامضة ؟ أم ننظر إليه على أنه هروب من الواقع الاجتماعي ؟ أم على أنه نقد مباشر أو غير مباشر للفهم التي ينتهكها هذا الواقع وينكرها ؟ أم على أنه شبيه بالأحلام ، يؤدي وظيفة التفسير الخفي للترغبات المكبوتة التي حاز القهر الاجتماعي دون إشباعها وإرضائها ؟ أم على أنه أداة للتبرير عن طريق استخدام الصور الخيالية بطريقة عاطفية بحيث تحول الواقع القبيح للاستغلال الاجتماعي إلى شيء جميل ذي معنى ؟ أم ننظر إليه على أنه « وعاء جميل الصنع » أو جرة صينية تتحرك على الدوام برغم سكنها ؟ أم على أنه شيء مادي خلافاً لكل الأشياء المجردة في الطبيعة ؟ أم على أنه وحدة قائمة بذاتها ؟ أم على أنه انتقال من عمل فني ناقص إلى عمل كامل كما قال جروس أو كلود ليفي شتراوس ؟ أم على أنه عمل مستقل يمت بصلة إلى عالم الأحاسيس والعواطف كما قال سوسان لانجر ؟

مهما تكن الفروق بين الذين يحكمون على الفن بمعايير تتصل بالفن نفسه ، والذين يحكمون عليه بمعايير خارجة عنه ولا صلة لها به ، فإنها سوف تظل فروقا أساسية كالفروق بين الوضعيين « أصحاب الفلسفة الوضعية » والأخلاقيين في مجال القانون . الواقع أن هذه القضية تنتقل الى مجال الدين نفسه ، اذ يواجه الدين الذى يدخل فى صميم الثقافة هذه المشكلة . وإذا صرفنا النظر عن رأى ماركس فى الدين الذى يصفه بأنه آفيون الشعب ، ورأى فرويد الذى يعده نوعا من الاعلاء لعقدة اوديب ، وجدنا أن القضية تمس صميم الدين نفسه .

مثال ذلك أن الديانات التآليهية (القائلة بوجود الاله) ترى أن الاخلاق من الأمور التى يأمر بها الله . ولكن هذا الرأى لا يلقى قبولا فى معظم الديانات الكبرى فى العالم غير الغربى ، أما الديانات غير التآليهية التى تسعى للكمال لاروحى فى الهند ، والبلاد الآسيوية الأخرى ، فهى مختلفة فى امر الأخلاق ، فبعضها يذهب الى أن الأخلاق ضرورية للوصول الى الكمال الروحى ، وبعضها لا يقتصر على القول بأنها غير ضرورية إطلاقا لكل ما يتصل بعالم الروح ، بل يتعدى ذلك الى القول بأن الاخلاق ضرب من الجهالات واللاهوام .

وربما فهم من هذا أن القضية هى دائما الخلاف بين انظرة الأخلاقية وبين قيمة أخرى تطالب بالاستقلال عن الأخلاق ، ولكن الأمر ليس كذلك دائما ، فالأخلاق قد تكون وسيلة لتحقيق قيمة أخرى كما يتضح فى شأن الفيلسوف « فبر » الذى وجد أن الأخلاق البروتستنتية كانت وسيلة لظهور الرأسمالية . ومنذ ذلك الوقت حلت عبارة « التنمية الاقتصادية » محل كلمة الرأسمالية . ورأى الناس أن الأخلاق والدين قد يفرضان الى التنمية الاقتصادية أو يعارضانها . بيد أنه فى الخمسة عشر عاما الأخيرة أصبح هدف التنمية الاقتصادية محل تساؤلات خطيرة . والعبارة الأخيرة أحدث من الأولى . وفى العقد السابع من هذا القرن ازدادت كلمة « التنمية السياسية » شيوعا بين علماء النظريات السياسية ، وأخذوا يعبرون عن النظرة الشاملة الى العالم الثالث بمثل هذه الكلمات . ذلك أن فشل « التنمية الاقتصادية » فى تحقيق مرحلة « انطلاق » معقولة فى معظم البلاد المتخلفة بعد ١٥ سنة من التجرد من ربة الحكم الاستعمارى عقب الحرب العالمية الثانية حدا كثيرا من المراقبين الى البحث عن الشروط السياسية اللازمة لمثل هذه التنمية . وكان عدم الاستقرار الذى اعترى كثيرا من نظم الحكم ، بالإضافة الى ما شهدته اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية من انقماش عجيب ، ومعدلات سريعة فى النمو تفوق التصور فى فترة ما بعد الحرب ، أسبابا أخرى دعت لتحول الاهتمام من الاقتصاد الى السياسة . ولكن القلاقل السياسية المتعاقبة التى واجهت العديد من البلاد الصناعية المتقدمة فى أخريات العقد السابع ، والمصاعب الاقتصادية التى أثارها الحظر البترولى فى أوائل العقد الثامن الحالى ، أثبتت خطأ

الزعم الدائع بين معظم علماء الاجتماع بأن المشكلات الاقتصادية مقصورة في الحل الأول على ما يسمى بالبلاد المتخلفة ، في وقت أحزرت فيه بلاد الغرب الصناعية قدرا من الاستقرار السياسي والنمو الصناعي يجعلها بآمن من ذلك ، حتى لقد قيل إن هذه البلاد قد تجاوزت عهد الصبناعه الى « عصر ما بعد الصبناعه » اى عصر الوفرة والرخاء ، وان نسال أهل العلم : هل تشمل هذه العبارة البلاد الاشتراكية المتقدمة صناعية أيضا ؟

على أنه من سوء حظ دعاة « مجتمع الوفرة » فى عصر ما بعد الصبناعه أن الموقف الذى نجم عن الحظر البترولى أوضح أن الجهاز الصناعى الذى بنى خلال المئتي سنة الأخيرة انما يقوم على كتيب من الرمال . وكان من أثر الدراسات المشهورة التى قام بها « ناي روما » بالاضافة الى العديد من الدراسات الأخرى ان أصبحت مشكلة الموارد غير القابلة للتجديد التى يركز عليها هيكل الانتاج الصناعى الحديث مثار اهتمام الرأى العام . يضاف الى ذلك أن التلوث كنتيجة ملازمة للتكنولوجيا التى يقوم عليها النظام الصناعى وعواقبه السياسية والاقتصادية أصبح مثارا للجدل العام . ثم انفجرت قضية عدالة التوزيع التى كانت تحيى فى الصدور منذ زمن طويل ، على هيئة ثورات امتدت الى الميدان الدولى وأصبحت أساسا للمطالبة بوضع شروط جديدة للتجارة ، ونقل رأس المال والتكنولوجيا ، ضمنا لتوزيع موارد العالم وثرواته ومهاراته توزيعا عادلا بين الدول .

ونظر الناس بعين الارتياب الى النمط التقليدى للتصنيع الذى يشترك فيه كل من الاقتصاد الرأسمالى والاشتراكى ، وانصرفت الهمم الى البحث عن تكنولوجيا رحيمة قائمة على استخدام الموارد القابلة للتجديد ، مع التخفيف من لطابع الرأسمالى والاتجاه نحو اللامركزية السياسية والاقتصادية . وأصبحت غايات النشاط الاقتصادى التى جرت التقاليد بتعديدها فى عبارة الرغبات غير المحدودة وندره الموارد مع الاستخدامات البديلة موضع تساؤل خطير فى هذا المجال . وقيل ان مسألة الرغبات غير المحدودة هى من خصائص أسلوب الانتاج الرأسمالى نظرا لأن هذا الأسلوب ضرورى لاستهلاك ما يتم انتاجه ، وبدون هذا الاستهلاك يتعطل جهاز الانتاج ، وتنتشر البطالة ، فتؤذى الى كارثة اجتماعية . ويقال ان استخدام الجهاز الصناعى لانتاج الأسلحة من جهة ، والاستثمارات المستخدمة فى أبحاث الفضاء من جهة أخرى ، هى الطرق البديلة لانقاذ النظام الرأسمالى من الانهيار ، على المدى القصير على الأقل .

على أن البحث فى وسائل تغيير الواقع الاجتماعى الثقافى لا يهدف الى تحقيق مجتمع الوفرة أو مجتمع العدل فقط بل يهدف أيضا الى تحقيق ما يسمى « مجتمع الحرية » . وعلى الرغم من تنوع مفاهيم الحرية وتطبيقها فى كثير من المجالات فان جوهرها لا يزال هو عالم الحرية السياسية وما يرتبط بها من الحريات . وقد دار الجدل الأكبر بين النظام الشمولى والنظام الديمقراطى فى هذا القرن حول المفاضلة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية . ولكن الواقع أن الجنس البشرى يحتاج اليهما كليهما . ويمكن أن نقرر بحق أن السعى لتحقيق مجتمع العدل أو الوفرة

وسيلة لتحقيق مجتمع الحرية . بيد أن مفاهيم الحرية مختلفة ، وبخاصة حين ندرسها في إطار الحضارات والثقافات المختلفة . ولعل أعمق فرق بين هذه المفاهيم يتصل بما إذا كانت الحرية في حالة « الكينونة » . حالا أم في حالة « الصيرورة » . سالا ، أو بعبارة أخرى : هل الحرية « كائنة » بالفعل أم « يجب أن تكون » بحيث لا تمكن الصيرورة إليها الا بالعمل والجهد . ولعل خير ما يوضح لنا الفرق بين الأمرين هو الفرق بين الحضارات الآسيوية في الهند والصين من جهة والحضارة العربية من جهة أخرى . وكل الطرق الأخرى التي يمكن بها فهم الحرية تعد أنماطا فرعية بتدرج تحت الفرق الأساسي المتصل بما إذا كانت الحرية « كائنة » أم « ينبغي أن تكون » بحيث لا يمكن تحقيقها الا بالعمل ، وهذا يتوقف على إمكان العمل ووجوده .

ولواقع أن قضية العمل ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية القيم . وقد تحول الجدل حول إمكان وجود علم اجتماعي خال من القيم الى جدل حول إمكان وجود نظرية اجتماعية دون عمل اجتماعي . وقد قال ماركس منذ زمن طويل ان مهمة الفلسفة ينبغي أن تهدف الى تغيير العالم . وعارض لينين دعوى وجود الحقيقة الموضوعية حين قال عبارته المشهورة « الحقيقة هي ما يتفق مع هوى البورجوازي » . ولكن الاتجاهات التي يجب أن يسير فيها العمل مبنية على مفهوم المجتمع كما هو « كائن » ومفهومه « كما ينبغي أن يكون » . ولقد دارت المناقشة الكبرى بين « كينز » والاقتصاديين التقليديين بشأن ما يجب اتخاذه من تدابير لمعالجة الأزمة الكبرى في العقد الرابع من هذا القرن حول الطريقة التي يفهم بها الواقع الاقتصادي في سماته الرئيسية . وكانت فكرة كينز أن الاستثمارات الضخمة التي تستخدمها الحكومة لازمة لانعاش الانتاج الصناعي بزيادة الطلب ، وتنشيط العمالة . ولكن الاقتصاديين التقليديين عارضوا هذه الفكرة وفي مقدمتهم اللورد روبنس الذي كان يرى أن نموذج الواقع الاقتصادي مبني على نموذج المنافسة الكاملة .

والواقع أن الموقف اعقد من أن نوضحه بقولنا ان نماذج الفهم المختلفة تؤدي الى استراتيجيات عمل مختلفة ، اذ يبدو ان التباين الواضح بين النظرية التي يعتقد بها الانسان بشأن الواقع الاجتماعي وبين هذا الواقع نفسه لا يوجد في العلوم الاجتماعية ، على الأقل بقدر ما يوجد في العلوم الطبيعية . ذلك ان « النبوة التي تتحقق بذاتها » معروفة لدى علماء الاجتماع الذين يميلون عادة الى النظر لايها على انها ظاهرة هامشية . ولكن متى اولينها مزيدا من الاهتمام اثارت مشكلات اخلاقية وابستولوجية على جانب كبير من الخطورة . وعلى الانسان ان يتوقف عن تكوين نظرية عن الواقع الاجتماعي متى خالجه ادنى شك في ان هذه النظرية يمكن ان تؤدي الى خلق هذا الواقع ، ولو بآدنى قدر . ومن الأمور التي تدخل في صميم العلوم الاجتماعية تلك الصعوبات التي تنترض ربط النظرية بالعمل ، والمسائل التي يثيرها شؤد النظرية في خلق الواقع الاجتماعي .

ان الاعتقاد يمت بصيلة للخيال وللدور الذي يؤديه في خلق الواقع الاجتماعي

الثقافي . وقد كان الفن والدين من المجالات الأولية التي أدى فيها الخيال دورا أساسيا في خلق الواقع الانساني المتميز ، وإن كان من المحتمل أن يكون للخيال دور أيضا في المجالات التي يغلب فيها وجود عناصر من الطقوس أو اللهب . ونظرا لأنه كلما توجد مجالات تخلو من هذه العناصر جاز لنا أن نقول إن الخيال يؤدي دائما دورا متميزا في تشكيل الواقع الانساني كله . ولكن الآراء متضاربة بشأن دور الخيال في فهم هذا الواقع . وقد ثبت أن أي واقع يؤدي الخيال دورا انشائيا في خلقه وإبداعه لا يمكن فهمه وإدراكه إلا بمجهود خيالي من جانب الشخص الذي يحاول فهم هذا الواقع . والمجهود الخيالي اللازم لفهم الواقع الاجتماعي الثقافي يعادل المجهود الذي بذله الخيال في خلق هذا الواقع وإبداعه . وقد قيل بالطبع أن العمل الفني نفسه هو تجسيد الحقيقة الحياة الشعورية التي يحياها المرء . وكتاب سوسان لانجر المسمى « الشعور والشكل » هو تعبير ماثور عن هذا الرأي . وقال آخرون كثيرون إن مفهوم الحقيقة ليس غريبا عن الفن كما زعم كثير من الوضعيين الجامدين . ويمكن القول إن الفن يصور الحقيقة كما تصورها الأقوال الوصفية . وفي وسع الذين يرون أن الحقيقة هي كل ما يصور الواقع ، بل هي كل ما يغيره ، وفي بعض الأحوال يسمو عليه ، أن يجدوا في الفن وظيفة مشابهة لذلك .

على أن الباحثين قد سعوا لإدخال الخيال في الأبحاث العلمية المتصلة بصميم العلوم الطبيعية ، وذلك في نواح ثلاث مختلفة وإن كانت متكاملة . من ذلك دعوى ميشيل بولاني أن المعلومات في العلوم الطبيعية شخصية كما هي في الفن والعلوم الاجتماعية . وهذا القول من شأنه أن يجعل الخيال جزءا لا يتجزأ من المعلومات الخاصة بالعلوم الطبيعية كما هو الحال في العلوم الأخرى . ومع ذلك جرى العرف باستخدام الخيال في وضع الفروض الظنية التي أصبحت جزءا من الطريقة العلمية المبينة على هذه الكلمات الثلاث : « الفرض » ، « الاستقراء » ، « التحقيق » . وإن معارضة « بوبر » في قيام الطريقة العلمية على أساس الفرض والتحقيق لا ينضب على الدور الرئيسي للفروض في مجال العلوم ، لأن الأمر الذي ينازع فيه بوبر هو أن الفرض لا يمكن من الناحية المنطقية تحقيقه ، وإنما يمكن إثبات خطئه فقط ، والقول بخلاف ذلك ينطوي على مغالطة هي تأكيد ما يترتب على هذا الفرض . ويمكن القول بأن تنفيذ كوهن التجريبي المشهور لمقولة بوبر يعد - بوجه ما - بعيد الصلة بالموضوع ، لأن مقولة بوبر قائمة على المنطق لا التجربة . ومن ناحية أخرى فإن محاولة بوبر الدائبة للفصل بين العلم واللاعلم تعارضها الأدلة التجريبية التي أوردتها كوهن بالتفصيل وغيره من مؤرخي العلوم ، والتي تؤكد أن كبار العلماء رفضوا التخلي عن فروضهم بسبب الأدلة المتعارضة التي قيل إنها تفندهم . والمسألة التي تعد أقوى من ذلك من الناحية المنطقية هي قوله « إن كل فرض عرضة للتفنيد منذ مولده » ، بمعنى أنه توجد دائما بعض الأدلة المتعارضة التي لا تتفق مع صحة الفرض في اللحظة التي يوضع فيها :

على أن كوهن يدخل الخيال فيما يسمى بمساعدة الوضعينح المنطوق الحالي من

التناقض ، وهى القاعدة التى تتجاهل أو ترفض الأدلة المتعارضة ، وتسيطر على اتجاه وبرامج الأبحاث التقليدية فى الأوقات العادية . ولكن فى أوقات التغييرات الثورية فى مجال العلوم يتحدى الباحثون قاعدة الوضوح المنطقي نفسها ومن ثم يخالفون الذى ينبغي أن تسير الأبحاث فيه على أن اتجاه الأبحاث لا تحدده قاعدة الوضوح المنطقي فحسب . بل تحدده أيضا - وربما كان هذا هو الأهم - مصالح المشرفين على خزائن الأموال . وهذا يصدق خاصة على الأبحاث التى تتطلب مقادير ضخمة من الأموال . ومنها أبحاث الفضاء والذرة . وبذلك ترتبط مصالح الباحثين أنفسهم بمصالح ما يسمى « المؤسسة العسكرية الصناعية » التى تملك أموالا ضخمة ومن هنا يأخذ الباحثون فى الاعتماد عليها من حيث لا يشعرون ، حرصا على مواصلة أبحاثهم . وبطبيعة الحال يختار الباحثون تلك البحوث التى تتوافر لها أموال ضخمة على أنه ينبغي لنا أن لا نقلل من اثر الرأى العام ، والنقد ، فى تغيير هذا الموقف بقدر ما ، كما يتضح من الحركة التى قامت بها الجامعات الأمريكية لمعارضة الأبحاث العسكرية .

ومن هذا يتضح أن المشكلات الرئيسية تظل واحدة ، كيفما نظرنا الى الواقع الثقافي ، ومهما كان المجال الذى نختاره . وتدور القضايا دائما حول الوعى الذاتى الذى لا يدرك القيم فحسب ، بل يعبر عن نفسه دائما بطرق مختلفة لأنه ذو طبيعة انعكاسية كما سبق أن ذكرنا . وجوهر الأمر أن الوعى الذاتى يتمتع بحرية فى ادراك كنه ذاته بهذه الطريقة أو تلك ، ولا يشعر بأنه عبيد بطريقة معينة فى معرفة نفسه ومع ذلك فكل هذه الطرق لها نظرتها التقييمية . وللتقييم المرتبطة بالطرق المختلفة أثرها فى البرامج وخطط العمل التى متى وقع الاختيار عليها أعدت المسرح لكل الاختبارات التالية . وكل من هذه الاختبارات يضيق دائرة الاختبارات المتاحة أمام كل الباحثين الذين يتعاقبون فيما بعد . ولكن مهما بدا ذلك منطقيا فإن الموقف لا يتغير . وايضا ذلك أنه على الرغم من إغلاق دائرة بعض الاحتمالات ، بسبب الاختبارات التى آثرها الانسكان وغيره فى الماضى ، فإن آفاقا جديدة تفتتح ، وما كانت هذه الآفاق لتتفتح لولا الاختبارات المذكورة . وبذلك تصبح الدوة مستمرة ، ويتكرر الاختبار مرة بعد أخرى . ووضح ما يكون ذلك فى علم النفس . ذلك أن هذا العلم يظل علما واحدا وإن تألف من مجموعة من العلوم المختلفة التى تنشا عن الطريقة التى يختارها الإنسان لمعرفة كنه نفسه أو وعيه .

على أن المشكلة الأعمق من هذا فى دراسة الثقافة ومجالاتها تتصل بالخوف الذى نثيره المفاهيم ذات الوجهين فى أنفس العلماء . وبيان ذلك أن الواقع الثقافى يسكن فى عالمين على الأقل إن لم يكن أكثر ، فاحدى قدميه فى عالم الواقع الذى تدركه الحواس ، والآخرى فى عالم اللتل الحافل بالمعاني والقيم التى تدرك بالحدس والخيال . ولم يتم حتى الآن إيضاح منطق هذه المفاهيم الا بطريقة عارضة فى أبحاث بعض الفلاسفة الأخلاقيين أمثال نويل تسميث وغيره

ان ظهور الدراسات القائمة على مبدأ الوحدة العلمية (اي غير المقصورة على فرع واحد من العلوم) فى سائر مجالات الثقافة دليل على أن العلماء أخذوا يشعرون بأن الظواهر التى يعالجونها ذات جوانب متعددة لا يمكن فهمها على أساس المفاهيم والمعطيات المفردة فى علم واحد فقط . بيد أن مجرد تجميع المفاهيم المستمدة من مختلف العلوم لا يؤدي الى خلق مجموعة جديدة من المفاهيم يمكن على أساسها النظر الى موضوع البحث نظرة شاملة موحدة . غير أن ادراك الطابع المتعدد الوجوه للواقع الثقافى الاجتماعى يوجب أن يتجه نحو وضع هذه المفاهيم فى المستقبل . والصعوبة الأساسية التى نعترض ذلك - بالطبع - هى أن طابع هذه المفاهيم يتألف من شقين فى وقت واحد : معرفة الواقع الثقافى الاجتماعى على ما هو عليه ، ومعرفة القيمة أى ما ينبغى أن يكون عليه هذا الواقع . ولهذا أثره فى القرارات السياسية المؤثرة فى العمل أى فى الإجراءات الواجب اتخاذها . ولذلك فانه ما لم تحلل القيم نفسها بتفصيل أوفى ووضعها فى صورة مؤشرات يمكن قياسها ، ومالم يتعمق فى بحث العلاقات بين هذه القيم ، فلا أمل يرجى فى تجاوز المرحلة التى يمكن وصفها بأنها مرحلة الكلام والجدل . ومن الخطوات الهامة فى هذا السبيل تلك الأبحاث الأخيرة لاحدى الهيئات الدولية فى الترويج والمنشورة فى مجلة « اليتير نتيفسز » على أن هناك - بالإضافة الى هذا - مهمة تطوير ما يمكن أن يسمى بمنطق البحث فى القيم ، لأنه ما لم يتم هذا التطوير فلا أمل فى الوصول الى اتفاق على القيم ، حتى ولو كان اتفاقا نسبيا ولا ريب أن أبحاث س. م هير فى هذا الباب جديدة بالملاحظة ، لأنه لا يفهم القضية فحسب ، بل يتخذ أيضا بعض الخطوات الهامة فى سبيل حلها . ولعل أهم ما ذكره هو وجه الشبه بين حجج الأخلاقيين وحجج أصحاب العلوم الطبيعية كما ذكرها بوير . وفى رأى هير أن رفض المبدأ الأخلاقى يمكن تفسيره بإيضاح النتائج التى تترتب عليه ، والتى يرفضها الشخص الذى يعنيه الأمر . على أن هناك فروقا هامة بين الأمرين يدركها هير جيدا ، وإن كنا لا ندرى ما لرفض كوهن الواقعى لمقولة بوير المنطقية من أثر فى وجه الشبه الذى ذكره هير .

ومن ناحية أخرى تكمن الإهمية العميقة لأبحاث بوير فى إصراره على اتباع منهج خطوة خطوة فى تحقيق القيم ، بدلا من اتباع منهج كللى . وحجته فى ذلك أن المشكلات المتعلقة بوزن الأمور ، والاختيار بينها ، واتخاذ القرار فيها - وهى مشكلات تتصل بصميم العمل كله - تؤدي لا محالة الى التفكير بطريقة كلية . ولذلك فاننا اذا لم نعدل عن هذه الطريقة الكلية لم نستطيع أن نتحاشى تحديد القيم بطريقة كلية . والذ ، بفعله بوير هو معارضة هذه النظرة الكلية وفتح الطريق أمام مفهوم مختلف للعقل والتفكير . وبذلك يصبح الباب مفتوحا أمام تعدد مفهوم العقل ومفهوم القيمة ، ويصبح هذان المفهومان خاضعين للتجارب ، دون أن يتعارض أحدهما مع الآخر ، ولكن المفهوم المغاير لذلك موجود دائما ، وهذا الأزواج الأبدى بين الاثنين هو الذى يحدد معالم الانسان ومعاليم الثقافة .

منتدى مفتوح

ظروف المرأة في المناطق المتقدمة وامتداد أصولها إلى عصور ما قبل التاريخ

●● في لقاء مع بعض الرفاق الأخر يقين جبهني ماعرفته من أوجه الشبه في وصفهم للتطور الجارى لمجتمعاتهم الحاضرة ، وما جاء على لسان الاوربيين والأمريكيين في وصفهم لمجتمعاتهم ، فقد برز من خلال الوصف صورة بناء قديم أخذ يتقوض ولكنه يتمخض في عسر عن بناء جديد يوشك أن يبرز الى الوجود .

فإذا كنا على يقين من أن الاستعمار قد قوض تقاليد المستعمرات ، وقد لج بعضنا حقا الى الانهيار ، كما جسم مسيرتها الى الافول فان من اليسر أن نرى الظاهرة أو قريبا منها في الدول الاستعمارية نفسها ، حتي البلاد التي لم تستعمر ولم تخضع للاستعمار لم تنج من هذا البلاء .

فإذا كان العمر لا يمتد بي الى الماضى البعيد فقد رأيت في فرنسا ما كان شبيها بماد صفه بلزاك ومن الفلاحين من كانوا حديث جورج صاند ، واناقول لى براز وأرنولد فان جينيب ، وان كانت لا تبدو لفتية ١٩٧٧ في فرنسا غير رؤى باهتة قد أفلت ، من قبيل ما كان من أرسنقراطية لويس الحامس عشر أو مشاهد ابدن صيادى ما قبل التاريخ .

الكتاب : جرمين تيودور

مديره الدراسات في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس . أشرفت على بحث ميداني بالجزائر خلال العقد الرابع . وكان لها دور بارز في المقاومة الفرنسية أثناء الحرب . قامت بجمع بيانات عديدة عن جرائم الحرب وغمى التعذيب . وأشرفت على تنظيم للتعليم في السجون الفرنسية ، كما قامت بمسئولية احدى وعشرين بحثة الى افريقية أكثرها الى البادية . لها عدد من المؤلفات والبحوث الاجتماعية عن افريقية وعن المرأة وحياة الحرير .

المترجم : الدكتور حسين فوزي الجبار

استاذ في متفرغ بكلية الآداب بجامعة اسيسوت . وكيل وزارة للتربية والتعليم سابقا . عضو مجلس ادارة اتحاد الكتاب ، ورئيس رابطة أساتذة العلوم الاجتماعية . زميل أكاديمية العلوم السياسية بجامعة كولومبيا والمركز الدولي للتربية بوشنطن . عضو هيئة القادة الى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧ . أصدر ثلاثين كتابا وترجم كتابين .

وحيثما تمتد البقاع الفسيحة البائدة فوق الأرض لنرى من خلالها احتضار هذه الجماعات القديمة وأقولها ، طال بها الاحتضار أو فصر ، فأنا لنعجب كيف كان احتضارها وأقولها .

فاذا ذوى المجتمع وبقي الناس فان مجتمعا جديدا قد ولد ، وإن لم ير الأحياء غير اختفاء المجتمع القديم ، ومن المثير الممتع أن نقارن بين ما كان من تغير في جيلنا وما كان من تغير في مثل حجمه لجيل يبلو بعيدا لأنه من عصور ما قبل التاريخ ، وهذا التغير كما أراه يحمل في جذوره الضاربة في القدم سيطرة الرجل على المرأة في عالمنا المتحضر .

والرجل المتحضر كما نعرف هو ساكن المدينة ، وقد كان موقع المدن في الماضي هو ما عده المؤرخون بنسب متفاوتة عالم الانسان القديم ، هذا العالم الذي نشأت فيه المجتمعات الصناعية الحديثة التي في طريقها الى التصنيع .

سلالة افريقية متجانسة

وأرى بداية ذي بدء أن أضع بعض الحقائق الاجتماعية الماسة ، وقد جمعتها من مناطق عدة ، هي موطن السلالة الافريقية الشمالية الكبيرة التي تسمى بالبربر ، حيث

ينتمى نصفهم فى الشمال الى ذلك العالم القديم ، ويضرب نصفهم الأخرى فى الجنوب بعيدا عن المدن والامبراطوريات ، وفى هذا النطاق الشمالى من افريقية يتميز البربر كتملاة بشرية متميزة تميز الكلت والجرمان واللاتين . وما زلنا الى يومنا هذا نرى من منتجات البربر المتباينة فنشترك فى لغة ثرية بمفرداتها اللغوية كما تشترك فى عديد من المقومات الثقافية المنمىزة والأصيلة ، فمن حيث اللغة فانها تنتشر فيما يشبه الأريخيل فى ارض كانت على الدوام كتلة متماسكة لم يعرف انها عاشت فى عزلة ، فقد كانت الصحراء على الدوام معبرا لمن يعيشون على حفافها .

الا أن هذه الصورة المستوية تحمل فى ثناياها نمطا غريبا من التباين والاختلاف لا يوجد فى غير المجتمعات التقليدية المحافظة هو بناءها القرباى ، وإن كان تعبير التباين فيما يبدو تعبيرا ضعيفا إذ أن فرعى البربر - من هم بربر المغرب ومن هم بربر الصحراء - بناءان متباينان تماما فى كل شئ وبالرغم من هذا التباين والاختلاف فإن تعبيراتهما اللغوية لا تفصح عن أصولها المشتركة فحسب ، وإنما تبرز أيضا أن طوارق الجنوب قد ظلوا محافظين على أصولهم الأولى ، على خلاف طوارق الشمال ، وهم الأكثر شهرة وشيوعا ، فقد أصبحوا يحاكون العرب ، مما أدى الى تيسير استعراب العدد الأكبر من المفردات اللغوية التى تتناول الأسرة ، وخاصة تلك المفردات التى تدل على علاقات العمومة والحؤولة ، مما يميز بين القرابة الى الأم والقرابة الى الأب وأصبحت هذه المفردات المقتبسة شائعة بين بربر المغرب .

ولايعنى ذلك باى شكل من الأشكال أن هذا النمط من بربر المغرب قد اتخذ سنتا غريبا ، إذ أن وراثة من تراث الماضى ما حمله البنا مؤرخو اليونان والرومان منا يسبق استعراب افريقية بألف عام .

وحتى نكون أكثر المأما بالأسر المغربية خلال تلك الحقبة فقد رايت أنها لا تختلف كثيرا عن التقيت بهم فى ريف الجزائر ومراكش بعد ذلك بألفى عام إذ أن التغير لم يلحق المجتمع المغربى الا فى ربيع القرن الأخير . وكنا الى عهد قريب - منذ ميلاد السيد المسيح حتى منتصف القرن العشرين - نرى التواريخ وأن تمارجت صفحاته ، فقد بقى فى أغواره على حاله لا يتغير .

نسق البحر المتوسط .

ولا يعيننا أن تلقى بالا الى أوجه الشبه بين مجتمع البربر ومجتمع العرب فى المغرب الانها ندت عن مشكلة كان قمينا بها أن تستثير عجب الذين لمسوها منذ وقت بعيد ، الا أن هؤلاء الذين استلقت أنظارهم كانوا أما من العرب ، وأما من الأوربيين ، أو بمعنى آخر كانوا من هذا القبيل الذى ينتمى الى هذا النسق ، مما يحملنا على قليل من التأمل ، حين نفرض عن السلالة فلا تلقى اليها بالا ، أو نقع فى خطأ ملاحظة الغير ولا تلقى بالا الى ملاحظة أنفسنا أولا ، أو ما نعتيه بالتحليل الاجتماعى لذواتنا .

فاذا كان الأوروبيون في اعتزازهم بخطواتهم العلمية قد ارتضوا لأنفسهم مقارفة هذا الخطأ فلا شك أنهم قد أدركوا أن عبودية المرأة - وإن عزيت ظلما الى العرب أو الى طليعة الافريقيين أو الى الاسلام - يمكن أن تعزى اليهم بدورهم أو بمعنى ادق يرونها كامنه في الجنود العامة لأسلافهم من النصارى والمسلمين على السواء .

وفي كتاب نشرته لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات عالجت فيه أوجه الشبه العريضة في الثقافات المعاصرة لشعوب البحر المتوسط من الكاثوليك والأرثوذكس والمسلمين ، من أبناء يوغوسلافيا وإيطاليا واليونان وتركيا ولبنان وفلسطين والأردن وسوريا ومصر والمغرب واسبانيا وكورسيكا والبروفانس الفرنسية ، ولم انس أسلافهم من الاغريق والرومان ورعايا فرعون ، ورأيت أوجه الشبه هذه حتى فيما وراء شواطئ البحر الأبيض المتوسط ، وإن كانت تتضائل كلما ابتعدنا عنها الا انها جميعا تكون نطاقا أرضيها واحدا ، وكأنها بقعة كبيرة من الجبر تقع على صفحة من ورق النشاف تبدو أكثر سوادا في المركز ثم تخف وتفت كلما تبعدت عنه حتى تختفي تماما عند الحدود البيضاء من الصفحة .

فاذا نظرنا الى البناء القرايبي ، في بقعة تتسم عناصرها الانسانية بالتقليد والمحافظة البالغة ، كالبربر نراهم ينقسمون الى جماعتين : جماعة منها هي الشمالية تتصل أعرافها بالعرب ، سواء من كان ينتمي منهم الى الجنس الهندو أوروبى أو الى شعوب الشرق الأوسط ، فى حين بقيت الجماعة الجنوبية حفيظة على نسق مختلف عن هذا تماما ، مما يعرف « بالنسق الأولى » ، وهو نسق فيه بعض الشبه بنسق الهنود الحمر فى أمريكا أو أهل هاواى ، وإن بدا غير متوائم ولكن ألا يؤدى ذلك الى فكرة أن هذه الأنساق لاتعنى شيئا ؟ وهو مالا أقره أو أقبله .

ولعلك ان سألت راعى غنم من أهل كورسيكا ، أو تاجرا من الهوسا ، أو فلاحا من أبناء الريف ، أو معلما من بروفانس ، أو عينا من أعيان صقلية ، أو حرفيا يهوديا أو صانع سفن يونانيا عما يتشابهون فيه لأجاويك سافرين بأن ليس ثمة شبه يجمع بينهم ، ولكن ماذا بعد ؟

ولنضرب مثلا بهؤلاء الفرنسيين المطلقين على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ممن يستهويهم الأدب ويهيمون بأبطال مارسيل باجنول مثلا حيث ترى وجوههم الباسمة تخفى وراءها أسى عميقا وصورة عابسة تغلف جوهر علاقاتهم الانسانية ، وهو ما تراه تماما بين أهل كاييليا أوسكان الأطلس أو قدامى اليونانيين .

فما هو جوهر تلك العلاقات الانسانية .

انها تبدى فى تلك الصور التى تنتمى فيها الجماعة الى المرأة . اذ انها أكثر من أى نظام كهنوني أشد بدائية وأقوى رباطا منها فى أى مجتمع للذكور .

ولنر الآن صور الانتماء الى المرأة مما كان طابع العالم القديم ، هذا العالم الذى كان الى وقت ما على الاقل فى نظر أصحابه - الوطن الوحيد للحضارة العالمية ففد ظلت المجتمعات السياسية لهؤلاء الذين ينتحلون لانفسهم الحضارة والتمدن مجتمعات تقليدية ليس للمرأة فيها مكان ، ويربروا اتصاعهم للمرأة وهى نصف المجتمع البشرى تبريرا سخيفا ابتدعه الرجال ، فما كانت المرأة فى نظرهم الا دجاجة تضع البيض الذى يلتقى به اليها الذكر وتقوم بحضائنه ، وهو تبرير شاذ ونظرة شائنة أخذ بها أسلافنا العظام بما فيهم العلماء ، وبقيت قائمة حتى نهاية القرن التاسع عشر وحين أخذوا يتحدثون عن المتوحشين ، وكانت النظرة ما زالت قائمة ، نعتوهم بأنهم لا يأبهون لدور الأب فى انجاب الطفل ، لأنهم أضفوا على الوضع القريبى للأمر شرعية تعلو على غيرها ، وما من شك فى أن انكار هذا الوضع للأمر ليس الا طرفه مليحة .

وحتى نتصور أثر ذلك الموقف فى أسلوب حياتنا علينا أن نعود الى الوراء الى القرن الخامس قبل الميلاد ، لتلقى النظر على مسرحيتين من مأسى يوربيدس لم يكن اختيارهما مقصودا حيث يصور منظران منهما ما يمكن أن نسميه بحق « ملاحاة عائلية » وللنظرة الأولى ندرك أنهما يمثلان طبيعة الماساة بين شعوب البحر الأبيض المتوسط اذ كان تركيزهما الى أبعد مدى حول « الرباط الأساسى للمجتمع » تلك العلاقة الصغيرة التى تبدو كالذرة - ذرة القرابة - فى أسرة نووية كما تبدو فى الملهاه هى بابا وماما والمربية وأنا .

فى الماساة الأولى نرى أوربستيس - الذى قتل أمه كليتمنسترا - يقابل جده لأمه ، نيلومه الجدد وينزله ، وهو أقل ما يمكن أن يعده القارئ متالا للحق .

فماذا كانت اجابة أوربستيس ؟

لقد انجاب بما يشبه هذا المعنى فقال : أننى اجلك لسنك ، ولكن لتعلم أننى لأدين بأى شئ الا لأبى الذى أنبتنى .

فالأب هو الذى ينجب ، وما الأم الا مرضعة فحسب .

وفى الماساة الثانية نرى صورة أخرى للرباط الأساسى للمجتمع ، لعلها أكثر دقة من الأولى ، اذ عدت من بعد أساسا مادعا فرويد « عقدة أوديب » المشهورة ، حيث تجري الأحداث قبل ذلك بعشرين عاما صورة للنباله ومعاشرة المحارم قبل أن تكشف الماساة عنها فيها نرى جاكوستا الأم المنحوسة الناسقة تبارك ابنها بولينيزس وحفيدها فى وقت واحد ، وتلقى اليه بهذه العبارة القريية .

« ومهما يكن يا وندى ، فأننى لا أعرف أنك من خلال قيود الزواج نستطيع أن نقيم أسرة فقد جئت الى منزل غريب ، غريب حقا ذلك الرباط الذى صرت اليه ، انه خطيئة فى حقى ، فى حقى أنا أمك ، وخطيئة نحو دمالايوس العريية ، فالزواج الخارجى مجلبة للنحس .. الزواج الخارجى يجلب للنحس .

ولنلق بجالوستا حين تقول ذلك بعد أن تبنت ابنها طوال عشرين عاما • فهذه
مجتمع - هو مجتمعنا - لا ينزج من خارجه ، ولا ينتمى فيه الابن الى أمه فأى مكان
للمرأة فى مثل هذا المجتمع ؟

انه الغرف المقفلة ، وحياة الأماء والحريم ، وليس الحريم من بدع المسلمين ولكنه
من تقاليد شعوب البحر الأبيض المتوسط الضاربة فى القدم ، وهو تقليد مازالت شعوبه
حفيظة عليه حتى يومنا هذا •

نفى هذه المجتمعات - مسيحية أو اسلامية - تقضى التقاليد بقتل أى شاب
هجرته حبيبته يضبط شاكيا غرامه تحت نافذة محبوبته ، فإذا لم يجد التوقى فى
اجراء كهذا ، واستجابات الحبيبة لأهات حبيبها ، نشأت عنها علاقة فانه يقضى على
الحبيبة أيضا بالموت رجما •

ولا تمت هذه العادات الى العصور الوسطى فحسب ، وقضت بانقضائها فمند
خمسین عاما وفى قرية نائية من قرى مقاطعة ستيف بالجزائر رجعت امرأة للزنى
حتى الموت ، حين راوغت امرتها فى واجب قتلها بأنفسهم • وما زال هذا النوع من
الاعدام قائما فى أفغانستان حتى وقتنا هذا •

وما علينا غير قراءة الصحف اللبنانية أو العراقية أو اليونانية ، لنعرف أن هذا
النوع من قتل الفتيات أو النسوة الصغيرات ما زال سائدا ، حيث يفرس الاخوة
خناجرهم فى قلوب أخواتهم طعنا حتى الموت باسم الشرف ، فإذا كان ذلك هو ما نقرأه
عما يشبع منها فان مالا تعلمه كثير ، حين يجبرون الفتاة على تناول السم أو يفرقونها
أو يضربونها حتى الموت •

وهذا بالإضافة الى طبيعة هذه المجتمعات المتماسكة ، فضلا عن تقاليدها ومعتقداتها
قد صيغت جميعا لقهو المرأة واخضاعها •

ومن الطريف أن نحدد ذلك النطاق من الأرض الذى نسميه « نطاق الحريم » لنراه
يمتد فى حزام طويل من الاطلنطى ال الباسفيكى ومن جبل طارق الى اليابان ، فإذا
أردنا أن نحدد بؤرتها فاننا نراها فى حوض البحر الأبيض المتوسط •

خارج البؤرة :

كثيرا ما نصحت تلاميذى فى اختيارهم لأبحاثهم أن يكون من بينها ما يمكن
أن نسميه « حدود الفضيلة فى فرنسا » وهى الحدود التى تمتد شمالا من اللوار •
فإذا كانت المقاييس الحاضرة قد قضت على ما يمكن أن يكون بين المناطق من سدود
فاننا ما زلنا نرى الناس - الى حد ما - أكثر تحررا فى الشمال وأقل سماحا فى
الجنوب • ففي وقت مضى كانت الفتاة فى بروقانس إذا حملت سفاحا تتعرض لنهاية

دائمة تكون أشبه بملحمة درامية في حين أن الأمر على نقيض ذلك بين فلاحى الشمال .
ففى اقليم أرتوا مثلا نرى من المؤلف ان لم يكن من الأمور العادية أن تتقدم العروس
الى الأكليل وقد جرت وراءها طفلين أو ثلاثة أنجبتهن سفاحا يتقبلهم العريس ويعترف
بهم ولا تعنيه أبوتهم .

وهذا النوع من التحرر هو السائد فى كثير من بلاد الشمال الأوروبى ، وخاصة
فى هولندا وسويسرة فى حين بقى التزمت البروقانسى سائدا فى الجنوب الأوروبى .

وهذا الحد الفاصل الذى يخترق وسط أوروبا هو مائزاه مخترقا وسط أفريقيا،
فى ساحل العاج مثلا يجد أطفال السفاح من القبول ما يجدونه فى اقليم أرتوا . حيث
لايسأل سائل عن آبائهم .

ولنعد مرة أخرى الى هذا النسق الانسانى من البربر ومجتمعات البربر ، ولنبدا
بالتوارق وهم بربر الصحراء .

يعيش التوارق فى المناطق الصحراوية والسهلية حياة قلقة على تربية الماشية
من جمال مرعاها الصحراء وماعز وضأن وأبقار مرعاها السهول ، وقد هز هذا المجتمع
ماهر افريقية من تطور سياسى واقتصادى . ولكنه بقى مجتمعا طبقيًا يتكون من
المحاربين والاقنان والصناع ومن الأرقاء والمحربين .

الا أننا يجب أن نعلم قبل أى شئ آخر أن مجتمع التوارق كالمجتمع المغربى
متعدد كثير التنوع فهناك المحافظات الخاصة بالتوارق كالمحافظات الخاصة بالمغاربة ،
وهى سمة يمكن أن نرتب عليها نوعا من التفرد اذا أردنا أن نستشهد بها ، ولننقل على
المجتمع الذى يتكلم الفرنسية مثلا ، وهذا هو لب الموضوع فى دراستنا للبناء الأسرى
بين التوارق والمغاربة اذ انهما مختلفان تماما ، حتى ليمكن تمييز أحدهما من الآخر
وفقا لما بينهما من تباين واختلاف . وان كان من العسير فى مثل هذا البحث أن نعدد
صور التباين والاختلاف الا انه لا يحول دون وصف أبرزها .

ولا نستطيع فى الوقت الحاضر القول بأن التوارق مجتمع يقوم على قرابة الأم
وان كان بعضه ما زال كذلك . ولكن مفرداتهم اللغوية وتقاليدهم التاريخية تزكى هذا
الانتماء حتى عهد قريب لعله ثلاثة قرون مثلا .

وسواء كان مجتمعا أبويا أو مجتمعا أمويا فانهما جميعا يتداولون مصطلحات لغوية
تشير الى المجتمع القرباى للأم الا أن هذا بدوره لا يعدو كونه تصنيفا لغويا - فى
مقابل المفردات اللغوية التى تدل على الذات عند الأوربيين والعرب وبربر المغرب - أو
بمعنى أخرى نرى لفظ أب (تى) لا يندرج على الأب فحسب وانما يندرج على كل أب
أو أخ وكل قرابة للذكور بالآباء . كما أن لفظ أم (ما) لا يندرج على لام وحدها وانما

يسرى على كل قرابة للأنات بالأم من الشقيقات والحالات • ومن ثم كان أبناء كل أولئك
الأبناء والأمهات ممن يسمون أخوة أو أخوات •

كما أن هناك الحال وهو ليس بابا ، ولكنه ذكر من أقرباء الأنثى ، وللحال أهمية
كبرى في هذا المجال • فابناء الحال لا يسمون أخوة أو أخوات ، ولكنهم يدعون (أباأبا
تسن) - أو كما يراها علماء الأجناس عمومة جانبية - تميزا لهم عن أبناء العم الذين
يروهنهم محاذين ، وهذا هو شكل ومعنى ما يعرف « بالبناء الأولى » •

وليست الألفاظ اللغوية هي كل شيء - وإن كان لها من الأهمية ما غيرها في معرفة
مجرى الأشياء • ولنضرب لذلك مثلا من المنتجات الأموية عند الطوارق •

فالرجل في هذه المنتجات إذا رغب في الزواج عليه أن يقدم لعروسه عددا من
الأبقار أو النوق ثم تزف بعد ذلك إلى مخيمة وتكون أسرتها قد زودتها بخيلاء ومعدة
وآنية ودثر ، كما يقرضها أبوها أو أخوها بقرات •

وعادة تترك الزوجة ما قدمه لها زوجها من بقرات لدى أبيها ، ولا تأخذ إلا ما
تمنحه أسرتها لها ، فإذا سعدت بزواجها أقامت ، والا هجرت زوجها حاملة معها خيلاءها
وبقراتها وأنيتها ، ولا تترك للزوج ما يفترشه غير الرمال • وتبرح المخيم دون كلمة ،
ولا يستطيع الزوج أن يفكر في الطلاق ، فهي نزوة إذا أقدم عليها لن يجد الوسيلة
للزواج من غيرها ، وليس من اللائق أن يطلب إليها استعادة ماوهية إياها ، وإن كان
من حقه أن يستعيدها ، إلا أن الطوارق يعدون الاقدام خلة شائنة ، لا يليق مطلقا •

فإذا استقامت الحياة الزوجية وأنجب الزوجان فانهما يلقيان من رعاية الأب
وحنانه ما يحمله على ادماجها في أسرته بين أخوته وأخواته وأبناء عمومته وعماته ،
وإن كان لا يستطيع أن يورثهم ، إذ أن ما يملكه يرثه أبناء أخته (الأباباتش) ،
ولا يعود على أبنائه شيء منه ، وما عليهم إلا أن يعيشوا في كنف خالهم ، كما يعيش
أبناء الحال هذا عند خالهم كذلك ، وهو عرف رضيه أبناء الحؤولة ، وهو أمر لا يثير
ضغنا بينهم ، ولعله عرف طيب في بعض المواقف •

فإذا كان الطفل لأبوين ينتميان إلى عشيرتين متعاديتين فإنه ينشأ في حمى
أبيه ، فإذا كان المجتمع أمويا - ينتبى إلى الأم - فإنه ينشأ في هذه الحالة بين
من هم أعداء عشيرته أصلا ، وقد يرى عند ذاك أخواته وأخوته من أبناء عشيرته
يحاربون أخواته وأخوته في العشرة التي نشأ بينها ، ويكون هذا الطفل ،
لوضعه هذا ، رسول السلام بين العشيرتين المتحاربتين ، يسعى بينهما اقراة
للسلام • ويقوم بعمل الدبلوماسية ، لما له من قرابة بالعشيرتين •

ولا تخلو أيضا قبائل الطوارق الأخرى ممن أخذت بالقرابة الأبوية أخبرا من
وسيط السلام هذا ، إذ أنه وإن كان ينتمى إلى الأب ويرثه ينشأ غالبا في حمى

أخواله ، يضطلع نحوهم بالتزامات معينة ، ومن أجلها يكون موضع تقديرهم واجلالهم وغالباً يتوقعون منه أن يتقدم للزواج من ابنة خاله .

ومن أجل القراء في غير منطقة البحر الأبيض المتوسط أحب أن أذكر أن ابنة العم في كل شعوب البحر الأبيض المتوسط وفي المجتمع الغربي بنوع أخص ، وهي بنت الأم ، وإن كانت تنسب إلى النسق الأبوي من الأبناء المحاذين ، تتوقع أن تزف إلى ابن خالها .

وليس من حق المرأة في مجتمع الطوارق أن تختار أول أزواجها ، ولكن من حقها بعد هذا الزواج الأول أن تختار من تشاء زوجاً لها . وإن تطلق منه إذا شئت لتختار زوجاً ثالثاً . وفي كلتا الحالتين - سواء في المجتمع الأبوي أو المجتمع الأموي - لا تحول بين الأب وأبنائه منها ، ومن حقهم أن يرثوها ، وإن كانوا لا ينتمون لقبيلتها وفقاً للنسق الأبوي . ومن حق الأم أن تملك وأن تدير أملاكها إذا شئت متحررة من أي التزام أو ضغط .

وفي هذا المجتمع الأبوي حيث يتوارث الأبناء السلطة تلوذ المرأة بأقربائها وجاهها في عشيرتها ، ففي مجمع الطوارق تعلو مكانة الزوجة غالباً مكانة زوجها ، ويكون لأبنتها هذه المكانة على أبيه ذي السلم الاجتماعي ، إلا أن المجتمع المغربي على النقيض من ذلك تماماً . وقد يكون ذلك لمكانة عشيرتها ، أو لمهرها العالي . ولكنها ، على أية حال ، الزوجة التي تملك ، وتحظى بالرعاية والاهتمام والتوقير في كنف زوجها وبين عشيرته ، كأنها زائر عظيم ، أشبه ما تكون بملوك هذا العصر ، تملك ولا تحكم ، فلا تمارس السلطة ، ولكنها تتمتع بكل مظاهرها من التشريف والتوقير والمكانة الاجتماعية .

ويحتفي الطوارق بأصهارهم حفاوة بالغة ، ترجع إلى ما يتجملون به من الألفة والدعابة والرقّة نحو القرابات الفرعية (الأبا باتنس) ، وهي المتسل الأعلى المرموق لصلات المصاهرة . والواقع أن هذه الرقة ما هي إلا سمة العلاقات الأسرية بين الطوارق ، حيث يشيع التوافق والتجمل والأدب . مما يختلف في العادة عما هي عليه بين شعوب البحر الأبيض المتوسط التي يقلب عليها التوقع والعدوان والخشونة ، ومن المأثور أن لا يكون هذا الطابع الجاف لعلاقات القرابة بين شعوب البحر الأبيض المتوسط دليلاً على المشاعر الكامنة ، فأنها كما في أي مكان تبقى حفية مستورة بين الحنايا

على المستوى العالمي ..

نصنف المجتمعات الانسانية في العالم وفقاً لنسقين متميزين :
النسق الأول ، وهو نسق سرعان ما يشهدها انتشاره العالمي ، وهو السمة

البارزة فيه ، فضلا عن السمات العديدة الأخرى ، التى منها تصنيف الاقارب الى
مسميات تقوم التفرقة الأساسية بينها على التمييز بين الأعمام والأخوال فى البناء
القرابى للألم .

وعلى النقيض منه يتركز النسق الآخر حول الشواطئ الشرفية للبحر الأبيض
المتوسط ، حيث تغدو القرابة عنوانا على التعصب للذات ، فالبناء أبوى خالص ،
والزواج من أبناء العم لا يلقى استحسانا فحسب وإنما يعدوه الى الأصرار والتأييد .

ومن أنماط النسق الأول للمجتمعات القديمة والبناء القرابى الأولى مجتمعات
الهنود الحمر والكانكا وهاواى وشعوب افريقية الجنوبية ، وجنوب الهند ، وشمال
الصين ، ومن ثم قبائل الطوارق .

ولا يعنينا أن نلقى بالا الى مكان بينهم من علاقات الزواج فى الماضى ، قدر
ما يعنينا هذا التشبه المحير بينهم فى عاداتهم بالرغم مما كان يربم من سدود أقامتها
العزلة الجغرافية فحالت دون إبتدال الثقافى . ولا نجد لهذه الظاهرة تفسيراً الا
من خلال نظرية المؤثرات البيئية والحارجية التى تعمل عملها فى البيئة فتشكل بناءها
الاجتماعى المتلاحم ، ففى ثنايا هذا التلاحم الاجتماعى المتناسك وتحت طبقاته المتراكمة
تقع المجتمعات الانسانية الأولى ، حيث برز هذا التلاحم وتشكل فى عصور ما قبل
التاريخ ، وظل قائما حتى يومنا هذا باديا فى بنائنا الاجتماعى .

فماذا نعنى حياة الصيد والالتقاط ؟

إنها تعنى أن يضع عشرات من الناس ظلت تعيش على ما تغله بضع مئات أو
بضعة آلاف من الأميال المربعة من الأرض ، ولا يتاح لهم البقاء والاستمرار ما لم
تتوفر لهم حالات ثلاث على رأسها وفى مقدمتها المحافظة على البيئة .

وأذكر بهذا الصدد يوما قضيته فى الصحراء ، ولم يكن معنا ما نقتات به ،
فقال لى صاحب من الطوارق كنت برفقته : علينا أن نصيد غزالا ذكرا . فما كان
صيد أنثى الغزال مباحا ، والا فلن يجدوا ما يصيدونه فى الماء التالى . وكانت
الفرصة سانحة لديه لصيد أنثى فى أرض لقبيلة أخرى مجاورة ، وهى محاولة ان
جرت فقد تتكرر فى أرضه هو الآخر ، فاذا تبادلها الطرفان كانت عاقبتها وخيمة .

والوسيلة الثانية للبقاء والاستمرار هى التحالف مع جيران خطرين ان لم
يكونوا محبوبين أيضا ، وهى محالفات تكون غالبا قلقلة مزعرة وفى حاجة الى
تجديد دائم ، مما يؤدى الى اختراع الوسائل التى توطئها وتحميها ، وهى وسائل
من الغرابة والتعقد بحيث تدل على قدرة الانسان على التفكير فىا قبل العصر
التبولىتى ،

ويخيل الى أن الوسيلة الثالثة للبناء والاستمرار هي التحكم في عدد السكان، فلا يكثر العدد أو يقل عن حد معين ، إذ أن الكثرة قد تؤدي الى المجاعة ثم الموت ، كما أن القلة قد تؤدي الى بعض المخاطر ، حين تلم بها عارضة أو هزة ، هي أخطر ما تكون على مثل هذه الجماعات المحدودة . حين يختل التوازن فيما بينها ولا تملك القدرة على تعويضه ، ويكون مصيرها الفناء العاجل ، حين تعيش القلة الباقية في عزلة قاسية لا تمكنها من البقاء .

وفي مثل هذه المجتمعات التي تعتمد على موارد الطبيعة في غذائها تبسود الأهمية البالغة للمحافظة على موارد الطبيعة ، ومسألة الجيران ، والتحكم في الانجاب ، ولا أعنى سعد المواليد ، إذ أن كثيرا من الجماعات في أنحاء شتى من العالم كانت تلجأ الى واد البنات وسيلة للتحكم في الانجاب ، في حين تلجأ جماعات أخرى من حياة العزوبة ، أو القيود الطبقية ، أو تأخير سن الزواج ، وأن كانت وسائل لا تجدى في تنظيم السكان ، و الطوارق من هذا القبيل .

ومن اليسر تفسير النشأة الأصلية للمحافل القديمة التي لجأت الى الزواج الخارجى - وهي التي ظلت طوال قرن من الزمان تسترعى اهتمام علماء السلالات وأرهقت القارئ العابر - وفقا لنظرية تنازع البقاء . وان كانت على مدى الزمن تغير وتطور وتضبط وتشكل نفسها وفقا للعوامل السياسية والاقتصادية التي أملت بها وان كنا لا نعلم عنها شيئا .

فمنذ عشرة آلاف سنة كانت الثورة الاقتصادية الكبرى في العصر النيوليتي ، حيث أخذ الانسان ينتج طعامه بدلا من التقاطه والاعتماد على ما تجود به الطبيعة . وقام هذا الحدث التاريخي كما نعرف في مكان ما شرقي البحر الأبيض المتوسط . ومنها انتشرت تلك الثورة الاقتصادية الكبرى الى وديان وسهول أوراسيا . وسرعان ما تعلم الناس الذين كانوا يعيشون على الصيد والالتقاط كيف يستنبتون البقول ويروبون الماعز والضأن والأبقار ، في خطى متوافقة رتيبة .

ولنا أن نقول بعد ذلك أن تطور الأنظمة الاجتماعية كان عملية رتيبة ليست في حاجة الى الظن أو التخمين ، ففي ميدان الدراسات الانتوجرافية بخيرها وشهها تلحق السياسة بالاقتصاد ، كما يقوض نظام نظاما آخر عنقا أو مكرا .

وقد قدم لنا « كلود ليفي ستراوس » عام ١٩٤٧ في كتابه المشهور « الكيانات الأولية للأبوة » . نظرية مثيرة مؤداها أن منع الزواج بالمحارم لم يكن هو وحده الذي فرض على المجتمع القديم نظام المصاهرات القرابية للأم ولكنها، الضرورة التي أملتها حاجة المجتمع الى مثل هذه المصاهرات هي التي فرضت على كافة المجتمعات الانسانية القديمة زواج المحارم .

ويؤيد هذه النظرية ويثبتها ما نراه فى دراستنا للتغير الذى ألم بمجتمع البحر الأبيض المتوسط ، اذ ترى بعض جماعته قد ضيقت نطاق المحارم ونبهذته أو حدث منه •

فما هى علة هذا التطور الجندى ؟

انه يتصل دون شك بالتغير الأساسى فى علاقة الانسان بالبيئة حيث أدنى بصورة كاملة الى نظرة جديدة للنمو والتوسع (سكانيا أو اقتصاديا أو اقليميا) لم تعد معها فى حاجة الى التحديد بقدر ما أصبحت رغبة ملحة •

ففى هذا المجتمع الجديد الذى أفرزته طبيعة الانتاج فى المجتمع النيوليتى لم تعد الحاجة ماسة الى موازنه الزواج ، وأضحت الحاجة ماسة الى القوة التى يفهر بها جيرانه القوة بمعنى التعدد والوفرة والعدوان •

ومن الطبيعى أن تصبح المرأة هى الأداة الأولى لهذا الاتجاه الجديد ، ولم تكن هى الخاسرة ، فهى سعيدة ببقائها بين أترابها وعشيرتها ، وتنتقل الى أسرة لم تعرفها ولم تكن لها بها صلة من قبل •

وفى القرى الصغيرة وفى النجوع فى اقليم البحر الأبيض المتوسط حيث تخطب الفتاة الى الفتى منذ الصغر لا يسمح للغرباء عن الأسرة من البنين بالاقتراب منها ، وليس من العسير فى مثل هذه القرى والنجوع الصغيرة رعايتها وحمايتها •

أما فى المدن فان الأسرة الصغيرة تكون محصورة بين الغرباء ، ويصبح من العسير عليها أن تحمى أصولها بينهم •

ولصيانة طقوس الانتماء الى الأب وحماية البذور المقدسة للأسلاف العظام تخضع المرأة لقيود صارمة تبقى فيها أسيرة الحجاب وحياة الاماء والحريم ، فإذا أخطأت المرأة ولم تقتلها أسرتهما بجز رقبتها أو خنقها أو قتلها بالسهم رجمتها الفرية حتى الموت

هذا هو الطابع الاجتماعى الذى تفشى زمنا بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ، وما زالت بقاياها متناثرة فى بقاع شتى •

وفى ختام بحثنا هذا علينا أن نقول أن مجتمعنا الجديد على قدمه ، الذى يضرب بأعراقه الى العصر النيوليتى ، قد بدأ دورة جديدة من تاريخه ، بعد أن أدركته الفيضوخة ، وأخذت علاقات الانسان بيئته تخضع لظور جديد من النمو والتغير الحاد •

لقد آن لأبصار العصر النيوليتى المقدسة أن تبديد ، فلم يعد لها مكان فى عالم اليوم ، وأصبح لزما علينا أن نعتز على بديل لها ينمو ويتأصل فى زمننا هذا •

أسس المعطيات الإجتماعية والاقتصادية

تحسين الإحصاء الإجتماعي في البلاد النامية

● مفهوم الإحصاء الإجتماعي

تشير دراسة الإحصاء الإجتماعي في البلاد النامية مشكلة عدم وجود تعريف نظري متفق عليه لهذا الموضوع . وإن أية محاولة لتعريف مضمون الإحصاء الإجتماعي ومداه سوف تؤدي الى نتيجة فحواها أنه ما لم توجد نظرية عامة مقبولة للتنمية الإجتماعية بالنسبة لكل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية فلن يكون ثمة تعريف نظري واضح المعالم لما يعنيه مصطلح الإحصاء الإجتماعي بصفة عامة .

وفي الواقع العمل يملك القليل من البلاد النامية تخطيطا متكاملا لنموها الإجتماعي . غير أن تحسين الإحصاء الإجتماعي لا يمكن أن ينتظر تحقق هذا التخطيط المتكامل . فالواقع أن مثل هذا التحسين ، مع معالجة متكاملة أو جزئية ، قد يستثير الاهتمام

الكاتب : ليو جولاستون
المستشار الأول لمدير مكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة
ومندوب الأمم المتحدة للطفولة • كان رئيساً لقسم الإحصاء
التربوي باليونيسكو •

المترجم : أحمد رضا
مدير بالإدارة العامة للشؤون القانونية والتحقيقات بوزارة
التربية والتعليم ومندوب بمجلس الدولة (سابقاً) •

بالتخطيط والتقوم ويسهم في اجراء تخطيط للتنمية الاجتماعية المتكاملة •

وفي هذه الأثناء يجب القيام بمحاولة ما يتعين عملياً أن يتضمنه الإحصاء الاجتماعي • ولا يكفي تعريف الإحصاء الاجتماعي بكيفية سلبية بالقول بأنه الإحصاء الذي لا يحمل صفة « اقتصادية » • ذلك لأن الحدود بين ما هو « اقتصادي » وما هو « اجتماعي » في هذا الشأن كثيراً ما تكون مذبذبة وغير صحيحة • لذلك ، ولأغراض هذا المقال ، وأسلوب المعالجة الذي يؤديه ، يعتبر الإحصاء الاجتماعي شاملاً الإحصاءات التي تصف الظروف الاجتماعية وتشكل تغطية واسعة تضم بعض العناصر التي تعتبر بعامة من الإحصاءات الاقتصادية ، من قبيل توزيع الدخل ، والاسكان ، وتكاليف الخدمات الاجتماعية • وعلى هذا تتكون العناصر الأساسية من إحصاءات الطعام ، والتغذية ، والاسكان ، وتوفير المياه ، والرعاية الصحية والطبية ، والعمل ، والتعليم ، والتدريب ، والخدمة الاجتماعية ، والعناصر الرئيسية في الإحصاءات الاقتصادية والبيئة • ومع ذلك فإن الإحصاءات الاجتماعية ، بخلاف الإحصاءات الاقتصادية تعوزها وحدة قياس مشتركة ، وهي مع ذلك أكثر توحداً من الإحصاءات البيئية من حيث أن مكوناتها المختلفة تحيل إلى مجموعة واحدة من الأفراد والجماعات •

المختص العام للإحصاء الاجتماعي في البلاد النامية

لما كانت البلاد كلها تملك برامج اجتماعية معمولا بها فان هناك مجموعة كبيرة من الإحصاءات الاجتماعية الشديدة التباين والمتطورة لأغراض إدارية أكثر منها سياسية . ومع ذلك لم يبدل الا اهتمام قليل بتعزيزها وتحسينها بصورة متكاملة . وقد أجريت في البلاد النامية أعمال جسيمة في سبيل تحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية والسكانية بصورة متجانسة . ومع ذلك فقد تركت إحصاءات اجتماعية أخرى تنشق طريقها تحت إشراف أقسامها الإدارية المختصة . وثمة بعض القطاعات الإحصائية التي لها هيكل إداري راسخ ، كالصحة والتعليم ، ربما أحرزت تقدما مستقلا كبيرا ، في حين أن قطاعات أخرى كالتفذية ما زالت في مرحلة بدائية متخلفة . ويهتم هذا المقال أول كل شيء بالإحصاءات الاجتماعية المتطورة بصورة متفاوتة خارج المجال «الديهوجرفي» (السكاني) ، وفي حاجة إلى التحسين ببرنامج تعزيزي موجه ومنسق .

وهناك مجال ميسر جدا للسياسات والطاقت والكفاءة الإحصائية في البلاد النامية ، وبخاصة في الإحصاءات الاجتماعية . والواقع أنه يوجد بالبلاد النامية في الكثير من الوجوه تباينات أكثر مما يوجد في البلاد الصناعية . وفي بعض هذه البلاد دعم منسق لمعالجة متكاملة لتحسين الإحصاءات الاجتماعية كجزء من خطة التنمية القومية . وفي بلاد أخرى يقدم دعم خاص لهذا الغرض من خلال طرق مساعدة ، في شكل أعضاء رسمي للسكان ، على سبيل المثال ، أو مسح أسرى . ومع ذلك فان السياسة الأكثر شيوعا هي الدعم الحاص الذي يجري ضمن خطة موضوعية تسعى بواسطتها الحكومة لتحسين الإحصاءات المتعلقة بتلك القطاعات التي تحتاج السياسة القومية والمصالح الإدارية إلى تقويتها . ويتخذ ذلك شكل توسيع النظم الإعلامية الإدارية القائمة . وكان معظم التحسينات التي جرت في إحصاءات الصحة والغسل والتعليم وغيرها نتيجة لهذه السياسات القطاعية الجزئية .

وتتنوع الظروف والأحوال كثيرا في البلاد النامية ، وتتطلب مدى واسعاً من الاختبارات ضمن إستراتيجية إجمالية . ومع ذلك فلا بد أن يؤخذ في الاعتبار عدد من الفروق الهامة بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، وذلك لتجنب نقل نماذج التنمية غير مناسبة . والموارد المالية في البلاد النامية أقل ، وحاجاتها الاقتصادية الأساسية أكثر مما في البلاد المتقدمة . ويدعو ذلك لتجنب الخطط التي تسرف في استخدام رأس المال استخداما مكثفا . وقد تكون الاقتراحات التي تتضمن نفقات صيانة مرتفعة والتي تنجح في البلاد المتقدمة غير ملائمة في البلاد النامية . بسبب القيود المفروضة على توليد والإعتمادات المالية المتاحة .

وهناك فروق أخرى بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية من حيث طبيعة المجتمع

نفسه . ففي البلاد النامية مجموعات كبيرة من الناس في ظروف اجتماعية مسيئة ، محرومين من كل عناية ، ويجب بذل اهتمام كبير بمشاكل التنظيم الخاصة بهم . ولم يلق القطاع الزراعي التقليدي كل احوال فحسب ، وانما هناك أيضا افراط في تبسيط الأشياء ، اذ يشار الى القطاعين « الحديث » و « التقليدي » كما لو كانا مستقلا أحدهما عن الآخر تماما . وهناك في الواقع العمل مجالات كبيرة من النشاط لاتنضوئ ببساطة تحت أى من هذين القطاعين ، ويشتمل فيهما نسبة كبيرة من السكان ، من المستخدمين وأصحاب المهن الحرة .

ولأسباب تاريخية وغير تاريخية حددت البلاد النامية سلطة الادارة فيها ، كما حددت القوة البشرية المدربة . لذلك فان النظم المتقدمة التي تعتمد على بيانيات حديثة تسجل أولا بأول ، وعلى نقل سريع للمعلومات عبر المسافات الطويلة ، لا يتطابق أن تنجح في البلاد النامية ، رغم نجاحها في البلاد المتقدمة . وبسبب النقص في خبراء الاحصاء المدربين في حكومات معظم البلاد النامية ، وبخاصة على المستوى المتوسط والعالي ، تحتاج البرامج الى تنسيق بحيث تستفيد الى أقصى درجة من هذا المورد النادر ، وتشجع أقصى حد من الاستفادة من العاملين نصف المدربين وغير المدربين . معنى هذا أن برامج التدريب القومية يمرزها نشر كتب التدريب تشبيك مفتاح النجاح لتحسين الاحصاء الاجتماعي ، وأن على السلطات الاحصائية أن تضطلع بالكثير من عمليات التدريب الخاصة بها .

ان النظام في البلاد المتقدمة . ونظام جمع الاحصاءات الاجتماعية التي تعتمد اول كل شيء على المصادر الادارية نظام ضعيف بنوع خاص . ولم تنشأ بعد مكاتب الاحصاء المركزية في الكثير من البلاد النامية تنظيما ميدانيا يتضمن شبكة من المكاتب الاقليمية، ولم تزل تعتمد كثيرا على استخدام المدربين المحليين أو المستخدمين المخصصين لهذا الغرض . لذلك فان على البرامج أن تكون قادرة على إنتاج أطر بسيطة عملية ، سليمة من لوجهة التقنية ، ولكنها لا تتجاوز قدرة الجهاز الاحصائي الموجود . وقصد يميل البعض الى وضع استراتيجية أكثر ملاءمة لأكثر البلاد النامية تقدما ، بقصد ما يتيح هياكلها الاحصائية من ضروب النقل المتيسرة من العالم المتطور الذي تقدمت به الاحصاءات الاجتماعية بدرجة كبيرة . ومع ذلك قد يترك هذا العمل البلاد الأقل تقدما بدون استراتيجية قابلة للنمو والتطور . والطلب هو معالجة منسقة ، واقعية ومرنة ، بأقل ما يمكن من الأولويات في كل عنصر من عناصرها .

استعمالات الاحصاءات الاجتماعية

خدمت معظم الاحصاءات الاجتماعية بصورة تقليدية أغراض الادارة ، وقام تطورت على حدة بمعرفة كل ادارة اجتماعية ، وكان من أهم وظائفها تسجيل أداء مأموريتها المدينة التي نشأت عنها طبيعتها المتباينة . وبالإضافة الى وظيفتها

الحسابية الداخلية استخدمت الاحصاءات الاجتماعية حديثا لوصف الأحوال الاجتماعية وتعيين المجالات الهامة المتصلة بها . من ذلك أن وصفا للأحوال الصحية قد يستهدف تقديم مجموعات من البيانات اللازمة للتخطيط والسياسة الاجتماعية . ويجرى هذا عادة كجزء من خطة قومية شاملة تتضمن بنودا خاصة بتوزيع الموارد .

ومع ذلك فإن الرابطة بين الاحصائي الاجتماعي والمخطط الاجتماعي وصانع السياسة لم تكن وثيقة كالرابطة الموجودة بين الاحصائي والمخطط وصانع السياسة في مجال الاحصاء الاقتصادي . ففي البرامج الاجتماعية تقل الحاجة العاجلة الى المعرفة من أجل التنفيذ عنها في المسائل الخاصة بميزان المدفوعات مثلا ، حيث قد يؤدي التقصير في العمل السريع المناسب الى كارثة اقتصادية عاجلة . أما العملية الاجتماعية الداخلية فهي بطبيعتها بطيئة ، ومع أنه قد يحدث بعض أنواع القصور الشديد في الأداء ، وهي تحدث بالفعل ، وقد تؤدي الى كارثة ، فإن تدهور العملية يستغرق عدة سنوات . ونتيجة لذلك لا تشعر الحكومات والمخططون بضرورة اتخاذ قرارات عاجلة . وفي الكثير من البلاد ، حتى وقت قريب ، أعطيت أولوية ضعيفة للسياسات الخاصة بالاقبال من التفاوتات الاجتماعية ، ومن ثم كان واضعو السياسات أقل اهتماما بالحصول على المعلومات المبكرة عن الأحوال في مختلف أجزاء البلد . موجز القول أن ادارات الاحصاء في المصالح الاجتماعية تميل الى التركيز على الوفاء بالاحتاجات الادارية المحددة أكثر من المطالب الاجمالية لتخطيط السياسات وحل المشاكل .

ولقد قام التخطيط ووضع السياسة في المجال الاجتماعي على أساس من الضرورات السياسية والاجتماعية الملحة أكثر مما قام على أساس من تحليل للاتجاهات في الماضي . والانجازات الجارية في الحاضر ، وبخاصة في البلاد النامية التي يرجح أن تؤدي فيها الضغوط الاجتماعية الى عدم الاستقرار السياسي . فالمخطط التربوي ، مثلا يتعامل مع التطلعات الاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا في معظم البلاد النامية بالنضال من أجل الاستقلال وبناء الأمة ، ولذلك فهو مضطر الى العمل تبعا للضغوط الاجتماعية والاعتبارات السياسية أكثر مما يعمل تبعا لما يسلم به من تقدم جار وتوقعات يمكن أن تتحقق . وبالمثل فإن هدف استئصال مرض خطير يشكل بداته أداة سياسة .

وفي هذه الظروف تكون المعلومات التي ينتجها الاحصائي قليلة القيمة في الغالب لأنها لا تفحص بتمعن . ومع ذلك قد تكون المعلومات الناقصة في بعض الاحوال نافعة لبعض الأغراض كأنذار مبكر (كحالات الكوليرا المبلغ عنها) . ومع ذلك فهي على وجه العموم تموزها المجموعات الاحصائية الرئيسية والفائدة العملية العامة لأنها ليست مصممة لتساعد المخطط الذي لا يهتم بالتعرف على أفضل الطرق لمعالجة الخصائص التي يرغب بالفعل في تقديرها . وفضلا عن ذلك فإن عدم وجود مقارنات داخلية بسبب تعدد الإدارات والتعريفات المتغايرة يحرم كلا من الاحصائيين في القطاعات الاجتماعية من فرصة معاونة زملائهم في القطاعات الاخرى . لذلك فإن كل

برنامج يترك شأنه ليستمر ذاتيا وتدرجيا ، دون أن يستفيد من التحسينات الأساسية التي حدثت في المجموعات الإحصائية الأخرى .

ولما كانت الإحصاءات الاجتماعية قد نشأت من عمليات إدارية فإن الإحصائيين يميلون بالتقليد إلى التمسك أساسا مع الاهتمامات الإدارية والتركيز على الظروف الأكثر التصاقا برجل الإدارة ، حتى في وضعهم للأحوال الاجتماعية . وفي البلاد النامية ، حيث توجد تفاوت كبير في الظروف الاجتماعية ، تميل الاهتمامات والأوصاف والبحث عن المعلومات خارج عملية تعداد السكان إلى التركيز على ذلك القطاع الصغير من السكان الحضريين الذين يتيسر لهم كثيرا الاتصال بالخدمات الاجتماعية المستقرة . وعمنية التسجيل لهذه المجموعة تتولاها الإدارة بمنتهى السهولة ولكنها تؤدي إلى تحريف خطير في التقدير والقياس ، فالإحصاءات الاجتماعية قد تركزت في القطاع « الحديث » ، ولذلك فإنها غير صالحة لقياس الواقع الاجتماعي الكلي .

إنشاء الأولويات القومية

لسنا نقصد ببيان الأولويات القومية اللازمة للإحصاءات الاجتماعية ، فلكل بلد أولوياته الاجتماعية ، ويجب بطبيعة الحال أن تتوافق معها أولويات الإحصاءات الاجتماعية بالقدر المتيسر قياسه . ومع ذلك فمن المهم إنشاء بعض الأولويات في الإحصاءات إذا كان من الضروري إجراء بعض التحسينات الملحوسة . والفقرات التالية تناقش بإيجاز بعض الاعتبارات الاجتماعية العامة التي قد تكون ذات أهمية في اختيار أولويات للإحصاءات الاجتماعية .

يتزايد في الوقت الحاضر الاهتمام بمشكلة التفاوتات الداخلية في البلاد النامية ، وبأن التوزيع العادل للنروة له من الأهمية ما لنمو الموارد الإجمالية . ويؤدي هذا إلى سياسات التكامل القومي ونقص التفاوتات الإقليمية ، وإنشاء الصناديق الاجتماعية ، وإعادة توزيع الدخل القومي ، الخ ، من أجل تصحيح الانحرافات الناشئة عن التنمية الاقتصادية الجارية . وفي مقدور إدارة متطورة للإحصاء الاجتماعي أن تؤدي دورا هاما في قياس التغيرات التي تطرأ نتيجة لهذه السياسات الجديدة وتقييمها والمساعدة على حل المشاكل التي تظهر عند تنفيذها .

وإذا أريد أن تكون الأولويات الإحصائية ذات قيمة فورية فلا بد أن تمشن المجالات التي لها صلة مباشرة في التنمية والرفاهية الاجتماعية للبلد . الآن على تحقيقها ، وتكمل المشروعات التي تجرى فيها عمليات خاصة . ومن المحتمل أن يكون هناك مركز مشترك للمجلات المفضلة ، لأن هناك تماثلا في المشاكل الاجتماعية في معظم البلاد النامية . وتضم هذه المجالات المفضلة في الغالب : توفير ماء الشرب ، تغذية جيدة للمجموعات الضعيفة من السكان ، تطوير الخدمات الصحية

الأولية الأساسية ، تحسين صحة الأطفال والأمهات ، توفير التربية الأساسية وتضمينها التدريبات العملية والتقنية ، تنظيم الأسرة ، وبوجه أعم دعم الاسرة والمجتمع ، وزيادة انفرص المتاحة للنساء والفتيات .

هناك حاجة الى تطوير بعض الاختصاصات لتقديم احصاءات على المستوى المحلى وفاء بحاجة السياسات المحلية الى المعلومات . ومن أجل ذلك تحتاج الأجهزة الميدانية فى مكاتب الاحصاء المركزية الى دعم ليتمكن الاعلام المحلى من تغذية البيانات القومية التى لها مهمة تقدير وقياس رئيسية . وترتبط الحاجة الى الاحصاءات المحلية ارتباطا وثيقا بمشكلة التفاوتات الداخلية التى سبقت الإشارة اليها . ولأنه من الضروري بذل مزيد من الاهتمام بالتفاوتات الموجودة خارج القطاع الحديث طبقا للخطط القومية الخاصة بالتحسين الاجتماعى ، ينبغى أن تستهدف التحسينات بنوع خاص توفير البيانات المتعلقة بالمجالات والمجموعات المحرومة من الموارد والخدمات الرئيسية التى تشمل غالبا المناطق الريفية ، والاحياء الحضرية الفقيرة ، والاقليات العنصرية والثقافية ، والتنمية الاقليمية هى فى الغالب من الأولويات . ومن المهم الاتفاق على اختيار مناطق خاصة ، وأن تعمل الوزارات كلها فى خدمة هذه المناطق بأسلوب منسق . والمناطق التى تحظى باهتمام خاص هى على الأرجح أكثر المناطق الزراعية تخلفا ، والمناطق التى تكون بها وسائل النقل والاتصال أضعف من غيرها ، وربما تكون بعض المناطق قد عينت باعتبارها « مناطق للتنمية » . ويجب ربط البرامج الاحصائية بضروب النشاط الجارية . ويجب من جهة أخرى مراعاة عدم اعتبار كل مشكلة اجتماعية أو اقليمية كاولوية ، والا تعرضت التحسينات للفشل

الحاجة الى معالجة متكاملة

إذا انتهى بلد من تحديد أولوياته وایضاح مجالاته الرئيسية ذات الأهمية الاجتماعية فإنه يواجه مهمة وضع سياسته الاحصائية فى اطار متناسق . ولا يجوز تصور العمل كمجموعة من المبادرات المنعزلة النشيطة فى مختلف الوزارات المعنية ، وإنما ينبغى النظر اليه كجزء من مجموعة من الانشطة التى يعزز بعضها بعضا ، والتى تسعى الى غاية اضافية وقوة دافعة جديدة لبذل مجهود قومي منسق فى سبيل توسيع ما هو جار بالفعل . وهذا أمر شاق بنوع خاص فى الاحصاءات الاجتماعية المتكاملة كجزء من تنمية احصائية اجمالية تشمل الاحصاءات الاقتصادية ، وتأخذ فى اعتبارها توزيع موارد محددة على مختلف المجالات الاحصائية .

ان معالجة التنمية واتلعة الاجتماعية يجب أن تكون بالضرورة متعددة القطاعات ، وأن تأخذ فى اعتبارها مضامين سياسات واسعة النطاق . وقد تتطلب الحال الحصول على معلومات تتعلق بأبعاد اجتماعية واقتصادية متنوعة لصياغة السياسات لأى قطاع فردى . ان البيئة التى يعيش فيها الناس ، والموارد الغذائى ، والصحة ،

والتربية البدنية والعلمية ، والتعليم ، والاستخدام ، كلها أمور يؤثر بعضها في البعض الآخر . مثال ذلك أن مورد الطعام وتكوينه لهما تأثير جوهري على صحة الجسم ونموه ، وعلى التعليم والانتاجية . ويجب أن يكون من بين السمات القيمة للاحصاءات الاجتماعية المسقة الربط بين المعطيات التي تنتمي الى قطاعات مختلفة . ويجب أن توجه عمليات المسح في أحد القطاعات أسئلة عن المعطيات الداخلة والخارجة في القطاعات الأخرى بكيفية يمكن نسبتها لمعطيات واسعة النطاق تجمع عادة للقطاع كله . وقد أصبح واضحاً بصورة متزايدة أن المعالجات القطاعية ليست كافية في ذاتها ، وأنه فيما وراء نقطة معينة تعتمد النتائج المثمرة على مختلف المعالجات القطاعية التي تتكامل وتتفاعل فيما بينها . أن عملية متكاملة ، كالمسح الأسرى ، يمكن أن تنتج دليلاً احصائياً على أسلوب العلاقات المتبادلة بين مختلف المظاهر والأحوال الاجتماعية في حياة الناس ، والمجى الذي ترتبط فيه التباينات في قطاع ما بالتفاوت في القطاعات الأخرى .

ويجرى الآن في كل بلد ، مهما كانت درجة تخلفه ، مسح احصائي موسع للمجالات الاجتماعية . وهناك عمليات احصائية منتظمة مرتبطة بالعمل الإداري . وثمة عمليات منتظمة واسعة النطاق ، ولكنها قليلة ، كعمليات الإحصاء السكاني والزراعي والاسكاني . وقدر كبير من عمليات حصر بعض المسائل ودراساتها تجريها على حدة بعض الإدارات الحكومية . ويجب على برنامج لتحسين الإحصاءات الاجتماعية كمهمة من مهامها الرئيسية ، أن تعمل على تنسيق هذه الأنشطة وترشيدها ، وبخاصة مختلف أنواع حصر الحالات ودراساتها ، وهي التي لها صلة محتملة بالموضوع . وعمليات الحصر (أو المسح) كثرة التكاليف ، بن باهظة ، بسبب الازدواج ، والفرص الضائعة ، وعدم الاستعانة بالنتائج . وبالنظر الى ترابط المعطيات وتعدد الإدارات المختصة بالإحصاءات الاجتماعية يجب بذل اهتمام شديد بالحاجة الى تدبير جهاز مناسب للتنسيق من أجل جمع البيانات وتحليلها ووضع مفاهيم وتعريفات وتصنيفات مشتركة .

والاحصائيون في البلاد النامية لا يلقون عوناً كافياً ، وبخاصة في القطاعات الاجتماعية ، لذلك فمن المهم كثيراً أن تكون جهودهم مثمرة بفدر المستطاع ، وأن يعملوا معاً في انسجام ليساعد بعضهم بعضاً ، بدلاً من أن يكرروا العمليات الإدارية اللازمة لتنفيذ مختلف عمليات المسح .

ويمكن استخدام القائمين بالاستقصاء في عمليات المسح في الحقل الاجتماعي في عمليات المسح في مجالات أخرى . وقد يكون الاحصائي في أحد القطاعات في وضع ملائم للمساعدة في دراسة متصلة بموضوعه وإنما في قطاع آخر . ولكي يمكن

الحصول على أكبر قدر من الفائدة من الموارد المحدودة يجب العمل على ضم
الاحصائيين المشتغلين في القطاعات الاجتماعية في فريق واحد . ويجب أيضا
أن يكون الهدف تحسين المعطيات الموجودة بالفعل وترشيدها ، وكذا تطوير الاحصاءات
المتناسقة ، سواء كانت قطاعية أو مشتركة بين عدة قطاعات ، اللازمة لاستخدام
الموارد القليلة استخداما أكثر فاعلية .

ويجب أن يشترك في وضع البرنامج منتجو الاحصاءات ، والمتنفعون بها ،
وصانعو السياسات ، حتى تفام الروابط منذ البداية . ومن المهم تمثيل وجهات
النظر كلها ، وبالأخص آراء صانعي السياسات ، حتى يمكن المواءمة بين البرنامج
وبين المطالب اللازمة لحل المشاكل ، والحصول على المساندة السياسية اللازمة .
ويمكن اجتذاب صانعي السياسات بالاهتمام بالإسهام في تحسين الإدارة بالرقابة
والتقويم ، أو القدرة على تقديم المعلومات التي تبرر ميزانية وزارية بربط الدخول
بالانتاجات المتوقعة ، أو على القيمة بتوفير أساس للقرارات الخاصة بالسياسة
وذلك بتعيين الناتج المتوقع من الاتجاهات في الماضي والحاضر ، أو بتقدير ما إذا
كان في الامكان تنفيذ المشروعات التجريبية بتكلفة معقولة ، وتفضيلها على سائر
الأجراءات ولا بد أن يقتنع صانع السياسة بأن البرنامج الاحصائي سوف يسهم
إسهاما عاجلا في حل مشاكله . كذلك تهتم الهيئات الأكاديمية وكذلك هيئات
البحث التي تضطلع بالدراسات الاجتماعية اهتماما كبيرا بتطوير الاحصاءات
الاجتماعية ، وذلك باعتبارها من المنتفعين بالبيانات والمنتجات لها . وقد تكون
إسهامات مثل هذه الهيئات هامة ، ويجب تشجيعها حتى تشترك في وضع برنامج
منسق ، وتعتبر خبرتها ونفوذها في هذا السبيل .

وعلى كل بلد أن يجرى ترتيباته الخاصة لإنشاء أجهزة وروابط للتنسيق ،
في ضوء هيكله الإداري ، ويتم ذلك بصورة أفضل بتوجيه أو تعزيز قوى من سلطة
إحصائية مركزية . والاحصاءات الاجتماعية في الوقت الحاضر لا مركزية في معظم
البلاد النامية ، وكل وزارة مسئولة عن إحصاءات قطاعها الخاص . وللمكتب القومي
للإحصاء أن يقوم بدور استشاري عن طريق التشريع أو مجالس الإحصاء القومية ،
وفي حالات قليلة يكون هذا المكتب إدارة قومية واحدة للإحصاء مسئولة مباشرة عن
الإحصاءات الاجتماعية القطاعية . ومن جهة أخرى فإن معظم عمليات الإحصاء واسعة
النطاق ، كالإحصاءات الزراعية والمكانية والسكانية ، وعمليات المسح الأسرى
بالعينة ، تقوم بها هيئات تكون جزءا من المكتب القومي للإحصاء ، أو منظمة إليه
مباشرة . وأهم استثناء لذلك هو عملية نظام التسجيل المدني للأحداث الحيوية ،
وهي غالبا من اختصاص إدارة أخرى .

ولمكتب الإحصاء المركزي ، أو مجلس التنسيق الإحصائي إذا وجد ، دور
أساسي يؤديه لضمان عدم تباعد العمل الإحصائي الذي تقوم به مختلف الوزارات

بل يسهم في معالجة تنظيمية بقصد تحسين الاحصاءات الاجتماعية • وفي مقدور المكتب القومى للاحصاء ، وهو يعمل بالتعاون الوثيق مع ادارات الاحصاء في مختلف الوزارات ، أن يساعد مثلاً في اجراء تصنيفات مشتركة لصالح المنتفعين بالبيانات في كل حقول الاحصاءات الاجتماعية • ولهذا المكتب دور أساسى في تحسين المستويات الاحصائية ، بوضع معاهيم وتعريف وانشاء مشروعات تتعلق بالبيانات والمهمات العامة ، كالتسهيلات التدريبية ، واعداد البيانات الالكترونية ، والادارة الاحصائية ، الخ •

قائمة بالأنشطة والمطلبات والقدرات

تتنوع المطلبات الفعلية في البرنامج القومى تبعاً للوضع الاحصائى والاجتماعى من المهم اذن بالنسبة لكل بلد أن يقوم بقدر المستطاع باجراء تحقيق تهيئى عن الأنشطة الاحصائية الجارية ، والمطالب الرئيسية لدى المنتفعين المحتملين ، ومدى التحسينات الاحصائية الممكن اجراؤها • وعلى مكاتب الاحصاء أن تتولى عملية حصر للاهتمامات الأساسية وأنماط البيانات التي قد تكون مفيدة في الاستجابة لهذه الاهتمامات • وقد يكون من الضروري عند الحصول على قائمة متماسكة بالمطلبات الاجمالية التوفيق بين المطالب المتعارضة من مختلف الادارات • وآراء المنتفعين أهمية كبرى في هذه المرحلة المبكرة •

ويجب ، كلما امكن ، أن تتضمن قائمة البيانات التي تجمع الآن تقديراً لنوعية هذه البيانات ومدى الاستفادة منها • وليس ثمة قيمة لجمع بعض البيانات وتصنيفها ونشرها إذا كانت هذه البيانات غير موثوق بصحتها ، أو انقضت أوانها أو لا يمكن استعمالها لأسباب أخرى • وعلى كل من المنتجين والمنتفعين أن يذكروا المجموعات التي يعتبرونها أقل أهمية من غيرها • ومن المهم في الحالتين التمييز بين المجموعات غير المستعملة بسبب أن بياناتها غير مطلوبة ، وبين المجموعات غير المستعملة لأن البيانات ، ولو أنها تتعلق بمسائل هامة ، لا يمكن تفسيرها تفسيراً مفيداً • وقد يكون من المفيد أيضاً وضع قائمة بحالات الازدواج أو التضارب في التعريف ، وبهذه الطريقة يتيسر تحديد الثغرات الرئيسية ووجوه النقص في التفطية الاحصائية •

فاذا ما تبينت الثغرات لزم ترتيبها بنظام من الأولويات ، وفحصها في ضوء عدد من المعايير ، كالحاجة ، ومدى سهولة الوصول إليها • والواضح أنه ينبغي أن تفكر دائماً في الاستفادة من الاحصاءات • أما الأولويات فلا يمكن تحديدها على أساس من أهمية الموضوع وحده ويجب بذل اهتمام شديد بالمجالات التي إذا ما تم استيفاء البيانات الناقصة بها أمكن استخدامها في الحال وبكثرة • وعلى ذلك يكون معيار الحاجة معياراً مركباً من تكاليفات مصلحية ، ومطلبات للتخطيط القومى والمحل ومساندة في تنفيذ السياسات الموضوعية • أما معيار سهولة النال فانه مركب من

السهولة التي يمكن بها جمع البيانات الجديدة ، ووجود ظروف ملائمة لمعالجة البيانات ، والسرعة التي يمكن بها نشرها . ويعتمد الكثير من هذه العوامل على معاونة الجهة الادارية المعنية ، وحماسة المنتفعين في المستقبل .

ولا يكفي تبين الثغرات في ذاته أن يؤدي الى تفسيرها ، وبخاصة فيما يتعلق بنوعية البيانات وفائدتها . وعلى ذلك فانه بالإضافة الى مراجعة البيانات والحاجات قد يدعو الأمر لمراجعة هيكل الاحصاء الاجتماعي وتقويمه ، أي التنظيم ، والاختصاص والموظفين ، والمعدات ، واجراءات العمل ، ونتاج الاحصاءات واستخدامها ، والصلات القائمة بينها وبين لمنتفعين ، وفي هذا الخصوص يمكن أن يؤدي مكتب الاحصاء المركزي دورا مفيدا ، لانه هيئة تضم اكبر عدد من الاحصائيين في البلد ، ومن ثم فهو قادر على مساعدة مختلف الوزارات في مراجعة احصاءاتها . وثمة ميزة اضافية تتمثل في اجراء المراجعات القطاعية بأسلوب منسق ، ومن ثم تكون أداة قيمة للبرامج العمل لمجموعة التنسيق . ومن المفهوم في التطبيق العمل أن الاستشارة التي تسبق الإشارة اليها ليست سلسلة من الخطوات المتميزة ، ولكنها خطوات تتداخل وتكرر وتحيد عن السياق الموصوف ، وتتبع بدلا من ذلك سبلا عملية نفعية حسب الظروف المحلية . ولقد وضفت العملية بأنها سلسلة من الخطوات التي تتخذ لايضاح مضمون كل خطوة والغرض منها .

وضع أبسط برنامج واقعي

ما دمنا نفكر بلغة عملية فانه ينبغي توجيه عناية خاصة بإمكانية تنفيذ العمليات والأساليب الخاصة بجمع البيانات المقترحة في مجال الحقائق الاحصائية في البلاد النامية ، مع كثرة تنوعها ، تعاني ضغطا شديدا ، وأن الطلبات الموجهة اليها تفوق بكثير قدراتها . وليس المقصود أن يزيد تحسين الاحصاء الاجتماعي العبء الموجود الآن دون أي لزوم لذلك ، وانما يعمل على تركيز الاهتمام على بضع أولويات يمكن النظر اليها باعتبارها الحد الأدنى الضروري لتطور السياسات الاجتماعية .

ومن المهم لأولئك الذين يتحملون مسئولية تحسين الاحصاء الاجتماعي أن يتجنبوا التخطيط على نطاق قسيع أكثر من اللازم ، ويجب أن تكون غايتهم تخطيط برنامج موجز الى أقصى حد وسهل التناول ، يمكن أن يخرج لنتائج سريعة وهامة ، حتى ولو كانت فترة الاستخدام طويلة نسبيا . ومهما كان الوقت الذي يستغرقه اعداد برنامج واقعي شديد الایجاز فانه بمجرد تنفيذه يمكن أن ينتج سريعا احصاءات مضبوطة ومتصلة اتصالا وثيقا بالموضوع ، وبتكلفة قليلة . أما اذا أعد منذ البداية برنامج موسع الى أقصى حد بقوائم شاملة كاملة للمجموعات الاحصائية المرغوبة فهناك احتمال كبير في أن يخرج عن الموضوع . ويجب أن لا يفرب عن البال

أنه لا الإحصائي ولا المنتفع الحقيقي هو الذى يقدم معظم البيانات الأولية للإحصاءات الاجتماعية ، ولكن يقوم بذلك الموظفون الإداريون والتقنيون المسؤولون عن تقديم الخدمات الاجتماعية ، وهم غالبا يتذمرون من الأعباء الإضافية . لذلك ينبغي تطوير البرامج بعناية ، وتحديد أهدافها بإحكام ، وتنسيق إنتاجها ببراعة .

ولما كانت الخبرة الإحصائية نلتقى الى معونة مالية ، وكانت الحماسة الإدارية محدودة ، كان من الضروري الإقلال من جمع السلاسل الإحصائية الموجودة بالفعل أو حذفها نهائيا فى بعض الأحيان لفسح المجال لسلاسل جديدة ، فى حين يتعين إعطاء الأولوية لتحسين الاستقصاءات والسلاسل الموجودة ، بحيث أن مجهودا صغيرا ينتج عائلا كبيرا . وينبغي بذل الاهتمام اللازم بتسيير الحصول على الإحصاءات لأن البرنامج فى حاجة الى بعض النجاح المبكر . ويمكن فى الكثير من البلاد النامية اجراء قدر كبير من العمل لتبسيط التسجيلات والإقلال من التسجيلات المحفوظة غير المستعملة ، وهى من الأشياء الموروثة عن الممارسات الإدارية القديمة . ومن شأن هذا التبسيط والتنظيم فى البداية أن يساعد على الحصول على النتائج المبكرة اللازمة ، اذا كان من الضروري الحصول على مزيد من المعونة .

ويعتمد نجاح أى برنامج ، الى مدى بعيد ، على درجة التحامه بالبيانات الإدارى القائم ، لذلك فليس المقصود أن ينشئ جهازا خاصا به لجمع البيانات . وبالنسبة للإحصاءات القطاعية المستمدة الى حد كبير من الممارسات أو السلطات الإدارية فإن الأعمال الخاصة بأعداد الاستقصاءات ، وإصدارها ، وجمع البيانات ، ومراجعة المعلومات ومقارنتها بعضها ببعض ، وتحليل أولى النتائج ونشرها ، هذه الأعمال يجب أن تبقى مع الإدارات المسئولة تقليديا عنها . وسوف يحتاج الأمر الى بذل جهود لتحريك هذه الإدارات على طول خطوط ملائمة متفق عليها ، وتكملة العمل القطاعى بأنشطة ملائمة متمركزة تضم عمليات المسح الأسرى ، وبهذه الطريقة فإنها لن تمتص أية مسئولية من مسئوليات الإدارات الحكومية . ومع ذلك فإنه بالضغط على بعض الأولويات سوف يجد منظمو البرنامج الفعال فى الغالب أنه من الضروري المطالبة بتبسيط وتنسيق العمليات المرهقة التى هى الأثر الباقى من العمليات الحسابية التقليدية القديمة .

إن أى برنامج حى صالح للتطبيق ، حتى ولو كان موجزا الى أقصى حد ، لا يمكن أن يكون قصير المدى ، فالتغيرات البعيدة المدى أو المعالجة المثيرة فى أية سياسة لا يمكن توقعها فى غضون بضع سنوات ، ويصعب غالبا الحصول على الإحصاءات التى تعكس هذه التغيرات ، ولا تكون هذه الإحصاءات متاحة إلا بعد مرور فترة زمنية . من ذلك مثلا البيانات عن التغيرات فى معدل الوفيات ، والحالة الصحية والغذائية للسكان ، وأحوال النساء من حيث المعيشة والعمل ، الخ .

وفى إمكان البرنامج العمل أن يامل فى التعامل على نطاق واسع شامل ، فى مرحلته الأولى . مع واحد أو اثنين فقط من هذه المجالات ، ويجب أن يتوافق مضمونه ومراحله مع مضمون ومراحل خطة التنمية القومية التى تعكس الاستراتيجية الأساسية للبلد . وينبغى ، من الوجهة المثالية ، أن يتمشى الجدول الزمنى مع الفترة الزمنية لخطة قومية جديدة أو مع الفترة المتبقية من خطة موجودة من قبل . ومن شأن ذلك أن يتيح الاستجابة بسهولة للمطالب المتزاخمة ، عندما تكون بعض الأولويات التى توجه إليها الاحصاءات قد استقرت بالفعل . وفى الامكان أيضا الاستفادة بهذا الوصف من تركيز الموارد والسلطة بالاشتراك مع الخطة القومية .

وثمة « حد أدنى » بقدر المستطاع لقائمة من سلاسل احصائية يمكن أن يشكل لب جهد قوى متعدد القطاعات لتحسين الاحصاءات الاجتماعية ، ويكون لكل بلد قائمة خاصة به . وليس المقصود ها هنا اعداد قائمة موجزة دولية للمؤشرات الاجتماعية . مثال ذلك فى مجال الصحة بلد يملك جهازا احصائيا جيد التنظيم ، قد يسعى الى الحصول على سلاسل تتبع حساب معدلات وفيات الاطفال ، ومعدلات الوفيات لمختلف فئات الأعمار . وقد يكون فى إمكانه الحصول على بيانات موثوق بها عن النسب المئوية للسكان الذين يتيسر لهم الحصول على مورد مائي معقول ومصون ، والذين ينتفعون بخدمات مراكز الرعاية الصحية الأولية ، ويتمتعون بالوقاية والتحصين ضد بعض الأمراض المعينة . ومن جهة أخرى فان بلدا به نظام احصائى بدائى لابد له من التركيز على سلسلة أو سلسلتين من الاحصاءات ذات الأثر المباشر والتى قد تتطلب صياغة مختلفة ، مثال ذلك عدد الأشخاص الذين يترددون على المراكز الصحية الأولية فى المناطق التى تصل إليها الخدمات الصحية الأساسية ، وعدد الثرى والكفور التى بها موارد مائية معتنى بصيانتها .

وتبعاً للحاجة وسهولة المنال يراعى أن يكون ثمة حد أدنى من التفكك فى داخل المجموعات ، من حيث نوع الافراد ، وأعمارهم ، والوحدات الادارية ، الخ . ومع ذلك فان مجرد اعداد قائمة موجزة الى أدنى حد هو بذاته ضمان كاف ، ويجب الاحتراس من تجاوز القوائم المتفق عليها حتى يتبين نجاح العمليات الأولية . وينبغى أن يزود البرنامج الموجز المجموعات الأساسية بما يكفى من التفاصيل من حيث المواقع وأنماط الافراد ، وذلك لقياس التغيرات فى أنحاء البلد ، بدلا من التوسع فى المجموعات مع تغطية أو تصنيفات محدودة ، مثال ذلك الاقتصار على المراكز الحضرية الكبرى ، أو عدم التفرقة تبعا لنوع الافراد أو أعمارهم . ومن أغراض القائمة الموجزة اقتراح العناصر التى قد تكون مشتركة بين كل الانشطة القطاعية والمتعددة القطاعات . ويجب العناية باختيار السلاسل التى تجمع على هذا النحو بحيث تكون أكثر دلالة على الوضع الاجتماعى ومفيدة من الوجهة الادارية فى حدود ما يتيسر جمعه بالفعل .

طرق عملية

هناك حاجة ملحة لطرق عملية سهلة التطبيق ، مع النظر بعين الاعتبار الى الموارد المتاحة المحدودة للاحصاءات الاجتماعية في البلاد النامية . ولا يعنى الذراع عن المناهج البسيطة الدعوة للتفكير الفج ، بل يمكن على العكس من ذلك ، بالتفكير الدقيق والمعالجة بذهن متفتح ، انتاج تقنيات فعالة يمكن الاعتماد عليها والثقة بها ، وتكون في الوقت نفسه بسيطة وقليلة التكاليف . فلا يكفى مثلا في مجال التغذية اقتراح الاقتصاد على عمليات دقيقة لمسح الاستهلاك الاسرى الغذائي ، فهذه عمليات كثيرة التكاليف ، وتستغرق وقتا طويلا حيث تواجه مشاكل غذائية خطيرة . حتى استخدام اقيسه الجسم الشرى الفعالة ، كقياس طول الجسم بالنسبة لوزنه ، فانه جزء محدود لانه يعتمد على توزيع الاجهزة الملائمة والمحافظة عليها . ويضطر الاحصائي دواما الى البحث عن مؤشرات تقريبية وبسيطة لسوء التغذية ، منها محيط الذراع ، مستعينا بمساعدتين غير مدرجين لتسجيل البيانات بأدوات بسيطة .

مثل هذه الحلول لا تصدر على نراة احصائية فقط ، واما أيضا عن فهم طبيعة المسألة . فاذا اتخذنا مشكلة التغذية كمثال وجدنا أن قياس محيط الذراع لا يعتمد لصحته بعامه على اثبات العمر الحقيقي للشخص (وهذا مالا يحدث في الغالب) . فيبين سن الواحد والحادسة لا يظهر على الطفل السوى تغير ملموس في محيط الذراع ، ومن ثم يتيح للقياس أن يجرى على مدى طويل من العمر . وهذا أمر هام بنوع خاص لأن أولى دلالات سوء التغذية الخطير تتجلى في صغار الاطفال . وقد يكون لهذه الطريقة مزية على طريقة قياس الطول بالنسبة للوزن من حيث انها تقيس بمزيد من الدقة تأثير سوء التغذية الحديث ، ولا تتطلب من معدات القياس سوى فيلم بأشعة اكس ملون تلويذا مناسباً . ومع ذلك فان استعمال قياس محيط الذراع لم يزل ماثرا للجدل ، وبخاصة عند تطبيقه على الاطفال كافراد بالنسبة للجماعات .

والاستخدام الفعال للتقويم والمعاينة (الاحصاء بأسلوب العينة المترجم) طريقة أخرى يمكن بها تحسين العمل الاحصائي . والاحصائيون الذين يعملون في القطاعات الاجتماعية بالبلاد النامية لم يستغلوا تقنيات التقويم والمعاينة استغلالا كافيا ، بخلاف نظرائهم في سائر الميادين . والتبليغ الإداري الحالي ، ولو أنه قاصر ، الا أنه تام من بعض النواحي . وفي الكثير من الظروف يكون التوقيت المناسب أهم من الشمول ، كما أن مزية النشر المبكر تتغلب في الكثير من الاحيان على التحيزات المحتملة التي تسبب عن استخدام العائدات الجزئية . وفي العمليات الاحصائية المطبقة منذ زمن بعيد ، وبخاصة في الاحصاءات الإدارية المتواترة حيث يتسنى عمل تقديرات موثوق بها ، ينبغي تشجيع الاحصائيين الاجتماعيين المحليين

والمركزين على اجراء التقديرات لتعجيل عملية النشر . وليس فى الامكان دائما ، فى العمليات الجديدة أو المنشأة حديثا ، اعطاء تقديرات معقولة ، ويحتاج الامر الى البحث عن تقنيات بديلة توفيرا للوقت .

وأسلوب العينة (أو المعاينة) يمثل تقنية من هذه التقنيات ، وله أيضا مزايا أخرى . وقد أثبتت التجارب فى كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية أن عينات صغيرة يمكن أن توفر بيانات موثوقا بها بدرجة كافية لترشيد السياسة، وثمة بعض المرافق التى تستخدم الاحصاءات الاجتماعية فى البلاد النامية كانت لأمد طويل تعتبر هدفها الأول تعداد كل عناصر الكون حتى تحصل على بيانات « مضبوطة » للأغراض الحسابية ، بدلا من انتاج بعض الافكار عن حجم السلاسل واتجاهاتها وتوزيعها فأسرع ما يمكن لأغراض السياسة والادرة الاجتماعية . ويجب أن يكون من أهداف تحسين الاحصاء المساعدة على تغيير هذا الاتجاه .

ولا يتضمن أسلوب العينات حتما تطبيق التقنيات البطيئة المرهقة أو ابتكار أشياء معقدة . ويجب تشجيع استعمال قياسات سهلة التطبيق ، كالمعاينة المنهائية حتى ولو أدخلت تحيزات صغيرة بوحداث أصغر . وليست الدقة مفيدة فائدة مطلقة، والبيانات الناتجة عن الدقة الزائدة يجب أن تموزع عن التكاليف الزائدة والوقت الزائد . وفضلا عن ذلك يحدث فى كثير من الأحوال أن النقص فى أخطاء المعاينة التى تحدث خلال العينات الموسعة يعادلها كثيرا الزيادات فى أخطاء غير المعاينة ، ذلك لأن الموارد الثابتة المتاحة للرقابة والضبط توزع بصورة أخرى على العينة الأوسع وعلى ذلك يجب على الإحصائي أن يهوى قراراته على أساس معدلات العائد بالنسبة للفوائد الكبرى المتوقعة من سلسلة البيانات ، لا على أساس مبادئ أو معايير مجردة وفى أسلوب العينة مشاكل تقنية يجب التغلب عليها ، وبخاصة مشكلة استخدام العينات لقياس الاتجاهات فى الظروف المحلية ؟ ويجب تشجيع الإدارات الإحصائية القومية والدولية لرفع مستوى الخبرة فى استخدام لعينات وتصميم عمليات المسح ، وتقديم المشورة فى استخدام تقنيات العينات الفعالة وعمليات التقدير .

وثمة عنصر رئيسى لى تحسين فى الاحصاءات الاجتماعية يتمثل فى انشاء جهاز قومي دائم للمسح الأسرى ، وهو مكمل هام للاحصاء الرسمى للسكان والاسكان الذى يجرى بصورة غير منتظمة نسبيا . ذلك لأنه بالإضافة الى انتظام عمل هذا الجهاز يتيح مدى من الموضوعات التى يراد تغطيتها أوسع مما يتسنى تغطيته عن طريق الاحصاء الرسمى ، وكذا عدد أكبر من الاسئلة فى داخل كل موضوع ، ويتيح مجازاة مستمرة للاحصاءات المناظرة التى تجمع من مصادر إدارية . وتفرض الاحصاءات الإدارية عبئا مستمرا وثقيلاً على المستقصى منهم ، وهناك حد ثابت للمدى الذى يمكن أن تصل اليه هذه الاحصاءات مع استمرار حصولها على معلومات مناسبة وبصورة منتظمة . والحقيقة أن عمليات المسح الأسرى

بالعينة في معظم البلاد النامية هي الطريقة العملية الوحيدة للحصول على بيانات قومية عصرية عن الأحوال والاتجاهات الاجتماعية ، والحصول على الخدمات المطلوبة ، وأثر السياسات في التخفيف من الفقر الذي تعيش فيه الأغلبية العظمى من السكان وفضلا عن ذلك فإن عمليات المسح الأسرى يمكن إذا صممت ونفذت بكيفية مناسبة أن تكون أداة هامة لتكامل الإحصاء الاجتماعي .

ويجب العناية أول كل شيء بعمليات المسح المستمرة المتكاملة ، في مقابل مجموعة من عمليات المسح المخصصة المتنوعة الموضوعات ، ثم العناية باختصاص متعدد الموضوعات لآراء عمليات المسح . وليس بالضرورة عملية مسح عام واحدة متعددة الموضوعات . وتساعد مثل هذه الاستراتيجية مكتب الإحصاء القومي على ارساء القواعد الأساسية لعملية المسح المستمر بالاستقصاء ، وذلك بتنظيم إحصائي ميداني دائم بأسلوب العينة ، ومعالجة البيانات عن طريق الإدارة ، ورسم الخرائط ، وإدارات ومراكز التحليل والنشر .

النشر

هناك عنصر آخر في مجهود قومي منسق لتحسين الإحصاء الاجتماعي ، ذلك هو نتاج النشرات التي تقدم الإحصاءات الاجتماعية التي تنتجها الوزارات إلى جانب بيانات المسح والإحصاء الرسمي المتعلقة بالموضوع والتي تحصل عليها إدارات الإحصاء العام في مجموعات منظمة وجذابة متصلة بمصالح المتفعين . مثل هذه النشرات تساعد منتجي الإحصاءات بإضافة مزيد من الوضوح على اتساجاتهم ، والاهتمام بالصلات المتبادلة بين الإحصاءات الاجتماعية بدلا من مظاهرها القطاعية المجزى ، وبتنظيم إحصاءات متقاة ذات دلالات خاصة في مجموعات زمنية . أهم من ذلك أن المتفعين بالإحصاءات ، وبخاصة أصحاب الاهتمامات المتعددة القطاعات والسياسية ، يجدون أداة جديدة هامة لتخطيط السياسات والمراجعة . والنشرات التي من هذا النوع ، التي يصدرها عدد متزايد من البلاد ، يجب أن تكون متعددة القطاعات من حيث المضمون ، وموجهة صوب السياسة ، وبمعناها مكتب الإحصاء القومي أو إدارة التنسيق الإحصائي بمساندة الإدارات القطاعية وتعاونها .

ومن مظاهر الإحصاءات الاجتماعية المتخلفة ، لمجزأة وغير مركزة بوجه عام في البلاد النامية ، عدم الاهتمام بنشر البيانات ، وهذا شيء مفهوم ما دامت أنواع كثيرة من الإحصاءات الاجتماعية تستمدتها بعض الوزارات من تقاريرها الإدارية الخاصة . ومع منتج الإحصاءات والمنافع الأول بها في الإدارة الحكومية الواحدة يعتبر نشر الإحصاءات في الغالب أنه يخدم أغراضا « أرشيفية » أكثر منها عملية . وقد تنشر البيانات كجزء من تقرير سنوي للإدارة أو الوزارة ، وتتميز في الغالب بتركيز الاهتمام بقطاع واحد أو قسم من قطاع ، وبتنظيم ومضمون يعكسان

اعتبارات إدارية أكثر منها موضوعية ، وخلوها من التحليل ، وتقديم باهت غير جذاب ، والتأخر في الظهور ، بعد انقضاء خمس سنوات أو ست سنوات أحيانا على جمع الإحصاءات •

وتنشر المجموعة المحدودة من الإحصاءات المستعملة الآن للتخطيط والإدارة نشرًا فوريًا بطرق غير رسمية في داخل المشروعات أو الوزارة • ومن سوء الحظ أن سائر المنتفعين يضطرون إلى الاعتماد على طلبات خاصة يقدمونها إلى الوزارات المعنية للحصول على البيانات التي لم تنشر ، أو الاعتماد على أية إحصاءات اجتماعية ينشرها مكتب الإحصاء القومي في كتابه الإحصائي السنوي ، أو ما شابهه من ملخصات عامة ، أو على شتى المنشورات التي تصدرها مختلف الوزارات • ومن شأن ذلك أن يعيق تطور الإحصاءات الاجتماعية المتكاملة ، ويضر بمصالح منتجي الإحصاءات والمنتفعين بها في نطاق كل وزارة ، لأن مثل هذه الترتيبات لا تسهم في تعزيز التحسينات المطلوبة • والزيادة في وضوح النشرة الإحصائية الاجتماعية المتعددة القطاعات تعرض إدارات الإحصاء المركزية والوزارية إلى النقد المتزايد بسبب الثغرات ومواطن الضعف في البيانات المنشورة • ومع ذلك ، ففي خلال هذا التعرض بالذات تتلقى إدارات الإحصاء النقد ، ثم تتلقى بالتالي الموارد المطلوبة للتحسين •

لا حاجة إلى القول بأن محاولة تحسين صورة الإحصاءات الاجتماعية عن طريق النشر دون اتخاذ خطوات لتحسين نوعية هذه الإحصاءات محاولة مصرية الفشل ، ولن تغلب أنواع النشر الأفضل بذاتها على الكثير من العقبات التي تحول دون تحسين الإحصاءات الاجتماعية والتي ذكرناها آنفاً ، ولكنها قد تسهم في عملية التحسين • ومع ذلك فإن التقصير في فحص كفاية أجهزة النشر الموجودة ، وتحسينها إذا دعا الأمر قد ينقص بقدر كبير من أثر التحسينات في سائر مظاهر الإحصاءات الاجتماعية •

تقدم في العمل

ليست الطريقة العملية المتكاملة التي أوصينا باتباعها في هذا المقال لتحسين الإحصاءات الاجتماعية في البلاد النامية مجرد مجموعة من الاقتراحات النظرية ، فقد أجرى بالفعل قدر كبير من البحث والدراسة في المشاكل المتعلقة بالفكرة والتعريف والتصنيف والجدولة • وهناك ملخص شامل للفكرة الأساسية خلف المعالجة الوافية التي سبق أن ذكرنا خطوطها العريضة ، في كتاب « نحو نظام للإحصاء الاجتماعي السكاني » لريتشارد ستون ، الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ • هناك أيضاً شرح موجز بارع للعمل المحتمل في هذا المجال في كتاب « طرق الإحصاء الاجتماعي والسكاني : الاستعمالات والقوائد المحتملة » لسيركلوز موزر ، الذي أصدرته الأمم المتحدة أيضاً • وثمة مثال لتطبيق هذه المبادئ على الظروف الخاصة بالبلاد النامية « لسخامي شكرافارتي » الذي أصدرته أيضاً الأمم المتحدة • وثمة

دراسات في هذا الموضوع ، ليست بالضرورة في قوة الكتب السابق ذكرها ، أصدرتها أقسام الإحصاء في اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ، وبرنامج العمل الدولي التابع لهيئة العمل الدولية ، وأموريات التخطيط التابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ومعهد البحوث للتنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة ، يبحث بعضها في أوضاع بلاد مختارة ، ويبحث البعض الآخر للمشاكل في مجموعها .

وفي خصوص اطار المعالجة المتكاملة نجد وثيقة عملية بعنوان « العمل على تحسين الإحصاء الاجتماعي في البلاد النامية » أعدها مؤلف هذا المقال وأصدرتها الأمم المتحدة ، وناقشها مع ورقة العمل شكرافارتي في الدورة التاسعة عشرة للجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة ، التي انعقدت في نيودلهي في نوفمبر ١٩٧٦ . وقصد أيدت هذه الدراسة بقوة لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة التي رحبت بالعمل الذي أجرى بالفعل في أعداد هذه البرامج ، وحثت على استمرارها والتوسع فيها (انظر تقرير لجنة الإحصاء عن الدورة التاسعة عشرة : البيانات الرسمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية) .

والعمل في هذه الخطوة التكميلية ، كما ذكرت لجنة الإحصاء ، جرى على قدم وساق في عدد من البلاد النامية ، من بينها : البرازيل ، والمكسيك ، وبوليفيا ، وبيرو ، وبلاد البحر الكاريبي ، والهند ، وماليزيا ، وجمهورية كوريا ، وتايلاند ، والجزائر ، وتونس ، ومصر ، وكينيا ، وبنسوانا ، والسودان .

و المشروع القومي الهندي للمسح بالعينة « هو الرائد بين عمليات المسح بالعينة في البلاد النامية » . وثمة بحث حديث له أهمية خاصة بالنسبة لما يتضمنه من المشاكل الاجتماعية الحالية الملحة : « الإحصاء لتخطيط التنمية الريفية وتنفيذها : التجربة الهندية » لمؤلفه ف . ر . راو مدير المكتب الهندي المركزي للإحصاء ، الذي أصدرته الأمم المتحدة . وفي كينيا أنشئ مشروع قومي لمسح المناطق الريفية ، بقصد توسيعه في الوقت المناسب لبغلي القطر كله . وقد وصف هذا العمل في نشرة حديثة « للمكتب المركزي للإحصاء بكينيا » بعنوان يتضمنها في مقال بعنوان « نحو مستقبل اجتماعي : إحصائي » بقلم بارميت سنج مدير « مكتب الإحصاء المركزي » ، نشر في صحيفة « دايجست الإحصائي الكيني » بعدد سبتمبر ١٩٧٥ . وكان نجاح التجربة الكينية مثيرا بنوع خاص ، لأن القاعدة المسدانة الضرورية لم تنشأ الا حديثا نتيجة لعملية أو عمليتين من المسح الموضوعي - في موضوع القوة العاملة مثلا - ويسود الشعور بأن الأحوال في الكثير من البلاد النامية لا تقل ملامة في هذا الشأن عن أحوال كينيا .

وتتخذ هذه البرامج أشكالا تختلف في مختلف البلاد تبعاً لحاجاتها وقدراتها ، ولكنها سوف تمثل معالجة جديدة للإحصاء الاجتماعي ، موضوعها تحسينات متكاملة ومحدودة تتناول مسائل ذات أهمية كبرى ، وتستهدف إنتاج معلومات حديثة ، مرتبطة بالمشاكل ، وجديرة بالثقة ، ومفيدة للإدارة ووضع إنسياسات .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٨/٤٧٣

مرکز مطالعات یونسکو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
تخصصية وأمانة باريس.
ويقوم باختيارها وتبليغها العربية فحة متخصصة
من الامانة العربية، تصح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي، وتمكين من مدافعة
البعض في قضايا العصر.

تصدر شهرياً	مجلة رسالة اليونسكو
يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر	المجلة الدولية للمطالعة الإنسانية سلسلة المشرقة
فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر	مجلة حقوق الإنسان مجلة (العربية)
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر	المجلة والمجتمع

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات
الدولية، وتصدر طبعاً العربية بالانفاق مع اللغة القومية
اليونسكو، ومما وثقة الشعب القومية العربية، ووزارة
الثقافة والإعلام جمهورية مصر العربية.

العدد ١٥ قرش

المجلة الدولية

INTERNATIONAL JOURNAL
OF SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للعالم الاجتماعي

نحو نظام عالمي جديد

العدد الرابع والثلاثون في السنة الثانية

المجلد الثاني من سلسلة المجلات

ومجلة مشروعات اليونسكو

المجلة الدولية

لِلعلوم الاجتماعية

السنة التاسعة

المجلد ٣٤

١١ صفر ١٣٩٩

١٠ يناير ١٩٧٩

١٠ كانون الثاني ١٩٧٩

محتويات العدد

- الدولة / الأمة : هل مصيرها البقاء أم الزوال؟
- شبكات الادارة العالمية
- تأميم المكاتب الادارية المحلية
- مظاهر التقسيمات الفرعية الاقليمية في الدول
- الاوروبية الاشتراكية
- لا كيانات صفوى : التكامل الاقليمي هو
- سبيل البقاء •
- الاحزاب السياسية والسياسة الخارجية والنظم
- الجماعية •
- العوامل الجغرافية وبعض المشاكل الاتحادية
- الفيدرالية في الاتحاد السوفيتي
- خلق الشخصية الذاتية للمجتمع البرازيل
- عن طريق الهجرة السكانية •
- اسس المعطيات الاجتماعية والاقتصادية
- في تونس
- اعناد البيانات : حكومة واهلية اخوة
- على التجربة الإيطالية •

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو

ومركز دراسات اليونسكو

١ شارع طلعت صربيه

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون: ٢٢٤٠٩

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

صبيح القوي

د. مصطفى كمال طلبه

د. السيد محمود الشنيطي

د. محمد عبد الفتاح القصاص

عشمان نويه

صفي الدين العزاوي

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

سعيد المسيري

الثقافة القومية .. وخرائطة العالم المعاصر

●● إذا كان الاقتصاد ، وتكنولوجيا العصر ، والمصالح المتبادلة ، تلعب دورا هائلا ، في تشكيل خريطة العالم المعاصر ، فإن الثقافة القومية ، ستظل هي التي تمهد الطريق لتشكيل هذه الخريطة ، ووضع حدودها ومعالمها ، وكفالة النجاح لها ١٠

وعندما نتأمل عالمنا هذا الذي نعيش فيه سنجد أنه قد مر بتجارب عديدة تعرضت فيها خريطته السياسية لعدة تغيرات جغرافية أو اقتصادية ، او عرقية ، وأنه شهد خلال هذا القرن ، تطورات مختلفة ، على اثر ما اسفرت عنه الحربان العالميتان الكبيرتان من نتائج ، وما انتهت اليه صراعات الطبقات والنظريات من اوضاع ، فاننا سنلمح دائما تأثير الثقافة القومية ، في كل هذه التطورات وهذه النتائج .

فالثقافة ليست درجة من العلم يحققه المواطن ، او درجة من التقسيم يحققها المجتمع ، ولكنها هي في حقيقتها الانسان بكل مقوماته ، ومزاجه ، وميوله ، ورغباته ، وعاداته وتقاليد . الثقافة هي هذا الانسان ، بارتباطات يشعر بها ، وقد لا يستطيع التعبير عنها ، والتزامات يحب أن يتحملها ، حتى دون أن يتدرك أسبابها ٢ بل ان بعض نوازع هذا الانسان ، قد لا تجلب اليه النفع دائما ، لكنها تظل - مع ذلك - ضرورة من ضرورات حياته ، تدخل عليه البهجة والامل ، حتى لو ان هذه البهجة خداع ، وحتى لو ان هذا الامل - سراب

عبد المنعم الصاوي

والذي لا شك فيه ، أن هناك دائما سمات مشتركة بين الناس جميعا ، وأنهم من أجل هذا يتقاربون في المشاعر ، بصور مختلفة ، وتكون ردود أفعالهم للأحداث موحدة أحيانا ، ومتشابهة أحيانا ، ومتداخلة أحيانا .
ثالثة .

فالإنذار بخطر يهدد الإنسانية مثلا ، أو توقع وقوع حرب لا تبقى ولا تذر ، تقابل من كل الناس بالخوف والحذر ، لا يشذ عن هذا عالم أو مهني أو جاهل ، لأنهم جميعا سيبدفعون ثمن هذا الخطر ، إذا قام .
لكن تختلف مشاعر الناس ، ورفود أفعالهم ، بالنسبة لأحداث أقل

وقعا ، أو أقل خطرا . فإذا حدث زلزال هنا أو هناك ، فإن أشد الناس تأثرا به ، هم الذين يمانون من أضراره ، ثم يليهم جيرانهم ، أو أجناس قريبة منهم ، أو شعوب متعاملة معهم .

فإذا قلت الأحداث عن هذا ، خف التأثير العام ، وانحصر هذا التأثير ، في دائرة أضيق .

وقد تصبح ردود الأفعال محلية بحتة ، في نطاق الدولة الواحدة ، وقد تضيق فلا تتعدى نطاق الاقليم أو المدينة ، أو ربما القرية في بعض الحالات .

أن موت وجل فاضل مثلا ، لا يقابل بالحزن ، الا في نطاق عائلته ، أو حيه أو قريته ، لأن طبيعة الحدث المحصورة في هذا النطاق ، تفرض هذه الحدود في ردود الأفعال ، ولا تتجاوزها .

ولنعد الى هذه السمات المشتركة بين الناس ، في أية حدود تكون ، وسنجد أن محركها الطبيعي ، هو ثقافة الفرد وثقافة المجتمع ، والثقافة القومية ، والثقافية الانسانية على نطاقها الواسع العريض .

فحيث يكون الحدث انسانيا شاملا ، فانه يصبح لوقعه على الناس ، تأثيره الانساني للشامل ، وحيث يكون هذا الحدث اقليميا ، أو وطنيا ، أو أقل أو أكثر ، فانه يؤثر على الناس في الدائرة التي تشكل ثقافتهم .

هناك اذن رابطة خفية بين الأحداث والناس ، هي التي تحدد ردود أفعالهم بشأنها . هذه الرابطة للخفية ، وإن أمكن حصر مظاهرها في بعض الأحيان ، هي الثقافة .

وهنا ، فليس أمام الدراسة من بديل عن الثقافة ، في تفسير التغيرات المختلفة ، التي تطرأ على خريطة العالم .

إن القرب بين مجموعة دول ، أو الارتباطات بينها ، أو الوحدة التي تقوم بينها ، لا يمكن أن تنجح ما لم تستند أولا على الثقافة .

إن حلف الأطلسي مثلا ، لم يرق فرضا ، ولكن الذي فرضته ثقافة شاملة ، جمعت اطراف أعضاء هذا الحلف ، وشكلت مزاجهم القومي ، وأثارت فيهم نزعة التحالف دفاعا عن قيم يؤمنون بها .

وكذلك حلف وارسو ، وكذلك السوق الأوروبية المشتركة ، وكذلك الكوميكون ، وكذلك كل ارتباط في نطاق دولي أو اقليمي .

وأي تفسير للأرضية المشتركة التي تعزو قيام هذه التغيرات ، على غير الأسس الثقافية ، تفسير ساذج لا يستند الى واقع .

ولنضرب مثلا بجامعة الدول العربية مثلا ، وسنجد أن الأساس الذي مهد لقيام هذه الجامعة ، وربط بين شعوبها ، وحرك فيهم دوافع العمل ، هو في الأصل أساس ثقافي .

اللغة واحدة ، والمثاعر واحدة ، والأمزجة - تكاد تكون واحدة ،
والحرص على المصالح المشتركة واحد .

وقد تتفرق هذه الدول أمام بعض النزعات الوطنية أو الإقليمية . قد نجد مثلا أن للمغرب العربي اتجاهات ، تتباين مع بعض اتجاهات الشرق العربي ، لكنها عند إثارة قضية العروبة ، ومصالح الأمة العربية تختفى ، لتظهر سمة مشتركة للأمة العربية كلها ، فيعشك موقف واحد ، لأمة واحدة ، على أسس من ثقافة واحدة .

ذلك لأن الثقافة تؤثر على المعارف العامة ، كما تؤثر على الوجدان العام ، وتسير المعارف والوجدان معا ، لتحريك الإرادة ، فتقوم بالأعمال ، وتمارس الصلاحيات التي تهيات لها ، من خلال الثقافة والتأثير الثقافي .

وأى تصور لقيام وحدة ، أو اندماج ، بين دول الاسكيمو مثلا ، وقبائل أفريقيا ، لا يمكن أن يتم ، لأن الفروق العقلية والوجدانية ، والأمزجة الفردية والجماعية ، والمصالح ، والبعد الجغرافي ، سيظل حائلا بين هذا التصور والواقع .

ولقد تعرضت بعض النظم لهزات ضخمة ، عندما فرضت واقعا لا شعوب لا تتعاطف معه ، ولا تشعر بحاجتها إليه ، فما أن تمكنت هذه الشعوب ، من التعبير عن إرادتها ، حتى انقضت على هذا الواقع ، وتخلصت من أعبائه .

ولهذا فإن من الأمانة العلمية ، أن يضع السياسة والقادة والمسؤولون هذه الحقائق أمام عيونهم ، وهم يفكرون فى أية خريطة جديدة ، لتشكيل العالم وإعادة صياغة حدود الارتباط والانفصال بين أجزائه ، حتى لا تتعرض هذه الخريطة لنكسات ، أو تنعزل القيادات عن جماهيرها العريضة .

ولو أننا عينا بدراسة النفسية الشعبية ، من خلال ثقافة كل شعب ، لأمكننا أن نعمل عملا رائعا ، فى تكوين مجموعات بشرية كبرى ، على أسس مترنة ، مستمدة من واقعها ، ومن ثقافتها ، بعد أن ثبت أن فرض الأمر الواقع بقوة السلاح ، لا تعيش إلا تمتد أطول من عمر السلاح الذى فرضها .

•• وتلكم : مأساة !!

الدولة / الأمة :

هل مصيرها البقاء
أم الزوال ؟

● للدولة / الأمة ، اذا اعتبرناها نموذجاً مبسطاً بعناصره الأساسية ، وظيفتان : وظيفة في الداخل ، باعتبارها أداة للسيطرة الطبقية ، ووظيفة خارجية ، باعتبارها درعاً للأمة في الصراع العام الذي يحتدم على المسرح العالمي . وتؤكد أغلبية التنبؤات بشأن مستقبل الدول / الأمة إحدى هاتين الوظيفتين دون الأخرى . فالنظريون في العالم الغربي الذين يقولون ان الدولة / الأمة تصدر عن مفاهيم بالية قاصرة ، ينبغي من ثمة صرف النظر عنها أو إلغاؤها ، لم يعطوا بالتأكيد اهتماماً كافياً للمصير الذي كان يحق بنظام المشروع الحر . وعلى العكس من ذلك أولئك الذين يؤكدون في البلاد الشرقية ان الدولة الاشتراكية لن تزول ، حتى في مرحلة المجتمع الشيوعي (على عكس ما تكهن به ماركس) ، فانهم يبنون نظريتهم على فكرة « التطويق الرأسمالي » فقط . ولعله من الإهم ، لصياغة تكهنات بخصوص مستقبل الدولة / الأمة ، أن ننوه بأن الصلة بين هاتين الوظيفتين الأساسيتين قد تغيرت طبيعتها بالكامل . فنحن منذ اليوم نعيش في عالم تختلف فيه ديناميكية العلاقات الدولية اختلافاً بيناً عن ديناميكية صراع الطبقات الذي يجري على المستوى القومي . لقد حذرتنا كارل ماركس من مفهوم « خطي » خالص للتاريخ ، يجعل من تتابع أحداثه سياقاً ضافياً يخلف فيه تشكيل

الكاتب : سلفيو بروكات

سفير رومانيا في الأمم المتحدة سابقا ، وأستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة بوخارست (رومانيا) الآن . يقوم بأعداد كتاب في النظرية الماركسية في العلاقات الدولية ، وتقرأ مقالا بخصوص « السلطة والتنازع » في عدد هذه المجلة المخصص لدراسة المنظمات الدولية (الجزء ٢٩ لعام ١٩٧٧ ، العدد الأول) .

المترجم : أحمد رضا

مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم ، وممثل بمجلس الدولة (سابقا) .

اجتماعي (اقطاع أو رأسمالية) تشكيلا آخر ويحل محله ، ثم ينتج هذا التشكيل بدوره تشكيلا جديدا يخطئه . والواقع أن الماركسيين كانوا خبيرين في تحليل هذه التمرجات التاريخية حتى جاء العصر الحديث فعرض عليهم الوضع السياسي الدولي حقائق محيرة من قبيل :

(أ) البلاد الاشتراكية التي تعتبر ، حسب النظرية ، أنها تتجسد تشكيلا اجتماعيا لاحقا للرأسمالية وأرقى منها ، هذه البلاد تبذل كلها جهودا للحاق بالآسم الرأسمالية الأكثر تقدما ، فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية . وفي مفهوم كل ماركسي أن الاقتصاد ليس عاملا ثانويا أو يمكن عزله عن سائر العوامل .

(ب) لم تنضم جمهورية الصين الشعبية أو فرنسا الى المعاهدتين النوويتين اللتين وضعتهما وقدمتهما معا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

(ج) عندما نشبت الحرب بين الهند وباكستان - وكذا حروب أخرى عديدة في أفريقية وغيرها - وقفت الولايات المتحدة والصين معا على جانب واحد من المنازعات ، في حين دافع الاتحاد السوفيتي بقوة عن المعسكر الآخر .

(د) وثمة حقيقة أخيرة ، لا تقل أهمية في دلالتها عن غيرها ، هي أن نظمنا مختلفة ، تمثل بقايا العصور الحالية ، استخدمت خطرا بتروليا ، زعزع بشدة أسس بعض الدول الكبرى الفنية .

ومن البديهي أنه يصعب وصف مثل هذا الوضع الدولي الشديد التعقد والتشابك استنادا الى مختلف التشكيلات الاجتماعية وأيديولوجياتها الخاصة وتناقضاتها (كما فعل البعض في فترة الحرب الباردة ، حيث قدموا للشعوب صورة ثنائية للعالم الموزع بين معسكرين متنافسان ، الرأسمالي والاشتراكي) . ولا شك أن بعض الكتاب والنظرين لم يزالوا متمسكين بهذا التحليل الذي يجزئ السياسة الدولية ، ولا يهتمون بحقيقة أن عددا متزايدا من الأحداث والعمليات والظواهر لم يعد في الامكان ادماجها في اطارهم الفكري .

ومع ذلك بقيت المفاصلة بين الرأسمالية والاشتراكية ذات أهمية أساسية لتفسير الاتجاه الرئيسي للتطور الاجتماعي ، ولكنها لا يمكن أن تكفي لاثابة بناء نموذج تحليلي يوضع تعقد الموقف الحاضر . وثمة عناصر فكرية جديدة ضرورية للكشف عن ظواهر لم يتوقعها ماركس أو لينين ، ولم يكن بوسعهما توقعها .

ويستوحي هذا المقال فكرة مؤداها أن النظام الدولي ، وفيه الدولة / الأمة هي العامل الرئيسي والوحدة السياسية الأساسية ، قد أخذ ينشط باعتباره نظاما عالميا يملك منطقا داخليا خاصا به ومختلفا عن المنطق الذي يحكم تطور الصراع الطبقي في داخل المجتمع .

وعلى ذلك فحتى تبقي النظرية الماركسية صحيحة ينبغي لها أن تعمل على هذين المستويين من التحليل ، باستخدام عناصر فكرية مناسبة . وفي هذا المقال سوف نواجه من هذه الزاوية مستقبل الدولة / الأمة .

● ديكالتيك الطبقات والأمم

من المفيد يقينا أن نعرض أولا لمحة تاريخية من هذه المسألة . فلقد أقام ماركس وانجلز رؤيتهما لمستقبل المجتمع أساسا على دراسة لسياق التطور الداخلي للمجتمع وانتظامه وتناسقه . وصدر ماركس وانجلز عن نظرية انقسام المجتمع البدائي الى طبقات متصارعة ، وبشاء الدولة ، وهي أداة السيطرة الطبقي . وانتهيا الى نظرية اضمحلال الدولة في المجتمع الشيوعي ، ومن ثم غذا أدلتهما بوصف التقسيم الاجتماعي للعمل ، ثم مختلف التشكيلات الاجتماعية التي ظهرت على التوالي أثناء التطور والثورات التي نتجت عن تصارع الطبقات في مختلف العصور ، وأخيرا اختفاء الطبقات الاجتماعية في المرحلة المتقدمة من المجتمع الشيوعي .

أما المظهر الآخر للتطور التاريخي ، الخاص بالجماعات العنصرية ، من القبائل الى الأمم التي قامت في أصلها على أساس من روابط القرابة ، ثم مختلف العناصر المشتركة

(كاللغة ، والاقليم ، والاقتصاد ، والسلطة السياسية ، والثقافة ، والدين ، والخصائص النفسية الروحية ، وغيرها) ، فانه هذا المظهر قد أهمل الى الآن . ومع ذلك فعلى مدار القرون والوف السنين اختلفت العلاقات بين الجماعات العرقية بدرجة متزايدة عن العلاقات الاجتماعية القائمة فى داخل كل جماعة . غير أن هذه التفرقة لم تظهر بوضوح وعلائية ، الا فى العصر الحاضر ، مع نشأة الأمم بالتدرج فى أوربا . واستطاعت الدولة المطلقة السلطة أن تضم فى نطاق مجتمع قومى واحد . لا الاقاليم الاقطاعية المبعثرة فقط ، وانما أيضا الطبقات الاجتماعية المتصارعة ، ذات المصالح والمفاهيم والمقاصد المتعارضة . وعلى ذلك شملت الأمة كل الطبقات الاجتماعية لسكان اقليم معين ، الأمر الذى لم تتوصل الى تحقيقه أية جماعة سابقة ، باستثناء القبيلة البدائية .

وفى بيان الحزب الشيوعى وصفت هذه العملية بأنها « اقاليم مستقلة ، متحدة فيما بينها ، لها مصالح وقوانين وحكومات وتعريفات جمركية مختلفة ، جمعت فى أمة واحدة ، لها حكومة واحدة وتشريع واحد ومصصلحة قومية طبقية واحدة ، خلف نطاق جمركى واحد » .

وقد فعلت التغيرات العلمانية المقترنة بالثورة الصناعية لخلق وعى قومى أكثر مما فعلته المسيحية التى كانت قبل ذلك قد جانتست الى حد ما سكان مختلف الاقاليم الاقطاعية . أما الإصلاح الدينى ، الذى صاحب ظهور القادة الوطنيين وتكون مراكز القوى ، فانه أسهم فى تحطيم الوحدة المسيحية . وان متابعة حركة التصنيع وتوابعها على مستوى التنظيم الاجتماعى والتحضر ، ونمو امكانيات التعليم ، وزيادة الاهتمام بالسياسة . واشتراك الجماهير فى الحياة السياسية الوطنية ، وكذا ، وفى عصر أحدث ، التوسع الكبير فى وسائل الاعلام والخدمات الاجتماعية ، قد مهدت كلها الطريق لنمط من الاتصال لا غنى عنه لنشاط المجتمع الحديث . وقد أدت وسائل الاعلام العريض المنظمة والمدارة على المستوى القومى ، والمستخدم لنشر المذاهب الايديولوجية والسياسية ، دورا رئيسيا فى نشر فكرة فحواها أن سعادة الفرد مرتبطة بمصالح الأمة ، وهى بذلك تكفل درجة مرتفعة من التكامل على المستوى القومى . وتشير هذه العبارة الأخيرة الى قدرة الطبقات المسيطرة على التقلب على الانشقاقات الاجتماعية الداخلية وصراع الطبقات بفضل تعزيز وتوثيق روابط التضامن والمصالح المشتركة فى داخل كل أمة . وفى بيئة دولية تزداد تنافسا وتصارعا ، يسيطر على تطورها التفاوت فى القوة والتقدم بين الدول / الأمم ، أصبح الموقف أكثر ملائمة للتكامل القومى .

واليوم أصبح من الواضح باطراد ، منذ الآمال التى عبر عنها لينين والمتعلقة بانفجار ثورة فى ألمانيا ، وبخاصة سلوك طبقة العمال الألمان خلال الحرب العالمية الأولى ، حتى التقديرات الحالية لدور الأمة وقدرتها ومظهرها النوعى فى الحياة السياسية الدولية - أى النزعة القومية - أن أهمية الجماعة العنصرية قد قدرت فى الأدب الماركسى

بأقل كثيرا من قيمتها الحقيقية على المستويين النظري والعمل . وبناء على ذلك أسمى
تفسير العلاقة الجدلية (الديالكتيكية) الخاصة بين الأمة وبين صراع الطبقات ، أو هي
قد أصحلت تماما .

والواقع أن العديد من الأبحاث الانثروبولوجية المتنوعة قد أثبت أن استخدام
القوة في المجتمعات البدائية صاحب أنماذج العشائر في قبائل ، والقبائل في جماعات
أكبر منها ، ومجموع هذه العملية قد تأثر بالمنافسة الخارجية أو ترتب عليها
أحيانا ، لدرجة أن دولا ذات مركزية قوية (كإمبراطورية انكا) تكونت منذ زمن بعيد
قبل أن تبلغ الأساليب الاقتصادية والاجتماعية التي أحسن انجاز وصفها في تحليله
للعوامل التي أسهمت في نشأة الدول مرحلة متقدمة . واستمر الاتجاهان المتضادان
- أي من جهة القوة الطاردة المركزية ، وقوة الاستقلال ، والتفرق الاقليمي ، ومن جهة
أخرى قوة الجذب المركزي . المتبدية في الحاجة الى الوحدة والتمتع العام في مواجهة
المنافسة الخارجية - استمرتا بتجليان (بأشكال مختلفة طبعاً) خلال كل مرحلة
من مراحل التطور التاريخي . والسلطة السياسية المتمثلة في الدول المزودة بوسائل
القهر المناسبة هي وحدها القادرة على حل هذه المشكلة ، لأنها وحدها التي تستطيع
التغلب على الميول الاستقلالية والتشتت الاقليمي .

والدولة ذات السلطة المطلقة هي الصورة التقليدية المألوفة لهذه الظاهرة ، وقد
شكلت هذه الدولة انقطاعا تاما عن السيادة الهرمية المجزأة التي كانت لتشكيلات
العصور الوسطى ، وعملت في سياق تميز بالصراعات الدولية شبه الدائمة .

ومنذ أن توطدت دعائم الأمم الحديثة نشأ عن هذه العملية الجدلية حركة
بدولية شديدة التعقد : فمن ناحية تميزت الأمم بصراعات اجتماعية داخلية تميل
الى الانعكاس على البيئة الدولية ، ومن ناحية أخرى كلما صارت الأمة مهددة بطريقة
أو بأخرى ، سواء تعرضت لبعض الضغوط أو لأخطار من عناصر خارجية ، تبدت
من جانب الطبقات والمجموعات الاجتماعية كلها التي تشكل الأمة انطلاقا نحو الوحدة
امتدت لتشمل المجتمع بأسره . وتبرز هذه النزعة الأخيرة بنوع خاص في أوقات
الحرب ، وأمكن ملاحظتها في أغلبية البلاد الأوروبية التي هددتها أو احتلتها ألمانيا
الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية .

ومتي اشتدت ظاهرة من هاتين الظاهرتين ، وامتدت الى جميع أنحاء العالم ، فإنها
قد تصبح عنصرا مسيطرا على مجموع النظام الدولي ، من ذلك أن التاريخ الحديث الذي
بدأ مع الثورة الفرنسية تميز على التوالي وبالتبادل بصراعات طبقية من جهة ،
وتناقضات عنيفة بين الأمم من جهة أخرى . هذا السياق التاريخي أسميه : تناوب
الدور المحرك للعوامل الطبقيّة والعوامل القومية في الشؤون العالمية ذلك لأنه حين تصبح
أحداها مهيمنة تضعف الأخرى ويقل تأثيرها على السياسة الخارجية .

ففي عام ١٧٨٩ حين اندلعت الثورة الفرنسية كانت معظم حكومات القارة الأوروبية منهكة قبل كل شيء في شؤون أوروبا الشرقية - الحرب الروسية التركية ، والحرب الروسية السويدية ، وغيرها - ولكنها اضطرت عندئذ الى توجيه اهتمامها ناحية أوروبا الغربية ، وأصبح الصراع ضد الثورة البورجوازية في قلب الأحداث والانشطة الدبلوماسية كلها .

وفيما بعد جددت الخمس عشرة سنة من الحروب التي فرضها نابليون على أوروبا منازعات الدول الكبرى على أعلى مستوى ، في حين انهكت الحكومات الأوروبية في محاولة منع اندلاع ثورات جديدة .

وبعد سقوط نابليون أصبحت مجموعة العلاقات الدولية خاضعة من جديد لتأثير الاندلاعات الثورية ، ومعارك الحدود ، وحركات التحرير . وتميز العصر الحاضر ، حيث تشكل طبقة العمال القوة الاجتماعية الصاعدة الجديدة في مجال العلاقات الدولية ، بذلك التفاوت بين الحوافز الطبقية والحوافز القومية .

وفي غضون الحرب العالمية الأولى كان الصراع بين التغلف الثلاثي من جهة وبين الحلف الألماني النمساوي من جهة أخرى عنيفا ومفعما بالنتائج ، لدرجة أن لينين اعتبرها شرطا ضروريا لنجاح الثورة الروسية . وكان للعامل الاستراتيجي القومي أهمية كبيرة بالنسبة للعلاقات الدولية ، حتى لقد نصت إحدى النقاط الأربع عشرة التي قدمها الرئيس ولسن الى الكونجرس في الولايات المتحدة في ٨ من يناير ١٩١٨ على جلاء الألمان عن الإقليم الروسي ، ودخول روسيا في جمعية الأمم الحرة « تحت حكومة تختارها هي بنفسها » . ولم يكن في الامكان أن تتوقع من رئيس للولايات المتحدة أكثر من ذلك .

ومع ذلك فعين ادركت حكومات البلاد الغربية المعنى الحقيقي للثورة الروسية عقلت أربع عشرة دولة العزل على التدخل ضدها . وانصرفت ست عشرة سنة قبل أن يعترف رئيس آخر للولايات المتحدة بالاتحاد ويقيم معه علاقات دبلوماسية .

والحرب العالمية الثانية مثل نموذجي للعودة الى تغلب الحوافز القومية والعامل الاستراتيجي المقترن بها : فالولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتي قد طرحوا جانباً اختلافاتهم الأيديولوجية الاجتماعية ، واتحدوا ضد العدو المشترك . كذلك فقدت المنازعات الطبقية في البلاد المحتلة حداثتها أمام تفوق هدف التحرير الوطني ؟

وبعد الحرب ، وحين عمت الحركات الثورية أوروبا الشرقية كلها ، تصدت لها الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية بتنفيذ سياسة « إيقاف » التيار الشيوعي وإنشاء حلف شمال الأطلسي ، وخطة مرشال ، ومذهب ترومان ، إلخ . عندئذ

أصبحت الصراعات الطبقيّة وخلفتها الأيديولوجيّة في الدرجة الأولى من الأهمية . وكانت « الحرب الباردة » أعنف تعبير عن هذه الحالة .

وبعد ذلك ، حين انحسرت الموجة الثوريّة في أوروبا ، انتقل مركز الاضطرابات إلى القارات المختلفة . وزاد من حدة هذه الحركة النمو الاقتصاديّ في البلاد الغربيّة . وبدا أن الرأسماليّة الاحتكاريّة قد حلت المشاكل الاجتماعيّة المتفجرة التي واجهتها . وفي هذه الرؤية الأساسيّة انتقلت الأمور من الحرب الباردة إلى خطط السنوات العشر للتنمية ، ومن « المواجهة » إلى المفاوضات ، ومن نظرية الأعمال الثأريّة النوويّة الضخمة إلى مذهب « الحروب المحدودة » الذي ظهر تبعا للظروف السائدة في العالم الثالث .

ولما كانت مراكز التوتر قد أصبحت واقعة بين الشمال والجنوب ، لا بين الشرق والغرب ، فإن الاسترخاء أصبح ممكنا . وفي هذا السياق أصبح توازن الرعب النووي بين القوى العظمى ، والتمرد الديبجوى (نسبة إلى دى جول) ضد سيطرة الولايات المتحدة ، والقطيعة بين الاتحاد السوفيتى والصين ، وكذا تجدد النزعة القوميّة في القارات النامية ، مظاهر جديدة لتفوق الحواجز الاستراتيجية القوميّة على مسرح السياسيّة العالميّة ، فالاسترخاء في نظر كاتب هذا البحث لم يعد نتيجة لزوال الصراعات الطبقيّة والأيديولوجيّة ، وإنما لأن هذه الصراعات قد نحيّت إلى المرتبة الثانية من الأهمية ، في انتظار عودتها فيما بعد إلى مقدمة مسرح الأحداث .

ما معنى هذه الظواهر المختلفة

على المستوى النظريّ

إن العلة الأساسيّة في الفرق بين ديناميكيّة العلاقات الدوليّة وديناميكيّة الصراع الطبقيّ يجب البحث عنها في الدور الخاص الذي تقوم به الأمم في موضوع السياسيّة العالميّة ، ذلك لأنه إذا كانت الأمم مكوّنة من طبقات ومجموعات اجتماعيّة لها مصالح متعارضة فإنها في مجال السياسيّة الدوليّة حين يكون قد قامت على أساس متين ، ويكون التكامل قد بلغ في داخلها مرحلة متقدمة بفضل وحدة اللغة والإقليم والسلطة السياسيّة والخصائص الاقتصاديّة والثقافيّة ، تكتسب ديناميكيّة خاصّة بها لا تستمى لأي عنصر من العناصر التي تكونها . بمعازة أخرى يكون سلوك الكل هنا أيضا بصورة مخالفة لسلوك الأجزاء ، وبالأحرى لأن الكل يخضع لظروف أخرى خارجيّة .

فالواقع أن الأمم قد تكون كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، متطورة أو متخلفة، غنية أو فقيرة . ومثل هذه الفروق والتفاوتات والتباينات تثير أنماطا من النزاع أو من التعاون مختلفة كل الاختلاف عن تلك التي تخلقها بين الطبقات التناقضات المتعلقة بأسلوب الإنتاج .

يترتب على ذلك أن مستقبل الدولة / الأمة لا يعتمد على تطور الصراع الطبقي فقط ، وإنما يعتمد أيضا على تطور اختلالات التوازن والتباينات بين الأمم . وما دام بين الأمم تفاوتات كبرى فى موضوع السلطة ومستوى التطور فإن الأمة سوف تبقى دون أى شك .

● النظام العالمى

يتبدى النظام الدولى ، فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين ، فى شكل نظام عالمى فيه الاعلام حاضِر وفورى ، والاتصال عالمى ، وضروب النقل أسرع من الصوت ، والأسلحة الحديثة كوكبية من حيث مداها وقوة تدميرها . وقد عدلت الثورة العلمية التكنولوجية بالنقل مجموع المجال الذى تجرى وتطبق فيه السياسة الدولية . ولأول مرة فى تاريخ الجنس البشرى يمكن الحديث بحق عن « سياسة عالمية » . وأصبحنا اليوم فقط ندرك أن الحربين اللتين قيل انهما « عالميتان » لم تكونا فى الحقيقة كوكبتين !^١ ولقد أصبح ترابط الأمم والقارات منذ الآن ناموس العالم ومع أن صيغة « السلام لا يتجزأ » قديمة نسبيا فإنها لم تكن فيما مضى صحيحة تماما بقدر ما هى كذلك فى الوقت الحاضر ، حيث أن كل خطورة فى قيام نزاع مسلح ، مهما كان بعيدا ، وسواء كان ذلك بالقرب من سواحل الصين ، أو فى البحر الكاريبى ، أو كوبا ، أو أنجولا ، أو الشرق الأوسط ، تجعلنا نخشى اشتعال حرب عالمية . وتطور العلاقات الاقتصادية فى الاتجاه نفسه ، فالتجارة العالمية لم تعد صيدا تمارسه الأمم الكبرى المصدرة وحدها ، ولكنها نشاط كوكبى حقيقى ، يسهم فيه أكثر من مئة بلد ، وأصبحت الاقتصاديات القومية المختلفة تعتمد على الخارج من أجل تمويلها وأسواقها ، وللمواد الأولية ، والتكنولوجيا الحديثة . وقد أثبتت الاضطرابات التى أثارها أزمة الطاقة فى السنين الأخيرة فى العالم المتقدم فى الصناعة أن فكرة التبعية نفسها لم تعد ذات اتجاه واحد كما أرادت لها التقاليد أن تكون . أن الترابط فى الأسواق العالمية أمر حتمى ، يتغلب حتى على التفاوت الأيديولوجية ، إذ يحدث كل يوم أن مشروعات « ذات مخاطر مشتركة » تجمع دولا اشتراكية مع الشركات الرأسمالية الكبرى .

وفى العصر الذى كتب فيه ماركس كتاب « رأس المال » كان النظام الاجتماعى الاجمالى الذى يصفه هو كيان الأمة . وفى هذا السياق درس التناقضات بين قوى الانتاج وروابط الانتاج ، والصلات بين القاعدة الاجتماعية الأساسية والبنية العلوية ، وصراع الطبقات الذى يأتى حتما بالطبقة الكادحة « البروليتاريا » لتستولى على السلطة السياسية ، وتكون الطبقة الحاكمة فى الأمة ، وتشكل من نفسها أمة ، كما صرح بذلك فى بيان الحزب الشيوعى . ومع أنه تنبأ بتدويل قوى الانتاج والأنشطة البشرية تدويلا تدريجيا فإن كتاباته مع ذلك هى انعكاس لعصر كانت فيه الدول / الأمم الأوربية تعمل باعتبارها نظما اجتماعية مستقلة ، ديناميكيتها

داخلية أساسا ، حتى ولو لم تكن معزولة عن باقى العالم • وكانت انجلترا هي النموذج الذى استوحاه ماركس ليشرح اجمالى نظريته فى النظام الرأسمالى •

والنظام الاجتماعى الشامل فى وقتنا الحاضر هو النظام العالمى بحدوده ، وهياكل سلطاته ، وموارده المحدودة ، ومنازعاته ومشاكله ، وتفاعله مع البيئة الطبيعية ، مما يجعل منه جهازا حيا له فترة حياة خاصة ، وتوازن خاص ، وتطور متقطع فى الكثير من الأحيان • وليس معنى هذا أن الدولة / الأمة لم تعد هى العامل الأساسى الفعال على المسرح الدولى ، فالقوانين التى تحكم النظام الدولى ونشاطه يوجهها ويحددها دائما ذلك العنصر الأساسى فى النظام ، وتأثير الأفعال وردود الأفعال التى تستثير التفاوت فى وقى الأمم ونموها •

وعلى ذلك نقترح لدراسة السياسة الخارجية والشؤون العالمية أن نجسرى تحليلا للنظم على مستويين : مستوى الدولة / الأمة من جهة باعتبارها وحدة تعمل فى داخل النظام الدولى ، ومن الطرف المقابل مستوى النظام العالمى الذى تؤدى حركته الداخلية الاجمالية دورها كقوة ادماج فى السياسة الدولية • وهناك طبعة الحال تفاعل دائم بين المستويين ، لأن المجموعة الثانية من المتغيرات (مستوى النظام العالمى) تأخذ مادتها وحافزها من الأولى (مستوى الدولة / الأمة) ، والنظام العالمى ، فى الوقت نفسه ، بعد أن يكون قد غالج المعلومات التى حصل عليها بهذه الكيفية ، يؤثر بدوره على مختلف الانشطة الدولية التى يكفها طبقا لحركته العامة •

ويتطلب تحليل النظم على المستوى العالمى ميثودولوجيا (منهجية) مناسبة • وفى حين يستهل البحث العلمى للتقليدى من عناصر بسيطة معروفة لينتهى الى عناصر أكثر تعقدا فإن السبيريكتيكا (علم التوجيه والضبط) تتيح بل تتطلب عملية عكسية فيتعين الابتداء بدراسة مجموعات معقدة والكيفية التى تعمل بها هذه المجموعات ، ثم اكتشاف مكوناتها والعلاقات التى تتحكم فى عمل المجموعة •

والفكرة التى تقوم أساسا للدراسة الحالية هى : أن النظام العالمى ، وهو ليس خليطا مشوشا من عناصر جمعيتها عوامل عارضة ، يقوم على بعض الأبنية ، ويتكون من بعض العناصر ، أى الدول / الأمم • وهذه تنكيف أنشطتها مع الجزئية الداخلية للنظام العالمى ، وتبقى نوعا من الانتظام ، وتخضع لمبادئ سلوكية متخاريف عليها • ويعمل النظام كما يعمل الاعصار : فما أن يقع الانسان على دوامته حتى يجسده نفسه منساقا الى التوافق مع حركته الداخلية • وإذا لم يكن الأمر كذلك فى الوقت الحاضر بالنسبة للنظام العالمى فالسبب فى ذلك أن الوحدة السياسية الأساسية - أى الدولة / الأمة - لم تزل تملك سلطة اتخاذ قرارات من شأنها عرقلة التنظيم الذاتى للنظام العالمى بصورة مؤقتة •

وثمة مثال نموذجي للكيفية التي يضمن بها النظام العالمى ادماج النظم الثانوية التي تكونه ، يتبدى فى تأثير انتشار الأسلحة النووية على السياسة الخارجية للدول العظمى . ولما كان للأسلحة النووية طبيعة كوكبية بسبب قدرتها التدميرية ومداهها فان السياسة النووية تكتسب أبعادا عالمية تتجاوز التحالفات وتغلب على كل اعتبار آخر ، بما فى ذلك المسائل الأيديولوجية . وقد أثبت الخبير السوفيتى أ . نيكونوف ان الانقلاب العسكرية التكنولوجى كان له ردود فعل هائلة على كل نواحي العلاقات الدولية وعلى مجموع هذه العلاقات . وفى رأيه أن الطبيعة الكوكبية للأسلحة النووية الاستراتيجية والصواريخ تزداد ارتباطا بإنشاء نظم للتوجيه وشبكات عالمية من محطات الكشف والاذار والمتابعة ، الخ .

وقد أسفرت عالمية العصر النووى عن احتكار الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للقرارات الأساسية . وفى داخل حلف شمال الاطلسي ، وكذا حلف وارسو ، احتفظت القوى المسيطرة لنفسها بإمكانية التصرف فى الترسانات النووية الاستراتيجية ، وإصدار القرارات الأخيرة فيما يختص باستعمالها . واحتفظت القوتان العظيمتان لنفسيهما ، وباصرار ، بهذه السيطرة النووية الواقعية الثنائية ، ورفضتا ، خشية تعريض محالقاتهما للخطر ، وبحجج منوعة بطبيعة الحال ، أن تؤيدا الجهود التى تبذلها فرنسا والصين بقصد التزود بأسلحة نووية . وتعكس المعاهدتان اللتان أعدتهما معا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بشأن حظر التجارب النووية من جهة ، ومنع انتشار الأسلحة النووية من جهة أخرى ، هذه السياسة الاستراتيجية الأساسية . كذلك فإن موقف الصين بالنسبة لموضوع الأمن فى أوروبا ، والعلاقات بين الولايات المتحدة واليابان ، لا يمكن تفسيره بالكامل الا فيما يتعلق بالكفاح من أجل الحصول على القدرة النووية .

ولكى يتسنى فهم عمل النظام العالمى يجب أن نتذكر أن أصوله ترجع الى العصر الذى تزامن فيه توسع الرأسمالية مع تكون الأمم الحديثة فى أوروبا . ومن ثم فان ضروب الانتظام والسلوك التى تميز هذا النظام قد نبعت من هذا التعايش ، وهى تحمل سماته .

ومن الأهمية بمكان ، فى النطاق النظرى ، أن ننوه بأنه تبعا لعدم وجود مركز للسلطة والقوة ، قادر على تنظيم وضم كل مكونات النظام العالمى ، تكفلت الرأسمالية بهذه الوظيفة فى المجال الاقتصادى حتى وقتنا الحاضر . فاسبلوب الانتاج الرأسمالى هو الذى حفز على اتساع التجارة لتشمل العالم بأسره ، وتكوين السوق العالمية ، وبذلك أنهى عزلة البلاد والمقارنات ، تلك العزلة التى كانت سائدة حتى العصر الوسيط ، وعصر الإقطاع . ومن النظام الرأسمالى نشأ نظام النقد الدولى ، وهو الذى حدد قواعد التجارة الدولية والمبادلات النقدية بين الدول ، وأنشأ المؤسسات والمنظمات الدولية التى تكفل أداء هذه الأجهزة مهمتها .

لم يتحقق كل هذا دون منازعات وأزمات ، ودون غزوات اقليمية ومعارك دامية . ومع ذلك كان عامل الوحدة ، الذى أتاح تكامل النظام الدولى بما من شأنه صياغة عدد من المبادئ الرئيسية لكل النظم الفرعية ، هو أسلوب الانتاج الرأسمالى . وبهذا المعنى وصف بيان الحزب الشيوعى دور البورجوازية الثورى هكذا : « بفضل الاتقان البديع لوسائل الانتاج ، وبفضل المواصلات التى أصبحت متيسرة جدا ، دفعت البورجوازية فى تيار المدنية الأمم الأكثر همجية » . وأجبرت سائر الأمم على تطبيق الأسلوب البورجوازى فى الانتاج ، والا تعرضت للهلاك . كما أجبرتها على أن تدخل عندها ما سمتة المدنية ، أى أن تصبح بورجوازية . قصارى القول أنها تشكل لنفسها عالما على نسقها » .

وحتى تشوب الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ كان النظام الاقتصادى الاجتماعى الرأسمالى سائدا ، وذا طبيعة عالمية (إذ كانت بقايا عهد الاقطاع والنظام القبلى قليلة جدا) ، ومن ثم كانت قوانينه وسلوكه تحدد الهياكل الرئيسية للعلاقات الدولية ، وكانت التفاوتات فى الحجم والنمو الاقتصادى والقوة العسكرية الموحودة بين الأمم قد ولدت سياسة روابط القوة وتوابعها من قبيل توازن القوى ، والصراع من أجل السيادة ، وتحديد مناطق النفوذ ووسائلها التى تغلغل مفاصل القوة ، أى تسلط الأقوياء على الضعفاء ، واستغلال البلاد الغنية المتقدمة للبلاد الفقيرة المتخلفة .

وكان من أثر نشأة أول دولة اشتراكية ، وهى الاتحاد السوفيتى الذى نبذ النظام الرأسمالى ، أن أوجد صدعا فى النظام العالمى . وبعد الحرب العالمية الثانية أثار امتداد الثورة الاشتراكية الى أوروبا الشرقية وآسيا وكوبا ظهور نظام فرعى اجتماعى اقتصادى عالمى ثان .

فماذا كان تأثير هذا التمديد الجوهرى فى النظام العالمى ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب البدء من فكرة أن هذا النظام هو محصلة القوى التى تعمل فى مجموعة النظم الفرعية ، كما تعمل فى داخل كل منها طبقا للهياكل ووسائل العمل ، وروابط القوة التى تميز النظام الإجمالى . وتتكون هياكل النظام ، كقاعدة عامة ، من العلاقات الأساسية الأكثر استقرارا التى يتضمنها ، ومن ثم فهى تحدد وترعى وظائفه الرئيسية . وفى حالة النظام الدولى تتكون الهياكل من الدول/ الأمم ، أى النظم الفرعية القومية التى هى المكونات الأكثر استقرارا (قرن واحد من الوجود) .

ويوجد على مستوى أعلى من ذلك نظم فرعية دولية تعمل على أساس مختلف
الأنماط من العلاقات (العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو الأيديولوجية)
تتدرج من مجموعات اقليمية ذات طبيعة عسكرية (منظمة حلف شمال الاطلنطي ،
وحلف وارسو ، والحلف المركزى) ، أو اقتصادية (المجموعة الاقتصادية الأوروبية ،
الكوميكون ، الجمعية الأوروبية لحرة المبادلة ، هيئة التعاون والتنزئة الاقتصادية ،
النخ ، أو سياسية (منظمة الدول الأمريكية . منظمة الوحدة الافريقية ، النخ) ، الى
تجمعات ذات نطاق عالمي . وتشكل البلاد الاشتراكية نظاما فرعيا عالميا على
جانب كبير من الأهمية ، قائما على تنظيم اجتماعي اقتصادي مشترك وأيديولوجية
مشتركة . وفى غضون بضع عشرات من السنين الأخيرة ظهر نظام فرعي عالمي
جديد ، هو العالم الثالث ، على أثر تفكك الامبراطوريات الاستعمارية ، وصراعات
شنتها سائر دول أفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية .

والعلاقات فى داخل النظم الفرعية الإقليمية والعالمية أقل استقرارا ووثاقه
منها فى داخل النظم الفرعية القومية ومن ذلك أن فرنسا سحبت قواتها من القيادة
العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ، وخرجت البانيا من مجموعة بلاد حلف
وارسو ، كما تعتبر يوغوسلافيا والصين نفسيهما من أعضاء العالم الثالث ، رغم
أنهما بلدان اشتراكيان . أما رومانيا ، وهى عضو فى الكوميكون (مجلس المساعدة
الاقتصادية المشتركة : المترجم) وفى حلف وارسو ، فانها انضمت الى مجموعة السبعة
والسبعين ، النخ ، وكانت التغيرات التى حدثت فى السياسة وفى الاتجاه ، فى كل
الحالات التى ذكرناها ، نتيجة مباشرة لقرارات اتخذتها الدول / الأمم صاحبة
السيادة .

نستخلص من ذلك أنه اذا كانت امكانيات العمل وروابط القوة الموجودة
فى داخل النظام العالمى قد طرأت عليها تغيرات هامة على أثر تكون النظام الفرعى
الاشتراكي العالمى فان الهياكل الدولية التى شكلتها الدول / الأمم لم تتغير تغيرا
أساسيا ، والأمر كذلك بالنسبة لأنماط السلوك فى داخل النظام ، وهى صادرة
دائما عن التفاوتات فى القوة والنمو بين الأمم .

ترى ما هى النيمات النظرية لهذا الوضع الجديد بالنسبة للماركسيين ؟ فى
حوار هام عقد فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٩ بخصوص نظرية العلاقات الدولية
أكد ن . ن . اينوزمتسيف فى خطابه الافتتاحي ضرورة توضيح مضمون هذا المجال
الدرامى الجديد ومنهجيته ، وكذا مكانه من مجموع العلوم الاجتماعية وتقرير
الأنماط والمفاهيم التى ينتمى إليها . وفى غضون المناقشات صرح م . ف . جانتمان
بأنه يرى أن العلاقات بين النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين الموجودين على الساحة

العالمية تتجاوز على وجه التقريب اطار نظام العلاقات الدولية حينما كان الصراع بين النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين لا يحدث في دائرة العلاقات الدولية فقط .

وتثير هذه الملاحظة مشكلة بالغة الأهمية : هل يمكن أن يتجاوز نظام فرعى نطاق النظام الإجمالى الذى يشكل جزءا منه ؟

لنتدبر بعناية هذا السؤال وهذه التضمنيات . ويجب أن ننوه أول كل شئ . بأن أى نظام لا يمكن أن يعمل بصفته هذه إلا اذا كانت عناصره أو نظمه الفرعية متوافقة مع حركته الداخلية . ثم أن هذه هي الفكرة التى قامت عليها النظرية الماركسية اللينينية المتعلقة بالثورة . فمهما كانت خطورة التناقضات فى أسلوب الانتاج الرأسمالى فانه يجب أن تستولى البروليتاريا على السلطة ، أى تصير صاحبة الأمر والنهى فى قلب النظام الإجمالى ، حتى تستطيع إزالة هذه التناقضات فى النظام الفرعى الاقتصادى . ومن أجل هذا بنوع خاص تتقدم السياسة وقت الثورة على العوامل الاقتصادية .

ان ضرورة شرح مثل هذه المظاهر المعقدة للسياسة الدولية شرحا مفيدا هي السبب الذى من أجله انتهى مؤلف هذا المقال الى الاقتناع بأن التحليل الماركسى يجب أن يقدم فى الآونة الحاضرة على مستويين متميزين : المستوى القومى ، والمستوى العالمى . ذلك لأن نظرية م . جانتلمان لا تصدق الا على الصعيد القومى ، بمعنى أنه عند هذا المستوى يكون الصراع الطبقي هو القوة المحركة المسيطرة . فما ان تتخطى مصالح الطبقات حدود النظام للفرعى القومى حتى تنفذ فى دائرة سياسية جديدة ومختلفة تنشط فيها عناصر أخرى تكيف العوامل الداخلية مع القواعد والتصرفات السائدة فى قلب النظام العالمى . هذا الرأى النظرى هو وحده الذى يسمح بتفسير سلوك الأمم الاشتراكية على مسرح السياسة العالمية ، وكذا الخلافات والمنازعات التى تقوم بينها .

ان اختيرت الجذرية التى طرأت بداخل المجتمعات المختلفة ، أى على المستوى القومى ، لم تعدل بصفة أساسية النظام الدولى ، أو تنظيماته أو نشاطه ، كما لم تعدل طبيعة العلاقات بين الأمم الاشتراكية نفسها . وقد أدرك لينين أن انتصار الثورة فى بلد واحد لا يكفى لتغيير النظام الدولى تغييرا جذريا ، وصرح بأن انتصار الاشتراكية فى عدة بلاد متقدمة على الأقل هو وحده الكفيل بأن يتيح لهذه الحركة أن تمارس تأثيرا باتا فى السياسة العالمية فى مجموعها . بعبارة أخرى ينبغى للقوى الاشتراكية أن تسيطر على قلب النظام نفسه حتى تستطيع تغييره طبقا للمبادئ الاشتراكية .

نرى ما الذى يشكل فى هذه الحالة قلب النظام ؟

فى رأى أنه ينبغي لمعرفة ذلك الرجوع الى المراحل الأولى لتكوين النظام الدولى المعاصر ، فى العصر الذى كانت فيه عمليتان متقاربتان - توسع الرأسمالية الكبير ، ونشأة الدول / الأمم فى أوروبا - قد أكسبتا القسم الغربى من القارة الأوروبية تقدما على القسم الشرقى منها . وعصر النهضة الذى قرن العودة الى التاريخ القديم بالنظام الاقطاعى هو الذى أتاح الفتوحات العلمية الكثيرة ، واستغلال التحول التاريخى الذى بدأت عنده أوروبا تسبق سائر القارات . ولما كانت النهضة ظاهرة أوروبية غربية قبل كل شئ فإن بدايات الدولة ذات السلطان المطلق ، طليعة الأمم الحديثة ، وتوسع الرأسمالية ، قد جعلت أوروبا بنوع خاص قلب النظام الدولى الجديد .

تلك هى الظروف التاريخية التى استطاعت بفضلها الأمم الغربية أن تستفيد كل الاستفادة من الثورة الصناعية ، وتؤسس امبراطوريات استعمارية شاسعة ، وتقيم على مدى قرن من الزمان تقسيما للعمل على المستوى الدولى بين الدول الاستعمارية الغربية التى تشكل قلب النظام . وبين المناطق المحيطة بها فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بحيث أصبحت الأولى غنية ومتقدمة جدا ، فى حين بقيت الثانية فقيرة ومتخلفة . أما فى أوروبا الشرقية فقد احتفظت الشعوب والقوميات (وكان معظمها ولم يزل يناضل حتى يصير فى مصاف الأمم) بطبيعة زراعية فى أساسها ، واستمر بها هيكل اقطاعى قوى الى ما بعد مستهل القرن العشرين . وكانت روسيا القيصرية ، حيث السلطة فى أيدي طبقة النبلاء الاقطاعيين ، بلدا زراعيا فى أساسه ، ولم يكن القطاع الصناعى الذى تضاعف ثلاثة أمثاله بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٢٠ يقدم فى ذلك التاريخ سوى ٢٠٪ من الدخل القومى ، وكانت نسبة الأمية تتجاوز ٧٠٪ ، ولم يكن للبلاد أية خبرة بالديمقراطية السياسية .

وعلى ذلك بدأت الثورة الاشتراكية فى روسيا المتخلفة هذه ، وامتدت بعد ذلك الى دول قليلة المتقدم نسبيا ، أو متخلفة بالفعل ، بحيث اضطرت كل هذه البلاد أن تتصدى بأسرع ما يمكن وفى وقت واحد للمهمة الضخمة ، مهمة التحول الى بلاد صناعية ، وهى مهمة مرهقة ، لم يزل كل النسيج الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمع الجديد يحمل آثارها . وبدى أن انتصار الثورة فى الدول التى تمثل أضعف الحلقات فى سلسلة الإمبريالية ، طبقا للصيغة التى استخدمها لينين ، لم يكن من شأنه أن يثير التحول النوعى فى العلاقات الدولية ، ذلك التحول الذى تكهن به ماركس ، مادامت القلاع الأساسية للنظام الرأسمالى قائمة .

والواضح أن الرأسمالية التي وجهت العلاقات الدولية تبعاً لقواعدها العملية وأساليبها السلوكية قد بقيت حية في جوهرها بعد قيام الحركة النورية الكبرى في أعقاب الحربين العالميتين . ومع أن النظام الفرعى الاشتراكي يضم اليوم أكثر من نصف الكرة الأرضية ، ويقدم أكثر من ٤٠٪ من الانتاج الصناعى الكلى ، ويؤدى دوراً سياسياً وعسكرياً وعلمياً وثقافياً متزايداً فى العالم كله ، فإنه لم يصل بعد الى ممارسة تأثير حاسم فى مجموع السياسة الدولية . أما الأحكام المتفائلة بدرجة مفرطة ، التى نجدها أحياناً فى بعض الكتابات الشيوعية الدولية فى أواخر العقد السادس ، والتى تقول أن الطبيعة والاتجاه الأساسيين للمجتمع البشرى والسياسة الدولية تحددهما الاشتراكية العالمية ، فإنها لم تكن بالتأكيد قائمة على أساس صحيح ، ومن ثم فإنها ما لبثت أن طواها النسيان . ويقوم الخطأ فى هذا الحكم على أساس أن معيار التقدم لم تقدر أهميته كما ينبغى عند تحليل حالة السياسة العالمية . ولما كانت الفجوة بين الأمم الغنية والفقيرة تتسع باستمرار ، وتقسم العمل يجرى دائماً فى صالح البلاد الرأسمالية الصناعية ، فى حين تكشف كل المؤشرات الاقتصادية اتهاماً عن استمرار تأخر البلاد الاشتراكية (التى تكفل من ١٠٪ الى ١١٪ فقط من التجارة العالمية ، ونسبة أكثر انخفاضاً أيضاً من الاستثمارات الدولية ، فى حين ارتفع نصيب الأمم الرأسمالية الصناعية فى الصادرات العالمية من ٦٦٪ فى عام ١٩٥٠ الى ٧٦٪ فى عام ١٩٧٠) ، فلا يمكن مع ذلك القول بأن الوضع الحالى والتطور العالمى تحددهما الاشتراكية .

ومن الضرورى أن نستخلص من هذه الحقائق نتيجة ميثودولوجية فى الدرجة الأولى من الأهمية . ذلك لأنه ينبغى للباحثين الماركسيين أن يستخدموا اليوم لا المفهوم الأساسى للتشكيل الاجتماعى فقط ، وإنما أيضاً مفهوم التنمية . فنحن نعيش فى نظام عالمى يقرن فيه التناقض الأساسى بين الرأسمالية والاشتراكية اقتراناً ديكالكتياً بضروب هائلة من اختلال التوازن والتفاوتات بين الأمم من حيث مستوى النمو . تلك حقيقة لا يستطيع أى ماركسى أن يهملها ، لأن ما نسميه « نمواً » ليس مجرد مؤشر لدرجة التصنيع ، وإنما يتضمن أيضاً عناصر من قبيل الدخل القومى للفرد الواحد من السكان ، ونتاجية العمل ، والتعليم ، كما لا يفوتنا مستوى المعيشة ، وميزانية اجور ، وأوقات الفراغ . ويشرح ماركس لقرائه الألمان فى مقدمته المشهورة بالطبعة الأولى من كتاب « رأس المال » أنه اختار انجلترا مثلاً لايضاح برهانه النظرى ، لأن « البلد الأكثر تقدماً فى مجال الصناعة إنما يعرض على أولئك الذين يتبعونه على المضمار الصناعى صورة المستقبل الذى ينتظرهم » . وحين يؤكد لينين أن « الانتاجية هى فى آخر المطاف أهم شيء بالنسبة لانتصار النظام الاجتماعى الجديد » ، وأن انتصار

الاشتراكية يعتمد تبعا لذلك على خلق و انتاجية جديدة أكثر ارتفاعا ، من الانتاجية الرأسمالية ، فانه فى الواقع يعرف الدور الذى يؤديه معيار التنمية فى المواجهة بين النظامين .

وفى رأى أن مفهوم التنمية فى سياق الظروف التاريخية للثورة الاشتراكية ، مفهوم جوهري ، لا من أجل تحليل يجرى على المستوى العالمى فقط ، وانما أيضا من أجل تفسير التطور الداخلى للمجتمعات فى أوروبا الشرقية ، من اساليب تخطيط. وقرار الاقتصاد الجديد الى انشاء النظام السياسى والادارى . وتفسر معظم هذه الخصائص بالأولى تبعا للمقابلة بين « للتخلف » و « النمو » لا باعتبارها أبنية ومكونات نوعية لمجتمع اشتراكي . والمجتمع الاشتراكي ، فضلا عن ذلك ، يبدو من الوجهة النظرية فى صورة مجتمع رأسمالى لاحق ، أو مجتمع صناعى لاحق ، لأن التحول الصناعى ينتمى فى الواقع الى العصر الرأسمالى .

ومع ذلك ، ولما كان التاريخ بتعريفه يحتمل المتناقضات ، فقد بذلت الأمم الاشتراكية جهودا هائلة فى سبيل التصنيع ، واصبحت على وشك اللحاق بالبلاد الرأسمالية المتقدمة . وهذا لا يعنى أنها سوف تتبنى الحضارة الرأسمالية التى تستهدف الربح . ولكن ما دامت قواعد التنمية تتحدد فى الغرب تبعا للانتاجية القصوى التى يمكن الحصول عليها بفضل أحدث الاكتشافات العلمية والتكنولوجية فان على الاشتراكية أن تعمل جاهدة للحصول على مكانة فائقة حتى تستطيع فى هذا الخصوص أن تؤكد ذاتها باعتبارها تشكيلا اجتماعيا أعلى من الرأسمالية . وحتى يتحقق هذا يستمر النظام الدولى يزاول نشاطه كما كان يفعل قبلا ، وتوافق معه كل الدول / الأمم معها كان نظامها السياسى أو الاجتماعى . وإذا لم تكن الصلات بين الأمم الاشتراكية قائمة ، ولا يمكن أن تكون منعزلة عن هذا المجال ، فانها تخضع بالتالى للعوامل نفسها .

ونظرتى الأساسية فى هذا الخصوص هى أن النظام الفرعى لا يمكن أن يتخطى نطاق النظام الاصل الذى هو جزء منه ، ولا يستطيع أن يسلك طريقه بصورة مخالفة للنظام الاجمالى . وكل النظم الفرعية الدولية والأمم توجه أنشطتها الدولية تبعا لبعض القواعد والمبادئ ، كما تشهد بذلك الأنماط العملية للمبادلات التجارية والنقدية الدولية ، وكذا صفة الشرعية العالمية المعترف بها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ومن الواضح كذلك أنه اذا لم تكن هناك مجموعة من القوانين والقواعد المسام بها من الكافة فان العلاقات الدولية لا يمكن أن تؤدي مهمتها باعتبارها نظاما من النظم وفيما يختص بنظرية النظم وتحليلها ، وعلى خلاف مع أعضاء المدرسة البنائية النفعية الذين يعملون للنظم طبيعة تكاملية استاتيكية متزامنة مقترنة بنزعة أيديولوجية

محافظة واضحة . فان الماركسيين ينصرونها من جانبهم بشكل دياكتي ، ويهتمون لا بالجوانب التكاملية والتزامنية لبنية النظام ونشاطها فقط ، وانما أيضا بالتناقضات الداخلية التي تخلق ظروف التغيير في داخلها ، وكذا فيما بينها من صلات . بعبارة أخرى لا يعنى التسليم بالأثر التكاملي الذي ينتجه النظام العالمي في السياسة الخارجية للدول القول بأن هذا الأثر دائم وحاسم ، فهذا النظام ، مثله مثل سائر النظم ، يخضع لقانون التناقضات ، ومن ثم فهو عرضة للتغيير .

ومع ذلك فان تغير النظام العالمي أكثر تعقدا بكثير من تغير المجتمع ، رغم أن قانون الديالكتيك واحد في الحالتين . ومن المفيد احراء تفرقة بين التطورات التدريجية الشاملة التي تتخذ وجهة التغيير (من انتصار الثورة الاشتراكية في حوالى عشرين بلدا الى النزعة النضالية ضد الامبريالية التي يشهد بها فى الوقت الحاضر مجموعة السبعة والسبعين) وبين الحركة التي تنفيا التغيير النوعي ، أى الانقلاب الداخلى للنظام العالمي الذى شرح لينين بوضوح شروطه الاولى .

وبعد أن بينا على هذا النحو ضرورة تحسين وسائلنا فى التحليل النظرى والمناهجى واتقانها نتناول أخيرا مسألة مستقبل الدولة / الأمة .

مستقبل الدولة / الأمة

يجسن ، لكى نصوغ فروضا بشأن مستقبل الدولة / الأمة أن نميز بدقة القوى التي تعمل على مسرح السياسة الدولية . وقد تركزت المناقشات الخاصة بهذه المسألة فى السنوات الأخيرة حول نموذج النظام العالمي الذى وضعه فورستر ميدوز على أساس متغيرات رئيسية خمسة : (السكان ، الاستثمارات ، الموارد الطبيعية ، الجزء من رأس المال المخصص للزراعة ، التلوث) . وكان اختزال العالم على هذا النحو الى بارامترات (متغيرات) اقتصادية طبيعية هدفا للنقد ، وكذلك معالجة كوكبنا باعتباره كيانا متجانسا من وجهة الموارد ، والثروات ، والقدرة على استخدام رؤوس الأموال ، والكفاءة التكنولوجية . حقا ليس من المفروض أن يعكس النموذج مجموع خصائص نظام معين وطرقه السلوكية ، ولكن لابد أن يقدم جوهر النظام ، أى القوى التي تحرك المكونات المختلفة كما او كانت وحدة شاملة . وإذا كان صحيحا أن شروط الوجود الاجتماعى تؤدي ، مثل متغيرات فورستر ، دورا رئيسيا فى بناء النظام العالمي فإنه النموذج يكون مضللا لا يطابق الواقع اذا لم يفسح مكانا للقوى الاجتماعية وادراك الفرد لهذه القوى ، لان هذه العناصر تمارس تأثيرا ارتجاعيا على الوجود الاجتماعى يتوقف عليه نشاط النظام .

ومن المفيد أن ندرك بأن العلماء النظريين البورجوازيين الذين اعتبروا فيما مضى من « السخافات الماركسية » النظرية التي تقول بأن الانتاج والتكنولوجيا بهما تأثير حاسم على تطور المجتمع قد انتقلوا في السنوات الاخيرة الى الطرف الآخر ، ومضوا الى ابعادها انتهى اليه انصار المادبة الاقتصادية المتحمسين لها - والتكنولوجيا الحديثة تعتبر اليوم بمثابة قوة مخيفة تبني وتهدم كل شيء تقريبا في المجتمع وعلى مسرح السياسة العالمية . و « الثورة التكنولوجية » مذكورة في كل صفحة من كتاب هؤلاء الاخصائيين . ولكن اذا امعنا النظر تبين لنا أنهم اذا كانوا يسلمون بهذا الرأي عن المجال التكنيكي فانما يفعلون ذلك لغاية استراتيجية واحدة. هي استدامة النظام الرأسمالي ، وتلج اسقاطاتهم كثيرا على التحولات التكنولوجية ، ولكنهم لا يقولون في الواقع شيئا عن التحولات الاجتماعية .

ومن ناحيتي افترض نموذجا تحليليا للسياسة العالمية قائما على شبكة من اربع مجموعات من المتغيرات الأساسية التي تتبدى في هذا المجال . (أ) تأثير التكنولوجيا الحديثة ، والترابط المتزايد ، (ب) سياسة روابط القوة ، (ج) الميل الى تكييف الذات القومية ، (د) التغيير الاجتماعي .

وكل متغير من هذه المتغيرات مستقل حيثما يعمل بنفسه ويشكل قوة موضوعية وبايجاز سوف تقرر التأثيرات المجتمعة للمتغيرات الأربعة في نهاية المطاف ما اذا كان وجود الدولة / الأمة ودورها سوف يتعدلان .

والتأثير الذي يمزسه الترابط التكنولوجي يشكل العامل الرئيسي في هذا الاتجاه ، فهو يخلق عالما يزداد صفرا باستمرار ، وتزداد عناصره أو نظمه الفرعية المختلفة نزوحا الى التنافس والتفاعل ، فتتمحو وتتخطى الحدود الإقليمية ، وكذا الحدود بين النظام الاقتصادية والثقافية والأجهزة التي تصدر القرارات في مختلف البلاد . ومع ذلك فاذا كانت التكنولوجيا تؤثر على السياسة فان ذلك لا يجري بصورة مباشرة ، وانما عن طريق بعض الشرائح والطبقات الاجتماعية والمجموعات ، والأمم . والتكنولوجيا النووية لا تحدد بذاتها السياسة النووية ، فهناك بلاد تمتلك الموارد والكفاءات اللازمة لصنع القنبلة الذرية ، ومع ذلك ترفض صنعها ، في حين أن بلادا أخرى لم تبلغ بعد مرحلة الصناعة المتقدمة ، ولكنها تبذل جهودا وتضحيات هائلة من أجل حيازة هذا السلاح .

والواقع أن التكنولوجيا الحديثة تؤثر في كل من الروابط الطبقة في داخل المجتمع (حيثما تسهم بقوة في أحداث التغيرات الاجتماعية) والعلاقات الدولية في صورتها ، أي سياسة روابط القوة ، وبعث القوميات التي تحفزها هذه السياسة . تلك هي ديناميكية النظام العالمي .

وبممارسة الترابط التكنولوجي تأثيرا قويا في اتجاه واحد ، ينزع دون هوادة الى توحيد الاشياء والعمليات بطريقة من شأنها خلق عالم اجمالى لا تضطرب حركته المنظمة ذاتيا بفعل قرارات الأمم . ومع ذلك لم يزل هذا التطور يصطدم بعوائق كبيرة تقيمه القوى والطوائف الداخلية (طبقات تتمسك بسلطانها وامتيازاتها ، أزمات ، اضطرابات ، حروب أهلية ، الخ) ، كما تصدر من أوضاع دولية متضاربة (سياسات الحماية الاقتصادية ، والحوافز الجمركية ، والازمات النقدية ، والحظر البترولي ، والعمليات العسكرية) . ولم يزل هناك فى الواقع اختلال كبير بين الامكانيات التكنولوجية فى العالم الحاضر وبين منازعات الطبقات والأمم .

والآن نفحص كل متغير على حدة ، لنرى الكيفية التى يؤثر بها على الدولة / الأمة ، وعلى مستقبلها .

يقصد بعبارة « روابط القوة » عادة استخدام الأقوياء والأثرياء ما لديهم من سلطة بقصد السيطرة على الضعفاء والفقراء والتأثير عليهم واستغلالهم . وهناك العديد من التعريفات لكلمة « السلطة » قدمها مختلف المؤلفين ، ولكننا نعتبر السلطة ما هنا من زاوية الدولة / الأمة فقط . وحتى اذا كان هناك أشكال من السلطة تميل الى تخطى نطاق الدولة (كالشركات المتعددة الجنسيات ، والمنظمات التى تشمل عدة أمم) فان الدولة / الأمة ما زالت هى المرجع الاساسى فى هذا الخصوص ، ذلك لأن الأنماط الأخرى من السلطة تؤثر بالضرورة فى الحكومات لكى تبلغ أهدافها فى نطاق نظام الدولة .

وليست السلطة هى المحرك الأول للسياسة الدولية ، وانما هى بالأحرى محصلة ظروف مادية سائدة فى مختلف المجتمعات البشرية ، وتفاوتات اجتماعية وقومية . ولا يمكن أن تنمو روابط القوة اذا كانت الأمم كلها متساوية بأبعادها وقدراتها ومستوى تقدمها .

واذ لا يوجد فى مجال السياسة الدولية سلطة مركزية تقوم بدور الدولة على المستوى الداخلى فقد ملأ هذا الفراغ على مدى التاريخ مختلف أشكال تركيز السلطة التى تتكفل ، فرضا ، على النطاق الدولى ، بواجبات الحفاظ على الوحدة والنظام ، وهى الواجبات التى نضطلع بها لدولة فى المجتمع القومى .

وفى الماضى تولت هذه المهمة نظم مهيمنة (باكس رومانا ، باكس بريتانيكا) أو قائمة على توازن السلطات (الوفاق الأوروبى) . غير أنه منذ الحرب العالمية الثانية حل محل هذه التنظيمات ، فى رأى أغلب المراقبين ، نموذج ذو قطبين ، تحركه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ثم نموذج ثلاثى الأقطاب (بضم الصين) وأخيرا فى عهد قريب نموذج خماسى الأقطاب (يشمل فوق هؤلاء غرب أوروبا واليابان) . كن

هذه النماذج يشيع فيها الميل الى تركيز السلطة فى نظام يبقى مع ذلك لا مركزيا من حيث تكوينه . لذلك اعتمدت سياسة روابط القوة دوما على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى مسألة العلاقات الدولية .

ترى ما موقف هذه السياسة فى الوقت الحاضر ؟

للإجابة على هذا السؤال اكتفى بتلخيص ما أرى أنها الخصائص الرئيسية لروابط القوة فى الوقت الحاضر :

١ - يبدو أن التغيرات الطارئة على مسرح السياسة العالمية تناولت لا روابط القوة بين الممثلين الرئيسيين لهذه السياسة فقط وإنما أيضا ديناميكية السلطة فى النطاق الذى قلت فيه الأهمية النسبية للعوامل العسكرية ، فى حين ازدادت نسبيا أهمية المكونات الاقتصادية والتكنولوجية ، والسياسة الدبلوماسية . ولا يعنى هذا القول باستبعاد القوة كتابع من توابع السلطة ، وذلك رغم ما أصابها من انتكاس وما فرض عليها من قيود ، عن طريق توازن المخزون للذرى ، وتناقض الارباح الناتجة عن الحروب بالأسلحة التقليدية ، لذلك لا يبدو أن استخدام القوة سوف يزول عما قريب . الأكثر من ذلك أن الأمم التى تمارس سلطتها فى مجال السياسة الخارجية ترى أنه لى تستخدم وسائل أخرى (اقتصادية أو تكنولوجية ، الخ) بدلا من استخدام القوة يلزمها أن تمتلك القوة بالفعل (كما يشهد بذلك الاستمرار دون هوادة فى سباق التسليح ، والاحتفاظ بالقواعد العسكرية فى الخارج ، وعادة التفكير باستعمال مصطلحات عسكرية ، الخ) .

٢ - كانت القواعد التقليدية لسياسة روابط القوة قائمة على فكرة مؤداها أن فى مقدور عدد صغير من الدول الكبرى أن تقسم العالم بطريقة أو بأخرى ، وأن تقسم السلطة على هذا النحو فيكون لكل منها دائرة نفوذه . وفى عصر الوفاق الأوروبى كانت أربع دول أوروبية أو خمس قادرة بالفعل على إدارة مجموع الشؤون الدولية ، إذ لم يكن فى سائر القارات سوى القليل جدا من الدول ذات السيادة . ولما كان هناك اليوم أكثر من ١٤٠ دولة ذات سيادة موزعة على سطح الكرة الأرضية لم يعد فى مقدور الدول الكبرى تصريف شؤون العالم ، أو حتى ممارسة رقابة فعالة على شركائها وحلفائها الأقل شأنًا منها . النظام الدولى الحالى إذن هو أقبل للنظم الدولية تركيزا على مدار التاريخ الحديث .

٣ - مهما كان النموذج الهندسى المتخذ لمراكز القوة - ثنائية أو ثلاثية أو خماسية الأقطاب - فلا بد أن نسلم بأن هناك قوى أخرى تمارس تأثيرا محسوسا على

السياسة العالمية . ومن الابتكار الذى يسنوحها هذا البحث الفكرة التالية : فى عالم يضيق ويزداد فيه ترابط الوحدات القومية فى شبكة كثيفة جدا من العلاقات . والتفاعلات المتعددة ، والتحالفات التى يدعم بعضها بعضا ، يظهر نمط جديد من القوة يختلف كل الاختلاف عن النمط البنائى الذى تمثله الدولة / الأمة ، تلك هى « السلطة المنظمة » . هذه السلطة ، بعكس السلطة الكبيرة التقليدية التى تعتمد على القسوة العسكرية أو على طاقة اقتصادية وتكنولوجية . هى سلطة من نوع جديد لا يمكن تعريفها إلا بمصطلحات العلاقات ، وتعتمد صلاحيتها لتعديل سلوك نظام ما على قدرتها على الاخلال بنشاط هذا النظام . وقد سميناها « سلطة مطمة » ، للدلالة على أنها لا تعمل فى أى نطاق أو دائرة من العلاقات الدولية ، ولكنها تعمل داخل نظامها الخاص فقط ، ولا يكون تأثيرها محسوسا إلا فى النطاق الذى تترتب على قراراتها فيه نتائج تمس عناصر مرتبطة بهذا النظام . من ذلك مثلا أن حظر البترول فى عام ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط الخام الذى فرضته منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) كان لهما عواقب أشد خطورة بالنسبة لليابان ودول غرب أوروبا التى تعتمد اعتمادا كبيرا على بترول الشرق الأدنى ، مما هى بالنسبة للولايات المتحدة التى لا تقطى وارداتها البترولية أكثر من ١٠٪ من استهلاكها .

قصارى القول أنه اذا عرفنا « السلطة » بأنها القدرة على حمل الدول الأخرى على أن تصرف على خلاف رغباتها فانه يبدو مما لا شك فيه أن البلاد المصدرة للبترول قد نجحت فى بلوغ هذا الهدف الجميل ، وذلك بتعديل موقف عملائها حيال النزاع فى الشرق الأدنى ، وكذا برفع سعر البترول بالفعل فى أول يناير ١٩٧٥ رغم الاحتجاجات والتهديدات .

وتكمن القوة النوعية فى هذه « السلطة المنظمة » فى تكاتف البلاد المصدرة للبترول وعملها المنسق ، ولكنها لا تظهر إلا فى داخل نظام « الشمال والجنوب » . وتعمل « السلطة المنظمة » ما دامت ظروف فاعليتها قائمة .

نستخلص إذن أنه اذا كانت سياسة روابط القوة تخضع لضغوط وقيود متزايدة واذا بدأت أداتها الرئيسية - أى استخدام القوة - تأتى بنتائج سلبية ، بقيت السلطة عاملا هاما فى مجال السياسة الدولية ما بقيت هناك تفاوتات فى الأبعاد والقوة والنمو والثروة بين الأمم .

وتأكيد الذاتية القومية هو أساسا رد فعل الأمم الصغيرة والضعيفة والفقيرة ضد سياسة روابط القوة ، فهو إذن المظهر المضاد للسياسة الدولية القائمة على التفاوتات واختلال التوازن بين الأمم . وتمثل نهضة القوميات نغلا ذا فاعلية متزايدة يوازن سياسة السيطرة وفرض الإرادة بالقوة . ومع أن الأمر لا يتعلق بالسلطة

بمعناها التقليدي فان هناك قوة حيوية فى تطلع بعض الأمم الى التحرر من كل أشكال السيطرة والاستغلال ، واسترداد ما كان لها من قيم اقتصادية وثقافية وسياسية حرمت زمنا طويلا من امكانية الظهور وفرض نفسها . وقد اطاحت حركات التحرير الوطنية قبالا بامبراطوريات استعمارية قوية ، واثبتت قدرتها على التصدى بنجاح للجيوش الامبريالية الحديثة المتطورة . واليوم ندعم الدول الفتية التى تحررت من ربة الاستعمار استقلالها ، وتتقدم ببطء ولكن بثقة فى المضمار السالى . وفى حين يخضع نظام روابط القوة اليوم لتحديدات متزايدة يكشف المستقبل عن اندفاع الأمم ، مهما كانت صغيرة أو فقيرة أو ضعيفة لتأكيد ذاتها .

واليوم أصبح شعار هذه الأمم هو « التنمية » ، وحيثما تنجح فى تنظيم قواها تشكل عاملا جديدا هاما فى تغيير السياسة العالمية . وبنز بداية العقد الثامن لاحظ مراقبو الموقف الدولى أن مجموعة السبعة والسبعين قدمت على مسرح السياسة عنصرا جديدا ، من حيث أن العالم الثالث يظهر بالتدرج بالمكانة التى يستحقها ، وأن « هذه المجموعة المتعددة المذاهب تملك مؤهلات عظيمة يمكن أن تستخدمها فى لعبة روابط القوة الدولية فى غضون العشر السنوات القادمة » .

والحقيقة الجلية أن العالم الثالث يمكنه أيضا أن يغير قواعد هذه اللعبة ، كما أثبتت ذلك بصورة فعالة منظمة الدول المصدرة للبترول .

ما هو اذن الدور النوعى للدولة / الأمة فى عالم كهذا العالم ؟

فى حين أن الدول فى افريقية وفى الكثير من البلاد الآسيوية ما زالت فى مستهل عملية النشوء والتنظيم القومى التى أخرتها السيطرة الاستعمارية فان الدولة / الأمة قد بلغت مرحلة أكثر تقدما فى أمريكا اللاتينية حيث يوجد عرف خاص فى السيادة القانونية لا يتوقف دائما على الاستقلال السياسى أو الاقتصادى . وفى البلاد الافريقية يجب على الدولة فى الكثير من الاحيان أن تواجه المهمة لا الضخمة فقط ، مهمة توحيد القبائل التى تشيع فيها نوازع طاردة مركزية (وفى معظم الاحوال تنتشر هذه القبائل الى ما وراء الحدود الإقليمية التى رسمها المستعمرون القدامى بكيفية اصطناعية) ، وانما تواجه أيضا مشروعا لا يقل عن ذلك صعوبة ، يتمثل فى انشاء رابطة لقوية قومية ، وهذا هو فى الواقع أحد الشروط الرئيسية التى يتعين تنفيذها لتحقيق التكامل القومى .

وتبدو الدولة لكل الشعوب النامية كأحسن وسيلة لتصنيع اقتصادها ومجتمعها وتجديدها تمشيا مع العصر الحديث ، من جهة ، ومن جهة أخرى لتواصل فى المضمار

التولى النضال اللازم لتقدمها • والدولة / الأمة هي القوة السياسية الوحيدة القادرة على ضمان وحماية تصنيع هذه الشعوب وإسهامها في العصر التكنولوجي الحديث • ولا شك أن هذه الشعوب قد أدركت أنه لكي تبلغ مستوى من النمو ، ولو كان ضئيلا ، لابد لها من تخطيط مركزي ، وهذا التخطيط لا يمكن أن ينجح خارج نطاق الدولة • وفضلا عن ذلك فإن تدخل الدولة في البلاد النامية ضروري بصفة خاصة للتحكم في النشاط الحر للقوى الاقتصادية التي تنبج دائما ، طبقا لقوانين السوق ، نحو مصلحة الدولة الاستعمارية السابقة • وينبغي في هذا الصدد أن نتذكر أن الدول الاستعمارية قد وجهت اقتصاد مستعمراتها بأسلوب منهجي ، لا بقصد إنشاء سوق وطنية بها ، وإنما لكي تقوم المستعمرات بدور النظام الفرعي الاقتصادي الذي يعتمد على هذه الدول الاستعمارية •

ولما كانت الدولة في العصر الحديث تحتكر أكبر قدر من السلطة كان لنا أن نتساءل عن يملك هذه السلطة في بلاد العالم الثالث •

لقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه البلاد أصبحت بعد حصولها على الاستقلال مسرحا للضراعات الطبقة ، وأنه تبين في الكثير من الأحيان أن الفئات من السكان صاحبة الامتيازات تلجأ عندئذ إلى السلطة الاستعمارية السابقة لكي تحتفظ بمراكزها في الحكم ، وتؤدي دور العميل السياسي لهذه السلطة • وقد سمى لينين هذه الفئات « الكومبرادور البورجوازي » (الكومبرادور : وكيل أو مستشار وطني تستخدمه مؤسسة أجنبية في الصين للإشراف على شؤون مستخدميها الصينيين : المورد) •

وقد أوضحت دراسات حديثة أن هذه المراكز المتقدمة للدول الرأسمالية الاستعمارية سابقة لا غنى عنها لصالح العمل في النظام « الشمالي - الجنوبي » • وعلى العكس من ذلك يجب على القوى الثورية الوطنية التي تكافح الاستعمار أن تعمل جاهدة للقضاء على وكلاء الدول الامبريالية وعملائها •

وهكذا يكون النضال ضد التخلف مرافقا للتغير الاجتماعي أو مفضيا إليه •

والتغير الاجتماعي - وهذا تعبير يعني بالنسبة لنا انتقال السلطة من طبقة إلى أخرى - يمكن أن يؤثر في السياسة العالمية في صورتين : من جهة باعتباره ظاهرة داخلية حيث تقوم حكومة ثورية بتعديل سياسة بلد معين تعديلا جذريا ، ومن جهة أخرى باعتباره نزاعا دوليا ، حين تشترك دولة أجنبية في عملية ثورية أو في حرب أهلية •

وفي العصر الحاضر شكلت الثورات والثورات المضادة أهدافا في مجال السياسة الدولية ، وهي مصدر مختلف أنواع المنازعات والمنافسات والتحالفات بين التجمعات السياسية والدبلوماسية التي تعمل إما على مساندة هذه الحركات أو عرقلتها والقضاء عليها . ولم يزل « الحلف المقدس » حتى يومنا هذا هو النموذج المثالي للمواثيق المناهضة للثورات .

وكانت أحداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا بالنسبة لمعظم البلاد الغربية بداية لعصر من الاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعيين ، أثبت بطلان النظرية التي تقول بأن صراع الطبقات على وشك الزوال . وحديثا أيضا زاد الركود الاقتصادي والتضخم المالي حالة عدم الاستقرار هذه حدة في سياق حالة من تفكك النظام الاقتصادي والمالي العالمي .

نقول ، تلخيصا لما سبق ذكره ، أن التغير الاجتماعي هو واحد من المتغيرات الأربعة الرئيسية للسياسة الدولية ، وأن قوته وتأثيره يتحددان بفعل الروابط الديالكتيكية مع المتغيرات الثلاثة الأخرى . فالتكنولوجيا مثلا قد حفزت التوسع الرأسمالي ويسرت التغير الاجتماعي مما أثار كل ما في الامبريالية من متناقضات . وفي مقدور سياسة روابط القوة أن تعجل أو تفرقل بالتغير الاجتماعي تبعا لطبيعة ديناميكيتها ، ولظهور النزعة القومية صلات معقدة مع التغير الاجتماعي ، فهي من جهة ذات نزعة عضوية الى الظهور في نطاق النظام الرأسمالي الذي هو موطنها الطبيعي (من ذلك مثلا أن منظمة البلاد المصدرة للبترول قد تجنبته تعريض التوازن العام للنظام الرأسمالي للخطر) . ومن جهة أخرى يدفعها منطق الكفاح في سبيل التنمية الى الدخول في نزاع مع مركز النظام نفسه ، أي الأمن الصناعية الرأسمالية .

واعتبارا بكل هذا ما هي النتائج التي يمكن استخلاصها في موضوع الدولة / الأمة ؟

الدولة / الأمة باعتبارها مركزا للحكم والتقرير ، تعمل في المنطقة الحدية حيث يندمج نشاط القوى الداخلية في المجتمعات الحالية مع الضغوط التي يمارسها النظام العالمي . ومن حيث المنطق يتوقف مستقبل الدولة / الأمة على المحصلة النهائية للمتغيرات الأربعة الرئيسية التي عرفناها فيما سبق . ومن البديهي أنه ليس من السهل إجراء تكهنات في هذا الموضوع ، ومع ذلك يمكن التكهن دون خوف من الشطط بأن الدولة / الأمة - بسبب وظيفتها المزدوجة ، الداخلية والخارجية - لن تزول من الوجود ، اللهم إلا في حالة التحول الجذري الذي يطرأ على التنظيم الوطنية فقط ، وإنما أيضا على النظام العالمي .

أما بخصوص المستقبل البعيد فاني أكتفى بأن أسترجع ما هنا ما كتبته في أحد مؤلفاتي السابقة : « في حين أسفرت كل الثورات الى وقتنا الحاضر عن نقل السلطة من طبقة اجتماعية الى أخرى فإن نمطا جديدا من الثورة سوف يميز نهاية القرن الحاضر ويسود القرن الآتي ، تلك هي ثورة التكامل الذي يتخطى الحدود القومية أولا ، ثم العالمية أخيرا . ولن يكون الامر هذه المرة نقلا للسلطة من طبقة الى أخرى ، وانما بالأحرى تفكك السلطة نفسها . وقد تكون هذه الثورة الجديدة أشق من الثورات السابقة ، لأنها تمحو حتما لا التفاوتات الموجودة بين الطبقات فقط - الأمر الذي تبين أنه غير كاف - وانما أيضا التفاوتات الموجودة بين الأمم ، وبالتالي الجهاز الرادع المستخدم للإبقاء دوما على هذه التفاوتات . والنصير الوحيد القادر على تيسير مثل هذا التطور هو أن السلطة المستخدمة في الحاليتين واحدة ، هي الدولة / الأمة » .

ترى هل هناك في الوقت الحاضر مظاهر معينة في السياسة العالمية تبدو أنها تتخذ هذا الاتجاه ؟

في رأيي أن التاريخ المعاصر يدل على أن النظام العالمي الذي وحدته الاساسية هي الدولة / الأمة ، والمبدأ الاساسي لنشاطه هو الأسلوب الرأسمالي للانتاج ، لم يعد في وسعه أن يعمل بفاعلية على أساس هذه العناصر الاصلية ، ومن ثم فهو عرضة لتوترات خطيرة في المجالين . والأمر كما قال ماركس : لا تثور مشكلة الا في اللحظة التي تتجمع فيها ظروف حلها . لم يكن اذن من باب الصدفة أن انطلق اليوم نداء يدعو لنظام دولي جديد .

وباعتبار أن هذا المشروع سوف يشغل على ما يبدو الافكار حتى ختام القرن الحالي ، وأن موعد تحقيقه يتوافق من جهة أخرى مع الحد الذي يمكن وضعه للكشف عن المستقبل باستخدام الأساليب الحديثة في البحث الاجتماعي ، فإن النظام الجديد سوف يكون بالتأكيد مركزا لمجاذلات ومبادلات في الرأي بين الاخصائيين في هذا المجال .

ان الازمات التي يمر بها النظام الدولي الحالي أزمات حادة ، وثمة دلالات كثيرة تبثت على القلق ، تشير الى أن هذه الازمات سوف تعرض الحضارة الانسانية بأسرها للخطر . ولم يتصور أي من كبار المفكرين الذين تصدوا للحديث عن الأزمة القادمة ، بما فيهم ذلك الذي رأى أبعد من غيره - أي كارل ماركس - أن ثمة مشاكل في مثل هذا الحجم قد يكون لها عواقب مخيفة بالنسبة للجنس البشري يمكن أن تطرح في نهاية القرن الحالي .

وبدیهی أنه لا يمكن الوصول الى حلول لهذه المشاكل فى ضوء التجربة الماضیه لأنها سوف تتطلب مساهمة عالمیه ، أو رؤیه كوكبیه . ولم تنتج التغيرات الجذریة الطارئة فى مختلف المجتمعات ، ولا يمكن أن تنتج ، حلا لهذه المشاكل . والدعوة لاقامة نظام عالمی جدید تعرف أساسا تناول هذه المشاكل بطریقه عكسیه ، على مستوى النظام العالمی . ولكن هل يمكن تحقيق ذلك ؟ لابد لی ، باعتباری ماركسیا ، قبل أن أجیب على هذا السؤال ، أن أذكر أن ما یميز نظرتنا عن نظیره انصار المذاهب الأخرى لا نموذجنا النظرى فقط ، وانما ایضا الدور الذى ننسبه للعمل الثورى ، أى قدرة الناس على التأثير على مسار التاريخ تبعا للهدف الذى حدوده لأنفسهم . وفى رأینا أن انشاء نظام دولی جدید یتوقف أخیرا على قوة تماسك وتصمیم مجموعه السبعة والسبعین التى كانت أول من طالب بهذا الانشاء ، وكذا مساندة الأمم الاشتراکیه التى تستفید من هذا الانشاء فائده حیویه .

وعلى أساسی نظام سیاسیه العالمیه ذی المتغيرات الاربعه الذى وضعتیه آنفا اصوغ بضعة اقتراحات بشأن مختلف الاحتمالات التى يمكن أن تظهر خلال الكفاح الذى یتغیا اقرار نظام اقتصادى دولی جدید :

١ - ىستمر تأثیر الترابط التكنولوجى دون هوادة فى حفز نشاط المتغيرات الأخرى ، وكذا الاتجاه الى التكامل . ولما كان هذا یتطلب قبل كل شىء علاقات اقتصادیه دولیه منظمه تنظیما منهجیا فانه ینبغى تشجیع المفاوضات والتسويات لهذا الغرض .

٢ - سوف ىكون للنظام الاقتصادى الجدید بالضرورة انعكاسات على العلاقات سیاسیه ، وكذا ، وفى نهایه المطاف ، على أبنیه السلطه العالمیه . من المحتمل اذن أن یقاوم انصار سیاسه روابط القوة النظام الاقتصادى الجدید . وأن ىبدلوا جهودا عنیفه للمحافظة على الأوضاع المهدده ، وىعملوا على بذر بذور التفرقه ، وىلجأوا الى الاسالیب والحیل التقلیدیه باستغلال كل الوسائل التى فى جعبتهم . وفى عالم معقد مثل عالمنا ىمكن أن تستمر هذه سیاسه فى التفاضى عن الحدود الأیدیولوجیه ، بأن تقیم تحالفات عجیبه غیر متوقعه ، وتخلق انطلاقه جدیده ، أو حلولا مسكنه مؤقتة .

٣ - فى هذه المرحله الحاسمه التى سوف تتجاوزها سیاسه العالمیه ىسهم تأکید الذاتیه القومیه أكثر من ذى قبل فى التغير الاجتماعى ، ولكنه قد یشیر أحيانا

بعض ردود الأفعال • ويبدو أن الصراع من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد سوف يجعل تسوية المنازعات الطبقية فى البلاد النامية ، وذلك ، بإجبار الجماعات الحاكمة التى تقوم بدور العملاء السياسيين للدول الاستعمارية على الكشف عن الدور الخاص الذى يقومون به فى النظام الشمالى / الجنوبى ، وحث القوى الوطنية الناهضة على أن تكشف عن نفسها •

٤ - وفى الوقت نفسه اذا نجح التغير الاجتماعى فى أوروبا فى المنطقة التى تبدو أنها مواتية أكثر من غيرها لمثل هذا التطور فى السنوات القادمة - منطقة البحر الأبيض المتوسط - من النظام الغربى - فقد يتعدل التوازن العام ، وتحزز المنازعات الطبقية عندئذ وضعا مهيما فى السياسة العالمية ، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج •

٥ - من البديهي أن إقامة نظام جديد سوف يكون له انعكاسات على الدول / الأمم وتنظيمها الداخلى • ومع ذلك فان التركيز سوف يكون قبل كل شئ على النظام الدولى وحيثاته •

ومن ثم فانه اذا كان صحيحا أن الدولة / الأمة لابد أن تبقى الوحدة الأساسية فى النظام العالمى فإن النظم الفرعية العالمية سوف تطرأ عليها دون شك تحولات عميقة • وسوف يشغل نظام الشمال / والجنوب مركز الصدارة من المسرح ، ويشكل بذلك المضمار الرئيسى للصراع • ولكن هذا النظام الفرعى ليس منعزلا عن غيره ، فباعتباره جزءا من النظام العالمى فان له صلات وروابط مع سائر النظم الدولية الفرعية التى سوف يجذبها الصراع ، وعلى ذلك فمجموع النظام العالمى هو الذى سوف يتحرك •



شبكات الإدارة العالمية

تأميم المكاتب الإدارية المحلية

●● لقد أصبح العالم منذ الحرب العالمية الثانية مترابطا، يعتمد بعضه على بعض، يوما بعد يوم. هذه - على الأقل - هي النتيجة التي انتهى اليها الباحثون من اهل العلم وصانعو السياسة من أولى الحل والعقد. ولم يؤد الارتفاع المفاجيء في أسعار الطعام والطاقة في ١٩٧٣ - ٧٥ الى هذا الترابط او زيادته، وانما اتى الى بروز هذه الحقيقة أمام انظار الزعماء السياسيين والجمهور على حد سواء. وقد أثار هذا الترابط المتزايد عددا من التساؤلات الهامة. وتتردد كثير من هذه التساؤلات على أعواد المنابر العامة، كمنبر الأمم المتحدة، ومؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، والحوار الخاص بين الشمال والجنوب. وكان اهتمام الجمهور منصبيا على التساؤل الخاص بموارد الثروة، فتساءل مثلا: كيف يوزع الغذاء، والطاقة، والموارد الطبيعية، بين شعوب العالم؟ على أن هناك أمرا يلقي

الكاتب : ريموند . ف . هوبكنز

استاذ مساعد للعلوم السياسية ، ومدير قسم السياسة العامة بكلية سوانور ، بنسلفانيا . اشترك في تأليف « الأوضاع والعمليات في السياسة الدولية » (١٩٧٣) ، ومؤلف « النظم الثنائية العالمية : مكافحة الجوع والفقر » (١٩٧٧) .

المترجم : أمين محمد الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .

اهتماما اقل من ذلك ولكنه ذو أهمية مماثلة على المدى الطويل ، الا وهو تنظيم هذه الموارد . ولذلك فاننا نسال في هذا المقال : ما هي الوسائل التي تعار بها موارد الثروة الآن ، وكيف يمكن تغيير نظام هذه الإدارة ؟

وواضح أن المهام التي تضطلع بها الإدارة - وهي الترويج والمراقبة ، والتنظيم - انتاج وتوزيع البترول والحبوب ، والعملات المحلية ، والحامات الرئيسية ، لا تتم اعتبارا . ذلك أن الأمر يتطلب شيئا من التنسيق والتعاون بين المنتجين والمستهلكين لاسلمع التي تنتقل عبر الحدود القومية . ومن رأيي أن هذه الإدارة قد تركزت - الى حد كبير - في أيدي شبكات دولية غير رسمية للإدارة تتسألف من موظفين في الحكومة والصناعات الخاصة . وسأحاول أن أبين السبب في وجود هذه الشبكات واحتمال بقائها واتساع نطاقها كما سأقدم بعض البيان عن طريقة عملها .

ولا ريب أن محاولة النظر الى العالم على أنه وحدة متكاملة ، كذلك المحاولة انثى يبذلها نادى روماً وغيره ، قد عبرت عن الطرق المادية والاجتماعية والاقتصادية التي

ترتبط بها أو يمكن أن ترتبط بها فرص الحياة في إقليم ما بما يحدث من تغييرات في الأقاليم الأخرى . ولا ريب أيضا أن زيادة عدد السكان، والتوسع في وسائل النقل السريعة ، وزيادة جمهور المشاهدين والسامعين لوسائل الاتصال الحديثة ، هي من العوامل التي تربط العالم ببطء وبثقا . ويبدو أن ارتباط العالم ببعضه ببعض أصبح ضربة لازب ، لا رجوع عنه ، بصرف النظر عن النقاش الدائر حول احتمال مواجهة العالم لندرة في السلع الأساسية طويلة الأمد (أو أن التكنولوجيا وتعديل الأسعار يمكن أن يؤدي إلى انتقال العالم بسهولة إلى فترة تاريخية من الرخاء والثراء) .

وليس استمرار هذا الارتباط ضرورة مادية ، بل هو يتصل بأمانى المجتمعات المختلفة ومطالبها اتصالا لا تنفصم عراه . ذلك أن الاستهلاك الفردي للموارد يزداد في جميع أنحاء العالم ، مما يتطلب تكنولوجيا محسنة ، وبحنا دائما عن مصادر جديدة من المواد ، وزيادة التجارة الدولية . يضاف إلى ذلك أن نظم الإنتاج الجديدة تقضى حركة تجارية أكبر في السلع والخدمات عبر الحدود القومية . وربما تؤدي الندرة المادية في الثروة إلى تغيير هذا الاتجاه . ولكن لا يوجد من الأسباب على كثرتها ما يحمل على توقع ذلك .

وقد كان لارتباط العالم ببعضه بعض أثره في النظام الدولي ، إذ أرغم صانعي السياسة الخاصة والعامة على التسليم بأن الارتباط المتبادل بين الدول يحتمل حرية التصرف والاختيار لديهم . والدليل على ذلك أن سياسة تصدير المحاصيل لزراعية والإغذية في الولايات المتحدة تعد من الاعتبارات الهامة التي يجب مراعاتها عند وضع السياسات الزراعية في الاتحاد السوفيتي والهند واليابان . وكذلك يجب على أصحاب صناعة السيارات في الولايات المتحدة أن يدخلوا في حساباتهم قرارات الأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول) عند تخطيط إنتاج السيارات ونماذجها في المستقبل . و يجتمع المختصون بتصميم السيارات في اليابان بانتظام مع المختصين في الولايات المتحدة في وكالة حماية البيئة ، وإدارة الطاقة الفيدرالية (ا ط ف) . وهذه ليست سوى بعض الأمثلة البارزة للطريقة التي يجد بها صانعو السياسة أن الغايات التي يتوخونها يتم تغييرها أو تنفيذها بواسطة نظرائهم في أنحاء العالم الأخرى .

وقد اختلفت الاستجابة لهذا الارتباط العالمي ، فتراجعت بين العمل على إضعافه باتباع سياسة الاعتماد على النفس ، والعمل على تنظيمه عن طريق الهيئات الولائية والاتصالات والاجتماعات غير الرسمية بين الموظفين المختصين في البلاد الرئيسية . ولا شك أن اتصالات هؤلاء الموظفين الذين يعملون عبر الحدود القومية لحل المشكلات المشتركة بصفة رسمية أو غير رسمية من شأنها أن تؤدي إلى توثيق عرى هذا الارتباط .

وعندما يتم التنسيق والتعاون بين موظفي الحكومات الوطنية والشركات الكبرى فإن ذلك يعد شكلا من أشكال التنظيم الدولي . ولا يصطبغ نشاط هؤلاء الموظفين بالصبغة الرسمية ، بل يركز على المصالح والآمال المشتركة لا على أساس الاتفاقات القانونية . بيد أنه يشابه في طبيعة مسئولياته ومضمونها تلك الانشطة الموكولة بصفة رسمية للهيئات الدولية . وتشكل طلبات الموظفين القائمين بتنسيق قراراتهم إطار الادارة الدولية في أمور رئيسية مثل : الغذاء ، والطاقة ، والتمويل ، والمواصلات ، والبيئة ، والنمو الاقتصادي والتكنولوجيا . ولما كان النشاط الانساني المتصل بهذه الأمور يتجاوز الحدود القومية فإنه يؤدي الى ظهور الشبكات الدولية . وهذه الشبكات الادارية ذات الصفة « الواقعية » لا « القانونية » تتسم بطابع اللامركزية الواهية غير المستقرة ، وإن كانت تشكل عنصرا هاما من النظام السياسي العالمي . حقا أنها يمكن أن تعد « نظما حكومية » أولية بالنظر الى ارتكازها على أنماط تنظيمية من السلوك والآمال تؤدي نتائجها الى تنظيم النشاط الذي يتجاوز حدود أى دولة قومية واحدة أو عدد من هذه الدول ، والذي لا يخضع لسلطان هذه الدولة أو هذا العدد من الدول .

وسأتكلم فى هذا المقال على شبكة واحدة من هذه الشبكات العالمية ، هي شبكة المكاتب والدواوين الحكومية المحلية داخل الولايات المتحدة . ذلك أن الولايات المتحدة تعد بسبب اتساع مواردها وصلاتها الدولية من الحالات الصالحة للدراسة الهادفة الى تقدير أهمية وطابع الشبكات الادارية غير الرسمية .^١ يضاف الى ذلك أن المكاتب الحكومية المختصة بمسائل الغذاء والطاقة هي أمثلة طيبة للشبكات الادارية ، لأنها تتولى مسئوليات وطنية هامة ، وبالتالي توضح الطريقة التي تعمل بها الشبكات الادارية خارج نطاق المؤسسات التليدية المختصة بالسياسة الخارجية ، وهي أهداف جيدة للدراسة ، لأن الاتصال بالموظفين العموميين التابعين للحكومة أيسر من الاتصال بالموظفين الخصوصيين التابعين للشركات . ومن العسير جدا تسجيل نشاط ومسئوليات موظفى الشركات ، لأن معظم الشركات ترفض البحث فى مثل هذه الأمور ، وتمنع المعلومات الخاصة بنشاطها خاصة وسرية .

ومن رأى أن شبكات الادارة العالمية هي ظواهر طبيعية ومعقولة وصحية . ذلك أن قيام هذه الشبكات والتوسع فيها استجابة للمشكلات المتعلقة بالترابط الدولى هو من الوسائل اللازمة لمواجهة المشكلات العالمية الخطيرة فى حينها ، يضاف الى ذلك أن القدرة والنظرة المتغيرة اللازمة لانشاء مؤسسات رسمية مسئولة غير متوافرة الآن .

وفضلا عن ذلك فإن الوقت والاهتمام والالتزام اللازم لانشاء هيئة رسمية جديدة قد تستنزف من الموارد ما يمكن استخدامه بصورة مباشرة فى معالجة المشكلات العالمية .

● شبكات الادارة العالمية

حجج نظرية

يرتكز نمو شبكات الادارة العالمية على ستة تطورات مترامنة . أولها تلاشي الفروق بين السياسة الخارجية والداخلية كما يتضح في عدد من المجالات الوظيفية . وثانيها تعاطف مسئولية الحكومة عن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع . ومن ذلك الأخذ بنظام الضمان الاجتماعي وانتشاره في العالم . وامتداد آثاره (كربط مدفوعات الضمان الجماعي بمؤشرات تكاليف المعيشة) إلى بلاد أخرى لا عن طريق تقليده والافادة منه فحسب بل أيضا عن طريق تأثيره في دخول المنتفعين الذين يتقاعدون خارج الحدود القومية . وثالثها مساهمة العلاقات المادية على ايجاد الترابط الدولي ، وذلك عن طريق التلوث البيئي ، والتجارة ، وانتشار الثقافة . والغالب أن تتولى دولة واحدة تزويد البلاد الأخرى بالعناصر المهمة من نظم الاتصال المهمة والتكنولوجيا المتطورة وكذلك قد يتولى مركز عالمي واحد الاشراف على جينات (الجيلة الجروثة الناقلة للورثة) المحاصيل الرئيسية . ورابعها قيام المكاتب العالمية . ومعنى هذا ظهور هيئات متماثلة تقريبا في أنحاء العالم تعالج مشكلات متشابهة طبقا لمعايير وقواعد مشتركة . وقد وصف هنري جاكوبى واليكس انكليز هذه المكاتب العالمية بالتفصيل . وخامسها ازدياد أهمية الآراء الفنية التي تتطلب معلومات متخصصة ، وذلك قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة . مثال ذلك ضرورة الاستشارات الفنية قبل اتخاذ قرار بأن وجود كربونات الفلورين في الهباء الجوي وطيران الكونكورد من شأنهما تسير طبقات الأوزون المحيطة بالأرض ، واحداث سرطان الجلد . وكذلك قد تتوقف بعض المشروعات الاقتصادية الهامة على مثل هذه الآراء الفنية . وسادسها وآخرها أن نقل التكنولوجيا طينا لخطه مرسومة قد أصبح أداة كبرى لدفع عجلة التنمية في البلاد النامية . ومثل هذا النقل الذي تقوم به الحكومات الوطنية والشركات المتعددة الجنسية يتطلب بالضرورة خبرة ومقدرة المكاتب الفنية التي لا تخضع لسلطان وزراء الخارجية والمكاتب الحكومية القومية . وهذه الاتجاهات الستة مجتمعة تهيء أساسا لتقدر أكبر من اشتراك موظفي الحكومات القومية وشركات المتعددة الجنسية في تنظيم المعاملات العالمية .

● تعريف الشبكات

تشير شبكات الادارة العالمية الى أماكن اتخاذ القرار التي يرتبط بعضها ببعض . وهذه الأماكن يمكن أن يشغلها أشخاص في الدواوين والمكاتب العامة والخاصة في عدد من الدول . ومثل هؤلاء الأشخاص يكونون شبكة (أ) لأن نتائج أعمالهم تتحدد بصورة مشتركة (أى أن نتائج اختصاصاتهم ومجالاتهم متشابهة) ، (ب) لأن

اتصالات متكررة تجرى بينهم ، مبنية على الاختصاصات و المسئوليات المهنية المشتركة، (ج) لانهم يشتركون في التسليم بجنى مكاسب اكبر اذا استطاع كل منهم أن يحل المشكلات المتعلقة بهم وظيفته بالحصول من يره من أعضاء الشبكة على معلومات أو اتفاقات أو تعديلات أفضل . وتوجد شبكات للمجالات الوظيفية في نطاق وحدات أكبر (سواء كانت الوحدة ناديا أو مدينة أو جامعة أو العالم بأسره) . وشبكات الادارة العالمية هي استجابة منظمة ، وإن لم تكن كاملة ، للمشكلات المعقدة المتزايدة في النظام الدولي . وتتميز الشبكات عن الأشكال التنظيمية الأخرى من عدة وجوه ، منها أنه ليس فيها نظام وظيفي رياضي محدد . وهذا يتيح للأفراد من أعظمتها حرية السعي وراء مصالحهم استقلالا عن الشركة . ومنها أنها لا تصطبغ بصيغة رسمية بل هي كيان خامل لا يظهر نشاطه الا في وقت للشدة . بيد أن الشبكة - ككل المنظمات الأخرى - يجب أن يكون لديها حد أدنى من المعايير المشتركة ونوع محدد من الواجبات والمهام (وإن وجد التضارب في الأغراض أيضا) ، وكثيرا ما ينتقل الموظفون من « فرع » الى آخر ، كان ينتدبوا من حكومة وطنية الى منصب اضافي في هيئة دولية أو ينتقلوا من الشركة الى الحكومة . وأخيرا قد يكون بعض أجزاء أخرى تستعين ببعض الأفراد في القيام بأعمال مساعدة كالأخبراء الأكاديميين أو ذى النفوذ في بعض الجماعات أو الصناعات . والشعور بوجود الترابط من شأنه أن يؤثر في كثافة وحجم الشبكة وأجزائها . ومن هذا الشعور أساسى لجذب الأفراد الى الاتصال والتعاون ، وإن كانت الصداقة السابقة أو اللاحقة تؤثر في هذه العملية . يضاف الى ذلك أن هذا الشعور ضرورى للبقاء على الشبكة ، لأنه يعزز تدفق المعلومات ، ويساعد على الوصول الى الاتفاقات اللازمة لمعالجة المشكلات الجماعية .

● لماذا الشبكات ؟

الشبكات هي استجابة لتقسيم العمل اللازم للمجتمع الحديث ، شأنها في ذلك شأن المنظمات الرسمية . وتشكل العلاقات في المنظمات القوية تصرف الأشخاص في دائرة اطارها التنظيمي . بيد أن المنظمات العالمية المسئولة ظاهرا عن معالجة كثير من المشكلات التي تؤثر في الدول تأثيرا مشتركا لا تقيد الأشخاص المتمتعين في الدولة بسلطة فعالة على تصريف الموارد والقيم الرئيسية التي تتدفق على الصعيد الدولي . وإنما يقتيد هؤلاء الأشخاص بالتفويض التنظيمي الممنوح لهم من الشركات الخاصة أو الحكومات الوطنية . وفي أفضل الأحوال لا يتلقون سوى تعليمات ضئيلة من المنظمات الدولية . وتنتقل الموارد بناء على أمر السلطة التنفيذية الوطنية لا الدولية . وعلى الرغم من نمو العلاقات المتشابهة وازدياد الترابط بين الأمم وتقارب المسافات بين الدول فإن النظام الدولي أقرب الى أن يكون ميدنا للتنافس والتصارع من أن يكون مجالا للسلوك المنظم . فهو يفتقر الى القدرة على التنبؤ بما يتوقع حدوثه ، كما يقتصر

الى الاهتمام المشترك ، والمعايير الثقافية المشتركة . ، والمحد الأدنى من شرعية السطوة
الفعالة التي يمتاز بها النظام السياسي المتطور والمعقد . بيد أن هناك مشكلات
دولية معينة تجب معالجتها عن طريق التنسيق الدولي . وقد كان المنهج التقليدي
المتبع في حل المشكلات الدولية هو المفاوضات الدبلوماسية الرسمية ، ولا يزال هذا
هو المنهج السائد . ولكن منذ عهد وستفاليا ومؤتمر فيينا تضاعف مدى تنظيم هذه
المفاوضات والإشراف عليها من جانب السلطات الدبلوماسية والسياسية العليا في
الدول .

وقد كانت الاعتبارات الاقتصادية كالارتفاع السريع في أسعار الطعام والطاقة
في ١٩٧٣ وفشل أسعار الصرف الثابتة في ١٩٧١ من العوامل الكبرى التي ساعدت
على نمو الاتصال وزيادة التبادلات بين موظفي المكاتب الدولية . والمشكلات التي تنسم
فيها التسويات ميزات معينة على المنظمات الدولية الرسمية ، وعلى التسويات التي تتم
بواسطة الإدارة المحلية وحدها ، من هذه الميزات أن المشكلات لا تتطلب تنظيمًا رسميًا
أساسيًا لأن عملياتها غير رسمية ، ولأن أعضائها يعملون على أساس سلطتهم القائمة ،
والمعايير التي تسمك بها لا تتطلب التقنين (والغالب أنه لا يمكن هذا التقنين) ، ومنها
أن الشبكات لا تهتم كثيرا بمسألة السواقي ، أو احتمال تعارض مصالحها . مع
مضالحي الهيئات المحلية الراسخة القدم . ومنها أيضا أنها تستجيب للمشكلات الصغيرة
بسرعة . والخلاصة أنها في الوقت الذي تمثل فيه تآلفا بين المنظمات التي تتنافس
فيما بينها ، تؤدي الى تغفل هذه المنظمات في الدول المختلفة ، وإلى توسيع حدودها
دون أن تتحدى الحدود التنظيمية الرسمية تحديا صريحا .

وهناك بالطبع ثمن لابد من دفعه لعدم وجود أو استخدام القنوات الرسمية
الدولية . فبدون هذه القنوات تتضاعف المسئولية العامة ، وتضعف المساواة في
الاتصال ، وتضعف فعالية الإدارة على المدى الطويل . بيد أن التطلع الى الإدارة الفعالة
من جانب المنظمات الرسمية قد يكون مغيبا للأمال . وإلحق أن هذا هو الدرس المستفاد
من مؤتمر الغذاء العالمي . في ١٩٧٤ . وإيضاح ذلك أن الأمور التي أسندت الى المنظمة
الدولية الرسمية وهي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واعتمدت عليها مثل تخطيط
التغذية لم يكن حظها - مثلا - أحسن من حظ الائتلافات التي تم التوصل إليها عن
طريق السياسات القومية الخاصة بالصادرات الزراعية ، والواقع أن هذا المؤتمر قد تم
تنظيمه كمشروع خاص متعدد الأطراف بين الموظفين المختصين بالغذاء ، بدلا من
تنظيمه بواسطة منظمة الأغذية والزراعة التي يشوبها عدد من مواطن الضعف
والقصور .

وبهذه الشبكة من الاعداد والمتابعة حكم كثير من المراقبين بأن المؤتمر وفق الى وضع السياسة المطلوبة ، وأنجز الكثير من الامور .

● كيف تنشأ الشبكات

الموظفون مقيدون من جهتين : الأولى وجوب تصرفهم طبقا لمعايير يحددها لهم موظفون أعلى منهم في المنظمة ، وهذا يصدق بصفة خاصة على أصحاب المناصب العليا . والثانية وجوب نجاحهم في أداء رسالة أو مهمة هي جزء من أغراض المنظمة نفسها . وقد كان ازدياد الترابط وتعدد المشكلات وتشابكها في جميع أنحاء العالم حافزا على تغيير المهام التي يضطلع بها الموظفون . وهذا الحافز تنبعث من الصعوبات التي تعترض أداء رسالة المنظمة .

ويبدأ تكوين الشبكة عندما يرى الموظفون من الضروري استخلاص معلومات أو خدمات من البلاد الأخرى للنهوض بمسؤوليات وظائفهم . وفي أثناء هذه العملية ينشئون علاقات عمل مع نظرائهم في الخارج . وكلما نشأت مشكلات معينة كمكافحة الارهاب ، وتحديد المقادير الفعلية للحجوب المتاحة في العالم ، والتوسع في الاشراف على الشركات المتعددة الجنسية ، فإن موظفي المنظمات يتبعون وسائل مختلفة للاتصال منها المكالمات التلفونية والمراسلات ، والاجتماعات المنتظمة ، والاجتماعات التي يوضع لها جدول أعمال سابق ، وهذه تشغل قسطا متزايدا من وقت الموظف ، وبخاصة موظفو الأقسام الدولية في المكاتب والدواوين الوطنية . ومن هذه الاتصالات تبرز معايير جديدة للمتطلبات الأساسية للمهام التي يقوم بها الموظف في المكاتب الوطنية . وتكون هذه الشبكات في البداية ذات صفة خاصة ، ولكن متى تم تنظيمها أصبحت بمثابة نظم أولية ، فتهرب أنماط من السلوك ، مثل الاستشارات المسبقة والتعديلات المتبادلة في السياسة المقررة (نحو أهداف مشتركة) ، كسمات بارزة لاختصاصات الذين يتقلدون مناصب في الشركة . وتزداد الثقة في تعاون الممثلين الآخرين كلما ازدادت القدرة على التنبؤ والاحساس المشترك بآمال واحتياجات أهل البلاد الأخرى . وخلاصة القول أنه (الشبكات) متى نجحت في معالجة مشكلات الترابط ازداد الأمل في أن تحيا حياة مستقلة .

وتجب التفرقة بين شبكات الادارة العالمية وبين الموظفين الذين يقتصر عملهم على المشاركة في هيئات نوعية مماثلة لأنهم يضطلعون بمسؤوليات مشتركة في مجالات خاصة . مثال ذلك موظفو الاسكان في أوروبا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والهند وغيرها من الدول ، فقد يشتركون في مسؤوليات عامة نحو مواطنيهم ولكنهم لا يشتركون في شبكة عالمية . وبالرغم من أنهم يشتركون في الأهداف فإن قراراتهم ليس لها سوى آثار هامشية وغير مباشرة وضعيفة فيما بين بعضهم وبعض .

يبد أن ادارة تنمية الاسكان والمدن فى الولايات المتحدة لها مكتب دولى يقوم بتبادل المعلومات وبعض التعاون فى التخطيط . على أننا نجد فى مجالات أخرى وبخاصة سياسة الطعام والطاقة بعض الموظفين (بعضهم فقط) يشتركون فى أكثر من الخصائص المهنية العامة . ذلك أن هؤلاء الموظفين يتصل بعضهم ببعض بفيسة الحصول على المعلومات وتعديل السياسات حتى يتسنى لهم الوصول الى نتائج أفضل وعلاوة على الاتصال المتبادل يجب أن تؤمن الشبكة بالكاسب المشتركة التى يمكن جنينا من وراء التعاون . وهذا الحافز هو أساس استمرار نشاط الشركة (السفر ، الاجتماعات ، الاتفاقات غير الرسمية) سواء داخل الدول القومية أو بين الدول . وإذا نجحت السياسة العالمية للشركة تدعم مركزها ونشأت معايير قائمة على مطالب أعضاء الشركة ، وتنتهى هذه المعايير باملاء بعض السلوك الوظيفى على المشتركين فى الشبكة . ويمكن النظر الى هذه الحركة على أنها أساس نمو الشبكات الدولية المختلفة ، كشبكة البحوث الزراعية التى تطورت الى شبكة واسعة من الموظفين والباحثين فى المؤسسات والحكومات والمنظمات الدولية ، وشبكة أخرى بين موظفى شركة دولية من شركات البترول .

● كيف تعمل الشبكات

نستطيع أن نعرف كيف تعمل الشبكات اذا نظرنا الى ما يجرى عليه العمل فى الولايات المتحدة . وبينان ذلك أن موظفى وزارة الزراعة يتفاوضون الآن بصورة منتظمة مع موظفى البلاد الأخرى بشأن مقادير الحبوب المدة للتصدير . وقد جرى هذا التفاوض بصفة غير رسمية فى أوائل العقد الثامن مع بلاد السوق الأوروبية المشتركة ، ومع اليابان . وفى ١٩٧٥ تم التفاوض مع الاتحاد السوفيتى لعقد اتفاق رسمى بالتنسيق مع وزارة الخارجية . ويجرى أيضا موظفو وزارة الزراعة مشاورات منتظمة بصفة غير رسمية مع موظفى الحكومات الاجنبية حول الترتيبات التى تتخذها الشركات الخاصة بتصدير الحبوب بشأن الشروط والتوقيت والنقل . وتستخدم مثل هذه المحادثات والمفاوضات غير الرسمية لتكوين فكرة عن أسعار السوق ، وحالة العرض والطلب فى الولايات المتحدة ، وفى العالم كله . ومن المهم جدا الحصول على معلومات بشأن ما يتوقع أن تكون عليه حالة المحاصيل الرئيسية فى المدى القصير . ويعتمد موظفو الولايات المتحدة فى ذلك على تقارير وزارة الدفاع وإدارة المخابرات المركزية ، المبنية على المعلومات المستمدة من الأقمار الصناعية التى ثبت أنها تمتاز بالدقة فى التنبؤ بإنتاج المحاصيل الزراعية فى الاتحاد السوفيتى وغيره من البلاد الرئيسية . ويعتمدون أيضا على تقارير تجار الحبوب المبنية على حركة التجارة ، وغير ذلك من المعلومات التى تدور فى أوروبا وأتحاء العالم الأخرى ، وتنقل الى مكاتب الشركات الكبرى المتعددة الجنسية . وقد بدأت وزارة الزراعة فى عهد الرئيس نيكسون بضم

الأقسام المسئولة عن التجارة الدولية إلى الأقسام المشرفة على برامج احتياطي المحاصيل الزراعية ، وتثبيت الأسعار . وكان المبرر لهذا الضم هو ضرورة ربط الانتاج في الولايات المتحدة بالبيعات الدولية ، إذ كانت الأسواق الخارجية فيما وراء البحار هي المتغير الرئيسى الذى يحدد اتساع أو انكماش الانتاج الأمريكى ، ويقوم وكييل الوزارة المسئول عن الأقسام التى تم ضمها بدور دولى هام ، إذ يجتمع يوميا مع ممثلى الحكومات الأجنبية ، ويجرى مفاوضات فى واشنطن وفى عواصم الدول الأجنبية

وفى مجال الطاقة يجرى العمل على نحو مماثل . والدليل على ذلك أن رئيس أبحاث اللوقود الحفرى (المستخرج بالحفر فى الأرض) فى إدارة بحوث وتنمية الطاقة (أ ب ت ط) فى الولايات المتحدة أعلن أنه يساير تطورات البحوث فى أنحاء العالم . وقال ردا على سؤال حول موظفى البحوث الأجانب : « اننى أعرفهم كما أعرف الصناعة » . وتوجد شبكات دولية أيضا فى مجال الصناعة . مثال ذلك أن شركات إيكسون تعقد اجتماعات شبه سنوية لمديرى البحوث الوطنيين فيها بهدف تنسيق بحوث الشركات دوليا ، والإطلاع على أحدث البحوث الحكومية والسياسات المتبعة فى العالم كله .

ولعل الاتصال غير المباشر هو الطريق الغالب الذى تسلكه الشبكات . ففى مثل هذا الاتصال نجد أن « نبا » النتائج الهامة « ينتقل » بسرعة كبيرة جدا ، فترى الباحثين الزراعيين يعرفون بسرعة كل الحقائق حول سلالة جديدة من البذور مثلا . وعلى الرغم من أن سوء تقدير رتبة « المحبوب المصدرة من الولايات المتحدة كان مفاجأة للجمهور فى ١٩٧٥ ، عندما نشر أول اتهام للمفتشين بتفاسى الرشوة فإن النتائج كانت معروفة للمشتورين الأجانب الذين كانوا يدفعون ثمنا أكبر لو اشتروا المحبوب من كندا .

ويتضح عمل الشبكات غالبا على أحسن وجه عندما تختص بمعالجة مشكله معينة . مثال ذلك أن تأمين المفاعلات النووية ضد السرقة - مثلا - هو مسئولية إدارة بحوث وتنمية الطاقة (أ ب ت ط) . وهذه الإدارة مسئولة أيضا عن جميع المفاعلات التى تباع للبلاد الأجنبية ، ولذلك تقتضى مهمة موظفى (أ ب ت ط) أن يعملوا مع موظفى الأمن الأجانب ، ويعتمدوا خططهم بشأن أية مفاعلات تباعها الولايات المتحدة ومن الأميز الأخرى مسألة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات . وفى وسع المواطنين المسئولين عن السياحة الزراعية أن يساعدوا الأوربيين على التخلص من فائض منتجات الألبان لديهم - وبخاصة الجبن - بأن يسمحوا باغراق أسواق الولايات المتحدة بهذا الفائض (كما سمحوا بالفعل فى أوائل ١٩٧٥) ، كما أنه فى وسعهم أن يخضعوا لضغط شركات الألبان بالولايات المتحدة فيمنعوا هذا الاغراق (كما فعلوا فى نهاية الأمر) . وقد تولى هذا التعديل موظفون فى وزارة الزراعة ووزارة الخزانة عن طريق

« محادثات عمل » جرت بينهم . وهذا يختلف كثيرا عن أسلوب دبلوماسية « القنوات الخفية » بين كبار رجال السياسة الخارجية في معالجة المشاكل كذلك الأسلوب الذي انتهجه كيسنجر وبريجنيتف في حل المشكلات ، في محادثات سولت الأولى .

وعلى الرغم من أننا لا نعرف الكثير عن شبكات الأعمال التجارية العالمية فإن هذه الشبكات تستطيع أن تضطلع ببعض المهام الإدارية أيضا . ففي أثناء الحظر البترولي سنة ١٩٧٣/٧٤ غيرت شركات البترول العالمية الكبرى طرق الامدادات ووجهة الناقلات (على الرغم من المقاطعة المفروضة على هولندية كانت روتردام مركزا كبيرا لتخزين البترول للشحون الى أوروبا) ، وأجرت تعديلا في الكمية المخصصة لكل منها بحيث أصبح النقص الكلي في البترول شاملا لمعظم البلاد ولكل اقليم بنسبة متماثلة أي بنسبة ١٠٪ تقريبا . وقد قام بهذا العمل كبار الموظفين التنفيذيين الذين تشاوروا مع الموظفين الحكوميين في هذا العمل . وقد سجلت الدراسات التي أجريت بعد هذا الحادث أن الحكومات اشتركت في هذا العمل كما اشترك فيه - في بعض الحالات - موظفو الشركات . ومن العسير علينا أن نبين كيف تعمل عناصر الشبكة الموجودة في الشركات ، ولكن بعض الجوانب البارزة من هذا العمل قد تم بحثها في بعض التقارير أو لجان الكونجرس .

أعمال ومواقف موظفي الولايات المتحدة

في شبكات الغذاء والطاقة

ليس موظفو الإدارات المحلية في حكومة الولايات المتحدة بالطبع سوى جزء من شبكات الإدارة العالمية . على أن أعمالهم وأرامهم وقيمهم لابد أن تعكس تنظيم شبكات الدولية ، ومن ثم فإنهم يلقون ضوءا هاما على الطريقة التي يمكن بها أن تتطور الإدارة العالمية في المستقبل . وإذا درسنا أعمال نخبة مختارة من موظفي الولايات المتحدة تعلمنا عدة أمور : هل يقل مثل هؤلاء الأفراد المسئولية عن الأعمال الدولية ، وما رأيهم في هذه الأعمال ، وما هي الطرق التي يمارسونها في تنفيذ الأعمال ذات الصبغة الدولية . لا شك أن مدى المسئولية التي تتحملها مثل هذه النخبة المختارة يحدد الدرجة التي يعملون بها وتعمل منظماتهم إذا اصطبغوا واصطبغت بالصبغة الدولية .

وقد أجرينا ٣٤ حديثا رسميا مع « مديرين » في سبع وزارات أو وحدات إدارية مسئولة عن سياسة الطعام أو الطاقة ، وهي : وزارة الزراعة ، وزارة الصحة والتعليم والرفاهية ، وإدارة بحوث وتنمية الطاقة ، وهيئة الطاقة الفيدرالية ، ووزارة الداخلية ، والخزانة ، وديوان الإدارة والميزانية . وتراوحت مدة الحديث بين ٣٠ دقيقة وثلاث ساعات أو يزيد قليلا . وكان الغرض من الأحاديث هو استخلاص المعلومات

الخاصة بأعمال ومواقف الموظفين بالإضافة الى معرفة بعض التفاصيل عن حياتهم المهنية وظروفهم الاجتماعية . وقد سألناهم بصفة خاصة عما يقومون به من عمل يستند أثره الى الخارج ، وشعورهم نحو هذا العمل ، ورايهم بصفة عامة في ترابط الدول وكذلك سعينا للحصول على معلومات عن مدى الاتصالات التي يقوم بها الموظف مع غيره من الموظفين ، وأحاساسه بالاشتراك في الشبكات الدولية .

ولم نتبع في هذا البحث نموذجاً محدد المعالم أو تجربة دقيقة تدل على ذلك الاحاديث المفتوحة التي أجريناها ، والمينة التي اخترناها . وكان هذا البحث الى حد كبير مجهوداً يهدف الى معرفة الكثير عن طائفة من الناس يحتمل أن يكون لهم شأن هام في الشبكات العالمية . وجميع الذين تحدثنا اليهم يعملون في واشنطن ولا يتقلدون أى منصب دبلوماسى رسمى . ولكن بعض الموظفين (٣٨ ٪ ، أو ١٣ موظفاً) يتقلدون مناصب في الأقسام « الدولية » فى اداراتهم .

الجدول (١)

أعمال شبكة موظفي الولايات المتحدة « المحليين »

مكاتب محلية (٣١ موظف)	مكاتب دولية (١٣ موظف)		
١٥	١٢	أ - اتخاذ قرارات تؤثر في الدول	نعم
٦	١	- الأخرى بصورة مباشرة	لا
١٠	١	ب - نسبة الوقت المخصص للأعمال الدولية	٢٠ ٪ أو أقل
٩	٣		٢٠ ٪ الى ٦٠ ٪
١	٩		٦٠ ٪ أو أكثر
٤	٩	ج - مرات الاجتماعات أو الاتصالات مع الموظفين الأجانب	أسبوعية الى يومية
٩	٣		شهرية
٧	١		نادرة
٢	٧	د - مرات الاجتماعات أو الاتصالات مع موظفي المنظمات الدولية	أسبوعية الى يومية
١٢	٥		شهرية
٧	١		نادرة
٧	٨	هـ - مرات الاجتماعات أو الاتصالات مع موظفي الشركات المتعددة الجنسية	أسبوعية الى يومية
٦	٤		شهرية
٦	١		نادرة

وليس من الغريب أن يكرس موظفو المكاتب الدولية قسما كبيرا من وقتهم للمشكلات الدولية . ولكن الأمر المهم الذي يؤيد القول بأن الشبكات آخذة في النمو هو ما ذكره نصف الموظفين في الأجنحة « العاملة » في إدارات الطعام والطاقة من أنهم يقضون ٢٠٪ من وقتهم أو أكثر في الأمور الدولية ، ومعظم ذلك الوقت مخصص للاتصالات الشبكية . وكما يتضح من الجدول (١) كان الموظفون الذين أجريت الحديث معهم على اتصال متكرر ومنظم مع موظفي الحكومات الأجنبية وموظفي المنظمات الدولية ، وموظفي الشركات المتعددة الجنسية .

بل وجدنا أن الموظفين المختصين بالتخطيط ورسم السياسة العامة في القسم المحلي بإدارة ذات صبغة محلية صرفة يقضون قسما كبيرا من وقتهم في الأعمال الدولية . ويمكن القول بوجه عام بأن موظفي الأقسام التنفيذية يتمتعون بقدر أكبر من حرية التصرف والتقدير في تنفيذ السياسة العامة ، ويتولون الإشراف على أنشطة محددة دون أن تسند اليهم مسؤولية كاملة عن إدارة الأنشطة الأجنبية كما هو شأن المناصب الدولية المحضة .

بيد أن جل الموظفين كانوا مهتمين قبل كل شيء بالسياسة المحلية ، ووضّل بعضهم في ذلك إلى درجة غريبة من ضيق الأفق في التفكير . مثال ذلك أن موظفا بإدارة الطاقة الفيدرالية أبدى الارتياح فيما إذا كانت الدولة الأجنبية تستطيع أن تفهم أو سوف تفهم سياسة الولايات بشأن فرض ضريبة استيراد على المنتجات البترولية المكررة . وأن موظفا آخر قال إن عمله هو « منع الذيل الدولي من اللعب بالكلب المحلي » . بيد أن جميع الموظفين اعترفوا باشتراكهم في أعمال دولية ، واستشهد سبعة وعشرون منهم (٧٩٪) بأعمال يقومون بها ذات صلة مباشرة بالحكومات أو الشركات الأجنبية .

وفي أثناء بعض الأحاديث سألت الموظفين بصراحة عما إذا كانت لهم شبكة من الناس يتصلون بهم أو يستشيرونهم أو يعملون معهم ، لكي يؤدوا عملهم على وجه أفضل . وأجاب كل موظف سألته بالإيجاب ، ولكن لم يدرج أشخاصا آجانب في قائمة أعضاء الشبكة سوى ثلث الموظفين . وذكر أحد هؤلاء أنه قد لا يتصل بأحد زملائه الأوروبيين الا كل ثلاثة أشهر أو نحو ذلك ، واستدرك يقول : « كل منا يثق بالآخر ، ونستطيع إنجاز الشيء الكثير متى دعت الحاجة » . وتحدثوا كلهم عن زملائهم في حكومة الولايات المتحدة - في الشركات والمؤسسات - وقالوا أنهم يتصلون هؤلاء الزملاء ، ويسترشدون بأفكارهم وحسن تعاونهم في عملهم .

وخير بيان لطريقة عمل الشركة هو ما أجاب به موظف كبير في وزارة الزراعة ردا على سؤال عن: يتعامل معهم في عمله بانتظام ، فقال إنه يتصل تليفونيا كل يوم . تقريبا بنمط « نقابات الفحم في السهول العظمى » وبواحد أو اثنين من موظفي شركة .

الجوب ، فضلا عن اتصاله الوثيق بغيره من ممثلي المنتجين وقال انه يجمع بانتظام كل يوم تقريبا مع موظفي وزارة الخزانة ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة . ولما سألته عن اجتماعاته مع موظفي الحكومات الأجنبية قال ان هذه الاجتماعات تتم يوميا تقريبا لأسباب تتصل بالعمل . وعلاوة على ذلك تربطه علاقة عمل وثيقة مع عدد من الموظفين الأجانب في واشنطن أتيح له أن يعرفهم جيدا على مر السنين . وفي أثناء حديثه معه اضطر أن يقطع الكلام ليرد على مكالمة من بروكسل تحدد فيها موعد لقائه القادم مع أحد موظفي الزراعة في أوروبا لبحث موضوع « حرب الجبن » . ويمكن القول بأن اشتراك هذا الموظف في هذه الشبكة الخاصة بالسياسة الزراعية أفاده من جهتين : الأولى أن الشبكة ساعدت على تزويده بالأخبار والمعلومات ، والثانية أنه باعترافه أصبح يولى آراء وإعمال البلاد الأخرى أهمية أكثر مما كان يفعل منذ خمس سنوات أو عشر .

وتهدف الشبكات أيضا الى تعقب الشخص الذى يؤدي بملاذا أهمية فى الإدارة العالمية ، فقد ذكر أحد موظفى إدارة الطاقة الفيدرالية - مثلا - أنه على أثر توليه مسئولية تتعلق بالشركات الأمريكية المتعددة الجنسية فى الخارج بدأ تلفونه يثق ، فوجد أنه أصبح هدف الجهود التعليمية والترويجية التى تبذلها الحكومات الأجنبية والشركات الأمريكية ، ورأى أن القصد من هذه الجهود هو اغراؤه . وهذا يدل على أن الشبكات تسعى بالتدريج لاستمالة كل من يقوم بعمل ذو أهمية للإدارة العالمية .

وقد درست أيضا مواقف الموظفين ، فوجهت اليهم سؤالا أردت منه معرفة موقفهم إزاء مصالح الحكومات الأجنبية فى المجال الوظيفى الذى يعملون فيه . ورأى عدد صغير ممن تحدثت معهم (٢٠ ٪ أو سبعة موظفين) أن المشكلات مشتركة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى (فلا يصح أن توصف بأنها « مشكلاتنا » أو مشكلاتهم) . وأبدى عدد مماثل (٢٦ ٪ أو تسعة موظفين) تقريبا قلقهم من أن مصالح الدول الأجنبية قد لا تؤخذ بعين الاعتبار بدرجة كافية فى الولايات المتحدة . على أن كل الذين تحدثت معهم تقريبا أجابوا على سؤال حول الترابط بأنه أخذ فى النمو ، ووصفوه بطرق مختلفة . والواقع أن ٢٩ من ٣٤ موظفا (٨٥ ٪) رأوا أن نمو الترابط هو الاتجاه السائد . ولما سألتهم عن شعورهم نحو فكرة الترابط قال ثمانية منهم انها « فكرة سيئة » ، وأبدى ١٢ منهم شعورا مختلطا نحو هذه الفكرة . ومن ذلك يتضح أن أقل من النصف (١٤ من ٣٤) رأوا أن الترابط ظاهرة إيجابية ومفيدة . بيد أن ٧٠ ٪

(١٤ من ٢٠ موطفا) من الذين قالوا ان آراءهم قد تغيرت أو تمزقت فى السنوات الخمس الأخيرة أبدوا شعورا إيجابيا نحو الترابط .

وهذا التغير الذى قال الموظفون انه طرأ على موقفهم من الترابط ، والذى ربما نجم عن الأحداث الأخيرة أو عن مهام جديدة القيت على عاتقهم يؤيد الاتجاه نحو المزيد من المعايير الدولية . وكان هذا الفريق الذى طرأ عليه التغير يوجد فى صفوف معظم الموظفين المشتركين كثيرا فى نشاط الشبكة الدولية . وعلى الرغم من أن هؤلاء الموظفين « ذوى النزعة الدولية » كانوا قلة بين من تحدثت اليهم فانهم يمثلون بشائر التغير ، وخاصة اذا كانت نزعاتهم الدولية تمكس ما لاطتراكهم فى الشبكة العالمية من تأثير عليهم ، واذا قامت الشبكة بدور هام فى معالجة مشكلات الترابط .

● ● خاتمة

المنافع الجماعية والمسئولية الشخصية

لقد أدى فى الماضى ضغط الترابط المتزايد وازدياد القيود الاجتماعية الى البحث عن حدود جديدة للسياسة الدولية . واعتقد أن هذه الحدود تسير الآن فى طريق التطور التنظيمى . وهى تتوقف على تفكير الصفة المختارة المؤثرة فى العالم . ولا ريب أن أفكار وشخصيات هؤلاء القوم سوف تحدد ما يتخذ من قرارات ، وكيف تتخذ . واذا شعر الموظفون فى المكاتب والدواوين - كهؤلاء الذين تحدثت اليهم فى الولايات المتحدة - بفسط أكبر من المسئولية عن مصير الأجانب وقدر أكبر من الالتزام بالبحث عن حلول للمشكلات المشتركة تلقى قبولا لدى الطرفين ، فحينئذ ينمو التنظيم الدولى ويزدهر ، وحينئذ تبرز أو تدعم شبكات الادارة العالمية باعتبارها الآن الخطوة الفعالة فى سبيل هذا النمو .

أولى هذه المقبات انه على الرغم من أن الترابط قد أدى الى زيادة عدد وأهمية المنافع الجماعية العالمية (والمضمار) فان الشعور بالمسئولية عنيا لم يلق تقديرا كاملا من جانب الذين تقوم قراراتهم بدور هام فيها . فأقل من نصف الموظفين الأمريكيين الذين تحدثت اليهم أبدوا الرغبة فى وضع الخطط والسياسات على أساس « حقيقة » الترابط الواقعة ، وأبدت نسبة كبيرة منهم الرغبة فى الاقلال من التعرض للقضايا

الجماعية والاشتراك فيها • والعامل الوحيد الذى يدعو للتفاؤل بشأن من يجذبون قدرا أكبر من التعاون فى الادارة هو أن تغيير رأيهم يتجه نحو قدر أكبر من الاهتمام بمصالح الذين تتأثر أقدارهم بالقرارات الأمريكية •

والعقبة الثانية فى سبيل نمو الشبكات الادارية هى وجود صراعات بين العناصر الرئيسية فى الشبكة ، فى أغلب الاحوال تنشأ هذه الصراعات بين الموظفين فى مختلف الدول (وإن كانت المخالفات الدولية والصراعات الداخلية فى الدول شائعة) • ويمكن التغلب على هذه الصراعات وتغيير موظفى الشبكة أو تغلب المصالح العريضة و ذات المدى الطويل •

والعقبة الثالثة تعارض الولاء بالنسبة لأعضاء الشبكة ، كالتعارض بين العمل بمقتضى معايير الشبكة ومعايير منظماتهم الخاصة أو مجتمعهم القومى • وقد تخلق الضغوط المتضاربة فى هذا الموقف توترا بين أفراد الشبكة أكثر مما يعانيه الموظفون فى المنظمات الدولية الرسمية ، نظرا لأن أعضاء الشبكات الذين يتولون مناصب فى الحكومة المحلية يتمتعون بسلطة أكبر تؤثر فى مجرى الاحداث •

وليس من رأى جميع الباحثين أن شبكات الادارة العالمية هى تطور ايجابى فى عصر السياسة الدولية الحالى • مثال ذلك أن وتشمارد بارنيت ، ورونالد موكر ينددان بالدور الذى تقوم به السلطات التنفيذية بالشركات - بموافقة الحكومة وتأييدها - فى مجال الشبكات التى تشرف على ادارة الموارد ووسائل النقل العالمية • ولكن ارنست هاس وجون روجى يفضلان الاستجابة الجماعية للترابط^{١٠} وحجتهما فى ذلك أن الاستجابات الاختيارية اللامركزية والخاصة والمتخصصة فى المشكلات المتعلقة بالبيئة والتكنولوجيا ، كمشكلات التلوث أو استخدام الطاقة ، لن تؤدي الى سياسات وافية تعترف «بالاختيارات الاجتماعية العالمية» • ويرى روجى أن الخطوة الاولى فى سبيل تحسين الادارة العالمية هى « فصل النظم الخاصة والمنعزلة عن الدوائر الضيقة التى تحكمها » • ولكن هذا التأكيد على رفض الحلول « السوقية » (نسبة للسوق) يشعر بوجود قوة سياسية نستطيع أن تؤثر بطريقة مستقلة وناجحة فى تطوير النظم الدولية التى تمثل الشبكات شكلا اوليا أو بدائيا لها • وأنا لا ارى اثرا لوجود هذه القوة السياسية • وبإستطيع أن

اتصور حدوث خطر جسيم اذا حاولنا ايجاد نظام قبل الاوان ، اى قبل ان تتقرر معايير وقواعد أساسية ، وآمال مشتركة بين انصفوة المختارة فى العالم • وفى احسن الاحوال قد يسفر الامر عن وضع سياسة عريضة اذا اتفقت الشبكات المتنافسة على قرارات خاصة كما حدث فى شأن القرار الذى اتخذته الولايات المتحدة فى هبوط طائرة الكونكورد ، اذ تم الاتفاق بين شبكات النقل والبيئة والتلوث على اتخاذ هذا القرار •

وللتوسع فى النتائج التى تعكس القيم الدولية يجب ان يكون الهدف الحالى المناسب هو تشجيع نمو الشبكات • وتحقيقا لهذه الغاية اقترح اتخاذ الخطوات الآتية :

١ - يجب ان تكون المسئولية عن اتخاذ القرارات الخاصة قائمة على أساس اللامركزية اى على مستوى الموظفين « القائمين بالعمل » وهذا من شأنه ان يعطى صفة قانونية وشرعية لمن يتوافر فيهم أكبر قدر من التدريب المهني ، ويتولون المناصب الدائمة فى الشبكة الادارية •

٢ - يجب توفير الاعتمادات اللازمة لنشاط الشبكة • وأخص بالذكر ادراج الاعتمادات اللازمة للاتصالات والاجتماعات فى ميزانية المكاتب الوطنية تيسيرا للاتصال وسرعة الحصول على المعلومات بين أعضاء الشبكة ، وقد زادت هذه الاعتمادات فى مكاتب الحكومة الأمريكية • ولكن الامر لا يزال يتطلب المزيد •

٣ - يجب ان تكون اعمال الشركة منظورة ، بمعنى أن توضع بانتظام قوائم بالموظفين الذين يتصل بعضهم ببعض ، كما يجب نشر أنباء الاجتماعات (مع تسجيل أسماء الحاضرين) ، فمن شأن هذه العملية المساعدة على زيادة مسئولية «مديرى» الشبكة وحفزهم على مراعاة المصلحة العامة •

٤ - يجب منح الترقية وغيرها من المكافآت فى المكاتب لأكثر الموظفين خبرة ونجاحا فى معالجة المشكلات الدولية • وربما كان هذا يحدث بالفعل ، اذ أن الشركات تراعى توافر الخبرة فى الموظفين المشرفين على الأقسام الدولية • وقد كانت الترقية السريعة من نصيب الموظفين ذوى الخبرة الدولية فى وزارة الزراعة (لا فى ادارات الطاقة) •

وقد تكون هذه المقترحات مجرد محاولة لتسيير التاريخ لا لتغييره • ولا ريب أنه من المرغوب فيه تحاشي الأزمات في المستقبل ، بتدعيم القدرة التنظيمية على معالجة ما يتوقع حدوثه من المشكلات ولكن قد يكفي - إزاء النظام الدولي الحالي الحافل بالصراع والتعقد - أن نفهم كيف تدار الأمور الآن ، وأن نعمل على تعزيز التخييرات غير الرسمية - وغير المخططة في أغلب الأحيان - على نحو يمكن الرجال من تعزيز قدرتهم على معالجة المشكلات العالمية •



مظاهر التقسيمات الفرعية الإقليمية

في الدول الأوروبية الاشتراكية

- ١ -

● ● هنالك اعتبارات مختلفة يمكن استعمالها في تحديد القسم الاقليمي لدولة ما من الدول الحديثة ، وهي الحالات النسخية للمناطق أو توزيع الموارد المعدنية والتعدينية والمنجمية • على اننا في هذا المجال سنركز اهتمامنا بصفة رئيسية على ناحية واحدة هي تلك التقسيمات الاقليمية التي اعترفت بها الدولة بصفة رسمية وبطريقه قانونية •

على ان أية دولة حديثة تقسم تقسيمات اقليمية الى مختلف سلطاتها المحلية والى وحدات تنظيمية أخرى ، وهي على سبيل المثال تقسيم اقليمي لهيئات خدمات السكك الحديدية أو الخدمات البريدية • وعلى أية حال فسيكون اهتمامنا منصبا على ذكر التقسيمات الأساسية التي هي ضرورية لأية دولة •

في أية دولة اشتراكية تؤخذ تلك التقسيمات في الطراز المعمول به في أوجه

الكتابة : زيجنيوليوسكي ر لوكيا لوكاسزويك

الأول أستاذ ومدير إدارة ورئيس سابق بالنيابة لجامعة ميكليوير بجامعة يوزمان في بولندا . له مؤلفات جامعة في وظائف المجالس المحلية في الدول الاشتراكية والتقسيمات الإقليمية والقانون النظامي وتنفيذ أحكام الحاكم وإجراءاتها وأوامرها . ومن تواليفه « علم الإدارة في طبقين » في ١٩٧٧ باللغة البولندية .
والقسم الثالث من هذا المقال بقلم لوكيا لوكاسزويك .

المريم : متولى نجيب

من قدامى رجال التعليم . اشتغل بالشؤون القانونية والاقتصادية وعمل بالترجمة والشؤون الثقافية والصحافة بوزارة الجمهورية ووزارة الوزراء . له اثنا عشر كتابا منها « نضالات الحج والزياره » ، وموجز لهذا الكتاب .

نشاط الأعضاء المحلية التمثيلية مثل المجالس . ولما كانت هذه المجالس باللغة الأهمية فقد صارت ذات قداسة في دساتيرها .

على أن التقسيمات الإقليمية الأساسية ذات أهمية فائقة ، ذلك بأن لها أحجاما ومقاييس سياسية وشرعية وقانونية ونفسية واجتماعية واقتصادية وجغرافية وغير ذلك من أحجام ومقاييس ، واذن فهي تشكل موضوعا من موضوعات دراسة مختلف الأنظمة .

ومع ذلك فإن تلك المظاهر هي التي تؤدي الى الموقف الفقهي التقني ، وإلى التخطيط المركز المثبت وإلى جغرافية الإقامة والتوطن ، وإلى علم الاجتماع المدني الخاص بسكان المدن والعلب الخاص بسكان الأرياف أو بالقبائل ، وحينها كانت آداب اللغة هي الزاكية النامية الواسعة الانتشار . وفي هذا المقال سيكون اهتمامنا كبيرا بتبيان المظاهر السياسية والقانونية الشرعية والعلمية الاجتماعية أو السوسولوجية للتقسيم الإقليمي للدول الاشتراكية الأوربية ، وإن لم يكن في مكنة هذه المظاهر أن تكون منفصلة انفصالا كاملا شاملا عن بقية المظاهر الأخرى .

على أنه الدول الأوروبية الاشتراكية لا تمثل تقسيمات اقليمية منتظمة ، ذلك بأنها تختلف من حيث المساحة والمستوى الاقتصادى والتركيب الديموغرافى وتطورها بتأثير ظروف تاريخية متعددة . فضلا عن ذلك فان بعض هذه الدول كما في الاتحاد السوفيتى تظهر اختلافا داخليا ، اذ أنها تشغل مساحات شاسعة ذات تركيبات اقتصادية وجغرافية مختلفة . ومع ذلك فان مذهب الدول الاشتراكية يهدف الى العمل الجاد المفضنى فى ايجاد وتشكيل التقسيمات الاقليمية .

ومن هذه المبادئ ترك التقسيمات المبنية على أسس تاريخية وتبنى واتبع واتخاذ أماكن هي أكثر مواءمة واحسن انضباطا لمهام دولة اشتراكية . ولا مندوحة للتقسيمات عن أن تسمح بتخطيط اقتصادى ذى كفاية ويتطور ذى انسجام فى مختلف اجزاء الدولة ، انسجام آخذ فى الاعتبار مصالح الاهليات والوطنيات وخاصة اذا كانت متوائمة ومقدرة بعين التقدير والاعتبار الأوضاع القائمة . وكانت هذه وتلك مقدرة من الديمقراطية المحلية وما إليها . على أن التقسيمات القديمة التى يرجع تاريخها الى الاحقاب التاريخية القديمة لم تعد صالحة لأن تخدم متطلبات دولة اشتراكية . اذ قد ورثت تقسيمات ما زالت الى الآن تستعيد آثار ومخلفات اليهود والأزمنة القطاعية .

ذلك أن الاتحاد السوفيتى على سبيل المثال كان مواجه بتقسيم فرض عليه وفقا لمصالح كل قيصر من قيصرة روسيا المستبدين وأهواء ومصالح رجال القطاع فى روسيا القطاعية . وقد أوجد ذلك التقسيم منذ عهد بطرس الأول وعهد كاترين الثانية ليكون مواثبا لأهواء السلطة المركزية المطلقة الأهواء والمشارب السياسية المركزية المركزة فى الحكم المطلق لذلك الحاكم على أن رأى لينين فى ذلك كان قوله :

« لقد كن ذلك العهد هو عهد القطاع ، عهد القرون الوسطى ، ذلك العهد البائد من عهود الرق والاسترقاق ، عهد تقسيم روسيا تقسما كنسيا وظيفيا يروقراطيا اداريا الى أقصى حد » .

والحال على هذا النوال فيما يختص بالتقسيم الاقليمى لجمهورية المانيا الديمقراطية سنة ١٩٥٢ ، فلقد قيل أن التقسيم الادارى بما فيه من حكوماته المحلية وبما فيه من المساحات الشاسعة الواسعة من أقسام ومراكز قد تم انشاؤها ابان امبراطورية المانيا ، ذلك التقسيم الادارى الذى لا يضمن حولا معينة للأعمال والمهام الجديدة للدولة .

على أن الأقطار التى كان لزاما عليها اداريا أن تبدأ من خطوط التقسيم الاقليمية بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، مثل بولندة ويوغوسلافيا ، كان عليها أن تبحث عن حلول أقرب عهدا أو أحدث أمدا من تلك الحلول البائدة التى كانت معهودة فى العهود القطاعية البائدة فيما يختص بالتقسيمات الاقليمية .

ولقد كانت بعض الأقطار المذكورة ذات حظوظ مواتية موفورة ، اذ أنها قد انسلخت وانفصلت من دولة واحدة مثل تشيكوسلوفاكيا . على حين أن أقطارا أخرى ورثت كل منها تقسيمات اقليميه هي بمثابة صورة فوتوغرافية من مجموعة ذات صنوف وشكول وألوان ، كانها صورة من الموزايك . وقد أصبحت هذه التقسيمات الاقليمية الموزايكية موائمة لسد حاجات دول غازية ، ولكنها غير متوائمة مع سد حاجات الدولة الجديدة نفسها .

ولقد كان ذلك مؤثرا تأثيرا خاصا في بولندة ، ذلك الاقليم الذى هو الوارث لتقسيمات اقليمية ثلاثة ولغات ثلاث . وعلى أية حال فهذه التقسيمات الاقليمية على حين أنها مؤسسة على مبادئ حديثة لم تأخذ فى الاعتبار حتى الحاجات النوعية لدولة اشتراكية .

وتبعا لهذه الاسباب أصدرت الدول الأوربية الاشتراكية فى اوقات مختلفة تعديلات معينة فى التقسيم الاقليمى . ففي بعضها مثل بلغاريا كانت التغيرات كثيرة نسبيا ، على حين أنه فى أقاليم أخرى مثل بولندة كانت هذه الأقاليم قائمة بالتقسيمات القديمة على مدى وقت طال واستطال .

وفى بلغاريا نص دستور سنة ١٩٤٧ على تقسيم اقليمى ذى مستويين اثنين فى الحكومات المستقلة والاقسام الرعوية الريفية ، مجموعات الكوميون والمراكز بدلا من ذلك التقسيم الاقليمى السابق الذى كان ذا ثلاثة مستويات .

وفى سنة ١٩٤٩ صدر مستوى ثالث هو المجالس . وفى سنة ١٩٥٩ أعيد الى حيز الوجود التقسيم الاقليمى ذو المستويين . وفى بولندة كانت الخطوط الرئيسية للتقسيم الاقليمى من عهد ما قبل نشوب الحرب العالمية الثانية معمولا بها حتى الفترة بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٥ ، اذ حدثت تغيرات كبيرة وتغييرات كثيرة .

على أن مذهب أية دولة اشتراكية يأخذ بعين الاعتبار أن التقسيم الاقليمى ينبغي له بل يجب عليه أن يخضع للديمقراطية ، ثم ان النقطة الأولى المنظور اليها بعين الاعتبار والتقدير من بين غيرها من الأمور هي النظر فى قضاء حاجات وتيسير مهام أعضاء الهيئات التمثيلية للتقسيم الاقليمى ، والاهتمام بجميع السمات والصفات والتكوينات الأساسية للديمقراطية المحلية وتيسير حاجات ومطالب الجماهير عن طريق التقسيم الاقليمى بوساطة الهيئات الادارية . على أن هذه المبادئ قد فُتحت فى اوقات مختلفة تفسيرات مختلفة متباينة . وعند اقتراب الزمان من العقد السادس كانت اشتاتا وشديدة الاختلافات بحالة مروعة عن الوضع الحالى انعاصر .

ذلك أنه فى ذلك الوقت كانت السياسة المتبناة فى ذلك الحين هي زيادة

وحدات التقسيمات السياسية الإقليمية أو خلق قواعد وطبائقي ذات مستويات متكررة كثيرة العدد لكي تخفف من حدة العدواة والبغضاء والحلافات بين السكان المقيمين وبين السلطات .

وهكذا أجريت اصلاحات في بولنده في التقسيم الإقليمي في حدودها عام ١٩٥٤ ، وبمقتضاها قسمت مجموعات من الناس يسكنون مكانا واحدا وينفقون في آمالهم وآلامهم ومصالحهم الى مقاطعات كثيرة ذات اعداد أكبر وأكثر من الوحدات الريفية أو الرعوية ، إذ كان هناك ٣٠٠١ من المجالس القروية أو الرعوية حلت محلها ٨٧٨٩ وحدة إدارية أصغر) .

على أن مبدأ الديمقراطية في التقسيم الإقليمي في مكنته أن يتجه بطرائق مختلفة لا الى وحدات أصغر حجما . لا تملك الأيدي العاملة الموائمة لفرص السلطة والقيام بهام الإدارة ، بل انه يمكن تحقيق خلق أجمل وأكمل مواممة اذا ما كونت وحدات اقليمية أكبر مستوى .

ثم ان الاتصال بين بنى الوطن وبين رجال السلطة يكمن الآن لا في الوحدات الصغيرة بما لديها من امكانيات متعددة المستويات فحسب حيث أن تطور التكنولوجيا ولا سيما في وسائل الانتقال والاتصال يؤديان الى الغاء المسافات وإلى تحسين وشائج الصلات والعلاقات بين السلطات ، كما أن الميل الواضح حديثا نحو القضاء على نظام المركزية بين أفراد الحكم الذاتي لأعضاء وممثل الهيئات المحلية يؤدي بدوره الى إيجاد وخلق وحدات اقليمية أكبر وأقوى .

وتبعاً لهذه الأسباب هنالك في السنوات الحديثة ميل أصبح واضحاً في الدول الأوروبية الاشتراكية الى ترك التقسيم الإقليمي ذي الثلاثة المستويات ليستبدل به التقسيم الإقليمي ذو المستويين ، والميل الى تكبير المساحة الأرضية ذات الوحدة الإقليمية الى مساحة أقل وهذا واضح بصفة خاصة في رومانيا حيث كان صدور قانون التقسيم الإقليمي ذي المستويين في ١٩٦٨ ، وفي بلغاريا إذ كان صدور هذا القانون في عام أحدث هو عام ١٩٥٩ ، ولكن ذلك كان بطريقة جزئية في المجر إذ صدر التقسيم الإقليمي ذو المستويين في ١٩٧١ للهيئات التمثيلية الإقليمية وتقسيم ذو ثلاثة مستويات لأعضاء التقسيم الإداري ، وفي بولنده كان استبدال النظام ذي الثلاثة المستويات بنظام ذي مستويين اثنين سنة ١٩٧٥ .

وقد ذهبت بعض الدول الاشتراكية الى أبعد من ذلك ، ففي يوغوسلافيا انقسمت الجمهوريات المختلفة الى دويلات ومقاطعات ، وهنالك مقاطعات اقليمية تستوعب وحدات قروية ورعوية عدة ، وهنالك في دول اشتراكية كثيرة ميل الى أن تكبر وتوسع مساحة الوحدة الريفية والرعوية التي هي الأقل والأدنى والأصغر ، وحتى في التقسيم الإقليمي ذي الثلاثة المستويات كان الميل متجها الى ذلك ، كما في الجمهوريات الدستورية

في الاتحاد السوفيتي ، فمثلا في الفترة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ تم في الاتحاد السوفيتي الغاء حوالي ١٠.٠٠٠ وحدة قروية ورعوية ، وحدثت عملية مماثلة في بلغاريا بعد ١٩٥٩ ، فمن بين ١٨٠٠ مجلس قروي ورعوي بقي ٨٦٧ مجلسا فقط ، وكذلك فيم تشيكوسلوفاكيا وفي بولندة كان وما زال الاتجاه منذ ١٩٦٠ نحو الغاء وحدات قروية رعوية صغيرة ، ففي ١٩٧٢ بدلا من ٤٣١٣ وحدة ادارية صغيرة أنشئ ٣٦٥ مجلسا قرويا رعويا .

- ٢ -

ان المشكلة الوطنية ذات أهمية كبيرة في التقسيم الاقليمي ، لأن بعض الدول الاشتراكية يسكنها أفوام ذوو قوميات مختلفة ، مثل تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي . ان كلا من هذه الجمهوريات التسلات ذات نسبة مئوية من الجنسيات المختلفة ، بيد أنه في الدول الاشتراكية الأخرى في القارة الأوروبية توجد المسألة التي هي بالمثل ذات أهمية معينة من ناحية وجهة نظرنا ، اذ كانت الاقلييات تعيش في مجموعات متناثرة . على أنه يمكن تفهم مسألة ومشكلة الوطنية والقومية في التقسيم الاقليمي من زوايا مختلفة متعددة ، ففي الدول الاشتراكية يكون هذا التفهم وفقا لسياسة الانقاذ والضمان لجميع الوطنيات والقوميات في جميع حالاتهم والاختيارية نحو التقدم والتطور . وهذا يعني انه بوساطة الوسائل القانونية الشرعية الدستورية يكون البحث عن تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الوطنيات والقوميات بوساطة استعمال لغاتهم الأصلية في المنازعات بينهم وبين السلطات ، وبضمان اشتراكهم في الهيئات التمثيلية ، وذلك لحماية مصالح الاقلييات في توظيفهم وفي غير ذلك . واذن فالتقسيم الفرعي الاقليمي ليس الا أداة من أدوات هذه السياسة .

على أن الطريقة الأساسية في حماية مصالح الوطنيات والقوميات هي تجميع جمهوريات تحت نظام فيديرالى تدخل في نطاقه تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي . وفي الاتحاد السوفيتي أوجد الدستور (القانون الأساسى لعام ١٩٣٦) خمس عشرة جمهورية اتحادية (المادة ١٣) . وفي الاتحاد الفيدرالى التشيكوسلوفاكى تم الاعتراف بجمهوريتين فى دستور ١٩٦٨ (المادة ١ - ٤) . وفى القانون الأساسى أو الدستور اليوغوسلافى لعام ١٩٧٤ (المادة رقم ٢) كان تأسيس ست جمهوريات وهذا التكوين من الانفصال الاقليمى الحثوى ، ذلك الانفصال الذى يسمح بانفصال الجمهوريات الدوائية الانتخابية عن الاتحاد السوفيتي وتؤسس هي نفسها بوصفها مستقلة ، يعطى أساس السلطات الجمهورية التي ينبغي لها أن تهدف سياستها إلى أن تحمي مصالح الوطنية لنعطة وأن تضمن الاشتراك في السلطات الفيدرالية إلى غير ذلك .

ثم ان التقسيمات الإقليمية بوساطة السلطات الحكومية تلك التي هي على مستوى أدنى من مستوى جمهوريات الاتحاد هي شكل آخر من أشكال التقسيم الإقليمي فيما يختص بمصالح الطبقات الوطنية القومية ، تلك المصالح الشديدة الارتباط بين بعضها وبعض . وهذه التقسيمات قائمة في كل من الحكومات الفيدرالية والمركزية على السواء . فمثلا يميز القانون الأساسي أو الدستور للاتحاد السوفيتي بين السلطات الحكومية الجمهورية وبين السلطات الحكومية للجبال . ففي الجمهورية الصربية في يوغوسلافيا نرى وجودا من السلطات الحكومية هما ترينودينار وكوزوفو ميتوهيجا . وفي رومانيا حتى عام ١٩٦٥ كان تأسيس اقليم أو مجلس مجرى منفصل ذي سلطة حكومية . وفي جمهورية ألمانيا الديمقراطية صارت الاقلية الصربية اللوزاتية ممثلة بصفة اسمية في المجالس المحلية جنبا الى جنب مع سكان آخرين لتلك البقاع التي يسكنونها ويعيشون فيها . وحتى في الأراضي التي بها نتيجة لأسباب مختلفة وحدات منفصلة ذات سلطات حكومية للأقليات لم تنشأ (كقاعدة بسبب كونها صغيرة للغاية) تلك السياسة الخاصة بتأمين مصالح الاقليات في نطاق التقسيمات ، وهذه السياسة ما زالت قائمة وشرعية . وفي الواقع لقد روعى في التقسيمات الإقليمية الفرعية الى أبعد حد ممكن وأماكن إقامة الاقليات .

على أن دورا هاما حاصلا قد لعبته في التقسيم الإقليمي تلك المهام الجديدة للدولة الاشتراكية ، وخاصة في النطاق الاقتصادي ، حتى صار معلوما علم اليقين أن العامل الاقتصادي ينبغي له أن يكون حاسما وفاقلا وجادا في تشكيل الوحدات الإقليمية الحدودية ، إذ أنه يخلق مدنا كما أنه يصمم مناطق اقتصادية . وهذا يقوم بعمله في طريقتين ، اما بايجاد وانشاء اقليم اقتصادية منفصلة ذات مجموعات معينة من المؤسسات ، واما بوساطة تشكيل التقسيمات الإقليمية الرئيسية الى درجة لا تكون معها وحدات ادارية مجردة بل انها تكون أيضا اقاليم اقتصادية .

ولقد ظهر الاتجاه الأول السريع الزوال في غالب الأحوال فقط في دول اشتراكية قليلة ، وعلى سبيل المثال في بلغاريا في عام ١٩٥٩ اذ أقدم ثلاثون اقليما اداريا واقتصاديا لكي يتم تدبير تراكيب معقدة ووحدات أخرى اقتصادية . وفي الاتحاد السوفيتي تمت في عام ١٩٥٧ إقامة اقاليم اقتصادية تحت اشراف سلطات متفرقة ، وقد خلقت للتخطيط الاقتصادي وللتعاون المشترك المركب فيما يختص بالاقتصاد . وفي وقتنا هذا يميل الاتجاه الثاني الى تشكيل الوحدات الاساسية بطريقة أيجاد وخلق نوع من الاقاليم الاقتصادية ليكون مثالا يحتذى لتلك الإصلاحات التي أجريت في بولندا فيما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٥ .

على أن هذا الإصلاح قد تم تدريجيا وعلى مراحل لكي يؤدي الى غايته الراديكالية ذات الهدفين ولكن يصح نتائج المراحل الأولى . وفي عام ١٩٧٢ ألغيت حوالي ٤٣١٢ وحدة ادارية صغيرة وحلت محلها ٢٣٦٤ مجتمعا قرويا رعويا متعدد القرى

الريفية والرعوية (في القرى وجعلت سلطات محلية للجالس القروية والرعوية) .
بهذه الطريقة لم يوجد تركيب ادارى قوى فقط بل وجد كذلك تأسيس اقتصادى
مثل المراكز الاجتماعية والثقافية لاشباع الحاجات النامية المتعددة .

وجريا على ذلك تنشأ الآن في بولندة صنوف متعددة من الوحدات القروية
والرعوية ذات كثرة في العدد وقوة في الجهد لتقوية لاقتصاد الاشتراكي (الدولة
والهيئات التعاونية معا) وكلتاهما متعاونتان معا في تطوير الاقتصاد الخاص والوحدات
السياحية والاراضى الداخلية البعيدة عن شواطئ البحار وسواحل الأنهار وتلك التى
هى في المدن الكبرى وما إلى ذلك .

على أنه في الوقت نفسه في عام ١٩٧٢ ظهر نوع جديد من أنواع التسوية هو
إيجاد سلطات متساندة متعاونة للمدن الصغرى وضواحيها من الوحدات القروية
الرعوية . دون ان تلغى نهائيا الوحدات الادارية ذات القاعدتين كالوحدة الرعوية والوحدة
القروية . وقد قصد بهذا ضمان توثيق علاقات المصالح والمنافع بين المدن وبين ما حولها
من الاراضى القروية والرعوية . وفي الوقت نفسه ابتغاء جعل المدن الصغيرة في
أوساط كبيرة تشجع تطورها ونموها وحمايتها من التدهور الاقتصادي .

وقد اشتملت المرحلة التالية من الإصلاح في عام ١٩٧٥ على إيجاد تسسمة
وأربعين حيا من مدن الاحياء انكبيرة ، من تلك المراكز والاقسام الملتفة ، وفي هذا
البحث كانت الاعتبارات الاقتصادية كبيرة وكثيرة ، وكان الهدف أن توجد وحدات أكبر
نسبيا ، وكل وحدة يجب أن تكون اقليما ذا مدينة كبيرة كقصبه له وذا عدد
من المدن الأصغر والوحدات القروية والرعوية على أنه في الدول الاشتراكية الأخرى
يؤثر العامل الاقتصادي على أدنى وأقل الوحدات في التقسيم الاقليمي المحدودى
القروى والرعوى ، ومساحات أراضيها مهية للنشاط للتوالى المتواصل للدول الأكبر
حيثما وإلى المزارع التعاونية . وهذا الاتجاه هو الغالب في بلغاريا وفي الاتحاد
السوفيتي .

وفي حالات أخرى تتبع مساحة المجتمع القروى الرعوى ما هو معروف باسم
الوحدة القروية الرعوية ، اد يشغل أفراد المجتمع من وجهة التقاليد مساحات متنوعة
مختلفة قد تكون في بعض الأحيان صغيرة للغاية . وكذلك في تشيكوسلوفاكيا أو
في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، بيد أن هناك كذلك اتجاهات نحو التغيير بارزا ظاهرا
كما في جمهورية ألمانيا الديمقراطية إذ تكونت بها اتحادات ومجمعات من الوحدات
الريفية الرعوية .

على أن المهام النامية المتزايدة في الدول الاشتراكية تؤدي إلى قيام سلطات
داخلية جديدة ووحدات تنظيمية ، إذ أن السلطات القاعدية الرئيسية ذات الوظائف
والصلاات ، من الوجهة التنظيمية ، بنظام الهيئات التمثيلية لا تستطيع أن تحمل أو
تتحمل بنجاح أعباء جميع المهام وخاصة في الميادين التخصصية المتنوعة المختلفة ،
ذلك بأن كثيرا من هؤلاء الأعضاء في وحدات التقسيم الاقليمي ما زالوا موجودين .

زادت خطر التعاون الفليل الفئيل بين مختلف الأعضاء الذين يؤدون مختلف أوجهه ويظهر المثل عن بولنلة أن عدد هذه الأقسام المنفصلة قد ازداد بطريقة ملحوظة مروة، النشاط .

ولتفادى هذا تهدف الحلول البولندية الأخيرة الى ربط هذه الأقسام مع الأقسام الرئيسية لكي تستوعب عمل ومهمة الوحدات وحدات قروية ورعوية كثيرة مثل الفوافودي مثل (ادارات الفرقة العليا لمراجعة الحسابات في علم الاقتصاد) . تقسيم المحاكم الإقليمية او غير ذلك وإيجاد عدد معين من الوحدات في المستوى وإيجاد أقسام خاصة وإبراز اختصاصات تمزق الوحدات الرئيسية ، هذا او ذاك غير مرغوب فيه ، وفقا لأهداف الذوق السليم والتعقل القويم .

وفضلا عن ذلك ففي السنوات الحديثة وفي دول اشتراكية كثيرة تركت فكرة التقسيمات الفرعية الإقليمية بفضل المبادئ التنظيمية والفنية ، اذ يوجد تأكيد وتوكيد خاصان على مسألة الذوق السليم والتعقل القويم وتبسيط الإجراءات أو الكفاية الإدارية ، ومن ثم دور الانتقال من النظام ذي الثلاثة المستويات الى النظام ذي المستويين والتركيز على الإدارة الحدودية وخاصة وحدات قوية على المستوى الأكثر انخفاضاً .

على أن الهدف الأساسي للتوظيف ذي الكفاية للمهيات المتخصصة لسد حاجات المواطن هو إيجاد وحدات إقليمية ذات مستوى ذي كفاية يسمح بتقديم معلومات وخطط فنية واستكشاف المواطنين المؤهلين الممتازين ذوي الكفايات الى غير ذلك . ومن ثم كان تبني وحدات قروية رعوية كبيرة في يوسلافيا وبولندا وإنشاء هيئات إدارية تشاركها وحدات ريفية رعوية كثيرة في بلغاريا وإيجاد الكوميونات الكبيرة في المجر وتقديم هيئات واتحادات الكوميونات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية الى غير ذلك .

على أن دورا هاما فاصلا أخيرا بواسطة اقتصاد مخطط وثابت يهدف الى تطوير ذي انسجام للدولة جميعها . واذن فالتقسيمات الحالية هي نتائج قوات متعددة ، وبين من ذكرنا منها من تؤدي دورا متزايدا ، على حين أن الأسباب التقليدية أو المطامح المحلية اما أن تتدهور واما أن تفقد أهميتها .

- ٣ -

والآن فلنتدبر المظاهر العلمية الاجتماعية السوسولوجية للتقسيم الإقليمي ، فواحد منها هو دور تجميع مناطق فرعية في نطاق التقسيمات الإقليمية المتناشئة للأغراض الإدارية ، وإنشاء مراكز التجميع أو تقوية الأنشطة أو أوجه نشاط تلك المساحات القائمة فعلا بهدف تأدية وظائف نوعية تناسب المنطقة المجاورة . ومثل هذه المساحة جنباً الى جنب مع مركزها الذي ينعمها ويقويها هو تكين منزل نسبيا .

على أن القوة التي تؤثر في المنطقة المجاورة مختلفة غير مؤتلفة معتمدة على ما إذا كانت قصبة مركزية تأثيرها منتشر على جميع أنحاء الدولة ، أو أن تكون جزءا منها مستوعبة مجموعة كبيرة من الأراضي ، أو تكون ذات طبيعة محلية فقط .

ثم إن المراكز الرئيسية هي بصفة رئيسية القصبات أو العواصم الأهلية ، على أن هذه المراكز تختلف من حيث اختيارها . ومن الأهمية بمكان الدور الخاص بها في التركيب الأهلي والاقتصادي ، وهكذا الحال في التجمع الأعظم للسكان . وعلى عدد السكان والتركيب الاجتماعي الشامل للسكان ذوي الجنسيات المختلفة المتعددة تخضع سوق العمل وسوق الخدمات . وهذه وتلك بدورها تؤدي إلى الاكتظاظ السكاني والتجمعات السكانية .

وهناك عوامل أخرى تؤدي إلى إيجاد مراكز مركزية للتجمع ، وهي تجمعات المعاهد الثقافية والترابوية والعلمية كالجوامع والمتاحف وجمعيات العلماء ودور النشر العلمي والصحفي وكذلك أماكن الترفيه كالمسارح ودور السينما ومحطات المذياع والتلفزيون ، وأخيرا النشاط النقابي على نطاق أوسع .

على أن هذا الطابع للمدينة الكبيرة المركزية يمكن تسميته باسم متروبوليس . ومن هذه المدائن عشر مدائن في بولندة . وفي المدائن العظمى والمدن المتوسطة الاتساع بما فيها من وظائف متنوعة متعددة في الانتاج والمحصول والتوزيع والنقل والمواصلات تشكل وتؤلف مراكز محلية وتجذب إليها سكان الأراضي الداخلية البعيدة عن شواطئ البحار وسواحل الأنهار ، ومن ناحية أخرى تنجذب وتميل إلى المدائن الكبيرة ، وفي بولندة حوالي خمس وثلاثون واحدة منها . وفي ترتيب آخر ، أبعد من ذلك ، توجد كما قد سلف مراكز أخرى ذات درجات أكثر انخفاضاً تؤدي خدمات رئيسية عليا للقرى والمستوطنات القريبة . ومن المحتمل كذلك تبادل الخدمات مع المدن الصغيرة الأخرى البالغ عدد سكانها ١٠.٠٠٠ نسمة .

ثم أنهم يجذبون نحو المدن الوسطى كي يسدوا حاجاتهم وحاجات الاقليم على مستويات أعلى . ونقصد بقولنا عن الخدمات الأساسية خدمة المنشآت مثل مكاتب البريد وصانعي الأحذية والحلاقين والمصارف أو البنوك . ونقصد بقولنا منشآت خدمة الانتاج . أدوار عمال القرميد أو الطوب وجوانيت النجارين والحديد ، هذا إلى المنشآت التجارية والمعاهد التربوية ، وهذه وتلك في نطاق المدارس وأعمال الطلاب الفاخر والنقوش وما إليها ، وأخيرا الخدمات الصحية .

على أن درجة تكوين المدن يحددها العدد والطابع للتيسيرات الثقافية ، وهي بالضرورة تفرق وتنوع التركيبات الايكولوجية للمساكنات الفرعية الخاصة ، مثلاً كانت القرى في كثير من الدول الاشتراكية أسوأ حالة إلى حد بعيد من المدن عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، وهذا يفسر لنا حركة الهجرة القوية للسكان القرويين الرعويين إلى المدن . واحدى المسائل السياسات الأساسية للدول

الاشتراكية. ولا سيما تلك المؤثرة في التشكيل المناسب للوائم للتقسيمات الإقليمية هي تسوية وتيسير الفرص لكي تترقب سلفا التيسيرات الثقافية .

ومن المسائل العلمية الاجتماعية السوسولوجية التي لا بد منها الانسزال النسبي للتقسيمات الإقليمية الفرعية التي أوجدتها الوحدات التقسيمية الإقليمية ، ويمكن وصفها وصفا موجزا جامعا مانعا فيما هو آت : أى فضاء هو عامل يؤدي إلى النشاط الانساني ، بيد أنه لا يحدده مطلقا . ومن ثم تنشأ مسائل ومشاكل التطوير والتغير والتجديد في التقسيمات الإقليمية التي ما زالت قائمة ما لم تتم وما لم تكن ذات نمو وما لم تكن ذات انتقاص أو تناقص ولم تحدث إلا من تلقاء نفسها أشبه ما تكون بالنار استمر أوارها لا بفعل فاعل بل عرضا . وهي في حالتها هذه على طرعى تقيض مع تلك الأقاليم الدينية العلمية الاجتماعية الثقافية ، تلك الأقاليم التي قامت ونشأت عن طريق التحول والتناسخ الاقتصادي في الدول الاشتراكية بعد أن وضعت الحرب الأوروبية أوزارها .

وأذن فالتغيرات والتغيرات الإقليمية ليست إيضاحات مجردة عن اختبار وخطأ ، ولكنها مقولة مقبولة وضرورة للتواءم ومصالح المجتمع ككل .

وينبغي لنا كذلك أن نركز على أنه وظائف قصبات أو عواصم المراكز الفرعية لا تتواءم ونظام المحلي الهادفة إلى استقلال المراكز وتغييرات النظم الاجتماعية الداروينية تلك التي تكون نتيجتها الانقسامات في أى قليم أو في أية منطقة انقساما يراعى فيه الحفاظ على الحقوق ومقاومة الاعتداء .

على أن عملية مراعاة الديمقراطية في الفضاء وفي الأماكن هي إحدى الجيبل الرئيسية في مجانبية المستوطنات والأماكن الاجتماعية الجيتوية .

ان الحاجة إذن لتغيير عنوان فرد ما في مدينة كبيرة لا تعارض مع هذا ، ولكنها إحدى الطرائق في ضبط النمو وفي منع التطور غير المقبول ، وتقاضيا من الزحام أو الازدحام غير المصنوب بضوابط أو قيود مشروعة معينة . على أن التقسيمات الادارية لو كانت في بعض الأحيان مقطعة بوحشية غير أقاليم طبيعية مسببة تاريخيا تصبح منبعا لاقليمية ثانوية باكثر ما تكون شيئا في الدول الاشتراكية وتهدف إلى الانتفاع بالموارد الطبيعية وتوجد وتؤثت الراى الاجتماعى فى موضوعات وأهداف مخططة وتوقد شعلة الوطنية والقومية المحلية ، ولا ريب فى أنها عملية طويلة الأمد إذ تبعا لبدأ الأمر الواقع ذى الناحيتين أو الفائدتين للمودجتين تستبساغ وتستوعب الأمانى الإقليمية الاجتماعية المؤدية إلى خلق التنافس ، وخاصة بين المدن القروية الرعوية فى هذه وفى تلك بالتساوى بين هذه وتلك إذا كانت أحدهما تؤدي وظائف إدارية على مستوى أعلى ، ومثل هذا التنافس يؤدي ولكن نادرا إلى نزاعات قصيرة .

ثم ان التخطيط الاقتصادي المركزى وسياسة الادخار لصالح الإقطار النامية غير الراقية والتنظيم الأهلى القومى لسوق العمل كل ذلك يدعو التحولات الإقليمية

المضايقة ، تلك الخلافات الموجودة في الدخول ، وهذه جميعها تعمل بنظام وانتظام وبطريقة قاعدية على بغاى الوطنية الحامية المحلية التمسمة بالمبالغة والتوغل المؤدية الى حب الوطن بطريقة جنونية قد تؤدى في الحالات المروعة الفصلة الى الانفصال وترك العضوية . وتوسط الدولة في التخطيط وتوزيع لبضائع لا يعنى علم تسوية الهوية الخاصة بالمجموعات الخاصة الاقليمية الجنسية البشرية او المجموعات الوطنية . والقيم الثقافية للهامة في مجموعات معطاة هي موضوعات دراسة لكل من المعاهد العلمية الخاصة الفارسة نظورها ونموها والمتلقية حماية ووقاية الدولة عن طريق معونة المعاهد العلمية ووسائل النشر او الحفظ ووقاية وتجديد الآثار او المتاحف .
الهامة .

على أن الموضوع الخاص في الثقافة الاقليمية محتل بوساطة الفولكلورية المغذية بوصفها ثقافة وطنية أهلية . ثم أن هناك مظاهر فريدة تسمى باسم الفولكلورية وهي النطيفات المتعمدة المقصودة لموضوعات بحث مختارة منتقاه وشكول وأوضاع في المواقف الخاصة في الحياة الجارية تبين أن هذا الفولكلور حق وصدق ، وهو ذلك الفولكلور المحل الذي تحول الى حالات مختلفة عن تلك التي كانت موضوعة عليها أصلا ، أو كانت مشتقة من فولكلور ومن مصادر إيكونوغرافية ممتدة الى العوامل والعناصر الطقوسية والأدبية والموسيقية والتصويرية الفوتوغرافية والعمارية وعوامل العنون التطبيقية .

وينبغى لنا أن نأخذ في الاعتبار أن أنشطة المجتمعات الاقليمية الثقافية وتشجيع الدولة للفولكلور كل ذلك يعتبره الجيل الأصغر من التقاليد البالية التي لا معنى للحفاظ عليها .

إن الجيل الناشئ يهدف الى أن يحل الابتكار محل التقليد والجمود . وهذا من شأنه أن يوجد تناسفا واسعا وتوحيدا للثقافة بين الأمم .

وفي المجموعات الديمنية تقتضى الموضوعية والمنفعة ترك التقليدية والتقاليد وفي مثل هذه الحال تكون التغيرات سريعة وغالبا يصف جيل الشباب اشتراكهم في اتباع القيم وفي التقاليد كمظاهر لنمط جديد .

على أن هذه العملية توضح شيئا ذا شكول وصنوف موحدة تقتضى توحيدا أو توطيدا للثقافة بين الشعوب والأوطان . فمن وجهة النظر الخاصة بما أن مصالح الجماعات ذات الاقلية هي نى المعاط على هويتهم وإن صنوف الجدل التي تقوم على إيجاد سياسة لصالح مختلف التقاليد الثقافية تدخل في الحسبان الأهمية الثانوية فيما يختص بالأعتبارات الاقتصادية والسياسية ، وهكذا مسألة التقسيمات الاقليمية . ولما كانت مسألة التقسيمات هذه لها درجاتها الداخلية المتفاوتة المختلفة فإن لها أدوارا مختلفة علمية واجتماعية وفنية .

ومن الواضح أننا لا نرغب في تبسيط هذا بقولنا ان شكولا معينة للاحساس وللضمير الاجتماعي قد تأصلت في النزاع الثقافي بين أقاليم معينة أو أوطان وأنها ما زالت غير فعالة تماما .

على أن الهويات الاجتماعية الثقافية تلك التي يحتفظ بها للفولكلور أو المثل العليا الرومانتيكية يمكن أن تكون دليلا على تحديد وصف المواقف الشخصية تحت ظروف انفصالات جنسية بشرية .

ثم أنه لا يوجد سبب في أن تذكر ان التمهيد والتوطيد لنوع ما يكون في بعض الأحيان نوعا غير مألوف من الأفكار السياسية بواسطة افراد معينين من المجتمع انما يحدث بدون بعض الخلافات والصراع بين الأهواء والأمانى المختلفة .

ونتيجة لذلك يمكن قيام مواقف نزاع ونضال مختلف بين الاقاليم وبين حكام هذه الاقاليم . واذن فالطريقة السلمية القوية في تشكيل التقسيمات الاقليمية هي نتيجة للقوى المتناحرة المتنافرة التي تنحاز الى مصلحة غالبية بنى الوطن على الأقل ، من ابناء أية دولة اشتراكية مانعة تلك التخصيصية الضيقة وبوساطة طرق أخرى ، وبالتعاون المشترك لا في تخطيط الحلول الخاصة فحسب بل أيضا في نطاق التنفيذ الفعلي .

على أن هذه المواقف ليس فيها ادعاء بالتعميمية أو الشمولية ، ونحن نملك هيكلنا من المعرفة منظورا اليه بعين الاعتبار ، وليست هزيلة أو هينة تلك المعرفة عن طبيعة التحويلات الموضوعية الاجتماعية . ثم ان اختيار الاحساس الاجتماعي ولا سيما الوطنى القومى يعوزه تحليل أكثر عمقا ، ذلك بأن المعرفة ذات الوشائج بالفضاء لا بالمعنى الطبعى بل بالمعنى العلمى الاجتماعى لم تعد الآن مفهومة تمام الفهم ، على أن فلوريان زنايخى مناقض فى اقناع غيره بأن الفضاء ينبغي له أن يكون شاملا بالطريقة التي يمارسها الناس فعلا ، وأعنى بهذا أن أقول كمي متنوعا محسدا غير قابل الانقسام متغيرا وفى الوقت نفسه ايجابيا أو سلبيا فى تطوره .

ثم ان كل انسان ذو وطن أم ايدولوجيا وذو فكرة خاصة عن الجار وعن الأجنبى . وتكون وتشكل وتبنى معرفة هذه القيم بين أشياء معينة أخرى . وبوساطتها أساس الفضاء النسبى وما فيه من خير ومن شر ، كما يوجد عنده الاتجاهات والميول الى استعمال مختلف أنواع الفضاء ، واذن فينبغى دائما أن يؤخذ فى الاعتبار الطرق القوية فى تشكيل التقسيمات الاقليمية .



لاكيانات صغرى:

التكامل الإقليمي
هو سبيل البقاء

● ● ● يبدو أن البحث عن نظرية للتكامل الإقليمي يحتاج إلى وقفة بعد أن ظهر عدد من التحليلات يبدو منها أنها بصدد النظر في القواعد المتعددة التي سادت خلال الحقتين الماضيتين ، أو على الأقل منذ نشر أرنست هاس كتابه « توحيد أوروبا » ، فقد كان لكتابه هذا أعظم الفضل في تحليل الفجوة القائمة بين النظرية الفيدرالية ونظرية التكامل الإقليمي تحليلا حاسما ، يبدو فيه أنه قد أدرك أو ألم أوانسه يعكس الاتجاه الذي يسير فيه المتشيعون للتكامل الأوربي وكيف أنهم يسرون بخطى ثابتة وطيدة بعيدا عن النظام الفيدرالي التقليدي *

وتعكس هذه الفجوة القائمة بصورة ما المصاعب والمعوقات التي تفتازها محاولات التكامل الإقليمي في الوقت الحاضر سواء في البلاد المتقدمة أو النامية في شتى أنحاء المعمورة ، مما يحتاج إلى نوع من المعانة في شرحها وتوضيحها ، فقد ردد أحد الثقات من الباحثين بما لا يقبل الجدل إصدااء النقد التي تتردد على السند تلك الفئة التي تعمل في ميدان التكامل الأوربي ، من أن أساتذة العلوم السياسية

الكاتب : فوجان . ا . لوبس

من اساتذة العلوم السياسية ، تخصص في العلاقات الدولية .
هو مدير معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية بجامعة جزر
الهند الغربية في جامبكا . اشترك مع م . ر . ديفيز في تأليف
« نماذج من الأنظمة السياسية » الذي نشر عام ١٩٧١ .
ويقوم بتحرير موسوعة « العلاقات الدولية وتقرير المصير »
بإيكاريبي ١٩٧٦ .

المترجم : الدكتور حسين فوزي النجار

مستشار وزارة التعليم سابقا ، والاساتذ غير المتفرغ بجامعة
أمسيوط ، والمشرق على قسم الصحافة بكلية الآداب بسوهاج .
وهو عضو مجلس ادارة اتحاد الكتاب ومقرر لجنة النشر ،
ورئيس رابطة اساتذة العلوم الاجتماعية ، ورئيس تحرير
مجلة العلوم الاجتماعية عضو اللجان المتخصصة بالمجالس
القرمية . له اكثر من ثلاثين مؤلفا في التاريخ والعلوم
السياسية والتربية والعلاقات الدولية بخلاف أبحاث مدينة
نشرتها للجلات العلمية في مصر والخارج ترجم كتاب « عمليات »
لهيلين كيلر و « ساعة الحسم » لجوت كيث جلبريت
السفير الأمريكي السابق بالهند واستاذ الاقتصاد بجامعة
هارفارد .

في حماسهم لتوصيف أنظمة التكامل وصوره قد لجأوا في التجريد والتنظير
بعيدا عن الاتجاهات السياسية الجارية . فضلا عن اغفالهم البادئ لما يسميه
الصور المقررة لنظرية التكامل الاوربي مفضلين عليها التركيز على ما يرى أنه
صورة للشكل الكونفدرالي لنوعية التكامل الاوربي ، وهو تحليل رجعي بلا ريب .

وقد اختار أدتست هاس لنفسه أن يقرر لنا بوار نظريات التكامل وأنها
قد غدت نظريات بائدة بعد أن أصبحت لا تلقى بالا الى المشكلات العاجلة والهامة
التي تشغل الساحة العالمية ، فضلا عن طابع العمليات الدولية التي تؤدي بدورها
الى هذا الواقع الذي يفرض نفسه على التكامل الاقليمي ، وأنها على تميزها في
ذاتها وفي اطارها الفكرى لا تشم على المدى الطويل . وأيا كان هذا أو ذاك فقد
غدت نظرية التكامل الاقليمي نظرية بائدة لا جدوى منها .

الا أن هاس يستثنى من ذلك دراسة التكامل الاقليمي في كل من آسيا
 وأمريكا اللاتينية ، وان قرر أن لتطبيقات النظرية قد تستمر لوقت ما .

وقد كان هناك ، وإلى فترة ما من الوقت الحاضر ، موجة من لنقد للاوضاع النظرية الثابتة . فقد شغل رجال الاقتصاد في الغرب بدراسة التكامل في العالم الثالث ، غير أنهم بانتقادات الماركسيين ، وآثاروا بالحاح تطبيق نظريات التكامل الاقتصادي عليها ، ولكنهم لم : يشيروا غير اشارة عابرة الى افتقار كثير من دول العالم الثالث الى الظروف السياسية والاجتماعية التي كانت سببا في نجاح تجربة الوحدة الاقتصادية الأوروبية .

هذا بالإضافة الى أن الذين كانوا ينفدون ستانلي هوفمان من قبل كانوا يركزون على أهمية المتغيرات السياسية البارزة في تأثيرها على نظرية التكامل في الوقت الذي يسلّمون فيه بأن اتجاهات السياسة القومية الخارجية تشكل تغييرا ملحوظا له اثره في تقدير ما يمكن أن يبدو كأنه نوع من التكامل البيروقراطي والآلى .

وقد أدرك هاس في كتاباته الأخيرة ما يمكن أن يؤدي إليه التغير وعدم الاستقرار في داخل المجتمعات نفسها وفي محيطها الدولي على السواء ، مشيرا في مقدمة كتابه الى أثر الفوضى في هذا الاتجاه ، وهو ما عرفه دعاة التكامل في العالم الثالث ، وأبرزوه في صورتين : أولاها الطبيعة غير المتكاملة للمجتمعات القومية ، (تأثير المطالب الجماهيرية ويمكن التعبير عنها في أية صورة من صور التعبير الاجتماعي) في تحديد طاقة (أو عجز) القوى السياسية في متابعة سياسة واضحة للتكامل ومن ثم تحديد ميادين هذا التكامل . وثانيتهما هي أن ما يبدو من اضطراب إنما هو ناجم عن الموقف المختل للبلاد غير النامية في نظام الاتفاقيات الدولية (وخاصة الاقتصادية) ، مما أدى الى غموض الموقف حول قدرة مواردها في المدى البعيد على أن تفي بمتطلبات التكامل فضلا عن متطلبات السياسة الاجتماعية في شتى أشكالها .

فأما من ناحية الموارد فقد كانت ومتبقى كلا على عائد التجارة الدولية من المحاصيل لقليلة ، فما زال الكثير من دول العالم الثالث يعاني قصورا بالغا في هذا الجانب على المستوى الدولي ، وهو القصور الذي نعرض له فيما يلي :

انه بالرغم من معوقات التكامل لا يفوتنا أن نذكر أن هناك في بعض مناطق العالم الثالث ما يمكن أن نعده شكلا من أشكال التكامل الاقليمي . فقد أبرمت دول غرب افريقية معاهدة تلتزم فيها باقامة كيان اقتصادي ، كما قامت دول امريكا الوسطى بمحاولات لاجياء السوق المشتركة لأمريكا ألوسطى ، ومضت دول الكاريبي بالرغم مما تعانيه من اضطرابات سياسية متلاحقة متعاونة فيما بينها تنفيذا لاتفاقية « شاجواراماس » التي أبرمتها عام ١٩٧٣ .

وتؤكد هذه الأمثلة أن بعض دول العالم الثالث ترى أن التكامل الاقتصادي، وهو ما ينشده أيضا أصحاب القرار السياسي ، هو أقل ما يمكن أن يستند اليه بقاؤها في مضمار العلاقات الاقتصادية والسياسية الجارية ، إذ أن التكامل الاقليمي.

كما نرى ، هو السبيل لتجنب العوائق التي تلم بالكيانات الصغرى فى أى صورة من الصور .

وعلىنا فى هذا المعام أن نعرض لبعض النظريات والتجارب التي اسفر عنها التكامل فى اطاره هذا ، وليكن اهتمامنا أساسا بالتكامل بين الدول المختلفة ، والى حد ما ببعض المناطق ذات الطابع الجيوبوليتيكي ، بغض النظر - كما يرى هاس - عما اذا كانت كيانا صالحا او حدة قيمية بالنظر أم لا ، فهذا كما يقول موضوع آخر .

ففى ممارسة التكامل الإقليمى نرى أن الدولة القومية هى العامل الأساسى وهى صاحبة القرار ، ففى أعقاب الحرب كان النمط الأول الذى قامت عليه الجماعة الاقتصادية الأوروبية مائلا فى المؤسسات الحكومية للدول المشتركة مستندة الى السلطة (فى اصدار القرار) ، وعند دراستنا للتكامل نرى أن العوامل التى يستند اليها التحليل أساسا قد تتغير بغير الوقت ، أو أن وزن المتغيرات أو توافقها ، بتعبير آخر ، قد يتغير (أو أنه عرضة للتغير) ما دامت التوقعات الناجمة عن القرار الشامل قد برزت ، فاما اتسع ميدان التحليل وأصبح أكثر عمقا واما اختلف عما كانت عليه الصورة فى بدايتها .

ولنعد مرة أخرى الى تشابك هذه الافتراضات ، ولنجعل القول فيها مسلمين بما ذهب اليه لندبرج فى تعريفه للتكامل السياسى بقوله :

« ويتم التكامل السياسى عندما تقوم الروابط (بين الأمم) على اطراد المشاركة فى اصدار القرار ، اذ أن جوهر التكامل السياسى انما يقوم على اشتراك الحكومات جميعا فيما تقوم كل منها به منفردة ، او بمعنى أدق أن نتناول القرارات المشتركة التى تصدرها الحكومات المستقلة (او تمتنع عنها) فى اطار من التوافق والسلوك المشترك وحساب ما تحققه من خير او منفعة » .

ويتدارك لندبرج فى مقال تال فيقول انه لا يتحيف فى نظره للأمور بأن يفرد طابعا حتميا للنظام الذى يجرى عليه اصدار القرار الجماعى .

وقبل أن نمضى فى تعريف التكامل السياسى ومؤسساته الدستورية علينا أن نبدأ بالقائه نظرة على صاحب الدور الأساسى ، وهو الدولة ، فى محاولة للتعليل على مكانة دول العالم الثالث فى محيط العلاقات الدولية المعاصرة .

ففى تعريفنا للثمنب نقول انه نسق طبيعى محدود بواقعه الأساسى أفراد تقوم مواردهم وصناعاتهم الأساسية وما اليها على تعدد قدراتهم ومواهبهم فى رقعة محدودة من الأرض يقيمون فيها أو نزحوا اليها للعمل فى ميدان التجارة (ومن قبيل ذلك ما كتبه بولانج عن السكان والحراك السكانى للفئات الصغرى) ، وكان للتاريخ

وأحداثه تأثيره على هذا النسق ، فانسقت العلاقات القومية وتوقفت وتميزت عن غيرها ، وتغدو الثقافة لحمتها المميزة (كما هي في التعليم) ، تميز المخاطر التي تهدد العلاقات التي يقوم عليها التماسك . فالشعب إذن نسق من العلاقات الثقافية الأصلية .

إلا أن كثيرا من الدول التي تكون مانسبها بالعالم الثالث لا تتوافق في الواقع مع بعض هذه المعايير ، إذ حالت القيم التي غرسها الاستعمار طوال وجوده لأنماط من التماسك والسلطة دون تميز أصولها الثقافية . وإن توافقت بعض أنماطها أحيانا وتمايزت مما حتى أصبح لبعضها أو لاحداها من الأصالة على مدى الزمن ما يوهن الوعي الاجتماعي بالتحلل القومي . هذا بالإضافة إلى اتجاه القرارات الحكومية فيما يتصل بالعلاقات الخارجية حيث يسود الرباط التفافى بين الدولة الناشئة والدولة الحاكمة من قبل اتجاهات الثقافة القومية أو يوجه العلاقات الثقافية التي تربطها بغيرها من البلاد التي سادها هي الأخرى هذا النمط الثقافي .

كما يضافى وهن التكامل الثقافى كثيرا من الشكوك حول شرعية النظام ، وقدرته فى السيطرة على ما يهدد العلاقات داخل الجماعة . وتكون العاقبة أن يلجأ النظام حفاظا على التماسك الداخلى والوحدة الاقليمية الى الاتفاقيات الخارجية أو الاستعانة بدولة أجنبية ، وتفقد الدولة بذلك تميزها الذاتى ، فتستهدى قراراتها من غيرها وتستترشد بها فى تنفيذها . وقد نجم كل ذلك من إهمال السلطات الاستعمارية خلال وجودها حاجة هذه النظم إلى الحياة الوطنية للإقليم وإلى حدود اقليمية واضحة (وإن قيل أن السلطة الاستعمارية قد انتهت قبل أوانها) .

وأخيرا فإن العجز عن توجيه الموارد الداخلية إدارتها ينعكس على الاتفاقيات الاقتصادية للاستثمارات ، لهذا يفتقد الاقتصاد القومى تماسكه واتساقه ، ولا تصبح الدولة نفسها أداة فعالة فى إقامة علاقات تجارية دولية ، وتغدو أداة ثانوية مما يمكن أن نراه فى ذلك الوضع القديم الزمن لما نسميه الاقتصاد الداخلى أو الهامشى لدول الكاريبي ، حيث تسيطر الاستثمارات الأجنبية على الوحدات الاقتصادية وتمتلك أكثرها ، ومعروف أن هذه الاستثمارات الصغيرة ليست غير شريك صغير فى نظام دولى هائل لاستغلال الموارد وتوزيعها والسيطرة عليها . إلا أن اعتمادها بعضها على بعض لا يحد اعتقادا ضئيلا يقوم على هامشها وأنا يتغلغل فى داخلها وينفذ إلى أعماقها ، وعاقبة ذلك أن الاقتصاد الإقليمى (أو اقتصاد البلد) يقوم على وحدات صغيرة مهترئة لا رابط بينها غير النظام السياسى ، ويخضع الانتاج فيها والسعر وما يتخذ من قرارات أخرى للاعتبارات الدولية والقومية على السواء .

ويترتب على ذلك أن هذه البلدان عندما تحقق سيادتها تغدو نظاما مفتوحا منساقا يتحتم عليه أن يبقى كلا على الدولة التي كانت لها السيادة من قبل ،

والمؤسسات الخاصة التي تتبعها ، في حين ينشأ نمط آخر من الكيانات الصغرى الشرعية التي تقوم بذاتها ، وإن كانت في حقيقتها ليست سوى مجتمعات تتكون من فصائل ضئيلة غير متماسكة كثيرا ما تتبعثر وتقيم علاقات متميزة مع قطاعات أخرى في كيانات تتمتع بسيادة شكلية .

الا أن هذه البلدان (التي تسير على نمط الدولة التي كانت لها السيادة من قبل) ما زالت حكوماتها تدعى أنها تقوم في مجتمع له خصائصه الثقافية ، مما يزودها بالقوة والمقدرة في اتصالاتها الخارجية ، فإذا افترقت إلى أو افتقدته بقي عليها واجب أساسي يقع على عاتق الصفوة من الساسة وهو تسخير الموارد على صورة تحقق التكامل الثقافي ، أو تبشر بالأمل في استخدامها على الوضع الذي يصل بها إلى المستوى المنشود للتكامل المحلي الذي يمددها بالمقدرة على تحقيق وجودها الشرعي .

وقد أخذت بعض السلطات المركزية السابقة بممارسة سلطانها في محاولة للتوافق مع مشكلات التباين الثقافي ، وانكماش التماسك الاقتصادي (أو ما نسميه مشكلات البقاء) في مستعمراتها بابتداع قاعدة جديدة لاستغلال الموارد وتوزيعها وتقدير قيمتها ، وقام على أثر ذلك ما يمكن أن نسميه بالوحدات الاستعمارية الإقليمية، كما في إفريقية الشرقية أو اتحاد جزر الهند الغربية قبل الاستقلال ، إلا أنها جاءت متناقضة مع الوحدات الإدارية للسيطرة الاستعمارية ، التي رأت فيها القيادات السياسية الوطنية أنها القاعدة التي تقوم عليها المؤسسات التي يمارسون من خلالها سلطتهم، ولم يكن غريبا أن يقوم الصراع الحزبي أثر ذلك بين القيادات الوطنية حول استغلال الموارد استغلالا يضاعف من أهمية وحجم الدوائر الانتخابية . فنالت الوحدات الإقليمية للإدارة الاستعمارية مكانة تعلو على الوحدات الإقليمية ، هذا فضلا عما قامت به السلطات الاستعمارية من توزيع الأسلاب فيما بينها توزيعا تعسفيا (دون أي اعتبار للتكامل الثقافي أو الاقتصادي) ، على مثال ما قامت عليه الدوائر الانتخابية من قبل .

وقد أدى التباين في طبيعة العلاقات بين الحكومات في النظام الدولي إلى الإحساس بعجز الدول المستقلة التي قامت حدودها وفقا للتقسيم الاستعماري القديم عن البقاء والاستمرار ، وحتى عند ما تخفى الملاحاة السياسية فإن الحكومات سرعان ما تكتشف أن احتقار الموارد بنية خلق قاعدة قومية أنها يعتمد بدوره على تدفق التجارة الدولية إليها في الوقت الذي تبدو فيه عاجزة - كما أشرنا - عن الاستعانة بها ، وفي الوقت نفسه يبدو الأمل ضئيلا في العثور على مصادن للموارد المطلوبة مع التوتر الدولي الذي يحكم العلاقات الدولية وسيطرة المؤثرات الثقافية للقوى الاستعمارية وبقائها قائمة .

واتجه الأمر بذلك إلى تقبل مسارب أخرى للتعاون يمكن أن تكون أكثر فاعلية

من قبيل المؤسسات الإقليمية المشتركة ، أو ما يقابلها من تلك التي نشأت مع الاستقلال .

وقد أخذت جزر الكاريبي النظام الوظيفي للتكامل في شرقي افريقية ، حيث عجزت بطبيعتها المجزأة عن إقامة نظام فيدرالى ، فأخذت هذا النظام . أما دول أمريكا اللاتينية التي سبقتها الى الوجود فقد أقامت السوق المشتركة لأمريكا الوسطى بتشجيع الولايات المتحدة وتأييدها .

وعلىنا أن لا نبخس فى تعصينا للأسباب التي أدت الى قيام نظام وظيفي متطور للتكامل الإقليمي ما يتعرض له الصفوة من الساسة والبيروقراطيين من مؤثرات ، حين ينسبون نجاح الجماعة الاقتصادية الأوربية بعد عام ١٩٥٨ الى الأسس الوظيفية التي قامت عليها كما يبدو مما كتب عنها .

ومما يستحق التنويه التفكير فى زيادة حجم الاقتصاد واتساع قاعدة التفاوض دون تحيف - فى المدى القصير - من الضوابط القائمة تجاه دوائر السياسة القومية ، هذا بالإضافة الى ما كُن للتيسيرات التي قدمتها المعونة الأمريكية للسوق المشتركة لأمريكا الوسطى من أثر فى توطيد مثل هذا التعاون . كما أن البلاد التي أبقت على علاقاتها المالية والنقدية التي كانت قائمة من قبل مع الدول التي كان لها الحكم ، كبلاد افريقية الفرنسية ، هي الأخرى مثالا يحتذى لتحقيق نوع من التعاون الإقليمي .

يقودنا ذلك الى اعتبارات الحجم مرة أخرى ، فبالرغم من اتساع مساحة الكثير من دول العالم الثالث فإن حجم اقتصادياتها - وفقا لاي معيار - ما زال ضئيلا ، الا ان الرغبة فى تنظيم قطاعات الانتاج فى البلاد التي يقوم اقتصادها على انتاج الفسلات ، قليلة كانت أو كثيرة ، والتي كانت خاضعة من قبل لسيطرة الاقتصاد الحاكم ، وتحويل قطاعاتها الانتاجية الى نظام يخضع للسيطرة الدولية ، لهى أعظم دليل على أنها تحتل مكانا ضخما فى الاقتصاد الدولى ، الا أن العلاقات التي تربط بها فى هذا النظام الدولى الاقتصادى فسيح المدى - بالمشاكل ، كما هو الحال فى اقتصاد جاميكا الذي يركز على انتاج البوكسيت وعائد السياحة وصناعة السكر وزراعة الموز .

وغاية الأمر أننا يجب أن نضع فى الاعتبارنا موقع وقدرة بلدان العالم الثالث وفقا لحجم النظام الذى يشرف على اقتصادياتها ، اذ أن أكثر هذه البلدان التي يتسع أمامها المدى لإقامة مثل هذه العلاقات القائمة على « التفاوض » ما زالت تفتقر الى الأجهزة التي تتخذ مثل هذه العلاقات ، مما يعنى وفقا للدول « السبيرناطيقا » أنها ليست صنوا للتوسع الذى يتكافأ مع حجمها الحقيقى ، لهذا كان حجم تنظيمها ضخما ، ويصبح علينا أن نتخذ من السعة والحجم أساسا لتصور سليم يقودنا الى تبين المؤثرات القومية فى قدرتها على التأثير على محيطها القائم ومن ثم تبين وضعها فى هذا الاطار .

ففى هذا الاطار من السعة والتنظيم المعقد مع قصور التنوع فى النظام الداخلى فى مواجهة التنوع فى النظام الخارجى ، يصحح على بلدان العالم الثالث أن تختار راضية مجالات للتعاون مع بلاد هى الأخرى أسيرة النظم الاقتصادية وطفياها ، فهذا هو السبيل لاقامة جهاز له استقلاله الذاتى ، وكانت تلك هى البداية فى الاتجاه الذى أخذت به البلدان التى تقع فى محيط جغرافى واحد .

الا أن ما نتوخاه هو أن ندرك تماما أن هناك أساسا منطقيا لحركة التكامل الأوروبى لا يمكن الإدعاء بأنه يمكن أن يقوم فى أى مكان آخر ، ألا وهو التماسك الداخلى والتميز الذاتى للكيان الذى يقوم عليه التكامل كما بيناه من قبل . إذ أن الدولة ليست هى التى تستبد بإصدار القرار أو تقوم بتنفيذه . كما أن صور التكامل كما عرضها أصحابها من دعاء التكامل السياسى للأوضاع الأوربية مما يعتذر تطبيقه على بلدان العالم الثالث ، إذ أن ما يجب أن تقوم عليه الدولة هو وحدة العمل السياسى والانتماء السياسى الذى يقوم عليه بناء الدولة بالذات .

● التعريف بالاقليم

هناك عاملان يحددان التميز الاقليمى لكل من الدول الجديدة الناشئة فى محيط جغرافى واحد وأهمية كل منها :

أولهما : النظام الاسنعمارى نفسه واهتماماته الإدارية والاستراتيجية .

وثانيهما : وقد عدا أكثر أهمية فى أعقاب الاستقلال هو المصالح الجيوبوليتكية للقوى العالمية الكبرى . ولما كانت تلك المصالح دائمة التغير فإن حجمها واتساع مداها هما الآخران فى تغير مستمر ، فيتسع مداها السياسى أو يضيق تبعا لنمو هذه المصالح أو انكماشها .

الا أن المشكلة الأساسية المزمنة تبرز عندما تحاول الأنظمة الاقليمية التى صنعتها القوى الخارجية كوحدات ثانوية من قبل تحديد اطارها الاقليمى وفقا لمطالبها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، فقد اكتشفت أكثر هذه البلدان أن تكاملها الاقليمى الذى صنعتته القوى الاستعمارية من قبل ليس دقيقا ، فالحدود غير واضحة بما يحقق المصالح أو العلاقات التى يمكن أن تقوم بين قطاع متكامل من الأرض ومحيطه الجغرافى ، كما نرى فى جزر الكاريبى وفى أفريقية الشرقية ، وهو ما يؤدى إلى إعادة النظر فى التنظيم الذى يقوم عليه نظام سياسى واقتصادى متكامل بحيث يكون هناك تحديد (أو إعادة تحديد) الاطار دبلوماسى مناسب (مسرح لعمل دبلوماسى كما يقول أرون) تتوطد فيه قواعد ومعايير السلوك الدبلوماسى والعلاقات السياسية .

ونرى إذن ، على عكس ما كان من التجارب الأولى التى مر بها العالم الثالث ، تحديد النطاق الجيوبوليتكى المناسب لاقامة كيان سياسى ثابت ومستقر ، يسبق

الكيان الاقليمي للجماعة الاوربية ، عندما اقامت في أعقاب الحرب نظاما دبلوماسيا متماسكا الى حد ما يعززه تأييد صادق من جانب القوى الدبلوماسية الكبرى للولايات المتحدة . ففي هذا الاطار كان قيام جماعة الاقتصاد الاوربي بحيث تفتتح على الخارج في الوقت الذي يقوم فيه اطارها الداخلي بما يحقق الوحدة والتماسك . ومن الطبيعي ان تكون لعبة هذا الاطار والقيم التي يتوخاها ذات طابع مذهبى في بداية وجوده .

وهذا هو المعنى الذي يتحتم علينا أن نتوخاه لأهمية القوى الاقليمية الخارجية في مسلكتها حيال النظم الاقليمية الصغرى ما دام التكامل هو الصورة المعنية لما جا في كتابات الكثيرين من أمثال هوفمان و كايزر . ففي بواكير التكامل الاوربي قامت الولايات المتحدة بدور ايجابى ظل قائما ما دام اهتمام القائمين عليه سائدا ، أما الآن فإن هناك من يفترض أن الولايات المتحدة تقوم بدور سلبي ، وهو ما حمل هاس على التشيع لهوفان في النص على أن لعبة اللا اقليمية تمضى سويا مع لعبة الاقليمية . وقد أصبح هذا النظام من التداخل المشترك هو المعيار الذي تفسر عليه دول نمين الحيز أو بعضه ، كقطاع متكامل ، وهو كما نرى التجربة البارزة التي مر بها العالم الثالث .

وقد بين داقيسون ، في مقال متمتع يستحق التقدير ، كيف أن المحاولات التي تمت لتخطيط الحدود في بلدان الشرق الأوسط قد أثارت الكثير من الرؤى المتناقضة حين قامت القوى الكبرى بها ، طنا منها أن أية مشكلة تنشأ فيها وتمسها يكون من الميسر عليها حلها . إلا أنه أثبت أن هذا المعيار الذي اتخذته في رسم هذه الحدود قد تغير بمرور الزمن ، وأن :

« البحث عن معيار وحيد أو عدة معايير للوحدة ، مآله الفشل في منطقة غير متجانسة ، وقد كانت العوامل التي تؤدي الى وحدة ما يسمى بالشرق الأوسط ، طوال تاريخه ، كما هي في الوقت الحاضر ، عوامل املتها المصالح السياسية والاستراتيجية للقوى الخارجية » .

وقد أجمع الكتاب المحدثون في تعريفهم للاقليم ، وبخاصة النظم الاقليمية الصغرى - من أمثال بيندر في مقاله التقليدي عن هذا الموضوع ، وكذلك بريشر ، وكانتوري وشبيجل - على أهمية القوى الخارجية في تأثيرها على القوى - الداخلية من دعاء الانتماء أو من دعاء التنافس أو التخرب . والذي يعنينا من هذا كله هو أن ندرك أن النظم الاقليمية لايتماسكة فـد تقف دونها قوى كبرى تجور عليها من خارجها ، فإن مثل هذا النظام الاقليمي وما ينشأ في الاقليم من علاقات سديلة على أرضه سيغدو أكثر اتساعا وشمولا من الأجهزة الاقليمية المحدودة التي تقوم في المنطقة نفسها . إذ أن من أهداف التكامل السياسى والاقتصادى في الاقليم دحض الافتراءات الحادة للأجهزة الاقليمية الخارجية التي تثيرها قضايا اقليمية معينة ، وهو ما نعهـد اجراء أكثر منه عملا .

فمن المعروف أن الأجهزة الإقليمية الخارجية فى علاقاتها باقليم ما تؤثر تأثيرا سلبيا أو ايجابيا على تماسكه الاقليمى ، كما حدث بالنسبة لجماعة الكاريبى (كاريكوم) ، حيث القيت الازمات الاقتصادية والمالية الدولية بمؤثراتها على عدد من دول هذه المنطقة التى تصنف بها ظروف مالية فاسية تحملها على تجاوز نطاقها الاقليمى بحثا عن موارد مالية أخرى لتغطية مشروعاتها العاجلة أو لدعم ميزان مدفوعاتها .

وقد فرض عليها هذا الوضع اقامة نوع من مشروعات التكامل فى قطاعات معينة وبين أكبر عدد من أعضائها ، وهى مشروعات يراها البعض ضارة بالتكامل فى نظام الكاريكوم ، مما أثار الجدل مرة أخرى حول الوضع الأمثل للدبلوماسية والتكامل فى منطقة الكاريبى ، كما جد فى وقت ما نوع من التدقيق فى السياسة الاقتصادية الخارجية لجماعة الكاريبى ، وذلك حين أدت أزمة الاقتصاد العالمى الى اعتبار أن التكتلات الاقتصادية هى المعيار أو القاعدة التى تقوم عليها العلاقات الدولية ، وهو ما أدى ، كما رأينا من قبل ، الى استراتيجية التكامل الاقليمى ، من قبيل تلك التكتلات التى توافقت علاقاتها لمواجهة التوسع الأوروبى الزاحف .

وعلى هذا نستطيع أن نقرر أن أية مجموعة من البلدان المتجاورة تنشُد اقامة كيان للتعاون أو التكامل الاقليمى ، هو بطبيعة علاقاتها الانتاجية لا بعدو كونه كيانا ثانويا ، ويبقى علينا حينئذ أن نوضح عناصر الالتحام الذى يقوم على التنافس وقدرته أو عجزه عن اقامة كيان سياسى واضح المعالم له كل سمات الكيانات الثانوية المتميزة .

ونستطيع أن نصنف عناصر هذا الالتحام الذى يقوم على التنافس فيما يلى :

١ - لون ، أو ألوان الثقافة : العادات والدين واللغة واثـر الأحداث التاريخية فى الأحاسيس بالانفصال .

٢ - قطاعات النظام الإقليمية ، ومناطق النفوذ ، والموارد القادرة ، والبناء الفكرى فى الحاضر والمستقبل ، وأطار العلاقات الاقتصادية .

٣ - مقومات الإقليمية الكبرى : الوحدة (شكلية أو رسمية) وهىل تعوق الحكم الذاتى أو تنميه ، والصلة بين مقومات الوحدة وجوهر النظام .

فما من مجموعة من هذه الوحدات الإقليمية ، كنظام ثانوى بطبيعتها أو بصفتها ميدانا للدبلوماسية ، إلا كانت نتاجا لهذه الصور من العلاقات التى تقوم على نمط من هذه الأنماط الثلاثة .

فالطابع الثقافى مؤثر على ما يمكن أن يصل اليه اقامة نظام له دوره المميز من مدى وبالتالي إلى إطار من السلوك المتجانس له معايير المقبولة ، كما يسفر عن المستوى الذى تقوم عليه معايير السلوك الناجمة ، الى حد ما ، عن اتساع النظام وانسيابه .

كما أن قطاعات النظام مما يؤثر بدوره في العلاقات المتشابكة للوحدة ، إذ أنها ليست دليلا على الحجم المادى للنظم الثانوية فحسب ، ولكنها دليل أيضا على أنها هي الأخرى ميدان لصراعات أخرى محددة ، وأكثر من هذا أنها تبعت على التفكير فيما إذا كان اللاعبون على المسرح هم ممن تستهويهم ما يسمى « بسياسة توازن القوى » أو تستهويهم سياسة التكامل ، في حين أنهم على يقين من أن دبلوماسية كل منهما تحل في طياتها عناصر من الأخرى .

ومن اليسير أن نبرز مساوئ النظام وفقا للتساؤلات التالية :

١ - أهمي مثال للمساوئ القائمة ، أم هي انعكاس للتنافس القائم ؟

٢ - هل هيئت لمواجهة المستقبل ؟ أو بعبارة أخرى هل يؤدي هذا الشكل من النشاط المشترك للوحدة إلى إفراز قطاعات أخرى جديدة على أساس أنها فيما بينها تتسلح بالقدرة وأنها تجدد من داخلها نوعية المعاملات والروابط التي تقوم عليها ؟

٣ - وهل لهذه الجزئيات من القدرة الكافية ما يمكنها من ممارسة التعاون ، وعلى أى مستوى يمكن أن يكون هذا التعاون ؟ وهل ترى هذه الوحدة ، أو الوحدات ، أن من الأفضل لها أن ترتبط بكيان من المعاملات والروابط خارج المنطقة المعنية منه في داخلها .

وتقوم هذه المجموعة الأخيرة من التساؤلات على صلابة القاعدة المادية للنشاط المشترك لدول الاقليم .

فإذا أخذنا هذه العلاقات في صورها الثلاث (الثقافة ، الجزئيات ، مدى تغلغل النظام وانتشاره) فإن في قدرتنا أن نتبين المدى الذى يمكن أن تصل إليه النظم الثانوية من الحكم الذاتى الذى يتيح لنا تحليلها أو الحديث عنها عند ما نقف في مواجهة ما يسمى « توازن القوى » ، أو بمعنى آخر تقدير الأهمية التى يسفر عنها وجود تلك الجزئيات ، ومدى تغلغل نظام أشمل من العلاقات وانتشاره بما يحملنا على التشبّع للشكل الآخر من النظام الشامل ، وعلى أية حال فإن كلا من الاتجاهين سيمدنا في تحليله وعرضه بنوع من التصور لاعتماده على الاتجاه الآخر ، وبالتالي لاتجاهات سياسة التكامل .

فإن ما نسميه مثلا « نظام توازن القوى » لا نرى فيه لآى دولة من القدرة الكافية ما يمكنها من السيطرة على طبيعة العلاقات الدبلوماسية أو توجيهها . فى حين نرى أن التنافس بين القطاعات من السعة والتعدد فى الوقت نفسه يهدد الطريق لاتفاقيات التكامل - كما أن هناك عددا وافيا من الدول يتمركز فى القلب وله من القدرة ما يمكنه من اقناع دول أخرى على المستوى نفسه من القدرة من الدخول فى حلبة المساومات الدولية دون اعتبار لقطاعات معينة .

وكذلك نرى في فاعلة من القواعد التي وضعها كابلان لنظام توازن القوى بنوع خاص أنها تقوم على اكراه هؤلاء الذين يتصلون للاشتراك في وضع القواعد التي تقوم عليها النظم القومية الكبرى ، حيث تقوم أكثر من دولة لتكون مركز الجذب للآخرين دون أى ضغط أو ادغام من جانب القوى الاستعمارية ، وإنما على مستوى من التنافس بين القطاعات ووفقا لما تقوم عليه اتفاقيات التكامل .

ومهما يكن فإن سمة أى نظام من النظم الثانوية هي أن وزنها الدولى ، حتى وإن كانت من الدول النامية أو أنها ترتبط بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية مع دول متقدمة ، هو دون الدول المتقدمة بكثير ، والمستوى الذى يحدد سياسة توازن القوى فى بعض المناطق هو وجود كيان اقليمى ضخم كما هو فى الشرق الأوسط ، حيث يتعبن على عاتق الدولة المركزية أو دولة المحور أن تكون قادرة على استثمار العلاقات فيما بين الأجهزة الثانوية حول مسائل معينة ، للسيطرة على الصراعات داخل النظام الإقليمى المشترك ، وهو ما يتوقف الى حد ما على الحيوية التى يتميز بها المكان فى السيطرة على مناطق التنافس كما يتوقف على قدرة دولة المحور نفسها فى صياغة المجال الجوى للنظام بحيث يجذب إليه ولو إلى حين الدول الشاردة عن ميدانه السياسى . ونكرر القول مرة أخرى أن العنصر الأساسى إنما يكمن فى أهمية القطاعات التى يحكمها .

ونستطيع أن نضع سياسة مستمرة وثابتة لهذا النسق من الأنظمة الثانوية يقوم على اتفاقيات التكامل بعيدا عن سياسة توازن القوى التى تنبثق من سياسة توازن التعاون .

ففى سياسة توازن التعاون قد لا تضع الدولة أى اعتبار للصائد من استثمار مواردها الثمينة فى بلاد أخرى بما يكفى لموازنة ما تخسره من استقلالها الذاتى داخل الإقليم ، وقد تكون للعوامل المحلية (كالوعى القومى الناشئ عن الاحساس التاريخى بالأهمية) هي الأخرى من الاعتبار ما يعوق أى نظام عن منح هذه الامتيازات التى تحتاج إليها اتفاقيات التكامل .

وقد تكون العلاقات فى النظم الإقليمية الكبرى على هذه الصورة من الأهمية ، فلأجل أن تحقق كيانها الذاتى فإن على دولة المحور أن تمارس نوعا من التعاون مع الوحدات الإقليمية الأخرى التى تعجز بنفسها عن تحقيق أهدافها القومية لضآلة وزنها فى العلاقات الدولية .

وقد مضت تجارب التكامل الإقليمى فى الوقت الحاضر خاضعة لظروف تتأرجح بين سياسة موازنة التعاون وسياسة اتفاقيات التكامل ، مما يرجع الى حد ما الى قيام وحدة أو عدد من الوحدات المسيطرة يكون قطاعاتها من القيمة (فى وسائل الإنتاج) التى تستمدتها من الاتفاقيات الدولية (بغض النظر عن التفاوت فى طبيعة هذه الاتفاقيات) ما يبدو وأفيا بتحقيق قدر من الاستقلال القومى ولو الى مدى قصير .

ومن الأمثلة التي نهتدى بها في هذا الصدد ما كان من محاولات في المحتللات البريطانية في الكاريبي في فترة ما بعد الحرب ، فبينما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٢ ، وكانت ما تزال خاضعة للسيادة البريطانية ، أقامت فيما بينها اتحادا فيدراليا على غرار ما كان في بلاد أخرى كاستراليا مثلا . وقد بدأ هذا الاتحاد الذي يعد نمطا لاتفاقيات التكامل أداة قوية أجمع عليها حينذاك كل من القيادات السياسية الوطنية والسلطات الاستعمارية للبقاء في أرخبيل متهرى .

ومهما يكن واقع الأمور في هذه الجزر المتفككة ، وإن اعتمدت كلية على المعاملات التي تحكمها قوى مركزية (وخاصة المملكة المتحدة) ، فإنها جميعا كانت على درجات متفاوتة سياسيا واقتصاديا ، وقد احتفظت لنفسها كل من الوحدتين اللتين كانت لهما السيطرة الاقتصادية في المنطقة ، وهما ترينداد وجاميكا . أطارا معينا لما يمكن أن يقوم عليه اتحاد فيدرالي يعكس مستواها الاقتصادي وما يحتمل أن يكون عليه تقدمها حينذاك ، كما يعكس أهميتها الجيوبوليتيكية في منطقة الكاريبي . فكانت العاقبة هي هذا الاتجاه البارز في مقاومة علاقات التعاون ، ومعاناة التمزق في العلاقات الاقليمية للاتحاد ، والتنافس المتصل بين الوحدات الحاكمة في ولائها للسيطرة الخارجية ، سيطرة المملكة المتحدة ، دون الدوائر الأخرى التي يتكون منها الاتحاد .

ومما زاد الأمر سوءا أن أيًا من الوحدات الغالبة لم تتصور لنفسها القدرة على تحمل مساوئ التكامل مهما كانت ضئيلة ، ويبدو أنه من الصبر على أي منها أن تعي ما يعود عليها من كسب بعيد في مقابل ما تخسره في البداية ، إذ أنها تعلم تماما أن مواردها أعجز من أن تتيح لها اتخاذ هذه الخطوة . كما أن بعضها ، وبخاصة جاميكا ، ترى أن تبديد مواردها على هذه الصورة وفي مثل تلك الأمور مما يعوق تقدمها ويحد من سيادتها القومية . وانتهى الأمر بتفكك الاتحاد وثوى كل منها إلى عزلة السياسية وانطوى داخل سيادته الاقليمية .

وسرعان ما ظهر أن هذه الجزر المتناثرة من الوحدات السياسية التي تلوذ بسيادتها الاقليمية قد عجزت عن احتواء الضغوط الدولية المحيطة أو التغلب عليها ، وبخاصة في مواجهة قرار المملكة المتحدة بانضمامها إلى المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، وأصبح عليها (وقد أصبحت تدعى بالكومنولث الكاريبي) أن تبحث مكرهة عن أداة أخرى تيسر لها استخدام مواردها وأجهزتها الاقتصادية والسياسية ، فأجبت ما كانت عليه من قبل خلال العقد السابع لتعود منطقة حرة للتجارة ، وتتحول إلى سوق مشتركة تراها جميعا (وبخاصة جاميكا وكانت حينذاك هي الوحدة الاقتصادية البارزة في المنطقة) بعيدة عن أن تمس سيادتها القومية أو استقلالها الذاتي .

ويعكس هذا الاتجاه بالعودة إلى الأنماط القديمة للتكامل الاقتصادي ما كان

على غرارده من التجارب التي مرت بها أوروبا وبعض بلدان العالم الثالث كما هي في أفريقية الشرقية وأمريكا الوسطى ، ومما هو جدير بالاعتبار أن هذا النمط من اتفاقيات التكامل بأقل قدر من الرباط السياسي قد غدا هو النمط المفضل على غيره من الأنماط التي تفرض وصايتها السياسية من خلال أنظمة اقتصادية متداخلة للتكامل ، و هو ما ذهب اليه وارتضاه كل من قطبي الاقتصاد الكاربيى توماس وبرويستر في كتابهما « حيوية التكامل الاقتصادي في جزر الهند الغربية » .

وأخذت كل وحدة منها أو عدد من الوحدات في السيطرة أو محاولة السيطرة على خطواتها واتجاهاتها التي تطبع مسلكها على غرار ما يجرى عليه نظام الفيدرالى .

وأبرز ما يبدو منها أن قدرة أى وحدة منها على التسلسل ، كما هو طابع دولة المحور في مثل هذا النظام ، إنما تنأت من قدرتها على استخدام مواردها بما يسود عليها بأكبر نفع ، بدلا من أن تتورط في نظام مختل للتجارة الدولية يسيطر على اقتصادياتها من المحاصيل الضئيلة ، فإذا جدت موارد طارئة (كاستغلال البوكسيت في جاميكا خلال العقد السابع والبترول في ترينيداد في العقد الثامن) فإنها تسلك طريقا آخر تجاه التكامل يؤثر تأثيرا عكسيا ، إذ تنزع الى حساب التزاماتها في المدى القصير أو الطويل من ارتباطها به ، ولكنها في الوقت نفسه تنوشها الأفكار والشك في قدرتها على المضى وحدها . فإذا كان هناك أكثر من دولة من دول المحاور أصبح الاتجاه هو التنافس في علاقات تقوم على توازن القوى . وقد سادت هذه الظواهر جميعا طبيعة النظام الحاضر للتكامل في منطقة الكاربيى .

أما قوة الاتفاقيات الدولية فإنها تصبح قيда لا يستهان به في تحديد وضع حقيقى وطيد للمنطقة في ساحة الدبلوماسية . وبالرغم من كل هذا فإن دول العالم الثالث - كما نرى - ما زالت تعتقد أن الإقليمية هي السبيل الى إقامة كتلات تستطيع أن تعدل في هذا العصر الاتفاقيات الدولية نفسها . فإذا رأت بعض هذه الدول أنها ليست من الثقل الكافى لممارسة علاقات داخل هذه المناطق الدبلوماسية الناشئة فإنها تلجأ الى اتفاقيات التكامل وتتخذ منها البادرة الأولى لاستراتيجيتها ، وتبدو القطاعات القومية الضئيلة غير قادرة على صيانة استقلالها الذاتى ، وتصنّج اتفاقيات التكامل بالنسبة للوحدات الإقليمية الصغرى هي الاستراتيجية القومية بصيانة استقلالها حتى في محيط الدبلوماسية الأكبر .

● التكامل السياسى والاقتصادى للأقليم

إن الاستقلال والسيادة القومية سببيان ولهما الدور الأساسى حتى في إطار اتفاقيات التكامل كأساس للشرعية في البلاد التي نفتقد وحدة البقاشة ، كما أن نظرية

التكامل الاقليمي تستطيع ان تفترض قيام نظام قومي اكبر من الكيانات الصغرى التى تتمتع باستقلالها القومى واستقلالها فى قراراتها ، مما أدى حيال موجة الياس القائمة من فشل الجصاعة الأوربية الى التفكير مرة أخرى فى احياء النظام الكونفدرالى ، وان كنا على يقين من ان فكرة القوميات الكبرى نفسها قد ضلت طريقها حين خلطت بين التصور البيروقراطى والسياسى للسلطة ، وأصبح علينا أن نلتزم فى موقفنا هذا بتنقية هذا التصور لفكرة التكامل السياسى للاقليم ، على أساس أن مثل هذه التكامل يقوم بداهة على التنمية الاقتصادية التى تقوم على سياسة التكامل الاقتصادى .

ويقوم تعريفنا للتكامل السياسى على أنه اجراء ينطوى على التسليم بمصالح ثابتة والتزامات تحكمها حيوية السياسة القومية ، وان الأشكال أو الكيانات التى تصون هذه المصالح ، فضلا عن العمل الذى يؤدى الى تحقيقها ، إنما تتشابك وتختلط مع ما لميلاتها من الدول التى ترمى الى إقامة كيانات بديلة للكيانات القديمة ، وان كانت تبتثق منها ، وإن كانت فى الوقت نفسه تتقدمها وتعلو عليها (من حيث انجازاتها الوظيفية) .

وجريا على هذا التصور ينشأ القرار المشترك للحكومات وأقطاب السياسة فى أى مجتمع ، ويتحقق بذلك ما ذهب اليه لندبرج فى تصوره لقيام التكامل السياسى العلاقات المشتركة المنظمة والمستمرة لاتخاذ القرار . ويفدو التكامل السياسى للدول الصغرى النامية رهنا بالبقاء المشترك أكثر منه التزاما بالتميز القومى .

ولا يؤدى قيام التكامل السياسى الى ضمور الكيانات الاقليمية أو زوال مهامها ، ولكنه دلالة على التغير فى مسلكها وفى اطارها ، و باعتباره اجراء أكثر منه عملا فإنه يقوم على احتواء الكيانات الأصلية فى اطار من الوحدات المتكاملة ، ويؤدى هذا الاجراء من المزاوجة بينها وبين هذا الكيان الجديد الى تحقيق المصالح وازدياد حجمها . الا أن احتمالات الصراع السياسى والتنافس بين هذه الوحدات أو بينها وبين الكيان الجديد (وهو ما يحتمل أن يمانيه) سيبقى الى حد ما مجالا للمساومة فيما بين الدول المشتركة وبعض ما يصم الكيان والاجراء معا من سوء . وتتصل دراستنا للتكامل السياسى على ما يقوم من تآلف وانسجام بين أجهزة التكامل والجهزة السياسية ، اذ أن طبيعة العلاقات بينهما فى فترة معينة تستطيع أن تمدنا برؤيا واضحة له .

ويثير تعريفنا هذا للتكامل السياسى سؤالا له أهميته فيما يتصل بصورة اصدار القرار وبالسلطة التى تقوم على التكامل ، وفى أوقات لها أهميتها يؤدى التثريبك بين الكيانات حول القيام بمهام معينة الى تجنب التفكير فى إقامة مؤسسات قومية كبيرة ، وهو التشابك الذى يسميه هاس « السلطة الشرعية » . وهو ما يعنى مكان السلطة السياسية التى تصدر القرار الخاص باجراءات التكامل ينبثق متوائما مع الكيان السياسى القومى .

ونحب أن نشير الى ما أكدته « لندبرج » في هذا الصدد :

« تؤدي أجهزة اصدار القرار الجماعي الى قيام فروع مؤسسات بطريقتين مختلفتين الطريقة الأولى اجراء تقوم به مؤسسات قومية كبيرة ببناء سلطتها مستقلة عن الحكومة، والطريقة الثانية تتم من خلال الاجراءات والأنماط التي يقوم عليها ويتم من خلالها التلاحم بين الكيانات القومية والكيانات الكبرى (وما بين الكيانات القومية للبلاد المشتركة) ، وقد أدى قيامها في الماضي الى تحقيق الترابط فيما بينها وفقا للنمط الأوربي .

وعلىنا أن نقرر أنه في حالة الأنظمة القومية السافرة للبلاد المتخلفة نرى أن سلطان البيروقراطية في المؤسسات القومية الكبيرة انما ينبثق من السلطة السياسية للمؤسسات القومية ويقوم عليها . كما تنطوي القوميات الكبرى على تبايع تتدرج السلطة السياسية او ائدستورية فيها تدرجا طبقياً ، ولكن دون خلط بين التصور السياسي الشرعي للقومية الكبرى والوظيفة العليا لأجهزة التكامل ، وبصورة اكمل نراها في المجتمعات النامية (حيث تحتل القومية مكانا ملحوظا في التنمية الاقتصادية وحيث يبدو التكامل السياسي أداة للتنظيم) ، اذ تبدو أجهزة التكامل في اكمل صورها على أساس من العلاقات الأفقية لا العلاقات الرأسية ، بالنسبة للمؤسسات السياسية القومية ، وان ظلا يستمدان كيانهما الشرعي من السلطة التي يقوم عليها النظام القومي .

والخلاصة أن القطاعات المتضامنة والمتنافسة والاحساس بما يعود على الاقاليم الصغرى من غنم من جراء ارتباطها باتفاقيات للتكامل (حيث يمكن للتوازن السياسي أن ينتعش) قد أصبح البادرة الأولى للشركاء الصغار ، باستمرار جاذبية التكامل الاقليمي الكبير على الأسس التي قامت عليها من قبل (في ظل الاستعمار) .

الا أن عدم استقرار العلاقات الدولية لا بد من أن يحمل السياسة على الاختيار بين اتفاقيات للتكامل تحقق نوعا من الاستقلال الذاتي وبين العائد غير المضمون للتجارة الدولية الحافزة في تأييدها للأنظمة التي تقوم على التجزئة .

وفي هذا الاطار يبدو التكامل الاقليمي مفيدا ونافعا والله بقي مقصودا على الناحية الاستراتيجية وحدها .

وعليه أن يقوم كما نرى - وعلى عكس الاحتمالات السابقة - بعيدا عن النفوذ السياسي للاستعمار ، وأن يتعرف على الساحة الملائمة لاستراتيجية التكامل .

وبهذه الروح تستمر تجربة اتفاقيات التكامل وتبقى دراستها حية ، وان لم تكن على المستوى المنشود .

الأحزاب السياسية والسياسة الخارجية

في النظم الجماعية

● ● هناك بعض ثغرات غريبة في المؤلفات العلمية . مثال ذلك أن المتخصص في العلاقات الدولية الراغب في دراسة صوغ السياسة الخارجية يمكنه أن يجد مادة وفيرة عن دور الأفراد البارزين والبيروقراطيات أو جماعات الضغط ، ولكنه يلقى صعوبة كبيرة في أن يجد حتى بيانات بدائية ، عن النور الذي تؤديه الأحزاب السياسية في هذا المجال . هناك بالطبع مؤلفات لا حصر لها مخصصة للأحزاب السياسية والانتخابات ، وبعضها يتناول من حين لآخر السياسة الخارجية ولكن بطريقة عرضية تماما ومتقطعة . وهناك أيضا كتب مختصرة أو مقالات مخصصة للسياسة الخارجية لبلد معين ، ولكنها حتى في الحالات القلائل التي تذكر فيها الأحزاب السياسية لا تقول عنها سوى القليل جدا . ولكن تزداد ضرورة التنقيب في السجلات أملا في أن الوثائق المتعلقة بمحاضر كونجرس أو ندوة قد تتضمن تقريرا سريا يمس الموضوع وقد يشير التأمّل في نقاط لها أهمية عامة .

الكاتب : مارسيل ميرل

أستاذ بجامعة باريس الأولى وفي معهد الدراسات السياسية
والدراسة الأهلية للإدارة في باريس • ونائب رئيس الجمعية
الدولية للعلم السياسي • ومن مؤلفاته الرئيسية الحياة
الدولية (١٩٦٣) ، النزعة السلمية لذهب الدولية (١٩٦٦) ،
الوقف الأوربي المعاد للاستعمار ، من لاس كامباس الى كارل
ماركس (١٩٦٩) ، سوسيولوجية العلاقات الدولية (١٩٧٤)

المترجم : الدكتور راشد البراوي

استاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس
عين عضوا متفرغا بالمجلس والدائم لتنمية الانتاج القومي ،
ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعي وعضوا منتدبا لادارته
من مؤلفاته : مشكلتنا القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية
حرب البترول في العالم ، اقتصاديات العالم العربي من
المحيط الى الخليج •

إزاء مؤامرة الصمت هذه ، العالمية بالفعل والآثمة ، يقفز على الفور الى الذهن
هذا السؤال : أليس هذا الامتناع من جانب الباحثين يعكس ، فحسب ، انتفاء للاهتمام
بالموضوع ؟ •

وبعبارة أخرى ألا يجوز أن الأحزاب السياسية تبدى من عدم الاكتراث
بالسياسة الخارجية مدرا كثيرا يمكن أن يجعل الدراسة النظامية للأخيرة ،
تتجاهل في أمان هذا النوع من العامل ؟ مهما بدا مثل هذا الفرض منطقيا على التناقض
فلا يمكن استبعاده بسرعة ودون نقاش^١ ولكن ثمة فرض آخر ربما يجب النظر فيه،
هو ببساطة أن الموضوع لم يتم ارتياده لأنه يقع عند نقطة تقاطع مذهبين يدرس كل
منهما على حدة ، ويندر الاتصال بينهما • لقد أصبحت دراسة الأحزاب السياسية
موضوعا شبه خاص بالباحثين الذين تتسلط عليهم المشكلات التنظيمية والوظيفية
ولا يهتمون الا اهتماما سطحيًا بالعلاقات الدولية • وفيما يتعلق بالأخيرة لا تزال
الدراسات تميل بوجه عام الى التمشي مع النظام التقليدي وهو ابراز العلاقات
الدبلوماسية ووضع تفاعل القوى السياسية الداخلية في المؤخرة ، وأحدث خطوط
المنهج التي تعتمد على الأساليب السلوكية أو تحليل النظم هي أكثر ميلا الى أن تأخذ

فى الاعتبار دور الاحزاب السياسية فى صوغ السياسة الخارجية ، ولكن بخلاف كونها تميل الى أن تعكس فى الحالة الاولى اهتماما فائقا بالتفاصيل وتعكس فى الثانية ميلا الى التعليل المجرد يستخدمها المؤلفون الذين ليس لهم انصاف بوجه عام بنظرية الاحزاب السياسية . وبهذه الطريقة أصبح العلم السياسى والعلاقات الدولية تفصل بينهما هوة دخل فيها السؤال عن العلاقة بين الاحزاب السياسية والسياسة الخارجية عالم النسيان .

لكن التفسيرين اللذين سلف الايحاء بهما ليسا متناقضين حتما . فليس ثمة ما يبين أن لا مبالاة الاحزاب السياسية لم تسبق وتبرر لا مبالاة المشتغلين بالبحث . وعلى ذلك فالسؤال جدير بامعان النظر ولو اقتصر الامر على ابراز الدوافع أو تحديد مجموعة العوامل التى تفسر مثل هذا الموقف المتسم بعلم المسئولية بصورة ظاهرة .

الهدف من هذا المقال هو تقويم رد الفعل لدى احزاب ازاء مسائل السياسة الخارجية ، من الناحية النظرية تشغل الاحزاب موقفا رئيسيا فى تفاعل المؤثرات التى تشكل السياسة الخارجية ، ومن الناحية العلمية يبدو أنها لا تتعلق سوى أهمية قانونية على السياسة الخارجية بالقياس الى السياسة الداخلية ، ومن التباين بين النظرية والتطبيق ينبغى استنتاج تفسير تجريبي لسلوكهما .

● دور الاحزاب السياسية النظرى :

يفترض فحص للعلاقات بين الاحزاب السياسية والسياسة الخارجية ان هذين الاصطلاحين موضع الفهم الصحيح .

ليست السياسة الخارجية بحاجة الى تعريف ، اذ يتفق الكل على اعتبارها الجانب الخارجى من قوة الدولة ، لكن قد يستاهل الامر أن نبين أن تعريف مجال الأخيرة أخذ فى أن يزداد صعوبة ، فبرغم أن الشؤون الخارجية كانت منذ وقت طويل منفصلة من ناحية الزمان والحقيقة عن الشؤون « الداخلية » فهذا الامر لم يعد هو هو اليوم بسبب التقدم فى المواصلات وفتح الحدود بما صحب هذا من اتجاه نحو ازدياد عمق التداخل بين مجالات النشاط ، وهذا يؤدى الى تفاعلات عديدة بين السياسة الداخلية والخارجية قد تميل الى دعم النظام الحزبى التقليدى ، ولكنها قد تميل ايضا الى العتب به .

يمكن تعريف الاحزاب السياسية بالوظيفتين اللتين تؤديهما فى المجتمع كوحدة سياسية منظمة .

ففى اولا تهدف الى غزو أو ممارسة السلطة ، وهى من هذه الناحية مضطرة الى اظهار احساس بالمسئولية فى اعداد برامجها أو فى عملها اليومى . والعوامل التى يجب أن تأخذها فى الحسبان باعتبارها مرشحة لممارسة السلطة أو بوصفها تشغل الوظيفة التنفيذية تتضمن بالضرورة حالة الشؤون الدولية بقدر ما يفرض هذا قيودا على

سياسيتها القومية أو يزيد من فرص الاخيرة فى النجاح . ولكن الأحزاب مسوءا فى الحكم أو فى المعارضة تتنافس فى العادة مع الأحزاب الأخرى التى تتحدى عملها أو تحاول الظفر بمؤديها . ولهذا السبب تضطر الى انتهاج استراتيجية ذات بعدين، فاحد الاتجاهات وهو ما قد يوصف بأنه « رأسى » يعنى بالتنافس مع الأحزاب الأخرى فى الحكومة أو مع الأحزاب التى تتطلع الى الحكم .

وهى ثانيا تقوم بوظيفة الوساطة بين الحاكمين والمحكومين . وهذه عملية ذات طريقتين ، نظرا لأن الأحزاب تنقل الى من يتولون السلطة الرغبات التى يعبر عنها الناخبون (وظيفة سلبية) ، فى حين توفر الوسيلة لتربية المواطنين السياسية (وظيفة موجبة) ، نظرا لأنها تتخذ الخطوات لانتقاء أو تنسيق أو ترتيب أولوية المشكلات التى ترفع اليها كى تضمنها برنامجها أو تتخذ عملا عاجلا بشأنها . وعلى ذلك فأتى العلاقة « الرأسية » بالبيئة الدولية يجب أن تضاف العلاقة بين الأحزاب والناخبين . ولكن فى الحالة الثانية ، كما فى الحالة الأولى أيضا تستمر المناقشة الإفقية مع المنظمات المنافسة فى وقت واحد .

ونظراً الى وظيفتها المزدوجة يجب أن يكون الدور الذى تقوم به الأحزاب السياسية فى رسم السياسة الخارجية إيجابيا بوجه خاص . ويحكم علاقة هذه الأحزاب بالذين يشغلون مكان السلطة من جهة وبالرأى العام من جهة أخرى تجد الأحزاب نفسها فى مفارق طرق التفاعلات بين الشؤون الداخلية والخارجية ، وهذا يعنى أنها تتلقى أكثر المطالب تنوعا وتعرض لضغوط متعارضة ، ولكن ليس محكوما عليها أن تكون قطع الشطرنج السلبيه التى تلعب بها المؤثرات التى تفرض عليها ، باعتبارها ممثلين يقومون بدور مخصوص على المسرح السياسى ، فانها تشغل موقعا جيدا بشكل رائع تحقق فيه توازنا بين مطالب كل من النظامين (الداخلى والخارجى) ، أو تحول مطالب نظام الى بنود للأخر عند ما لا يبدو من الممكن أو المرغوب فيه إيجاد حل وسط . فى الحالة الأولى تسعى الى ما يمكن وصفه بأنه توفيق أو اتساق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، وفى الحالة الثانية تنحصر وظيفة الأحزاب فى العمل أما على تعديل البيئة الدولية حتى يتسنى الاستجابة للمطالب المحلية أو على اجراء تغيير فى الحالة القائمة الداخلية حتى يمكن مواجهة الضغوط التى تفرضها العوامل الخارجية . وفى كلتا الحالتين تكون الأحزاب السياسية أفضل الوسطاء اعدادا لملاحظة آثار التغييرات فى ذلك النمط المعقد دائما من التفاعلات بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والتحكم فيها .

● دور الأحزاب السياسية الفعل :

هذه هى النظرية ، أما من الناحية العملية فالأمر غير ذلك . فبدلا من السعى لتحقيق توازن بين المؤثرات المختلفة والتوفيق بين المصالح المتعارضة تميل الأحزاب

الى اعطاء الاولوية للسياسة الداخلية الى معاملة السياسة الخارجية باعتبارها علاقة حقيرة . ويمكن اثبات هذا بان نفحص أولا درجة اهتمامها بالسياسة الخارجية ، وثانيا بالمركز الذي تحتله السياسة الخارجية في الاستراتيجية الحزبية .

● درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية

هناك طرق عدة لقياس درجة الاهتمام الذي تبديه جماعة سياسية بالشؤون الخارجية . يمكن أن نجد أول مؤشر في « الحديث » الذي تعده الأحزاب لتشكيل الرأي العام : البرامج الانتخابية ، الولاء الذي يعلنه كل مرشح أو المسادة الدعائية المكتوبة أو الشفوية . وتسفر البيانات التي جمعت عن نتائج تتلاقى في نقطة واحدة ذات شأن ، وفي أمثال هذه الوثائق يندر جدا أن تتجاوز النسبة المخصصة للسياسة الخارجية ١٠ ٪ من النص أو وقت الحديث ، بل إن هذا الجزء من الحديث هو آخر الأجزاء في العادة ، وهذا تفصيل أبلغ في الدلالة .

لكن البيانات الصريحة ليست بالضرورة أكثر صور الحديث كشفا عن الواقع . فسلوك الجماعات البرلمانية ونشاط الأحزاب الداخلي يجب أيضا أن يؤخذ في الحسبان . عن النقطة الأولى فالسجل ضئيل نوعا . فاقترحات توجيه اللوم الى السياسة الخارجية نادرة ، ومعدل اشتراك الأحزاب في المناقشات المتعلقة بالميزانية متخفض . بغض النظر عما تنطوي عليه من معان بالنسبة للسياسة الخارجية ، وعند الأسئلة المكتوبة أو الشفوية بخصوص السياسة الخارجية لا يؤبه له إذا قورن بالأسئلة الخاصة بالمشكلات الأخرى التي تستأثر بالاهتمام الجارى ، ولا تكاد المجادلات عن التصديق تكون حماسية .

وفيما يتعلق بنشاط الأحزاب الداخلي لا يخصص للشؤون الدولية سوى نسبة صغيرة جدا . فتلقد أجريت استطلاعات للرأي عن مدى معرفة البرلمانيين الفرنسيين بالمسائل الدولية ، وتبين هذه الاستفسارات أن النواب وأعضاء مجلس الشيوخ يصلون الى مصادر عديدة للمعلومات ولكنهم قلما يستفيدون من أمثال هذه التسهيلات . باستثناء العدد القليل جدا من المتخصصين في السياسة الخارجية . وبالمثل يوجه اهتمام ضئيل للسياسة الخارجية في برامج التدريب التي تنظمها الأحزاب السياسية لأعضائها ، فيما عدا الحزب الشيوعي الفرنسي الذي لا تقوته فرصة لتأكيد عمومية فكرته عن المشكلات وإظهار ترابط تعظيلاته للسياسة الداخلية والخارجية . وأخيرا ففيما يختص بالصحافة فإن ما يزال قائما من أمثال هذه الأجهزة الحزبية يميل الى التزام الصمت بصدد الشؤون الدولية .

وعلى ذلك إذا اكتفين بهذه المعايير فقد نجد ما يفرنا باستنتاج أن الأحزاب السياسية تعتمد التقليل من أهمية السياسة الخارجية . ولكن البيانات الخاصة وأنماط السلوك لا تكشف الا بصفة جزئية عن الدور الذي تقوم به الأحزاب . وهنا يكون

الانتقال من التقويم « النكبي » الى « النوغى » ضروريا بمثل ما هو كذلك فى جميع الميادين الأخرى ، وهذه الخطوة يمكن اتخاذها بدراسة الاستراتيجية الحزبية والمكان الذى تخصصه للسياسة الخارجية .

المكان الذى تشغله السياسة الخارجية فى استراتيجية الأحزاب

بينما قد تعالج الأحزاب فى الظاهر السياسة الخارجية باعتبارها مسألة ذات أهمية ثانوية فانها مضطرة الى أخذها فى الحسبان وهى ترسم مناوراتها للاستحواذ على السلطة أو الاحتفاظ بها . فالمنافسة مع الأحزاب الأخرى التى تشترك فيها على الدوام تحت رقابة وبصر الرأى العام تضطرها أحيانا الى المجازفة وتضطرها فى أوقات أخرى الى اتخاذ موقف عدم الالتزام بشئ ، ولكن قلما تعفيها من أن تعمل حسابا لوزن الاعتبارات المتصلة بالسياسة الخارجية . وعلى ذلك لا يكاد يثير الدهشة أن تكتشف فى هذه المرحلة اهتماما أشد وضوحا من ذلك الذى يجسرى التعبير عنه فى الأقوال الرسمية للأحزاب . ولكن حتى على مستوى الاستراتيجية الحزبية تظل للسياسة الداخلية على الخارجية . ويصدق هذا فى الحالات التى تكون فيها الأحزاب مشغولة بأنشطة تمارسها مع أنشطة فى الخارج .

لو بدأنا بالنظر فى الحركات التى تقوم بها الأحزاب السياسية على رقعة الشطرنج القومية فأول نتيجة نستخلصها هى أنه باستثناء البلاد التى تكون فيها السياسة الخارجية مسألة حياة أو موت لن يتمكن أى حزب من أن ينجح ويزدهر بالعزف على الموضوعات المتعلقة بالسياسة الخارجية فقط . وحتى عند ما تكون السياسة الخارجية شاغلها الرئيسى فانها جميعا مضطرة الى صوغ برنامجها بطريقة تفسح مجالا واسعا للسياسة الداخلية . وتقدم الديجولية مثلا نموذجيا لهذا . مامن شك فى أن الاهتمام الرئيسى للجنرال ديغول كان دفع السياسة الخارجية الفرنسية فى اتجاه جديد، ولكن هذا الهدف ما كان ليكفى لارجاعه الى السلطة ، فاجراء تغيير لم تتحقق آثاره أو تبد بكل تفرعاتها الا فيما بعد بمجرد إعادة النظام الى فرنسا وحل المشكلة الجزائرية أدى الى أزمة عام ١٩٥٨ والطعم المثل فى الإصلاح الدستورى . ويجوز أن نشير أيضا الى أن جميع الأحزاب مهما كان برنامجها للسياسة الخارجية (بما فيها الحزب الشيوعى الفرنسى) تزعم أنها تدافع عن المصالح القومية ، وهذا يؤكد بشكل فعال الصلة بين الجوانب الخارجية والداخلية من سياستها .

ان الأحزاب السياسية تتناول مسائل السياسة الخارجية من وقت لآخر ، ولكن هذا يكون عادة حركة تكتيكية يراد بها ارباك خصم أو ممارسة الضغط على شريك عنيد . وهكذا فى فرنسا تمكنت الأغلبية التى تتولى السلطة ، بطريقة ماهرة جدا ، من استغلال نقائص وتناقضات ذلك الجزء من البرنامج المشترك للييسار ، وهو الجزء

الذى يتناول السياسة الخارجية ، فقد استغلت ذلك لتشويه سمعة اليسار وحرمانه من تصديق الناس أنه فريق يصلح للحكم ، وفيما يتعلق باليسار فهو لم يدع أية فرصة تفوته لاستغلال الصعاب التى تواجهها الحكومة . حتى يبين للرأى العام أن الأغلبية أثبتت أنها عاجزة عن الوقوف فى وجه الضغوط الخارجية (انظر مثلا الحملة التى تشن من حين لآخر ضده لانها « التفريط » فى المصالح القومية . وفى داخل الأغلبية الحاكمة الحالية فإن ضغوطا من هذا النوع يفرضها أحيانا الأوروبيون وأحيانا أخرى « الديجيوليون » ، وليس فى الامكان دائما أن نبصر الحد الفاصل بين رغبة حقيقية فى تغيير اتجاه السياسة الخارجية وموقف يجعل به التنافس بين أعضاء ائتلاف قائم ، وهذا ما توضحه المناقشات المضطربة حول انتخاب البرلمان الأوروبى بالاقتراع العام . وعلى ذلك يمكن القول بأن العرار بالتشديد على مشكلات السياسة الخارجية قسار تمليه استراتيجية تمنى بالاستيلاء على السلطة أو بالاحتفاظ بها ، ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالى : « لو كنت مكانك لانتهجت سياسة خارجية أخرى (أو أفضل) ، ولو كنت فى مكانى لعجزت عن الحكم بسبب أنه ليست لك سياسة خارجية ، أو لأن سياستك الخارجية سوف تجر النكبات » ، وقلما يتجاوز الجدل مرحلة التحدى الابتدائى .

وثمة استثناءات للقاعدة التى تخضع السياسة الخارجية لاستراتيجية الصراع على السلطة ، وهذه الاستثناءات تقع فى الحالات التى فيها تهدد الازمات الكبرى استقرار النيان الاجتماعى ، وهذا ما توضحه عدة من المناقشات المعاصرة ، سواء كان الأمر هو الصراع حول مجتمع الدفاع الأوروبى فى فرنسا أو الجدل فى المملكة المتحدة بشأن الانضمام الى السوق المشتركة أو المشكلة الفيتنامية فى الولايات المتحدة أو سياسة الاتجاه نحو الشرق فى جمهورية المانيا الاتحادية . فى مثل هذه الحالات تصبح السياسة الخارجية ، أو أحد جوانبها بعبارة أدق ، مشكلة قومية توضع مباشرة أمام الرأى العام وتستغلها الأحزاب . والاهتمام الذى يثيره الجدل فى البرلمان أو فى البلد حاد بوجه خاص حين تكون المسألة موضع تصويت رسمى (تصويت على التصديق مثلا) أو موضع حكم شعبى (استفتاء) ، ولكن هذا الظرف لا يمكن الا أن يؤثر فى طبيعة النقاش ويجعل من الضرورى أن تؤخذ فى الحسبان مصالح مختلفة كثيرة ، مما يترتب عليه أن تعدى المناقشات الكبرى حول السياسة الخارجية حتما على مجال السياسة الداخلية . هذا الخلط كان واضحا بصورة تلفت النظر فى فرنسا فى وقت الاستفتاء الذى أجرى فى ابريل سنة ١٩٧٢ حول توسيع نطاق السوق المشتركة ، ولكنه يوجد أيضا فى أساس النزاع بشأن جماعة الدفاع الأوروبى أو بصدد سياسة الانفتاح على الشرق الخ . ان مشكلات السياسة الخارجية لا يمكن أن تثير مشاعر قوية الا اذا ارتبطت باختيار مجتمع يمس معتقدات متغلغلة فى أعماق السكان أو يمس أحوال معيشتهم . وعلى ذلك فالنازعات المقصورة على مجال السياسة الخارجية نادرة جدا . وربما يفسر هذا السبب الذى من أجله يموت بسرعة جدا الانفعال الذى ينفجر فى

هذا النوع من الموقف ، وذلك بسجرد أن يتم اقتناع القرار • أن موضوعا من موضوعات جماعة الدفاع الأوربي أو الجزائر أو الانفتاح على الشرق أو دخول المملكة المتحدة في السوق المشتركة يحرك في الرأي العام والأحزاب السياسية تأثيرا عميقا كالذي خاضه الجدل السابق على التصويت في البرلمان أو الاستفتاء • فبمجرد أن ينتهي الاستطرد إلى السياسة الخارجية تعاد السياسة الداخلية إلى مركزها المتفوق •

وحى نثبت هذه الاستنتاجات المبدئية قد يكون من المفيد أن ننظر في سلوك الأحزاب في مناشطها الدولية • أن أحزابا معينة هي حقا أعضاء في جمعيات دولية هدفها تنمية الاحساس بالتضامن الأيديولوجي عبر الحدود القومية ، ومن ذلك مثلا الدولية الاشتراكية والكومنترن الذي مات الآن ، ولكن الأحزاب مضطرة أيضا من الآن فصاعدا إلى التعاون في مستوى العلاقات الدولية في داخل الجمعيات البرلمانية التي تقوم بدور الجهاز التنفيذي لمنظمات اقليمية معينة ، وفي كل من مجال البحث هذين تعود ملاحظتنا فتين أن احساس الأحزاب السياسية بالتضامن الدولي ضعيف جدا •

لا يمكن أن ننكر أن « الهيئات الدولية » التي تنتمي إليها الأحزاب السياسية هي مراكز النشاط الحقيقي ، ولكن القرارات التي تتخذ لا تكاد تخفى الاختلافات التي تنشأ دائما بين أعضائها بمجرد أن تتعرض المصالح القومية للخطر • وما يبين هذا الأمر حالة الدولية الاشتراكية عند ما تعين عليها أن تعالج مشكلات القضاء على الاستعمار في العقد السادس من القرن الحالي • ومشكلات التكامل الأوربي في العقد السابع ، وهذا الاتجاه كان واضحا أيضا طيلة سنوات عدة في الهيئات الدولية البروليتارية التي يفترض من الناحية النظرية أنها تدعم أعمال مختلف الأحزاب الشيوعية • فمن الكومنترن إلى الكومنفورم ، ومن الكومنفورم إلى المؤتمرات التي تعقدها الأحزاب الشيوعية من حين لآخر ، تلاحظ تدهورا بطيئا ولكنه مطرد في العلاقات بين المجموعات المختلفة التي تعتنق الماركسية اللينينية • والشيوعية الأوربية ، وهي آخر تطور في هذه السلسلة من التقلبات ، مبنية على حق كل حزب شيوعي في اختيار استراتيجيته وتكتيكاته بصورة مستقلة ، وهو ما يرقى إلى مرتبة تقبل أولوية الاعتبارات القومية ومن ثم الداخلية على مطالب التضامن البروليتاري • ويزداد السبب الذي يجعل التضامن الدولي هشاً بين الأحزاب ذات البنيان الأيديولوجي الضعيف ، من قبيل الأحزاب المسيحية الديمقراطية أو أحزاب المحافظين •

أن تجربة الجمعيات البرلمانية الدولية لا تزال قصيرة جدا محدودة فيما يتعلق بالمدى الجغرافي ، بحيث لا تجعل في إمكاننا أن نستخلص مثل هذه النتائج المحدودة • ويبدو أن ثمة أدلة على أن المجموعات البرلمانية التي تكونت في داخل الجمعيات في باريس (اتحاد غرب أوروبا) وفي مستراسبورج (المجتمعات الأوربية) قد وصلت في ممارستها اليومية لوظائفها إلى فهم للحقائق الدولية أفضل منه للحقائق القومية •

لو قارنا بين هـ حديث معنى الأحزاب فى هذه الجمعيات وفى البرلمانات القومية هـ فالمقارنة تتكشف عن تحول هام فى التأكيد ، ولكن الهيئات الحزبية التى تصنع السياسة على بيته من الخطر . فحتى لا تفقد السيطرة على البرلمان الأوروبى عندما يحين الوقت الذى يجرى فيه انتخاب أعضائه بالاقتراع العام المباشر آتت فى معظم الحالات التصويت على قواعد ونظام انتخابى بما يبقى قبضتها على السلطة الأوروبية الجديدة . فالتمثيل النسبى على المستوى القومى يجعل من الصعب جدا اعداد القوائم وانتخاب المرشحين بطريقة مستقلة عن الأحزاب القائمة ، وسوف يضمن استمرار تعدد التفويضات أن يمثل الأشخاص أنفسهم المصالح القومية والأوربية ، بما يقضى على استقلال البرلمان الأوروبى . وعلى ذلك يمكن القول بأن ردود الفعل الفريزية من جانب الأحزاب ازاء خطر حدوث تغيير مهما كان طفيفا تعمل بصورة متقطعة لصالح الدفاع عن المراكز القومية . سوف يثار الاعتراض بغير شك على أن الأخيرة تشمل اعتبارات السياسة الخارجية فضلا عن اهتمامات السياسة الداخلية . والواقع أن موقف الأحزاب يخفى الخوف من أن تفقد من قبضتها سلطة اتخاذ القرارات فى أى ميدان . ولكن رفض المخاطرة بصدد مسألة التكامل الأوروبى يبين أيضا أن الأحزاب تفضل تسوية خلافاتها فى داخل حدودها القومية على الاشتباك فى مواجهة مباشرة مع الأحزاب الأجنبية وهنا أيضا تشكل السياسة الداخلية فرملة على السياسة الخارجية .

وهكذا تجد الأحزاب إما كانت أطماعها الأخرى أن من الصعب أن تقصر نفسها على السياسة الخارجية أو أن تجعل لها الأولوية الرئيسية . فما يطالب به ناخبوها وضغط تنافسها مع التجمعات السياسية الأخرى (التى هى دائما على استعداد لاستغلال أى ضعف) ، كل هذا يجبر الأحزاب على التركيز على السياسة الداخلية . هذا التقييد ليس عيبا حتما ، نظرا لأن وظيفة الأحزاب هى بالضبط تحقيق توازن بين المطالب الداخلية والخارجية ، وترجمة المخاطر والفرص المصاحبة لعلاقات البلد بالهيئة الدولية الى مصطلحات تلقى القبول من الرأى العام الذى تعتمد عليه اعتمادا كبيرا . أما أن السياسة الداخلية تحتفظ بأولويتها فهذه حقيقة لا تنعى بالضرورة استعداد مطالب السياسة الخارجية ، ولكنها تبين أن الأخيرة لا يمكن تقبلها وأخذها فى الاعتبار الا بقدر ما يفهم الجمهور أنها تتصل بما يعتبره مصالحه المباشرة . وسواء على المستوى الأيديولوجى أو العملى يظل على الأحزاب أن تحاول على مسئوليتها اقناع الجمهور بتماسك برامجها ، وذلك بأن تسير بدقة مقياس الأهمية التى تولى للسياسة الخارجية والسياسة الداخلية على التوالى .

هذه وظيفة ايجابية جدا ، ولكنها تنطوى على خطر التقليل من قدر الضغوط الخارجية أو إخفاؤها عمدا . وحتى يتسنى تقدير قيمة هذا الخطر يلزم البحث عن تفسير لسلوك الأحزاب عند ما تواجهها مشكلة السياسة الخارجية .

● تفسير على سبيل التجربة

لماذا لا توالى الأحزاب السياسية فى برامجها ومجالاتها للسياسة الخارجية إلا قليلا من الأهمية ؟ يمكن اقتراح نوعين رئيسيين من التفسير ، ولكن لا يستبعد كل منهما الآخر ، وقد يرتبطان فيولدان تفسيراً ثالثاً .

● الفرض المتعلق بعنم اكتراث الصروح السفلية الاجتماعية

إذا ظل الرأى العام غير منبلور ، ويتخذ موقف اللامبالاة عند ما تنشأ مشكلات السياسة الخارجية ، تفل فرصة الأحزاب فى تعيئته . ولكن إذا انقسم حول مشكلة تأثير مشاعر قوية فقد يسهم بالنل فى إبطال مفعول التحركات التى تقوم بها الأحزاب المتنافسة .

وتؤكد دراسة استطلاعات الرأى العام أن الجمهور لا يهتم بصورة تلقائية بالشؤون الدولية ، وأنه حين يرتب الاهتمامات حسب درجة الأهمية يجعل الأولوية للشؤون الداخلية ، وبوجه خاص لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدد مستويات العيش وظروفه .

هذا الموقف مفهوم تماماً . ففى مستوى المشكلات اليومية يشغل اشباع الحاجات المباشرة مركز الأهمية ، ويجرى تقويم هذا على ضوء عوامل محلية بحثة ، مثل منحى الأجور والأسعار ، ومعدلات التضخم ، والبطالة ، الخ . فضلاً عن هذا يكون الناس أميل الى التركيز على المشكلات التى يأملون أن تكون لهم عليها رقابة مباشرة . وحتى لو افترضنا أن الناخبين سبق اقتناعهم بأن التضخم والبطالة وما الى ذلك لها أسباب خارجية فسوف يكونون على بينة من عجزهم عن الوصول الى المسئولين فى الخارج عن أمثال هذه المسائل أو التأثير عليهم (واشنطن ، موسكو ، الأويك ، الخ) ، وسوف يواصلون لقاء المسئولية على قادة بلادهم ، وربما يلومونهم لأنهم - أى القادة - لم يجدوا جواباً فعالاً على القيود الخارجية . فى هذه الظروف تضطر الأحزاب الى التركيز أولاً على الاستجابة الى المطالب التى يرفعها اليها الناخبون ، وبذا تجعل الأولوية للسياسة الداخلية ، وحتى إذا كان مصدر الصعاب اليومية الحقيقى واقعاً خارج حدود البلد فمن اللازم على الأقل إعطاء الانطباع بأنها فى مركز يتيح لها السيطرة على الأمور . ويجب أن نلاحظ أن هذا ليس بظاهرة جديدة ، فقد لاحظ توكفيل منذ زمن طويل معنى أن « ليس لدى الديمقراطية كقاعدة » سوى أفكار مضطربة جداً أو خاطئة عن الشؤون الخارجية ، وهى عموماً لا تحل المسائل الخارجية إلا بأسباب داخلية .

ولكن عدم الاكتراث من جانب الرأى العام لا ينبثق بالضرورة من انعدام الاهتمام ، فقد يكون راجعاً الى أن الكثير من المشاعر المتعارضة قد أثبتت فى وقت

واحد • ان الآراء تنقسم حول نواح كثيرة من السياسة الخارجية ، بل قد تفسم الأحزاب نفسها ، وهذا توضحه في فرنسا المشكلة الأوربية أو مشكلة اسرائيل • فعدم وجود اتجاه يمثل الاعلبيية (اسرائيل) أو تداخل الكثير من العوامل المحركة (أوروبا) يكون الاثر المترتب على هذا هو أنه يترك للحكومة القائمة بالامر حرية واسعة في العمل ويهبط بدور الأحزاب الى دور رد فعل ازاء حركات ربما لم يكن لها تأثير سلطاني . وهذا مثال آخر عن مشكلة الاستقلال الذاتي المشهورة اندي تنعم به السلطة التنفيذية حتما في ميدان السياسة الخارجية • ولكن تعظم هذه الميزة حين لا يكون الراى العام في مركز يسمح له بالتعبير عن نفسه بوضوح ومن ثم حين يبطل تأثير الأحزاب أو مفعولها •

فالنصت الذي تبديه الأحزاب السياسية بصدد المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية توضحه توضيحا كافيا افعال الديمقراطية • وفي هذا الصدد تكون وظيفة الوساطة والتمثيل اشد وضوحا من احساس بالمسئولية •

● الغرض المتعلق بالطبيعة الحاسمة للقيود الخارجية

هناك اعتبارات أخرى يمكن أن تحمل الأحزاب على التزام الحرص ، فكلما اقترب الانسان من دوائر الحكم صار أقدر على سير غور الضغوط الخارجية التي يراد بها أن تؤثر على سياسة بلد ما • واذا يتعين على حكام بلد أن يأخذوا في الحسبان ذلك الحشد من القوى العسكرية أو الاقتصادية أو الأيديولوجية فالاختيارات المفتوحة حقاً أمامهم تكون محدودة بصورة تلفت النظر ، ويكون التفسيرات اللازمة هي ما تفرضه الظروف •

حين ندرس سير السياسة الخارجية لبلاد شتي فأول نقطة تلفت نظرنا هي وجود اتجاه ظاهر يجعل للاستمرار الغلبة على حالات التوقف • والاستمرار ليس كاملاً بالطبع ، ولكن حالات التوقف لا تؤثر الا في التكتيكات دون أن تثير الشك في دوام الأهداف ، وهذا نلاحظه لا في نظام الجمهورية الرابعة الفرنسية المتعدد الأحزاب فقط ، ولكن نلاحظه أيضاً في تنظيم الحزبين بالملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية • فبوسائل اختلفت حسب الطبيعة الخاصة لكل نظام ، استبعدت المواقف المتطرفة ، وسمحت قوانين الائتلاف ، مثل قوانين تبادل السلطة ، بانتهاء طريق وسط بحيث كان في الامكان عدم التضحية بالسياسة الخارجية من أجل عدم الاستقرار الحكومي • أما أن هذه التجربة تكررت في بلاد عديدة ، وأن السياسة الخارجية كانت موضع الحماية الى حد كبير من المنازعات الحزبية ، وأنها لم تكد تتأثر بالتغيرات في الحكومات في أعقاب الانتخابات ، فانه يبدو أن هذه الحقائق تثبت أن حكام بلد ما يجدون في النهاية أن حريتهم في الاختيار محدودة الى حد ما أمام الأنواع المختلفة من القيد الناتج من البيئة الخارجية •

ليس الثبات الذي لا يتغير بالقاعدة المطلقة ، ولكن نقاط التحول الجوهرية في السياسة الخارجية لا تلاحظ الا نادرا . فعندما يكون هناك تغيير في الاتجاه فهو لا يحدث فجأة ، ولكن يظهر أنه بالأحرى ثمرة عملية تطور طويلة . يمكن تقديم أمثلة كثيرة عن إعادة التوجيه بالتدرج ، ومن قبيل هذا نذكر التفاهق بين الصين والاتحاد السوفيتي ، وانضمام المملكة المتحدة الى أوروبا السوق المشتركة ، وسياسة الانفتاح على الشرق في جمهورية ألمانيا الاتحادية . ويصدق هذا على سياسة الولايات المتحدة ازاء فيتنام (كما تغيرت من جونسون الى نيكسون) .

والمرجى الجديد الذي وضعته الديبلوماسية للسياسة الخارجية الفرنسية ، والذي كان متوقعا في عهد الجمهورية الرابعة في وقت مسألة السويس تعطل في ظل الجمهورية الخامسة بسبب الحاجة الى فض المشكلة الجزائرية ، ولم يتحقق في الواقع الا في عام ١٩٦٩ بالانسحاب من حلف الاطلنطي . بالمقارنة مع الاستمرار فان « إعادة تقويم مؤلة » او تحولا في التحالف هو استثناء من القاعدة وقلما يتخذ صورة أزمة حادة مفاجئة .

واذا فرضنا وقوع التغيير فاننا نرى أنه يضع قوانين عدد من العمليات يمكن عن طريقها ضبط السياسة الخارجية كي تتمشى مع مطالب بيئة دولية . ومة اثنتان من هذه العمليات تستاهلان الذكر .

الأولى حركتها انحياز المعارضة الى سياسة الأغلبية الحكمة ، وبهذا تقل الأخطاء التي تنشأ عن توقف في السياسة الخارجية بسبب تحولات سياسية داخلية ، وهذه الظاهرة تدعم بوجه عام تغييرا حدث في مناخ من الجدل . ومثال هذا انحياز الحزب المسيحي الديموقراطي في جمهورية ألمانيا الاتحادية الى سياسة المستشار برافدت في الانفتاح على الشرق ، أو ازدياد وضوح اتجاه المعارضة اليسارية في فرنسا الى تأييد سياسة ديجول الخارجية ، أو قبول زعماء حزب العمال للسياسة الأوروبية التي ابتدعها واستهلها حزب المحافظين البريطاني .

وتنحصر العملية الثانية في استخدام الأزمات السياسية الداخلية لتسهيل إعادة توجيه السياسة الخارجية . في هذه الحالة يستبعد الحزب القائم بالحكم حتى يتسنى لحزب آخر انه يبدأ سياسة جديدة دون أن يجعل أسلافه يريقون ماء وجوههم دبلوماسيا . وأحيانا تحدث حتما أزمة دستورية (كما في فرنسا في عام ١٩٥٨) ، ولكن المطلوب في بلاد غيرها هو تغيير في الأغلبية الحاكمة (انقسام التحالف العظيم لصالح الائتلاف بين الاشتراكيين والأحرار في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، أو مجرد التأثير الناجم من تعاقب الأحزاب في الحكم) فقدم « السياسة الواقعية » بوصول حزب نيكسون / كيسنجر الى الحكم) . ولكن الذي يلفت النظر في هذه المواقف المختلفة هو ان مشكلات السياسة الخارجية تظمسها عادة في أعين

الجمهور مشكلات السياسة الداخلية ، أو أن المشكلات على أي حال وثيقة الارتباط فيما بينها بحيث يصعب رؤية وتقويم أهمية الضغوط الدولية التي ولدت الأزمة في الحقيقة . فالناخبون الفرنسيون الذين صوتت أغليبيتهم الكبيرة لصالح ديغول في عام ١٩٦٨ لم يكونوا يفرحون بفرص الانسحاب من حلف الأطلسي ، ولا منح الاستقلال للجزائر . والناخبون الأمريكيون الذين جاءوا بالرئيس كارتر الى السلطة انما ارادوا انزال العقاب بحزب لوث سمعته فضيحة وتزجيت ولم تلونه نتائج سياسة الواقع التي انتهجها . اننا لا ندرك أهمية الأزمة الا بان نرد البصر الى الوراء ، وذلك عند ما تكون الحاجة الى التغيير قد أصبحت واضحة في ضوء سياسة الحزب الجديد الخارجية .

ان ما يحدث هو ان النظام السياسي الداخلي يكيف نفسه في النهاية مع القيود الخارجية ، بدلا من العكس ، وعادة تجري التصحيحات اللازمة في الحفاء اذا كانت الازمات الداخلية تخفي واقع الضغط الذي تفرضه البيئة الدولية . وفي هذا الصدد ترى الأحزاب السياسية أنها لا تستفيد من القيام بالحملات النشيطة جدا في ميدان السياسة الخارجية معرضة نفسها لخطر أن ينكرها الناخبون ، أو تثبت خطأها! أحداث ليس لها عليها سلطان .

● سياسة الاخفاء العمد

عند هذه النقطة في تحليلنا تبدأ تعجب مما اذا كانت الأحزاب السياسية لم تستسلم عن وعي بوجه عام لأن تخفي بصورة منتظمة وقائع الشؤون الدولية . في عالم يزداد ترابطه لا تستطيع التجمعات السياسية بالطبع أن تتجنب اضعاف لونها دولي على برامجها واتخاذ موقف من الأحداث التي تقع على المسرح الدولي ، ولكن سلوكها لا تزال تحدده بصفة رئيسية اعتبارات تتصل بالسياسة الداخلية ، لأن الضغط الذي تفرضه جماهير أعضائها مباشر وعاجل بدرجة أكبر من ضغط العوامل الخارجية ان لم يكن أقوى . ولهذا السبب لا يكون الاخفاء نتيجة للجهل ، أو لعدم توافر الاهتمام بقدر ما يكون ميلا الى جعل المشكلات الخارجية تخدم غايات السياسة الداخلية .

ان صورة العالم التي تعرضها على الناخبين ليست في العادة سوى إبراز وتبرير لمفهوم المجتمع الذي تحاول جاهدة أن تقيمه في الداخل . فالحاجة الى التماسك في الدعاية هي من الكبر بحيث يكون من الضروري ايجاد الأعداء والأصدقاء في الخارج الذين يتم الالتقاء بهم في الأنشطة اليومية في بلد المرء . ان المانوية وهي جوهرية بالنسبة للعبة السياسية لا تعرف حدودا ، فهي تتغذى على ما بين الأحزاب السياسية من تنافس أيديولوجي يحملها على تفضيل التفسيرات المغلفة في مصطلحات عامة ومجردة على الحقائق الصلدة . وهذا الموقف العقلي بميله الى التبسيط

والمؤشرات المشتركة لا يشجع الإدراك المتبذل للهويات الخاصة ، وهو شرط لازم للفهم الدولى .

ولكن الاخفاء ليس نتيجة مترتبة على عرض منشور زجاجى من الزاوية التى تشوه انفعالات ومنازعات السياسة الداخلية فقط . وتستخدم الأحزاب أيضا الصور الكاريكاتورية للشخصون الدولية وتعمل على ادامتها كمصدر للحجج التى يراد بها الاستهلاك المحلى ، عندما نفحص للدعاية الحزبية بعناية نجد أن اختبار المشكلات الدولية تمليه الى حد كبير جدا امكانية استغلالها على رقعة الشطرنج السياسية القومية ، وهذه يغير شك هي وظيفة « النماذج » الخارجية التى تعمل كإقطاب جذب أو طرد لدعم استراتيجيية النضال ضد الأحزاب الأخرى . وبالمثل نرى الأزمات أو الفضائح التى تقع فى الخارج تستخدم بسهولة أسلحة ضد خصوم الحزب نفسه الذين يسهل اتهامهم بالاشتراك أو التخاذل أو التواطؤ مع ما يديه قادة أجاناب معينون من طفيان أو أخطاء . ان أى تقويم للوقائع الدولية يجرى تشويهه اذ يجرى النظر إليها من خلال شبكة تفسيرات نمطها يعكس القوة النسبية للأحزاب .

اذا وصفنا هذا السلوك بأنه « تزيف » كان علينا أن نفترض سلفا : أولا وجود نوايا سيئة على مستوى قيادة الحزب ، وإن نفترض ثانيا أنه كان فى الامكان اجراء تقويم موضوعى للموقف الدولى .

ولكن الحالة الثانية تظل وهمية الى حد كبير ، والأولى ليست مما يجرى اثباتها بالضرورة . وهذا هو السبب الذى من أجله تكون كلمة « اخفاء » أنسب للدلالة على موقف يعكس مركز الأحزاب الخاص على رقعة الشطرنج السياسية ، هو حصرها فى التناقض بين مطالب وظيفتها التمثيلية ومطالب طموحها الى الاستيلاء على السلطة فغالبا لا يكون امام الأحزاب خيار سوى أن تخفى حقائق السياسة الدولية تحت ألوان السياسة الداخلية ، وهى ألوان براقة أو قاتمة .

يبقى علينا الآن أن نفحص فى الختام ما ينطوى عليه هذا الاخفاء من فضائل وقيود .

● النتيجة المستخلصة

فى عين المراقب « المحايد » هناك تباين لافت للنظر بين الواقع وصورة الواقع الذى تشبعه الأحزاب السياسية . يتكون الواقع من اتجاه نحو التفاعل الاوثق بين العوامل الداخلية والخارجية نحو زيادة فى الضغوط التى تفرضها البيئة على مجال العيش الوطنى وعلى قوة اتخاذ القرارات من جانب السلطات الحكومية . والصورة التى تقبلها الأحزاب ونبرزها عن طريق أفعالها ودعايتها ، هى صورة وسطاء ينفذون

بالسعادة والأمن اذا وصلوا الى الحكم فى النهاية أو اذا ظلوا فيه فترة أطول ، ويقدمون
السياسة الخارجية الى الناجحين باعتبارها « مكافأة » .

واضح أن هذا النباين يتطلب نقدا جادا . فأولا هناك اتجاه الى ستر المشكلات
التي تتكشف فى النهاية والتي يترك اقتحامها الوحشى وغير المتوقع مجتمعا فى حالة
اضطراب . فمن بين الأحزاب الأوروبية الغربية التي تعرب الآن عن ارتياحها لقيام
العالم الثالث والزيادة فى ثمن المواد الخام قلة عبرت عن الغضب الشديد بسبب
الهبوط فى تكاليف انتاج النفط عام ١٩٥٣ . ومن الأحزاب التي تنعى اليوم
« دكتاتورية » ملوك النفط قلة تنبأت بالآزمة وأعدت حلولاً بديلة ، فى حين لا يزال
هناك متسع من الوقت . كلهم كانوا شركاء فى الذنب ومتنفعين من حالة قائمة مواتية ،
ولم يقدم أى منهم نبوة صحيحة .

بخلاف ستر المشكلات الدولية ينطوى موقف الأحزاب على عيب هو اخفاء
وتشويه مغزى التفاعلات . . فهي إذ تضع السياسة الداخلية فى المحل الأول انما
تبالغ فى تقدير قدرة بلد على حل الصعاب التي تواجهه وتقلل من قدر المسئوليات
الدولية التي يجب أن يحملها الشعب نتيجة بعض أفعاله . وهذا يرقى الى مرتبة إبقاء
الصور التوضيحية حية أو الى تقويض أسس التضامن الدولى .

ولكن هذه العيوب هي الثمن الذى يدفع لقاء المزايا التي تمهل المهمة الدقيقة
التي تنهض بها الأحزاب فى النظام السياسى . فهي إذ تساعد على اخفاء البعد
الدولى للمشكلات تقوم بوظيفة بث الطمأنينة فى الرأى العام . انها تهبط بالكون الى
أفاق مألوفة داخل حدود يستطيع كل مواطن الرجوع اليها بسهولة وأهداف وأماكن
يحتفى بها . وحتى اذا لم يكن هذا سوى مسرح أعد ليخفى الصراعات الحقيقية
فإن السيناريو ميزة كونه قد كتب لممثلين معروفين يستطيع أن يتعرف فيهم كل متفرج
بسهولة على أبطال قضية وأعدائهم أو على قوة خبرة وشريعة تحكم علاقاتها قواعد
راسخة .

إذا انهارت المشاهد من وقت لآخر فإن امكان الأزمة أن تحول اهتمام وعدوانية
الجمهور نحو كيانات بعيدة (الأمم المتحدة ، الأوبك ، الامبريالية الأمريكية ، نزعة
التوسع الشيوعية ، الخ) تقوم ببلور كباش الفداء . وبمجرد زوال موجة الصدمة يكفى
أن يعاد اعداد المشهد اذا استلزم الأمر لاعادة رسم الأدوار كي تستأنف المسرحية
سبرها المعتاد .

ان الأحزاب السياسية عن وعى بوجه عام وبصورة واضحة ، بدرجة كبيرة
أو صغيرة ، تساعد على إبقاء هذا المسرح الصوري قائما ، لأنه يقدم لها قواعد تتناسب
مع قدرتها على العمل كما تصفه وتحدده السياسة الداخلية لو انها جازفت بالتحقيق

عاليا كي تستكشف خبايا النظام الدولى فانها تضيح ، وقد تفقد القدرة على خلق الثقة بها . خير ما يمكن أن نتوقعه منها هو أن نجعل الجمهور يراقب مناوراتها على المسرح السياسى وهو على قدر من العلم بالتوترات وراء المشاهد ، وتجعل دورها يردد صدى التهديدات والآمال التى تستدعى الانتباه فى هذه المنطقة البعيدة الخفية التى تشكل بيئة النظام السياسى القومى .

إذا علمنا أمثال هذه الظروف فقد يبدو مثيرا للدهشة أن العلاقات الدولية لا تزداد اضطرابا بفعل التباين بين ظروف الحياة الدولية ومجرى الحياة السياسية الداخلية . الى هذا يمكن أن نجيب أولا بأن الاضطرابات ربما تكون أكثر وقوعا وخطورة لو توقفت الأحزاب عن أداء وظيفتها فى بث الطمأنينة ، ونجيب ثانيا بأن الحيلة يمكن أن تحل محل الواقع ما دام كل فرد يلجأ بدوره الى وسائل الدفاع على نحو ما يفعل جيرانه . وتكون المسألة مختلفة تماما بمجرد أن يتوقف أحد الشركاء عن احترام هذه الأعراف ويلقى بأوراقه على المشهد الدولى .

باستثناء حالة متطرفة من هذا النوع قد تحطم النظام لن تكون الأحزاب فى موقف يمكنها من تحويل مطالب وضغوط النظام الدولى الى مسائل تتعلق بالنظام المحلى حتى تستخدمها للأغراض المحلية ، الا اذا حرصت على اخفاء الحقائق الدولية . قد يبدو من التناقض أن نقول أن العزلة شرط للاتصال الفعال ، وبرغم ذلك فهذا ما يحدث فى الدورات الحزبية الدينامية حيث الطاقة تولدها سلسلة من البطاريات والمحولات . ان الأحزاب السياسية تؤدى ، على غير ادراك منها ، دورا ينحصر فى أداء وظيفة النقل ، وهى وظيفة لا تشكر عليها ، ولكنها ضرورية ، ولها مثل وظيفة المحول أو جهاز الترشيع ، حتى يتسنى التخفيف من الصدمات وتيسير التصحيحات بين النظامين اللذين تحكمهما توترات متفاوت حدتها . وحث الأحزاب تغيير دورها انما يتم عن فكرة وهمية عن الأمور ، وبالعكس عن طريق الكشف عن دورها الذى تؤديه كوسيط بين النظامين يساورنا الامل فى أن نحملها على رفع مستوياتها فى الأداء . ان علم المرء بالحدود المفروضة عليه هو أحيانا بداية الحكمة .

العوامل الجغرافية وبعض المشاكل الإتحادية الفيدرالية

في الإتحاد السوفيتي

● ● يعتبر الإتحاد الفيدرالي تبعا للنظرية الماركسية اللينينية في نظام الحكم والقانون ، كاسلوب لنظام الدولة أحد وسائل حل المشكلة القومية . ومهما يكن فتوجد عوامل مصاحبة أخرى لها تأثيرها الفعال وقد تكون قاطعة في قيام الإتحاد الفيدرالي وخاصة في الدول النامية البورجوازية ويعتبر العامل الجغرافي أحد هذه العوامل (مثل الباكستان قبل ١٩٧١ والولايات المتحدة) .

ويوجد عدد من الدول الإتحادية الفيدرالية ذات أنظمة اقتصادية أو اجتماعية اقتصادية مختلفة في العالم . ومن بين هذه الدول الإتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا والولايات المتحدة وبورما وتشيكوسلوفاكيا وغيرها .

وقد لعبت الدول الإتحادية الفيدرالية دورا هاما في تاريخ شعوبها ووحدة أراضيها وتدعيم قوتها وتطويرها اقتصاديا واجتماعيا . كما لعبت البيئة والظروف الجغرافية دورا كبيرا في قيام هذه الدول وتقدمها .

الكاتب : س. ١٠. راجابوف

دكتوراه في القانون - أستاذ وعضو أكاديمية تاجيك للعلوم
بدوشانب بجمهورية تاجيك السوفيتية الاشتراكية *

المترجم : محمد ثابت خاطر

ليسانس في الآداب وديبلوم في التربية - دراسات في اللغة
الانجليزية - خبرات في وظائف التدريس والتوجيه في مختلف
مراحل التعليم وفي الإدارة المدرسية * وحاليا مدير ادارة
بالادارة العامة للامتحانات *

ويؤثر العامل الجغرافي في سمات هذه الدول الاتحادية الفيدرالية
الاشتراكية ولكن ليسبت له الأهمية الفاصلة *

وسوف نتأمل هذا العامل وأهميته في اتحاد السوفييت *

● اثر العوامل الجغرافية في اتحاد السوفييت

يعتبر الاتحاد السوفييتي أكبر دولة في العالم (٢٢ر٤١ كيلو متر مربع) ويقع
نحو ٢٥٪ من أراضيه في قارة أوروبا ، ٧٥٪ في قارة آسيا *

وتجد اختلاف للموقع والبنية والتضاريس والمناخ والجغرافية المائية والبرية
والجغرافية النباتية والجغرافية الحيوانية والمناطق الجغرافية الطبيعية والتركيبات
الجغرافية كل ذلك لا يؤثر في تحديد أساس لمجتمع المادى والتكنولوجى فحسب
بل يؤثر في التوزيع الجغرافى للحرف والعمالة *

والعوامل الجغرافية أثرها العظيم في توجيه التطور الثقافي في مختلف الأنظمة الادارية في الدولة وفي خطة توزيع الانتاج الاشتراكي الذي يتزود بمعظم الموارد القومية وروس الأموال المنتجة وطاقات العمل لتحقيق العائد عن طريق التطور الاقتصادي والثقافي السريع .

ويلعب عامل توزيع السكان جغرافيا الدور الرئيسي في الاتحاد الفيدرالي بما لتنوع الأقاليم والمناطق والولايات ويقوم الأساس الجغرافي والاقتصادي على نمو السكان وكثافتهم وتوزيعهم ونشاطهم الاقتصادي واتساع المدن والمراكز الصناعية وتطور وسائل النقل في ترابط البلاد التي سبق أن عاشت في عزلة قومية واقتصادية عن بعضها .

وتقوم العوامل الجغرافية والاقتصادية بدور عظيم في تكوين واندماج شعوب الاتحاد . ويتم التقسيم الجغرافي للعمل على أساس علمي وعلى أساس الروابط الاقتصادية والثقافية بين الاتحاد وبين الجمهوريات المستقلة استقلالا ذاتيا وبين الأقاليم والولايات . وقد قام الاتحاد السوفيتي على كل هذه العوامل تحت زعامة الحزب الشيوعي السوفيتي .

ويعيش في أراضي الاتحاد السوفيتي أكثر من ١١٠ شعبا ، ٥٣ دولة قومية تضم ١٥ اتحادا سياديا ، ٢٠ جمهورية مستقلة ذاتيا ، ٨ أقاليم مستقلة داخليا ، ١٠ ولايات قومية تعيش في أقاليم منفصلة .

وكان اتحاد شعوب القوميات المختلفة في الاتحاد السوفيتي في حد ذاته نتيجة للسياسة اللبينية المبينة على حق تقرير المصير بما في ذلك حق الانسحاب من الاتحاد الفيدرالي وتكوين دولة مستقلة . وقام التقسيم الاقليمي والاداري وفقا لرغبة الشعوب في الاتحاد السوفيتي على هذا الأساس وتم تكوين الجمهوريات الاتحادية السوفيتية الاشتراكية من الناحيتين الحكومية والادارية .

ويعتبر نظام الاتحاد السوفيتي أسلوبا جديدا للاتحاد القائم على ارادة وتعاون القوميات الحقيقية ، وقد تأنس على تبادل العون والصداقة ، وقد وجد في الاتحاد الفيدرالي لسوفيتي أحسن أسلوب ملائم لبلاده متعددة القوميات حتى يعم شعوبها المختلفة التفهم الاقتصادي والثقافي والعلمي وبصفة خاصة في جمهوريات آسيا الوسطى .

والاتحاد السوفيتي دولة اتحادية فيدرالية لا تتجزأ أراضيها ولا مواطنوها . وتتكون أراضي الاتحاد السوفيتي من اتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية . ولا توجد اراضي تابعة للاتحاد السوفيتي لا تخضع له أو لا تنتمي اليه كما لا توجد اراضي في جمهوريات الاتحاد لا تقع تحت سيطرته أو لا يهيمن عليها هذا الاتحاد .

وقد كانت العوامل الجغرافية وما زالت هي الغالبة في تشكيل جمهوريات الاتحاد التي تعتبر ضمن دولة السوفييت الفيدرالية وفي تكوين الجانب السياسي لهذه الدولة وتحول الجمهورية المستقلة ذاتيا الى جمهورية اتحادية اذا كانت تقع في نطاق الدولة الخارجي ويعطيها حق الانسحاب من الاتحاد وقد أكد تصريح اعلان قيام الاتحاد السوفييتي ١٩٢٢ هذا الحق كما أكد حق هذه الشعوب في تقرير المصير وهو المبدأ الاساسي لارادة شعوب دول الاتحاد .

وتختص كل جمهورية اتحادية بملكية حدودها ونظامها الاداري وتقسيمها الإقليمي على أسس جغرافية واقتصادية مثل حجم وكثافة السكان ووسائل المواصلات وغيرها .

ويمثل كل اقليم أو مقاطعة وحدة جغرافية اقتصادية في ظل الاشتراكية وهو جزء من الاقتصاد القومي المخصص المحدد لكل بلد والمرتبط بالعلاقات الاقتصادية الداخلية والمستوى المتاح له من الموارد الطبيعية والقوى المحركة في أراضيه .

ولا تتصف النظم الادارية والاقليمية في أجزاء اتحاد السوفييت بالجمود كما أثبتت خبرات التطور التاريخية ذلك في البلاد وقد غيرت وسوف تغير أيضا التمسك بصورة وحقتي قوى الانتاج وتقدم الحياة السياسية والاجتماعية في الاتحاد السوفييتي

● اثر العوامل الجغرافية في نظام الدولة القومي بجمهوريات آسيا الوسطى

لقد استلزمت عملية إعادة بناء الدولة استبعاد الجمهوريات والأقاليم ذات القومية المتعددة وتكوين جمهوريات وأقاليم سوفيتية متجانسة القوميات ولم يتم ذلك عن طريق نقل الحدود السابقة بالقوة أو تغييرها بل على أساس سليم يقوم على الثقة المتبادلة والتعاون الأخوي ورغبة المواطنين أنفسهم .

وكان مستوى التقدم الاقتصادي في آسيا الوسطى وكازاخستان قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية ماثلا للمستعمرات التي كان يسودها العلاقات الاقطاعية والقبلية، وبعد تثبيت أقدام السوفييت في آسيا الوسطى نشأت جمهورية تركستان السوفيتية الاشتراكية وشملت جزءا كبيرا من أذربيكستان وأجزاء من التركمان . وتادجيكستان وكازاخستان والفريميز دكرا كاليك .

وقد تم إلغاء إمارة بخارى وخيثاخاب ١٩٢٠ بعد انتصار الثورة الشعبية وتكونت جمهوريتا بخارى ، وفوارزم السوفيتيتان الشعبيتان ولم تطابق حدود هذه الجمهوريات خطوط استيطان السكان تماما لذلك نجد ٦٦٥٪ من الاوزبك القاطنين في آسيا الوسطى كانوا في نطاق جمهورية الدكستان السوفيتية ، ٢٢٢٪ في بخارى ، ١١٣٪ في خوارزم . وبعبدا عن تجمع التركمان كان ٢٧٪ في بخارى ، ٢٩٨٪ في خوارزم

وبعيدا عن تجمع القادجيك بآسيا الوسطى كان ٤٧,٢٪ يعيشون في التركمان و ٥٢,٨٪ في بخارى .

وقد أدت الحدود الفاصلة غير الطبيعية الى بطء تعزيز الاقتصاد والنهوض بالثقافة في كل هذه الشعوب كما عرفت تطور أى لغة وتكوين آدابها القومية وبقيت أداة للتخاطب باللهجات الاقليمية والمحلية فقط .

وبعد مضى سبع سنوات على وجود سلطة السوفييت في التركستان وأربع سنوات على تكوين جمهوريتي بخارى وخوارزم السوفيتين الشعبيتين حدث تطور اقتصادى وثقافى ملحوظ تمثل في نشأة طبقة واعية مستنيرة من سكان آسيا الوسطى . وترتب على ذلك تطلع شعوب وجماعات هذه الاقاليم الى الوحدة والى اعادة جمع شمل الاقاليم المتفرقة للأوزبك والتركمان والقرغيز والتاجيك والكازاخ وكاراكاليك في جمهوريات متجانسة .

وقد كان التخطيط السياسى والقومى لتخوم آسيا الوسطى حدثا هاما ١٩٢٥ فقد غطي مساحة واسعة تبلغ ٤ مليون كيلو متر مربع يقطنها ١٧ مليون نسمة من اصول متعددة . ونتج عن ذلك تكوين جمهوريتي الأوزبك والتركمان السوفيتين الاشتراكيتين وجمهورية التاجيك السوفيتية الاشتراكية المستقلة ذاتيا واقليم القرغيز المستقل داخليا والذي تحول الى جمهورية القرغيز السوفيتية الاشتراكية المستقلة ذاتيا ١٩٢٦ . وتحول اقليم كاراكاليك المستقل داخليا الى جمهورية كالباك السوفيتية الاشتراكية المستقلة ذاتيا ١٩٣٢ وانضمت الاراضى التى كان يسكنها شعوب الكازاخ الى بعضها وقامت عليها جمهورية الكازاخ السوفيتية الاشتراكية المستقلة ذاتيا ١٩٢٠ .

ومن ثم أخذ الاتحاد السوفيتى على عاتقه مهمة تاريخية كبرى وهى حماية حقوق السيادة مع جمهوريات آسيا الوسطى مؤكدا مسئوليته عن سلامة اراضيها وتقديمها للاقتصادى والثقافى واتاحة الفرصة لتحويلها الى الاشتراكية دون المرور بالدور الراسمالى فى سلم التطور .

وقد كان لقيام الجمهوريات القومية دلالة تاريخية عظيمة بالنسبة لشعوب آسيا الوسطى وكازاخستان فقد كانت مثالا حيا لانتصار سياسة لينين القومية التى تقوم على محو الفوارق الوطنية ، وقد وثقت العلاقات الاخوية الخالصة بين الشعوب ولعبت دورا هاما فى النهوض بالتعليم الشعبى والقومى وقد فرضت الحياة تخطيط حدود وفقا للرغبة المطلقة لجموع لسكان فى نطاق الدولة السوفيتية .

وكان رسم الحدود القومية فى آسيا الوسطى حدثا دوليا هاما ايضا فقد أصبحت دولة العمال والفلاحين قادمة على حل المشاكل القومية المعقدة وتأمين حريتها وسيادتها وسادتها بجميع الشعوب والأمم . وتحولت جمهوريات آسيا السوفيتية اوزبكستان وتاجيكستان والقرغيز والتركمان خلال حكم السوفييت من مجتمعات اقطاعية قبلية

الى مجتمعات اشتراكية ومن التخلف الى التقدم ومن الفقر والحرمان الى حياة الرخاء والغنى والسعادة .

وقد كانت البيئة الجغرافية ووحدة الاقتصاد في مختلف اقاليم آسيا الوسطى من عوامل التحول في جمهورياتها الى نظام اقتصادى قومى متكامل وأصبحت آسيا الوسطى اقليما اقتصاديا ضخما متخصصا فى انتاج القطن وبعض المحاصيل الزراعية وفى مختلف أنواع صناعة الآلات والتعدين والآلات الثقيلة لتوليد الطاقة الكهربائية بالقوى المائية والوقود وقد قامت كل هذه الجهود على قاعدة عريضة باستخدام الموارد الطبيعية والمواد الخام فى جمهوريات آسيا الوسطى (بما فى ذلك ما تم كشفه حديثا من مواد) فى دوران الاقتصاد القومى .

وبالرغم من بقاء بعض الفروق الاقتصادية فسيظل انتاج القطن فى المستقبل المحصول الرئيسى الذى تتميز به وإلى جانب المنتجات الصناعات المرتبطة به . وسوف يزدهر الاقتصاد القائم على استخدام لطاقة ومورد لرى ولا تنفرد جمهورية واحدة باستخدام الأنهار الطويلة فى آسيا الوسطى بل تستخدمها اثنتان وثلاثة وأربع فمثلا يمد نهر اسرداريا (سيجون) ونارين بالرى جمهوريات تادجيكستان والقرغيز وأوزبكستان وجنوب الكازاخ ويزودها بالطاقة أيضا وتستخدم جمهوريات تاجيكستان وأوزبكستان والتركمان نهر أموداريا (جيغون) وتتطلب مشاكل تحديد نصيب كل منها من مياه الرى ومن استخدام الطاقة المستمدة من الموارد المائية التعاون المشترك بين هذه الجمهوريات .

وقد أدى نظام استخدام الموارد والمساقط المائية فى المنطقة الجبلية اتاجيكستان والقرغيز) والغاز الطبيعى وزيت البترول من سهول التركمان وأوزبكستان ومشاركة الجمهوريات فى مد أنابيب البترول ، أدى كل ذلك الى الأهمية الكبرى لتوحيد اقليم آسيا الوسطى اقتصاديا ومفضلا عن ذلك فإن هذه المنطقة سوف تزود جمهوريات الاتحاد السوفييتى بمستلزمات الصناعة بصفة عامة وتقوم بنصيب ملحوظ بتوزيع العمالة بين جمهوريات الاتحاد وتختص كل منها بنصيبها الذى يخصها فى الانتاج المعقد المتشابك فى آسيا الوسطى وفى الاتحاد السوفييتى كله .

ويرتبط كل ذلك بموقع الاقليم الجغرافى وموارده الطبيعية والاقتصادية ، ومهارة سكانه وقد نتج عن تفوق الاشتراكية تحول قوى عميق شمل المبادئ الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية السياسية والثقافية التعليمية ومجالات أخرى للحياة البشرية . ومنذ مجئ الدولة السوفيتية فى جمهورية تاجيك السوفيتية الاشتراكية اقيمت مشروعات صناعية حديثة كالآلات والبناء والأدوات الكهربائية والكيماويات وتصنيع المعادن كما استحدثت مشروعات الحديد والغاز والزيت (البترول) والفحم والبناء والانارة والصناعات الغذائية وغيرها .

ونشأت محطات القوى الكهربائية في نفس الوقت وكان تطور الصناعة موازياً للقوى الكهربائية وقد تحولت الزراعة في هذه الجمهوريات من الزراعة البسيطة المتخلفة إلى الزراعة الواسعة الاشتراكية المبنية على التكنولوجيا الحديثة .

وقد أصبحت جمهوريات تاجيكستان السوفيتية مثل جمهوريات آسيا الوسطى جمهورية زراعة صناعية بالغة التطور فهي تصدر إلى نحو خمسين من بلدان العالم منها ثمانية عشر في أوروبا وستة عشر في آسيا وأحد عشر في أفريقيا وخمسة في أمريكا وأستراليا . وقد ساهمت في بناء مشروعات صناعية وزراعية في ثلاثة عشر من هذه البلدان . وتشتهر حالياً بإنتاج القطن رفيع الثيلة ومصانع الحرير والسجاد والثلاجات والبتروكيماويات والآلات الثقيلة والمنازل الأوتوماتيكية الخاصة بصناعة الفزل وزيت البترول ومعلبات الخضروات المحفوظة والفواكه المحفوظة والفواكه المجففة ومناجم المعادن غير الحديدية والمعادن النادرة .

وإن الظاهرة المبررة لهذه الجمهورية تقدمها ألديمنوجرافى الترينغ ومهارة الأيدي العاملة ووفرة الموارد الطبيعية (وخاصة موارد الطاقة المائية) ووحدت الظروف المناخية وقد استغلّت مصادر الطاقة المائية في منشآت مائية كهربائية مثل مشروع توزيك (٧٤ مليون كيلو واط) ومشروع برونجان (٣٢٦ مليون كيلو واط) ومشروع اشتيجوم (٥ مليون كيلو واط) وعدة مشروعات أخرى . ويؤدي كل ذلك إلى زيادة نصيب هذه الجمهورية في إنتاج الطاقة الكهربائية في كل أنحاء الاتحاد .

● الأرض وأنظمة الدولة القومية في الاتحاد السوفيتي

تعتبر الأرض التي تقوم عليها الدولة من حقوق سيادتها في الجمهوريات الاتحادية ولا يعتبر امتداد الحدود حول تخوم الدولة مقياس قوتها فحسب بل الدليل المادى على استقلالها . كما لا يجوز التحدى على أرض الجمهوريات الاتحادية التي تقع تحت سيطرتها . وقد نصت المادة الثامنة عشرة من دستور جمهوريات الاتحاد السوفيتي على عدم أساس حدود الأرض أو تغييرها بغير موافقة هذه الجمهوريات ولو أنه يجوز تعديلها في حالة عقد اتفاقيات مشتركة . وقد جرى وما زال يجري بعض التعديل في حدود أراضيها تبعاً للاحتياجات الاقتصادية والثقافية الفردية ومصالح المواطنين أنفسهم وتجمعاتهم القومية .

وبمثل تاريخ قيام الجمهوريات السوفيتية وتطورها بعض الحالات التي تم فيها نقل الحدود بين جمهورية وأخرى بناء على صالح شعوبها لدفع عجلة التطور والتقدم في الحياة الاقتصادية والثقافية ويؤخذ في الاعتبار تشابه الظروف الاقتصادية وتقارب الروابط الاقتصادية والزراعية بين الأقاليم والولايات . وعند نشأة نظام القوميات

في جمهوريات الاتحاد كان تغيير الحدود في الغالب لاندماج القوميات المشتتة في دولة واحدة أو قيام دولة مكونة من عدة وحدات كانت متفرقة من قبل مثل ضم منطقة القرم من جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الى جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية على أساس المصالح الاقتصادية والروابط الثقافية المجاورة .

وبنفس المعيار نقلت مناطق جومل ، موحليفا ، فيتابسك المأهولة بالروس البيض اختياريا من جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الى جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية بعد قيامها ١٩٢١ . وقد تنازلت جمهورية الأوزبك السوفيتية الاشتراكية ١٩٢٩ برغبتها عن إقليم خورجنت الذي كان التادجيك يسكنون أغلب أراضيه الى جمهورية التادجيك السوفيتية الاشتراكية .

وفي يولية ١٩٣٩ طلبت جمهورية الأوزبك السوفيتية الاشتراكية من جمهورية التادجيك أن تخصص جزءا من أراضيها لحفر قناة فرغاته في أوزبكستان والتي كان يلزم أن تعبر شمال التادجيك .

وتنازلت جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية ١٩٤٠ برغبتها لجمهورية لاتفيا (لتواتيا) السوفيتية الاشتراكية من عدة مناطق كان اللتواتيون يمثلون غالبية سكانها .

ووافق مجلس السوفييت الأعلى لجمهورية الأوزبك السوفيتية الاشتراكية في يونية ١٩٥٣ على أن تتبنى جمهورية التادجيك السوفيتية الاشتراكية نقل ٦٣٠٠٠ هكتار من سهول الاستبس في دلفران من أوزبكستان للتادجيكستان وتم التنازل في نفس الوقت عن ٢٠٠٠ هكتار بإقليم الأشت لأوزبكستان وتم تصديق المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية على هذا التعديل الجزئي في حدود جمهوريتي التادجيك والأوزبك السوفيتيتين الاشتراكيتين وصدر بذلك قانون في ٨ سبتمبر ١٩٥٣ .

ونقلت ولاية القرم ١٩٥٤ من جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية الى جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية تبعا لقانون أصدره المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . وتنازلت جمهورية الكازاخ السوفيتية الاشتراكية ١٩٥٦ بإرادتها عن جزء من سهول الاستبس في جولدانايا وإقليم بوستانلز في الولاية الجنوبية في جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية .

وأعطت جمهورية الأوزبكستان ٥٠٥ هكتار من سهول الاستبس في جولدانايا ١٩٥٩ للتادجيكستان وضمت جمهورية الأوزبك السوفيتية الاشتراكية ٣٦٦٣٠٠٠ هكتار من الحدود الجنوبية لكازاخستان ١٩٦٣ .

وحدث بعد ذلك تنازل عن الحدود المشتركة بين جمهورية الأوزبك السوفيتية الاشتراكية وجمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية ١٩٥٦ وبين جمهورية جورجيا

السوفيتية الاشتراكية وجمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية ١٩٥٥ • وبين
جمهورية استونيا السوفيتية الاشتراكية وجمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية
١٩٥٧ •

وقد لعبت تسويات الحدود بين الدول السوفيتية التي تمت على أسس علمية
دورا هاما في حل بعض المشاكل الادارية في المجتمع السوفيتي •

ويختلف معنى نص عبارة « توسع الدولة الاقليمي » تبعا للحالات المختلفة
التي يستخدم فيها لفظ « دولة » ففي احدى الحالات يكون التوسع الاقليمي ظاهرة
جغرافية أو إعادة جمع شمل اراضي كانت مشتتة وفي حالة أخرى تكون مزيجا من
مركبات قانونية عامة وفي حالة أخرى ترى الدولة كظاهرة سياسية والأرض جسم
أو جهاز هذه الدولة •

وفي الحالة الأولى يكون موضوع تشريع تخطيط الأرض من العناصر التي
تتكون أجزاء معينة منها وفي الحالة الثانية تكون موضوعات التسويات
لكين الدولة والترتيبات اللازمة لنقل أجزاء منها • وهذان النوعان لتسويات
الحدود مرتبطان ببعضهما •

وهذان النوعان لتسويات الأرض الخاصة بالدولة غير متشابهين تماما حتى ولو
كانت مستقلة داخليا فهي تحتاج لتعيين معالمها المميزة لها وحتى تكون واضحة
التجديد ويطلق على « التوسع في الأرض » أيضا « تقسيم الأرض » أو « تسويات
الأرض » ويمكن أن تكون معقدة متشابهة إذا كانت هيئات الدولة تتطلع الى التوسع
الاقليمي وتنظر في ذلك أعلى سلطة دستورية • ويطلق على تسويات الأرض كظاهرة
جغرافية « التقسيم الاقليمي للدولة » بينما يطلق على تقسيم الأرض كظاهرة سياسية
« البناء الاقليمي للدولة » أو « التركيب الاقليمي للدولة » •

ويكون التقسيم الاقليمي للدولة معقدا أو مركبا أو بسيطا والتقسيم
الاقليمي المعقد يسمى فيدرالي ويتكون من جمهوريات قومية وأقاليم مستقلة ذاتية •
ويسمى بسيطا أو موحدا إذا كانت الأجزاء المقسمة أقاليم ومراكز داخلية ويكون
مركبا أو مختلطا إذا كان أحد أجزاء الدولة سياسيا والآخر اداريا وهي حالة نادرة
في دول الاتحاد •

ويتشمل مع هذه الأنواع الثلاثة للتقسيم ثلاثة نواع لتركيب الدولة : السياسي
الاقليمي والاداري الاقليمي والسياسي الاداري • وتكون الأجزاء المحلية الخاصة
بالدولة أجزاء متممة للتكوين الاداري الاقليمي ، أو الأجزاء المركزية وحدات متكاملة
في التكوين السياسي الاداري الاقليمي مثل اراضي الاتحاد السوفيتي بصـ
جمالية •

وكل جمهورية اتحادية لها نظامها الخاص بالتقسيم الاقليمي والادارى تبعاً لخصائصها الجغرافية أو أى ظروف أخرى ويعتبر تكوين الوحدات الاقليمية والإدارية مجالاً للتنافس بين جمهوريات الاتحاد . وقد نظمت جمهوريات الاتحاد السوفيتى بصفة عامة على الأساس الادارى وعلى التقسيم الاقليمي ولا تشمل وحدات مستقلة داخليا ولكن تتكون من وحدات ادارية واقليمية وذلك مثل جمهوريات أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخ ولتوانيا ولاتفيا والقرغيز وارمينيا والتركمان واستونيا السوفيتية الاشتراكية .

وتحتوى جمهوريه الاتحاد الاخرى مثل روسيا والأوزبك وجورجيا وأذربيجان والتادجيك على جمهوريات وأقاليم مستقلة داخليا بالرغم من أن أراضيها تخضع لوحدة ادارية اقليمية . وهذه الجمهوريات نظمت على أساس معقد متشابك فحينما سياسى اقليمى وحينما ادارى اقليمى .

ولا يقام التنظيم الادارى الاقليمى فى إطار جمهوريات الاتحاد ولكن فى الجمهوريات المستقلة ذاتيا وعلى ذلك تتكون جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية من أقاليم ومراكز (وحدات التقسيم الادارى والاقليمى بل وجمهوريات منسقة ذاتيا) .

وان الأنواع المختلفة لنظام الدولة القومى يقترن بالمستويات المختلفة لتقدمها الاقتصادى والسياسى والثقافى وخصائص الجمهوريات والأقاليم الجغرافية فى اتحاد السوفيت ، وتم تكوين اتحاد فيدرالى سوفيتى واستغلال أجزائه ذاتيا فى الوقت الذى لم يمارس فيه مجموعة من شعوب النظام الرأسمالى قبل ثورة أكتوبر واحتفظوا بنظم اجتماعية قبلية أو نصف قبلية مثل شعوب شمال التوكاز وأذربيجان وآسيا الوسطى وكازخستان .

وتستخدم الأنواع المختلفة لنظام الدولة فى مختلف الأوجه تقرير المصير ومن هنا فإن ذلك يجعل حل المشكلة القومية ممكناً تبعاً لاحتياجات المستويات الاقتصادية المختلفة وتقدم كل شعب فى 'المجالين السياسى' والثقافى وان الخاصية الرئيسية فى مختلف أشكال الدولة القومية هى التى لا يتم وحدة أمة أو شعب أو عدة أمم أو عدة شعوب بدونها .

ولا يؤخذ الأصل البشرى فى الاعتبار فحسب بل يؤخذ بالعوامل الاقتصادية والبشرية

عند تكوين الجمهوريات والأقاليم الاتحادية المستقلة ذاتيا حتى يكون لهذه الجمهوريات أساس عادل ثابت وكافى وموارد طبيعية ومقومات انسانية حريضة تكفى للتقدم الاقتصادى حتى يمكن التغلب على التخلف الاقتصادى والثقافى وحل المشاكل القومية . ويعترف بحدود الجمهوريات أو الأقاليم تبعا لمستوى التكامل الاقتصادى مما كان يتمتع تحقيقه لدى عدة قوميات كانت تستوعبها من قبل .

ويكون للعوامل الاقتصادية والجغرافية اعتبارها الى جانب الظروف التاريخية . وقد عمل الحزب الشيوعى ودولة السوفيت عند تكوين النظام السوفيتى الفيدرالى على تيسير كل مستلزمات حركة الموارد المادية والطبيعية والعمالة فى البلاد وفى نفس الوقت عملت على تعزيز قوة الدفاع والاقتصاد عند قيام أول دولة سوفيتية فى العالم .

وكان تمثيل واستخدام كل من الروابط الاقليمية للموارد الطبيعية وما يزال أهم جزء فى عملية تكوين الاقتصاد القومى على أساس متين فى الاتحاد السوفيتى بصفة اجمالية وفى كل جمهورية قومية على حدة . وقد تم استخدام موارد معينة فى الانتاج على نطاق واسع أو محدود فى كل مستويات التقدم فى الدول السوفيتية المتعددة القوميات وفى أرض عامرة بالسكان . ولم تكن خبرة استخدام الأنشطة الاقتصادية لبعض العمليات فى بناء الاقتصاد متساوية فى مختلف الأقاليم وفى مختلف الأوقات .

وان المهمة العامة لتكوين وتطوير أنظمة الدولة القومية فى دولة موحدة ومتعددة القوميات وملامحها الخاصة قد تأثرت الى حد كبير بتوزيع الموارد القومية المتاحة للبلاد فى كل اقليم كبير على حدة عن الموارد المتنوعة . ويبدو ذلك فى تصنيع وتطور المزارع الجماعية والملكيات التعاونية وازدهار الحياة الثقافية فى كل جمهورية قومية من جمهوريات الاتحاد السوفيتى وجمهورية التاجيك السوفيتية الاشتراكية بصفة خاصة .

وفى ظل الظروف الحاضرة وفى مجتمع اشتراكى فائق التطور يرجع نجاح نظام الدولة الاشتراكى فى تحقيق الرخاء على أوسع نطاق الى تقدم الديمقراطية الاشتراكية رفع مستوى قوى الشعب السوفيتى العاملة الى الترتيبات الاولوية والاقليمية كما يرجع الى العوامل الجغرافية .

وان دور قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كدولة اتحادية
فيدرالية من نوع جديد قد أتاح للشيوعية قيام المجتمع الاشتراكي المتطور الذي تلعب
فيه العوامل الجغرافية والبيئية دورا هاما متزايدا . وان ارتباط مغزى استخدام
الموارد الطبيعية بطريقة سليمة معقولة قد أخذ في الثبات كما أن ازدهار الانتاج
الصناعي والتطور الزراعي واستخدام العلوم والهندسة الحديثة فتح باب الامكانيات
الهائلة لحركة التقدم في المجتمع السوفيتي نحو الشيوعية .

١ . وقد تمت دراسة مشروع دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في
أنحاء البلاد بارتياح عميق واهتمام كبير . وقد عكس كل ذلك النجاح الذي تحقق في
أربعة عقود (العشرات من السنين) منذ دستور ١٩٣٦ .



خلق الشخصية الذاتية للمجتمع البرازيلي

عن طريق الهجرة السكانية

●● ان الهدف من هذا المقال هو مناقشة البيانات والمفاهيم التي يمكن ان نقودنا الى ادراك افضل لعملية التكامل الوطني وبناء الشخصية الذاتية للبرازيل . ونقطة البداية الأساسية هي ان البرازيل ، على العكس مما تقضى به النظريات التي كانت سائدة قبل ذلك عن التعبئة الاجتماعية والتكامل الوطني ، لا يتجه الى تكوين مجتمع متجانس متكامل العناصر مما يعطى صورة محددة واضحة لشخصية ذاتية اجتماعية ووطنية ، بل أنها على العكس من ذلك تتجه الى نوع من الازدواجية الشديدة الوضوح بين قطاع من السكان يتسم بالثراء ويأخذ بالوسائل الحديثة ويسلك سلوك الدول المتقدمة من حيث الأخذ بالأساليب التكنولوجية وأنماط الاستهلاك وبين أغلبية ساحقة من السكان تعيش في ظروف سيئة من الفقر المدقع .

وليس في هذا الأمر ما هو جدير بصفة خاصة ، فالازدواجية في المجتمعات النامية أمر مستقر . ولكن ما يحتمل أن يكون أقل وضوحاً هو رد الفعل في هذا

الكاتبان : الزامارا بيريرا رايس و سيمون شفازنمان

الأول اشتغل بالتدريس في معهد جامعي في ريو دي جانيرو
بالبرازيل . كما تهتم بالدراسات المتعلقة بتوزيع الأراضي
الزراعية وأثر ذلك في تحديث المجتمع البرازيل .
والثاني يقوم بالتدريس في المعهد نفسه ، كما يرأس تحرير
مجلة « داحوس » .

المترجم : محمد فتحى بيومي

وكيل الجهاز المركزى للتخطيط والادارة .

المجتمع المتسم بالازدواجية ازاء التطورات السريعة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وشكل المجتمع الذى يتكون نتيجة لهذه العوامل في المستقبل . لذلك يتعرض الجزء الأول من هذا المقال لابرار الخصائص العامة للمجتمع المزدوج في البرازيل ، ويحمل هذا الجزء آراء كاتبى المقال في الموضوع . أما الجزء الثاني فيعالج أنماط الحركة السريعة الاجتماعية والجغرافية التى يتسم بها المجتمع ، مع الإشارة المدققة الى الاحصائيات المتعلقة بهجرة السكان . ويعالج الجزء الثالث النتائج الاجتماعية لتلك الحركة السريعة ، سواء فى بدايتها وفى نهايتها . وأخيرا يعالج الجزء الأخير بعض القضايا العامة عن نوع المجتمع وأنماط الذاتية الاجتماعية ، أو عكسها ، التى يسير المجتمع نحوها . وبالرغم من أن هذه الدراسة تتعرض لإحالة دولة واحدة فان هذا النوع من التحليل يمكن أن يفردس الى أفكار وأساليب تطبيق تصلح لدول أخرى .

● اساس المشكلة وحدودها في البرازيل

ان السمات الأساسية والدائمة للهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

في الدول النامية انما ترجع الى ما اكتسبته في هذا الشأن اياها وقوعها في قبضة المستعمر الأوربي واحتكاكها بنظمه وأساليبه . وقد تحدثت تخوم الدول الأفريقية أثناء حكم الاستعمار لها وبفعله ، وسواء كان للمستعمر انجليزيا أو فرنسيا أو بلجيكيا أو برتغاليا فإن بصماته على التنظيم الاجتماعي وأساليب التنمية في الدول الأفريقية أكثر وضوحا من تأثير التكوين القبلي والوطني لهذه المجتمعات وتخضع دول أمريكا الجنوبية أيضا لهذه القاعدة فإن الفروق ما زالت شديدة الوضوح بين الدول التي كانت مستعمرات لبريطانيا (مثل جاميكا وجيانا) وتلك التي خضعت للاستعمار الإيبيري (اسبانيا والبرتغال) ، حتى أن تعبير « أمريكا اللاتينية » لا يطلق على الدول التي كانت تحت الحكم البريطاني ، بل يقتصر على معظم الدول التي تقع جنوب نهر ريو جراندي » .

بل ان هناك فروقا واضحة بين الدول التي يطلق عليها اسم أمريكا اللاتينية والبعض الآخر ، وترجع تلك الفروق الى مدى تحضر تلك المجتمعات وتنظيمها قبل اكتشاف كولومبس لأمريكا ، وكذلك الى مدى التباين بين نمط الاستعمار الأسباني والبرتغالي .

وتبدو أولى صور التباين ، بصفة اجمالية ، بين الدول التي تواجه جنوب الأطلسي وتلك التي تقع في أواسط أمريكا أو تواجه المحيط الهادئ في منطقة حال الاند . فالبرازيل والأرجنتين وأوروغواي قد استوطنتها أقوام من المهاجرين حتى ذاب السكان الأصليون تماما في هؤلاء المستوطنين أو تم طردهم بالكامل من أراضيهم . ومعنى ذلك أن تلك الدول لم يسبق لها أن عاشت ولا هي تعاني الآن من مشاكل المواجهة بين المدينيات غير الغريبة ، التي تسمى بالمدينيات التقليدية ، وبين أساليب الثقافة الغريبة ، مثلما عانت وتعاني بيرو وبوليفيا والمكسيك وجواتيمالا كنماذج شديدة الوضوح . ولعل أبرز ما تعاني منه تلك الدول الأخيرة هو التناقض بين مجتمع تم تنظيمه على النمط الذي كان سائدا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على يد الاستعماريين الأسباني والبرتغالي وبين متطلبات الاقتصاد الرأسمالي .

ومن الأفضل أن نأخذ هذا النمط بتحويراته المختلفة لنلقى نظرة مقارنة بين البرازيل والأرجنتين . فقد عقب الاستقلال ، في بداية القرن التاسع عشر ، صراع طويل لاجاد التجانس السياسي بين بيونس آيرس وبين مدينتي الإقليم . وكانت محصلة هذا الصراع هي نشوء سلطة مركزية في بيونس آيرس حوال نهاية ذلك القرن بحيث لم تعد هي المركز القديم للاستعمار في الأيام الخوالي ، بل على العكس من ذلك أصبحت بيونس آيرس مدينة مزدهرة تنمو باطراد تحت تأثير نبض التوسع الذي صاحب اتساع السوق العالمية وما صاحبه من زيادة الهجرة للمدينة .

وكانت النتيجة هي بروز مدينة حديثة متطورة قادرة على استيعاب مجتمع من أكثر المجتمعات ثروة وتجانسا وثقافة في القارة كلها . والمشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجه الأرجنتين الآن لا ترجع الى نقص التكامل بين القطاعات الهامشية في المجتمع ولا الى أي صراعات سياسية بين أنصار الثقافة الحديثة وأنصار الثقافة التقليدية ، بل ترجع تلك المشاكل الى الصعوبة التي واجهت الدولة من خلال اعتماد معدلات استهلاك مرتفعة عبر خمسين سنة الى الصراعات السياسية والاحتياجات التعليمية المرتفعة ، في حين يقوم اقتصاد الدولة على الاكتفاء بتصدير القليل من الفلات الحام .

أما الوضع في البرازيل فيختلف عن ذلك تماما . فقد ظل مركز الإدارة الاستعمارية هو هو مركز النشاط السياسي في الدولة بعد الاستقلال . وقد تمكنت الدولة بسبب قوة تنظيمها من المحافظة على حدود تصل الى ثمانية ملايين كيلو متر مربع . وذلك عقب الاستقلال وطوال القرن التاسع عشر ، وهي مهمة شاقة استلزمت تكوين بيروقراطية مركزية قوية مدنية وعسكرية ، واستمرار تساهم وازدهار تلك البيروقراطية التي تمكنت من زيادة الدخل القومي من عمليات التصدير والاستيراد ، ومن جذب القوة العاملة المدنية للاحتحاق بالقوات المسلحة ، وأخيرا من قيادة عملية تنمية اقتصادية نشيطة وعملية تحديث مستمرة لهيكلها التنظيمي وفي هذه العملية كان على الدولة أن تتصل بالقطاعات الرأسمالية في البلاد وأن تتعامل معها . وقد تمكنت ساو باولو ، شأنها في ذلك شأن بيونس آيزس ، من الازدهار كمركز صناعي وزراعي وسكاني قوى بفضل ازدهار التجارة الدولية واستمرار الهجرة الى البلاد من بداية القرن العشرين الى ما بعد ذلك . ولكن ساو باولو ، على العكس من بيونس آيزس ، لم تتمكن قط من الحصول على السيادة السياسية في البلاد ، بل اضطرت الى الدخول في علاقات متشابكة مع المركز السياسي التقليدي والمستقر تماما .

وعلى ذلك فإن نمط العلاقات بين مركز القوة السياسية وتوابعه هي علاقات متشابكة ومعقدة ، بل أكثر تعقدا من أن تكون مجرد علاقات بين قطاع حديث وقطاع تقليدي . وإذا أخذنا في اعتبارنا المناطق الحضرية ، حيث يتركز معظم سكان الدولة في الوقت الحاضر ، فإن الجدول رقم (١) الموضح فيما يلي قد يوضح لنا الأمور بصورة أكبر .

والنقاط الرئيسية التي تحكم العلاقات بين هذه الفئات الاجتماعية المختلفة هي :

أولا : أن الاختلافات بين القطاعات السياسية والقطاعات الاقتصادية ليست مجرد اختلافات في مكونات كل منها ولكنها اختلافات سببها وجود تباين في

المجموعات البشرية واطوائف التي تنتمي لكل قطاع ، وتبرز هذه الاختلافات في ميل كل منها لفسكنى فى منطقة جغرافية بعينها .

ثانيا : ان نمط التنمية الاقتصادية الذى يعتمد على تركيز رأس المـال (أى استخدام قدر كبير من رأس المال وقدر قليل من العمال) وعلى التكنولوجيا الحديثة المستوردة من الغرب لا يتيح لمركز الاقتصاد فى البلاد استخدام أعداد كبيرة من العمال للتوسطى المهارة والعمال غير المدربين .

ثالثا : ان القطاع السياسى يميل الى أن يكون موردا هاما للعمال للتوسطى المهارة ومشجعا على التوسع فى الأشغال العامة (بما فى ذلك عملية المساكن) ، وهذه الأشغال العامة هى المستخدم الأساسى للقوى البشرية غير الماهرة وغير المدربة .

الجدول رقم (١)

نمط التكوين الاجتماعى فى البرازيل

القطاع الخاص القطاع الاقتصادى	القطاع العام القطاع السياسى	
الرأسمالية الوطنية والمشتركة	البيروقراطية المدنية والعسكرية (الطبقات السياسية)	مركز السلطة
أصحاب الياقات البيضاء (موظفو المكاتب) وأصحاب الياقات الزرقاء من المتخصصين (أى العمال اليدويين المتخصصين)	البيروقراطية ذات التعليم المتوسط - الطبقات الوسطى	المنطقة الوسطى
	سكان الحضر من العمال غير المدربين والعمال المتعطلين ساكنى الأكواخ المقامة فى المدن	المنطقة الدنيا

رابعا : بالرغم من أن مركز الاقتصاد ومركز السياسة يختلفان أحدهما عن الآخر فى المنشأ وفى التنظيم فإن كلا منهما يعضد تيارا قويا من المصالح

والاشخاص والمساعدات . ومعنى هذا أن شطرا هاما من السياسات الاقتصادية التي يرسمها قطاع السياسة هو لصالح قادة قطاع الاقتصاد . ومن أهم الحوافز على هذا النوع من تبادل المصالح أنه بالرغم من أن السلطة السياسية وحدها هي التي تستطيع اتخاذ القرارات التي تستطيع أن تخلق المقادير الضخمة من السلع الاقتصادية أو تحولها من ناحية الى أخرى فإن القوة الاقتصادية الرأسمالية هي وحدها التي تسمح بتخصيص الملكية الخاصة لهذه السلع . وفي الوقت نفسه فإن هذا الضرب من اتفاق المصالح قد يحده التناقض الطبيعي بين متطلبات السلطة السياسية التي تنتج ناحية استقطاب الجماهير الضخمة وبين أسلوب الاقتصاديين في تخصيص تملك السلع الذي يميل الى اغتنام الفرص وإلى اقتناص الارباح .

خامسا : بالرغم من أنه في امكان القوة السياسية - من حيث المبدأ - تعبئة أعداد ضخمة من جماهير أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة ، بانتهاج الأساليب السياسية ، فإن هذا القول لا يصح بالنسبة لقادة القطاع الاقتصادي الخاص في ظل النمط السائد ، وهو تركيز رأس المال (دون العمال) في المشروعات والانتاج الصناعي في ضوء المنافسة الحرة . ومعنى هذا أن أى سياسة اقتصادية يتم رسمها لمصلحة القطاع الخاص لابد أن تؤدي الى استبعاد قطاعات كبيرة هي أصحاب الدخول المتوسطة والصغيرة من الاستفادة من ثمار التنمية الرأسمالية الحديثة ، وهو ثمن سياسى كبير . ويصبح هذا الثمن كبيرا بصفة خاصة اذا لم تسمح الاحوال باستمرار عملية التوسع الاقتصادي الى مالا نهاية له ، بحيث يصبح القهر والاجبار هما الوسيلة الوحيدة للاحتواء السياسى .

وهذا التضارب القوى بين مصالح القادة السياسيين ومصالح قادة القطاع الخاص يظهر بشكل أكثر درامية من حقيقة وجود مد لا نهاية له للهجرة من الريف الى الحضر .

هجرة السكان واماكن التركيز السكاني

ابتداء من سنة ١٩٥٠ بدأ المجتمع البرازيلى يعاني من هجرة جغرافية جماعية للسكان . وكانت نتائجها العامة هي زيادة التركيز السكاني في مواضع بيتها . وقد كان متوسط معدل التنمية في المجتمع الحضرى حوالى ٣٩٪ أثناء العقد الخامس من هذا القرن وزيادة عن ٥٪ أثناء السنوات من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠ . وقد زاد معدل

تحول المجتمعات الريفية الى مجتمعات حضرية بنسبة ٧٩٪ خلال الثلاثين عاما الأخيرة وبالرغم من أن سكان الريف ما زالوا يتزايدون فإن نسبتهم الى اجمالي السكان تتناقص باستمرار . فقد كانت ٦٨ر٧٦٪ في سنة ١٩٤٠ ، وأصبحت ٦٣ر٨٤٪ في سنة ١٩٥٠ ، ثم ٥٩ر٩٢٪ في سنة ١٩٦٠ ثم ٤٣ر٩١٪ في سنة ١٩٧٠ . وكان متوسط معدل التنمية في المناطق الريفية هو ١ر٦٪ من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٦٠ . ثم تتناقص بعد ذلك الى ٦ر٪ حتى ١٩٧٠ . ولهذا التناقض الحاد معنى كبير اذا علمنا أن بعض النمو السنوى الطبيعى كان مقدرا بنسبة ٣ر٤٪ خلال العقد السابع .

وحتى لو لم تدخل في اعتبارنا ارتفاع معدل المواليد الذى يميز الشعب البرازيلى (الزيادة الطبيعية للسكان سنويا كانت بنسبة ٣٪ فيما بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٧٠) فإن دور الهجرة الداخلية في عملية تحول المجتمع من الريفية الى الحضرية كان دورا كبيرا . فطبقا لبيانات احصاء السكان في سنة ١٩٧٠ كان ٢٩ر٢ مليون من السكان يعيشون في مواقع غير التى ولدوا فيها . ومعنى ذلك أن برازيليا واحدا من كل ثلاثة قد مارس عملية الهجرة من مكان الى آخر مرة واحدة على الأقل خلال فترة حياته .

ويميل تركيز السكان الى الحدوث في المدن الحضرية الكبيرة . وبالرغم من أن المدن الصغيرة التى يبلغ عدد السكان في الواحدة منها ٢٠٠٠ نسمة كانت تضم حوالى ١٥٪ من مجموع سكان الحضر في سنة ١٩٥٠ فإن هذه النسبة تناقصت حتى أصبحت ٨ر٦٪ في احصاء السكان سنة ١٩٧٠ . ويمكننا أن نقول بصيغة عامة أن المدن الكبرى تنمو بمعدل أسرع من نمو المدن الصغرى . وإذا أدخلنا في اعتبارنا المدن التى تضم ٢٠٠٠٠ نسمة أو أكثر من السكان (وهى التى تعد مناطق حضرية طبقا للامم المتحدة فالتا نلاحظ أن نصيبها من اجمالي سكان الحضر قد زاد من نسبة ٥٥ر٩٪ في سنة ١٩٥٠ الى ٧٠ر٦٪ في سنة ١٩٧٠ .

وهناك تقدير أكثر دقة لعملية تركيز السكان في الحضر يوضحها لنا كوستا في الجدول رقم (٢) التالى :

الجدول رقم (٢)

توزيع السكان على المناطق الحضرية في البرازيل طبقا للحجم ولدرجة التركيز
حسب احصاءات السكان الأربعة الأخيرة .

النسبة المئوية لسكان الحضر				حجم الموقع الحضرى (بالآلاف)
١٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٤٠	
١٤٢	٢٠٠	٢٥٨	٣٢٣	أقل من ٥
٧٢	٨٢	٩٤	٩٤	٥ - ١٠
٨٠	٩٤	٨٨	٩٢	١٠ - ٢٠
٢١٢	٢٠٧	١٩٣	١٤٨	٢٠ - ١٠٠
١١٨	٧٧	٢٧	٥٩	١٠٠ - ٢٠٠
٩٦	٥٦	٨٢	٦٨	٢٠٠ - ٥٠٠
٢٨٠	٢٨٤	٢٥٧	٢١٦	٥٠٠ فأكثر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
٧٠٤٩	٠٦٨٠٠	٠٦٢٢٩	٠٦٢٣٩	درجة التركيز

● ادخال ميكانيكية السوق الى الريف

لم يكن بالريف البرازيل في يوم من الأيام تلك الطبقة المنظمة المسماة بالأعيان، التي يمكن أن تشكل الجانب المحافظ والسابق على الرأسمالية في مواجهة القوى الرأسمالية الحديثة التي تسكن الحضر . فآغنياء الريف البرازيل كانوا دائماً اما منتجين لسلع التصدير وبذلك كانوا على صلة وثيقة بالسوق الرأسمالية الدولية ، واما ورثة صناعات تصديرية تدهورت ، واما منتجين لمواد غذائية قليلة الأهمية أو للمواشي لتموين السوق الداخلية ؛ فمزارع قصب السكر أو البن التي تدهورت تحولت الى انتاج الماشية أو الأرز أو الفول أو غيرها من الحاصلات لسد حاجة السوق الداخلية بمجرد أن تدهورت انتاجية المحصول الاصلي القديم وفي بعض الأحيان يكون تدهور الانتاجية سريعاً بالنسبة للمنتجات التي كانت مزدهرة ، ويؤدي ذلك الى ترك أعداد كبيرة من السكان ملتصقين بالريف مع تناقص فرص احتكاكهم بالحضر - ويبدو أن هذا هو ما حدث في مناجم الذهب في «ميناس جيراز» ، وما حدث لمحصول السكر في الشمال الشرقي للبرازيل ، وما حدث للبن في فترة تالية في ريودي جانيرو وميناس جيراز ، وما حدث أيضاً بشكل أقل لمحصول المطاط في منطقة الأمازون .

وهذا الضرب من انحدار الانتاجية بالنسبة لبعض المحاصيل وما يؤدي اليه من افتقار الاقتصاد الريفي هو الأساس في ظهور نوع من التشكيلات الاجتماعية خارج نطاق الجرى الرئيسى للتبادلات السوقية ، وتتركز تلك التشكيلات في المراكز الحضرية و مناطق التصدير الرئيسية . وكلما مضى الوقت ازداد عدد وتنوع المناطق المتدهورة ، بحيث تصبح تلك المناطق هي الجزء التقليدي المحافظ من الدولة الذي يضم معظم سكانها . ويبدو أن السوق الرأسمالية المعاصرة والمتزايدة الاتساع تحاول دائما أن تفرض نفسها على هذا المجتمع التقليدي مما يدفع بعملية تركيز السكان في المناطق الحضرية الى التزايد .

وقد يكون من المفيد في هذا المجال أن نشير الى بعض النتائج الأولية لدراسة رائدة عن معنى التعليم الرسمي لسكان الريف في البرازيل . وبالرغم من أن تلك الدراسة محدودة جدا في نطاقها فانها تعطي بعض المؤشرات لعملية الهجرة من الريف الى المدن وكيف ترتبط بوضوح بعملية ادخال ميكانيكية السوق ، وكيف ينظر اليها كمزيج من الأمل في التنمية وكمهدد بعدم الاستقرار وعدم الأطمئنان لسكان الريف .

ويمكننا أن نميز ثلاثة مستويات على الأقل في عملية ادخال ميكانيكية السوق على اقتصاد الكفاف أو الاقتصاد التقليدي الريفي . والمستوى الأول هو بيع المحاصيل والمستوى الثاني هو بيع قوة العمل مما يجعل السكان يقبلون على الهجرة بسبب الاختلاف في مستوى الأجور . أما المستوى الثالث فيشير الى امكانية شراء وبيع الأرض بأسعار السوق .

ويبدو أن المستوى الأول يحدث في جميع أنحاء الدولة . ففي أماكن متعددة توجد تفرقة واضحة بين الانحياز للاستهلاك الشخصي وبين الانتاج لإيجاد فائض قابل للتسويق . وفي بعض الأحيان لا يباع مجرد الفائض بل يباع الانتاج كله في ظروف سوقية عادية في مظهرها . ولكن المنتج الصغير يكون دائما مرتبطا بصاحب الأرض عن طريق سلسلة من الديون التي لا تنتهي ، ومن المهم أن نوضح أن تلك العلاقة المالية ليست من العمق بحيث تمتد الى جذور النظام الاجتماعي . وبسبب التدهور المستمر لانتاجية الأرض فإن الأراضي ذات الانتاجية الحرة تحمي نظام ملكية الأرض من التبادلات السوقية الى حد كبير ، في حين تتهدد تلك الملكية دائما بالانتقال من يد الى يد طبقا لقواعد الميراث وشروط الزواج . وفي هذا الحيز تميل علاقات العمل الى أن تكون مؤسسة على روابط شخصية من الحماية (التي يقدمها المالك) والتبعية (التي يقدمها المستأجر أو المنتج ثمنا للحماية) .

مما سبق نرى أن هناك نظاما يشبه الى حد كبير النظام القطاعي التقليدي ولكن وجوه التباين بين هذا النظام والنظام القطاعي كثيرة . . .

وأول هذه الاختلافات أن الطبقة العليا في هذا النظام تميل بطبيعتها ميلا قويا للاستقرار في الحضر ، إذ يرون أن ما ينقصهم من السلطة الاقتصادية يمكنهم تعويضه بالسلطة السياسية وبالاتصالات الشخصية بالمناطق السياسية والمراكز الوطنية . وهم يرسلون أولادهم إلى مدارس القانون ، ويفقدون أصوات فلاحيهم لصالح الحكومة في الانتخابات ، أي أنهم بصفة عامة يقدمون الدعم السياسي والانتخابي للسلطة السياسية في محاولتها الدائمة لاستمرار وجود الضغط السياسي الناشئ من المناطق الأكثر رأسمالية في الدولة .

وناني هذه الاختلافات أن هذا النظام يعمل عادة بوسائل بدائية وبتكنولوجيا متخلفة . فإذا أضفنا ذلك إلى اتجاه الأعيان نحو سكنى الحضر فإن ذلك يجعل استقرار السكان مهددا دائما بالخطر . وقد تحدث الزعزعة نتيجة لظواهر طبيعية مثل: ثوبات الجفاف (عدم سقوط المطر) الدورية التي تحدث في الشمال الشرقي من البلاد . وتدفع سكان الريف إلى الهجرة صوب الجنوب تاركين وراءهم الأراضى ووسائلهم التكنولوجية الريفية وشأنها . كما قد تحدث الزعزعة بسبب تصور الفلاح أن في إمكانه الحصول على أجر أكثر ارتفاعا في المراكز الحضرية أو العمل في نشاطات زراعية أخرى أكثر حيوية . وبسبب مستوى الحياة الشديد الانخفاض بين سكان الريف يبدو أن الصراع بين الولاء الشخصي وبين عوامل الجذب السوقية يكون دائما لصالح الأخيرة . وأخيرا فإن نشوء طلب جديد من السوق العالمية لأحدى السلع - كقفل الصويا مثلا - يمكن أن يرفع قيمة الأرض بسرعة ، وبذلك يحطم النظام التقليدي للتشكيل الاجتماعي في الريف .

ويبدو أنه ما دام الاقتصاد يتجه إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح فإنه لا مناص من استمرار التحول من أسلوب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المستقرة المأمونة التي تتسم في الوقت نفسه بالفقر الشديد إلى الاقتصاد السوقى الذى يتسم بانتاجية أكبر وإن كان مع هذا أقل استقرارا وأمانا . ويشكل هذا الوضع بالنسبة لسكان الريف أملا مشرقا جديدا وإن كان في الوقت نفسه يشكل تهديدا جديدا أيضا .

ويواجه الفلاح البرازيلي دائما : الأجر الأكثر ارتفاعا ، والإستقرار في اعتماده في حياته وحياة أسرته على اعتبارات الجوية غير المضبونة ، وعلى علاقاته الشخصية برؤس العمل التى قد تنضم فيزول معها الأمان الذى يحسه تحسن

مستقبله ، فضلا عن امكان تدمير محصوله نتيجة تحويل الأراضي الى مراع لتربية الماشية أو استخدام الوسائل الميكانيكية الحديثة لانتاج البقول ، أو فقدته عمله نتيجة تحويل الأرض الى مشروعات ذات تركيز كبير لرأس المال ، كل ذلك قد يجعله يرى في الهجرة الى المدينة فرصة للحصول على أجر أكبر وضمان لعمل أكثر استقرارا واستمرارا . وقد ثبت من الاستقصاءات أن الهجرة من الريف الى المدينة - ونحن نفترض دائما أنها تعرض الفلاح لظروف تبدو فيها المنافسة أكثر حدة ويخضع فيها لسيطرة قواعد السوق بشكل أكثر وضوحا - يرى فيها الفلاح وسيلة للحصول على وظيفة أكثر استقرارا وعلى دخل مضمون في نهاية كل شهر فضلا عما قد يجنيه من فوائد اجتماعية وغير ذلك .

وفي هذا المجال يؤدي التعليم الرسمي دورا هاما في مفاهيم ساكن الريف فهو يعتقد أن التعليم يزوده بالوسائل الأساسية اللازمة لفهم وإرتياد دنيا التبادل السوقية . كما يتيح له التعليم فرصة اكتشاف هل صاحب العمل يبالغه في أجره أو في اقتسام المحصول معه . ويمكنه أيضا من قراءة لوحات الإرشادات اذا ما احتاج الى التجوال في البلاد ، كما يجنبه الاحساس بالعار والخزي كلما طلب منه التوقيع على مستند فعجز عن ذلك .

ولكن الأهم من ذلك أن الفلاح يرى في التعليم أنه الوسيلة التي تمكنه من اجتياز الاختبار اللازم للحصول على عمل أو للدخول في وظيفة كتابية محلية ، أي باختصار للارتقاء في السلم الاجتماعي والوصول من منطقة عدم الاستقرار الى بر الأمان . ومع ذلك فلا يرى الفلاح أن التعليم يتيح له مهارات عملية أكثر ولا وسيلة لزيادة قدرته الإنتاجية الزراعية . ويبدو أن هناك طريقا واحدا ليصبح المرء وضعه الاقتصادي في منطقة يصيبها التدهور وتبتلعها الرأسمالية الكاسحة السريعة ، ألا وهو الفرار بالهجرة .

وهذا المفهوم عن التعليم الرسمي كوسيلة للارتقاء بالمستوى الاجتماعي لا يعنى بطبيعة الحال أن مجاله فسيح وأنه متاح لمن يرغب فيه . فالتحوي العمام للاقتصاد ولسوق العمل الى جانب تطور نظام التعليم في البلاد قد أدى حتى الآن الى ارتقاء المستوى الاجتماعي والاقتصادي لعدد كبير من الناس خلال العشرين سنة الماضية . ولكن الأمر الواضح الآن هو أن فرصة الحصول على قدر أكبر من العلم تتناسب طرديا مع ما حصل عليه الشخص من تعليم سابق .

وبالرغم من أن الزيادة النسبية في التعليم الابتدائي كانت أعلى قليلا من ٥٠ في المئة خلال العشرين سنة الأخيرة فإن الزيادة المناظرة في التعليم الثانوي الأعلى خلال الفترة نفسها كانت أربعة أمثال الزيادة في التعليم الابتدائي . أما التعليم في المستوى الجامعي فهو الوحيد الذي لم تحقق فيه الزيادة الواقعية ما كان مأمولا من سد احتياجات البلاد ، وإن كان قد حدث التوسع أخيرا في إنشاء الجامعات بالبرازيل وزاد عدد الطلبة المقيدون في التعليم الجامعي في سنة ١٩٧٤ الى عشرة أمثال ما كان عليه في سنة ١٩٦٤) .

ويبدو أن هذه التجربة الواقعية المحدودة عن التحول الاجتماعي قد خلقت طلبا أكثر على التعليم الرسمي وعلى الوظائف التعليمية في البلاد ، كما أضافت الى أعداد الأشخاص الذين أمكن قبولهم في مجتمع الحضر ، دون أن تكون لديهم القدرة من قبل على الحصول على عمل في الصناعة الحديثة أو في الاقتصاد المتقدم أو في وظائف الحكومة السريعة التكاثر .

● القوى المختلفة وآثارها في الهجرة

الواقع أن عوامل الطرد ذات أثر بالغ الأهمية خلف الهجرة من المناطق الريفية في البرازيل ، و لكن من الصحيح أيضا أن عوامل الجذب التي تمارسها المراكز الحضرية تؤدي أيضا دورا كبيرا في هذا المجال . فتوقعات الحصول على أجور أعلى أو على تسهيلات حكومية أفضل أو على فرص ترفيه أكبر الخ هي بلا شك ذات أثر حاسم في عملية تركيز السكان في الحضر . وبطبيعة الحال فإن عوامل الجذب وعوامل الطرد لا تعمل مستقلة بعضها عن بعض . فمن وراء عوامل الجذب (وهو ما يصح أيضا في هذا المجال على عوامل الطرد) توقعات لدى المهاجر عن المكان الذي ينوي الهجرة اليه ، وهذه التوقعات مبنية على تفكير عقل . ويعمل نموذج النمو البرازيلي بقوة على تأييد استمرار قوى الجذب التي تقود الى تركيز السكان في المناطق الحضرية ولا شك في أن لبرامج التنمية الريفية ، ولانشاء البنية الأساسية في البيئات الريفية ، ورسم السياسات الزراعية ، وما الى ذلك أثر في الحد من تركيز السكان في المناطق الحضرية ، ولكن هذا الأثر محدود بسبب السياسات العامة التي تطبقها الدولة في المراكز الحضرية الكبرى وما تنتجه من آثار غير مباشرة تجذب سكان الريف بالمقارنة بين متوسط الأجر في الريف (مع استبعاد ساو باولو التي تعد أغنى ولاية برازيلية) وبين أقل أجر في مركز حضري ، هو ريو دي جانيرو ، تعطينا مؤشرا لحجم الدوافع الاقتصادية نحو الهجرة من الريف الى الحضر .

(٣) الجدول رقم

مقارنة بين الأجور في الريف (١) وأقل أجر في مركز حضري
بالبرازيل (١٩٦٦ - ١٩٧٣)

الفترة	الأجر في الريف بالكروزيرو (٢)	أقل أجر قانوني حضري بربودي جانيرو بالكروزيرو	نسبة الأجر الريفي للأجر الحضري
يونيه ١٩٦٦	٤٥٩٦	٨٤ر	%٥٥
ديسمبر ١٩٦٦	٥١٤٨	-	%٦١
يونيه ١٩٦٧	٦١٨٤	١٠٥ر	%٥٩
ديسمبر ١٩٦٧	٦٦٧١	-	%٦٤
يونيه ١٩٦٨	٧٣٦١	١٢٩ر٦٠	%٥٧
ديسمبر ١٩٦٨	٧٦٨٢	-	%٥٩
يونيه ١٩٦٩	٨٤٧٨	١٥٦ر	%٥٤
ديسمبر ١٩٦٩	٩١٠٦	-	%٥٨
يونيه ١٩٧٠	٩٩٨٢	١٨٧ر٢٠	%٥٣
ديسمبر ١٩٧٠	١١٤١٠	-	%٦١
يونيه ١٩٧١	١٣٠٣٤	٢٢٥ر٦٠	%٥٨
ديسمبر ١٩٧١	١٤١١٩	-	%٦٣
يونيه ١٩٧٢	١٥٦١٩	٢٦٨ر٨	%٥٨
ديسمبر ١٩٧٢	١٧٠٧٧	-	%٦٤
يونيه ١٩٧٣	٢٠٤١٠	٣١٢ر	%٦٥
ديسمبر ١٩٧٣	٢٤١٤٧	-	%٧٧

وكما نرى من الجدول رقم (٣) تقل كثيرا الأجور في الريف ، خارج نطاق
ساو باولو ، عن الحد الأدنى القانوني للأجور في ريو دي جانيرو . وقد ظلت النسبة
بين الأجر في الريف والأجر في الحضر فيما بين سنتي ١٩٦٦ و ١٩٧٢ تتراوح بين
%٥٣ و %٦٤ ، أما في سنة ١٩٧٣ فقد ظهرت زيادة ملحوظة في متوسط الأجر في
الريف بالرغم من أنه ليس لدينا وسيلة لتقرير هذه الزيادة هل تمثل اتجاها جديدا
أم هي مجرد ظاهرة عابرة قصيرة المدى .

وماذا عن المسلك الحقيقي للمهاجرين من الريف الى المدن البرازيلية ؟ طبقا للنظرية الكلاسيكية الحديثة في الاقتصاد ، فالهجرة تشكل تلاؤما ذاتيا للقوى العاملة مع دوافع السوق . والتحليل الاقتصادي للوضع الشامل في البرازيل يبدو أنه يؤيد هذه النظرية المتفائلة ، فاتجاهات الهجرة تتبع خطوطا عقلانية من المناطق التي أصابها الركود مما يساعد على زيادة الرفاهية العامة وتحسين مصير المهاجرين أنفسهم وزيادة على ذلك هناك اقتناع بأن تلاؤم المهاجرين مع مواطنهم الجديدة لا يمثل مشكلة فسلوكهم يكون أفضل - أو على الأقل يكون مساويا - لسواك سكان البلاد الأصليين في سوق العمل . وبالرغم من أننا أدرجنا النظر في أي اعتبارات تتعلق بموضوع الهجرة - خلاف الاعتبارات الاقتصادية ، فقد آن الأوان لبحث الموصفات اللازمة لحسن تلاؤم المهاجرين الجدد مع بيئتهم الجديدة ، وسنأخذ المراكز البرازيلية الحضرية الثلاثة الكبرى كأمثلة نبحث كلا منها على انفراد ، وهي ساو باولو ، وريو دي جانيرو ، وبيلو هوريزنتي .

الجدول رقم (٤)

توزيع للسكان من الذكور العاملين طبقا للقطاعات المختلفة وحالة المهاجر بمنطقة بيلو هو ريزونتي الحضرية

المهاجرون	وطنيون	اجمالي	القطاع
١٦ر٥	٢٠ر١	١٧ر٩	صناعة حديثة
٦ر٩	٦ر٣	٦ر٦	صناعة تقليدية
١٣ر٢	٩ر٣	١١ر٧	أعمال البناء
٢٢ر٢	٢١ر٨	٢٢ر٠	التجارة
٢ر٦	٢ر٣	٢ر٥	الخدمات الحديثة
٩ر٤	٧ر٩	٨ر٨	الخدمات التقليدية
٢٦ر٨	٢٧ر٩	٢٧ر٢	خدمات انشاء البنية الأساسية
٢ر٥	٤ر٥	٣ر٣	أنشطة أولية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	جملة

وقد استوعبت منطقته بيلو هوريزنتى • وهى ثالث منطقة حضرية بالبرازيل.
١٩٦٠-١٩٧٠ نسمة فى سنة ١٩٧٠ • وكان أكثر من ٥٠٪ من هؤلاء السكان من
أصل مهاجر • وإذا أدخلنا فى اعتبارنا الشطر النشط وحده من السكان فان
النسبة ترتفع الى ٧٠٪ وطبقا للدراسة التى قام بها كل من بريتو وميريك يقل
ميل المهاجرين للمشاركة فى القطاعات الحديثة من العمل عن ميل السكان الأصليين
لذلك • وبالرغم من أن القطاع « التقليدى » ليس هو مصدر العمل الوحيد
للمهاجرين فإنه يؤدى دورا هاما فى امتصاصهم وادخالهم الى سوق العمل • ويبين
الجدول رقم (٤) توزيع الذكور العاملين من السكان على قطاعات العمل المختلفة •

ويتضح من الجدول أن عدد المهاجرين الذين يعملون فى أعمال الانشاءات وفى
الخدمات التقليدية أكثر من عدد السكان الأصليين الذين يعملون فى تلك المجالات •
والعكس صحيح بالنسبة للعمل فى الصناعات الحديثة وفى الخدمات الأولية • أما
فى باقى القطاعات فلا توجد فروق تذكر بين اتجاهات المهاجرين واتجاهات السكان
الأصليين • ولا شك فى أن القطاعات التى يميل المهاجرون للعمل فيها تمنح أجورا
أقل من غيرها من القطاعات ، ولا يستثنى من ذلك الا قطاع الخدمات الأولية مع أنه
قطاع صغير لا يشكل الا مصدرا صغيرا للعمل لكلا الفريقين •

ويبين المؤلفان بعد ذلك أن القطاع التقليدى من العمل هو الذى يمتص فى
مبدأ الأمر كلا من السكان الأصليين والمهاجرين بنسبة واحدة ، ولكن فرص الانتقال
الى القطاع الحديث ، الذى يتيح للعاملين فيه أجورا أعلى ، تكون أكثر يسرا بالنسبة
للسكان الأصليين منها بالنسبة للمهاجرين •

وبالرغم من أن نسبة الأشخاص الذين عملوا فى القطاع الحديث من مبدأ
الأمر ، من الفريقين تكاد تكون واحدة فإن نسبة الأشخاص الذين ما زالوا يعملون
فى القطاع التقليدى تكون أكبر نسبة للمهاجرين أما المهاجرون الذين طُلب
بقاؤهم بالمدينة فهم الذين يصلون الى النسبة التى للسكان الأصليين فى الالتحاق
بالقطاع الحديث من العمل •

ولما كان هناك من الشواهد ما يدل على أن المهاجرين الذين أقاموا بالمدينة
طويلا يتجهون الى اكتساب عادات وأسلوب السكان الأصليين فأننا لا نطلق تعبير
(مهاجرين) الا على هؤلاء الأشخاص الذين لم يمتص على اقامتهم بمنطقة بيلوهوريزنتى
الاقبل من عشر سنوات • ونال التحليلات على أن متوسط الدخل بالنسبة للمهاجرين
النشيطين لا يتجاوز ٧٠٪ من أقل أجر يحصل عليه غير المهاجرين • كما أن نسبة
المهاجرين الذين يحصلون على أجر يقل عن الحد الأدنى للأجر المحدد بالقانون
يتناقص كلما طال امد اقامتهم بالمدينة •

وقد دلت البيانات المستخلصة من حالة ساو باولو ، وهى أهم المناطق الحضرية

في البرازيل (إذ بلغ عدد سكانها ٨١٤ مليون في سنة ١٩٧٠) ، على أن وضنح المهاجرين بها لا يختلف عن وضعهم في بيلوهيرونتي ، ونسبة متوسط دخل المهاجرين الى متوسط دخل السكان الأصليين تصل الى ٠.٦٧ . وهناك شواهد أخرى على أن نسبة المهاجرين غير المؤهلين الى ساو باولو تزايدت في السنوات الأخيرة ويستدل على ذلك من تزايد أعداد المهاجرين الذين كانت مهنتهم الأخيرة قبل الهجرة هي الزراعة . وقد قل عدد المهاجرين الى ساو باولو مباشرة ، في حين زاد عدد المهاجرين اليها من الذين سبق أن ولدوا في مناطق ريفية أخرى وبالرغم من افتقارنا الى المعلومات التي يمكن أن تفسر تلك النتائج فإن المؤلفين يقترحون أن تكون أكثر حذرا في تفسير عملية الهجرة على مراحل ، إذ أن الغرض العادي عن الأثر الذي تحدثه عملية الهجرة على مراحل في أعداد النازحين للتكيف مع المدينة الكبيرة لا ينطبق على جميع الأحوال وقد تكون الهجرة على مراحل دليلا على افتقار المهاجر الى التأقلم في أماكن متعددة سبق له أن حاول العيش فيها .

وأخيرا علينا أن ندرس موقف المهاجرين الى ريو دي جانيرو : فالأرقام المستقاة عن منطقة ريو دي جانيرو الحضرية وعن المدينة نفسها تعطينا دلالات متباينة . فإذا نظرنا الى المنطقة الحضرية كلها ، التي بلغ عدد سكانها ٦.٩ مليون نسمة في سنة ١٩٧٠ ، زائنا موقف المهاجرين متميزا : إذ يبلغ متوسط أجر المهاجر ٧٥.٠ من متوسط أجر السكان الأصليين . وبالرغم من أن نسبة السكان العاملين الذين يحصلون على أجور أقل من الأجر الأدنى القانوني تبلغ ٣٣.٠ لغير المهاجرين فإنها تصل الى ٤٨.٠ للمهاجرين . وبين التحليل الذي أجراه مانويل كوستا عن مدينة ريو دي جانيرو (وكان عدد سكانها ٤.٢٤٧ مليون في سنة ١٩٧٠) أن المهاجرين ليسوا في موقف اقتصادي أسوأ من موقف السكان الأصليين من حيث متوسط الأجور والأنشطة الاقتصادية ومستويات الضالة .

وهذه النتائج المتضاربة عن حالة المهاجرين ينبغي أن لا تثير الدهشة في نفوسنا إذا ما أدخلنا في اعتبارنا أنه بينما تناقص معدل النمو السكاني في مدينة ريو خلال السنوات العشر الأخيرة فإن المنطقة الحضرية بأكملها (منطقة ريو دي جانيرو) احتفظت بمعدل زيادة السكان السائد في المناطق الحضرية جميعها . ولا شك أن ادخال مناطق الضواحي في الحساب الإحصائي يهبط بمتوسط أجر المهاجرين ، كما يصدق هذا القول أيضا على نشاطهم ومستويات عمالتهم بسبب التركيز الأكبر للأفراد من الطبقة الدنيا في هذه المناطق .

وعلى كل حال فإن الجدول رقم (٥) يوضح أن حالة المهاجرين الى ريو أفضل نسبياً من حالة زخلائهم في ساو باولو أو ميناس جيراز . ويدعو أن عامل الوقت يؤدي الى ظهور فروق في المدينتين الأخريتين ولكنه لا يؤدي الى ذلك في المدينة الأولى . وهناك تفسيران ممكنان لذلك ، أولهما أن ريو دي جانيرو أكثر من غيرها من المراكز

الحضرية، هي مركز جذب للكثيرين من أعيان الريف مما يؤثر الى حد كبير في الاحصائيات والتفسير الثاني هو أن ساو باولو وبيلو هوريزونتي تتميزان باتاحتها للفرصة للمهاجر بالتقدم الاجتماعي بمرور الزمن في حين يتعذر ذلك عليه في ريو .

وهناك وجه آخر لتقويم مسلك المهاجر ، مؤداه المقارنة بين وضعه الاقتصادي الحالي ووضع قبل الهجرة . وهنا نرى أن القول بأن المهاجرين يعيشون في المدن في ظروف أفضل مما كانوا عليه في الريف هو قول صحيح بصفة عامة . ومع ذلك فالمهاجرون ليسوا مجرد قوة عاملة . فقد توصل مانيويل كوستا في دراسته التي أجراها عن ريو دي جانيرو الى أنه بينما أن المهاجرين ليسوا في وضع اقتصادي أسوأ فانهم يعيشون في وضع « اجتماعي » أقل شأنًا من وضع السكان الأصليين اذا ما أدخلنا زيادة ارتفاع نسبة وفيات الأطفال بينهم وزيادة نسبة المواليد لديهم وانخفاض مستواهم التعليمي كمؤشرات تعكس هذه الفروق . وزيادة على ذلك نرى أن نسبة المهاجرين المشاركين في نظم التعليم ونظم المعاشات تقل عن نسبة غيرهم من السكان الأصليين . وبالرغم من أن تماثل الوضع الاقتصادي هو أداة قوية من أدوات التحليل فان هذا التماثل يدع كثيرا من النقاط الهامة عن وضع المهاجرين دون دراسة مثل قدرتهم على الاندماج الاجتماعي ودورهم في المشاركة السياسية وأثر هبده النواحي في رسم السياسات الوطنية . كيف يتصرف المهاجرون كمواطنين ؟ وكيف يتصرفون كأفراد في فئات اجتماعية ؟ ان مجرد اتخاذ قرار بالهجرة الى منطقة حضرية يتضمن أجورا أكثر من مجرد توقع زيادة في الدخل .

المجلد رقم (٥)

الفروق في الأجر بين السكان الأصليين وبين المهاجرين في ثلاث مناطق حضرية

(سنة ١٩٧٠)

(أجور المهاجرين (نسبة مئوية)				أجور السكان الأصليين بالكروزيرو (= ١٠٠)	
١٠ سنوات	٢٠ سنوات	أقل من سنتين	إجمالي		
٧٢	٦٨	٦١	٦٧	٥٧٥	ساو باولو
٧٦	٧٤	٧٦	٧٤	٥١٤	ريو دي جانيرو
٧٧	٦٧	٦٥	٧٠	٤٤٩	بيلو هوريزونتي

وقد أشار بولاني إلى ذلك بقوله :

« إن الأمور الاقتصادية البحتة التي تؤثر في اشباع الحاجات المادية تقلل من أهميتها إلى حد كبير بالنسبة للسلوك الطبقي عن أهمية التقدير الاجتماعي . وقد يكون سد الحاجات المادية - بطبيعة الحال - هو نتيجة هذا التقدير بوصفه الدليل الظاهر عليه . ولكن المصالح الطبقية تهتم بطريقة أكثر مباشرة بالمركز الاجتماعي وبالقائمة بالشعور بالكيان ، وهي أمور ليست اقتصادية بطبيعة الحال بل هي اجتماعية » .

وللواضح أن المهاجر الجديد لا يجد تنظيمًا اجتماعيًا يمكنه من أن ينتمي إليه بمجرد هبوطه المدينة الكبيرة . ويبدو أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الوحيدة التي تتيح له الاستمرار في حياته الاجتماعية ، وهي التي تحقق له الدعم المادي والعاطفي ، ولكن حتى هذه الأسرة تقع تحت ضغوط كبيرة لتغير من مسلكها في موطنها الجديد ، ثم بعد ذلك تظهر مصادر أخرى غير رسمية مثل الصداقات والجوار في المسكن ، ولكن في مبدأ الأمر يظل ساكن المدينة الجديد مواجهًا وحده الاعتبارات السوقية البحتة . ومن الواضح أن استخدام المهاجرين في سوق العمل لا يعني ما كان يعنيه استخدام العمال في إنجلترا أبان الثورة الصناعية . فالمهاجرون البرازيليون كانوا - فعلا على صلة من نوع ما بالسوق قبل هجرتهم . ولكن هذه الصلة كانت تصطبغ بصبغة العلاقات الاجتماعية التقليدية في الريف . ففي الريف يأخذ الوسطاء دورا شديدا الأهمية في السوق الاقتصادية وكذلك في السوق السياسية ، فيعرف الأفراد إلى من يتقدمون بطلباتهم ومن يطلبون توصياتهم ، والأمر كما يقول بولاني أن النشاط الاقتصادي يصبح الحياة الاجتماعية كلها .

ويساق المهاجرون الآن إلى سوق العمل دون حماية من نصوص تموضهم عما قد يصيبهم من أضرار . ففيما يتعلق بلوائح العمل ، مثلا قد يكون عدد العمال الذين يتقاضون أجورا أقل من الحد الأدنى للأجور التي يحددها القانون خير دليل على مدى انتشار هذه المشكلة . فطبقا للبيانات المستقاة من الإحصاء السكاني الذي تم سنة ١٩٧٠ يتقاضى ٢٠٪ من الرجال و ٥٤٪ من النساء العاملات في المناطق الحضرية أجورا أقل من الحد الأدنى القانوني للأجور . والواقع أن الفقر مشكلة ضخمة تترك أثارها على السكان الأصليين ، شأنهم في ذلك شأن المهاجرين الذين ن المحتمل أنهم كانوا يعيشون في الريف في ظروف أشد سوءا . ومن أجل جعل ظروف المهاجرين الجدد أشد قسوة الزعزعة الاجتماعية التي تتصفهنا عملية الهجرة . وما قد يشير إلى الحاج هؤلاء المهاجرين الجدد في البحث عن ذاتية اجتماعية تزيد أعداد الذين ينتمون منهم إلى الحركات الدينية الجديدة في مراكز الهجرة الوطنية الكبيرة . وإذا نظرنا إلى معدل انتشار هذه لحركات خلال العشرين سنة الماضية فإن الإنسان لتصيبه الدهشة كيف يمكن لدولة كهذه

بالكاثوليكية أن تنتشر فيها أديان أخرى بهذه السرعة . ان ما يميز هذه الأديان الجديدة كلها وما يبدن بينها وبين الديانة الكاثوليكية التقليدية في البرازيل هو أن لهذه الديانات الجديدة تشكيلات اجتماعية واضحة . وبين أعضاء مــــــنة ١٩٧٠ أن ٨٥٪ من المؤمنين بالروحانيات و ٦٤٪ من الانجيليين البروتستانت يعيشون في المناطق الحضرية ، وزيادة على ذلك أن ولايات ساو باولو وميناس جيريز وريودي جانيرو وجوانابارا تضم ٤٩٫٣٪ من معتنقى هذه الديانات . وإذا استبعدنا المناطق الجنوبية حيث للبروتستانتية جذور متشعبة بسبب وجود الاستعمار الألماني فان نصيب لولايات السابق ذكرها يزيد على ثلثي المجموع ، أى حوالى ٦٧٫١٪ .

ولعل آراء أ . وليم عن دور البروتستانتية الانجيلية فى الربط بين معتنقها يمكن تطبيقها على المؤمنين بالروحانيات بأنواعهم المختلفة . اذ يقول :

« بصرف النظر عن المركز الاقتصادى الذى قد يجد المرء نفسه فيه فان الجماعة التى ينتمى اليها تزوده بذاتية اجتماعية وبشعور من الأمان يكون المهاجر الى المدينة أو الى اقليم غير اقليمه الاصلى فى اشد الحاجة اليها ، ورد الفعل لدى المهاجر بالنسبة لموقعه الجديد هو أن يبحث - بطريق التجربة والخطأ عادة - عن مجموعة من الناس يمكن أن يجد ذاتيته بينهم ويمكن أن يحس فى وسطهم بالارتباط العاطفى ومن بين البدائل المتاحة له تكون الطائفة البروتستانتية هى أسهل هذه الجماعات فى الانضواء تحت لوائها .

● ● ختام

من أى نوع تكون الذاتية الوطنية ؟ :

بالرغم من أن دراستنا لموضوع التركيز السكانى بالمناطق الحضرية بالبرازيل اتسمت بالعمومية الشديدة فانها أتاحت لنا اطارا للتساؤل عن نوعية الذاتية القومية التى يتم بناؤها عن طريق هذه العملية . والتفرقة التى تحدثنا عنها فيما سبق فيما بين القطاع السياسى والقطاع الاقتصادى من المجتمع البرازيلى يمكننا الآن أن نستفيد منها .

لعل من الواضح أن فرص الارتقاء بسكان البرازيل جميعا الى أنماط الانتاج والتكنولوجيا والاستهلاك السائدة فى المناطق الأكثر غنى من البلاد هى فرص ضئيلة جدا فى المستقبل القريب . وإذا نحينا جانبا القيود العالمية على استهلاك الطاقة والثروات الأساسية التى ينتظر أن تفرض على دول العالم جميعا فى عشرات السنوات القادمة فان نظرة على نمو سوق العمل الحديثة فى البرازيل تبين حدودها الواضحة .

ان فرص اندماج سكان البرازيل جميعا فى مجتمع حديث عن طريق سوق العمل يبدو أنها فرص شديدة الضالة بالنسبة للمهاجرين خصوصا تحت ظروف نمط التنمية السائد الآن . وإذا كان قد أمكن الاحتفاظ بمعدلات بطالة منخفضة فى البلاد فإن الحال ليست كذلك بالنسبة للبطالة المقنعة أى عدم استخدام القدرة الانتاجية للعامل بأكملها . ولا شك أن انخفاض الأجور فى قطاع الانتاج التقليدى الذى سبق أن تكلمنا عنه يمكن أن يعطينا مؤشرا عن زيادة العرض من العمالة عن الطلب عليها مما يؤدى الى اتجاه مستويات الأجور الى التأثر بقانون العرض والطلب فى الحدود التى يمكن فيها لتلك الأنشطة التقليدية التهرب من التشريعات العمالية .

وقد سبق أن ناقشنا فكرة عدم امكان اعتبار سكان الحضر مجموعة غير متكاملة ما داموا جميعا يؤدون دورا ايجابيا فى عملية التراكم العامة . وما دام هناك فائض من العمالة يعمل فى خدمة الاقتصاد كله فانه يمكن اعتبار « الحدية » نوعا خاصا من أنواع التكامل . وفى تقديرنا أن تبسيط المشكلة الى هذا الحد قد يخفى حقيقتها، ألا وهى استبعاد اعداد ضخمة من السكان من الاستفادة من ثمرات التنمية . وهذا النوع من عدم المساواة - الذى يزداد وضوحا بصفة مستمرة - يميز عملية التنمية فى البرازيل ، ويبدو أن من استحيل التخلص منه كما يوضح ذلك الجدول رقم (٦) عن توزيعات الدخل .

الجدول رقم (٦)

توزيع الدخل فى البرازيل (١٩٦٠ - ٧٠)

١٩٧٠			١٩٦٠			النسبة المئوية للسكان حسب مستويات الدخل
النصيب المتراكم من الدخل %	النصيب المتراكم من الدخل %	النصيب المتراكم من الدخل %	النصيب المتراكم من الدخل %	النصيب المتراكم من الدخل %	النصيب المتراكم من الدخل %	
أفراد مؤسطة دخول	أفراد مؤسطة دخول	أفراد مؤسطة دخول	أفراد مؤسطة دخول	أفراد مؤسطة دخول	أفراد مؤسطة دخول	
٦٦٤٤	١٧٨	١٧٨	٣٢٤٢	١١٧	١١٧	الأعلى
١٧٢٦	٣٦٣	١٨٥	١٠٨١	٢٧٣	١٥٦	٤
٦٦٩	٦٣٢	٢٦٩	٥٠٢	٥٤٥	٢٧٢	١٥
٢٨٧	٨٦٣	٢٣١	٢٥٧	٨٢٣	٢٧٨	٣٠
١٠٢	١٠٠	١٣٧	٩٨	١٠٠	١٧٧	الأدنى
٢٧٢		١٠٠	٢٧٧		١٠٠	١٠٠

ومهما كانت المبررات التي يمكن أن تقدم ايننا - مثل الضرورة الوقتية او التفاوت في المستويات التعليمية الخ - فمما لا شك فيه أن جبرير كبيرة من السكان قد توجهت الى الحد الذي أصبحت فيه لا تشارك في التمر التي اصحابها البلاد من جراء الأخذ بالوسائل الحديثة . وبالرغم من النمو الاقتصادي الواضح فإن الشواهد تدل على أن معدلات وفيات الاطفال - مثلاً - قد زاد بدرجة ملحوظة خلال العقد السابع . وفي مدينة ريو ، وهي ثاني مدن البرازيل في الضخامة ، ساءت الأحوال المعيشية بالنسبة لاعداد كبيرة من افراد الطبقة الدنيا . بسبب ازالة مستوطنات الاكواخ التي كانوا يعيشون فيها واضطراهم للانتقال للسكنى في الضواحي مما أجبرهم على دفع شطر كبير من دخولهم الشديدة التواضع كمصاريف انتقال من وإلى أماكن عملهم . هذا فضلا عن أن الكثير من الخدمات الأساسية (كالمجاري والأمن الخ) ، تنعدم في أماكن السكنى الجديدة . وأخيرا فإن سياسة الأجور كانت دائما أداة قوية لمسح جماهير سكان المدن من الاستمتاع بثمار التنمية . وطبقا لما سماه ا . باكا « سياسة الدخول المقلوبة » فإن مستويات الاجور قد ظلت دون مستويات الكفاف . فمنذ سنة ١٩٦٤ حتى سنة ١٩٧١ كان الحد الأدنى للأجور يحدد بفئات تقل عن اثمان السلع الداخلة في تكوين الرقم القيسى لمستوى معيشة الفرد . ولم يتغير هذا الوضع الا أخيرا . وعلى ذلك فإن تشريعات الأجور ، وهي واحدة من تشريعات قليلة كان الغرض منها تصحيح الآثار الضارة لترك سوق العمل حرا ، قد انتت بآثر عكسي بالنسبة للعامل . أما وسائل الحماية الممكنة الأخرى مثل عقود العمل أو المفاوضات الجماعية فما زالت غير متيسرة .

والآن هل هذا التركيز للدخول في أيد قليلة ضرورة حتمية لهذا النوع من التنمية في البرازيل ؟ وهل يمكن عكس هذا الوضع ؟ ظل هذا السؤال منذ فترة مطروحا على رجال الاقتصاد . فأجاب بعضهم بأن هذا هو الأسلوب الوحيد للتنمية السريعة وأن قدرا أكبر من عدالة توزيع الدخول سيتحقق عندما تصبح الكعكة كبيرة بشكل يكفي الجميع . أما الرأي المعارض فيرى أن هذه الصورة سمة ضرورية لطراز التنمية السائد في البرازيل ، ولكنه يرى أنه لن يأتي أبدا الوقت الذي يعاد فيه توزيع الدخول . أما البرت فيشيلو فيناقش الموضوع من زاوية أخرى ، ويرى أن تركيز الدخول في أيد قليلة لم يكن قط سمة ضرورية لعملية البناء الاقتصادي . ما دام الجزء الأكبر من الاستثمارات قد تبدد عن طريق القطاع العام . ويرى أن التخفيض النسبي للدخول الحقيقي للطبقة العاملة كان نتيجة لقرارات سياسية لا لقرارات اقتصادية ، ولذلك فليس هناك ما يمنع من قلب الصورة دون أن يؤثر ذلك على نمط التنمية الاقتصادية السائد . ومع ذلك فمن العسير أن ننكر أنه وإن كان تركيز الدخول في أيد قليلة قد تم بقرارات سياسية فإن هذا التركيز قد أدى دورا كبير في الاحتفاظ بهيكل ذي شكل خاص من الطلب على السلع . وعلى ذلك فإن إعادة توزيع الدخول لابد وأن يؤدي الى تعديل ذي شأن في أنماط الاستهلاك مما يحتاج بدوره الى تغييرات طفيفة في جانب عرض السلع .

وهناك وجهة نظر تشير الى العلاقة المتبادلة بين سياسة الاجور وبين معدلات التراكم الرأسمالى . لذلك فانه يبدو من غير المناسب أن تحاول الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية فى نموذج التنمية البرازيلى . وعلى كل حال فليس من المهم ابداء تبريرات لصالح هذا الوضع المبالغ فيه من الانحراف بسياسة الاجور وكبت العمال لامكان قيام تنمية اقتصادية ملحة . حقيقة لقد أدى ذلك الوضع دورا هاما فى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتشكيل هيكل العرض السلعي بما يتفق واحتياجات ذوى الدخل العالية ، الا أن الأمر ما زال محل تساؤل هل من المتيسر احداث ذلك القدر من التنمية بانتهاج أساليب أخرى . وتبدو أهمية رأى فيشلاو فى قوله بإمكان تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية جنباً الى جنب ، وهو قول يبدو أنفساً نتجاهله غالباً فى الوقت الحاضر .

ومنذ سنة ١٩٧٦ يبدو أن الرأى القائل بعدم وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية وبين تركيز الدخل فى يد قلة قليلة من السكان قد أصبح هو الرأى الرسمى فى البرازيل . فقد كانت سنة ١٩٧٦ سنة ركود اقتصادى ، فصدرت قرارات الهدف منها زيادة الدخل الحقيقية لأفراد الطبقة العاملة . وقد ظهر هذا الاهتمام باعادة توزيع الدخل فى « سنة سياسية » ، أى فى السنة التى حاول فيها النظام السياسى المعلق الذى استمر اثنى عشر عاماً بناء قاعدة من التأييد الشعبى قائمة على أساس من الشرعية . كما يبدو أنه ليس مصادفة أن التفكير فى اعادة توزيع الدخل أصبح سياسة رسمية بعد انتخابات سنة ١٩٧٤ حيث أتاح حزب المعارضة للجساهير نوبها من الاحتجاج الرمزى . وعلى كل حال فاذا نجحت محاولة السير فى التنمية الاقتصادية جنباً الى جنب مع تحقيق العدالة الاجتماعية فان فرص زيادة التكامل السياسى تصبح أيضاً أكثر سنوحاً .

ومع ذلك فان التكامل السياسى والذاتية القومية ليسا مجرد توزيع مناسب أو غير مناسب للدخل . ولا شك فى أن المشاكل التى واجهت الولايات المتحدة الأمريكية فى حربها للفقير هى انذار واضح بالمشاكل التى يمكن أن تنشأ عندما تخصص موارد من الدولة لغثات اجتماعية ليس لديها فرصة التعبئة فى سوق العمل ، فبدلاً من زيادة فرصة خلق الذاتية القومية والتكامل فان تحقيق التقارب فى الدخل يبدو أنه يزيد من شدة الخلاف ويجعل التضارب أكثر حدة بين هؤلاء الذين يعيشون فى ظروف حسنة بسبب ما ينجزونه فى النظام الانتاجى وأولئك الذين حصلوا على دخول مرتفعة بسبب دعم الحكومة لهم أو بسبب الضبط السياسى .

فاذا انتقلنا الى دولة كالبرازيل ، حيث مشاكل الفقر أضخم وحيث الموارد المالية أقل فان هذه التجربة لابد أن تؤدى الى واحد من ثلاثة بدائل منطقية على الأقل .

فقد يتم ضم جماعات كبيرة من السكان للتكامل الوطنى بوسائل رمزية ، مع حرمان تلك الجماعات من الرفاهية الاقتصادية . وقد تكون هذه الوسائل سياسية كما هو الحال فى أوقات التعبئة السياسية ، كما قد تكون مجرد وسائل رمزية لاعلاصة وهذا النوع من التكامل يكون ذاتا اذ يحيا فى ظل ظروف من التفاوت الاجتماعى فى أنماط الاستهلاك وفى المشاركة الفعالة فى ادارة المجتمع . وقد أثبتت أنظمة التعبئة - تاريخيا - أنها خطيرة ، وهناك اتجاه واضح لتجديدها . كما أن النظام الرمزية المجردة تستلزم قدرا كبيرا من الكبت ولا يمكن أن تستمر الى مالا نهاية له . وعلى أى حال فإن أنظمة التكامل الوطنى الرمزية لا تحقق هذا التكامل ، بل تؤدي الى مجرد تجميد الآراء ومنعها من الظهور علانية .

والجماعات المزوجة حيث تعيش قطاعات حديثة لا يمكنها الامتزاج بالجماعات التقليدية ولا السماح لها بالاستفادة من مزايا التكنولوجيا الحديثة ، ليست سمة خاصة بالبرازيل بل هى موجودة بفترجات متباينة من القسوة فى كثير من البلاد . ومن حسن الحظ أن فكرة إيجاد جوازات سفر داخلية (للاتقال من ولاية الى أخرى) ليست محل تقدير فى البرازيل كما أن فكرة إيجاد لوائح هجرة شديدة ليست مناسبة أيضا . وعلى العموم فإن استحالة إيجاد خطوط واضحة للتمييز العنصرى تبشر بمستقبل حسن للوصول الى تكامل اجتماعى وسياسى حقيقين . وهذا يقودنا الى البديل الثالث ١٥

فحقيقة أن الجانب « التقليدى » من البرازيل ليس « تقليديا » اطلاقا كما سبق أن أوضحنا فيما سبق ، يجعل من الممكن للدولة أن تمنح فرصة سياسة أفضل مما هو متاح لمجتمعات أخرى حيث الخلاف بين فئات المجتمع الفنية الحديثة التى تستفيد من التكنولوجيا المتقدمة ، والفئات الأخرى الفقيرة والتقليدية التى لا تستمتع بثمار التكنولوجيا الحديثة تكون مرتبطة تماما بأساليب الرقابة السياسية وباختلاف الجنس . ان الوضع فى البرازيل يمكن أن يسمح بضروب من مشاركة القطاع التقليدى فى البلاد بصورة أكثر من رمزية بحيث يمكنها أن تفيد وتستمر طراز التنمية الاقتصادية من خلال التكنولوجيا المتقدمة والتكامل مع السوق الرأسمالية الدولية . ولا يمكننا أن نسلّم بأن ذلك لابد أن يتحقق ، كما أنه من المستحيل أن ننشأ بالعموم السياسية والاقتصادية والفنية التى يمكن أن تنشأ من جراء التجول الى مجتمع متسم بعدالة اجتماعية أكبر ، ضمن مجتمع عالمى بدأت معاناته من نقص الطاقة والموارد المادية الانسانية الأخرى . ولكن هذا التكاملى هو - على الأقل - فرصة ينبغي اغتنامها .



أسس المعطيات الإجتماعية والاقتصادية

تونس

● ● أجرت تونس فيما بين نهاية عام ١٩٧٦ وبداية عام ١٩٧٧ ،
وبقدر ما استطاعت ، مسحا شاملا للاطار التنظيمي لمصادر البيانات ،
وكيف تنفذ اليها حتى تلم بما يعوزها من معلومات ، وقد تم مسح تسعة
وسبعين جهازا ، كما جمعت معلومات كان مصدرها مئتين وثلاثين منشورا
باللغة الفرنسية ومئة أخرى باللغة العربية .

وتشير الدلائل الأولية للمسح الى حداثة مراكز التوثيق والنشر ،
اذ لم يمض على المحاولة الاولى لجمع البيانات الأساسية غير ثلاثين عاما ، ففي
عام ١٩٤٧ صدر المجلد الاول من الكتاب السنوي للبيانات الإحصائية في
تونس ، ولم يكن هناك قبل صدوره غير جداول متناثرة أو تف من تقادير
إحصائية من قبيل الإحصاء العام لتونس فيما بين ١٨٨١ و ١٨٩٢ وما بين

● هذا هو البحث الثاني في سلسلة بعث المسح الإقليمي لوعية
البيانات الاجتماعية والاقتصادية . وكان البحث الأول عن استراتيجيا .

الكاتب : عبد الوهاب بوهدرية

استاذ الاجتماع بكلية الآداب بجامعة تونس ، ومدير مركز
الدراسات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية بتونس . مؤلف
عدة كتب منها : الجريمة والتغير الاجتماعي في تونس ،
الطابع الاجتماعي للعلمية في افريقية ، المرأة في الاسلام ،
الابداع في المغرب .

المترجم : الدكتور حسين فوزي النجار

١٩٠٤ و ١٩١٢ ، أو سلسلة التقارير الاحصائية من عام ١٩١٣ الى
عام ١٩٣٧ .

وكانت الحاجة الملحة الى بناء ما خربته الحرب هي وحدها الحافز لسلطات الحماية
على الاهتمام بهذا الأمر ، الا أن العمل الجاد لم يبدأ الا في عام ١٩٦٧ بانشاء ادارة
للتخطيط سرعان ما أصبحت هي الوزارة الرائدة في تنظيم الحكومة التونسية .
ويرجع تاريخ التوثيق والاحصاء في تونس الى فترة هامة من فترات التاريخ

الاجتماعي والاقتصادي للبلاد حين بدأت تصحو على ما ينوشها من مشكلات اقتصادية
 واجتماعية ، وأخذت حبيتها تبدو في التحليلات الكمية وفي اتخاذ التخطيط وسيلة لكل
 عمل حكومي ، مما حملها على ادراك ما يحتاج اليه أي قرار مؤثر من سنياسة مرسومة
تقوم على أسس موضوعية صارمة للقواعد الاحصائية ، اذ أن العمل يحتاج الى دراسة،
والدراسة تستدعي البحث ، والبحث يقوم على بيانات جاهزة متواصلة تنسم بالدقة
والانساق تلم بكل ألوان النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وتحيط به .

وبدت الصورة الأخاذة لهذا الاتجاه في هذا العديد من المعاهد القائمة والكم الواضح في عدد النشرات والمطبوعات الصادرة ، فبدت أشبه بانفجار مذهب ولكن في عالم التوثيق ففي عام ١٩٦٣ لم يكن هناك غير مئة وسبعة من المنشورات الدورية يدور ثلثها حول اهتماماتنا ، أما اليوم فإن هناك ثلاثمائة وستة وثلاثين دورية تلم بصورة أو بأخرى بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وحدها ، وهو ما يزيد على خمسة أضعاف ما كانت عليه في تلك الفترة .

وليس من اليسير علينا أن نتوخى الدقة التامة ، وذلك بسبب ما يصور مصطلح « مركز التوثيق » من إبهام وغموض ، فمنها ما لا يبدو كونه وحدات صغيرة تشترك معا في جمع المتناثر من الوثائق حول موضوع معين . وأخرى ليست غير مكتبات متخصصة ، وما عدا ذلك فإنها معاهد ذات كيان فعلي مزودة بكل ما يلزمها من تجهيزات أساسية وعاملين أكفاء وأجهزة تسجيل ومكتبات الصور والأصوات والكمبيوتر والتللكس .

الا أننا لا نملك غير الاعتراف بما للوحدات الصغرى من أهمية لا تقل عما هي للوحدات والمراكز الكبرى في بلد صغير ما زال في بداية عهده بالتوثيق والاحصاء ، بل نستطيع أن نقول أن أهميتها في هذا الميدان تفوق ما للمراكز الكبرى من أهمية ، إذ يجد الباحث فيها بغيته تماما إذا ما عرف كيف يصل إليها ، وقليلًا ما يعرف ، وإن كانت فائدتها لا تقدر بما تزدهم به من معلومات لها أهميتها ونوعيتها الخاصة ، تبرز فيما ينشر بصورة منتظمة من بيانات ثمينة قيمة حول العمالة والسياحة والاسكان والصحة وتنظيم الأسرة والتدريب المهني والأسهم والسندات واتجاهات السوق .

ومن الأهمية بمكان أن تكون البيانات صادقة ومؤكدة ، ففي أعقاب الإسيبتقلال (في نهاية العقد السادس) ثار الشك حول صحة الكثير من البيانات الصادرة التي اتسمت في كثير من الأحيان بالاعتصاب والإيجاز وبقي التحفظ بشأنها قائما خلال العقد السابع ، حين بدأت البيانات الإحصائية وكأنها تعني بالتوافق مع الخطة أكثر مما تعني بالدقة مما أدى إلى اتخاذ إجراء مقال ليكون النظام الإحصائي أكثر تحسرا للواقع .

وقد ظلت البيانات الإحصائية تصدر لزمّن طويل عن إدارات عديدة في وزارة التخطيط حتى أنشأت الحكومة عام ١٩٦٩ معهد الإحصاء ، وقد بقي لفترة قصيرة تابعا لرئاسة الوزراء قبل أن يضم بصفة نهائية إلى وزارة التخطيط .

وكان القصد من اتخاذ هذه الخطوة أن تبقى إدارة الإحصاء بعيدة عن أي مؤثرات جانبية يمكن أن تنال من كفاءتها وصدقها والدقة التي نتوخاها في القوانين عليها .

ولا يجعب مراكز التوثيق ومعاهدهم مكان واحد ، وهو ما يتيح لها التوسع في جمع المعلومات وغزيلة البيانات العديدة وفحصها وقياسها بعضها ببعض ، ولم تنج مع ذلك

من النقد الذي يوجه اليها بين حين وآخر بسبب بعضة البيانات وقصورها عن التوافق واختلاطها بعضها ببعض ، ولم يكن من اليسير على الباحث في سعيه الى معلومات جديدة ان يقصد ادارة فتحية تلك الادارة الى ادارة أخرى وهذه الى غيرها قبل أن يصل الى المكان المنشود ، ولا يجد في هذا المكان المنشود غير أرشيف كامل من قصاصات الصحف يحشدونها أمامه فلا يجد فيها الا ما سبق أن جمعه هو بنفسه .

وليس من المقبول أيضا أن تقوم المكتبة القومية ومركز التوثيق ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية جميعا بعمل واحد في وقت واحد دون تنسيق فيما بينها ، مما حمل الكثيرين ممن رجعنا اليهم على الإلحاح في إقامة مركز واحد للتوثيق ، وهو في ذاته دليل على الاحساس بالضرورة الملحة الى التنسيق فيما بينها بإقامة بنك مركزي للبيانات ، لا يكرر ما يقوم به غيره ، ولكن ليرشد ويوجه الى المصادر الوافية للبيانات .

وتبدو حماسة تونس للتوثيق من الانفاق الكبير الذي تتكبده سنويا ، وإن كان من العسير تبينه على وجه الدقة ، فليست هناك ميزانيات مستقلة للعدد الأكبر من هذه المراكز وإنما تستمد مصروفاتها واحتياجاتها من الميزانية العامة للمعهد الرئيسي ، وإن كان قد تيسر لنا الآن نحصل على معلومات تبين ميزانية أربعة وعشرين مركزا منها ، فصلت على الوجه التالي مقومة بالدولار الأمريكي ، والدولار الأمريكي يساوي ٤٣٥ر. من الدينار التونسي .

عدد المراكز	الميزانية السنوية	عدد المراكز	الميزانية السنوية
٥	١٠٠٠٠ - ٥٠٠٠	١	١٠٠٠ -
٧	١٠٠٠٠ +	٢	١٠٠٠ - ٥٠٠٠

ونستطيع أن نتبين أن أكثر من نصفها مراكز صغيرة لا تتجاوز ميزانيتها ١٠ر.٠٠٠ دولار ، أما الكبرى فهي مراكز أهلية محدودة العدد ، ولا يهون من شأنها أن أكثرها من المراكز المتوسطة أو أنها من المراكز المتخصصة العالية .

وبلغت ميزانية هذه المراكز الأربعة والعشرين مئتي ألف دينار أو ما يعادل ٦٤ر.٠٠٠ دولار ، إلا أن جملة الاستثمارات والانفاق السنوي للتوثيق واعداد البيانات

الاقتصادية والاجتماعية في تونس هي ما يمكن تقديره بملينيوني دينار أو ما يعادل ٢٤٠ مليون دولار يستحوذ على نصفها المعهد القومي للإحصاء وحده . حيث بلغت ميزانيته عام ١٩٧٧ تسعمئة وسبعين ألف دينار أو ما يساوي ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار .

ويبلغ عدد الموظفين المستولين عن إدارة وإعداد مصادر التوثيق في أربعة وستين معهدا ٧٨٠ عاملا منهم ٣٨٠ في المعهد القومي للإحصاء وحده ، ونستطيع أن نقدر بصورة أقرب الى اليقين عدد العاملين في هذا القطاع على المستوى العام للدولة بألف عامل وهو ما تؤكد ميزانية الوظائف . وقد استخلصنا من دراسة حجم الميزانية . وفي نظرة سريعة الى توزيع الوظائف نرى أن المراكز الصفرى ما زالت لها السيادة ، إذ أن تسعة وعشرين مركزا في كل منها ثلاثة موظفين ، وأربعة وعشرين مركزا في كل منها ما بين ثلاثة موظفين وثمانية ، واثني عشر مركزا في كل منها تسعة موظفين .

ويرى كثير ممن سألناهم خلال المسح أن التوثيق ما زال مبعثرا لا يربطه رابط ، ومنهم من قال أنه مشوش ، الا أنهم أجمعوا على أن الأموال المتاحة والقدرات المبعثرة تستطيع أن تكون أكثر كفاية وقدرة فيما لو جمعها مركز قومي واحد يمكن أن يضاها بمصادره المركزة أعظم المراكز الأوروبية ، فإذا كان من يشك وهم كثرة ، في قدرة مثل هذا المركز على أداء خدمات أجدى لبلد مثل تونس فانهم لا يشكون في تطويره لمسا تفضيه حاجاتها .

ويرى أكثر هؤلاء ممن يحتلون مناصب لها أهميتها أن وضع نظام متخصص ييسر الوصول اليه ويؤدي ما تحتاج اليه البلاد من خدمات هو الأفضل والأسر .
الا أن نشر البيانات الأولية لا يقل في جدواه عن تحصيلها ، وفي هذا المضمار دون غيره يفدو الباحث قريبا من المصدر ، ولكن يبقى بعد ذلك تشغيل هذا النظام وتوظيفه وهو ما يبدو واضحا عند ما نتأمل طبيعة هذه المراكز وعملها والخدمات التي تؤديها .

ومما هو جدير بالتنويه أن ستة وثلاثين مركزا من سبعة وتسعين ، أي حوالي الثلث ، لم تقدم البيانات التي قامت بجمعها ، وكل ما قامت به أنها قدمت معلوماتها وقبضت يدها عن تقديم حصيلتها من البيانات المناسبة والمؤكدة أو من الوثائق ، مدونة أو مصورة أو مسجلة ، لتشجيع حاجة الراغبين فيها .

كما أن أربعة مراكز قد أصدرت وثائق عامة وإن مست دون قصد الميادين الاقتصادية والاجتماعية (ومن هذه المراكز إدارة المحفوظات القومية ، ومركز التوثيق القومي ، وهي قاصرة على تناول المسائل الجارية بصفة عامة) .

وهناك سبعة وخمسون مركزا (أي ثلاثة أخماس المجموع الكلي) تقدم بيانات ووثائق متخصصة ، كما أنها تقوم بتوزيعها ، وهذه المراكز هي أكثرها أصالة وفائدة

للدراية الحالية ، اذ أنها تقوم بدور أساسى فى تحضير الوثائق المفصلة عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتونس .

الا ان هذا الرقم الأخير يضلنا عن حقيقة سافرة ، وهى أن التوثيق يتركز فى الواقع فى قلة من المراكز . على وزارة التخطيط والمركز القومى للإحصاء والبنك المركزى وادارات البحوث والإحصاء والتخطيط فى الوزارات المختلفة ، وهى التى تشكل فى حقيقتها المراكز الأساسية لتحصيل البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتوزيعها ، مما يعنى أن الأجهزة الادارية فى تونس هى التى تقوم وحدها بأعداد البيانات الاجتماعية والاقتصادية ، وأنها قد غدت حكرًا لها . فالقطاع الخاص لا يقوم بغير القليل منها ، كما أن الشركات الخاصة والمؤسسات والهيئات المهنية ليست مما يعتد بنشاطها فى هذا الميدان ، اذ أنها لا تقدم غير إحصائيات محدودة وقاصرة عن مشروعاتها والناثرة التى تعمل فيها ، وهو ما تصعب الادارة التونسية فى اعتبارها أينما وحيثما أمكن .

ويفسر هذا الدور المتواضع الذى يقوم به القطاع الخاص على ضوء التوجيه الحكومى والطريقة التى يساس بها التنظيم الاجتماعى والاقتصادى فى تونس حيث يحتل القطاع الخاص دورًا ثانويًا فى دولة تتركز فيها المسؤوليات التى تضطلع بها ، مما يترتب عليه قيام ثمانية مراكز دولية أو أجنبية الى جانب ستة عشر مركزًا خاصًا ، فى حين أن ثلاثة وسبعين مركزًا (هى ثلاثة أرباع العدد الكلى) منشآت حكومية تتمتع بأعظم قدر من الأهمية تعد بياناتها مباشرة بنفسها . وهو ما يعنى أن كافة الميادين ، وبأنواع خاص ، ميدان الإحصاء والتوثيق ، وهى ميادين تستأثر بها الحكومة .

فالادارة التونسية هى التى تعد البيانات الأساسية بما جهزت به وأعدت له بكل ما يمكنها من القيام بهذا العمل واستثماره وحدها ، وقد زودتها حاجة الدولة بقوة دافعة لأعداد تلك المجموعة من المراجع التى تعوزها وتحتاج اليها ، وكانت الادارة فى ظل الحماية تحتذى سياسة « دعه يعمل » لمصلحة الاستعمار وصالح المستعمرين ، فلم تكن ترضى بأن تزود الوطنيين الأحرار من الفرنسيين بما يمكن أن يستغل ضد قوى الاحتلال والعنصرين .

وقد تغير الوضع بعد الاستقلال عند ما اكتشفت ادارة التخفيف حاجتها الشديدة الى البيانات ورأت أنها عاجزة حتى عن استيفاء أقل ما تحتاج اليه من معلومات واصصائيات ، وعند ما أسفرت الممارسة العملية عن ضرورة تقويم ما يجرى وما تم من أعمال ، فضلا عن الرغبة فى الكشف عن الأخطاء وتلافيها والمتوانى فى انجاز الأهداف المشدودة ، أخذت السلطات تعمل على تطوير أجهزة أعداد البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتوزيعها والعمل على تحسينها وتنميتها ، ومنذ ذلك الحين بدأ التوازن بين التخطيط فى تطوره والأجهزة التى تقوم بأعداد البيانات فى نموها وتقدمها .

ويقوم المعهد القومي للإحصاء في الوقت الحاضر بأعداد البيانات الإحصائية إلى جانب ما تقوم به الوزارات المختلفة والمراكز المتخصصة ، ويمضي قدما في تحقيق كل ما يتصل بالإحصاء من أمور البلاد بدءا بجمع المعلومات الهامة وترتيبها ونشرها في كل ما يتصل بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية ، فهو الجهة الرسمية المسئولة عن الإحصاء السنوي للسكان ، ومسائل الإسكان ، وكان آخر ما قام به من دراسة في هذا الصدد الدراسة التي قام بها عام ١٩٧٥ على عينة تمثل عشر سكان البلاد ، كما وأنه يضطلع بمسئولية إعداد البيانات الديمغرافية وفقا لحجم السكان وتحركاتهم وتكاثرهم وتوزيعهم على المحافظات والمراكز والقرى فضلا عما يتصل بالتمثيل النيابي والتصويت والتقسيم الإداري للبلاد .

كما يشترك مع وزارة العدل في إعداد قوائم الطلاق، والتجنس وسقوط الجنسية . كما يسهم بجانب الإدارات المعنية بإعداد إحصائيات عن الانتاج الصناعي والزراعي والتعدين والسياحة والنقل والمركبات والتجارة الداخلية والخارجية والنقد والأرصدة والاقتصاد القومي ، وبالإجماع يقوم المعهد القومي للإحصاء بكل ما يتصل بحالة البلاد الاقتصادية ، كما يقدم المعلومات المناسبة عن الأسعار وتكاليف المعيشة وتسعيرة الجملة والقطاع ومستوى الأجور والمرتبات ، ويقوم باستقراء كثير من الأمور كاستهلاك الأسرى والتوسع الزراعي الخ .

ويقوم المعهد القومي للإحصاء في الوقت الحاضر بإحصاء الصناعات الهامة وإعداد قوائم مفهرسة بالمنشآت الصناعية والدراسات الصناعية والمهن الصغرى الخ ، فضلا عن المهام العادية التي لا يتسع المقام لذكرها ، كالمنسج الشهري للمؤشرات الاقتصادية للبلاد والتقييم السنوي للعمالة ، مما يزودنا بالمعارف الجمة عن أحوالنا .

ولا تتوانى الوزارات المختلفة عن إعداد ما يلزمها من إحصائيات ، وإن شأب عملها التواكل والتعاس إلى حد ما كما كانت خلال العقد السدرس ، وتعتمد في إعدادها على مصادرها الذاتية ، وتقوم بتقديمها إلى المعهد القومي للإحصاء وإلى وزارة التخطيط ، وفي كل وزارة في الوقت الحاضر جهاز خاص في شكل إدارة أو قسم يضطلع بمسئولية الإحصاء والتخطيط والمنسج ، وتحمل هذه الأقسام أو الإدارات وهي تابعة للإدارة المركزية ، مسئوليتها عن الكم الهائل من البيانات تلبية لحاجات الوزارة وغيرها من الهيئات الدولية أو المراكز المتخصصة والباحثين . وتقوم بجمع بياناتها عن الوزارة التي تتبعها عن طريق أجهزتها المختلفة ، أو تحصل عليها إما عن طريق المراكز الخارجية أو عن طريق الهيئات الخاصة .

وقد ظلت الوزارات فترة طويلة امتدت حتى بداية العقد السابع تقوم بجمع بياناتها بنفسها ، فوزارة التعليم مثلا ظلت تعتمد في جمع البيانات التعليمية على المدارس الابتدائية والثانوية وعلى غيرها من منشأتها بطريق مباشر ، وكان مكتب

الوزير هو المسئول وحده عن جمع هذه البيانات وتحليلها ، معتمداً في ذلك على مصادر الوزارة الخاصة كحل أمثل لحاجتها إليها .

ولما تغير الموقف وارتفع عدد المقيدين في المدارس ارتفاعاً مطرداً ، وبدأت الحاجة إلى تحليل نظم التعليم ومراجعتها وتصحيح أخطائها ، تعقدت وسائل الحصول على بيانات التعليم وأصبحت عسيرة . فقامت بها إدارة كبرى للإحصاء والتخطيط تعد وتنشر على التوالي كل ما يتصل بإحصاءات التعليم في البلاد بما في ذلك التعليم العالي وغيره من المنشآت التعليمية التي تقوم بها وزارات أخرى ، أو يضطلع بها قطاع التعليم الخاص ، ومع تقدم التعليم تقدمت وسائل الإحصاء وغدت أكثر دقة واتساعاً وثباتاً وأبعد مدى .

وما تم بالنسبة لوزارة التعليم تم مثيله بالنسبة للوزارات الأخرى الناشئة كوزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ، ووزارة الشباب والرياضة ، وهي التي بقيت زمناً طويلاً لا تجد حاجتها من البيانات ، وما زال الميدان فسيحاً للتقدم في هذا المضمار ، إلا أنه فترة المعاناة من قصور البيانات وضآلتها خلال عشر سنوات مرت بنا قد زالت وانتهت بعد أن تحسن الوضع كثيراً ، ففي كل وزارة تقوم إدارات الإحصاء والتخطيط بجمع البيانات الأساسية بصورة منتظمة ووفيرة على أحدث المستويات المعروفة ، بالرغم مما تلاقيه من عناء .

وفي هذا المستوى المكن تحتل جداول البيانات وبطاقات الفهرسة مكانتها الأثيرة ، إذ توزع على العاملين في الميدان ، ثم تقوم الإدارات المركزية بجمعها وفحصها وتصنيفها لاستخراج البيانات اللازمة لتوضع أمام الباحثين وموظفي الدولة للعمل بمقتضاها ، كما تطبع البيانات وتنشر في مجاميع صغيرة أو كبيرة وفقاً للحاجة إليها ، مزودة بالرسوم البيانية والصور والجداول وما تحتاج إليه من شروح وتعليقات عن سنة واحدة أو بضع سنوات .

وتعد هذه البيانات التي تطبع وتوزع وإن كانت بصورة متواضعة ، مرجعاً هاماً للباحثين ، وللجهات التي تعتمد عليها ، مما يتطلب موافاتهم بها أو إخطارهم بما يصدر منها للفادة مما يحتويه من معلومات ، وإن كانت تطبع على آلة الرونيو وفي أعداد قليلة لا تتجاوز ألف نسخة ، مما يتعذر معه الحصول عليها بعد فترة قصيرة من صدورهما .

ومن قبيل ذلك ما نذكره عن مجموعة الإحصائيات التي نشرتها وزارة العدل باللغة العربية عام ١٩٧٦ ، وهي وثيقة على درجة كبيرة من الأهمية ، إذ أنها تغطي الفترة من أكتوبر ١٩٧٠ إلى يونيو ١٩٧٣ ، وقد زودت بالصور مع تحليل مقارن للنشاط الشرعي في البلاد ، كما تقدم ذخيرة طيبة من المعلومات عن الحياة الأسرية

والاقتصادية وجناح الأحداث . وبمقارنة هذه الاحصائيات باحصائيات ادارة الأمن القومي - وقد وضعت وفقا لمعايير أخرى تهم الانتربول (البوليس الدولى) - يتدفق لدينا أداة فعالة للعمل لم تكن لدينا منذ خمسة عشر عاما ، وما هي العشرات من امثال تلك الوثائق تنشر كل عام ، وان كان الحفاظ عليها لا يلقى العناية الواجبة .

ويتصل اعداد البيانات واستخدامها بالتخطيط اتصالا وثيقا . والتخطيط يعتمد أساسا على ما تزوده الادارات المختلفة من بيانات أعدتها وقامت بتحليلها . فهذه التقارير سواء منها ما هو إقليمي أو يتناول قطاعا من القطاعات هي طلبية التخطيط ومبتغاه وهي تقارير وان لم تنشر ، ميسرة فى وزارة التخطيط وفى الوزارات الأخرى المختصة لمن يطلبها أو يبغي الرجوع اليها .

ولا تقل البيانات التى يصدرها البنك المركزى لتونس عن غيرها أهمية من حيث انتظامها وشمولها ، فالتقارير السنوية التى يعدها والنشرات التى يصدرها حافلة بأحدث المعلومات الدقيقة والمؤكدة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد .

وهذا فضلا عن البحوث الجامعية بطابعها الأكاديمي ، اذ ان أكثر مراكز التوثيق على صلة وثيقة بالمؤسسات العلمية ، كالمصلحة بينها وبين مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والاقتصادية وكلية الحقوق ومركز البحوث والدراسات الادارية .

والمثل الذى نضربه فى هذا الصدد بمركز البحوث والدراسات الادارية أكثر اشارة وعقلا ، وهو مركز بدأ عمله عام ١٩٦٤ من خلال المدرسة القومية. للإدارة التى يتبعها ، معنياً بالبحوث الادارية بوجه عام وبالإدارة فى تونس بوجه خاص ، فأتاحت أبوابه للدارسين من المعلمين والباحثين والطلاب الذين تخرجوا من مدرسة الادارة او من غيرها ، والمركز فى واقعه ليس الا مكتبة كبرى متخصصة فى الدراسات التفسيرية والسياسية والادارية ، وعلى صلة وثيقة بمعهد البحوث التعليمية ، كما يقفم المركز البحوث التى تعدها جماعات البحث به والتى تتناول عديدا من المسائل كتلك التى تعالجها الصحافة وسلاسل الدراسات والوثائق والمجلات التى يصدرها المركز عن المشروعات فى تونس وعن السياسة الاقتصادية للبلاد ، والمحاضرات التى تطبع على الاستمنسل والمراجع والمأثورات بخلاف هذا الكم الهائل من الدراسات المتكررة والعقيمة على أجمال صورة من التبويب كما تحتفظ بالوثائق والمراجع اللازمة لاعداد هذه البحوث والمؤلفات وغيرها من المؤلفات الأخرى وتصنيفها ، فهى مكتبة ثمينة حقا ، تضم عشرين ألف مجلد ، منها أربعة آلاف باللغة العربية ، عدا ألفى كتيب ، وثلاثمائة دورية . وهناك عشرة مراكز جامعية على الأقل من هذا القبيل تستخدم كمعامل ووحدات انتاج ، فضلا عن الاجتماعات والاتصالات العامة ، وهى بذلك جهاز ضخيم للمعرفة القومية التى تعوز لتونس فى كفاحها من أجل التنمية .

وما عليها من سبيل اذا تعثر عملها عن الانتشار ، فليس التوزيع مما يقع على عاتقها ، وانما يقع على عاتق أجهزة النشر ومراكز التوثيق بما لها من قدرة وكفاية في الادارة والتنظيم تستطيع عن طريقها ان تبتدع الوسائل لترويج وثائقها ، وان كانت مراكز التوثيق لا تتاح الا نادرا لخدمة الناس ، فمن بين سبعة وتسعين مركزا هي التي تناولها المسح لا يوجد غير ثمانية عشر مركزا هي التي تفتح أبوابها للجمهور دون عوائق أو قيود وعشرون أخرى قيودها نسبية ، وثلاثة وعشرون مفضورة على أربابها ولا تسمح لغيرهم الا باذن خاص ، وغالبا يكون الاذن مصحوبا برسم للدخول .

والعمل الذي تقوم به مراكز التوثيق مبسط الى حد كبير ، فهو تشير وتستشير وتقدم خدماتها أحيانا لمن يطلبها ، كما أن من بينها عشرة مراكز ترحب بأعداد ملف كامل من قصاصات الجرائد والموضوعات للصحفية لمن يحتاج إليها .

ويغلب على عمل التوثيق إصدار الكتب والكتيبات والدوريات وغيرها من المنشورات ، في حين تنفرد ثلاثة مراكز بأعداد السجلات والملفات ، هي : المكتبة القومية ، ودار المحفوظات الحكومية ، والمركز القومي للتوثيق ، أما الصور والأفلام والتسجيلات الصوتية فلا تميز الا لأربعة مراكز .

وليس لدينا غير ثلاثة عشر مركزا مجهزة بالتلکس الذي يتيح لها الاتصال المباشر بالمراكز الأخرى أو الوكالات المتخصصة في أوروبا ، ومنها مركزان قد زودا بأجهزة تلفونية تمكنها من أن تبحث بمعلوماتها في التول واللحظة ، كما جهز نصف هذا العدد بالآلات القراءة وأخرى للميكرو فيلم والميكروفتش ، ومن بينها عشرة مراكز في كل منها مطبعة ، وأربعة تستخدم الكمبيوتر ، وخمسة تقوم بتجليد مطبوعاتها بنفسها بما لديها من أدوات التجليد .

وتعد هذه المراكز بما لديها من هذه التجهيزات بناء هائلا قائما بذاته .

وعلىنا أن نتساءل هل هذه التجهيزات تستغل بكامل طاقتها ، وهو تساؤل يقف على ذلك المستوى من التساؤل الذي تثيره مشكلة تنسيق العلاقة بين السلطات المختلفة المسئولة عن التوثيق في تونس ، فمن المسلم به أن هذه التجهيزات تتيح لمراكزها أن تؤدي عملها على اكمل وجه ، و تيسر لها بصورة فعالة ان توزع بياناتها الاقتصادية والاجتماعية على من تعينهم .

ويتحرر التوثيق الآن من طابعه التقليدي القديم المقنن على المواد المطبوعة ، ويتجه الى وسائل الاتصال السريعة والبصرية التي تجعل من التوثيق عملية مالية مثمرة ، وخاصة عندما يطلب إليها اعداد الوثائق النادرة لموضوعات معينة تتطلب العناية والدقة ، إذ أن مراكز التوثيق الجادة بأعدادها لهذه الوثائق النادرة عن الموضوعات غير المطروقة خاصة الباحثين انما تقوم بأعظم خدمة نافعة ، فالى جانب

المكتبات التقليدية للمطبوعات والدوريات ما زال هنالك مكان للمراكز المتخصصة في اعداد الوثائق التي لم تنشر والوثائق غير المألوفة وغيرها من الوثائق المأبرة أو المؤقتة كالصور وجذاذات الصحف والتفارير التي يتعذر الحصول عليها والتسجيلات والخطب والمحاضرات والحفلات *

وعند ما أنشئ المركز القومي للتوثيق عام ١٩٦٦ كان أول ما خطر على البال أن يصطلع بدوره قبل المسائل الرئيسية التي تحظى بالاهتمام البالغ في تونس وفي خارج تونس ، فضم إدارات للدراسة والبحث وجمع المعلومات واعداد المحفوظات ، وتمتد إدارتا المحفوظات والتوثيق ملفات عديدة متنوعة من جذاذات الصحف القديمة والحديثة على السواء ، تونسية أو أجنبية أما باجتذاها ولصقتها أو لفها في مجموعات أو إعادة طبع النصوص التي قامت بنشرها من قبل ونقلت طبعاتها ، كما يضم مكتبة هائلة من الصور والسمعيات *

وغدا المركز القومي للتوثيق على هذه الصورة قادرا على تصنيف ستة آلاف ملف يدور ربيعها حول تونس المستقلة ، رجعت فيها الى ستة آلاف مصدر من الكتب والكتب ومثتي مجموعة من الجرائد وأربعمئة وسبعين مجموعة صحفية وحوالي أربعين ألف صورة لتونس عدا ثمانمئة شريحة من الأفلام المصورة للثقافة في تونس ومثلها من الميكروفتش وسبعين ميكروفيلم للصحف القديمة والكتب النادرة والرسائل العلمية والخطب وثمانية وأربعين تسجيلا عدا بضع عشرات من الشرائط المجلدة *

ويقوم المركز بنشر سلسلة من الوثائق التونسية ، ويواظب على نقل آراء الضمخ وتعليقاتها * وله صلات بأكثر من مئتين وست وخمسين هيئة متخصصة خارج تونس فضلا عن صلاته بمئة وثمان وخمسين مهيدا في تونس ، كما قدم أجل العون في تنظيم عدد من المعارض عن تونس في خارج البلاد وفي داخلها *

وأنا لنحس احساسا غامرا ممتعا عند ما نتبين الميادين التي غطتها مراكز التوثيق هذه ، ولما كان اهتمامنا هو بالمراكز التي تعنى بالبيانات الاقتصادية والاجتماعية فاننا أقصينا منها ما يتصل بالعلوم الطبيعية والتكنولوجيا بما فيها الزراعة ، وما يستحق التنويه أن هذه المراكز العلمية والتكنولوجية قلة لا تذكر ، ونبقى مراكز العلوم الاجتماعية أئيرة بالاهتمام لحاجة التخطيط إليها ولرغبة تونس وماحتها الى هذا الكم من الوثائق *

وهذا الخلل في التوازن بين هاتين النوعيتين من المراكز جدير بالتنويه وإن لم يتصل بموضوعنا هذا *

ولما كانت مراكزنا تبدي تحيزا بالغا للأرقام فإن العمل الاجتماعي يقتضى ويتفائل في كل مكان * وكانما تونس قد عصفت بها مجاعة للاحصاء تسفر عن نفسها في

شهادة التونسيين للاحصاء ، بدأ ذلك واضحا فى كتالوج المواد الموثقة ، يأتى فى أثرها شغفهم بالاقتصاد وشراعتهم اليه ، اذ أن نص هذه المراكز (٥٧ مركزا) توغل فى الاهتمام المباشر بالاقتصاد بطريقة أو بأخرى .

وكيفما كان الموضوع ، سواء ما كان حول المالية العامة أو الاستثمار أو الأرصد أو مسائل التجارة أو الانتاج أو الأسعار أو الأجور ، فانها جميعا تجد كفايتها من اهتمام المعهد القومى للاحصاء ، والبنك المركزى ، والمراكز المتخصصة بما يغطى حاجتها تفطية شاملة .

كما يشغل علم الاجتماع بشئى فروعه اهتمام سبعة وثلاثين مركزا بصورة جزئية أو كلية تقوم بجمع البيانات الأساسية عن المجتمع التونسى وأنماط الحياة ومستويات المعيشة والتغيرات الاجتماعية ومشكلات التصنيع والعمل وتحرير المرأة وشؤون الشباب والعلاقات الاجتماعية وحياة الجماعات الخ . ومن هذه المراكز ما هو مقصور على العمل الديمجرافى أو تنظيم الأسرة أو التعليم أو تخطيط المدن .

كما أن هناك تسعة عشر مركزا تعنى بمشكلات التشريع ، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد بهذا النوع من الدراسة ، كاهتمام مركز الدراسات والبحوث الادارية والوزارات والبنوك والكليات والمدرسة القومية للعلوم الادارية والمجلس الوطنى والحكمة الادارية وهيئات الاستثمار فى حاجتها الملحة الى معرفة آخر ما يصدر من قوانين أو نظم ادارية تترتب عليها ، فمن المحتمل أن تصدر القرارات دون تقدير كامل للمشكلات والنتائج القانونية التى تترتب عليها وأقل ما كفى علينا أن نقوم به أن نملأ الفراغ الذى واجهنا بعد الاستقلال عندما كنا لا نكاد نجد ما يعيننا على اصصدار القرارات الاقتصادية والادارية .

وهناك أيضا خمسة عشر مركزا على الأقل فى البلاد تغطى تفطية جزئية أو كلية القطاع الزراعى ومشكلاته الانسانية حيث يقيم نصف عدد المواطنين ، وحيث يحتل هذا القطاع المكان الاول . وتخطو وزارة الزراعة خطوات موفقة نحو استكمال اطارها التكاملى للبحوث والتوثيق .

وما زالت تونس تتطلع بشوق غامر الى الأمير الذى يأخذ بيد سندريللا ، فالتعليم مثلا بالرغم من أنه يستأثر بحوالى ٣٠٪ من الميزانية العامة ما زال يعتمد على أربعة مراكز لا غير ولا يوجد فى الواقع خارج ادارات التوثيق فى وزارة التعليم ما يمكن الاشارة اليه فى هذا المجال .

وما زالت الدراسات الديمجرافية بالرغم من أهميتها فى بلد يعنى بضبط الانجاب مهلة ، فليس لها من وجود اذا أغفلنا المعهد القومى للاحصاء ومركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية وجهاز تنظيم الأسرة .

اما الاثریات فان المعهد القومي للآثار والفنون مع اهتمامه البالغ بصيانة الآثار وحمايتها ، بعد أن تعرضت للنهب في الماضي ، يقف وحيداً في الميدان .

ولا تجد العلوم السیاطیة والتاریخیة غیر القطیعة والاهمال ، كما أن العلاقات الدولية ، رغم الصلات التي تربطنا بجيراننا وأصدقائنا ، مهملة الى درجة يتعذر معها الوصول الى وثيقة عن البلاد الافریقیة والعربیة وبلدان البحر المتوسط .

ويعتمد تبادل البيانات على عاملين أساسيين من حيث المحافظة عليها ومن حيث اعدادها من جديد ، وما زال هذان العاملان في حاجة الى الكثير ، فالتنشر في تونس مما لا يذكر ، ومن العسير أن تجد ناسراً للمؤلفات العلمية ، وأكثر عسراً أن تجد من ينشر النصوص الأدبية كانت أو أرقاماً أو حقائق ، فالطلب عليها ضئيل ، وسهوق القراءة محدودة . وبغض النظر عن الدراسات القليلة التي تنشرها الجامعات ، وقلماء يعاد طبعها ، فان البيانات الاقتصادية والاجتماعية لا تجد لها على صفحات الرونيو سواء كانت وثائق أو كتيبات أو ملفات ، ولا يتجاوز ما يطبع منها على أحسن الفروض بضع مئات من النسخ لا تجد الانتشار الكافي وسرعان ما تنفذ وتختفي ، وهو قيد كرهه ما من سبيل الى تحطيمه بغير مراكز توثيق على درجة عالية من الحيوية والكفاية تقوم حفيظاً على البيانات الاقتصادية والاجتماعية .

وبالرغم من كل هذه العوائق فان المطبوعات التي تصدر بالبيانات الاقتصادية والاجتماعية تتكاثر وتعدد وإن تباينت تبايناً كبيراً في نوعيتها وفي انتظامها ، فمنها ما يصدر شهرياً ، ومنها ما يصدر كل عام ، ومنها الأتيق الفاخر ككراسة الفن والمآثورات الشعبية التي يصدرها معهد الآثار والفنون ، ومنها المتواضع كجريدة الجمعية التونسية للتوثيق والبلوخرافيا والمحفوظات التي تظهر مطبوعة على أوراق الاستنسل ، كما تختلف في عدد النسخ التي تصدر اختلافًا بارزاً ، فمنها ما يطبع عشرات الألوف كالصحف التي تملك الاستعداد الكافي ، ومنها ما لا يتجاوز ما يطبع منها خمسمئة نسخة .

وما بئير الدهشة ويأخذ بالآباب هذا الخلل القائم بين ما ينشر منها باللغة الفرنسية وما ينشر باللغة العربية ، فالنسبة بينهما ثلاثة الى واحد تصعد أحياناً الى درجة حادة في بعض القطاعات وفي عدد من الأنظمة يتسع فيها هذا الخلل ، وبينما يتخفق قارئ الفرنسية بما يقرأ لا يجد قارئ العربية ما يفتحه ، فمنا ، وإن كان هذا الوضع مما لا يثير ، فما زالت اللغة الفرنسية هي السائدة بالرغم من الجهود التي تبذل لتعريب الإدارة . الا أن النسبة تتضائل وتتكسر فيما ينشر من كتب القانون والعلوم الاجتماعية والتاريخ ، أما التربية وشؤون الأسرة فليس ثمة فرق بينهما . وتزيد النسبة على الضعف في كتب الزراعة ، وإلى أربعة أضعاف في الدراسات السكانية ، وإلى ستة أضعاف في كتب الاقتصاد (انظر الجدول) .

الموضوع	النسبة بالعربية	النسبة بالعربية	الموضوع	النسبة بالعربية	النسبة بالعربية
الاقتصاد	٨٤	١٣	القانون	٨	٦
الزراعة	١٣	٦	السكان	٨	٢
المالية	١٢	٤	التاريخ	٦	٤
التعليم • الأسرة والشباب	١٢	١٢	والآثار	٣	١
المشكلات الاجتماعية	٨	٦	الجغرافيا		

فاذا اخفينا عن هذه المطبوعات التي تقدم معلومات عرضية او طارئة عن الاقتصاد التونسي (وخاصة بعض المقالات التي تنشر في جين أفريك (أفريقية الفتاة) او في دياالوج (الحوار) او في الصحف اليومية الكبرى) فاننا نميز أربعاً وثمانين دورية اقتصادية ، وهو ما يعكس حقيقة مؤكدة مفادها أن هذا العدد الكبير من الدوريات الاقتصادية يؤكد ما ذكرناه من قبل عن الاهتمام البارز والمطرد بهذا الميدان ، وبالرغم من الصورة الظاهرة فإن وجود ثلاثة عشر مطبوعاً باللغة العربية عن الاقتصاد يمد انجازاً حقيقياً قميناً بالتنويه١

ومن سوء الطالع أن هذه الكثرة من المطبوعات الاقتصادية لا تسير بأى شكل القدرة على التوزيع . وكثيراً ما يتعذر الحصول عليها ، فاذا كانت تلك هي حال المطبوعات فما بالك بحال الموضوعات الأخرى التي تصدر بوسائل أخرى غير الطباعة . وعلى أية حال فاننا لا نحس بصيانة المطبوعات او حفظها ، وليس لدينا نظام لتجميع ما نلده منها ، ولا يسلم تخزينها من النقد إذ أن المئات من الوثائق المعدة التي تتكلف غاليتها سرعان ما تختفى قبل أن تعرف .

وقد قامت البلاد خلال العقد السابع بكثير من الجهد والعناء والتكاليف الباهظة باعداد سلسلة من الدراسات البقنة لتخطيط وحدات التنمية الإقليمية ، الا أن بعض الخبراء يرون أن أي دراسة إقليمية للبلاد لا بد أن تبدأ بتحليل هذه الوحدات ، لكن الدراسات الخفتت قبل أن توزع ، ولم يبق من تلك البحوث حتى لدى اصحابها شيء ، ولا متابعة للحدث عن الملفات والفهارس والمادة العلمية التي أعدت لمشروعات الأبحاث المختلفة ، وكانت خسارة البلاد بفقدانها فارحة .

كما أن سجلات الاحصاء القومي لم يبق منها بعد سنوات من صدورها بقيه
لعجز الموارد وقلة الموظفين وعدم وجود مكان للمحفظ ، وكانت خيبة أمل للباحثين وأبناء
الجامعات وقد وقفوا عاجزين لا يملكون على شيء .
ولعجز الوسائل لحق الاهمال بكثير من الملفات ، أما حجج الأوقاف وقد عادت إلى
الدولة بعد الاستقلال ، ومنها ما يرجع إلى العصور الوسطى ، فقد نقلت من مكانها إلى
أمكنة سيئة وفي حالة يرثى لها ، وما نخشاه أن تختفي تلك الملفات أو تتبدد بعد ما نالها
من أضرار النقل أخيرا .

ولا تعد الطريقة التي تودع بها صور الوثائق مجدية أو ذات فاعلية ، كما أنها
في حاجة إلى التفسير فلا تكون مقصورة على وزارة الداخلية وحدها ، بل يجب أن توافي
بها المكتبة القومية باستمرار . إذ أنها لا توافيها إلا بالما وبصورة غير منتظمة ، كما يجب
أن توافي بها مراكز التوثيق المعنية ومكتبات الجامعات .

فإذا كانت تلك هي حالة البيانات التي تعد داخلها فماذا نقول عما يعد منها
في الخارج ؟ فمن حيث الكتب والمجلات فإنها تعبر الحدود إلينا على قدر ما يتيسر
لها ذلك والكتيبات والتقارير التي تعد في الخارج يفسر الحصول عليها . وكثيرا ما يعاني
المتخصصون أشد العناء في الحصول على الوثائق الخارجية ، كما أن نظام التبادل بين
الجامعات كرهه مجوج الطريقة ، كما تعوق الإجراءات البالية والحواجز الجمركية
استنساخ صور من الميكروفيلم والميكروفيش أو الانتفاع بها أو استخدامها ، فكوبونات
أليونسكو مثلا ليس من السهل الحصول عليها ، ولهذا فإن ما يجب أن يكون هو زيادة
الاهتمام بحفظ البيانات وصيانتها أولا ثم تداولها ثانيا .

الا أن الأمل كبير في تونس في أن يقضى الجمع الآل للبيانات على كل تلك
المشكلات قضاء تاما ، بما يقدم لها من حلول منطقية .

ويشرق علينا الكمبيوتر بهذا الأمل الجديد بعدما أصبح ظاهرة عامة في حياتنا ،
وبعد أن لجأ إليه عدد كبير من القطاعات في شئوننا الإدارية كالمرتبات والأجور في الحكومة
وفي الشركات الكبرى وفي أعداد الميزانية بإيراداتها ومصروفاتها ومسك الدفاتر
وحسابات البنوك والشركات الكبرى والامتحانات التي تجريها وزارة التعليم والتنسيق
للجامعات ومنح الدراسات العليا وبطاقات الجنسية الخ . كما قام الكمبيوتر بأعداد
كم هائل من البيانات المكثفة .

وقد يضيق المحفظون بالكمبيوتر ، إلا أن الباحثين الذين يتطلعون إلى هجر الأنماط
التقليدية والتحرر من عالمهم المقلل يرون فيه بداية عصر جديد .

ولكن علينا أن نواجه أمرين : أولهما أن لا تمحي البيانات سريعا قبل أن
تسجل وتصح ، وأن تفتح مغالقتها وأسرارها للباحثين .

أن أن طريقة المحافظة على البيانات والإفادة منها ما هي إلا إحدى مشكلات
التنسيق ، فليس في الوقت الحاضر عجز أو قصور في أعداد البيانات أو في مصادرها ،
وانما هي هي في حاجة إلى التنسيق بوضع إطار شامل يتمحور المركزية دون عنت أو

ارهاق أو قيود . ودون بيروقراطية . فما من شك فى أن أكثر هذه المراكز التى تناولناها بالدراسة إنما تواجه احتياجات واقعية كما تقوم بتحقيق مصالح مشروعة ، إلا أن علينا أن نتجنب المركزية الضيقة الحادة ، وأن كنا فى حاجة إلى قدر ضئيل من الوحدة فى تقنية الجمع والصيانة والحفظ والتخزين والتوزيع ، وفضلا عن استعمال البيانات واستخدامها • فالمراكز التى تعمل وحدها عليها أن تتكامل مع غيرها لتصبح جميعها حلقة متكاملة من التعاون والصلات الوثيقة النامية ، وليصبح مثلها الأعلى الذى يحكم سلوكها هو الاستمرار والتكامل ..

وما أن تقوم هذه الشبكة المتكاملة حتى تغدو فى تلاحمها قادرة على تنظيم وإقامة علاقات وثيقة بالمراكز الأجنبية • ويصبح من حقها أن تدعم صلاتها بالمؤسسات الدولية الكبرى ذات الأهمية الفائقة فى المحيط العالمى الحاضر الذى يقوم على التقدم الآلى • وإن كان من الواضح حقا أن الوضع القومى وحتى الوضع الدولى لم يتأهب بعد لاستخدام تلك التقنيات الحديثة فى إعداد البيانات الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أننا فى تونس علينا أن نعد أنفسنا حالا وفى الوقت الحاضر لما يجاوز المتاح وحده •



إعداد البيانات : حكومية وأهلية

أضواء على التجربة الإيطالية

● ● مقالة

ان اول ما يعينى فى هذا المقام هو ما تزود به النظم والسياسات العلوم الاجتماعية من بيانات هائلة معقدة ، وليس من شأنى ان لمس الا فى اضيق الحدود تلك المسائل ذات الطابع السياسى العريض ، التى كانت موضوعا لجدل واسع دار حولها ، كموضوع « الكمبيوتر والقوة » او « الكمبيوتر والحرية الفردية » ، وان كنت ساركز جل اهتمامى على مشكلات النظم والمؤسسات وغيرها من المشكلات المعقدة التى تفرض نفسها على اساتذة العلوم الاجتماعية بما تزودهم به من بيانات وفيرة يقومون على تحليلها ابتغاء معرفة اقوم لعمل احسن ، لنضع فى اطارها الحديث تلك الحكمة التى عناها بكون بقوله : ان المعرفة هى لصالح الانسان وتنمية قدراته . وبتعبير ادق ساعمل جاهدا على ان اصلل بين التركيب الاساسى للمعرفة وما يعاينه اساتذة العلوم الاجتماعية فى اختيارهم لنوع المعرفة .

الكاتب : جويدو مارينوني

المعهد العالي للاجتماع بميلان

المترجم : الدكتور حسين فوزي النهار

وساتناول بداية ذي بدء الصورة العريضة للمشكلة لتحديد ما بلغته العلوم الاجتماعية من المدى واتساع نتيجة لقدرة الكمبيوتر الهائلة في احصاء النشاط الحكومي والاداري ، لأقوم من بعد بفحص أنماط مختارة مما هو في ايطاليا وما يصلح منها للباحث الاكاديمي ، معتمدا فيها على التصنيف الذي قام به المعهد العالي للعلوم الاجتماعية في ميلانو ، حتى أتمكن من وضع الرباط الذي يصل شتى ألوان البيانات في العلوم الاجتماعية بعضها ببعض والنتائج الأولية التي تترتب عليها .

وأن كان من المسلم به أن تكنولوجيا الكمبيوتر لم تسبغ علينا حتى الآن ما تمنيناه من نعمائها ، وإن غدت تكنولوجيا المعلومات هي العلاج الشافي لكل مشكلات العالم السياسية والادارية الكبرى . مثلها في ذلك مثل ما سبقها من آثار التقدم التكنولوجي في ميادين اخرى ، فمما هي جانبيه من حولتب الإدارة العامة في أي مكان الا نلمس ما أضفته عليه بنوك البيانات وتنظيم المعلومات وأجهزتها المنتشرة في شتى بقاع المعمورة من أهمية عظمى وأثر بالغ ، حتى أصبح من البالوف لدى أكثر الناس تحمسا

لاستخدام الكمبيوتر أن يقول : ان حصيلتنا من استخدام الكمبيوتر على أكمل صورة لا تستطيع أن تساير ما كان منها فى تكنولوجيا الصناعات الثقيلة والخفيفة على السواء .

وكان لهذا الموقف تفسيراته العديدة ، وهى تفسيرات لا تتميز كثيرا عما هى عليه فى أى قطاع خاص من قطاعات الانتاج ، اذ أنها تنبع جميعا من صعوبة التكيف بين العمل الانسانى والعمل الاجتماعى بأوضاعهما المتأصلة (كما هى عليه فى أى قطاع خاص من قطاعات الانتاج ، اذ أنها تنبع جميعا من صعوبة التكيف بين العمل الانسانى والعمل الاجتماعى بأوضاعهما المتأصلة) كما فى وسائل التنظيم والادارة (وتكنولوجية جمع المعلومات بالوسائل الالكترونية ، وإن كانت هذه التفسيرات بعيدا عن ضروب التحليل المعقدة لا ترضينى ، او بمعنى آخر لا أجسد هذا الشرح فى صورته تلك حاليا من التناقض ، حيث تقف القدرات التكنولوجية الهائلة فى مواجهة نظم اجتماعية عاجزة عن الافادة منها ، مع أن كل ما نبغى هو مزيد من التكيف بين البناء التنظيمى والمنطق الذى تقوم عليه تكنولوجيا المعلومات التى نفترض أن لها ذاتيتها العامة من الادراك الاصيل .

ويخيل الى أن التناقض أو التباين الحقيقى بين قصور هذه النظم والقوى الناشئة لتكنولوجيا الكمبيوتر ليس على هذا القدر من الاتساع (اذ أنها على أية حال لا تكون مشكلة حقيقية) ، وكل ما هنالك أننا كنا نأمل ونتوقع أن تؤدي تكنولوجيا الكمبيوتر فى تجميع المعرفة الاجتماعية مع ما تؤديه للأجهزة الادارية والاكاديمية الى تحقيق ما نؤمله ونتوقعه منها .

فالمشكلة اذن هى فى تلك الفجوة القائمة بين فكرة الناس عن الكمبيوتر وما داعبه أحلامهم من الأمل فى اقامة جهاز ادارى على درجة عالية من الكفاءة والقدرة لأبعد مدى ، وما أداه فى أضيق الحدود من انجازات سريعة قليلة التكلفة ، ولهذا فإن هذا التناقض التكنولوجى إنما هو ناشئ من نظرتنا لما هو قائم من الأعمال السائدة وتحليلنا لها .

وحتى يتسنى لنا ادراك ما يحدث بصورة أفضل علينا أن نتبين هذا الكم الهائل من البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية والطريقة التى نسلكها فى جمعها وتحليلها .

حاجة العلوم الاجتماعية الى بيانات أوفى واكمل

إننا لنذكر ، نحن أساتذة العلوم الاجتماعية وأنا منهم ، أن نمو المعرفة بالحقائق

الاجتماعية - فى مستوياتها العليا - انما يقوم بصورة معقدة على الابداع والتبويب والصلات المتداخلة لكم هائل من البيانات التى تتعلق بالافراد كما تتعلق بالاعوية الاجتماعية ، وليس هذا بالراى الجديد . ففى زمن مبكر من عام ١٨٢٨ نرى ميكلووار جيوجا فى كتابه عن « فلسفة الاحصاء » يشير الى أن الاطار الحقيقى للعلوم الاجتماعية (حيث استخدم هذا المصطلح السائد حينذاك وهو الاحصاء) يتجاوز التعريف الاقتصادى للشعوب الى هذا الكم من البيانات الفسيحة عن الظواهر الاجتماعية ، فعندما اتسع مدى الاحصاء وأصبح أكثر غنى وثراء حوى فى داخله عددا من الاحصاءات الثانوية يمكن أن تمدنا بما يأتي : (١) الوفرة أو الفقر ، (٢) العلم أو الجهل ، (٣) السعادة أو التعاسة ، (٤) المعروف أو المنكر ، (٥) المدنية أو الهمجية ، (٦) قوة الشعوب أو ضعفها .

وعلى هذا فإن الاحصاء يشمل كل ما يتصل بالبلد من بيانات تسفر عن نفسها فى الأحداث الجارية يوما بعد الآخر ، كما أنه افح لكل مواطن كما هو لكافة الناس وللحكومة التى تنوب عنهم وتتوكل بهم أو تمثلهم .

فاذا توافقت هذه الحقيقة مع حركة المؤشرات الاجتماعية القائمة والدراسات التى تتناول طبيعة الحياة فاننا نستطيع فى سهولة ويسر ، الى جانب ادراكنا لما عليه تلك الركائز القديمة العملاقة التى تقوم عليها حياتنا من جدة وحدائق ، أن نتبين أيضا هذا التقدم الوثيد الذى أملته الاتجاهات المسيرة للبيانات الفاضلة التى تتصل بالحالة الاقتصادية للشعوب ، كما تتصل بالبيانات الهينة : للعلم والجهل ، والسعادة والتعاسة والمعروف والمنكر ولكل ما يتصل منها بمعرفة طبيعة الحياة التى غدت صورة للتحدى امام النيارات الاجتماعية الجارية والمتكاثرة .

وقد بقيت هذه الرؤى والتطلعات على حالها حتى جاء الكمبيوتر ليصبح أداة فعالة لتحقيق هذه الغاية (وان كان سببا فى مصاعب أخرى ناجمة) وانصبح قادرين على تناول البيانات بصورة أدق وبشكل أكثر جدوى مما كانت عليه وسائلها التقليدية من قبل .

ولنعد مرة أخرى الى جيرجا لنراه يقول :

« ان معرفة المؤشرات ولقيم التى توافينا بها البحوث الاحصائية تستطيع أن تنتزع العديد من البيانات التى يعتمد عليها عدد غير قليل من كسالى الموظفين فى العاصمة . يبعثون بها الى الاقاليم ، وهى بيانات لا جدوى فيها الا من حيث أنها :

١ - مدعاة للخوف من أن تفكر الحكومة فى تقرير ضرائب جديدة ، فتكون مدعاة للمنتفعين بالكذب فيما يدلون به حولها .

٢ - مدعاة للسخرية من حيث سخافتها وتفاهتها فتؤدى الى الكذب والتحريف فلا تثمر غير اجابات رائعة وضيعة .

٣ - كما تؤدى الى تضخم الملفات بركام من الأوراق التافهة ، فاما أهميتها الحكومة لعدم الثقة بها واما قاداتها الى أخطاء مؤسسية اذا استعانت بها .

فاذا ألقينا نظرة على الصورة العامة للنظام كما يراه شتاين روكان ، حيث اختطت مدارج العلوم الاجتماعية طرائقه فى شتى البلدان لتحقيق أهدافها التعليمية وقامت بجمع ما استطاعت من البيانات الهامة ، فقد نستطيع أن نتبين (وعلى الأخص فى أوروبا ، حيث نخيم بيروقراطية وطيدة تزود العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع بما ينهض به) أن المصادر الرسمية هي الأساس الذى يزود العلوم الاجتماعية بالبيانات ، أما الولايات المتحدة فانها تلجأ الى المسح والتصنيف الذى يثرى البيانات الاجتماعية وينمىها بمنأى عن الأجهزة الادارية والحكومية ، وإن كنت أرى أن تطور تكنولوجيا الكمبيوتر وتقدمها كقيل بالمد من هذا التباين والاختلاف فى أسلوب البحث وفى نوعية البيانات التى ينشدها أساتذة العلوم الاجتماعية . وفضلا عن هذا فإن التعاون (وإن شئت التنافس) بين الجامعات المدرسية وأجهزة الدولة فى جمع البيانات واستخدامها سيغدو أكثر دقة ، أو أننا نتحرك القهقري ، كما ذهب روكان فى تصحيحه ، من الربع الثانى (طرق المسح) الى الربع الأول من الأطار (السحت الرسمية) ، وإن لم تسلك الطريق السلبي لتصنيف الرسم - كما عناء دوركايم - ولكنها اختطت طريقا أكثر حيوية فى مواجهة الأسلوب الرسمى لجمع البيانات . ومن ثم أصبح لأساتذة العلوم الاجتماعية أدوار متباينة فى الهيئات الحكومية التى تقوم بجمعها ، كمستشارين . أو منتفعين ، أو مكلفين بفرضها وتفتيتها لحاجة بعض الجهات إليها ، وهم فى هذا كله يتزاحمون ويتنافسون .

ويرى شتاين روكان فى دعواه البارعة لما يسميه « العامل الخفى » فى النشاط الأكاديمي لجمع البيانات أن تصور تقسيم معين للعمل يبدو سيرا ، ويضرب له المثل بما للبيانات من نفع ، ومهما يكن العائد منها فإن ما أراه فى مستقبل الأيام من تطور سينتهى بانشاء « بنوك البيانات » - مهما كان شكلها - للعلوم الاجتماعية ، فإن قيامها لابد أن يعتمد على الأجهزة الرسمية لجمع البيانات ويرتبط بها . ومن المؤكد أن حجم البيانات التى يحتاج إليها أساتذة العلوم الاجتماعية لابد أن يؤدى الى قيام أجهزة كبرى تضطلع بها ، وستنمو وتطور لتصبح أجهزة خاصة مستقلة بذاتها ، وإن كان من الممكن أن تتوافق وتتحد مع الأجهزة الرسمية .

ونستطيع أن نتبين الوضع كما هو فى واقعه ، أما فى الأطار الذى تقوم عليه « بنوك بيانات العلوم الاجتماعية » من حيث تنظيمها وطريقتها والقواعد والاجراءات

التي تسير عليها) ، واما في اطار الذي يربط بينها وبين الاجهزة الرسمية لجمع البيانات .

فاذا كنت أرى أن الاطار الأول قد جاء بأعظم عائد فإن الاطار الثاني وإن جاء بالقليل كان على قلته ثميناً وكان عظيم النفع لعدد من المسائل الدستورية والسياسية التي ضرب بها شتاين وكان المثل في تقريره الكثير عن استخدام البيانات في وربما القرية .

اجهزة الاعلام الحكومية

منذ بدأ هيرل وماسون محاولتهما عام ١٩٦٣ لترشيد الاعلام الحكومي باقتراح نظام موحد للاعلام حفلت المحاولات التي قامت بها الدولة وغيرها مما قامت به الادارات المحلية بالكثير من الكتابات التي تناولت مسائل الاعلام واقتربت لها الحلول (ومنها ما عجز عن اقتراح الحلول) ، وإن أجمعت كلها على الفرص المواتية التي يمكن أن يوفهم بها الكمبيوتر في جمع البيانات وفقا لحطة جديدة أو إجراءات ادارية أكثر كفاية .

وقد قام الآن ف . وستين بتحليل أنماط عديدة لعمليات المسح الرائعة التي نهضت بها الولايات المتحدة بأقامة هيكل مترابط لجمع البيانات ، خرج منها بالنتائج السابقة التي ترى أن استخدام الكمبيوتر في الادارات الحكومية ما زال خاضعا للعمل الروتيني ، ومن المحتمل أن لا يتعدى التطبيق الحرفي والاجرائي للفهرسة اليدوية .

فاذا غدا أساتذة العلوم الاجتماعية أكثر التصاقا - كما تتوهم - بحصيلة البيانات القائمة فإن علينا ، كما أرى ، أن نلقى نظرة فاحصة على ما يجري داخل الادارة الحكومية لبنوك ابيانات ، لما لها من تأثير محتمل على بنوك البيانات الاكاديمية في المستقبل ، ويبدو أن المعيارين اللذين يمكن أن يقوم عليهما تصنيف متكامل لقواعد جمع البيانات هما ما يمكن أن أسميه « التنظيم المتكامل » في المعيار الأول وما أسميه « فائض القيمة الاعلامي » في المعيار الثاني ، وهو ما أعني به شيئا قريبا مما جاء في تقرير عن « التسجيل الذاتي للمعلومات في الادارات الحكومية » في اشارته الى ترتيب البيانات في قوائم تتضمن معنى جديدا للأعلام ، وإن لم يكن الوضع هو ترتيب البيانات في قوائم فحسب ، وإنما جمعها وتنقيتها أيضا بما يجعلها مقبولة ، ومن اليسر ضبط هذا المعيار وتجربته عمليا وكما بأعداد أرشيف مفهرس لشمى البيانات النوعية المترابطة يضع في اعتباره عدد النقاط التي يمكن الاستفادة منها ومستوى العائد التحصيل في مقابل الضائع ، ومدى ما في احصاء العائد من دقة (من قبيل تراجع النسبة المثوية ومعدلات الاضافة وما لها من قيمة) .

ويستطيع هذا المعيار أن يبين بدقة بالغة ، وفي أبسط المواقف ، قدرة الكمبيوتر على القيام بعمل الكاتب الإلكتروني ، حيث يعجز العائد الاعلامي أن يضيف شيئاً الى حصيلة البيانات ، كما يحدث عند اعداد القوائم من أرشيف السكان . فاذا انتقلنا الى موقف وسط فإن العمل يندو أكثر تشابكاً ، كما يحدث عند استخدام الكمبيوتر في اعداد الميزانية ، حيث تسجل البيانات الأولية المستمرة من كافة المصادر . ثم تدرج في بنود عديدة تجمل حصيلة المنصرف .^{١٠}

أما المواقف العليا فانهما تتطلب تحليلات احصائية مبهمة ومعقدة يتم الربط والمقارنة بينها على المستويين الفردي والجماعي ، كما يحدث في التحليل الاجتماعي للوحدات الحضرية ، أو عند تصميم هذه البيانات بحيث تمدنا بما نحتاج اليه مستقبلاً لنشتى أنواع الخدمات .

اما المعيار الآخر ، وهو « التنظيم المتكامل » ، فمن اليسير استخدامه وتجربته باختبار عدد من الوحدات الادارية التي تقوم باعداد الدخل والمنصرف . ومدى ما تستعين به كل منها في خطواتها ببيانات الكمبيوتر ، وما تضيفه البيانات الالكترونية من حيوية على التنظيم المشترك .

ففي أبسط المواقف نستطيع أن نضع وحدات البيانات الالكترونية التي تدخل في تنظيم أى وحدة بحيث لا يجوز تأثيرها على غيرها أو تستوحى بياناتها من أى وحدات أخرى . وفي الموقف الوسط فإن الحالات التي يتم فيها التبادل بين وحدات المعلومات الالكترونية وغيرها من الوحدات الأخرى انما يتم فيها دون أن يعتمد أى منها على الأخرى بصورة ملحوظة (كما هو الحال مثلاً في ادرات الميزانية وادارات الحسابات المركزية)^{١١} . وأما ما يعلن على ذلك (وهو ما يتعذر وجوده في الواقع) فإن شسبكة الاتصالات بين الوحدات المختلفة من الهيئات تتكامل وتعتمد كل منها على الأخرى .

فاذا مزجنا بين هذين المعيارين استطعنا أن نتبين ، ولو بصورة مبهمة أربعة مجالات يمكن أن تدرج في إطارها أكثر الانماط التي أجعلها وستين في كتاباته ، لكل مجال منها متغيراته الكامنة في داخله ، كما أنها تعتمد في ترتيبها على الدقة في استخدام هذين المعيارين (أنظر شكل ١) .

فالمجال الأول يتوافق مع الادارات المشتركة لبنوك البيانات في مهامها الادارية والكتابية بأقل عائد أو حتى بدونه من المائة الأولية للبيانات الواردة (كالحسابات بكل صورها ، وعمليات الجرد ، وتصنيف البيانات ، الخ) .

وأما المجال الثاني فانه يوفق توفيقاً تمطياً بين بنوك البيانات المستقلة والوحدات الاعلامية كمراكز التخطيط والبحوث الحكومية أو مكاتب الاحصاء بالتالى . وفيها تندرج قيمة البيانات الواردة من المجال الأوسط الى المجال الأعلى ، على أساس أن المادة الخام

قد تؤدي الى تحليل زائف (الى جانب ما تم توصيفه منها) ، الا أن الوحدات لا ننم الا عن قدر ضئيل من التنظيم المتكامل ، وقد لا ننم ، مع العملية الادارية ، عن شىء .
اذ أنه كلا منها جهاز منفصل بذاته يعتمد على جهد اضافي أو مطابق في جمع البيانات .
وهو ما يبدو أنه الحل النمطي للوضع الذى تقوم عليه مكاتب التعداد الأهلية .

فأما المجال الثالث فإنه يقوم على التوفيق بين هيئات التخطيط الداخلى وبين الوحدات الحسابية كما هو أكثر مكاتب الميزانية فى الادارات المحلية والقومية ، وفيها يتدرج التكامل فى التنظيم مع الوحدات الادارية الاخرى واعتماد كل منها على الأخرى من المجال الأوسط الى المجال الأعلى ، الا أن قيمة المعلومات الزائدة ليست بذات قيمة كما هى بالتالى بالنسبة للتحليل الزائف لقوائم البيانات أو ربطها بعضا ببعض .

فاذا دوننا أخيرا من هذا المجال المعقد البعيد من أن يكون ساحة ملائمة فى واقعه لقيام بنك موحد متكامل للبيانات ، وهو المجال الرابع ، فإننا نرى أن وحدات البيانات الالكترونية ترتبط فى إطار واحد مع العمليات الادارية المتعددة فى الادارات الأخرى لتسفر عن عائد من المعلومات المرتبة يمكن أن تفدى نشاط هذه الادارات الأخرى

ومن اليسير استخدام هذا النسق لتصنيف الوحدات القائمة وتقويم مدى ما وصلت اليه الحلول الجديدة لتنظيم قاعدة تستند اليها البيانات المتكاملة لتحقيق مراميها وفقا لهذين المعيارين . الا أننا نستبين مما ينشر الآن أن العوائق القائمة أمام التقدم المنشود ما زالت هائلة .

ولا أجد فى ذلك شيئا من الغرابة ما دعنا نتناول المشكلة فى إطارها الصحيح ، لا من حيث النظر الى تأثير الكمبيوتر على البناء التنظيمى ، ولكن من حيث مطالب التنظيم التى نواجهها بعمليات الكمبيوتر ، أو بعبارة أخرى وضع الأجهزة الاجتماعية أولا واعتبار التكنولوجيا هى التابع الذى يحتل المقام الثانى ، وليس العكس .

فمنذ بدأ هذا التقدم الآلى فى اختزان البيانات ، باختراع ماكينة باسكال ، والتحسينات التى أدخلها كل من هولرث وباول (وكلاهما كما يجب أن نعرف من موظفى مكتب التعداد بالولايات المتحدة) على آلة التعداد الكهربائية ، واستخدام البيوتيفاك لها فى ادارات الاحصاء ، ومن ثم هذا التقدم الحالى الذى شهدته الأجهزة المعقدة والمتشابكة أخيرا ، أصبح من الواضح أن لكمبيوتر لم يعد أداة علمية (كما هى الفكرة القائمة عنه) ، ولكنه لا يعدو كونه ماكينة بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، لا نتوقع منها الا أن توفر الجهد الانسانى وتطوره وأن تحسن استغلاله كما نحسنه ونرجو ولهذا فإن الأساس فى استخدام الكمبيوتر لاختزان البيانات لا يعد كونه وليد الحاجة الى بديل لتلك الطائفة من الكتب غير المدربين من ناحية ، أو الحاجة الى أداة أكثر نفعا

من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية أخرى ، وهي حاجة لها عائدها الناجز والاكيد لصالح الادارات الحكومية بما يفوق كل ذكاء انساني في تنفيذ القانون وضبط الجريمة ، وان كان من البين أن كل هذه الانجازات لا تتعدى استخدام الكمبيوتر كأداة سريعة لبيان الحالات الفردية ، ولهذا فان ما يقوم به لا يختلف عما يقوم به الكتب في اضافة المعلومات وتدوينها بطريقتهم الروتينية المألوفة .

ولهذا فان ما أراه من التحول الكبير في استخدام الكمبيوتر لبيان الحالات الفردية (ومن ثم تقرير الحالات الاجتماعية والاخبارية) ، وهو ما تبينه كثير من المراقبين وكان سببا في حملتهم عليه ، لا يعد من أخطاء التكنولوجيا التي تتوقع من ورائها كل جليل ، بقدر ما هو من آثار التنظيم التي كنا نتوقع من الكمبيوتر أن ينهض بأعبائها فلم ينجز غير القليل منها .

ولا نستطيع ان نعد التخطيط هو الآخر حاجة يتطلبها تنظيم الجهاز البيروقراطي بقدر ما هو مطلب صدر عن هيئة حكومية قادرة ، أو صدر بمعنى أدق عن الأوضاع السياسية القائمة أو عن ذوي الفكر الراجح ، أو أنه جريا على مصطلحات الاقتصاد يعني توجيه الموارد وفقا للحاجات القائمة ، كما يعني عملا كثر (لا اختصار العمل) لتوفير ما يحتاج اليه المجموع في المستقبل ، وهي حاجات تبدو غامضة أو لا تتوافق مع المصالح العينية للبيروقراطية ، وبالاختصار التخطيط هو الاستثمار لعائد إجمالي بعيد في مواجهة العائد السريع الذي تنشده القلة المحدودة من أصحاب المصالح . ولهذا فان ما أراه بعيد الاحتمال أن يفد عن التنظيم البيروقراطي حافز قوى لاستخدام البيانات استخداما سديدا ، والاكثر احتمالا أن يتأتى ذلك بتأثير قوى خارجية من قبيل تلك الاجهزة التي تنشئها الاوساط الاكاديمية لجمع البيانات أو من جانب أصحاب القرار السياسي .

فاذا صح ذلك فان مشكلات جمع البيانات (وخاصة اعداد البيانات) ستغدو أكثر عسرا مما كانت عليه من قبل في بنوك جمع البيانات الاجتماعية ، فاذا كان هناك اتجاه لتقسيم العمل تقسيما سويا بين المنشآت الاعلامية الحكومية وبنوك البيانات الاكاديمية (وما يتصل بالخدمات التي تؤديها البيانات) فان التداخل بين جمع البيانات الاجتماعية ونظم الجمع سيغدو ، كما يرى روكان ، أكثر قابلية للمفصص والاختبار .

نوعية البيانات

وأسلوب استخدامها

وقد نهد الحافظ الأصيل لانشاء البنوك الاكاديمية لجمع بيانات العلوم الاجتماعية عن الحاجة لاختزان البيانات المبعثرة والمهلهلة وحفظها اذ أن المسح الاجتماعي

كفيل بأن يزودنا بالنهج الذى يعدنا بالبديل لتلك الصور العديدة من النشاط
الرسمى لجمع البيانات * اذ أن طرق المسح ووسائله قادرة على حشد المصادر
المحدودة للتعرف على مشكلة تفقر الى المعلومات المرتبة التى يتعذر الحصول عليها
من المصادر الرسمية ان وجدت والانتفاع بها بصورة وافية * ولهذا فان بنوك البيانات
الاجتماعية لا تعنى بحصيلة البيانات ، وان دعت الحاجة الى معرفة البعض منها (وهى
حاجة تتزايد باستمرار) أو تقويم ما تتضمنه من دقة ، الا أن ذلك يتم بصورة
تلقائية .

ومهما يكن فان على بنوك البيانات أن تفترض أن ما قامت بجمعه منها قد
تم وفقا لأسس اعتمدها الهيئات العلمية وقواعد اقترتها المعايير القائمة * وما دمننا
ننشد البيانات الحكومية فان هذا الاحتمال يتضاد ، وتفقد الحاجة الى تقويم
عمليات الجمع قائمة قبل أى شئ آخر على الأسس التى تتوخاها الادارات الحكومية
فى جمعها لتلك البيانات .

فاذا رجعنا الى تصنيف وستين استطعنا أن نميز بين البيانات التى جمعت بقصد
الاحصاء أو التسجيل أو للاستشهاد بها وبين تلك التى جمعت لخدمة المخابرات وأنواع
الرقابة الأخرى .

واذا كانت جميعا مما يصلح لأغراض العلوم الاجتماعية فان علينا أن نستبعد
ما جمع منها لحساب المخابرات وأنواع الرقبة الأخرى من تلك التى تعنى بها بنوك
البيانات الاجتماعية .

ونستطيع أن ندخل بعدا آخر للتمييز بين البيانات التى جمعت عن طريق وسائل
الاحصاء (أى بطريق التعداد الرسمى) وتلك التى قامت بجمعها الادارات الحكومية
بطريق سافر أو ضمنى من خلال البحث .

كما أن هناك ثلاثة أنماط من البيانات لكل منها سماته الخاصة هى :

— المسح (و البيانات التى تخضع للبحث) .

— البيانات الإحصائية .

— البيانات التى تقوم بجمعها الهيئات الادارية كما هى فى السجلات الرسمية .

فاذا انتقلنا من بيانات المسح الى البيانات الادارية وجدنا أن طبيعة كل منها
تغير اذ تندرج من البيانات البسيطة الى البيانات العسيرة . فالسجلات الرسمية
تمدنا بالبيانات المعتمدة (كقوائم الاسماء ، والنشاط الاقتصادى ، والمؤسسات بعدد
أعضائها ، الخ) ، وهى بيانات صحيحة من الناحية الرسمية ، الا أن الاطمئنان بها

يتوقف على ما تتمتع به الجهة التي تقوم بها من كفاية وقدرة ، وإن كانت لا تقوم
في أغلب الأحيان على أساس فنى أو طريقة علمية (كما هو الحال فى بحوث الاستبانات)

وأما النمط الاحصائى وإن كان نمطا وسيطا فإنه يقوم على استبانة تعدد اعدادا
جيذا أكثر مما تعتمد على السجلات الرسمية ، وإن لم تخل من الطابع الرسمى إلا أنها
تعتمد الى حد كبير على وسائل البحث الميدانى . ويفضل هذا النمط من التعديد
الاحصائى ما يقوم الكتبه بجمعه وهم جلوس الى مكاتبهم ، إلا أنه لا يفضل ما يتيسر
عن طريق اللقاءات الشخصية إن لم يفقها سواه .

• وأما الهيئات التي تقوم بجمع البيانات فإن لها هى الأخرى طبيعتها فيما
تؤديه ، ففى عمليات المسح أو البحث (وإن كانت تحظى بالرعاية الحكومية) يستطيع
المرء أن ينفذ الى أعماق الأفكار والمواقف ، وبالتالي يستطيع أن يتسبل الى الجوانب
الخاص من حياة الأفراد بأكثر مما يتاح له فى إطار البحث الاحصائى ، حيث يمكن
للاسئلة الحاضرة أن تأخذ دورها ، وإن لم تتجاوز المتغيرات العامة (من المواقف أو
السلوكيات) .

وتبدو السجلات الرسمية كثر جمودا حتى ليتعذر استقراء المعلومات العامة منها
(ففى إيطاليا مثلا لا يسأل الفرد عن اسم أبيه فى بيانات تحقيق الشخصية وبعد
ذلك من المحظورات) . كما أن على الفرد أن ينتقل فى الوقت نفسه من إطار التفاصيل
والاختبار النظرى الى الوصف البسيط ، كما ينتقل من إطار البيانات التي تجمع عن
طريق المسح الى البيانات التي تحتويها السجلات الرسمية . وإن كان يضى من ناحية
أخرى من التصنيف الى الامام الشامل .

فاذا كان النمط الاحصائى - كما نقول للمرة الثانية - نمطا وسيطا أفضى الى الامام
الشامل وإن كان من اليسير عليه أن يلجأ الى التصنيف الفنى سواء فى جمع البيانات
أو تفنيدها ، كما يستطيع أن يكون أداة للاختبارات النظرية وشرح الضوابط التي
تقوم عليها كما هى فى البحوث السكانية التي لا نحتاج بالضرورة الى اتخاذ موقف من
تلك البيانات . وقد أجملنا ذلك فى شكل (٢) .

• ويخيل الى أخيرا أن هناك معيارين أساسيين يتضحان مناقشة الأخطاء التي تقوم
عليها حصة البيانات وطريقة تصنيفها :

أولهما هذا المعيار الأسمى الحكومى البأوال ، وهو معيار لا يحتاج الى أن يجاوز نطاق
السرية فيما يحصل عليه من بيانات (وإن كان لكلا النمطين طوره من الإستراتيجية)
ولا يتجاوز ما يقب عنه من خصوصيات الهيكل .

• وأما المعيار الثانى وهو ما يمكن أن أسميه " النظام " المعنوى ، ففى الاستبانة أو ترك
الحرية له ليحب أو يرفض (أو يرفى) فهو معيار هائل لجامع البيانات ، من حق مشروع .

ولهذا فان لدينا أربع طرق فرعية لجمع البيانات لكل منها قواعدها ، ولكل منها نوعية من البيانات التي تقوم بجمعها ، وطريقة جمعها .

فأما الطريقة الأولى فاسمها الطريقة الشخصية المتفق عليها ، كما تبدو في العلاقة بين الطبيب ومريضه ، فالبيانات في هذه الحالة باللغة الخصوصية ، كما أن صحتها تقوم على مصلحة العميل في أبحاثها إذ أنه يقدمها لخدمة تقتضيها مصلحته وهي العلاج . ويتوقف الحصول على البيانات فيها على قوة التأثير (على حد تعبير بارسونز) مع توفر حرية الرضا أو الإذلاء بإجابة باطلة .

وأما الطريقة الثانية فهي الطريقة العلمية الأكاديمية ، وفيها يقيم الباحث حيث يريد جمع ما يهمه من بيانات ، وإن لم يكن لديه ما يحول دون الإجابة الزائفة ، وليس ثمة الزام لأي أحد بالإجابة . وما عليه إلا أن يلجأ إلى التحايل في الحصول على ما يريد (كما يحدث في اللقاءات الشخصية لطريقة المسح) ، وإن كان من العسير عليه أن ينفذ إلى أغوار العميل .

وهناك الطريقة الثالثة ، وهي إدارية تقوم بها هيئة حكومية ، وتحصل فيها على ما تريد من بيانات (وإن كانت من نوع معين) بتوقيع عقوبة خفيفة على من يرفض الإجابة ، وإن كانت البيانات المطلوبة من قبيل البيانات العامة مما لا يتناول المسائل الخاصة ، ويتم الحصول عليها بدافع المصلحة التي تحققها هذه المعلومات للمجموع ، فإذا غاب عنصر المصلحة عندما تتضائل الثقة بالجهة التي تقوم بها فإن ما تحصل عليه من بيانات لا يرقى إلى الدقة المنشودة .

والطريقة الرابعة هي ما تقوم على التحقيق وصولاً إلى بيانات لها طبيعتها الخاصة من السرية ، ولا يجوز لمن يطلب إليه الإذلاء بها أن يمتنع عن الإجابة أو يدلي بإجابة باطلة ، والا كان جزاؤه العقاب الصارم .

فإذا تزود أبناء العلوم الاجتماعية من جميع بيانات لا تدخل في دائرتهم الخاصة جرياً على ما يراه الأوروبيون لتطوير أرشيف البيانات ، وتلبية للدعوة السرية لوضع خطة اكمل للبيانات فإن ذلك سينتهي بقيام مشكلتين عسيرتين ، أولاهما ربط البيانات الصادرة عن الطرق الفرعية بعضها ببعض (وخاصة البيانات الأكاديمية والإدارية) ، وثانيتهما نوعية البيانات الصادرة عن الطرق الفرعية غير الأكاديمية ، ولهذه المشكلة الأخيرة وجهان ، أولهما تقني يقوم على بيانات منهجية سليمة على قدر كبير من الدقة والاكتمال ، فهو بالاختصار صورة نمطية للتحليل الثانوي . أما الوجه الثاني للمشكلة فما زال مبهماً ، وإن كان من الواضح أنه سياسي وقانوني في طبيعته ، وهو يتناول النتائج الكبرى الخفية والظاهرة ويتحكم بصورة بارزة في أبحاث العلوم الاجتماعية

ويوجهها ، ومن بينها استحوذت والاحتمال المتزايد لقيام قوانين صارمة تسيرها وتضبطها ، ثم هذا الطابع المنهني لجهاز جمع البيانات ، وأخيرا عنصر المحاسبة (لصاحب البيانات) . وهذه المسائل الثلاث ما هي الا بعض من كثير مما أتت به ، وسأعود إليها في النهاية بعد أن أعرض للتجربة الإيطالية حيث نمت عن البعض منها .

قواعد جمع البيانات في إيطاليا

ما من سبيل الى جمع معلومات لا تتحكم فيها البيروقراطية ؟

يقوم جمع البيانات في إيطاليا على أسس معقدة (ان لم تكن مبهمة) ، فليس هناك من مصادر منظمة يمكن الاعتماد عليها لا في الوحدات الحكومية ولا الأهلية ، وان كان استخدام الكمبيوتر قد تفشى وانتشر بصورة بالغة بين الأجهزة الكبرى في السنوات الأخيرة ، حتى قفز عدد الوحدات التي تستعين به من ٢١٣٥ وحدة في ختام عام ١٩٦٨ الى ٥٥٠٠ وحدة خلال عام ١٩٧١ ، بزيادة قدرها ٢٥٧٥ ٪ ، تحتل الوحدات الصناعية المقام الأول بينها (٤٦٢٥ ٪) و (٤٧٠٥ ٪) و (٤٩٩٩ ٪) في السنوات ١٩٦٨ و ١٩٧١ و ١٩٧٤ على التوالي تتلوها في ذلك الوحدات الحكومية (١٧٠ ٪) و (١٦٥ ٪) و (١٦٠ ٪) في هذه السنوات نفسها .

ولا أستطيع من الناحية العملية أن أضح صورة محققة لما تم منها على مستوى الحكومة المركزية ، وإن كان في استطاعتي أن أقرر أن كل الوزارات الهامة وعددا من المؤسسات المركزية (كالبرلمان ، ومجلس القضاء الأعلى ، وإدارة الحكم المحلي ، وبندك إيطاليا ، وهي الجهات التي تستعين بأحدث نظم الكمبيوتر) تمتلك أجهزة كاملة وسجلات غنية بالبيانات عن الأفراد وعد الهيئات على حد سواء .

والى جانب هذه الأجهزة الحكومية تقوم أجهزة التأمينات الاجتماعية ، وهي أجهزة ضخمة ، تحتفظ لديها بسجلات وافية عن كل ما يتعلق بالنشاط الأهلي (حتى عند أفراد الأسرة) ، بالإضافة الى سجلات المتقاعدين والمخاضعين للرعاية الصحية من العجزة من بين الإيطاليين عامة ، كما أن هناك هيئات أصغر في قطاع الاقتصاد .

ولعل أطرف ما جد منها أخيرا على المستوى المركزي للاعلام هذا الجهاز المظهرى الباهظ التكاليف الذي يعرف « مشروع أثينا » ، وقد قامت به وزارة المالية لحصر ووضع الضرائب على الإيطاليين ، ثم كان مصيره الفشل بعد أعوام من الجهد والاتفاق الباهظ الذي جاوز أربعين بليون ليرة ، ولم يف حتى بالخطوة الأولى من قيادته وهي وضع دليل مالى للمخاضعين للضرائب من الأفراد والهيئات .

وعلىنا أن نقوم بدراسة « مشروع أثينا » دراسة واعية (ومن المحتمل أن يبدأ

بمعرفه أوفى) اذ انه صورة مالية (من المحتمل أن تعمم) للمعوقات البيروقراطية لاي خطة استثمارية ، حتى وان اشتد الظغط السياسي لاستخدام الكمبيوتر .
ومن الطريف ان نضع هذه الصورة التكنوقراطية المتكاملة لمشروع أتينا في مواجهة الاقتراح الذي تقدم به الحزب الشيوعي الإيطالي لحل مشكلة الضرائب وفقدان لمط آخر من المعلومات يتيح للجهاز الضريبي أن يوضح تقديرا أوفى للضريبة على الأفراد والقدرة على تحصيلها .

ومن صور التطور المتميزة على المستوى القومي ذلك الاهتمام البادي من جانب النقابات والأحزاب اليسارية في السنوات الأخيرة بجمع البيانات والبحوث الاجتماعية للاستعانة بها في تنظيمهم الداخلي . فالحزب الشيوعي الإيطالي يمتلك جهازا مركزيا للكمبيوتر ، قام خلال السنوات الثلاث الماضية بتسجيل واف لعينات بلغت ألفي نموذج قام بمسحها ونسخها ، بصورتين بأوفى ما يمكن أن تتضمنه ملفات على درجة بالغة من الأهمية ، فقد حوى التسجيل كل ما يتعلق بأعضاء الحزب وأسمائهم خلال السنوات الثلاث الأخيرة من خلال استبانات مختصرة ولكنها شاملة وافية ، كما قام الحزب في الآونة الأخيرة بأعداد بيانات انتخابية في غاية الدقة لعدد من الكوميونات استعدادا للانتخابات القادمة ، بالإضافة الى ما قام به في العامين الأخيرين من تكوين لجنة قومية للإحصاء والإعلام تستطيع أن تهيم على كافة البيانات التي تمثلي بها الملفات لكل الظواهر الاجتماعية ، وتتيح للحزب أن يسخر هذه البيانات لأهدافه الإعلامية ، كما أن عليها أيضا أن تقدم مشورتها مستقبلا للقيادات المحلية للحزب ، وتقوم بأعدادهم لاستخدام الكمبيوتر في فروع الحزب الإقليمية .

وعلى قدر علمي لم يتمكن الحزب الشيوعي بعد من إقامة جهاز للكمبيوتر يعتبر به ، وإن استعان به في تدوين البيانات الخاصة بأعضائه ، ولكن من المؤكد أن لديه وحدة ضخمة للبيانات الانتخابية يشرف عليها ويديرها سيلزو تشيني ، وقد قام أخيرا بإصدار ثلاثة كتب عن الانتخابات الإيطالية .

كما يعتمد الحزب على عدد من مراكز الأبحاث ، تخصص بالذكر منها « معهد جرامسكي » للبحوث التاريخية ، ومركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية ، وقد تميزا في السنوات الأخيرة كما أبدى اهتمام بدراسة البناء الاجتماعي في إيطاليا ، وخاصة ما يتصل منها بوضع الطبقات الوسطى .

وقد قام الحزب بتشييد الآونة الأخيرة بحملة واسعة للتعرف على طبيعة الحياة وبحث عدد من المشكلات في شتى أرجاء البلاد عهد بيبلي الى وكالة بحارحية هي وكالة ديوموسكوبيا ، وفي نيته أن يطرح ما تجمع لديها من بيانات على الباحثين بعد نشر التقارير التي تقوم بإعدادها .

وتتجه النقابات ، وخاصة اتحاد نقابات عمال الصلب القوي ، الى الاعتماد على نفسها بأعداد أجهزة للمعلومات تغنيها عن المصادر الحكومية والمصادر التي تقدمها الشركات عن حال الصناعة .

ومما يستهويننا في بحثنا هذا ما يبدر منها على المستوى المحلي في إيطاليا حيث تم ادخال الكمبيوتر أخيرا في اطار التنظيم الإداري الجديد الذي دعت اليه الجامعات الاقليمية وعاونت في ادخاله ، وهو ما عجزت عنه الوزارات المركزية « فهناك على الأقل تشدد النية لتحسين وتطوير البيانات لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها أكثر مما جرت عليه المراحل الأولى لاستخدام الكمبيوتر في المشروعات الكبرى . وقد لقيت هذه الرغبة تأييدا قويا بعد الانتخابات المحلية التي جرت في ١٥ يونية ١٩٧٥ وأسفرت عن تحول غير متوقع نحو اليسار .

ولا أود أن ابالغ ، ولا أن أقدم حتى تفصيلا لواقع الكمبيوتر على المستوى المحلي في إيطاليا ، وكل ما أنشده أن أقصر على حالتين كان لي بهما معرفة وثيقة :

أولهما : محاولة ابتكار نظام جدير للبيانات للحكومة الاقليمية في كل من لمبارديا وبيدمنت .

وثانيهما : وضع احصاء اجتماعي ونظام للمعلومات يساعد على رفع مستوى المعيشة في لمبارديا .

وتقوم كل من هاتين الحالتين على الاتجاهين اللذين ينتهما من قبل ، وهما :

- تحقيق التكامل بين أجهزة المعلومات الأكاديمية والمعلومات الادارية .

- اتباع خطوات مختلفة عما كانت عليه من قبل في الصلاقة بين الباحث والأهالي .

نظام المعلومات الاقليمي

في لمبارديا وبيدمنت

تعذر على الحكومة في لمبارديا اقامة نظام شامل للبيانات الاجتماعية ، وبالرغم من أن استخدام الكمبيوتر في عدد من المؤسسات الاقليمية وخاصة في المدن الكبرى كميلان ، أو في ادارات الحكم المحلي ، أو في المنشآت الكبرى كالمستشفيات . قد بلغ

مستوى رفيعا فإن بعض الإدارات الاقليمية ما زالت عاجزة عن اقامة نظام قويم للبيانات الاقتصادية والاجتماعية ، ولم تؤدّ المحولة التى بدأت منذ سنوات مضت باقامة الهيئة الاقليمية للبيانات الى النتائج المرجوة منها .

وقد أنشئت هذه الهيئة مستقلة بذاتها لتكون نواة لبنك اقليمى للبيانات ، وجمعت بين الصفتين الحكومية والأهلية ، وفقا للنمط الخامس الذى أشار اليه وستين فى بحثه عن الوضع فى الولايات المتحدة ، وتضم هذه الهيئة ممثلين حكوميين للإدارات الاقليمية والحكومات المحلية والجامعات أو المكاتب الخاصة ، كما تضم أفرادا من الباحثين . وما أن بدأت عملها حتى انهالت عليها المطالب الحكومية فأغرقتها وعاقبتها عن تحقيق ذاتيتها واستقلالها ، وتحولت الى جهاز اقليمى لجمع البيانات وفهرستها ، وبقيت رهينة المطالب الإدارية للأقليم .

الا ان الحكومات الاقليمية قد أخذت تتحرك حالا فى اتجاهين لتعويض ما فاتها من وضع نظام للمعلومات ، فأنشأت هيئة استشارية من ثمانية خبراء للاعلام ، ليستشير محافظ الاقليم بما تشير به عليه فى كل ما يتعلق بجمع البيانات وتوثيقها ، وقام المعهد الاقليمى للبحوث بوضع مشروع لتيسير اقامة نظام اقليمى للمعلومات .

وكانت الخطوة الأولى انشاء سجل واف للبيانات يضم كل الاحصاءات والبيانات الديموجرافية لكل كوميون مما يحقق متطلبات التكامل الاقليمى .

الا أن المشكلة الأساسية لى نظام للمعلومات ، وهى التوفيق بين العمليات الادارية والتحليل الدقيق ، ما زالت قائمة دون حل ، وبقي السجل بالرغم مما حواه من معلومات هائلة قيحة فى عزلة لا جدوى منه .

أما بيدمنت فقد اتخذت اجراء أبعد مدى للتوفيق بين النظامين العلمى والادارى بانشاء جهاز للمعلومات فى ربيع ١٩٧٧ قام على أسس وطيد من العناية والخبرة ، تديره حكومة بيدمنت بالاشتراك مع جامعتين من جامعاتها (عامة وبوليتكنيكية) . مع اتاحة الفرصة للهيئات الصغرى كالتنقابات والإدارات المحلية وأمثالها للاشتراك فى المراحل الأخيرة .

ويضطلع هذا الكونسرتيوم بواجب أساسى هو التوفيق بين العمل الجاف الذى تقوم به الجامعات والعمل الذى تقوم به الإدارات الاقليمية .

وينبع ذلك تنظيم الجهاز الاقليمى للمعلومات على أعلى مستوى من التكامل فى استخدام البيانات ، مما يعد علامة مميزة للفرص التى يتيحها التعاون بين الأجهزة الأكاديمية والإدارية . ويتميز مشروع بيدمنت على مشروع لمبارديا بأنه يضع الجامعات

والادارات المحلية على مستوى واحد من المسئولية والمساواة بصفتهم أعضاء مؤسسين وشركاء أصليين في المؤتمر يوم .

الا أن كلا المشروعين برهني الى تحقيق نوع من التوافق بين الهيئات الداخلية وما يصب فيها من الخارج من ناحية ، ومن ناحية أخرى الاستعانة بالمعاهد الأكاديمية على درجات متفاوتة .

الاحتياجات ، ونوعية الحياة ، والتخطيط الاجتماعي

في قطاع للبحث الاجتماعي

وتحاول حكومة لمبارديا بعد فشلها في اقامة جهاز مركزي للبيانات الاجتماعية والاقتصادية اقامة جهاز لا مركزي (بالاشتراك مع بلدية ميلان) يقوم على التجميع الذاتي للبيانات . واختطت لذلك مشروعين ناجحين ، يدعى أحدهما « نطاق الموازنة الاجتماعية » أو « نطاق الإحصاء الاجتماعي » . تركز فكرته حول نظام للمعلومات لنطاق محدد من الميادين الاجتماعية والاقتصادية ، يسجل كل ما يتصل به من البيانات الاجتماعية اللازمة لاتخاذ القرار المناسب ، وخاصة ما يتصل منها بالخدمات الشخصية ، وذلك في نطاق اقليمي متميز اداريا واجتماعيا ، بحيث تفي في النهاية بحاجة أي فئة من الناس اليها ، مع ملاحظة الأولويات فيما بينهم وقياس هذه الأولويات في أي نطاق منها على غيرها في نطاق آخر .

والسمة البارزة لهذه التجربة أن حصيلة البيانات تقوم عليها وتتناولها هيئات تتميز بطابعها اللامركزي الاصيل .

وبعد عام من قيام هذا الجهاز جاء في تقريره المنشور صيف ١٩٧٧ اقتراح بضرورة اقامة صلة بين الأنماط العديدة للبيانات وجامعي البيانات أنفسهم .

ومن القواعد الأساسية لاحصاء البيانات أن تنسم الهيئات المركزية التي تقوم بحجمها « الإقليمية منها والمحلية » بالطابع الموضوعي ، وأن تكون لبياناتها دلالات اجتماعية ، وأن يكون توزيعها على المحليات باللغة والمعاني التي تسميها (انظر جدول ١) .

وجريا على هذه القاعدة الأصلية تستطيع المحليات أن تضيف عليها مميزات أخرى حين تقوم بتصنيفها وفقا لأهميتها وبيان ما قصر عنه التحليل الإحصائي من بعض الحالات وأولوية كل منها .

فإذا جئنا الى الخطوة الأخيرة رأيناها تقوم على عدد من المؤشرات الاجتماعية الذاتية أو ما يمكن أن تصنف بوجه عام تحت عنوان « بيانات عن نوعية الحياة » ، وهى بيانات يمكن الحصول عليها عن طريق المسح الموسمي لقطاعات كاملة من الأهالى (داخل الاقليم أو المحليات) ، مع الاهتمام بالبيانات الوصفية العامة لتكون أساسا لتقويم التحليل البيئى للاحصاء الرسمى فى الخطوة الأولى . ومن المسلم به أن ينضغ هذا المسح لإشراف هيئة مهنية أو أكاديمية بعيدا عن إدارة المشروع .

والصورة البارزة فى هذين المشروعين أن العملية البيروقراطية لجمع البيانات تستكمل طابعها فى ظل شبكة معقدة من الباحثين الإداريين ، وهم الذين يقومون فى الوقت نفسه بجمع البيانات ، كما أنهم يمثلون الوحدات والواقف المعدة للمسح . فإذا حققت هذه البيانات الآمال العيضة من جمعها حين يستند من يفيدون منها الى نوع من التأثير السياسى فإن أعداد المتخصصين الجدد فى إطار من للتنظيم الإدارى الجديد يبدو أمرا عسيرا وإن كان قمينا بالمحاولة .

ختام

ويؤدى هذا المعيار فى استخدام البيانات لأغراض البحث الى إقبال أساتذة العلوم الاجتماعية على العمل ، ويحصلهم فى موقف أدنى من الأهداف الإدارية لهذا الكم الهائل من مجاميع البيانات الرسمية التقليدية والحديثة على السواء . إذ أن إرشيف الماسوم الاجتماعية على ما بلغه من مستوى رفيع للأعداد العلمى إنما يعتمد فى بياناته بدرجة متزايدة على ما يستمد من الأجهزة الصغرى (وخاصة ما يقوم منها على المسح) : إلا أن هذا التحول الطارىء يسفر عن مشكلات جديدة ، وهى مشكلات تم التعرض لها بطرق عديدة ولكنها تشترك جميعا فى سماتها .

وأول هذه المشكلات ما يتصل بالربط بين الأنماط العديدة ن البيانات ، وخاصة البيانات التى تجمع عن طريق المسح الذى تضطلع به الأجهزة الأكاديمية الصغرى ، والاحصاءات الرسمية أو البيانات التى تقوم الجهات الإدارية بتدوينها .

ومن الأوفق أن تستخدم البيانات جميعا فى آن واحد دون اهتمام بالمسائل النظرية التى تعمرنا بها عمليات المسح من ناحية (أو بصورة أعم البيانات المختارة من البحث) ومن ناحية أخرى اكتمال البيانات التى تتضمنها السجلات ومدى ما فيها من شمول ، إذ أنها فى كثير من الحالات لا تستطيع أن تفنينا عن بيانات البحوث ، وبمباراة أخرى يجب أن يكون الهدف هو وضع البيانات لاختبار من البحث مقترنة بالبيانات الوصفية لأى وحدة إقليمية معينة .

ومن اليسر تحقيق ذلك بصور شتى وفقاً للقواعد التى تنشئ مع الأصول المرعية للتحليل المشترك للبيانات على شتى مستويات التكامل ، كالبينات الاحصائية للوحدات البيئية ، وبيانات الافراد والهيئات داخل الوحدة ، وكذلك المشروعات الاختيارية لكثير من البحوث المعقدة التى تؤدى الى الاتساق (أى الاحتمالات التى يمكن أن توفى بين الحقيقة ووحدات البحث وبين اختبار العلاقات القائمة والثغرات التى يمكن أن تملأها بحوث أخرى) ثم أن تكرار عمليات المسح على المستوى الفردى والجماعى مما يمنح الباحث قوة دافعة لتوجيه المصادر الاجتماعية والدراسات الحرة نحو مزيد من العمق والتخصص كما أن التدبير الذى يمكن اتخاذه مع الهيئات الرسمية لجمع المعلومات قادر على أن يحرر هذه المصادر الهائلة من التكرار والازدواج الذى يعوق البحث ، فما دام التعداد الرسمى متمسكاً بالبساطة فهو ادعى لتوفير المال وادعى لتوجيه البحث وتركيزه على مشروعات أخرى وإن كانت من المشروعات الحكومية .

الا ان من المشكلات ما يتعدى حله ، وخاصة ما يتصل بالعلاقة بين الباحث الاكاديمي والهيئة الحكومية والجماعة موضوع الفحص ، وقد ظلت جميعا تحتفظ بتميزها حتى فى الحالات التى يخضع فيها الباحث لسياسة مرسومة ، حيث تتيح الامكانيات القائمة جمع اصول هامة من المعلومات عن الافراد والهيئات ، كما تتيح القدرة على تعميمها بالكمبيوتر (لأسباب تقنية بالإضافة الى الاتساق المتزايد لتخطيط العلوم الاجتماعية) ، وذلك لكثرة البيانات المتداخلة بين الادارة الحكومية والباحث الاكاديمي .

وما دام اتجاه الادارة الحكومية نحو استخدام الكمبيوتر لجمع البيانات على أدنى مستوى من التحليل أجمعى وعلى قدر متزايد من تعزى الفرد والكشف عن ذاته (حتى وإن لم يكن ذلك لدواعى الأمن) فانها ستقتحم بذلك ميدان الحياة وتعريها ، والنتيجة المحتملة لذلك على مستوى الخطة هى أن يفقد الكثير من البحوث التى تقوم بها الهيئات الحكومية أو ترعاها عدداً من التفاصيل الثمينة ، وتصبح سطحية لا تتعدى الوصف ، وتتحكم فيها البيروقراطية كما يحدث فى التعداد الحكومى للسكان . والاحتمال الوحيد القائم لخطة أجدى هو الاتجاه الآخر للتمييز بين ما هو خاص بالفرد وما هو خاص بمجموع الاهالى تمييزاً قاطعاً ، والعمل على أن يشترك الجميع فى اجراء البحث ، وهو احتمال قمين بأن يؤدى بصورة بارزة الى تغيير قوى وعميق فى طريقة بحث العلوم الاجتماعية ، وإن كان تغييراً ما زال موضع نقاش جاد وحوار رصين حول ما اذا كنا ايجابيين (كما ارى) أم سلبيين .

الا ان هناك علاقات لا يمكن انكارها بصفة قاطعة تشير الى ما يعتور التخطيط المتكامل من تغييرات عميقة ترجع الى ادراك الناس وتقديرهم لأهداف العلوم الاجتماعية ووسائلها أكثر منها الى أى شيء آخر .

جول (١)

العناصر الثلاثة لنطاق الاحصاء الاجتماعي
نظام المؤشرات الاجتماعية
بيانات اعدھا المركز

السكان (مطالب)	الهيئات (موارد)	اقاليم وتيسيرات
١ - مزايا اقتصادية اجتماعية عامة للسكان	١ - بيانات عن وحدات الخدمات	١ - الصور التركيبية للتناطق
٢ - مزايا اقتصادية اجتماعية لنوعية من السكان (المستخدمين)	٢ - بيانات عن الخدمات الجارية	٢ - بيانات عن الكيانات السفلية العامة
مشروع للتقويم - حصيلة بيانات محلية		منهج سكاني - عينة من المسح الموسمي قامت بها هيئة اكاديمية
١ - التقويم اثره وتحديد البيانات التي قام بها المركز	٢ - تقدير الكيف في بيان تركيبى	١ - الصلة بين الكيانات المتغيرة (طبقة اجتماعية) وبين الحاجات والمطالب
٣ - تقدير الكيف للتركيز على الظاهرة	٤ - تحديد الاولويات	٢ - تقدير الانتفاع بالخدمات) بما فيها معرفة البيانات) ٣ - الحالة العامة والمنوومة للخدمات

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٩/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
مختصة في أساندة دارسين .
ويتم باقتوارها وتعلقها إلى العربية ثمة مختصة
من الاساندة العربية ، تصح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكين من ملامحة
البحث في قضايا العصر .

نص د. يوسف

مجلة رسالة اليونسكو

نص د. يوسف

المجلة الدولية للمصوم الاجماعية

مكتبة العربية

نص د. يوسف

مجلة اليونسكو للمكتبة

مجلة انبوجيا

نص د. يوسف

العلم والمجتمع

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلفان
الدولية . وتصدرها في العربية بالانفاق مع الهيئة القومية
للانسكو ، ومبادئ التعميم القومية العربية . وزارة
الثقافة والاعلام جمهورية مصر العربية .

العدد ١٥ قرشا

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية



استبصار جوانب التكافل الدولي

العدد الخامس والثلاثون - السنة التاسعة

أبريل / يونيو ١٩٧٩

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد ٣٥

السنة التاسعة

١٠ أبريل ١٩٧٩

١٠ نيسان ١٩٧٩

١٣ جمادى الأولى ١٣٩٩

محتويات العدد

العلاقات الدولية

- أشكال بديلة للتعاون الدولي : مقارنة فاعليتها
- التكافل في العلاقات الدولية القوى العالمية

مدخل جديد الى الاقتصاد الدولي

- القيود التي تحد من فاعلية النماذج العالمية
- إعادة تشكيل نظام النقد الدولي لتطويره من جديد
- براءات الاختراع الدولية سبيل الى السيطرة التقنية

القوى الاقليمية

- المناخ كعائق للتنمية في الاقاليم الاستوائية
- العمليات الاقتصادية الدولية وعمل مجلس المونة الاقتصادية للتبادل
- محددات الاستثمار الياباني في جنوب شرقي آسيا

مصدر عدد : مجلة رسالة اليونسكو

ومركز دراسات اليونسكو

١ شارع طلعت صرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٢٥٠٢

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

ميشة التحرير

د. مصطفى كمال طلبة

د. السيد محمود الشنيطي

د. محمد عبد الفتاح الفضاص

عثمان توبيه

صفي الدين العزاوي

إبراهيم افندي

عبد السلام الشريف

صعید المسيرى

ونحن في الطريق... الى نظام اقتصادى جديد

لا شك أن العالم يمر الآن بمرحلة اختبار لقدراته على التعاون ، والتعايش سلميا ، فى ظل أنظمة مختلفة ، وفى أحيان متناظفة •

ولا شك أن الاقتصاد يؤدي دورا كبيرا فى مرحلة الاختبار هذه ، ومن خلاله يمكن أن يستقر التعامل الدولى على أساس واضح وسليم •

وبصرف النظر عن التفسيرات النظرية لموامل التعاون الاقتصادى بين الدول فقد اتجه الاهتمام بوضع نظام اقتصادى جديد ، يعالج المشكلات المثارة بين الدول ، ويقضى على المنازعات المتنوعة ، أو ألوان الصراع الاقتصادى ، التى تكاد تهدد العلاقات الدولية ، وتخضعها لأنواع من الصراع ، يؤثر من غير شك على سياسات الدول ، وقد يجد الذين يتخذون القرارات الى أن تتأثر قراراتهم بالمصالح الاقتصادية لدولهم •

ولغله قد أصبح من الممكن الآن أن نضع أيدينا على عدة عناصر أسفرت عنها التطورات الاقتصادية الأخيرة •

فالشركات الكبرى ، التى تنتمى الى المجتمعات المتقدمة ، قد وسعت رقعة نشاطها ، فلم تعد أنشطتها المتعددة محصورة جغرافيا فى الأرض التى نشأت عليها أو تنتمى اليها ، لكنها ملئت هذا النشاط فى شكل قروح اقامتها فى بلدان أخرى ، قد تبعد عن مراكزها الرئيسية آلاف الأميال •

بهذا أصبح نشاط هذه الشركات الكبرى ممتدا فى مساحة جغرافية واسعة ، وأصبح انتاجها منتشرا فى عديد من الامكنة ، تتوفر فيها ظروف أفضل لصالح هذه الشركات •

عبد المنعم الصاوي

وقد يكون مما يدخل في نطاق هذه الظروف أن يمتد نشاط شركة كبرى من هذا النوع الى حيث تتوفر المادة الخام ، فبدلاً من نقلها ، وما قد يجره هذا النقل من جهد ونفقات ، وما قد تتعرض له المادة الخام نفسها أثناء النقل لتغيرات في طبيعتها ، فلا بأس من أن يكون للشركة فرع في مكان توفر المادة الخام ، توفيراً للجهد والنفقات ، وحماية لطبيعة المادة الخام ، ثم ينتقل انتاجها بعد ذلك الى أماكن التسويق سليمة وصالحة ، وقادرة على المنافسة في الأسواق .

كذلك قد يدخل في نطاق هذه الظروف توفر الايدي العاملة في مكان ، أو انخفاض الاجور ، بحيث يصبح تشغيل فرع الشركة في مكان يتميز بتوفر هذه الايدي ، وبقلة أجورها ، مما يعطيها مزايا اقتصادية ، تمكنها من أن تكون المنافسة التي تتعرض لها في صالحها .

ولا يستبعد رجال الاقتصاد الجو من نطاق هذه الظروف ، ولا المناخ ، ولا سهولة المواصلات ، ولا القرب من السوق الاستهلاكية التي تعمل الشركة لاشباعها .

هذا النوع من الشركات قد بدأ ينتشر وينمو على الساحة العالمية ، وقد أدب ظهوره وانتشاره الى نظام اقتصادي جديد ، فقد بدأت هذه الشركات تؤمن وجودها في الساحة الجغرافية الواسعة التي تنتشر فيها فروعها بالمشاركة الدولية ، بمعنى أن تبحث عن شركاء لها من جنسيات متعددة ، وأن تبحث كذلك عن شركاء في الارض التي تعمل عليها .

وقد أخذ وجود هذه الشركات الكبرى يؤثر على الاوضاع القانونية السائدة في كثير من الدول ، فعدلت كثير منها قوانين الاستثمار ، ووضعت من التيسيرات ما مكن لهذه الشركات من أن تستقر ، وأن تؤدي وظيفتها في الانتاج ، وفي التسويق وفي نقل فائض الربح أو بعضه الى المقر الرئيسي للشركة .

وقد بدأ هذا للوهلة الاولى عاملا من العوامل التي تؤثر على الاستقلال الوطني وعلى جوانب الحماية الجمركية الصارمة التي كانت سائدة من قبل .

فان أخذنا هذا الاتجاه على أنه اتجاه يتعارض مع بعض المصالح الوطنية فان جانبا آخر يجب أن يدخل في الاعتبار ، ذلك أن هذه الشركات ، بفتح فروع لها على هذا المستوى الواسع ، قد اضطرت لتحقيق مصالحها الى أن تنقل بعض ثمرات التكنولوجيا الحديثة الى فروعها المنتشرة في هذا النطاق الواسع ، وذلك يؤدي من غير شك الى تطوير وسائل الانتاج في الدنيا المتخلفة ، وينشر بين العمال نوعا جديدا من المهارة ، لم يكن يتوفر لهم في حالة الاقتصار على الصناعات التقليدية ، أو الحرفية القديمة ، في حدود لم تخضع للتطور التكنولوجي الحديث .

وهكذا تصبح المسألة أخذنا وعطاء . ان التقليل في صرامة القوانين يقابل استفادة محققة في مجال التحديث .

والامر ، اول الامر وآخره ، هو أن هذه الشركات قد أصبحت تمثل ركيزة جديدة ، أثرت على نظام الاقتصاد العالمي ، وأخضعته لمقاييس جديدة لم تكن في حسابان الاقتصاديين التقليديين .

وقد أدى هذا الى اختلاط أنواع الاستثمار الاقتصادي ، فلم يعد هناك اقتصاد زراعي بحت ، ولا اقتصاد صناعي بحت ، ولكن الصناعة دخلت مجال المجتمع الزراعي ، والزراعة امتدت الى المجتمع الصناعي . بل أن تصنيع الزراعة قد أخذ أشكالا مختلفة ، في وسائل استصلاح الاراضي ، وفي صناعات الاغذية ، وفي حفظ الماكولات بالوسائل الصناعية ، حتى لا تبيدها الظروف المناخية غير الملائمة ، أو تؤثر عليها قلة وسائل التخزين .

والحصول التي يجنيها النظام الاقتصادي الجديد هي وجود شركات مشتركة ، تمتد فروعها في كل مكان ، فتقضي على العزلة الاقتصادية بين المجتمعات ، وتحمي نفسها بالقانون ، فلا يهتز وجودها في ظل أنظمة مختلفة .

هذه الظاهرة تسير جنباً الى جنب مع ظاهرة أخرى في المجال الاقتصادي الجديد ، وهي ظاهرة المصارف الكبرى ، أو ما يحدث في سوق المال .

لقد تكاثرت مصارف كبرى ، صار لها فروع في مختلف العواصم وهي تتولى العمليات المصرفية البحتة ، وتعاون في تمويل جوانب استثمارية مختلفة ، داخل المنطقة التي تعمل فيها .

وأدت هذه الظاهرة بدورها الى قيام نوع جديد من الاقتصاد العالمى . وبدأت المصارف الكبرى تتعامل على أساس من الاستقلال بأمورها ، أيا كان المجتمع الذى تعمل فيه .

وتشكلت من خلال هذه الظاهرة جزر مستقلة ، أو تكاد تكون مستقلة ، داخل المجتمع الدولى ، وهى منتشرة فى جميع أطرافه ، تهى ظروفًا مالية أنسب للتعامل الدولى ، ولاستثمار الموارد الطبيعية معا .

وقد يبدو أن الظاهرتين منفصلتان ، كل منهما عن الأخرى ، إنما الصحيح أنهما مرتبطتان ارتباطًا عضويًا يؤدي إلى تعاون حقيقى بينهما .

فالشركات الكبرى ، المتعددة الأنشطة ، والمتعددة الجنسيات معا ، لا تستطيع أن تعمل بغير أن تتوفر سوق مالية تساعد على البقاء والنمو والنشاط .

والمصارف بدورها ، أو الأسواق المالية ، لا تستطيع أن تعمل فى مجتمعات يشح فيها رأس المال ، وتسير حركتها ببطء ثقيل . وإنما تنشط أسواق المال فى المجتمع القادر على استيعاب نشاط اقتصادى وإنتاجى ، يجعل حركة هذه الأسواق من القدرة بحيث تغطي التكاليف الباهظة التى تحتاج أسواق المال إليها .

فالشركات محتاجة إلى أسواق المال . وأسواق المال محتاجة إلى الشركات ، وكل من الظاهرتين تؤكد الاتجاه الدولى نحو اقتصاد جديد ، يتعاون دوليًا ، ويتماهى برغم اختلاف النظم ، تحقيقًا للفوائد المشتركة لكل الانظمة والمجتمعات .

وهكذا نرى أن اتجاه الاقتصاد العالمى الآن قد بدأ يتخذ السمة الدولية ، ذات الاستقلال النسبى عن المجتمع الذى يعمل فيه ، كما أخذ يتقارب دوليًا ، حتى لنكاد نصل من خلاله إلى نظام شامل تحكمه قواعده الخاصة به ، ولا تختلف النظم المتباينة فى ضرورة المحافظة عليه ، تحقيقًا لمصالحها من ورائه .

يبقى بعد ذلك أن نحاول تقويم هاتين الظاهرتين ، من خلال التطبيق العملى الذى أسفرت عنه التجربة .

إن الشركات الكبرى تفتح فروعًا لها حيثما وجبت الجو الصالح لإنتاجها ، لكنها تراعى فى المقام الأول مصالحها .

فهى مثلا لا توزع ثمرات التكنولوجيا كلها على كل فرع من فروعها ، بمعنى أنها تحتفظ بالجانب الدقيق والمعقد فى هذه الثمرات لنفسها ، ولا توزع إلا الغائص عن طاقتها ، وفى أحيان تتخلص من الجوانب المتخلفة من هذه التكنولوجيا بتوزيعها على فروعها ، كل حسب تقديرات المقر الرئيسى للشركة ، وحسب ما ينتهى إليه رأى خبراءها .

ومعنى هذا أنها لا تنشر التقدم فى المجتمعات التى تعمل فيها ، ولكنها تحتفظ لنفسها دائما بجوانب التقدم التقنى الهائل ، وبإنتاج الدقيق المؤثر ، وتوزع ما ترى توزيعه على الغير ، فتستمر الهوة شديدة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ويستمر الفرق شاسعا بين ما تحققه الدول الكبرى من مستويات صناعية وبين الدول النامية التى لا يسمح لها الا بقدر محسوب من هذه المستويات الصناعية .

مثل هذا الوضع يجعل الفروع محتاجة دائما الى تكنولوجيا الدول المتقدمة ، ويجعل استقلالها التكنولوجى مستحيلا ، لأن مراكز البحوث ، والنقل الصناعى ، تحتكر التقدم الفعلى لنفسها ، ولا تسمح بتوزيعه على الفروع الا بعد أن تصل الى ما هو أكثر تطورا منه .

كذلك فإن هذا الوضع يسرى على أسواق المال ، فهى تستمر تضيق كل امكانياتها فى خدمة المقار الرئيسية للشركات فى الدول المتقدمة ، وتقتصر حركتها المالية فى الفروع ، على أنواع محدودة من الابتكارات ، ويصبح عملها الاول مصرفيا بحتا ، مما يجعل عملها فى المجتمعات النامية ، أكثر فائدة لها ، مما هو للمجتمعات نفسها .

هناك غير هذا ما تعتمد اليه الشركات الكبرى فى الدول المتقدمة من احتكار أسرار الصناعة ، وعدم السماح بتسريبها الا بالثمن . انها تبيع براءات الاختراع ، بعد أن تجرى التجارب اللازمة لتطبيقاتها ، ومن خلال الاتجار فى براءات الاختراع تكسب بلايين الملايين من الدولارات ، وهذا الكسب يضاف بالتالى الى تكلفة المشروع ويدخل فى حساب التكاليف ، مما يرتفع بأسعار المنتج النهائى ، وقد يؤدى الى التضخم فى مجتمعات لم تتعود بعد مواجهة التضخم ومشكلاته ، فيتأثر اقتصادها لمصلحة الشركات ، أكثر مما يسفر عن مصلحة المستهلك .

وعيب آخر - لا آخر - هو أن امكانيات هذه الشركات فى الدعاية ، وتأثيرها على وسائل الاتصال الجماهيرى ، تمكنها من القيام بدعاية ضخمة ، وبلا حدود ، لإنتاجها . وأيما كانت العادات الاستهلاكية لدى المستهلك ، وأيما كان هذا النمط الاستهلاكى ، فإن الدعاية تؤثر من غير شك ، بكثافتها وتكرارها ، على هذه الانماط الاستهلاكية ، فتغيرها لصالح المنتج النهائى الذى تنتجه هذه الشركات .

لقد بدأ الفلاح فى القرية المصرية ، أو القرية الهندية ، يبحث عن المعلبات ، ليأكل ما تحويه ، بينما أمامه إنتاج زراعى لا حد له ، لكنها الدعاية المكثفة قد أخذت تؤثر على أنماط الاستهلاك ، فتؤدى الى تراخى السكان عن استثمار مواردهم الطبيعية فى الطعام والشراب والملبس والمواصلات .

والذى يخشاه المثقفون فى العالم اليوم هو أن يؤدى هذا الى ضياع الشخصية الاقتصادية لكل مجتمع ، لان نمط الاستهلاك جزء من هذه الشخصية ، ولان فى ضياعها خسارة جسيمة لتنوع الشخصية الانسانية ، فضلا عما تضيفه من تكلفة تكون فى أحيان كثيرة فوق طاقة المستهلك فى المجتمع النامى .

ان عادات الاستماع الى الراديو ومشاهدة التلفزيون قد أصبحت تمثل نمطا استهلاكيا جديدا فى المجال الثقافى ، وهى عادات تؤدى الى تقريب المعلومات ، لكنها كذلك تؤثر فى الامزجة وفى الاذواق ، وقد يمتد أثرها الى وجدان المواطن العادى .

لهذا فان على المجتمع الدولى ، من خلال منظماته الدولية ، أن يجد طريقه لملاج هذه الجوانب .

ان براءات الاختراع مثلا يجب أن تنظم دوليا ، لتوضع تحت تصرف من يطلبها فى مقابل الاجر المناسب .

كذلك فان انتاج الشركات الكبرى فى فروعها المختلفة يجب أن يعمق الشخصية الاقتصادية فى كل مجتمع ، بدلا من أن يفرض نمطا استهلاكيا مكررا . وتنظيم المصارف ، أو تنظيم أسواق المال ، قد أصبح ضرورة اقتصادية ، لتمطى بقدر ما تربح .

ان وضع النظام الاقتصادى الجديد سيرا على هذه الظواهر الجديدة من غير شك لكن على الذين يضمنون الاطار الدولى له أن يفكروا فى علاج ما يمكن أن يكون لهذه الظواهر من أضرار .

ويوم يسود العالم نظام اقتصادى عادل فان كثيرا من ألوان التوتر ستزول .

عبد المنعم الصاوى

العلاقات الدولية

أشكال بديلة للتعاون الدولي: مقارنة فاعليتها

● ● يناقش هذا المقال اشكال التعاون الدولي التي يعرفها المؤلف حسب قواها النسبية . ويمكن اعتبار هذه المحاولة مجرد مقدمة تمهيدية ، اذ لا يبدو أن هناك منهاجا معترفا به من الكافة في هذا الخصوص . والموضوع جديد نسبيا ، وينبغي معالجته بطريقة مشتركة بين مختلف فروع المعرفة ، غير أنه ليس من الواضح أى نوع من أنواع المعرفة يتعين اشراكه في هذا البحث ، ولعله من الأفضل اعتبار هذا المقال دعوة مفتوحة يقدمها أحد رجال الاقتصاد الى ممثل الفروع العلمية الأخرى لابتداء ملاحظاتهم عن المعالجة الشاملة للموضوع ، وكذا عن بعض التفاصيل الخاصة به . من ذلك مثلا أنه عند مقارنة بين المنهاج المقترح هنا وبين منهاجين آخرين وجه اليهما الانظار ، وذلك في الجزء الثاني بعنوان « بعض الملاحظات عن الرسم البياني لهماكل القرارات » . وقد قسم جوهر المقال بالعناوين الآتية : أشكال بديلة للتعاون الدولي ، المفاهيم الخاصة بدراسة الاشكال البديلة للتعاون الدولي ، كيفية تقويم أفضل المناهج للتعاون الدولي . وفي الجزء الأول من « بعض الملاحظات عن الرسم البياني لابتية القرارات » بعض الملاحظات في هذا الموضوع . وفي النهاية أبديت بعض الاستنتاجات المؤقتة . وقد كان اسهام المؤلف في المناقشات الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتيها الخاصتين السادسة والسابعة حافزا له على مواصلة دوس هذا الموضوع .

الكاتب: دات تمبرين

حائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام ١٩٦٦ بدأ حياته العلمية كخبير أبحاث في عصابة الأمم ، ثم عين فيما بعد مديرا لمكتب التخطيط المركزي للاراضى المنخفضة وأستاذًا لتخطيط التنمية بجامعة روبردام من كتبه : « في نظرية الاقتصاد السياسى » عام ١٩٥٢ ، « وتشكيل الاقتصاد العالمى » عام ١٩٦٢ ، « وتخطيط التنمية » عام ١٩٦٨ . كان على رأس الفريق الذى أصدر التقرير عن إعادة تشكيل النظام الدولى عام ١٩٧٦ .

المترجم: أحمد رضا

مدير بالإدارة العامة للشئون القانونية بوزارة التربية والتعليم (سابقاً) ، ليسانس الحقوق جامعة باريس ، نشر له حولى عشرون مؤلفاً مترجماً فى القانون والقصة والمسرح والباليه .

وكان قد تولى مهمة التنسيق لجماعة من الخبراء قدموا تقريرهم الى نادى روما عن هذا النظام الجديد الخاص « باعادة تشكيل النظام الدولى » (المسمى تقرير آر - آى - أو - تمبرجن ومسائل أخرى) ١٩٧٦ . وقد حذفت كلمة « اقتصادى » من عنوان هذا التقرير ، اذ اعتبرت الجماعة ان النظام الدولى يتطلب تجديدًا لا فى اقتصاده فحسب ، وإنما أيضا فى نواح أخرى .

وتتبدى السمة الاولى لمعالجتنا للموضوع ، بين سمات أخرى ، فى الطبيعة النوعية الغالبة لعملية التحليل ، أى مناقشة المفاهيم المستخدمة ، لا قياس هذه المفاهيم . ورغم أن « القوة » و « الفاعلية » مفهومان كميان ، وتطبيقهما النهائى على الاشكال البديلة للتعاون الدولى يتطلب القياس ، فإنا لن نجرى ها هنا مثل هذا القياس ، اذ المرغوب فيه قيل كل شئ الاتفاق على طبيعة الظواهر التى نناقشها . وتجنبنا للانفراط فى التجريد تقدم الفقرة التالية مباشرة ، وبعبارات محددة ، تسعة أشكال بديلة للتعاون الدولى ، مرتبة بالبديهة حسب قدراتها المفترضة . ويبدو هذا النهج مفضلاً على غيره ، وبخاصة لاغراض الشرح والتفسير ، غير أنه يجب أن يكون مفهوماً أنه لما كان الترتيب حدسياً فهو من ثم تمهيدى ، ويشكل افتراضاً عملياً .

تسعة أشكال بديلة للتعاون الدولى :

التعاون الدولى ، بوجه عام ، يعنى التعاون بين الدول . ومع ذلك فإن طريقة

التحليل يمكن أن تطبق بالمثل على أنماط أخرى من الهيئات المختلفة القومية . لهذا فاننا سوف نستخدم مصطلحات من قبيل « الامم » او « الهيئات » أو « الشركاء » كبدائل ومرادفات . ومع ذلك فان عبارة « سلطة فوق قومية » ترمز الى مفهوم آخر يتمايز بالقضاء عن مصطلحات « مستقل » أو « حر » أو « ذو سيادة » التي تضاف الى الامم أو غيرها من الهيئات . والآن نعرض تسم عمليات تبادلية لصنع القرارات يمكن تطبيقها على أى حقسل فى العلاقات الدولية يؤثر فى رفاهية مواطنى الامم المعنية :

- ١ - تتخذ الامم أولا قراراتها بكامل حريتها وتخطر بالتالى شركاها .
- ٢ - تخطر بعض الامم « القيادية » شركاها بالقرار الذى اتخذته ، وعلى سائر الامم أن تتخذ قرارها بالتالى .
- ٣ - تخطر كل الامم المعنية شركاها بقرارها المؤقت أو المفضل ، وتستحثها على تقديم ما لديها من تعليقات ، ثم فى مرحلة ثانية من العملية ، وبعد أن تكون هذه الامم المعنية قد تلقت ما تطلبه من تعليقات تتخذ قراراتها النهائية .
- ٤ - يتخذ القرار فى اجتماع لممثلى الامم صاحبه السيادة ، ويتبع فى الاجتماع الاجراءات التالية : (أ) يقدم الشركاء المعلومات الاولى عن اقتراحهم الوفتيه المفضلة ، (ب) فى أثناء المناقشات تقدم معلومات اضافية ، وتقدم كذلك أو تجرى تحليلات ، وقد تقوم كل من المعلومات الاولى او الاضافية على أساس من تحليلات تجرى قبل الاجتماع ، (ج) يمكن أثناء المناقشة مراجعه المعلومات والتحليلات المقدمة (د) يتخذ الاجتماع قرارا ، متبعا اجراء معيناً للتصويت ، يعكس سلطة معينة .
- والاشكال البديلة هي : (أ) لكل شريك حق المعارضة ، ومعنى ذلك أن القرارات لا تتخذ الا باجماع الآراء ، (ب) لبعض الشركاء ان يمارسوا حق المعارضة ، الامر الذى يعكس تفوقهم فى السلطة ، (ج) التصويت المقترح بأغلبية موصوفة ، مع تعريفات تبادلية لهذه الاكثرية ، (د) يجرى التصويت على اساس الاغلبية البسيطة .
- ٥ - قد لا تنفذ القرارات ، وقد يسرى هنا أو لا يسرى على الحالات من ١ الى ٤ .

- ٦ - يتضمن التعاون وساطة (تحكيميا) غير اجبارية .
- ٧ - يتضمن التعاون تحكيميا اجباريا .
- ٨ - يتضمن التعاون توقيع عقوبات : (أ) بوساطة الشركاء أنفسهم ، (ب) بوساطة بعض الهيئات المكلفة بحفظ النظام .
- ٩ - يتولى تنفيذ كل المسائل الواردة فى البنود من ٤ الى ٨ سلطة فوق قومية تقوم مهنتها على أساس ميثاقها الذى تضعه معاهدة تمعد بين الامم المشتركة . وقد تتشكل هذه السلطة على أساس من تدرج بسيط ، أو من تنظيم معقد على شكل خلايا النسيج ، والتنظيم «النسيجي» تنظيم لا يوجد فيه اتصالات تدرجية (عمودية) فحسب ، فى صورة أوامر تنزل من القمة الى القاع ، ثم ترتد عائدة من القاع الى القمة ، ولكن أيضا اتصالات أفقية ، وبخاصة عند القمة (مجلس أو هيئة) ، تجرى لتنسيق الانشطة العمودية . وقد تتنوع الانشطة كما يتقرر فى ميثاق السلطة . ويؤدى وجود الصلات المنسقة الافقية الى خلق صمة ذات بعدين . تفسر السبب فى الالتجاء الى تنظيم نسيجي . وإذا وجدت الصلات الافقية المطلوبة . للتنسيق لأكثر

من وظيفة واحدة كان للتنظيم خاصية لها أكثر من بعدين . والبعد الجغرافي من أمثلة الأبعاد الإضافية التي تحتاج الى تنسيق . كل هذا يمثل مقابله بينان للمشروعات الكبرى وبخاصة المشروعات التي تتخطى الحدود القومية . وقد يكون أعضاء الهيئة العليا مسئولين عن بعض المظاهر المتنوعة ، من قبل : (أ) مجموعات الانتاج ، (ب) الاتصالات الخارجية مع مختلف المجموعات الاجتماعية ، (ج) الاتصالات بالوحدات الجغرافية التي تتمثل في الحكومات الوطنية بالنسبة للمشروعات فوق القومية . والعناصر الهامة في البنين هي بطبيعة الحال « ميثاق » السلطة فوق القومية ، و « المعاهدة » التي تشيع الحياء في هذه السلطة .

المفاهيم المتصلة بنساسة الاشكال البديلة للتعاون الدولي

صيغت هذه الاشكال البديلة التسعة للتعاون الدولي كامثلة بقصد تخطيط المفاهيم او فئات الظواهر المتعلقة بدراسه منهجية للتعاون الدولي . ونحاول الان ان نشرح بالتفصيل هذه المفاهيم . وفي الطبيعة التجريبية المترددة للمثال احتمل لاجراء احصاء غير كامل . وسوف نعدد في الفقرات التالية ونناقش بعض المفاهيم التي يبدو ذات صلة بالموضوع .

والطائفة الاولى في هذا الشأن هي طائفة الممثلين ، وهم الاعضاء الحقيقيون العاملون في مجال التعاون . وفي هذه الطائفة ندرج « الامم » (او بالاحرى بعض « ممثلها ») ، ومعها طائفة فرعية من « الامم القيادية » ، بالإضافة الى « لقاء الامم » الذي سوف نعلجه في البديل رقم ٤ . و « الوسطاء » السابق ذكرهم في البندين ٦ و ٧ ، وكذا بطبيعة الحال « السلطة فوق القومية » .

وثمة طائفة ثانية هي طائفة « المواد » ، وهي في الغالب متعددة ، وتشمل « المعلومات » وفروعها ، من احتياطية واولية واضافية ، وهي وسائل أصبحت اليوم وبحق شائعة جدا . وهناك عنصر آخر في هذه الطائفة يتمثل في « التحليل » ، وهو في موضوعنا هذا نظير للأنشطة العلمية المتنوعة ، والحالات خاصة من « الخطط » و « المراجعة والتقييم » . وقد تتطلب الخطط وضعاً أسماً ، وتعتبر بمثابة عناصر مستقلة لطائفة « المادة » والوساطة هي العنصر التالي وتنقسم الى وساطة اختيارية ووساطة اجبارية . و « ميثاق » السلطة فوق القومية و « المعاهدة » التي يتم بها التصديق على الميثاق عنصران آخران في طائفة المواد ، وكذا « البنين التنظيمي » بمتغيراته التدرجية أو النسيجية . وآخر المفاهيم في مثالنا هي الخاصة برعاية الامم أو غيرها من الوحدات التي تظهر بمثابة ممثلين ، و « التكليف » أو « الحسائر » المقترنة بالاشكال المختلفة للتعاون .

والطائفة الثالثة من المفاهيم التي تميز أشكال التعاون البديلة هي طائفة الأنشطة التي يمارسها مختلف الممثلين ، ويتجلى في هذه الأنشطة صلة واضحة بالمواد التي سبق تعدادها ، اذ قد تعتبر أنها تتضمن الاشتغال بهذه المواد . وسوف نذكر أيضا بعض العناصر الرئيسية والعناصر الفرعية ، غير أن هناك أيضا أنماطا يمكن اعتبارها توليفات من عدة أنشطة .

أول نمط من هذه الأنشطة هو « تقديم المعلومات » في مقابل « جمع المعلومات » أو بصورة أكثر سلبية « تلقي المعلومات » . وقد أصبح واضحا في مفهوم علماء الاجتماع والاقتصاد بنوع خاص أنه الى جانب التدفقات المألوفة لديهم ، كتدفقات

السلع (البضائع والخدمات) ، وما يقابلها من تدفقات المال (كوفاء لها) ، يشكل تدفق المعلومات نمطا ثالثا بالغ الاهمية (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، ١٩٧٦) .

وكان اهمال هذا النمط من تدفق المعلومات فيما مضى نتيجة للافتراض (الضمني في الغالب) بأن كل عضو يشترك في معاملة اقتصادية لا بد أن يكون على علم تام بكل لحقائق المتصلة بالموضوع . وهناك عنصر فرعي للمعلومات يؤدي دورا هاما في تعدادنا هذا ، هو « التعليق » على المعلومات المتعلقة ، وبخاصة القرارات الأولية الملحق بها .

والعنصر الثاني للانشطة ، وهو عنصر جوهري في موضوعنا هذا ، هو « صنع القرار » ، ويشمل من العناصر الفرعية « صنع القرار بصورة مؤقتة » ، واتخاذ « قرارات منقحة » ، واتخاذ قرار « بالتصويت » في اجتماع يضم وحدات مستقلة ، ثم الوساطة الاجبارية أو الاختيارية .

وثمة نمط آخر من الانشطة ، اسمه « التحليل » ، وهذا مصطلح مستعمل اساسا في البحث العلمي ، يتدرج من التقديرات البسيطة جدا لنتائج بعض القرارات أو الاحداث الى ادق أشكال البحث العلمي وأكثرها تعقدا . وهناك عنصر فرعي هو « المراجعة والتقويم » ، وهو مفهوم شاع استعماله في الكثير من أنماط التعاون ، يعتبر بمثابة تغذية مرتدة ، من التجربة الى اتخاذ قرارات جديدة .

ويضيف النشاط الموصوف بأنه « تخطيط » عنصرنا الى التحليل ، هو عنصر القصد أو بلوغ هدف معين . وفي حين كان التخطيط في الظروف البدائية أو في المجموعات الصغيرة كالأسرة لا يكاد يحتاج الى تحليل علمي يعتمد عليه ، فإن أنشطة التخطيط للمجموعات الكبيرة في الوقت الحاضر معقدة ومتطورة جدا .

وأخيرا يبدو من المناسب أن نضمن قائمتنا هذه « نشاطين مركبين » : « التفاوض » لعقد معاهدة تتعلق بميثاق سلطة فوق قومية ، و « إدارة » مثل هذه السلطة ، وهما مجموعتان من أنشطة أكثر بساطة تضم الأنشطة السابق ذكرها في الطائفة الثالثة من المفاهيم ، وهي الاعلام والتقرير والتحليل والتخطيط . وفي الممارسة العملية مجال محتمل لاضافة مزيد من الأنشطة البسيطة اللازمة للتفاوض والإدارة ، نترك لخيال القراء أن يستجمع عددا منها .

وهناك طائفة رابعة من المفاهيم اللازمة لمعالجة الموضوع الرئيسي في التعاون الدولي المثالي يمكن أن نسميها (ببيان القدرة) . وفي علم الاجتماع فرض معروف ويدهى بوجود فروق في القدرة بين الافراد ، وكذا بين المجموعات الاجتماعية ، ومن ثم توجد هذه الفروق أيضا بين الأمم وسائر الوحدات . هذه الفروق هي بنوع ما شاملة وموضوعية أكثر منها عرضية طارئة ، لذلك يمكن أن نسميها (ببيان القدرة) . بل ان مفهوم القدرة نفسه ليس ذا بعد واحد ، إذ يتضمن عددا من الابعاد أو المكونات ، لبعضها طبيعة اقتصادية يتناولها علماء الاقتصاد دون أن يستخدموا بشأنها كلمة (قدرة) التي أدت مرارا وتكرارا الى ضروب من سوء الفهم بين علماء الاجتماع والاقتصاد .

ويالج علماء الاقتصاد الدخول الاحتكارية باعتبار أنها أعلى درجة من أي دخل مثالي ، وبهذا يصفون عليها سمة مميزة ، وبالتالي ينتقدون وجودها في ظروف معينة . أما علماء الاجتماع فانهم يفضلون انتقادها باعتبار أنها نتيجة لبنيان القدرة . لذلك فنحن هنا بصدد مسألة متعلقة بالمصطلحات لا بالموضوع . غير أن هناك عناصر

أخرى للقدره لها آثار غير مرغوب فيها أيضا في بعض المواقف ، ولكن لها طبيعة غير اقتصادية ، من قبيل القدرة عن طريق العنف ، البنائي أو التوري ، وهذه العناصر تؤدي بالفعل دورا في التعاون الدولي . أما مفهوم (الامم القيادية) الذي ذكرناه آنفا فهو بالتأكيد غير مستقل عن القدرة العسكرية التي تستغلها هذه الامم . وبنينا القدرة - اقتصاديا كان أو غير ذلك - عامل حاسم في عملية التصويت المتبعة في المفاوضات المتعلقة بالسلطة فوق القومية . وينعكس في إجراءات التصويت لنبادلية التي ذكرناها آنفا بنينا القدرة الخاص بمجموعة الامم المشتركة . أما النظام الذي يكون فيه للفرد الواحد أو للامة الواحدة في بعض الحالات صوت واحد فيمكن أن نسميه بالتحديد نظاما متعادلا .

ونود أن نذكر طائفة أخيرة من المفاهيم ، تتمثل في (التوقيت) ، ومعناه السياق الزمني الذي يجري فيه عدد من الانشطة . وفي بعض الظروف يكون هذا السياق الزمني بعينه هو الذي يميز الشكل الاساسي للتعاون المطلوب دراسته . وفي ظروف أخرى يكون المهم هو المدى الزمني الاجمالي للموضوع ، وكلما كان هذا المدى قصيرا امكن أن يستجيب التعاون الدولي بصورة أفضل للتغيرات التي تطرأ على الظروف والاحوال ، وهذا مظهر هام يدل على فاعليته . وتلخيصا لمحاولتنا التجريبية لتصنيف العناصر المتعلقة بالتعاون الدولي نعرض المفاهيم في الجدول رقم (١) .

الطوائف والعناصر التي لها صلة بتقويم الاشكال البديلة للتعاون الدولي

الجدول (١)

الامتثلون	الحواد	الانشطة	بنينا القدرة	الامتثلون مساهمة زمنية تريب وقتي
امم امم قيادية مقلبة الامم وسمطاء سلطة فوق قومية	اعلام معلومات مؤقته معلومات أولية معلومات إضافية تحليل تحليل ، ضبط تحليل ، مراجعات تقويم وساطة وساطة اختيارية وساطة إجبارية ميثاق السلطة مهادنة بشأن السلطة بنينا تنظيمي بنينا تنظيمي ، تدرجي بنينا تنظيمي ، تشجيجي رفاهة تكاليف خسائر	قديم المعلومات جمع المعلومات لتتابع على المعلومات صنع المقررات صنع المقررات المؤقتة عدم الرد المنقح صنع المقررات بالتصويت وساطة وساطة اختيارية وساطة اجبارية تحليل تحليل ، مراجعات تقويم تحليل مفاوضة ادارة	قدرة اقتصادية عناصر قدرة غير اقتصادية عناصر عناصر	

كيف يمكن تقويم أفضل المناهج في التعاون الدولي

في مقدورنا الآن بعون المفاهيم التي نوقشت والامثلة التي قدمت بعنوان (تسعة أشكال بديلة للتعاون الدولي) أن نعطي مضمونا أكثر تحديدا ووضوحا للسؤال المطروح في المقدمة . ومن شأن كل من طرق التعاون الدولي التسع المشروحة أن يحدث تغييرا في رفاة مجموعة الأمم أو غيرها من الوحدات ، كما يتسبب في بعض التكاليف أو يتطلب بعض التضحيات في شكل معوقات سيكولوجية . ومن حيث المبدأ يتبين أن الزيادة الصافية في الرفاهية ، أي موازنة مكاسب الرفاهية بالتكاليف والخسائر ، هي التي تحدد الطريقة المثلى للتعاون الذي يأتي بأكبر قدر من الكسب والرفاهية . ولكي يمكن إجراء هذه الموازنة يجب قياس العناصر المكونة لها باستخدام وحدة مشتركة . وليس من المهم نسبيا اختيار معيار معين من بين المعايير التبادلية . وفي أغلب الأحوال تكون الوحدات الاقتصادية التقليدية من النقود هي الأسهل استخداما ، بشرط أن يشمل الحساب كل المكاسب والخسائر ، ولا يقتصر على تلك التي تظهر في التقارير والحسابات المالية ، فالتكليف أيضا له أهميته . إن أولئك الذين ينتقدون القياس بلغة الأوراق النقدية لكل من المكاسب والخسائر محقون حين يحتجون ضد التقديرات التي لا يظهر بها إلا البنود المدرجة في الحسابات المالية الرسمية ، أي البنود التي يعمل بها تقليديا رجال الأعمال ووزراء المالية وأشباههم . أن المكاسب والخسائر السيكولوجية التي لا تدرج تقليديا يجب أن تقدر بالاضطرابات النفسية وتضاف إلى تقديرات الميزانية . وهناك اتجاه واضح في علم الاقتصاد وسائر العلوم الاجتماعية إلى ضروب المعالجة الشاملة من هذا النوع .

إن مشكلة متى إمكان قياس المكاسب والخسائر هي بلا شك المشكلة التي يتفق بشأنها رأى علماء الاقتصاد فضلا عن علماء الاجتماع بوجه عام ، وغاية ما يمكننا أن نقوله هو أن هناك عددا متزايدا من المحاولات التي تجرى لاختصار كل عناصر الرخاء والخسارة التي تتضمنها عملية من عمليات التعاون الدولي للملوس إلى أقل قدر مشترك . ويرجو المؤلف أن يؤذن له بالإشارة إلى أبحاثه في مجال توزيع الدخل (تدبرجن ١٩٧٥ ، ١٩٧٧) للحصول على مزيد من الامثلة النوعية المصنفة لقياس الرخاء . غير أن هناك مجموعة كبيرة من مختلف المحاولات الأخرى التي أجريت في عشر السنوات الماضية ، ويتعلق بعض هذه المحاولات بمشروع للتقويم في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية (ليتل ، وميرلس ١٩٧٤) ، ويتعلق البعض بالمشتركة الاجتماعية ونوعية الحياة (دورنوفسكي ، ١٩٧٤) ، ويتعلق البعض الآخر بقياس وظائف الرخاء الفردي (فان براج ، وكابيتيني ، ١٩٧٣) .

وبالنسبة لأغراضنا الحالية تتصل التكاليف والخسائر اتصالا وثيقا بمسئولية الأنشطة المقترنة بـ مختلف الأشكال البديلة للتعاون الدولي وكثافة هذه الأنشطة . وسوف يبدو بوضوح من الرسم البياني بعنوان « تسعة أشكال بديلة للتعاون الدولي » أن أكثر الأشكال تعقدا حتى آخر القائمة (من ٤ إلى ٩) يستلزم مزيدا من العمل ، وربما يتسبب في مزيد من الإثارة أكثر من الأشكال البسيطة .

وقد حان الوقت لكي نعرض عنصرا حاسما تجنبناه حتى الآن . وهو الموضوع الحقيقي الذي يتعرض له التعاون الدولي بالفعل ، ويعود بنا هذا العنصر إلى التقرير الخاص بعنوان « إعادة تشكيل النظام الدولي » الذي ذكرناه آنفا ، إن على المجتمع

العالمى لكى يمارس وظيفته أن يؤدى سلسلة لا آخر لها من المهمات التى يتقيا عددا لا نهاية له من الموضوعات . ففي الحقل الاقتصادى المعروف تعريفا ضيقا تشمل هذه الموضوعات انتاج كميات هائلة من البضائع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها أو استعمالها . أما فى الحقل الاجتماعى الثقافى المعروف تعريفا أكثر اتساعا فإن عددا كبيرا من الموضوعات غير المادية تعالج أيضا وبالمثل فى الدائرة السياسية العسكرية . وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الروابط بين هذه الاعداد الكبيرة من الموضوعات فإنه يمكن فصل مجموعات منها حتى يتسنى تبسيط العملية . مركبة بالاستعانة بتقسيم العمل . وبالنسبة لعدد كبير من الموضوعات يستطيع الافراد والاسر أن يقرروا ما ينبغى لهم أن يفعلوه ، وينفذوا قراراتهم دون حاجة الى التعاون مع الآخرين ، ودون النظر الى تعاون دولي . بل ان هناك أسبابا قوية لتفضيل استقلال الافراد أو الاسر أو وحدات الانتاج أو الوحدات السياسية أو التربوية بتصرف الكثير من الامور . وأنه لما يزيد من سعادة أفراد الشعب أن يمارسوا درجة من الحرية ، وما داموا لا يتسببون فى أذى الغير أو يهددون مستقبلهم فإن هذه الحرية يمكن قبولها باعتبارها من الحقوق الاساسية . فضلا عن ذلك فإنه بالنسبة لمعالجة بعض الموضوعات الأخرى معالجة مثالية يكفى دراسة التعاون فى نطاق مجتمعات صغيرة نسبيا . ولقد ذكرنا وحدات الانتاج ، ومن الواضح أن التعاون فى نطاق المصنع أمر مرغوب فيه لانتاج بضائع نافعة ، مرتفعة الجودة . وبالمثل تستطيع المجالس البلدية أن تنظم حركات المرور فى المدن ، وتقرر المرور فى اتجاه واحد فى بعض الشوارع ، وتستخدم الانوار لهذا الغرض . على أنه لا يمكن أن يترك للبلديات الحرية فى اختيار الألوان لانوار المرور ، إذ أن ذلك يتطلب تعاونا دوليا . ونمة عدد كبير من الشؤون الثقافية ، كالمناهج الدراسية فى أمة متجانسة لغويا ، يمكن التصرف فيها الى حد ما بمعرفة الدول ذات السيادة . غير أنه سوف يتضح بعد مزيد من لعدد من الموضوعات . وفى تقرير (إعادة تشكيل النظام الدولى) تعريف بعشر مجموعات من الموضوعات التى يرى مؤلفو التقرير أنها تتطلب تعاونا على مستوى أعلى من المستوى القومى . وهنا يصير الاختبار بين أشكال التعاون الدولى المذكورة من قبل - وربما أيضا بين أشكال أخرى - أمرا ذا أهمية كبيرة . وهناك سبب هام يدعو لدراسة أعمق لهذه المسألة ، ذلك هو تفضيل الدول ومواطنيها بصورة شائعة ، وربما منافية للمنطق ، لكى (يصرفوا أمورهم بأنفسهم) ، ويبدو أنهم يتصورون أن هذا النمط من التصرف الذاتى يجعلهم مستقلين عما يفعله غيرهم ، وهذا أمر غير مؤكد بالمره . فإذا هم اتخذوا قراراتهم وتصرفوا من تلقاء أنفسهم ، كما هو مفروض فى بديلنا رقم (١) ، فإنهم قد سيئون تقدير المدى الذى تصل إليه ردود الافعال من جانب البلاد الأخرى ، حتى ولو كانوا يتوقعون مثل هذه الردود من حيث البلى . وقد ذكرنا هذا النمط بمزيد من الوضوح فى البديلين ٢ و ٣ . ويعتمد رد الفعل من حيث مداه على بنى القدره ، ويعكس البديل رقم (٢) هذا الامر بطريقة بسيطة جدا ، إذ يجرى تمييزا بين الامه (القيادية) وبين سائر الامم . ومع ذلك فإن رد الفعل يعتمد أكثر من ذلك على التأثير الذى تمارسه القرارات الذاتية لبعض الامم على أمم أخرى . أما بالنسبة لكثير من الموضوعات فإنه لن يكون هناك تأثير من هذا القبيل . من ذلك أن أى بلد لن يتأثر بنظام الاتجاه الواحد فى المرور بالشوارع المقرر بالخارج ، أو بالمناهج المقررة فى المدارس الابتدائية فى البلاد الاجنبية . أما الموضوعات التى تؤثر فى رفاهية البلاد فهى وحدها التى تهم فى هذا الشأن ، وقد اعتمد رجال الاقتصاد أن يقولوا ان هذه الموضوعات تنتج « آثارا خارجية » (اقتصادية أو غير اقتصادية) .

واختار تقرير إعادة تشكيل النظام الدولي أن يضيف الموضوعات ذات الآثار الخارجية تحت عناوين : سياسات نقدية • انتقالات الدخل بين البلاد ، والتمويل الدولي لمشروعات التنمية • إنتاج الغذاء وتوزيعه • التصنيع ، والتجارة الدولية ، والتقسيم الدولي للعمل • الطاقة ، والخصائض ، والمعادن • البحث العلمى ، والتنمية التكنولوجية • المشروعات فيما وراء الحدود القومية • البيئة البشرية • خفض الاسلحة • تدبير شؤون المحيطات •

وفى هذه المجالات السياسية يتسنى للشكل المختار من التعاون الدولي أن ينتج فرقا كبيرا فى صافى الرخاء الذى تحصل عليه الامم المشتركة • وبعبارة عامة : أن أضعف اشكال التعاون الدولي يميل الى احوال مصالح أضعف الامم ، اما بالقرارات التى تتخذ وتنفذ ، واما بعدم تنفيذ القرارات التى تتخذ بصورة رسمية • ولعلنا نذكر مثلا لذلك يتعلق بالبديل رقم (٤) ، وهو القرارات التى تتخذ فى اللقاءات الدولية ، وتشكل الإطار القياسى لبعض ضروب التعاون ، ذلك أن عددا كبيرا من القرارات التى اتخذها الكثير من المنظمات التابعة لأسرة الأمم المتحدة لم ينفذها الاعضاء الاقوياء فى المنظمة ، الذين اعتبروا أن تنفيذ هذه القرارات لا يعزز مصالحهم القصيرة المدى • وإن الموضوع المالى العام المشهور بخصوص نقل الـ ٧٠ فى المئة من اجمالى الناتج القومى للبلاد المتقدمة الى البلاد النامية مثل وف فى صميم الموضوع الذى نحن بصدده ، وكذا أشكال عديدة فى سياسة التجارة الدولية • وهناك أمثلة للتعاون الفعال ، كما وصف فى البديل رقم (٩) حيث انشئت سلطة فوق قومية ، من ذلك الجماعة الاوربية للفحم والصلب ، وهيئة الصحة العالمية بالنسبة لبعض وظائفها ، واتحاد البريد العالمى • وفى الامكان جعل البديل رقم (٤) أكثر فاعلية اذا أضيف اليه البديلان ٧ و ٨ ، الخاصان بالتحكيم الاجبارى والجزاءات • ومن أبلغ الأمثلة لموضوع لم يزل تحت البحث والمناقشة موضوع معالجة المحيطات التى تجرى بشأنها المفاوضات فى ساحة مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار ، وهذه المفاوضات أشد تعقدا من أية مفاوضات جرت فى الماضى • وكان على دورات هذا المؤتمر أن تناقش فى البداية سبعة اقتراحات متضاربة لمقد معاهدة • وثمة طريقة مفيدة لدعم فاعلية المفاوضات تتمثل فى أن يقدم مكتب المؤتمر « نصا وحيدا للمفاوضة » ، الامر الذى يبين أن أهم الاعمال تجرى فى الكثير من الاحيان بوساطة المكتب أو الامانة •

ولعله قد اتضح الآن السبب فى أن هذا المقال يمكن أن يعتبر مقدمة تمهيدية فقط لمنهج كامل ومفيد لتقويم الاشكال البديلة للتعاون الدولي ، ذلك أن العنصر الكمى المطلوب لم يختبر بعد • والواقع أن مثل هذا التقدير العدى يستلزم حساب وجمع عدد الساعات المطلوبة لتنفيذ مختلف الوجوه المخططة بصورة تقريبية على أنها « تسعة أشكال بديلة للتعاون الدولي » ، وجمع المعلومات من هذا النوع لتشكيله كبيرة • موضوعات التعاون الدولي وأشكاله • وقد يبدو ضربا من الخيال المثالى (اليوتوبى) أن نحاول تحقيق هذا النمط من تجميع المعلومات ، بيد أن المبالغ الهائلة من المال الذى ينفق على اللقاءات الدولية الكبرى قد تكون مشجعة للمشروع ومبررا له فى اجراء هذا النوع من البحث التعاونى • وقد يسفر هذا البحث عن بعض النتائج غير المتوقعة بخصوص المال المطلوب للاتفاق على اللقاءات الصغيرة نسبيا • وربما يتضح أن العنصر الذى سميناه « تحليلا » ، رغم أنه مرتفع التكاليف قد يكون مفيدا لمزيد من الفهم للعمليات المطلوبة •

بعض الملاحظات عن الرسم البياني

الخاص بأبنية القرارات

والمقارنة بعملية تحليل الطرق

ونماذج الاقتصاد القياسي

من المعتاد عرض أبنية القرارات بوساطة الرسوم البيانية التي تبلغ الرسالة المطلوبة بصورة أفضل من الاوصاف الكلامية . مثل هذه الرسوم البيانية التي تسمى أحيانا تخطيطات عضوية أو إجمالية أو ما شاكل ذلك من مصطلحات يجب أن ترسم بعناية حتى تبلغ المعلومات الصحيحة عن إجراءات صنع القرار . وهناك ، كما سنتبين الآن ، بعض الشبه بين هذه الرسوم وبين الرسوم المستعملة في علم الاجتماع والمعروفة بمخططات تحليل الطرق ، وبالتمثيلات التخطيطية لنماذج الاقتصاد القياسي . غير أن هذه النماذج إنما تبنى طبقا لقواعد دقيقة موصوفة تستبعد كل غموض ولبس . ولما كانت التخطيطات الإجمالية تساعد في الكثير من الأحيان على تبسيط الموضوع فإن الكثير منها يعيبه الغموض وعدم الوضوح . والتخطيطات الإجمالية المركبة بنوع خاص هي تلك التي ترسم فيها الخطوط التي تربط المربعات أو الدوائر التي تمثل الأعضاء العاملين ، أما بدون أسهم توجيهية أو بسهمين لهما اتجاهان متضادان ، وبذلك لا يتبين تمثيل واضح لتتابع القرارات أو مراحل عملية صنع القرار .

وفي الامكان اقتراح بعض القواعد في هذا الشأن ، ولو أن تحديد الاختبارات التي يتعين اجرائها يعتمد كثيرا على الالوجه المراد ايضاحها . ومن المستحسن بوجه عام تمثيل العاملين بمربعات أو مستطيلات أو دوائر الخ ، واختيار مختلف الاشكال الهندسية لمختلف أنماط العاملين كلما أمكن ذلك .

ومن المفيد أيضا في الكثير من الأحيان الإشارة بخطوط الى الانشطة من قبيل نقل المعلومات من عامل الى آخر ، ولكن ينبغي أن يوضح السهم اتجاه تدفق المعلومات أو حسب الحالة التعليمات المعطاة في نظام اداري . زيادة على ذلك لانه اذا تميزت أنواع مختلفة من الانشطة يمكن اعطاء كل منها رمزا خاصا ، مثال ذلك خطوط كاملة أو منقطعة أو متقطعة .

ويمكن أيضا تمثيل الاشياء بأشكال هندسية خلاف الاشكال المستعملة لتمثيل العاملين . وإذا كان التوقيت على جانب كبير من الاهمية فانه يمكن تعيين المواقع الزمنية على طول المحور الافقي للرسم البياني ، وإيضاح تاريخ كل عامل بمتواليه من الاشكال الهندسية المتماثلة (مربعات صغيرة ، دوائر ، الخ) على مسافات زمنية منتظمة .

وفي الامكان زيادة ايضاح هذه الاقتراحات ببعض التفاصيل الخاصة بالبيانات التخطيطية الأكثر تدقيقا المستعملة في تحليل الطرق الاجتماعية ، والتخطيطات بالاسهم في النماذج الاقتصادية القياسية الديناميكية . ولنعقد هذه المقارنة في نطاق أوسع بنوع ما ، نطاق المقارنة التي تستعمل الفئات المدرجة في الجدول رقم (١) . ومع ذلك فقبل أن نشرع في مقارنة المفاهيم المستعملة هنا بشأن التعاون الدولي بالمفاهيم المستعملة في تحليل الطرق ، نعلم الاجتناع . والنماذج الاقتصادية القياسية ، نذكر أنفسنا بالاهداف الاساسية لهذه الانشطة العلمية الثلاثة . وكما في هذه التجارب كلها يجب علينا أن نميز بين العملية التحليلية

الخالصة التي تنفخا شرح الظواهر التي تجرى دراستها وبين التطبيقات التي ترد عليها . فتحليل الطرق الاجتماعية هو أساسا شكل من أشكال الشرح والتفسير ، يستهدف شرح حاصل (نسبة) الذكاء الفردي ، أو التعليم المدرسي ، أو الحالة الاجتماعية الاقتصادية بمساعدة العوامل الوراثية والبيئية . أما النظر التطبيقي فانه أقل أهمية من ذلك بكثير ، وقد يتمثل في ايجاد تقنيات تربوية للمساعدة في رفع حاصل الذكاء الفردي أو الحالة الاجتماعية الاقتصادية للمحرومين بالوراثة (للحصول على مثال حديث جدير بالتنويه أنظر : بلكوك ، وفاجرلند ، وأمانبولسن ، ١٩٧٤) .

أما لنماذج الاقتصادية القياسية فانها تستعمل في كلا الطريقتين ، بأسلوب أكثر توازنا ، فيستختم بعمامة كل من العمل التحليلي والتطبيقي : فالعمل التحليلي يتفقا شرح العملية الاقتصادية ، وينفقا لتطبيقي ايجاد لسياسات المثالية لبلوغ مقاصد أو أهداف معينة (انظر تمبرجر ١٩٥٦) . بيد أن هذا المثال ذو طبيعة أولية بحيث يصعب القول هل يصلح للتحليل أو السياسة ، أو لا يصلح لاي منها .

ولنتناول الآن الفئات المدرجة بالجدول رقم (١) فنجدى المقابلة بين المفاهيم المستعملة في الانواع الثلاثة . اما « العاملون » في تحليل الطريق الاجماعى منهم الافراد واباؤهم واربائهم . والعجيب بنوع ما ان الاجداد لا يدكرون عادة ، أما الانحاص الذين يكونون مباشرة خلف بعض الانشطة المدرسة مثل المعلمين وزملاء الدراسة واصحاب الاعمال فانهم فلما يوجه اليهم اهتمام معين . واما فى النماذج الاقتصادية القياسية فان العاملين هم جماعات المنتجين والمستهلكين والتجار ، واندرا شركات الاشخاص ، ولو أنها تظهر أحيانا . وهناك عامل هام ، يوصف عادة بأنه الدولة ، أو « السلطات العامة » ، وهناك نماذج اقتصادية قياسية تقسم عددا من الحكومات باعتبارها عاملين منفصلين ، يزداد ظهورها باطراد . هؤلاء العاملون لهم أهمية رئيسية بالنسبة للاغراض الحالية .

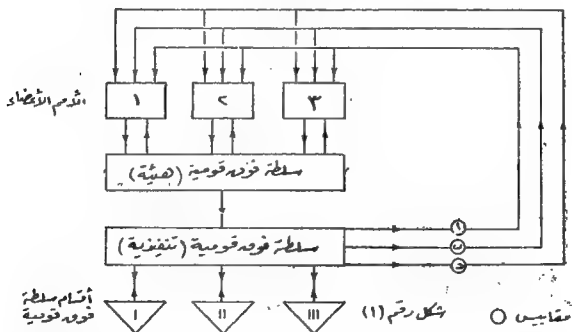
والموضوعات التي يهتم بها رجال الاجتماع فى تحليل الطريق الاجتماعى هي فى الغالب موضوعات « حاصل لذكاء » الفردي ، والتعليم المدرسي ، والحالة الاقتصادية والاجتماعية ، وأحيانا الدخل ، وفي قليل من الحالات النادرة الرفاهية (الاشباع والمنفعة) . أما فى النماذج الاقتصادية القياسية فان الرفاهية تظهر غالبا بين الموضوعات ، ولو أنها تختزل فى الكثير من الاحيان الى مصادرها الاصلية ، مثل الموضوعات والدخل . أما الاشباع الناتج عن العمل أو الثروة فقد بدأ الاهتمام به . وكثيرا ما تظهر الاسواق باعتبار أنها موضوعات نمطية فى النماذج الاقتصادية القياسية . ومن التكوين الرياضى المعطى للموضوعات نجد تصنيفا يستعمل كثيرا ويتناول المعلومات ، وأهداف السياسة الاقتصادية ، والوسائل المستعملة فى وضع السياسة وغيرها من المتغيرات التي يقال عنها أحيانا أنها غير متصلة بالموضوع . والحدود المجهولة فى صياغة المعادلات الرياضية هي الغايات والمتغيرات غير المتصلة بالموضوع فى المسائل التحليلية ، والوسائل والمتغيرات غير المتصلة بالموضوع فى مسائل السياسة أو المسائل التطبيقية . أما الانشطة التي تعالج صراحة فى تحليل الطرق الاجتماعية فانها عملية التعلم عند الافراد الذين تدرس أحوالهم . والانشطة المركزية ، فى النماذج القياسية ، هي الطلب أو التكوين ، مع الاستهلاك والانتاج كانشطة خلفية (أو أنماط الدخل والاتفاق ، بلغة النقود) . ومن المعادلات الرياضية التي تظهر فى النماذج الاقتصادية تلك المعروفة بالمعادلات السلوكية لدى

الأفراد والجماعات . غير أنه لا يوجد خط حاد يفصل بين السلوك التمييزي وبين المفهوم الاقوى من الناحية التقنية ، مفهوم وظائف الإساج ، وبالنسبة للأشخاص الحالية وصف كل من الموضوعات والأنشطة بالتحديد وبالتفصيل . ويمكن إجراء ذلك بالمثل بالنسبة للنماذج الاقتصادية بشرط اختيار صياغة ديفيه لها بسوح ما . وبعبارة أخرى تغطي النماذج الاقتصادية مجالاً أوسع بخير من المجال الذي يعطيه التعاون الدولي .

أما القدرة فإنها مفهوم قلما استعمل الى الآن في علم الاقتصاد القياسي ، ولو أن المركبات الاقتصادية للقدرة تعالج بأسماء أخرى . وفي علم الاقتصاد عويع مفهوم ابعده ، ولكن تقديره العددي لم يعط مضموناً محدداً (انظر مع ذلك : بن ، ١٩٧٨ ، وبيرو ، ١٩٧٣) .

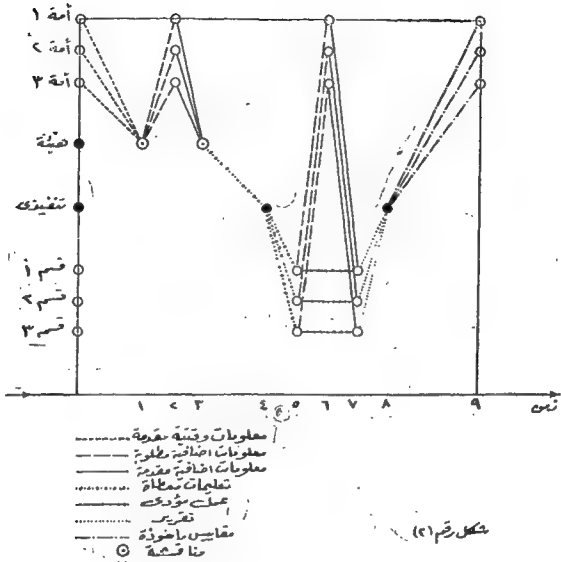
وبعد هذه المقابلة بين المجالات العلمية الثلاثة تعود الى الدور الذي يؤديه في كل منها عنصر الزمن . وتظهر صلة هذا العنصر بالتخطيط الاجرائي بوضوح في التخطيطات الاجمالية ، وبخاصة ، لتنفيذ تحليل انتقادي للطريق الاجمالي أي تعيين العناصر التي تضع في سباق من الأنشطة أدنى الحدود للإجراء في مجموعة . هذا المظهر الزمني له أهمية حيوية في تخطيط إجراء عملي متميز تمام التمييز . وتحليل الطريق ليس هو الاقيد في المجالين الآخرين المختارين للمقارنة . وفي العادة لا تتحدد بالضبط الفترات التي تتطلبها العناصر التي تنقسم اليها عملية التعلم . أما بالنسبة لمظهر التوقيت فإن النماذج الاقتصادية أكثر دقة . وتقدير الفترات الزمنية جزء هام من التقدير الكلي للمعاملات الخاصة بمثل هذه النماذج .

الشكل (١)



عرض تخطيطي غير مقبول : تخطيط اجمالي لسلطة فوق قومية مع ثلاثة أعضاء وثلاثة أقسام . كل منها مسئول عن إجراء مجموعة واحدة من القياسات . عيوب هذا النوع من الرض : الخطوط التي تربط العاملين والزودة بسهمين موجهين لا توضح السياق الزمني للأنشطة أو التدفقات الرموز لها ، فضلاً عن أن مختلف أنماط الخطوط غير مستعملة للتمييز بين الأنشطة .

الشكل (٢)



عرض تخطيطي مقبول .. رسم بياني يوضح تدفق عمليات سلطة فوق قومية مع ثلاثة أعضاء .
 ونقطة : وسلطة تنفيذية ، وثلاثة أقسام عقلية ، مع إشارات إلى السياق الزمني للأحداث .

وتبعاً لذلك فإن العرض البياني للنماذج الاقتصادية القياسية بوساطة ما يسمى « الرسم البياني بالأسهم » ونعين الزمن على طول المحور الأفقي أصبح ذا أهمية (أنظر تدرجاً ، ١٩٣٧) ، وأرى أنه من الأفضل للحصول على وصف دقيق للإشكال البديلة للتعاون الدولي ، وبالتالي لصنع القرار الدولي ، إجراء عرض بياني يعين فيه الزمن على طول المحور الأفقي .

بعض الاستنتاجات الوقتية الموجزة

هذا المقال كما صرحنا من قبل ليس إلا اعداداً لمقدمة تمهيدية لمعالجة علمية . جمع ذلك يبدو من المناسب لبيان جملة هذه المعالجة بالموضوع الذي نحن بصدده . نورد بعض النتائج المؤقتة التي نأمل أن تنجلي عما قريب في معالجة علمية كاملة وعلى هذا النحو نأمل على الأقل أن نقنع القارئ بهيمه موصله بدل الجهد على طول الحسوط المشار إليها . ولا بد أن تكون النتائج الآتية مؤقتة إذ أنها تقوم على أساس من الحدس لا من المنطق السليم .

— كثير جداً من القرارات الخليفة بأن تحفز المجتمع العالمي على أن ينشط ويعمل لا نحاج الى تعاون دولي ، بل من الأفضل أن تؤخذ هذه القرارات على أدنى مستوى عملي ، وهذا يعزز الديمقراطية والمشاركة .

— هناك عدد محدود من الموضوعات التي يجب أن يتخذ بشأنها قرارات لها تأثيرات خارجية ، والقرارات القومية الخالصة التي تتخذ بالنسبة لهذه الموضوعات منافية أساساً للديموقراطية لانه لا يؤخذ بشأنها رأى الضحايا المحتملين .

— يزداد عدد هذه الموضوعات باستمرار بسبب ازدياد الترابط العضوي بين الشعوب والأمم .

— التعاون الدولي مطلوب في هذه الحالة ، وذلك بشأن الاشكال المختلفة التي ذكرت بعنوان « تسعة أشكال بديلة للتعاون الدولي » .

— الاشكال الضعيفة من التعاون الدولي (وبخاصة من ١ الى ٦ ، مع استبعاد ٧ و ٨) تميل الى الاضرار بمصالح الأمم الضعيفة نسبياً وشعوبها ، وتميل هذه الاشكال أيضاً الى استدامة الفكرة الخاطئة بأن الأمم القوية تستطيع في العالم الحاضر أن تقرر مصيرها بنفسها .

— تتجنب الأمم الاشكال القوية من التعاون الدولي بسبب ما تشعر به من نفور شديد لا مبرر له من هذه الاشكال .

— هناك حاجة ماسة الى التعاون الدولي الفعال ، على الأقل بالشكلين ٧ و ٨ (التحكيم الاجباري ، وتوقيع العقوبات) .

— أكثر الاشكال فاعلية هو الشكل رقم (٩) المتعلق بالسلطة فوق القومية ، ما دامت الرفاهية التي تستفيد من هذا الشكل بالمقارنة بالشكل رقم (٤) ، الاسلوب التقليدي الذي تتبعه أسرة منظمات الأمم المتحدة هي أكبر بكثير من التكاليف والمخاطر .

النكافل في العلاقات الدولية

● ● ● العلاقات الدولية هي في الاصل علاقات بين مجتمعات كلية ذات حدود سياسية اقليمية . و « المجتمع الاقليمي الحل » في المفهوم الاجتماعي الماركسي يعني جماعة من الناس تضمهم مجموعة من الروابط والمصالح المشتركة داخل منطقة معينة . هذا التجمع هو القادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج المادي والانسان البشرى . ومع ذلك فان هذا الاكتفاء الذاتي يعوقه الترابط الذي يتولد بين هذه المجتمعات بسبب اختلاف ظروفها من ناحية الانتاج المادي . وعلى هذا فان الترابط والاكتفاء الذاتي يولدان معا اشكالا متنوعة من العلاقة بين المجتمعات . وبشكل الاطراف في العلاقات الدولية اذ واجا تنبئ على مختلف مستويات الترابط حقيقة واقعة تؤدي الى ظهور اشكال متنوعة من العلاقات الدولية .

وينشأ المجتمع السياسي والاقليمي بصورته الكاملة مع نشوء الدولة فقط ، وبهذا المعنى فان العلاقات الدولية هي علاقات بين الدول ما دامت الدول هي الشكل الوحيد للتنظيم السياسي الذي تتخذه المجتمعات الاقليمية الكلية .

ومن شأن المحول الاقليمي للمجتمعات البشرية الكلية أن يوفر الظروف التي يمكن أن تتكون فيها العلاقات الدولية باعتبارها نوعا من العلاقة بين المجتمعات ، ومع استقرار مجموعة اجتماعية كلية في اقليم ما تنشأ ملكية المجموعة للاقليم ، وتنجلي

الكاتب : رادو سلاف ستويانوفسكي

أستاذ بكلية الحقوق بجامعة بلغراد (يوجد سلافيك) ، له مؤلف وخير في القانون الدولي ، ونظرية في العلاقات الدولية ، وكتبان في سياسات القوة والبلاد المتنافسة ، وكلها باللغة الصربية الكرواتية .

الترجم : أحمد رضا

الترجم : أحمد رضا ، مدير بالإدارة العامة للشئون القانونية بوزارة التربية والتعليم (سابقا) ، صدر له قرابة عشرين مؤلفا مترجما من أعلام مكتب الفرنسية والانجليزية في التاريخ والقانون والأدب بشئى فرومه .

يرفض دخول أفراد المجتمعات الأخرى هذا الإقليم ، والدفاع عن ملكيته ضد أي تهديد يصدر من سائر المجتمعات . ويمارس هذا الدفاع عن الإقليم بأن يستخدم المجتمع بأسره القوة بشكل منظم بنوع ما . وينتج استخدام القوة بمناسبته الاستيطان في الإقليم من العلاقات بين المستوطنين وبين مجتمعات أخرى تنبثق من هذا الاستيطان نفسه ، وكذا بسبب مناهضة الاستيطان ، أو من مطامع المستوطنين التوسعية . معنى هذا أن العلاقة هي علاقة اجتماعية ، ولو أنها تعتمد على الأرض لتوفير الظروف الطبيعية للإنتاج المادي ولتكون قاعدة لنشوء مجتمع إجمالي باعتباره مجموعة اجتماعية متمتعة بالاكتماء الذاتي . فقط عندما يستقر ولا يمكن أن تنشأ علاقة تختلف أساسا عن سائر العلاقات القائمة بين المجتمعات إلا عندما تستقر بالأرض مجتمعات كاملة .

وعندما يتم استيطان الأرض ينشأ احتكار على كل شيء يحتويه ، أما لتوفير الظروف المناسبة لتنمية الإنتاج المادي ، أو لإنشاء خطوط المواصلات ، أو لاختزان الثروات ، أو لمنع اعتداء أولئك الذين يقيمون علاقات مع المجتمع الذي استوطن الأرض . ولما كان هذا الاحتكار مصونا بالقوة ، كما يمكن إزالته بالقوة ، فإن مثل هذا المجتمع يكتسب سمات المجتمع الإقليمي السياسي . والعلاقات بين مثل هذه المجتمعات هي أيضا علاقات سياسية ، رغم أنها تبعا لتكوينها الداخلي ليست مجتمعات سياسية حقيقية ، إذ كانت في بداية ظهور الطابع الإقليمي للأرض مجتمعات تضمها رابطة الدم ، وخالية من الطبقات ، وليس بها من ثمة تنظيم دولي .

« وإقليمية » الأرض ، التي نرجع الى بدء ظهور المجتمعات الاولى ، تحتوي في ذاتها على الاشكال البدائية للعلاقة التي سوف تصبح بالتالى مع نشوء الدول علاقة دولية بمعنى تاريخي . وبالتدرج ومع « أقلمة » المجتمع تتفكك رابطة الدم باعتبارها قاعدة لتنظيم المجتمع ، وذلك بالنسبة للعلاقات الداخلية والخارجية ، ويحل محل « التمرکز العرقي » القائم على روابط الدم « تمرکز عرقي اقليمي » وتختلف العلاقات بين المجتمعات الاقليمية والمجموعات الاقليمية عن العلاقات بين الجماعات المرسطة برابطة الدم بتأثير عوامل أخرى كثيرة ومنوعة .

ترى متى ظهرت « اقليمية » المجتمعات الكلية في شكلها الاصلي ؟ قد يقال في ذلك ان العملية تجري بموازاة التقسيم الطبقي للمجتمع .

« يفك المجتمع القديم القائم على الروابط القبلية في صدامها مع الطبقات الناشئة حديثا ، ويحل محله مجتمع جديد ، وحدانه الاساسية اقليمية اكثر منها قبلية ، مجتمع يخضع فيه النظام القبلي خضوعا تاما لنظام قائم على الملكية ، مجتمع يطلق العنان لنمو التناقضات والنزعات الطبقية التي تبني المضمون الكلي للتاريخ المدون الى وقتنا هذا » (انجلز) .

ومع ذلك لا بد أولا ، وقبل حدوث هذه العملية الداخلية ، عملية تقسيم المجتمع الى طبقات ، من أن يكون هناك تكوين اقليمي في صورة استيطان للارض بمجتمعات كلية تجمعها رابطة الدم . ترى متى وعند أية مرحلة في تطور المجتمع حدث هذا الشكل من التحول الاقليمي ؟ من المؤكد أن هذه العملية استغرقت زمنا طويلا ، والحقيقة أنها لم تكن قط ظاهرة عالمية شاملة على مدى التاريخ المدون كله حتى وقتنا الحاضر . ذلك أنه كان هناك في معظم مراحل التاريخ مجموعات اقليمية منظمة بالفعل على شكل دول ومتصلة بعضها ببعض بصورة مجتمع دولي . تعيش الى جانب مجتمعات مختلفة تقيم متفرقة في بقاع واسعة وتمارس حياة بسيطة ، قد تكون متوحشة في بعض الاحوال ، بعيدة عن نمط الدولة المنظمة . وعلى هذا النحو كان هناك في زمن موغل في القدم نوعان من العلاقات الدولية علاقات تطورت في نطاق الجماعات الدولية التي تشكل دولا ، وعلاقات بين المجتمعات والشعوب وسائر المجموعات الاجتماعية الخارجية أو الدول التي تضم مجتمعات دولية أخرى .

وتدل الظواهر الانثروبولوجية على أن عملية التحول الاقليمي (الاقلية) للمجتمعات الكلية تنمو وتظهر في أواخر المرحلة الوسطى لعصر الهجينة عندما : « يضطر السكان ، مع ازدياد الكثافة السكانية الى ضم صفوفهم في الداخل ، وكذا في علاقتهم بالعالم الخارجي ، وتصبح التحالفات بين القبائل التي تنتمي الى أصل واحد ضرورة في كل مكان ، فلا تلبث هذه القبائل أن تندمج بعضها في بعض ، وتشكل من المناطق القبلية المتفرقة منطقة وطنية مشتركة » (انجلز) .

وعلى ذلك فان هذه المرحلة تسبق مباشرة انقسام المجتمع الى طبقات وظهور الدول ، وتستمر دهورا طويلا جدا ؟ ومع ذلك لم يزل هناك أشكال غير نقية من نوع أو من آخر . وبسبب النمو غير المتكافئ يعيش عدد من المجتمعات عند هذا المستوى من النمو الى جانب مجتمعات أخرى تقدمت نحو مشارف الحضارة .

ويترتب على التحول الاقليمي للمجتمعات الكلية نوع من التناقض الذي يؤدي في نهايه المطاف الى الظواهر الاساسية التي تنبثق منها العلاقات الدولية . ويؤدي الاحتلال السياسي لاقسام من الارض ، وادامة الحدود بينها وبين مناطق اخرى احتلت بالطريقة نفسها ، الى قيام الترابط بين الدول الكلية ، ذلك لانه لا يوجد اقليم واحد يمكن أن يحتوى على كل اللوازم الطبيعية التي يوفرها بلد في مجموعه للانسان لتنمية الانتاج المادى .

وثمة نتيجة اخرى لهذا التناقض تتمثل في التفاوت بين المجتمعات الاقليمية الكلية بسبب عدم قدرة كل الاقاليم ذات الحدود السياسية على توفير ظروف متماثلة لنمو الانتاج المادى . هذا التفاوت الذي ينتج عن التحول الاقليمي لم يزل شديد الاهمية بالنسبة للعلاقات الدولية ، حتى في الظروف الحاضرة .

« اذا افترضنا مقدما انتاجا رأسماليا في ظروف متماثلة ، ويوم عمل متماثل الطول ، فان مدى فائض القيمة سوف يتغير تبعا لتغير ظروف العمل الطبيعية ، وبخاصة تلك المتعلقة بخصوصية التربة » (كارل ماركس)

ولم يزل هذا التفاوت الاساسى باقيا بمثابة الصورة القصوى المجردة للتفاوتات التي قد تحدث وتنمو خلال مراحل تحسين الانتاج والتكنولوجيا والمجتمع بوجه عام . والواقع أنه يمكن دلتا وفي الوقت نفسه عن طريق التحول الاقليمي فقط نشوء العلاقات التي لا يمكن لاي مجتمع اقليمي أن يستخلص منها ما يشاء من مكاسب من مجتمع آخر دون موافقة هذا المجتمع ، أو باستخدام القوة ضده . وترتبط هذه المصلحة باقليم المجتمع الذي يملك بالنسبة اليه حقا احتكاريا أو سلطة وسيادة ، ونقوم على الموارد الطبيعية أو على الحدود الاقليمية التي تحمي موارد أخرى (الزروة) أو التجارة ، أو لا تتعلق الا بمنع تأثير قوات متمركزة في الاقليم تعوق مصالح أخرى للمجتمع الاول (مثال ذلك : منع هجوم على العاصمة يستهدف الاستيلاء على مستعمراتها) .

وبنشا الترابط من العمليات التي شرحناها في الفقرة السابقة ، ويتمثل في اندماج مكوناتها والعوامل التي تؤدي دورا في ظهورها بشكل ودرجات متنوعة . والترابط الاصل هو ترابط اساسى ، ومع ذلك يطرأ عليه تغيير بسبب التعويض عن العيوب والنقصان في الظروف الطبيعية للاقليم الذي يحتله المجتمع الكلى . معنى ذلك ان المجتمعات التي تواجه مصاعب كبيرة او صغيرة من ناحية نمو انتاجها أو استمرار بقائها في اقليم معين تعوض عن نقائصها الطبيعية ببذل جهود اضافية وتنظيم أفضل . هذا التعويض ينعكس اما في استجابة ناجحة للظروف غير الملائمة من خلال تطوير وسائل انتاج أكثر تقدما ، أو استغلال بعض العوائق والعيوب الطبيعية في الاقليم للتصدى للغزاة المحتملين ، وبذلك يساعد المجتمع على النمو في أمن وهدوء . وهناك أمثلة تاريخية نمطية لهذه الحالة ، تتجلى في البندقية والاراضى المنخفضة ، وكلتاهما قد استخلصت بلدهما من البحر بجهد شديد ، غير أن ذلك قد ساعدهما أيضا على صد الغزاة الذين كانوا يهددون جيرانهما . كذلك يمكن بالمثل تفسير موقف ماركس من التعويضات الاجتماعية عن أوجه النقص الطبيعية الجغرافية حين يتحدث عن دور الظروف الطبيعية في تطور الرأسمالية « انها (أى الرأسمالية) تفرض مقدما سيطرة الانسان على الطبيعة » ، أما الطبيعة السخية فانها « تأخذ بيده

كما تأخذ الام بيد طفلها الذى تعلمه المشى • ذلك لان ارتقاء الانسان نفسه ليس ضرورة طبيعية • « لا يثبت رأس المال فى المناطق الاستوائية حيث النباتات الوفير المزدهر ، وانما فى المناطق المعتدلة » • وفى رأى ماركس ان الظروف الطبيعية انما تساعد على تكون فائض القيمة وفائض الانتاج ، ولكنها لا تخلقهما • وعلى ذلك قد يطرأ على العلاقات بين المجتمعات الاقليمية فى سياق التطور الاجتماعى بعض التعديلات من حيث ترابطها وليس لتفاوت عاملا ثابتا ، لان نمو الانتاج يغير من اعتماد الانسان على الطبيعة ، ومن ثم يؤثر فى العلاقات بين المجتمعات الكاملة بالنسبة للترابط الذى ينبثق من التحول الاقليمى •

وتشير التغيرات التى تطرأ على نمو الترابط بين المجتمعات الاقليمية الكلية الى وجود أنماط مختلفة من الترابط :

الترابط الاصلى : ينشأ من التحول الاقليمى للمجتمعات الكلية ، وينتج عن تنوع الظروف الطبيعية الخاصة بنمو الانتاج المادى • ويدوم هذا النوع من الترابط زمنا طويلا جدا ما دام الانتاج الطبيعى هو نمط الانتاج الاساسى ، وما دام انتاج السلع فى النمو مستمرا •

ف عندما تتولى جماعات أصلية زمام الامور فى اقليم ما تجد فى هذا الاقليم كل ما تحتاج اليه لتوفير اسباب المعيشة ، ولذلك يندر وقوع منازعات بشأن ارض تم استيطانها والاستيلاء عليها : « الواقع ان الحروب صلت تنفيا الغزو الاقليمى أو الدفاع عن الاقليم ، الى أن تحين مرحلة الزراعة أو تربية الماشية ، عندئذ يصبح ذلك هو السبب الرئيسى لاندلاع الحرب » (ك • رايت)

وعند المستوى الاعلى لعصر الهمجية تسود الحاجة الى زراعة الارض ، وانتزاع فائض القيمة من المجتمعات الاخرى من اجل المعيشة أو النهوض بالمجتمع على سائر أشد ان الترابط • « اهدم اسباب الاستيلاء على الارض بالقوة ••• هو الحصول على الارض حين يكون الاحتياج اليها • والشيء الذى يحدث عادة حيث تقسم الجماعات الزراعية على الغزو هو أن تستولى على الارض ، وفى الوقت نفسه تبني ما عليها من سكان » (م • فيبر)

ونمو الزراعة يجعل بالتدريج استيطان الارض الصالحة للزراعة على رأس المطالب الاساسية ويظهر المجتمع الطبقي والدولة تخلق الملكية الفردية للارض مطالب جديدة تؤثر على الاخرى على العلاقات الدولية • « مثال ذلك كلما احتاج الفرد الى امتلاك رقعة من الارض ، وكلما ازداد عدد السكان ، أدى ذلك الى خلق مشكلة ••• وحينما اقتضى الامر ايجاد علاج للمشكلة لم يكن ثمة مناص من اللجوء الى الاستعمار الذى يؤدى الى حرب من أجل الغزو ، وكذلك ينشأ الرق ••• » (ك • ماركس)

وكان اقتضاء ريع الارض بالقوة باعتباره وسيلة جديدة لاستغلال الاقليم المستوى عليها فى النظام الاقطاعى هو المصدر الاساسى للثروة الاقطاعية • ولم يعد سكان بلد أو منطقة مستعبدة يبادون اباداة بدئية ، وانما كانوا يجبرون عوضا عن

ذلك على أن يدفعوا للسيد الجديد أقساطا من الربح ، الامر الذى كان ملائما فى ذلك المرحلة من تطور لنظام الاقطاعى (وكان هذا الربح يدفع فى البداية عينيا او من الإنتاج او العمل ، ثم أصبح يدفع فيما بعد نقدا) • وكان امتلاك العبيد والتوسع فى الاملاك الاقطاعية ضروره اساسيه لبقاء هذه التشديدات الاجتماعيه الاستعصبيه التى كانت ترتبط دائما فيما بينها بعلاقات دولية اذا لم يكن فى استطاعتها الحصول محليا على الاراضى والعبيد • وعندما فتح قيصر بلاد الغال جعل مليونا من العبيد تحت تصرف روما • وفى أثينا كان العبيد يزدود عددا على المواطنين ، لحرار ، ضعفا كثيرا ، وكانت مصادر رخاء هذه البلاد موجودة دائما خارج حدودها فى اقاليم الشعوب الاخرى التى كانت « تعمل » من اجل توفير الاشكال الاساسية من الإنتاج •

ويتبنى النمط الثانى من الترابط الاصلى فى الصراع من اجل السيطرة على فائض القيمة الذى كان فى اغلب الاحيان ، وحتى فى المجتمعات الاصلية ، مدخرا فى امتلاك العبيد وفى الدول الاقطاعية • وكانت هذه الثروة المختزنة تشكل مصدرا اساسيا لقوة الدولة والمملك ، وتيسر تمويل الوظائف الاجتماعية غير المنتجة ، مثل القوة العسكرية •

« فى العصور القديمة ، فى آسيا ومصر ، كانت هذه الثروات التى يحرس الملوك والكهنة على صيانتها تشهد غالبا بقوتهم • وفى اليونان وروما كان اشخاص خزانة الدولة ، باعتبارها شكلا متاحا وامونا من فائض القيمة ، يتطور الى نمط سياسى • وكانت قدرة الغزاة على نقل خزائنها بسرعة من بلد الى آخر ، وتوزيع الاموال منها ولعمل على سرعة تداولها ، تشكل ظاهرة اقتصادية فرعية فى العصور الكلاسيكية (كـ فاركس) •

ونشهد هذا الشكل من الترابط فى المجتمع الاصلى فى انبثاق الديمقراطية العسكرية التى تصير فيها الحرب والتنظيم العسكرى للمجتمع « وظائف دائمة » فى الحياة القومية •

« عند الشعوب التى جعلت من الحصول على الثروة هدفا بالغ الاهمية من اهداف الحياة كانت ثروات الجار تثير فيهم عوامل الطمع • كانت هذه الشعوب همجية ، وكان السلب والنهب عندها اسهل وأدعى الى المجد والفخر من العمل لكسب الثروة ، والحرب التى كانت تشن لمجرد الثار من بعض أعمال لعنف ، أو لزيادة مساحة اقليم غير ملائم ، أصبحت الآن تشن من اجل النهب لذى اصبح فرعا دائما من فروع النشاط الاقتصادى » (انجلز)

ويتمسك الترابط الاصلى بعدم وجود أى تقسيم دولى للعمل ، ويترتب على ذلك أنه لا يتيح أى مجال لعمل تعاونى فى العلاقات لدولية • ولا يصير تقسيم العمل ممكنا الا عندما يصبح انتاج السلع شديدا التطور بحيث يتيح اجراء تقسيم مكمل للعمل ، ويخلق بالتالى ظروفا يمكن أن يزدهر فيها التعاون الدولى • وينبئ على ذلك أنه فى مثل هذه العلاقات الدولية التى تنبثق من مثل هذا النوع من الترابط يكون النزاع هو الشكل الاساسى للعلاقة الدولية ، فى حين لا يكون التعاون الا استثناء من القاعدة

وبخاصة في حالة المجموعات السياسية من الدول المشتركة في نزاع مع دولة أخرى أو مجموعات أخرى من الدول .

ويلازم انتاج السلع الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، ولكنه ليس الشكل الاساسي للانتاج في المجتمعات القطاعية والمجتمعات التي تقتنى العبيد . وفي هذه المجتمعات يكون الشكل الاساسي للانتاج هو الانتاج الطبيعي الذي تشبع به الجماعات المحلية في نطاق المجتمع الكلي مطالبا الخاصة بها اشباعا فعليا . وتنمو التجارة بين الدول وكذا بين الجماعات في داخل الدولة الواحدة نتيجة للفروق الموجودة في الظروف الطبيعية للانتاج أكثر منها نتيجة لتقسيم العمل الذي يترتب على تقدم الانتاج واتساع نطاقه . وعلى ذلك فان نمط التجارة الدولية في مثل هذه الظروف محدودة جدا ، وتعتمد على قسم صغير جدا من الثروة الاجتماعية ، وتميل بالاكثـر الى اشباع المطالب الترفيحية عند الطبقات الحاكمة .

فترة الترابط القائم على السوق والتكنولوجيا : تبدأ هذه الفترة مع تحول انتاج السلع ليصير النمط الاساسي للانتاج الذي يصاحب نمو الاساليب الرأسمالية ويتكفل فيها الانتاج الصناعي بالدور الاساسي المسيطر . ويحدث نمو الصناعة والتكنولوجيا تغيرا أساسيا في الترابط الاصلـي ، ويسهم في تحرير الانسان من الطبيعة تحررا مطردا ، ويتسبب بدوره في احداث تغيرات سريعة في مواقف الدول بازاء الترابط ، مع تغيرات في السلوك وفي العلاقات الدولية في مجموعها .

ومع ذلك يحدث في هذا النمط من الترابط أنواع جديدة من التفاوت نتيجة للفروق في التقدم الصناعي والتكنولوجي ، مع تأثير عميق ، فيما يتعلق بالتقسيم الدولي للعمل ، على وضع لدول في السوق العالمية وعلاقاتها فيما بينها بوجه عام .

وفي نظام المقايضة الاقتصادي كان السوق منشقا الى سلسلة من الوحدات الاساسية ، حتى في نطاق مجتمع واحد ، في الاقاليم والقطاعات . وحتى المعايير القياسية لم تكن تطبق في هذه الظروف . بل انه لم يكن في الامكان انشاء نظام موحد من المقاييس بين بلد وآخر أو اقطاعية وأخرى . وكان في فرنسا في القرن الثامن عشر بضع مئات من نظم القياس ، مجموعة مطبقة في باريس مثلا ومجموعة أخرى في فونتينبلر على بعد خمسين كيلومترا من باريس .

« كان في كل بلد في الاصل ما يحتاج اليه من صناعات الاقمشة » غير أنه في حوالي عام ١٣٦٢ أفلس صناع النسيج الشعبي الرمادي في بازل بسبب منافسة الالزاسيين اياهم . وفي ستراسبورج وفرنكفورت ولينزج ، في حوالي عام ١٥٠٠ توقف غازلو الصوف عن العمل . وضاعت بلا رجعة البسمة القديمة التي تميز التعدد والحزبية في الانتاج في المدن » (١٠ دوركايم)

ويحتاج الانتاج الصناعي الى المنافسة حتى يكون مربحا . ويترتب على الحاجة الى مواصلة الانتاج بصورة متزايدة الحاجة الى منافذ فيما وراء السوق المحلية . وعلى ذلك فان تقدم الانتاج الرأسمالي للسلع يصاحبه ارتقاء الاسواق العالمية التي تؤثر مباشرة في العلاقات الدولية لكل بلد . وعلى هذا النحو تسهم الأسواق العالمية في

تنويع التوزيع الدولى للعمل الذى يصبح من ثمة ذا أهمية حيوية للنمو الاقتصادى فى كل البلاد ، فتجربها على التخصص ، ونساعد بذلك المنتجين على رفع ارباحهم الى الدرجة القصوى ، وفى حدود ما تسمح به المنافسة فى السوق العالمية . ومع ذلك يؤدى التخصص الى زيادة مطلقة فى الترابط ، وبخاصة بين البلاد التى بها اسواق محلية صغيرة . وقد ادى هذا الى حدوث تغير فى الدور الذى يؤديه فى الشئون المالية العالمية عدد من البلاد (الهندية ، هولندا ، إنجلترا ، الخ) . وعندما انطلقت ايطاليا فى عصر الحديث بإنتاج التلحاحات بما يعادل نصف الانتاج الاوروبى منها لم تعد السوق المحلية كافية ، ولهذا الامر أهمية كبيرة فيما يختص بإنتاج السلع الغالية الثمن ، كالمعدات الصناعية ، والادوات الميكانيكية ، والسفن ، والطائرات ، الخ . وكان من الضروري بيع أكثر من ١٥٠ طائرة « كارافيل » فرنسية لتغطية نفقات إنتاج هذه الطائرات . لذلك لم تكن السوق الاوروبية كلها ، بغض النظر عن السوق المحلية الفرنسية ، كافية لضمان الربح . ويحمل نمو الانتاج الرأسمالى فى ذاته بذور التوسع الذى يدمر كل الحدود المحلية التى تعترض طريق التجارة . حتى تستولى على بلد بأكمله من أجل سوق واحدة . (ماركس) . وقد انعكست هذه الخاصية الرأسمالية مباشرة بزيادة شاسعة فى التجارة الدولية والاسواق العالمية . وفى بداية القرن التاسع عشر لم تكن قيمة التجارة العالمية الكلية تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار أمريكى ، وفى سنة ١٩٣٨ ارتفعت الى حوالى ٦٠٠٠ مليون دولار ، وفى ١٩٦٨ بلغت قرابة ٥٠٠٠٠٠ مليون دولار .

وأدى هذا النمو الهائل فى التجارة الدولية نتيجة للتقسيم الدولى الشديد للتنوع للعمل الى حدوث تناقض جديد فى العلاقات الدولية بسبب تفاوت معدلات النمو فى الانتاج الصناعى العالمى . وساعد هذا على خلق فجوة اقتصادية واسعة بين البلاد المتقدمة صناعيا والبلاد النامية . أما فى العلاقات الدولية فقد : « أخذ قانون القيمة يتعدل بصورة أساسية ، أو بصورة أخرى جرى تغيير فى الموقف الذى يتخلله فى داخل البلد ، العمل الذى يتطلب مهارة بإزاء العمل البسيط بالنسبة لطول ساعات العمل اليومى فى مختلف البلاد . وفى هذه الحالة تستغل الأمة لأكثر ثراء الأمة الأكثر فقرا » (ك. ماركس)

وفى القرن التاسع عشر اتخذ ٧٠ فى المئة من التجارة العالمية شكل المبادلات بين المنتجين الصناعيين من ناحية وبين منتجي السلع الزراعية والمواد الخام من ناحية يبلغ حوالى ٦٣ فى المئة فى حين يبلغ نصيب البلاد النامية منها ١٧ فى المئة فقط . أخرى . ومع ذلك فإن نصيب البلاد الصناعية من التجارة العالمية فى الوقت الحاضر وقد استمرت هذه النسبة ثابتة عدة سنوات .

وتسهم إمكانية الاستغلال من خلال التأثير الذاتى لقانون القيمة فى هذا النمط من الترابط الدولى فى ظهور تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية ، واشتداد هذا التدخل على الدوام . ونتيجة لذلك تصبح الدولة أقوى تنظيم رأسمالى ، وهى تنظم نفسها على أعلى مستوى من الترابط الاجتماعى ، وتحقق الأمة نمطا اجتماعيا أكثر ثباتا . ولكل هذا آثار على شكل ودرجة الترابط الذى تؤدى فيه العمليات السياسية دورا يزداد أهمية باستمرار .

وبالإضافة إلى هذا الشكل من الترابط ينبثق شكل جديد نتيجة للدور المتزايد الأهمية الذي يوديه العلم - سيمى بتكنولوجى - يور بمرجه متزايدة فى التسريع الدولى للعمل ، وإعادة توريه على نطاق واسع ، كما يظهر اشدان جديده من التعاون والترابط والاستغلال أو التنازع فى العلاقات الدولية . مثل هذا الترابط التكنولوجى يزداد أهمية باستمرار فى المرحلة الحاضرة من حياة التجمع الدولى . وتربط الدول فى معاملاتها الاقتصادية بعضها مع بعض من موافق القوة التى تنبع من إنتاجية قوتها العاملة . وتعتمد هذه الإنتاجية فى الوقت الحاضر وإلى مدى واسع على المستوى التكنولوجى للإنتاج . وتبعاً لذلك يظهر اليوم على نطاق واسع بند فى ميزان المدفوعات لائ بلد ، ذلك هو بيان الميزانية التكنولوجية الذى يعكس نتائج تراخيص وبراءات البيع والشراء ، ويوضح هذا البيان قوى البلد ومواقع ضعفه ، كما يظهر موقفه بالنسبة للتعاون والتبعية والسيطرة فى العلاقات الدولية الاقتصادية وغيرها من العلاقات الدولية بصورة اجمالية .

ونرى توريح العمل الدولى الذى هو أساس هذا الترابط يعنصر جديداً فى العلاقات الدولية ، ذلك هو اساحه إلى التعاون من أجل تحقيق مصالح كل دولة على حدة ، حسب حاجة كل منها إلى الأخرى . ونعندس هذه الحاجة فى جميعه انه مسح هذا النوع من تقسيم العمل ، حتى إذا كانت فائدة ممكنة ومرغوبة ، لا يمكن دائماً استخدام القوة لاثباع هذه المصالح ، ومن ثم يفسدو التعاون كشكل من العلاقات ضرورة لا مناص منها . وفى النمط السابق من الترابط ، أى فى اقتصاد المقايضة ، كان من الممكن تحقيق الإدماء الدائى الذى لا يمد سوى الظروف الطبيعية ، وكانت الحاجة إلى الاتصال بالدول الأخرى تتخذ غالباً صورة استخدام القوة كلما تطلب الأمر نقل ثروة أو استيلاء عليها . ولا يتأتى إجراء دورات عمل طويلة ومتصلة فى صناعة متخصصة إلا إذا كانت هناك سوق يمكنها امتصاص إنتاج هذه الصناعة . وينبغى لذلك أن يكون لسكان منطقة السوق (العالمية) قوة شراء كبيرة ومطالب كثيرة ولا يمكن الحصول على هذه الأشياء باستخدام لقوة . والواقع أن استخدام القوة يوقى الإنتاج . وعلى هذا النحو يمكن أن يصبح التعاون فى العلاقات الدولية هو القاعدة فيما يتعلق بالمصالح الحيوية للدولة ، لأن الحرب لا تنتج وسيلة للوفاء بهذه المصالح

ومع ذلك فإن التناقض الأساس فى الاقتصاد العالمى فى الوقت الحاضر ، الناشئ من الفجوة القائمة بين البلاد المتقدمة صناعياً والبلاد النامية ، وكذلك من أشكال أخرى من التفاوت أكثر اعتدالاً ، يدخل فى العلاقات الدولية عناصر استغلالية تتيح بدورها مجالاً أوسع للتعامل السياسى حين تخلق الحاجة إلى التدخل السياسى بشأن التقسيم الدولى للعمل . وليس ثمة دولة تقبل أن يستغلها غيرها من الدول عن طريق القوانين الاقتصادية الحرة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . وفى مثل هذه الظروف تكتسب العمليات السياسية حياة خاصة بها ، وتنشط من ثمة بقوانينها الداخلية ، ومن بينها سياسة القوة التى تؤدى إلى النزاع الدولى والحرب .

والى جانب هذا التناقض الذى يعجل بوقوع الصراع فى العلاقات الدولية يوجد تناقض آخر ينبثق من وجود النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين : النظام الاشتراكى ، والنظام الرأسمالى . هذان النظامان ، باعتبارهما من النظم الاجتماعية ، متعارضان ، ومع ذلك فإن التعاون بين الدول ذات النظم المختلفة أمر محتمل ، إذ أنها لا تستطيع فى مواجهة الترابط الحاضر أن تكون بمنأى عن العمليات الطارئة الملحة . وفى الوقت

نفسه يؤثر الصراع السياسى والايدولوجى والاقتصادى بين النظامين تأثيرا خطيرا فى العلاقات بين الدول ، ويعمل ويقيد بدرجة كبيرة التقسيم الدولى للعمل ، اضرارا بعملية المتوازنة الكلية التى تتخيا خلق اقتصاد عالمى .

هذه الصراعات تعجل انعزالية الاكتفاء الذاتى لدى الدول ، منفردة ، وفى مجموعات هذا الاسلوب الجديد من انعزالية الاكتفاء الذاتى عن طريق تكوين كتل اقتصادية وسياسية ذات اكتفاء ذاتى له أسوأ تأثير على تطور العمليات التى من شأنها أن تعجل بحل التناقضات الاساسية فى العالم الحديث ، تلك التناقضات التى تقوم عقبة فى سبيل نمو العلاقات المتناسقة فى المجتمع الدولى الحالى .

ترى فى أى اتجاه وبأى طريق يمكن للنمط الحالى من الترابط أن يؤثر فى تطور العمليات التعاونية أو المنازعات التى تحدث فى العلاقات الدولية الحاضرة ؟ لعل ما يمكن أن نسجله ونؤكد من تتابع الوقائع والاحداث أن شكل الترابط ودرجته هما أكثر العوامل تأثيرا فى تقرير أى العمليات هى التى سوف تظهر بقوة اكبر من غيرها .

شكل الترابط فى العلاقات الدولية

بين دولتين أو أكثر

هذا بيان بالطرق التى يمكن بها اشباع المصالح النابعة من مثل هذه العلاقات ان تقسيم العمل يخلق مصلحة رئيسية لدى كل من الاطراف المعنية بالنسبة لساكنى الاطراف ، الامر الذى يعزز التعاون حينما تكمل المصالح بعضها بعضا . أما حين تتعارض المصالح فان هذا التعارض قد يؤدي الى وقوع صراع . ومن ثم فانه من المسير الدفاع عن نظرية دوركهايم بأنه « فى داخل كل توافق فى المصالح يكمن صراع خفى أو معلق . ذلك لانه حينما تسود المصلحة وحدها فان ضروب الانانية القائمة تنطلق بلا ضابط ، وتكون علاقات كل طرف بسائر الاطراف قائمة على قدم الاستعداد لمواجهة الحرب ، حربا أبدية لا يمكن أن تستمر معها أية هدنة أمدا طويلا . ان المصلحة هى حقا أقل السلع استقرارا فى العالم » (دوركهايم)

والمصلحة متغيرة أيضا ، وتتوقف دائما على عدد من العوامل المتغيرة . ومع ذلك فى النهاية تنتج المصالح فى مضمار العلاقات الدولية من نمط معين من الترابط ، ويتوقف دوامها وفرص نجاحها على شكل الترابط ودرجته . ولو لم يكن الامر كذلك لما كانت وسيلة لتوصيف فترات طويلة من التاريخ باعتبارها عصورا متميزة ، أما فيما يتعلق بدول أو شعوب بعينها ، أو فى المجال الاوسع بالمجتمع الدولى أو الجنس البشرى كافة . وما يميز هذه المصور هو الطبيعة التى تكاد تكون متماثلة ، طبيعة مصالح الدول فى العلاقات الدولية . وقد أسفرت المصالح المتكاملة دواما عن عقد الاخلاف ، كما أسفرت المصالح المتعارضة عن العداء . وينبغى فى هذا الصدد أن لا ننظر من الطرف عن البعد السياسى الذى يعمل بوعى على توجيه جهود الدول فى أى من الاتجاهين ، ولا يمكن فى الوقت نفسه أن ننكر أن الكثير من الدول التى توجه شؤونها تبعا لمقتضيات المعيشة أو التنمية كينبت خرة ، فى نزاع معين ، فى أن تنضم

الى أية مجموعة تود الانضمام اليها ما دام ذلك أمرا تحدده سلفا المصالح المترتبة بالظروف السائدة في فترة معينة . ومع ذلك ففي العلاقات بين الدول يمكن تمييز المصالح التي تعزز التعاون بين المصالح التي تثير النزاع ، ويتبع ذلك أنه في حين أن الدول تستطيع أن تتعاون بالنسبة للعلاقات ومسائل معينة فإنه قد توجد علاقات ومسائل أخرى تصطدم بشأنها الدول . أما بالنسبة لآي المصالح والعلاقات التي تسود في مجال الترابط فإن ذلك يتوقف على مجموعة من العوامل التي يميل كل منها الى دفع الدولة صوب أي من هاتين العمليتين . ويمكن أن تكون سيطرة بعض العوامل التي تميل الى الاتجاه بالمصالح نحو الصراع مؤشرا لوقوع نزاع محتمل في العلاقة موضوع البحث .

وإذا اتخذ الترابط شكلا يجعل من المحتمل تحقيق المصالح المطلوبة باستخدام القوة ، أو إذا كان تحقيق المصالح لا يمكن أن يتم الا باستخدام القوة ، فإنه يحتمل عندئذ أن تظهر القوة بصورة تهديد باستخدامها . وعندما اقتضت خلافات الامبريالية احتكار السوق المحلية والدولية استخدمت القوة للاستيلاء على المستعمرات ، الأمر الذي أدى الى خلق الاحتكار . وكيف كان يمكن تحقيق الاحتدار على نطاق عالمي بغير استخدام الأساليب السياسية التي تتمخض في هذه الحالة عن استخدام القوة ، وكانت الكثير من الدول الامبريالية تواقا الى استخدامها ؟ وينبغي في الوقت نفسه ملاحظة أن هذه القوة يجب أن تكون ملائمة لتحقيق المصالح الخاصة فادراكات المكاسب المتحصلة تقل في قيمتها وأهميتها عن الصعوبات أو التكاليف التي يتطلبها استخدام القوة فلا لزوم لاستخدامها . وفي هذه الحالة ، أو أكثر من ذلك إذا كان شكل الترابط بحيث لا يمكن التوفيق بين المصالح المقصودة الا عن طريق التعاون (أو إذا كان استخدام القوة غير ملائم) ، فإنه يمكن عندئذ توقع نشاط العمل السياسي بصورة ناجحة في تطوير العمليات التعاونية وتنويعها في العلاقات الدولية . وبفضل التغيرات الطارئة على العلاقة بين منتجي المواد الخام وبين المنتجين الصناعيين بالنسبة للتقسيم الدولي للعمل في الوقت الحاضر لم يعد في الامكان تحقيق مصالح البلاد المتقدمة صناعيا في مواجهة البلاد النامية عن طريق « احتكار » السوق ومصادر المواد الخام (مع بعض الاستثناءات القليلة من قبيل الزيت الخام والمواد النووية والمعادن النادرة ذات الأهمية الاستراتيجية) ، وذلك أولا لأنه حتى يمكن إقامة التوازن في الاقتصاد العالمي بين مصالح كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية ينبغي مساعدة البلاد النامية على أن تجد لها مكانا في التقسيم الدولي للعمل في السوق العالمية . ويتوقف نمو هذه البلاد على قدرتها على ايجاد مثل هذا المكان . وفي هذا السبيل فإن ما تحتاج اليه الدول المتقدمة من الدول النامية هو المساعدة فحسب لا الاستغلال الاستعماري أو الاستعماري الجديد . فإذا كانت المساعدة مرغوبا فيها ، وكانت القوة ، نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على البلاد النامية ، تصطدم بمقاومة ، وبذلك تتكلف نفقات طائلة ، فلا يكون ثمة أية فائدة يمكن أن تجني عن طريق الاحتكار . عندئذ تتوقع في هذه العلاقة بنوع خاص ازدهار عملية التعاون .

تري هل يمكن أن تستخدم هذه البدائل المتعلقة بأشكال الترابط كدليل يحدد العمليات التي يمكن أن تنمو في العلاقات الدولية ، وما هي الاتجاهات التي تتخذها هذه العمليات ؟ تدل الحقائق على أن هذا يتوقف في الغالب على درجة الترابط .

درجات الترابط : تعرف هذه الدرجات قبل كل شيء بأهمية المصالح التي

تتضمنها كل مسألة • فإذا كانت حياة الدولة نفسها أو ارتقاؤها في خطر فإن الترابط يكون حينئذ في أعلى درجاته • وتعتمد بعض العلاقات الدولية إلى مدى بعيد على درجة الترابط وشكله : فإذا كان مرتفع الدرجة ، وبشكل يساعد على تعزيز العمليات التعاونية ، كان المتوقع أن ينمو التعاون ، وينشط الأطراف سياسيا في هذا السبيل أما إذا كان الترابط مرتفع الدرجة ولكنه من نمط يشجع على النزاع فإن النزاع سوف ينشب غالبا • وإذا كان شكل الترابط بحيث يجعل تحقيق المصلحة مكمنا باستخدام القوة ، وكانت درجة الترابط منخفضة ، زاد احتمال استخدام القوة • أما إذا كان ما يتكلفه استخدام القوة يزيد كثيرا على الفائدة المرجوة منه فإن احتمال استخدام القوة يقل •

وليس من شك في أن تصنيف الترابط أمر شديد التعقد ، غير أنه يمكن إجراؤه بتحليل عدد من العوامل والمؤشرات التي تميز العلاقة • والمؤشرات لمستوى الترابط قد تكون : مستويات التجارة ، ونوعيتها (هل المنتجات المتبادلة ذات أهمية جوهرية؟ ما أهميتها أو عدم أهميتها بالنسبة للنشاط المتبادل الذي يمارس كل من الطرفين في الترابط ؟) ، الأهمية الجغرافية والجيوستراتيجية (الاستراتيجية الطبيعية) لكل دولة مشتركة في علاقة معينة ، المستوى الثقافي والتكنولوجي لكل من الطرفين ، الفروق الاجتماعية الاقتصادية ، في النظم الاقتصادية للدول أو مجموعات الدول ، وأخيرا ، وليس أقل شأنا ، المجموعة السياسية التي يكون فيها لميزان القوى وتوزيع المصالح والاستراتيجيات الكلية والاقليمية للدول العظمى أهمية خاصة بالنسبة للاختبارات وتنسيق سياسات البلاد الأخرى في التقاء مصالحها الخاصة وتحقيق هذه المصالح • ويقال بهذا المعنى ، وعلى نطاق واسع ، ان درجة الترابط متصله بنوعه •

انواع الترابط : يمكن مع التحليل الأخير تحديده هذه الأنواع بتمييز عدد من العوامل الثابتة التي تقترن بها المصالح الكبرى للدول في مجال العلاقات الدولية • هذه العوامل الثابتة مستديمة ، وتظهر واضحه في كل العلاقات بين الدول التي تتمتع بنوع من الاستقلال ، وهي في هذا الخصوص تختلف عن بعض المتغيرات التي تتجلى في أوقات معينة ، أو بالنسبة لعلاقة واحدة • ولا يعنى هذا القول أنه ينبغي اجمال هذه المتغيرات في التحليل على أساس قابلية التغير ، بل على العكس من ذلك قد تكون هذه المتغيرات في علاقة معينة ذات أهمية رئيسية ، ويجب أن يوجه إليها اهتمام خاص في دراسة العلاقات الدولية • والعوامل الثابتة المتميزة هي : المصالح الاقتصادية ، والجغرافية ، والاستراتيجية الطبيعية ، والثقافية (التكنولوجية) ، والسياسية ، والاجتماعية الاقتصادية • أما المتغيرات فانه عديدة ، ويشمل أهمها على عوامل شخصية (الشخصيات الرئيسية المشتركة) ، وحالات فكرية غير منطقية ، ومختلف المفاهيم الدينية والأيدولوجية باعتبارها عوامل محددة للسلوك في العلاقات الدولية ولما كان للمتغيرات دائما بعض التأثير على السياسات الأجنبية ، وكان الضغط من خلال هذه السياسات يصادف مع ذلك بعض التراخي ، فإن العوامل الرئيسية في أية حالة موضوعية من الترابط تظل هي العوامل الثابتة التي يمكن أن ينشأ عنها أنواع مختلفة من الترابط ، كالترابط الاقتصادي ، والجغرافي ، والثقافي ، والسياسي والاجتماعي الاقتصادي •

والترابط الاقتصادي ترابط أساسي ، ويدل على تعلق عمليات الانتاج المادي بالروابط مع الاقتصاديات الأجنبية ، تعتمد العلاقات بين الأمم على مدى تنمية كل

طرف لقواه الانتاجية ، وتقسيم العمل ، والعلاقات الداخلية ، (كـ ماركس) . وأكثر المصالح التي تتقدم غالبا في هذا النوع من الترابط هي التي تكون ذات أهمية حيوية بالنسبة لحياة الامم المعنية أو تقدمها . ودرجة الترابط الاقتصادي هي المؤشر الأكثر شيوعا وأهمية من حيث الدلالة على درجة الترابط وشكله في العلاقات الدولية بوجه عام . لذلك قد يقال أن لدينا في الترابط الاقتصادي أساسا للعلاقات الدولية يمكن أن يبنى عليه مختلف الاشكال والانواع الاخرى من الترابط ، وأن كل هذه الاشكال والانواع تقتزن في نهاية المطاف بالترابط الاقتصادي وتنتمي اليه .

كذلك يتحدد الترابط الجغرافي في نهاية المطاف تبعا لشكل الترابط الاقتصادي ودرجته . وقد يبدو في الكثير من الاحيان ان طريقا في رقعته جغرافيه ، أو منفذ الى البحر ، أو وضعاً استراتيجياً طبيعياً ، له أهمية أكبر من أهمية الترابط الاقتصادي ومع ذلك تكمن أهمية هذه الاشياء أساساً في وظيفة مثل هذا الطريق أو الموضع الجغرافي في صيانة أو تحقيق بعض المصالح من ناحية الترابط الاقتصادي ، ولا يجوز من جهة اخرى الاغضاء عن الترابط الجغرافي ، اذ أنه في مرحلة معينة من تطور قوى الانتاج يكتسب أهمية ومرتبة خاصتين به . فإذا جعلنا في الاعتبار مرحلته معينة من الانتاج تستغرق زمناً طويلاً فإن الترابط الجغرافي الذي يتحقق في هذه الفترة الزمنية يجب ان ينظر اليه جدياً على انه يؤثر في العلاقات الدولية .

ويتجلى الترابط الثقافي في الحاجة الى تبادل المنتجات الثقافية ، اما بنقل المنتجات التقنية التي تؤثر مباشرة في نمو المجتمع من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية أو من خلال تبادل المنتجات الروحية الاخرى التي يصعب ان نتصور نمو أي مجتمع من غيرها . وفي هذا الاتجاه تنمو الروابط بين الشعوب والدول كشرط أساسي لا غنى عنه لتقدم عملية التعاون في العلاقات الدولية . وينعكس الترابط التكنولوجي مباشرة في الرابطة بين النمو الاقتصادي للدولة وبين النمو العالمي مع تحرر الدولة من خضمية التخلف في هذا المضمار عن سائر الدول .

ويتجلى الترابط الاجتماعي الاقتصادي في درجة الاستثنائية وامكانيات التعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية الاقتصادية المختلفة . وينشأ هذا النوع من الترابط دائماً ويستمر في كل المصنوع التي تبلى تفسيرات ثورية في التكوين الاجتماعي الاقتصادي ، وهذه عملية لم تحدث قط في الدول كلها في وقت واحد . وعلى ذلك فالمعتاد أن الدول القديمة قد عاشت جنباً الى جنب مع دول ذات نظم اجتماعية اقتصادية جديدة لفترات زمنية طويلة أو قصيرة . كان النظام الاقطاعي في حاجة الى التوسع في مساحة الارض الآهلة بالارقاء . وفي سبيل ذلك لم يكن يفيسده تدمير الاراضي التي يغزوها ويستولي عليها ولا أسر القطاعات القوية البنية من السكان . أما الرأسمالية فانها التمسست القوى العاملة الحرة ، لا الفلاحين المقيدين بالارض ، لقد احتاجت الى سوق حرة عوضاً عن الاكتفاء الذاتي الاقطاعي الطبيعي ، وهكذا استحدثت هذه الاستثنائية ترابطاً أدت أخطاه الى النزاع ، كما سجله التاريخ .

وينشئ الترابط السياسي عندما تؤثر العمليات السياسية تأثيراً متزايداً الأهمية في تنمية ذلك النمط من الترابط الذي يسمح للعملية الاوتوماتيكية لقانون اليتيم بأن تؤدي الى الاحتكار . وكان هناك دائماً أشكال من الترابط السياسي ، وبالأخص فيما يتعلق بدور الدولة ومكانها في ميزان القوة على الصعيد الدولي .

ومن آثار الحاج مختلف مصالح الدول جعل المطامح متناسبة مع الإمكانيات، وقد أسهم ذلك في تكوين مجموعة سياسية تتوازن في نطاقها المصالح بوسائل سياسية، أو تؤدي فيها السياسة دورا رئيسيا . وقد تفضى الوسائل السياسية الى تعاون دولي ، أو تخلق نزاعا ، وفي الحالة الاولى يكون التفاوض ، والاتفاق على قواعد السلوك وصياغتها (احكام العضاء الدولي ، وقواعد الاخلاق الدولية) وفي احده اثنية يكون اللجوء الى القوة بمختلف أنواعها . وكان الالتجاء الى القوة حين يكون الترابط بشكله ودرجته بحيث يعجز أحد الطرفين عن ارضاء مصالح الطرف الآخر بتحقيق أهدافه الحيوية في البقاء أو الارتقاء . وفي المواقف التي يكون فيها استخدام القوة على نطاق اصغر يؤدي الى مكاسب أقل شأنا ما برحت القوة تستلزم اذا لم يعرض استخدامها الدولة للخطر . أما رد الفعل اذا نفذ بشدة . او قبل الاوان ، فانه يزيد من المخاطر اللازمة لاستخدام القوة . وتتناسب احتمالات جنى ايه مكاسب من استخدام القوة تناسبا عكسيا مع المخاطر التي يتعرض لها هذا الاستخدام ، ويؤدي ذلك الى التقليل من وسائل استخدام القوة واساليبه . وعندما يصبح عنصر المحاطرة تافها لا قيمة له تعتبر القوة بمثابة الوسيلة الاخيرة للحفاظ على ما يعتبر انه شيء جوهري لا مفر منه في الصراع من أجل البقاء أو التقدم ، وفي عملية تنمية المجتمع الدولي تنضاعف دواما الإمكانيات من أجل تحقيق المصالح الذاتية خلال العملية التعاونية في التقسيم الدول للعمل ، كما تزيد المخاطر اللازمة لاستخدام القوة بالتطورات التي تطرأ على تكنولوجيا التسليح التي تزداد تقدما . وفي المجموعة السياسية من العلاقات الدولية التي تسود فيها العلاقات القائمة على سياسة القوة ينشأ توازن في القوة بين الدول أو مجموعات الدول على أساس المصالح المتساوية أو المتعارضة . وفي نطاق هذا التوازن في القوة تنمو بعض القواعد الخاصة التي تؤثر في موقف كل دولة من حيث شكل الترابط ونوعه ودرجته ، وتوضح هذه القواعد والقوانين أهمية الترابط السياسي بين الدول في العلاقات الدولية .

وهناك قوانين أخرى تسهم في هذا المجال في مجموعات من العلاقات الدولية ، فتغير بقدر كبير وتؤثر في الترابط من حيث شكله ودرجته . وهناك أمثلة معروفة لدول تضحي برخائها الاقتصادي من أجل المحافظة على استقلالها السياسي حيثما يتوقف هذا الامر على ذلك ، والاستقلال السياسي هو أسمى القيم في تقدير كل دولة ويشير التاريخ الى أنه من النادر أن يسمو على الاستقلال السياسي أية مصلحة أخرى قد تعرضه للخطر . ان الطرف الذي يدعو طرفا آخر في علاقة دولية للتضحية باستقلاله في نظير بعض المزايا انما يهتم باشباع مصالحه الخاصة فقط .

ويمثل الترابط السياسي عاملا دائما في أي تحليل لأشكال الترابط ودرجاته وطرق اشباع المصالح المتعلقة به ، ويؤثر في الطريقة التي تشرع بها الدول في اختيار الوسائل الخليفة لتعزيز مصالحها ، ويسهم في تجميع الدول ، بل انه يعدل أيضا الترابط الاقتصادي الى حد ما ، ويستقر في المنطقة التي يتشعب عندها الطريق ، فتتجه شعبة صوب البقاء والتقدم ، وفي حين تتجه شعبة أخرى ناحية الركود .

القوى العالمية

مدخل جديد إلى الاقتصاد الدولي

● ● منذ نهاية العقد السادس من القرن الحالي تعرض الأقطار الذي يقوم عليه تحليل المشهد الاقتصادي الدولي لتحول جذري . ولم يبدأ أدراك هذا الأمر إلا الآن ، وما يزال أغلبية صانعي القرارات فهم هذا الميدان لم يستخلصوا النتائج الواجبة ، سواء كانوا من رجال القطاع العام (الحكومات ، والإدارات) أو الخاص (المؤسسات الصناعية والمالية) .

ويصدق هذا القول على المنظمات الدولية . وما تزال نقاط البحث مقصودة بطريقة جامدة على حركات السلع ورأس المال ، وأرقام الواردات والصادرات ، والتقلبات في بنود التجارة وأسعار الصرف . وفي كلمة واحدة نقول أن مرائز الاهتمام لم تتغير إلا قليلا جدا إن كانت تغيرت ، وذلك منذ وصف ريكاردو الميدان الذي يشغله علم الاقتصاد الدولي .

فموضوعات الاهتمام الحالية هي هي نفسها في أعقاب الحرب العالمية الثانية . الموضوع الجديد الوحيد هو الشركات الدولية . وحتى هذا الموضوع تجري بالضرورة معالجته من زاوية ضيقة نوعا ، حيث يتمثل الاهتمام الرئيسي في التعرف على المظاهر التي تميز نشاط أمثال هذه الشركات .

لا يزال موضوع البحث في مسالة الشركات الدولية مقصورا على وصف نشاطها ، وتقويم حجمها ، وفيهم مظاهر مضمّنية تتميز بها إدارتها (إيمان النقل) .

الكاتب : برناديت ماديف

يصلان بجامعة باريس X ، الاول مساعد في علم الاقتصاد ،
والثاني استاذ بهذه الجامعة وخبير مركز الدراسات والابحاث
للمشروع للتعدد الجنسيات . وهو مؤلف كتاب « الرأسمالية
العالمية » عام ١٩٧٦ . وهما يتوليان ممبا الأبحاث بالجامعة
والمركز .

المترجم : الدكتور راشد البراوي

استاذ مساعد في كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا .
عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ،
ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعي وعضوا منتدبا لادارته .
له مؤلفات عديدة ، منها : مشكلة القارة الافريقية السياسية
والاقتصادية ، حرب البترول في العالم ، الاقتصاديات العالم
العربي من المحيط الى الخليج ، العلاقات السياسية الدولية .
كما ترجم عشرات الكتب ، ومنها رأس المال لكارل ماركس ،
وعشرة اقتصاديين عظام لجوزيف سوبير .

والواقع أنه كثيرا جدا ما لا يعدو الامر محاولة لذكر هذه المظاهر . أما تحليل تأثيرها
على اقتصاد البلد المضيف أو بلدها الأصلي - أي على العمالة وميزان المدفوعات ووسائل
الاتصال بالجماهير والتنمية الاقتصادية ، إلخ - فإنه يعالج بقسدر من عدم الثقة
بالنفس ، هذا النوع من الدراسة ضروري بالطبع ، وعدم إمكانية الوصول إلى
المعلومات يجعله صعبا للغاية . فما تزال الإحصاءات العامة ناقصة جدا ، وتفاوت
تفاوتا بالغا من بلد إلى آخر . الولايات المتحدة هي وحدها التي ابتدعت نظاما منتظما
وشاملا نوعا للحصول على المعلومات عن أنشطة شركاتها الدولية . ولكن حتى هناك
توجد ثغرات كبيرة في معرفتنا بها . والموقف أسوأ من ذلك إلى حد بعيد في معظم
البلاد الأخرى . ولقد واجه الأفراد المستقلون الذين يشتغلون بالأبحاث صعبا من
ناحية أن الوصول إلى هذه البيانات يتطلب ترخيصا من المنظمات الوطنية أو الدولية ،
وهذا هو السبب في أن العمل الذي يسطع به الآن مركز الشركات الدولية التابع
للأمم المتحدة يكتسب مثل هذه الأهمية .

واضح أن ثمة حاجة إلى معرفة أكثر تفصيلا عن هذه الشركات ، على الأقل لأن
عدم التأكيد يشجع التخمين ويؤدي إلى تصديق الأساطير . فقد كان لقصور البيانات
عنها تأثير تعويضي تمثل في تضخيم أهميتها . فالبعض يراها مصدر الشر كله ،
والبعض الآخر يراها مصدر الخير كله ، والمناقشات تؤدي دائما إلى موجّهات بين الخير
والشر على ما ينطوي عليه مذهب المانوية ، وعلى المرء أن يتحاذى ناحية ، فيتجنب

الشر ويتمسك بالخير • وتزداد المشاعر انفعالا لان المتصارعين واقعون تحت الانطباع بانهم 'نشفوا' شيئا جديدا ، والواقع أن الشركات الدولية كانت موجودة قبل عام ١٩١٤ • حقيقة أن عددها قليلا ، ولم تكن بالضخامة الحالية ، وكانت تتركز بصفة خاصة في قطاع المواد الأولية • وفي أوائل العقد السابع بدأ انتشار الشركات الدولية ذات النشأة الأمريكية ، ليعقبها موجة من الشركات الأوروبية واليابانية • في أول الامر - وهذه نقطة جوهرية - كانت الظاهرة لا بهم سوى القطاع الصناعي (مصنوعة) بانخفاض نسبى في الاستثمارات المباشرة في قطاع المواد الأولية باستثناء البترول). وفي فترة أحدث عهدا وهي منتصف العقد السابع ، بدت الظاهرة تؤثر في القطاع الثالث : أصبحت المصارف أيضا دولية ، وكذلك شركات التأمين ، والمستشارون في شؤون الادارة ، ووسائل الاتصال بالجماهير • بل أن المعلومات بصدد هذا لجيل الجديد من الشركات الدولية أمل منها عن انشآت لصناعية ، ولعلامات بينها ميمه • ويجب التشديد على أن تحسين المعرفة أساسى بالنسبة لفهم هذه القطاعات الرئيسية على المسرح الدولى - ولكن لا يمكن أن تكون دراسة نهائية عن الظاهرة ، إذ يجب أن نحاول رؤية الغاية من خلال الأشجار حتى لو وجب ذكر كل شجرة - ونأخذ على حدة وتصنف وتفحص بأكبر قدر من التفصيل • ويبدو لنا أن من الممكن تماما أن مجهر عالم الميكروبات لن يزودنا أبدا بصورة اكلينيكية كاملة عن ماهية الشركة الدولية •

والذى سوف يكون ظاهرا بشكل واضح هو أنها شركات كبيرة بوجه عام تخضع لنفس الضغوط شأنها شأن جميع الشركات ، الأخرى التى تعمل فى ظل اقتصاد سوق من الطراز الرأسمالى ، وفى رأينا. أن أهم نتيجة تسفر عنها الأبحاث هي تأكيد الصفات المميزة غير العادية التى تشتمل بها هذه الشركات ، أى الصروح التنظيمية التى تحدد الاستقلال الذاتى للشركات التابعة ، ومصدر التمويل ، وإدارة أثمان النقل ، واستراتيجيات التكامل ، والسياسة التى تحكم انشاء فروع جديدة ، الخ • أن المعرفة بهذه الخصائص المميزة للادارة جوهرية ، وقد تساعد إلى حد كبير على دعم مركز البلد المضيفة فى المساومة ، وكذلك - وهو ما يجب أن لا ننساه - مركز البلد الام عند ما نعالج موضوع الشركات الدولية • ولكن هذا ليس سوى مرحلة مبدئية يجب أن نتجاوز حدود الشركات الدولية نفسها وتخرج إلى النطاق الأوسع ، ونفك طلاسم المظاهر المنعزلة التى لو ضم بعضه إلى بعض لتبين أن ظاهرة دولية جديدة قد برزت • وحتى نكون أكثر دقة نقول أن الشركات الدولية مهمة إلى الحد الذى تكون عنده مسئولة بصفة خاصة عن انقلاب كبير فى المسرح الاقتصادى الدولى • أنها السبب فى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التى تجعل الأساليب التقليدية فى تحليل العلامات الدولية بالية • أنها تشكل بنیان بيئة عالمية جديدة ، وتأتى بصورة متزايدة بالنظام الذى ساعدت على خلقه ، وبهذا فهي علامة التفوق ، وأكثر مظاهر عالم متغير إثارة للنظر وأهمية ، وإن لم تكن بالمظاهر الوحيدة • أية محاولة لوضع أى مدخل إلى علم الاقتصاد الدولى يجب أن تبدأ بتعرف الاتجاهات الرئيسية التى تؤدى إلى إقامة نظام اقتصادى عالمى ، ذلك أننا سوف نبين أن النماذج النظرية القائمة لا تستطيع أن تقدم تفسيراً وافياً لهذا النظام • هذه إذن الموضوعات المتباعدة التى سوف نناقشها فى القسم الأول من هذا المقال والذى سيؤدى بنا إلى محاولة إيجاد تعريف للنظام العالمى الجديد وعلاقته بالمفاهيم الأخرى من قبيل « النظام الاقتصادى الدولى الجديد » وسوف يقدم القسم الثانى توضيحا لأول مرة للمنهج الجديد فى البحث ، وذلك بتحليل ظاهرة الاعتماد التكنولوجى •

من اقتصاد دولى الى اقتصاد عالمى

ان محاولتنا وصف مدخل الى علم الاقتصاد الدولى سوف تجرى على مراحل ثلاث ، أولاها تقديم المبرر للحديث عن بيئة دولية جديدة ، وعندئذ يكون فى الامكان تقويم قدرة نظريات علم الاقتصاد الدولى المختلفة على تفسير هذا التحول . وتقتصر المرحلة الاخيرة منهاجاً جديداً مبنياً على فكرة النظام الاقتصادى العالمى .

البيئة الدولية الجديدة

حين نصف موقفاً يسير فى طريق التطور فان اختيار المصطلحات يكون دائماً عملاً معقداً . من المسلم به ان اشارتنا الى بيئة دولية جديدة اشارة غامضة ، لكن اختيار صيغة عامة جداً كان اجراء مقصوداً ، لانها تغطي كافة المظاهر الجديدة التى تحصل من المستحيل موصلة الاشارة الى نظريات الاقتصاد الدولى التقليدية . وهذه الحاجة الى ايجاد مصطلحات جديدة تعكسها صيغ أخرى مثل : النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وقبل محاولة تعريف المفهوم وعلائته بمفهوم : النظام الاقتصادى الدولى الجديد بمزيد من التفصيل يستحسن ذكر المظاهر الجديدة التى تبرر استخدام مصطلحات جديدة . وهذه المظاهر يمكن ترتيبها فى مجموعات رئيسية ثلاث .

ازالة التوطن الصناعى المحل

أن ظاهرة ازالة التوطن الصناعى المحل تعنى توزيعاً جديداً للأنشطة الانتاجية على المستوى الدولى ، وبعبارة أدق نقول انها تتعلق بنقل قطاعات معينة (المنسوجات ، صناعة السيارات ، الصناعات الكهربائية والالكترونية ، بناء السفن ، الخ) من البلاد التى تصنعت الى بلاد نامية معينة (جنوب شرقى آسيا ، البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين ، المغرب ، الخ) وهذا التحول من الشمال الى الجنوب يلاحظ فوق كل شيء فى الصناعات التى تكثر من استخدام العمل وتتطلب مستوى منخفضاً نوعاً من المعرفة التكنولوجية ، وعلى ذلك فهو يتعلق بالمنتجات ذات الانماط المتشابهة .

وهذا اتجاه عام اذ يثير الشك بشأن التقسيم الدولى التقليدى للعمل . فقد بدأت بعض البلاد المنتجة للسلم الاولى تصنع وتصدر منتجات شبه مصنوعة ، وهذا الاتجاه يعكسه الآن احصاءات التجارة الدولية . فالصادرات من العالم الثالث - التى تناقص كنسبة من المجموع العالمى - بخلاف صادرات البلاد المصدرة للبترول ، تتكون بصورة متزايدة من منتجات صناعية على حساب المواد الأولية ، والمنتجات الزراعية . هذا الاتجاه لا يؤثر فى جميع البلاد النامية وجميع القطاعات بدرجة واحدة ، ولكن يبدو أنه اتجاه لا يمكن الرجوع فيه . لقد بدأ فى منتصف العقد السابع .

لا يكفى أن نفسر هذا الاتجاه بأنه نوع جديد من التخصص على المستوى الدولى . فالبقاء عند هذا المستوى من التحليل يعنى مواصلة مناقشة الموضوع بالمصطلحات التقليدية للتجارة الدولية (انظر بعده) ، ولخطر الذى يتعرض له المرء بمثل فى أن

يكون لديه فهم سطحي فحسب للموضوع . الحقيقة أن النظام الدولي الجديد يعكس بصفة رئيسية تحولا جذريا في مركز الاقتصاديات المصنعة في العالم ، فهي لم تعد تقتصر على تصدير السلع ، وإنما تقوم الآن ، وبصورة متزايدة ، بتصدير فروع الصناعة . فيجب أن يضاف الاستثمار الدولي المباشر الى الصادرات ، وأحيانا يحل محلها . ففي عام ١٩٧١ قدرت قيمة انتاج الولايات المتحدة الدولي ، أعني الانتاج في ظل السيطرة الأمريكية لا على الارض الأمريكية ، بما يعادل أربعة أمثال قيمة الصادرات تقريبا .

وكان انتاج المملكة المتحدة الدولي يمثل ضعف الصادرات في حين أن رقمي القيمة متساويان تقريبا في حالة فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان .

والشركات الدولية تمثل العوامل الرئيسية لهذا التدويل للانتاج . ولقد بدا عندما قررت الشركات أن تنشئ أو تطور ما يتبعها من شركات انتاج او خدمات ، خارج البلد الأم ، أن الطريق الاصلى الذي تعمل فيه الشركات الدولي يؤدي الى تغيير جذري في طبيعة التجارة الدولية . فأولا هناك نسبة متزايدة من الصادرات والواردات يمكن أن تبلغ ٣٠ ٪ من التجارة العالمية ، لا يعود في الامكان تحليلها على أساس الحركة من بند الى آخر ، اذ أنها في الحقيقة حركة من وحدة انتاجية بشركة دولية الى أخرى ، أى بين الشركات التابعة والشركات الام التي تنتمي الى تجمع صناعي واحد . هذا التدويل للمبادلات التجارية بين الشعوب يثير شكوكا بصدد مركز ميزان المدفوعات الذي لا يسجل سوى لحركات بين الشعوب . ان الاتجار بين الدول القومية اخذ في التناقص المطرد . فالشركات الدولية تستولى على تدفقات التجارة وتحولها الى حركات داخلية في منتجات تحمل محل السلع الى الحد الذي عنده قد تعتبر أنواع معينة من الشركات الفرعية مجرد ورش وحسب . ليس هذا بالنتيجة الوحيدة المترتبة على تدويل الشبكة العالمية لنقل المنتجات (لم يعد اصطلاح « دولي » ينطبق في هذا السياق) ، والنتيجة الأخرى أن الاسواق العالمية تحمل محلها الصروح المخططة التي تمثلها الشركات الدولية ، بل أن حجما اكبر من التجارة لا يمر بهذه السوق . ومن ثم لم يعد ثمن السلع يحدده العرض والطلب وإنما يحدده « القسم الدولي » بالشركات الدولية ، أو يحدده قطاع متخصص آخر في مقارها الرئيسية . وعلى ذلك فقيمة الواردات والصادرات تحددها بشكل متزايد تكتيكات تتصل بأثمان النقل ، وهذه يجب أن تبنى على أساس تكلفة الانتاج الجديدة . ولكن الترتيبات العملية لتحديد متروكة للشركات ويزداد ما تنقسم به من الفصوص وعلم امكانية التنبؤ بها . ويجب أن يوضح ايضا أن الانتاج الدولي يسيطر عليه عدد محدود نسبيا من الشركات في كل قطاع . وبين د . فرنون بحق أنه في السنوات العشر الاخيرة زاد عدد الشركات الدولية ، اذ انتشر الاتجاه من الولايات المتحدة الى أوروبا واليابان ولكن المزيد من التنوع الجغرافي لا يعنى أن السوق العالمية لم تعد تمثل احتكار القلة . وينبغي أن يلاحظ بهذا الصدد أن هذه الزيادة في عدد الشركات الدولية تتمشى مع اتجاه متزايد نحو التركيز الصناعي والمالي في كل اقليم قومي . وهذا الاتجاه كثيرا ما تستهله وتفسحه السلطات العامة في محاولة منها لدعم الشركات الوطنية التي يمكنها المنافسة على قسم المساواة مع الشركات الاجنبية .

وظاهرة انتقال مواطن الصناعة من الشمال الى الجنوب مهمة من أجل فهم التحول الهيكلي الذي طرا على البيئة الدولية ، اذ أنه يوحى بانتهاء الانقسام الذي يلقي القبول

العالم ، بين العالم الثالث والشعوب المصنعة هذا التفتك في نظام التخصص الدولي
يعنى في التحليل الاخير أن ثمة ارتباط وثيقا بين المركز الاكثر تقدما ومحيط عن
طريق عملية الانتاج لا عن طريق السوق العالمية فقط . وفى هذا الاطار الجديد يكون
التخصص الدولي من نوع جديد هو نتيجة التخطيط الاداري ، ولا يعود عاملا يمثل
حيطة وطنية أو نتيجة المنافسة الحرة فحسب .

وبرغم أن التغيير فى العلاقات بين الشمال والجنوب هو أكثر تناسج الاتجاه
لحديث لفتنا للنظر فانه لا يؤثر فى الاقتصاديات النامية فحسب ، اذ تآثرت اقتصاديات
الشعوب المصنعة تأثرا بعيد الغور .

تدويل الاقتصاديات الصناعية

ان فض التركيز الصناعى المحلى يؤثر فى قطاعات معينة من الاقتصاديات
المتقدمة . فالمنسوجات والالكترونيات والسلع الكهربائية الصغيرة والملابس الخ يزداد
اعتمادها على البلاد الأخرى . فهى من جهة تحصل على نسبة متزايدة من «استثمارها»
من وحدات انتاجية فى مناطق الاجور فيها منخفضة . ومن جهة عادت ، كمدفوعة من
جانب بلدان العالم الثالث تجعل من سياسة الحماية الجريبة حلا جذابا للمشكلات .
مثال ذلك أن الولايات المتحدة يساورها القلق بشأن واردات الاحذية من البرانويل ،
كما يطبق الشعور نفسه على السوق الاوروبية المشتركة بالنسبة للمنسوجات من
جمهورية كوريا .

هذه المنافسة المتزايدة ، برغم اقتصاها الآن على عدد محدود من السلع ،
حتى أكثر بعثا على القلق بالنسبة للبلاد المتقدمة من ناحية . انها يمكن أن تزيد من
حدة قصور العمالة الذى يصيب اقتصاديات فى حالة أزمة . وعلى ذلك ففى
الكساد الاقتصادى الحالى تجارب البلاد المتقدمة فى جبهتين : الواردات من العالم
الثالث وهو عنصر جديد ، وجبهة صادراتها هى . وهى مشكلة مألوفة لديها
بشكل اكبر ، ذلك أنه يجب ان لاتنسى أن معظم البلاد المصنعة يجب ان تبيع
ما يقرب من نصف انتاجها الصناعى فى الخارج . وهذه المنافسة المتزايدة
تجعل سير الاقتصاديات المصنعة أكثر تعرضا للضغط الدولية .

وهذه أيضا يحدث الشعور بها فى مستوى آخر ، لان البلاد المتقدمة هى نقطة
البداية ، وفى الوقت نفسه هى نقطة النهاية فى عملية تدويل الانتاج ، وبعبارة أخرى
تقول انها تمثل البلد الاصلى الذى تنتمى اليه الشركات الدولية وتمثل البلد الذى
يستضيفها . تكاد جميع المقار الرئيسية للشركات الدولية تكون فى الولايات المتحدة
وأوروبا أو اليابان ، ولكن يجب أن لا ننسى أن اغلب الاستثمارات المباشرة يقوم بها بلد
متقدم فى بلد متقدم آخر . فالشركات الامريكية أنشأت توابعا فى أوروبا بصيغة
رئيسية ، وتجرى الشركات الاوروبية استثماراتها فى البلاد المجاورة أولا ، مع ظهور
اتجاه أصبح أشد وضوحا فى العامين الاخيرين أو الأعوام الثلاثة الاخيرة ، ويتمثل فى
اقامة فروع لها فى أمريكا الشمالية أيضا . ان استقطاب الاستثمار المباشر بين البلاد
المتقدمة مفروض على استقطاب التجارة الدولية بين هذه البلاد نفسها .

ان فحص التجارة بين البلاد المتقدمة ، والتجارة بين المتقدمة والنامية ، وإنشاء شركات تابعة للشركات الدولية في البلاد المتقدمة ، هذا كله يجعل من الواضح أن ضغوط التدويل التي تتعرض لها البلاد المصنعة ضغوط بصدد ان تصبح خطرا عليها بشكل متزايد لأنها نتيجة انفاذات لتحرير التجارة جرى النفاوض بشاها منذ الحرب العالمية الثانية في اطار عدد من المنظمات ، الجهات ، منطقة التجارة الحرة ، الجماعة الاقتصادية الاوربية ، نظم التفضيل ذات الطابع العام ، الخ) ونتيجة قيام الشركات المتعددة الجنسيات . العامل الثاني هو الاهم بالنسبة لنا ، فانشاء شركة على أساس الاستثمار المباشر ، وهو ما ينطوي حتما على السيطرة على فروع أو قطاعات معينة من الاقتصاد ، كانت له نتائج اقتصادية واجتماعية أكثر دواما بالنسبة للبلد المضيف من المنافسة التجارية وبالعكس يصدق الشيء نفسه على البلاد الاصلية التي تنتمي اليها شركات معينة تشغل مركزا مهما في فروع وقطاعات معينة من اقتصادها ، هي حين أن أكثر من نصف مبيعاتها يتم في الخارج . هذين الاتجاهان ، وأحدهما طارد والآخر جاذب ، يعملان معا على اضعاف قدرة الحكومات في السيطرة على موقعها الاقتصادي وتنظيمه . ويزيد من حدة هذا الاتجاه أن عملية التدويل الاقتصادي ليست مقصورة على أنشطة الشركات الدولية بل تمتد الى علاقات الشركات الدولية (أو توابعها) مع الشركات المحلية التي هي الموردة لها أو عملائها . ان المقابلة من الباطن في المستوى الدولي مثال كامل يوضح ظاهرة التغلغل غير المباشر . فازدياد التدويل الاقتصادي يميل الى حرمان مفهوم اقليمية الدولة القومية من كل معنى ، فيجعل منها مجرد منطقة صروحها يحددها تفاعل القوى الاقتصادية العالمية .

لم يحدث هذا بعد ، ولكن يمكن القول بالنسبة لظاهرة الانتشار الصناعي أن هذا الاتجاه بصدد أن يصبح أكثر وضوحا ، بل في الامكان أن تلمح مجالات معينة وصل فيها الى نتيجته المنطقية .

ظهور الصروح التي تتجاوز الحدود القومية

ان سير سوق السندات الاوربية مثال كامل لظهور الصروح التي تتخطى الحدود القومية . فالمقرضون والمقترضون هم أساسا هيئات متعددة الجنسيات ، والوسطاء عبارة عن بنوك يتخطى نشاطها الحدود القومية وتنتمي هي نفسها الى نقابات أو كونسورتيات مصرفية متعددة الجنسيات . ويمارس المقرضون أعمالهم عادة عن طريق شركات قابضة مسجلة في جهات ضريبية . ويتم العمليات في هذه السوق ، لوضح أنها ليس لها مقر جغرافي دقيق ولا تخضع لوائح محلية . فنحن هنا امام بنين يتجاوز الحدود القومية ومستقل الى حد كبير عن أي تشريع وطني ، وهو الامر الذي يقلص صورة مسبقة لاقتصاد عالمي آخذ في التكوين .

ومن الجدير بالملاحظة أن المحاولات الحالية من أجل تنظيم أنشطة الشركات الدولية تقوم بها بصفة خاصة منظمات دولية : منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي والتنمية ، والامم المتحدة ، والغرفة الدولية للتجارة ، الخ . أما أن هناك تشريعات تحكم الاستثمار في بلاد معينة فهذه الحقيقة يجب أن لا تخطئها باعداد قوانين ، لسلوك سواء كملت أو لم تكمل . فالأخيرة هي وحدها التي يمكن أن تؤثر في أنشطة الشركات الدولية بصفتها الكلية أي على المستوى العالمي . أما الاولى فلا تحكم سوى

عمليات الشركات التابعة لها في بلد معين . وهذا تكون قوانين السلوك اعترافا بشركات الدولية بالمعنى القانوني . ولكن هنا أيضا يجب أن نبحت المنظمات الاعرض ، ونفهم أنه بمجرد أن تتخذ الدول الأعضاء بالمنظمات هذه القوانين فإن الأخيرة سوف تكون خطوة نحو توحيد المنظمات الوطنية . لا ينبغي في الحقيقة أن يستدعي هذا ادخال عناصر جديدة الى الحد الذي عنده أن مضبون القوانين يرد به ضمان أن تراعى الشركات الدولية القواعد الأساسية المطبقة على الشركات الوطنية . وعلى ذلك فإحدى مهم هو أن الشركات الدولية هي نقطة البدء في الطريق الى توحيد وتنميط على النطاق العالمي للنصوص القانونية .

وعملية التوحيد نفسها ملحوظة جدا من ناحية أنماط السلوك ومبادئ القيم . فالواضح أن توزيع نفس المنتجات في جميع أرجاء العالم الذي تسانده نفس ابواق الدعاية سوف يشجع توحيد وتنميط اختيارات المستهلكين . وما لم يكن يوجد فاصل محتمل بين لحيمة العملية وانماط الفكر فسوف تخضع هذه لنفس عملية التنميط ، شأنها شأن الطرز الأخرى . ورغم أن الشركات الدولية تلعب دورا ليس باليسير من هذه الناحية فإنه ليس دورا من طابع خاص . يمكن تنظيم الاعلان عن بعد ، ولكن اعضاء الطابع الدولي على الشركات الداخلية في وسائل الاتصال بالجمهور (بالتسويق ، السينما ، التليفزيون ، الصحافة) يلعب دورا هاما في توحيد وتنميط المنتجات الثقافية . كذلك ينبغي تدريب الموظفين في الشركات الدولية دورا له شأنه فستخدام التكنيكات المتماثلة في الإدارة إما كان البلد ، وعلى له وحيدة (ومن ثم الحاجة الملحة الى المعرفة الطبية بهذه اللغة ، ولو لقراءة وملء المستندات والصور التي تتداول دوليا) ، وأولوية نموذج واحد « للمدير » ، واستخدام تكنيكات لتشجيع التعرف على الشركة (حلقات الدراسة ، البعثات ، مؤتمرات إعادة التدريب ، الخ) ، كل هذه العوامل تتحد فتخلق أفرادا تجردوا من النزعة القومية قابلين للتبديل والاستبدال .

واضح أن هذا العرض للمظاهر الجديدة للبيئة الدولية لا يراد به أن يكون جامعا مانعا . فنحن مثلا لم نتناول موضوع الزيادات في أسعار المواد الأولية وخاصة البترول ، أو موضوع ظهور نظام جديد للمدفوعات الدولية مبنى على أسعار صرف عائمة . سوف يعالج لجزء التالي من هذه الدراسة الموضوع الهام جدا المتعلق بنقل التكنولوجيا . فقد كان هدفنا هنا لفت النظر الى تلك النقاط الجوهرية بالنسبة لاية محاولة لفهم تطورات السنوات الخمس عشرة الأخيرة . وهذه كما سوف نرى كافية تماما لتوضيح عجز نماذج الاقتصاد الدولي النظرية عن الأحاطة بهذه التغيرات .

قصور نماذج الاقتصاد الدولي النظرية

تحاول نماذج شتى مستمدة من المصادر الكلاسيكية أو الماركسية أن تفسر الظواهر التي نلقاها في علم الاقتصاد الدولي . فيقدر ما لا تبحت الا في التغيرات التي تمس التجارة فإنها لا تجعل في الامكان الوصول الى فهم كامل لمظاهر البيئة الدولية التي وصفناها . ولقد قرأنا على تقديم هذه النماذج التحليلية في مجموعات . فنتناول أولا التفسيرات التقليدية كما نجدها في كتابات الكلاسيكية الجديدة والماركسية ، ثم نعرض للاوصاف الأحدث عهدا التي تتوق أيضا الى توضيح

الاساليب التي يعمل بها الاقتصاد العالمي • وثاني هذين المدخلين يمثل تحسينا عن الاول في تحليل الظواهر التي تعنى بها •

عيوب التحليلات التقليدية

• النقص الاساسي في نموذج الكلاسيكية الجديدة ضيق مجاله • فالنظرية المجردة في التجارة الدولية ، كما طورها هكشر وأوهلن ومصمم ويلسون من بعد ريكاردو ، لا يمكن أن تأخذ في الحسبان سوى حركات السلع •

وبدون أن نسأل هل تفسيرهم داخل هذا المجال المحدود صحيح — وهو أمر مشكوك فيه — فسوف نقصر على إظهار عدم امكانه التوفيق بين فروضهم الاساسية والتغيرات الكبرى التي نعرفنا عليها • فالولا الغرض المتعلق بالمنافسة انخالصة والكاملة يستبعد على الفور وجود الصروح التي يسودها احتكار القلة • وبهذا تكون النظرية المجردة في التجارة الدولية عاجزة عن الاعتراف بوجود الشركات الدولية • وثانيا يجعل افتراض جمود حركة عوامل الانتاج من المستحيل أن تأخذ في الحسبان حركات رأس المال التي تصاحب عموما للاستثمار المباشر من قبل شركة دولية • وحتى لو قبلنا الغرض الذي سنعود اليه ، عن أن الشركات التابعة الأجنبية يمكن السيطرة عليها بدون انتقال رأس المال ، فسوف يظل يتعين تفسيرها عن طريق دور النقل التكنولوجي • وهنا أيضا يكون نموذج الكلاسيكية الجديدة غير ذي نفع ، اذ يجب أن نقبل إما أن العامل المتمثل في العمل يعبر الحدود (التكنولوجيا المنجدة من الجسد) أو أن حركة رأس المال التكنولوجي قد حدثت • وفي كلتا الحالتين نقض لتعريف الدولة القومية بأنها مجال مغلق لعوامل الانتاج •

وثالثا ينتهي أصحاب النظرية الكلاسيكية الجديدة بحاله توازن دولي ينتج من التفاعل بين الهيئات من العوامل وبين حرية التجارة • ولكن مما يدعو للاسئ أن حرية التجارة يحد منها باستمرار ازدياد نسبة التجارة التي تستولى عليها الشركات الدولية وتنظمها • لا تعود لإثبات في ظل التوازن تتحدد طبقا للمنحنيات العرض وانما طبقا لتكنيك ثمن النقل ، وعلى أي حال فالتوازن الامثل لا يحتمل تحقيقه في سوق يسودها احتكار القلة • فضلا عن هذا لو أخذنا الافتراض الاساسي الآخر عن وحدة دول الانتاج فلن يدعمه سوى منطق الاقتصاد الذي تسيطر عليه الشركات ويطبق بصورة مستقلة عما يملك البلد المضيف من الموارد •

وهكذا يظهر أن أوسع النماذج قبولا ، وهو نموذج النظرية الاقتصادية الدولية ، عاجز تماما عن الاصطراع مع الاتجاهات الجديدة في البيئة الدولية • وبعبارة أدق نقول أنه ليس لديه ما يقوله عما يعتبر الموضوع الاساسي بالنسبة لنا •

في الكتاب الجدل الشهير « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » يبدأ مؤلفه لينين بالمواقف الفعلية التي تشترك في بعض مظاهرها مع الموقف العالمي الحاضر • لقد احتفظ كارل ماركس وروزا لوكسمبورج بنموذج الرأسمالية التنافسية • ولتحليلاتها للتجارة الدولية ، وتحليل روزا لوكسمبورج أكثر تقسما من تحليل ماركس ، ميزة على المدرسة السابقة عليهما ، من ناحية أنهما يربطان التجارة ببنیان

وسير الشركاء فيها . ولكن الاهتمام ما يزال مقصورا في جوهره على تصدير واستيراد السلع . ومن هذا النموذج بينا لينين في مستويين * فهو أولا يؤكد أهمية دور الشركات والكارتلات الاحتكارية الكبيرة في اقتسام الاسواق العالمية . هذه الروابط الرأسمالية كما يدعوها ، هي سلف الشركات الدولية . وعلى نقض كاوتسكي بين أن هذه الشخصيات المتسلطة لا يمكن أن تحتل حالة توازن يكون فيها ترشيدها الاحتكارات للإنتاج على الصعيد العالمي ، هو مقابل للمناقسة الخالصة والكاملة .

وثانيا ، وهذا أهم ، يضع التأكيد على تصدير رأس المال كمظهر يميز آخر مراحل الرأسمالية . وبهذا تتطابق الامبريالية مع المرحلة الاحتكارية من الرأسمالية ، وهي مرحلة تتميز بدورها على المستوى الدولي بأسبقية صادرات رأس المال على صادرات السلع . لا شك أن تحليل لينين ، اوثق اتفاقا بموقفنا الحالي من موقف المؤلفين من رجال المدرسة الكلاسيكية الجديدة ومع ذلك فهو تحليل خاص بزمان معين فالصادرات من رأس المال تعتبر في نظره مظهرا مميزا للامبريالية . صحيح تماما أنه قبل عام ١٩١٤ كانت المملكة المتحدة وفرنسا تقرضان مبالغ طائلة لعدد من الدول ، ولكن هذا كان في الأساس قروضا ، وكان الى درجة أقل بكثير استثمارا مباشرا .

إن الظواهر التي وصفناها في القسم السابق تختلف عن تحليل لينين من نواح ثلاث . فاولا نجد أن الاستثمار المباشر في الصناعة أهم بكثير الآن منه خلال الفترة التي يشير اليها لينين . وثانيا كانت الشركات الدولية خلال الفترة المؤدية الى الحرب العالمية الاولى متركزة بصفة رئيسية في قطاع المواد الاولية ولم يمسد الآن الحال كذلك . وأخيرا يبين تحليل مصادر تمويل الشركات الدولية أن المدخرات في بلادها الاصلية ليست بالمصدر الرئيسي الذي تحصل منه على الاموال . مثال هذا أن أصل من ١٤٪ من الاستثمار الأمريكي المباشر تموله الصادرات الرأسمالية من الولايات المتحدة ، وهذا هو المكان الذي دخلت فيه أسواق التمويل والمصارف التي تتجاوز الحدود القومية : والحقيقة أننا لو تتبعنا حجج لينين بالحرف الواحد لصدقنا أن الامبريالية لم يعد لها وجود . يمكن تصديق هذا الابعاء وبصفة جادة لو كانت مظاهر معينة تعرف عليها لم تزل موجودة . وعلى ذلك يصعب ان نرفض تحليله في مجموعه ، ولكن أصبح من المستحيل الاحتفاظ به في صورته الاصلية .

جعل النماذج التقليدية تماشى العصر

إن الأفكار التي أحكم وضعها س . أمين يجرى عرضها في الأساس كتحد متعمد للنموذج الذي صممه الكلاسيكية الجديدة للتجارة الدولية . ورغم هذا الهدف المعلن ما يزال الاهتمام مركزا على تقسيم العمل على المستوى الدولي . ومن جهة أخرى ، في الجهود التي بذلها د . فرون لاجراء نظرية دينامية في التجارة الدولية ، اضطر الى تبني هذا الإطار كلية واضفاء أهمية متزايدة على الشركات الدولية .

إن القسمة الثنائية بين المركز والحافة هي الأساس الذي يقوم عليه منهج س . أمين ، فهو يوجه اهتماما خاصا الى طبيعة التكوينات الاجتماعية على الحافة وعلى الطرق التي تندمج بها في النظام الاقتصادي العالمي . وثمة مظهر يميز به البنيان الاقتصادي للتكوينات الاجتماعية على الحافة ، هو أهمية الصلة بين قطاع الصادرات من السلع وقطاع السلع الاستهلاكية المعمرة . وفي تكوينات المركز الاجتماعية كان

أساس التطور الداخلى وما يزال هو الصلة بين قطاع انسلع الانتاجية والقطاع الذى ينسج السبع للاستهلاك الكبير . والفرق بين هذين النموذجين هو فى آن واحد نتيجته وسبب اعتماد التكوينات الاجتماعية بالحافة على بلاد اخرى وطبيعته اقتصاديانها المتجهه أساسا نحو الخارج .

ان الطريقة التى تولد بها التخلف ويحافظ عليه ادماج التكوينات الاجتماعية فى الاقتصاد ، لعالمى ملحوظه فى الاسواق العالميه . فالمحيط يتخصص فى المنتجات الاوليه ، التى يصدرها الى المركز ، والنجارة بين هاتين المنطقتين عبر منوازنة بالمعنى ، لى وصه ١٠ ايمانويل . فبرغم جاذبيه أفكار س . أمين فهى متأثرة جدا بالمفهوم النقبيدى عن التخصص الدولى . وبرغم ان المصطلحات التى يستخدمها مختلفه فانه لا يخرج بشكل له شابه على الاسوب الذى ابتلعه سنجر وبرييتش فى العقد السادس ، المبني على تدهور نسب التجارة . نحن من ناحيتنا مقتنعون بسلامة هذه التحليل ، ولكن يجب أن نسلم بانها متقدمة من بعض النواحي ، لا لأن الزيادات فى أسعار منتجات أولية معينة – وخاصة البترول – أثرت فى تطور نسب التجارة بين المركز والمحيط بطرق شتى فقط ، ولكن فوق كل شيء لان ظاهرة تدويل الانتاج لم تؤخذ صراحة فى الحسبان . الحقيقة أن أهم تغيير ، اى بدء نظام اقتصادى دولى جديد ، هو بالضبط ، وكما لاحظنا من قبل ، ادماج التكوينات الاجتماعية فى المحيط فى عملية الانتاج التى اكتسبت طابعا دوليا . مرة أخرى نقول ان المحيط لا يرتبط بالمركز عن طريق التجارة فحسب ، ولكنه يرتبط أيضا عن طريق عملية الانتاج . هذه هى الخاصية التى تميز وتعين ظهور نظام اقتصادى عالمى .

ويقوم تفسير ر . فرنون على فكرة « دورة حياة » المنتج (يفتح التاء) . فالمنتجات الجديدة التى هى نتيجة التجديد تصنع أولا وتباع فى أكثر الاقتصاديات تقسما ، وفى الولايات المتحدة بالدرجة الاولى . وبلندريج ، واذا يتم « تنميط » المنتج أى تثبيت وتنسيط تكتيكات الانتاج ، يصبح فى الامكان صنعه فى عدد كبير من البلاد . وعلى ذلك فتدويل دورة المنتج يصف تحرك فروع معينة من الصناعات من الولايات المتحدة الى أوروبا واليابان أولا ، ثم اخيرا الى البلاد النامية . وخلال هذا التحول يكون قد تغير ترتيب أهمية الضغوط والاجراءات التى تحدد وتقرر مرونة السوق ، واذا يتم تبسيط التكتيكات المستعملة فى عملية التصنيع تصبح مسألة المسئولية عن تكاليف الانتاج هى المسألة الحيوية . فى مبدأ الامر يكون للبلد المبتدع – أى الولايات المتحدة – احتكار . ولكن التنميط يسبب المزيد من المناقشة . وفى الوقت نفسه يتخذ التوزيع الدولى للمنتجات صورا مختلفة . فأولا تصدر الولايات المتحدة المنتجات الجديدة الى بقية العالم ، وعندما يظهر المنافسون الاجانب تخلى الصادرات مكانها للاستثمار المباشر . وبهذا يكون القضاء على التركيز المحلي للصناعة جزءا من دورة المنتج ، وهو يتم عن طريق الشركات الدولية التى هى مسئولة عن الاستثمار المباشر .

كانت مبزة نظرية ر . فرنون أنها وفرت تفسيراً لانتقالات الشركات الدولية الامر بكية الى أوروبا فى العقد السابع ، كما أنها تفسر أيضا نوعا جديدا من التقسيم الدولى للعمل بين المركز والمحيط . لم يعد مبنيا على الهبات التقليدية من العوامل – وهى الارض والعمل ورأس المال – ولكنه مبنى على العلم والتكنولوجيا . هذا الاساس

الجديد للتخصص لا يؤثر الا قليلا جدا في تبعية البلاد النامية ، بيد أنه يضيف على هذه التبعية مضمونا مختلفا .

لسوء الحظ أصبح هذا التفسير الجذاب في الآونة الاخيرة أقل اقناعا . أولا لان من الصعب استخدامه لتعليل التدفق الحالي للاستثمار المباشر من أوروبا الى الولايات المتحدة وما يصاحب هذا من انخفاض في استثمارات الولايات المتحدة في أوروبا . وناويا لا يقدم سوى تفسير جزئي للانتقال الى الحافة المتخلفة للانتاج المراد اعدده للتصدير ، وهو الانتاج الذي يعتبر وجود طلب محلي عليه أمرا غير ذي أهمية وهو أخيرا غامض نوعا يصدد المورد الخاص الذي تقوم به الشركات الدولية في البلاد النامية . وباختصار نقول ان التفسير على أساس دورة المنتج تفسير عتيق الى حد ما . ولقد قللت من قيمته الزيادة النسبية في أهمية العوامل المرتبطة بتكاليف الانتاج ، انه الخطوة الاولى نحو ابرال مفهوم علم الاقتصاد الدولي بفكرة نظام اقتصادي عالمي

النظام الاقتصادي العالمي

من الصعب أن نشرح في سطور قليلة ما ينبغي أن يكون عليه الاطار الجديد لتحليل الاقتصاد العالمي . انه المهمة مخيفة لم تكتمل تيدا . ومما يزيد الامور صعوبة أن مادة الموضوع ما تزال تتطور . فالاتجاهات الجديدة التي سلف ذكرها حديثة العهد ، ولا يمكن اعتبار القائمة قد اكتملت .

لكن يبدو لنا أنه قد استقر الرأي على أن ظهور اقتصاد عالمي لم يكن في الامكان تفسيره بنظريات علم الاقتصاد الدولي التقليدية . واول رد فعل ولده هذا انقصر كان ببساطة هو القاء المسؤولية عن كل شيء على عاتق الشركات الدولية . لسنا نستطيع أن ننكر ، كما سبق أن أكدنا في مناسبات عدة ، أن دورها في كافة القطاعات جوهري ، ولكن أن نجعلها بداية ونهاية أية محاولة لتفسير نظام اقتصادي دولي جديد بد يؤدي الى صماب جديدة . سوف نجعل هذا واضحا أولا ، وعندئذ نتمكن من بيان المساهم الرئيسية لمنهج جديد يفسح المجال أمام تفسير المواقف الجديدة عندما تخرج الى الوجود .

الشركات التي يتجاوز نشاطها الحدود القومية

في مقال جدير بالملاحظة يصف س . هابير المنهج الذي يجعل الشركات الدولية هي المظهر الرئيسي الذي يتسم به الاقتصاد العالمي . واول خطوة هي أن نميز مستويات تنظيمية ثلاثة تتميز بها الشركات الكبيرة ، يتكون أدناها من تنفيذ التعليمات ، ويتكون المستوى الوسيط من التنسيق ، ويتكون أعلى المستويات من تعريف الاستراتيجية . وعندئذ يمكن تطبيق البنيان الهرمي على الاقتصاد العالمي لنبين كيف يجري تنظيم الاخير . ان المقار الرئيسية للشركات لدولية موجودة في عواصم البلاد الأكثر تقدما ، ولا يخصص للبلاد النامية سوى أبسط المهام التنفيذية ، وتقوم محطات التحويل ، مثل بروكسل وسان باولو وأبيدجان ، بدور المنسق ، وهو دور وسيط . واذا نظرنا من هذه الزاوية نجد أن ترتيب الاقتصاديات الوطنية تحدده الخرائط التنظيمية التي ترسمها الشركات الدولية . فالتقسيم الدولي للعمل والانفصال بين المركز والمحيط هما جزء لا يتجزأ من بنيانها الاقتصادي .

هذه الفكرة تثير الاهتمام من ناحية أنها تبين خروجاً كاملاً على المدخل المعتاد إلى علم الاقتصاد الدولي ، ويمكن أن نلقاها قد صيغت بدرجات متفاوتة من الوضوح في عدد من التفسيرات البديلة . أنها تحتوي على جزء من الحقيقة إلى الحد الذي يجعل في الامكان أن يؤخذ في الحسبان الدور الهام الذي تلعبه هذه العوامل في دراسة البيئة الدولية . ومع كل فهي مبسطة إلى الحد الذي عنده لا تفسح مجالاً على الإطلاق للدولة القومية ، وبدا تؤدي إلى موقف في الطرف الأقصى المضاد لفكرة منظري الاقتصاد الدولي . هذا عنصر ضعفها . حقيقة تشكل الشركات الدولية إطار الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر ، ولكن ليس ثمة خطر أنه في اعتبار الائتلتين متماثلتين يخلط هايمر السبب بالنتيجة ؟ ليس من قبيل الصدفة بالتأكيد أن مقر الشركات الدولية قائمة في المترو بوليتان الكبيرة . فمن الناحية التاريخية كان بنية الشركات الدولية التنظيمي الشامل مبنياً على ما كان قائماً قبلها من تنظيم هرمي للاقتصاديات الوطنية لا العكس . ومن الواضح بالمثل أن مسألة توسع الشركات الدولي لا يمكن فصله عن الشعب الذي كان النقطة التي بدأت منها . ولولا هذا لاعتبرت الشركات الدولية مستقلة تماماً ، وبدا الاقتصاد العالمي كأنه نتيجة توسعها . وعندئذ لن يكون التاريخ أكثر من قرار يتخذه المديرون بالاستثمار في الخارج ، اعتماداً في التحليل الأخير على ثقتهم أو عدوانيتهم ، وهو نفس الشيء بوجه عام . وينطوي اعتبار الشركات الدولية مماثلة للاقتصاد العالمي على خطر جعل الأول عبارة عن هيئة منطوية على نفسها وذات استقلال ذاتي تماماً . الطريق الآن مفتوح أمام ميثولوجيا جديدة سبق أن ألحنا إليها . فانكار تأثير الشركات الدولية للحاسم في تكوين الصروح الاقتصادية العالمية وهو العملية التي تجري الآن معناه أن تطرح بعيداً كل ما عنياناه من أجل اثباته . هذا من جهة ومن جهة أخرى فتحويلها إلى ظاهرة منطوية على نفسها تماماً معناه عودة إلى الإغراق في التجربة مما كان يتصف به النموذج الذي رسمته الكلاسيكية الجديدة وبين هذين الطرفين المساعدين يقع الطريق الذي يجب السير فيه .

مفهوم نظام اقتصادي عالمي

ما من شك في أن الاقتصاد العالمي نظام لم يكتمل بعد . وما من شك أيضاً في أن حالة النقص هذه تجعل بناء نموذج كامل أمراً أكثر صوبة . ولكن هذا شيء محتوم لو حاولنا أن نأخذ حركة التاريخ في الحسبان بدلاً من النزول بها إلى مرتبة ثانوية . وغلاوة على هذا فالعناصر الجديدة التي سلف ذكرها تجعل على الأقل في الامكان الإحاطة بالنقطة النظرية التي يحدث عندها الخروج على النموذج الاقتصادي الدولي .

جوهر المسألة في رأينا هو إزالة طابع التركيز المحلي للانشطة الإنتاجية . فبالمر لا يتم انتاج الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة الصناعي بأسره في أقاليمها . ولقد كانت وإنما تصدر جزءاً من انتاجها الصناعي وتستورد سلباً لم يكن في مقدورها الحصول عليها فوراً بشروط اقتصادية تلقى القبول . أنها تواصل هذا العمل ، ولكنها بالإضافة إليه تقوم الآن بتصدير المصانع وقروص كاملة من الصناعة . هنـم تصدر أولاً إلى اقتصاديات متقدمة أخرى ، ولكنها تصدر أيضاً وبصورة متزايدة إلى بلاد نامية . في الحالة الأولى يسير الاستثمار المباشر في الطريق الذي تتبعه الصادرات .

والظاهرة أكثر أصالة في الحالة الثانية ، وتشسابك الى حد ما مع فكرة نظام اقتصادى دولى جديد . هذا التطور الجديد لا يمكن تحليله داخل اطر علم الاقتصاد الدولى ، بمعنى أنه يتضمن ما هو أكثر من عمليات تبادل سلع ، برغم أنه يؤثر فى أمثال هذه المبادلات ويشوهها من ناحية أن نسبة متزايدة من السلع المصدرة والمستوردة ما هي سوى منتجات تنتقل من وحدة قابعة لشركة دولية الى وحدة أخرى متله ، متجاوزة السوق تماما . كذلك لا يمكن تحليله طبقا للمفهوم اللينينى الدقيق عن الامبريالية ، حيث لا يمكن اختزاله الى تصدير لرأس المال فى صورة قروض ، ذلك أنه مبنى على الاستثمار الصناعى المباشر . ولقد رأينا أن الاستثمار المباشر الدولى لا يعنى بالضرورة أن يصاحبه انتقال رأس المال من بلده الاصلى . وهكذا خطلت المشروعات الصناعية خطوة جديدة فى تدويلها بأن نقلت أنشطتها الإنتاجية الى مواقع جديدة . والمظهر المميز لهذه الحركة هو أنها تتوسع باطراد فى استخدام القوة العاملة خارج موطنها الاصل . وعندما تنتقل الى بلاد ينخفض فيها مستوى التنمية وما تزال فيها نظم انتاج عتيقة فإن ادخال العمالة القائمة على الاجر يعمل من جهة على تحطيم الصروح القائمة ويحد من نطاق حدود النظام الرأسمالى المكانية . لو أننا اشرنا الى الصور الثلاث التى اتخذها رأس المال خلال دورته طبقا لتحليل ماركس لأمكن القول بأن التدويل قد تحقق فى الوقت الحاضر حيث أنه يؤثر فى رأس امدن النقدى ورأس المال السلمى ، وأخيرا فى رأس المال الانتاجى ، فى وقت واحد . والشركات الدولية هي المستولة بصفة خاصة عن تدويل دورة رأس المال بما يتفق مع الامتداد الدولى لنموذج الانتاج الرأسمالى الذى أوجده اختفاء النظم غير الرأسمالية التدريجي . لكن هذه التجربة التى تعجز عن تفسيرها الادوات التحليلية عند الكلاسيكية الجديدة لا تعنى أن النظام الاقتصادى العالمى كل متجانس تماما . لو أننا سرنا بالمنهج الذى وصفناه والذي يجعل الاقتصاد العالمى متماثلا مع الشركات الدولية ، حتى نتيجته المنطقية لرأينا أن هذا المنهج لا يمكن قبوله ، كما لا يمكن قبول الامتداد الذى حققه صمويلسون وليرنى بالنسبة لنظرية أوغلى . النظام الاقتصادى العالمى كيان يحتوى فى داخله على اتجاهات متعارضة نحو الوحدة والتباين .

ليس ثمة حاجة الى وضع تأكيد على مختلف الاتجاهات نحو التوحيد فى العالم ، وقد اشرنا الى ذلك عد مرات . وادوات هذه العملية هي فى الاساس الشركات الدولية . فالربط المخطط بين أنشطتها على المستوى العالمى يؤدى الى تعميم علاقة الاجور ، وتجانس التكنولوجيا وتكنيكات الانتاج ، والمنتجات المتشابهة ، وتوحيد أنماط الاستهلاك والادارة ، الخ . لكن ما ينبغى وضع التأكيد عليه هو أن هذه العملية تجرى فى عالم ما تزال فيه دول قومية . فالإراضى القومية تتقاطع فيها مجالات عمل ونفوذ الشركات الدولية ، ولكنها ليست خاضعة تماما لسيطرة هذه الشركات . فالتشريعات واللوائح الوطنية ، والسياسات الاقتصادية ، ونظم الحكم السياسى ، ومستويات التطور ، هذه كلها تسبب نشوء اختلافات قد يتعين على الشركات الدولية أن تعمل على التكيف معها .

وعلى العموم فانشطة الشركات التابعة تخضع للوائح الدول المضيفة حتى ولو حدث فى حالات كثيرة - وخاصة فى المسائل المالية - أن كان لدى الشركات الدولية طرق للتجامل عليها . والقيود الناشئة من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي أيضا من العوامل التى تسبب تدويل الشركات . ومثال ذلك أن القرار المتعلق

بممارسة الاستغلال المباشر قرار يتخذ الى حد كبير في ضوء وجود حواجز جمركية لا تشجع على دخول المنتجات الاجنبية . ويؤدي وجود العمل الرخيص الى خلق ورش تابعة في اقاليم معينة بالعالم . لا يمكن فصل وجود ألوان من تفاوت الاجور عن الجلود النسبي الذي يتسم عامل العمل الذي تراقبه الحكومات بشدة ، وكذلك وجود مجالات من الانتاج التقليدي ما تزال على قيد الحياة . وهكذا تلعب الفوارق بين الاقاليم دورها في عملية تدويل رأس المال .

ووجود الاراضى القومية عامل رئيسي أيضا في بدء عمليات الخروج من الحدود القومية ، وهذا راجع الى أن المشروعات الصناعية عبر المالكة ترى امكانية تنافس التوسع في بلادها فتنتج الى التخلص من التركيز المحلي هذا لانشطتها . ليس هذا بل من دى نستعرض فيه الدوافع الكامنة وراء أمثال هذه لمشروعات ، ويخفى أن نقول أن تشبع الاسواق ، والمنافسة بين القلة المحتكرة ، والاختلافات في تكاليف الانتاج لا بين الشمال والجنوب فقط ، ولكن أيضا في داخل لشمال بين السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة مثلا) ، والازمة الاقتصادية الحالية كل هذه عوامل كثيرة تدفع بالشركات الى خارج مواطنها الاصلية .

هذا التوسع فيما وراء الحدود الإقليمية ، المصحوب بازياد توغل الاستثمار الاجنبي ، يؤدي الى تدويل نظم الانتاج التي سبق أن لاحظناها . ولكن الذي نود أن نؤكد هو أن هذا التدويل المتزايد للصروح له بدوره ردود فعل على الاقتصاديات الوطنية والجهاز الدولى . وهكذا ، فخلال المرحلة الاولى لدينا رد فعل ازاء القيود الوطنيه وفرار باستغلال الفوارق الإقليمية . تم خلال المرحلة الثانية فان لخلق الصروح الدولية . والجهاز الدولى تأثيره على كل من اقليم ، الشعوب الاصلية والشعوب المضيفة وعلى الشركات الدولية نفسها . وبهذا فتكوين نظام اقصادى عالمى انما يسير طبقا لديالكتيك الاستمرار والطفنة ، مولدا تناقضات إقليمية وهو في الوقت نفسه يرفضها في قيام عوامل وصروح تتجاوز الحدود القومية . وبهذه الطريقة فالشركات ، وهي المسئولة بصفة رئيسية عن تدويل رأس المال ، تخضع بدورها لتأثير النظام الاقتصادي العالمى الذي ساعدت على اخراجه الى عالم الوجود . وعلى أساس هذه الخلفية المعقدة للغاية يجب فى رأينا أن تجرى مفاوضات بين الشمال والجنوب وأن توضع فكرة نظام اقتصادى دولى جديد . ومفهوم الاعتماد التكنولوجى هو أيضا مثال يوضح تماما هذه الحركة الدبنامية التي تتجلى فى الحقيقة باز تخلق على المستوى العالمى القواعد التي تحكم سير الاقتصاديات من الاسلوب الرأسمالى .

الاعتماد التكنولوجى فى النظام الاقتصادى العالمى

ان مسألة الاعتماد التكنولوجى والنقل الدولى للتكنولوجيا جزء لا يتجزأ من الجدل الحالى لدائر حول انشاء « نظام اقتصادى دولى جديد » ، وبسبب ارتباطه بتصنيع الاقتصاديات النامية فان له أهمية مباشرة بالنسبة للنقاش الدولى حول إعادة التوزيع الجغرافى للأنشطة الصناعية فى جميع أرجاء العالم ، وهو العملية التي يمكن أن تترى فيها ظهور تقسيم دولى جديد للعمل . ومن المظاهر المميزة لهذا الترتيب أنه يخلق تنظيما هرميا تكنولوجيا ، فظهر الاقتصاديات المتقدمة على أنها تتخصص فى الأنشطة التكنولوجية المعقدة (الألكترونيات ، مضخات القوة النووية ، الخ) ، فى حين أن

الاقتصاديات التي تسير في طريق التصنيع تنحصر في خطوط صناعية. تتجه نحو التضاؤل أو في منتجات وسيطة (منسوجات ، صلب ، بتروكيماويات) .

ويشكل الاعتماد التكنولوجي مشكلة معقدة تسبب في الوقت الحاضر قلقا للمنظمات الدولية والسلطات في بلاد نامية معينة . ولكنها أيضا تسبب قلقا في بلاد متقدمة ، مثل كندا وبلجيكا وفرنسا ، تسعى وراء مكان لها في التقسيم الدولي الجديد للعمل .

أما أن هذا شاغل يكاد يكون عالميا فإنه يجعلنا ندش بشأن ما يعنيه حقا تعبير الاعتماد التكنولوجي ، . الحقيقة أنه يتلخص في صور وتناجج تداول التكنولوجيات الدولي التي يمكن اعتبارها عوامل محددة . ان تقديم وصف للمظاهر المميزة لشبكة النقل التكنولوجي الدولي سوف يبين عجز أشكال التحليل القائمة عن تفسير تداول التكنولوجيا الدولي وما يمكن أن يؤدي إليه من اعتماد تكنولوجي . سنوف نقترح أسلوبا جديدا يرى فيه الاعتماد التكنولوجي كنتيجة مترتبة على ظهور النظام الاقتصادي العالمي .

المظاهر المعاصرة للشبكة الدولية

التي تنتقل بها التكنولوجيا

يكشف فحص الشبكة الدولية لنقل التكنولوجيا عن مظهرين يوحيان بحاجة الى توسيع الاطار الذي في داخله نتصور بوجه عم النقل الدولي لتكنولوجيا . وكانت هذه الظاهرة قد حلت بالنسبة للاقتصاديات النامية وفي اطار تسويق التكنولوجيا التي تعتبر بهذا كأيها سلعة .

اول مظهر ينطوي على تناقض : فبرغم أن الاتجاهات الناقدة ازاء نقل التكنولوجيا الدولي تتركز بصفة خاصة على الاقتصاديات النامية فإن الجزء الأكبر من عمليات النقل هذه يتم بين الاقتصاديات المتقدمة . والمظهر الثاني هو أنه في نقل التكنولوجيا الدولي يسود شكل واحد يتكون بصورة متزايدة من التقلات داخل الشركات الدولية ، ودور الاستثمار المباشر كطريق رئيسي لامثال هذه التقلات يكشف عن قصور التحليل الذي يعتبر التكنولوجيا سلعة . ويعتبر نقل التكنولوجيا كتسويق لها . والحقيقة أن نقل لتكنولوجيا الذي يصاحب الاستثمار المباشر يشكل في المقام الاول استغلال التكنولوجيا المباشر من جانب الشركة التي تنتمي اليها هذه التكنولوجيا . وعلاوة على هذا يظهر أن انسياب المعرفة التكنولوجية من بلد لآخر لا يختلف عن التدفقات الأخرى للسلع والخدمات أو الموارد المالية بين الشركات الام وتوابعها ، من ناحية أنه يتم في داخل بنیان الشركات الدولية الاقتصادي المتكامل . وعلى ذلك فإن تحليل هذا التدفق ، شأنه شأن تحليل التدفقات الأخرى ، لا يمكن فصله عن تحليل الاستراتيجية العامة للشركة .

استغلال الشبكة الدولية لنقل التكنولوجيا

بالمعنى الدقيق الذي ينطوي عليه شراء وبيع التكنولوجيا يتكون نقلها الدولي من

عمليات تجارية تشمل بيع براءات الاختراع وترتيبات الترخيص والمعونة الفنية من شركة الى اخرى . ان اوصاف عن محصلات ومدفوعات التبادل الدولي للمعرفة الفنية تسجل في الحقيقة عمليات تجارية تتعلق بالتكنولوجيا ، وعلى ذلك تجعل في الامكان قياس امثال هذه التنقلات بين الشركات المختلفة . ولكن هناك تفاوت بين ما يتم تسجيله احصائيا وما يتم نقله اقتصاديا ، وذلك نظرا لتنوع أساليب الدفع المتاحة للشركات التي تقدم التكنولوجيا وخاصة عندما تقوم « ببيع » تكنولوجياها الى الشركات التابعة لها . ورغم نواحي التباين هذه فالاحصاءات عن المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بالتكنولوجيا تجعل في الامكان تلخيص المعالم الرئيسية للشبكة الدولية التي تنقل بها التكنولوجيا .

ان لاستقطاب شبكة التنقلات التكنولوجية طبيعة مزدوجة ، فمن جهة تبرز الولايات المتحدة باعتبارها مورد التكنولوجيا الرئيسي للبلاد المتقدمة الاخرى والبلاد النامية ، ومن جهة اخرى تتم اغلبيه امثال هذه التنقلات بين البلاد المتقدمة .

وتكشف دراسة الدخل الذي آل الى ثمانية بلاد متقدمة من بيع التكنولوجيا الى البلاد النامية عن أنه منذ عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ تلقت الولايات المتحدة ٩٠٪ تقريبا من المجموع المتراكم من امثال هذه المتحصلات .

وهي ايضا مورد التكنولوجيا الرئيسي للبلاد المتقدمة . وحوالي منتصف العقد السابع تلقت الولايات المتحدة ما يقرب من نصف مجموع الإيراد الناتج من نقل التكنولوجيا في داخل منطقة « منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي والتنمية » . وهذا الرقم الاجمالي يغطي فوارق كبيرة من بلد الى آخر . تحصل الولايات المتحدة على نسبة تتراوح بين ٤٣٪ (من جمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا) الى ٨٠٪ تقريبا (من المملكة المتحدة) من المدفوعات عن شراء المعرفة الفنية من الدول الاعضاء الاخرى .

وفي عام ١٩٧٣ تصل نسبة مجموع ما تم انفاقه على المعرفة الفنية ودفع الى الولايات المتحدة الى ٥٤٪ بالنسبة لفرنسا ، و٤٧٪ لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، و٧٠٪ تقريبا بالنسبة لليابان . وينبغي أن يلاحظ أيضا أن إيراد الولايات المتحدة من عمليات نقل التكنولوجيا في عام ١٩٧٢ كان يعادل عشرة امثال أنفائها على امثال هذه الاغراض ، وهذا يؤكد المركز المسيطر الذي تشغله الولايات المتحدة كمورد . (متشديد الرأ وكسرها) عالمي .

وبين الجدولان ١ و ٢ التوزيع الجغرافي لايارد وأنفاق الولايات المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان بالنسبة لتنقلات التكنولوجيا . ويأتي ثلاثة أرباع إيراد الولايات المتحدة من البلاد المتقدمة . ويصدق هذا أيضا على جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإلى حد أقل على فرنسا .

وتركز المتحصلات الجغرافي عكسة تركيز المدفوعات . وبين هذا التركيز المزدوج للمتحصلات والمدفوعات المتعلقة بالمعرفة الفنية أنها تتبادل بصفة رئيسية بين البلاد المتقدمة . وعلى ذلك فان للتجارة في التكنولوجيا الخصائص الهيكلية التي تميز التجارة في السلع .

الجدول رقم (١)

التوزيع الجغرافي للانفاق على التكنولوجيا وللايراد منها بالنسبة لفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية

واليابان والولايات المتحدة

(توزيع الانفاق بالنسب للثوية)

مدفوع إلى	فرنسا (١٩٧٣)	جمهورية ألمانيا الاتحادية (١٩٧٣)	اليابان (١٩٧٣)	الولايات المتحدة (١٩٧٣)
الولايات المتحدة	٥٤٣	٤٧٥	٦٩٧	
الجماعة الاقتصادية الأوروبية	٢٥١	١٨٩٢	٢٠٣	٤٤١٩ (١)
بقية غرب أوروبا	١٨٣	١٩٥	٤٣	٣٣٣٣
اليابان	٠٤	٠٦	-	٢٥

(١) الدول الست في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، زائدة للملكة المتحدة

المراجع : فرنسا : وزارة الصناعة والبحث (مصلحة الملكية الصناعية) ، جمهورية ألمانيا الاتحادية (ك.د.و. سنك) واليابان (ه. تاكامارا) ، تقرير مقم إلى ندوة « منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي والتنمية » عن الامكانيات والسياسات العلمية والتكنولوجية الوطنية بالنسبة للمشكلات التي تنعرجها المشروعات للتمهدة الجنسيات ، الولايات المتحدة ، تيلين ، مصر سابق .

الجدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافي للانفاق على التكنولوجيا وللايراد منها بالنسبة لفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية

واليابان والولايات المتحدة

(توزيع الايراد بالنسب للثوية)

التحصل من	فرنسا (١٩٧٣)	جمهورية ألمانيا الاتحادية (١٩٧٣)	الولايات المتحدة (١٩٧٣)
الولايات المتحدة	٣٣٦	١٦٧	١٥٨
الجماعة الاقتصادية الأوروبية	٢٤٣	٢٠٨	٣٧١
بقية غرب أوروبا	١٢٢	١٧٣	٧٥
اليابان	٦٧	١٧٧	١٢٥
كلاد التنمية	٣٣٠	٢٣٧	٢٧٥

(١) الدول الست في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، زائدة للملكة المتحدة .

المراجع : كبا في الجداول رقم (١) .

ازدياد أهمية الشركات الدولية

في نقل التكنولوجيا

ان الاهمية المتزايدة للشركات الدولية في الشبكة الدولية لنقل التكنولوجيا واضحة من تحليل حصيلة الولايات المتحدة من بيع التكنولوجيا ، وهذه الحصيلة هي خير مصدر للمعلومات في الوقت الحاضر .

ففيما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٢ زاد مجموع ايراد الولايات المتحدة مقابل المعرفة الفنية ، بمعدل ١٢٫٨٪ سنويا ، في حين زادت المنتجات من الشركات التابعة بمعدل ١٤٫٨٪ فيما بين ١٩٥٦ وعام ١٩٧٢ . وهكذا ارتفعت نسبة المنتجات الاجمالية من الشركات التابعة من ٦٣٫٣٪ في عام ١٩٥٦ الى ٧٥٫٧٪ في عام ١٩٧٢ ، ويمثل الرقم الاخير ٧٨٫٦٪ من مجموع صافي المنتجات ولو أخذنا في الحسبان الايرادات التي حصلت عليها الشركات الدولية ذات النشأة الامريكى من الشركات المستقلة لشراء نصيب الشركات الدولية من صافي مجموع المنتجات عن ٨٧٪ في عام ١٩٧٢ .

وكانت الزيادة في نسبة ايرادات التكنولوجيا الامريكى ، التي آلت الى الشركات الدولية ، مصحوبة بتغيرات في تركيب هذه الايرادات (براءات اختراع ورخص من جهة ، وإدارة وخسومات من جهة أخرى) وفي توزيعها بين القطاعات المختلفة والمناطق الجغرافية .

ويمكن ان نميز الاتجاهات الآتية :

فيما بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٣ ارتفعت نسبة ايرادات الشركات الدولية من براءات الاختراع والرخص من ٣٢٫٩٪ الى ٥٩٫٨٪ . وجاءت أربعة أخماس الايرادات عن براءات الاختراع والرخص من الصناعات التحويلية ، فخلال الفترة نفسها : ارتفعت نسبة المنتجات من الصناعات التحويلية من ٥٧٫٣٪ (متوسط السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٤ الى ٦٢٫٤٪ ، في حين هبطت المنتجات من قطاع البترول من ١٨٫٥٪ الى ١١٫٢٪ .

وأخيرا ، فمن عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٢ كان هناك تغير واضح في النشأة الجغرافي لمنتجات الشركات الدولية مقابل التكنولوجيا . ففي عام ١٩٧٢ كان ربع امثال هذه المنتجات مصدره دول الجماعة الاقتصادية الاربعة (مقابل ١٥٪ في عام ١٩٦٠) ، ٧٠٪ تقريبا من البلاد المتقدمة بوجه عام (مقابل ٥٨٪ في عام ١٩٦٠ وفي عام ١٩٧٢ كان ٧٣٫٣٪ من الايرادات من البلاد المتقدمة مصدرها الصناعات التحويلية او ٦٢٫٩٪ مصدرها براءات الاختراع والرخص .

هذه الاتجاهات مما تبين ان اعادة توجيه الاستثمار الامريكى المباشر نحو أوروبا منذ نهاية العقد السادس ونحو الصناعات التحويلية مع ازدياد الميل الى الاستقلال الدولى لتكنيكات الانتاج (براءات الاختراع والرخص) انعكست في بنيان الايراد الامريكى من التكنولوجيا . وفي عام ١٩٧٣ كانت النسبة الاجمالية للمنتجات من توابع الشركات الدولية ذات الاصل الامريكى الى لمنتجات الشركات المستقلة

٣٤٪ ، وكانت ١٧٪ في عام ١٩٥٦ ، وبين الجدولان ٣ و ٤ التغيرات في قيمة هذه النسبة فيما بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٧٢ بالنسبة لجميع الاقاليم وعسدد محدود من البلدان . وهما يكشفان عن نواحي تباين من بلد لآخر ومن اقليم لآخر .

واليابان حالة متطرفة ، لان انتقالات التكنولوجيا الى الشركات التابعة الامريكية لا تمثل سوى اربعة اعشار الانتقالات التي تمت بالاتفاق بين الشركات المستقلة . وعلى الطرف الاقصى المضاد تقف كندا وبلجيكا وفنزويلا ، حيث تمثل الانتقالات الى الشركات التابعة الامريكية اكثر من قيمة تسعة امثال الانتقالات بين الشركات المستقلة .

الجدول رقم (٣)

متحصلات التكنولوجيا من الشركات التابعة الامريكية ، بالنسبة لبلاد وفترات مختلفة
نسبة المتحصلات من الشركات التابعة الامريكية الى المتحصلات من الشركات المستقلة

١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٣	١٩٥٦	
٤٣٠	٢٩٢	٢٥٨	١٧٥ (١)	المملكة المتحدة
٢٢٦	٢١٩	=	=	الجماعة الاقتصادية الاوربية
٢٢٣	٢٦٤	١٧٣	٦٨ (١)	اوربا الغربية (٢)
٩٦٠	٧١٨	٥٥٨	٢٩٠ (١)	كندا
٥٦٦	٥٣٣	٧١٥	٢٥٠ (١)	امريكا اللاتينية
٥٤٠	٥٣٤	٢٥	=	اليابان
٣١٢	٢٨٥	٢٤١ (١)	٦٧٢	مجموع المتحصلات

(١) محسوبة طبقا لما اوردته تيلين ، مصدر سابق ، الجدولان ٣ ، ٤ .

(٢) بما فيها « الجماعة الاقتصادية الاوربية » .

الجدول رقم (٤)

متحصلات التكنولوجيا من الشركات التابعة الامريكية ، بالنسبة الى بلاد وفترات مختلفة

قيمة النسبة في عام ١٩٧٢

النسبة	البلد	النسبة	البلد
٩٧	امريكا اللاتينية :	٩٧	اوربا :
٨	فنزويلا	٤	بلجيكا ، لوكسمبورج
٦	إثيو	٣١	الاراضي الواقعة
٤٨	شيلي	٢٩٦	فرنسا
٢٦	المكسيك	٢٢	جمهورية ألمانيا الاتحادية
٣	كولومبيا		ايطاليا
	الأرجنتين		

المصدر : كما في الجدول رقم (٣) .

واقية هذه النسبة بالنسبة لأوروبا تؤكد النتائج التي توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي والتنمية ، عن أن الاستثمار المباشر هو القناة المتسلطة بصورة متزايدة والتي تنقل التكنولوجيا عبر المحيط الاطلنطي ، وذلك على خلاف الحركة في داخل أوروبا حيث الصورة الغالبة هي الاتفاق الخاص باستخدام الرخص .

ليس الاستثمار المباشر بالصورة المتسلطة التي تنتقل بها التكنولوجيا إلى الولايات المتحدة ، فالدفعات عن التكنولوجيا في ذلك البلد في عام ١٩٧٢ كانت مقسمة بالتساوي تقريبا بين الشركات المستقلة وتوابع الشركات الأجنبية .

قصود التحليلات الموجودة حاليا

إن عرض المظاهر المعاصرة للحركة الدولية للتكنولوجيا يجعل المرء يتساءل إلى أي حد يساعد تحليل العلاقات بين بلد وآخر على وصف وفهم ما يمكن أن تؤدي إليه من اعتماد تكنولوجي .

على أية نظرية لانتقال التكنولوجيا الدولي أن تجعل في الإمكان فهم كل من العوامل التي تحدت والاشكال التي يتخذها . ونحن مضطرون إلى الاعتراف بقصور التحليلات على مستوى لمبادلات الدولية في هذين الحسبانين ، أيًا كانت الزاوية التي يتخيلان التكنولوجيا منها .

الحقيقة أن التكنولوجيا يعبر النظر إليها من زاويتين في النماذج التحليلية التجارة الدولية : في النظرية الكلاسيكية الحديثة كتفسير للمبادلات الدولية في السلع ، وفي التحليل النقدي لانتقالات التكنولوجيا في حالة الاقتصاديات النامية كموضوع للمبادلات الدولية .

إن ادماج التكنولوجيا في نموذج التجارة الدولية كما وضعته الكلاسيكية الجديدة لا ينطوي على النظر إليه على أساس استيراد وتصدير التكنولوجيا . ولكن الغرض منه هو تفسير أنماط التجارة على أساس اعتبار التكنولوجيا عاملا من عوامل الإنتاج ، شبيهة بما يؤخذ عادة في الحسبان : العمل : ورأس المال .

في الأصل نجد أن النموذج السكوني الذي وضعته الكلاسيكية الحديثة عن التوازن الأمثل لا يأخذ التقدم الفني أو التكنولوجيا في الاعتبار . والحقيقة أن الأساس الذي يقوم عليه نموذج الكلاسيكية الحديثة للتخصص والتجارة يستبعد فرضا وجود فوارق دولية في التكنولوجيا : تماثل دوال الانتساج اللازمة لنموذج هكشر / أو هلن / صمويلسون ، مبني على افتراض الانتقال الكامل والفوري للمعرفة على المستوى الدولي . فالتقدم الفني ، ومن بعده التكنولوجيا ، لا يؤخذان في الحسبان إلا بسبب الحاجة إلى تفسير وجود الاختلافات .

مثال ذلك أنه في العقد السادس أدخل التقدم الفني في نماذج التجارة الدولية حتى يتسنى حل مشكلتين ، أولاهما النقص الدولي في الدولار الذي قاد ج. ر. هكس إلى إعادة إدخال الاختلافات التفاضلية في الانتاجية بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، وبهذا رجع إلى التحليل الذي سبق أن طلع به ريكاردو .

وكانت المشكلة الثانية تتعلق بحركة نسب التجارة بالنسبة للبلاد النامية . ويعزى تدهور هذه النسب الى تغيرات الطلب والى آثار التقدم الفنى ، وهذه تختلف طبقا لما اذا كنا نبحث المنتجات التى تصدرها البلاد النامية أو المنتجات التى تستوردها .

فى كلتا الحالتين يضيف ادراج التقدم الفنى متغيرا خارجيا فيحول نموذجنا سكونيا للتوازن الى نموذج دينامى . وهذا الاجراء شبيه بالذى استخدم لدراسة آثار النمو اذ ينظر اليه على أنه زيادة فى العرض من عوامل الانتاج . فالغرض من التحليل هو دراسة ما لخفض الائمان بسبب التقدم الفنى (أو ازدياد العرض من العوامل) من آثار على ميزان التجارة الدولية وعلى دخل الشركاء فى التجارة . فادخال التقدم الفنى فى التحليل يعطى صورة أكثر واقعية ، اذ من المتفق عليه أنه غير موزع بالتساوى بين الاقتصاديات المختلفة ، وأن هذا قد يؤدى الى نشوء اختلالات وتشويه .

والاعتراف بهذا التفاوت يشكل فى حد ذاته خروجاً ، هو ضمنى فى الاغلب ، على ما تفترضه الكلاسيكية الجديدة من توفر شامل للمعرفة الفنية المجانية . والتحليل الذى تقيم التخصص الدولى على التملك الفردى لمثل هذه المعرفة ، هذه التحليل تجعل الخروج المشار اليه جليا وواضحا .

ان الثغرة التى أحدثها الراى المناقض الذى أبداه ليونتييف أدت بالكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع الى ابتداع نظرية أكثر تقدما فى التخصص مبنية على الهبات من عوامل الانتاج . وهذا التطور الجديد يعكسه اتجاهان لا يستبعد أى منهما الآخر :

الأول يتعلق بالترفة التى أجريت فى داخل عامل الانتاج الممثل فى العمل ، بين المهارات المتفاوتة التى تنسم بها قوى العمل الوطنية . والثانى يتعلق بالجهود المبذولة من أجل تحديد الدور الذى تلعبه القدرة التكنولوجية مقيسة بمعايير الاتفاق على « البحث والتطوير » أو على عدد المشتغلين فى مجال البحوث . وفى هذه الحالة تعتبر التكنولوجيا ، شأنها شأن عوامل الانتاج الأخرى ، عنصرا من عناصر الهبات التى ينعم بها المجتمع من العوامل .

ولكن ادخال التكنولوجيا كمتغير تفسىرى يثبت أنه لا يتمشى مع الفروض الأولية : فرض التعادل التكنولوجى الدولى ، وفرض المناقسة الخالصة والكاملة . هذه الفروض تجعل فى الامكان اجراء المقارنة الدولية للثروة الحقيقية أن للتكنولوجيا وما يرتبط بها من اتفاق على « البحث والتطوير » غرضاً مزدوجاً : تغيير فى التكنولوجيا لانتاج الثروة الموجودة الآن ، وخلق ثروة جديدة . وفى كلتا الحالتين فالتكنولوجيا تناقض الفروض التى أشرنا اليها . مثال ذلك أن الفرض المتعلق بانتشار المعرفة التكنولوجية الفورى عن المستوى الدولى يحول دون الكزايا المبنية على امتلاك التكنولوجيا ، وبهذا يستبعد مبرر وجود التكنولوجيا . وبعبارة أخرى نقول أن ادخال عامل التكنولوجيا يعنى من الناحية المنطقية أن هذه الفروض الأولية يجب نبذها .

هذه النتيجة تؤكدنا تحليلات الميزة التكنولوجية التي تجعل في الامكان أن تؤخذ في الحسبان الطبيعة الدينامية للتكنولوجيا في دواين وسديل المخصصات . فالنموذج لقديم عن التوازن السكوني يحل محله نموذج تطوري للتخصص الدولي يتغير مع ظهور التكنولوجيا وانتشارها الدولي . وأشمل صيغة لهذا النموذج هي التي طلع بها ر . فرنون . فكما لاحظنا يفسر تحليله كيف ان الموقع الامثل لعملية إنتاجية معلومة يتغير خلال دورة حياة المنتج (بفتح التاء) . فالمنتجات الجديدة تظهر لأول مرة في الاقتصاد الأكثر تقدما ، وهو في هذه الحالة اقتصاد الولايات المتحدة لأنه يتمتع بميزة تكنولوجية على الاقتصادات الأخرى . وبمجرد أن تصبح التكنولوجيا المرتبطة بالمنتجات مستقرة وموحدة الموصفات فقد تبدأ الشركات في الاقتصادات الأخرى المنافسة إذا كانت لها ميزة في التكلفة ، ونعني بها ميزة الطراز التقليدي .

وهكذا هناك وعى متزايد بالفوارق الدولية في الظروف التي تحكم خلق التكنولوجيا واقتنائها ، وهي فوارق مرتبطة بالاختلافات في مستوى التطور . ولكن هذا في حد ذاته لا يهيء تفسيراً لانتشار التكنولوجيا الدولي . فبرغم المظاهر والتفسيرات التي قد تعني العكس فإن تحليل الميزة التكنولوجية لا يوضح العوامل التي تحدد انتشار التكنولوجيا الدولي أو الصور التي يتخذها . يظل أسلوب سيره مبهما : فأحيانا يبدو أنه يؤدي عمله عن طريق تداول السلع التي تندمج فيها التكنولوجيا ، وأحيانا يبدو أنه النتيجة المتولدة من الطريقة التي تختارها الشركة المجددة لاستغلال التكنولوجيا على المستوى الدولي .

وبرغم أن مبدءا علم فورية انتشار التكنولوجيا قد لقي القبول فإن مسألة تداول التكنولوجيا لم يجر تناولها بشكل سافر . والحقيقة أن هذه المسألة مرتبطة في المستوى النظري مع مسألة مرونة عوامل الإنتاج الأخرى وخاصة مرونة رأس المال .

سواء نظرنا إلى التكنولوجيا كعامل آخر من عوامل الإنتاج يحدد التخصص الدولي ومن ثم لا تكون سهلة الحركة والانتقال على المستوى الدولي ، أو من جهة أخرى تقبلنا انتشارها الدولي ، فإنها تحطم النموذج الكلاسيكي الحديث من الداخل . ويرهن ادخالها في التحليل على أنها في تعارض تام مع الفروض الكلاسيكية الحديثة الأولية بصدد التعادل الدولي بين التكنولوجيا وجمود عوامل الإنتاج .

لكن أخذ نواحي التفاوت التكنولوجي في الاعتبار الآن يشكل تجسينا في تحليل المبادلات الدولية ، ولكن يجب أن نبحث في موضع آخر عن السبب في وجودها . وهكذا لم تتم حتى الآن الإجابة عن سؤالين أساسيين : أصل الفوارق التكنولوجية ، وتداول التكنولوجيا الدولي .

تحليلات نافذة لنقل

التكنولوجيا إلى الاقتصادات النامية

وراء الإطار النظري الذي صاغته الكلاسيكية الحديثة ، والذي حتى إذا تضمن المتغير التكنولوجي لا يفسر تداوله الدولي ، نقول إن وراء هذا الإطار سلسلة من

التحليل وضعت التركيز على نقل التكنولوجيا بصفتها هذه • وهذه التحليل تعتبر التكنولوجيا موضوعا للمبادلات الدولية وتؤدي الى دراسة نقدية للنتائج المترتبة على بيع التكنولوجيا من جانب البلاد المتقدمة الى البلاد النامية • وهي تقوم على فكرة تفاوت التجارة بين الاقتصاديات التي تنتج التكنولوجيا والاقتصاديات التي تستهلكها •

ويشدد التحليل في ضوء تسويق التكنولوجيا على الطبيعة الاحتكارية للسوق في التكنولوجيا ، وهي سوق يسيطر عليها واحد أو أكثر من البائعين • وهذا يعني أولا أن المشتري لا يسيطر على النقل ، وهو ما انعكس في الاتفاقات الخاصة بالتراخيص الحدود والقيود التي يفرضها البائع على اختيارات المشتري • والحالة المنطوقة هي أيضا اعم صورة من صور نقل التكنولوجيا الدولي : الانتقالات التي تجريها الشركات الدولية •

في هذه الحالات يجب تحليل افتقار المشتري الى السيطرة على النقل ، وذلك بالإشارة الى مركز الشركة التابعة بالنسبة لسلطة الشركة الأم في اتخاذ القرارات •

إن الطبيعة الدينامية التي يتصف بها الدور الذي يلعبه مورد التكنولوجيا في تحديد شروط النقل ومضمونه تجعل بيع التكنولوجيا عملية غير متوازنة • وبهذا فالتحليل الذي يعتبر التكنولوجيا سلعة مثل أية سلعة أخرى انما يكشف عن عيبه الاول الذي يتصل بحقيقة كونه لا ينظر الا الى جانب واحد من الحركة الدولية للتكنولوجيا (ونفى الاستيراد) ، ومنه ينتقل الى نقد الآثار وخاصة فيما يتعلق بتكلفة التكنولوجيا المستوردة وإمكانية كونها غير مناسبة •

ولكن للتحليل المبني على تسويق التكنولوجيا عيبا آخر يتصل بما للتكنولوجيا من طبيعة خاصة للغاية بوصفها سلعة ، وهذه الطبيعة الخاصة تصبح ظاهرة من مناقشة تكلفة التكنولوجيا المستوردة •

ففي عام ١٩٦٤ كشفت « الامم المتحدة » عن العيب المالي الذي فرضته على البلاد النامية الشروط التي عقدت وفقا لاتفاقات الترخيص ، وهي شروط نشير بوجه خاص الى أساليب شتى تنطوي على التقييد • ومنذ ذلك الحين خصص عدد متزايد من الدراسات لقياس التكاليف غير المباشرة الناتجة من امتناء التكنولوجيا الاجنبية • وقياس تكلفة نقل التكنولوجيا يؤدي الى احتجاجات بصدد الثمن العاشر الذي يدفعه المشتري • ولكن اذا كان نحن التكنولوجيا يعتبر فاحشا فهذا بالإشارة الى ما قد يكون ثمنا عادلا • وماذا يمكن أن يكون هذا الثمن العادل بالنسبة لسلعة كانتكنولوجيا بمثل هذا الاختلاف عن جميع السلع الأخرى ؟

الصعوبة الاولى ، وهي بالغة تماما ، تكمن في استحالة قياس التكلفة الكلية التي تنطوي عليها النقل الدولي ، إذ يجب أن لا يؤخذ في الحسبان التكاليف المباشرة أو الظاهرة فحسب ، ولكن يؤخذ في الحسبان أيضا التكاليف غير المباشرة أو الضمنية كما عرفتها منظمة « لجنة الامم المتحدة للتجارة والتنمية » •

لأولى عبارة عن الرسوم التي تدفع مقابل الحصول على التكنولوجيا اللازمة لعملية المشتري الانتاجية ومعاملاته التجارية (براءات الاختراع ، الرخص ، المعرفة الفنية) • وما هو جدير بالاهتمام أن نلاحظ الاهمية النسبية لتوريد المعرفة الفنية ، وهذه لا تقبل التسجيل في براءة اختراع ولا تسجل ، ولكنها جزء جوهري من عملية

النقل ويتطلب أحيانا المشاركة المستمرة والايجابية من جانب الشركة الموردة للتكنولوجيا .

والثانية ، أو التكاليف غير المباشرة ، من نوعين : فمن جهة هناك ما يدفع لقاء شراء السلع الرأسمالية أو الوسيطة المبنية في اتفاق الحصول على ترخيص وبحكمها غالبا ترتيبات شراء مقيدة ، ومن جهة أخرى العائد عن الشراء لا في الصورة الظاهرة وهي الرسوم ، وإنما على هيئة تحويل الأرباح على أساس مصالح المرخص في أسهم الشركة صاحبة الترخيص . ويعزى وجود هذه التكاليف غير المباشرة الى تعدد الطرق التي تدفع بها المبالغ التي تستحق للمرخص . وهي نقودنا الى المشكلة الدقيقة المتعلقة بقويم الاسهام الذي تقدمه التكنولوجيا بشكل فعال ، وخاصة بالنسبة للشركات الدولية التي يتوقف اختيارها لاساليب المحاسبة على الاختلافات في التشريع الضريبي والرقابة على النقد من بلد لآخر ، كما يتوقف أيضا على الاستراتيجية العالمية التي تضعها الشركة .

والنكاليف غير المباشر طبقا لتعريف لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عبارة عن تدفقات مالية (حركات النقود) بين حامل الترخيص ومانحه وهي نتيجة مترتبة على قدرة المرخص على خلق تدفقات السلع والسيطرة عليها (المشتريات اللازمة لتشغيل الترخيص) . ولكن هذه الرقابة قد تنطوي على تنفيذ أنشطة حامل الترخيص قيود مفروضة على انتاجه وسوق صادراته . ومثل هذه القيود تتعارض مع المصالح التجارية لحامل الترخيص .

لا يستطيع تقويم التكاليف غير المباشرة أن يأخذ في الحسبان الخسائر التي تسببها اساليب التقييد وإنما الذي يستطيعه هو أن يقيس المدفوعات التي يؤديها فعلا حامل الترخيص . ولقد تركز الاهتمام بوجه خاص على ظاهرة المبالغة في ائمان السلع التي يشتريها حامل الترخيص من مانحه . وبين إعادة تركيب جميع التدفقات المالية المرتبطة بشراء التكنولوجيا أن دفع الرسوم (التكاليف المباشرة) لا يمثل سوى جزء صغير من المجموع الكلي . أما التكاليف غير المباشرة ، وخاصة التي يجري تحملها بالنسبة لاستيراد السلع الوسيطة ، فتمثل الجزء الأكبر من مدفوعات العملات الأجنبية التي يشتمل عليها شراء التكنولوجيا (انظر الجدول رقم ٥) .

الجدول رقم (٥)

(التدفقات المالية المرتبطة بشراء التكنولوجيا (بالآلاف دولار)

البلد	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
بوليفيا :			
دفع الرسوم	٢٢٥	٢٧٧	٣٥٣
تحويل الأرباح	٢٠٣٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠
شراء السلع الوسيطة المستوردة	٥٥٠٠	٨٣٠٠	٧٣٥٠
مجموع المدفوعات بالعملات الأجنبية	٧٧٦٥	١١٣٧٧	١٠٣٥٠٣
شيل :			
دفع الرسوم	٦١٠٥	٦٠٢١	٨٢٠٣
تحويل الأرباح	٢٦٨١	٢٦٠٥	٢٦٧٦
شراء السلع الوسيطة المستوردة	٢٦٢٩٧	٢٤٤٥٣	٢٥٨٤١
مجموع المدفوعات بالعملات الأجنبية	٣٥٠٨٣	٣٣٠٧٥	٣٦٧٢٠

وبين التصنيف على أساس التكاليف المباشرة وغير المباشرة أن استغلال مانح الترخيص للتكنولوجيا ليس يمدح ليس مفصلاً على ما قد يعتبر عملية المبيعات بالمعنى الدقيق للمصطلح . وبين قياس التكاليف أن اتفاق الترخيص عملية معقدة ، تنطوي من جهة على نقل ما هو أكثر من التكنولوجيا ، ومن جهة أخرى تتيح لصاحب الترخيص الفرصة للاستفادة مما يملك من تكنولوجيا ، بأكثر من طريقة واحدة .

حين يكون نقل التكنولوجيا مصحوباً بالاستثمار المباشر فإن صعوبة قياس مجموع التكاليف التي تنطوي عليها تزداد بسبب عدم التأكد مما إذا كان المبلغ الذي تدفعه الشركة التابعة يدل في الحقيقة على ثقل صحيح للمعرفة ، ذلك أنه إذا تنقل التكنولوجيا في داخل الشركة يكون ثمن النقل عبارة عن أحد المتغيرات في إدارة الشركة الدولية التي يتمثل هدفها في زيادة الأرباح على المستوى العالمي . فبرغم أن ١٠٠٪ من الشركات التابعة لا تدفع أتاوات مقابل المعرفة الفنية والإدارة تزيد على ما تدفعه المشروعات المشتركة ، فإنها تظهر كأنها تدفع أكثر من الأخيرة ثمناً للمسلح المشتراة من الشركة الأم .

لكن من الصعب أن نحدد القيمة الحقيقية للتكنولوجيا التي تنقلها الشركة الدولية . فتمط الانتقالات الداخلية بين الشركة الأم والشركة التابعة وبين شركة تابعة وأخرى تحكمه الاستراتيجية المالية العامة للشركة . والنتيجة أن العمليات المالية الناتجة اسمياً من نقل التكنولوجيا الداخلي قد تكون علاقتها بالتكنولوجيا قليلة جداً بالفعل .

وتكشف محاولات قياس تكلفة نقل التكنولوجيا ما لتقديم التكنولوجيا من أهمية فوق كل شيء في خلق التدفقات التكميلية والسيطرة عليها : تدفق الخدمات الفنية قبل وفي أثناء عملية الإنتاج ، وتدفع السلع المستخدمة في العملية الإنتاجية . وهكذا ينظر إلى التكنولوجيا كأنها سلعة من نوع خاص جداً . وبهذا تؤدي بها صعوبة القياس التجريبي وتكلفة الحصول على المعرفة الفنية إلى الشك في صحة الأسلوب الذي يعامل التكنولوجيا بوصفها سلعة .

وعند النظر من وجهة نظر تسويق التكنولوجيا يتمثل الثمن الباهظ الذي يدفعه المشتري في أنه نتيجة مترتبة على ما تنقسم به السوق من طابع احتكار القوة ، وهكذا يتحدد الثمن في ضوء قدرة البائع والمشتري في التفاوض . وتحليل تسويق التكنولوجيا في سوق تسودها المنافسة غير الكاملة مبنى على الفكرة التي تعتبر التكنولوجيا معلومات وسلعة في آن واحد .

للتكنولوجيا إذ ننظر إليها كمعلومات خصائص اقتصادية تميزها فتجعل منها ملكية جماعية ، فلا يمكن استنفادها لأن استخدامها لا يقلل منها ، ويمكن أن يستخدمها أشخاص عديدون دون أن تفقد قيمتها ، وأخيراً يمكن نقلها بنفقة قليلة ليست لها علاقة بتكلفة إنتاجها . وعلى ذلك فمن الناحية النظرية لا ينطوي بيعها على تكاليف محدودة بالنسبة للبائع (إلا إذا واجهته تكلفة استخدامها) .

هذه المميزات من ناحية المعلومات نظرية بحتة . فالحقيقة لا تكون التكنولوجيا

مفيدة الا حين نفقدها ويمكن الاحتفاظ بها كملكية خاصة مجزية حتى لو تعارض هذا مع الصفات الحقيقية المميزة للمعرفة . فأشهر تبرير نظري لنظام براءات الاختراع أنه يشجع على إنتاج معرفة جديدة لانه يجعل المعلومات مربحة من ناحية أن هذه المعرفة يمكن اقتناؤها كملكية . فالملكية الخاصة للتكنولوجيا هي أساس ما ينعم به المالك من شبه احتكار ، وأساس الدخل الذي يستطيع أن يستلمه من هذا الموقف . وبرغم أن بيع المعلومات التكنولوجية لا ينطوي من الناحية النظرية على أية تكاليف حدية للبائع فإنه يعني في الحقيقة أنه يخسر بعض أو كل المزايا المستمدة مما ينعم به من شبه احتكار .

ان قيمة المعلومات التكنولوجية للمشتري عالية للغاية ، تعادل من الناحية النظرية تكلفة تكرار عملية الحصول عليها ، وهي تكلفة يمكن اعتبارها ضخمة . وبالإضافة الى هذا فمعرفة المشتري بالسلعة التي يراد شرائها ناقصة جداً ، وبهذا تسبب « تناقضاً أساسياً » . لان المعلومات التي يراد شرائها هي أيضاً المعلومات التي يحتاج اليها المشتري حتى يتمكن من اتخاذ قرار رشيد بصدد الشراء ، فافتقاره الى المعلومات يمنعه من اختيار التكنولوجيا الأنسب لحاجاته أو من تقرير ثمنها .

وقوة صاحب المعرفة التكنولوجية مبنية على المزايا التي تضمنها براءة الاختراع أو السرية الصناعية . يجب النظر الى « بيع » التكنولوجيا أو نقلها ، في ظل ما للبائع من شبه احتكار ، والخطر الذي يتعرض له هو أن النقل سوف يخلق منافسة مع عملياته هو . وعلى ذلك سوف يحاول أن يمارس أكبر قدر ممكن من السيطرة على أنشطة المشتري .

هذه السيطرة سوف يحد منها ما يمكن أن تلده الصفقة من ربح على المشتري « في حالة الشراء الدولية لا ينطبق هذا القيد بالضرورة على الشركة التابعة التي تتلقى التكنولوجيا) ، فشراء المعرفة التكنولوجية يمكن المشتري اما من خفض تكاليف إنتاجه أو أن يفرض بفضل الترخيص احتكاراً على سوقه المحلية . وجه المخاطرة هو الزيادة في الإيرادات التي تؤول الى المشتري نتيجة اقتنائه للتكنولوجيا . اذا قارن المشتري تكلفة الاتوات بالزيادة في إيراداته فلن يكون هذا المقدار بالنسبة للمشتري الا احدئى المفاعم التي يستعدها من « بيع » التكنولوجيا .

وبفضل ما للبائع من احتكار فان في إمكانه أن يبدأ حركات أخرى للسلع والخدمات يستطيع أن يستفيد منها . ويبدو أن قوة البائع بالنسبة للنسب بيع التكنولوجيا (أى الاتوات) أقل منها بالنسبة لهذه العمليات الأخرى . وهكذا اذا كانت التكنولوجيا سلعة قابلة للبيع فإنها سلعة غريبة جداً من حيث أن بيعها ليس لهاية في ذاته .

لا يمكن تشبيه تسويق التكنولوجيا بتسويق أية سلعة اقتصادية أخرى ، نظراً لما للسلعة الأولى من طبيعة خاصة ولقوة البائع ، وكذلك بسبب كون الشركات تفضل أن تستغل تكنولوجيتها بشكل مباشر عن طريق إنشاء شركة تابعة ، وهذا التفضيل ليس مظهرًا من مظاهر النقل إلى البلاد النامية فحسب ولكنه أيضاً مظهر للنقل بين البلاد المتقدمة .

وهذا يعنى أن استيراد التكنولوجيا لا يمكن النظر اليه في عزلة عن الاستراتيجية التي يتخذها موردوها لاستغلالها في المستوى الدولي ، فالواضح أن تداول التكنولوجيا الدولي مرتبط بانشاء الشركات للمعدة الجنبسات كوسيلة لتداول رأس المال .

الحجة المؤيدة لمدخل جديد الى الاعتماد التكنولوجي

لا نقدم هذا التحليل الذي وصفناها عرضا مرضيا تماما للمشكلات التي يمكن أن يثيرها تداول التكنولوجيا الدولي . وعلى ذلك فمن الضروري إيجاد مدخل جديد .
ويقدم المدخل الذي نقترحه صورة مختلفة تماما .

ويقوم هذا المدخل على الاعتراف بالدور الحاسم الذي يلعبه تصدير التكنولوجيا في التجارة الدولية نظرا لأن التصدير يحدد مقدما صورة وآثار الواردات من التكنولوجيا . ومن ثم يكون الهدف أن نفهم المنطق الكامن وراء تصدير التكنولوجيا لا استنكار آثاره فحسب . فلو قبلنا ما سلف ذكره على أنه بيان صحيح بطبيعة صادرة التكنولوجيا ، وهي التي لا يمكن اعتبارها عمليات تجارية عادية ، فهذا يسوقنا الى التساؤل عن طبيعة ودور استخدام التكنولوجيا على المستوى الدولي من جانب الشركة التي تمتلكها .

وهكذا فالتداول الدولي للتكنولوجيا مرتبط بطريقة لا مناص منها ، بمسألة أخرى عولجت على حدة حتى الآن ، هي أصل نواحي لتبسين في الخلق الدولي للتكنولوجيا . فلكل من الظروف التي تحكم إنتاج التكنولوجيا ، ولطبيعة التكنولوجيا ودورها تأثير على مكانها في الإنتاج والتطوير الرأسماليين .

واسلوبنا هو في الحقيقة أن نبحت إنتاج التكنولوجيا وتداولها الدولي كما يحددهما منطق رأس المال . وسوف نرى أن لاعتماد التكنولوجي الذي يرجع الى الفوارق الدولية والتداول الدولي لرأس المال مرتبطان ارتباطا جوهريا بتداول رأس المال ، وهو التداول الذي يلزم امتداد الرأسمالية على نطاق عالمي .

سوف يتجنب الوصف لدور التكنولوجيا في الإنتاج الرأسمالي القيود التي تفرضها المناهج التي تعامل التكنولوجيا باعتبارها عامل إنتاج أو سلعة . ويمكن في الحقيقة تصريف التكنولوجيا بأنها العملية الاجتماعية التي يتم بها اندماج المعرفة في الإنتاج .

وبين الرجوع الى سوسيولوجيا الاختراع والى التاريخ أن استخدام المعرفة العلمية لأغراض الإنتاج يتوقف على عوامل اجتماعية واقتصادية تحول الحاجة الى التكنولوجيا الجديدة باعتبارها عملية (مثل عدم توافر المادة الأولية والاداء الذي لا يدعو للرضا ، وهو اداء عدة أو آلة) الى طلب اجتماعي على التجديد فزواج العلم بالصناعة ، وهو خاصية تميز المجتمع الصناعى الحديث وتثير الى ظهور التكنولوجيا

كمجال مخصوص من مجالات النشاط الاجتماعي ، هذا الزواج يشكل مرحلة حاسمة في التطور الرأسمالي .

وترتبط الفوارق الدولية في كل من توزيع الموارد لانتاج المعرفة الجديدة وفي انتاج المستحدثات ارتباطا مباشرا بالاختلافات في مستويات التطور الاقتصادي . وتحليل المظهر المعاصرة للعمليات التي يتم بها خلق التكنولوجيا يجعل في الامكان التعرف على الظروف التي تسبب نشوء التفاوت فيما تنسجم به الاقتصاديات الوطنية من ديناميكية تكنولوجية . والمظاهر الرئيسية لهذه العملية متصلة بعملية « انشاء المؤسسات والمنظمات » ، وركز النظام التكنولوجي للانتاج وطابعه القومي . والنتيجة أن التحكم في التغيير الفني موزع بصورة متباينة جدا بين البلاد المختلفة .

لاضفاء الطابع النظامي على انتاج التكنولوجيا الجديدة مظهران : تنظيم البحث الصناعي في الشركات الكبيرة ، وتدخل السلطات العامة في تنظيم انتاج المعرفة ، فالاجراءات التي تتخذها السلطات العامة تضيء على النظم العلمية والفنية لانتاج المعرفة طابعها القومي . ونستطيع أن نرى تركيز انتاج التكنولوجيا في مستويات ثلاثة : التركيز الدولي ، والتركز في قطاعات معلومة ، والتركز في الشركات الكبيرة . كثيرا ما جرى وصف الصورين الاخيرتين من التركيز ، وقد يكون من المفيد المذكرة الموزعة بالبرازيل الاول وهو التركيز الدولي ، ففي عام ١٩٧١ كان خمسة من أعظم الاقتصاديات تقريبا (الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، فرنسا ، اليابان) مسئولة عن ٨٨.٩٪ من مجموع لانفاق على « البحث والتطوير » في منطقة « منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي والتنمية » .

هذا التفاوت على المستوى الدولي شرط مسبق لتداول التكنولوجيا الدولي .

ويشمل تحليل تداول التكنولوجيا الدولي العوامل التي تحدد الاشكال التي يتخذها ، كما يشمل القيود التي يخضع لها ، والتي هي نفسها مسئولة عن تصدير واستيراد التكنولوجيا . والهدف من التحليل هو فهم السبب الذي من أجله نجد أن للتجارة الدولية لا تشمل حركة السلع فحسب ولكن تغطي أيضا حركة التكنولوجيا . وتدويل رأس المال ، بقدر ما يعني انتشار أساليب الانتاج الرأسمالية في جميع أرجاء العالم ، يجعل في الامكان تفسير الاشكال التي يتخذها تداول التكنولوجيا الدولي ويفسر أيضا القيود المفروضة عليه ، وذلك في اطار نوع العلاقات التي تقام بين الاقتصاديات الوطنية في داخل الاقتصاد العالمي . وهكذا ينعكس أي تغيير في الاشكال التي يتخذها امتداد نطاق الرأس المال من جهة في تغيير يصيب أشكال تداول التكنولوجيا الدولي ، ومن جهة أخرى في تغيير ينتاب العلاقات بين الاقتصاديات الوطنية .

ووضع تداول التكنولوجيا الدولي في سياق تدويل رأس المال يجعل في الامكان تمييز طرازين مع الاعتماد التكنولوجي مرتبطين بالصورتين الرئيسيتين اللتين يتخذهما التدويل .

الطراز الاول ، الذي يمكن وصفه بأنه طراز تجاري من الاعتماد التكنولوجي ، يحدث عندما تدخل مختلف الاقتصاديات الوطنية السوق العالمية . وهذا الدخول

الى السوق العالمية ، وهو أول صورة يتخذها تدويل رأس المال ، يخضع الصناعات الوطنية لضغوط المنافسة الدولية في السوق العالمية وفي سوقها المحلي هي ، الى الحد الذي عنده لا تغلق أبواب الأخيرة في وجه المنافسة الدولية . وهذه الضغوط تمكسها الحاجة الى استخدام اعظم التكنولوجيات انتاجية ، واستيرادها اذا دعا الامر . تصدر التكنولوجيا في صورة براءات اختراع وتراخيص ، الى الحد الذي عنده تكون العلاقات الاقتصادية بين البلاد الداخلة في نطاقها علاقات تجارية بصفة رئيسية . وهذا الطراز الاول من الاعتماد التكنولوجي هو الخاصية المميزة للقرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . وهي أيضا الخاصية المميزة للاقتصاد الياباني الى الحد الذي راحت عنده السلطات اليابانية تشجع بشكل نشيط وفعال شراء المعرفة الفنية الأجنبية ، ولكنها حدثت من استثمار رأس المال الاجنبي في الاقتصاد الياباني .

ولقد تطور الطراز الثاني من الاعتماد التكنولوجي تطوراً بالغا منذ الحرب العالمية الثانية هو تلك الصورة من تداول التكنولوجيا الدولي التي تسيطر على المسرح في الوقت الحاضر . والتغيرات في العلاقات بين الاقتصاديات الوطنية في داخل الاقتصاد العالمي تؤثر أيضا في تداول التكنولوجيا الدولي ، ومن ثم غلبة الاستثمار المباشر كطريق تنقل به التكنولوجيا ، ذلك أن العلاقات بين الاقتصاديات الوطنية ليست علاقات تجارية فحسب ، ولكنها أيضا وعن طريق الاستثمار المباشر تنصو على قدر من ترابط نظم الانتاج الوطنية . هذا الطراز الثاني من الاعتماد التكنولوجي يميز بوجه خاص الاقتصاد العالمي المعاصر ، ويشكل مشكلة : أنه خاص به من حيث أنه مرتبط بإنشاء الشركات المتعددة الجنسيات ، ويشكل مشكلة من حيث أنه تطور جديد يجب أخذه في الحسبان عند رسم سياسة صناعية وطنية .

ذلك أن الاعتماد التكنولوجي في نطاق الاقتصاد العالمي اليوم يتميز بظاهرتين خاصتين : أولاها أن الشركات التابعة تنتمي الى نظام تقوم فيه الشركة الأم باتخاذ القرارات المتعلقة بانتاج واستغلال التكنولوجيا ، والباية انها تنتمي أيضا الى النظام الصناعي بالبلد المضيف . وعلى ذلك يكون جزء من النظام الصناعي بالبلد المضيف في موضع من الاعتماد المباشر ، والنظام ككل يعتمد بشكل غير مباشر على خلق واستغلال التكنولوجيا من جانب هيئات خارجية تتخذ القرارات وهي الشركات الدولية . ومن ثم يمكن أن يكون النظام الصناعي بالبلد المضيف مسرح تغييرات فنية ، ليست ذات نفع له بالضرورة ، وهي تغييرات خارج سلطان نظام اتخاذ القرارات الوطني .

هذه الفارقة بين شكل الاعتماد التكنولوجي ينبغي أن لا تجعلنا ننسى ما بينهما من شبه ، فكلاهما يعكس توحيد أنماط التكنولوجيا في جميع أرجاء العالم . وهو نتيجة مترتبة على تدويل رأس المال ، سواء كان يعمل عن طريق المنافسة أو الترابط بين الاقتصاديات الوطنية . هذا التوحيد لأنماط التكنولوجيا ، الذي ينشأ من عدد صغير من مراكز الابدع ، يجرى الآن مصحوبا بما ينطوي عليه من استمرار التمايز بين الاقتصاديات القومية التي تتفاوت في انتاجها للتكنولوجيا . وبعبارة أخرى يبدو الاعتماد التكنولوجي مرتبطا بصورة لا فكالك منها بتكوين اقتصاد عالمي متكامل يضم الاقتصاديات الوطنية غير المنتجة ، بالمثل للتكنولوجيا . وتوحيد التكنولوجيا الذي يبعث عليه اضعاف الطابع النظامي على رأس المال ، واختلافه على المستوى الدولي نتيجة استمرار تجديد انتاجه ، هما المنصران أو المظهران الاساسيان اللذان يدخلان في تراكم رأس المال في داخل النظام الاقتصادي العالمي .

القيود التي تحد من فاعلية النماذج العالمية

لو ظل الجنس البشري على قيد الحياة وليس السبب
1 : انه ظهر ذات مرة الى عالم الوجود فحسب ، وانما لان
رأيه يستمر على ان يبقى حيا .

ج . ب . سارمر

(المصور الحديثة ، العدد الاول)

● ● ان اطراد الزيادة في تعقد المشكلات التي على البشر
مواجهتها ، الى جانب الحاجة الملحة الى ايجاد اجابات علمية ، تقول ان
هذا شجع على وضع النماذج الشاملة . ففي ثلثين بعض الناس ان العالم
يواجه لأول مرة في تاريخه امكانية القضاء الجماعي على الذات . وبينما
مثل هذا التشاؤم بعيد بالطبع عن أن يكون عالميا فان الجميع متفقون على
ضرورة القيام بعمل حتى تتسنى السيطرة على اقضاء يمكن ان تكون
آثاره طويلة الامد خطيرة للغاية . وحاولت دراسات كثيرة ان تحدد
الصورة التي ينبغي ان يتخذها هذا العمل ، ولكن نظرا لانها كثيرا
ما ركزت على مشكلات معينة فقد أدت بالضرورة الى نتائج ناقصة ، وعلى
ذلك فهي نتائج قاصرة . ومن هنا كان القرار الذي استتله التقرير الاول
المرفوع الى « نادي روما » في عام ١٩٧٢ ، الذي يقضي بوضع نماذج
رياضية تتخذ مدخلا شاملا الى العالم وتحاول تقديم صورة اكثر وضوحا
للمشكلات المتصلة بالمجتمع البشري وتطورها عبر الزمن ، والاختبارات
السياسية التي يمكن وضعها امام صناع القرارات .

الكاتب : محمد بوكيب

يعمل في هيئة
Association International
Futuribles

نشر له عدد من المقالات ، واشترك في تقارير اعدتها هذه
الهيئة .
والقال الحال هو أيضا وليد العمل الذي تضطلع به

المترجم : الدكتور راشد البرازي

استناد مساعد في كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا
عين عضوا متفرعا بالمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ،
ورئيسا لمجلس إدارة البنك الصناعي وعضوا متدبا لإدارته .
من مؤلفاته : مشكلة القارة الإفريقية السياسية والاقتصادية ،
سرب البنزول في العالم ، اقتصاديات العالم العربي من
المحيط إلى الخليج ، العلاقات السياسية الدولية . كما ترجم
عشرات الكتب منها رأس المال لكارل ماركس ، وعشرة
اقتصادي عظام لجوزيف سوبير .

وسواء أكان النموذج رياضيا أم من نوع آخر فهو ليس أكثر أو أقل من
تمثيل مبسط لنظام مكوناته ذات خصائص ومميزات معينة تربط بينها علاقات
وصلات محددة . فلرسم النماذج العالمية من الضروري من جهة وضع نموذج مبسط
جدا للنظام العالمي ، ومن جهة أخرى وضع نظم فرعية تجعل في الإمكان دراسة سلوك
النظام كله . وبهذا فإن أمثال هذه النماذج العالمية التي يمكن صنعها بمساعدة آلات
الكمبيوتر تفيد باعتبارها أداة جديدة لتحليل المعاني التي تنطوي عليها الاتجاهات
الحالية ، واكتساب نظرة بعيدة إلى المستقبل ، واعداد سياسات بديلة يمكن اختيار
واحدة منها والتوصية بانتهاجها .

منذ الكشف التي توصل إليها فريق ميدوز Meadows - ولعله بسببها -
زاد عدد النماذج العالمية زيادة سريعة . ولكن هناك فوارق لافتة للنظر بين النتائج
التي استخلصوها ، ويمكن أن يخلق هذا حالة من الحيرة أو التشكك في نفوس من
يحتمل أن يستخدموا هذه النتائج . أجل ، أننا لنعلم من مطالعتها أننا نتجه نحو
انهيار اقتصادي ومجاعة واسعة الانتشار في القرن الحادي والعشرين ، أو نحو رخاء
شامل في عالم سوف يكون سكانه ضعف حجمهم الحالي أو حتى ثلاثة أمثاله .

ففي رأي أصحاب تقرير « القيود التي تحد من النمو » أنه إذا استمرت
الاتجاهات الحالية في سكان العالم وفي التصنيع والتلوث وإنتاج الغذاء ونضوب
الموارد بدون تغيير فسوف تصل في السنوات المئة القادمة إلى حدود النمو على ظهر

هذا الكوكب • وترى مؤسسة باريلوش من جهة أخرى أن مشكلة الفيد المادي الوحيدة سوف تكون مشكلة محلية بحتة يسببها استنفاد الأرض الصالحة للزراعة في آسيا حوالى منتصف القرن القادم • وهناك بالطبع تنبؤات أخرى كثيرة تشغل مركزا وسطا بين هاتين النظريتين المتطرفتين •

طبعاً تتطوّر جميع هذه التحليلات على معانٍ سياسية ، فمثلاً ينبغي طبقاً لرأى فريق ميدوز أن نقيم حالة من التوازن العالمى على نحو يعمل على إشباع الحاجات المادية الأساسية لكل شخص وأن تتوافر لكل فرد فرصة لتحقيق إمكاناته البشرية الفردية (وهو ما يفترض سلفاً حدوث تغييرات أساسية فى أساليب حياة الناس الأوفر ثراء) ، ولكن يرى ليونتييف أن المشكلة الأشد إلحاحاً هي توفير الغذاء لسكان البلاد النامية الآخذين فى الإزدياد بسرعة • وفى رأيه يتمثل الحل فى زراعة المساحة الكبيرة من الأرض الصالحة للزراعة والتي لم تستغل بعد ، وفى مضاعفة إنتاجية الكرة الأرضية أو زيادتها إلى ثلاثة أمثالها • من الناحية الفنية يمكن إخراج هاتين المهمتين إلى حين التنفيذ ، ولكن سوف يتطلبان تطبيق سياسة صارمة موجهة صوب تلك الغاية ، وذلك إلى جانب إجراء تغييرات اجتماعية وتغييرات فى النظم فى البلاد النامية •

وترى مؤسسة باريلوش أن العقبات فى طريق التنمية المتناسقة للبشرية ليست مادية أو اقتصادية ولكنها فى جوهرها اجتماعية سياسية • فالأهداف التى يحددها هذا النموذج لا يمكن تحقيقها عن طريق نمو اقتصادى عالٍ جداً وإنما عن طريق إجراء خفض فى الاستهلاك ، وزيادة الاستثمار ، وإزالة الحاجز السياسية والحواجز الاقتصادية التى تعرقل فى الوقت الحاضر الاستخدام الرشيد للأرض ، وتوزيع السلع والخدمات على أساس من المساواة ، وهلم جرا •

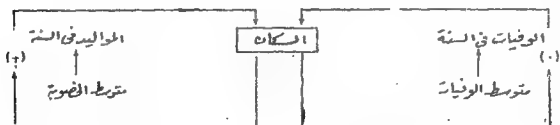
إن تنوع النماذج والنتائج هو من الكبير بحيث يجعل من يحتمل أن يستخدمها إلى أن يقتصر على اختيار النموذج الذى يدعم فكره هو عن العالم • كيف نفسر هذه الاختلافات ؟ للإجابة على ذلك السؤال نحتاج إلى إجراء مقارنة بين مختلف النماذج وما يكمن تحتها من مناهج البحث • ليس فى إمكاننا أن نقوم فى هذا البحث بفحص جميع النماذج التى ربما تم نشرها ، فلا بد من تخصيص مئات من الصفحات لمثل هذا العرض • إن غرضنا الأقل طموحاً من هذا بكثير هو إعطاء فكرة عن القيسود المفروضة على أعداد النماذج الشاملة ، وهى القيود التى يمكن استنتاجها من الأهداف التى حددت للعملية • وحتى نفعل هذا سوف نركز على نماذج أربعة تبدو مهمة بوجه خاص وهى : **القيود على النمو والتنوع البشرى عند نقطة التحول** ، وهو ما يتضمنه التقريران الأول والثانى المقدمان إلى « نادى روما » ، **النموذج الأمريكى اللاتينى** الذى أعدته مؤسسة باريلوش ، و**مستقبل الاقتصاد العالمى** الذى رسمه الفريق الذى يتولاّه واسيلي ليونتييف • وإجراء مقارنة بين أسس هذه النماذج وصروحها والنتائج التى استخلصتها سوف يهين لنا دلالة دقيقة عن فائدة هذا النوع من المدخل إلى مشكلات العالم •

أسس النماذج

لنّ تحدّثنا على أساس الترتيب الزمنى لكنّ أول نموذج عالمى هو « القيود التى تحدّ من النمو » الذى استخدم على المناهج المعروف باسم « ديناميكية النظم » التى

ابتدعها جاي فورستر كان نشر هذا الكتاب في عام ١٩٧٢ حدثا كبيرا ، وكان لتنبؤاته المبنية على نظرية مالتس تأثير كبير على الرأي العام الذي استنتج ان المعادلة المتعلقة بمشكلة تفادى الكارثة يمكن ايجادها بمساعدة الاداة العجيبة المتاحة في شكل العقل الالكتروني . وكان الظن أن تقرير ميدوز يؤيد وقف النمو بصورة مفاجئة .

هذا النموذج اتخذ من العالم كيانا واحدا - ومن هنا المستوى العالي للتجميع القطاعي والجغرافي - وحاول أن ينشط جميع العلاقات بين الانسان وبينته الفيزيقيه ولكن يرى أصحاب هذا النموذج أن جميع الانشطة البشرية تنضج لظواهر من نوع اسي ، وأنه بهذه الطريقة تنشأ مجالات المشكلات الخمس ، وهي المجالات التي يستخدمونها لوصف الموقف الحالي وتطوره في المستقبل (الديموغرافيا ، الانتاج الصناعي ، الغذاء ، التلوث ، استهلاك الموارد الطبيعية التي لا يمكن تجديدها) . ولكن حينما يتفاوت مقدار تفاوتات اسيا فان نظرية اعداد النماذج الدينامية تبين أن هناك عروة موجبة للتغذية المرتدة . مثال ذلك أن نمو السكان تحكمه عروتان احدهما موجبة والاخرى سالبة (انظر الشكل رقم ١) . اننا نشهد في الوقت الحاضر انخفاضا في معدل الوفيات تعكسه زيادة في توقع الحياة عند المولد ومعدل مواليد مستقر ابوجه عام . والنتيجة هي اضعاف التأثير المنظم (بكسر الظاء) للعروة السالبة ، وهذا سبب الارتفاع الاسي في السكان .



شكل رقم (١)

وبالمثل يمكن تفسير النمو الاقتصادي بالعمى التي تؤثر في رأس المال الصناعي : الآثار الموجبة (الاستثمارات السنوية) ترجع بصفة قاطعة الآثار السلبية المنظمة (الاستهلاك السنوي لرأس المال) ؟

ولقوانين النمو هذه نتائج هامة ، فلا يمكن الإبقاء على النمو الاسي للسكان ورأس المال الصناعي الا اذا توافرت الوسائل المادية (المنتجات الغذائية ، المواد الخام ، الخ) ، وكانت البيئة الاجتماعية مواتية (السلام والاستقرار الاجتماعي ، التعليم ، العمالة ، التمكن من التقدم الفني ، الخ) . ويساور المؤلفين الشك فيما اذا كانت هذه الشروط سوف تتحقق في الحقيقة ، ونظرا لاعتقادهم في أن العالم محكوم عليه بالسوء في منتصف القرن القادم اذا استمرت الاتجاهات الحالية فانهم يدعون الى ابطاء النمو الاقتصادي .

وبينما ينظر نموذج ميدوز الى العالم باعتبار أنه نظام واحد فان (ميزاروفيك) ويستل لا يتصوران العالم الا من ناحية الفوارق السائدة في الثقافة والتقاليد والتطور الاقتصادي ، أي كنظام يتكون من مجالات يتدخل بعضها في بعض . ان ما يخشاه

هذان المؤلفان هو أنه سوف يكون هناك انهيار في النظام العالمي بصفته هذه ، وانما هو ان لا يهتدأت سوف يقع على مستوى اسليمي يجرى الاحساس العميق به في جميع انحاء العالم بأسره . ولا سبيل الى تفادي هذه الكوارث الا بعمل على نطاق عالمي ولا يمكن أن يؤدي الى حل عالمي الا عملية انتقال من نمو متجانس الى عملية متوازنة شبيهة بالنمو العضوي . فضلا عن هذا فان أى تأخيرات في رسم أمثال هذه الاستراتيجيات سوف تكون قاتلة .

وعلى ذلك ففي سبيل اغلاق الثغرة الآخذة في الاتساع ، بين البسلام الغنية والبلاد النامية ، يكون من الضروري أن نأخذ في الحسبان الخصائص والتنوعية التي يميز بها كل واحد من هاتين العالمين . واذا وضع اصحاب تقرير « البشر عند نقطة التحول » هذا الامر نصب أعينهم ابتدعوا نموذجا ينقسم بمقتضاء العالم الى عشرة أقاليم مترابطة ، كل منها يتكون من بلاد عدة قد جمعت معا حسب تقاليدها ، وصروحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والمشكلات التي سوف يتعين عليها معالجتها في اطار التطور الاقتصادي .

وهذا النموذج مبني على نظرية النظم ذات الترتيب الهرمي والمتعددة المستويات مع اطلاق اصطلاح « طبقات » على المستويات . وتوصف الطبقات على النحو التالي : الجغرافيا الطبيعية ، علم تأثير البيئة ، التكنولوجيا ، المجموعة ، الفرد . وكل من النماذج الإقليمية العشرة المبنية حول الاقتصاد والسكان والغذاء والطاقة والبيئة يضم هذه الطبقات التي تربط بعضها الى البعض لتكوين نموذج نظام عالمي . ونمط من هذا النوع تربط فيه القيود التنظيمية والسياسية بالتهديد الممثل في ندرة الموارد يدعو حتما الى ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد قادر على ضمان التنمية الاقتصادية المتوازنة لجميع أقاليم العالم .

والنموذج الأمريكي اللاتيني للتنمية الاقتصادية العالمية والمعروض باعتبار أنه الرد المباشر من العالم الثالث على نادي روما ، هذا النموذج معياري بشكل قاطع . وطبقا للذين وصفوه فالتكبة التي تنبأت بها النماذج السابقة هي بالفعل حقيقة واقعة بالنسبة لأغلبية الجنس البشري بحيث أن التوصيات المبنية على تلك النماذج توصيات غير ذات موضوع . والى أن يصل كل كائن بشري الى مستوى معيشة يلقي القبول فلا يمكن أن تكون هناك سياسة فعالة حقا لحماية البيئة أو لحفظ استهلاك الموارد الطبيعية . وبرغم هذا سوف يتعين على البلاد التي تم تصنيعها أن تقلل من معدل نموها وتوجه الفائض عندها لمساعدة البلاد الفقيرة في التغلب على ركودها الحالي . وعلاوة على هذا يجب على المجتمعات التي تستهدف التنمية أن تحذر من محاكاة البلاد المتقدمة الآن ، وذلك اذا كان لها أن تتجنب ارتكاب الاخطاء التي أدت الى الاستهلاك المنطوي على التدهور وغير الرشيد ، والى تدهور البنيان الاجتماعي ، وزيادة انتشار الاغتراب والحلل ، الخ ، والوقوع في فخ الطرق المسدودة نفسها .

ان الهدف الاساسي الذي يتوخاه هذا النموذج هو قيام مجتمع قوامه المساواة على كل من المستويين القومي والدولي ، ومن ثم فهو يقدم الفروض التالية : لكل انسان ، وبسبب وجوده فحسب ، حق لا يمكن التنازل عنه في اشباع حاجاته الاساسية ، ويجب أن يشارك مشاركة كاملة في جميع القرارات مع ما تنطوي عليه من معان اجتماعية . وحتى يتسنى استخدام الموارد وفق خطة قد رسمت بطريقة

رشيدة ، يجب الآن أن لا يكون الاستهلاك غاية في ذاته . وأخيرا لما كان بقاء الجنس البشرى يعتمد على الاحتفاظ بالتنوع الثقافي فإن العالم منقسم إلى أربع كتل : البلاد المتقدمة ، أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي ، آسيا وأفريقيا . وبينما تعرف مزاروفيك وبستل على طبقات ست يصف هذا النموذج دالة واحدة للحاجات الأساسية ، أخذ في الحسبان التغذية والإسكان والتعليم والخدمات الأخرى والسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية .

هذه الدالة للحاجات الأساسية تحدد مقدار السلع المادية والطبيات الثقافية التي يحتاج إليها كائن بشري في ضمن نظوره الحامل دون أي بديل للموارد . وعندما يتم الوصول إلى مستوى اشباع هذه الحاجات المناسب (هنا وضع الاحتير على توقع الحياة باعتباره المتغير الذي يبعث على التفاؤل ، نظرا لانه يعتمد على جميع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ذات النمو الداخلي والتي يتضمنها النموذج) تستخدم العوائض لتنمية الأنشطة التي تمارس في وقت الفراغ ، ولا تستخدم لاننتاج المزيد من السلع المادية . هذا النموذج الذي يصف مجتمعا عالميا بديلا ومثاليا، ويسمى لظهور قابليته للقضاء المادي ، يتعارض على طول الخط مع النموذجين السابقين من ناحية أنه لا يسلم جدلا بوجود قيود فيزيقية ، ويفترض أنه لن يكون هناك نمو عن طريق التجارة .

والنموذج الذي وضعه فريق ليونتييف يقدم لنا عرضا للاقتصاد العالمي أعد بمساعدة قالب يمثل المدخلات والمخرجات ، كما أنه على غرار النموذج السابق يتخذ أسلوبا معياريا في جوهره . انه يهدف إلى التقليل من التفاوت مقيسا بالمنتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد ، بين البلاد المتقدمة والنامية . وهذا يعني ضمنا أن انتاج البلاد الفقيرة القومي يجب أن يزيد بأسرع من انتاج البلاد الغنية ، بل وأسرع بكثير، بسبب نموها الديموغرافي . وعلى ذلك يبحث التقرير سيناريوهات مختلفة يعمل فيها معدل نمو المنتج الإجمالي بالنسبة للفرد (٤.٩٪ سنويا في البلاد النامية مقابل ٣.٣٪ في البلاد المتقدمة) على أن يضيق بالتدرج الثفرة بين البلاد الفقيرة والبلاد الغنية : تهبط نسبة التفاوت من ١٢ : ١ في عام ١٩٧٠ إلى ٧.٦٩ : ١ في عام ٢٠٠٠ ، فلهذا النهائي هو علاق الثفرة تماما عند منتصف القرن القادم .

ولتزويد الدراسة بأساس كمي يوصف الاقتصاد العالمي في عام ١٩٧٠ ويقارن عن طريق النموذج بالصور الافتراضية عن حالته في السنوات ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ . هذا النموذج يقدم ثروة غير عادية من التفاصيل : يقسم الاقتصاد العالمي إلى خمسة عشر اقليما توصف ثمانية منها بأنها متقدمة وخاصة على أساس المنتج القومي الإجمالي بالنسبة للفرد . فضلا عن هذا يقسم كل اقليم إلى ثمانية وأربعين قطاعا من قطاعات النشاط الاقتصادي ، أربعة للزراعة ، وتسعة للموارد المعدنية ، واثنا عشر للقطاع الصناعي ، وخمسة لقطاعات هندسية معينة ، وثمانية للتلوث .

ويمالج كل من الاقليم الخمسة عشر على حدة . بعد ذلك يربط بينها النموذج لتكوين شبكة شاملة ومعقدة إلى درجة عالية تغطي الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، وتدفقات رأس المال بين الاقاليم ، وانتقالات المعونة ، ومدفوعات الفائدة عن رأس المال الاجنبي ، وما إلى ذلك . .

وهكذا يجعل هذا النموذج المعيارى فى الامكان حساب ما يتعين استثماره من رأس المال الحقيقى حتى يتسنى الحصول على منتج اقليمى اجمالى معلوم . ولهذا السبب لا يستطيع أن يتوقع كارتة كالتى يخشاها نادى روما نظرا لانه فى هذه الحالة يحدد معدل النمو داخليا .

صروح النماذج

واذ وضعت النماذج ، التى هى قيد النظر ، على الاسس التى سلف وصفها كان حتما أن تكون ذات صروح غير متشابهة مختلفة (أنظر الشكل رقم ٢) . وسوف تبين لنا مؤشرات خمسة كيف تختلف معالجتها لبيانات معينة .

الاسكان

فى تقرير « القيود التى تحد من النمو » يكون السكان دالة نظامين فرعيين : الخصوبة التى تتوقف على حجم السكان ، ذلك الجزء من السكان الذى ينجب أطفالا كل عام ، طول مدة القدرة على الانجاب ، معدل المواليد الكلى المرغوب فيه ، فاعلية ضبط النسل والحد الاقصى لمعدلات المواليد والوفيات الذى يتوقف على حجم السكان وتوقع الاجل عند الميلاد ، ويرتبط الاخير بالتغذية والصحة والتسلو ، الخ . البياناتو الاساسية هى التى تقدمها الامم المتحدة ، ووظيفة القطاع الديمغرافى الرئيسية فى هذا النموذج هى توفير البيانات للقطاعات الاخرى .

ويربط ميزاروفيك وبستل معدلات المواليد والوفيات بانتاج الغذاء . فحددت الاحتياجات من البروتينات والوحدات الحرارية لكل افئيم ، وعندما يقل اشباع هذه الحاجات عن نسبة مئوية معينة تكون هناك زيادة فى الوفيات بسبب المجاعة . ولحساب نواحي النقص فى الوحدات الحرارية أو البروتينات تستخدم وسائل مختلفة تماما يسلم المؤلفان أنفسهما أنها ليست مبنية على أية حقائق مستمدة من التجربة ، وهذا يبين أن الانماط الواردة فى النموذج افتراضية الى درجة عالية وأن للنموذج الفرعى الذى يتضمن مكونات الغذاء تأثير وإضعاف للغاية على الاسقاطات الديموغرافية . ورغم هذا فان المؤلفين وقد لاحظا اسرعا فى المعدل الذى يتضاعف به سكان العالم يدومان الى التنفيذ المباشر لسياسة سكانية تهدف الى خفض الخصوبة الى مستوى توازن فى طرف السنوات الخمسين القادمة .

وفى النموذج الأمريكى اللاتينى لا يتم تحديد عدد السكان عن طريق استيفاء الاتجاهاات الماضية وحسب ، ولكنه يعتبر متغيرا يتأثر بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية . أن النموذج الفرعى عن الديموغرافيا والصحة يجعل فى الامكان بوجه خاص على حساب توقع الاجل عند المولد ، وهو التوقع الذى وقع عليه الاختيار باعتباره من معالم التناؤل بالنموذج ككل . وهو يقدم أيضا البيانات المتعلقة بقوة العمل المتاحة وهى البيانات التى تستخدم فى دالة الإنتاج .

وعلى خلاف النماذج الثلاثة السابقة فان نموذج ليونتييف لا يعالج السكان على أنهم متغير داخلى . والبيانات مستمدة من متوسط الاسقاطات التى أعدتها الامم المتحدة وطبقا لهذا لا يكون النمو الديموغرافى اسيا : فالسكان يزيدون أولا ثم يتناقصون بمجرد الوصول الى مستويات معينة من الدخل أو التحضر . ومن ثم يتنبأ ليونتييف بثبات اعداد السكان اعتبارا من عام ٢٠٢٥ فى البلاد المتقدمة ومن عام ٢٠٧٥ فى البلاد النامية . ولكن فيما بين عامى ١٩٧٥ و٢٠٠٠ سوف تكون هناك زيادة فى

الرواسب المتبقية بحيث يتعين تخصيص جزء كبير من رأس المال العالمي للموارد على حساب المبلغ الذي يمكن تخصيصه للقطاعات الأخرى . ويجب أن يلاحظ أن هذا النموذج لا يميز بين مختلف أنواع موارد الطاقة ، كما لا يأخذ في الحسبان امتدادية احتلال بعض مصادر الطاقة محل غيرها .

لم يهتم ميزاروفيك وبستل إلا بموارد الطاقة التي لا يمكن تجديدها . فقدرت مدخرات البترول في أول يناير ١٩٧٢ بتسعين بليوناً من الإطنان ، وهو ما يعادل استهلاك سبع وثلاثين سنة إذا ظل الاستهلاك بمعدل ٥٢ بليون في السنة ، واحدى وعشرين سنة إذا زاد الاستهلاك بمعدل سنوى قدره ٥٪ . وكان الظن أن مدخرات الغاز الطبيعي في ذلك التاريخ تكفى لفترة إحدى وأربعين سنة حسب المعدل الحالي للاستهلاك . وثلاث وعشرين سنة إذا زاد الاستهلاك بمعدل سنوى قدره ٥٪ . ومدخرات الفحم كبيرة ، ولكن إذا كان الاستهلاك يزيد بمعدل ٢٪ سنوياً فسوف صوبه الأمد للنفاه ، ولا يمكن الحل في لطاعة النووية بسبب حجم الطلب ، والتكلفة تقتصر حياتها على ١٨٠ سنة . هذه الأرقام تبين أن الحاجة ماسة إلى استراتيجية مالية والأخطار التي ينطوى عليها استغلال هذا المصدر الخاص من الطاقة .

ولا يتضمن النموذج الأمريكى اللاتينى لوحة تمثل الاتجاهات في قطاع الموارد نظراً لأن رأى الذين أعدوه هو أن المشكلة ليست في اكتشاف أية موارد نواح في المستقبل القريب نوعاً ، بقدر ما هي الوصول إلى فكرة دقيقة عن الاحتياطات التي يحتمل أن تكون قابلة للاستغلال في الظروف الاقتصادية والتكنولوجية في الحاضر والمستقبل . فهي تقديريهم أن هذه المدخرات سوف تكون كافية لفرون ثييره فادمه . وقد تلقى بعض التفسير لتفاؤلهم في افتراض أن القواض الاقتصادية سوف تعمل على اشباع الحاجات ، ومن قبيل ذلك حدوث زيادة في وقت الفراغ يجعل الطلب على الموارد الطبيعية قليلاً نسبياً .

ونلقى أكثر ببيان لهذا القطاع تفصيلاً في الدراسة التي قام بها ليونتييف حيث يقسم إلى تسعة قطاعات فرعية تغطى الإنتاج والاستهلاك . وبرغم أن ما ينطوى عليه هذا النموذج من معان بالنسبة للاستهلاك ليس واضحاً تماماً فإنه يبين أنه فيما بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٠ يحتمل أن تكون هناك زيادة كبيرة جداً في استهلاك الموارد المعدنية . ولكن المقدر أن مدخرات العالم المعروفه من المعادن وأنواع الوفود الحضري تكفى لمواجهة حاجات العقود القلائل القادمة ، بل لعلها تكفى لسد حاجات النصف الأول من القرن القادم ، ومع كل فإن هذه الدراسة لا تستبعد إمكانية نشوء مشكلات تتعلق بندرة محلية زيادة شديدة في تكلفة الموارد .

انتاج الغذاء

في تقرير « القيود التي تحد من النمو » يتوقف انتاج الغذاء على عوامل ثلاثة : مساحة الأرض القابلة للزراعة ، وخصوبة التربة ، ومبلغ رأس المال المستثمر في القطاع الزراعى . أن مساحة الأرض القابلة للزراعة محدودة ، وتفسير في طريق الانكماش نتيجة للتوسع في التحضر ، وتكلفة تطويرها تزيد باطراد ، وخصوبة التربة تتأثر بالزيادة في تلوث التربة ، والعائد عن رأس المال المستثمر في القطاع الزراعى أخذ في التناقص . وبهذا يترتب على عدم وجود الأرض القابلة للزراعة نتائج خطيرة قبل عام ٢٠٠٠ إذا استمر المعدل الحالي الذي يزيد به السكان .

وطبقاً لما يراه ميزاروفيك وبستل فإن مستويات انتاج الغذاء تأثراً مباشراً على

معدل الوفیات ، وعلى ذلك يعلقان أهمية كبيرة على انتاج الغذاء الذى يتعين زيادته عن طريق توسيع نطاق مساحة الارض المنزرعة ، وريادة فى الغلة الزراعية ، وريادة فى انتاج حيوانات البحرية وتطوير الاغذية التركيبية . وبدن يذكرنا المؤلفان بان كافة أمثال هذه التدابير سوف تكون عديمه الفاعليه اذا لم تربط بسياسه سدائيه يراد بها تثبيت معدل الاحصاب فى خمس عشرة سنة .

ويضع النموذج الأمريكى اللاتينى تأكيدا قويا بوجه خاص على انتاج الغذاء معبرا عنه بالوحدات الحراريه والبروتينات ، ذلك انه من مكونات اداله الموضوعية للحاجات الأساسية ، وهو يسهم الى جانب قطاعات التعليم والاسكان فى اشباع تلك الحاجات . ويقدر أن الانتاج الحالى من الغذاء (وينقسم الى ثلاثة قطاعات فرعية هى الزراعيه وتربية الحيوان ومصيد الاسماك) كاف لاشباع الحاجات الاساسيه لكل فرد فى العالم . ولكن ٥٠% من الغذاء الذى يجرى انتاجه يذهب الى ٣٠% من سكان العالم، وقوة الناس الشرائية فى البلاد الفقيرة هى من الانخفاض بحيث لا تؤدي الى تنشيط الانتاج الزراعى ، كما ان صروح الاسواق فى تلك البلاد فاصرة . ويعزو اصحاب النموذج انتشار سوء التغذية فى العالم الى هذه العوامل الاجتماعية / السياسية والاقتصادية وحدها .

وتوجه الدراسة التى اجراها ليونتييف اهتماما عابرا الى هذا القطاع . فالغلة والمساحة المنزرعة متغيرات خارجية ، ويعتبر أن معدل نمو سنوى قدره ٤٪ فى انتاج الغذاء يتماشى مع معدل نمو سنوى قدره ٦٪ فى المنتج الاجمالى . وعلى أساس افتراض أن معدلات النمو سوف تكون عالية ، وأنه سوف تكون هناك تغييرات فى أنماط الاستهلاك الفردى ، فان متوسط الزيادة السنوية فى الانتاج الزراعى يجب أن تكون فى حدود ٥٪ خلال العقود القلائل القادمة . وينبئ أن يكون من الممكن من الناحية الفنية تحقيق هذا الهدف الطموح بزراعة مساحات كثيرة لا تزال غير مستخدمة ، وبمضاعفة انتاجية الارض ، ان لم يكن بزيادتها الى ثلاثة أمثالها الآن . ولكن المؤلفين لا يقدمون أسبابا لمثل هذا التفاؤل .

الانتاج الصناعى

لا يمثل الانتاج الصناعى على حدة سواء فى القيود التى تحد من النمو « أو فى النموذج الأمريكى اللاتينى . فعلى الاول نجد النظم المعرفى بدتسج يصمم دالين رئيسيين : الانتاج الصناعى الذى يتوقف على الموارد الطبيعية المتاحة ورأس المال الصناعى واستغلال رأس المال الصناعى وكفاده ، ورأس المال الصناعى الذى يتوقف على اجزاء من الناتج الصناعى تخصص للاستهلاك ومنتجات الخدمات والزراعة ، وعلى متوسط حياة رأس المال ومعدل استهلاكى .

ودالة الانتاج التى وقع عليها الاختيار هى الدالة التى فيها المعاملات ثابتة من الناحية الفنية . والبيان الجامد جدا الذى يمثل هذا النظام الفرعى يفسر حتمية انهيار النظام . ذلك أنه اذا تجاوز الاستثمار استهلاك رأس المال زاد الانتاج، ونقصت الموارد ، وساء التلوث . وعندئذ ينهار النظام . واذا حدثت العملية المضادة فانها تؤدي الى ركود وأزمة .

فى النموذج الأمريكى اللاتينى نجد أن دالة الانتاج التى وقع عليها الاختيار هى من النوع المعروف باسم كوب دوجلاس . وهذا يعنى أنه لو عرفنا كمية معلومة من

رأس المال والعمل لحدودنا مستويات الانتاج لكل قطاع من قطاعات الانتاج ، وذلك عن طريق انتاجية كل من هذين العاملين .

ولكل من الاقاليم النشرة فى النموذج الذى رسمه ميزاروفيك وبستل نموذجة فى التحليل الكلى للاقتصاد ، وهو النموذج الذى يمكن أن تستمد منه قيم الانتاج الكلى ومكوناته الرئيسية . وهذه النماذج مبسطة جدا (تمثل كل قطاع) ، والعناصر الخارجية الوحيدة التى تؤثر فى القيم المستقبلية للمتغيرات هى معامل رأس المال ونسبة الانتاج المثوية المستثمرة فى السلع الرأسمالية . وهكذا لا يمكن حساب انهيار الانتاج بفعل الصناعة الا بطريق الاستنباط .

ونموذج ليونتييف الذى يضم خمسة وثلاثين قطاعا للخدمات والسلع المصنوعة يجعل فى الامكان بولجته خاص حساب ذلك القدر من رأس المال الذى يتعين استثماره حتى يتسنى الحصول على منتج اقليمى اجمالى معلوم . وطبقا له فان معدلات النمو الاقتصادى العالية تصحبها زيادة كبيرة لعامل الاستثمار فى المنتج الاجمالى ، ومثلها لعامل السلع الرأسمالية فى مجموع الانتاج . ومن ثم فنمو الاستثمار يحدده بصورة مهمة جدا معدل نمو المنتج الاجمالى ، ويحسبون أنه لو تراوح معدل نمو المنتج الاجمالى من ٤٪ الى ٦٪ لوجب أن يعنى هذا نسبة استثمار قدرها ٢٠٪ ، فى حين يتطلب المعدل الذى يتراوح بين ٧٪ و ٨٪ نسبة قدرها ٣٠٪ . وعلى ذلك تبين هذه الدراسة أن المخدرات العامة والمخاصة سوف يثبت علم كفايتها ، وأنه سوف يتعين اتخاذ اجراءات لتشجيع تجميع الموارد للاستثمار وتحسين أسلوب توزيعها بين القطاعات التى تعد جوهرية بالنسبة لعملية تطوير تنقسم بالسرعة . وهذا يشير الى النتيجة التى ترى أن التصنيع هو الحل الوحيد امام البلاد النامية التى يجب أن تجعل الاولوية للصناعة الثقيلة .

البيئة

ثلاثة نماذج فقط تحاول تقديم عرض للتلوث وهى : « القيود التى تحد من النمو » ، ونموذج ميزاروفيك وبستل ، والدراسة التى قام ليونتييف . وبينما يصف تقرير ميدوز التطور الطويل الاجل لمؤشرات مستويات التلوث ، مبينا الاثر الذى يترتب على القطاعات الاخرى ، وبينما تتناول دراسة ليونتييف مشكلة التقليل من التلوث وخاصة تكلفته الاقتصادية ، يولى تقرير « البشر عند نقطة التحول » اهتماما عابرا لطبقة البيئة ولا يربط التلوث بقطاعات النشاط الاخرى . وليس مما يدعوا للدعشة خلو النموذج الأمريكى اللاتينى من البيئة ، نظرا لان من رأى أصحابه أن المحافظة على البيئة تتوقف على نوع المجتمع الذى نتصوره أكثر مما تتوقف على سياسات معينة للسيطرة عليها . فاذا قنع المجتمع بأشباع الحاجات الاساسية هبط التلوث الى الحد الأدنى ، لانه فى هذه الحالة يتجنب تبديد الموارد أو القضاء عليها .

وبرغم بعض عناصر من علم التاكيد سمح أصحاب تقرير « القيود التى تحد من النمو » لانفسهم باستخدام الفروض الآتية فى تركيب نموذج البيئة : يتوقف تولد التلوث المستمر على الأنشطة الصناعية والزراعية طبقا لعلاقة خطية ، مقدار التلوث المتراكم يحدده الفرق بين معدل التلوث ومعدل إعادة الامتصاص ، هناك فترة زمنية بين اطلاق المواد المولدة للتلوث وتحولها الى مواد لا تسبب اذى ، يتوقف مبلغ التلوث الذى تمتصه الوحدة الشرفية على مجموع مبلغ التلوث والوقت الذى يتطلبه امتصاص

وحدة واحدة من التلوث ، يزيد وقت الامتصاص كلما ارتفع مستوى مجموع التلوث ،
وأخيرا تؤثر زيادة التلوث في مستوى توقع الاجل عند المولد وخصوبة الارض القابلة
للزراعة .

ونتيجة لهذا كله يقدر التقرير (ولكن دون تقديم برهان انه لو وصل عدد
السكان الى ٧٠٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ وكان المنتج القومي الاجمالي في مثل
حجمه بالولايات المتحدة في عام ١٩٧٠ ل زاد عبء التلوث على البيئة الطبيعية الى عشرة
أمثاله . يمكن أن يشكل هذا كارثة . وحتى لو افترضنا أن في الامكان الحصول على
موارد بغير حد عن طريق استخدام تكتيكات التجديد ، وخفض التلوث الى ما يعادل
٢٥٪ من القيمة المتوقعة في السنوات التالية لعام ١٩٧٥ ، فسوف تظل الكارثة مما
لا يمكن تجنبه . ذلك أنه حتى اذا امكن تفادي أزمة مرجعها الى التلوث فانتهاج سياسة
من هذا القبيل ، وحتى اذا امكن احداث زيادة جديدة في السكان وفي الانتاج
الصناعي بالنسبة للفرد ، وحتى اذا كانت المدخرات من المواد الخام وكذلك مستويات
التلوث لا تثير أية مشكلات ، فسوف ينخفض مقدار الغذاء بالنسبة للفرد وينهار
النظام ، وفي هذه المرة نتيجة لسوء التغذية .

يجب أن توفر الدراسة التي أجراها ليونتييف جوابا على السؤال التالي : اذا
أخذنا جميع المشكلات البيئية في الحسبان تماما فهل يصل هذا على الابطاء بالتطور
الاقتصادي ويجعل من اللازم اعادة النظر في جميع التنبؤات والاهداف القومية
والدولية المتعلقة بالتطور ؟ لهذا الغرض لا يأخذ النموذج في الحسبان سوى البصر
من اهم العوامل المسببة للتلوث : الجزئيات التي تسبب تلوث الهواء ، عدم وجود
الاوكسجين البيولوجي ، المواد الصلبة العالقة او المذابة ، المواد الفوسفاتية ، المواد
الازوتية التي تلوث الماء ، المبيدات الحشرية والنفايات الصلبة . ومن بين ثمانية
وأربعين قطاعا اقتصاديا لا يضر بالانشطة المضادة للتلوث سوى خمسة من هذه
القطاعات .

اذا فرضنا ازدياد حدة الجهود المبذولة في سبيل القضاء على التلوث ، وفي
مستويات عالية وليست متخصصة من المنتج المحلي الاجمالي ، فان الدراسة تقدم
لنا أربع صور مختلفة مضادة للتلوث على أساس المنتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد
في الاقليم المعنى . وطبقا لرأى ليونتييف وفريقه يبين التحليل أن مشكلة التلوث
ليست مما لا يمكن حله . فلمنع من التفاقم يمكن أن نهبط به الى مستويات مقبولة
عن طريق استخدام التكنولوجيات . وعلاوة على هذا لو عم استخدام التنظيمات التي
اتخذتها الولايات المتحدة لما ساء التلوث بصورة مطلقة عن الموقف في عام ١٩٧٠ ،
ولكان مجموع تكلفة الحملة ضد التلوث في حدود تتراوح بين ١٤٪ و ١٩٪ من المنتج
الاجمالي . ويهبط هذا الرقم الى ما بين ٥٪ و ١٠٪ في حالة البلاد النامية .

نتائج النموذج

في رأى فريق ميدوز أن استنفاد الموارد الطبيعية التي لا يمكن تجديدها هو
السبب المحتمل لانهايار النظام . ولكن حتى اذا ضُوعف المخزون من المواد الخام فسوف
يأتي الانهيار أيضا من التلوث . وحتى لو كانت لدينا امدادات لا حد لها من المسود
الخام وسيطرنا على التلوث فالنتيجة واحدة : وقوع الانهيار ، ولكنه في هذه الحالة

يكون راجعا الى تناقص مقدار الغذاء بالنسبة للفرد . وذا الامر كذلك فإن الندابير الفعالة لتحديد النسل انما تؤجل اليوم المشنوم فحسب . والنصيحة التي تقدم بهذا الصدد هي العمل بغير ابطاء حتى يتسنى تثبيت مستويات كل من السكان وراس المال .

وفي رأى ميزاروفيك وبستل أن الاسلوب الناجح لحل المعضلة العالمية يكمن في اجتياز الثغرة بين الشمال والجنوب ، ومن أجل هذا نحتاج الى ايجاد علاقات جديدة مبنية على الوفاق بدلا من الغزو ، وهذا يثير السؤال عن القيود التي تفرض على الاستقلال وإبدال القومية الضيقة بالتعاون الدولي .

إذا اتخذنا من الطاقة ومن البترول بوجه خاص ، مثلا فان هذين المؤلفين يوضحان حجتهما بثلاثة أنواع مختلفة من السيناريو . ففي « سيناريو الضغط » تعتمد الاقاليم المصدرة للبترول الى تقييد الشحنات التي تبعث بها وترفع الاسعار حتى يتسنى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب في الاجل الطويل . يصبح النمو في العالم المتقدم غير متوازن ، ويكون الحل هو اجراء تغييرات في أنماط الاستهلاك والنمو الى مصادر جديدة للطاقة . ففي عام ٢٠٢٥ يبلغ المنتج الاقليمي الاجمالي بالعالم المتقدم ٧ ملايين مليون دولار مقابل ١٨ مليون مليون في حالة الشرق الاوسط . ويقدم لسيناريو ثان أو « ثارى » يتجلى رد فعل العالم المتقدم في محاولة أن يصبح في حالة اكتفاء ذاتي في موارد الطاقة وزيادة تكلفة صادراته . ويصل منتجه الاقليمي الاجمالي في عام ٢٠٢٥ الى ٨ ملايين مليون مقابل ١٦ ملايين مليون بالشرق الاوسط . ويقدم « السيناريو » الثالث أو « التعاوني » صورة مختلفة جدا . يحدد سعر أمثل للبترول ، ولا يزيد العالم المتقدم تكلفة السلع الرأسمالية فلاتتجاوز الارتفاع الذي تتطلبه القوى الاقتصادية العادية ولا يتخذ برنامجا عاجلا عن عمد لتحقيق الاكتفاء الذاتي في البترول ، ويعيد الشرق الاوسط استثمار جميع الإيرادات الإضافية المتجمعة حتى لا يسيء الى النمو في العالم المتقدم ، وهكذا . والنتيجة أنه في عام ٢٠٢٥ يقف المنتج الاقليمي الاجمالي للعالم المتقدم عند رقم ٨٢ ملايين مليون دولار ، وفي الشرق الاوسط عند رقم ١٨ ملايين مليون دولار ، ولكن للشرق الاوسط ايضا ميزة تراكم ثروة بالخارج تبلغ ٢ مليون مليون دولار .

ويرى ميزاروفيك وبستل أن هذه النتائج يمكن تطبيقها بوجه عام على جميع الموارد التي لا يوجد منها سوى مقادير محدودة ، كما أنها ذات أهمية بالمثل في حالة الانتاج الغذائي بشرط أن يثبت عدد السكان بأسرع ما يمكن .

ويمهد أعضاء مؤسسة بالريلوش الى الذاكرة المظاهر الرئيسية للاختيارات الممكنة . ففي حالة اسقاط خطي للعالم ، كما هو في الوقت الحاضر ، سوف تفرض البلاد المتقدمة خصائصها التي تميزها على الشعوب الاخرى ، وبذا تخلق نظاما غير متماثل من السيطرة الدولية ، فاذا انزلت كل من الكنديين (البلاد المتقدمة من جهة والبلاد النامية من جهة أخرى) عن الاخرى لتحول العالم الى ساحة شاسعة جدا من التوتر المتطرف والصراع . ولهذا السبب يجب أن تضمن وجود انتقال نحو نموذج بديل للعالم . ويوضح النموذج الأمريكي اللاتيني أنه اذا طبقت السياسات التي يقترحها استطاع البشر جميعا الوصول الى مستوى لائق من المعيشة خلال جيل

واحد ، أى نحو نهاية القرن العشرين أو فى السنة الاولى من القرن التالى . ورفع مستوى المعيشة ، ويوجه خاص اشباع الحاجات الاساسية ، سوف يجعل من السهل السيطرة على نمو السكان ، ويمكن الوصول الى حالة توازن قبل أن يواجه انتاج الغذاء قيودا مادية تحد منه .

وحسب الدراسة التى أجراها ليونتييف سوف يؤدى استمرار نمو الاقتصاد العالمى الى توسع فى التجارة الدولية . فعلى أساس أسعار عام ١٩٧٠ سوف يزداد حجم التجارة الدولية الكلى بمعدل قدرة ٦٪ فيما بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٠ . وفى أحد السيناريوهات التى وضعتها هذه الدراسة سوف تكون التجارة الدولية مسئولة عن ١٤٪ من المنتج العالمى الاجمالى فى عام ٢٠٠٠ مقابل ١٠.٦٪ فى عام ١٩٧٠ . وسوف يعكس هذا التغيير تحسنا ملحوظا فى التقسيم الدولى للعمل . ومع كل ففى عام ٢٠٠٠ سوف يصل العجز المحتمل فى ميزان مدفوعات البلاد النامية ١٩٠ مليون مليون من الدولارات بافتراض العودة الى الائتمان النسبية التى كانت سائدة فى عام ١٩٧٠ وسيكون مثل هذا العجز ضارا بأية امكانية للتنمية السريعة فى البلاد المعنية ، وهذه حجة قوية تؤيد خلق نظام اقتصادى عالمى جديد .

فاذا أريد زوال هذا النوع من العجز وجب أن تكون هناك تغييرات مهمة فى العلاقات الاقتصادية بين البلاد الغنية والفقيرة . وعلى ذلك يدعو التقرير الى اجراء تغيير سريع فى الائتمان النسبية للسلع الاولى مقابل السلع المصنوعة ، وتقليل اعتماد البلاد الفقيرة على السلع الاخيرة ، وزيادة فى نصيب البلاد الفقيرة من صادرات السلع المصنوعة ، ومزيد من المعونة من البلاد الغنية ، وتغييرات فى تدفقات الاستثمار الرأسمالى .

القيود التى تحد من جولى النماذج

وكما كان متوقعا وجه الكثير من النقد الى النماذج التى سلف وصفها . يمكن أن يقال بالطبع أن هذه المحاولات الرامية الى وضع نماذج عالمية جعلت فى الامكان تحقيق تقدم هائل نحو فهم المشكلات العالمية الطويلة الاجل . وبفضل أمثال هذه الدراسات تبين ترابط الكثير من مجالات البحث التى كانت تعالج على حدة من قبل ، وتوصى كل دراسة بالفعل وبطريقتها الخاصة ببذل مجهود من اجل ايجاد مجتمعات عالمية بديلة . كذلك لا يمكن أن ننكر أن بعض الوعي الجديد بالمشكلات العالمية الذى راح يتكون منذ بداية العقد الثامن من القرن الحالى اما يرجع الى هذه التقارير .

وبرغم هذا فعلى أشد أنصار هذه النماذج حماسا أن يسلموا بأن كلا منها يغفل عدة عوامل اقتصادية وسياسية جوهرية . فالنماذج العالمية ما تزال أبعد من أن تكون أدوات عملية ، وخاصة أنه ليس من السهل دائما القول بأن بيانات معينة يمكن اعتبارها مؤكدة وبيانات أخرى تنتمى الى عالم التخمين المحض . ان ما تتضمنه من فروض نظرية جريئة وتبسيطات متطرفة لا يمكن الا أن يجعلنا نتشكك فى فائدتها بالنسبة لصانعى القرارات .

وفضلا عن هذا لوحظ أن جميع النماذج تعنى ضمنا أن موقفا أيديولوجيا معينا قد

اتخذ منذ البداية • فإذا كانت الرسائل التي تنقلها نماذج نادى روما تتعارض على طول الخط مع الرسائل التي توحى بها النماذج الأخرى ، فالسبب في هذا أن الأولى تنقل صورة عاجية للمستقبل في حين ترتاد الأخرى مناهج بحث بديلة • ومن كل نموذج يستخلص أصحابه ما وضعوه فيه • وهذه هي النتيجة التي وصل إليها مراقبون من أمثال اجناسى ساخسى الذي يلاحظ بشدة :

ان ما يتسم به النموذج الصوري من تحذلق ، وما يعلق بالعقول الالكترونية من سمعة ، يحل انطبعا باطلا عن فهم عميق للعلاقات العملية بين كافة المتغيرات الداخلة فيها • فإذا اريد من النموذج أن يؤدي عمله تعيين تبسيط معالم السلوك وتعين أن ننسى بالعمل اسماعل بين مختلف العوامل • وأخيرا فالقارى مضطر الى أن يتقبل النموذج كذل ، وتصيح العمومية (على خلاف رغبات صانعي النموذج) شكلا من الدكتاتورية العقلية •

وبخلاف هذه الاعتراضات فإن أهم نقد يمكن أن يوجه الى هذه النماذج اعمالية كمجموعة هو انها تقع تحت سيطرة ضرب من هيادة الكم • وكما ابن جورج يخت بحدق التحليل الذي يقتصر على بيانات يمكن وصفها كميما هو تحليل عاجز في حد ذاته عن فحص أية دوال خلاف التي يحسن وصف تطورها • ولهذا السبب فالنموذج الرياضى الذي يشكل أساس تحليل النظم هو نموذج فدرى فى جوهره ، فهو لا يأخذ فى الحسبان سوى أمثال العمليات التي تقع فى ميدان ما من ميادين التحديد السببى •

وبينما أى نموذج يختزل حتما النظام الذى يحاول انتاجه من جديد فهذا الاختزال لا يجد له تبريرا الا بقدر الدقة التي يتم بها تمثيل بنيان النظام المعنى • ولكن لبنيان المجتمع البشرى صفة دينامية تحددها التفاعلات بين العوامل الكمية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالعوامل التي لا يمكن تقديرها كميما حتى الآن ، وذلك برغم كل التقدم الذى حققته العلوم الاجتماعية •

واذ الامر كذلك فلن نستطيع إيجاد حلول للمشكلات الطويلة الامد التي تواجه مجتمعاتنا الا بأن نضع حدا لتسلط الكم علينا ، وهو أمر طال أمده ، وهو تسلط واسطته الرئيسية فى التعبير واسطة رياضية • فإذا كان علينا أن نقسوم بعمل مؤثر وفعال وجب أن نتعرف على العوامل الكيفية التي تشكل الانماط الاجتماعية والاقتصادية للتطور ، وأن نتخذ من التدابير ما يوفر الانطلاق وحرية العمل لتلك العوامل • ألا يبدو هذا هو المهمة الصحيحة التي يتعين على صانعي السياسات القيام بها :

إعادة تشكيل نظام النقد الدولي لتطويره من جديد

● ● الركود العالمي

كان من الطبيعي أن يتكرر مؤخرا مصطلح جديد ليخلص بإيجاز ويحمل الإلزام الاقتصادي الذي لا سابق له من نوعها والتي يدفع إليها ويرتطم بها العالم في الوقت الحاضر . والمصطلح هو « التضخم المتمرد الراكد » ، ويقصد به المزيج غير العادي الشاذ الغريب تشيئين نقيضين : الركود ، والتضخم . وكنت أفضل ، أنا نفسي ، أن أطلق عليها اسم « البلاد المقلق » أو التضخم البلائي المقلق ، لأننا نواجه في الحقيقة فتورا مؤقتا في النشاط الاقتصادي ، أو قل كسادا عن مجرد حاله ركود ، ولأن هذا الدور أو الكساد جاء متقارب وبترتيب رمزي على أثر انفجار ضخام جامح شاذ وعاصف ، فهو إلى حد بعيد نتيجة لها ، لا العكس ، كما يوحي بذلك مصطلح التضخم المتمرد الراكد .

ومع ذلك فإذا تركنا ذلك جانبا وانصرفنا عن مجرد المصطلحات الفنية فاني أود أن أؤكد الحقيقة : أن الأزمة الحاضرة لا تمزى إلى التماهي في عناد للتضارب والتنافر بين السياسات القومية المتعارضة ، ولكنها على عكس ذلك تمزى إلى الفصل العالي لسياسات متطابقة ومتماثلة . فالواقع أن الحكومات الوطنية تعلن مرة بعد أخرى الأهداف الاقتصادية المتكررة التي اعتدنا تلقيه باسم « الثالوث المقدس » : معدلات عمالة مرتفعة ، ونمو اقتصادي ، وأسعار مستقرة تقريبا ، وتوازن قابل

الكاتب : روبرت تريفين

• سناد علم الاقتصاد بجامعة ييل بنيو هافن كونكتيكت .
• عد عمل في مجلس المحافظين لنظام الاحتياطي الفيدرالي
• باتولايات المتحدة الامريكية بصفته خيرا في المسائل النقدية
• وروصاف شتى مع صندوق النقد الدولي ومجلس الولايات
• مشعدة للخبراء الاقتصاديين ومنظمات أخرى .

المترجم : الدكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم

عميد كلية التجارة بجامعة عين شمس ورئيس قسم ادارة
الاعمال بها سابقا • دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارة
من جامعة لوزان بسويسرا عام ١٩٣٢

للحياة والبقاء باستمرار للعمليات التجارية الخارجية لكل دولة • واني في غير حاجة
تقريبا الى أن أؤكد أن ما تقدمه كثير من الحكومات لشعوبها هو العكس تماما بالنسبة
للبنود الثلاثة : بطالة مرتفعة بالغة ذروتها ، وتضخم ، وعدم توازن في ميزان
المدفوعات .

ان الفعل العالمي للسياسات الرسمية ، قومية ودولية ، لا يمكن تفسيره بأخطاء
عرضية في السياسة ، اذ يجب أن ندرك ونعترف بأنها أزمة مؤسسات أكثر عمقا ،
تكمّن جذورها في عجزنا عن أن نكيف ونعدل ونصلح في الوقت المناسب المؤسسات
العالمية البالية غير المناسبة على نحو متزايد للوفاء باعراضها الأكثر جوهرية في عالم
دائم وسريع التغير .

ان القصور والفشل في مناقشات ومفاوضات رسمية أكثر من عشرة أعوام حول
اصلاح نظام النقد الدولي المتطوّى في مفارقة تاريخية والحادث في غير زمانه الصحيح
هو أمر من أكثر البراهين وضوحا ، وله آثاره على العجز والفشل الناشئ عن
المؤسسات • فمن ذا الذي يشك في أن مضاعفة الاحتياطيات العالمية ، التي أحدثها
هذا النظام بين نهاية سنة ١٩٦٩ ونهاية سنة ١٩٧٢ ، قامت بدور رئيسي في التضخم
العالمي قبل انفجار أسعار البترول بكثير في آخر سنة ١٩٧٣ ؟

ومع ذلك فقبل الاسترسال في مناقشة هذا يجب أن أسلم بأن هذا الدور كان
مسوغا ومجيزا فقط ، وأن الجذور الاعمق للتضخم العالمي تكمن في النقص والعجز

المتزايد في كميات الاغذية الاساسية والمواد الخام التي اكدت اهميتها جماعة روما (نادى روما أو مجمع روما) ، فبينما هي بلا شك خلافة وميرة للجدل في مشروعاتها وخططها التفصيلية فان الموضوعات الاساسية لجماعة روما تلوح لي أنه لا جدال ولا نزاع في صحتها الساسي وضعفها العريض وفي نتائجها . وربما وصف مورخو التسعين تلت الزيادة المدهشة المثيرة للانتاج المادي والاستهلاك خلال المنتى سنة السابعة بانها فترة فاصله فريدة قدة في تاريخ العالم . بدأت هذه الفترة العاصلة بما يطلق عليه اسم « الثورة الصناعيه » التي استهدفت اشباع الحاجات الاساسية الحقيقيه للاسان بطريقة افضل ، من غذاء ولباء وماوي ووسائل نقل الخ . وقد عززها بعد ذلك وايدىها على نحو متزايد بما يمكن أن يسمى « انثوره الاعلايه » التي هدوت جزئيا الى اثاره رغبات اقل ضرورة ولزوما ، أو نزوات لم تكن فيما مضى حاجات حقيقه . وقد عجلت الازمة وزادت سرعتها بعد الحرب العالميه الثانيه بمثل ذلك النجاح في تجنب تلك الفترات الدوريه للفتور المؤقت في النشاط الاقتصادي ، وهي فترات كانت حتى ذلك الوقت قد ابطأت دوريا في هذه العمليه المستمرة للنمو الاقتصادي . وأخيرا وليس آخرا تعمقت الازمة وتضاعفت بانفجار أكثر أنواع المصروفات المؤدية الى التضخم الى حد بعيد ، ألا وهي المصروفات الحربية ، حتى وصلت الى مستوى سنوي يقدر بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ مليون دولار في السنة ، وهو بما يساوي تقريبا مجموع الناتج القومي الاجمالي الذي يجب أن يعيش عليه ٤٠٪ من سكان العالم ، ولا يكادون يعيشون عليه عيش الكفاف ليبقوا على قيد الحياة .

وعدا تأثيرها الملوث على مناخنا وبيئتنا فان هذا الانتدفاع الموجي والتدفق في الضخم للانتاج والاستهلاك العالمي قد قربانا من الندرة في الموارد الاساسيه بعد ذلك . وكان يمكن التغلب على معظم هذه الندرات في الوقت المناسب ، وهذا يحتمل جدا تحقيقه ، ولكن بتكاليف متزايدة ، خاصة اذا شجعت الموردين سياسات نقدية مسموح بها ، على أن يحملوا حركة التجارة كل ما يمكن أن تتحملة ، وأن يؤسسوا توقعاتهم ومطالباتهم على اساس سعر ثابت صاعد المرونة وخاصة في اسعار تنديذب حول معدلات تقليدية مطوقة بأحكام وبشبات كلي تقريبي في المدى الطويل . فارتفاعات السعر وزيادات الاجر تميل الى أن يتغذى بعضها على بعض بشكل مطلق لانهائي ، وتنتشر من القطاعات النادرة الى باقي النظام الاقتصادي .

ويمكن تصور أن السياسات المضادة للتضخم النقدي المصممة والمخططة يمكن أن تبطل العمليه ، ولكن مع التعرض أحيانا الى خطر ابطاء درجة تقدمالنموالاقتصادي واطلاق البطالة الواسعة الانتشار ، ومعاناة الكريه انسانيا والبغيض سياسيا .

ومع ذلك وحتى حوالى سنة ١٩٦٩ مال التضخم النقدي الى أن يظل ظاهرة قومية أكثر منها ظاهرة عالمية . وأصبحت الدول التي تضخمت نقديا أسرع من غيرها الى تحقيق عجز متزايد في عملياتها التجارية الخارجيه ، واضطرت في آخر الامر بسبب نفاذ احتياطياتها الدوليه الى تخفيض قيمة عملتها الوطنيه ، أو تركتها تنخفض قوتها الشرائيه في أسواق الصرف من عملات الدول الاقل تضخما ماليا . وظلت الاسعار العاليه ، المقومة قياسا بالعملات الاقوى ، ثابتة نسبيا . وهكذا ارتفعت اسعار الصادرات والواردات العاليه ، المقومة قياسا بدولارات الولايات المتحدة ، في المتوسط بأقل من واحد في المئة في السنة ، وذلك خلال العقد السابع من القرن التاسع عشر .

وتعتبر مضاعفة أسعار البترول أربع مرات في الشهور الاخيرة من سنة ١٩٧٣ مسئولة بحق عن الزيادة الحادة في سرعه التضخم العالمى فى السنوات التالية . ومع ذلك فان التأثير المباشر لاسعار البترول لا يمكن أن يفسر الا جزءا بسيطا من الاثني وخمسين فى المئة التى زادت فى أسعار الصادرات خلال السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ ، ولا شيء عمليا من زيادتها خمسون فى المئة طوال الأربع سنوات السابقة (منها أكثر من ثلاثين فى المئة حدثت فى الاحد عشر شهرا قبل انفجار البترول) . من ذا الذى يشك أو يرتاب فى أن لهذا الانفجار علاقة أو صلة بزيادة الاحتياطيات النقدية العالمية بأكثر من الضعف عن آخر سنة ١٩٦٩ الى آخر سنة ١٩٧٢ ، أى فى ثلاث سنوات ، وهو ما يساوى ما فى جميع القرون السابقة منذ آدم وحواء ؟

هذا يردنى ويعيدنى الى موضوعى الرئيسى ، تطوير نظام النقد الدولى .

نظام أو عم نظام النقد الدولى

النقد الذى نستعملها فى حياتنا اليومية قد توقفت منذ زمن بعيد عن أن تكون دولية تماما ، أى مقبولة فى الوفاء بالديون والدفع فى جميع أنحاء العالم . فهى تتكون الآن ، بخلاف النقود السابقة المسكوكة من ذهب وفضة ، من عملة ورقية وودائع مصرفية ، دون أن تكون لها أية قيمة سلعية ذاتية مطلقا . فهى لا تقبل فى الوفاء بالديون والدفع الا داخل الحدود الوطنية للدولة .

وحيثما يجب أن يتم الدفع فى الخارج فان العملة الوطنية للمؤدى (الدافع) يجب أن تحول الى العملة الوطنية للمؤدى اليه (المدفوع له) . وهذا ما يدور حوله موضوع نظام النقد الدولى . ولكى نتأكد من قيام هذا النظام بوظيفته يجب على كل دولة ان تكون مستعدة لان تقدم عملتها الخاصة بها أو أن تستردها مقابل ما يسمى « الاحتياطيات الدولية » ، أعنى نوعا ما من الاصول (الموجودات) مقبولة من جميع الدول لهذا الغرض .

وعشية الحرب العالمية الاولى كان النوع الرئيسى من الاصول المستعملة عالميا لهذا الغرض هو الذهب ، الا أن الذهب كمل واضيف اليه بازدياد مستمر ، وأخيرا استبعد من هذا الدور منذ ذلك الوقت واستبدل به واحد أو عدد قليل من عملات وطنية ، وهذا هو ما يطلق عليه اسم احتياطي عملات ، قابلة للتحويل فى أى وقت الى ذهب ، عند طلب الحامل بمقتضى « قاعدة الصرف بالذهب » . ومع ذلك فقد كان من الواضح أن هذا النظام غير قابل للحياة والبقاء فى المدى الطويل . فمركز احتياطي العملات مكن بتلك الوسيلة باستمرار من أن ينفق أكثر مما يجنى وأن يسوى عجزه المتزايد بتكديس وتركيم مديونية أجنبية فاقت فى النهاية قدرته على دفعها بالذهب عند طلب دائنيه .

انهارت قاعدة الجنيه الاسترلينى القابل للتحويل الى ذهب للعشرينات السابقة من القرن التاسع عشر ، بعد قليل فقط من السنوات ، فى سبتمبر ١٩٣١ وعاد العالم الى قاعدة الذهب المجردة معانيا ومقاسيا من العملية انكماش وفئورا فى النشاط الاقتصادى بالرغم من تخفيض قيمة جميع العملات - بما فيها الجنيه الاسترلينى والدولار - مقيسة بقيمة الذهب .

دامت قاعدة الدولار القابل للتحويل الى ذهب بعد الحرب العالمية الثانية أمدا أطول بكثير ، ولكنها أثبتت بالمثل في النهاية انها غير قابلة للحياة والبقاء أيضا ، كما تبنت بذلك اللجنة الاقتصادية المشتركة لمؤتمر الولايات المتحدة في أكتوبر سنة ١٩٥٩ . وأصبح الدولار ، في الواقع ، غير قابل للتحويل الى ذهب بازدياد في السنوات التالية ، وبحكم القانون ، في ١٥ أغسطس سنة ١٩٧١ .

بالتباين مع سنة ١٩٣٠ ، مع ذلك ، لم تكن توجد عملة أخرى مهيأة وقادرة على أن تحل محله . ورغم عدم قابليته للتحويل الى ذهب وعدم ثبات معدل سعر الصرف فقد استمر الدولار هو العملة الرئيسية المستعملة في التسويات الدولية وتكديس البنوك المركزية والسلطات النقدية الأخرى للاحتياطيات واستثمار ما يعلق عليه اسم « الارصدة العاملة » بواسطة البنوك الأخرى والمؤسسات التجارية الخاصة والافراد .

لقد بوغنت بالاحداث مناقشات ومفاوضات الماراتون الرسمية التي بدأت أخيرا بعد طول انتظار في أكتوبر سنة ١٩٦٣ لمسييس الحاجة لاصلاح نقدي دولي . وكانت لا تزال مستمرة عندما أصبح الدولار غير قابل للتحويل الى ذهب في سنة ١٩٧١ كما كانت مناقشات وفد الذهب التابع للامم المتحدة لم تزال مستمرة قبل ذلك بأربعين عاما عندما أصبح الجنيه الاسترليني غير قابل للتحويل الى ذهب سنة ١٩٣١

وعلى الرغم من ذلك فقد تم التوصل أخيرا الى اتفاق عقلاني جماعي واسع الرأى بواسطة الرسميين وكذلك بواسطة خبراء مستقلين على مواطن الضعف الرئيسية في النظام والسمات العريضة للاصلاحات الجوهرية لاعادة بنائه وتنظيمه من جديد . والصياغة الأكثر جدارة بالاعتماد والقبول لهذا الاتفاق قد توجد في التقرير الأخير للجنة اصلاح نظام النقد الدولي والنشرات المتصلة بالموضوع « لجنة العشرين » :

وقد اتفق باختصار على أنه :

أ - يجب أن يهدف تكوين الاحتياطي الى تكييف وضبط الاحتياطيات العالمية مع الحاجات الشرعية - غير التضخمية - لنمو ممكن ومحتمل في الاقتصاد العالمي .
« يمكن افتراض أنه يتراوح بين ٤٪ و ٦٪ في السنة في المتوسط . »

ب - يجب أن تطبق ضغوط مناسبة لاعادة تسوية عدم التوازن المفرط مع تجاوز الحد والمستمر في جميع الدول على قدم المساواة سواء في حاله الفائض أو العجز .

ج - يجب أن يستعمل الممكن والمحتمل اقراضه الذي ينشأ وينتج حتما عن نمو الاحتياطي العالمي في أغراض متفق عليها دوليا مثل تمويل العجز المؤقت القابل لان ينعكس ولاهداف أخرى لها أولوية مطلقة للمجتمع الدولي متضمنة بين أشياء أخرى الاسراع والتعجيل الملائم للتطور الاقتصادي في العالم الثالث .

يظهر سجل السبع سنوات الأخيرة الدليل بوضوح 'تأم على أن النظام الحالي لتكوين الاحتياطي يعرض للسمات العكسية تماما للثلاث نقاط جميعا .

أولا : يبين ويظهر بوضوح التضخم المحتمل الوقوع والميل نحو البغيض للطريقة من مضاعفة الاحتياطيات العالية على المدى القصير لثلاث سنوات :

من ٧٩٠٠٠ مليون دولار في نهاية سنة ١٩٦٩ الى ١٥٩٠٠٠ مليون دولار في آخر سنة ١٩٧٢ زيادة - اسمح لي أن أكرر - بنفس ضخامة القدر كما في جميع القرون السابقة مأخوذة مما • يعزو البعض ابطاء هذا التقدم في سرعة الزيادة بعد سنة ١٩٧٢ الى نظام المعدل العائم الجديد والبعض الآخر يعزوه الى الفتور المؤقت في النشاط الاقتصادي العالمي ، ومع ذلك فانه لم يزل متجاوزا ٦٢٪ بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٦ ، مثلاً معدل نمو سنويا بما يقرب من ١٣٪ (متجاوزا بقليل ما كان عليه في سنة ١٩٧٦ ، بالتأكيد مرتين الى ثلاث مرات كان يمكن أن يعتقد بأنه معدل غير تضخمى •

يتمثل نصيب الاسد من هذا النمو التضخمى للاحتياطيات العالمية في صرف أجنبي ، أى قبول عملات وطنية • فى المدام الاول دولارات الولايات المتحدة الامريكية ودولارات اورييسية • ، كاحتياطيات عالمية بواسطة البنوك المركزية ، وانحصت احتياطيات الذهب قليلا بقيمة بمعدل سعر حقوق سحب خاصه ثابت ٣٥ دولارا للوقية ، وأسهمت قروض صندوق النقد الدولى ومخصصات حقوق السحب الخاصه بأقل من ١٢٪ فى الزيادة الكلية ، والصرف الاجنبى وحده بنحو ٨٩٪ تقريبا •

ثانيا - خلصت وحررت الطريقة فى الواقع جميع الدول من تسوية ضغوط ميزان المدفوعات الطبيعى العادى • كما مكنت الولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، من تمويل عجوزات هائلة مستمرة عن طريق استيعاب البنوك المركزية الاجنبية لارخصة الدولار، ولكنها استتبعت كنتيجة حتمية بالنسبة للاخيرة بالتناظر اصدارات ضخمة وتضخمية من عملتها الخاصة بها ، عوضا عن مطالبات الدولار المستوعبة بواسطتها • أحدثت مثل هذه العجوزات الضخمة للولايات المتحدة فوائض نظيرة عملها لجميع الدول الاخرى مزيدة احتياطياتها الدولية بأكثر من حقوق السحب الخاصة بمبلغ ٧٠٠.٠٠٠ مليون (٨٥٠٠٠ مليون دولار تقريبا) على مدى الثلاث سنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٢

وبينما تتعرض الدول التضخمية لعجز فى ميزان المدفوعات وتضطر بسبب انضوب المترابط منطقيا مع الاحتياطيات النقدية لان تعيد تعديل سياستها الداخلية أو معدل سعر صرفها حتى لو استمرت فى تكديس احتياطيات ، وبذلك تقلت من اعادة تكيف الضغوط العادية التى قد كانت تتعرض لها فى حالة عدم وجود مثل هذا العجز الضخم للولايات المتحدة •

وفىما يختص بالدول التى كان التضخم يعتبر بغیضا وكريها لها (مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية) فانها شعرت أخيرا بأنها مضطرة ومدفوعة الى سحب دعمها الآلى ذاتى الحركة لمعدل سعر الدولار فى سوق الصرف لكى تقلل من اثر التضخم على ما تحزره من دولارات تخصصها فى مقابل ما تصدره من عملتها الخاصة بها • وحتى إيقاف قابلية الدولار للتحويل الى ذهب بواسطة الولايات المتحدة ، مع ذلك ، وتعميم أسعارالتعويم قد فشلت فى وقف التضخم المستمرة للزيادات التضخمية فى الإحتياطيات العالمية بفعل تراكمات الصرف الاجنبى المطلق العنان •

وأخيرا وليس آخرا فإن استثمار معظم احتياطيات العالم بالعملية الوطنية لقليل من الدول الأكثر شراء والاكثر نموا والاكثر رروس موال ، اسبعت منه بنسب يسهه فهمه أكثر من مئة دولة أكثر فقرا في العالم ويعوزها راس المال الى حد الياس وهددان الامل في نموها الاقتصادي . فهي تلاحظ بسخرية مريرة ذرائع وأعداء وقرارات الامم المتحدة المتكررة غير الفعالة لصادرات راس المال المتزايدة ومساعدات التنمية . وفي منطقة يجب أن تكون أكثر اذعانا لنفوذها ولقراراتها فإن السلطات النقدية الوطنية والدولية تتبع السياسات المضادة بأن تجلب الفهم لنيوكاسل كما تجلب التمر الى هجر (كناية عن احضار شيء متوفر أو كما يقول المثل العامي يبيع الماء في حارة السقاين) . فمن النمو أو النماء الاجمالي للاحتياطيات النقدية العالمية خلال السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ و ١٤٤٠٠٠ مليون حقوق سحب خاصة ، أقل من خمسة في المئة « ٦٠٠٠ » استثمرت في الدول النامية وأكثر من ٩٥٪ « ١٣٨٠٠٠ » مليون « في البلاد المتقدمة » .

وعلى نحو لا يمكن انكاره وباعتراف الجميع مكن هذه الدول المتقدمة من تمويل مساعدات رسمية أكثر للدول النامية ، الشيء الذي كان يمكنهم فعله بطريقة أخرى ، ولكنها لم تجربها على ذلك ، فقد كان يمكنها عوضا عن ذلك . سنعمال بشئ مما نقترضه من البنوك المركزية الأجنبية في توسيع مستويات الاستهلاك الداخلي ، كما هو الحال في المملكة المتحدة مثلا ، أو في استثمارات خاصة ونفقات عسكرية في الداخل والخارج ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، بل حتى الى حد أن بعض هذه الاموال كانت تستعمل في مساعدات أجنبية ، وكان ذلك بمطلق حريتهم وعلى هواهم وطبقا لنموذج متأثر بشدة باعتبارات سياسية وحيوية وأيضا باعتبارات اقتصادية وإنسانية .

وعلى العموم فإن تقديرات لجنة مساعدات ومعاونات التنمية تظهر أن جميع الدول المتقدمة مآخوذة مع بعضها خلال السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ خصصت للمساعدات الخارجية أقل من نصف التمويل الذي استهدفته من الاستثمار الرسمي للاحتياطيات النقدية الدولية في أسواقها (نحو ٥٧٠٠٠ مليون دولار مساعدات أجنبية في مقابل ١٢٨٠٠٠ مليون دولار استثمارات احتياطي) وخصصت الولايات المتحدة الأمريكية أقل من الربع (٢٠٠٠٠ مليون دولار في مقابل ٨٦٠٠٠ مليون دولار) .

وقد أحدثت وأثارت مواطن الضعف الثلاثة الأساسية المدمرة هذه لنظام النقد الدولي مؤخرا اتفاق عالمي تقريبا على السمات الرئيسية للنظام المصلح المقوم (٢) وبإختصار فقد اتفق على أنه لكي نزيل ونقضى على مواطن الضعف الثلاثة هذه فإن كلا من تكوين وإدارة الاحتياطيات الدولية يجب أن يخضع لرقابة دولية وذلك يتطلب احلال الذهب محل حقوق السحب الخاصة و عملات الاحتياطي واعتباره الاصل الاحتياطي الرئيسي للنظام ، ويجب أن لا يترك تكوين - أو اهلاك وإباداة الاحتياطيات الدولية بعد الآن لاهواء سوق الذهب أو تقلبات ميزان المدفوعات لما يطلق عليه اسم ديول عملات الاحتياطي . ويجب أن يحتفظ بمعظم احتياطيات النقد الدولية على شكل ودائع احتياطي في صندوق النقد الدولي بما يماثل الى حد بعيد ودائع الشيكات المملوكة لشركات خاصة وأفراد في البنوك التجارية ، ويمكن أن تتم المدفوعات بين البنوك المركزية عن طريق جعل حسابات الدافعين (المدينين) مدينة وجعل حسابات المدفوع لهم (الدائنين) دائنة ، كما يحدث في البنوك التجارية بالنسبة لعملائها .

وما دامت ودائع خصوم صندوق النقد الدولي ظلت مقبولة الدفع بواسطة الدول الاعضاء فانه يمكنه أن يوسع دائرة الاحتياطيات العالمية بحسب الارادة عن طريق عمليات اقراضه واستثماره . ويجب أن يفعل ذلك بطريقة تمكن من تنظيم وتكييف سرعة تكوين الاحتياطيات مع الاحتياجات النقدية للاقتصاد عالمي متوسع متعدد ، أي للنمو غير التضخمى الممكن للتجارة الدولية والانتاج . وبالحكم على أساس التجارب السابقة فان ذلك يمكن أن يعنى معدل نمو من ٤٪ الى ٦٪ فى السنة ، وهو ما يمكن أن يدخل كبنء فى المعاهدة المتضمنة للاصلاح المقترح ، الذى يمكن أن تفوض وتجاز منه انطلاقات أساسية فقط بتصويت مرجح بأغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع أو الاربعة أخماس . قد يمكن هذا ، على الأقل ، من السيطرة على سرعة التضخم الجامع لتكوين الاحتياطى - ويشجع فى الواقع - بالنظام الحالى للقبول المطلق العنان لعملات الاحتياطى الوطنية كاحتياطيات دولية .

ويمكن أن يفرض ويملى توجيه قروض واستثمارات صندوق النقد الدولي فى هذا النظام المقترح بقرارات مفق عليها من المجتمع الدولي ، قرارات تهدف لتمويل العمليات التى يعتبرها ويعتقد انها الأكثر معاونه ومساعدة على إعادة تسوية توارن موازين المدفوعات وللحصول - من بين أهداف أخرى - على اولوية ساميه ومطلقة للاهداف مثل التنمية الاقتصادية للدول الأكثر فقرا والأكثر احتياجا لعون رأس المال حتى عندما تفهم الامكانية الكاملة للنظام ، النضال الدولي ضد الامراض المعدية والتلوث وعمليات الامم المتحدة للمحافظة على السلام الخ) . والحاجة للتمويل من صندوق النقد الدولي كما عرضها بالمعية وذكاء فريتماشلوب يجب أن لا تحد وتقيء بالقروض السريعة الوفاء والدفع والاستثمارات ما دام من الصعب تصور ظروف يكون فيها من المرغوب فيه تخفيض الاحتياطيات العالمية جوهريا . (٤)

ويستطيع صندوق النقد الدولي أن يأخذ على عاتقه مباشرة بعض هذه العمليات، مثل قروض الموازنة المألوفة له منذ عهد بعيد وممايلة وموازنة حركات رأس المال المضطرب المعقدة للتوازن . ويمكن أن تتم استثمارات أخرى بصورة أفضل وبشكل غير مباشر عن طريق مشتريات صندوق النقد الدولي لسندات مؤسسات متخصصة أخرى مثل البنك الدولي ومؤسساته الفرعية وبنوك التنمية المحلية فى مختلف بقاع العالم .

وقصارى القول أن النظام المقوم المصلح يمكن أن يصبح مواطن الضعف الرئيسية الثلاثة لقاعدة احتياطى العملة القابلة للتحويل وغير القابلة للتحويل الى ذهب ، الذى شجب وانتهى أمره رسميا كما ذكرنا آنفا ، أعنى (١) تضخمه الشاذ المفرط المحتمل ، (٢) فشل جهاز تسوية موازين المدفوعات ، (٣) تمويل سوق الذهب والعجز المتزايد فى السنوات الأخيرة غير المراقب فى موازين مدفوعات الدول الأكثر ثراء والأكثر رؤوس أموال بالتفضيل على تمويل الدول الأفقر والأكثر حاجة لرأس المال الدولي لنموها .

بدأ التعديل الاول لمواد اتفاقية صندوق النقد الدولي فى سنة ١٩٦٩ على الأقل هذه الاصلاحات المقترحة باتشاء وفتح حسابات السحب الخاصة المعادلة والمساوية - تحت اسم غير فصيح لسوء الحظ لحسابات احتياطى صندوق النقد الدولي المقترحة

أنفا ولكنه أضافها فقط - بدلا من أن تحل محلها - للتراكم أو الانكماش غير المراقب للذهب واحتياطات العملة الأجنبية .

وشيء قد لا يصدقه عقل ، فالاصلاحات التي اقترحت أخيرا في التعديل الثاني لمواد اتفاقية صندوق النقد الدولي تتجاهل عمليا تشخيص ووصف العلاج الذي استنبط بكيفية مؤلة بمشاورات مستمرة بين الدول المشتركة على مدى ما يزيد على أحد عشر عاما . وكل ما يقترح الآن هو ، في الواقع ، أن نعتز ونسلم بفشل نظام برين وودز وأن نجعل الانكار العام لقابلية التحويل الى ذهب وأحكام معدل سعر الصرف المدرجة في معاهدة برين وودز قانونية ، وهي لا تزال غير قانونية .

وقد تركز اهتمام معظم المعلقين في المقام الاول على المادة الجديدة رقم ٤ المقترحة لاتفاقية صندوق النقد الدولي المعنونة « بتضليل وخداع » التزامات وترتيبات خاصة بتسويات الصرف التي تترك في الواقع كل عضو حرا في أن يختار أية تسويات صرف يراها عادلا الوحيدة التي لم تزل مفروضة على جميع الدول باتفاقية صندوق النقد الحالية « ولكنها مغفلة عموما » أعني احتفاظ العضو بقيمة من الذهب مقابل ما يصدره من عملات « مادة ٤ بند ب ٢ » .

وسأمتنع عن مناقشة هذه الترتيبات الجديدة لسعر الصرف الى مدى أبعد ، فقد تكون محتومه ولا مفر منها في الوقت الحاضر ، الا أنها لا تغير حقائق النظام السابق أساسا كما كان يظن عادة ، وكانت أسعار الصرف بعيدة عن أن تكون ثابتة بموجب نظام برين وودز (٥) ، وظلت معظم العملات الآن مثبتة في مستوى معين بشكل محفوف بالخطر كما كانت بالامس بالنسبة للدولار الولايات المتحدة الامريكية وألبعض العملات الرئيسية أو مجموعة من العملات . والفرق الاساسي هو أن دولار الولايات المتحدة لم يصبح بعد الصورة غير المفهومة التي يهدى بها في مثل هذا السبيل للأسعار والتسويات المتكررة الحدوث تقريبا . فهو الآن موضوع تقلبات يومية كبيرة قابلة للاعتدال فباله وفي مواجهة العملات الرئيسية الاخرى عينا كما كان الحال قبل سنة ١٩٧٠ . ومما له مغزى أبعد بكثير - بل في رأيي مدمر - للتنازل عن كل الجهود لاصلاح نظام سخيف تضخمى وجار غير عادل لسوئين احتياطي عالمي ، كانت مواطن الضعف فيه المتضخمة في جميع الاحوال والامكنة عموما وبغير استثناء على أساس فشل برين وودز وتحتم وقوع الكارثة ونحيط نظام الاسعار المعممة الجديد تماما كالنظام السابق للأسعار المثبتة في مستوى محدد ومعين .

التطورات الحالية الشائكة والمشاكل الرئيسية

تأثير أزمة البترول

ينسب التحول المفاجئ للمفاوضين عن هذه النتائج الحيوية على وجه العموم الى التطورات الثورية التي تفجرت في آخر سنة ١٩٧٣ بأزمة البترول . وحال عدم التوازن الناتج والشكوك دون تولى الحكومات القيام بالتعهدات والوعود الطويلة الاجل التي استلزمت كنتيجة لا بد منها للاصلاحات التي سبق أن اتفقوا عليها. بتردد على الاقل من حيث المبدأ .

ومن التغيرات الرئيسية فى تأدية النظام لوظيفته مجموعة متآلفة مختلفة-جوهريا لصافى خسائر ومكاسب الاحتياطات . فصافى خسائر الاحتياطات لم يصبح بعد مركزا بشكل عام وساحق فى الولايات المتحدة الامريكية كما فى السنوات من ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٢ ، ولكن تسهم فيه الآن وتشارك معظم الدول الاخرى . ويتراكم صافى ارباح الاحتياطات ، من الجهة الاخرى ، بشكل ساحق فى دول منظمة الدول المصدرة للبترول « الوبك » ، بدلا من انتشاره كما فى السابق بين جميع دول العالم عمليا بخلاف الولايات المتحدة ، وبازدياد بصفة خاصة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان والدول الصناعية الكبرى التى أدخلت فيها الصناعة بشكل واسع .

والتغير الرئيسى الآخر هو أن الاقراض الدولى الخاص الشخصى ، خصوصا عن طريق البنوك التجارية ، قد اتخذ أحياما خيالية فى تمويل عدم التوازن الضخم فى موازين المدفوعات فى السنوات الاخيرة والتضخم المستمر فى كثير من الدول ، وتسجل المعلومات الناقصة ولكنها متداخلة من الدول الاوربيية الثمانية التى ترأسل بنك التسويات الدولى وكندا واليابان وفروع بنوك الولايات المتحدة الامريكية فى منطقة البحر الكاريبي والشرق الاقصى زيادات فى الاصول الخارجية للبنوك تبلغ ١٠٠٠٠ مليون فى آخر سنة ١٩٦٩ وصلت الى ٢٩٠٠٠٠ مليون فى آخر سنة ١٩٧٣ ثم الى ٥٥٠٠٠٠ مليون فى آخر سنة ١٩٧٦ أى بمتوسط سنوى يزيد ٨٥٠٠٠ مليون على مدى ما وصل اليه فى الثلاث سنوات الاخيرة . وقد قامت بنوك الولايات المتحدة الامريكية والفروع الاجنبية لبنوك الولايات المتحدة بدور قيادى فى هذا التوسع وارتفعت مطالباتها الاجنبية الى أكثر من ٢٨٥٠٠٠ مليون فى آخر السنة السابقة ، أى بأكثر من ستة أمثال ما كانت عليه منذ آخر سنة ١٩٦٩ (نحو ٣٣٠٠٠ مليون) وإلى الضعف فى الثلاث سنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ .

ولو أن أقل قليلا من ٤٠٪ من هذه المبالغ يمكن تحليلها بالعمليات التى تتم بين البنوك أكثر منها بالافراض لغير البنوك الا أنه من العسير الاعتقاد بأنه يمكنها ان يجب أن تستمر على مثل هذا المنوال . هذه الاصول المنقولة للبنوك فى آخر سنة ١٩٧٦ كانت تساوى تقريبا استثمارات الصرف للبنوك المركزية ثلاث مرات وأكثر من عشرين مثلا لقروض صندوق النقد الدولى ومخصصات حقوق السحب الخاصة .

المشاكل الرئيسية والتوقعات

تجمل هذه التطورات مما لا يمكن الدفاع عنه بجلاء ووضوح وجهة النظر القائلة بأنه يجب أن يترك تكوين الاحتياطات العالمية للقوى الدافعة لسوق العرض والطلب بالتفضيل على أن يراقب بواسطة الرسميين الوطنيين والدوليين . فنظام غير مراقب لتكوين الاحتياطات الدولية قد أثبت منذ زمن بعيد أنه خطير شائن شنيع كنظام غير مراقب لاصدار النقود الوطنية . حتى أن خصما رئيسيا مناونا للتدخل الحكومى فى قوى السوق الدافعة مثل ميلتون فريدمان يدعو الى النمو المراقب لعرض النقود بمعدل سنوى ثابت وهو ما لا يمكن تحقيقه فى الحركة الحرة لقوى السوق الدافعة .

ان الارتياح ، وحتى الزهو المشروع ، المجسد والمعبّر عنه غالبا فى مقبذرة السوق الخاصة على تحمل ومقاومة أزمة البترول « واعادة دورة » النمو المفاجئ والخيالى الضخم الى حد لا يصدق لقواض الدول المصدرة للبترول يجب أن يخفف ويلطف باعتبار أن النمط المؤسساتى لاعادة هذه الدورة يضع عبئا ثقيلا جدا من مسئوليات

سياسية ومخاطر عالمية على عاتق الولايات المتحدة الامريكية وعلى القطاع المالى الخاص خصوصاً البنوك التى كانت فى الاصل مشغولة بها سابقاً .

سجل ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الامريكية فى سنة ١٩٧٦ قمة زيادة فى دور الدولار المتوسط ، زادت ديون الولايات المتحدة للمؤسسات المالية الدولية للبنوك المركزية الاجنبية والبنوك التجارية بنحو ٢٤٠٠٠ مليون ، معادلة تقريباً لزيادة قدرها ٢٣٠٠٠ مليون فى الاحتياطيات النقدية للولايات المتحدة والمطالبات المبلغة بواسطة البنوك ، معظم هذه الزيادات فى الاصول (٢١٠٠٠ مليون) كانت فى مطالبات البنوك التى ارتفعت الى ما يقرب من سبع مرات ونصف مرة (متوسطها السنوى ٢٨٠٠ مليون) على مدى الخمس السنوات (١٩٦٩ - ١٩٧٣) السابقة على أزمة البترول وبما يقدر باثنتي عشرة مرة للمتوسط على مدى الخمس سنوات السابقة (٥٠٠ مليون دولار) .

وقد أبدت البنوك الخاصة حديثاً اهتماماً متزايداً نحو مقدرتها على المحافظة بشكل غير محدود على مثل هذا المعدل الضخم للاعراض ائحارجى ، الا انها منزعه وقلعة من انتاج المكنة (تخلف عن الوفاء بالديون ودعر مالى) لاي انخفاض جوهري فى حجم اقراضهم . يوجد من الجهة الاخرى اهتمام رسمى معادل نحو تورطات تضخيمه بعض عمليات افراض بعض هذه البنوك على الاقل وعناد ومقاومة او عدم قدرة هؤلاء المفرضين ليلجوا باصرار على الشروط العريضة للسياسة التى قد ينظر اليها الرسمىون على انها سياسة مناسبة وملائمة لدفع اذى مساوى التضخيمه .

والنتائج الاساسية المستخلصة حتى الآن من هذه الاعتبارات بواسطة الرسمىين فى الولايات المتحدة تتمثل فيما يلى :

يجب أن يزداد بشكل ضخم المحتمل والممكن اقراضه من المؤسسات النقدية الرسمية والمالية - وبصفة خاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتوابسه من مؤسسات فرعية - حتى يمكنها أن تأخذ بنصيب وافر فى عمليات اعادة الدورة التى يترأى انها مرغوب فيها أو لا يمكن تفاديها ، وأن تقوم بدور مقرض « الملجأ الاخير » اذا تطلب الامر أو عند الاحتياج الى ذلك لتفادى تهور طائش من تخلف عن الوفاء بالديون ودعر مالى .

واضح أن هذا يقتضى مراقبة واشرافاً مناسباً وقيوداً على مثل هذا الاقرض ولبعض التنسيق بين المقرضين الرسمىين والخاصين لمنع مخاطر لا لزوم لها وافراطات تضخيمية .

ومن الجهة الاخرى فإن الحاجة الملحة لسرعة اعادة جورة الفوائض الضخمة للدول المصدرة للبترول لا يمكن تفاديها . واستعداد هذه الدول ورغبتها فى قبول الدولارات والعملات الاوروبية فى التسوية قد أضعفت الحل الاول بأن تحل حقوق السحب الخاصة محل عملات الاحتياطي لتكون العنصر الاساسى فى تكوين الاحتياطيات والتسويات الدولية . فالقرارات الدولية الخاصة بقبول واعادة دوران حقوق السحب الخاصة يمكن أن تكون بطيئة ومرهقة ، والطريق الاقل مقاومة هو الاستمرار فى النظام المالى .

ومع ذلك فإن هذا لا يواجه بطريقة مرضية أى من مواطن الضعف الأساسية المعروضة آنفا . ويجب أيضا أن يشار الى أن اتفاقية دولية عن نظام حقوق السحب الخاصة للاحتياطيات والتسويات سوف تكون أكثر أمانا وأكثر جاذبية من الموجودة الآن لدول الفاض ، ونستطيع أن نتجنب ونتفادى خطر التحولات المفاجئة من عملة لآخرى ، ويمكن أن تؤدي آليا وذاتيا الى ما يواجهه تتم عمليات إعادة الدوران التي يعتبرها المجتمع الدولي أساسية .

وانى مستمر فى أمل أن يأتى اليوم الذى عنده يرغب الرسمىون المجهدون فى أن ينظروا مرة أخرى الى الإصلاحات التى اتفق عليها بتردد بعد سنوات طويلة من مناقشات مضمّنة ، وأن يستأنفوا مفاوضاتهم بادراك المطالب والمخاطر الملحة عملا عاجلا وشعورا حقيقيا بها .

خلاصة ونتائج

ان الفصل العالمى القريب للحكومات فى الوصول الى أهداف سياسة مشتركة بين معظم هذه الدول يجب أن لا يعزى الى عدم ملائمة هذه السياسات ، فهى بدلا من ذلك دليل واضح على المفارقة التاريخية وعدم مناسبة وملائمة اجراءات اتخاذ القرارات والمؤسسات التى تنجز عن طريقها هذه السياسات . ان قيود السيادة القومية تمكن من أن تعالج بفاعلية المشاكل التى هى أساسا دولية . والمؤتمرات والمشاورات والمفاوضات المتعلقة والمتصلة بهذا الموضوع التى شلت بقاعدة الإجماع فى التصويت بطيئة ومرهقة ومشكوك فيها ، فقد بوغتت تكرارا مرة بعد أخرى بالأحداث والازمات الصاعدة التى كانت النتيجة لاتخاذ اصلاحات طويلة الاجل فى الوقت المناسب يعترف الجميع أو معظم الدول المشتركة بأنها الى حد بعيد أساسية جوهرية ، تميل دائما الى ما يطلق عليه اسم « مراكز المفاوضة » الى أن تركز على وجهات النظر القصيرة الاجل المتضاربة والمصالح الوطنية ، حقيقية كانت أو خيالية وهمية ، بدلا من تركيزها على الاهداف الأكثر جوهرية التى يشارك فيها الجميع لنجاح طويل الاجل لاهداف السياسة المشتركة .

أخذت القطاعات الخاصة منذ زمن بعيد زمام القيادة فى هذا الصدد ولاامت مؤسساتها كما لامت سياساتها مع الحقائق الواضحة لعالم يعتمد بعضه على البعض الآخر ويسوده الاعتماد المتبادل لاسواق رأس المال وتكاثر الشركات المتعددة الجنسية من بين العوامل الأكثر ايجابية للتحويل الثورى للنظام الاقتصادى العالمى فى السنوات الاخيرة ، ولكن القطاعات الرسمية التى تتخذ القرار تتخلف كثيرا عن هذا الاتجاه . وأصبحت الحكومات الوطنية ضعيفة وعقيمة لتأكيد وتقوية المصالح العام على عمليات المشروعات الخاصة ، وخاصة الشركات المتعددة الجنسية ، وامدادها بالاطرار الثابت المستقر الضرورى لعملياتها ، هذا الضعف والتضاؤل لسلطتها ترك فراغا متزايدا لم تتمكن المؤسسات الدولية التى تتخذ القرارات بالسياسة من ملئه .

والدواوينيون المقيدون بالروتين والقادة السياسيون كانوا معارضين وغير راغبين فى التخلي عن سلطتهم المفترضة - مهما كانت هذه خادعة وهمية وشائنة شنيعة - ونقلها الى المؤسسات الضرورية للتخطيطية الميسود القومية لزاولتها بكفاية وبنزعة خيرية رحيمة .

ان تمعل واخفاق نظام النقد الدولي هو واحد فقط من أكثر المظاهر الواضحة لهذا الفضل في ملامة مؤسساتنا للامال التي يجب أن تقوم بها . فمناقشات ماراثون ومفاوضات جرت ببطء شديد فيما يزيد عن عشر سنوات دون أن تقدم في الوقت المناسب الإصلاحات المؤسساتية المعترف به ادوليا كضرورة لدفع اذى قابل لان يتنبأ به وانهيار واخفاق متوقع الى حد بعيد .

وثمة امثلة كثيرة ترد الى خاطر مثل اثر السلطة الوطنية غير المقيدة على انفجار الازمة والفضل حتى الآن لكل الجهود لابتكار واستنباط وتنفيذ حلول ملائمة لزيادة حدتها المنتظرة والمستمرة وامتدادها الى قطاعات اقتصادية متنوعة .

كذلك التصاعد المستمر في سباق التسليح أكثر تكلفة ومؤد الى تضخم فاجع ، على العكس تماما لما ترغبه الحكومات والشعوب في العالم أجمع بحماسة شديدة . والاهداف الرئيسية لامن الفرد وبقائه على قيد الحياة يسهم فيها الجميع ، ويمكن تاديثها والوفاء بها بشكل أحسن وأجود بالتخفيض المتبادل من ذلك الاسراف في الانفاق والمخالة في القتل المفرط التي تنفق عليها مئآت البلايين من الدولارات سنويا . وتفشل الحكومات بشكل مزر ومخز في كل مكان في واجبه المحدد الذي هو استنباط وتنفيذ الحلول السياسية لتحقيق الآمال الشرعية التي تتوق اليها شعوبها .

وقد تم في الواقع تقديم كبير في العالم غير الاشتراكي حتى سنوات قليلة سالفة . فقد بدا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقيه العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ومشروع مارشال ومنظمة التعاون الاقتصادي الاوربي واتحاد المدفوعات الاوربية والجماعات الاوربية ذات المصالح المشتركة الخ مرحلة من مشاورات مستمرة وتعاون مكثف ، بل تكامل بين الحكومات الوطنية والدواينيات (البيروقراطيات أو الحكومات التي تتركز فيها السلطة في أيدي جماعات من الموظفين) أو الحكومات الاستبدادية تعلت الرفاهية الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل لهذه الفترة التي هي أكثر الفترات تفاؤلا ، وأبرزت للعيان تباينا أخاذا لافتا للنظر بالنسبة للكساد العميق والمطال الذي صعب سياسات « فقير معدم متسول » وهو جارى وأخى في الانسانية « الوطنية التي سلكت واتبعت في العقد الرابع » .

تميز العقد الثاني مع ذلك حتى الآن ببطء تدريجي بل فتور مؤقت في النشاط الاقتصادي .

وكانت ردود الفعل لكل من أزمة الدولار وأزمة الطباقه هي تعويق وتعطيل السير نحو اتحاد اقتصادي ونقدي أوربي - وهو ما وعد باتمامه تكرارا ومرارا سنة ١٩٨٠ . وتعطيل اتفاقية بريتن وودز ، وفشل الإصلاح النقدي الدولي ، والتأكيد النامي على السيادة القومية . من المؤكد أن هذا الاتجاه الجديد لم يحل أيا من المشاكل الملمة التي تقاومنا . التضخم والفتور المؤقت في النشاط الاقتصادي ، وألباطلة ، وعدم التوازن الضخم جدا في المدفوعات الدولية ، والبؤس المستمر الدائم في العالم الثالث .

يميل الاقتصاديون جدا وينزعون جميعا الى تفسير وتبرير مثل هذه الاختلافات والفشل الحلووى بـ «وفاى» لـ «لغات» «عملية مصقولة وملائمة» بين دول ذات سيادة • ويجب أن يكون واجبا ، على العكس ، أن نعيد تأكيد أهمية الاغراض الرئيسية التى يجب أن نتطلع اليها جميعا • ويجب أن نحاول أن نجعل من الممكن غدا ما يلوح لنا أنه لا يزال اليوم مستحيلا •

لمثل هذا الحلم الخيالى العظيم السامى لميلنا يذكرنا جان مولييه فى مذكراته « فلسفة تتصل فى المقام الاول بما هو ضرورى تكون أكثر واقعية من فلسفة أخرى نأخذ بعين الاعتبار فقط ما هو ممكن » •

ملاحظات

١ - الاصلاح النقدى الدولى ، مستندات لجنة العشرين ، واشنطن ، مقاطعة كولومبيا صندوق النقد الدولى سنة ١٩٧٤

٢ - أنظر « موجز اصلاح » الصفحات من ٧ الى ٤٨ وخاصة صفحة ٨ من مستندات لجنة العشرين المشار اليها سابقا • ولا يمكننى أن أحجم عن الإشارة ، دون تواضع ، الى أن أحد عشر عاما من المناقشات والمفاوضات أنتجت أخيرا تشخيصا وحيينا مشابها على نحو لافت للنظر بكيفية غريبة لما قدمته اللجنة الاقتصادية المشتركة للمؤتمر قبل ذلك بخمسة عشر عاما (فى أكتوبر سنة ١٩٥٩) وطور أكثر من ذلك فى كتابى « أزمة الذهب والدولار » « نيويكسبي » مطبعة جامعة ييل سنة ١٩٦٠ ، والكتب والمقالات والمحاضرات اللاحقة •

٣ - ف • ماشلوب « قاعدة حجرة ايداع الاحتياطيات الدولية » ، الجريدة الاقتصادية ربع السنوية ، المجلد ل ٢٩ ، أغسطس سنة ١٩٦٥ ، من صفحة ٣٢٧ الى صفحة ٣٥٥ •

٤ - ازدادت بانتظام فى الماضى المسجل باستثناء الوحيد القصير والمدمر للسنوات الاولى من الكساد الكبير فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر •

٥ - بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٥ حافظت عشر دول فقط على ثبات معدل سعر صرفها ، فى حين خفضت أربع وتسعون دولة معدلاتها ، كثير منها بتكرار ، وثمانون منها بنسبة ٣٠ ٪ أو أكثر •

ملحق احصائى

تجمع الجداول التالية على شكل ملخص التقديرات الاحصائية المتاحة الآن عن انفجار الاحتياطيات النقدية العالمية والاقرض الدولى عن طريق المؤسسات النقدية والبنوك التجارية من آخر سنة ١٩٦٩ الى آخر سنة ١٩٧٦ •

جدول رقم « ١ » مصادر وتوزيع الاحتياطيات النقدية العالمية .
أصول وخصوم واحتياطيات صافية

(بالآلاف الملايين حقوق سحب خاصة = ألف مليون دولار الولايات المتحدة
الأمريكية وذلك حتى ١٥ أغسطس سنة ١٩٧١)

زيادات					
آخر ١٩٧٦	مجموع	١٦-٧٤	٧٣-٧٠	آخر ١٩٦٩	
٢٢٢	١٤٤	٧٠	٧٤	٧٩	١ - أصول احتياطي
١٢٩	٦٧	١٤	٥٣	٦٢	لبنون سبيح
٥٦	٥١	٤٤	٨	٤	لبنون مصدرة للبنترول
٣٧	٢٥	١٢	١٣	١٣	لبنون أخرى أقل نموا
١٦٠	١٤٤	٧٠	٧٤	٢٨	٢ - خصوم احتياطي
١٦٠	١٢٧	٥٩	٦٩	٣٣	(أ) خصوم الصرف الأجنبي للبنول
					النامية
٢٢	١٧	١٢	.	٥	(ب) مخصصات حقوق السحب الخاصة
					وصندوق النقد الدولي
١٤	١٥	٧	-	٤	قروض للبنول النامية
-	-	-	-	-	لبنول المصدرة للبنترول
٧	٦	٤	٣	١	لبنول أخرى أقل نموا
٤٠	-	-	٢	٤١	٣ - احتياطيات نقدية صافية
٤٥-	٧١-	٥٢-	١٩-	٣٦	لبنول متقدمة
٥٦	٥٢	٤٤	٨	٤	لبنول مصدرة للبنترول
٣٠	١٩	٨	١١	١١	لبنول أخرى أقل نموا

ملاحظات :

« احتياطيات صافية » (٣) للعالم هي ممتلكات النقد الذهبي التي تقدر
بتناسق بما يساوي ٣٥ للاقية حقوق سحب خاصة ، ظلت غير متغيرة عمليا خلال
المدة . لكل من المناطق الرئيسية الثلاث - والدول المكونة - وهي تظهر فائض أو
عجز (-) للاصول الاحتياطي (أ) على الخصوم الاحتياطي (٢) وتمكس تفسيرات
المدة ميزان المدفوعات ككل للمنطقة على عمليات الاحتياطي .

والمصدر الآخر « لمجمل الأصول الاحتياطي » (١) هو قبول مطالبات الاحتياطي
مقابل ونظير « خصوم احتياطي » (٢) مكونة بشكل ساحق من خصوم صرف أجنبي
(٢) (أ) لبلاد مراكز الاحتياطي (أساسا الولايات المتحدة الأمريكية) من قروض

من صندوق النقد لدول ومن خصوم عرضية لمخصصات السحب الخاصة « مجمعة وملخصة في (٢ ، ب) » .

المصدر : جميع هذه التقديرات محسوبة من جداول الاحتياطي الدولي الخاصة بالاحصاءات المالية الدولية ، مايو سنة ١٩٧٧ ، صفحات ٢٦ الى ٤٣ ، فيما عدا اضافة ودائع ذهب صندوق النقد الدولي واستثماراته (في سنة ١٩٦٩) فقط لاستخدام اموال الائتمان ، أي الاعتمادات المالية للاقراض .

جدول (٢) الاقراض الخارجى للمؤسسات المالية والبنوك التجارية بالآلاف الملايين من دولارات الولايات المتحدة الامريكية

الرقم القياسى ١٠٠ = ١٩٦٩	آخر سنة				
	١٩٧٦	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	
٥٥٨	٣٨٢	٣١٢	١٤٥	٣٨	١ - المؤسسات النقدية
٥٢٠	٤٤٠	٣٦	٢٢	٥	(أ) صندوق النقد الدولي
٥٦٤	٣٧٣	١٨٦	١٢٣	٣٣	(ب) البنوك المركزية
٤٩٦	٣٦٧	٥٥٥	٢٩٠	١١٢	٢ - البنوك التجارية
					(أ) بنوك الولايات المتحدة الامريكية وفروعها
٨٩٧	٤٢١	٣٨٦	١٢٦	٣٣	الراكن الرئيسى
٦٢٣	٢٠٨	٨١	٢٧	١٣	فروع اجنبية
١٠٢٥	٥٦٠	٣٠٥	١١٢	٢٠	١ - أوروبا
٨٣٣	٥٨٠	١٢٥	٨٧	١٥	٢ - منطقة البحر الكاريبي والشرق
١٦٠٠	٥٠٠	٨٠	٢٥	٥	الاقصى
٣٣٢	١٨٦	٣٦٩	١٥١	٨١	(ب) بنوك أخرى مرفصلة
٣٣٢	١٧٧	٢٢٩	١٢٢	٦٩	أوروبا
٣٢٥	٢٤٢	٣٩	٢٩	١٢	كندا واليابان
٥١١	٢٩٠	٧٦٧	٤٣٥	١٥٠	٣ - مجموع كل

ملاحظات :

سطر (١) أ ، تتضمن قروض صندوق النقد الدولي واستثماراته ومخصصات حقوق السحب ، وهي مأخوذة من جداول الاحتياطي الدولي عن احصاءات مالية دولية ، مايو سنة ١٩٧٧ وأعداد سابقة .

سطر (٢) ب ، يظهر ممتلكات الصرف الاجنبى للبنوك المركزية والسلطات النقدية الدولية نقلا عن صفحة ٣٧ من احصاءات مالية دولية ، مايو سنة ١٩٧٧ .

التقديرات المجمعة تحت (٢) مأخوذة من « ملحق عن الاقراض الدولي » تقرير صندوق النقد الدولي ٦ يونيو سنة ١٩٧٧ ، وعدة أعداد من التقرير السنوى لبنك التسويات الدولية وجدول ٢٢٠٣ صفحة ٦٢ ابريل سنة ١٩٧٧ ونشرة الاحتياطي

الفيدرالى والجدول المقابل والمشايه فى اعداد سابقة • وكلاهما غير كامل ومتداخل حيث ان تقارير صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولى تستبعد مطالبات فروع الولايات المتحدة من البلاد المضيفة - متضمنه فى تقديرات الولايات المتحدة بسبب (٢) ا ، ولكنها قد تشمل حساب وعد مزدوج لبعض مطالبات الولايات المتحدة بسبب مطالبات المراكز الرئيسية من فروعها الاجنبية ومطالبات الفروع من الفروع الاخرى لبنوك الولايات المتحدة • ومجموع مطالبات بنوك الولايات المتحدة والفروع هى اذن معالجة تحت (٢) ا ، وتلك الخاصة بالبنوك الاوربية اقل مما تقتضيه الحقيقة تحت (٢) ب •

والمعلومات المتاحة لا تسمح بغير تقدير تقريبي يبلغ ١٤٦٩ مطالبات البنوك التجارية •

جدول (٣) خصوم « نقدية » اجنبية للولايات المتحدة الامريكية

بالاف الملايين من دولارات الولايات المتحدة الامريكية

الرقم القياسى ١٠٠ = ١٩٦٩	١٩٦٩	١٩٦٦	١٩٦٣	١٩٦٩	
١٩٦٦	١٠٠				
٣٣٦	٢٠٠	١٥٣	٩٤	٤٧	١ - خصوم مباشرة
٥٤١	٣٦٤	٦١		١٧	(ا) مؤسسات مالية
٢٠٢	٩٠	٦١	٦٧	٦٠	(ب)
١٦٣	١٥	٣٩	١٨	٢٤	بنوك تجارية
٤٥٠	١٥٠	٩	٣	٢	منظمات دولية
٢٨٠	١٢٠	١٤	٦	٥	مؤسسات اخرى
٩٠٠	٦٢٩	١٢٧	٨٨	١٤	٢ - خصوم فروع اجنبية لبنوك الولايات المتحدة الامريكية
٤٥٩	٢٩٨		١٨٢	٦	٣ - مجموع كل

ملاحظات

هذه الخصوم هى أساسا سندات خزانة الولايات المتحدة الامريكية وسندات اذنية وخصوم منقولة من بنوك • وهى مأخوذة من الجداول ٣٠١٣ ، ٣٠١٨ ، ٣٠٢٢ لعدد ابريل من نشرة الاحتياطى الاتحادى (الفيدرالى والجداول المقابلة والمشايه من اعداد سابقة •

لاحظ أن (ا) الخصوم الطويلة الاجل لمؤسسات رسمية (ولكن ليست لآخزين) متضمنة فى جدول تقديرات جدول ٣٠١٣ (ب) لكن نتجنب الحساب وإلعب مرتين فان تقديرات السطر ٢ تخصم من الخصوم لاجانب منقولة فى السطر ٥٦ لجدول ٢٢٠٣ كل من خصوم الفروع لفروع اخرى للبنك الاصل ومطالباتها من الولايات المتحدة

براءات الإختراع الدولية سبيلاً إلى السيطرة التقنية

● ● يمكن معالجة تعريف براءة الاختراع من عدة زوايا ، وتزودنا الهيئة العالمية للملكية الثقافية بتعريف يمكن قبوله وهو أن براءة الاختراع حق مفروض قانوناً وممنوح بقوة قانون لشخص ما ، ليحرم لوقت محدود الآخرين من أعمال معينة ، فيما يخص اختراعاً جديداً محدد الأوصاف . ويمنح الامتياز بسلطة حكومية ، كقضية حق ، إلى شخص يكون له حق التقدم لطلبه ، وتتوفر فيه الشروط المقررة .

فبراءة الاختراع توفر ، بعبارة أخرى ، حماية قانونية ، لفرد أو شركة ، لتطبيق اختراع على درجة أوسع ، ليحقق منافع من هذا التطبيق . وهذا الرأي يأتي من منطلق أن المكافآت والمخاطر من هذا النوع ضرورية ، في المجتمع الرأسمالي ، لضمان استمرار مستوى عالٍ من الابتاع التقني على المدى الطويل . وتعتبر براءات الاختراع ، التي هي ترخيص بالاحتكار ، حماية لملكية شخصية ، وسيلة فعالة لهذا الغرض .

إن هذا يبين أن براءة الاختراع تحول الاختراع إلى ميزة شخصية بالمقابلة مع المزية الجماعية التي تعني نظرياً أن يتمكن كل الراغبين في تطبيق الاختراع من أن يفعلوا ذلك ، وأن التطبيق بمعرفة طائفة ما لا يقلل من فرص الآخرين لتطبيق الاختراع نفسه .

الكاتب : ريمو فيرينزين

مدير معهد تأمير لايحات السلام بفنلندة • له أبحاث منشورة
عن سياسة فنلندة الخارجية ، وعن العلاقات الاقتصادية
الدولية والتسليح ، ومن بينها مقال عن " نظرية السلع
الجماعية والإحلاف العسكرية والأمن العالمي " نشر في عدد من
أعداد هذه النورية •

المترجم : الدكتور سليمان فرهمي البدرهيش

المستشار الفني لوزارة الصحة للسلازما ومشتقات الدم •
درس للاختصاص والدكتوراه بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة ،
وزار صيدا من دول أوروبا الغربية والشرقية ، وكان مديرا
سابقا لمعامل الانتعاش بالمجوزة (الهيئة المصرية العامة
للمستحضرات الحيوية واللقاحات الآن) • وله أبحاث منشورة
في الكيمياء الحيوية الطبيعية • ودرس بمعهد الصحافة في
أواخر العقد الخامس ، وأهتم بالعمل السياسي منذ ذلك الحين •

ان سمة المزية الشخصية لنظام براءة الاختراع تضاع منتجات الاختراعات في
أطار أسعار السوق ، ومن ثم تجعلها نادرة أمام المستخدمين المحتملين ، ان نظام
براءات الاختراع يضيف على سوق التقنية سمة احتكارية وبيلة ، ولو أن هناك عوامل
أخرى عديدة تسهم في هذا الاتجاه • ان التعقيد التقني للإنتاج الصناعي الحالي يحد
« العبودية الشرعية » التي خلقتها احتكارات الاختراعات ، خلال أنواع مختلفه من
سلاسل الإنتاج ، الى مناطق لا يكون فيها وطأة احتكار الاختراعات شديدة الوضوح •
ويقتررب نظام براءة الاختراع في الدول الاشتراكية من المثل الاعلى للاختراع كنفع عام
لان براءات الاختراع - أو شهادات المبتدع - لا تقضي الى الحرمان من تطبيق الاختراع
ولو أن للمخترع الحق في المكافأة عندما تتحقق مزايا كافية من استخدام اختراعه •

ان اسمة « النفع الذاتي » لنظام احتكار الاختراع قد أدت الى وضع شاذ في
اقتصاديات السوق ، يتميز بالتبعية المتبادلة للتقدم التقني ، ذلك أن عملية الاختراع
قد أصبحت عملية فردية الى حد كبير حيث يمنح احتكار ما للاختراع لشخص واحد
أو لشركة واحدة • وان الطبيعة الفردية لنظام إيرادات الاختراع لتناقض يقينا الجهود
الرامية الى تحقيق مستويات أعلى للتقدم التقني ، كما تتعارض مع توزيع أكثر
مساواة لمزاياها • ويزداد هذا التناقض والتعارض حدة لان حظ الافراد من براءات
الاختراع يتقلص بصفة مستمرة ، في حين أن نصيب الشركات ، ومعظمها يملك
فروعا دولية ، يزداد بطريقة مناظرة • وهذا اتجاه عالمي ليس له الا استثناءات قليلة

ان وجدت ، وان اختفاء الافراد من سوق براءات الاختراعات قد طابق وربما نتج جزئيا من النقص المتزايد لتأمين احتكارات الاختراع .

ان السيطرة المتصاعدة للشركات الكبرى ، في قطاع احتكار الاختراع ، له نتائج ضمنية عديدة . فمع صبغ العلم بالصيغة التجارية فقد افضى الى وضع أصبحت فيه براءات الاختراع أدوات للمنافسة وذلك بصورة متزايدة ، لا على المستوى الاهلي فحسب ولكن دوليا كذلك .

ان الجوء الى حماية براءة الاختراع ليس « استراتيجية » هيومية ، بل هو بالاحرى خطة دفاعية ، هدفها أن تصون وضعا احتكاريا سبق نيله ، وأن تحول السيطرة غير الرسمية الى حقيقة واعدة رسمية . وهي تمثل وسيلة لتجنب المنافسة من جانب الشركات المنافسة وخاصة في أسواق التصدير . وبوجه عام ربما كان نظام براءة الاختراع قد زاد نصيب التقنية المملوكة « ذاتيا » على حساب التقنية الحرة التداول ، وهو الامر الذي يعنى بدوره أن الشركات الصغيرة أو المتوسطة الحجم لا تكون قادرة الا فيما ندر على تطبيق التقنية ذات المستوى الرفيع بطريقة مستقلة في انتاجها ، ولكن عليها غالبا أن تلجأ الى الانتاج بترخيص تعاقدى (من الباطن) أو الى مزاوالت مشابهة .

ان براءات الاختراع لهى واحدة من المظاهر التى تربط « تحت الانظمة » الاقتصادية والسياسية فى امه ما ، بعضها ببعض ، ولهذا فان من المناسب أن نذكر هنا بعض التعقيبات عن دور الدولة . فمن أول وهلة تبدو الحماية الحكومية ، على أساس نظام براءة الاختراع ، للملكية الذاتية والامتيازات الاحتكارية ، وكأنها تقدم برهانا سليما يبرر وجود الرأسمالية الاحتكارية الحكومية ، وقد تتخذ الحكومات فى بعض الاحيان اجراءات لاقتضاب المزايا الاحتكارية من خلال نظام براءة الاختراع ، وبعبارة أخرى فان الحكومة (أو الدولة) تبدو درجة من الاستقلال الذاتى النسبى ، وقد تشبيل هذه الاجراءات الترخيص الاجبارى ، وسقوط الحق فى براءة الاختراع بانقضاء وقتها ، أو نسخ هذه البراءة . وفى الواقع العمل تطبق هذه الاجراءات أكثر ما تطبق على براءات الاختراعات الاجنبية بالمقارنة ببراءات الاختراع الاهلية ، وهذه الاجراءات هى على أى حال بالغة الندرة .

انه لطبيعى قطعا أن رجال الاعمال ومحامى براءات الاختراع يفضون هذه القيود ويميلون الى تفضيل الحماية الاحتكارية الشاملة لبراءات الاختراع . وان مثلا مناسباً فى هذا الصدد لهو لجنة القانون النموذجى التابعة للهيئة العالمية للملكية الفكرية WIPO التى سنت عام ١٩٦٥ « القانون النمطى (النموذجى) للدول النامية بخصوص الاختراعات » . وقد نبذت هذه اللجنة فكرة الاستخدام الاكثر شمولاً للترخيص الاجبارى ، اما الاستخدام الممكن للترخيص الاجبارى غير المشروط فلم يحظ حتى بمجرد المناقشة . واتخذت اللجنة أيضا موقفا سلبيا تجاه سقوط الحق التلقائى ، أو نسخ براءات الاختراع أيضا التى لا تستخدم خلال فترة معينة . هذا ومع أن نظام براءة الاختراع يربط السلطات العامة برباط وثيق مع الاعمال (المصالح) الخاصة ، لخدمة مآرب هذه الأخيرة فى الأعم الأغلب ، فليس من المستحيل أن تتناقض أهداف هاتين المجموعتين ولا سيما مثل ما يحدث بين حكومات الدول

النامية والشركات الدولية. للسبب البسيط الذي هو أن الاولى تطلب مزيدا من التحكم الادارى والسياسى ، في حين ان الاخيرة تسعى لحرية غير مقيدة للعمل الاقتصادى .

ان لبراءات الاختراع أهمية خاصة فى قطاعات معينة للبحث العلمى المستفيض مثل الصناعات الكيماوية والالكترونية . ورغم ذلك ، كما دلت الباسحت لال ، فان عددا كبيرا من براءات الاختراع الممنوحة يبدو عديم الأهمية نوعا ما ، بالنسبة للنشاط الابداعى فى هذه الصناعات ، زد على ذلك أنه فى قطاعات أخرى معينة (السيارات ، الطائرات ، وصناعات استهلاكية كثيرة) يتم قدر عظيم من البحوث ، ومع ذلك فان طلبات قليلة نسبيا تقدم للحصول على براءات الاختراع ، الامر الذى يبدو انه يوحى بان عملية R&D احاصه لا تعتمد بشده على تسجيل الاختراعات كما سبق ان اوصى بذلك فى بعض الاحيان . ويقدم لال حلين لهذه المسألة ، (الاول) : هبطت أهمية تسجيل الاختراعات فى تأمين قوة السوق التكنولوجية فى حين تزايدت خطورة عوامل أخرى مثل الاقتصاديات المتعلقة بحجم الانتاج فى عمله R&D (الصناعات الكيماوية) . أو تعقيد الخبرة غير المسجلة (الصناعات الالكترونية) ، والثانى : أدى الانتشار الدولى للصناعات الاعلى التى تتركز باستمرار فى الدول الرأسمالية ، الى اعتماد الشركات الدولية بصفة متزايدة على أساليب التسويق (الاعلان ، تنوع المنتجات ، الخ) على حساب الاعتماد على القوة التكنولوجية .

تركيب النظام الدولى

لبراءات الاختراع

ظل عدد براءات الاختراع ثابتا من ١٩٢٠ الى ١٩٥٠ ، ومنذ ذلك الحين يمكن أن نلاحظ نموا سريعا بدرجة معقولة ، وطبقا لاحد المصادر من ١٣٩٠٠٠ فى ١٩٥٠ الى ٣٩٢٠٠٠ فى ١٩٧٠ ، وعلى أى حال فقد زاد أيضا عدد الدول المستقلة بدرجة كبيرة فى هذه الفترة الزمنية ، ومن ثم فان عدد براءات الاختراع فى العالم قد نما بطريقة تكاد تكون تلقائية ، اذ أن البراءات يمكن أن تقدم الى دول أكثر من ذى قبل ، وهذا وأن التحسن فى سجلات بيانات براءات الاختراع ربما يكون قد أسهم بقدر مكافئ فى الزيادة ، وعلى ذلك فان معدلات زيادة براءات الاختراع ربما لم تكن فى نهاية الامر لتكون جد واضحة بهذا القدر فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ويتركز عدد البراءات المقدمة بشدة فى عدد قليل من الدول ، وفى مقدمتها : الولايات المتحدة الامريكية واليابان ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، ويتحكم فى حجم الاقتصاد فى كل دولة بطريقة مسيطرة ، فى تحديد عدد براءات الاختراع . ولهذا السبب فان مقياسا ما لكثافة براءات الاختراع يمكن أن يعطى معلومات تكميلية مفيدة ، ولقد نسب فيدركير عدد البراءات الى عدد السكان ، وطبقا لهذا المقياس فان الدول العشر الاولى من حيث كثافة براءة الاختراع هى بالترتيب : سويسرا ، السويد ، اليابان ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، تشيكوسلوفاكيا ، الاتحاد السوفيتى ، المملكة المتحدة ، استراليا ، النمسا ، فرنسا . وهذه القائمة قائمة مختلطة بطريقة ما . فمن ناحية استطاعت بعض الدول المتقدمة فى ميدان براءات الاختراع أن تحتفظ بمكانتها ، ولكن من ناحية أخرى يظهر الآن فى القائمة بعض القوى الجديدة الرأسمالية المتقدمة . وهذه النتيجة تشير الى أن

كثافة البراءات مرتفعة في صنفين من الدول : في الدول الصناعية الكبيرة أو المتوسطة الحجم التي يسودها الحكم المطلق نسبيا ، وفي الدول المتقدمة الصغيرة التي تخضع للسيطرة الأجنبية . وهذه الصورة للامور ربما تفسر ، فضلا عن ذلك ، النتيجة المتواترة في التحليل الكمي لفيلدركير ، وهي أنه بين الدول غير الصناعية أو الاحدة في التصنيع ترتبط البراءات وعدد السكان ارتباطا وثيقا بالاجراءات المتعلقة بالحجم مثل عدد السكان والانتاج الاهل العام .

وهذه ، اذن ، مع الاجراءات النسبية لجهود الابحاث الاهلية تفسر درجة كثافة البراءات ، في حين أنه بين الدول الصناعية لا نلمس ارتباطا كبيرا بين هذه الاجراءات ودرجة كثافة البراءات .

وهذا المثل يشير أن مسألة دقيقة وهامة في تحليل النظام الدولي للبراءات هي توزيع البراءات الممنوحة للمواطنين أو الاجانب . واني اميل الى أن أقترح اعتبار قسم حملة البراءات الاجانب في بلد ما مؤشرا عاما جيدا للتغافل الاجنبى للسيطرة التقنية التي تزاو لها القوى الرأسمالية الكبرى كذلك . وانه لصحيح طبعا أن لهذا المؤشر عيوباً كثيرة ترتبط بدرجة كبيرة بسمته الكمية ، وأخطر هذه العيوب اعطاء مثل هذه الاهمية لكل براءة اختراع .

ان الخطوة الاقتصادية للبراءات تختلف اختلافا بينا ، وهو الامر الذي يجب أخذه في الاعتبار المناسب . وعلاوة على ذلك فان براءات الاختراع ليست سوى مركبة واحدة من ترابط تقنوى عام .

هذا وان جزءا فقط من المعرفة التقنية يتم تسجيله ، بل ان بعض الباحثين يذهب الى الزعم بأن تلك المعلومات التي لا يمكن حفظها طي الكتمان هي التي يتم تسجيلها .

ويشير تقرير حديث للأمم المتحدة الى أن ٩٦٪ من البراءات الممنوحة للاجانب في العالم لها أصولها في الدول الرأسمالية المتقدمة ، وثلاثة في المئة في الدول الاشتراكية . وتقتسم دول أوروبا الجنوبية ودول العالم الثالث الواحد في المئة المتبقى ويمكن تصوير الوضع بالطريقة الآتية : ٣٣٪ في المئة من البراءات الممنوحة للاجانب لها أصلها في الولايات المتحدة ، و٢٠٫٦٪ لها أصلها في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، و٧٫٨٪ لها أصلها في المملكة المتحدة . وبعبارة أخرى فان هذه الدول الثلاث تتحكم فيما يناهز ثلثي كل البراءات الممنوحة للاجانب في النظام الدولي . ويجب أن لانسنى، قصدا للمقارنة ، أن هذه الدول الثلاث لا تتحكم الا في ٣٤٪ من مجموع أعداد الاختراعات المسجلة في العالم . أما في الدول النامية فان الوضع موضح في الجدول رقم (١٠) .

(١) الجدول

الاصل الوطني للبراءات الممنوحة للجانب في الدول النامية
في سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٧٢ (نسب مئوية)

دولة الاصل	١٩٦٤	١٩٧٢	التغير
الولايات المتحدة الامريكية	٣٦١	٤٠٦	+ ١٢٥
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٩٨	١٠٣	+ ١٧
سويسرة	١١٦	٩٦	- ٢٠
المملكة المتحدة	٨٤	٨٦	+ ٢٥
فرنسا	٧٠	٧٢	+ ٢
إيطاليا	١٨	٢٤	+ ٦
اليابان	١٥	٢٢	- ٧
الأراضي الواقعة (هولندا)	٦٠	٢٢	- ٣٨
كندا	١٦	١٨	- ٢
بلجيكا	١٢	١٥	+ ٣
النرويج	٦	١٠	+ ٤
الدول الأخرى	٦٨	٧٨	+ ١٠
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	
ن =	٩٥٠	١٥٠٠	

وبمقارنتها بالأرقام الخاصة بتوزيع كل البراءات الممنوحة للجانب يمكننا أن نوضح أن العالم أهم ، بتعمير نسبي ، للولايات المتحدة ، من بقية العالم ، والامرفنسه صحيح بالنسبة للمملكة المتحدة ، وتسيطر الشركات من جمهورية ألمانيا الاتحادية سلطان براءات اختراعاتها بصفة رئيسية على دول صناعية أخرى . ولقد نشأت منذ بعض السنوات دعوى أن المجموعة الأوروبية تنمو لتصبح قوة عظمى جديدة ، وأنه من الممكن اختبار هذه النظرية أيضا عن طريق بيانات براءات الاختراع ، وذلك بجمع النسب المئوية للدول الست الاعضاء في المجموعة المبينة في الجدول رقم (١) (أى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، بلجيكا ، إيطاليا ، هولندا) . وبهذه الطريقة نجد أن نصيبها قد زاد بدرجة متواضعة جدا من ٢٤٢٪ الى ٢٤٩٪ . ولو أننا استبعدنا ، على حال ما ، هولنده فاننا نجد أن نصيب الدول الخمس الباقية الاعضاء في المجموعة قد نما من ٢٨٢٪ الى ٣٢٦٪ . وهذا يدعم الرأي القائل بأن المجموعة الأوروبية قد استطاعت أن ترفع من قدرتها التقنوية في العالم الثالث ، الامر الذى لم يحدث على حساب الولايات المتحدة ، ولكن بالأحرى على حساب سويسره ، وربما كان ذا صلة بالتنافس الدولى فى قطاع الدواء .

لقد فحصنا الاعتماد التقنوى ، حتى هذه النقطة من المقال ، بصورة تكاد تكون منفردة ، من زاوية الدول الصناعية . والوجه الآخر من العملة يجب أن يستطلع كذلك ، أى ما مدى اعتماد الدول النامية على التقنية المسجلة الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ؟ ان نظرة عامة منهجية نسبيا يمكن الوصول إليها عن الوضع من البيانات الآتية التى يوفرها فيدرىكر ، منسوبة الى سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ، ومعطية نسبة البراءات الأجنبية الى البراءات الأهلية (المحلية) فى ١٥٦ قطرا . ونجد فى الجدول رقم (٢) قائمة بالدول الأكثر اعتمادا على البراءات الأجنبية .

المجلد (٢)

نسبة البراءات الاجنبية الى الاهلية في دول مختارة

النسبة	الدولة	نسبة	الدولة
١٠١,٥٠	سويسرا	٦٩,٢٠	نيجيريا
٧٦,٢	الجمهورية العربية الليبية	٣٠,٥٠	غانا
٨٨,٥٠	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٦,٥٠	نميريا
٤٣,٨	شيل	٢٣,٥٠	البحرين
٣٨,٥٠	لوكسمبورج	٢٢,٥٠	الاردن
٢٢,٨	ماليزيا	٢٠,٥٠	زامبيا
٢٩,٤	الجمهورية العربية السورية	٢٠,٥٠	مالاوي
٢٤,٨	البحرين	١٨,٣٠	كينيا
٢٥,٥٠	تونس	١٦,٥٠	مالطة
٢٠,٢	ترينيداد وتوباغو	١٠,٨٠	قبرص

وإذا وضعنا هذه الدول العشرين في مجموعات برزت الباقات الآتية :

البلاد الافريقية الشرقية (تنزانيا ، أوغندا ، زامبيا ، مالاوي كينيا) وهي جميعها شديدة الاعتماد على البراءات الاجنبية ، **افريقيا الغربية (نيجيريا ، غانا ، سيراليون) ، منطقة البحر الابيض والشرق الاوسط (الاردن ، مالطة ، قبرص ، الجماهيرية العربية الليبية ، تونس) ، ومنطقة آسيا الجنوبية الشرقية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ماليزيا ، الفلبين)** .

وانه لما هو جدير بالاعتبار ، في نظري ، أن دولتين فقط من أمريكا اللاتينية تظهران في القائمة ، هما شيلي وترينيداد وتوباغو . وهذا قد يومية الى شيئين : اما أن أمريكا اللاتينية ليست معتمدة على البراءات الاجنبية بالقدر المعتاد عادة ، واما أن « الاشارة المستوحاة من البراءات ليست سليمة بدرجة كافية في قياس الاعتماد التقنوي (على البراءات الاجنبية) » .

فإذا فحصنا العوامل التي يمكن أن تفسر درجة الاعتماد التقنوي العالية فان الاستعمار هو أول ما يتبادر الى الذهن . ومن الواضح أن ذلك في أفريقيا له أهمية بالغة . فمثلا كينيا وتنزانيا قد سجلتا ببساطة براءات الاختراع الانجليزية . وأما فرد بما في ذلك زامبيا عليه أن يحصل على البراءات أولا في المملكة المتحدة . وفي منطقة البحر الابيض المتوسط وفي منطقة جنوب شرق آسيا قد لا تكون الوشائج الاستعمارية بمثل هذا القدر من الحظوة في تفسير سيادة البراءات الاجنبية . وعلى كل حال فان الاستعمار التقليدي قد تطور الى ما يسمى عموما بالاستعمار الجديد الذي يعنى أن روابط السيطرة الرسمية السابقة قد حل محلها اعتمادات أقل وضوحا وان تكن ما تزال قوية . ومكاتب تسجيل البراءات في الدول النامية مثل على ذلك ، فانها على اتصال دائم ، بترتيبات ثنائية أو متعددة الاطراف ، بمكاتب تسجيل البراءات للقوى الاستعمارية السابقة وهذا ليس مرده الى الضرورة الادارية فحسب ، ولكن الى الرغبة في التعاون مع القوى المسيطرة كذلك . وربما لم يكن من قبيل المبالغة أن نقول أن

مكاتب تسجيل البراءات في الدول النامية هي في حالات كثيرة رؤوس جسور تيسر سبيل الفوز أمام البراءات والتقنية الأجنبية .

وإنه لما يستحق بعض الاهتمام أن نتبين كيف ترتبط كثافة البراءات ونصيب البراءات الأجنبية . ولقد حلل تارمو كوسكينين ، معتمدا أيضا على بيانات فيدركير ، هذه الارتباطات بمساعدة جدول .

ولقد وجد أن الدول الكثيفة البراءات - وغالبا تكون دولا متقدمة مهمة باقتصاديات السوق - تكون أقل اعتمادا على التقنية الأجنبية المسجلة كبراءات من الدول الأقل في كثافة البراءات (٥ = - ٠٦٤) . وهذه النتيجة تشير بوضوح إلى أن الدول التابعة (المسودة) في النظام الدولي للبراءات هي ، مع استثناءات ددرة ، دول نامية .

ولقد أوضحت دراسات كثيرة كيف أن الاعتماد والتبعية ظاهرتان تراكميتان (تجمعتان) تقوى فيهما الإشكال المختلفة للاعتماد والتبعية بعضا بعضا . وليس لدى علم بدراسات منهجية منظمة ، تغطي العالم بوجه عام ، عن العلاقة بين الاعتماد على البراءات الأجنبية والمسائل الأخرى ، وترى دراسة أولية عن أوروبا الغربية أن درجة منخفضة من الاكتفاء الذاتي التقني تكون مرتبطة بدرجة عالية من الاعتماد على التجارة الخارجية ، ارتباط متلازم .

سيرمان الرتبة - الترتيب = - ٠٨٥ و (ن = ١٣) ، وترى الدراسة كذلك أن هذه الدرجة المنخفضة من الاكتفاء الذاتي التقني ترتبط أيضا بدرجة منخفضة من القدرة العلمية ر = - ٠٨٣ (وهذه المقدرة مقيسة بأسهامها في البحوث العلمية العالمية المنشورة) . فالبراءات ، بعبارة أخرى ، ليست متغيرا مستقلا في نظام السيطرة الدولية .

وربما بينت بعض الأرقام المتناثرة مدى اعتماد بعض الدول على البراءات الأجنبية . ففي جمهورية نوزانيا المتحدة ، على سبيل المثال ، وفي سنة ١٩٦٧ ، حاز المواطنون أقل من واحد في المئة من البراءات المسجلة . وكان ٤٧٪ منها مملوكا لأفراد في المملكة المتحدة ، و١٥٪ منها أصحابها في الولايات المتحدة ، و٦٪ حازوها في سويسره . وفي الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ كان ١٠٦٪ من كل براءات الاختراع في حيازة الاهالي ، وذلك في مقابل ١٦٦٪ في سريلانكا ، و٤٣٪ في الباكستان ، و٧٪ في جمهورية مصر العربية ، و٨٣٪ في تركيا ، و٢٣٪ في لبنان ، و٥٩٪ في ترينداد وتوباغو . ويستشهدون كثيرا بدولة شيلي كمثال لدولة تم فيها نسخ تأمين البراءات بمعدل يكاد يكون خطيا (علاقة الخط المستقيم) ، ففي ١٩٣٧ كان النصيب المملوك للمواطنين ٣٤٪ ، وفي ١٩٤٧ كان هذا النصيب ٢٠٪ تجديدا ، وفي ١٩٥٥ كان ١٢٦٪ ، وفي ١٩٥٨ كان ١١٪ ، وفي ١٩٦٢ كان ٦٤٪ ، وفي ١٩٦٧ كان ٥٥٪ ، وأخيرا ١٦٪ في ١٩٦٩ . ويمكن الاستشهاد بالسويد وفنلندة كأمثلة على انتشار التسجيل الأجنبي للبراءات في دول صناعية . فقد ازداد النصيب الأجنبي لطلبات البراءات بين جميع الطلبات في فنلندة من ٤٤٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٦٨٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٥٪ سنة ١٩٧٥ ، والقيم المناظرة للسويد هي ٣٦٪ ، و٦٧٪ ، و٧٦٪ على الترتيب .

ولا يقتصر تركيز البراءات على الدول فقط ، بل يتم أيضا بمعرفة الشركات ، فالشركات العالمية تحوز نسبة عظيمة من براءات الاختكار الممنوحة في الدول النامية . ففى دراسة عن البراءات أجريت بمعرفة الشركات العالمية فى سبع عشرة دولة افرقية عام ١٩٦٧ وجد هلج جرونلمان أن عشر شركات حازت ٩٠٪ من بين جميع البراءات . ان دراسة حال أئويبا تين أن تسعين فى المئة من البراءات التى تم تشكيلها كانت مملوكة لشركة يونيسون كاربايد ، وشركة أميريان سسياناميد ، وشركة بريتيش بتروليام ، وشركة ستاستابليمنتا أليمنتارى . وحيث أن البيانات الشاملة عن دور الشركات العالمية فى النظام الدولى للبراءات غير متوفرة فاني مضطر الى أن ألجأ الى دراستين للحالة تصوران سيطرة الشركات العالمية فى هذا الحقل للنشاط الاقتصادى وسبدا بحالة فنلدة لما هو موضع فى الجدول رقم (٣)

الجدول رقم (٣)

البراءات الممنوحة للشركات العالمية فى فنلنده ١٩٦٤ - ١٩٧٤

عدد براءات الممنوحة	الشركة	عدد براءات الممنوحة	الشركة
٩٠	مونيخ - (دوسى وسويسره)	١٦٩	هوكست رجمهورية انديا الاتحادية
٨٩	يونيليس (المعهد المحدث - هولنده)	١٦٣	ميرك وشركاه (الولايات المتحدة)
٨٣	امسون (السويد)	١٥١	سيمينس رجمهورية ألمانيا الاتحادية
٧٤	وينرجر (ألمانيا الاتحادية)	١٢٩	سببا - جيجي (سويسرة)
٧٣	د. سي. دي (المملكة المتحدة)	١٣٦	فيليبس (هولنده)
٦٥	سجنج (الولايات المتحدة)	١١١	ايسيا (السويد)
٥٨	دون بولينك (فرنسا)	١٠٣	موتكتانتي (إيطاليا)
٥٧	وبوت دي نيمور (دولايات المتحدة)	١٠٢	سفنسكا للاكتا بريكين (السويد)
٥٥	يلفوا (الولايات المتحدة)	٩٩	سانفوز (سويسرة)
٥٤	اويسى كورننج فيبر جلاس (الولايات المتحدة)	٩٧	باير (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

وانه من اليسير أن نرى مدى سيطرة شركات الادوية والديماويات العالمية على سوق براءات الاختكار الفنلندية مشتركة مع بعض شركات الطعام والاجهزة الكهربائية الفنية . ولا يشكل هذا مفاجأة ، لان براءات الاختكار فى معظم البلدان تتركز فى نفس القطاعات . ويستطيع المرء بالرجوع الى الجدول رقم (٣) أن يرى كذلك أن الشركات من الولايات المتحدة وسويسره وألمانيا الاتحادية تسيطر على براءات الاختراع الممنوحة من فنلنده ، وأن يلاحظ المنزلة القوية بدرجة غير مألوفة للشركات من ألمانيا الاتحادية، تلك المنزلة التى هى دون ريب نتيجة للتأثير الاقتصادى القوى الذى تملكه هذه الشركات بصفة عامة على الاقتصاد الفنلندى . والحقيقة أن المرء يحق له أن يشير الى المجال الاوروبى الاقتصادى لجمهورية ألمانيا الغربية الواقع على حدودها الذى يتكون من النمسا ومعظم دول أوروبا الشمالية ودول البنلوكس والى حد ما أيضا بعض الدول الاشتراكية الصغيرة من أوروبا الشرقية . ففى هذه الدول كلها نجد أن الشركات من جمهورية ألمانيا الاتحادية لا تسيطر على التجارة والاستثمار المباشر فحسب بل تسيطر أيضا بمفهوم براءات الاختراع الاجنبية .

ان الاستنتاجات التي تنبثق من « دراسة الحالة » الفنلندية يمكن تمحيصها (استطلاع صحتها) في ضوء البيانات الخاصة بتسجيل براءات الاختكار الاجنبية في الارجنتين المبسطة في الجدول رقم (٤)

الجدول رقم (٤)

الشركات العالمية كصاحبة للاختكارات الاجنبية في الارجنتين

١٩٥٧ - ١٩٦٧

الشركة	١٩٥٧-٦٧	١٩٦٢-٦٧	المجموع
فيليبس (هولندية)	٧٢٦	٢٠١	١٢٧٢
راديو كوريشن أوف أمريكا	٧٢٦	٢٨٢	١١٠٨
سيبا اس. ايه (سويسرة)	٣٦١	٤٦٥	٨٢٦
ستانلارد الكتريك (الولايات المتحدة)	٢٤٤	٣٦٧	٦٤١
دو بونت في نيومور (الولايات المتحدة)	٢٤٥	٢٢٤	٥٢٩
شل (هولندية)	١٠٩	٤٢٣	٥٣٢
اى.سى.ى. للمملكة المتحدة	١٦٢	٢٢٧	٤٩٩
هولمان لاندوش (سويسرة)	١٦١	٢٣٥	٣٩٦
مونساتو (الولايات المتحدة)	٢٦	٢٤١	٣٦٧
جنرال الكتريك (الولايات المتحدة)	٢٠٧	١٤٤	٣٥١
ميرد وشركه (الولايات المتحدة)	١٤١	١٩٥	٣٣٦
باير ايه.جى. (ألمانيا الاتحادية)	١٣٢	١٨١	٣١٣
جي.جيه. اى. اس. ايه (سويسرة)	٨٧	١٦٤	٢٥١
أمريكان سياناميد (الولايات المتحدة)	١٤٣	١٠٣	٢٤٦
اوبن هاشيسون كوربوريشن (الولايات المتحدة)	١١٠	١٢٣	٢٣٣
دشيوئال كاش ديجستر (الولايات المتحدة)	٧٤	١٥٨	٢٣٢
دوم وهاس (الولايات المتحدة)	٦٩	١٦١	٢٣٠
جودير تاير آند واير (الولايات المتحدة)	٨٨	١٣٣	٢٢١
بى-برج بليت جلاس (الولايات المتحدة)	٩٥	١٠٧	٢٠٢
سانفوز بلتانتا ليمتد (كندا)	٧٧	١٢٥	٢٠٢
اخرى	١١٨٤	٣٣٩١	٤٤٧٥
المجموع الكلي	٥١٣٧	٨٦٥٧	١٣٧٠٤

والجدول يبرز الانطباعات المكتسبة من الاحصاءات الفنلندية كما يشير الجدول الى سيطرة الشركات الكيماوية والدوائية ، وأن دور الشركات الكهربائية الفنية هو أيضا دور بارز ولكن ليس الى نفس الدرجة ، هذا ومن بين الشركات العشرين الاولى فى الجدول (٤) تسع شركات يعمل بصورة غالبية فى هذا القطاع (الكيماويات والدوائية) ، أضف الى ذلك أن شركتى شل وجودير مرتبطتان ارتباطا وثيقا بالصناعات الكيماوية . ومما له دلالة موجبة أن هناك مستأجرين شركات الادوية فى

هذه القائمة ، وثمة سمة أخرى مثيرة للاهتمام ظهرت من بيانات كاتز (الجدول رقم ٤) وهي أن فيليبس وراديو كوربوريشن أوف أميركا (آر . سي . إيه) قد سجلتا نفس العدد بالتحديد من براءات اختكار المنتجات خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٣ ، وهذا لا يكاد يعني شيئا آخر سوى أن هاتين الشركتين قد التحمتا أو فقتا بين عمليات تسجيل اختكاراتهما في الارجننتين من خلال عملية امتزاج أو تجميع . ولقد ضبطت بشدة عمليات التسجيل منذ ١٩٦٤ بالنسبة لشركة آر . سي . إيه ، ولكن شركة فيليبس ، والكلام هنا نسبي ، قد أحرزت منزلة أقوى بكثير . وبالمثل فإن تسجيل الاختكارات لشركة جنرال إلكتريك قد انخفض كذلك ، مشيرا الى تناقص عام لنموذ الولايات المتحدة في سوق الالكترونيات الارجنطينية .

ولقد زودنا فاييتسوس ببيانات شاملة نوعا ما عن المدى الذي تصل اليه حقيقة الاستفادة من براءات الاختراع في الدول النامية ، فقد وجد أنه في كولومبيا ، ومن بين ٣٥١٣ عملية مسجله للمنتجات ، عشرة فقط هي التي أنتجت في الواقع عام ١٩٧٠ . وفي بيرو ٥٤ براءة من بين ٤٨٧٢ منحت خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ هي التي استخدمت حقيقة . وهكذا تبدو براءات الاختراع المملوكة للجانب في الدول النامية وكاتبها لا تكاد تستغل بالمرّة ، وهذا يعني ، في الواقع العملي أن البراءات هي وسيلة لحماية أسواق تصدير معينة من المنافسة .

بعض الاعتبارات النظرية

ان بيانات براءات الاختكار ، وإن تكن غير كاملة نسبيا ، يمكن استخدامها كمؤثر على تركيب النظام الدولي . ولقد بدل تارمو كوسكينين الجهود لبناء نموذج للنظام الدولي يطابق بيانات براءات الاختراع . وهو يفرق بين أربعة نماذج للنظام الدولي ، وهو يستنتج عند البداية أن النموذج الاستقلالي ، الذي فيه تحقق الامم ابتداعها التقنى الذاتي ، مستقلة بعضها عن بعض ، هذا النموذج لا يعكس الواقع بطريقة سليمة . وهذا الوصف يصح على النموذج الانتشاري العديد الاقطاب الذي يقضى بأن مصادر الابداع موزعة عشوائيا نوعا ما بين البلدين . ويتبنى كوسكينين فكرة أن نمودجا ذا مركز يمكن التعرف عليه بوضوح ، يتكون من بعض الدول كنواة ، هو وحده القادر على أن يؤلف وصفا كافيا للنظام الدولي لبراءات الاختراع . ومن هذا الاستنباط يستمر ليدرس النموذج الانتشاري الوحيد القطب ، والنموذج الاقطاعي ، وأول هذين جمعي النزعة ، بمعنى أن دولة نامية يمكنها أن تحصل على الخبرة التقنية والمهارات المطلوبة من دول متقدمة كثيرة إما بمفردها أو بالتعاون مع دول نامية أخرى . وفي إطار النموذج الاقطاعي فإن ذلك غير ممكن ، فالدول البعيدة عن « المركز » عليها أن تشتري تقنيها من « مراكز » غير قابلة للتبديل أو التغيير . وينتهى كوسكينين الى الاستنتاج القائل بأن النظام الاقطاعي هو أسلم الاوصاف للبعد التقنى الاقتصادى للنظام الدولي ، وإن كان من المحتمل وجوب استكمال بعض سمات النموذج الانتشاري الوحيد القطب .

فان عرفنا المركز (أو النواة) . بنواة واحدة مهيمنة فان سلامة النموذج الانتشاري الوحيد القطب تتميز واضحة للعيان ، إذ أن هناك قدرا كبيرا من البيئة على أن الشركات العالمية من دول عديدة تتنافس في أسواق التقنية لمظم الدول النامية . وهذا لا يعني أن الدول النامية تستطيع أن تتخاض بعيرة من أى دولة

« نواة أو مركز » تريد شراء التقنية المسجلة (أو الموثقة) ، وعلى النقيض من ذلك فإن الشركات الدولية للمقرى الرأسمالية الكبرى قد طبقت في معظم الحالات « استراتيجية » تقسيم الاسواق ، من خلال اتفاقيات مشتركة تغطي الدول النامية فرصا قليلة لتدريس اختيارا حقيقيا بين عارضى الخبرة التقنية الموثقة أو غيرها .

ويجب على المرء أن لا ينسى أن التوثيق الدولي للبراءات هو نظام حركة يمكن بفضل لانتصادات الدول النامية أن تندمج مع النظام الرأسمالي العالمى ، فمن خلال النظام الدولي لتوثيق الاحتكارات تجذب الدول « غير المركزية » (وهى من غير الدول « النوايا ») للوقوع فى شرك الشبكة الدولية ، الوحيدة الجانب ، الخاصة بالخبرة التقنية ، فالبراءات وسيلة لاحتكار المعلومات . وبمعاونة هذا الاحتكار فإن القوة القاهرة للشركات العالمية - القوة لتقرير علاقات القوة بين « المراكز » و « الاطراف » اذا حسنا تعبير ديتز ستغاس - قد تعاطت بدرجة بالغة ، ولو أنه (أى الاحتكار) ليس هو الأساس الوحيد لقوة الشركات العالمية .

وهذا المثال ، قائما مع أمثلة كثيرة أخرى مذكورة هنا ، يشير الى أن النظام الدولي لتوثيق البراءات يؤدي دورا اضافيا هاما فى تدعيم بناء السيطرة الدولية . وكما أشير اليه فيما سبق ، فإن النظام الدولي لبراءات الاحتكار له كذلك مظاهر وصفية هى التى تتصل بفنوسات انسياب المعلومات بين الامم والشركات ، ولقد أوضح فايتسوس أن هناك بعيدين للنظام الاقتصادى الدولي هما القوة والمعرفة . وفى رأيه أن عناصر القوة تتكون من الانشطة العالمية للشركات الدولية وتحملها المركزى فى صنع القرار كما تتكون من عناصر انشائية أخرى معينة . ويمكن تعريف « المعرفة » مع الاتعاد الى حد ما عن رأى فايتسوس بأنها ادراك لاختيارات وبدائل مختلفة تحت تصرف شركة عالمية . وهذه الاختيارات والبدائل المختلفة قد تتعلق بالتوريد بالمواد الخام ، أو تتعلق بفرص التصدير أو الاستثمار ، كما تتعلق بالمعلومات التقنية عن المنتجات والعمليات فى قطاع معين من الاقتصاد . وبراءات الاحتكار جزء هام من هذا النوع من « المعرفة » لانه يمكن استخدامها لاحتكار الانتاج ، وبهذه الطريقة يضبط أنماط الاستثمار والتجارة الدولية . ومن المحتمل ان السيطرة القابضة على المعرفة قد أصبحت هامة بطريقة متزايدة فى النظام الاقتصادى العالمى ، ربما جزئيا على حساب القوة البحتة لرأس المال .

ولقد وصل هليج هفيم الى قريب جدا من هذا التصور فى تحليله للتركيب « التقرسماي » (تكنوكرايتال) للنظام الدولي . ويعرف هذا بأنه تركيب تحكمى يتميز باندماج التقنية والمعلومات ورأس المال فى اطار التقسيم الدولي للتصايدى للعلم (التخصص الدولي التجمي فى الوظائف) وهو يؤكد كذلك أن المعلومات والتقنية الفائقين لا بد أن يتحدوا مع وضع احتكارى ودرجات عالية من الاكتفاء الذاتى لرأس المال قبل أن يستطيع المرء أن يتحدث عن بناء « تقرسماي » متقن . وهذا يعزز رأيي أنه يكون مضللا أن نعتبر براءات الاحتكار والمعلومات التقنية بمثابة قوى دافعة فى النظام الدولي الحالى غير المتكافئ ، والاولى (أى الافضل) أنها أدوات وأساليب حركة تستطيع الشركات العالمية ذات المراكز الاحتكارية ، بمعاونتها ، أن تصون قوة تأثيرها فى مواجهة المنافسين المحليين والدوليين ، بل حتى زيادتها فى بعض الحالات . ان التوزيع غير المتكافئ لرأس المال وما ينجم من علاقات غير متوازنة يضمن أن تكون العلاقات التقنية كذلك غير متوازنة ، بل الى درجة أقوى فى اغلب الأحيان .

ان متغيرا مركزيا متداخلا بين توزيع قوة رأس المال وتوزيع الدراية التقنية
لهو التوزيع غير المتكافئ الى حد بعيد للموارد العلمية للعالم . وبدون أن نقصد الى
أى تحليل شامل فإنه يمكن للمرء أن يشير الى أن البلاد الصناعية تتحكم فيما يقرب
من تسعين في المئة من الجهود العلمية في العالم وفي بعض الحالات وربما أكثر . ففي
أغلب مجالات البحث العلمي تحتل الشركات العالمية الكبرى مكانا ذا سيادة وسيطرة .

براءات الاختراع والتجارة الدولية

ربما كان لبراءات الاختراع وعقود التراخيص والاتفاقيات التقنية الأخرى تأثير
على انجاء وتكوين التجارة الدولية أكثر مما يفترض عادة وإن ضعف ومقدار (كم
وكيف) تيارات التجارة الدولية لا يتحدد بمعطيات الباعث وتفاوتات المقدرة بين الأمم
فقط ، ولكن أيضا بترتيبات انشائية مختلفة تشكل اتفاقيات التقنية جزءا منها ،
فالبراءات واتفاقيات التراخيص وسائل تستطيع الشركات العالمية بها أن تنظم شبكات
معاملاتها التجارية بتقسيم الأسواق بين هيئات تابعة لها ، وبالمثل بين حاملي التراخيص
فاذا استخدمت توثيق الاختراعات لاحتكار أسواق معينة فإن الإنتاج المحلي يصبح
ببساطة وغالبا غير مكفول ، في حين تزيج الحماية المستمدة من البراءات الاحتكارية
الشركات الأخرى . وفي مثل هذه الحالات فإن التصدير هو الاستراتيجية التي يتبعها
حائز البراءة الاحتكارية .

فاذا امتد استخدام التقنية الموثقة الى بلد أجنبي فإنها قد تخدم أغراضا هجومية
أو دفاعية . فالاستراتيجية الهجومية تعني أن تقديم التقنية الموثقة قد تكون مرحلة
انتقالية في عملية الاستيلاء على الشركات الأهلية ، وإزاحة المنافسة وغزو السوق
فعلا ، والبراءات والتراخيص يمكن أن تكون جزءا من استراتيجية دفاعية أيضا .
فالتقنية تباع لبلد ما يسبب مزايا الاحتكار المتدفقة ولكن لأنه إذا لم تبع فإن شركة
أخرى ستضطر الى أن تقوم بذلك فتفقد الأسواق . واتفاقيات التراخيص هي أيضا
وسيلة لتجزئة الأسواق . وهناك براهين أولية تبين أن الشركات ما أندر ما ترخص
تقنياتها للمنافسين المحليين ، ويتم عقد الاتفاقيات من باب التفضيل مع الشركات
الأجنبية .

وثمة استراتيجية عامة للشركات العالمية ، هي أن تدمج الهيئات المحلية التابعة
لها في التقسيم العالمي للعمل الخاص بالشركة ، وهكذا تضمن أن يكون دورها (أي
الهيئات التابعة) سبورا للربح وفعالا بقدر الامكان ، وهذا يعني ، بدوره ، أنها تكون
غالبا مندجبة بقوة في الخطط العالمية لشراء المواد ، وتحديد الأسعار ، وترتيبات
القروض ، الخ . وهكذا يقرر الذي يبيع (أو يمرض) التقنية الى حد كبير الشروط
التي يعمل بمقتضاها مشترى التقنية ، سواء كان هيئة تابعة أو حامل ترخيص أو
غيرها ، كطرف في اتفاقية لاستخدام التقنية ، وبعبارة أخرى فإن تكاليف هذه
الاتفاقيات ، التي يتحملها المشتري ، ليست مالية بالتحديد فحسب ، ولكنها تمتد
كذلك الى مظاهر بنائية أقل تحديدا ، تعين أيضا خصائص انتقال التقنية .

ان اتفاقيات التقنية غالبا ، نسبيا ، على فقرات مقيدة فيما يختص بتصدير
السلع المنتجة بمقتضى الاختراع أو التراخيص . وهذا ممكن لأن قوانين توثيق الاختراع
لكل الدول في الواقع تمنح الحائزين الحق في التحكم في شروط البيع ، والهدف من

قيود التصدير هي غالبا للتحكم في المنافسة بين حاملي التراخيص ، ومن الصعب الى حد ما تقدير أثر هذه القيود على حاملي التراخيص ، فهم من ناحية يخسرون اقتصاديا بفقدان أسواق التصدير ، ومن ناحية أخرى ربما يربحون من ازاحة المنافسة الاجنبية .

وهناك فقط معلومات قليلة منسقة عن تطبيق قيود التصدير فيما يتصل باتفاقيات التراخيص ، والبيانات المتاحة ، تشير الى أن الفقرات (أ أو البنود) الحادية لمثل هذه القيود مألوفة نوعا ما في اتفاقيات التقنية . ولقد حلل فايتسوس عددا من العقود في بوليفيا وكولومبيا والاكوادور وبيرو ، ووجد أن الصادرات ممنوعة كلية في ٨٠٪ منها وممنوعة جزئيا في ٥٪ أما الدراسات الخاصة بالهند والفلبين فتبين أن الحظر التام أو الجزئي على الصادرات أقل شمولا ، ونصيبه من كل الاتفاقيات النافذة المفعول يبلغ حوالي ٥٥٪ في الهند وقرابة ٣٣٪ في الفلبين . ويبدو أن الدراسات الفاحصة تبرهن على أن قيود التصدير أكثر وجودا في حالة اتفاقيات الترخيص مع الشركات الاعلية منه مع الهيئات التابعة للملكة بكاملها لاحدى الشركات العالمية ، أو مع المشروعات المشتركة ، وربما كانت درجة التحكم في حامل الترخيص عاملا خطيرا في هذا المقام .

وكما أشير اليه آنفا فإن البنود المقيدة المختلفة التي تقيد اختيار مصدر الشراء هي استراتيجية معهودة للشركات العالمية ليتاح لها استعمال قدرتها التقنية على التأثير ، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية . ولقد بين فايتسوس مثلا أن ٦٧٪ من العقود المبرمة بمعرفة الشركات البوليفية والاكوادورية والبيروفية مع الشركات العالمية تحتوي صنوفا مختلفة من البنود المقيدة المتعلقة بمصادر الشراء ، بينما في ال ٣٣٪ الباقية سمح صراحة بالاستيراد الحر ، وفي الهند اشتملت ١٢٪ من جميع الاتفاقيات النافذة المفعول على بنود خاصة بتقييد المشتريات ، بينما كانت النسبة المناظرة في الفلبين ٢٦٪ .

بل ان بعض عقود التقنية قد تشتمل حتى تحريم استعمال المواد المحلية ، وهذا يحدث غالبا جدا داخل الشركات العالمية دون ذكر قيود صريحة ، كما ظهر بوضوح من تحليل بيانات ثلاث شركات عالمية تعمل في صناعة الصابون الكينية . فلم تستثمر أى واحدة منها لتنمية مصادر المواد الخام المحلية لانتاج الصابون . فالمواد الضرورية الداخلة في التصنيع تشتري عادة ، ولا سيما المطلوبة لانتاج السلع المعلمة عالميا ، من الموردين الدوليين المعتمدين من الشركة الام . ونتيجة من نتائج هذه الممارسة أن الاوضاع المحلية لا تقوم قائمتها ، واقتصاد البلد المضيف لا يحصل على أية مزايا تستحق الذكر .

ان الضرر الناجم عن هذه الممارسات التقييدية ليتأكد بقوة بفضل تقرير حديث من الامم المتحدة :

« ان البنود المقيدة للشراء المرتبطة بنقل التقنية لا تؤثر فقط على تكاليف الانتاج من خلال التغاضي في أسعار مستلزمات الصناعة ولكن يمكن أن يكون لها آثار غير مباشرة ، هامة على العوض الإستردادي ، والتنوع التصديري وجهود النمو للبلدان النامية . فعندما يتقرر مصدر التوريد بمعرفة عارض التقنية بدلا من أن يتقرر بمعرفة من يستقبلها فإن تحيزا لصالح الواردات لا مناص من توقعه . وعلاوة على ذلك فإنه

لما كانت التقنية المستوردة قد نشأت في بلد متقدم فانها تكون سببة الملاءمة مع ممنوحات الحافز ، وتيسر المصادر الاهلية (المحلية) في البلدان النامية وهذا ان العالمان يسهمان في رفع تكاليف الانتاج في البلاد النامية وجعل السلعة الناتجة اقل قدرة على المنافسة في الاسواق العالمية . ان التكلفة المرتفعة للتقنية المستوردة والمواد المستخدمة المستوردة تلقي عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات للبلدان النامية . وبلاضافة الى امكانيات التصدير الضئيلة فان هذا يؤثر تأثيرا سيئا على معدل نمو الاقتصاد بمنح الروابط الخلفية والامامية » .

الاتاوات المتعلقة بنقل التقنية

يمكن استخدام براءات الاحتكار باحدى ثلاث طرق : ا) ان تترك دون استخدام ، أو أن يتم تطبيقها بمعرفة مالكها على عملياته (اما في الوطن أو في الخارج) ، أو ترخص لاطراف ثالثة . وطبقا لتعريف تايلور وسليستون فان ترخيص براءة احتكار هو وثيقة ترسم خصائص براءة الاحتكار مدة الترخيص ، والشروط والمدفوعات المتضمنة ، وهذه الاخيرة تسمى عادة اتاوات (رسوم امتياز) .

ولا توجد بيانات مضبوطة على مدى الصفقات المتعلقة باستخدام براءات الاحتكار ومن ثم فمن الممكن أن نقدم فقط آراء تقريبية معينة . والجدول رقم (٥) يعطي نظرة تقريبية عن حجم وتقديم التجارة الخارجية في براءات الاحتكار والترخيص لبعض البلاد الكبرى .

الجدول رقم (٥)

تجارة براءات الاحتكار والترخيص (١٩٦٠ - ١٩٧١) بملايين الدولارات

الدفعات / الايادات في ١٩٧١	١٩٧١	١٩٦٤	١٩٦٠	الدوليات المتحدة
٠.٠٩	٢٤٦٥	١٠٥٧	٦٥٠	الايادات
	٢١٨	١٢٧	٦٧	المدفوعات
٠.٩٤	٢٨٣	١٢٣	-	الملكية المتحدة
	٢٦٥	١١٥	-	الايادات
				المدفوعات
١.٧٠	٣٦٤	١٤٤	٤٨	فرنسا
	٤٥٠	١٩١	٩١	الايادات
				المدفوعات
٢.٧٣	١٤٩	٦٢	-	جمهورية ألمانيا الاتحادية
	٤٠٥	١٥٣	-	الايادات
				المدفوعات
٨.١٣	٦٠	١٤	٢	اليابان
	٤٨٨	١٥٦	٩٥	الايادات
				المدفوعات
٣.٣٣	١٦	١٠	-	السويد
	٥٤	٢٥	-	الايادات
				المدفوعات

والجدول رقم (٥) يوحى بالكثير فى أنه يبين بجملاء رجحان كفة الولايات المتحدة فى سوق براءات الاحتكار ، ففي سنة ١٩٧٢ ربحتم من الاتاوات ورسم الامتياز قدر ما كان عليها أن تدفعه قرابة احدى عشرة مرة . ومن بين الدول الباقية أظهرت المملكة المتحدة وحدها فائضا طفيفا ، فاذا تركنا اليابان جانبا ، وهذا أمر له ما يبرره ، بسبب انخفاض مستواها الابتدائي للإيرادات ، فاننا نلاحظ فى حالة كل الدول الأخرى أن المدفوعات لبراءات الاختراع والتراخيص تزيد أسرع من الإيرادات . وهذا صحيح أيضا بالنسبة للولايات المتحدة ، ولكن فائضها الكبير الخالص يعنى أن ذلك ليس له تأثير عميق على مكانتها ، وبالعكس فان الدول الأخرى يحتل أن يزداد اعتمادها على تفوق الولايات المتحدة التقنوى ، وفيما يبدو فان ذلك مقبول بصفة خاصة فى حالة فرنسا .

إن نصيبا عظيما من إيرادات الولايات المتحدة من براءات الاختراع والتراخيص يأتى من الهيئات الأجنبية التابعة للشركات العالمية ، ففي ١٩٧٢ تحصلت ٢١٠٠ مليون دولار من هذه الهيئات ، وتم تحصيل ٧٠٠ مليون فقط من الشركات غير التابعة . والإيرادات من الهيئات التابعة (الفرعية) تزداد كذلك أسرع منها بمعدل ١٤٨٪ فى العام من سنة ١٩٦٥ الى سنة ١٩٧٢ . من الشركات غير التابعة التى كان معدل زيادتها المناظر ١٠٣٪ وهذه البيانات يمكن أن يضاف إليها المعلومات التى يقسمها كلايس بروندينوس الذى بين أنه فى شيل حول ما بين ٩٠٪ و ١٠٠٪ من الاتاوات (رسوم الامتياز) الى الشركات الأم فى الخارج ، ففي أربع من الحالات السبع (دولونت ، فيليبس ، يونيليفر ، باتا) حولت جميع رسوم الامتياز الى الشركة الأصلية (الأم) ، وهذه الأدلة توحى بأن التعامل فى داخل الشركات العالمية يصبح أكثر أهمية نسبيا وهذه النتيجة يمكن أن تمتد الى التجارة داخل الشركات العالمية كذلك - وبهذا تفتح الباب أمام احتمالات زائدة لاستخدام المناورة فى تحديد أسعار النقل وكذلك فى التهرب من الضرائب وتجنبها ، والجدول رقم (٦) يوضح مصادر إيرادات الولايات المتحدة من التراخيص وبراءات الاحتكار والجدول يفرق بين الإيرادات من الهيئات الفرعية (التابعة) الأجنبية والشركات غير المنتمجة (غير التابعة) وبين الجدول رقم (٦) بمنتهى الوضوح كيف أن الإيرادات من الهيئات التابعة الأجنبية قد نمت أسرع كثيرا من الإيرادات من الشركات غير التابعة ، وبصفة خاصة هذا هو الحال مع أوروبا الغربية وكنا اللتين تعتبران ذاتى أهمية حيوية من وجهة نظر الشركات العالمية للولايات المتحدة . والواقع أن الإيرادات من أمريكا اللاتينية قد أظهرت نموا أبطأ كثيرا من الإيرادات المناظرة من الدول الرأسمالية المتقدمة ، وعلاوة على ذلك فانها بالتقدير المطلق ، فى مستوى أشد انخفاضا .

والقسم الخاص « ببقية العالم » شاذ الى حد ما ، وهذا يرجع ببساطة الى الأثر المربك لليابان ، فمنذ ١٩٦٠ توجد معلومات مفصلة عن مدفوعات اليابان للولايات المتحدة .

الجدول رقم (٦)

ايرادات الولايات المتحدة من براءات الاحتكار والتراخيص ، ١٩٤٦ - ١٩٧٢

(بملايين الدولارات)

المجموع	أوروبا الغربية		كندا		أمريكا اللاتينية		بقية العالم	
	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب
١٩٤٦	١٠	-	٢٤	-	٣٦	-	٤	-
١٩٥٠	١٦	-	٢٤	-	٤٥	-	٣٨	-
١٩٥٥	٤٥	٨٢	٣٤	١٧	٥١	١٠	٢٨	٢٤
١٩٦٠	١٣٦	١٤٠	٩٥	٢٣	٩٦	٢٠	٧٥	٦٤
١٩٦٥	٣٨١	١٨٩	١٠٠	٢٧	١٧٤	٢٤	١٩٤	٩٥
١٩٧٠	٧٠٠	٢٥٢	٢٣٠	٣٥	٢٦٤	٤٧	٣٣٦	٢٢٩
١٩٧٢	٩٥٧	٢٧٦	٣٩٥	٤١	٢٢٢	٤٨	٤٦٦	٣٦٥

أ - الإيرادات من الهيئات التابعة الأجنبية

ب - الإيرادات من الهيئات غير التابعة الأجنبية

فإذا استبعدت هذه من الأرقام الخاصة (ببقية العالم) فإنها تحصل على السلسلة الزمنية الآتية : الإيرادات من الهيئات الغربية (التابعة) الأجنبية ، ٦٧ مليون دولار في سنة ١٩٦٠ ، ١٧٤ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ ، ٢٧٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٠ ، ٣٦٥ مليون دولار في سنة ١٩٧٢ . والأرقام المناظرة للإيرادات من الشركات الأجنبية غير التابعة هي على الترتيب : ١٦ مليون دولار ، ٢٩ مليون دولار ، ٦٠ مليون دولار . وهذا يعني أن « بقية العالم » باستبعاد اليابان تتبع النمط الذي لمسه في المناطق الأخرى الرئيسية . وحالة اليابان هي على أي حال شاذة لأن المدفوعات تأتي من مشروعات أهلية لا من هيئات تابعة لشركات الولايات المتحدة العالمية ، وهذا نشأ بدون ريب بسبب أن الوجود الأجنبي في الاقتصاد الياباني جد متواضع بصفة عامة ، وبالتالي فإن العوائد (الاتاوات) لا تستطيع بداهة أن تأتي من هذا المصدر .

لقد اتبعت التحولات في مصادر الاتاوات والعوائد تقريبا مسار التحولات في التوزيع المناطقي (نسبة إلى مناطق) للاستثمارات الأجنبية للولايات المتحدة ، وهي الاستثمارات التي انتقلت بصفة متزايدة من أمريكا اللاتينية إلى الاقتصادات الأوروبية الغربية خلال فترة ما بعد الحرب العظمى الثانية . ففي عام ١٩٤٦ حوالي ٨٠٪ من جميع الاتاوات من نصف الكرة الغربي ، بينما في عام ١٩٧٢ قل نصيبها بوضوح إلى حوالي ٣٠٪ ، هذا بينما ارتفع نصيب أوروبا الغربية خلال الفترة نفسها من ١٥٪ إلى ما يكاد يبلغ ٣٥٪ وإذا فحصنا نصيب أمريكا اللاتينية فقط نجد دون عناء أنه قد انخفض من ٤٠٪ إلى قدر ضئيل يبلغ ١٢٪ . وعلى وجه العموم هذا يعني أن أوروبا الغربية واليابان اللتين ارتفع نصيبهما من ٩٪ إلى ١٣٪ قد أصبحتا جالتهما هامة بصفة متزايدة بالنسبة لشركات الولايات المتحدة العالمية ، ومع ذلك فإن أمريكا اللاتينية ليست غير ذات خطر بالمرّة بالنسبة للشركات الأمريكية العالمية ، إذ طبقنا

لتقديرى الشخصى يأتى حوالى ٥٥٪ من جميع رسوم الامتياز من العالم الثالث من هذا المصدر .

ان هناك براهين قوية شاهدة على أن « المدفوعات التقنية » قد أصبحت اضافات متزايدة الاهمية الى اعادة الارباح الى الوطن : وقد انتهى كلايس برنديوس الى أن نصيب الاعادة المقنعة للارباح الى الوطن ، متخفية فى زى « المدفوعات التقنية » بالنسبة للتحويلات الرسمية المعلنة للارباح ، قد ازداد فى علاقة الولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية من ٧٤٪ فى ١٩٥١ - ١٩٥٥ الى ٨٦٪ فى ١٩٥٦ - ١٩٦٠ الى ١٢٥٪ فى ١٩٦١ - ١٩٦٥ الى ١٧٢٪ فى ١٩٦٦ - ١٩٧٠ . وبعبارة أخرى فان المدفوعات التقنية - العوائد ، اتاوت التراخيص ، والايجارات - قد أصبحت وسيلة متزايدة الاهمية لنقل الاموال من الهيئات التابعة الفرعية الى الشركات الاصلية . وكما يذكر برنديوس فان هذا النوع من الاعادة المقنعة للارباح الى الوطن من بلدان أمريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة قد بلغ مجموعها ٢٥٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٧٠ .

وسيتعلق مثلئ الاخير عن العوائد (رسوم الامتياز) بفنلنده التى عانت باستمرار من ميزان متزايد السوء للعوائد ، بالطريقة التى كابدهتها بلاد أخرى كثيرة ، كما هو موضح بالجدول رقم (٧)

الجدول رقم (٧)

ميزان العوائد فى فنلنده فى الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٥ (بملين الماركات)

١٩٧٥	١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٦٨	المدفوعات فى الخارج الارادات من الخارج
١٧٠	١٠٨	٥٦	٤٠	
٥	١	٨	٧	
١٦٥ -	١٠٧ -	٤٨ -	٣٣ -	

ولقد نمت المدفوعات الى أكثر من أربع مرات خلال سبع سنوات ، فى حين بقيت الإيرادات ثابتة تماما أو تناقصت . ولقد أدى هذا الى ميزان متدهور للعوائد التى تدفع بصفة رئيسية بواسطة الصناعات الهندسية والكيمياوية والدوائية والغذائية التى تشكل فى مجموعها أقل قليلا من النصف ، بصفة رئيسية ، الى شركات الدواء السويسرية والشركات الكيماوية من جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وكذلك الى يونيليفر ونسلة . وانه لما يدعو الى التأمل والعجب حقاً أن الشركات الفنلندية قد دفعت عوائد أكثر (١٨ مليون دولار) للشركات الاجنبية على براءات اختراع وتراخيص متعلقة بصناعات تشكيل الأخشاب التى يجب أن تكون فيها فنلنده عالية الكعب ، دفعت أكثر مما كسبت سنوياً عادة من بيع براءات الاختراع والتراخيص للخارج ، وهذا المثل يبين ، فى رأى ، بطريقة بالغة الايحاء ، الى أى مدى بلغت القوى الدولية الصغيرة فى الاعتماد على غيرها . ولقد اكتشفت بعض الملامح المثيرة للاهتمام الخاصة بالتراخيص الدولى للتقنية ، بمعرفه روبرت ويلسون الذى بحث العلاقة بين التراخيص الاهلى والدولى ، فقارن إيرادات العوائد (رسوم الامتياز) من الشركات الاهلية بمثيلتها من الشركات الاجنبية غير التابعة ، ووجد أن شركات الولايات المتحدة

قد تسلمت ٥٦٪ ، والشركات اليابانية تسلمت ٧٧٪ من جميع إيراداتها من الخارج ، وعلى أى حال فان ويلسون قد أغفل حقيقة أن معظم إيرادات العوائد جاءت ، على الأقل في حالة شركات الولايات المتحدة ، من الهيئات الأجنبية التابعة ، ومن ثم فان مقارناته تكشف عن جزء فقط من الحقيقة ، ولكن هذا لا ينقض استنتاجه أن هناك ميولا قوية احتكارية في تدفق العوائد الدولية ، خلقتها استراتيجية تفضيل بيع التقنية للشركات الأجنبية لا للشركات المنافسة في نفس الدولة على شرط أن توافق الشركات الأجنبية على أن تبقى خارج الاسواق الرئيسية لمانح الترخيص .

جهود ترمي الى اصلاح

نظام توثيق الاختراعات الدولي

إذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة البالفة الجور والمفرقة في المعاملة لنظام توثيق الاختراعات الدولي أصبح مفهوما لماذا عورض النظام . فاللام ذات الوضع المكتشف للغاية ، ولكن لا تزال تحتفظ بمبادرة ما ، قد حاولت أن تغير النظام الدولي السائد لبراءات الاختكار . وفي ١٩٦١ أثارت الحكومة البرازيلية مسألة اصلاح النظام الدولي لبراءات الاختكار في الجمعية العمومية للام المتحدة . وبناء على هذا أصدرت الجمعية العمومية في ١٩ ديسمبر ١٩٦١ القرار رقم ١٧١٣ / ١٦ الذى طالب السكرتير العام (للام المتحدة) بأن يعد تقريرا عن تشريعات توثيق الاختراع في الدول المختلفة ، وعن التأثير الاقتصادي لبراءات الاختكار ، وعن ملائمة عقد مؤتمر دولي عن موضوع توثيق الاختراعات ، وهذا التقرير ، الذى بنى على أساس استفتاءات أرسلت الى ٥٤ حكومة و١٦ هيئة عالمية ، قد نشر سنة ١٩٦٤ ، ولقد استجابت ١٢ دولة للاستفتاء ، أغلبيتها العظمى حذت نظام توثيق الاختراعات ، وتبنت الهند ولبنان وكوبا فقط وجهات نظر تنديدية انتقالية .

وهذا يوضح أنه خلال العقد السابع كان كثير من الدول النامية راغبا في الدخول في الاتفاقيات الدولية القائمة بدلا من تحدى نظام توثيق الاختراعات القائم (السارى) . ومنذ أوائل العقد السابع اكتسب النقد ، تدريجا ، أرضا على الصمغين الاهلى والدولى كليهما . فعلى المستوى الاهلى (الوطنى) كانت بلاد كالبرازيل والمكسيك والهند من غلاة الدعاة حماسة الى الحاجة لمراجعة نظام توثيق الاختراعات الحالى . وهكذا فان الحكومة البرازيلية على سبيل المثال تصر على أن الموافقة الرسمية على اتفاقيات ترخيص براءات الاختراع تعنى مسبقا (تقتضى سلفا) أن حامل الترخيص يستغل الاختراع فعلا ، ولا يستخذه مجرد تبرير . دفع العوائد (رسوم الامتياز) ، فضلا عن ذلك فان القانون البرازيل ينص على أن « جميع الحقوق الخاصة بالتجسينات التى يستحدثها حامل الترخيص فى المنتج أو عملية الانتاج سوف تصبح ملكا له ، لا لصاحب براءة الاختكار » . وفى الهند شرط قانونى أن مدفوعات العوائد يجب أن تقتصر ، بصفة طبيعية ، على فترة خمس سنوات من بدء الانتاج أو الى فترة قصوى مدتها سبع سنوات من توقيع الاتفاق .

ولقد كان التشريع المكسيكى الخاص ببراءات الاختكار حازما نوعا ما حتى الآن ، ولكن هناك خططا لجعله أشد حزمًا . ففي نهاية مدته الرئاسية اقترح (الرئيس) لويس اتشيفيريا مجموعة جديدة من قوانين توثيق الاختراعات ، غطت ، ضمن أشياء

أخرى ، استبعاد براءات الاختكار للإدوية ، والكيمويات ، والعمليات الكيميائية ، وتصنيع الأغذية ، والزراعة ، وأجهزة مقاومة التلوث والطاقة النووية . وسيحل محل نظام توثيق الاختراعات في هذه القطاعات شهادات المخترع التي تسمح بتحويل العوائد ولكنها تمنع التحكم في ترخيص الاختراعات . أما في تلك الميادين حيث سيستمر التصريح بتوثيق الاختراعات فإن مدة سريان براءات الاختكار الجديدة ستخفض من خمس عشرة سنة إلى عشر سنين ، والشركات التي تعجز عن استخدام براءاتها خلال ثلاث سنوات من بدء التسجيل سوف تتعرض لإبطالها ونزع ملكيتها . وختاماً فإن أحد النصوص يقرر أن الحكومة لها حق أن تحرم بقوة القانون الأسماء المعلقة (للمنتجات) ، ولأسباب مفهومة فإن الجهود المكسبية لزيادة التحكم الأهلي في نظامها لتوثيق الاختراعات قد أثارت المخاوف والمعارضة بين الشركات العالمية .

وإنه يبدو لي ، استنتاجاً من هذه الأمثلة القليلة ، أن جو العلاقات الاقتصادية الدولية الجديد ، المميز بمطالبات تدعو لنظام اقتصادي عالمي جديد ، والمميز كذلك بجهود ترمي إلى الاعتماد على النفس محلياً (وطنياً) وجمعياً (دولياً) ، يبدو لي أن هذا الجو الجديد سوف يكون له تأثير خاص على نظام توثيق الاختراعات العالمي أيضاً . لقد كانت الجهود الأهلية لمراجعة تشريعات توثيق الاختراعات نادرة ، وكانت تلك الجهود مقصورة على تلك البلاد القوية نسبياً في العالم الثالث ، التي تملك حظاً من الاستقلال الذاتي في العلاقات الدولية .

إن الاتجاهات الحديثة تشير إلى أن الإصلاحات الأقوى احتمالاً للتحقق تشمل : زيادة تطبيق الترخيص الإجباري ، وقيداً على تحويل الأتاوات ورسوم الامتياز المتعلقة ببراءات الاختكار ، وتقصير مدة سريان البراءات ، بل استبعاد القابلية للتوثيق في بعض المجالات التي تكون فيها الانتهاكات موهودة بدرجة غير قليلة أو المجالات التي تعتبر أهميتها اقتصادية أساسية . ومم بين ، لوبانق اقنوبيه يعد مؤتمر باريس مفتاحاً ، فهو من وجهة نظر الدول النامية يحتوي أخطاء صريحة ، وأخطاء بالترك . ولقد ارتأى فايتسوس أن المادة الخامسة بوجه خاص يجب أن تنظر لتفسيح المجال ، ضمن أشياء أخرى ، أمام الترخيص الإجباري التلقائي ، وتجنب أي الزام من براءات الاختراع بالواردات . إن تبني الترخيص الإجباري التلقائي سوف يعني إلغاء شمولية براءات الاختكار ، ومن ثم يحولها (أي براءات الاختكار) جزئياً إلى سلع جماعية . ومن ناحية أخرى يمكن أن تضاف إلى اتفاقية باريس نصوص تختص بصفة أساسية بالمعايير المختلفة لقابلية التوثيق الاحتكاري .

ويوجه فايتسوس نصيحته إلى هؤلاء الذين يعملون من أجل التغيير في نظام توثيق الاختراعات الدولي . ولقد اضطلعت مجموعة دراسية من خمسة عشر باحثاً نابهاً ، يعملون تحت رعاية مؤتمر بوجواش للعلم وشؤون العالم ، الذي أصدر حديثاً « مشروع قانون عن سياسة نقل التقنية ، اضطلعت المجموعة بهمة ماثلة (لنصيحة فايتسوس) » .

إن الهدف هو وضع قواعد عادلة بصفة عامة عن السلوك في التجارة العالمية للتقنية لقبول التبادل المفيد للطرفين في التقنية المملوكة ، وقبول التسعير العادل لهذه الصفقات ، وكذلك توسيع مجرى التقنية المتاحة مجاناً ، على أساس لا تفرقة فيه .

ولا يحتوي قانون بوجواش في الواقع على توصيات معينة ، ولكنه بالأحرى يعدد

حالات يقترح فيها تغيير الوضع الحالي . وطبقا للقانون (قانون بوجواش) سوف تطبق هذه التغييرات بصفة رئيسية على الممارسات التجارية ذات القيود ، مثل قيود التصدير والاستيراد ، والاتفاقيات التجارية الخاصة الاخرى التي تقتصر بمعرفة مالك التقنية ، وتطبق على المزاوالت غير العادلة الخاصة بالائاتوات بالمشاركة في ادارة المؤسسات المستلمة للتقنية ، كما تطبق كذلك على الترتيبات المالية المختلفة التي تفيد طرفا واحدا من أطراف المعاملات التقنية . وبوجه عام يمكن للمرء أن يقول أن مجموعة بوجواش تبدأ من أرضية تحدد النمو المستمر للتقنية ، ويقبل الى حد بعيد الاطار العام للعلاقات الاقتصادية الدولية الحالية ، ومن ناحية أخرى من الواضح أن تنفيذ قانون بوجواش سوف يغير سوق التقنية في اتجاه أكثر عدالة بدرجة كبيرة .

لقد كان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD** أهم ساحة للمناقشات الخاصة بنقل التقنية بما في ذلك نظام توثيق الاختكارات . وكانت ذروة معينة في هذا النقاش قد تم التوصل اليها ، ففي مايو ١٩٧٥ قدمت مجموعة السبعة والسبعين قانونا تقصليا للسلوك عن نقل التقنية ، ولقد تقح مشروع القانون هذا ، بمعرفة عدد من الخبراء من الدول الاقل تقدما ، ويمكن للمرء أن يلاحظ عرضا أنه (أى مشروع القانون) مماثل لقانون بوجواش من وجوه كثيرة . أن السمات الاساسية للقانون التابع من مجموعة السبعة والسبعين هي عالميته (مناسب لكل الدول) ومرونته (جميع البلاد لها الحق في تشكيل قوانينها وسياساتها الذاتية) وسمته القانونية (القانون سوف يكون ملزما شرعا) ، وكان من الممكن التنبؤ بأن القوى الغربية الكبرى لا تستطيع أن تقبل هذا القانون ولو أنه كان هناك اتفاق على بعض النقاط المعينة . وعندما قدمت مجموعة السبعة والسبعين في ديسمبر ١٩٧٥ قانونها الى لجنة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، لنقل التقنية قسمت القوى الغربية في الوقت نفسه اقتراحا مضادا بطول وتغطية مماثلين .

لقد تبني دور الانعقاد الخاص السابع للجمعية للامم المتحدة في سبتمبر ١٩٧٥ القرار التالي (٣٣٦٢ (اس - ٧)) :

« يجب على جميع الدول أن تتعاون في اخراج دستور عالمي للسلوك من أجل نقل التقنية ، مستجيب ، بوجه خاص ، للاحتياجات الخاصة للبلاد النامية ، ولهذا فإن العمل لاجراء مثل هذا القانون يجب أن يستمر داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، على أن يتم في وقت مناسب لاستصدار القرارات المطلوبة في دور الانعقاد الرابع للمؤتمر ، بما في ذلك قرار على السمة الشرعية لمثل هذا الدستور بهدف تبني دستور للسلوك قبل نهاية ١٩٧٧ . هذا ويجب أن يعاد النظر في الاتفاقيات الدولية الخاصة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية ، حتى يلبي الاحتياجات الخاصة للدول النامية ، وذلك لكي يمكن أن تصبح هذه الاتفاقيات وثائق أكثر كفاءة لمعاونة الدول النامية في نقل وتنمية التقنية . ويجب أن تتطور أنظمة البراءات الاهلية ، بدون تأخير ، ليتفق مع نظام توثيق الاختكارات العالمي في صورته المعدلة » .

ولقد عجز دور الانعقاد الرابع للمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن أن يستجيب لهذا المطلب . ولقد تركز الاختلاف الأكبر ، كما كان يجب أن تتوقع على صفة الالتزام القانوني لمشروع قانون مجموعة السبعة والسبعين ، فالدول الغربية

تؤيد دستوراً اختيارياً • وفي النهاية ، ولكي يتجنب الفشل الكامل ، أصدر المؤتمر توصية بأن يستحث العمل على تحضير مشروع دستور دولي للسلوك بنية اكتماله في منتصف ١٩٧٧ ، ولقد تقرر ، علاوة على ذلك ، أن تؤلف مجموعة من الخبراء الحكوميين ، مفتوحة لكل الدول الاعضاء ، وطلب من الجمعية العامة أن تعقد مؤتمراً للأمم المتحدة تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قبل نهاية ١٩٧٧ ليبرم دستور السلوك بشأن نقل التقنية •

ولقد تبنى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كذلك قراراً يركز الاهتمام على الجهود المبذولة لمراجعة اتفاقية باريس • ولقد أعلن هذا القرار ، ضمن أشياء أخرى ، أن مراجعة نظام توثيق الاختكارات العالمى يجب أن يأخذ فى الاعتبار : الحاجة لتيسير نقل فعال للتقنية الى الدول النامية بشروط عادلة ومعقولة ، والحاجة لنصوص لتجنب انتهاكات حقوق البراءات ولزيادة احتمال استقلال البراءات. حقيقة فى الدول النامية، والحاجة الى مدخل متسع لاستخدام مستندات تسجيل براءات الاختكار بمعرفة هذه الدول • وهذه المطالب تناظر بصورة عامة الافكار التى قدمت من الدول النامية محبة اقتراح مراجعة قانون تسجيل براءات الاختكارات الدولى ، ولكن من ناحية أخرى ، فإن كثيراً من المطالب البالغة الأهمية قد أغفلت ، وصياغة قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هي عموماً حذرة وغامضة نوعاً ما •

ملاحظات ختامية

تعلقت الافكار المعروضة فى هذا البحث بالآثار الضمنية الضارة لتسجيل الاختكارات على النظام الدولى بوجه عام وعلى العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية • ان جوهر هذه الآثار الضمنية ربما أمكن اقتناصه اذا اقتبسنا قراراً للأمم المتحدة يقول :

« بالنسبة للدول النامية فإن الثمن الباهظ للتقنية يسبب قلقاً خاصاً ، اذ ان انسياب التعامل فى براءات الاختكار يسير فعلياً فى اتجاه واحد • فعندما تتعامل مع الشركات المتعددة الدولية على أساس الصفقة الشاملة فإنها قلما تعرف الثمن المدفوع للتقنية ما لم يكن الثمن محدداً بوضوح ، وبطريقة منفصلة ، فى شكل رسوم امتياز واتاوات فنية ويمكن أن تستغل حقوق الملكية لا لرفع تكلفة نقل القضية فقط ولكن أيضاً لاضافة عدد من النصوص والشروط التى تستطيع أن تؤثر تأثيراً سيئاً على دوافع التنمية عند الدولة المستفيدة •

وتمت مشكلة يجب أن تعنى بها المراجعة ، نشأت من حقيقة أن الشركات المتعددة (الكثيرة) الدولية تحصل على براءات اختكار فى كل دولة لتحمي اختراعاتها ، ولو أنه يحدث فى بعض هذه الدول أن لا تستخدم العملية ، أو قد لا يمكن الحصول على المنتج ، وفى هذه الحالة تكون براءة الاختكار قد عقرت ، لكنها منعت أى خط منافس فى الانتاج •

ان هذا يعنى أن الدرجة العالية للاحتكار ، السائدة فى أسواق التقنية ، قد جعلت من الممكن لهؤلاء الذين يتحكمون فى التقنية أن يستخدموا براءات الاختكار والترخيص والعلامات التجارية بمثابة تدابير (أو وسائل) يمكن بفضلها ضبط تدفق التقنية

الدولى لتنمية مصالحهم . ومن هنا فان براءات الاختكار ، مثلا ، تعوق بدلا من أن تيسر نقل التقنية الى الدول غير المركزية (نسبة الى مراكز التقنية) .

وعلى الرغم من الدرجة العالية للاحتكار فى تجارة التقنية قانها ليست ، على أية حال ، من صخرة واحدة ، فالعمل الذى اضطلع به ريميوند دوفال وآخرون يشير الى أنه اذا استخدمنا الدول كوحداث تحليلية ، فان العلاقات التلازمية بين معدلات البضائع الرأسمالية المستوردة وبين براءات الاختكار الاجنبية ، والعلامات التجارية والمخزون السلعي الاهل (المحل) ، عالية نسبيا ، ولكنها لا تزال تمثل ظاهرة متميزة

ولقد بلغ معامل الارتباط (أو التلازم) بين العلامات التجارية وبين براءات الاختكار ٠٤٤ ، وبلغ بين براءات الاختكار والبضائع الرأسمالية ٠٤٧ ، وبلغ بين البضائع الرأسمالية والعلامات التجارية ٠٧١ ، وهذه المعاملات التلازمية تشير الى أنه بالرغم من وجود درجة معينة من التصاعد فى الاعتماد التقنوى على المستوى الدولى فان هذه الدرجة ليست تامة على الاطلاق . وتوجد ، على أى حال ، بعض الاخطاء ، اذ أن درجة التبعية (الاعتماد) التقنوى لا يمكن بحثها بحثا حقيقيا بمثل هذا النوع من التحليل ، أولا لان البيانات ناقصة ، وثانيا لان الدور الذى تلعبه الشركات الدولية لم يمسه البحث . وتشير بعض الجهود المتواضعة المذكورة (فى هذا المقال) ، مثل دراسات حالة الارجننتين وفنلند ، الى أنه مع قليل من التجاوز ، فان نفس الشركات العالمية ، ولا سيما تلك التى تعمل فى قطاعات الكيماويات والدوائيات والجهزة الكهربائية الفنية ، تسيطر على نظام تسجيل الاختكارات للدول غير المركزية تقنويا ، وللدول المتقدمة الصناعية . وهذا بدوره يميل الى اثبات صحة الاستنتاج بأن أنسب نمط بنائى للنظام الدولى ، الذى يصور سمة الاعتماد (التبعية) التقنوية ، يمكن أن يستخلص بالجمع بين الملامح اللاتقنة للنمط الانتشارى الوحيد القطب وامنموذج الاقطاعى .

ان النظام الدولى لتسجيل براءات الاختكار لا يفضى ، فى حد ذاته ، الى التبعية (الاعتماد) التقنوية ، ولكنه ، كما أكدنا ذلك مرارا ، بدلا من ذلك ، وسيلة لضبط تطبيق الخبرة التقنوية فى صنوف مختلفة من الدول وبصنوف مختلفة من المؤسسات وبصفة أساسية فان النظام الدولى لتوثيق الاختراعات بالاضافة الى الاساليب الاخرى المناسبة ينظم عملية من يأخذ فى التصنيع ، وكيف ، وتحت أية شروط . ورسوم الامتياز والاتاوات ، بدورها ، أساليب عمل ، يمكن من خلال توزيع جزء من الارباح التى تنتج من امتلاك الخبرة التقنوية . وهذا التوزيع ، كما سبق بيانه ، يتجه بقوة فى صالح الدول الرأسمالية المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة ، ومن ناحية أخرى فهو (أى التوزيع) بالغ الضرر للامم النامية التى لا تستطيع أن تقرر بحرية أى نوع من التقنية تريده وتحتاج اليه ، وأين تستطيع أن تبيع منتجاتها . وعلى نقيص

ذلك فان اتفاقيات براءات الاحتكار والتراخيص تحتوى صنوفا عدة من القيود على الواردات من المواد الخام ، وعلى الصادرات من المنتجات المصنعة ، أو نصف المصنعة ، وكذلك على تحديد أسعارها • وعلى هذا الاساس فانه فى رأى صواب أن نستنتج أن إعادة النظر فى نظام تسجيل البراءات الدولى سوف تقلل من السيطرة التقنية والاقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى فى الجزء النامى من العالم ، وذلك بزيادة استقلاله الذاتى (أى الجزء النامى من العالم) • وان إعادة النظر فى نظام تسجيل البراءات الدولى لا يمكن على أية حال أن يفضى الى أى نتائج جذرية ، ان اثرها سوف يكون على احسن الفروض محدودا •

القرى الإقليمية

المناخ كعائق للتنمية في الأقاليم الاستوائية

● ● كثيرا ما تشير الكتب المعاصرة التي تبحث في العلاقات الدولية الى اختلال التوازن بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وتعتبر عن ذلك بتقسيم هذه الدول الى دول الشمال ودول الجنوب . وواضح أن هذا التقسيم يرتكز على الموقع الجغرافي للموس لهاتين المجموعتين من الدول . كذلك يزداد الاعتقاد بأن عامل المناخ هو من العوامل الدائمة او شبه الدائمة التي تؤثر في طبيعة هذا التقسيم ان لم تحدد طبيعته . واذا عدنا الى سنة ١٩٥٣ ألفينا اللجنة التي ألفها مجلس العلاقات الخارجية لدولة التنمية المناخية والاقتصادية نقول ما نصه :

« لاحظت اللجنة في أثناء مداولاتها أن هناك تلازما عجيبا في دول العالم الحر بين المنطقة الاستوائية وعلم التقدم الذي يوصف بأنه حالة من التخلف ، كما تدل على ذلك المؤشرات المختلفة .

« وقد استعرضنا الأدلة التي تثبت بشكل قاطع أن الموقع الجغرافي في المنطقة الاستوائية هو العامل الحاسم الوحيد في التخلف . وكيفما كان الامر فإن درجة التلازم بين المنطقة الاستوائية والتخلف والأدلة القطعية التي تثبت ذلك توضح أن معظم الشعوب في المناطق الاستوائية تواجه - بالقياس الى سكان المناطق المعتدلة - عوائق ضارة تؤثر - بالذات او بالواسطة - في سكنى الانسان في البيئة الاستوائية ، وبخاصة المناطق الاستوائية الرطبة » اهـ

الكاتب : جيانغ فو جيا بانديوباز دايا :

استاذ العلاقات الدولية ومدير مركز الدراسات الخاصة
بجنوب شرقى آسيا ، ومركز الدراسات الخاصة بباكستان
وبنجلاديش ، ومركز غاندى للدراسات بجامعة جنوبيور ،
كلكتا . من مؤلفاته « ماو تسي تونج وغاندى ، نظرات فى
التحول الاجتماعى » عام ١٩٧٣ ، و « صنع السياسة الخارجية
الهندية » عام ١٩٧٠ ، و « الفكر الاجتماعى والسياسى عند
غاندى » عام ١٩٦٩ .

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاصلى لرعاية الفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية ، ورئيس مشروع الاثف كتاب سابقا .

وقال جوتار مېردال أيضا :

« من الحقائق الثابتة أن نجاح التصنيع فى العصور الحديثة كما حدث فى
اليابان والاتحاد السوفيتى قد تحقق فى المناطق المعتدلة . وكذلك تم التصنيع
بالصين ، فى الولايات الشمالية غالبا . ولا يمكن أن يكون هذا كله من المصادفات
التاريخية ، بل لا بد أن تكون له صلة ببعض العوائق الخاصة المتصلة بالمناخ بصورة
مباشرة أو غير مباشرة ، تلك العوائق التى تعترض الدول الواقعة فى المناطق
الاستوائية وشبه الاستوائية » آ هـ .

ونريد فى هذا المقال أن نبحث فى هذا العامل غير البشرى من عوامل اختلال
التوازن فى هيكل النظام الدولى ، وأن نبين أن المناخ الاستوائى (وشبه الاستوائى
أيضا) يؤثر تأثيرا سلبيا فى انتاج الطاقة البشرية ، والزراعة ، والصناعة ، والتجارة
وهذا من شأنه أن يجعل البلاد الاستوائية ذاتها فى وضع سيء بالنسبة للبلاد الواقعة
فى المنطقة المعتدلة . ونريد أن نوضح أيضا أن البلاد الاستوائية لا تستطيع معنقدة
أو مجتمة — أن تحل مشكلة المناخ . ومن هنا كان العمل الدولى ضروريا لتحقيق
هذا الغرض .

المناخ الاستوائى وانتاج الطاقة البشرية

دلت التجارب على أن انتاج الطاقة ، وبالتالى انتاجية الفحل ، أقل فى البلاد

الاستوائية منه في البلاد المعتدلة . وكان هذا القول يتردد كثيرا في المؤلفات الاستعمارية . ولكن هذا التباين في انتاج الطاقة كان يعزى في المرحلة الاولى من الاستعمار الى التفوق العنصرى في البلاد المعتدلة والانحطاط العنصرى في البلاد الاستوائية . على أن الباحثين أخذوا يعترفون شيئا فشيئا بأهمية عامل المناخ . فقد حاول هنرى توماس باكل في وقت مبكر يرجع الى سنة ١٩٦٤ أن يفسر في كتابه الموسوم « تاريخ الحضارة في انجلترا » كيف أن قوانين المناخ القاسية حكمت على الشعب الهندى بالفقر ، وألقته في مهواة التدهور التى لم يستطع أن ينجو منها حتى الآن . وتولى الزورث هنتنجتون شرح هذا الموضوع بالتفصيل . ولكن مبدأ الحتمية الذى ربط فيه بين قيام وسقوط الحضارات وبين التغيرات المناخية ، ونزعاته العنصرية التى تتجلى في بعض كتاباته ، كل ذلك صرف الانظار عن يحوته التجريبية بشأن العلاقة بين المناخ وانتاج الطاقة البشرية . بيد أن بعض النتائج التى توصل اليها فى هذا المجال تتفق مع النتائج التى وصل اليها غيره من الباحثين ، كما تتفق مع التجارب والملاحظات العامة .

ويرى هنتنجتون أن نتائج أبحاثه التجريبية تؤيد نتائج الابحاث الماثلة التى أجراها غيره من العلماء ، وتبين بشكل قاطع أنه يوجد بين الاحوال المناخية حالة مثلى تساعد على نشاط الانسان ، تشبه تماما الحالة المثلى التى تساعد على نشاط الحيوان والنبات . ثم يقول : « تختلف هذه الحالة المثلى اختلافا قليلا نسبيا من قوم الى قوم ، ومن مكان الى مكان . وكل حالة مناخية تغاير هذه الحالة المثلى تقلل من قدرة الانسان على العمل ، وتجعله أكثر تعرضا للمرض ، ومن ثم يصبح فريسة سهلة للبكتريا وغيرها من الطفيليات » أ هـ .

وقد أتاحت له أبحاثه أن يحدد هذه الحالة المثلى فى ضوء الأدلة والشواهد المباشرة وتجارب الناس الذين سافروا وعاشوا فى أنحاء مختلفة من العالم . يقول هنتنجتون فى ذلك :

« ان أفضل المناخ المناسب للصحة والعمل هو المناخ الذى قلما يقل فيه متوسط درجة الحرارة عن ٣٨ ف ، وهو أنسب معدل للنشاط العقلى ، أو قلما يرتفع عن ٦٤ ف ، وهو أنسب معدل للنشاط الجسمى . وعلى هذا الأساس فإن الاحوال المناخية المثلى تتوافر حيث معدل درجة الحرارة على مدار العام قريبا من ٥١ ف ، كما هو الحال فى لندن وباريس وبكين » أ هـ .

وفيما يتعلق بتأثير درجة الحرارة والرطوبة على العمل والصحة يشير هنتنجتون الى أبحاثه الخاصة ، وأبحاث غيره ، والرأى السائد فى هذا الشأن فيقول :

« متى ارتفعت درجة الحرارة فوق ٧٠ ف قلت قدرة الانسان على العمل الجسمى وضعف ميله اليه ، وازدادت حساسيته للمرض . وإذا أضيف الى ذلك ارتفاع رطوبة الجو - كما هو الحال فى كثير من البلاد الاستوائية - ازدادت الحالة سوءا » أ هـ . ويعتقد هنتنجتون أن التغيرات الموسمية الكبيرة فى المناخ ضرورية لصحة الانسان وقدرته على العمل ، ويقول أن البلاد الاستوائية تعد من هذه الناحية أسوأ حالا من البلاد الواقعة فى المنطقة المعتدلة . والنتيجة العامة التى يخلص اليها هى أن « المناخ

الدافئ ، الرتيب ، غير المنشط ، من شأنه أن يقلل من نشاط الإنسان جسما وعقلا ، بصرف النظر عن السلالة التي ينتمى إليها » .

وقد أكدت الابحاث الحديثة صحة النتائج التي توصل اليها هنتنجتون بوجه عام . من ذلك أن و . بوريدج ، أستاذ الطب البريطاني ، بحث العلاقة بين المناخ وإنتاجية العمل في الهند ، وانتهى الى القول بأن « العامل الهندي اذا قورن بزميله في البلاد ذات المناخ البارد يبذل مجهودا أقل ، ويأخذ فترة راحة أطول ، وهذه العادة تتأصل في نفسه في وقت مبكر » .

ويقول بوريدج ان ارتفاع درجة الحرارة يسبب انخفاضا في درجة التحول الغذائي ، ويشير في هذا الصدد الى واقعة طريفة هي أن الهند تعرضت خلال تاريخها كله لفزوات متتابة من قبل أقوام جاؤوا من مناخ بارد ، وتمتعوا بقدرة أكبر على التحول الغذائي . كذلك قررت اللجنة الامريكية للمشاور اليها في بداية المقال أنها تبينت - مع ارتباطها في نظريه الحتمية المناخية القابلة بان للمناخ تأثيرا محسنا في الإنسان - « أن عدم الميل الى العمل متأصل في البلاد الاستوائية بين السكان الدائمين ، والنازحين من البلاد المعتدلة ، وأن فقدان النشاط العقلي هو - على الأرجح - أهم النتائج المباشرة للبيئات الاستوائية » . ولاحظت اللجنة فوق ذلك أن الدقة قد لا تتوافر في الأشخاص ذوي الدوافع الضعيفة ، وأن زيادة التركيز عندهم تهرق أذهانهم » . يضاف الى ذلك أن سوء التغذية الناجم عن انخفاض كمية المعادن والبروتين في الاغذية النباتية ، والنقص النسبي في الاغذية الحيوانية وقلة جودتها ، وكلاهما يعزى الى المناخ الاستوائي ، يقللان من العمل والكفاية ، ويزيدان من حساسية الناس للأمراض . على أن المناخ الاستوائي مسئول أيضا عن انتشار الأمراض المختلفة بصورة مباشرة ، فقد ورد في تقرير اللجنة ما نصه :

« ان الظروف المناخية تشجع - كما هو حال النباتات والحيوانات - حدوث ونقل بعض الأمراض المعدية - فالكائنات المستقلة مثل البكتيريا والكوليرا وبقرات الديدان الحطافية ، والحشرات الناقلة للجراثيم مثل الذباب والبعوض والقمل ، والعوازل (جمع عازل) البشرية والحيوانية ، تؤدي أحيانا الى زيادة حساسية الإنسان للعدوى » اهـ .

وقد لاحظ كذلك جوناو ميردال الآثار الضارة المتعددة للمناخ الاستوائي في انتاج الطاقة البشرية ، فقال فيما يتعلق بالقدرة على العمل :

« يلاحظ في جميع الاحوال أن المناخ يجعل الناس غير راغبين في العمل اذا كان شديد الحرارة والرطوبة ، وتقليل الوطأة ، كالذي يعانيه معظم سكان جنوب آسيا كل الوقت أو جله . فالعمال الديوينون - مثلا - يبذلون في استخدام أدواتهم جهدا أقل ، ويأخذون فترة من الراحة أطول وأكثر مما يفعلونه نظراؤهم في المناخ البارد . وفي ظل هذه الظروف لا يبذل العمال سوى جهد ضئيل فيما عدا الحالات الضرورية الملحة . ومن هنا تراهم يحملون القواعد والشروط الصحية لأنها في نظرهم لا ترقى الى مستوى الامور الضرورية . وهذا الاهمال يضر صحة السكان ، ويساعد على انتشار الفقر الناجم عن انخفاض دخل العمل ، وضعف القدرة عليه » . ويلاحظ ميردال أيضا أن « قلة المقادير التي يتناولها الإنسان من السرعات الحرارية وبخاصة المواد الواقية من الأمراض ، كالبروتينات والفيتامينات ، ترجع

الى تأثير المناخ الضار على التربة والزراعة « . وواضح أن نقص التغذية يقلل بدورها - من القدرة على العمل ، ويزيد من الحساسية للمرض . ويلاحظ ايضا أن المناخ الدافئ والرطب يهيئ أحسن الظروف لانتشار الكائنات المجهرية بجميع أنواعها وأن « ادق الميكروبات تحد بسهولة في الجمل الغفير من الكائنات الحية المزدهرة أنواعا صالحة لان تغذيتها وتنقلها » . وقد توصل ايضا عدد كبير من العلماء الثقات أمثال ب. بوريسوف المهندس والعالم المناخي السوفيتي ، وجون د. ماذر العالم المناخي الامريكي ، والمفكر الهندي نيرادس . شودري ، الى نتائج تشير الى تأثير المناخ الاستوائي الضار على انتاج الطاقة لا تختلف في جوهرها عن النتائج التي توصل اليها هنتنجتون وبوريدج وميردال واللجنة الامريكية .

ومن نافلة القول أن قلة انتاج الطاقة الجسمية والعقلية بسبب المناخ من شأنها أن تؤدي الى احباط وابطاء نمو البلاد الاستوائية من سائر الوجوه ، وذلك عن طريق انخفاض انتاجية العمل ، والكسل والبلادة وعدم القدرة على الاحتمال ، وفشل روح الادمم والمغامرة ، وما يترتب على ذلك من انحطاط مستوى الأداء والعمل . ومحاولة بعض الباحثين أن يثبتوا أن المناخ الاستوائي يشكل الخطوط العريضة للثقافة السياسية والاخلاقية للبلاد . ولكن أكثر آثار المناخ الضارة وضوحا وتحققا هو انخفاض انتاجية العمل على نحو يقوض أركان التنمية الاقتصادية سواء في مجال الزراعة أو الصناعة وقد لا يكون المناخ الاستوائي هو العامل الوحيد المسئول عن انخفاض هذه الانتاجية ، ولكن عامل المناخ ، كما تدل على ذلك الابحاث التي سلف ذكرها ، هو السبب الرئيسي في التفاوت الكبير بين الشمال والجنوب في انتاجية العمل .

المناخ الاستوائي والزراعة

تدل المشاهدات العامة في الدول الصناعية على أن الثورة الزراعية التي تنتج الفائض الزراعي اللازم للصناعة هي شرط سابق لاي تقدم جوهري في التنمية الصناعية . ولكن الابحاث الحديثة تدل على أن المناخ الاستوائي عقبة كؤود في سبيل الثورة الزراعية ، لانه يؤثر تأثيرا ضارا على حالة التربة ، وموارد المياه ، وانتاج النبات ، وتربية المواشي . وتمتاز البلاد الواقعة في المنطقة المعتدلة على البلاد الاستوائية في كل هذه النواحي . ولذلك يمكن القول بأن عامل المناخ هو السبب في ركود الزراعة النسبي ، وما يترتب عليه من حلقة الفقر المفرغة في دول الجنوب .

وأول ما يذكر في هذا الصدد أن هناك اتفاقا عاما على أن ارتفاع درجة الحرارة وارتفاع الرطوبة في المناخ الاستوائي يعجزان بتفتت وتحلل المادة العضوية التي تحتوي عليها التربة ، وبذلك يقلل محتواها الغذائي . ومن شأن هذه الخصائص المناخية أن تزيد من عملية غسل التربة ، فتذوب المركبات العضوية والمعدنية وتزول بفعل الماء الذي يتخلل التربة . يضاف الى ذلك أن مقدار التكاثف في المنطقة الاستوائية أقل جدوى وفاعلية منه في المنطقة المعتدلة ، وذلك لان كمية البحر المتصاعد من المنطقة الاستوائية كبيرة بجدا فضلا عن أن جزءا من ماء الامطار يضيع بسبب جريانه على سطح الارض . ولذلك يحدث الجفاف بالبلاد الاستوائية حتى في المناطق الرطبة فيها . ومن ثم كان المناخ الاستوائي أمرغ في اتلاف خصوبة التربة من مناخ المنطقة المعتدلة .

ولا ريب أن فقر التربة في البلاد الاستوائية يجعلها دائما أسوأ حالا من بلاد المنطقة المعتدلة ويجعل من العسير عليها جدا أن تحقق تقدما ثوريا في مجال الزراعة يضاف الى ذلك أن المخصبات لا تجدى فتيلة على المدى الطويل ، إذ ليس لها - في أحسن الأحوال - سوى تأثير مؤقت ، وكما قال ميردال : « إن الإسمدة الصناعية لا تفيد التربة إلا بصفة مؤقتة » ، وبطريقة غير مجدية ، لسرعة تحليلها ، وسهولة غسلها وزوالها » .

ولذلك كان من الطبيعي أن تحتوى النباتات الاستوائية على كميات قليلة من المعادن والبروتينات وأن تكون المحاصيل الغذائية من نوع المواد « الكربوهيدراتية » وأن يقل عدد المحاصيل التي تنمو بكثافة كافية ، وإنتاج كاف للاستغلال التجاري .

ومن الخصائص غير اللائمة في المناخ الاستوائي التي أكسبها ميردال بشدة تغير مواعيد سقوط الأمطار الموسمية . وتبلغ المشكلة أشدها بصفة خاصة في المناطق الموسمية أي في جنوب وجنوب شرقي آسيا . ولكن ميردال لم يؤكد بصورة كافية التلف الشديد الذي تصاب به المحاصيل بسبب غزارة الأمطار والفيضانات التي تحدث عادة في المناطق الموسمية . والواقع أن جميع الأنهار في المناطق الموسمية ومعظم الأنهار في المناطق الاستوائية تتغذى بمياه الأمطار . ولذلك يؤدي تغير مواعيد ومقادير التكاثر الى فشل الزراعة أو نجاحها الى حد كبير ، وإلى حدوث الجفاف والفيضانات بصفة دورية تقريبا . أما في المنطقة المعتدلة فإن كثيرا من الأنهار تتغذى بالثلوج الذائبة . ومن ثم يتاح لها الماء بصفة منتظمة دون تفسير موسمي ملموس . وأخيرا فإن الأمطار الغزيرة تجعل عملية الزراعة والصداد عسيرة ، مع تعذر تخزين المياه بسبب ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة وغزارة الأمطار . ولذلك كان من الصعب فيما إثناء السدود وأعمال الري التي يبدو لأول وهلة أنها تدابير فعالة ضد الفيضان والجفاف والتغير الموسمي في كميات المياه ، ففضلا عن النفقات الباهظة لهذه المنشآت وصعوبة صيانتها في المناخ الاستوائي .

وللمناخ الاستوائي ضرران خطيران في إنتاج النبات : أولهما نمو الأعشاب والفطريات والحشرات نموا لا ضابط له ، وثانيهما ارتفاع نسبة أمراض النبات . وإيضاح ذلك أن ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة يؤدي الى تنشيط النمو السريع والواسع للأعشاب الضارة التي تنافس المحاصيل الزراعية في التهام المواد المغذية في التربة . وقد لوحظ أن كل محصول له ألفة طبيعية على الأقل هي الأعشاب الضارة التي تعوق نمو النبات ، وتحول دون نمو السلالات النقية ، مما يترتب عليه أن تصبح هذه السلالات نادرة في البلاد الاستوائية . ومن طبيعة الفطريات والحشرات أنها تنمو في المناخ الاستوائي ، وتتغذى بالنبات . وإذا انضم المناخ الحار والرطب الى الحشرات أدى ذلك أيضا الى انتشار أمراض نباتية عديدة وواسعة النطاق . وكل هذه العوامل تقلل لا محالة من إنتاج المحاصيل التي لا يمكن صيانتها في ظل هذه الظروف إلا باستخدام استثمارات ضخمة لا تدعو إليها الضرورة في مناخ المنطقة المعتدلة .

ويضاف الى الصعوبات الهائلة في إنتاج النبات صعوبة إنتاج الحيوان . ومنشأ هذه الصعوبة قلة المساحات المتاحة لعلف الحيوان ، بسبب نقص الطعام والمحاصيل التجارية . وإلغى المباح عادة عيابة عن كلا صلب قيمته الغذائية ضعيفة وبخاصة في المعادن والفيتامينات . يضاف الى ذلك أن النباتات كثيرة الألياف أمما يضاعف من

صعوبة تغذية الحيوان . ثم ان ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة يزيد من انتشار الامراض المعدية والطفيليات بين الحيوانات ، ونمو البكتريا والحشرات النافله للجراثيم والعوائل ، وكلها تشكل عنصرا من مشاكل البيئة الاستوائية . وعلاوة على ذلك ان ارتفاع درجة الحرارة يؤدي الى سرعة تنفس الحيوان ، فلا تبقى لديه سوى طاقة قليلة لتحويل العلف الى لبن ، ولحم ، وبيض ، وصوف . ولذلك كانت المواشى بوجه عام فى البلاد الاستوائية ضعيفة النوع صغيرة الحجم الا فى الهند . وكل محاولة لتحسين المواشى عن طريق استيراد السلالات الاجنبية تبوء بالفشل لان هذه تتأثر بالمناخ أيضا . وأخيرا نجد أن المنتجات الحيوانية تتدهور بسرعة فى المناطق الاستوائية مما يؤدي الى تفاقم مشكلة الطعام الصعبة .

ومما لا ريب فيه أن العوامل الثقافية والتنظيمية قد تزيد أحيانا من المشكلات الاقتصادية التى يسببها المناخ ، فقد أكلت اللجنة الامريكية كما ألد جوار ميردال أن الملكية القطاعية للأرض ، والأساليب الضعيفة ، ووجود الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ، والنزعات الثقافية ، كل ذلك يضاعف من آثار المناخ الضارة فى مجال الزراعة بالبلاد الاستوائية . والواقع أنه لا يسهل بل لا يمكن فصل أثر هذه العوامل التنظيمية والثقافية عن أثر المناخ . ولكن هذا لا ينتقص من أهمية ولا حقيقة أثر المناخ الضار فى البلاد الاستوائية إذ لا يمكن أولا لاى اصلاح تنظيمى أو ثورة ثقافية أن تحوّل فقر التربة وغيرها من الصعوبات الخطيرة التى يخلقها المناخ ، كما لا يمكن ثانيا للآطار الثقافى والتنظيمى للمجتمع أن يقوم بثورة مستقلة دون أن يحدث تغييرا فى الاسس المادية لذلك المجتمع . ولما كانت الدول الاستوائية تفتقر بالزراعة قبل كل شيء فان أى تغيير فى البيئة المادية يتطلب تحسينا جذريا فى أداء الزراعة ، ولكن المناخ يفسد هذا الاداء الى حد كبير .

المناخ الاستوائى والصناعة والتجارة

للمناخ - كما ذكرنا من قبل - تأثير غير مباشر ولكنه ذو ضرر بليغ على التنمية الصناعية فى البلاد الاستوائية ، وذلك عن طريق الركود النسبى للزراعة ، وانخفاض انتاجية العمل . ولكنه يؤثر أيضا فى الصناعة والتنمية الاقتصادية بعدة طرق خاصة ومباشرة . أولا أنه يفضى الى تدهور وإتلاف رأس المال المادى بأسرع مما يحدث فى البلاد المعتدلة . وبيان ذلك أن الاختلاف الكبير فى درجة حرارة الليل والنهار يؤدي الى تكرر تمدد وانكماش المواد ، مما يقلل من عمرها بدرجة خطيرة . والمشاهد فى الاقاليم الموسمية أن المباني وغيرها والسقوف والجدران تصبح هشّة ومتشققة فى فصل الجفاف ، ثم تزداد وهنا على وهن بسقوط الامطار الغزيرة فى فصل الرطوبة . كذلك يؤدي ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة الى جعل جميع المباني وغيرها من المواد مأوى للتمل والحنافس والفطريات والصدأ .

يقول ميردال فى ذلك :

« الحرارة ، وضوء الشمس ، والرطوبة ، والعوامل البيولوجية ، كلها أشد قوة فى الاجواء الاستوائية منها فى الباردة . وهى تتفاعل معا لتتلف جميع أنواع الآلات والسلع الجاهزة لا المواد المستخدمة فى بناء المساكن فحسب . وعلى الرغم من أن المواد الغذائية وبخاصة الحيوانية قابلة للتلف فان السلع المعمرة لا تسلم

من ذلك . ولذلك كان كل نوع من المعدات المعمرة سواء كان استهلاكيا أو انتاجيا يتطلب نوعا خاصا من الحماية والوقاية . ١ هـ .

وكثيرا ما تدعو الضرورة الى استخدام طرق فنية وأجهزة وقائية في اعداد المنتجات الصناعية بالبلاد الاستوائية . ذلك بأن كمية الاتربة الضخمة التي تثيرها الرياح والحرارة والرطوبة العالية تجعل صيانة جميع الآلات والمعدات صعبة وغالية الثمن . ولا شك أن تكييف الهواء هو علاج جزئي لهذه الحالة ، ولكن استخدام أجهزة التكييف على نطاق واسع ، وبصفة دائمة ، لا يستطيعه سوى الشركات الكبيرة ، وهذه ليست كثيرة العدد في البلاد النامية . ولذلك لا يخالفنا كثير من الشك في أن ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة ، وضوء الشمس ، يؤدين معا الى تدهور كثير من المواد ، وقد يعوقان بعض العمليات الصناعية .

ويجلى الاثر الضار للمناخ في التجارة بالبلاد الاستوائية من خلال طرق النقل والمواصلات . وايضاح ذلك أن الحرارة تثير حتما كمية ضخمة من الاتربة ، وتسبب الرياح المصاحبة لها التآكل على نطاق واسع . وتشجع الامطار الغزيرة الاضطراب في الطرق ، والسكك الحديدية ، والمجاري المائية ، كما تكلف الامطار في المنطقة الموسمية جميع الطرق في الريف والحضر ، وتسبب تآكلها . وكثيرا ما تؤدي الحفر والاخاديد والايحوال التي تخلفها الامطار الى عدم صلاحية الطرق للاستعمال . ولذلك يقضى المختصون الاشهر الباقية من السنة في اصلاح الدمار الذي حل بالطرق خلال فصل الامطار . وعندما تحدث الفيضانات تعطل جميع طرق النقل والمواصلات عدة شهور ، وتسرى العدوى الى تليفونات والتلغرافات فتعطل خلال فصل الامطار . ومن هنا نرى أن الصعوبات المادية والفنية ، والنفقات الباهظة التي تتطلبها صيانة طرق النقل والمواصلات على مدار العام ، تعد عقبة خطيرة في سبيل التجارة .

وقد أصبح من المسلم به الآن أن النظم السياسية الحديثة ترتبط بالنظم الاقتصادية الحديثة ارتباطا لا تنفصم عراه ، وتتوقف عليها بدرجة كبيرة . ولا ريب أن افتقار الكثير من البلاد الاستوائية الى النظم السياسية الحديثة والاستقرار السياسي يرتبط ارتباطا العلة بالمعلول بالركود الاقتصادي النسبي الذي يرجع بدوره في بعض جوانبه على الأقل الى سوء الاحوال المناخية الدائمة أو المتقطعة . ولما كان الركود الاقتصادي وعدم التطور السياسي لهما أسوأ الاثر في مكانة الدولة في مجال العلاقات الدولية فإن عامل المناخ يعد من العناصر الهامة التي تؤثر في أوضاع العلاقات الدولية ، وبخاصة في الصراع بين الشمال والجنوب ، سياسيا واقتصاديا .

حجج تنطوي على المغالطة .

تساق عادة حجتان عريضتان للدلالة على أن العامل الانساني لا المناخ هو السبب في تأخر البلاد الاستوائية الاقتصادي ، أولهما أن عدة حضارات كبرى قامت بالاقاليم الاستوائية في التاريخ القديم ، كحضارة السند ، وحضارة وادي النيل ، وحضارة دجلة والفرات ، وكالحضارة المايوية ، والحضارة الانكية . وإذا لم تبق حضارة مادية متقدمة في هذه الاقاليم نفسها في العصور الحديثة فمن الواجب أن يعزى ذلك الى اسباب اجتماعية وثقافية لا مناخية .

وهذه الحجة تنطوي على مغالطة لسببين : أولهما أن مناخ هذه المناطق في الماضي

البعيد كان يختلف عما هو عليه الآن . وقد ذهب الى هذا الرأي عدة مفكرين من رجال الجغرافية السياسية أمثال هنتنجتون ، وهويلز ، ويملز ، كما ذهب اليه العالم السوفيتي ب . بوريسوف . وعلى أية حال فليس لدينا بيان يعول عليه عن الاحوال المناخية في أنحاء العالم المختلفة في العصور القديمة . وثانيهما أن هذه الحضارات القديمة لم تكن حضارة بالمعنى الحديث ، وهو حضارة الصناعات المتقدمة . وليس من شك في أن الاسس المادية والفنية والاقتصادية للحضارات القديمة كانت أوهى بما لا يقاس من أسس الدولة الصناعية الحديثة . يقول في ذلك جوناو ميردال :

« تفهيدا للقول بأن المناخ له شأن كبير في التنمية يقال كثيرا أن حضارات عظيمة قامت في مناطق استوائية في العصور القديمة ، واستمرت عدة قرون . ولكن الأرجح أن هذه الحضارات كانت تختلف عن الحضارات الحديثة ، وإنها نشأت غالبا في أقاليم صغيرة تتمتع بأحوال مناخية استثنائية ، ولذلك لم تتأكل فيها التربة ولم تستأصل الغابات الخ » .

وأما الحجة الأخرى فهي أن التقدم التكنولوجي قد ألغى كل ما كان للمناخ من أهمية في الماضي . فالتقدم الذي حدث في التكنولوجيا أتاح لنا التحكم في ظروف التربة وتحسينها حتى في ظل الظروف غير المواتية ، وذلك عن طريق الري ، والسمدة الكيماوية ، ومختلف الطرق والعمليات العلمية . يضاف إلى ذلك أن التحكم في المناخ في الأماكن المغلقة باستعمال أجهزة تكييف الهواء والتدفئة والتبريد قد قضى على ما عسى أن يحدثه المناخ من أثر سيء في انتاج الطاقة البشرية والتخزين والتصنيع الخ . ولذلك يقال أنه لا يصح اعتبار المناخ عاملا هاما في التنمية القومية والعلاقات الدولية في هذا العصر الذي تقدمت فيه التكنولوجيا .

ومن السهل بيان ما تنطوي عليه هذه الحجة من مغالطة كالحجة السابقة . ذلك أنه قد استبان لنا مما ذكرناه سابقا ما للمناخ من أثر سيء في انتاج الطاقة البشرية ، والزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، ثم في التطور السياسي عن طريق هذه الأمور . ونحن نعتقد أن أي تكنولوجيا مهما بلغت قدرها ، أو على الأقل التكنولوجيا المتاحة في الوقت الحاضر للبلاد الآسيوية ، لن تمكن هذه البلاد من التغلب على آثار المناخ السيئة بخصف جهودها . وقد بينا أن مناخ البلاد الاستوائية يتلف المواد المغذية في التربة ، وما يتصل بها من جوانب الزراعة المختلفة اتلافا شديدا لا تستطيع معه الاساليب التكنولوجية الحديثة أن تكفل التقدم والانتاجية العالية على المدى الطويل . يضاف إلى ذلك أن التحكم في بعض آثار المناخ السيئة بالوسائل التكنولوجية يتطلب استثمارات مالية ضخمة تنوء بموارد البلاد الاستوائية .

ومن ذلك يتضح أن الدول الاستوائية ، وهي لا تستطيع التحكم في أثر المناخ حتى الوقت الحالي ، تدور في حلقة مفرغة بالنسبة لهذا التحكم . وأوضح ذلك أنها لا تستطيع أن تنمو اقتصاديا (وبالتالي سياسيا) دون استثمارات ضخمة للتحكم في المناخ ، ولكنها لا تستطيع أن تقدم هذه الاستثمارات لأنها غير نامية اقتصاديا .

تعزيز المناخ

الحاجة إلى مبادرة من جانب الامم المتحدة

إذا أكدت الفرضية التي قدمناها في هذا المقال نتيجة عامة فهي في اختلاف

المناخ العالمى من أهم الاسباب فى اختلاف هيكل العلاقات العولية المعاصرة ، وبخاصة الصراع بين الشمال والجنوب ، وأن تحسين المناخ الاستوائى سوف يكون ضروريا على المدى الطويل ، لا بالنسبة لنمو هذه البلاد فحسب ، بل أيضا لتخفيف حدة الصراع والابقاء على النظام الدولى .

وقد اقترحت عدة مشروعات منذ نهاية القرن التاسع عشر لتحسين الاحوال المناخية ذات البرد القارس فى الاقاليم القطبية ، ولكن لم يقترح اى مشروع لتحسين حال المناخ الاستوائى ، مع أن هذه المسئلة أوسع نطاقا واعظم اهمية من مسئلته الاقاليم القطبية . والسفر فى ذلك أن الذين قاموا باعداد هذه المشروعات المختلفة هم الجبراء الفرييون والسوفييت فى دائرة بيئتهم المناخية الخاصة . ولكن برزت خلال هذه العملية فكرة رئيسية تقول بأنه لا يمكن تحسين مناخ الاقاليم القطبية فحسب ، بل يمكن أيضا تحسين مناخ الكرة الارضية بأسرها وتحويله الى مناخ معتدل واحد عن طريق التحكم فى درجة حرارة المحيطات العالمية والواقع أن هناك من الشواهد الجيولوجية ما يدل على أن الاحوال المناخية على وجه الارض لم تكن غير متوازية كما هي الآن ، وإن مناخا معتدلا واحدا ساد الارض كلها فى بعض أحقاب الماضى البعيد وإن هذه الوحدة المناخية كانت ترجع الى الوحدة التسمسية للدرجة حرارة المحيطات ، واختلاف وضع الاقاليم القطبية ، ويقول فى ذلك عالم جيولوجى مشهور :

« يقع القطبيان الآن فى موضعين يمتازان بعزلة حرارية قصوى ، خلافا لما يكون عليه الحال لو كانا يقعان فى المحيط الحالى من الجليد . فلو أن القطب الشمالى كان واقعا فى شمال المحيط الهادى (٣٥ درجة شمالا و ١٨ غربا ، مثلا) ، والقطب الجنوبى فى الجهة المقابلة لذلك فى المحيط الاطلنطى الجنوبى ، لحال تبادل الماء الطليق مع الاقاليم القطبية دون تكوين قمم الجليد القطبية . ثم إن هذا التبادل الحر من شأنه أن يؤدى الى المساواة بين درجات الحرارة القصوى جغرافيا وموسميا . وفى هذه الحالة يكون منحني درجات الحرارة على خطوط العرض ضعيفا وواحدا خلافا للمنحنى الحاد الحالى الذى يمثل المناطق المناخية المختلفة . والراجع أن مثل هذا المناخ كان سائدا بين العصر البرمى والعصر البليستوسينى (وربما خلال الفترات الطويلة بين العصور الجليدية الاخرى) ، وذلك طبقا للبيانات الجيولوجية التى ذكرها جميع العلماء الثقات » أ هـ .

وقد أخذ بوريسوف بالنظرية القائلة بوجود ارتباط كامل بين المحيطات العالمية والمناخ العالمى ، فقدم مشروعا مثيرا لتحسين المناخ القطبى بخاصة والمناخ العالمى بعامه ، الهدف منه هو تدفق المياه الدافئة فى المحيط الاطلنطى الى الحوض القطبى مباشرة ، وفى الوقت نفسه منع المياه الباردة فى هذا الحوض من التدفق الى المحيط الاطلنطى . ويقترح بوريسوف لتنفيذ ذلك نقل المياه السطحية الباردة فى الحوض القطبى الى المحيط الهادى بواسطة مضخات قوية تقام فى مضيق بيرنج . وهو يامل أن يحول نقل المياه الدافئة من المحيط الاطلنطى دون تكوين الجليد فى الحوض القطبى وبذلك يؤدى الى مناخ دافئ فى الاقليم القطبى . ويعتقد أيضا أنه لو نفذ هذا المشروع لأدى الى تحسين المناخ العالمى كله بما فى ذلك المناخ الاستوائى .

واليك نص كلامه :

« إن الغلاف الجوى والمائى للارض يكونان - اذا جاز هذا التعبير - كلا لا يتزأ . وهما مرتبطان معا بالاحتكاك وتبادل الحرارة والرطوبة . وهذا هو السبب فى أنه اذا

أصبحت المناطق العليا في نصف الكرة الشمالى دافئة حدث دفء مماثل في المناطق القطبية في نصف الكرة الجنوبي . وحينئذ يصبح الوصول الى الطرق البحرية الممتدة على طول سواحل القطب الجنوبي ميسورا مما يسهل المواصلات ويجعل الأعصار المضاد الذى يهب على المنطقة القطبية الجنوبية أضعف قوة وأقل ثباتا واستقرارا ، وتستطيع أمواج الكتل الهوائية التى تهب من المحيطات المجاورة أن تغفل في أعماق الأقاليم المركزية في المنطقة القطبية الجنوبية ، فلا يستطيع الأعصار المضاد أن يدفعها إلى الوراء ، وكذلك يسقط المطر غزيرا ، ويتحسن التوازن الجليدى فى المنطقة القطبية الجنوبية . وتقضى الدورة الجوية العامة الى تحسين المناخ العالمى مما يؤثر فى الأرض كلها ويمكن الاستدلال على ذلك من المعلومات البيلوغرافية والحفريات النباتية الموجودة فى الطبقات الجيولوجية فى العالم كله . وفى ندمه واحدة أن التدفق المنظم هو خير منظم للمناخ فى الاقليم الشمالى (الأبرد) من المحيطات العالمية ، ويمكن استخدامه كمنظم مناخى على مستوى الكرة الأرضية كلها . أه .

على أن المشروعات التى افترحتها بوريسوف وغيره ذات صفة تجريبية مؤقتة ، ولا يمكن أن يتولاها المجتمع الدولى الا بعد مزيد من الدراسة المستفيضة والادلة العلمية التى تثبت سلامتها . بيد ان هذه المشروعات تؤيد القول بضرورة تحسين المناخ العالمى طبقا لخطة مرسومة ، وتبين امكان اجراء البحث العلمى الجدى والعمل الدولى على أساس منظم ، وطويل الاجل .

وهناك اتجاه آخر للبحث العلمى الجاد والعمل العالمى ، هو التحكم المباشر فى المناخ العالمى عن طريق تغيير الظروف الجوية العالمية أو الإقليمية . ومن المسلم به أن النشاط الصناعى الواسع فى العالم الحديث قد أدى الى تغيير التركيب الليميائى للجو العالمى . وبذلك خلق أخطارا بيئية واضحة على الجنس البشرى . ومن المسلم به ايضا ان الدول العسكرية الكبرى فى العالم أجزت تجارب على ما يسمى « السلاح الجوى » الذى يهدف الى خلق ظروف غير مواتية - بل قاتلة - للبرد والشوب المعادية لها . وعلى الرغم من ان هذه الانجازات غير صحيحة فانها تدل على انه امكن الآن تغيير المناخ اعلميا او علميا بتطبيق أحدث ما وصل اليه العلم والتكنولوجيا . وتقول إحدى النظريات أن الخطوة التى يمكن اتخاذها لتغيير درجة حرارة الجو هي تغيير محتواه من ثاني أكسيد الكربون . يقول فى ذلك أحد كبار العلماء الثقافت :

« تقرر نظرية ثاني أكسيد الكربون أنه كلما ازداد ثاني أكسيد الكربون أصبح الجو معتما لفترة طويلة ، وتراكم اشعاع هذا الغاز قرب سطح الأرض ، وحينئذ ترتفع درجة الحرارة . وتدل أحدث التقديرات على أنه اذا تضاعفت كمية ثاني أكسيد الكربون فى الجو ارتفعت درجة حرارة السطح ٣.٦ م ، واذا انخفضت الى النصف ، انخفضت درجة حرارة السطح ٣.٦ م » أه .

ولا يتسع المقام فى هذا المقال (كما أنه يخرج عن دائرة اختصاص الكاتب) لاقتراح خطوات مادية لتحسين المناخ الاستوائى ، ولكن نرجو أن تكون الدراسة السابق ذكرها قد أثبتت بما لا يقبل الجدل ضرورة دراسة مشكلة عدم التوازن فى المناخ العالمى وامكان التحكم العالمى فى المناخ . ومن الواضح أن أى دراسة من هذا القبيل يجب أن تكون مبنية على التعاون الدولى الواسع النطاق ، ويحسن أن تجرى هذه الدراسة فى اطار الامم المتحدة . ثم ان اعتبارات الامن الدولى والحساسيات السياسية للدول الصغيرة تشير الى ضرورة رعاية الامم المتحدة لمثل هذا البرنامج . وقد حققت منظمة الارصاد الجوية العالمية قدرا من التعاون الفنى الدولى بشأن

« مراقبة الجو » والتنبؤ الجوى والتجارب الخاصة بالمطر الصناعي • ومن الميسور الآن أن تقوم الاجهزة المتخصصة التابعة للامم المتحدة بتنفيذ برنامج واسع للتعاون الفنى والعلمى والاقتصادى الدولى فى سبيل البحث فى تحسين المناخ الاستوائى • ولعل أول خطوة فى هذا السبيل هى تشكيل لجنة من الخبراء لاعداد تقرير عن الوضع الراهن للمعلومات العلمية الخاصة بتحسين المناخ ، وامكان التحكم الفنى فى المناخ العالمى أو الاقليمى • وإذا كان تقرير هذه اللجنة مشجعا كما تشير الى ذلك الشواهد المتوافرة الآن كانت الخطوة التالية هى التوسع فى البحث والعمل العالمى من أجل تحسين المناخ الاستوائى خاصة ، والعالمى عامة •

ملحق

القرار ٧ للجنة التنفيذية لمنظمة الارصاد الجوية العالمية ، الدورة السادسة

عشرة ، جنيف ، ١٩٦٤

٧ (هـ ج - ١٦) تعديل الجو والمناخ

اللجنة التنفيذية ،

اذ تأخذ علما بالقرار ١٧٢١ (١٦) الذى اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة ، وبخاصة الاشارة الى امكان تعديل الجو على نطاق واسع ،

واذ تأخذ فى الاعتبار الاهتمام المتزايد بالوسائل الممكنة لتعديل الجو والمناخ ،
تؤيد البيار الصادر من اللجنة الاستشارية لمنظمة الارصاد الجوية العالمية فى هذا الموضوع (أنظر التذييل) ،

وتشجع الاعضاء على دراسة جميع النواحي العلمية للاقتراحات الخاصة بتعديل الجو والمناخ مع مراعاة البيان المذكور •

وتطلب الى رئيس لجنة خبراء تحسين المناخ أن يعمل على اعداد تقرير عن هذا الموضوع فى الوقت المناسب بحيث يتسنى لاعضاء اللجنة التنفيذية أن يدرسوه قبل الدورة السابعة عشرة بوقت كاف •

تذييل

تعديل الجو والمناخ

أصبح الآن التحكم فى الجو والمناخ على نطاق واسع من الامور المسلم بها والمفهومة جيدا • وتجرى التجارب القياسية أيضا على مستوى السحب الكبيرة والصغيرة • ولكن التحكم على نطاق واسع فى الوقت الحاضر لا يزال قائما على الحدس والتخمين • ويتطلب الوصول الى الهدف الكبير الاعتماد على دراسات جوهرية للدورة العامة • ولن تظهر أية بارقة حقيقية للامم فى تعديل صناعى واسع النطاق الا متى تسنى لنا أن نفهم آثار التفريعات فى مصادر الطاقة ، وارتباط الدورات المحيطية فهما أفضل مما هو الآن ، على أن يكون ذلك بطريقة كمية كاملة • ويجب قبل الشروع فى اجراء تجارب لتعديلات واسعة النطاق أن نتأكد أولا من أنه سوف يتسنى لنا التنبؤ بالنتائج الكاملة ، وأنه لن يحدث أى ضرر من الاضرار •

العمليات الاقتصادية الدولية وعمل مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

● ● أصبح الآن عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مشكلات عالمية تواجه جميع البلاد بدرجات متفاوتة ، ولا يتسنى حلها دون تعاون دولي عريض . ويمكن القول بان هذه المشكلات تتضمن بوجه عام ضرورة سد الفجوة الواسعة بين مستويات التنمية في الدول الصناعية المتقدمة في الغرب ومستويات التنمية في البلاد النامية ، والقضاء على نقص التغذية والطعام ، وتزويد جميع البلاد بالوقود والمواد الخام اللازمة للتنمية الصناعية ، ثم حماية البيئة - بما في ذلك حسن استخدام الانسان ل موارد المحيطات - واقامة نظام اقتصادي دولي عادل .

وتتصل هذه المشكلات بعمل مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (م م م) ، وهو عبارة عن منظمة جماعية للدول الاشتراكية تختص بتخطيط ومراقبة العمليات الاقتصادية الدولية في اقليمها ، وفتح سبل جديدة لحل عدد من المشكلات الدولية . ولذلك لا يمكن تجاهل دور هذا المجلس وخبرته في تعبئة جهود جميع الدول في العالم على اساس ديمقراطي وعادل ، بغية التوصل الى حل اكثر فاعلية للمشكلات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي تواجه البشرية .

ووظيفة المجلس الرئيسية حسبما جاء في ميثاقه هي تنظيم التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين اعضائه على اساس التنفيذ الدائم لمبدأ تقسيم العمل الاشتراكي

الكاتب : أ. ت. نوسمولوف

عضو مراسل لأكاديمية العلوم السوفيتية ، ومدير معهد
اقتصاديات النظام الاشتراكي البول السابع لهذه الأكاديمية ،
بوسكو ، بالاتحاد السوفيتي .

المترجم : أمين محمود الشريف

الدول ، من أجل بناء الاشتراكية والشيوعية . ويهدف م م أ م - عن طريق توحيد
وتنسيق جهود دوله الاعضاء - الى تنمية اقتصادها القومي طبقاً لمنهج مرسوم ، ودفع
عجلة التقدم الاقتصادي والفني فيها ، ورفع مستوى التصنيع في البلاد غير المتقدمة ،
والنمو المطرد لانتاجية العمل ، والعمل على توفير أسباب الرفاهية لشعوب جميع
الدول الاعضاء .

ويقوم تنظيم نشاط المجلس على مبدأ المساواة في السيادة ، وتبادل المنفعة بين
جميع الدول الاعضاء ، والاعتراف الكامل بمصالحها القومية ، والدعم الاخرى المتبادل
لتحقيق التقدم الاقتصادي الشامل . وباب العضوية في المجلس مفتوح للبلاد الاخرى
المستعدة للتعاون على أساس المبادئ الواردة في ميثاقه .

ويتولى المجلس عن طريق أجهزته الخاصة (لجانة) اعداد البرامج الطويلة الاجل
للتعاون على تحقيق أغراض محددة بين الدول الاعضاء ، كما يتولى تنسيق خططها
الحمسية للاقتصاد القومي ، وتنظيم المشاورات بين الدول الاعضاء بشأن المسائل
الكبرى المتصلة بالسياسة الاقتصادية ، ويعد الاقتراحات الخاصة بالاشتراك في انشاء
المشروعات الصناعية ، والخاصة بالتنسيق الدولي للانتاج والتخصص فيه . وجملة
القول أن وظيفة المجلس تتضمن دراسة أهم مشكلات التعاون التي تتطلب الدراسة
الشاملة لجميع القطاعات على أساس متعدد الأطراف ، واعداد الاقتراحات والوثائق المناسبة

الخاصة بالتخطيط . وللمجلس طبقا لميثاقه أن يتخذ التوصيات الخاصة بالمسائل المتعلقة بتعزيز التعاون ، وهي - وإن كانت غير ملزمة للأعضاء - تكتسب قوة قانونية دولية متى أدرجت في الاتفاقات التي تعقد بين الحكومات . ولا يتم إقرار التوصيات إلا باتفاق من يهيمه الأمر من الدول الأعضاء في المجلس . ولكل دولة الحق في أن تعلن اهتمامها بأي أمر مطروح على بساط البحث .

ويرتبط مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة مع كثير من المنظمات الاقتصادية الدولية برابطة الاتصال والتعاون . وهو يراعى في نشاطه تقسيم العمل على النطاق العالمي ، ويرغب في توسيع نطاق التعاون التجاري مع الدول الغربية والدول النامية وتؤيد الدول الاشتراكية الأعضاء في م م م أ م كل الحركات الهادفة الى تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ويهدف أن القوانين الموضوعية للتنمية الاجتماعية تهيمه الأرض لاجداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد العالمي ، وتعمل على إبراز دور الدول الاشتراكية فيه ، وإقامة علاقات عملية بين أعضاء النظامين الاشتراكي والرأسمالي . وقد أصبح استغلال رأس المال الاجنبي للدول النامية أمرا لا يحتمل ، وازدادت الحاجة الى فرض اشراف دولي ديمقراطي على نشاط الاحتكارات الدولية . وقد حان الوقت للمقضاء على التفرقة بين الدول في مجال التعاون الدولي ، وإتاحة الفرص المتكافئة لجميع الدول حتى يستنى لها أن تنعم بشمرات تقسيم العمل الدولي . وتحقيقا لهذه الغاية يجب أن يسود السلام والوفاق ، وانهاء التسلسل . ويراعى م م م أ م في عمله هذه المعايير ، كما يراعى الاتجاهات السائدة الآن في تطوير العلاقات الاقتصادية العالمية .

وغنى عن البيان أنه يجب علينا أن لا نفعل الاختلاف فيما يستطيع أن يساهم به كل من النظامين الاجتماعيين المختلفين في حل المشكلات العالمية ، وتصحيح اوضاع الاقتصاد العالمي . وواضح ان التأثير الايجابي للاشتراكية العالمية يزداد ببطراد . ولكن يجب أن لا يغرب عن البال أن نصيبها في التجارة العالمية لا يزال ضئيلا (١٣٪ تقريبا) . ومن جهة أخرى فان أزمة الاقتصاد الرأسمالي مصدر دائم لاشاعه القلق في العلاقات الدولية بما فيها العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، مما يرغم الاطراف المعنية بالامر على البحث عن الوسائل الكفيلة باعادة تنظيم الاقتصاد العالمي على اساس ديمقراطية .

وقد جعل م م م أ م من بين أهدافه الرئيسية منذ البداية التوحيد التدريجي لمستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء . ذلك أن إزالة الفوارق بين مستويات التنمية الاقتصادية هو من مصلحة كل من الدول المتخلفة والمتقدمة في التنمية الاقتصادية . ولا تقتصر مصلحة الدول الأخيرة على الاعتبارات الادبية المتعلقة بالمساواة بل تتعدى ذلك الى البواعث الاقتصادية المحضة . ذلك أن الفوارق الملحوظة في مستويات التنمية تقلل من فرص البلاد المتقدمة في الاستفادة من تقسيم العمل الدولي ، وتحول بصفة خاصة دون التخصص الدولي ، وتنسيق الانتاج .

ومن السهل علينا أن ندرك أنه اذا ازداد معدل النمو الاقتصادي في البلاد ذات المستوى المنخفض أمكن توحيد المستويات المختلفة . وعلى الرغم من أن بلاد م م م أ م ترى أن التقريب بين مستويات التنمية الاقتصادية هو أمر ذو أهمية عامة ودولية

فانها تعمل في الوقت نفسه بالمبدأ القائل بأن النجاح في حل هذه المشكلة يتوقف - في المقام الاول - على قيام الدول المتخلفة باستغلال طاقاتها المحلية استفلا كاملا لتحقيق التنمية الاقتصادية . صحيح أن المعونة الدولية والظروف المواتية التي يخلقها تقسيم العمل الدول تزيد بصورة جوهرية من فاعلية الجهود القومية ، ولكنها لا تحل محل هذه الجهود .

وأمام الدول ذات المستوى المنخفض من التنمية - بفرض المساواة بينها وبين الدول المتقدمة في كل الظروف الاخرى - فرصة أكبر للنمو الاقتصادي نتيجة ما يسميه الاقتصاديون « ميزة الانطلاق » من حيث انتهت الدول المتقدمة . والمعصود بهذه العبارة ان هذه الدول غير مضطرة على الانطلاق الى المرور بدل المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة في تطورها ، بل تستطيع أن تأخذ بأحدث نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي وتتعلم من تجارب غيرها دون أن تكرر أخطائها ، ودون أن تتبدد النفقات التي تكبدها الرواد في هذا المجال . والخلاصة أن بدايتها هي نهاية غيرها . على أن ميزة الانطلاق هذه تتجلى في المقام الاول بصورة أوضح حيث يتوافر رصيد كاف من رأس المال لدى الدول المتخلفة . وتدل التجارب في دول م م م أ على أن رصيد رأس المال في البلاد التي ورت اقتصادا متخلفا يمثل عادة نسبة من الدخل القومي أعلى منها في البلاد الاخرى كما يتضح من الجدول (١) .

ومن الطبيعي أن النسبة العالية من رصيد رأس المال في بلغاريا ، والمجر ، وبولنده ، ومنغوليا ، لا تضمن في حد ذاتها معدلا عاليا من التنمية الاقتصادية . يضاف الى ذلك أن المقارنة بين النسب التي يمثلها رصيد رأس المال لا تبلغ دائما درجة كافية من الدقة ، وذلك نتيجة الفوارق القومية في نظام الاسعار . ويتوقف الشيء الكثير على طريقة استخدام الارصدة المتراكمة ، والفاعلية الاقتصادية للاستثمار الرأسمالي . وقد استطاعت الدول المذكورة الاسراع بمعدل نموها بتوجيه استثمار رأس مالها الى بناء الصناعات الحديثة . وبفضل التصنيع (الذي بلغ معدلا سريعا في عدد من الدول) استطاعت الدول الاعضاء في م م م أ التي تخلفت فيها التنمية أن تحقق ارتفاعا محسوسا في الانتاجية الاجتماعية للعمل خلال وقت قصير نسبيا ، وأن تحسن قطاعات اقتصادها القومي .

الجدول (١)

النسبة التي يمثلها رصيد رأس المال في الدخل القومي في بعض الدول الاعضاء في م م م أ خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٤

دولة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٤
بلغاريا	٢٠(١)	٢٧,٥	٢٦,٢	٣٠,٨
المجر	٢٣,١	٢٣,١	٢٧,٢	٣٠,٢
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	٨,٥	١٨,١	٢٤	٢٢,٨
منغوليا	-	٣٠,٤	٢٢,٧	٢٤,٨
بولنده	٢١,١	٢٤,٢	٢٧,٩	٢٧,٣
الاتحاد السوفيتي	٢٣,٩	٢٦,٨	٢٩,٥	٢٨
تشيكوسلوفاكيا	١٧,١	١٧,٧	٢٧	٢٨,٦

(١) ١٩٥٢

المصدر : بلاتوتو هوزانيو (الاقتصاد للخطط) المجلد ١١ ، ١٩٧٦ ص ٧٦

وما تقدم ذكره لا ينتقص بأى حال من أهمية العوامل الدولية فى توحيد مستويات التنمية الاقتصادية فى البلاد الاشتراكية • فهناك ارتباط بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية • وهذم الأخيرة شرط ضرورى للتعبئة الفعالة لامكانيات النمو الاقتصادى المحلى فى البلاد غير المتقدمة • ونحن لا نشير فى هذم الصدد الى استيراد الآلات ونقل التكنولوجيا لاقامة صناعة حديثة وحسب بل أيضا الى ايجاد اسواق خارجية لتصريف منتجات الصناعات الجديدة •

ولو أنك قلبت صفحات التاريخ الاقتصادى لوجدت أمثلة عديدة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية البالية التى نشأت فى دول العالم الثالث نتيجة للعلاقات التجارية الدولية غير العادلة ، ونتيجة للنظم الجائرة فى تقسيم العمل الدولى • وقد دأب م م م منذ البداية على تهيئة أسباب التعاون المؤدى الى توحيد مستويات التنمية الاقتصادية بين أعضائه • وفى الوقت الذى سعت فيه دول م م م الى تنظيم الانتاج على الوجه الاكمل فى كل اقتصاد قومى على حدة ، وفى مجموعة الدول كلها ، عملت هذه الدول ولا تزال تعمل على تطوير التخصص الدولى وتنسيق الانتاج • وهذم يصدق أحيانا على الدول الصناعية التى تمتنع عن انتاج سلع صناعية معينة او تحد من انتاجها لصالح الدول غير المتقدمة • وكان هذم المنهاج هو الذى يمكن بلغاريا من انشاء عدد من الصناعات التصديرية الكبرى ، اذ تقوم الان بتصدير ٩٥٪ مما تنتجه من عربات النقل الكهربائية ، و ٩٦٪ من آلاتها الرافعة الكهربائية ، و ٦٤٪ من محركاتها الكهربائية ، ونسبة كبيرة من المخارط القاطعة للمعادن والآلات الزراعية والمنتجات الكيماوية •

وما يساعد كثيرا على تصنيع البلاد غير المتقدمة تزويدها بلا مقابل أو بشروط ميسرة بالمستندات الفنية وعينات من المعدات الحديثة ، ومنحها التراخيص والتصميمات ويؤخذ من التقديرات الحديثة أن الاتحاد السوفيتى نقل الى البلاد الاشتراكية بلا مقابل مستندات علمية وفنية تقدر قيمتها الكليه (طبعا للاسعار السائدة فى سوق العالم الرأسمالى) بنحو ٩ - ١٢٥ ألف مليون روبل •

ولا تقتصر دول م م م على تبادل التراخيص والمستندات الفنية ، بل تتعدى ذلك الى حشد جميع امكانياتها العلمية والتكنولوجية لانجاز الاعمال المختلفة ولتحقيق هذم الغرض تقوم بتنسيق البحوث ومشروعات التنمية ، وتنشئ المراكز الدولية للبحوث • ولا يخفى أن للتعاون فى كل مجالات العلم والتكنولوجيا يؤدى الى وفر كبير فى الموارد القومية بالبلاد الاشتراكية غير المتقدمة ، ويساعد على رفع المستوى الفنى للصناعات فيها •

ومن العوامل الهامة فى تكوين رأس المال بالبلاد غير المتقدمة تعاون الدول الاعضاء فى م م م فى مجال القروض ، اذ تمنح هذه القروض بشروط ميسرة ، ويتم سددها غالبا فى مقابلة سلع من انتاج المصانع التى أنشئت بهذه القروض •

ويتضمن البرنامج الشامل للتكامل الاقتصادى لإشتراكي الذى أقرته دول م م م فى ١٩٧١ نصوصا تقضى بدفع عجلة التنمية فى منغوليا ، وزيادة فاعلية اقتصادها • وتتضمن هذه النصوص قيام دول م م م التى يهمها الامر بالإشتراك فى بناء واستغلال المشروعات الصناعية وغير الصناعية فى منغوليا ، والنهوض بها الى

الطاقات المقدرة لها ، ومنحها قروضا مختلفة بشروط مناسبة ، وتطبيق أسعار التجارة الخارجية الترويجية في بعض الحالات الضرورية على المنتجات الزراعية والصناعية ، ومساعدة متغوليا على تطوير العلم والاسراع بالتقدم العلمي والتكنولوجي وتقديم المساعدة لها في تدريب الافراد المهرة من الوطنيين ، وتقديم مساعدة غير خاضعة للسداد في بعض الحالات .

وقد استطاعت دول م م أ م بفضل سياستها الهادفة أن تقطع شوطا كبيرا في سبيل الوصول الى حل عملي لمشكلة توحيد مستويات التنمية الاقتصادية . وفي وسع القارئ أن يكون فكرة عامة عن ذلك بالتأمل في بعض المؤشرات مثل المستويات النسبية للانتاجية الاجتماعية للعمل (تعرف هذه الانتاجية بأنها انتاج كل فرد من افراد القوة العاملة المستخدمة في عملية الانتاج) ، والمستويات النسبية لنصيب الفرد من الدخل القومي الخ . وقد حاولنا توضيح عملية توحيد المستويات بواسطة معاملات التغير التي تقدر بأنها نسبة التغير القياسي الذي يطرا على القيم القصوى لمتوسط قيمة المؤشر موضوع البحث (انظر الجدول ٢) .

الجدول (٢)

تطور معاملات التغير

الذي طرا على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية

في الدول الاوروبية الاعضاء في م م أ م

١٩٧٤	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥٠
٠.١٦	٠.١٣	٠.١٦	٠.١٩	٠.٢٣	٠.٢٥
٠.١١	٠.٣٦	٠.٣١	٠.٢٩	٠.٢٧	٠.٣٦
٠.٢٤	٠.٣٦	٠.٤٤	٠.٤٨	٠.٥٢	٠.٥٧
٠.٣٩	٠.٢٤	٠.٢٥	٠.٢٨	٠.٣٠	٠.٣٤
٠.٢٩	٠.٢٠	٠.٢٣	٠.٢٢	٠.٣٣	٠.٣٤

المصدر : فيروزي اكونوميكي (مسائل الاقتصاد) العدد ٤ ، ١٩٦٤ ص ٢٥١ - ٢٥٤

وتشبه هذه الارقام بالتوحيد المستمر في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الاوروبية الاعضاء في م م أ م .

وقد دلت الاحداث التي جرت في السنوات الاخيرة على خطورة المشكلة الدولية الخاصة بتزويد الصناعة في جميع انحاء العالم بالطاقة والمواد الخام اللازمة . وتراجع هذه الخطورة الى اختلاف توزيع هذه الموارد من بلد الى بلد ، وسرعة نفادها . وحسبنا أن نذكر أن ما استخرج في الربع الاخير من هذا القرن (١٩٥٠ - ١٩٧٥) بالنسبة لجملة ما استخرج خلال فترة عام (١٨٧٩ - ١٩٧٥) هو ٤٧٪ من جملة الفحم ، و ٥٨٪

من جملة خام الحديد ، و ٨١٪ من جملة البترول ، وأكثر من ٩٥٪ من جملة الفلزات
الطبيعية . وقد أدت قلة الموارد وزيادة الإقبال عليها الى البحث عن الموارد الفقيرة
والصعبة المنال ، مما أدى الى غلاء المواد الخام والطاقة .

ويهتم م م م م اهتماما كبيرا بمشكلة الوقود والطاقة . ويفضل هذا الاهتمام
تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي في الطاقة والوقود والمواد الخام بالدول الاشتراكية
ومن الحقائق المعروفة أن دول م م م لم تتأثر بإزمة الطاقة خلال ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ،
بل ظل اقتصادها خلال هذه الفترة في عتفوان القوة ، وذروة النمو والازدهار ،
ولكن هذا لا يعنى أن هذه الدول لا تعاني اطلاقا أية مشكلة من مشكلات الطاقة أو
الوقود أو المواد الخام .

وللتعاون الاقتصادي وتقسيم العمل الدولي شأن هام ودور استثنائي في سد
الحاجة الى البيض والغاز والفحم والطاقة الكهربائية في دول م م م م . على أن زيادة
الطلب جعلت الطريقة الحالية لتقسيم العمل وأساليب التعاون في دائرة م م م م غير
وافية بالقرص .

يدل ذلك على ذلك أن اجمالي الطاقة المستهلكة في دول م م م م (ما عدا الاتحاد
السوفيتي) بلغ قرابة ٥٨٠ مليون طن من المعادل الفحمي (١) تكفل الانتاج المحلي
بنحو ٧٠٪ من هذه الكمية . وتقدر احتياجات البلاد من الطاقة في ١٩٨٠ بنحو ٧٨٠
هنا من المعدل الفحمي ، ولكن الانتاج المحلي لن يستطيع ان يفي الا بنحو ٦٠٪ فقط .
من هذه الكمية . والمتوقع أن ترتفع هذه الاحتياجات في ١٩٩٠ الى ١٠٠٠ مليون
طن من المعادل الفحمي ، مع هبوط نسبة الانتاج المحلي من ٧٠٪ الى ٥٠٪ . وللسد
الحاجة المتزايدة من الطاقة تستورد دول م م م م من الاتحاد السوفيتي البترول ،
والغاز والطاقة الكهربائية . وتقدر مبيعات الوقود السوفيتي لدول م م م خلال الفترة
١٩٧٦ - ١٩٨٠ بنحو ٨٠٠ مليون طن من المعادل الفحمي أى بزيادة قدرها ٤٣٪ عما
تم بيعه خلال السنوات الخمس السابقة . ويمثل البترول ومنتجاته نصف هذه
الكمية تقريبا .

ويقوم الاتحاد السوفيتي باستمرار بتلبية الشطر الأكبر من الطلب المتزايد على
خام الحديد في دول م م م . وقد بلغت كمية الحديد التي صدرها الاتحاد السوفيتي
٢١ مليون طن . والمقدر أن تصل هذه الكمية الى ٢٦ مليون طن في ١٩٨٠ ، والمتنظر
- طبقا للتقديرات الحالية - أن تصل كمية الحديد السوفيتي المستورد الى ٤٠ مليون
طن في ١٩٩٠ .

وعلى الرغم من أن موارد الاتحاد السوفيتي من الوقود والمواد الخام لا يستهان
بها فإن زيادة الصادرات من هذه الموارد سوف تواجه عقبات عملية . منها أن الجزء
الأوربي من الاتحاد السوفيتي يعاني نقصا في الوقود لا يمكن تعويضه الا من سيبيريا .
يضاف الى ذلك أن الاقاليم الشرقية من الاتحاد السوفيتي قد أصبحت هي المصدر
الرئيسي لتصدير البترول والغاز ، وهذا يتطلب اتفاق مبالغ طائلة على النقل ، وفتح
أقاليم جديدة قليلة السكان . وإذا افترضنا بقاء المعدل الحالي لاستخراج وتصدير
البترول والحديد الخام وبعض المواد الخام الأخرى فلن نستطيع بعد اليوم أن نتجاهل

أن هذه الموارد محدودة ، وغير قابلة للتجديد . والخلاصة أنه إذا أريد سد حاجة البلاد الأعضاء في م م م أم والعلاقة بين الاقتصاد القومي في الاتحاد السوفيتي ونظيره في دول م م م أم . ولذلك يجب من الآن فصاعداً أن لا تعالج مسألة الوجود والمواد الخام بمعزل عن المسائل الأخرى ، وبخاصة الهندسة الميكانيكية ، على أن تؤخذ في الاعتبار النفقات اللازمة ، والعائد الذي تدره ، وفرض التعاون مع البلاد النامية ، الخ . وكل هذه المسائل تتطلب استراتيجية علمية طويلة الأجل لجهود المشتركة من جانب الدول التي يعينها الامر .

وتستترك دول م م م أم على نطاق واسع في تمويل وإنشاء الصناعات الاستخراجية لكي تزيد من تصدير كمية الوقود والمواد الخام النادرة . ومن المقرر في السنوات الخمس ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، على سبيل المثال ، إنشاء سلسلة من المشروعات الكبرى بصفة مشتركة في عدد من دول م م م أم بتكاليف إجمالية تقدر بنحو ٩٠٠٠ مليون روبل ، وهو الوحدة الحسابية المعمول بها في دول م م م أم . ويجري الآن تنفيذ تسعة من هذه المشروعات في الاتحاد السوفيتي : مصنع أست آليم للب الحشيب المستخدم في صنائه الورق ، ومجمع كيميائي للاستيتوس (الحرير الصخري) ، ومشروعات لإنتاج خام الحديد والسيائك الحديدية ، وخط أنابيب لنقل الغاز من أورنبرج إلى الحدود الغربية للاتحاد السوفيتي ، وخط الجهد العالي لنقل الكهرباء من غينتسا (الاتحاد السوفيتي) إلى البر ترسا (المجر) . ومتى تمت هذه المشروعات (في نهاية السنوات الخمس الحالية) فإن البلاد المشتركة سوف تتسلم سنوياً من الاتحاد السوفيتي - بالإضافة إلى الكميات العادية - نحو ١٥٥٠٠ متر مكعب من الغاز الطبيعي ، وأكثر من ٩ ملايين طن من خام الحديد ، وزهاء ٢٠٠.٠٠٠ طن من السبائك الحديدية المختلفة ، وأكثر من ٢٠٠.٠٠٠ طن من لب الخشب المعامل بالكبريت ، ونحو ١٨٠.٠٠٠ طن من الاسبتوس ، وأكثر من ٦٠٠٠ مليون كيلواط ساعة من الطاقة الكهربائية .

ومن الواضح أنه إذا أرادت دول م م م أم أن تعالج أزمة الوقود والطاقة وجب عليها أن تبني جهودها لا لزيادة إنتاجها من المصادر الأولية للطاقة والمواد الخام فحسب ، بل أيضاً لترشيد استهلاكها ، وتحقيق شيء من الوفرة في استهلاك الوقود (المعادل الفحشي) في كل كيلو واط ساعة من الطاقة الكهربائية المتولدة (المؤشر في دول م م م أم يشير إلى استخدام نحو ٤٥٠ جراماً في مقابل ٣٣٠ جراماً في الاتحاد السوفيتي) . على أن الامر يتطلب ، فضلاً عن ذلك ، اتخاذ إجراءات مشتركة لتكرير البترول بصورة أكمل ، وزيادة إنتاج المواد البترولية الخفيفة ، والاسراع بتطوير الطاقة النووية والهندسة النووية ، ووضع سياسة أساسية في دول م م م أم للحد من استهلاك الطاقة والمواد في المنتجات الاجتماعية ، وإنشاء شبكات كهربائية قوية ، وتوطين الصناعات المستهلكة للطاقة بجوار مصادر الطاقة الرخيصة (وبخاصة في الاقاليم الشرقية من الاتحاد السوفيتي) ، الخ .

وبفضل برنامج التكامل العام الطويل الأجل استطاعت دول م م م أم تنسيق كل هذه الإجراءات التي تتخذها فرادى وجماعات وتوجهها نحو تحقيق هدف محدد . وقد تم إقرار هذا البرنامج - كما سبق أن ذكرنا - في ١٩٧١ ، وهو يتخذ الآن صورة عملية في برامج التعاون الطويلة الأجل ذات الأغراض الخاصة في مجالات الإنتاج

الرئيسية • وسوف يؤدي تنفيذ هذا البرنامج الى تعزيز عملية التكامل الاقتصادى الدولى •

وتعد الخبرة التى اكتسبها م م ام فى تنظيم التعاون الدولى علاجاً لمشكلة الوقود والطاقة والمواد الخام خبرة مفيدة من كثير من الوجوه • فهى تدل على أن هـذه المشكلات - برغم تعقدها - قابلة للحل على المدى الطويل دون المساس بمصلحة أى من الاطراف • ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن أسعار الوقود والمواد الخام فى مجال التجارة بين اطراف م م ام لا تخضع لتقلبات السوق أو المضاربة ، على الرغم من أنها تعكس الاتجاهات الطويلة الامد فى تطور الاسعار العالمية • والدليل على ذلك أنه لم يحدث ارتفاع مفاجئ فى أسعار البترول فى نهاية ١٩٧٣ أو خـسـان ١٩٧٤ فى اسواق الدول الاعضاء فى م م ام •

ومما تجدر الإشارة اليه أن المجلس يعنى بمشكلة دولية كبرى أخرى هى حماية البيئة ، فيقوم بتنسيق وتوجيه جهود الدول الاعضاء فى هذا المجال •

وبيان ذلك أن الدول الاعضاء فى م م ام تقرر اقضى درجة يسمح بها فى مركز المواد الضرورية فى الاجسام المائية وفى الجو ، كما تستلجـم مختلف اجهزة التنفيذ على نطاق واسع ، وتتبع عمليات تكنولوجيا جديدة مبنية على الاستخدام المتكامل للمواد الخام ، والقضاء على المنتجات التالفة • وفى وقت مبكر يرجع الى ١٩٦٤ وضح المجلس خطة موحدة لتنسيق البحوث ، شملت مشكلة حماية الماء والهواء من التلوث بالمواد الضارة • وفى ١٩٧١ وقعت الدول الاشتراكية الاوربية السبع اتفاقاً بشأن التعاون العلمى والفنى فى دراسه النواحي العلمية لمشكلة حماية الطبيعة ، ووضع التدابير اللازمة لهذا الغرض • وتضمن الاتفاق تنسيق البحوث العلمية بشأن ست مشكلات كبرى ، وقسمت هذه الى ٣٩ موضوعاً • وفى ١٩٧٣ انشئ مجلس لحماية وتحسين البيئة فى اطار لجنة م م ام للتعاون العلمى والفنى • وأخيراً أقرت اللجنة التنفيذية للمجلس فى أكتوبر ١٩٧٤ برنامجاً عاماً موسعاً للتعاون بين الدول الاعضاء فى م م ام وبين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، يسرى مفعوله الى سنة ١٩٨٠ ، فى مجال حماية وتحسين البيئة ، وما يتصل بذلك من حسن استخدام الموارد الطبيعية • ويعد هذا البرنامج شاملاً لحل المشكلة ، يغطي النواحي الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتنظيمية ، والقانونية ، والتعليمية ، لحماية البيئة ، والمحافظة على النظم البيئية والريف ، وحماية الجو من السموم بالمواد الضارة ، والنواحي الارصادية للتلوث الجوى ، وتقليل الضوضاء والاهتزازات والذبذبات ، واتخاذ التدابير لمكافحة تلوث المياه ، وإبطال الفاعلية الكيميائية للمواد التالفة من صناعية وزراعية وغيرها ، واتخاذ الاجراءات للسلامة من خطر الاشعاعات ، ووضع التوجيهات لتخطيط المدن والضواحي والمستوطنات المتفرقة ، حفاظاً على البيئة ، وحماية للموارد المعدنية ، وحرصاً على حسن استخدام هذه الموارد وغيرها •

وأن تعربة دول م م ام فى مجال التعاون على اعداد الخطط والمشروعات العلمية والتكنولوجيا الهادفة الى حماية البيئة لتدل على جدوى معالجة هذه المشكلات على الصعيد الدولى • وحسبنا أن نذكر أنه تم خلال المدة ١٩٧١ - ١٩٧٥ وحدها إنجاز أكثر من ٥٠٠ مشروع من مشروعات البحوث والتنمية فى هذا المجال •

وهناك - بالطبع - امثلة أخرى عديدة توضح الطابع الخاص الذى تتسم به سياسة م م ام فى بعض العمليات الدولية العامة . وواضح أن الاساليب المخططة لإدارة الاقتصاد والتعاون الدولى المتبع فى م م ام تساعد الدول الاشتراكية على النجاح فى معالجة الكثير من المشكلات الصعبة فى يومنا هذا . ولكن م م ام فى الوقت نفسه لا يقطع صلته ببقية العالم . وقد أصبحت سياسة المشاركة الفعالة فى العلاقات الاقتصادية العالمية من جانب الدول الاشتراكية عنصرا هاما فى برنامجها الطويلة الاجل للتنمية القومية وتعزيز السلم الدولى . وقلما يجرؤ الاخصائيون الغربيون على القول بأن الاشتراكية تهدف أساسا الى التنمية القائمة على الاكتفاء الذاتى ، والعزلة التامة عن العمليات الاقتصادية التى تدور فى الاقتصاد العالمى . وقد أخذ رجال السياسة فى الغرب ممن يمتازون برصانة العقل يعترفون يوما بعد يوم بأنه لا معنى لإقامة المحاذير الاصطناعية فى العلاقات مع الدول الاشتراكية ورفض المزايا الناجمة عن التعاون معها .

وسواء شاء البعض أم لم يشأ فإنه لا يرجى أى حل بناء للمشكلات العالمية لا تشترك فيه البلاد الاشتراكية أو لا يتفق مع مصالحها . هذه حقيقة من حقائق الحياة فى عالمنا المعاصر . ومن شأن هذه الحقيقة أن تجعل قيام التعاون بين الدول ذات النظم المختلفة أمرا جوهريا ، وبخاصة بين الاتحادات الاقتصادية المتكاملة التى أقامت هذه الدول .

(نقلا عن الروسية)

محددات الإستثمار الياباني في جنوب شرقي آسيا

● ● اطار القراء

لا يتسنى لنا الاطلاع باطراف هذا الموضوع الماما تاما اذا اقتصر البحث على الاستثمار الخارجي واسبابه فحسب ، وذلك لانه اذا تسنى لنا معرفة الاسباب الداعية لهذا الاستثمار تسنى لنا ايضا معرفة الاسباب التي دعت لعدم اختيار البديل لهذا الاستثمار . ولذلك نرى لزاما علينا حين نتكلم عن نظرية الاستثمار الخارجي ان نوضح البديل من هذا الاستثمار ، وان نبين لماذا يفضل الناس الاستثمار الخارجي على هذا البديل .

واول بديل يخطر بالبال هو التصدير . ومثاله شركة دوجت على تصدير منتجاتها الى البلد « س » ، فاذا استثمرت هذه الشركة اموالها في هذا البلد لتصريف منتجاتها في اسواقه كان هذا الاستثمار بديلا من التصدير . ومن هنا نرى ان ثمة ارتباطا بين الاسباب التي تدعو الشركة الى تفصيل الاستثمار الخارجي ، والاسباب التي تدعوها لعدم الاستثمار في تصدير منتجاتها من مقرها الوطني .

وقد اوضح د . كيفز ان هناك بديلا آخر امام الشركة . اذ قد تقر بأن لا تقوم بالتصدير ، ولا بالاستثمار ، بل تقوم بالترخيص بالمعرفة الفنية لشركة منتجة في

الكاتب : كوسيو موشيزارا

أستاذ مساعد يركز دراسات جنوب شرقي آسيا ، جامعة كيوتو (اليابان) • نشر عدة مقالات حول المسائل الاقتصادية بالانجليزية واليابانية ، وله كتابان : أولهما بعنوان « الاستثمار الخارجي ، ورد الفصل الوطني ، دراسنة حول التصنيع في مستعمورة » ، ١٩٧٦ ، والثاني بعنوان « الاستثمار الياباني في جنوب شرقي آسيا » ، ١٩٧٨ •

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقوف والآداب والعلوم الاجتماعية • ورئيس مشروع الآف كتاب سابقا •

البلد الذي كانت تصدر منتجاتها إليه : وفي هذه الحالة ، ينخفض الإنتاج المحلي بنسبة ما يفقده من سوق التصدير • أما مستوى الاستثمار الخارجي فلا يطرأ عليه أي تغيير ، ولكن الاتاوات تتدفق باستمرار •

ولما كانت الشركة لا تهتم بالإنتاج في حد ذاته ، وإنما تهتم بالاتاوة أو الربح الناتج عنه ، فإن الترخيص يعد من البدائل الهامة التي يجب التسليم بها عند وضع نظرية الاستثمار الخارجي • ولذلك إذا أردنا أن نفهم أسباب الاستثمار الخارجي وجب علينا أيضا أن نفهم لماذا يكون الاستثمار أفضل من الترخيص ومن التصدير • ولكن هذه القاعدة نفسها ليست قاعدة عامة بذرة • تكفي لتفسير الاستثمار الياباني في جنوب شرقي آسيا •

والدليل على ذلك أن هناك مشكلة تعترضنا في هذا السبيل ، وهي أن الاستثمار الخارجي ليس دائما بديلا من التصدير ، إذ لو اعتبرنا كلا من هذين الأمرين بديلا من الآخر لكان معنى ذلك أن التصدير يحدث أولا ثم يأتي الاستثمار الخارجي ليحل محله • ولكن الواقع يخالف ذلك ، بدليل أن بعض الاستثمار الذي تم في منياطين التصدير في بعض بلدان جنوب شرقي آسيا لم يكن بديلا من التصدير ، إذ أن مجال الاختيار لم يكن محصورا بين التصدير والاستثمار الخارجي • بل بين الإنتاج المحلي والإنتاج قريبا وراء البحار • ولذلك يمكن القول بأن الإنتاج قريبا وراء البحار يزيد من تمثيل الاستثمار (والإنتاج المحلي) يمكن تصدير جزء منه • وأقرخص مع البديل في الثلاث الرئيسية •

يبدو أنه يجب أن نشير هنا بكلمة خاصة إلى الانتاج المحلي . نأمل - على سبيل المثال - حالة الغزاليين اليابانيين الذين فقدوا بالتدريج مكانهم في سوق التصدير خلال العقود القلائل الماضية ، فلما واجهوا سياسة الاستثناء ، عن الاستيراد في جنوب شرقي آسيا أرادوا أن يستغلوا خبرتهم الفنية ، ولكن المجال كان محدودا جدا ، ولم يكن الترخيص بديلا مجديا أيضا ، لأن المنسوجات كانت طبيعية فيما عدا بعض الألياف الصناعية . ولذلك واجهوا في بداية العقد السادس مستقبلا قاتما ، وكان كل ما فعلوه للتغلب على هذه المشكلة هو تنويع العمل ، والاشتغال في مجالات أخرى غير النسيج . وإذا أتبع مثل هذا التنوع للشركات ، كان علينا أن نتحدث عن بديل رابع هو تنويع العمل المهني واقتصار الانتاج المحلي على أهم منتجاته . ومن ثم لا بد أن يقتصر الانتاج فيما وراء البحار على أهم المنتجات أو المنتجات المتصلة بها راسيا .

ويجب علينا أن ندخل في اعتبارنا أن الشركة قد تقرر حين تقل مبيعاتها أن تنقل جزءا من مواردها الانتاجية خارج دائرة الانتاج الحالي ، ثم تبيع هذا الجزء بدلا من تنويع نشاطها ، وتودع المال في بنك بفائدة أو تستثمره في شراء سندات مالية . وقد تقرر الشركة - إذا بلغ السيل الزبي - أن تلغى نشاطها التجاري الحالي بالكلية ، وتكسب دخلها من استثمار بقية رأس المال ، إلى أن تقرر الإقدام على نشاط تجاري جديد ، أن وجد مثل هذا النشاط .

ومن الاحتمالات القوية في هذه الحالة بالنسبة للشركات الكبيرة أن تحاول تنويع نشاطها بهمة . أما بالنسبة للشركات اليابانية الصناعية الصغيرة التي لا تملك امتيازات احتكارية فالبديل الوحيد المطروح أمامها هو استثمار أموالها في الاسهم والسندات إلى أن تجد مجالا جديدا للعمل . ولما كانت هذه الشركات الصغيرة تتمتع بمرولة كبيرة من الناحية التنظيمية فانها تتخذ قرارا بإلغاء نشاطها . وسنحصل من هذا البديل بالإضافة إلى بديل التراخيص بديلا عاما واحدا نطلق عليه اسم « الدخل غير الانتاجي » .

أما الشركة التي تنخفض مبيعات منتجاتها فان المشكلة الأساسية التي تواجهها هي كيف تعيد تخصيص مواردها الثابتة . ولحل هذه المشكلة تقارن الشركة بين ربحية البدائل المختلفة المطروحة أمامها . فإذا كانت ربحية أحد البدائل لا تؤثر في ربحية البدائل الأخرى فان الشركة تخصص مواردها على نحو تتساوى فيه ربحياتها العديدة . ولكن الموقف يصبح أكثر تعقدا إذا أثرت ربحية أحد البدائل في ربحية البدائل الأخرى .

ومن الأمثلة الجيدة لذلك الاستثمار الرأسي الذي يصبح فيه الانتاج فيما وراء البحار نمكلا للانتاج المحلي . وفي هذه الحالة تقدم الشركة على الاستثمار الخارجي متى كانت له آثار طيبة على ربحية الانتاج المحلي حتى ولو كانت العوائد للموارد الإضافية المخصصة للانتاج فيما وراء البحار أقل من عوائد الدخل غير الانتاجي أو عوائد تنويع العمل . وإذا ارتفع مستوى الانتاج فيما وراء البحار مع ثبات مستوى الانتاج المحلي أو ارتفاعه وجب على الشركة أن تخفض مستوى الدخل غير الانتاجي أو تنويع العمل لكي تحافظ على ثبات مواردها .

وقد أشرنا حتى الآن إلى الانتاج فيما وراء البحار . والانتاج المحلي ، والدخل

غير الإنتاجي ، وتدويع العمل ، وإطلاقنا عليها اسم البدائل . ولكن هذا الاسم غير مناسب لسوء الحظ لانه يتضمن أن كل بديل يمنع من استخدام البديل الآخر ، ولكن الواقع أن جميع هذه البدائل تستخدم غالبا في وقت واحد . ويجب أن ندخل في حسابنا عند إعادة توزيع الموارد الحدية أن الزيادة في أكثر من نشاط مطلوبة لمواجهه ما عسى أن يحدث من نقص في نشاط آخر . ومن ثم كان من المناسب أن ننظر الى البدائل على أنها أنشطة مختلفة يمكن أن تزيد أو تنقص أو تظل ثابتة . ولكن لما كانت الموارد ثابتة فلا يمكن أن تتغير جميعا في وقت واحد .

وإذا كانت الأنشطة الأربعة مستقلة ، في حالة توزيع الموارد الحدية ، فإن مشكلة التوسع في كل نشاط إلى الحد الأقصى يمكن أن تحل بالمساواة بين الربحيات الحدية لكل منها . ولكن لما كانت الأنشطة متكاملة أحيانا فإنه يجب أن ندخل في حسابنا التفاعل بينها . ومن بين الوسائل الكفيلة بحل هذه المشكلة دراسة الربحية الكلية للشركة ، والمساواة بين الانصبه الحدية الناتجة عن التوسع في كل نشاط إلى الحد الذي يكفل هذه الربحية الكلية . وسنعتبر هذا هو الإطار الذي يتم فيه اتخاذ القرار الأساسي للشركة .

عوائق الاستثمار الخارجي

قد تقوم عوائق في سبيل الشركات في صورة القوانين واللوائح التي تفرض قيودا عليها ، حتى ولو بدا لهذه الشركات أن الاستثمار الخارجي ينطوي على مزايا مغرية . صحيح أن كثيرا من الاقتصاديين لا ينظرون إلى الاستثمار الاجنبي نظرة تختلف عن نظرتهم إلى الاقتصاد الوطني ، ولكن يجب أن ألا يغرب عن ألبال أن الاستثمار الاجنبي يتضمن الحصول على عملات أجنبية ، ويعبر الحدود القومية . وقد لا يبدو هذا الامر ذا أهمية خاصة بالنسبة لبعض الدول مثل الولايات المتحدة لتمتعها بنفوذ قوى في كثير من البلاد ، ولأن دولارها أصبح هو العملة الاحتياطية . ولكن يجدر بنا أن ننوه بأن الشركات اليابانية صادفت عراقيل عديدة في سبيل الاستثمار الخارجي .

وكان العائق الأكبر هو ميزان المدفوعات . وإيضاح ذلك أن قدرة اليابان على التصدير ضعفت كثيرا ، فحدث عجز كبير في ميزان مدفوعاتها لعدة سنوات بعد الحرب ، ولم يبدأ هذا الميزان في التحسن الا في أواسط العقد السابع ، فأصبح من الميسور للشركات اليابانية أن تحصل على عملات أجنبية نتيجة استثمارها في الخارج ، وأن كان الاستثمار الخارجي لم يتحرر تماما من القيود الا في سنة ١٩٧١ . أما قبل ذلك فقد أوقفت الحكومة اليابانية عددا من مشروعات الاستثمار الاجنبي ، لأنها كانت ترقب ميزان المدفوعات بعين يظنة .

و « الطابع الخارجي » للاستثمار الخارجي ينعكس أيضا في تجاوز الحدود القومية . فالدولة التي يتدفق عليها الاستثمار لها قوانينها الخاصة التي يركز عليها نظامها الاقتصادي ، وليس هناك من المبررات ما يدعو هذه القوانين لمحاباة الشركات اليابانية التي تريد الاستثمار .

والواقع أن المناخ في جنوب شرقي آسيا لم يكن مواتيا للمستثمرين اليابانيين .

ولذلك يهمن أن نعرف : كيف تكون هذا الاستثمار ، وكيف تغير بمرور الزمن .
وتفصيل ذلك أن جميع المستثمرين الأجانب واجهوا عوائق كبيرة ، ولكن المستثمرين اليابانيين وأجهوا مشكلات إضافية . وكنت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان وبلدان جنوب شرقي آسيا خطوة هامة في هذا الصدد . ذلك أن هذه البلدان أصيبت بأضرار فادحة نتيجة الحرب التي شنتها اليابان في المحيط الهادئ ، فكان من العسير أن تقبل المديرين والفنيين اليابانيين إلا بعد أن تثبت اليابان أنها أصبحت أمة جديدة ، ونعلن النكير على السياسة التي انتهجتها قبل الحرب ، وتتعهد بأن تصبح دولة مسالمة . ولذلك كانت إعادة العلاقات الدبلوماسية أول خطوة ضرورية في هذا السبيل ، على الرغم من أنها لم تكن كافية للسماح بالاستثمار الياباني ، لأن الشعور المعادي لليابان ظل قائما حتى بعد عودة العلاقات الدبلوماسية كما حدث في الغلبين .

ثم أخذ موقف حكومات جنوب شرقي آسيا إزاء المستثمرين اليابانيين يتحسن بالتدريج ، بظهور المشكلات الجديدة ، ونسيان الذكريات القديمة ، إذ جاء جيل جديد لم تكن له معرفة مباشرة بالحرب ، وأصبح هذا الجيل قوة سياسية كبيرة ثم أخذت أيضا بعض حكومات جنوب شرقي آسيا تشعر بالحاجة إلى الاستثمار الياباني لكي تتغلب على مشكلاتها الاقتصادية .

وكانت مشكلة اليابان في الواقع ترجع - بقدر ما - إلى ظهور الروح القومية . ذلك أن معظم بلدان جنوب شرقي آسيا كانت عبارة عن مستعمرات في فترة ما قبل الحرب . أما بعد الحرب فقد حصلت على الاستقلال ، وبدأت ترسم خططها للتنمية ، واتحدت بعض البلدان من الاشتراكية قاعدة أيديولوجية للتنمية ، ورفضت الاستثمار الأجنبي الذي اعتبرته محاولة من جانب الدول المتقدمة لمواصلتها استغلالها ، فأصبح الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان ضربا من المستحيل . بيد أن بلدانا أخرى أجازت الاستثمار الأجنبي ، ولكنها فرضت عليه قيودا معينة بدرجات متفاوتة .

وفي أواسط العقد السابع حدثت بضعة تطورات مواتية أولها : أن تايوان وجمهورية كوريا حولتا اهتمامهما إلى التصنيع الهادف إلى التصدير ، وشجعنا إيجاد منطقة صناعية للتصدير لا تنطبق عليها قوانين البلاد . ثم جاءت فيما بعد سنغافورة ، وماليزيا ، والفلبين ، فانتهجت هذه السياسة . وثانيها أن أندونيسيا أخذت تحبذ الاستثمار الأجنبي بعد ١٩٦٥ .

وهكذا ازداد الاستثمار الياباني في جنوب شرقي آسيا بعد أن بدأ في أواسط العقد السابع . ويرجع ذلك - بقدر ما - إلى تحسين مناخ الاستثمار ، وإن كان هذا المفهوم يشوبه شيء من الغموض ، ويقتضى أكثر من مجرد التقليل من العوائق القانونية والإدارية . بيد أننا قصدنا من هذا البحث أن ننوه بالعوامل التي جعلت الاستثمار الأجنبي استراتيجيا غير مقبولة بالنسبة للشركات الأجنبية .

محددات الربحية

لقد أدى التقليل من العوائق والحواجز إلى أن أصبح الاستثمار الخارجي جزءا من استراتيجية الشركات ، ولكن هذا التقليل لم يكن بأي حال من الأحوال شرطا

كافيا للاستثمار ، اذ لو لم يكن الاستثمار جالبا للربح لما كان ثمة داع للاقدام عليه .
ولذلك فإن الدافع لزيادة الاستثمار الياباني خلال السنوات العشر الماضية أو نحو
ذلك لا بد أن يكون بعد إزالة العوائق هو ربحية الاستثمار الخارجي ، فما هي العوامل
التي ساعدت على ذلك ؟

أول هذه العوامل نمو السوق . وبيان ذلك أن أداء الفرد في النمو الاقتصادي
ببلدان جنوبى شرقى آسيا كان متفاوتا ، وكان هذا الأداء فى بعض البلدان قليل
الاثار . ولكن كان عدد السكان يزداد بمعدل يتراوح بين ٢٪ و ٣٪ فى الاقليم كله فقد
ازداد اجمالى الناتج القومى (ا ن ق) بصورة واضحة ، مما أدى الى زيادة الطلب
الاجمالى على السلع الصناعية ، كما أدى الى تنوع هذا الطلب .

وكان لزيادة (ا ن ق) تأثير متفاوت على طلب السلع الصناعية . وتجلى أثر
هذه الزيادة بشكل أقوى حيث كانت مرونة الدخول عالية عند المستوى المنخفض من
الدخول . لذلك اتجه جزء كبير من الاستثمار الياباني الى انتاج مثل هذه السلع .

ومعلوم أن زيادة حجم السوق لا تؤدي بالضرورة الى الانتاج فى السوق ، نظرا
لان التصدير الى السوق يدر أحيانا ربحا أكبر . ولكن الاتجاه الغالب هو توطئ موقع
الانتاج بالقرب من السوق ، نظرا لان نقل بعض السلع الى السوق يقتضى نفقات
باهظة . ولذلك يجب توطئ نوع من النشاط الصناعي بالقرب من مكان الطلب
لارتفاع تكاليف النقل الى السوق ومنه . ومن جهة أخرى قد تشجع الحكومة شراء
السلع التى يتم انتاجها فى دائرة اختصاصها ، كوسيلة لتشجيع النمو الصناعي
وزيادة العمالة . كل هذه العوامل تشجع توطئ الانتاج على مقربة من السوق .

وثانى العوامل فى زيادة ربحية الاستثمار الخارجى هو أن تكلفة الانتاج أكبر
فى اليابان منها فى بلدان جنوبى شرقى آسيا فى عدد من الصناعات . وهناك مواد
مختلفة تدخل فى الانتاج ، وتزيد أسعارها فى اليابان على أسعارها فى بلدان جنوبى
شرقى آسيا . يضاف الى ذلك أن الاجور ازدادت فى اليابان بمعدل يزيد على ١٠٪
سنويا فى العقد السابع ، وأوائل العقد الثامن . وقد تجاوزت الاجور الحد المعقول فى
نهاية العقد السابع حتى ولو كانت هذه الزيادة تقابلها زيادة فى القوة الانتاجية فى
الصناعات ذات الكثافة العمالية . والى جانب ذلك كله واجهت اليابان مشكلات التلوث
وضيق الرقعة عندما قوى النشاط الصناعى فيها ، فوجدت الشركات أن نقل نشاطها
خارج البلاد يعود عليها بربح أكبر .

ومن ناحية أخرى ساعدت عدة عوامل على تشجيع الاستثمار المحلى ، منها رخص
المواد الوسيطة ، وانخفاض معدل الفائدة لرأس المال العامل فى اليابان نفسها ، ومنها
أن تجميع الصناعات أدى الى بعض المزايا الخارجية التى قللت من نفقات الانتاج .

يسد انه كانت هناك صناعات معينة تدر ربحا أكبر اذا تم الاستثمار فى الخارج ،
منها الصناعات التى تحتاج الى كثير من الايدي العاملة ، والصناعات التى تحتاج الى
مساحات واسعة من الارض ، ثم الصناعات المتنقلة . وهذه هي الصناعات التى تم
تنويعها جغرافيا أولا داخل اليابان . ومن ثم يمكن القول بأن ثمة صلة بين نظرية
الاستثمار الخارجى ونظرية توطئ الصناعات .

وايضاح ذلك أن نظرية توطيّن الصناعات تقتضى أن تكون الارضى ثابتة ، وأن يكون العمل ثابتا جزئيا ، ورأس المال ثابتا كليا . وتحاول هذه النظرية أن تجسد المكان الأمثل من حيث الانتاج وتكاليف النقل . وقد يعترض الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد على القول بأن العمل ثابت جزئيا ، ولكن القول بذلك له ما يبرره فى حالة اليابان ، لان معظم النساء والفتيات فيها يفضلن أن يمارسن أعمالا على مسافة يستطعن فيها أن يقمن برحلات يومية بين محال اقامتهن ومحال عملهن . وقد أدى هذا الثبات الجزئى الى تفاوت فى أجور العمال غير المهرة أكبر منه فى أجور العمال المهرة ، كما أدى الى اختلاف تكاليف الانتاج من منطقة الى أخرى . ويتقدم التصنيع تلاشت ميزة توطيّن المصنع فى مدينة كبيرة أمام العيوب الناجمة عن ارتفاع أجور العمال ، والايجار ، وتكاليف النقل التى ترجع الى الازدحام ، والمصاريف الاضافية اللازمة لمكافحة التلوث .

ويمكن القول بأن الاستثمار الخارجى هو نوع من التوسع الطبيعى فى عملية التنوع المحلى الاقليمى ، ومعلوم ان فكرة الثبات قوية بين اليابان وجنوب شرقى آسيا ولذلك يمكن القول بأن الاستثمار فى جنوب شرقى آسيا يماثل ذلك الاستثمار الذى يتدفق على المقاطعات غير الصناعية فى اليابان . وفى هذه الحالة تفسر نظرية المزايا النسبية تدفق الاستثمار الخارجى كما تفسر تدفق الاستثمار المحلى . ومن هنا لابد أن يكون السبب فى استثمار كثير من الشركات اليابانية لأموالها فى جنوب شرقى آسيا هو فقدان المزايا النسبية الخاصة ببعض السلع . بيد أن هذا لا يفسر الاستثمار الخارجى تفسيراً كاملا ، لانه - كما سبق أن بينا - يتضمن استخدام العملات الاجنبية وتجاوز الحدود القومية . ولذلك يؤثر تقلب سعر الصرف للعملات الاجنبية فى نفقات الانتاج النسبية بين اليابان والخارج ، كما تؤدي الحدود القومية الى اقامة العراقيل فى سبيل التجارة .

وإذا كان نظام التبادل التجارى مرنا فلا يوجد ما يدعو لمعالجة تقلب سعر الصرف على حدة ، لانه ينعكس فى تغير النفقات النسبية . ولكن اليابان حافظت على ثبات سعر الصرف حتى أوائل ١٩٧٣ ، وكان للمرتين اللتين تم فيهما إعادة تقويم العملة آثار واضحة فى ربحية الاستثمار الاجنبى . وقد ارتفعت قيمة الين اليابانى بما يربى على ٢٠ ٪ بين ديسمبر ١٩٧١ عندما أعادت اليابان تقويم عملتها لأول مرة وأواسط ١٩٧٣ ، وأدى هذا الى زيادة تكاليف الانتاج المحلى بالعملية الاجنبية ، وجعل الاستثمار الخارجى أكثر جاذبية بالنسبة لبعض الصناعات ، وكانت زيادة الاستثمار اليابانى فى العقد الثامن ترجع - بقدر ما - الى توقع إعادة تقويم الين ، وهو ما حدث بالفعل .

وكما أنه لا توجد مشكلة بشأن صرف العملات الاجنبية كذلك لا توجد حواجز تجارية بين حدود المقاطعات الوطنية ، على أن حواجز التجارة الخارجية تؤثر فى الاستراتيجية المثلى للشركة ، لانها تجعل ربحية الانتاج المحلى من أجل التصدير أقل جاذبية ، وتجعل الشركة أكثر ميلا للاستثمار الخارجى . ومن المهم فى الوقت نفسه أن نلاحظ أن الحواجز التجارية اليابانية تؤثر فى ربحية الانتاج الخارجى المراد تصديره الى اليابان . فقد خفضت اليابان بسرعة بعد العقد السابع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السواء ، ولم تعد الآن دولة تأخذ بمبدأ الحماية الجمركية العالية لصناعاتها ، وإن احتفظت بحواجز جمركية معينة ، وفرضت تعريفات جمركية

عالية على مزيد من السلع المصنعة • ولكن اذا قارنا بين اليابان وغيرها من الدول الصناعية وجدنا أن مستوى الحماية الجركية فى اليابان ليس عاليا جدا ، حتى لقد أصبحت اليابان سوقا مفتوحة كما يدل على ذلك زيادة واردات المنسوجات وغيرها من البضائع الواردة من جنوب شرقى آسيا • وقد أدى تخفيض الحواجز الجركية على هذا النحو الى جعل الانتاج فى الخارج يقصد تصديره لليابان أمرا أكثر جاذبية •

وكذلك أدى انشاء منطقة صناعية حرة للتصدير ، تخرج منها وتدخل فيها البضائع دون عوائد جمركية أو اجراءات معقدة الى زيادة ربحية الانتاج فيما وراء البحار ومن العيوب الخطيرة التى واجهت جنوب شرقى آسيا • فى سعيها لزيادة الصادرات الصناعية ارتفاع اسعار بعض المواد الخام اما لانتاجها بواسطة شركات عديدة الكفاية ولكنها تتمتع بالحماية الجمركية ، واما لاستيرادها مع دفع رسوم جمركية عالية عليها ، وقد فرضت رسوم الاستيراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على هذه الشركات نفسها التى أرادت التصدير • ولما كانت بيونات المال والإعمال التى أنشئت خلال فترة الاستغناء عن الاستيراد قد جعلت من العسر سياسيا إلغاء سياسة الاستغناء عن الاستيراد تماما فإن فكرة انشاء منطقة صناعية للتصدير معفاة من قوانين البلاد الاقتصادية برزت كحل وسط • وعلى الرغم من أن هذه المنطقة تتأثر سلبيا بسياسة الاستغناء عن الاستيراد التى تمارس فيما عداها فانها قد زادت من ربحية الانتاج فى جنوب شرقى آسيا بالنسبة للشركات اليابانية •

وفى حالة الاستثمار الهادف الى الاستغناء عن الاستيراد حملت الحواجز التجارية شركات التصدير على إعادة النظر فى خططها • واذا كانت ربحية الانتاج المحلى يقصد التصدير قد أضررت بهذه الحواجز فإن البديل منها ، وهو الاستثمار الخارجى عادة قد استفاد • والدليل على ذلك أن هناك نوعا من الصادرات قد أدى الى الاستثمار ، وكان من الواضح فى هذه الحالة أن الحواجز التجارية كانت هى الحافز لهذا الاستثمار •

بيد أنه ليس بصحيح أن التصدير يؤدي بالضرورة الى الاستثمار ، نظرا لان هناك عددا من الحالات لم تؤد فيها الحواجز التجارية أو احتمال اقامتها الى الاستثمار فاذا أقيمت الحواجز التجارية أو وعدت الحكومة باقامتها اذا أقدمت الشركات على الاستثمار الضرورى فإن الشركة اليابانية التى كانت تقوم بالتصدير تبدأ فى دراسة ربحية مشروعات مختلفة تتضمن بدائل من التصدير • فاذا كان الاستثمار يتطلب نطاقا من الانتاج أوسع مما تتطلبه السوق الحالية أو مستوى من المهارة أعلى مما يتوافر فى جنوب شرقى آسيا فإن الشركة تتحاشاه • ولذلك فإن الحواجز التجارية قد تكون حافزا الى الاستثمار ولكن اعتبارات الربح هى التى تقرر هل تقدم الشركة على استثمار معين أولا •

ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن الحواجز التجارية وحدها لا تفسر زيادة الاستثمار اليابانى الهادف الى الاستغناء عن الاستيراد فى جنوب شرقى آسيا ، ذلك أن الحواجز التجارية تنشيط الاستثمار الاولى ، ولكن لكى يتسنى تفسير استمرار الاستثمار الهادف الى الاستغناء عن الاستثمار يجب أن ندخل فى اعتبارنا عوامل أخرى أهمها نمو السوق • ذلك أنه عندما يزيد (ان.ق) ويسع حجم السوق فإن سياسة الاستغناء

عن الاستيراد تنشيط الاستثمار الخارجى ، مثال ذلك أن انتاج الالياف الصناعية فى جنوب شرقى آسيا أصبح ميسورا بالجمع بين الحواجز التجارية ونمو القدرة على الغزل والنسيج فى هذا الاقليم .

والعامل الاخير المؤثر فى ربحية الانتاج فيما وراء البحار هو الحوافز الحكومية ، مثال ذلك إعانات التأجير ، والإعفاء الكلى أو الجزئى من الضرائب ، والتدريب فى أثناء العمل ، والقروض ذات الفوائد المنخفضة ، الخ ، كل ذلك يجعل الاستثمار الخارجى أكثر جاذبية ، وبالطبع ليست هذه الحوافز مقصورة بالضرورة على الاستثمار الخارجى ، فمختلف البلاد الصناعية - ومنها اليابان - تستخدم حوافز مماثلة لتشجيع الانتاج الصناعى فى الاقليم المصايف بالكساد أو المتخلفة . وكل ما فعله جنوب شرقى آسيا هو جعل هذه الحوافز أكثر جاذبية .

وتميزا للتعاون الاقتصادى مع جنوب شرقى آسيا شجعت الحكومة اليابانية أيضا الشركات اليابانية التى اعترمت القيام بالاستثمار فى هذه الاقليم ، وتخص بالذكر تلك القروض ذات الفائدة المنخفضة عن طريق المؤسسات المالية شبه الحكومية ، مثل بنك التصدير والاستيراد اليابانى ، وصندوق التعاون الاقتصادى فيما وراء البحار ، فقد أدت هذه القروض الى زيادة ربحية الاستثمار ، وبدون هذه القروض ما كان يتسنى الاقدام على بعض المشروعات الكبرى مثل انتاج الالياف الصناعية ، وأيضا فان للموتة الرسمية لتحسين البنية الاقتصادية الاساسية (المنشآت والمرافق العامة) ساعدت بصورة غير مباشرة على زيادة ربحية الاستثمار فى جنوب شرقى آسيا . بيد أن الحكومة اليابانية كانت أقل اهتماما بالاستثمار الخارجى منها بالتنوع المحلى الاقليمى ، فقد حملت الحكومة العبء الاكبر فى انشاء البنية الاقتصادية الاساسية ومنحت قروضا على نطاق اوسع للشركات التى اعترمت أن تعيد توطين مصانعها أو تقيم منشآت صناعية جديدة ، وسارت بخطى بطيئة فى سبيل التنوع ، ولولا هذه الحوافز لسارت بخطى أبطأ من ذلك كثيرا .

الشك

الواقع أن حساب الارباح فى المستقبل أمر عسير ، بسبب الشك فى الاسعار ، والسياسة الحكومية ، والاستقرار السياسى . ومن الممكن نظريا حساب المتغيرات ، ولكن اذا أدخلناها جميعا فى حسابنا فى وقت واحد فان عملية القرار تصبح أمرا عسيرا .

ومن وسائل معالجة هذه المشكلة تجميع المتغيرات بحيث يقل عدد « الحالات العالمية » المحتملة . مثال ذلك : عندما تدرس إحدى الشركات اليابانية الاستثمار فى جمهورية كوريا مثلا بقصد التصدير ، فقد تبغى أن تقصر بحثها على تكاليف الانتاج النسبية و « مناخ الاستثمار » ثم تنظر فى الحالتين العمليتين الآتيتين ١ : (أ) أن يظل « مناخ الاستثمار » مشجعاً وأن تتحول تكاليف الانتاج باستمرار لصالح جمهورية كوريا (ب) أن يصبح مناخ الاستثمار غير مشجع ، وهذا يفوق فى اهمية ميزة التكاليف فى جمهورية كوريا . وقد لا يعرف المستثمرون الاحتمال الصحيح لحدوث كل من هاتين الحالتين العالميتين ولكن من الممكن أن يحددوا احتمالات ساذجة

ويقوموا أرباح الاستثمار وعدم الاستثمار في كل من الحالتين العالميتين . وربما وجد كثير من المستثمرين اليابانيين أن اختيار خطة عدم الاستثمار يتطلب عطاءها احتمالا أكبر مما يريدون أن يعطوه للحالة (ب) .

وقد لا يمكن - في بعض الظروف - التخفيف من حدة الشك . وفي مثل هذه الحالة تجرى الشركة دراسه الاحتمالات المتوقعة ، ولكن هذه الدراسة قد تعطي دلالة زائفة للحالة المالية ، وبذلك تصبح عديمة الجدوى ، وتفتقر تكاليفها ما لها من قيمة . ومثل ذلك يقال عن المحاولات الأخرى التي تبذل لجميع المعلومات .

وحيال هذه الظروف قد تؤثر الشركة القيام بمشروع استثماري صغير لكي تثبت من معرفة الحالة المالية المحتملة . ثم تستطيع بعد بضع سنين أن تتخذ قرارا نهائيا . فإذا قررت عدم الاستثمار انسحبت من البداية ، وإذا قررت الاستثمار أمكن لها أن تتوسع في عملياتها ، ومن الأسباب التي تؤدي إلى ضالة حجم الاستثمارات اليابانية في جنوب شرقي آسيا الشك الكبير الذي يساور المستثمرين بشأن هذا الإقليم .

وهذا الشك يجعل المستثمرين يملقون أهمية كبيرة على المعلومات ، لانه متى توافرت المعلومات تسنى للشركة أن تتجنب الوقوع في الأخطاء ، وتوفر كثيرا من الأموال ولكن جميع المعلومات يتطلب الكثير من اللغات . ولذلك يجب حساب التكاليف والفوائد قبل البت في اتباع طريقة معينة لجمع المعلومات .

ومنذ أوائل العقد السابع تأسست منظمات يابانية مختلفة لجمع المعلومات الخاصة بالاستثمار الخارجي ، منها منظمة التجارة الخارجية اليابانية التي أنشأت مكاتب لها في مختلف البلاد وجمعت معلومات لتوزيعها على الشركات اليابانية دون مقابل ، ومنها البنوك التجارية اليابانية التي جمعت المعلومات وقدمتها خدمة للعملاء وقد أدى مثل هذا النوع من المعلومات إلى تخفيض النفقات في مرحلة تقويم الاستثمار الخارجي ، ومساعد بصورة مباشرة على نمو هذا الاستثمار .

وعلاوة على ذلك يجب أن لا تنفاضي عن دور الشركات التجارية اليابانية في تقديم المعلومات ، ذلك أن الشركات التجارية الكبرى لها فروع في بلاد عديدة ، تجمع ضروبا مختلفة من المعلومات ، وبخاصة ما يتعلق بالمعاملات التجارية ، وقد أفادت بعض هذه المعلومات رجال الصناعة اليابانية أيضا . وكثيرا ما يقال أن المعلومات التي تجمعها الشركات التجارية تمتاز بالدقة والفائدة المباشرة أكثر من المعلومات التي تجمعها المؤسسات شبه الحكومية .

بيد أن مثل هذه المعلومات ربما لم تكن مفيدة في حد ذاتها ، لان رجال الشركات الصناعية لم تكن لديهم الخبرة الفنية لتمحيصها وتقويمها ، ولذلك أضفوا إليها معلوماتهم الخاصة . وإذا كان عدد هذه الشركات صغيرا ، أو كانت تعتمد على الشركات التجارية في عملية التسويق ، كان هذا الارتباط وثيقا ومطرذا ، فإلى حد معين كانت الشركات التجارية تشارك في الاستثمار لأسباب مالية وتسويقية . ولكن لابد أن الهدف منها هو المطالبة بالأرباح الناتجة عن شبكتها الاعلامية ، وكان رجال الصناعة اليابانية يرحبون بمثل هذه المشاركة لانها تعنى أن الشركات التجارية تثق بالمعلومات

- التي تقدمها • وبالطبع لم يؤد المزيد من المعلومات دائماً إلى المزيد من الاستثمار . ولكن بعض أنواع من المعلومات يمكن أن تنشيط الاستثمار إذا أتبع هذا ، لاستثمار بتكاليف قليلة • ويمكن القول بوجه عام أن الاستثمار ازداد كلما توافرت المعلومات •
- ويبدو أن هذا النمط من الاستثمار يؤدي النظرية التطورية للاستثمار الخارجي •
- وخلاصة هذه النظرية أنه إذا أنشأت إحدى الشركات فرعاً لها في جنوب شرقي آسيا فإن هذا الفرع لا يقتصر على الإنتاج بل يتعداه إلى التعرف على الفرص الاقتصادية أينما وجدت ثم ينقل الفرع هذه المعلومات إلى الشركة الأم التي تقرر حينئذ استثمار هذه الفرص • ومن ناحية أخرى الشركة التي لا فروع لها فيما وراء البحار تفضل إرسال خبراء بصفة دورية لجمع المعلومات قد يكلفها عالياً ، وحينئذ تستبعد ، لاستثمار الخارجي من خطتها •

وفي بعض الظروف قد تجد الشركة من العسير عليها أن تتخذ قراراً دون أن تعرف ما تفعله الشركات الأخرى ، فتقرر حينئذ ملاحظة ما تفعله هذه الشركات • فإذا رأت أنه ليس لديها معلومات أكثر مما لدى هذه الشركات فإنها بكل بساطة تقلد خطتها أو تجمع معلومات إضافية إلى المعلومات التي جمعتها بنفسها ثم تتخذ قرارها • وإذا اتبعت كثير من الشركات هذه الاستراتيجية فإن هذه الاستراتيجية قد تخلق موقفاً يؤدي فيه استثمار إحدى الشركات إلى استثمار شركة أخرى • بيد أنه لا يوجد ثمة ضمان بأن ذلك سيحدث ، لأن المعلومات المجموعة من الاستثمارات السابقة قد يكون لها تأثير سلبي أولاً يكون لها أي تأثير على الإطلاق في الشركات التي تزعم القيام بالاستثمارات فيما بعد • وإذا تم هذا الاستثمار فإن هذه الظاهرة تعرف باسم « محاكاة القديم ، ولا بد أن يعزى ازدياد الاستثمار الياباني في السنوات العشر الماضية إلى هذه الظاهرة ، ولو جزئياً على الأقل » •

نظرية ميزة الاحتكار

يعف الكثير من المؤلفات الأمريكية عن الاستثمار الخارجي بمظهر واحد فقط من مظاهر الاستثمار الأمريكي الخارجي ، وهو أن هذا الاستثمار لم يؤد . لا إلى تدفق القليل من رؤوس الأموال ، نظراً لأن معظم الأموال اللازمة للقيام بالاستثمار الخارجي تم تحصيلها في الشركات الفرعية الخارجية وقد حدث أن اكتسب المستثمرون الأمريكيون أموالاً أجنبية عن طريق مبادلة ما يملكونه من براءات الاختراع والتكنولوجيا والآلات • وعلى ذلك فإنه إذا كان الاستثمار الخارجي المباشر لا يجلب كثيراً من رؤوس الأموال فلا يمكن القول بأن الحافز إلى هذا الاستثمار هو مجرد الاستفادة من الفروق بين معدلات الفائدة •

وحتى إذا كان الحافز إلى الاستثمار المباشر هو الاستفادة من هذه الفروق وجب علينا أن نسأل : لماذا تقدم الشركات على هذا النوع من الاستثمار بدلاً من منح القروض ، واستثمار أموالها في الأوراق المالية • وقد رأينا أن الشركات نقف موقف الحياد بين الاستثمار الخارجي والمخل غير الإنتاجي فلا نفضل أحدهما على الآخر • ومع ذلك فإذا فضل الكثير من الشركات الاستثمار الخارجي فلا بد أن يكون السبب هو الحصول من الاستثمار المباشر على عائد أكبر مما تحصل عليه من استثمار

أموالها في سوق رؤوس الاموال الاجنبية • ولكن لكي يتسنى لها القيام بهذا الاستثمار المباشر يجب أن تكون له بعض المزايا ، لانه بدون هذه المزايا لا تجد الشركة ما يفرها بالاقدام عليه نظرا للمضار التي تصاحب العمليات الاقتصادية الخارجية •

ولبيان ذلك نقول أن نظرية الدورة الانتاجية تذهب الى أن الميزة الكبرى التي تتمتع بها الشركات الامريكية هي ميزة التكنولوجيا ، وأن الاستثمار الخارجي يمكن تفسيره على أساس تدهور هذه الميزة • ولكن هذا التدهور يحدث في المرحلة الاخيرة من الدورة الانتاجية • ففي بدايه هذه الدورة تنفرد الشركات الامريكية بإنتاج نوع معين من السلع (عادة تكون سلعا ذات دخل مرن ومعدات توفر استخدام الايدي العاملة) ، وبيع إنتاجها كله في الشوق المحلية • ولما كانت البلاد الأخرى - وبخاصة بلدان غرب أوروبا - تسير على طريق النمو الذي تتبعه الولايات المتحدة ، وتصل الى مستوى عال من الدخل ، فإن أقبالها على المنتجات الامريكية يأخذ في الازدياد ، مما يجعلها على الاستيراد من الولايات المتحدة • ولكن متى فضحت التكنولوجيا وبلغت ذروة كمالها فإن بعض الامور الخاصة مثل البحوث والتطوير تدهور قيمتها في حين تصبح بعض العوامل التقليدية أكثر أهمية • ونخص بالذكر من هذه العوامل أجور العمال ، فإذا ارتفعت هذه الأجور فإن الشركات الامريكية التي تدفع أجورا أعلى في الوطن تشرع في الاستثمار الخارجي لكي تحصل على ميزة العمل الرخيص ولكي تحمي سوق التصدير •

اما نظرية « القلة المحتكرة » المختلفة فإنها تركز على التسويق لا التكنولوجيا • فهي تقول أولا أن الصناعات الاستهلاكية هي التي تقوم بكثير من الاستثمار الامريكي، وثانيا أن الشركات للمشتغلة بهذه الصناعات لا تتمتع بميزة تكنولوجية على المنافسين المحليين أو الاجانب ، وانما تتمتع بشهرة تجارية عريضة ، وتملك معلومات جوهرية عن التسويق • ولهذا تنجح في الاحتفاظ بالاحتكار • والميزة التسويقية التي تتمتع بها هذه الشركات على المنافسين المحليين لا يتسنى نقلها الى البلاد الاجنبية لان لكل سوق أجنبية خصائصها • ولكن مثل هذه الشركات أقدر على التنبؤ بحالة السوق ، وأشد اعتمادا على الإعلانات ، مما يؤدي الى زيادة الطلب ، فضلا عن استفادتها من النفوذ الثقافي الامريكي في الخارج • والخلاصة أن نظرية القلة المحتكرة المختلفة تذهب الى أن الشركات تقدم على الاستثمار المباشر استفلا لهذه الميزة التسويقية •

كلتا هاتين النظريتين لا تفسر الاستثمار الياباني في جنوب شرقي آسيا تفسيراً وافياً • فنظرية الدورة الانتاجية مبنية في جوهرها على القول بأن الفجوة التكنولوجية هي العامل الرئيسي في التصدير الامريكي ، وهي تربط بين الاستثمار والخطر الذي يتهدد الصادرات • ولكن اذا فضحت للمنتجات (بلغت ذروة الكمال) فإن العوامل غير التقليدية تصبح أقل أهمية في حين تستعيد العوامل التقليدية أهميتها مرة أخرى • والملاحظ أن الصادرات اليابانية تتألف من مثل هذه المنتجات الناضجة • وكان الحافز الى الاستثمار الياباني يرجع في بعض جوانبه الى التفرد الذي طرأ على عامل الاسعار • وهذا يفسر الاستثمار الياباني الهادف الى التصدير تفسيراً أفضل من نظرية الدورة الانتاجية •

وكذلك نظرية القلة المحتكرة المختلفة لا تفسر الاستثمار الياباني تفسيراً وافياً

كما يتضح في الحال اذا بحثنا عن الصناعات الاستثمارية اليابانية الكبرى ، اذ نجد ان المنسوجات والالكترونات هما الصناعتان الرئيسيتان اللتان قامتا بالاستثمار في جنوب شرقي آسيا . أما الالياف الصناعية وخيوط الغزل والاقمشة فلا تعد منتجات مختلفة عن تلك الصناعات . وهذا معناه أن معظم استثمار المنسوجات لا صلة له بنظرية القلة المحتكرة المختلفة . وشركات النسيج التي تشتغل في منتجات مختلفة هي شركات صناعة الملابس ، ولكن درجة اختلاف المنتجات في مجال الملابس صغيرة . وإذا انضم الى ذلك أن عددا من الشركات الصغيرة يشتغل بالانتاج فإنه لا يمكن القول بأن الملابس تندرج تحت نظرية القلة المحتكرة المختلفة .

وقد يكون لنظرية القلة التي تحتكر مواد مختلفة صلة بصناعة الالكترونات ولكنها صلة محدودة . ذلك أن صناعة الاجزاء الالكترونية ليست احتكارات قلة من الشركات أو الافراد لانها صناعة خاملة لا تقوم في سبيلها حواجز تجارية والانتاج فيها ضعيف نسبيا . أما صناعة الالكترونات الاستهلاكية فان منتجاتها المختلفة اهم شأنا ، ويمكن القول بأن استثمارها في المناطق الحرة الصناعية المخصصة للتصدير في جنوب شرقي آسيا يقوم كله على أساس ميزة التسويق .

والمشكلة الاساسية في نظرية القلة المحتكرة عند تطبيقها على الاستثمار في البلاد النامية هي أن الدخل ليس عاليا بدرجة تكفي للسماح باختلاف المنتجات ، ذلك أن الاعلانات والاجور الإضافية التي تؤثر في الاختيار ومرونة الاسعار لا تنخفض الا بعد الوصول الى مستوى عال من الدخل . وانك لتجد في البلاد النامية التي لا يزيد الدخل فيها على حد الكفاف أن هامش اختلاف المنتجات يكون محدودا .

ان نظرية ميزة الاحتكار تذهب الى أن احتكار القلة شرط ضروري للاستثمار الخارجي ، وهو أمر له ما يبرره في حالة الاستثمار الأمريكي ، لان الشركات الكبرى تسيطر على هذا الاستثمار . ونتيجة لذلك تركز الاهتمام على الحواجز التجارية . ومن المسلم به أن هذه الحواجز تعطي مزايا للشركات الأمريكية ازاء المنافسين الاجانب . ولكن في حالة اليابان قام بالاستثمار عدد كبير من الشركات الصغيرة التي يعد مركزها النسبي في الاستثمار الخارجي أعلى بكثير من الاستثمار الأمريكي . ولذلك اذا فسرنا نظرية الميزة الاحتكارية بأنها ضرب من القلة المحتكرة فإنها لا تستقيم في حالة اليابان .

ملاحظات ختامية

درسنا في هذا المقال الاستثمار الاجنبي كقضية تتطلب قرارا جماعيا أي قرارا تتخذه هيئة أو شركة لا فرد من الافراد ، ودرسنا هل يمكن أن يلقي هذا الاطار ضوءا أكبر على الاستثمار الياباني في جنوب شرقي آسيا ، وقلنا أن ميزة الاحتكار التي تكلمنا عنها في البحث السابق شرط ضروري للاستثمار الخارجي ولكنها لا تفسر كثيرا من جوانبه . ويبدو من المفيد أن ننظر الى الاستثمار الخارجي على أنه نتيجة اختبارات تتم في اطار شامل من القرار الجماعي . فإذا أخذنا بهذا النهج وجب علينا أن ندرس الاستثمار الخارجي كقضية مترتبة على ذلك ، ثم نسال

أولا : هل يمكن إقرار الاستثمار الخارجى كاستراتيجية جماعية ، وثانيا إذا كان الأمر كذلك فما هى العوامل الداعية لإقراره ؟

وكلامنا عن العوائق التى تعترض سبيل الاستثمار الخارجى يتصل بالسؤال الاول . ففي فترة ما بعد الحرب واجهت اليابان بيئة أجنبية طرا عليها تغيير كبير . ففي المقام الاول وهنت قوة اليابان السياسية كثيرا بسبب هزيمتها فى جنوب شرقى آسيا . فى المقام الثانى أصبح جنوب شرقى آسيا اقليلما مستقلا من الناحية السياسية وأصبحت الروح القومية الناهضة عقبة خطيرة فى سبيل الاستثمار الاجنبى ، اذ اعتبر هذا الاستثمار تهديدا للاستقلال الاقتصادى ، ولذلك أصبح هدفا سهلا تجاهه الحكومات الجديدة لتثبيت وجودها وتؤكد سيادتها . يضاف الى ذلك أن العجز المستمر فى ميزان المدفوعات حتم على الحكومة اليابانية أن تفرض قيودا على استخدام النقد الاجنبى فى اغراض الاستثمار بالخارج . ولم يمكن الاستثمار اليابانى فى جنوب شرقى آسيا الا بعد تخفيف هذه العوائق والحواجز .

أما كلامنا عن محدودات ربحية الاستثمار الخارجى فكان متصلا بالسؤال الثانى . فالشروط الاساسية التى جعلت هذا الاستثمار جالبا للربح كانت هى التغيير الذى طرا على المزايا النسبية لصناعات معينة وبخاصة ما يحتاج منها الى كثير من الابدنى العاملة ، وانتهاج سياسة الاستغناء عن الاستيراد فى جنوب شرقى آسيا . وقد أشرنا أيضا الى إعادة تقويم الين اليابانى ومختلف الحوافز الحكومية كوسائل لتشجيع الاستثمار ، وأن يجب اعتبارها أمورا ثانوية .

هذا والشك يجعل مشكلة اتخاذ القرار صعبة صحيح أن الاستثمار المحل محفوف بالشك أيضا ، ولكن هناك من الشواهد الظاهرية ما يثبت أن الاستثمار الخارجى تكثفه أخطار أعظم . ولذلك يجب بحث هذا الموضوع بصراحة . وقد تضمن مقالنا نظرة جديدة الى المزايا الآتية للاستثمار اليابانى :

(أ) صلته بالشركات التجارية .

(ب) الطابع التطورى للاستثمار الخارجى .

(ج) محاكاة الاستثمار الخارجى للقديم .

وقد ركزنا كلامنا على جنوب شرقى آسيا ، ولكن لما كان معظم الاستثمار اليابانى قد تم فى البلاد النامية فإن النتائج التى توصلنا اليها تنسجم بطابع عام . وكل تفسير للاستثمار اليابانى لا بد أن يشمل دراسة العوائق ، والربحية ، والشك . وإذا تجاهلنا أى أمر من هذه الامور الثلاثة أصبحت نظريته الاستثمار الخارجى جزئية . وواضح أن القول بأن هذا الاستثمار يشبه الاستثمار المحل - كما ذهب الى ذلك بعض المؤلفات القائمة - هو تشويه خطير للحقيقة .

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٩/٤٧٣

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأفلام كتابه
متخصصة وأبحاث ودراسات .
ويقدم بأفكارها ونظراتها العربية ثمة متخصصة
من الأبحاث العربية ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من الاستفادة
البحر في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

{ يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

{ فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مدارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

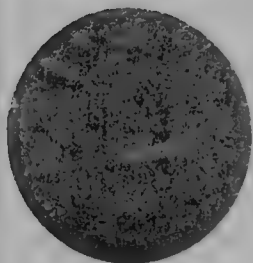
مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونكو لثقافة
العربية ، وتصدر طبعات العربية بالاشتراك مع الهيئة القومية
اليونكو ، وبمعاونة البيت القومي العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

العدد ١٥ قرشا

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية



المستوطنات البشرية ..
بين القديم والحديث



المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
العدد ١٠٠ - المجلد ١٠ - ٢٠١٠

مركز الدراسات والبحوث
ومركز المطبوعات



العدد ٣٦
السنة التاسعة

١٠ يوليو ١٩٧٩
١٥ شعبان ١٣٩٩
١٠ تموز ١٩٧٩



● ● محتويات العدد

● الطرز المعاصرة القديمة في غانا
● الأشكال التقليدية للمستوطنة الريفية في
باكستان

● المناطق النائية والبيئية
ثلاث دراسات حالة في الأرجنتين
والبرازيل بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٧٠

● المشاركة العامة في تأهيل المراكز الحضرية

● الأبعاد الثقافية للعصارة وتخطيط المدن في
أوروبا

● الأسكان والدولة: التطورات البريطانية
الحديثة

● منتدى مفتوح

روسو والتصورات الأساسية لبناء علم
الإنسان

تصدر منه: مجلة رسالة اليونسكو

مركز دراسات اليونسكو

١ شارع طلعت حرب

ميدان السفيرة عزيزة - القاهرة

تليفون: ٧٤٢٥٠٢

فيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

صنعة التحرير

د. مصطفى كمال طلبه

د. السيد محمود الشفيطي

د. محمد عبد الفتاح القصاص

عشمان نوبيه

صفى الدين العزاوي

إبراهيم الفنى

عبد السلام الشريف

سعيد السبيري

الطرز المعمارية القديمة

في غانا

●● مقدمة

في غانا، كما في أي مكان آخر، تشكل التربة ابنية البشر متأثرة بجيلوجية الأقليم وطبوغرافيته ومناخه وتطوره الاجتماعي والتاريخي، وهي العوامل التي حددت بالتالي مواد البناء المتاحة في الماضي، وهي نفسها التي صاغت أنماط العمارة المحلية في غانا. وقد تناولها - ك. ب. ديكسون - في كتابه «جغرافية غانا التاريخية» ووصفها وصفا جيدا، كما شرح الملامح الأصلية لتباين طرز العمارة الوطنية في غانا، وهي مزيج متباين ولكن بدرجة بسيطة من التفاوت، وهو تفاوت في التصميم كما يبدو في أبنية الجنوب وبعض جهات الشمال المستقيمة وفي أبنية الشمال المستديرة أو تفاوت في طراز الأسقف مسطحة أو مائلة أو تفاوت في بناء الجدران أو في المواد التي تغطي بها الأسقف سواء كانت من الخشب أو الخيزران أو الجريد أو العشائش والطين، ونجم عن هذا التفاوت أكثر من اثني عشر طرازا من الطرز المعمارية المحلية، يسود كل واحد منها في جهة من جهات الأقليم.

إعداد: كلية العمارة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، كوازى، غانا

المترجم: الدكتور حسين فوزى البخارى

مستشار بوزارة التعليم سابقا . أستاذ غير متفرغ بجامعة سيوط . مشرف
على قسم الصحافة بكلية الآداب بسوهاج . عضو مجلس إدارة اتحاد الكتاب .
رئيس رابطة أساتذة العلوم الاجتماعية .

فالنمط السائد من البناء على امتداد الساحل الجنوبى يشيع في كل القرى الساحلية على السواء والأبنية جميعا قوائم خشبية وحوائط من الخيزران يصل ما بين اعداده حصر من الجريد والسف المجدول تثبت في الأطار الخشبي اما الأسقف فتغطى بسف النخل . وفي « نزيما » في أقصى الغرب حيث تقوم القرى حول الخلجان الضحلة تشيد البيوت على ركائز فوق المياه . ومع ندرة هذه البيوت في غانا فإن البيوت القائمة فوق الشواطئ الرملية تشيد على نفس النمط فوق ركائز تفرس في الرمال وغالبا ما تتجمع تلك الأبنية في دوار كبير يحيط به سور من الخيزران أو الجريد

ومع انتشار الأبنية ذات الأطار الخشبي على امتداد الساحل فإن بعض الجهات وخاصة في المنطقة الوسطى حول « فانتى » تفضل بناء الحوائط من الطين لتكسب سندا ودعامة للأسقف المائلة من القش كما هي في « أنومايو » وإن كانت بعض الجهات القليلة التي لا يمكن حصرها كما في « بريوا » القريبة من « أنومايو » يظل على أبنيتها الأسقف الطينية المسطحة .

ويبدو على أبنية الأشاشي وحلفائهم من « أكان » مؤثرات خارجية غير واضحة تماما ولكنها تتداخل وتمتزج بنمط البناء السائد في منطقة الغابات حيث تشيد الحوائط من الاغصان المضغوطة والتي تنتهى بسقف هرمي من القش المغفق معا يكون نمطا معماريا متميزا ولأسف لم يبق من أبنية الأشاشي غير القليل لا بسبب عنوامل البيئة السائدة - الأمطار الفزيرة والرطوبة العالية . وغارات النمل الأبيض - وما يمكن ان تؤدي اليه من وقف أعمال البناء ولكن بسبب الرخاء الجديد والمواصلات الجيدة واقتباس الطرز المعمارية الدخيلة وسهولة استيراد مواد البناء اما القلة الباقية من أبنية

الأشانتى ، فإنها تحمل تلك السمات المتميزة لمساكن الأشانتى ذات العوارض المستقيمة التى تميز وضع الجماعة ومكانتها ومكانة رئيسها .

وتتكون بيوت الأشانتى من أجنحة مستقيمة (بلوكات) تطل على رواق أو أكثر تحيط بها ترتفع ارضيتها بشكل ملحوظ عن سطح الأرض فوق قواعد مرتفعة وقد ازدادت بعدد من الايقونات المميزة والزخارف البارزة التى تدل على مكانة اصحابها ومهما بلغت تلك المساكن من الصغر فإن هناك احساسا بأنها اجتمعت من الغابة وقامت بنجوة منها ويتناقص هذا الاحساس بالبعد بين المساكن وما يحيط بها تناقضا بينا مع مثيله لدى سكان الساحل وسكان السفانا الذين يعمون مساكنهم جزءا لا يتجزأ من المحيط الذى ينتمون اليه وهذا الاحساس بتناقض الرؤيا وهو سمة من سمات بيئة الأشانتى وبيئة الغابة بوجه عام مما يتسق ونظامهم السياسى السائد بما تفرضه عليه وحدته ونظامه الطبقي .

وتختلف الصورة تماما في بيئة السفانا في الشمال فالمساكن في العادة مجموعات مبعثرة من الدواوير الكبيرة والاسر النعزلة فالأبنية دورها مختلف تماما في تلك البرية فإنها تبدو كما لو كانت قد نبتت من الأرض وليست بناء فوقها كما تتسق صورتها العامة مع النظام السياسى السائد في أكثر بقاع منطقة السفانا ولأكثر العناصر التى تعيش فوقها وما هنا الاتساق الذى يوحد بينها الا نوع القوة التى تحميها الارض ويرعاها « تندانا » ملك الأرض المقدس .

والى جانب هذه السمات البيئية الخالصة هناك عاملان تاريخيان لهما تأثيرهما على الطابع الذى تطورت اليه طرز العمارة السائدة في غانا ، اولهما الامتداد الأوربي من ناحية الجنوب وقد بدأ بإنشاء البرتغال « إيلمينيا » عام ١٤٨٢ ثم الامتداد الاسلامى من ناحية الشمال وثانيهما عامل ثابت له تأثيره المستمر في تاريخ افريقية الغربية تبدو صورته البيئية في اجتياح « دجين » أهم مدن النيجر عام ١٤٧٣ ونهبها وما نجم عنه من انسياب التجار من « دجين » نحو منطقة « ديولا » ذلك الانسياب الذى بلغ ذروته بإنشاء ولاية الكونجا في الجانب الغربى من المنطقة الشمالية فحيث قامت مراكز التجارة الحصينة في « إيلمينيا » وغيرها على امتداد الساحل طغت الاشكال الجديدة للهنائى سواء كان ذلك من حيث الطراز او من حيث مواد البناء وظهر ذلك في الابنية الساحلية التى قامت حول الحصون ثم امتدت الى الداخل وعندما جاء المسلمون الى « ديولا » لم يأتوا بدينهم فحسب وانطجوا أيضا بطرزهم المعمارية وطريقتهم في البناء الى بقاع غانا الشمالية .

وعلى مدى مئات من السنين تمثلت أبنية المستودعات والمخازن الوطنية تلك الانماط المعمارية الجديدة واستخدمت نفس مواد البناء حتى لتبدو في الوقت الحاضر وكأنها الطابع المحلى للطرز المعمارية ولواد البناء في غانا فكانت الشرفات الخشبية وفتحات التهوية المغطاة بالحصير وقوابل الاجر .

فهل يتسنى لنا بعد ذلك ان نتكلم عن طابع محلى للمعمارية في غانا او في غيرها من الأقاليم ؟ فمن المير أن نتبين طابعا محليا للمعمارية وإن كان من السير أن نستدل عليه وهو ما يتضح من الأمثلة التى تخبرناها لمقالنا هذا

مواد البناء :

تؤثر العوامل المناخية والنباتية في غانا تأثيرا ملحوظا على استخدام المواد الشائعة في البناء ففي المناطق الساحلية حيث يمتد المناخ وتغف تقلبات الجو العنيفة وتشابك اشجار جوز الهند وتكاثف

الأدغال يسود استخدام الطين وسوق أشجار جوز الهند وأعواد الخيزران وأغصان الشجر كما تستخدم نفس هذه المواد في مناطق الغابات المطيرة الرطبة قتبني الحوائط من فروع الأشجار المغطاة كما تعرض الاسقف بسعف النخيل وفي أقصى الشمال حيث مناطق السافانا الجافة الحارة تقتصر مواد البناء على الطين والاعشاب وأغصان الشجر وخاصة شجر النودادوا وهو من فصيلة « باركيا بيجلو بواز »

ولما كانت مثل هذه الأبنية لا تحتاج الى اساسات ولا يلقون بها بالا اصبح من العسير الاستدلال على المواد التي بنى منها وكل ما كان منها احجارا صغيرة في حفر غير غائرة وفيما عدا ذلك تشيد الأبنية على ارض صلبة يقوم عليها الاساس والطابق الأرضي حيث تحفر الارض حفرا غير عميقة تفرس فيها الاعمدة وتثبت فيها بوضع قطع من الاحجار الصغيرة حولها في الحفرة . وهى عملية تتكرر دوما بعد كل غارة من غارات النمل الأبيض على العمد الخشبية ولا يستخدم أى نوع من الآلات في كل العمليات اذ انها كالنخل أو الشرشرة - قاصرة على الزراعة .

وارضية البيوت اما مستوية تربة واما من الطين المدهون وتشيع الأولى في قرى صيادى السمك الممتدة على الساحل حيث الاقامة موسمية اما في الجهات الساحلية الأخرى وفي نطاق الغابات المطيرة فالأرضية مغطاة بنوع من الطلل بينما هى في مناطق السافانا صلبة متماسكة تصقل وتتم باستخدام المواد المتاحة وعادة ما تكون من الطلل المعجون بالماء والطين تدهن بها الأرضية بالأيدي فاذا توفرت مواد أخرى كالحصصاء او المحار او بنور زيت النخيل فانها تستخدم في تغطية الأرضية وتنعيمها في مراحلها الأخيرة وذلك بعد أن ترش الأرضية بالماء حتى يسهل غرسها فيها ..

وفي الشمال يشيع استخدام لحاء شجر النودادوا وروث الأبقار حيث يفتت لحاء الشجر ويغرس في الأرضية اما روث الأبقار فيخلط بالطين ويسوى فوقها بالأيدي ولما كانت هذه الأشكال المختلفة من تسمية الأرضية لا تعيش طويلا فإنها تجدد دائما ويضطلع النساء بهذا العمل .

أما الطوابق الخشبية المعلقة والقائمة فوق عمد مرتفعة والمغطاة بالحصير او الطين فإنها تشيع في بعض الجهات كما هى في المساكن القائمة حول الغلجان الضحلة في أقصى الغرب او تلك التي تخصص لتخزين الحبوب .

كما تقام الحوائط الخشبية فإنها عبارة عن برواز من الخشب يمتلئ داخله بما يتيسر من الاخشاب او اغصان الاشجار المغطاة بالطين او الطوب الأخضر ولكنها تقام في النطاق الجنوبي من جريد النخل او اعواد الخيزران او من انواع من الخشب الذي يقاوم غارات النمل الأبيض وهى اخشاب متوسطة الحجم يتراوح محيطها ما بين ٥ و ١٥ سم حتى يتيسر تناولها وتنتهى العمد القائمة منها نهاية مديية اما قاعدتها فسميكة اما الدعامات الخشبية فانها أكثر اثناقا وانتظاما فيما بينها كما انها اقل سمكا .

وعندما تسوى الارض لاقامة البناء الخشبي فإنها تحفر على مسافات متساوية وقفا للشكل المطلوب حيث تفرز الاعمدة فإذا تم غرسها ردم ما حولها بقطع من الحجارة الصغيرة التي تدك في الحفر فإذا تمت هذه العملية ثبتت الكمرات في النهاية المديية للاعمدة الرأسية بأربطة من لحاء الشجر او جنود النبات او سفف النخل او من اى نبات متسلق وعند ذلك يكون الهيكل العام للبناء قد اكتمل فيبدأ ملء ما بين الاعمدة الخشبية والكمرات بأعواد من الخيزران او اغصان البادوا اقل حجما متقابلة مع بعضها افقيا ورأسيا لتغطي بعد ذلك بحصير من سفف النخل او الطين يكتمل بها بناء الحائط .

وتتباين مواد البناء التي تملأ بها الحوائط تبعاً للمكان وللغرض الذي اقيم من اجله البناء فهي إما حجير أو بعبارة أخرى فرش من شواشي أشجار جوز الهند أو الطين أو فروع الشجر الرفيعة وغالباً ما تستعمل تلك الفرشة للحوائط في المناطق الساحلية حيث يمشي صيادو السمك إذ يجدلون شواشي أشجار جوز الهند الخضراء على شكل عظام سمك الرنجة ثم تثبت من طرفها إلى فواصل الخيزران أو الخشب بحبال من القنب وقد تكون الفرشة من أعواد الخيزران أو تكسى بشرائح الخيزران الجاف .

وفي الغابات المطيرة حيث يشيع استخدام القش والطين في البناء تبلل الحجرة وتوضع بين فاصل البرواز الخشبي بسمك يتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٣ سم ويتم الحصول على الحجرة من الصخور الحمراء بعد تفتيتها وصب الماء عليها ثم تعجن بالأقدام وتسوى على شكل كرات تثبت في مكانها بين الفواصل .

وعادة ما تترك الحوائط بعد استكمالها على حالها مالم يكن البناء لقوى المكانة أو له اعتبار خاص كتلك التي تقام لأداء الطقوس السحرية أو لسكنى الرؤساء فإنها تجهز وتزين به بصورة بارزة من الطفل تصب فوق الواجهة التي تزدان بشرائح من القالب بينما تطلئ الأجزاء السفلى من الحوائط بالجير الأحمر الذي يستخدم في طلاء الأرضية أما أعلى الجدران فإنها تطلئ بالجير الأبيض .

وإلى جانب هذه الأبنية التي تقام من القش والطين يوجد نمط من البناء يقوم على استخدام الطوب الأخضر ويعرف بطراز « اتاكبامى » نسبة إلى البنائين ، الرجل القادمين من « اتاكبامى » في توجو القريبة من غانا ويشيع هذا الطراز في شتى جهات الأقليم إلا انه يسود في الجهات الشمالية حيث يندر وجود الأخشاب فلا يستخدم إلا في الحوائط المستديرة أو الرأسية وفي كلا الحالتين تؤخذ دعائم الأسقف من أخشاب « الدوادوا » وأن كانت دعائم الأسقف في منطقة الغابات لا تستخدم غير الطوب الأخضر المعروف بطراز « اتاكبامى » حيث تقوم الحوائط فوق أساسات عريضة نسبياً (حوالي ١٥ سم) فيرس الطوب الأخضر واحده فوق الأخرى في صفوف متساوية تتخذ طابع الاقليم الذي ينتمى إليه البنائون وحيثما تكون فتحات الحائط نافذة أو باباً توضع قطع صغيرة من الأخشاب بمثابة شراعات وما أن يتم بناء الحوائط حتى تفتح فيها النوافذ والأبواب .

ويسود استخدام القش والجريد في تغطية الأسقف ما لم تكن مستوية وفي كلا الحالتين يكون الطين مادة مشتركة .

ويختلف شكل الأسقف المائلة من مكان إلى مكان آخر فهي إما على شكل جمالون أو مخروط أو مائلة من الجانبين إلا انها جميعاً تستخدم نفس مواد البناء حيث تشد قطع صغيرة من الخيزران إلى عروق الخشب بحبال من القنب أو لحاء الشجر فإذا أكملت باؤها رصت فوقها حزم من سنف النخيل أو القش طبقة فوق طبقة إلى ما يقرب من أربع طبقات تلتصق بها لتكون بمثابة غطاء لها وفي بعض الأحيان توضع شرائح من أعواد الخيزران أو لحاء الشجر فوق هذا الغطاء لتثبته مكانه .

وقد استخدمت في المناطق الشمالية بعض الوسائل والأدوات الفنية المطورة لاستخدام القش في تغطية الأسقف

أثر المناخ :

وليست هذه الأنماط العديدة لنماذج البناء السائد في غانا إلا تعبيراً عن معنى واحد هو المفهوم الوطنى لمسكن الأسرة وهو ما يوصف بالدوار أو « بيت العائلة » وأنها جميعاً لتعكس وتتجاوز الحاجز العرقية للسكان وتسود كافة أنحاء الأقليم وتستخدم نفس مواد البناء سواء كانت من الطين أو الخشب أو فروع الأشجار وإن اتخذت أشكالاً عديدة تتم عن التباين الجغرافى .

ففى الجنوب حيث ينخفض معدل الحرارة خلال النهار ويكون الطقس معتدلاً وحيث يتشبع الجو بدرجة عالية من الرطوبة يكون البناء فسيحاً متسعاً الى أقصى حد ويكون الثقل كله مركّزاً على الأساس وفي الشمال حيث يزداد معدل الحرارة نهاراً كلما تقدمنا نحو الشمال كما يقل معدل الرطوبة فإن الأبنية تكون أكثر إحكاماً حتى تبدو مغلقة على نفسها فإذا بلغنا أقصى الشمال لإدادات إحكاماً وأصبحت أكثر سمكاً وضخامة .

ولا يمد هذا التباين في أشكال البناء مع تباين الموقع الجغرافى وبالتالى مع تباين المناخ إلا علامة بارزة على تأثير الظروف المناخية تأثيراً بعيد المدى على أشكال البناء السائد في غانا ودليلاً على أن الأشكال العديدة للأبنية السائدة ما هى إلا ثمرة قرون من الجهد الواسع في أى منطقة من غانا لا بداع نمط من البناء تتوفر فيه الوفاة الكافية من اوضاع الطقس وعدوان المناخ وهى حقيقة يعززها الواقع القائم للدور بالنسبة للمناخ السائد في الجهة التى تقام فيها فالتقلبات الجوية فصلية كانت أم يومية سمة طبيعية للطقس الذى تتعرض له المباني في غانا وتتصل هذه التقلبات الفصلية بالتغير الشديد الذى يسود منطقة الرهو الاستوائية كما يسود المنطقة الفاصلة بين الرياح التجارية الشمالية الشرقية الجافة والرياح الموسمية الجنوبية الغربية المبلّبة بالرطوبة فعلى مدى العام تتحرك منطقة الرهو الاستوائية شمالاً وجنوباً ويتغير تبعاً لها تأثير الرياح على غانا طوال العام ..

ويرجع التأثير اليومي للطقس أساساً الى تغير موقع الشمس وتأثيرها على موازين الحرارة بالقرب من الأرض وفي طبقات الجو العليا .

وثمة نتيجة مباشرة لذبذبة الطقس في منطقة الرهو الاستوائية في غانا على مدى العام هى تعدد الفصول المناخية حتى لتكون ثلاثة أو أربعة أو خمسة فصول - كما يبدو في الشكل رقم ١ - حيث يستقيم الخط ما بين أ. ب ليبرز طبيعة الفصول الخمسة لمنطقة الرهو الاستوائية وما ينتابها من ذبذبة تظهر في الجدول رقم (١)

ففى خلال الفصل الأول تكون السماء صافية ولكن السماء تبدو مظلمة بالتراب وخاصة في اعقاب الليالي الباردة أما الفصلان الثانى والثالث فالسماء فيهما مشوبة بسحب تغطي ثلثها أو نصفها وفي الفصل الرابع تزداد السحب كثافة وفي الفصل الخامس تقيم السماء تماماً وتبدو داكنة مظلمة .

جدول رقم ١
ذبذبة الطقس في منطقة الرهو الاستوائية

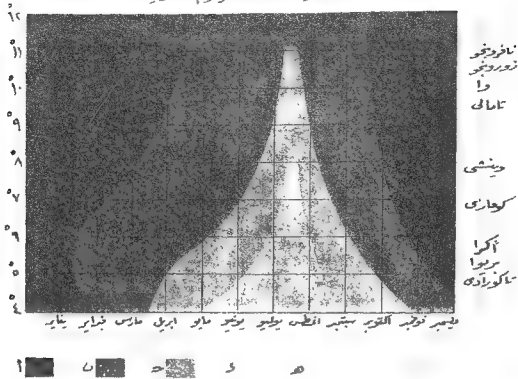
الحرارة		الرطوبة %		الرياح	
أقصى	أدنى	أقصى	أدنى	اتجاهات هبوب الرياح	متوسط سرعة الرياح بالميل
درجة	درجة	تسج	تسج		
٤١	١٢	٢٠	١٠	شمالية شرقية - شرق - شمال	٢
٤٤	١٨	٦٥	٢٥	شمالية شرقية - شمال - جنوب	٢
				جنوبية غربية	
٢٠	٢١	٨٥	٥٠	جنوبية غربية - جنوب - جنوبية شرقية	٢
٢٢	٢٢	٩٥	٧٠	جنوبية غربية - غرب - جنوب	٤
٢٠	٢٢	٩٥	٧٥	جنوبية غربية - شمالية غربية - جنوبية	٢

ويسهر كل من الجدول (١) والشكل (١) أن النطاق الجنوبي للأقليم ما بين خطي عرض ٥° شمالاً و ١٥° شمالاً يقع طوال في نطاق الفصول الثلاثة الأخيرة ويسوده بذلك طقس دافئ مشبع بالرطوبة وبسبب الحاجة الملحة للتهوية ومالها من تأثير مريح في مثل هذا المناخ عدم الأهالي في تلك المنطقة الى بناء الدور القصبة التي تسمح للريح أن تخفف جنباتها كما تمت عدة محاولات للحد من تسرب الحرارة خلال الأسقف .

وفي المنطقة ما بين خط عرض ٦° شمالاً وخط عرض ٨° شمالاً وهي منطقة الغابات في غانا كما تضم في الوقت نفسه جزءاً كبيراً من مرتفعات الأقليم يبدو التأثير الطبوغرافي والنباتي على المناخ بينا واضحاً إذ يبلغ أدنى مستوى للحرارة في نطاق الغابات مثيله على السواحل ولما كانت الحرارة كثيراً ما تتبدد في الغابات فإن أعلى مستوى للحرارة فيها يفوق مثيله على السواحل وعادة ما يكون أدنى مستوى للحرارة في الغابات أكثر انخفاضاً منه على السواحل وفي الصباح تكون الرطوبة مرتفعة الى حد ما في الغابات. عنها في السواحل وعند العصر حينما تبلغ درجة الحرارة اقصاها فإن الهواء في الغابة يبدو أقل تشبهاً بالرطوبة منه على الساحل .

لذا يتشابه بناء الدور عند الغابة وعلى الساحل فتأخذ شكلاً مستطيلاً انها في نطاق الغابة تكون قليلة الفتحات ويكاد رواق الدار ان يكون مغلقاً إذ تحيط به الغرف من كافة جوانبه بينما ترتفع حوائطها وتلقى بظلمها على الرواق طوال ساعات النهار ويبقى باب الدار مفتوحاً طوال اليوم ليدخل منه الهواء إلى الرواق حيث تفتح عليه نوافذ العزف ..

الخصائص المناخية في منطقة الرهو المستوائية



ويبدو أن الرغبة في تجنب حرارة الشمس في تلك المناطق الأهلة كان هو المعيار الأساسي في إقامة هذا النمط السائد من الأبنية في المنطقة وكانت طبقات القش التي تغطي الأسقف أكثر سمكاً في أبنية الغابات منها في أبنية السواحل لتكون أشد منعمة للحرارة كما كانت الأسقف أكثر انحداراً وميلاً إذ أن الأسقف المائلة أقل امتصاصاً لحرارة الشمس من الأسقف المسطحة وأن السقف المائل يساعد على انحدار المطر فلا يحتويه السطح ولغزارة الأمطار في الغابات أمتنع بناء الأسقف المسطحة ..

وترتفع درجة الحرارة شمال غانا أثناء النهار معظم أيام السنة ولكنها تنخفض ليلاً في الفترة من نوفمبر إلى فبراير بدرجة غير مريحة إلا أنها تبدو بالنسبة للمتوطنين الذين اعتادوا هذا المناخ أكثر دفئاً أما بقية أيام السنة فإنها أميل إلى البرودة ليلاً وعندما تنخفض درجة الحرارة تقل معها الرطوبة بما يؤثر على راحة البدن بصورة عامة تأثيراً بالغا ..

والطابع المتميز للدار في تلك المنطقة هو الاحكام الذي تبدو عليه فكل مجموعة من الغرف تحتل قطاعاً دائرياً يربط ما بينها جدار يحيط بها فتبدو وكأنها التصقت ببعضها البعض حول صحن الدار فلا يتعرض إلا لقليل منها لحرارة النهار وبرودة الليل كما تبنى الحوائط في كلا الحالين سميكة من اللبن سواء في ذلك حوائط الغرف أو الحائط الدائري حتى تقيها الحرارة سواء العالية أو المنخفضة خارج الدار وتبنى الأسقف من القش أو اللبن على شكل مخروط وذلك بالنسبة للغرف الدائرية - إذا ما قورنت بالأسقف المنشورية ذات الأضلاع الثلاثة في الجنوب (وإن وجدت أيضاً أسقف من القش على صورة طبقه) سلطانة والأسقف المخروطية . كالأسقف المائلة تتلاقى في انحدارها مع انحدار الأسقف في المناطق

الساحلية وإن كانت طبقات القش اقل سمكا في المناطق الشمالية أما الأسقف الطينية المبنية من اللبن فمستوية واقل سمكا وعادة . ماتسند الى اعمود توضع بشكل اقنى تثبت اطرافها في الجدران السمكية المقابلة وهي منامة اهل البيت حين يحلو لهم النوم في الليالى الحارة خارج الغرف .

وغالبا ما تغلو الدور في شمال غانا من النوافذ والفتحات فإن وجدت فكوات صغيرة للتهوية تفتح واحدة منها قريبا من الأرضية والأخرى قريبة من السقف

ولا تعتبر التهوية في تلك المناطق وسيلة للحد من افراز العرق او الحد منه بسبب انخفاض درجة الرطوبة هذا الى جانب ان الحرارة عندما تشتد تكون خارج الدار اشد منها في داخلها كما تتجاوز بالتالى حرارة الجلد ولذلك فإن ارتفاع معدل التهوية عن الحد المناسب من خلال تلك الفتحات مما يؤدي الى ارتفاع درجة الحرارة داخل الدار نهارا وانخفاضها ليلا ولا كانت الحاجة ملحة الى وجود تلك الفتحات في الغرف فإنها لا بد وان تتناسب طولا وعرضا مع معدلات التهوية المطلوبة وتكون محدبة في اعلاها مستقيمة في قاعدتها .

ومن السمات التى تميزها في المباني والى تبدو في التباين الكبير في بناء الدوار او بيت الأسرة لا يوجد من يمارى في أن التكشف مع المناخ والاستجابة له كانا على الدوام المعيار الأساسى الذى يتميز به انماط العمارة المحلية في غانا وإن اتخذت تصميمات العمارة في الآونة الاخيرة صورا جديدة تستوحى صلاية البناء ودقته وجماله مما ادى الى ظهور بعض الصور الحديثة في بناء الدور .

الا أن هذه الدور الجديدة لم تحقق الوقاية الكافية من تقلبات المناخ . مما يستدعى القيام بدراسة وافية لتحقيق الغاية المنشودة من مواممة الدور القديمة للتقلبات الجوية قبل أن تحل محلها تلك الأبنية الجديدة ..

الملامح الاجتماعية للمساكن القديمة :

مما قرره « اودو كولترمان » في كتابه « عمارة جديدة في افريقية » ان المكانة التى يحتلها الفرد في المجتمع الأفريقى حيث يشارك الجميع مسؤولياتهم كان لها تأثيرها على هندسة البناء اذ كان عليها ان تقدم له المحيط المناسب الذى تنمو فيه حياة الجماعة فلا تنأى به عنها ولا تعزله منها .

وقد ظهر هذا التأثير المتبادل بين الفرد والجماعة في تصميم المساكن واتساعها والابعاد التى تفصل بعضها عن البعض فحيثما تبدو الحاجة الى السعة والبراج وخطرات النسيم لا تجسد الا دورا اكتظمت وتلاصقت فلم تأبه بموقع او اتجاه او وضع من الاوضاع المريحة وجماعت صورتها بعيدة عن المنطق سواء في التصاقها بعضها ببعض او في تخطيط الفواصل فيما بينها .

وفي دور « اكان » مثل لسعات لا يمكن تبيينها او تقديرها مالم تتضح طبيعة السكان ومالها من دلالات اجتماعية . فالغرف جميعا على وجه التقريب قد اعدت للنوم ونادرا ما تستخدم خلال النهار الا في حالات المرض او التوكل . ويقتصر استخدامها على الليل للنوم ولحفظ الاشياء الثمينة لذلك كانت نوافذها صغيرة بعيدة عن الجدة وقد صممت لتحول دون اى رغبة للتطفل وغالبا ما تكون غرفة واحدة تطل على رواق داخلى يلتقى فيه السكان بعضهم ببعض في صلاتهم المستمرة نهارا .

وفي هذا الرواق تمد كل الأعمال المنزلية كما تدار كل شؤون الجماعة ففيه تمقد مجالس التحكيم وفيه يطهى الطعام ويلبب الأطفال وتقام الحفلات ومراسم الجنازات ويحلو السمر ومهما تباينت أصول السكان فليس لأى منهم حياة خاصة أو نشاط منفصل والأولاد يعملون معا ولديهم الفرص الممتدة لرؤية الكبار والاستماع اليهم مما يصقل ملكاتهم وينمي لفتهم في سن مبكرة ويزودهم بحميم السجيا وان يراعى احدهم الآخر ويعلمهم كيف يوقرون كبارهم .

ويحتل طهى الطعام - كما هو في مكان آخر - جل اهتمامهم وإعداد المواد الغذائية تأثيره الكبير على عاداتهم في تناول الطعام فهم لا يألفون الأغذية التي لا تطهى وكل ما يتناولونه يجب ان يطهى جيدا سواء بغليه او قليه او تبويته بالبخار ويستغرق ذلك منهم وقتا طويلا لمزيد من الاجادة والأتقان والمشاء هو الوجبة الرئيسية اما الافطار والغذاء خلال ساعات العمل اليومي فشيء عارض وتطهى وجبة المشاء على مواقد في الأروقة تغذى بالخشب اذ تخلو هذه الدور من المواقد حتى لا يمتلئ الدار بالدخان فضلا عن قسوة الحرارة التي تبهتها نيران المواقد وعندما يصفو الجو تكون فرصتهم لطهى اكبر كمية من الاطعمة هذا الى جانب ما تحتاجه اطعمة خاصة - كطعام النوق - من اعداد اذ يدق في هاون مرتفع - كما هو عند الاشانتى - لاسمه غير اسقف مرتفعة وهو مالا يتيسر داخل الابنية السائدة فيمد خارج الدار كما يحتاج اعداد اطعمة أخرى مثل «البانكو» و«الأكيل» و«الكوكونت» إلى مزيد من الحركة والنشاط يضاف من افراز العرق ويصبح اعداده خارج الدار اكثر راحة ولهذا تغدو غرفة المطبخ غرفة لل تخزين وحفظ المياه ولوعية الطعام ولا تستخدم لطهى الطعام الا في القليل النادر .

ومن الصور الممتعة في دور « أكان » صورة « الباتو » وهو مكان مستوف ذو ثلاث حوائط ويترك مكان الحائط الرابع مفتوحا دون بناء في مواجهة الرواق وهذا « الباتو » هو حجرة تناول الطعام واستقبال الزوار كما تمقد فيه مجالس المصالحات وفيه تسجى اجساد الموتى قبل تشيع الجنازة .

وتعد شرفة المدخل سمة مميزة للأبنية القديمة وهي كالباتو مسقوفة ولكنها ثقيل من جانبيين وتبقى مفتوحة من جانب يطل على المدخل وآخر يطل على الرواق ولكنها لا تقع وراء جدار المدخل كما هو الحال في العمارة الأوروبية ..

وباب المدخل وهو الباب الرئيسى أكبر من سواء من الأبواب الأخرى ويبقى هذا الباب مفتوحاً فلا يفلق طوال اليوم طالما أن هناك من يوجد داخل الدار وفي كل باب كبير باب صغير وعادة ما يبقى هذا الباب الصغير مغلقاً طوال اليوم لتحول دون تطرق الحيوانات المتلصصة ..

وثمة ما يقال اخيراً عن تلك الشرفات فضلا عن انها مدخل لو مجاز الى الدار او انها مسقوفة او تبقى مفتوحة طوال اليوم هو انها اشبه بأنبوبة للتهوئة يمر من خلالها النسيم المنش الى الرواق الداخلى كما انها ترمز الى الصلة التي تربط بين اهل الدار والمجتمع الخارجى الذى ينتمون اليه ويمدون جزءا منه فى مفتوحة على الدوام امام الغادى والرائح من الجماعة حتى وإن كانت الدار مغلقة

وقد يكون للدار اكثر من رواق واحد تبعاً لمكانة صاحبه الاجتماعية ومستواه الاقتصادى فاذا كان له رواقان فإن احدهما يخصص لأهل الدار وغالباً ما يشغله النسوة والأطفال وليس له « باتو » اما الآخر فيمد للمناسبات الاجتماعية الهامة كاستقبال الزوار او السمر او المصالحات لو تقبل الغراء .. الخ ولذلك يبقى نظيفاً خالياً من الدخان بعيداً عن الضوضاء فلا تجفف فيه الملابس مادام بعيداً عن حاجة اهل الدار اليه وتضم القصور عدداً من الأروقة تتفاوت في مساحتها ويراعى في تصميمها فضلاً عما اعدت له الا تحجب الشمس والنسيم عن الغرف التى تقع عادة في الطابق الأول والتي تتأثر حولها .

وتتخذ الدور في نطاق الغابات شكلا مستطيلا أما الأسقف فممنحدر أو هرمية ومن السير معرفة ان الأسقف المنحدرة - ربما عن غموض مغزاها الاجتماعي - قد أعدت لتواجه تقلبات الطبيعة المتواترة وهو ما يفسر الى حد ما ما حدث في بواكير الخمسينيات عندما أعيد توطين صيادي السمك بعد انشاء الميناء الجديد في « تيمبا » فرفضوا سكنى الدور الجديدة لأن أسقفها كانت قليلة الانحدار وإن غدت تلك الأسقف قليلة الانحدار الطراز الشائع في الأبنية الجديدة والمفضلة على غيرها ..

وعندما نمت المدن وتمركز السكان في مساحتها الضيقة نسبيا كان لهذا التطور أثره البعيد على الاتجاهات والمواقف السائدة وإن بقي الاحساس بالانتماء الاجتماعي قائما والرغبة في الالتصاق بها باقية في تلك المجتمعات الحضرية الناشئة فلم يكن ثمة تغيير يذكر في عادات الأكل وإساليب الطهي وإن كان من المتوقع ان يكون لمواد البناء الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة أثرها الدائب المستمر على الاوضاع الاجتماعية للبيئة ..

أمثلة من العمارة القديمة :

الدور الغشبية المسورة في « أوى »

وبالرغم من أن غالبية سكان « أوى » في غانا يعيشون في منطقة الفولتا فإن جماعات صيادي السمك تتناثر وتنتشر حيث يطيب لها الصيد وتتوفر لها وسائله من زوارق الصيد وأكثرها تنتشر جماعات « أوى » على امتداد الساحل الداخلي لغانا وفيها وراءه وتتميز مساكنها الساحلية على ما عداها وتختلف مواد البناء فيها ووسائله الفنية فيها عن مساكن « فانتى » فهي عادة بناء خشبي مسور يقوم داخل رقعة تحيط بها حوائط من الخشب وجذوع النخل بينما تطللها اشجار جوز الهند التي تغطي المكان فتحجب عنها ضوء الشمس وتقيها هبات النسيم التي لا تتقطع من البحر

وفي حماية سياج من سف النخل المجدول يصبح المبنى صالحا للقيام بكافة الأعمال المنزلية من رتق شباك الصيد وتدخين الأسماك وتجفيف لباب جوز الهند وتربية الماشية الى اعداد الطعام والنوم والاسترخاء وغسل الملابس وقد زود كل منها بوسائل الراحة من الغرف المحجوبة والسواثر والأفران المبنية من الطين الى جانب المأوى المكشوف .. الخ

بيت الرئيس وبيت الساحر ، باتاكرو أشانتى

قام « سويتنبانك » بتسجيل أكثر ما بقى من طرز العمارة القديمة في غانا ومازال أكثر ما قام بتسجيله منها في كتابه « دار ساحر الأشانتى » حتى الوقت الحاضر في حالة طيبة بسبب ما قام به متحف غانا وهيئة الأنار بها من جهد دائم مستمر من الرعاية الفائقة لها وقد اخترنا شرحا لعمارة الأشانتى القديمة مثالا أشار إليه « سويتنبانك » وإن لم يرق بتسجيله هو دار الرئيس ودار الساحر في « باتاكرو » وهي قرية تقع على مسافة ستين كيلو مترا جنوب « كومازي » وهي الآن داخل منطقة الأشانتى وإن لم تكن من قبل ضمن أملاكها حتى قام الاشانتى بالاستيلاء على ولاية « أدانسى » التي تتبعها « باتاكرو » في ختام القرن السابع عشر وكانت « أدانسى » إحدى الولايات القديمة التي تتكلم لغة « توى » فلما استولى عليها الأشانتى أنشأوا فيها البيوت الثابتة والواقع ان اسم الولاية يعنى

بناء البيوت « و » باتكرو « قرية قديمة من قرى الأدانسي يرجع تاريخها الى استيلاء الأشانتي عليها يؤكد قدم تاريخها ان ساحر القرية كان هو نفسه رئيسها .

وبالرغم من أن بيت الساحر وهو المزار المقدس للاله « بونسام » اقدم من اى مبنى قام سويتنباك « بتسجيله فإنه يتكون أساسا من أربعة اجنحة تحيط بالرواق الأساسى مع رواق آخر خلف البناء وقد بنيت جدرانه من القش والطين وسقفه من الشكل المائل المكون من فروع الأشجار والملاط وكان من حيث السعة والزخرفة نموذجاً لأبنية الأشانتي القديمة .

والى جانب بيت الساحر هذا يقوم مبنى صغير منفصل عنه وقائم بذاته داخل سياج خاص هو مدفن الرئيس الساحر وبالرغم من الحالة السيئة التى يبدو عليها في الوقت الحاضر الا انه ينم عن ذوق رفيع ويتكون من غرفة واحدة ضيقة مستطيلة تحيط بها جدران شبكية تملأ اعمدتها التقليدية المرتفعة تماثيل من الطفل فوق ضفائر مجدولة تمثل الرموس الجنائزية للرئيس الكاهن المتوفى تحتويها كوات داخل الجدران الشبكية ..

وفيما وراء المقبرة يقوم بيت الرئيس وهو بناء أحدث نسبيا ولكنه يحتفظ بطابعه القديم سواء في شكله او في طريقة بنائه وتكون هذه الأبنية الثلاثة معا مجموعة متمسة من المباني تضم فيما بينها ساحة صغيرة أعدت للاستقبالات والحفلات ويحدد الشكل الدائرى للتسق البسيط الذى يبدو عليه بيت الرئيس برواقه الداخلىين التاريخ الذى بنى فيه وهو بواكير القرن الحالى كما بدا في ابنية « اتاكباسى ، وفي بناء الجدران من قوالب اللبن (انظر شكل ٢)

وتتم الصورة القائمة لبيت الساحر عن الفترة التى بنى فيها وهى بداية القرن التاسع عشر حيث تمتع الأشانتي بالاستقرار والسلام والرخاء فأقيمت المباني الرائعة وبيوت العبادة .

وتحتفظ الجدران الثلاثة للرواق بزخرفتها القديمة فالطلاء الطفلى الاحمر يكسو قواعد الاعمدة المبنية من اللبن والزخارف الطينية للتداخلة في صورة رائمة والمعلقة بالضفائر المجدولة والأروقة المسقوفة والعوارض التى تواجه الأعمدة وقد طليت جميعا من اعلاها بالجير الأبيض لما الجدار الرابع للرواق وان كان عاطلا من الزخارف الطينية فيما عدا الطلاء الزخرفى الذى يملو بابه فإنه كما يبدو قد اعيد بناؤه في زمن قديم وأقيم فوقه طابق آخر لم يبق منه الا ما ينم عليه .

قصر يا - نا يندى المنطقة الشمالية :

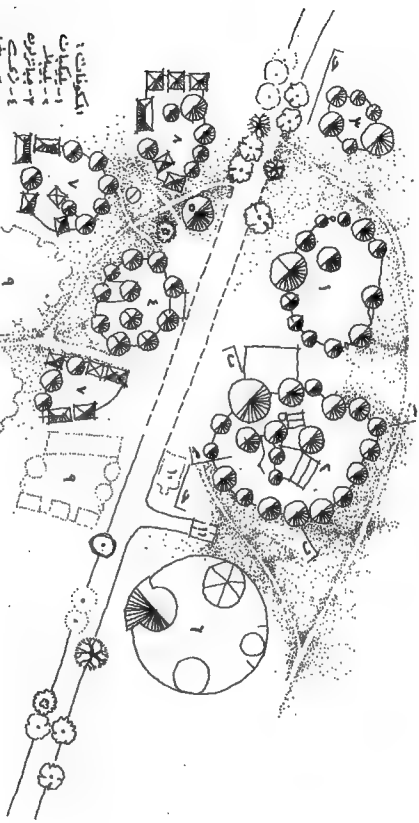
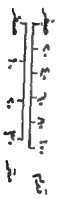
يندى هى المدينة الأولى في ولاية « داجومبا » أكثر ولايات شمال غانا القديمة اتساعا وحاضرة « يا - نا » الرئيس الأعظم للولاية وتقع على مسافة ٩٦ كم الى الشرق من « تامالى » وقد أصبحت عاصمة « داجومبا » في منتصف القرن السادس عشر تقريبا بعد ان اجتاحت داجومبا تلك الجهة من الشمال الشرقى .

ولعدة قرون تالية كان حلفاء « يا - نا » يفنون آثار سابقهم من الدور والمقابر فيزيلونها ويقومون لأنفسهم ولأهلهم على انقاضها مساكن ومقابر جديدة ولم يستقر قصر الحاكم في مكانه الا بعد قيام الحكم الألمانى في نهاية القرن التاسع عشر وأصبحت يندى مركزا هاما للتحكم والإدارة في توجو لاند الشمالية وكان الاستعمار الألمانى قد هدم قصرنا - أناندى بنا نا ليمد طريقه بمتروحه وقام خليفته نا -

- النباتات:
- 1- شجرة
 - 2- شجرة
 - 3- شجرة
 - 4- شجرة
 - 5- شجرة
 - 6- شجرة
 - 7- شجرة
 - 8- شجرة
 - 9- شجرة
 - 10- شجرة
 - 11- شجرة

نقطة في مركز المدينة - ١٠٠ متر

نقطة في مركز المدينة - ١٠٠ متر



الحسنى بهدم القصر الذى بناه سلفه بعد ان جلد بندقى عام ١٨٩٩ (و « جلد » تعبير عن السلطة في شمال غانا في مقابل لفظ « مقعد » في الجنوب) وشيد مكانه قصرا آخر هو المائل للبيان اليوم وكل مابقى منه غرفة صغيرة مستطيلة تحتوى على الشمار الملكى القديم ولعل مابقى من قصر خلفه نا - عبد الله الثانى (١٩١٧ - ٢٨) المحدثن الحصين كانرسة على تكرار البناء السائد من قبل ومع قلة مابقى من أبنية فإنها ترجع الى اكثر من خمسين سنة وكل ما يضمه القصر من حيث الشكل والمظهر تقليدى قديم وكل ما اقيم عليه من الحديث قليل ويعرف لتوه

وتتكون مباني داجومبا القديمة من رواق داخلى تحيط به اكواخ دائرية يتصل بعضها ببعض. بعواطف يستقبل القادم اليه صالة فسيحة أعدت للقاء الزوار وغالبا ما يقطن رب الأسرة كوخا او اكواخا بنيت داخل الرواق والجدران من الطين بغير طلاء أما الأسف فمن القش ترص وتثبت في بروجز من الخشب مغروطى الشكل والعلية الوحيدة قطع صغيرة من الفخار تفرس في الملاط الطينى حول الأبواب الرئيسية للمدخل

وكان قصر يا - نا « يضم سبع بنايات من احجام مختلفة اعد كل منها لحاجة مختلفة وليس فيها ما يميزها عن بيوت داجومبا العادية الاستارة وحيدة حديثة للوقاية وصارى العلم خارج التني في مواجهة غرفة الاستقبال وهناك طريق عام يشق القصر من منتصفه ويقسم الاجنحة الى مجموعتين وأهم اجنحة القصر واكبرها الجناح المسمى « يلبلا » وهو مسكن الحاكم يجاوره ويليه في الحجم والأهمية جناح يسمى « يلبكبانى » هو مقبرة الراحين من الرؤساء ثم « الجنزالون » وهو جناح زوجة « نا » الاولى وعلى طول الطريق اجنحة « زى » الزوجة الثانية وبقية الاقارب والاتباع

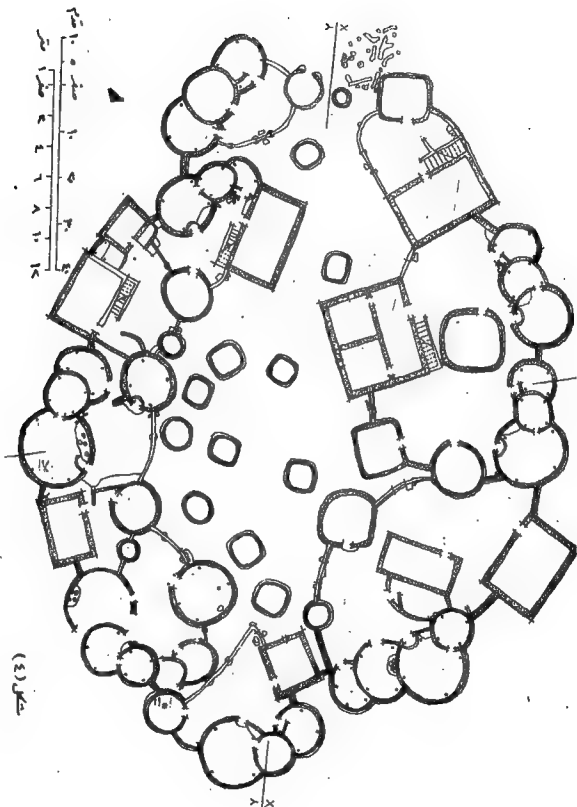
وهناك دار من غرفة واحدة خاصة « أبناء « نا » وتسمى « سجا بونجا » وثمة مصلاة في الناحية الشرقية منها ومحراب من الحجر ناحية القبلة (حين أغتنق « يا - ناس » الاسلام في القرن السابع عشر) وبنجوة من المصلى شيدت ادارة الاستعمارية القصر الجديد عام ٣٧ - ١٩٣٨ لكنى نائب الملك عندما اضطلع بالسلطة خلال المرض الطويل الذى انتاب « نا - عبد الله » الثانى وانتهى بوفاته .

وبالرغم مما بدا عليه القصر الجديد من متانة وصلابة جدرانه المبنية بالأجر وانه احتفظ بالطابع التقليدى لمباني داجومبا فقد هجره خليفة « نا - عبد الله » وبقى مهجورا منذ ذلك الوقت (انظر شكل ٣)

وكان لهذا القصر بالرغم من تواضع مظهره دورا هاما في شئون داجومبا فقد اصبح منتدى القوم يقيمون فيه شاعر الصلاة ويتجمعون فيه عندما يحتفلون بأعيادهم وفيه « يا - نا » رعاياه فأصبح من واجب كل رؤساء الأقاليم وكبار القبائل ان يقوموا بزيارته وتجديده مما ادى الى المحافظة على طابعه القديم بالرغم من هذا التغير السريع الذى شهدته المصو

ابنية التينجانا دوبا نارفونجو - المنطقة اسميا.

يختلط ويلتقى في شمال غانا اتجاهان متباينان تطور العمارة يتمثل احدهما في تواتر الخطوط المستقيمة والأسقف المسطحة لأبنية الشمال الغربى العلية والثانى في اسقف القش الدائرية للبناء السائد في الشمال الشرقى ففى « تكانى » و « كاسينا » يسود الشكل الدائري للأسقف وإن كانت الأبنف المسطحة قد سارت امدا طويلا ولهذا فإن كلا الاتجاهين يبدو ان في الصارة الواحدة كما في عمارة « انتيجانا » في « نوبا »



شکل (۴)

اسکیم فی استیقامت - ذریعہ - آبادی و ترقی - انگریز و ملی

على مسافة ثمانية كيلو مترات شمال شرق نافرونجو حيث يتقارب السقف المسطح والسقف المائل دون فاصل بينهما كما تقف الأبنية ذات الزوايا القائمة أحيانا بين الأبنية الدائرية ..

و « الانتيجانا » هي « تندانا » ومعناها « حامى الأرض » ويعتبر أنتيجانا من أقدم الأبنية واضخمها في المنطقة وله دوره الخاص والهام في حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية في « دوبا » وبالرغم من انه أقدم من اى مبنى يجاوره منذ أقامة الجد الأعلى « لانتيجانا » في مكانه هذا فإن طرازه هو نفس الطراز العام لكل ابنية « ناتكانى »

وقد يصور هذا الوصف المختصر بعضا من المعالم التى تسود البناء في البيئة ففى داخل « الدوار » او الربع الكبير يوجد ثمانية او تسعة مبان فرعية كل واحد منها لأسرة من الأسر ويتكون كل منها من حجرتين او ست حجر او ثمانية الا أن أكثرها يضم سمطا من غرفتين او ثلاث غرف تلتحم وتتشابك دوائرها ويتداخل بعضها في بعض في شكل متعرج ويفصل كل مبنى فرعى عن الآخر جدار سائر حفر به درج يقود الى الرواق الخاص ولكل أسرة في هذه المباني الفرعية حياتها الخاصة التى تتفرد بها كما يختلف حجم كل منها عن الآخر ومنها ما يطل على الخارج ومنها ما هو مغلق على الداخل وما من شبه يربط بين كل منها والآخر وان كانت جميعا تدور وتحيط بالرواق المركزى الكبير ويحتوى هذا الرواق المركزى على كل ما تملك الجماعة حيث تقيم عشرات من الصوامع الطويلة المدببة في اعلاها والمغطاة بالقش على صورة قمع وحول الصوامع توجد حظائر الماشية والاعنام ولما عر تأوى اليها مساء كل يوم ويفلق عليها باب الرواق حتى الصباح التالى حين تخرج للرعى كما اعد للدجاج والبط السودانى اخفاق اقيمت لصق الدعامات التى تستند اليها الجدران الساترة وفي داخل كل من هذه المباني الفرعية ابواب جانبية منخفضة على شكل حدوة حصان تقود الى الغرف كما ترتفع الى الاسطح سلالم بنيت من الطين او من الخشب الغام حيث تنشر الجيوب لتجف وحيث ينالم السكان ليلا او يستريحون (شكل ٤)

وعلى غرار اكثر دور المنطقة الشمالية توخت هي الاخرى في بنائها الوسائل الدفاعية اذ تحيط بها جدران ساقمة قوية يفلق عليها باب واحد من ناحية الجنوب طلبا للأمن حيث كانت الحياة مهددة والأمن مضطربا بفارات الليل وسطو العصابات .

وبالرغم من شطف الحياة وانخفاض مستوى المعيشة لم يفغل الاهالى عن تزيين أبنيتهم وزخرفتها والتعبير عن احساساتهم الفنية بما يرضيهم ويرضى ذوق كل أسرة في هذه البيئة .

مسجد دوندى - وا - المنطقة العليا

ومن أقدم المساجد القائمة في .. وا .. مسجد دوندى القائم مند منتصف القرن الماضى وقد بنى على غرار المساجد السودانية في الشمال الغربى من غانا حيث شق تجار « ديولا » طريقهم من ديجن وأعلى النيجر جنوبا في اتجاه القابات

وهناك من المساجد ما هو أقدم كمسجد « لارابانجا » اذ يرجع تاريخ انشائه الى القرن السادس عشر وما هو أحدث وإن بنيت على نفس النمط فإن تاريخها لا يمتدى لثلاثين عاما وقد بنيت جميعا على صورة واحدة ومن نفس مواد البناء وبفس الزخرفة .

والبناء الخارجى للمسجد قوى مهيب يقوم على اعمدة ضخمة متقاربة ترتكز على أساسات صلبة عميقة تلتحم دوائرها المدببة بالسقف وغالبا ما تغلفها الواح خشبية تزيدها متانة وتثبتها بالجدران الاصلية

الا انها بنيت على شكل سقالات حتى يسهل ترميمها وصيانتها كما تمد عوارض خشبية تستند عليها الأعمدة لتقويتها .

وفي الناحية الشرقية من المسجد يقام المحراب والقبلة متجهة الى مكة .

بناء البيوت في « سيريپ » - المنطقة الشمالية

وتتميز تجمعات البيوت في شمال غانا بثلاثة اشكال رئيسية ، المجمع والموزع والدائري ونادرا ما تبنى البيوت المجمة ولا توجد الا في الشمال الغربى من الاقليم نتيجة اسباب معينة من قبيل تقليد المباني السائدة في كونجا وان كان الغوف والحاجة الى الأمن هو الذى حمل الأهالى على التجمع معا في ابنية متلاحمة يلتصق بعضها ببعض

وقد مر شمال غانا خلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر بكثير من الاضطرابات وعدم الاستقرار وخاصة في الجهة الشمالية الغربية حيث قام « سامورى » آخر الرؤساء النظام في اسرة « ماندنكى » بمحاولة استعادة استقلالهم امام الزحف الاستعمارى المتزايد من جانب انجلترا وفرنسا هذا فضلا عما قام به « سامورى » من نشر الاسلام بين الوثنيين في منطقة السفانا وما قام به من حملات لهذا الغرض مما حمل الجماعات المتفرقة في الشمال الغربى على التجمع في وحدات سكنية يسهل الدفاع عنها ضد غزوات « سامورى » وهو ما حدث في « سيريپ » على مسافة ١٤٠ كم جنوب « وا » حيث تجمع اكثر من مائة مسكن في خمسة مجمعات كبيرة متلاحمة نصف سكانها من « لوبى » والنصف الآخر من « كونجا » وقد غلب عليها جميعا الطابع القديم السائد للبناء لدى اهالى « كونجا » وهو ما طبع مباني « سيريپ » بهذا التميز

وعلى خلاف ما هو سائد من طراز البناء في الشمال فان مساكن « لوبى » مسقفة وتحت هذه الأسقف - على خلاف المؤلف - تتم كل الأعمال المنزلية كما تقام صوامع خزن الحبوب ومواقف طهى الطعام على ارضيات الغرف المظلمة المستطيلة المنخفضة المخصصة لكل اسرة ولا ينفذ اليها الضوء الا خافتا من خلال رواق صغير مفلق يقام فيه سلم بدائى من الخشب يؤدى الى السطح المستوى والمفلق بالطين فوق حزم من فروع الاشجار المتلاصقة تحملها دعائم من جذوع الاشجار تستند الى اعمدة بعيدة عن الجدران وهذا هو النمط المتبع في بناء الأسقف المسطحة في الشمال

ويطل مسكن « لوبى » الخاص على الداخل محتفظا ببقدره وسط هذه المجموعة المتلاحمة من المجمعات السكنية الكبيرة التى تضم اكثر من خمسين مسكنا كما هو الحال في المجمعات السكنية في « سيريپ » فتبدو أخيرا كالتماهات الحيرة .

ومع هذا النمط المحكم من الأسقف يعانى السكان مشاكل الضوء والأظلام والاشعة والظلال اكثر مما هى عادة في ابنية غانا وغالبا ما يتم الانتقال من مسكن الى آخر عبر الاسطح التى تتجاور وتمتد في كل مكان لا يتصل بينها فاصل غير اسوار من اللبن قليلة الارتفاع ولا يعترضها احيانا غير بعض الصوامع المخروطية التى ترتفع فوق الاسطح وهذا هو الطابع الثير في ابنية « سيريپ »

مساكن ارسالية بال : كومازى

وعلى غرار ما كان من تأثير النمط السودانى فى البناء على مساكن الاهالى فى شمال غانا كان تأثير النمط الذى اقيمت عليه مساكن المبشرين فى الجنوب فالى ما قبل استقرار ارسالية « بال » على سواحل « اكرا » فى اربعينيات القرن التاسع عشر. كانت البعوث الأوروبية قد انتقلت الى الساحل وشيدت منازلها المحبوكة بما يتوفر لها من وسائل الراحة داخل جدرانها الخارجية الصلبة .

وقد اقتبست ارسالية بال نظام الشرفات عن المستعمرات الهولندية والدمركية فى المناطق الموسمية الاسيوية فأصبح طرازُ تحفذه الدور فى المناطق الاستوائية الحارة للمطرة حيث يقوم البناء من الحجارة او الاجراو الطوب الأخضر فى صف بن الغرف ثلاث أو اربع او اكثر تحيط بها من كافة جوانبها شرفة فيسحة دائرية ويمتد البناء من الجنوب الى الشمال حتى تكون الشرفات وقاء للغرف من حرارة الشمس الملتبحة فإذا كان البناء من طابقين كانت الشرفة فى الطابق الأول من الخشب تقوم اعمدتها على دعائم من الحجر او اللبن وهذه الدعائم من الخشب او قضبان الحديد يمتد منها سلم الى الطابق الثانى بعرض الشرفة

وعلى نمط الأبنية التى أقامتها ارسالية « بال » أقامت الأرساليات التى تلتها منازلها . كما أقام الأثرياء وحكام المستعمرات منازلهم هم الآخرون على نفس النمط : ولقد هم كبار التجار والمزارعين .. ومن الأمثلة العديدة لهذا النمط المقلد ما قام من مبان فى « أكروبونج » و « أكروبونج » و « أكوايم » الأربعينيات من القرن التاسع عشر نلاحظ مدى التطور الذى شمل الأبنية خلال القرن التاسع عشر ، وفى خواتيمه كان التطور قد بلغ غايته . كما نراه فى مبنى ارسالية « بال » فى « كومازى » من جمال ، ويرجع تاريخه إلى عام ١٩٠٦ . ويتكون هذا البناء من طابقين ، وقد زود كل طابق بكافة وسائل الراحة ليسع اسرتين تقيمان فى الطابق الثانى . أما الطابق الأول أو الأرضى فقد خصص للمخازن والمكاتب .. والغرف جميعاً فيسحة سواء فى ذلك غرف النوم أو الاستقبال والجدر قوية سميكة ، والنوافذ قد أعدت للتهوية حيث تطل على الشرفات من الجنوب إلى الشمال وقد زود المسكن . بما يحتاجه من حمامات ومطابخ واستوت أعمال التجارة على أحسن صورة ..

وعداً بيت ارسالية مثلاً يحتذى فى كل مبنى ، وما من قرية أو مدينة فى جنوب غانا الا وتستعين بالبنائين والتجارين الذين دربهم الأرسالية ، وما من قرية الا وتضم على الأقل بيتاً بنى على غرار بيت ارسالية بال ..

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمكتبات

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طبعتها العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة مختصرة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالتنسيق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الأشكال التقليدية للمستوطنة الريفية

في باكستان

تقع باكستان حيث يقابل سهل نهر الكنج الهندي الحافة الغربية للهبضة الإيرانية الأفغانية . وهذا الجانب من الحدود الباكستانية تحده سلسلة من الجبال تغطي معظم سطح الباكستان السدي يتكسون من أراضي قاحلة فيما عدا المنحدرات الشمالية التي تتعرض للرياح الموسمية عند نهاية رحلتها عبر شبه القارة الهندية . ويتكون جزء كبير من باقي مساحة الباكستان من أراضي صحراوية ، اذ تقع صحراء ثار خلويستان على طول حدودها مع الهند ، وصحراء ثال الصغرى بين نهري السند وشناب ، ويمتد بين الصحراء والجبال شريط ضيق من الغضرة هو السهل الخصيب لنهر السند ومجموعة أنهار البنجاب . ويتكامل هذا بواسطة أعظم شبكة ممتدة للقنوات في العالم هي التي تؤود الأعداد الهائلة من أهالي باكستان ، البنجابيين في الشمال ، والسنديين في الجنوب . أما الجبال الفسيحة فيعناثر فيها قلة من السكان ، ويتخذها « البلوخ » موطنًا في النصف الجنوبي ، و « الباثان » في الشمال . وبالإضافة الى هؤلاء جميعا ثمة عدد من المهاجرين وذوي الجنسيات الأخرى هم قوام التمدد العرقي في باكستان . وسكان الباكستان

الكاتب : كليل خان صحتار

مهندس معماري من باكستان ، لاهور . تقرب في المملكة المتحدة وتونس . وعمل محاضرا في غانا . وأستاذ بالكلية الوطنية للفنون بلاهور . وباحثا في ميدان التنمية وتكنولوجيا انشاء المساكن اقلية التكليف . وهو مسئول الآن عن عدد من مشروعات التخطيط للمساكن . أجرى عددا من الدراسات والتقارير . ونشرت رسالته « الفن والاستثمار » في سنة ١٩٧٧ عن الفنون والصناعات بالهند في ظل الحكم البريطاني .

المترجم : محمد حسين بشكري

ليسانس الآداب ودبلوم في الدراسات العليا في الترجمة من كلية الآداب بجامعة القاهرة . اشترك في ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب .

تاريخ مشترك في التنمية الثقافية منذ عهد سحيق ، تتسم كل مرحلة منها بتفاعلات وتبادلات مشتركة بين أقاليمه .

ومع كل مرحلة من مراحل التنمية كان المركز الثقافي ينتقل من هضبة « بوت وار » في البنجاب وجبال بلوختان الى وادي السند . ومن « جاندهارا » على الحدود الشمالية الشرقية الى سهل نهر الكنج في الهند . ومع ذلك فإن هذا التطور لم يكن في أية مرحلة من المراحل يسير على نسق واحد ، بل لم يكن قاطعا بمعنى أنه قد امتد في خطوط متساوية بحيث يشمل كل أقاليم باكستان القائمة في الوقت الحاضر . بل الآن أيضا لم يحدث التصنيع الحديث سوى تأثير طفيف . أو لم يكن له تأثير على الإطلاق خارج الجيوب التي يتركز فيها النشاط الحضري . ومعظم السكان مستمرين في الحياة بالمجتمعات الريفية ، وأنماط حياتهم اليومية محكومة باقتصاديات ، قطعان الماشية والكلأ بالنسبة لأفراد القبائل ، والوسائل الزراعية المختلفة بالنسبة للمجتمعات الاقطاعية . وقد نشأت عن ملازمة هذه الأنماط على فترات طويلة أشكال للمستوطنة الريفية تتفق مع حياة السكان ، أو بالأحرى أشكال المجتمع ، والموارد ، وأحوال المناخ . في كل اقليم من أقاليم باكستان .

البيئة والمستوطنة الريفية ،

يكشف التحليل الدقيق عن عدد من الاختلافات المناخية في كل اقليم من الأقاليم الطبوغرافية الكبرى ، ومثال ذلك أنه يمكن تقسيم السهل الأوسط الى ثلاثة أقاليم مناخية متباينة ، الساحل الرطب والدلتا ، اقليم نهر السند الجاف والبنجاب الجنوبي ، السهل المعرض للرياح الموسمية بالبنجاب الوسطى .

وبالمثل نجد أن بالجيال شريطا ساحليا ضيقا رطباً على طول البحر العربي ، وهضبة بلوخستان القاحلة ، والحدود الشمالية الغربية الوسطى ، وهضبة بويت وار ، والوديان الشمالية الرطبة المليئة بالغابات ، وأقصى الشمال شديد الجفاف .

وبقدر ما تعكس الأشكال التقليدية للمستوطنة الريفية - في كل من هذه الأقاليم - اختلافات الأحوال المناخية بقدر ما توجد هذه الاختلافات في المواد المتوفرة في نطاق كل بيئة . فنسبة كمية الأمطار التي تسقط على أقليم دلتا نهر السند منخفضة ، ودرجة الرطوبة مرتفعة ، مع نسيم بحري سائد بنسبة ثابتة . أما الهضبة الفقيرة فتتكون من أنواع دنيا من الأشجار عاجزة عن النمو الطبيعي ، وشجيرات من هذا القبيل هي التي تشكل المواد الأساسية للتنوعين الرئيسيين من البناء .

والشكل الأكثر شيوعاً بالنسبة للأنشآت الريفية المحلية هو السيقان الرفيعة لشجيرات صنوبر المحلية التي تنبثق من الأرض إلى أعلى لتكون سياجا من الشجيرات المتقاربة الكثيفة . وتتجمع الطبقات المتتالية لهذه السيقان لتصنع جداراً ، ويربط بها حزم من البوص عند العنق حتى تتماصك . والنتيجة هي أماليد مجدولة لشبكة من نسج عمودي مظلم تتشابك في خطوط أفقية مائلة من حزم البوص الخفيفة الملونة أما السقوف فتصنع من القش وتنحدر من الجانبين ولها قمة مركزية . ويتكون المنزل التقليدي من زوج من مثل هذه السقوف التي تملو جخرة واحدة ، ومن سقيفة تؤدي إلى فناء محاط بسياج مماثل من سيقان شجيرات صنوبر الكثيفة . وهذا النوع من المباني يوفر نوعاً من الأنشآت الخفيفة الوزن ، ذات طاقة حرارية منخفضة ، ويعتبر ذلك أمراً جوهرياً في مناخ دافئ رطب لأنه يسمح لنسبات البحر المستمرة بأن تتسلل خلال جدرانه .

وثمة شكل ثان من الأنشآت في المنطقة نفسها تستخدم فيه الأخشاب المحلية التي يصنع منها أطار تثبت به ألواح خشبية ، ويشيد منها مبنى في شكل السلة . أما ملاحظه فيكون دائماً خليطاً من القش والطين . وهذا الشكل ينتج عنه أيضاً مبنى خفيف الوزن ذو طاقة حرارية منخفضة ، كما يمكن تطوير الأطار الخشبي لبناء طبقات متعددة .

والواقع أنه يمكن لأهالي المستوطنات الكبيرة الذين يتبعون هذا النظام أن يبنوا مبنى من ثلاثة أو أربعة أو خمسة طوابق . ولكن مثل هذا البناء العمودي المزدهم يحجز حركة الهواء بالطبع عن الطوابق السفلى . ويمكن التغلب على هذه المشكلة بأجهزة بارعة لقبض الريح وتنظيم مسارها في أفق كثير من المستوطنات الريفية والعضرية في السند الأدنى . ومقباض الريح النمطي عبارة عن قمع مستطيل الشكل قاعدته من ثلاث أقدام مربعة إلى أربع أقدام مربعة . وينتأ من السقف ما بين أربع أقدام وست أقدام ، ويثبت في وضع مائل تجاه الريح . وجانبيه المتجاوران المحجوبان عن الريح مسدودان ، والجانبان المواجهان للريح مفتوحان ، وينحدر سطح القمع مع خط الريح تماماً . ويستخدم باب مسحور عند مستوى السقف يجري تشغيله بحبل وبكرة حتى يعمل كصمام منظم لتدفق الهواء . ويمكن استخدام جهاز من الأنابيب في حمل الهواء من سقف الطابق العلوي إلى الطابق الأرضي فيزوده بتيار من النسيم الليل .

وهذه الأبنية الخفيفة الوزن ، الطليقة الهواء ، التي تبعد عن نسيم البحر الرطب تفتح مكاناً للجدران الطينية المصمتة ذات الفتحات الصغيرة .

أما في السهول النهرية فالطمي هو المادة التي يمكن الحصول عليها بوفرة عظيمة ، وكذلك مجموعة أخشاب شجر السنت والورد الهندي الذي يدخر لبناء السقوف لأنه من السلع الغالية الثمن

والطمي هو المادة التي يتكون منها السهل الفريسي الذي يحدد أشكال فن المعمار الريفي التي تبنى منه .
سواء في ذلك قوالب الطوب اللبنى وقوالب الطوب الأحمر ، ولبونة هذه المادة هي التي توفر لتقوى السهل سمات مميزة .

ومع اكتشاف الأجيال المتعاقبة للتربة ، وقيامهم ببناء قراهم من اللبن فوق أنقاض قرى الأجيال السابقة ، تنشأ رابية فوق السهل تدريجيا ، ووسائل الصرف فوق سطحها ، التي تحجز أحيانا بين خطين من قوالب الطوب الأحمر على نسق الشوارع الضيقة المترجة ، تحلل النفايات من المنازل الى الحفر التي تشبه بركة كبيرة .

وهكذا تبدو الصورة الخيالية للقرية الريفية بأوسع ممانها ، وتفصيلات كل مبنى فيها على حدة ، بأسطحها المتموجة ، وحوائفها المستديرة اللساء ، وبنيتها المصممة بالطمي ، وترى ظلها تحت أشعة الشمس العارقة في صورة رائعة من حيث الأشكال والألوان والأبنية الطينية السائدة .

أما في سفوح التلال وفي وديان المناطق الجبلية فالتربة الطفلية المتوفرة هي مادة البناء التي يسود استخدامها . وهنا نجد الجدران الشاحقة العالية من النوافذ ، التي تقوى في أغلب الأحوال بالأفاريز الحجرية المستقيمة والمترجة فتظهر تجدداتها الكثيرة ، ويبدو مظهرها نظيفا الى حد كبير . ولقد أضيف بعد جديد الى المشهد القصصى لهذه الأسطح المصنوعة من الصلصال بتفرق مجموعات أبنية القرية الى درجات كدرجات السلم ، أو الشرفات ، طبقة لتدرجات الأرض .

وفي بعض الأحيان تكون المساكن بسفوح هذه التلال ووديانها منحوتة في الأرض ، وتوجد مساكن الكهوف بمنطقتين هما ، « كامب بلبور » في هضبة بوت وار ، والمنطقة التي تسكنها القبائل حول « بشاور » .

والكهوف في منطقة « كامب بلبور » منحوتة في الأوجه العمودية للأجراف الطفلية التي تكونت على مدى القرون نتيجة للتحات الذي تسببه المياه ، ونحتها للترسيبات الطفلية السمكية بمنحدرات الوديان .

ويتكون المسكن النمطي في هاتين المنطقتين من غرفة أو غرفتين على شكل مستطيل عرضه ١٢ قدما وطوله ٢٤ قدما ، وتوجد في جانب من الغرفة « مصطبة » يوضع فوقها الفراش ولوازمه ، كما تبحت في الجدران عدة أفاريز ، وأرفف ، وكوة أو كوتان لوضع الأدوات المنزلية البسيطة . ودائما تسد فتحة الغرفة بباب من الخشب ، أما مدخل الكهف فيطل على شرفة مستوية تستخدم فناء للأسرة .

وحينما توتر الأسرة فانها تبنى حجرات اضافية في الغلاء ، وتنقل من الكهوف التي تصبح امكنة للتخزين أو حظائر للماشية والحيوانات أو تترك للأعمال . وفي منطقة ممرى خيبر ودارا آدم بالقرب من بشاور تنحط مثل هذه الكهوف في التلال الطفلية اللينة المستديرة . حيث يقطع أخدود ضيق في الجانب المنحدر من التل ويكون ممرا أفليا مع مدخل الكهف . ويتوغل الكهف في باطن التل ، ويتكون من غرفة واحدة فسيحة على شكل مستطيل عرضه حوالي ١٢ قدما وطوله ٢٠ قدما ، اما ارتفاعها فيبلغ ستة اقدام ويوضع في وسط الغرفة أو مؤخرتها موقد ثابت تملؤه فتحة للتهوية تؤدي الى منفذ بقشرة التل يهيمون بتقويتها جيدا . ويستخدم الغطاء الطيني أو الحجري الذي يوضع فوق هذه الفتحة في اخفاء الكهف عن الامطار الى المنحدر ، ويمنعها من التسرب الى الكهف ، ويؤدي امر الأخدودى للكهف الى شرفة صغيرة مستوية السطح ، ومحجوزة بجدار منخفض من الأحجار الخشنة .

والمجتمعات المحلية التي تتخذ هذه الكهوف مساكن لها تكون مرتبة على الدوام في صف متجه الى قمة التل . ولكن كثيرا من القبائل التي اعتادت سكناها قد هجرتها لتعيش في الأبنية الأكثر شيوعا بالمنطقة .

أما في الجبال الجرداء الخالية من الأشجار التي تماثل جبال الحدود الشمالية الغربية . وجبال بلوخستان ، فإن الطين والأحجار فقط هما مادتا البناء المتوفرة بها . ومناخ هذه الجبال قاس بصفة عامة ودرجات الحرارة متطرفة في فصل الشتاء والصيف . وكما هو متوقع في مثل هذه الظروف تكون العمارة ثقيلة وكثيفة ذات جدران عالية ومحاطة بالأفنية المغلقة التي ترتب الغرف المتعاقبة للمعيشة حولها . ولا يوجد بها سوى فتحة خارجية واحدة وبعض الكوى الصغيرة التي تسمح باطلاق الرصاص على من يقترب من جدران المبنى من الأعداء .

وتشيد جدران هذه الأبنية من الطين المضغوط حيث تتوفر التربة الطينية ، أو من أحجار البناء الخشنة ، وتطلى في بعض الأحيان بالملاط الطيني ، وأحيانا لاتطلى . أما السقوف فمستوية في أغلب الأحوال ، ولها أفاريز بارزة في بعض المناطق . ويختلف هذا النمط الأساسي من المنازل ببلوخستان في بعض التفاصيل ، حيث تكون سقوف المنازل ذات الجدران الطينية المائلة منحدره انحدارا طفيفا . ويوجد هذا النمط بكثرة في شمال بلوخستان حيث تساقط الأمطار والثلوج غزير نسبيا . وتكون السقوف الطينية من طبقتين ، أما القمة الرئيسية فتتكون من عارضة خشنة تمتد على المحور الطويل لصف من غرفتين أو ثلاث ، وتدمج بجدران متقاطعة وعمود أو عمودين في كل غرفة . ولا يوجد بالفرفة أثاث سوى عدة طبقات من « الكليم » الصوفي الملون ، وبعض الدائرات التي تفرش فوق « مصطبة » طينية مستطيلة . كما تغطي هذه الأكلمة والدائرات المزينة بالرسوم والألوان المختلفة – وتشبه الحصير الصوفي – أرضية الفرفة ، التي يوضع في وسطها موقد حديدي في الشتاء تمتد من فوقه مدخنة حتى السقف . والمداخل من المبنية من اللبن من الخصائص الراسخة في سمات المعمار المحلي بمناطق بلوخستان الباردة .

وإذا اتجهنا جنوبا نجد أن السقف المائل المفرد في الأبنية المختلفة المائلة هو الأكثر شيوعا . وإذا توغلنا جنوبا في المناطق الأكثر دفئا ببلوخستان نجد أن هذا الشكل التقليدي للبناء هو السمة المحلية التي تعزى أساسا الى استخدام أخشاب النخيل والطين كمادة أساسية في البناء .

والمصدر الوحيد للأخشاب في هذه المنطقة هو جنوع النخيل التي تشكل العناصر الأساسية للبناء . العوارض والأعمدة . ويصبح سقف النخيل أيضا من العناصر الثانوية حيث يثبت في عوارض بناء السقف كما يجدل ويصنع منه الحصير الذي يغطي به السقف ثم يطلو بطبقات من الطين .

وفي منطقة الحدود الشمالية الغربية يوجد ما يسمى « المجمع السكاني المسور » ، الذي قد يضم أسرة واحدة ، أو ثمانى عشرة أو عشرين أسرة في بعض الأحيان . ولكل أسرة فناء خاص ، وصف واحد من الغرف التي تطل على الشرفات المحيطة بها . ولكل مجموعة من الغرف المحيطة بالفناء دورة مياه ومطبخ . وفي ركن من أركان المجمع التي تحيط بالمدخل عادة يرتفع برج من طابقين أو طابقين فوق السقف يستخدم للمراقبة وإطلاق الرصاص يصعد اليه بواسطة سلم قائم من الأرض .

ومن الامثلة الرائعة لهذه المجتمعات السكنية ذات الجدران الطينية ، تلك التي توجد في « جامرود » و « بارا » بالمنطقة التي تسكنها القبائل في « خير » . وليس لهذه الجدران الطينية أفاريز . ولكن كل طابق وكل سقف يحده عادة طنف بارز أو قويلة . وفي بعض الأحيان تكون الحواجز برجية الشكل تضيف الى مظهر التحصين رهبة . وتنحدر الجدران والا برجا انحدارا طفيفا الى الداخل ، وتستدق

أطرافها عند القمة . ويخلق هذا المنظر في مجمله وعورة اصطناعية هي تكرار للستار الخلفى من الجبال الوعرة .

وناحية « دار آدم خيل » بمنطقة خيبر مثال فريد أيضا لواد بأكمله احتفظ بأسلوب المعمار المحلي الخالص . حيث تعتبر كل قرية أنموذجاً للتناسق المعماري لا يشذ جزء واحد منها عن الطراز التقليدي . وكل عنصر فيها هو جزء من الوحدة المحكمة للقرية كلها . التي تتكامل بلا استثناء مع المنظر الطبيعي .

وبنية الأحجار الطبيعية القاسية المظهر الى حد ما . والمتألفة مع مقاييس الرسم الهندسي الى حد كبير . تخفف من قسوة مظهرها الشجيرات والطنف المنظمة التي تعلو كل جدار . وكل حاجز . وتحد كل طابق . وكل سقف . ونوع التناسق اللافت للنظر .

والى شمال شرقى بشاور . وفي أراضي « سوات » التي تجرى منها مياه الأمطار الى نهري السند وجهيلوم . حيث المنحدرات مغطاة بأحراش غابات الصنوبر . يشكل الخشب بالطبع جزءاً جوهرياً من تقاليد البناء في هذه القرى التي توجد واحدة من أغناها في وادى « سوات » .

أما الزخرفة بالحفر على الخشب . وغيرها من العناصر الفنية الأخرى . التي تستخدم في فن البناء . والاهتمام بالتركيبات المعقدة . والتناصب المتقن في كل جزء من هذه « التشطيبات » المعمارية . فتدخر دائماً لتشديد المساجد الفاخرة .

وتتسم العمارة المحلية بقدر كبير من البساطة . كما أنها عملية الى حد كبير . يزخرف باب أو عمود رئيسي أحياناً وبأثقان . ولكن المألوف أن باب البيت يكون خشناً وقوياً . ومن المعتاد أيضاً أن تكون الجدران الخارجية سميكة . وغالباً تقوى الأبنية الخشنة بقطاعات من الخشب الخام أو تطلّى بطبقة من الطين . وفي كثير من الأحوال ترص الأحجار داخل اطار خشن من الخشب . كما تصنع من القطاعات الرقيقة من الخشب بعض الأعمدة وإطارات الخشبية تحشى بألواح من الخشب . أما السقوف فهي الخشبية . كما تصنع للأبواب والنوافذ اطارات خشبية تحشى بألواح من الخشب . أما السقوف فهي مسطحة دائماً . وتتكون من طبقة سميكة من الطين الذي يكبس على ألواح وعروق خشبية تبرز من الجدران على شكل أفاريز كبيرة توضع تحتها عروق تستخدم في شكل « كوابيل » وتسد بلوحة تسمى « طبان » . ودائماً يكون حافتها السفلى مزخرفة . كما تثبت لوحة ثانية فوق المروق لتكون حافة حاجزة للطين المضغوط المتضام عند تشطيب السقف .

وبنى هذه المنازل البسيطة على جانبي الوادى المنحدر بناء غير كامل حيث يقطع جزء من التل فيكون جداراً خلفياً ملائماً . وكل سقف في مثل هذه المجموعات السكنية المتدرجة يكون شرفة للفنزل الذي يعلوه . وتقوم هذه الشرفات المفتوحة مقام سقائب الشمس في الطقس البارد . وكأفنية في السهول . ومن المألوف أو ترى في موسم الحصاد زوجاً من الثيران الجبلية الصغيرة يدرسان الحنطة في دوران لا يكاد ينتهى فوق هذه السقوف المتينة .

وفي القرى الكبيرة القائمة على سطح الأرض تكون المنازل متقاربة لدرجة أن المصدر الوحيد للضوء والشمس والتهوية لا يعملو الفتحات الموجودة بالسقف . أما في الجبال وشتائها الطويل القارس فيشغل الموقد مكاناً هاماً في حياة السكان . بل هو ضرورة أساسية تشبه الغذاء في منزل كل فلاح . وتعطى له عناية كبيرة . ويفتتون في تصميماته المتقنة .

وأبسط أشكال الموائد يكون عبارة عن حفرة سطحية بالطابق الأرضي تشغل مساحة قديمين

مربعتين تقريبا تشعل فيها النار ، وتحاط بحافة مرتفعة من الصلصال . وثمة نوع شائع آخر من المواقد هو الموقد ذو الأرجل الثلاثة التي تبنى من الصلصال وتنتبأ من الأرض في شكل أعمدة يوضع فوقها مرجل أو إى أثناء آخر تشعل فيه النار .

وتغلخ أشكال التضاريس الصلصالية المزخرفة المجسمة عملا فنيا رائعا حتى من أكواخ الفلاحين ذات الغرفة الواحدة البالغة حدا كبيرا من التواضع سواء في منطقة الحدود الشمالية الغربية أو في الجحور المسقوفة بالقش في بلوخستان .

وفي هضبة بلوخستان الجافة يندر وجود الخشب . وبالجبال الصخرية قلة من النباتات لاتمدو شجيرات متناثرة هنا أو هناك .

ويوجد في هذه المنطقة نوع من المساكن الريفية التقليدية هو القبة المستطيلة المسقوفة بالقش التي تعرف عند « البلوخ » باسم « جيدان » ، وعند قبائل « الباتان » باسم « كورال » ، وهي تتكون من غرفة مستطيلة يتراوح عرضها من ١٠ الى ١١ قدما وطولها ٢٤ قدما ، وأركانها مستديرة ، ويقع مدخلها في وسط أحد أطوال المستطيل . ويحيط بهذه الغرفة من فوق سطح الأرض بأربع أقدام بناء خشن يبلغ سمكه أكثر من أربع أقدام عند القاعدة ، وقديم ونصف قدم عند قمته . وتعلو قمة هذا البناء قبة نصف دائرية ، وهي عبارة عن جديلة ضخمة من سيقان البوص الرقيقة منسوجة على شكل سلة مقبولة . وحيث إن القوائم تميل الى الداخل لتشكل منحني القبة فإن أطرافها السفلى تضغط على الوجه الداخلي للبناء الحجري الذي يحول بينها وبين البروز ناحية الخارج ، وتجعل السيقان الأفقية مع الرأسية داخلا وخارجا ، كما تثبت الأطراف السفلى المتبادلة للسيقان الرأسية في الجدار الحجري بأوتاد على شكل حرف « Y » . وللقمة المركزية أعمدة أكثر ارتفاعا تثبت بزواج من الأعمدة الخشبية التي يوضع تحت كل عمود منها حجر كبير كدعامة . ويطلو الجدار الحجري من الداخل بالطين ، ويغطي اطار السقف بطبقة سميكة من البوص تربط من أسفل بشبكة من الحبال العشبية التي تلقى فوق السقف . وثمة باب من البوص تغلق به فتحة المدخل السفلى . أم « الجيدان » فهو بالتأكيد النقط الأصلي لخيام بدو « البلوخ » التي لها شكل مقبب أيضا ، ولها اطار من الأعمدة المرنة التي يمكن أن تطوى أو تدك في الأرض ، وتغطي بدثار من الصوف . وثمة أنواع من المساكن المتنقلة ، التي يمكن حملها من مكان الى آخر ، تستعملها كثير من قبائل البدو في كل أنحاء باكستان . كما تستخدم قبائل « أودا » البدوية وغيرهم من بدو البنجاب أشكالاً مماثلة لهذه الخيام ، بيد أن اللطاء يكون من القطن بدلا من الصوف . أما قبائل « الباتان » فذات شكل مميز . يمكن التعرف عليها بسهولة من زواياها الجانبية المنخفضة ، وبأن الدائرات التي تغطيها تكون محمولة على أعمدة رأسية وتشد بالجبال المربوطة في الأوتاد المثبتة في الأرض . كما أن ثمة شكلا مميزا لآخر ، هو خيمة الحصير التي تستخدمها قبائل « كاتشي » ببلوخستان ، وتغطي بالحصير الذي يصنع من نوع من السف المسطح أو سف النخيل .

وتتبع التحركات التقليدية لبدو باكستان الدورة السنوية للفصول . أما في البنجاب فتتبع هذه التحركات مواسم الحصاد ، حيث يتحرك البدو ناحية الشمال مع موسم الربيع . أما في الجبال فإن الهجرات تتبع نظاما مزدوجا ، أولا ، التحرك على طول محور الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي ، ويتابع المرعى على المنحدرات المرتفعة في ناحية الشمال الشرقي مع بداية دفء المناخ . ثانيا ، الحركة المضادة من الجنوب الشرقي الى سهول نهر السند في موسم الحصاد الشتوي . وأثناء رحلات البدو السنوية التي يقطعون فيها عدة مئات من الأميال من صحراوات

« خلوستان » عبر سهول نهر السند والبنجاب . وعبر الجبال حتى حدود إيران وأفغانستان . يحملون منازلهم المنقلة على ظهور الابل والحمير أينما يذهبون .

الأنماط الاجتماعية والمستوطنة الريفية :

بقدر ما تتحدد أشكال المستوطنة الريفية في باكستان بالبيئة الطبيعية ، وببنية المجتمع وشكله . فإن الروابط الاجتماعية والتقاليد الثقافية تقوم على هذه العلاقات . فمازال يسود شعور بالشيوعية البدائية بين المجتمعات القبلية في بلوخرستان وأجزاء من الحدود الشمالية الغربية . وتدخل في نطاق الحدود السليمة للأراضي القبلية سلاسل جبال كاملة ووديان تعتبر كلها من الممتلكات المشاعة للقبائل تغار أشد الغيرة على هذه الأراضي وحراستها ، وعلى الحكم الذاتي القبلي .

وطبقا لنظام الأخوة القبلية يعامل كل فرد بمثل الدرجة التي يعامل بها غيره من الاحترام والكرامة لأنه أخ من رجال العشيرة . ويتضح مبدأ المساواة القبلي في كل جانب في القول والعمل بما يتفق مع العرف . وهذا لا يقل وضوحا في أشكال المستوطنة الريفية . ومن أعظم السمات المميزة للقرى القبلية الوحدة الغريفة للشكل المصاري . فالمنازل المفردة لاتتميز بأى علامات أو رموز تدل على الاختلاف الاجتماعي . ومعظم مساكن قبائل « الباتان » لاتعتبر في الواقع نواة للمنازل الأسرية فحسب ، بل هي مجمعات عشائرية تشترك في سكانها أكثر من عشرين أسرة . يحميم جدار واحد يحيط بالجمع كله . وهذا الجدار المرتفع هو العنصر المرئي الوحيد تقريبا لأى شخص أجنبي . أما المجمعات السكنية الكبيرة ذات الأبنية والشوارع المتعقدة فتصبح في الواقع قرى صغيرة محصنة . وقد تتكون القرية الكبيرة من عدد من مثل هذه المجمعات . وعلى أية حال فإن القرى الكبيرة هي الاستثناء في أجزاء من إقليم بلوخرستان . وفي كثير من الأحوال تكون المستوطنة أكبر قليلا من مجمع مساكن العشيرة ذات الغرفة الواحدة . وفي مثل هذه المجمعات العشائرية المنزلة لاتوجد جدران حامية تحيط بمجموع المساكن .

وعلى منحدرات الجبال يمكن لأى انسان أن يزرع بفأس يدوية في شرفة منزله محصولا يكفي لفظائه هو وأسرته . ولكنه لا يمكن أن يتكسب من زراعة الرقعة الصغيرة ويشبع قطع الماعز والأغنام معظم احتياجاته الأخرى مثل ، اللبن ، والزبد ، والجبن ، والسمن . كما يستخدم أصوافها في الملابس والدنارات والأبسطة والخيام . ويتنفع بلحومها في الاحتفالات الموسمية . أما جلودها فله فيها منافع جمة لحاجاته اليومية . ولكن الرجل الذي يملك محراثا يجره ثوران يستطيع أن يزرع مساحة أكبر يفرض محصولها عن احتياجاته الضرورية . وطبقا لوسيلة الانتاج هذه فإن الذي يملك مساحة كافية من الأرض يكون في استطاعته أن يستخدم رجلا آخر ليعمل على محراث . ويعطيه جزأ من المحصول ويدخر الفائض لنفسه .

ومن ثم نجد أنه في السهول الغربية بإقليم البنجاب والسند ، وكذلك في الوديان الأكثر اتساعا بالمناطق الجبلية ، يمكن للمرء أن يكسب ثروة تتناسب مع رقعة الأرض التي يملكها . وهذه هي القاعدة التي يقوم عليها نظام مجتمع أقطاعي في باكستان . وعلى أية حال فإن اغتصاب القبائل الغازية للأرض وطرد السكان المتوطنين فيها قد أدى الى تباين أقطاعي في مجتمع عززت الاختلافات العرقية تقسيمه الى طبقات من ملاك الأراضي والمعلمل الاجراء والعرفيين .

وتقسيم المجتمع الى طبقات على أساس العلاقة بوسيلة الانتاج قديم بالباكستان قدم تطور المجتمعات الزراعية التي كانت تستخدم حيوانات جر الآلات . ومن العرف أن أسلاف مؤسسى الثقافة التي

تسمى ثقافة « هرايبا » بوادى السند قد انحدروا من تلال هضبة « بوت وار » من عام ٣٥٠٠ ق . م تقريبا كما أن عزل مساكن طبقات العمال والحرفيين عن القلعة المسورة شاهد على ذلك حتى في المستوطنات القديمة التي أسسوها كما هي الحال في « كوت ديجي » . ومن المعروف أنه حدث عزل مماثل لمساكن العمال في المدن التي تأسست أبان حضارة نهر السند فيما بعد . وهذا العزل يستمر حتى اليوم في قرى نهر السند وسهل البنجاب . ومن التقاليد الشائعة أنه لا يسمح لأى فرد من طبقات العمال والحرفيين بامتلاك الأرض . ومن ثم فإن سقف المأوى الذي يعيش فيه العامل أو الحرفى يخضع لأهواء ملاك الأراضي بالقرية . ويبنى في كل قرية تقريبا قطاع منزل لهذه الطبقات . وغالبا يكون خارج حدود القرى التي تسكنها طبقات ملاك الأراضي . وأكثر من ذلك يقسم هذا القطاع تقسيما فرعيا الى ما يعرف باسم « موهلاس » أى الأرباض التي يرتبط كل منها بالمجموعة العرقية أى القبيلة أو العشيرة التي ينتمى إليها سكان القطاع . وهذه الأرباض الماثارية هي بلا شك احياء لتقاليد لمجتمعات العشائر القبلية ومن ثم فإن كل بصمات مثل الحضرية التي يرجع تاريخها الى مئات الالوف من السنين .

وفي كثير من القرى نجد الشكل المظلم ذا الزوايا مبنيا من قوالب الطوب الأحمر يرتفع فوق أكواخ الفلاحين العقيرة المبنية باللبن . ليرمز الى سيطرة ملاك الأرض على كل أنحاء هذا القطر . وهذا التناقض الواضح بين الكوخ العادى للفلاح والقصور الفخمة للملاك الأرض هو أمر مثير جدا .

وفي أى قصر من هذه القصور يؤدى المدخل الذي تشدد عليه الحراسة الى فناء فسح مكشوف . وإلى يمين المدخل ثكنة تستخدم كغرفة للضيوف . يجاورها فناء آخر كبير تحيط به حظائر الحيوانات كالبقر والجاموس والماشية . وفي مواجهة المدخل مباشرة فناء كبير آخر للخيل وأسطبلاتها . وعلى يسار هذه مباشرة مكاتب الأقطاعية . وبين المكاتب والاسطبلات ممر يؤدى الى فناء آخر يخصص للخدم يفصله عن المساكن الرئيسية للمائلة باب خشبى منقوش لبوابة على شكل قوس .

ومساكن العائلة (تسيه) من الأفنية . والدرج . والممرات المسقوفة . وراها ضاحية ثالثة تتوسطها « فيلا » استعمارية فاخرة تطل على حديقة انجليزية ساحرة . اذا قاد المالك سيارته خلالها في رشاقة فأنها تؤدى به الى البوابات الحديدية الغالية . ذلك الوجه الذي يحييه كل موظف كبير أو غيره من الزوار البارزين . وتسير الحياة داخل هذه القصور على نحو غريب متناقض مثل الفوضى المعمارية بينها وبين أكواخ الفلاحين .

فالطبيب البيطرى ومساعدوه مشغولون بحقن الماشية وعلاج الأغنام . وعلى منصة عالية باحدى الغرف يجلس القرضاء فريق من الكتبة يقيدون الحسابات الواردة في « دفتر الأستاذ » . وتحيط بهدران الفرقة أرقف مليئة بسجلات الضيمة التي تكاد تبلغ السقف . ويحكم مدير الضيمة هذه المملكة الصغيرة من مكتبه الداخلى بثقة تامة يستمد بها حدود من الآلة التي يمسكها في يده ويدق بها المكتب من حين لآخر . وفي يده الأخرى آلة التلفون التي هي همزة الوصل بينه وبين مصالح الحكومة .

ووالدة المالك وهي صاحبة السلطان في الأمور العائلية . وتشغل جانبا مزودا بكل وسائل الراحة . وتحت أمرتها رهط من الخدم والحشم . ومما يلفت النظر في هذه القصور أن ترى رجلا سقيما أو شابا يقطع المكان جيئة وزهايا في مشية مثاقلة هو المالك نفسه أو ابنه . وكأنهما من الأمراء الشرقيين أو من الفرسان . وتطلق على هؤلاء ألقابا مثل : خان . أو أمير . حقا ان هؤلاء هم السلالة الضعيفة لجيل غير مهذب .

وعلى النقيض من ذلك تماما ترى منزل الفلاح العادى في هذه المنطقة يتكون من جدار من الطين

بأحد أركانه غرفتان مساحة الواحدة منهما حوالي 10×16 قدما أو 20×20 قدما ، ولكل منهما باب واحد . وفي بعض الأحيان يكون للغرفة منور صغير هو المصدر الوحيد للضوء والهواء .

ولكن لأن الجدران الطينية لهذه الغرف سمكية في أغلب الأحوال ، إذ تتراوح بين قدمين وثلاث أقدام ، وتتكون سقفها المسطح من طبقة من العروق والمواريض الخشبية ، فانها تحتفظ بدرجة حرارة مريحة طوال العام ، الا أثناء الدورة السنوية للرياح الموسمية المشبعة بالرطوبة . وفي طرف آخر من الفناء غرفة واحدة تحتوى على جرة أو جرتين من الفخار لتخزين الفلال . وبكل الغرف يوجد رف من الخشب المزخرف توضع عليه بعض الأواني الفخارية الأخرى التي تكون مصدراً لفخر العائلة . كما يوجد مطبخ مواجه لواحد من جدران الفناء أو حاجز منخفض من الطين ليحمى الموقد من الريح . وفي بعض الأحيان يبنى مطبخ مسقوف أو مأوى من القش ، أو شرفة مرتفعة نوعاً ما يحافظ عليها نظيفة ومرتبعة ، وتطل على أرضيتها من أن لآخر . أما باقى الفناء فيخصص لمجموعة من الحيوانات والماعز والأغنام والدجاج والكلاب الخ ..

وفي أحد جوانب الجدار المواجه للشارع يقام حاجز طينى يبلغ ارتفاعه حوالى أربع أقدام يحيط بدورة المياه .

وفي وادى كابول الفسيح حول منطقة بشاور ونوشيرا يظهر بوضوح أكثر أنه قد تم احياؤه كثير من الأشكال القبلية في نطاق مجتمع انقطاعى .

فالعائلات التى تملك مساحات كبيرة من الأرض تتبع تقاليد المجمع السكانى للشائى القبلية في نطاق نظام القرى المحصنة بالأسوار . وتضم أسوار القرية في أى مجمع من مثل هذه المجمعات عشرين اسرة ، لكل اسرة منها فناء خاص بها ومطبخ وعدة غرف للمعيشة . وأقدم هذه النظم يتكون من غرفتين من النمط التقليدى للمعمار الرفيى لبقابل الباتان تبنى جدرانها بالأحجار أو قوالب اللبن ، وتطل على الداخل بالصصلال بحيث تنسجم فنيا وتكون مريحة للنظر . وتحيط بالغرفتين أماكن التخزين المتعددة .

ويتكون السقف الطينى المسطح من عروق خشبية تثبت فوق الجدران وفوق عارضة رئيسية يحملها صف من الاعمدة الخشبية المحلاة بالتيجان التقليدية التى تبرز من اسطوانة العمود اما قاعدة الاعمدة منقوشة بسلسلة من التجميدات كما ان اسطوانة العمود محلاة بنقوش دقيقة في الوسط وبزخارف تحيط بها مثل السوار . وقد اعيد بناء اجزاء كثيرة وفقا للطراز الحضرى المعاصر ..

وفي أغلب الأوقات تكون المنازل ذات الطابقين مبنية من قوالب الطوب الأحمر أو من الاطارات الخشبية التى تحشى بالخشب أو بقوالب من الطوب ، أما شرفاتها فذات أسياخ من الحديد الزهر ، أو أسياخ الخرسانة المسلحة الجاهزة . وسقوف من ألواح الحديد المموج .

والمنازل المشروبن التى توجد بمثل هذه القرية قريبة بعضها من بعض جدا خاصة في قطاع « باسانى خان خيل » بقرية شيادو حيث تمتد شبكة من الأزقة الضيقة فيما بين البوابتين اللتين تقعان في جدارين متقابلين لكل منهما باب خشبى سميك ، وتتحكمان في مداخل القطاع بواسطة شارعين متوازيين .

وللنساء حرية التحرك التامة داخل أسوار القرية ، ولكن الدخول محظور على أى رجل من غير أفراد الأسر التى تسكنها ، وحتى رجال العشيرة قد لا يدخلون في شارع داخل في القرية قبل التبليغ عن حضورهم ، وداثما يتقدمهم غلام صغير يصيح بالنساء أن « ادخلن مساككن » . وبعد أن يتوارى النساء عن الأنظار يسمح لهؤلاء الرجال بدخول الشارع والسير فيه .

وهذه الرقابة الشديدة على « خصوصيات الأسرة » والقيود المفروضة على دخول القرية تستدعى تخصيص أماكن مستقلة للضيوف والزوار هو « المضاف » . وتسمى « المضيف » « هوجرا » . وتعتبر جزءا جوهريا لكل مجمع سكنى من هذه المجمعات ، ومملكة للذكور بنوع خاص ، ولا تختلف عن المنازل الأخرى بالقرية ، وتتكون طبقا للتقاليد من غرفتين على أحد الجوانب ، لهما شرفة فسيحة وبوابة مياه ، وعادة تكون أول منزل بعد البوابة الرئيسية للمجمع السكاني .

أما منزل الفلاح الأجير في هذه المنطقة فهو خلية مبسطة للاحتياجات المشية السكنية للأسرة . ويمكس تخطيطه وبنائه نوعا من الاقتصاد العملى في استخدام الأرض والفضاء والمواد . فهو يصمم بحيث يوفر المأوى المناسب للفلاح وعائلته الصغيرة ، وللحيوانات التى تعتمد عليها معيشتهم . ومن المألوف أن يكون في نطاق مجمع سكاني مسور ، فناء واحد ، وغرفة واحدة للمعيشة . وكلتا المساحتين ، أى الغرفة المسقوفة والفناء المكشوف ، يشترك الإنسان والحيوان على قدم المساواة .

ولغرفة المعيشة المستطيلة باب واحد ، وعلى يسارها « مذودان » للحيوانات أحدهما أكبر من الآخر ولهما جدران متقابلة ، وإلى يمين الغرفة مخزن لتخزين الحبوب مبنى من الطين . ويقوم حاجز من الطين ارتفاعه حوالى بوصتين لينعكس المياه الملوثة من الأماكن المخصصة للحيوانات من التسرب إلى غرفة معيشة الأسرة .

وفي بعض المنازل الأخرى بالمنطقة يستخدم حوض لتخزين علف الماشية وآخر للمياه . وقد يكون بالجدار المواجه مخزن لمؤونة الأسرة من الحبوب ، ومعظم المنازل بها مدفأة تقليدية بأرضية غرفة المعيشة .

وتبنى منازل الفلاحين التى من هذا النوع من « الدقشوم » والملاط الطينى ، وتطل على الداخل وفي بعض الأجزاء الخارجية بخليل من القش والطين . وسقفها مسطحة ومغطاة بالطين فوق هيكل من المروق الخشبية . وتقوم بين الجدران عارضة رئيسية تدعم عادة بواسطة عمودين أو ثلاثة تقليدية مزخرفة

المفاهيم التقليدية في العمارة الحديثة :

يمكن وصف العمارة الحديثة في باكستان - في إحدى جوانبها - بأنها امتداد ونتاج للمفاهيم التقليدية . ويمزى ذلك إلى أن معظم المباني يتولى تشييدها أشخاص يجلبون أية مفاهيم عن البناء سوى المفاهيم التقليدية ، لدرجة أنه يمكن تسمية ذلك « معمرا بلا مهندسين معماريين » . وعلى أية حال فإن العمارة الحديثة ، أو المباني التى هى نتاج لعملية التصميم الواعى القائم على التكنولوجيا والنواحي الجمالية والطرق التحليلية لمجتمع أخذ في التصنيع ، يقوم بها مهندسون محترفون يجلبون المفاهيم التقليدية في أغلب الأحوال ، والمفاهيم الرفيعة للبناء بخاصة . ولذلك فإن فائدة الأشكال التقليدية للعمارة الحديثة في باكستان سطحية تماما . وتتحصر عادة في اقتباسات منتخبة من الطراز المرتبط بالبلاط الملكى لمائلة ملكية بعينها ، مثل طراز تركمان آسيا الوسطى .

ويعتبر مشروع الإسكان الذي يقوم بتنفيذه « ياسمين لارى » في منطقة « أنجورى باغ » بـلاهور استثناء نادرا ، حيث تلامت مفاهيم المباني الحضرية المتعددة الطوايق المبنية بقوالب الطوب الأحمر ، وبعض النماذج التقليدية الفريدة ، والأفنية . وشرفات الأسطح . وشوارع المشاة . من أجل حل مشكلة المساكن الشعبية بالنسبة للعائلات ذات الدخل المحدود .

وحتى الأمثلة المشابهة لتطبيق المفاهيم الريفية التقليدية بطرق حديثة في الريف تعتبر أكثر ندرة لأن تخطيط تنمية المستوطنات الريفية لم يلق انتباه المصممين المحترفين إلا منذ وقت قريب جداً .
ولم تظهر حتى الآن نتائج ملموسة للبرنامج الحالي الخاص بالمدن التي تحيط بها المناطق الزراعية . وثمة مثال سابق من الناحية الزمنية بالنسبة للتنمية الريفية المخططة كنتيجة للسياسة الرسمية وهو مثال جدير بالذكر لأنه قدم لنا خطة لشكل القرية الملائم الذي يمكن أن يمتد ليصبح أنموذجاً لمنطقة بأكملها .

إن مستعمرة منطقة القناة بالبنجاب الوسطى كانت أرضاً ذات أشجار خفيفة ، خالية من السكان بل كانت أرضاً غابية ، حتى أدخلت فيها الزراعة منذ أقل من مئة عام تقريباً ، أي في الوقت الذي كان الأنجليز يريدون فيه زيادة محصول القطن ، فأقاموا في هذه المنطقة شبكة قنوات للري ، فاستعمروا هذه الأرض ، واتوا بالمزارعين من شرقي البنجاب .

وهكذا قامت منطقة بأكملها تتكون من آلاف الأميال المربعة ، وأنشئ بها كثير من القرى التي أصبحت مزيجاً من الملاعب والعقول في كل ميل منها ، وأعطى رقم لكل قرية بدلاً من تسميتها باسم ما وهذه النوعية المتكررة كانت السمة المميزة لتخطيط هذه القرى . وتمثل أنموذجها القياسي في استئطيل من الشوارع والقطاعات . ومع ذلك فقد إقيمت هذه القرى الحديثة نسبياً على أساس واحد من مفاهيم تخطيط القرية التقليدية ، أي فصل مساكن العمال والحرفيين عن مساكن الطبقات المالكة للأرض .

وقرية « بنجييان والا » بضاحية ساروجوا هي صورة طبق الأصل من هذه القرى الحديثة (الشكل ١) التي خططت بحيث يكون بها ملعب لكرة القدم ، وشارع رئيسي مقسم عند زواياه القائمة إلى شوارع فرعية بكل منها ستة « بلوكات » يشمل كل واحد منها اثنتي عشرة وحدة سكنية خصصت لمن يملكون أرضاً بالقرية .

أما العمال والحرفيون فبنيت لهم مساكن في المجمع السكاني خارج القرية الرئيسية تعرف بالمساكن الشعبية .

ومن حسن الحظ أن تصميم هذه القرى لا ينفصل عن تخطيط الشوارع والوحدات السكنية ، وتبنى المنازل في نطاق هذا الإطار طبقاً للنموذج التقليدي من غرفتين أو ثلاث في جانب واحد لفناء مسور ، ويلحق بها حظيرة مسقوفة للماشية والأغنام ، ولم يتبع فيها قواعد تخطيط البناء . أما مواد البناء وأشكاله فمن النوع التقليدي ، أي الجدران الطينية ، والسقوف المسطحة ، وقد غير شكل الملعب ليتلاءم مع أساسيات المبنى . وفي حالات كثيرة كانت ألوانها الجديدة في الريف فرصة لتطبيق الأفكار الحضرية الحديثة ، أو بالأحرى الأفكار المعاصرة لفن المعمار في المباني الريفية . ويوت الأثرياء وملوك الأراضي هي الأشياء المتكررة في هذه التأثيرات الحديثة ، لأن عبارة « عمارة حديثة » سرعان ما اتخذت كرموز للدلالة على المنزل الاجتماعية ورجد العيش . وثمة نوع آخر من المباني يظهر باطراد نتيجة للتطبيقات العملية الحضرية في المعمار الريفي ، وبغض النظر عن المفاهيم التقليدية ، يتمثل في المحاولات القليلة التي تقوم بها الإدارات للحكومية العامة في الإسكان الريفي .

إن التمسك الشديد للإدارات العامة للأسكان بوجه عام ، والسلطات الحضرية بوجه خاص بقواعد التخطيط وألفاظ البناء التي لا معنى لها ، كانت عنصراً من العناصر الهامة التي حالت دون تطبيق المفاهيم التقليدية على فن المعمار الحديث . ومن المعتقدات الأخرى أن هذه القواعد تستبعد تماماً احتمال استخدام معظم مواد وأساليب البناء الفنية التقليدية في المباني الحديثة . والأدنى من ذلك أنها لا تسمح

أيضا باختيار بعض المفاهيم التقليدية للتخطيط . ومن ثم فإنها ليست الا مجرد تطورات لاترخص بأقامة المدائن ذات الأكوخ المتعددة التى هى جزء من كل مدينة كبيرة . حتى أن المفاهيم التقليدية لفن المعمار الرفيى صارت تجد التعبير التلقائى في المنظر الحضرى المعاصر .

ومادى آباد ونصير آباد بضواحي إقليم « كويتا » مثال نادر للتماسك والتكامل المعمارى الناتجين عن تنفيذ المفاهيم الرفيعة التقليدية بالنسبة للسكان المهجرين الى بيئة حضرية . ويرجع ذلك الى أن مجموع سكان هذه الضاحية ينتمون الى مجموعة عرقية وثقافية واحدة . أى المغول الذين يتكلمون الفارسية .

وتقع هذه الناحية عند سفح جبل « كوهى مور دار » خلف الحافة الشرقية للمدينة الرئيسية « كويتا » . وتشغل جانبا من منحدرات هذا الجبل . وتبنى منازلها وفقا لتخطيط موحد . ومن مواد متماثلة . وقد جرى العرف على بناء كل منزل في نطاق سور مرتفع يحيط بجميع كامل من جميع الوجوه . بداخله غرفتان أو ثلاث على شكل مستطيل تقع على جانب واحد . وبجوار الدخل تماما غرفتان هما المطبخ والحمام اللذان يكونان أصغر مساحة . وتتأخم هذه المجمعات بمضها البض ، ولا تترك سوى شبكة منتظمة من الشوارع المتوسطة الاتساع بين الجدران المختلفة المتواصلة التى تتفق على كل مجمع منها حتى تلك المجمعات الخالية أو التى تضم الحد الأدنى من المساكن . وهذه الأسوار هى أكثر ما يلفت النظر . لأن نسيجها البنائى الموحد ولونها يعزى الى استخدام الحجر الصلصال المحل .

شكر وعرفان :

بأذرت منظمة اليونسكو بتحويل التقرير الخاص بفن المعمار الرفيى في باكستان . الذى كان قائما في أول الأمر على مسح قمت به في صيف عام ١٩٧٦ . وأختصر مجال وزمن الدراسة نظرا للفيضانات التى لم يسبق لها مثيل ، والتى اجتاحت المنطقة في شهر يوليو من ذاك العام وأثرت في أقليمى البنجاب والسند . ولذلك فقد استفيد بالدراسات السابقة التى أجريتها أنا وتلاميذى عن هذين الأقليمين .

واننى أشكر بوجه خاص الاستاذ شاكبل أحمد لقيامه بوضع التخطيط الخاص بالقرية النمطية والمنازل واتخاذ التربة في عمله كمادة للبناء . وأوجه الشكر كذلك الى مصلحة المعمار والكلية الوطنية للفنون لقيامها بأعداد المقاييس الخاصة بالمنازل النمطية وفقا لدراسة الأستاذ كوت كرامت كما أتوجه بالشكر الى الاستاذ تسنيم رضوى لأعداد الرسومات من مذكراتى الميدانية . وقد قمت بنفسى بالتقاط كافة الصور الملحقه ، ولكننى أوجه الشكر للأستاذ هاشم خان لأمدادى بالأجهزة الفنية والأرشادات والتسهيلات الأخرى .

وثمة مناطق لم تتمكن من تضمينها هذه الدراسة . هى : مناطق أقصى الشمال . خلستان . وصحرأ ثار . وساحل مكران . وبعض الجبال .

وإذا كانت هذه الدراسة لم تبلغ حد الكمال والشمول فأننى أمل أن تكون بمثابة مقدمة مفيدة . تحفز على المزيد من العمل في هذا الميدان .

المناطق النائية والبيئة

ثلاث دراسات حالة في الأردن
والبحر الأبيض المتوسط ١٩٨٧-١٩٩٧

إن الأساس الذي تركز عليه هذه الدراسة هو التخطيط
الاقليمي للتنمية . ومن هذا المنطلق سنقدم بضعة أفكار عن
العلاقات السائدة بين الهياكل السياسية والاقتصادية والمذهبية
لكيان اجتماعي ما وبين المجال الاجتماعي الذي تتشكل فيه هذه
الهياكل جميعها . ولنا نزع في هذا المقام أننا سنقدم في هذه
الأفكار ما يمكن اعتباره جديدا من الناحية النظرية ، التي
لا بد أن تتعرض لها بطبيعة الحال ، ولكن كل ما سنحاوله هو
الربط بين الصيغ النظرية المختلفة بعضها البعض الآخر في
أطار تصوري يتيح لنا أن نزداد قربا من الحدود الفاصلة ،
العملية والدقيقة ، بين تلك الصيغ بعضها وبعض ، وهو ما ينبغي
أجراؤه ليصبح التخطيط الاقليمي متاحا . ولعل السبب في
معالجتنا لنطاق مشكلة البيئة والأشكال التي يمكن أن يتخذها
النشاط الاجتماعي في الحيز الجغرافي هو أن نقطة البداية
لمواجهة الحاجات الاجتماعية للجماهير إنما توجد في البيئة
نفسها وفي النظم التي تربط الافراد بتلك البيئة .

المكاتب : برائيات توصون

قام بالتدريس بالجامعة الوطنية الشمالية بالأرجنتين حيث رأس الفريق الذى تولى تنفيذ الدراسة المنشورة في هذا المكال . وقد عين أخيرا مستشارا بقم المستوطنات البشرية والبيئة الاجتماعية والثقافية بمنظمة اليونسكو . ويعمل الآن ببرنامج التنمية الاقليمي الذى تتولاه منظمة الحكومات الامريكية .

المترجم : محمد عبد الفتاح بيومى

وكيل للجهاز المركزى للتنظيم والامارة سابقا

وسيكون المدخل الذى نختاره للبحث في هذا الموضوع من خلال ثلاث « دراسات حالة » شاركنا فيها بجهد التنسيق بين فرق البحث التى عملت فيما بين سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٧٦ . وسندأ بدراسة حالة « ستياجو دل استيرو » بالأرجنتين . وقد تعرضنا فيها لتحليل الفترة بين سنة ١٩٧٠ و سنة ١٩٧٠ تقريباً . وعرضنا بعد ذلك لدراسة حالة « ريزيستنتا » في ولاية شاكو بالأرجنتين فيما بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٧٠ . وأخيراً عرضنا لحالة شمال غرب بارانا بالبرازيل فيما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٧٤ .

مفاهيم اساسية

بالرغم من أنه يمكننا القول بأن الهدف الرئيسى لسياسة التنمية هو سد الحاجات الأساسية للجماهير العريضة فإنه لا يمكننا تصور هذه السياسة دائماً كألوب شامل واحد بالنسبة للتجمعات القطاعية . الكبرى إذ أن الحيز الاجتماعى من الضخامة وتفاوت الظروف بحيث تظهر فيه الآثار العملية لتلك السياسة في ملامح مختلفة باختلاف أجزاء الحيز . ومع ذلك اذا بحثنا عن أمثلة لهذا المدخل - الذى يراعى اختلاف الظروف في البلد الواحد - في الدراسات العلمية عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو في التطبيقات العملية فإننا لا نجد الا القليل مما يمكن اتخاذه أساساً لاشباع هذه الحاجات الاساسية . وفي هذا المقام نحتاج الى مجموعة متكاملة ومتراطة من المفاهيم التى تمكننا من أن نربط معا العوامل المختلفة

التي تشكل عملية الانتاج والاستهلاك والتكاثر السكانى في البيئة التي يتم اشباع هذه الحاجات الأساسية فيها .

وإذا استمررنا في معالجة موضوع البيئة من خلال أسلوب ايكولوجى (الايكولوجى هو العلم الذى يبحث في العلاقات بين الكائنات وبيئتها) مبنى على الوسائل المحدودة الممد ، التى لا شك في فائدتها ، والتى تزودنا بها الموم الطبيعية ، فان النتيجة الوحيدة التى نحقها هى طمس الحقائق بدلا من الكشف عنها .

اذ بمجرد أن تتضمن مشكلة تحسين النشاط الاجتماعى وهياكله في العيز الجغرافى عنصرا جديدا هو الحاج الحاجة الى تعجيل اشباع الحاجات الاساسية للسكان فان الأمر يخرج عن كونه موضوعا علميا بحتا ، ويتحول إلى ضرورة سياسية . وبالرغم من أن هذا التحول من الجانب العلمى المجرى إلى الجانب السياسى الذى يصاحب المشكلة لا يعنى أنه يمكننا اغفال الحاجة إلى توضيح المشاكل النظرية التى لا بد من مواجهتها في معالجتنا للحالة فإن ذلك يجبرنا على تغيير خطنا البحثى ، والمقتضيات النظرية التى نلجأ إليها بمجرد أن تصبح القضية واضحة لنا ، ويصبح علينا ، في المقام الأول ، أن نتعلم كيف تقدم أجابات علمية في نطاق الفايات المستهدفة وفي المجالات التى تملئها الحاجة الاجتماعية ، ضارين صفحا عن التزمى الذى قد يحاول دفننا اليه الباحثون النظريون . والأمر الثانى هو اننا يجب علينا أن نستفيد من رصيد التجربة والخبرة الموجودة في نطاق الجماعة البشرية . ويجب أن نهتم ، في المقام الثالث ، بموضوع نشر المعلومات وتطبيقها عمليا أكثر من اهتمامنا بالحصول عليها أو بانتاجها . وجميع هذه المتطلبات لا تمنعنا من محاولة ايجاد الأجابة العلمية الأكثر التصاقا بالمشكلة ، وتلك التى تعطينا الحل في الأمد الطويل ، على أن لا ننسى أن هدفنا الأول هو ايجاد معرفة واضحة بالأولويات العلمية و ايجاد سبل ووسائل لتحديد حدود الموقت وكيفية التصرف ازامه بوسائل وأساليب عمل قد لا تتواءم تماما مع الأنماط التقليدية للأسس العلمية النظرية البحتة .

وعندما نقول أننا في حاجة الى مجموعة متكاملة من المفاهيم التى تتيح لنا أن نربط نمى الخطوات المتتالية للانتاج والاستهلاك وتكاثر السكان وأثار ذلك كله على البيئة فإن ما نعبه حقا هو أننا نحتاج الى تحديد الظروف التى يعيش فيها الناس أو تلك التى تميز موطننا جغرافيا بذاته عن غيره والبحث في أنشطة السكان والتيقن من نتائج نشاطهم وأثار ذلك على الأرض التى يعيشونها للانتاج والطعام الذى ينتجونه والاسكان وأنواع الرعاية الاجتماعية والبيئة الاساسية للمجتمع .

وفي الحالات التى نفتقر فيها الى هذه المعلومات ، أو يكون المتاح منها قليلا غير شاف ، فان أى محاولة لافتراضها أو استنتاجها على أسس غير قوية إنما توصلنا الى حلول خيالية أو عاطفية . وهى مع الأسف الحلول التى تتسم بها ٩٠ ٪ مما يسمى ببرامج التنمية الاقليمية .

وبالرغم من النقد النظرى الذى يمكننا أن نوجهه الى تلك الحلول الخيالية او العاطفية فإن الواقع العملى أثبت عدم جدواها بل تصويرها للمشاكل الحقيقية في صورة بعيدة عن الواقع . وليس أماننا من مدخل الا المدخل الدقيق الذى يستند الى الأسلوب العلمى ، فهو الأسلوب الوحيد الذى يتيح لنا انشاء نموذج يمكننا من تفسير وجود الناس في حيز جغرافى بذاته ، كما يفسر لنا الأنشطة التى يمارسونها

والظروف التي يعيشون فيها . ولتفادي أي لبس ينبغي أن نضيف أن موقفنا ليس موقفا جامدا ، بل أننا لجأنا إليه لنقد الأسلوب الرأسمالي في الانتاج بالنظر الى ما يحدثه من ضجوات اجتماعية . ولكن ينبغي أن نركز اهتمامنا أيضا على أنه كان من المتعين اللجوء الى هذا المدخل لكي نفسر ، مثلا ، لماذا يوجد فائض عمالة في مدن أوروبا الشرقية كما هو الحال في الغرب الصناعي . بالرغم من أن ربع الأرض قد انتهى تماما في أوروبا الشرقية ، أو لماذا تعددت حالات الفشل في القطاع الزراعي في الدول الاشتراكية ، أو لماذا وجد المخططون السوفيت أنه من المستحيل التحكم في التنمية وعجز تنبؤاتهم عن اعطاء صورة واضحة للمستقبل . وتنشأ هذه الاسئلة من أساس واحد لدراستنا هو أن أي سياسة يجب أن تنبع في البداية من البيئة الاجتماعية . التي تعد هذه السياسة تمييزا حقيقيا عنها .

وفي تطبيق المنهج العلمي الذي ينبغي أن يتحج لنا متابعة الغيط الرابط بين الهياكل الاساسية لأي كيان اجتماعي وبين الأنشطة الملموسة للمجتمعات والأسر والأفراد في أماكن بذاتها فاننا نجد في الكتابات الماركسية قليلا من صيغ النظم التي تتعلق بالحيز الجغرافي والمستوطنات البشرية الجديدة والظروف البيئية في نطاق سياق أنماط الانتاج أو الروابط بين تلك الأنماط . وليس معنى هذا أن الكتاب الماركسيين لم يكونوا على علم بالمشكلة ، أو لم يساهموا في حلها ، بل أن ماركس نفسه قد ساهم في بعض كتاباته بقدر كبير في ذلك الحل في ملاحظاته عن التكوينات السابقة على الرأسمالية وابدائه الرأي في أن هناك علاقات تربط بين بعض ظروف الانتاج وهيكل المستوطنات البشرية (مثال ذلك ظهور الأنماط التقليدية أو الاسيوية أو الجرمانية أو الاقطاعية وما الى ذلك من ضروب المستوطنات البشرية) . وفي الوقت نفسه أشار الى مدخل لا يبرز الطبيعة المتناقضة للعناصر الريفية أو الحضرية في نمو التكوين الرأسمالي . ولانجز عدد من الملاحظات الهامة التي يبدىها عن العلاقة بين المجتمع والبيئة . كملاحظته للعلاقة بين إزالة الغابات وبين حدوث الفيضانات في منطقة بدمونت الايطالية . وكذلك في دراسته عن مشكلة الاسكان ؛ وقد هيأ لينين الأرض لفكرة تحول مجموعات كبيرة من السكان من مستوى اجتماعي الى مستوى آخر نتيجة لعدم تكافؤ معدل التبادل . وفي السنوات الاخيرة كانت كتابات هنري لوفغر ومانويل كاستلز وغيرهما عن مشاكل الريف والحضر مساهمة ذات شأن في تدعيم وجهة النظر العلمية . ومنذ سنة ١٩٦٠ ظهرت كتب وأبحاث كثيرة (خصوصا في أمريكا اللاتينية) عن مشاكل التنمية والنزوح السكاني بين المراكز الحضرية والريف . ومع ذلك فما زالت الكتابات قليلة حتى الآن عن الظروف البيئية للريف الناجمة من وقوعه تحت السيطرة الكاملة لتجمعات المراكز الرأسمالية ، سواء في داخل البلاد نفسها أو خارجها .

وفي الوقت فإن التعمس في تحديد وشجب العوامل المحددة للتقلبات الاجتماعية الجغرافية في الجماعات المستقلة في أمريكا اللاتينية قد عني أن العوامل ذات الوزن وذات التأثير الحقيقي في أي سياسة تستهدف التغيير هي عوامل مغفلة تماما . والمقصود بتلك العوامل هو المجال الاجتماعي منظورا إليه كوحدة تحكمها قواعد خاصة بها . ويمكن عن طريق تلك القواعد التأثير في المجال وتحويره بوسائل مشتقة من الخصائص الملموسة والعملية ، تلك الخصائص التي يسلم السكان بوجودها ، والتي هي نتاج ظروف قديمة تولدت من البيئة الطبيعية وأثرها في السكان وما أوجدته من محظورات مستقرة في نفوس الناس نتيجة لظروف تاريخية . وهنا ينبغي أن نركز أنظارنا على ضرورة التفرقة بين « العوامل المحددة » و « العوامل ألكيفة » دون أن نسمح بطغيان هذه على تلك بسبب ما يمكن أن نضيفه من وزن نسبي

لأى منهما تأثيراً بالتفكير البينى أو اليسارى . ونعتقد أنه قد حان الوقت ليصبح من الممكن إيجاد رابطة تصورية بين المعلومات التى لدينا عن العوامل المحددة والعوامل الكيفية . وفي الوقت نفسه نعود الى دراسة العوامل المحددة ك مجال حقيقى للبحث المطلوب لتعبيد الطريق لايجاد تطبيق على اجتماعى مختلف بالنسبة للأقليم وللجماعات الانسانية التى تسكنه . وهذا الأمر هو ما نسمى لتحقيقه بالرغم من أننا لسنا محاولين ان نضع خطوطاً ارشادية لانشاء مثل هذه الرابطة أو لوضع مصطلحات خاصة لدراسة البيئة ووضعها في المجال الاجتماعى . ففكرتنا الوحيدة هى أنه قد يكون من المفيد ان نتمتع في ثلاث لحظات تاريخية في عمليات السيطرة . والاغتصاب . المتمثلة في الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأرض وتغيير ملامحها وخصائصها . مع وصف نوعية البيئة الوليدة الناجمة من تنظيم المستوطنات البشرية (سواء الحضرية أو الريفية) وتجميعها في ضوء تأثيرها على النظم الايكولوجية الطبيعية التى للمناطق المسيطر عليها .

والسبب الذى من أجله نحس ضرورة وجود هذه الرابطة هو أن عدم وجودها يعوقنا عن الفهم الكامل للعمليات الداخلة في الانتاج والاستهلاك وزيادة السلع اللازمة للمجتمع . وهذه العجوة في الفهم تعنى أن البنيان النظرى كله للكون من النظم المختلفة المتعلقة بالاقاليم الجغرافية وبيئاتها - تلك النظم التى تتراوح بين الجغرافيا والمعمار والهندسة الميكانيكية والزراعية وبين التخطيط للتنمية الحضرية والريفية - هو بنيان ذو طبيعة تجريبية بحتة ولذلك فهو أداة غير علمية ولا فنية في الكناش لاشباع الحاجات الأساسية للبشر في ظل موارد محدودة .

ولا يكفى أن تقدم مقطوعات من أقوال « ماو » وأن نشدد بضرورة تقيد قوة الجماهير أنفسهم ، اذ نحن في حاجة الى هذه القوة وإلى دعمها بالقدرة على تنظيم استخدام هذه الموارد ، والقدرة نفسها يجب أن تدعم بدورها بنظرة واضحة للتفاعل الحى القائم بين العمليات الاجتماعية والهياكل المادية وكذلك بمعرفة سليمة للطبيعة الحقيقية لهذه الهياكل . ومن وجهة النظر هذه ليست هناك أسئقيات في الأهمية لمواطن المعرفة ، بل هناك مجرد احتياجات تتسم كل منها بدرجة مختلفة من درجات الاستعمال . ومعظم المكونات اللازمة لايجاد الرابطة التصورية بالفعل ، ويمكننا أن نشير الى عدد من المساهمات الشديدة الأهمية مثل الجهود التى بذلت لتطوير مفهوم « عدم التبادل التبادلى » (انظر أ . ايماء نويل وسير أمين وو . براون وغيرهم) ، والتى تمكننا من أن ندرك بصورة أفضل صور عدم التبادل بين المناطق المختلفة وقوى الاقتصاد التى تحدد المدى الذى يمكن فيه استخدام المجال الاجتماعى .

وهناك مثال آخر هو مقال ملتون سانتوس الذى نشر في « المجلة الدولية للمعلوم الاجتماعية » في سنة ١٩٧٥ ، والذي حاول فيه أن يلقى أضواء على الموضوع ، فلجأ الى ابراز وتضخيم وجوه التصور التى يتسم بها مدخل يعتمد على التاريخ المادية . ولكن في الوقت نفسه تتركنا الطبيعة المبالغ فيها لبعض ملاحظاته في حالة شعور بدمد الراحة . من ذلك ما نراه في مقاله من ، « ان ما يجب أن نفعله اذن هو الكشف عن المبدأ الذى يحكم التحول في الهياكل المكانية » . ولكنه ، في المقال نفسه يخرج عن ذلك المنهج بقوله . « ان اختلاف البيئة الزراعية من حيث الامكانيات الطبيعية وضروب البراعة الفنية للمجموعات البشرية انما هو أمر من أمور الماضى . ولا يستثنى من ذلك إلا بعض الأركان البعيدة من الأرض ، وإذا قبلنا وجهة نظره من أنه توجد الآن « مفاضلة خطيرة بين الأمكنة وبعضها » فانه يجب علينا أن نحتاط من الوقوع في خطأ ملاحظة « العنصر المحدد » ثم اغفال حقيقة أن هذا العنصر مفروض على البيئات

المختلفة نتيجة اختلافات بارزة ، طبيعية كانت أو ثقافية ، وإن هذه الاختلافات هي « العوامل المكيفة » في التغير . وهذه العلاقة هي التي يحتمل أن تضع بسبب المبالغة في التعميم . وهدفنا هو أن نبرز أهمية عدم ضياع هذه العلاقة ، لأن المفهوم الواضح للعلاقة بين ما هو عالمي (يصلح للتطبيق في كل مكان) وما هو خاص (يرتبط بظروف مكان بعينه) ، أي بين ما يسمى « بالعوامل المحددة » وما يسمى « بالعوامل المكيفة » في المجال الاجتماعي ، هو الأمر الذي يمكننا من الاستفادة من العلوم الطبيعية مثل ، الجيولوجيا ، والبيولوجيا (علم دراسة الأطفال وتطورهم) ، والجيومورفولوجي (دراسة شكل الأرض وتضاريسها وتوزيع اليابسة والبحار على سطحها) ، وإيكولوجية النبات والحيوان ، في نقل نتائج أبحاثها إلى مفهوم الضرورة الاجتماعية التي يتضمنها مكان بعينه تشغله مجموعة من البشر .

وإن المؤلف الذي نشر أخيرا « لآلان ليبتز » والذي سبق أن أشرنا إليه ، يشير إلى وجود مساحة كاملة من التفكير تؤدي إلى إعادة النظر في كثير من الأفكار التي كنا نقبلها كحفايا مسلم بها لسنوات عديدة في مجال تجربة التخطيط الاقليمي للريف والحضر . ويقدم الينا هذا الكتاب تحليلا قيما للأفكار التي نادت بها المدرسة الاقتصادية الليبرالية وتفسيراتها للظواهر المكانية ، كما يقدم لنا تفسيرا جديدا للفتاوت في الظروف البيئية الاقليمية في مجتمع رأسمالي متقدم (هو فرنسا بالذات) .

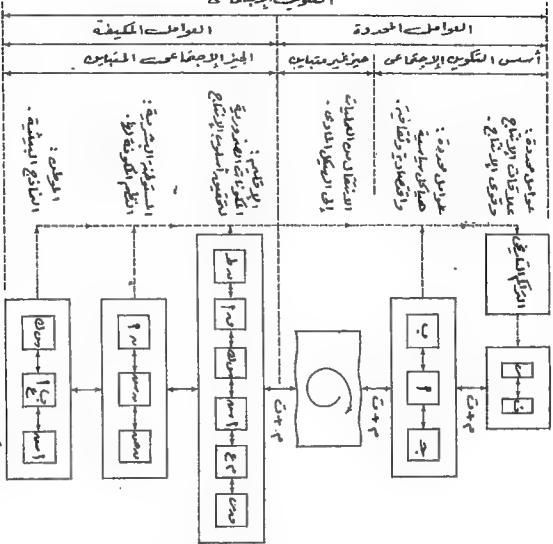
وفي كتابات مؤلفين أمثال فرنسوا جودار ومانويل كاستلز وغيرهما لا نجد الا تحليلا قاصرا لعمليات التحديث الحضرية في باريس وللمناطق الطبقى الذي يؤيدها . ومع ذلك فجميع هذه المصادر لا تهتم الا بجزء واحد من أجزاء الرابطة التي اشارنا اليها . ومن وجهة نظر التخطيط الاقليمي - بعيدا عن اساءة استخدام هذه الأداة لتشجيع التخلف - ليس من الممكن أن نفرده على حدة أي وجه من وجوه العلاقة التي نريد أن نجعلها موضوعا لدراستنا ، إذ علينا أن نأخذها في اجمالها مع تماشي الوقوع في التفسيرات الشاملة والتعميمات التي تمجذ غالبا عن تفسير أي شيء على الإطلاق . بل قد تزيد الأمر غموضا فيما لو تعرضت مثلا لوضع استراتيجيية لاستخدام الأرض أو رسم أسلوب لإدارة الزراعة أو التشجير لإقليم ريفي متطرف في أمريكا اللاتينية .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يبدو الهدف من هذا المقال شديد الوضوح . فنحن نحاول أن نضع نموذجا ليمكننا من إبراز أفكارنا عن الربط بين « العوامل المحددة » و « العوامل المكيفة » في المجال الاجتماعي . وفي الوقت نفسه سنحاول إعطاء عددا من الأمثلة لا يهدف تمييز ذلك النموذج فحسب بل لإبراز الحاجة إلى إنشاء نموذج مناسب يدخل في اعتباره الأساليب العلمية والفنية التي تفرض نفسها على مشكلة التنمية الاقليمية كوسيلة لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير ، ومستخدما القدرة الذاتية للسكان والموارد البيئية الموجودة في الاقليم وفي المستوطنات البشرية التي يتكون منها .

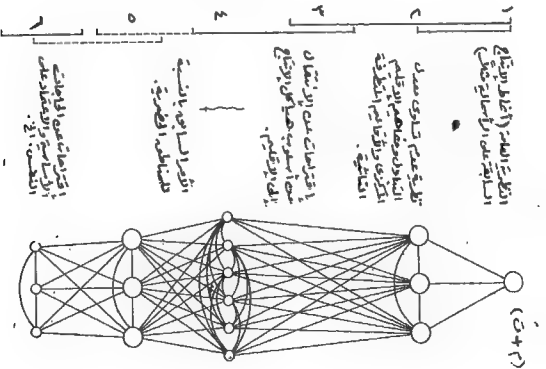
نماذج تنظيمية

إن النماذج التي سنشرها فيما يلي ذات طبيعة تمهيدية ليس الا ، فهي لا تعطينا إلا الهيكل الذي يمكننا أن ننشئ فوقه الأجزاء المختلفة للحلقة التي نحاول أن ننشئها .

التكوين الإجتماعي



الشكل (١١)



وبين الشكل رقم (١) الروابط التي تكلمنا عنها . أما الهيكل الكامل فيمثل التكوين الاجتماعي الذي نحاول فيه افراد المكونات التي تعكس اهتمامنا ببيان صور الاستمرار القائمة بين العمليات الاجتماعية وتصيرها عن ذاتها في الحيز الاجتماعي . وإذا كان للعمليات الاجتماعية ان تنشأ وأن تتزايد فانها يجب بالضرورة أن تأخذ درجات متزايدة من الذاتية المكانية حيث يرتبط التحديد الاجتماعي والتكيف المادي معا بالأشكال البيئية المناظرة . وليست جميع المكونات المبينة بالشكل كلاً مترابطة منفصلاً بذاته عن المكونات الأخرى . بل أن كل مستوى يجسد في أشكال متتابعة ومتباينة من أشكال التعبير مدى التعمد الموجود في مكونات المستويات الأخرى . وفي الوقت نفسه نرى أن مشكلة بذاتها . مثل البيئة . لا بد أن توجد في أشكال متباينة في ثلاثة مستويات مختلفة من النماذج

٤٥ و ٦٠

فالمستويان ١ و ٢ من الشكل (١) يحتويان المكونات الأساسية وعوامل التحديد التي يجب أخذها في الاعتبار . كما أنها تكون نقطة البداية في البحث عن تفسيرات للسلوك المكاني للمجتمع . وفي المستوى الأول توضح التراكم التاريخي الموجود في أي موقف تحليلي . كما بين المكونات الأساسية في أي أسلوب أو أساليب مترابطة للإنتاج . أي علاقات الانتاج (ر) والقوى المنتجة (ف) . أما في المستوى (٢) فبين الهياكل السياسية (ب) والاقتصادية (أ) والثقافية والأيدولوجية (ج) حيث تجد الأشكال الضرورية المختلفة لوجود العلاقات والروابط السابق الإشارة إليها تعبيراً مادياً عنها . وفي المستوى الثالث تركنا مربعا خاليا يمثل الحيز المطلوب للهياكل السياسية والاقتصادية والثقافية التي يخلقها الناس والنشاطات والمعايير الاجتماعية والقرارات . ومع ذلك فهذا المربع الخالي يعامل دائما « ككمية ثابتة » في جميع النماذج الاجتماعية والاقتصادية سواء لدى الماركسيين أو لدى الليبراليين . وفي النموذج الذي تقدمه قد بيناه لكي يعبر عن الحيز اللازم لتجسيد التكوين الاجتماعي ولكي نبين أنها قد تحولت الى مستوى « معامل ثابت » يندر أن يتم تعريفه في النماذج الاجتماعية في معظم الكتابات ذات الشأن فقد اعتبر دائما مجرد عامل مكيف ينبغي تحويله بدرجات مختلفة طبقا لمستوى رقى القوى المنتجة .

وعدم التباين المكاني هو في حالتنا هذه نقطة البداية لثلاثة مستويات تالية تعطى تعبيراً عن صور تمايز مكانية مختلفة للهيكلي المحدد لأسلوب الانتاج المعنى (في الترتيب الثاني) . وصور التمايز المتتالية هذه تصبح ملائمة عندما ندخل في اعتبارنا مشكلة الاحتياجات الأساسية التي لا يمكن اشباعها في اماكن بعينها من الحيز الاجتماعي .

أما الحيز الجغرافي الذي يتزايد في تمايزه فانه يعكس وجوه الاختلاف الموجودة بين الناس وبين الأشياء وبين الآراء وهو ما يمكن في طبيعة أسلوب الانتاج . ففي المستوى (٤) الذي سميناه المستوى الاقليمي نجد المكونات اللازمة لحلق هياكل أسلوب الانتاج ونرمز بالحرفين (ن ط) للقاعدة الطبيعية (النظم البيئية الطبيعية) وبالحرفين (ق أ) للقاعدة الانثروبولوجية (العمل البشري للتراكم) وبالحرفين (س ك) للسكان وبالحرفين (أ ش) للنشاط (اللازم لبقاء الحياة وللانتاج) وبالحرفين (م ع) للمعايير (الاجتماعية والمذهبية الخ) وبالحرفين (ق ر) للقرارات (على مستوى الهيئات والأفراد) . والمساحة التي ترتبط فيها هذه المكونات بعضها ببعض ويعبرنا من مستويات النموذج تشكل كيانا متصلا من المعلومات (م) والتكنولوجيا (ت) . وكلاهما يعكس مضامين علاقات الانتاج وقوى الانتاج على الترتيب . وكما سنرى فيما يلي نرى أنه في هذا المستوى الاقليمي تندمج العمليات التي تخلق الهياكل السياسية والاقتصادية والمذهبية للأسلوب السائد بعضها في البعض الآخر عندما يبدأ ذلك الأسلوب

في استعادة موارد وقوى عمل بشرية من أسلوب آخر أقل تطورا . وفي هذا المستوى الاقليمي تتوزع النظم البيئية الطبيعية والعمالة المتراكمة والأفراد والأنشطة والمعايير والقرارات بحيث يمكن مواجهة الأهداف الانتاجية الجديدة .

وفي المستوى (٥) نجد درجة أكبر من التباين ناشئة من حقيقة أن المكونات الستة الموجودة في المستوى الرابع مرتبة من نظم مكانية حيث يتيسر تكامل واسع لمصور تبادل المعلومات والطاقة والمواد اللازمة لربط العلاقات بين النظم الثلاثة التي تجد تعبيراً في مكونات النموذج الذي سبق أن شرحناه آنفاً . والجدير بالذكر أن نظم الاعاشة (ن أ) (المكان الطبيعي وتراكم العمالة) ونظم النشاط (ن ش) (السكان والعمالة) ونظم الضبط (ن - ض) (المعايير والقرارات) تشكل النظام البيئي الاجتماعي الذي يميز المستوطنة البشرية . ونظام الاعاشة هو « البيئة » في هذا النظام الايكولوجي في حين أن القاعدة الطبيعية والتغيرات الاثر بيولوجية التي تحدث فيها تكون البيئة الاقليمية .

وأخيراً فالتباين في المستوى (٦) تكشف العلاقات التي تربط السكان (س ك) والبيئة الانتاجية والبيئة المعيشية (ب أ ع) (زوى للمباني والمزارع) والنشاط (أ ش) . الذي يكون فيه المواطن الأصل هو النموذج البيئي للنظام الايكولوجي الاجتماعي الصغير (الاسكان ، المدارس ، الوحدات التجارية والصناعية ، الخ) مكونا البعد الوظيفي حيث تتركز تلك العلاقات وتتجسد .

والى اليمين من الشكل (١) ضربنا مثالا للتناظر بين المستويات التي تكلمنا عنها والأساس النظري المرتبط بها . ويمكننا أن نضيف أن الجغرافيا قد ظلت ، فيما عدا استثناءات قليلة ، مرتبطة بمستوى أو بأخر من المستويات الاجتماعية دون أن ترتبط بالمكونات المحددة للتكوين الاجتماعي الذي نتمرض لدراسته . وفضلا عن ذلك لا نجد أمثلة كثيرة للروابط بين المستويات المكانية الثلاث التي تكلمنا عنها . والمجال النظري والعمل لتوزيع الأراضي وللهندسة وللزراعة قد نظرنا اليه حتى الآن كما لو كان مقصورا على واحد فقط من المستويات المكانية الثلاثة التي أوضحنها . وأخيراً وضحنا الى أقصى اليمين من الشكل (١) رسما مبسطا بين العلاقة داخل كل مستوى واحد والعلاقات بين المستويات بعضها والبعض الآخر . كما نراها .

وعلى العكس من النماذج المبنية على تفسيرات متتابة للمبدأ الواحد . كأن يكون هدف النموذج هو شرح الربح أو فائض القيمة . يتيح لنا النموذج الذي تقدمه أن نعيد تفسير المعنى الحقيقي ، في مستويات مختلفة ، للموقع الذي تحتله النماذج الرئيسية من السكان . في النظام الاجتماعي والأثر الذي للنظام على أنشطتهم وظروفهم المعيشية . والنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة أو النظرية الحديثة مضطرة أن تتجاهل حقيقة أن صغار منتجي القطن أو البن لا يبدؤون انتاجهم من الظروف التي يبدأ منها التجار الذين عليهم أن يتفاوضوا معهم للوصول الى سعر مجز لمنتجاتهم .

والتناقضات التي تتسم بها النماذج التي يضعها العلماء الاجتماعيون الذين ينتمون الى تلك المدرسة تجعلهم معارضين لقبول البور الذي تقوم به الدولة في التدخل لتصحيح المساوى الطبيعية للسوق . بل انهم في أحيان أخرى يحاولون تبرير تلك المساوى على أسس أيديولوجية . بل قد يبالغون في الاستعانة بنظرية النظم وينظم المعلومات لمحاولة تفسير كيف أن مجتمعا ما يعجز عن استخدام بعض عمليات التنظيم الاجتماعي وعمليات الانتاج بانين تفسيرهم على أسس أنثربولوجية .

واننا ندرك أن نموذجنا كذلك الذي اقترحناه يحتاج الى معرفة أوفى ببعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية . ولكن تلك المعرفة لا يمكن الحصول عليها بالاعتصار على طلبها من المصادر غير

الأيدولوجية . ولعل هنا هو السبب في أننا أضفينا على النموذج الذى اقترحناه قيمة تنظيمية أكثر مما هي تفسيرية . كما أنه هو السبب في أننا في دراسات الحالة الثلاث التى قدمناها قد قصرنا أنفسنا على وصف خصائصها كأثلة لبعض ما نحتاج الى معرفته أكثر من تأكيدنا لأهمية النموذج . لذلك فأننا سنركز . في دراسات الحالة الثلاث : على أهميتها في بيان مدى ملاءمتها لمواجهة الحاج الأجابة التى يجب أن تكون لمشكلة سد الحاجات البشرية الأساسية حتى لو « كيفت » ولم « تعدد » نواحي النقص التى يمكن ملاحظتها .

وقد أوضحنا في الشكل (٢) رسماً يلخص أسلوب الانتاج الرأسمالى من الجوانب التى قد تكون ذات فائدة في المشكلة التى ندرسها . وتقوم الانتقادات الماركسية لهذا الأسلوب من أساليب الانتاج على حقيقة أنه نظام يقوم أساساً على استغلال فائض العمالة من خلال تبادل السلع . فإذا قبلنا هذه البداية فإن علينا أن نقبل أيضاً أن الوظائف الرئيسية لهياكله السياسية والاقتصادية والأيدولوجية هي سيطرة البعض على فائض العمالة . إذ أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لضمان استمرار النظام في الانتاج مع تحقيق المغام لمعامله التمييزين . كما أن السيطرة على القوى العاملة تعتمد بدورها على السيطرة التى يمكن فرضها على وسائل الاعاشة وعلى وسائل الانتاج . ووسائل الاعاشة هي الاحتياجات الأساسية للشعب . كما أن وسائل الإنتاج هي الأرض والبيئة الأساسية الاقتصادية . وكلاهما ينمكس في البيئة عند مستويات الاقليم . والمستوطنات البشرية الحديثة . والمواطن الأصلية للسكان . ومن جهة أخرى تعتمد السيطرة على تحقيق فائض القيمة الناتج من عمليات الانتاج على مدى السيطرة التى يمكن فرضها على عملية دوران السلع (أى التسويق) ووسائل هذا الدوران (وسائل النقل) .

وتجد جميع عمليات السيطرة المشار إليها تغييراً عنها في المستويات الثلاثة للعيز الاجتماعي الموضحة في الشكل (١) . كما أنه عندما تصادف إحدى المنظمات المتقدمة . في ظل نظام الانتاج الرأسمالى موقفاً متآمراً فإنها تحاول أن تبتكر وسائل جديدة للسيطرة في مجالات اجتماعية اضافية .

ونتقلنا هذه الاعتبارات الى الشكل (٣) حيث نربط الأفكار الموضحة في الشكل (١) بتلك الموضحة في الشكل (٢) في محاولة لالقاء الضوء على الوسائل التى عن طريقها تحول المكونات المبينة في الشكلين الى عيز اجتماعى بمكونات هذا العيز من اقليم ومستوطنات جديدة ومواطن قديمة .

وبالرغم من عملية التبسيط الشديد التى حاولناها في الشكل (٣) فإن التبسيط يبدأ من حيث انتهينام من النموذج كما يصوره الشكل (٢) . وبمعنى آخر يبدأ من اللحظة التى يحتاج فيها تكوين اجتماعى متقدم الى ايجاد رابطة له مع تكوين آخر اقل تقدماً لسبب أو لآخر من الأسباب التالية . تقليل الايجار الذى ينفقه القطاع الزراعى من طبقته المسيطرة . أو محاولة التحكم في مستوى الأجور الحقيقية للعمال . أو محاولة تصدير سلع رأسمالية . أو تحقيق السيطرة على سلع أولية أو سلع استهلاكية معينة مثل السكر أو القطن أو البن الخ . أو لضمان معدلات ربح أعلى لرأس ماله المستخدم . ومن بين هذه الأسباب سنعرض لملاج الحالات التى يكون فيها ايجاد رابطة أو رابطة متبادلة متعزلاً تحقيقه الا من خلال عيز اجتماعى . إذ أن ذلك يشكل منبهاً بيئياً ضرورياً لانتاج سلع زراعية يستخدم كمواذ غذائية أو مواد أولية صناعية تخدم أغراض التكوين الاجتماعى الأساسى . وتوضح هذه العملية في المستوى الأول من الشكل . أما في المستوى الثانى فيمكننا أن نرى أن المحصول المعين يحتاج الى مكان معين يتعز وجوده . بالإضافة الى القوة العاملة الضرورية . الا من العيز الاجتماعى للتكوين الذى سيصبح تابهاً . وبمجرد بدء العلاقة بين التكوينين الاجتماعيين فإن الظواهر الضرورية لاجداث العلاقة المتبادلة بينهما تصبح

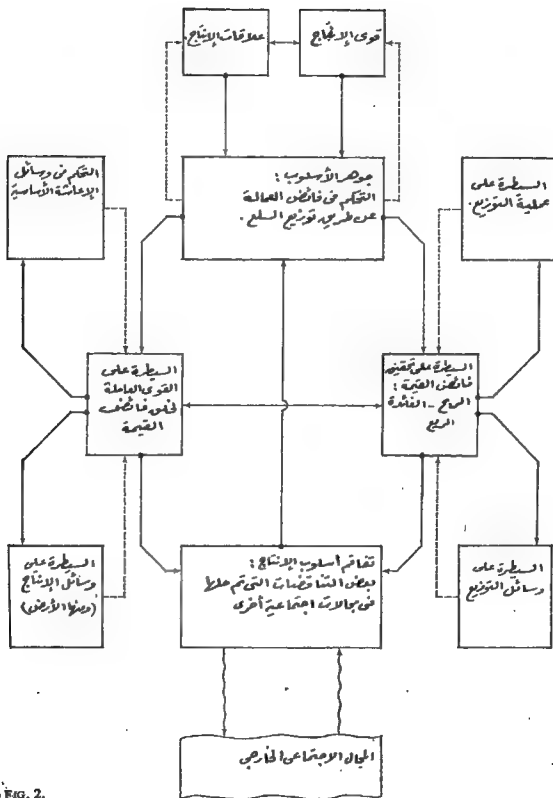


FIG. 2.

متوافرة . وتستلزم الخطوة الأولى إقامة مؤسسات سياسية واقتصادية تأخذ شكلا حكوميا أو فرديا . وتكون ضرورية لتدعيم علاقات الانتاج وإزدهار القوى الانتاجية المسيطرة . وتشأ الحاجة الى هذه المؤسسات لضمان تنظيم رأس المال والعمالة والتكنولوجيا وتحقيق فائض الانتاج (التسويق ودوران المنتجات) وتوسيع نطاق النظام الانتاجى السائد (وليس بالضرورة النظام الانتاجى التابع) . وفي المقام الثانى يكون على تلك المؤسسات ، التى يمكنها أن تسيطر على عملية الانتاج ، أن تنشئ روابط مادية مع الموارد البيئية والقوى العاملة البيئية مما يتيح لها أن تنتج (وأن تسوق) السلعة المعينة التى يحتاج اليها النظام المركزى المسيطر . وفي هذه اللحظة يبدأ رأس المال والعمال ونظم المعلومات والتكنولوجيا وغيرها في التحول الى أرض ونظم مواصلات وصناعات ومؤسسات دولة . تعمل كلها على التوسع وعلى تنظيم نفسها وعلى ممارسة دورها في جزء معين من الحيز الاجتماعى التابع . ويتغير هذا الجزء من الحيز الاجتماعى من حيث مظهره الخارجى في إطار الحيز الاجتماعى المسيطر . إذ أن العوامل التى تحدد سلوكه تكون غير مستقرة (انظر الشكلين ٦ و ٧) . ولا شك أن أسلوب الانتاج المسيطر يكون ذا طبيعة توسعية وانكماشية في وقت واحد ، من حيث انه يحتاج دائما الى تراكم رأسمالى متزايد والى استخدام متزايد لرأس المال ، ولكنه في الوقت نفسه يقس الكفاءة الانتاجية لرأس المال هذا عن طريق وسائل الاسعار المتذبذبة . وهذه الطبيعة غير المستقرة تكون مفروضة على مظاهر التباين الموجودة في النظم الايكولوجية الطبيعية المسخرة للانتاج والثر تتسم بحدوث تغييرات ذات طبيعة متفاوتة في الشدة من حيث قدرتها الانتاجية واستقرارها بسبب أسلوب العلاج الذى تتعرض له . وعدم الاستقرار المزودج للأنظمة الانتاجية وللنظام الطبيعى الذى يدعمها يؤدي الى ظهور « عملية تمدين » زراعية ، وينعكس ذلك على ظاهرة الجبهات الزراعية . ولما كانت هذه الجبهات ظواهر ديناميكية اجتماعية مكانية فان مظاهرها تختلف باختلاف اللحظة المعينة التى ندرسها فيها . بل انها قد تكتسب استقرارا وتحول الى مجالات اجتماعية متكاملة ومتراصة ، أو قد تتحول - على العكس من ذلك - فتغلو من قاطنيتها فتصبح خرابا شاملا . وفيما يتعلق بملاققتها بالقوى العاملة فان تلك الجبهات قد تمارس تأثيرا « جاذبا » أو تأثيرا « طاردا » . في حين قد يتخذ اتجاهها الاقتصادى شكلا توسعيا كما قد يتخذ شكلا انكماشيا . وكعادة عامة فان الجبهات التى تسير في طريق التدهور الاقتصادى تميل الى الانكماش في المساحة ويسود فيها الاتجاه « الطارد » . في حين تتسم مناطق الازدهار باتجاهها نحو التوسع المكانى وظهور اتجاه جانبي للسكان ، كما يمكن أن يكون الاتجاه « طاردا » . ويوقف ذلك على طبيعة التكوين العضوى لرأس المال المستغل . وطبيعة العلاقة بين المكان والجبهة من جهة وبين النظام الذى يسيطر على الجبهة من جهة أخرى هى التى تحكم مقدرة المؤسسات الاقتصادية والسياسية التى تعمل في ذلك المكان على التزايد بل على التغير . كما أنها تحدد بدورها قدرة هذه المؤسسات على الاحتفاظ بنشاط مستقر في ذلك المكان على أساس من مصلحتها في ذلك ، إذ ينبغى أن لا ننسى أن مثل هذه المؤسسات يمكنها أن تتزايد وأن تستمر في التواجد في المنطقة نفسها ، والا فانها تقضى على المجالات المنتجة كجزء أساسى من سلوكها الاقتصادى .

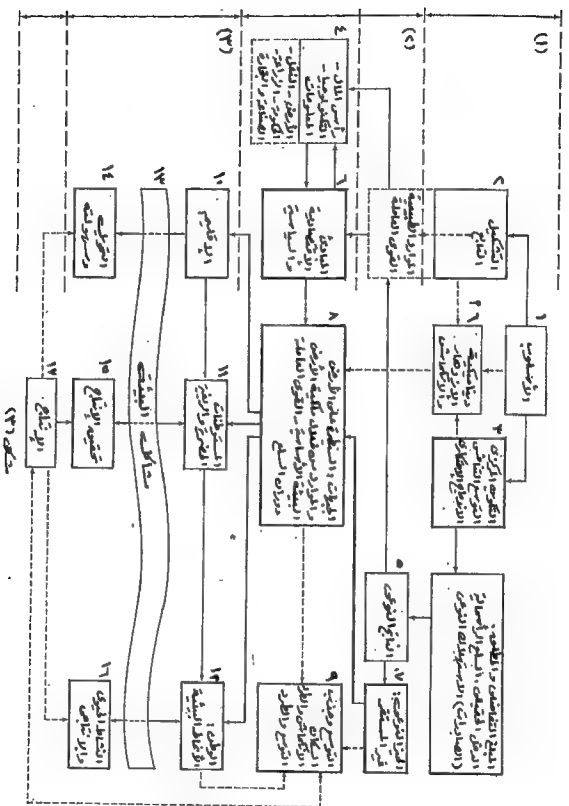
وفي المستوى (٣) من الشكل (٣) بينا كيف أن المكونات المذهبية والاقتصادية التى تكلمنا عنها في المستوى الثانى قد انعكست على « المكان » بالطريقة التى وضناها في الشكل (١) . ان المستلزمات الأساسية للانتاج وهى الأرض والظروف المناخية المصاحبة للملكية الأرض لتخضع للسيطرة ذات الشكل القانونى من خلال انشاء البيئة الأساسية مثل طرق المواصلات ومنشآت الرى وتغيير طبيعة الأرض عن طريق إزالة ما عليها من أشجار . وبذلك تحصل على الأرض اللازمة لتوزيع المكونات الستة التى بينها في

المستوى الرابع من الشكل (١) . ويعمل هذا التوزيع على وضع السكان وأنشطتهم في علاقة مع القواعد الطبيعية والأثروبولوجية للانتاج . كما ينشئ علاقة بين الاثنين عن طريق المعلومات والتكنولوجيا المتاحتين . وتطبق هذه المعلومات والتكنولوجيا بما يتفق والمعايير وأنواع القرارات التي تخدم أغراض أسلوب الانتاج المسيطر . وهذه المعايير والقرارات هي التجسيد لمضمون الهياكل الأيديولوجية لذلك الأسلوب الانتاجي في الحيز الاجتماعي الجديد . والمستوى الاقليمي الذي يتحول فيه مضمون أسلوب الانتاج الى شكله للمادى الجسد هو أهم مستويات هذا الأسلوب . لذلك لا ندesh إذا ما علمنا ان رأس المال البريطاني قد أصر على السيطرة على الأرض وعلى البنية الأساسية . كما لا ندesh إذا ما رأينا احدى الحكومات المهتمة بمهام التنمية في البلاد تضغط لتوحيد البنية الاساسية في البلاد ولانشاء مؤسسات صناعية وزراعية على أسس جديدة . فهذه هي الشروط التي تضمن كفاءة تلك المؤسسات في الانتاج دون الاهتمام بمدى اشباعها للحاجات الأساسية للسكان . ويعبر عن هذه الشروط في ثانياً الكلام عن المستوطنات الجديدة والمواطن القديمة ، ولكن الأيديولوجيات والسياسة والاستثمار لا وجود لها في هذه المستويات . ولكنهما تقدم لنا معايير مؤقتة . ومع ذلك فان المستوطنات الحضرية والريفية تؤدي وظيفة هامة في هذا النظام ، فهي المجالات التي تندمج فيها أنشطة الانتاج مع الاستغلال الذي تنشده المراكز الأجنبية المسيطرة . وفي الأقاليم النائية تكون للمستوطنات الريفية هي مقر النشاطات المنتجة ، في حين تضم المستوطنات الحضرية تلك النشاطات التي تتعلق باستغلال المنتجات (مثل التسويق) والوظائف المعاونة وهي استيراد وسائل الانتاج ووسائل الاعاشة بما في ذلك الحد الأدنى من الخدمات التي تقدمها الدولة مثل الصحة والتعليم .

وأخيراً فان مصدر اشباع الحاجات الأساسية للسكان هي المواطن الأصلية ، وهي ما تحظى بأقل قدر من اهتمام النظام الاقتصادي الغارجي (الاجنبى) ، ولذلك فانه يدعها للمبادأة المحلية . وفي هذه المواطن الأصلية تسير عملية الاعاشة مع عملية الانتاج . أى تتواجد الرابطة بين الحاجات الأساسية ووسائل اشباع تلك الحاجات (الغذاء ولقاء والصحة والتعليم والكساء والاسكان) . ومع ذلك فانه حتى في الحالات التي تكون فيها وسائل اشباع الحاجات غير متوافرة تتعرض تلك الحالات لاستغلال العملاء الأجانب ، ولكن ليس بالقدر الذي تتعرض فيه لاستغلال الوسطاء الداخليين ، من أفراد الطبقة الوسطى الذين يشترون السلع من الريف البعيد .

كما سبق أن بينا في الشكل (٢) يلزم الجانب البيئى من المشكلة هذه التعميرات البيئية الثلاثة للتكوين الاجتماعى ، واننا سنجد في هذه التعميرات عندما نتعرض لشرح دراسات الحالة الثلاث .

ويكتمل الشكل بالمستوى (٤) . حيث نشير الى حاجة النظام لتكثير نفسه . وهذه القدرة على تكثير الذات يشكل المعيار الحقيقى للاستقلال الاقتصادى . كما أوضح ذلك براون في ملاحظاته عن عدم المساواة التبادل . فالنظم التابعة تعجز عن تكثير نفسها دون « معونة » خارجية . وعندما تجد الجبهة المكانية نفسها عاجزة عن تكثير نفسها لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان التي تفرضها العملية الاقتصادية فان رد الفعل يكون هو الاستهلاك الهدام لكل ما تبقى من النظام الايكولوجى الطبيعى الواقع تحت السيطرة . مع نزوح السكان الى مناطق حضرية أو مناطق ريفية أخرى . وقد تؤدي هذه العملية الى نشوء جبهات أخرى . وفي بعض الأحيان يتم غزو الجبهة المكانية بجبهة جديدة تتميز بمحصول مغالف وبكثافة مخالفة لرأس المال ، مما ينتج عنه اندماج الجبهتين ، بل حتى اعادة الحياة للبيئة الاولى . ولكن يستتبع ذلك - في الوقت نفسه طرد السكان الذين كانوا يكسبون عيشهم عن طريق



المحصول الأصلي . وأخيرا فإن الجبهات التي يصيبها التدهور أو الازدهار مع آثار « طردية » للسكان في الحالتين تبدو عند حواف المدن حيث يشكل السكان النازحون من الريف قوة عمل متاحة للاستخدام بواسطة القوى الخارجية عن التكوين الاجتماعى التابع . وتكون أنشطة هؤلاء الأفراد في حاجة الى تركيزات حضرية كبرى أكثر من حاجتها الى مساحات زراعية واسعة .

وبلاحظ أن وجوه التباين المكانية الثلاثة التي انتهينا الآن من وضعها تناظر المشكلات الثلاث التي أبرزناها في بداية هذا المقال . وبدراسة الاقليم وكذلك العمليات التي تؤدي الى السيطرة عليه واحتلاله يمكننا أن نمرف لماذا يستقر بعض الناس في أمكنة معينة . والمستوطنات البشرية الجديدة بدورها هي محك أنشطة الجنس البشرى ومحك أسلوب نشوء تلك الأنشطة . في حين أن الموطن الأصلي - في التحليل الأخير - هو مقياس قدرة الجنس البشرى على الاستفادة من ثمار عمله الاجتماعى . وتقع مشكلتنا البيئية في هذا المجال الذي يتكون من العلاقة بين الاحتياجات الاجتماعية للسكان وبين « المكان » الذى يخدم هذه الاحتياجات . ولكل من الاحتياجات و « المكان » الذى يحتويها اتجاهات وأصول متناقضة . فقد نظمت الاحتياجات حول قيم نفعية . ونظمت « الأمكنة » من قبل لانتاج قيم تبادلية يبنى تحقيقها في حيز اجتماعى آخر .

محتوى دراسات الحالة

لقد رأينا أن نركز كلامنا على مشكلة الاقاليم الريفية المتطرفة لما أحسنه من أنه موضوع لم يلق حتى الآن العناية التى يستحقها ، ففى السنوات العشر الأخيرة كانت عناية الباحثين مركزة بصفة خاصة على ظاهرة التنمية الحضرية . ومن جهة ثانية نحس أن هناك اتجاها الى اغفال حقيقة أن الشطر الأكبر من سكان أمريكا اللاتينية يعيشون ويعملون في أقاليم الريف بالرغم من الخطوات الواسعة التى تتخذ نحو تحويل المناطق الريفية الى مناطق حضرية . أما الأمر الثالث فهو واحد من الآراء الأساسية التى نناقشها في هذا المقال ، حيث نعتقد أن أغلب الحاجات الأساسية للسكان يمكن سدها من المخزون الهائل للموارد ، الذى يتمثل في الريف المتطرف العالى ، والذي سيظل متطرفا بسبب الأهداف الانتاجية التى فرضت عليه فرضا بفعل قوى خارجة عنه .

ويمثل الشكل (٤) للمناطق الثلاث التى سنعالجها .

سنحتاجو دل استيرو ، وشاكو ، وشمال غويب بارانا ، وهى أمثلة للتقدم الذى تم احرازه في ظل نظم اقتصادية مختلفة مرت بالبلاد خلال قرن من الزمان هو فترة التوسع الرأسمالى فيما بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٧٠ . وقد أبرزنا على الخريطة المناطق محل الدراسة وموقعها بالنسبة للمساحتين الرئيسيتين ذواتى التوسع القومى اللتين ظهرتا في الأصل نتيجة لتكاملها المبكر مع السوق العالمية . ومع ذلك فإن هذه المناطق محل الدراسة لم تكن أصلا متكاملة مع السوق العالمية مما يجعل لدراستها أهمية خاصة . وقد دخلت المنطقتان اللتان تقعان في الأرجنتين (سنتياجو دل استيرو ، وشاكو) في نظام السوق العالمية بطريق غير مباشر في تاريخ لاحق ، من خلال منطقة بوينس ايرس التى توحلت كنتيجة لجهة التوسع التى شغلت منطقة البامباس الرطبة . أما المنطقة البرازيلية (شمال غرب بارانا) فقد تكاملت وتوحدت منفصلة عن منطقة ساو باولو التى ازدهرت منذ بداية توسع جبهة زراعة البن ، وكلتا المنطقتين الميسرتين بوينس

ايرس ، وساو باولو - بدأت في النمو منذ حوالي سنة ١٨٧٠ . وبتمكنا دراسات الحالة الثلاث من تمييز المشكلة الرئيسية التي بينها في الأشكال من (١) الى (٣) اذ سرى كيف عانى نظام الاقليمية والتوطن من الزعزعة منذ سنة ١٨٧٠ كنتيجة للعوامل المحددة التي صاحبت التوسع الرأسمالي (خصوصا البريطاني) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وبعد ذلك سنتقل الى مقاطعة شاكو لنرى ما اصاب جهة زراعة القطن من اتساع وانكماش متبادلين عندما كانت السوق الوطنية في أوجها (من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٠) ثم عندما انحذرت تلك السوق مرة أخرى: بسبب القوى المتزايدة للاحتكارات الرأسمالية في الفترة التالية للحرب من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٠ . وبعد ذلك سنتقل لدراسة حالة شمال غرب بارانا التي تختلف عن المنطقتين السابقتين في أنها أنفقت مباشرة وبسرعة في سوق عالمية نشيطة بالرغم من أن المصالح التي كانت قد اتحدت في بلو باولو عملت كوسيط مخفف للصدمات في عملية دخول السوق العالمية المشار إليها .

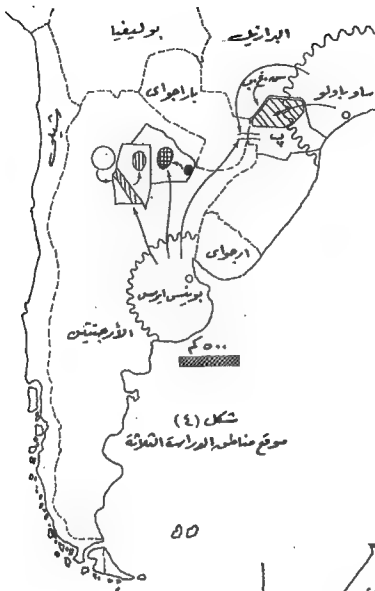
وفي الحالات الثلاث نجد أنظمة انتاجية مزعزعة من الداخل ، فهي كلها عاجزة عن التنمية الذاتية ، كما أنها تحاول أن تظل طافية على السطح بزيادة استغلال العمالة والموارد الطبيعية والطريق الوحيد المفتوح أمامها هو أن تمنى من عملية تطور جديدة حيث تعمل أساليب الزراعة المكثفة لرأس المال (أى التي تستخدم الكثير من رأس المال مقابل القليل من العمال) التي أدخلت منذ سنة ١٩٧٠ على سحق السكان الفقراء سحقا .

ولن نتعرض للملامح الظاهرة في الأشكال من (١) الى (٣) ، بل سنركز على الجوانب الاقليمية للبيئة في سنتياجو دل استيرو ، وعلى العلاقة بين الاقليم الريفي والمستوطنة الجديدة والموطن الأصلي في شاكو ، وكذلك على العلاقة بين الاقليم والمستوطنات الجديدة - سواء الريفية أو الحضرية - والموطن الأصلي في حالة شمال غرب بارانا .

سنتياجو دل استيرو - الأرجنتين (البيئة والاقليم)

يوضح الشكل (٤) الموقع الجغرافي لمقاطعة سنتياجو دل استيرو ، ويوضح الشكل (٥) طبيعة مشكلة البيئة التي سنحاول أن ندرسها على المستوى الاقليمي .

وتقع مقاطعة سنتياجو دل استيرو في الوسط نصف المجذب من جمهورية الأرجنتين ، ويقطعها محوريا نهرا « سالى دولسى » و « سالادو » ، ويكون مظهر النهرين في مروجها عبر المقاطعة أقرب الى قناتين صغيرتين ، اذ ليست لهما رواقد تزودانهما بالماء ، في حين يتراوح متوسط المطر السنوي بين ٥٠٠ ملميمتر و ٨٠٠ ملميمتر . وتقع منابع النهرين الى الغرب خارج حدود المقاطعة في مناطق رطبة أو نصف رطبة . يزيد معدل سقوط المطر فيها على ١٠٠٠ ملميمتر في السنة . وهذان النهران هما المصدر الرئيسى لموارد المياه اللازمة للأنشطة الانتاجية وللإستهلاك البشرى في المقاطعة . ومع ذلك فإن أنواع وأشكال الحيوانات والنباتات وكذلك نظام فيضان نهر « سالى دولسى » في حوضه الأساسى تخضع للظروف الجوية الثقيلة ولظروف التكوينات الجبلية التي تحكم النهر كله من منبعه الى مصبه . وهذا النموذج المتقلب ، الذى هو العامل الرئيسى المنظم للطبيعة البيئية في المستوى الاقليمي ، يزداد تقننا مرة أخرى بتعدد النظم الاقتصادية التى تطبق في الحوض الأعلى لنهر « توكومان » والحوضين الأوسط والادنى (سنتياجو دل استيرو وشمالى كوردوبا) . وكانت هذه الخصائص الاقليمية عوامل مكيفة للتوطن البشرى .

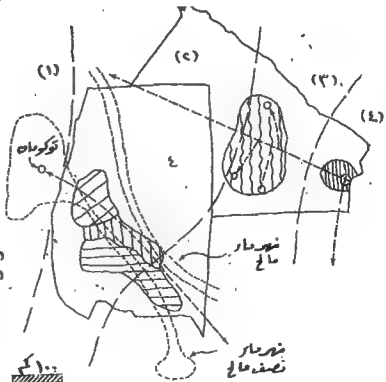


قه = توکومان
 من = سنجاودل استیرو
 سده = شاکو
 پ = پارانا
 ا = ایستادو
 سده، پ = شمال غرب بارانا

۵۵

شکل (۱) سنجاودل استیرو
 شکل (ب) شاکو

(۱) و (۳) اقلیم معتدل رطوبت
 (۲) اقلیم مدیترانه‌ای (۴) اقلیم نیمه خشک
 --- حدود منطقه
 --- سکنه مدیترانه
 --- اجراض الزم



۵۶

في سنتياجو دل استيرو خلال المراحل الاقتصادية المختلفة التي حققت الدور المحدد المشار اليه في الشكل (١)

وكما بينا في الشكل (٢) فان هذه الدورات أو المراحل الاقتصادية تجد تمثيلا عنها في المستوى الاقليمي من خلال البيئة الأساسية للنقل والرى (التي تجعل من السيطرة الحقيقية على الاقليم شيئا متميزا) ومن خلال الذبذبات الهامة في السكان (التي تلخص مدى الضغوط التي يوقعها رأس المال على العمالة المحلية) . ولكن نفهم ما حدث في سنة ١٨٧٠ . يجب أن نشير الى أن سنتياجو دل استيرو تم ضمها الى الاقليم الجديد الذي كان مرتبطا في الأصل بالنظام الاسباني ومتأثرا به في كل الامور في القرن الثامن عشر .

وكما هو الحال في النموذج الذي شرحناه في الشكل (٣) فانه لكي تأخذ عملية الضم شكلا عمليا كان من الواجب صنع سنتياجو دل استيرو بالمبادئ السياسية والاقتصادية السائدة في الاقليم الذي يراد لها أن تنتج له ما يحتاج اليه من سلع وخدمات . ومن خلال نظام حكومي قوى تم تحريك هذه القوى فيما كان يسمى « اقليم البامباس الرطب » (انظر الشكل ٤) بالاستيلاء على الأرض عن طريق ايجاد شبكة للتسويق وللاقترب من السكان من خلال انشاء الشكك الحديدية . ولكن سنتياجو دل استيرو لم تدخل في ذلك الحين في نطاق الاقليم الذي اريد تنفيذ الخطة فيه . اذ كانت اقليما مستقرا منذ وقت طويل . وحتى في أثناء الصراع على زيادة الانتاج المتمثل في الانتاج المتزايد للسوق المحلية لم تستطع سنتياجو دل استيرو ملاحقة الركب بسبب ظروفها الجوية وطبيعة أرضها . فأصبحت منطقة توكومان (انظر الشكل ٤) هي أقدر المناطق على انتاج قصب السكر نظرا لجوها الأفضل وطبيعة أرضها الأخصب . ولم يتم تزويد سنتياجو دل استيرو . التي كانت متمركزة في الحيز المشار اليه في الاجزاء ١ ، ٢ ، ٣ من الشكل (٥) . بالبيئة الأساسية التي تحتاج اليها . فضلا عن أنها كان يخترقها من الشرق الى الغرب السكة الحديد التي تربط أجزاء من البامباس الرطب بتوكومان (انظر الشكلين ٤ و ٥ و خصوصا المنطقة رقم ٣ من الشكل ٥) . وكان لهذا الخط الحديدى أثر شديد الضرر على تنظيم اقليم سنتياجو دل استيرو . وما حلت سنة ١٨٩٥ حتى كانت شبكة الخطوط الحديدية قد أنشئت واستقرت كما هو واضح في الشكل (٥) . وقد أدى عدم مرور السكة الحديد بجزء من الشبكة الرئيسية للمقاطعة الى تدميرها (خصوصا في المنطقتين ٢ و ٣) وأصبح الطريق القديم لا جدوى فيه . وكما سبق أن أشافو ملتون سانتوس فان رأس المال الذي يخصص للاستغلال في أحد الأقاليم يغير تغييرا كاملا تضاريس الاقليم الاجتماعية . ولما كانت سنتياجو دل استيرو . على العكس من البامباس الرطب . لم تستطع اجتذاب الاستثمارات . اذ لم تكن محبوبة بمثل ما له من الخصائص البيئية الطيبة . فقد ظل عدد سكانها على ما هو عليه . وعجزت المقاطعة عن استقبال التيار الدافق من المهاجرين الذين وصلوا الى البلاد في ذلك الوقت . هذا بالإضافة الى ما سبق أن أشرنا اليه من أثر مدمر لنظام السكة الحديد بالنسبة للمناطق التي لم تدخلها خطوط سكك الحديد .

ويمكننا أن نفهم ما سبق ذكره بشكل أفضل اذا ما قارنا معدل النمو السكاني في المقاطعة وفي الدولة ككل فيما بين سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٩٥ . فقد تزايد سكان المقاطعة بمعدل سنوى لا يتجاوز ٠.٧٢ ٪ . في حين زاد عدد سكان الدولة بمعدل ٣.٠٤ ٪ . وكانت معظم الزيادة في منطقة الرخاء المتزايد بالبامباس الرطب .

وكان لارتفاع معدل التنمية والجذب السكاني القومي في جبهة البامباس الرطب أثره على اقليم المقاطعة حيث ظهرت جهات تعمل على الانكماش وعلى الطرد السكاني من المقاطعة ، واختلفت قوى تلك الجهات بالنسبة للمناطق الفرعية الأربعة الموضحة في الشكل (٥) حيث كانت المناطق الفرعية ١، ٢ و ٣ هي الأكثر تأثراً . وكانت وجوه التباين بين هذه المناطق الثلاث قائمة على أساس سهولة الري أو عسره . ولكن لم يكن للري أى أثر على النظم والمصالح التي تدير التوسع في منطقة بوينس آيرس وتربيع الكثير من هذا التوسع . أما بالنسبة للنظم والمصالح الاقليمية المحلية فإن الري كان وسيلة لمحاولة التلاؤم مع المقومات التي يفرضها الوضع الاقتصادي السائد والظروف الجوية . ويمكننا أن نشير إلى أن محاولات توفير وسائل الري في المقاطعة اختلفت في المناطق الثلاث السابق الإشارة إليها . فقد زودت المنطقة (١) بالكامل بالبنية الأساسية للري . وزودت المنطقة رقم (٢) جزئياً بتلك البنية ، أما المنطقة (٣) فكان نصيبها من تلك البنية لا يكاد يذكر .

وبسبب الظروف البيئية في المنطقة فإن الري كان مطلوباً للمحافظة على مستوى الإنتاج وعلى صمود الاقليم . ومع ذلك فإن التبعية السلبية التي ميزت اقتصاد المقاطعة كان من نتائجها أن المحاولات التي بذلت للإصلاح كانت جزئية غير متكاملة ، بل كان لبعضها آثار مدمرة في بعض الأحوال .

وبالرغم من هذه المشاكل فقد نجحت المقاطعة حوالي سنة ١٨٨٠ في تثبيت أقدامها بالنسبة لإنتاج بعض احتياجات السوق المحلية . ومع ذلك فإنه فيما حول سنة ١٨٩٠ انحدر الإنتاج الزراعي كما انحدر إنتاج الماشية بحيث لم يعد في الإمكان إلا إنتاج ما يلزم للسوق الاقليمية . وكانت المنطقة التي أصابها أكبر الأضرار بسبب الآثار المشتركة لإنشاء السكك الحديدية وعدم ثبات البنية هي المنطقة رقم (٣) في الشكل (٥) . وقد فقدت جميع المراكز في المنطقة عدداً من سكانها فيما عدا « لورييتو » (التي كان يمر بها خط السكة الحديد) . وكانت معدلات النمو بالمناطق الثلاث هي ٣,١٩% ، ٠,٧٩% ، ٠,٤٠% . وقد ظلت الاتجاهات التي يمكن تبينها من هذه الاحصاءات مستمرة فيما بين سنة ١٨٩٥ وسنة ١٩١٤ . بل انها قد تفاقمت في بعض الحالات . وقد كانت القوى الثلاث المؤثرة في الاقليم - وهي قوة الجذب من جهة سوق البامباس الرطب ، ووجود السكك الحديدية وتوافر الري - من الشدة بحيث أحدثت زعزعة في الحيز الاجتماعي بالمقاطعة . وقد أدى ظهور السكك الحديدية إلى انفصال عاصمة أقدم الأقاليم الأرجنتينية .

أما المناطق الثلاثة الواقعة تحت السيطرة الأجنبية من المقاطعة (أنظر الشكل ٥ أ) فقد تأثرت بطريقة عكسية من وجوه عده فالمنطقة رقم (١) وهي التي تتمتع بأسخف نظام للري تجردت من القوة العاملة بها نتيجة التقدم الذي أحدثته جبهة تمثل التناهم وسمات الجذب (المنطقة ٤ في الشكل ٥) . وقد تدعم ذلك الوضع فيما بعد نتيجة لزيادة الطلب على الأخشاب لبناء معدات السكك الحديدية التي كان بناؤها على أشده في البامباس الرطب بفرض ربط ذلك الاقليم بباقي أجزاء الدولة . وزيادة على ذلك أن منشآت الري لم تنل ما ينبغي لها من صيانة مما أدى إلى انحدر الزراعة . وعلى ذلك فإن العامل المباشر في التنمية الذي أحدثته منطقة بوينس آيرس كان مسؤولاً عن تدهور النظام الاجتماعي القائم في المدى القصير وعن تجريد المنطقة من ٤٠٠٠٠ كيلو متر مربع من الغابات في المدى الطويل مع ما لذلك من آثار خطيرة ، دون أن يؤدي ذلك إلى أي تراكم رأسمالي في المقاطعة .

وقد استمرت المنطقة رقم (٢) في التدهور بالرغم من محاولة زراعة القطن التي فشلت بدورها لسبب رئيسي هو المنافسة من مقاطعة شاكو (أنظر القسم ٥) . أما المنطقة رقم ٣ فقد أغرقها الفيضان عدة

مرات بسبب الانشاء الخاطيء للقنوات . وقد دمرت هذه الفيضانات المدن كما أتلقت الزراعات وهدت الماشية . ويمكننا أن نستمر في سرد تاريخ المقاطعة . ولكن ذلك لا يغنى شيئا بالنسبة للتحليل الذي نجريه ، فما نحتاج اليه هو الإشارة إلى أن احصاء السكان العام الذي أجري في سنة ١٩٤٧ قد دل على أن ٣٠ ٪ من السكان الذين ولدوا أصلا في مقاطعة سنتياجو دل استيرو قد هاجروا منها إلى مقاطعات أخرى . ولا شك أن سنتياجو دل استيرو نموذج طيب للآثار الناجمة من ايجاد علاقة بين منطقة مختلفة اجتماعيا وبين أسلوب أكثر تقدما من أساليب الإنتاج . وفي حالتنا هذه فإن هذه العلاقة قد أدت إلى نتائج سلبية لسببين ، أولهما أن هذه المقاطعة لم تتمتع بأى من فوائد الازدهار وعوامل الجذب اللذين حدثا في اقليم البامباس الرطب وإن كانت قد عانت من مساوئها ، أما السكة الحديد فقد مرت على ميمدة من المقاطعة ، فضلا عن أن المحاولات الخاطئة لرسم سياسة الري قد أدت إلى ظهور الفيضانات وملوحة الأرض . أما السبب الثانى فإنه عندما اتصلت المنطقة المسيطرة باقليم المقاطعة بسبب الحاجة الملحة إلى الفلنكات اللازمة لمنشآت السكة الحديد فقد أدى ذلك إلى تدهور مواردها من الغابات مما أصابها بانكماش اقتصادى وسكانى .

وأن الروابط الاقتصادية والتنظيمية التى نشأت بين مقاطعة سنتياجو دل استيرو وبين الجبهة المسيطرة قد آتت ثمارها الضارة نظرا لوجوه التباين المكانية الرئيسية بين المقاطعة والجبهة (وهى في كل منهما ، السكان والصالة الذين يعيشون في نظم ايكولوجية طبيعية ، مع وجود مستوطنات بشرية جديدة مرتبطة معا بنظام من المايير والقرارات تحكمها المعلومات والتكنولوجيا) . وقد حد من نمو المقاطعة تلك القوى الهدامة التى يدعمها رأس المال الأجنبى الغريب عن الحيز الاجتماعى للمقاطعة ، مما أحالها إلى اقليم تابع يضم مستوطنات جديدة ومواطن قديمة تنسم جميعها بالتمزق والصالة . وتعمل هذه القوى الهدامة بالاضافة إلى الظروف غير المستقرة للبيئة على تشكيل اقليم عاجز عن اعاشة المستوطنات البشرية القائمة أو اتاحة فرصة للتوسع بانشاء مستوطنات ومواطن جديدة . وبذلك فقد تعدد المصير البيئى للحيز الاجتماعى في الاقليم بسبب طبيعة هياكل الاقليم ، كما أن آثار هذا المصير تنتقل بدورها إلى المواطن والمستوطنات الجديدة التى يتكون منها الاقليم . والجدير بالذكر أن عملية التحلل التى تجرى في الاقليم وفي مكوناته لا يمكن مقاومتها عن طريق سياسة الاصلاح الجزئى . فلا التنمية البيئية ، حضرية كانت أو ريفية ، ولا مشروعات الانشاء للسكان الرخيصة ، يمكن أن تنفذ الاقليم من مصيره الذى سبق تعديده .

وبالرغم من أننا أغفلنا المشاكل النوعية التى تلازم عملية التسلل إلى الاقليم والسيطرة عليه ، كما أغفلنا الكلام عن العملاء الذين يتم على أيديهم هذا التسلل وعن ضحاياه ، فإنا نعتقد أنه مما سبق أن ذكرناه لاشك في أن كلا من العملية ونتائجها البيئى على مستوى الاقليم يحتاج الى فهم والواقع أنه على الرغم من أننا قد نعمل على أن تسير العملية في تيار عكسى فإن الحيز الاجتماعى الذى نريد أن نطبق عليه سياسة جديدة يعتبر عاملا مكيفا بالنسبة لهذه السياسة وقدرتها على اشباع الحاجات الأساسية للجماهير . وينبغى أن يكون من الواضح أن تحليل هذه الواقع يستدعى احداث تغييرات في الاتجاه الذى يأخذه علم المعرفة وعلم المنهج . ونحن نرى أن التغيير في علم المعرفة يبدأ في الظهور عندما نختار أهدافا ذات منفعة بدلا من اختيار موضوعات « للعلم » بها فقط ، كبداية لتعريف الفرض من « المعرفة » كما أنه لا يصبح من الممكن الوصول إلى مدخل جديد لعلم المنهج إلا باحداث تغييرات في سلوك الباحثين بحيث تتولد لغة مشتركة وقنوات اتصال تصبغ المعلومات الموجودة أو المستنبطة بصبغة اجتماعية . ونأمل أيضا في

القاء ضوء على الغرافة التي تتضمنها محاولة استخدام معلوماتنا عن ايكولوجية اقليم ما لتطبيقها كما هي على بيئة الاقليم منظورا إليها من الوجهة الاجتماعية . دون أن ندخل في اعتبارنا العمليات الداخلة في خلق هذه البيئة وفهمنا الكمال لهذه العمليات .

شاكو - الأرجنتين

البيئة والظروف الحضرية والمواطن

نرى هنا نموذجا آخر لربط اقليم من أقاليم الأرجنتين مع جبهة بونيس آيرس . وفي سنة ١٩٢٠ كانت هذه الجبهة حيزا اجتماعيا واضح التحديد ولكن مع درجة من التكامل الاقتصادي ذات الطابع التبعي . وكان لهذا التكامل الاقتصادي أثر في أحداث مثل العمليات التي أحدثتها العاصمة البريطانية في جعل اقليم البامباس الرطب يخدم احتياجاته الخاصة . وعندما اتسمت السوق الوطنية غيرت شاكو اتصالها الهامشي مع السوق العالمية من خلال مادة « التانين » إلى اتصال أقوى بالسوق العالمية من خلال القطن (أنظر الشكل ٤) . وتختلف هذه المقاطعة (شاكو) عن ستياجو دل استيرو في أنها لم تكن اقليما محتلا عندما بدأ اتساع جبهة البامباس - بونيس آيرس في الظهور . وكان أهلها الأصليون أفرادا نزحوا من البامباس الرطب (حيث كانت عملية انتاج مادة التانين تتجه نحو الانتهاء) نتيجة سياسة الدولة التي تحملت مسؤولية تمويل انشاء السكك الحديدية لفتح قلب الدولة فيما حول سنة ١٩١١ .

وفي حوالى نهاية القرن التاسع عشر كانت قد تمت السيطرة على أراضي المقاطعة كجزء من جبهة ثانوية هي جبهة التانين التي كانت الدافع الأصلي للاحتلال الاقتصادي للأقليم . ونتيجة لهذا النشاط فقد تم استغلال كل من أراضي الغابات والموارد البشرية بطريقة مدمرة ومع ذلك ففى دراستنا لحالة شاكو لا نبغى التركيز على أسلوب تشكيل هياكل الاقليم . ولكن على ما يوهي من مستوطنات حضرية مستحدثة ومواطن حضرية مستقرة . ومع ذلك فالشكل ٥ (ب) يوضح الملامح الأساسية لهذه الهياكل . وفي المنطقة الغربية (المنطقة ٥) بدأ انشاء جبهة القطن وربطها كتابع للسوق الوطنية التي يسيطر عليها كبار منتجي المنسوجات ومنشآت التسويق الموجودة في منطقة بونيس آيرس . أما باقى المقاطعة فكان يعانى من قلة السكان . وفي سنة ١٩٢٠ كان عدد السكان ٥٥٠٠٠٠ نسمة موزعين بين منطقة زراعة القطن وبين عاصمة المقاطعة ريزيستشيا (منطقة ٦ الشكل ٥ ب) بنسبة ٦٠ ٪ للأولى و ٤٠ ٪ للثانية .

وفي جبهة زراعة القطن كانت عمليات الإنتاج بعيدة مكانياعن عملية التسويق وغيرها من العمليات التجارية (المنطقة ٦ الشكل ٥ ب) كما يبدو من الشكل ٣ أسبابا اقتضتها سهولة التعامل . وعلى ذلك فقد أصبحت ريزيستشيا في سنة ١٩٦٨ تضم ٥١ ٪ من مجموع السكان الحضريين بالمقاطعة . كما أصبحت تملك ٣٣ ٪ من ناتجها الصائى و ٦٠ ٪ من نشاطها التجارى . كما أصبحت تؤدي على المستوى الاقليمى مثل الدور الذى تؤديه بونيس آيرس مع داخلية البلاد اذ اقتبست تنظيمها الوطنى المكافئ . واللحظة التى تسرعى الاهتمام الأكبر منا هي الفترة حوالى سنة ١٩٦٠ وهى نقطة تحول حيث بدأ التوسع في زراعة القطن يتحول إلى انكماش انعكست آثاره على تحول الاتجاه السكانى من الجذب الى الطرد . وكانت فترة التوسع الرئيسية هي ما بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٦٠ . وكما سيتضح من تحليلنا لوضع اقليم بارانا (فيما بعد) فإن الازدهار والتوسع ثم الانحدار في جبهة القطن في شاكو التى حددتها حركية السوق الوطنية كانت أبداً مما حدث في جبهة البن في بارانا التى كانت تعتمد اعتمادا أكبر على ديناميات السوق العالمية .

وفيما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ فإن المنطقة (٦) التي تغطي مساحة ٤٠٠ كيلو متر مربع أصبحت تضم مكونات تمثل دورة التانين (مدينتي فونتانا وبترول الصفيدين) والفترة المبكرة للاستقرار الزراعي (مارجاريتا بيلين وكولونيا بينيز) بطول وسط الاقليم حيث كانت تتركز الوظائف النوعية والمصالح الضرورية لربط الاقليم بجهة بونيس ايرس . بمدينة ريزيستشيا . وكانت أزمة القطن وتحولها إلى جهة انكماش وطرد سكاني قد أدت إلى زيادة مظلة في الأنشطة الحضرية وفي عدد سكان ريزيستشيا . ويرى البعض في هذا التوسع الحضري تطوراً إيجابياً في اقتصاد المقاطعة ، ولكن الواقع أن ريزيستشيا قد أصبحت معسكراً لسكان الريف الذين نزحوا من قراهم وعاشوا عند أطراف المدينة التي أنشئت أثناء توسع جهة القطن ، للعمل كوسيط ورباط بين الاقليم المسيطر والاقليم التابع . وهناك مدينتان أخريان في هذا الموقع سفاضل بين مؤشريهما البيئية فيما بعد .

وعلياً في بداية الأمر أن نبحث في معنى الوظائف الحضرية التي تنشأ نتيجة للدور الذي تؤديه العلاقة بين اقليم تجرد من سكانه بالهجرة منه وإقليم آخر تراكم فيه السكان بالهجرة إليه . ففي سنة ١٩٦٨ كان هيكل العمالة يكشف أن ١٥ ٪ من العمال يعملون في الصناعة وإن الباقى موزع بين القطاع العام (٣٥ ٪) وبين التجارة والخدمات الشخصية (٥٠ ٪) وإذا بالفنا قليلاً أمكننا أن نقول أن ٨٥ ٪ من الوظائف المشغولة كانت تساعد على نزح السكان بعيداً عن الريف . ومع ذلك فنحن نحلل هيكل النشاط الصناعي فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي والجغرافي للمدخلات والنواتج يضح لنا أن السكان ليسوا إلا مجموعة من عبيد الصناعة الصغار ، الأحرار جسدياً التابعين اقتصادياً . وهم لا يشكلون فيما بينهم كيانات متكاملة ، فالسبب الوحيد لعلاقهم بالمكان الذي يقيمون فيه هو تيسر ذلك المكان لهم . فيما يسمى بالمدينة ليس إلا موقعا ملائماً لمجموعة من الأنشطة غير المترابطة التي تعجز عن امتصاص السكان النازحين من الريف القاطنين حول أطراف المدينة . وجميع المراكز القادرة على اتخاذ القرارات في المنشآت القائمة بالمدينة (فيما عدا استثناء واحداً إذا استثناء ين تقع خارج المقاطعة ، وكذلك هو الحال في المراكز التي تقوم إليها أرباح تلك المنشآت ، وبذلك لم يكن لدى المقاطعة أي فائض اقتصادي . كما لم تتواجد « المدينة » كنظام متكامل من الأنشطة المتشابكة . بل تتواجد بدلا من ذلك تجمع مكاني للبشر وللإنتاج الغريب بعضه عن البعض الآخر . قد يكون من الخطأ أن نطلق عليه اسم مدينة ، وبالتالي لا تكون ثمة بؤرة للتنمية أو للتوسع الايكولوجي الطبيعي . وقد تقادم هذا الوضع بسبب تزايد الأنشطة المفروضة على المنطقة وأثارتها على النظام الايكولوجي الطبيعي لها مما أدى إلى تدمير توازنها وتحويل طبيعتها الفريدة في جمالها إلى موطن للأمراض والخطر .

وفي سنة ١٩٥٨ بدأ الانهيار يصيب مدينة ريزيستشيا ، التي كانت قد نشأت في فترة ازدهار السوق الوطنية وما استتبع ذلك من توسع جهة القطن في شاكو والاضطرار إلى إنشاء المدينة لتكون مركزاً لتقديم الخدمات التي يحتاج إليها النظام .

وفيما حول سنة ١٩٦٠ بدأت منطقة بونيس ايرس تركز حوالي ٣٦ ٪ من مجموع سكان البلاد في ٠,١ ٪ من مساحة البلاد الكلية . وقد دلت الإحصائيات التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء والتعداد على أن عدد السكان المخطط لسكني شاكو والعدد الفعلي للسكان فيها في سنة ١٩٧٠ كان (١٩ -) ، في حين كان الفرق (٢٨,٦ + ٪) في منطقة بونيس ايرس الكبرى . وقد ارتفع عدد السكان في شاكو من ١٣٣٣١ نسمة في سنة ١٩٦٠ إلى ٥٦٦١٣ نسمة في سنة ١٩٧٠ بزيادة قدرها ٣٣٢٨٢ نسمة في عشر سنوات (٤ ٪) وفي هذه

الفترة نفسها ارتفع عدد السكان الحضريين في المقاطعة بواقع ٦٩٥٠٢ نسمة منهم ٣٦٢٥٠ نسمة استوطنوا ريزيستشيا .

وفي خلال هذه الفترة ازداد عدد سكان ريزيستشيا من ١١٤٣٣٨ نسمة إلى ١٥٠٣٩٨ نسمة في حين انقلب الحال في المدن المجاورة (في حدود دائرة نصف قطرها ٢٥ كيلو مترا حول ريزيستشيا ، المنطقة ٦ بالشكل ه أ) ، وكان مسلك المدينتين الصغيرتين اللتين تنتجان التانين ، وتمثلان التبعة الاستيعابية بالمعنى التقليدي . مغايرا لما حدث في ريزيستشيا ، بسبب بهدمها عنها واختلاف التوقيت في انحدار انتاجيتهما فلم يتناقص عدد سكان مدينة تيرول بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ ، أما في الفترة بين ١٩٤٧ و١٩٦٠ فقد فقدت ١٠٠٠ نسمة أى ما يعادل ربع عدد سكانها الأصليين ، وهو انعكاس للأزمة في الجبهة الأولى للمقاطعة ، وإن كان هذا الأثر لم يمتد إلى مدينة فونتانا إلا بعد ذلك بمشر سنتين . ومع ذلك فانه بالرغم من تدهور الأعمال في المدينة التي كانت ترتبط بانتاج مادة التانين فإن عدد سكانها ارتفع من ١٣٧٧ في سنة ١٩٦٠ إلى ٢٩٨٤ في سنة ١٩٧٠ ، وكان السبب في هذه الزيادة هو الد الذي حدث في سكان الريف العديدين الذين جذبهم قرب المدينة من فونتانا وريزيستشيا .

أما القريتان الزراعيتان ، اللتان نشأتا نتيجة للموجة القديمة من المهاجرين ، فتمكسان الارتباط بين الموقف الاقتصادى ومشاكل النظم البيئية الطبيعية التي فقدت أرضها خصوصيتها . وقد فقدت مارجرينا بيلين ٦ ٪ من سكانها البالغ عددهم ١٣٢٤ نسمة فيما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ ، كما فقدت كولونيا بينتر ٤٩ ٪ من سكانها البالغ عددهم ١٤٢٦ نسمة في هذه الفترة نفسها .

وتعبر هذه الأرقام بوضوح عن موقف اجتماعى اقليمى (تحدهه علاقة التبعة للحيز الاجتماعى في شاكو) حيث كانت الظروف البيئية على مستوى المستوطنات الجديدة والمواطن القديمة عاجزة عن التخلص من التحديات السابق فرضها من مركز السيطرة الجيد عنها . ومع ذلك فان حالة شاكو تختلف عن حالة سنتياجو دل استيرو من ناحيتين مهمتين ، ففى المقام الأول لم تكن أنماط الاستقرار الموجودة من قبل قد دمرت تماما . وفي المقام الثانى كان ارتباطها بالجبهة المسيطرة في أوج فترة القطن بالضرورة بسبب توسعها الصناعى . ومع ذلك فإن النتائج البيئية نفسها لابد أن تظهر على مستوى المستوطنة الجديدة وعلى مستوى الموطن عندما تتم تنحية هذه الضرورة الحيوية وعندما تعمل القوة الاقتصادية للسيطرة على تحويل جبهة القطن المزدهرة إلى ميدان اجتماعى متدهور مما يؤدي إلى هجرة السكان منه .

ولاشك أن فضنا لحالة ريزيستشيا لابد أن يكشف عن بعض النتائج البيئية للموقف الخارجى . فالعناصر التي تحدد عملية الاستيطان هى ، استخدام الأرض وملكيتهما والاسكان والبنية الأساسية . وفي الكلام عن تلك العناصر لابد أن نميز بين « المدينة » الرسمية والمدينة الفعلية . فالمدينة الرسمية هى ما يدخل ضمن « الكردون » الرسمى الذى تحده الدولة . أما المدينة الفعلية فتتكون من الأراضى التي تشغلها مبان من أى نوع كانت . وتبلغ مساحة مدينة ريزيستشيا الرسمية حوالى ٢٦٧٥٠ هكتارا مع أن مساحتها لا تتجاوز ٣٠٠٠ هكتار ، من بينها ٢٤٠٠ هكتار فقط مسجلة في المساحة التفصيلية . ومن هذه الأخيرة ١٦٩٠ هكتارا فقط تزيد كثافة السكان فيها عن ١٦٠ نسمة للهكتار . أما ال ٧١٠ هكتارات الباقية من ال ٢٤٠٠ هكتار الأصلية بالإضافة إلى ٧٥٠ هكتارا مشغولة دون أن تقيد في سجلات المساحة التفصيلية فتتكون منها المدينة الثانية « الهامشية » وحتى لو افترضنا أن الظروف مقبولة بيئيا في المساحة التي يبلغ متوسط عدد السكان فيها ١٦٠ نسمة للهكتار فإن المدينة الثانية تغطي حوالى ١٤٦٠ هكتارا

أى حوالى ١٥ ٪ من السكان ، ويشغلها ٣٥ ٪ من السكان في المنطقة الحضرية أى ٥٢٠٠٠ نسمة من مجموع ١٥٠٠٠٠ نسمة ، أما الأربعون هكتارا التى تشكل مركز المدينة فهى لا تضم إلا ١٦ ٪ من مجموع السكان ، وتشغل ٥٤ ٪ من المساحة المبنية التى سبق تسجيلها من قبل بهذا الوصف .

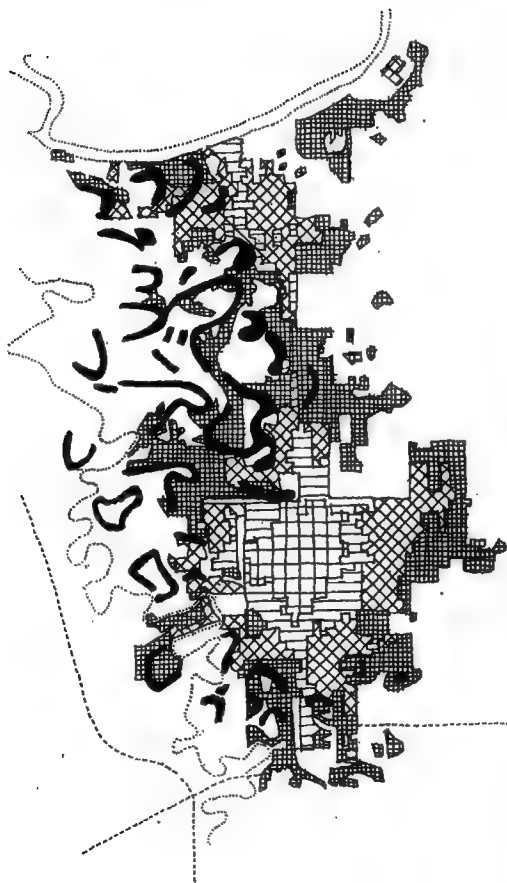
فاذا انتقلنا إلى البيئة الطبيعية لريزستنيا وجدنا أنها تقع على مساحة من الأرض المسطحة عند ملتقى نهري بارانا ونجرو ، ومعنى هذا أنه إذا حدث فيضان لأحد النهرين (وهو ما يحدث فعلا على فترات تتفاوت بين ٥.٢ سنة و٤٠ سنة تقريبا) فإن أعدادا من السكان يتراوح عددها بين ١٩٠٠٠ و٩٠٠٠٠ ويمكن أن تتأثر - ويحيط بالمدينة ١٥٠٠ هكتار من المستنقعات التى لم تضم إلى نظام البيئة الحضرية . وقد تم ردم بعض المستنقعات وبناء الأرض للمتخلفة عن الردم ، وبذلك تغير التوازن المائى للمنطقة كلها ، كما تلوثت بعض المستنقعات الأخرى بنفايات السكان والنفايات الصناعية أصبحت مباءة لنشر الأمراض .

وفي سنة ١٩٧٠ كان هناك عجز في المساكن يتراوح بين ١٠٠٠٠ و١٩٠٠٠٠ وحدة سكنية ، ويرجع هذا التفاوت إلى الأسلوب الذى تتبعه في الحساب ، فإذا حسبنا احتياجات السكان الحديدين فقط فالعجز ١٠٠٠٠ وحدة ، وإذا حسبنا احتياجات السكان الجدد مضافا اليهم قطاع من السكان يشغلون مساحات مسجلة في خطة المساحة التفصيلية فإن العجز يصبح ١٩٠٠٠ وحدة سكنية . ومعنى هذا أننا إذا أغفلنا الـ ٨٠٠ وحدة التى ينبغى بناؤها سنويا لمواجهة زيادة سنوية في السكان قدرها ٤٠٠٠ نسمة نجد عجزا يتراوح بين ٨٠ مليوناً و١٦٢ مليون دولار أمريكى (على أساس أن الوحدة الواحدة تتكلف ٨٠٠٠ دولار) ، ولا يمكن أن ينخفض العجز عما يتراوح بين ٤٠ و ٨٠ مليون دولار إذا ما أمكن الهبوط بتكلفة الوحدة الواحدة الى ٤٠٠٠ دولار فقط .

وقد قدر أن تكلفة توفير المرافق الضرورية من ماء وكهرباء ووصف طرق وصرف صحى هى ٣٠٠٠ دولار للهكتار . فإذا استوعب الهكتار ٣٠ وحدة سكنية أو حوالى ١٥٠ نسمة ، وإذا حاولنا مواجهة احتياجات ٥٣٠٠٠ من السكان الحديدين بتكلفة ٥٠٠٠ دولار لكل عائلة (من ٥ أشخاص) ، وإذا قارنا هذه الاحتياجات بالاعتمادات المدرجة في ميزانية بلدية ريزيستنيا في سنة ١٩٦٩ وهى ٣,٣ مليون دولار (المصروفات الجارية والاستثمارات) ، فإنه يصبح من الواضح أنه لا يوجد حل للمشكلة عن طريق النماذج التكنولوجية أو العرفية القائمة في منطقة بوينس آيرس .

ومع ذلك فإن بعض القطاعات تستفيد من « جيوب » الاستغلال المختلفة التى يسمح النظام المسيطر بوجودها . فثلاثة وعشرون في المئة من المنطقة الحضرية هى أرض متروكة دون بناء . وفي حالات كثيرة يسيطر مالك واحد على عدد كبير من تلك القطع متجاورة كانت أو لم تكن . وبذلك فإن المدينة محاطة جزئيا بمساحات من الأرض التى تقع كل منها في يد مالك واحد . وكما يمكن أن نتوقع فإن الملكية والحياسة واستخدام هذه المساحات محدد أساسا بشبكة الطرق (في حالة ريزيستنيا) وبوسائل الحماية من الفيضانات ، وكلا الأمرين من مسؤولية الدولة . وبالرغم مما بذل من محاولات فقد تعذر منع الضاربين في الأراضي من الحصول على أرباح دسمة على حساب الدولة بل على حساب السكان الحديدين .

مما سبق نرى أن توزيع السكان بمدينة ذات حجم متوسط يبلغ سكانها حوالى ١٥٠٠٠٠ نسمة ، وقد تعرض هيكلها البيئى لتحليل دقيق (بالنسبة للاستيطان الجديد والتوطن القديم) ، هو ، المنطقة المركزية (أ) ١١٥٠٠ (مع امكانيات بيئية مناسبة) ، والمنطقة الوسطى (ب) ٤١٥٠٠ (مع امكانيات بيئية



۱ کیلو متر

الإقليمي نصف الثاني
(د)

مستحقان

۱۰۰۰

۱۰۰ (۲) ۱۰۰

III
(ب) الإقليم المتوسط

إدريس الناطق المطرق
(د)

☒ الطرود الأساسية

ناقصة (. والمنطقة قبل النائية (ج) ٥٥٨٠٠ (مع بعض النقص البيئي الخطير) . والمنطقة النائية المتطرفة (د) ٥٢٢٠٠ (مع نقص بيئي كامل) (أنظر الشكل ٦) .

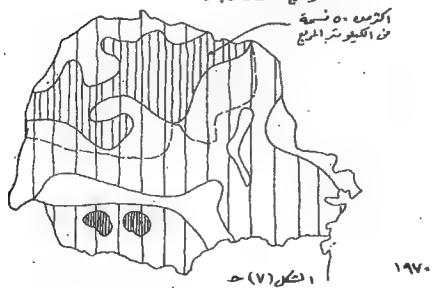
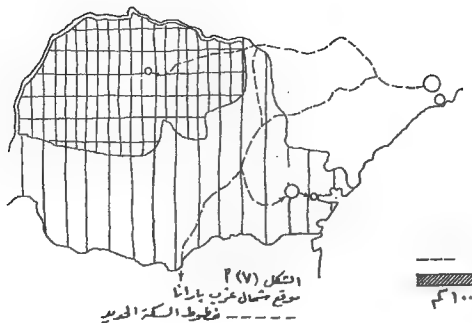
ومعنى هذا أنه في حالة كل من المنطقة جـ والمنطقة د فإن ٧٢ ٪ من السكان يعيشون من حيث البيئة والوطن في مستوى أقل من معايير للمنطقة (وهي غير محددة طبقا للمعايير الدولية التي يتعذر تطبيقها غالبا) . وهذه الصورة ليست مقصورة على ريزيستشيا فقط . كما لا يمكن اعتبارها « تنمية حضرية » . ولا يمكن فهمها إلا في ضوء النموذج التفسيري الذي قدمناه في هذا البحث . فمناذج الايكولوجيا البشرية قد تكون على قدر من الفائدة . ولكنها اذا لم تدخل إلى صميم التكوين الاجتماعي وإلى صميم الاختلافات بين طبيعة المناطق وظروف كل منها لا تفسر شيئا . وعلى العكس من ذلك فإن أغفال وجهة النظر المالية عن العوامل المحددة هو بدوره أيضا لا يفسر شيئا فالدخل العلى الوحيد هو انشاء علاقات تصورية منهجية فنية بين « العوامل المحددة » وبين تقسيماتها المكانية المتعاقبة إلى أقاليم ومستوطنات ومواطن تشكل في النهاية « العوامل المكيفة » بالنسبة لامكانية مواجهة الاحتياجات الأساسية للسكان التي تمجز عن تحقيقها البيئات الانتاجية والمعيشية للحيز الاجتماعي . وعن طريق هذه العلاقات فإنه يصبح من الممكن الربط بين المستويات المختلفة للممارسات الاجتماعية مع وصف وتمييز المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ستقام لدعم العلاقة بين البيئة وبين المجتمع طبقا لأنماط الأسلوب السائد وحاجته إلى تدعيم ذاته وتنميتها . وذلك كله طبقا للأصول العلمية للمعلوم الاجتماعي .

بارانا - البرازيل البيئة والأقاليم والمستوطنات

لسنا هنا في مجال تحليل الدورات الإنتاجية للبرازيل ولا الكلام عن جبهة البن منذ أن نشأت في وادي « باريبا » . ولو أننا قد نذكر أن هذا الوادي كان واحدا من المناطق المتدهورة التي خلفتها جبهة البن ورامها عند انتماشها . ولقد كانت جبهة سلو . باولو شائها في ذلك شأن جبهة بونيس آيرس . وأن كان ذلك لعوامل ديناميكية مخالفة . خاضعة مباشرة للأسواق العالمية . ولكن بارانا . على العكس من سنتياجو وشاكو . لم تكن منطقة متطرفة تعرضت للنهب كما هو الحال في سنتياجو . أو اندمجت في الجبهة السائدة بوصفها جبهة تابعة كما هو الحال في شاكو . فهي امتداد طبيعي للمنطقة الوطنية السائدة (أنظر الشكل ٤) . ويختلف إقليم بارانا عن إقليم ساو باولو عن حيث وقت دخوله مرحلة الإنتاج . فعندما دخل تلك المرحلة كانت أساليب السيطرة الاقتصادية والقانونية قد استقرت تماما في ساو باولو . وقد أنتجت بارانا البن ولكنها لم تكن قادرة على الاستيلاء على الريح والدخل اللذين هما من حقها .

وقد ازدهرت جبهة البن بسبب العوامل المختلفة من ديناميات السوق وعدم الاستقرار البيئي . وفي بعض الأراضي حيث كان توافر هذه العوامل في أدنى صورة (كوجود سوق شديدة التقلب أو بيئة شديدة الاضطراب) فإن زراعة البن لم تستمر في بعض المناطق الإنتاجية إلا سبع سنوات ثم تركت الأرض بعد ذلك بورا .

وفي الشكل ٧ أ وضحنا ولاية بارانا بأكملها والجزء الذي خصص منها لزراعة البن وهو شمالها الغربي . ويمكننا أن نلاحظ ديناميكية عملية التوطن بوضوح في الشكل ٧ ب والشكل ٧ ج . وفي سنة ١٩٤٠ تغلقت جبهة ساو باولو في جبهة بارانا (الشكل ٧ ب) . وفي سنة ١٩٥٠ كان سكان الولاية ٢.١



مليون نسمة منهم ٣٦ ٪ يعيشون في منطقة زراعة البن . وما وصلنا إلى سنة ١٩٧٠ حتى كان قد تم احتلال الولاية بأكملها . وأصبحت المساحة المزروعة تمثل ثلث أراضيها ويسكنها نصف اجمالي السكان (الشكل ٧ ج) .

وكان هذا الانفجار السكاني وما صاحبه من تدمير البيئة الوليدة . كما سنرى فيما يلي . ذا أهمية كبيرة إذا تذكرنا أنه في تلك المنطقة كان كلود ليفي شترلوس في سنة ١٩٣٥ يقوم بدراسة المبدائية التي أصبحت فيما بعد موضوع كتابه الشهير « الأحزان المدارية » . وفي الفصل الثالث عشر منه نراه يصف التسلل الأول للجبهة وتجريدها من الغابات . ويصف حزنه لهذا التدمير الذي أصاب طبيعة الأرض . كما نلاحظ وجود عاملين من العوامل التي قلنا بضرورة توافرها لضمان استمرار الحياة الاقتصادية لأي جبهة . وهما : وجود جهاز مسئول عن استغلال الأرض . ووجود نظام للسكك الحديدية . وقد وصف شترلوس كيف قامت حكومة البرازيل بالتنازل لمبدئياً (انظر الشكل ١٣) عن ١٣٠٠٠ كيلو متر مربع لشركة بريطانية على أن تنشئ السكك الحديدية وتعتبر الطرق . مع السماح للشركة ببيع قطع من الأرض لصغار المنتجين . في حين تحتفظ الشركة بالسيطرة على مرفق المكة الحديد . وكانت الصفقة ناجحة بكل معنى الكلمة .

وهناك مناطق أخرى إلى الغرب لم يصفها ليفي شترلوس . وهذه تم الاستيلاء عليها بواسطة جماعات من سكان بارانا . ولم تكن وسائل انتقال ملكية الأرض المملوكة للدولة ثم تداولها من يد إلى يد سليمة دائماً . وفي هذا الجزء من الدولة كانت الأرض بعيدة عن الاستقرار . ففي عشر سنوات أزيلت الغابات الطبيعية وانتشرت زراعة البن في الأراضي المختلفة من الغابات ثم حولت إلى مراع لتربية الماشية . وقد أدى هذا التغيير السريع إلى زعزعة السكان .

ويمكننا أن نلاحظ من خلال الأشكال ٨ و ٩ و ١٠ تصويراً لما سبق أن ذكرناه . فالشكل ٨ يبين اتساع الجبهة التي لا يمكن مقارنة حركيتها وحجمها بما يبرزه الشكلان ٩ و ١٠ . وفيما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٧٠ . أي في خلال ثلاثين سنة . كان أزيل ٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع من الغابات كما يبين ذلك الشكل ١١ . كما أنشئت ١٥٣ بلدية و ٥٠٠ مستوطنة زراعية . وقد شملت تلك المستوطنات الزراعية مساحة ٨٧١٧ كيلو متر مربع . وكانت ٤٥ ٪ منها تدار بمعرفة مالكيها الذين سيطروا على ٧٦ ٪ من مجموع المساحة للزراعة ويوضح الازدجرام المبين في الشكل ٨ المراحل التاريخية لتقدم الجبهة فيرمز الرقم ١ إلى سنة ١٩٣٩ وفيها أنشئت ٤ بلديات . كما يرمز الرقم ٢ إلى سنة ١٩٤٤ وأنشئت فيها ٣ بلديات . والرقم ٣ إلى سنة ١٩٤٩ وأنشئت فيها ١٤ بلدية . والرقم ٤ إلى سنة ١٩٥٤ وأنشئت فيها ١٥ بلدية . والرقم ٥ إلى سنة ١٩٥٩ وأنشئت فيها ٣٤ بلدية . وما وافت سنة ١٩٧٠ حتى كان قد أنشئ في بقية المنطقة ٦٤ بلدية وفي سنة ١٩٧٣ كان مجموع البلديات ١٥٣ . ولاشك أن هذا الازدجرام يبين بوضوح العلاقة بين هذا التقدم بين ملكية الشركة البريطانية للأرض وإنشائها للسكة الحديد التي تملكها تولى ثمة تحليل منشور بمصالح التي تأثرت بهذه العملية ولا نتائجهما الاقتصادية أو السياسية . أما شكل ٩ فيبين توزيع هذه البلديات بالنسبة لشبكة الطرق التي تم تمهيدها حتى سنة ١٩٧٠ . كما يبين عدم استقرار نظام المستوطنات الحضرية كله . ولم يكن لعدم الاستقرار هذا طبيعة مادية بسبب عمليات التعمير الطبيعية التي دمرت تلك المستوطنات . ولكنه يرجع إلى أسباب اقتصادية أسساها الزعزعة التي حدثت في المناطق الريلية الواقعة تحت سيطرتها . ويبين الشكل منطقتين أولاهما (ذات التظليل الرأسى) تضم البلديات

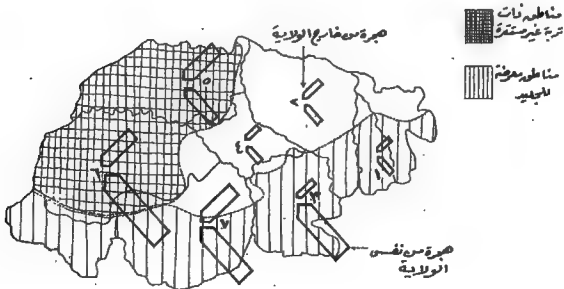
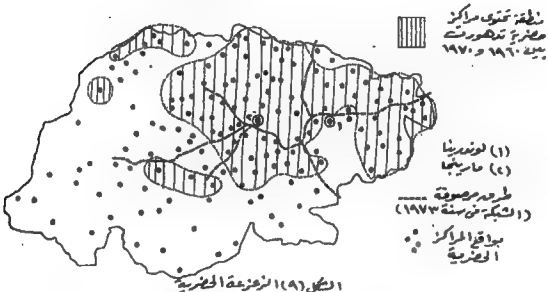
التي تدهورت من حيث عدد من تضمه من السكان فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠، أما المنطقة الثانية غير المطللة فتضم البلديات التي تزايد عدد سكانها . ويشير الرقمان ١ و ٢ إلى مدينتي لوندرينا ومارينجا والمستوطنات الواقعة في نطاق منطقة امتداد الجبهة . تلك المستوطنات التي تؤدي وظيفة الربط ووظيفة تحقيق الغاى ، وهو ما لمسناه في الكلام عن ريزيستشيا وتأديتها هذا الدور بالنسبة لشاكو ، في حين لم يتحقق شيء من هذا بالنسبة لستياجو . وقد عانت هذه المجموعة من المستوطنات الحضرية وضواحيها الريفية من مشاكل خطيرة بسبب عدم استقرار البيئة نتيجة لفعل عوامل التمرية . وما حلت سنة ١٩٧٠ حتى كانت آثار تلك العوامل قد أصبحت كارثة كبيرة . فقد أثر تآكل الأرض في ٧٦ بلدية يقطنها ٣٧١٠٠٠ نسمة . ونعتقد أن كمية التربة التي كانت تضع سنويا بسبب عوامل التآكل بلغت ٣٥٠ مليون متر مكعب في السنة ، وهو ما يساوي ١١٦٦٦٦ مبنى يستخدم في إنشاء كل منها ٣٠٠٠ متر مكعب . وقد قدرنا هذا الرقم على أساس فقد نصف سنتيمتر فقط من التربة في السنة . ففى الهكتار الواحد يفقد ٥٠ مترا مكعبا سنويا ، وبذلك فإن الفقد الاجمالي من ٧٠ ملايين هكتار يوصلنا إلى رقم الـ ٣٥٠ مليوناً الذى ذكرناه . وكانت هذه العملية كفيفة بترك مناطق بأكملها بورا خلال سنوات قليلة .

وكانت آثار التآكل أبلغ في المناطق ذات التربة الرملية غير المتماسكة . ويبين الشكل (١٠) المنطقة التي تتوافر فيها طبقة شديدة السمك من التربة الرملية الرسوبية (التي يضمها المربع في الشكل) . وما حانت سنة ١٩٧٠ حتى كان ٣١ ٪ من سكان منطقة زراعة القطن (١٠٣.٠٠٠ من ٣.٥٦٠.٠٠٠ نسمة) يعيشون في أقصى الظروف خرجا من جهة التآكل ، ومعنى هذا أنه كان يتمين إضافة ٧٣٤.٠٠٠ نسمة من سكان الريف إلى سكان المدينة السابق الإشارة اليهم وعددهم ٣٦١.٠٠٠ نسمة . وقد بدأت هذه العملية نتيجة اختلال التوازن الدقيق بين التربة وما يغطيها من تبات وعملية الترسب . ومع ذلك استمرت عملية ازالة الغابات كلما ازداد اتساع الجبهة ، وحل محل للفلبات نباتات مزروعة أقل كثافة مما أدى الى زيادة سرعة جميع عمليات النشاط الهيدرولوجى التي تجسدت كغطاء اكتسحت الاقليم كله . وما يهمننا بصفة خاصة هو كيف أن عمليات هذه الجبهة التي لم تتميز بخصائص مكانية خاصة قد ترجمت الى نظام أدى الى تدهور المنطقة نتيجة اتلافه الأراضى والأضرار بالسكان المقيمين عليها . ويبين الشكل (١٠) الآثار التي ألحقتها الجبهة بالسكان ، وهو ما يعطينا فكرة عن حجم الهجرة فيما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ بالنسبة لسبعة أقسام من المنطقة . وتبين الأسهم العليا عمليات الهجرة . من أجزاء أخرى من البرازيل ، أما الأسهم العليا فتبين الهجرة من داخل اقليم بارانا . وقد كانت أعداد المهاجرين بالنسبة للأقسام من واحد الى سبعة هي :

القسم الأول ، ٥٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ١٤٠٠٠ من بارانا
القسم الثانى ، ٤٢٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ٧٦٠٠٠ من بارانا
القسم الثالث ، ٣٦٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ١٥٢٠٠٠ من بارانا
القسم الرابع ، ١٩٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ٤٢٠٠٠ من بارانا
القسم الخامس ، ٥٢٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ٥٩٠٠٠ من بارانا
القسم السادس ، ٧٣٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ٢٢٨٠٠٠ من بارانا
القسم السابع ، ٦٢٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ١٩٠٠٠٠ من بارانا



الشكل (٨) زحف جبهة البين



الشكل (١٠) الهجرة والمخاف

وتعكس هذه الأرقام فداحة آثار هذه الجبهة على التركيبة السكانية . فقد امتص القسمان السادس والسابع - خلال عشر سنوات فقط - ما يعادل جميع سكان شاكو في سنة ١٩٧٠ كما دلت التقديرات على أنه كان من الممكن أن يقل عدد سكان منطقة زراعة البن بمقدار مليون نسمة من مجموع ٣.٥٦٠.٠٠٠ لو أن آثار الجبهات الجديدة تكاثفت مع انكماش منطقة زراعة البن وتزايد عملية تآكل الأرض . وقد أدى التغير في النشاط الزراعي إلى إضعاف قدرة الإقليم على استيعاب السكان ، إذ حتى فيما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ كان تدهور جبهة البن قد بدأ سكون ملموساً . ففي سنة ١٩٦٠ كان ٥٤ ٪ من الأرض الزراعية تستخدم لزراعة البن و ٢١ ٪ منها لزراعة المحاصيل الحولية و ٢٥ ٪ لتربية المواشي . وفي سنة ١٩٧٠ كانت هذه الأرقام قد أصبحت ٢٣ ٪ و ٣٠ ٪ و ٤٧ ٪ على التوالي . ومنذ ذلك الوقت أحدث إدخال زراعة القمح وفول الصويا تغييراً ملموساً في أسلوب استخدام الأرض ، مما يدفعنا للاعتقاد بأن المساحة المخصصة للمحاصيل الحولية قد زادت منذ ذلك الوقت . وكذلك الحال في المساحة المخصصة لزراعة البن ، ولو أن قرب تلك المساحة الأخيرة من خط الجليد (أنظر المنطقة المخططة بغطوط رأسية في الشكل ١٠) قد أدى إلى اتلاف تلك الزراعة في سنة ١٩٧٥ ، وبالتالي إلى ارتفاع أسعار البن العالمية حيث تنتج تلك المنطقة ما يعادل ٢٥ ٪ من إجمالي المحصول العالمي . ومع ذلك فالتناقص في نصيب الفرد من نصيب الفرد من المنطقة بالسكان ، فقد دلت التقديرات التي أجريت في سنة ١٩٧٣ على إمكانية المحاصيل الحولية على إعاشة مالا يزيد على ٤٧ نسمة للكيلومتر المربع ، دون استخدام وسائل تكنولوجية جديدة . وهذه المعلومة الأخيرة تبشر بوصول جبهة جديدة إلى المساحة التي كانت مخصصة لزراعة البن ، كما تعكس الآثار المشتركة لإنتاج القمح وفول الصويا وكذلك استخدام رؤوس الأموال الاستثمارية الأضخم . وتتخلص هذه الآثار في زيادة التركيز على استخدام الأرض وتحسين إمكانية التحكم في تآكل الأرض ولكنها تؤدي في الوقت نفسه إلى تقليل عده السكان ، الذين سينزح الكثيرون منهم صوب الجبهات الجديدة في ماكو جراسو ، وصوب باراجواي ، لتكرار عملية سواة استغلال الطبيعة وترك الأرض لسيطرة رؤوس الأموال الزراعية الضخمة ، تلك الأرض التي مازالت بكراً وتبشر بظروف إنتاجية حسنة .

ولكي نستكمل دراستنا لهذا المثال ننتقل الآن إلى موضوع المستوطنات الحضرية والريفية وعلاقتها بالعوامل البيئية وبالعمليات الاجتماعية الاقتصادية وهي التي نسميها « بالعوامل المحددة » . وقد سبق أن تعرضنا بالشرح لعاملين يمكن المصالح الاقتصادية ، وهما : الأرض ، وشبكة المواصلات التي تجعل من الممكن تحقيق الاستفادة من المحصول ، وهي تلك الشبكة التي ظلت تحت سيطرة الشركة الانجليزية . كما سبق أن أشرنا إلى تلك العلاقة الإقليمية التي تنشأ في بيئة طبيعية ذات إمكانيات إنتاجية عالية واستقرار طبيعي ضعيف .

وتعكس الهياكل الاقتصادية على الهياكل المكانية للمستوطنات البشرية وأسلوب أوجه النشاط المستقرة فيها . ومعنى هذا وجود تباين أكثر تفصيلاً بين المكونات الإقليمية الموضحة في الشكل ٣ . ويمكننا الآن أن نرى وجوه التباين هذه في مستوى المستوطنات البشرية حيث تتكاثف الأنشطة الإنسانية المختلفة ووسائل المعيشة للمادية وأساليب التنسيق فيما بينها لإيجاد نظام من التفاعلات الناشئة بدورها من هياكل ومن عمليات . وعلينا الآن أن نحلل المشاكل الثلاث التي أشرنا في بداية هذا المقال . والمشكلة الأولى هي ، لماذا يجد الناس أنفسهم وقد التصقوا بمناطق معينة ؟ قد سبق أن تكلمنا عنها تفصيلاً ، ويبقى أن نتحول إلى المشكلتين الأخيرتين ، وهما ، كيف تقوم الأنشطة في منطقة معينة ؟

وكيف يمكن الاستفادة من ناتج هذه الأنشطة ؟ وقد سبق أن رأينا في حالة ريزيستنيا أن الاستفادة كانت محدودة فيما يتعلق بالموطن الأصلي ، أما الآن فنرى الحدود القائمة فيما يتعلق بالمستوطنات الحضرية والريفية الجديدة .

أن طبيعة العوامل المحددة تفرض أوضاعا هيكلية معينة تؤدي إلى نوع من الاتحاد بين تلك العوامل مع أحداث زعزعة في الاقليم . والوقت الذي سنشرحه فيما يلي (والذي سبق أن لاحظته ليفي شتراوس في سنة ١٩٣٥) يبدو كما لو كان من عمل قوة شريرة ، إذ أنه يتمتع أن تتصور نظاما من الحركة الاجتماعية والطبيعية أسوأ من ذلك النظام الذي يتفاعل مع هيكله المكانية المخططة لابرار مساوئه العديدة . إذ ما الذي يعمل على تشجيع التسلل إلى الاقليم ؟ أنه بلا شك الرغبة في زيادة عائد الاستثمار (وهو في حالتنا هذه كان منحة من الحكومة البرازيلية إلى حد كبير) عن طريق استغلال محصول زراعي ، وكما سبق أن ذكرنا يستلزم ذلك أن يتوافر إلى جانب رأس المال قوة سياسية يديرها ويتحالف معها أصحاب رأس المال ، كما يستلزم توافر الأرض والقوى العاملة والقرب من وسائل النقل . وبسبب طبيعة تضاريس الاقليم وكثرة انتشار المسطحات المائية فيه ، ورغبة في تقليل المصروفات المباشرة إلى أقل عدد ممكن ، كان الإنتاج يسير بمحاذاة اتجاه سير الشبكة المائية ، وبذلك تيسر للنظام الانتاجي أن يتخلل المنطقة كلها من الطرق الرئيسية إلى الدروب الصغيرة . وفي الوقت نفسه فإنه رغبة في تشجيع الملكيات الصغيرة التي تضم رأس المال الصغير والقوى العاملة مما يقلل من الحاجة إلى الاستثمارات الضخمة ويضمن توزيع المخاطر إلى أقصى حد ممكن في منطقة مجهولة نسبيا ، قسمت الأرض إلى مساحات صغيرة (كانت في بعض الأحيان ٥٠ مترا × ١٠٠ متر أو أكثر) بحيث تتصل إحدى نهايات كل مساحة بطريق رئيسي (وقد يكون طريقا مائيا) ويشمل طرفها الآخر بأحد الأنهار أو القنوات . ويوضح الشكل ١٣ أسلوب استخدام الأرض الناتج من تطبيق هذه القواعد . وإذا تذكرنا مدى اللاحاح في سرعة إزالة الغابات (أنظر الشكل ١١) فإن هذا يجعلنا نتصور مدى التآكل الذي يمكن أن يصيب الأرض نتيجة هذا الأسلوب من استغلال الأرض .

وقد رأينا حتى الآن كيف أن عملية « محددة » تولد الهيكل الخاص بها من استغلال الأرض وتقسيمها . ولعلنا الآن أن نرى كيف أن هذا الهيكل « كيف » عملية الإنتاج ولا شك أن عملية الإنتاج تخضع بالضرورة للعوامل المحددة .

تمكس هذه العملية استغلالا للقوى العاملة ، وبذلك فإن لها جميع خصائص نظام قائم على الاستغلال . فالفلاح الصغير يعجز عن الخروج على القواعد التي تحكم نظام الإنتاج ونظام تكثير الإنتاج . إذ يسيطر على المنتج الصغير مجموعة من الوسائل المتحركة التي تلخص فيما يلي ، أولا الدين التي يتحملها في شراء الأرض وثانيا التحكم في وسائل إنتاج محصول الأرض والعمل وثالثا شبكة التسويق القوية . وبالتالي فإن الفرد الذي يجد نفسه محلا للاستغلال بهذا الأسلوب ينقل هذا الاستغلال إلى أضف الحلقات في السلسلة ، أي إلى البيئة الأيكولوجية الطبيعية التي يستقر فيها معرضا تلك البيئة إلى ما يمكن تسميته بعملية « النهب » الزراعي . ويصاحب هذه العوامل أسلوب خاص من التفكير . فالمنتج « على علم » بتوافر أراض شاسعة إلى الغرب من المنطقة التي يتلفها ، وهذه الأرض يمكن استخدامها . فإذا عن لأحد الفلاحين أن يثور على الأوضاع القائمة وأن يحمي أرضه فإنه يجد أن ضالة مساحة أرضه تعوقه عن زراعتها بالأساليب التقليدية وحتى لو تمكن هذا الفلاح من تطبيق الأساليب السليمة على أرضه فإنه

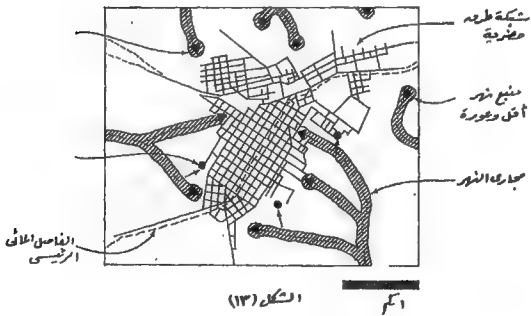
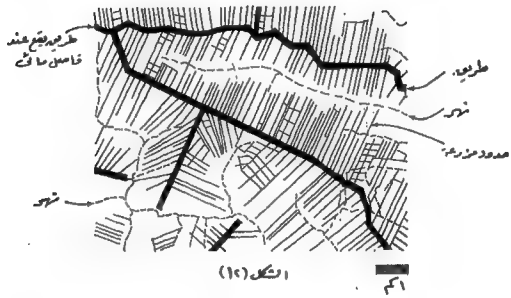
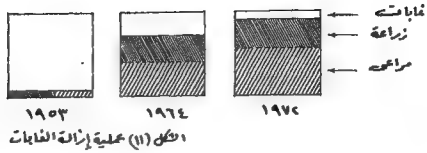
سرعان ما يعاني من التآكل الناشئ من وجود طريق أو مدينة أو حيازة زراعية أخرى بعيدة عنه . وطبقا لنظرية النظم فإن عائد مثل هذا النظام يؤدي بالتبعية إلى تحطيم ذاتي للنظام نفسه ، وهو ما حدث بالفعل . فقد تطور النظام بحيث انتهى عهد صفار المنتجين وحل محلهم منتجون يملكون من الأرض مساحات أكبر يزرون فيها محاصيل أخرى ويبيعونها إلى أسواق أخرى . وبذلك أمكن السيطرة بشكل أقوى على عمليات تآكل الأرض . كما تسنى للمنتجين الأكبر للمشاركة في عملية التوزيع وتحقيق الأرباح . إذ أنه في الإنتاج الزراعي الكبير تصبح هذه العمليات جزءاً من الكيان الموحد المكون من رأس المال والعمل والتكنولوجيا والأرض والأسواق .

وقبل أن نتقل لدراسة المستوطنات الحضرية ينبغي أن نشير إلى أن رأى سانتوس في عدم وجود فروق بين المناطق الزراعية بسبب ظروفها الطبيعية وإمكاناتها الزراعية ينبغي أن لا تتوسع في الأخذ به بما يتجاوز ما أشرنا إليه في النقطة (٤) من المستوى الثاني من الشكل (٣) . كما ينبغي من جهة أخرى أن لا نفرط في الحماسة في الأخذ بالمداخل البيئية التي تغفل تماماً القيود التي تفرضها العمليات المحددة والعيال المكيفة والعمليات التي تتكيف بتلك الهياكل ، وهي الأمور التي تتفاعل فيما بينها داخل الأقليم الواحد . بل أننا في حاجة إلى تحليل دقيق لمفهوم التنمية البيئية الايكولوجية . كما ينبغي أن نحذر من الانسياق إلى التعميمات التي يلجأ إليها دعاة الاقتصاد « الماكرو » الذين لا يهتمون بوجود التباين في الحيز الاجتماعي .

إن العمليات التي تجري في المناطق الحضرية من شمال غربي بارانا هي صورة طبق الأصل تقريباً ما ذكرناه عن المستوطنات الريفية ، مع بعض العوامل الهيكلية والتكنولوجية الإضافية التي تزيد الصورة قتامة . وفيما يتعلق بالمناطق الحضرية يمكننا أن نقول (أنظر الشكل ١٣) أن انشاء منطقة من ذلك النوع لا يستلزم مجرد إزالة الغابات مما لا يقل عن كيلومتر مربع . بل أن تلك العملية تتم في المناطق التي تتوسط مجاري الأنهار أو القنوات أي التي تقع في نطاق شبكة المواصلات . وعلى ذلك فإن مواقع تلك المدن التي تتغذى بالشوارع وبالمباني تؤدي إلى زيادة تركيز المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي التي تنتقل إلى موارد المياه الرئيسية من خلال شبكة الطرقات مما يحيلها إلى قنوات من مياه الصرف الصحي . وإذا تذكرنا أن الأمطار التي تسقط لمدة ٢٤ ساعة وتبلغ ارتفاع ١٢٠ ملمتراً على سطح كيلومتر مربع واحد تخلف وراءها ١٠٠,٠٠٠ متر مكعب من الماء الذي يتركز أحياناً في جهة واحدة أو جهتين . فإن ذلك يدلنا على مدى قدرة تلك المياه على تربية الأرض . ولاشك أن عدم تنظيم استخدام الأرض يجعل من المستحيل تنظيم التآكل في الحضر وفضلاً عن ذلك لا توجد بالحضر مصالح لشركات كبرى تدفعها إلى توحيد الجهود لوقف تآكل الأرض كما هو الحال في الريف . وبذلك تخضع عملية وقف التآكل إلى الاحتياجات القانونية والمهنية للملكية الخاصة للأرض، وهي التي يحميها النظام للسيطر بهيكله الاقتصادية والأيدولوجية والقانونية . وأخيراً لا حل للمشكلة إلا بالتنظيم الاجتماعي للأرض وللإستيطان .

خاتمة

ينبغي أن لا ننسى أن المناطق التي تعرضنا لدراستها ما زالت تصير بعمليات محددة ذات طبيعة اقتصادية وسياسية وثقافية موما زال يطبق بتلك المناطق أساليب التوسع الاحتكاري الرأسمالي .



وهو النظام الذى يتحول في الريف النائي إلى احتكارات زراعية ضخمة ويجب أن لا ندهش لعدم وجود نشاط اقتصادى ذى شأن في سنجايو دل استيرو اذ لا تتوافر هناك مصالح لهذا النوع من النشاط الكبير كما يجب أن لا نندهش اذا علمنا أنه في سنة ١٩٧٧ قامت مجموعة من دول أمريكا اللاتينية بنقل ملكية ٢٥٠٠ هكتار من الأرض للملكة للدولة إلى « مستوطنين » وسط التماسات عاجلة بتطوير وتثبيت الحدود الزراعية ، كما يجب أن لا ندهش عندما نسمع نداء الاقتصاد والزراعة في تلك الدول ينادون بأن هناك حاجة إلى شركات ضخمة لتنمية الحدود الزراعية لسولهم . فالذى حدث فعلا ، بطريقة غير رسمية ، خلال مرحلة التنافس الرأسمالى ، هو مباركة الدولة للمرحلة الاحتكارية من الرأسمالية . مع انشاء وزارات العناية بشؤون البيئة . لذلك فإن ما نحاوله في هذه الدراسة ليس مجرد نقد العمليات التى تجرى . بل محاولة وضعها في اطار تصورى يتيح لنا التمييز بين الآراء التى تتضمنها في أبعادها القطاعية والمكانية المختلفة التى تحدثت فيها .

ومع ذلك فإن المداخل التى أشرنا إليها في مقدمة هذه الدراسة لا ترضينا تماما ، اذ أنها لا ترتبط بالقدر الكافى سواء بعضها ببعض أو بالحقيقة التى نحاول تفسيرها وتقدمها وتغييرها إلى ما هو أفضل . ولكننا نعتقد أننا قد نجحنا - على الأقل - في إبراز مدى الحاجة إلى انشاء هذه الرابطة خصوصا بالنسبة لأولئك الذين يهتمون بمراقبة ظاهرة فشل سياسات التنمية على المستوى الاقليمى والريفى المرسومة لمواجهة احتياجات الجماهير الأساسية وظاهرة كبخ قدرات الجماهير على ادارة أنفسهم وادارة الاقاليم التى تمثل بالنسبة لهم معنى اجتماعيا كبيرا :

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
وساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمكتبات

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هذه مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طباعتها العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة متخصصة من الأستاذة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالانطلاق مع السبعة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

المشاركة العامة في تأهيل

المراكز الحضرية

مقدمة

عندما تبدأ المراكز الحضرية أو المدن الداخلية في اظهار مشاكل اقتصادية خاصة ، تكون غالباً مصحوبة بمشاكل اجتماعية حادة ، فانها تصبح - في هذه الحالة فقط - موضعاً للاهتمام والدراسة من جانب معظم المدن والمسؤولين بالحكومة . وتعد هذه المشاكل في كل مكان نتيجة طبيعية للتجاهل الطويل الأمد للطبيعة الخاصة لهذه المراكز . ومن ثم لم يكن يدمن أن ينتهي الأمر في كثير من الحالات الى الفوضى والاضطرابات التي لوحظت في عديد من البلاد المتباعدة كنتيجة لسياسة عدم التدخل في الأمور الاقتصادية الا في حالة الضرورة القصوى ، ولا يستغرب أن تكون عمليات التطوير التي لها صلة بالمراكز الحضرية القديمة هي التي تمغننت عنها الحاجة الملحة للمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير الريف والحضر .

ولقد أدى رد الفعل الدفاعي في عدد من البلاد الى إنشاء جمعيات خاصة أو لجان للأحياء ، أما بهدف منع الهدم ونزع

الطالبة : دوروثى فوزيل باربييه

مهندسة معمارية فرنسية . عملت في تجديد المراكز الحضرية في شمال
الفرقية بتكليف من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبتكليف من عدد
من الوزارات الفرنسية

المترجم : الدكتور علوم الحنفى

مدرس ثانوية بجمهورية مصر العربية

الملكية وطرد المستأجرين ، أو للاحتجاج على ظروف المعيشة
التي يستشعر أنها راجعة الى إهمال الحكومة .
وبالعكس هناك حالات أخرى أدى فيها التخطيط المشترك
لتأهيل المراكز السكانية القديمة الى انشاء جمعيات أو لجان
مماثلة ، اعتبر تعاونها المستمر ضروريا من جانب المسؤولين .

وسلوك قاطنى المراكز السكانية القديمة في المدينة أو مستخدميهما ، سواء كان سلوكا خياليا أو
واقميا أو نابما من رغبة ، ولا يعد ظاهرة فريدة متصلة بهذه المراكز دون غيرها ، وإنما يعتبر حالة خاصة
تدخل في نطاق المشكلة العامة لمشاركة الجماهير في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والاطر المادى للحياة .

منها المشاركة : تمركز في البناء الاجتماعى

في سنة ١٩٧٦ ركز مؤتمر الأمم المتحدة بفانكوفر الخاص بالمستوطنات البشرية اهتمامه على دراسة
مشاركة العامة في تخطيط المدن ، وفي كل القرارات التى تخص البيئة . وكان تقديم هذا الموضوع بهذه
الطريقة في اجتماع دولى يعتبر في حد ذاته مثيرا للدهشة . ففى الواقع كان تطوير ونمو المستوطنات
البشرية ، منذ أعوام قليلة مضت ، قاصرا على السلطة المهيمنة في الدولة ، كما كان خاضعا للمصالح العليا

من وجهة نظرها ، حيث كانت هي الحائز الوحيد لكل المعلومات والبيانات الخاصة بهذا الموضوع . ومع ذلك أدى فشل السلطة المختصة ، وخاصة في العشرين عاما الأخيرة ، الى احداث عدة تمزقات في البناء الاجتماعى تمخض عنه وضع شديد التأزم بالفعل .

وقد كانت التركيزات الصناعية الضخمة ، والمركزية الاقتصادية والإدارية ، والنمو الهيب في بعض المدن ، والهجرة في كل الاتجاهات ، والتخلص من نوعيات كاملة من السكان ، وتناقص عدد سكان الريف والمناطق السكنية القديمة في المدن ، هي النتائج الواضحة الرئيسية للتخطيط الذى أصبح من العسير الثقة فيه . وفي كثير من الحالات أصبح النمو السريع الذى تندفع فيه كل مستويات السكان مرادفا للمزل الاجتماعى (التمييز العنصرى الاجتماعى) ، سواء في أماكن السكنى أو العمل ، ومرادفا للوقت الذى يضع في قطع مسافات تطول يوما بعد يوم ، وفي التفرقة الجلية في توزيع التسهيلات التعليمية والاجتماعية والثقافية .

وبالإضافة الى ما سبق أصبح الناس في كل مكان يشعرون بالتغيرات الفجائية في سبل الحياة كأنما هي لطفة لأديميتهم .

وقد أدت هذه الاستفزات التى عكرت أساليب الحياة الى تمزقات حادة وواسمة النطاق في البناء الاجتماعى لمعظم المدن الرئيسية ، فتولد عن ذلك انزغال الفرد عن الأسرة ، وتغيرات متطرفة في العلاقات الاجتماعية والتعليمية ، وفقدان الهوية الانسانية والثقافية ، وجرالم الأحداث ، وهلم جرا

وفي الوقت نفسه شد منتقد التنمية - وعلى الاخص التنمية الحضرية - الانتباه الى عدم منطقية مبدأ أخضاع التطوير بمنتهى القوة لقوانين الربح ، فقد انتقدوا ذلك النطق نقدا شديدا ، حتى عندما كان البحث عن الربحية بأى ثمن خاضعا من الناحية المعنوية للضرورات التكنيكية الثابتة ، أو حتى للضرورات السياسية . فالتمزقات التى تمرى الروابط التى تربط ساكن المدينة بماضيه ، وأسلوبه في الحياة ، ومطامحه ، وإيمانه بمزايا التنمية ، تمخضت عن فقدان ثقة هذا الساكن في النظام الاجتماعى المسئول عن ادارة العاصمة والمدن الأخرى ، كبيرة كانت أو صغيرة ، والمدينة الخاصة بالساکن الفرد ، والحنى الذى يقطنه .

التطور الاجتماعى

من التفويض الى المشاركة

ان الباحث في موضوع المجتمعات التقليدية يخلص الى ملحوظة جوهرية مؤداها أن « الخليلط المكون من موظفى الحكومة والمسؤولين ، والخبراء بكل أنواعهم عاجزون أو محجوبون عن ادخال الاحتياجات الحقيقية والواقعية - التى ندرکها ونعیمها - في حسابهم » ومن ثم فمن حقنا

بل من واجبتنا أن نجاهر باحتياجاتنا وأرائنا . وأن تكافح للانتصار لها
وفرضها أن أمكن .

وقد يبدو مثيرا للدهشة أن يعلن عن الطلب جهارا دون أن يجد
أذنا صاغية في المجتمعات الديمقراطية التي توفر نظمها الاجتماعية
استشارات دورية لمجموع السكان في مختلف الأمور .

ويلاحظ المراقبون أن هذه الاستشارات تنتهي بتعيين ممثلين تسلم لهم القوى التفاوضية على كل
مستويات اتخاذ القرارات نيابة عن مجموع المواطنين . لمدة سنوات ، مما يجعل هذا التفويض في كثير من
الحالات قاصرا عن توفير التمثيل الحقيقي لمجموع المواطنين في الجهات التي تمر بتغيرات سريعة . وقد
أصبح من المقبول منذ فترة طويلة أن تكون ظروف العمل باستمرار محلا للاعتراض والتشاور من طريق
الممارسة والمؤسسات الاجتماعية ، مثل الاتحادات التي اعتبرت تطورات ثورية في وقت ما ، أو عن طريق
لجان الأعمال التي ما زالت في نظر العالم هي الاستثناء أكثر منها القاعدة ولا تعتبر المطالبة باشتراك
العمال في الإدارة في حد ذاتها مطلبيا غير منطقي . وحماية المستهلك لا تعتبر أمرا برلمانيا . وبالمثل فإن
تعليم الأطفال عموما لا يتطلب أن تكون للسلطات الرسمية المسئولة عنه سيادة كاملة ، فالأباء أولا ، ثم
الطلاب أنفسهم ، مدعوون للمشاركة في اختيار المناهج الدراسية ، وبناء وتشغيل المدارس ، وتطوير الدورات
الدراسية ، الخ . حتى بالنسبة للجيش - في بعض البلاد - تقبل بعض أشكال التعاون .

في اتجاه ديمقراطية عميقة الجذور .

وقد يكون التناقض ظاهريا بالنسبة للإطار المادى لحياة المواطن اذا ما أسلم قياده للخبراء والقادة
السياسيين الذين يتقبل قراراتهم بدافع ديني . فما من شك في أنه ممثل من أعضاء المجالس البلدية الذين
انتخبهم ممن يفترض فيهم حرصهم على مصالحه ، ولكن الجهاز الإداري يفقد باستمرار قوته وفاعليته ، في
الوقت الذي . يتم فيه التحسن في الإطار المادى نتيجة لقرارات كثيرة تعتمد على المستويين الأقليمى والقومى

ففى حالات كثيرة تكون المشاكل البيئية أبعد مدى من مقدرة الموظفين المنتخبين الذين لا يمكن
لمنتخبهم الوثوق بهم وثوقا تاما عندما يصل الأمر الى مواجهة القوى الكبيرة ، لسياسة الحكومة ، والشركات
الصناعية الكبيرة . والدفاع القومى ، وسياسة الطرق ، بل كذلك قوة المضاربين في الأرضى والمباني ، وبصرف
النظر عن الممارسة المستمرة والعنيفة في بعض الأحيان ، التي يمكن أن تحدث فيما يتعلق ببعض المنشآت
الصناعية الخاصة (ومن أهمها على سبيل المثال الطاقة الذرية) . فاننا كثيرا ما نجد مجهودات لبناء قوى
مضادة تعتبر في واقع الأمر تطورات ايجابية « حديثة » (مبتكرة) . أو محاولات للتجديد في مجال
التمثيل أو المشاركة الديمقراطية . ونظرا لضعف السلطات المحلية ، وأخطام المركزية المفرطة ، فإن
جماعات من المواطنين تحاول إقامة نظم اتصال أفقية تربط فيما بينها المكونات المختلفة لأطوار حياتهم
الكلية ، مثل ، الاسكان ، والمعالاة ، والأسرة ، والأنشطة الترفيهية .

ولا معنى ذلك أن هذا التطور الديمقراطى يعتبر دائما وفي كل مكان موضوع الطلب الواعى
المعبر عنه والمصوغ على مستوى متشعب الجذور ، بل على المكس تحتشد غالبا قوى المخططين ورواد

الإصلاح الديمقراطي المأمول الذين يرفضون الاستسلام لتغافل جماهير الناس في مواجهة المؤسسات الاجتماعية التي تبدو لهم كبيرة ومعقدة ، فهم يعلمون أنه في الأمور البيئية لا يوجد اتجاه علمي مطلق ، ولكن توجد مفاضلات يقوم بها أقلية ، ومن ثم فهم ينشئون الوسائل التي تؤمن مشاركة أوسع مدى من جانب العامة في هذه الاختيارات أو للمفاضلات . والمأساة باختصار هي إعادة نهضة الأبنية الديمقراطية - في المجالات التي أصبحت فيها غير سليمة - بالدعوة إلى عوامل جديدة للاتصال بين القاعدة والقمّة . فالقرار سيتخذ دائما على مستوى القمّة ، ولكن على الأقل سيتمكن تعديله حتى يمكن بالتالي الاسترشاد به . وفي ضوء ذلك يمكن تعريف المشاركة بأنها تكامل تدريجي لنظام سياسى واجتماعى قائم بالفعل لمواطنيّن كانوا حتى ذلك الوقت مستبعدين من عملية اتخاذ القرارات .

المخاطر

يمكن استغلال مشاركة السكان وغيرهم من الجماعات المعنية بوضوح في مناورات سياسية ، سواء كانت تلك المشاركة دستورية أو لها صفة غير رسمية . وأحيانا تتفاجأ الحكومة باعتراضات حيوية على المستوى المحلي ، سواء لعدم ملائمة تصرفها أو للاعتراض على خطة عمل لكونها ضارة أو غامضة ، بل قد تستجيب الحكومة لهذا الضغط ولكن فيما بعد ، وعن طريق دعوة المواطنين للمشاركة في الاضطلاع بمهامها ، فانها تكسب بذلك أداة قد تكون من الصعب استخدامها ، إلا أن لها أثرا في كسب الموافقة على القرار ، فقد تحصل على مدافعين عن وجهة نظرها من بين معارضيه السابقين الذين أصبحوا هم رؤوس جسيمات الدفاع ، ولأنهم لا يستطيعون البقاء خارج هيكل المشاركة فالأمر ينتهي بأن يجعلوا من أنفسهم مبردين (جديليين) مجانيين للهيكّل الذي تمنوا التصدى له . كما يمكن للموظفين والخبراء عن طريق سير أغوار الآراء استغلال هذه المشاركة للتوصل إلى الحجج التي تمكنهم من تقديم مشروع كان من الصعب الحصول على تأييد له . وأخيرا وبالاعتماد الحاذق لجماعة من المعارضين يمكنهم تشتيت معارضى مشروعهم باسترضاء أكثر المعارضين اعتدالا .

وقد برزت كل الانتقادات والمخاوف ، إلا أن تعظيمها يعد فضحا لوجهة نظر ناقصة للعملية ، أو محاولة شيوعية تهدف إلى استبدال مركز قوة بآخر .

وفي الواقع نجد أن الذى مهد السبيل للمشاركة العامة هو الإدارات الفنية في الحكومة (موظفو الوزارات مثل الاشغال العمومية والمعدات ، والبيئة ، والثقافة ، حسب الظروف والبلد) ، وهى التي لا يعتبر العامة من خصوصها ، بل على العكس يعتبرون من حلفائها ضد مراكز القوة الاقتصادية والسياسية . ويجب أن يذكر أن الإدارات المشار إليها لديها أحدث المعلومات والحجج في مجال التنمية الحضرية وغيرها ، لأن لديها الخبرات المتخصصة في تكتيك الموضوع ، ولأنها في وضع يتيح لها قياس النتائج .

ومن ثم فما من سبب يمنعها من استخدام وضما الخاص لجعل موقفها مفهوما ومقبولا ديمقراطيا من كل من العامة والنشاطات السياسية ..

والمشاركة العامة لا تكفى بالقاء الضوء على الطبيعة الخاصة للمشاكل البيئية لمساعدة السلطات على التوصل لآراء جديدة أو رجال جدد ، والوصول إلى ما يفكر فيه الناس ، وتطوير الاستراتيجيات بشكل

ملائم . فبينما هناك امكانية واضحة لاكتساب المشاركة العامة أو ممارستها ، أيا كانت المخاطر الملائمة لها ، فإنها ليست مثبطة للهمة بشكل كبير . فهي أقل جدية من مخاطر الجمود والمحافظة على الحالة الراهنه التي لا يمكنها أن تمتنع الا عن صمت مستمر أو عصيان ..

الاهداف الطويلة المدى

من الأهداف الرئيسية للمشاركة العامة التدفق الحر للمعلومات عن كافة المواضيع ذات الأهمية العامة وتداولها على كافة المستويات . فنحن في حاجة الى تطوير قدرة الجهاز الاجتماعى على الاصفاء واعطاء شكل ثابت لحرية المعلومات التي لا يمكن تحقيقها ما دام تفكيرنا فيها مقتصرًا على اعتبارها القدرة على الاستقبال الايجابى للمعلومات بدون امكانية تنويعها . والرغبة في المشاركة من خلال الجمعيات والجماعات تغلق على الفور حورًا جديدا ، وتمكن باستمرار من سبر أغوار الآراء .

في اتجاه علاقات اجتماعية جديدة

ان الصالح العام في ادارة البيئة المحلية وتطورها الذى يبدو المشروع فيه ممكنا يميل الى التغلص من تقسيمات كثيرة بين السكان أنفسهم ، وبينهم وبين الخبراء أو الموظفين العموميين ، ويساعد على اقامة علاقات اجتماعية جديدة .

وفي هذا الخصوص من الأهمية بمكان أن تكون الرغبة في المشاركة وليدة الاستياء من حماقة وتهور السلطة التي يستشعر تفككها وانزعاجها ، وهذا يدل على التبصر والطموح اللذين يثير اليهما اميستير بقوله ، « ان عدم ثقة الناس الحالية في المشروعات الكبيرة ، والمودة الى أيديولوجية التدرج الانسانى ، وتفضيل الامكانيات والمنشآت الصغيرة ، والتصميمات الاجتماعية الصغيرة ، كل هذه الجقائق تظهر أن الناس يأملون في ضوابط اجتماعية جديدة لا تتضمنها المؤسسات الاجتماعية التقليدية » .

وعن طريق خلق مثل تلك العلاقات الاجتماعية ، التي تتمتع بمرونة كافية لاستمرار التكيف مع تطور المدن والمراكز السكانية والاحياء . يستطيع المسؤولون عن التنمية الحضرية تحقيق نتائج أكثر قربا لمواجهة احتياجات العامة المعنيين ، كما أن هذه الاحتياجات - وبالتالي إشباعها - لن تكون مقصورة على نوعية واحدة فقط من السكان ومستخدمى هذه المدن والمراكز ، بل تشمل أغلبية هؤلاء الناس ، أى أن مشروعات التحسين والتطوير الحضرية - التي تمتد مشروعات جزئية - سيكون لديها الفرصة ، ربما كانت هى الفرصة الوحيدة ، للتقدم الكيفى والاجتماعى . وسيكون للمليات المبنية أساسا على معلومات جمعت بتؤدة ، وتضمن صلاحيتها فرصة تجنب الاعتراضات التي تثور في آخر لحظة ، والصراعات التي تجعل من المستحيل لأى عمل أن يستمر .

عملية التدريب

ولكن هذا النوع من المشاركة لا ينمو بنوع من التناقص من البداية ، فهو يتطلب تنازلات وتدريبات من جانب كل الشركاء قبل كل شيء على القاطنين وغيرهم من العامة المعنيين أن يتعلموا

كيف يفزون أنفسهم بالمعلومات اللازمة عن مجموعة المشاكل التي يثير بعضها اهتمامهم أو رغبتهم في التدخل، كما أن عليهم إعادة اكتشاف قواعد الاجرامات البرلمانية فيما بينهم وبين أنفسهم وفي علاقاتهم بالخبراء ومتخذى القرارات . وأخيرا عليهم أن يتعلموا كيف ينظمون أنفسهم من أجل ايجاد الهياكل الاجتماعية الخاصة بهم ، وتهئية أنفسهم وفق نظام حسب رغبتهم ، وابتعاد موارد مادية لمساندة تصرفهم ومن جانب ممثلى الجهاز الادارى عليهم أن يتعلموا كيفية تعديل موقفهم ووجهات نظرهم للسماح بوجود المشاركة العامة وجعلها مفيدة . وأخيرا يمكن أن يقال أن المشاركة تتطلب تغيرا حقيقيا في الاتجاهات على كل المستويات متى كان لزاما تعديل العلاقات الانسانية (مثل العلاقات بين الأفراد من مختلف الحالات والثقافات . ومن لم تكن اهتماماتهم بالضرورة متطابقة ، والعلاقات بين المحكومين وحكامهم من مديرين وخبراء بمختلف درجاتهم) وحين يعرف الجهاز الادارى مدى ملامته للمشاركة أو حتى أهمية الأمر الذي لا يحدث بشكل أتوماتيكى - يبقى أكثر الأهداف أهمية ، ألا وهو تخفيض نسبة عدم المساواة القائم بين أولئك الذين في حوزتهم المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع وبين غيرهم . وفي الواقع بدا واضحا أنه تحت نفوذ جماعات المواطنين المصريين على المشاركة في برامج البيئة أصبحت الممارسات الادارية في عدد من البلاد أكثر مرونة وتطورا ولهذا الاسترخاء نتائج حتمية هامة تتعلق باللامركزية ، والعلاقات مع الجماهير . فما زالت المشاركة العامة ممارسة تجريبية ، وتؤدى بنا الى أن نأمل في ظهور نوع جديد من المسؤولين أكثر قربا من اهتمامات الجماهير ، أو حتى نوع جديد من الادارة أكثر بساطة وانفتاحا .

تطور الادارة

وفي بلاد قليلة تمخض عن الاتجاه للمشاركة اجراءات تشريعية ، ونذكر مثلا واحدا محمدا وهاما ، فقد صدق البرلمان الايطالى مؤخرا على قانون ينص على اللامركزية ، ومشاركة المواطنين في ادارة الشؤون البلدية وهذا القانون يهدف الى تقوية نظام الحكم الذاتى المحلى ، باضفاء الصبغة القانونية للوظائف التي سلمتها المجالس البلدية بالفعل للأقسام أو الأحياء . وللعلامة بين هذه الأقسام والأحياء وبين ادارة البلديات .

فقد منحت المجالس المحلية للأقسام والأحياء وظائف مقصودة فيما يتعلق بالانشغال العامة والخدمات البلدية ، وحملت مسؤولية ادارة السلع والخدمات المتخصصة للصحة والمدارس والرياضة والثقافة وغيرها من الأنشطة . كما أن لتلك المجالس نفوذا قويا فيما يتعلق باعداد مشروع موازنة المدينة ، وخطط الاستثمار ، والمعايير الخاصة بتوفير الخدمات في كل من الخطة العامة للمناطق الحضرية والخطط التفصيلية - فعلى سبيل المثال تم تنفيذ الخطة الخاصة بالمناطق الحضرية في بافيا بمشاركة واشراف المواطنين . « فتنظيم ادارة البلديات هو العامل الجوهرى لتحقيق مساواة أكبر » .

وفي هذه المدينة سهلت عملية إعادة بناء وتطوير المركز التاريخى فيها بالاتفاقات التي أبرمت مع ملاك المباني وبمقتضى هذه الاتفاقيات تعهد الملاك بايجاد مأوى للمستأجرين خلال عمليات الترميم ، وإعادة تسكينهم فيما بعد في العقارات التي كانوا يسكنون فيها . وبالمساهمة في حصة من العمليات الاضافية (مثل البيئة الاساسية والمعدات الخ) ومن الواضح أن مثل هذه السياسة ليس لديها الفرصة لتحقيق النجاح الكامل الا اذا أمكن للجنان الأحياء الاشراف المؤثر على تنفيذ تعهدات الملاك لتصبح مشاركة أو تعبئة الجماهير أداة رئيسية في أحياء المراكز السكانية القديمة

الشركاء صانعو القرار

وبالطبع يكون القرار غالبا للحكومة المحلية ممثلة في عمدة المدينة والمجلس البلدى ، ومع ذلك فسلطة القرار تتفرع كثيرا حسب حجم المدينة وحجم العمليات المتصورة ، كما أنها تتنوع بوجه خاص من بلد الى بلد حسب درجة الحكم الذاتى الذى تتمتع به التنظيمات المحلية بالفعل . ولكن حتى لو كان هناك تقليد (عرف) قوى بممارسة الحكم الذاتى فانه يكون هناك غالبا تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب الدولة في القرارات الخاصة بتجديد المناطق الحضرية ذات الأهمية المحلية الخاصة ، وذلك عن طريق استخدام الاعانات والرقابة المركزية على الموازنات وجهات التنمية وفي هذه الحال يكون للحكومة المركزية اتخاذ الخطوة الأولى من أجل الدعوة للحوار العام بالتبديل المخلص لحق المواطنين في « حرية الكلمة » ، وذلك خارج اطار الاجراءات البرلمانية والامارية التقليدية وهذا لا يدل بأى حال على ضعف في تفويض سلطة اتخاذ القرارات ، بل على العكس ، لأن ما يطلب من الدولة في مجال المسائل الاقليمية هو أن تظهر كشريك في الحوار على أن تكون شريكا وثقا من موارده ، قادرا على تحديد أهدافه بوضوح ، وفي وضع يمكنه من الاضطلاع بمسئوليته بالكامل وبمنتهى الفاعلية . ومع ذلك فدور التنظيمات المحلية وموظفى البلديات المنتخبين يظل عظيم الأهمية ، بل يكون حاسما أحيانا في معظم العمليات المتصلة بكيفية الحياة في المدن ، وخاصة في المراكز السكانية القديمة .

ولكن اليوم وفي أكثر من دولة يبدو هؤلاء المواطنون المنتخبون مرتبكين في المناقشات العامة بهذه المواضيع ، وأصبح وضعهم غريبا (مائما) ، فهم باعتبارهم سلطة البلديات يظهرون للناخبين عموما كحلفاء للسلطة ، يقفون بجانب الدولة ومصالحيها المختلفة ، حتى ولو وضعتهم آراؤهم السياسية مع المعارضة . ومن ناحية أخرى فهم في تعاملهم مع وحدات الحكومة المركزية يعتبرون ممثلين لمجموع المواطنين . كما أنهم كثيرا ما يشعرون بالعجز عن التغلب على التعمدات الفنية للمشاكل الداخلية في اختصاصهم نظريا ، والتي ينتظر منهم بصدها اتخاذ موقف في التخطيط المشترك الذى سيؤثر على منظماتهم . وهنا يجب أن نضيف أنهم يجدون أنفسهم باطراد أسرى لنظام تتمتع فيه التنظيمات الإقليمية أو القومية بثقل مالى كبير إلى حد يستطيع معه عمدة المدينة الصالح أن يحصل بخلق على الأموال والأعانات ولكن اذا ما ضعفت المجالس قد يجد الناخبون أنفسهم في وضع سيء في مواجهة الجماعات الأخرى ، وخاصة التنظيمات (النقابات) الكبيرة التى تقيم علاقات مباشرة مع الحكومة المركزية .

المخبراء

ومن المنطقي أن يبتعد الخبراء والفنيون من مخططى المدن ، والمهندسين المعماريين ، وعلماء الاجتماع ، والاقتصاديين ، وأن يفتقوا موقف الحياد تجاه كل من متخذى القرارات والمواطنين العاديين . وأن يكونوا في خدمتهم ، أو بالأحرى مثل كل الشركاء الآخرين ، مع فارق أنهم تزودوا بوسائل الثقافة الرفيعة لتكون في خدمة الصالح العام ، وفي هذا منتهى المثالية ، لكن الواقع أن هؤلاء الخبراء أما موظفون لكل الوقت في البلدية ، ومن ثم لا يستطيعون الاستقلال تماما عن السلطات البلدية ، واما أنهم متخصصون على

مستويات عليا عموما - على مستوى الوزارات حيث تكون الحكومة المركزية هي المستخدم لهم في بعض البلاد . وفي بلاد أخرى يعملون بمعقود في خدمة مصالح أو ادارات مماثلة رغم كونهم أعضاء مهنة حرة - وفي كل الحالات . وبازدياد عدد المشاكل والأنشطة في مراكز المدينة ، وجد هؤلاء الخبراء أنفسهم مضطرين للعمل بشكل مكثف وبرقم سريع جدا . واكتسبوا في السنوات الأخيرة قدرا لا يضاهى من البراعة والانضباط التبادل في الخبرة . ولهذا السبب يحدث التطور في البع الاجتماعي ، والانعكاس على وسائل الاتصال والتخطيط الديمقراطي ، بعيدا عن دائرة نفوذهم . ومن ثم فهم لا يدركون بوضوح هل يعملون منفردين نيابة عن المؤسسات القائمة التي تستخدمهم ، أم يجب عليهم مهادنة ومناصرة القوى الجديدة التي تظهر هنا وهناك بين الجماهير . وهم يعلمون أن باستطاعتهم الاسهام في نجاح الحملات التي يبداها السكان ومستخدمو هذه المراكز ، كما يعلمون أيضا أنهم يجدون أنفسهم غالبا في دور المحكمين حتى ولو لم تكن هذه رغبتهم . وأخيرا فكلما الجانبين لا يعتبر وجوده ضروريا .

المواطنون

وتبدو الأمور أقل وضوحا عندما نصل الى الفئة الثالثة التي تعد بالنسبة لهدفنا أهم فئة من الشركاء في هذه المشاركة . فوجود السكان والمستخدمين وتدخلهم لا يثير في حد ذاته الريبة لدى الموظفين المنتسبين أو الخبراء . فبالأحرى نجد أنه من الصعب غالبا التعرف على هذه الفئة ، كما أن الشركاء الآخرين يجدون صعوبة حقيقية في التعرف عليها وتحديدها ، حتى ولو كانت لديهم أفضل النيات الممكنة ، فمثلا في حالة التياح بعملية احياء (تأهيل) لمدينة داخلية تؤثر في عشرات الآلاف من المواطنين لا تشدد مجموعة السكان المعنيين بحق التدخل في اتخاذ القرار ، ولكن الأمر يقتصر على وفد من ممثلي هذه المجموعة ، وهنا يثور التساؤل هل رجال الميليشيا أو مندوبو الجماعات والمنظمات ممثلين للسكان ؟ ثم تأتي التساؤلات عن مدى أهليتهم ، والمعلومات التي لديهم ، وأسلوبهم في التعبير ، وعدم نسيانهم لمشكلة بواعثهم التي قد تبدو شديدة الضالة بمقارنتها بأهمية المشروع ككل . وقبول مبدأ أن يتولى المواطنون المعنيون وتجار الحي على سبيل المثال - تجميع أنفسهم تلقائيا في تنظيم - كما هي رغبة الشركاء الآخرين المتزايدة - لا يجعل هذا التنظيم غالبا أكثر من عمل أقلية . فعندما يواجه السكان والموظفون بعضهم البعض في الاجتماعات التي تنظمها المجالس البلدية أو مخططو المدن يتضح بشكل محزن أنه حتى أكثر الجهود مهارة لتوفير المعلومات الضرورية ، ومشاركة السكان في شؤون مجتمعهم ، لا تحوز الا اهتمام الأقلية فقط ، وأن هذه الأقلية هي دائما التي تتفاعل وتتحدث وتوجه الأسئلة وتقدم الاقتراحات . وأسباب عدم المشاركة معروفة ، الحواجز اللغوية والثقافية ، صعوبة مفارقة المقر (الموطن) أو التفكير في أيدي من المسائل الخاصة ، وعدم التورط ، سواء دل ذلك على موافقة ضمنية أو مجرد لا مبالاة - لا يمكن الجزم بذلك - وأخيرا التشكك فيما اذا كانت الجهود المطلوبة تستثمر أى نتائج . وجدير بالاهتمام دائما العمل على معالجة أسباب عدم التورط التي لا توجد الا محليا وعلى أساس حالة كل فرد .

وفي الوقت نفسه يجب أن تقبل الطبيعة الخاصة للسكان والمستخدم كواحدة من حقائق الحياة التي يعمل حسابها . بالنظر الى الظروف المطورة للمشاركة - فالقصور الذاتي للامة لا يمد ظاهرة جديدة ، ولا حقيقة أن قادة أو أعضاء المنظمات من رجال الميليشيا من عليا (صفوة) القوم والقائمين بعمل

المثاليين أو المندوبين . ويبدو الآن أن المنظمات المشكلة لحماية البيئة أو تشجيع المزيد من الأفكار (المفاهيم) المنصفة لأحياء المراكز السكنية بالمدينة توضح أساسا وجهة نظر بعض الجماعات القومية ، ويبدو عموما أن عملية إنشاء المنظمات مقترنة في الأصل بالطبقات المتوسطة ، والجماعات في عملية ارتقاء التدرج الاجتماعي والجماعات المميزة في الطبقات الأخرى . وحتى لو كان الأمر صحيحا لا تمد هذه الملحوظة سببا في قطع الرجاء من الديمقراطية في المنظمات بل على العكس من ذلك قد تحرص على البحث عن وسائل جديدة لد المشاركة الى الفئات الأقل تمثيلا التي نجد فيها النساء غالبا .

• ومع ذلك فمما من أحسن في الوقت الحالي... يمكنه أنكار أهمية دور الميليشيا أو أكثر القادة نشاطا، وكما أشار بلوش لينيه فإن لرجل الميليشيا عند الموظف المنتخب مثل ما للغير من أهمية . فالوظفون يحتاجون الى رجال الميليشيا للتأكد من أدراكهم لحاجات الجماهير الحقيقية التي لم تستنتج من المصادر الحكومية فحسب ، لمناهضة توكيدات الخبراء ، ولوازنة النفوذ الذي تجمع لهم . ليمكنهم مع زملائهم القيام بأعمالهم . والخبراء من جانبهم يحتاجون الى رجال الميليشيا كي يحصوا أنفسهم ضد النزعات الشخصية للموظفين المنتخبين لتصرهم الخدمة على ناخبهم . مع أعمال الجماعات الأخرى من السكان ، وبغاية عند تضييعهم بالأعمال الطويلة المدى في سبيل الأعمال القصيرة المدى التي ستكون أساس الحكم عليهم عند حلول موعد الانتخابات التالية . وبرغم كل التحفظات السابقة فالجماعات والمنظمات تعد صوت الرأي العام ، كما أن على الموظفين والخبراء واجب مواجهتهم في أي حوار مما يعتبر بحق مشاركة عامة .

أشكال ومستويات المشاركة المشاركة من المستويات العليا

واليوم ليس من المستغرب على السلطات أن تكون أول من يحاول اقناع الناس بالمشاركة ، وعلى ذلك كانت حملات المشاركة والاجتماعات تشجع غالبا وتنظم كجزء من سياسة بيئية قد تكون في حد ذاتها جديرة بالثناء ، وفي بعض الحالات كانت تأخذ شكل الممارسة الدعائية أو حتى شكل الاستفتاء على عملية مخططة أو مشروع في دور الاعداد . ولكن قد يطلب المستخدمون واللجان أو مجموعات العمل تزويدهم بالمعلومات عند مبادرة الإدارة ، وذلك في محاولة لتحقيق تفهم أفضل للاتجاهات والاهتمامات العامة في مجال محدد . ومن الواضح أن فاعلية هذه الإجراءات تعتمد على جدارة المتحدثين المختارين ونوعية الخلفية الأساسية التي توافرت لهم فقد تشكل اللجان من أشخاص تعرفوا المشاكل التي يجب علاجها وطلبوا المعلومات من الإدارات وهيئات الخدمات المعنية . وأعطوا الوقت الكافي لدراسة الخلفية المادية للموضوع . ويتمخض عن هذه الطريقة مناقشات مثمرة ما تنبثق منها غالبا أفكار جديدة .

وقد تبدو المشورة المقدمة من القعة مجرد حيلة سياسية لكسب الموافقة أو الرضا للمشروعات ، الا إذا كان هناك معلومات أولية كاملة ، وعلى ذلك يكون من الخطأ رفض هذا النوع من المشاركة المغرية البعيدة عن تناول اليد حتى ولو كان هناك قصد للتلاعب وتظل مثل هذه الاستشارات وسيلة نافعة لاكتشاف ردود الفعل العامة بالنسبة للمشاكل المحددة بوضوح ، بشرط أن تكون هذه الاستشارات قد أعدت ونظمت كما ينبغي ..

المشاركة من المستويات الدنيا (القاعدة)

قد تكون المشاركة التلقائية المفضلة متخصصة أو عامة - والمشاركة المتخصصة تنشأ غالبا في منظمات الدفاع التي تتكون كرد فعل لعملية معينة أو مشروع معين مثل ، عمليات التجديد ، والهدم ، والتطوير غير المنسق ، الخ . والرفض أو المطالبة بعمليات الصقل والاحياء تبعث على الرغبة في المشاركة في ادارة البيئة التي يرتبط بها الانسان . ومن ثم فرد الفعل التلقائي هذا يكشف عن كونه ايجابيا بالكامل في أهدافه حتى ولو بدا في أول الأمر معتمدا على الرفض والاحتجاج . فهو يرمي الى تحسين الموقع وتوفير ادارـ ' نـل لالحى أو للتسهيلات العمومية . وهو غالبا يتجه الى تأسيس أو تسخير علاقات السلطة ، والاتجاه الى التشريعات القائمة . وأكثر ما يميزه أنه يحصل على المعلومات الضرورية بسرعة . وبهذا نجد ردود الفعل التي كان مجالها محدوبا جدا في البداية ، وقد أصبح من الممكن استخدامها وتوسيعها بجماعات تأسيسها أفضل ، وأنشئت على أساس دائم . وهذا النوع يشمل المستأجرين ، ومنظمات التجار ، وتنظيمات مستخدمى المواصلات العامة ، وتنظيمات المترجلين أو المشاة ، وبالطبع أصدقاء هذا أو ذلك الحى التاريخى .

ويصبح الحوار مع السلطات ذا معنى اذا حصل المواطنون المعنيون على معرفة فنية كافية لمناقشة شرعية لحالتهم الخاصة ، وذلك كنتيجة لصلتهم بتلك الجماعات الدائمة . ومتى نجح هذا الشكل من المشاركة في تثبيت اقدامه يحسن أن يبدأ العامة في أن يكون لهم خبراؤهم ، مستقلين بذلك عن السلطة الادارية .

ونحن نمنى بالمشاركة العامة المشاركة التي يطلبها المواطنون الذين يلتقون تلقائيا لا بسبب اهتمامات خاصة أو قطاعية ، وذلك لاتخاذ اجراءات فيما يتعلق بارتباطات تخص البيئة التي يعيشون فيها . ومثل هذه الطريقة الخالية من الاغراض نسبيا لا تمنع مثل هذه المجموعات من قصر أنفسهم على بعض مظاهر البيئة المحيطة بهم بتميز البيئة الاجتماعية والبيولوجية ، أو ربما العناية الجمالية بالقيم التاريخية ، الخ . وتصبح هذه الجماعات أكثر فاعلية مما يجعلها أكثر استمرارا ، نظرا لانها لم تنشأ لفرض معين ، لذلك فهى لا تحل عندما تنتهى عملية وكلت اليها . ومن ثم يمكنها تجميع وزيادة خبراتها .

ومن أهم العاملين بالفعل في اطار البيئة العمومية في الأحياء المحلية منظمات الحى أو القسم التي تمد أكثر نجاحا في تحقيق التآلف بين الأنشطة القطاعية ، التي تمارسها الادارات المختلفة والخدمات الفنية في المدينة . ويمكن للسلطات غالبا الاعتماد عليها . لا فيما يتعلق بجدولة دقيقة للاحتياجات فقط ولكن أيضا في تقديم مقترحات جديدة .

مستويات التدخل

تنوع مستويات المشاركة العامة وبداية احتمالاتها وفاعليتها في أول الأمر حسب حجم المنطقة المعنية . فإذا كانت ضواحي المدينة واسعة . فمن الواضح أن تمعد المشاكل يقتضى تشكيل جماعات سكانية متخصصة على مستويات تمثيل متعددة . وبالعكس اذا نظرنا الى مدينة صغيرة مكونة من أقسام

قليلة ، أو حتى بضعة شوارع ، فقد يتوقع مشاركة مباشرة من السكان التجمعيين في شكل تنظيم مسن النوع الذى ذكرناه آنفا .

وفي المرحلة الاولى تمد المشورة التزاما أوليا من أجل تحديد الحاجات . ويجب تنظيم المشاركة بالشكل الذى يسمح للسكان وتنظيماتهم بطرح أفكار للمشروعات والأنشطة النوعية ، ويضمن أن تؤخذ هذه الأفكار في الاعتبار في خطط التحسين ومشروعات التنمية الاوسع مدى . ومن ثم فمن الضروري وضع اجراءات استماع للتيارات المعاكسة في وقت مبكر عند اقامة أى مشروع ، وذلك للتشاور حتى تتاح الفرصة لوضع الشكل النهائى لما سيتم تنفيذه .

ويمكن اتباع هذه الممارسة بسهولة أثناء اعداد البرامج بشرط تشجيع - لاجد تقيؤى - كل الأطراف المعنية على صياغة المشروعات والمضادة والأشكال المتباينة المناقضة . وفي السنوات الأخيرة بذلت محاولات وقدمت مقترحات عديدة ، بهدف تحقيق هذا النوع من التعاون الذى يعتبر من الناحية النظرية مرضيا الى حد كبير .

ولتأكيد الأهمية القصوى للاستماع ، والمشورة التمهيدية ، نستشهد بحالة أمستردام ، حيث أدت صياغة خطة حضرية متسمة بالطموح الى صدام عنيف مع مجموعات العمل . فقد رفضت في بضع ساعات الخطط التفصيلية التى استغرق اعدادها سنوات من العمل . ووعت مدينة أمستردام الدرس من هذه التجربة المؤلمة . ووضعت اجراءات يتم عن طريقها اجراء المناقشات مع السكان في مستهل عملية التخطيط ، على أن تستمر على مدى اتخاذ خطوات التنفيذ .

وقد تخدو الكثير من المدن حنو هذا المثال ، بل يمكن الذهاب الى أبعد من ذلك ، والتفكير في المشاركة بالاستمرار لأبعد من مراحل الاعداد وصياغة البرنامج . وعندما تصل التنظيمات الى درجة كافية من القوة ، وتشارك في اعداد الخطط منذ بدايتها ، فهى تظهر - كما حدث في بعض البلاد - أنها تستطيع أيضا أن تؤدى دورا في الاشراف على تنفيذ المشروعات ، ثم بعد ذلك المعاونة في ادارتها . والنجاح في هذا المجال أكثر اثارة للاعجاب ، وأسهل تحقيقا في المدن الجديدة .

ولكن ما من سبب يدعو لاعتقاد أنه مستحيل فيما يختص باحياء (تأهيل) المراكز السكانية في المدن القديمة . ومن الأمثلة التخطيط الحضري المشترك لمدينة بافيا الايطالية ، ولا يمكن ادعاء أن هناك امثلة كثيرة للاختيار من بينها ، ففى بافيا تتولى لجان المجمعات أو الاقسام القيام بمهام في غاية الأهمية . وقد أمكن تحقيق النجاح في التخطيط المشترك للمدينة ، لا لسبب غير تمبئة المواطنين ومشاركتهم المتماسكة الصلبة خلال الأطوار التمهيدية . فبعد أن تولت لجان الاقسام شرح المطلوب عرضت الخطة في اجتماعات موسعة أخرى في المدارس الثانوية على سبيل المثال ، واتبع مثل هذا الاجراء بالنسبة للخطة الحضرية التى أقرت في اجتماع عام بعد عدد كبير من اجتماعات العمل مع الجماهير . وبهذا الاسلوب المتفتح أرسيت القواعد للمراحل اللاحقة التى تتمثل في اعداد الخطط التفصيلية ، وأخيرا التنفيذ .

وحقيقة أن كل أسرة في بافيا تعلم مشتملات الخطة الحضرية ، وما سجدت مستقبلا ما يعتبر ضمنا ضد تأخير التنفيذ فاذا كانت المشاركة والاشراف حازمين خلال فترة اعداد الخطة فأهيمتهما سزداد دون ريب أثناء تنفيذها مما يتطلب اشرافا متواصلا من مختلف الاحياء والاقسام لتجنب أى تعديلات احتيالية في البنية الحضرية وبالتالي يسهل على الادارة تنفيذ العمليات الضرورية علاوة على أنه يجب عدم تبديد الموارد - غير الكافية - الموضوعة تحت تصرف الجماعة وهذا يتطلب تشغيلا ذكفاءة ادارات البلدية التى تشترك فيها الاقسام .

شروط وقواعد المشاركة المباشرة

والمعلومات هي أساس المشاركة . ففي مجال مثل تخطيط المدن يعنى اقتسام المعلومات الى حد كبير اقتسام النفوذ ومثل هذه المشاركة هي على وجه التحديد هدف المشاركة العامة في القرارات الخاصة بالبيئة .

الرغبة في اعطاء المعلومات (الاعلام)

تظهر التجربة أن المعلومات النازلة من السلطات والخبراء الى العامة غير وافية أو متاخرة أو غامضة والمتباد ان تكون العتبة الاولى في طريق اقامة الحوار هي اللهجة الفامضة التي يستخدمها البعض ممن يجب عليهم بذل كل جهد ممكن ليكون اسلوبهم واضحا وصريحا وأميناً باستمرار . ولا يمكن ايجاد مناقشة ديموقراطية مخلصة اذا لم يكن لدى جميع اطراف الحوار منافذ متساوية الى مصادر المعلومات . ولا يحضرنا الكثير من المحاولات لاختفاء الحقائق غير المستساغة عن المواطنين أو عن بعض الموظفين المنتخبين حيث يمكن مواجهة عدم الاتفاق والاعطاء المؤسفة عند تداول البيانات لأنه في مثل هذه الحالات تتطلب المشاركة أسلوبا مختلفا تماما .

القدرة على اعطاء المعلومات (للاعلام)

ان توفير المعلومات الصحيحة والارقام الدقيقة والبيانات المتاحة المفيدة اقتصادية كانت أو اجتماعية أو خاصة بالهندسة المعمارية أو بتخطيط المدن يعد في كل المناطق التي تمنى بقضايا البيئة مهمة شاقة لا يمكن تنفيذها بشكل مرض الا من خلال استخدام طرائق التقنية (التكنيك) التي لا يمكن اكتسابها بين عشية وضحاها ومن النادر في الواقع اخضاع تلك الطرائق اذ يحدث عادة خلط بينها وبين تكنيك الدعاية التجارية أو السياسية أو بينها وبين تكنيك التعليم المنهجي فالتعليم مطلوب في الواقع ولكنه هنا تعليم منى أساسا على الوسائل التي تنادى بالمساواة وهو خاص بالبالغين الذين يحظون بالاحترام أولا وقبل كل شيء ويجب الإشارة الى أنهم هم الأكثر اهتماما بالمعاملات التي يساندونها اذ انهم سيصبحون هم المستفيدين من تلك المعاملات أو يصبحون هم ضحاياها . وحيث أنه من المأمول أن يصبحوا شركاء مبكرين لتلك المعاملات فمن الانصاف اعطاؤهم للمعلومات التي تم تأهيلهم لها دون تكتم أو سيطرة .

وبالتالي تنمو هنا بالحاجة الى التكيف مع البيئة او حتى ابتكار الوسائل اللازمة لحاجات الافراد والجماعات الذين يطلبون الاشتراك ويعتبر استمرار مشاركتهم امرا مرغوبا بغض النظر عن اهتماماتهم الخاصة وطبقتهم الاجتماعية ومستواهم الثقافي وبالطبع يصدق هذا بالمثل على قادة وميليشيات التنظيمات الذين عليهم أحيانا بذل جهود مماثلة لجهود ممثلي المصالح والادارات وكفاءة حتى قبل اتخاذ الاجراءات القانونية للمشاركة بل خلال فترة بقائها نجد بوضوح أن الوسيط الاعلامي دورا هاما وأهم عناصر هذا الوسيط هو الصحافة المحلية وذلك في الحالات التي تتضمن تحسين وتأهيل المراكز الحضرية بالمدينة . واستبدال التلفزيون (بما في ذلك توزيع البرقيات) يضيف أبعادا جديدة لأن هذا التكنيك يجعل

المعلومات تتحرك في كل الاتجاهات بما فيها الاتجاه الأفقى - إذا جاز التعبير - ثم تعود الى مصدرها مصححة وأكثر قيمة ، لتزود كل الشركاء بالتغذية الراجعة التى تمد عظمة القيمة للمناقشة الديمقراطية ومن ثم يصبح الاعلام أمرا ذا اتجاهين كما يجب أن يكون . والاتصال الاجتماعى المغنى بهذه الطريقة يؤدى بمنتهى الفاعلية الى تضيق الفجوة بين المواقف المختلفة ثم يؤدى في آخر الأمر الى اجماع الآراء .

التدريب من أجل المشاركة وعن طريقها

الروابط المتينة بين المشاركة والتعليم جليلة واضحة وفي كل من المراحل التى سبق أن ذكرناها ، ومازلنا نكرها ، تتطلب عملية المشاركة - التى تعتبر وسيلة جديدة لتحسين البيئة - التدريب والعرفه وهى بلا شك تتطلب من الجماعات والتنظيمات معرفة لا نهائية عن الديمقراطية واحترام النفس ، كما تتطلب صياغة كل أنواع الوسائل المختلفة لجعل المناقشة بين القاعدة وبين السلطات مؤثرة وعملية معرفة مماثلة ضرورية بالنسبة للسلطات أيضا اذا كان لها أن تتخلص من تحيزها للمبیت والانشغال في نوع من الحوار النزيه الذى يمكن أن يؤدى الى انبثاق شكل جديد من الديمقراطية .

وفي الواقع هناك عدة وسائل محتملة يمكن وزنها ، وابتكارات يمكن التوصل اليها والتحسين في ادارة المدينة الذى يمكن أن تتمخض عنه تلك الابتكارات كبير للدرجة التى تفرى الانسان باقتراح أن يكون هناك نوع من التدريب الرسمى (المنهجى) - بالمعنى الدقيق للمعارة - لن سيؤدون دورا رئيسيا في المشاركة . والدورات التدريبية التمهيدية والمتقدمة في ادارة المجتمع موجودة بالفعل هنا وهناك وقد فكرت مؤسسات دولية متعددة في تشجيع الفكرة عن طريق مساعدة المناطق النامية على تنظيم مثل تلك السدورات بشكل منسق . وسيكون من المفيد جدا أن تؤكد تلك الدورات أهمية أشكال المعرفة المتعددة . التى تم سردها فيما سبق ، والتى يتحتم حضورها على قادة المنظمات والمليشيات الذين ينتظرون أن يؤدوا دورا في اتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة . والنظر الى هؤلاء المواطنين باعتبارهم المديرين المحتملين ، بالإضافة الى المتخصصين . ومجالس البلدية الخاصة بالبيئة ، والسلطات الأخرى هو في حد ذاته ذو قيمة تعليمية عظيمة . ويجب أن يضع المعلم أسس ونوع المشاركة التى نحاول تعريفها ، قبل التدريب العملى في تكتيك المشاركة والتصرفات الانسانية والاجتماعية ويحضرنا في هذا المجال التعليم النهجى (في المدارس) ، والتعليم خارج المدارس . فاذما رغبنا في أن نستبدل بالامبالاة والتسلية تجاه ادارة المدينة بالانتماء الشديد والاهتمام بالفهم والتصرف الايجابى فلا بد من أن يكون لدى المدرسة الطموح والوسائل التى تساعد على طبع هذه الاتجاهات في الأذهان لكى تنقل في مرحلة أولية فهما واقميا وديناميكيا للطريقة التى تمكن من تحسين وتطوير البيئة الريفية والحضرية بحيث تصبح معروفة ومحترمة من الجميع باعتبارها أصولا تعاونية نافعة .

والاحساس المدنى أو روح المواطنة لا يكتسب من خلال الدراسات المركزة في المعاهد الدراسية ومستويات السلطة . فمثل علم التنبؤ (علم أثر البيئة في الحيوان والنبات) الذى بدأت تدرسه المدارس الابتدائية والثانوية لتلاميذها يمكن تدريس الديمقراطية الحضرية بأسلوب مفيد باعتبارها مجالا للعمل المتطور المستمر . أما بالنسبة للتعلم بعد المرحلة الدراسية للبالغين من كل الاعمار الذى أمكن توفيره مؤخرا

في عدد متزايد من البلاد وأن لم يحقق نجاحا مماثلا لتعليم المدارس فإنه أساس لا غنى عنه للمشاركة كما أنه يوفر في الوقت نفسه أكثر الفرص طبيعة ورسوخا لتوسيع نشاطها وفعاليتها والعمليات في المراكز السكانية بالمدن القديمة تقدم أمثلة رائعة لكلا المظهرين ومن النادر أن نجد من الناس من يعرفون مدينتهم حقاً . وهذا النقص في المعرفة يعد علامة على الانعزال الذي يدعو للأسف . وعموما نجد أن سكان المدينة يعرفون عدد سكانها ، ولكن فكرتهم عن التكوين الاجتماعي للسكان مبهمه وغامضة . وقد يكون لديهم فكرة سطحية عن أهميتها الاجتماعية أو بالنسبة لأنشطتها الاقتصادية فهم يقنعون بالانطباعات العرضية ، ولا يبدلون أى جهد للحصول على فكرة شاملة ومثل هذا يصدق على أنشطتها ومواردها الثقافية التي يكون تقديرها غالبا أفضل من جانب الأغراب .

أما بالنسبة لتاريخ المدينة فهو الضائع في غشاوة الالمبالاة وعدم الاكتراث لأنه لا ينقل شفاعة ولم يعد محفوظا بحكم التقاليد المالكية منذ أمد طويل والمباني التي شاهدها لم تعد ملحوظة . ومن هنا نجد أن الأوضاع السيئة التي تنشأ عند وقف مشروعات الحماية للمدن والإحياء لا يدرك أغلبية سكانها - ولوقليلا - طبيعتها ومبررات وجودها ومميزاتها الخاصة . ويحتمل أن هذا من الأسباب التي تجعل مثل هذه المشروعات ضرورية في المقام الأول .

وعندما تحدث عمليات الحماية (الصيانة) فإنها لا تستطيع كسب التأييد وتحقيق النجاح التام الا اذا أدرك المواطنون المعنيون أهمية ذلك ، وقبلوا دوافعها وأهدافها . ومن ثم فلا بد من أن يكون لدى المواطنين وسائل لمعرفة ما يتعلق بمدينتهم قبل مطالبتهم بالاشتراك في الحفاظ عليها . وقليلًا قليلًا سيصلون الى درجة التعلق والاعزاز للصفات التي يجب أن تحكم الادارة الجماعية (التعاونية) للمستوطنات البشرية الا وهي ، الاستعداد والأهلية للتجديد والخلق ، القدرة الشخصية على الإعجاب والحب ، وببساطة أكثر الصيانة المستمرة وأخيراً العلاقات الذكية مع البيئة .

لماذا وكيف تمويل المشاركة

متى تم قبول أن يكون للمواطنين الحق في المشاركة والالتزام بها في عملية تأهيل مدينتهم أو حيهم . فإن قائمة المهام المطلوبة منهم تزداد باطراد والمنظمات التي ينتمون اليها او التي تمثلهم قد تواجه بأعمال طويلة المدى لا يملكون لها موارد كافية . ومن ثم ينتظر من هؤلاء المشاركين أن يقوموا بعمليات استقصاء وتحليل وتقويم متعددة . بالإضافة الى تحملهم مسئولية نشر المعلومات داخل مجموعات العمل وبين كل أفراد العامة المعنيين . وأن يحضروا عددا كبيرا من الاجتماعات ثم ان عليهم المعاونة في الاشراف على العمليات وأخيرا المعاونة حتى في ادارة المشروعات والتسهيلات المقدمة . وعلاوة على ما سبق فالحاجة الى الاستمرار مؤكدة فلأن الأوضاع تتغير والآراء تتبدل يسود الشعور بأن الجدل يصبح بحق ديمقراطيا اذا كان متواصلا ومستمرًا .

فلا يمكن قصره على مجرد مناقشات قليلة عند الضرورة ، أو اعطاؤه حصة ضئيلة من برنامج التأهيل . فكيف يمكن للمشاركين الوفاء بكل هذه الالتزامات ؟ أن عنصر الوقت هو أولى المسائل التي تثار . فمن الواضح أن المشاركة تتطلب وقت فراغ كبيرا . ولا يكتفى هنا أن نقول ان المهتمين بها

متطوعون أو مستعدون دائما لتسخير وقتهم لقضية يعتقدون انها جديرة بالاهتمام . ف مواطن اليوم الذى يعمل لا يملك الا وقتا محدودا جدا يمكنه التضحية به ، وحتى لو أمكن للمتطوعين مثار الحديث أن يكروا أنفسهم للمشاركة ، لأن ظروفهم الحالية تسمح بذلك دون تضحية كبيرة من جانبهم ، فيجب أن نتساءل هل من العمل تحقيق ديمقراطية أوسع مدى تنتشر حتى تضم المشاركة كل الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ويجب أن لا يؤدي الاستمرار النسبي للمناصب والمسؤوليات الى خلق تدرج وظيفى مبنى على الامتيازات فاعطاء الأفضلية للمتقاعدين أو كبار السن في الوظائف المستديمة التى تتطلب درجة عالية من التواجد لا يعد حلا سيطا في حد ذاته . بل يعتبر احيانا هو الامكانية الوحيدة ولكن هذا يجب ان لا يكون قاعدة عامة اذا كان الهدف هو تشجيع الادارة الفعالة المتفتحة الذهن . ورغم ان الاحتفاظ بممثل دائم في كل أنواع المشاركة الطويلة المدى لا يعد أمرا مرغوبا فيه وأنه أمر مطلوب عادة في حالة مشروعات تأهيل المدينة الداخلية ، اذا كان لهذه العمليات وقت زمنى محدد . ومضى انتهت العملية يجب بده نوع مختلف من المشاركة في شكل ادارة موجهة من المرجح انها لن تثير الاهتمام بدرجة واحدة لدى الجميع .

وتوحى التجربة بتنظيم ساعات العمل للمشاركين العاملين كل الوقت حسب الحاجة . وعند الاخفاق في ذلك يجب أن يقبل مبدأ تكريس المشاركين لأوقات فراغهم من أجل شؤون المجتمع ، ويمكن تقديم نظم للترخيص بالتغيب عن العمل للشركات والادارات الحكومية . ويمكن ايضا تنظيم اجازات اضافية مؤقتة بدون أجر للمتطوعين من قادة المنظمات . بل قد يكون من المجدى تأجيل تعاقدهم لتمكينهم من تنفيذ وظائفهم الاشتراكية المؤقتة مع ضمان تمكينهم من استعادة وظائفهم في نهاية هذا الوقت .

كل هذه الاجراءات تفترض أن التنظيمات لديها - بالطبع - وسائل الانفاق على نفسها وعلى قادتها . وهذه هي المسألة الثانية والأكثر أهمية التى يجب ايجاد حل لها اذا اردنا الحصول على المشاركة العامة ذات الفائدة الحقيقية للمجتمع .

ويجب أن لا يقتصر المشاركون على تخصيص ساعات طويلة للمناقشات ودراسة المقترحات والمشروعات . بل يجب عليهم - كى تكون المشاركة فعالة - أن يصلوا الى نتائج دقيقة جيدة الصياغة ، وإلى مقترحات بديلة لا تقل دقة واكتمالا عن تلك التى يعترضون عليها . وهنا يصبح تدخل الخبراء مطلوبا ، إذ يصبح من الضروري الاتجاه الى الفنيين (أو الفنيين المناظرين اذا جاز التعبير) الذين ينفردون بالقدرة على أفرار كل الاهداف والبدائل على الورق في مستندات واضحة وكاملة ومعدة بمعرفة محترفين .

ولم يعد أحد يتخيل أنه يمكن للمنظمات المتمتع بمثل تلك الخدمات بدون مقابل . وهذا مجرد مظهر للحاجة الى الأموال مظهر لنظام للتمويل غير قائم على مجرد كرم بعض المواطنين الذين قد يجعلون أنفسهم في آخر الأمر غارمين لمجرد تقانيهم في تحقيق المصلحة العامة .

وفي البلاد التى حصلت فيها جمعيات المشاركة على أكبر درجة من الاعتراف والقبول واصبح لها نشاط كبير ، يمكن لهذه الجمعيات ان تتوقع ايرادا من مصادر مختلفة يمكن الحصول عليه من التعاون بين الادارات المحلية والوطنية . والمصدر الأول هو الاعانة الحكومية او البلدية . وعادة تكون هناك تحفظات بشأن الاعانات التى قد تصف استقلال الجمعية ومع ذلك فالروابط بين الدائن والمدين ليست بالضرورة روابط استرقاق أو عبودية . بل يمكن للجماعة ابداء القوة المضادة التى خلقت من أجلها مع

الاقرار بعدم امكانها الاستمرار في الحياة دون الدعم المادى من واحدة أو أكثر من الوحدات الحكومية .
ويجب التنويه بأن الاعانات أو التسهيلات الأخرى لا تمنع أو يجب أن لا تمنح الا على أساس تماقضى
أى في مقابل الخدمات الأخرى المقدمة للمجتمع ..

ويوجد في بضعة بلاد مصدر آخر للأموال مثل الهبات من الشركات الكبرى والمؤسسات أو
الأفراد . ويمكن لهذا النوع من الرعاية أن يستمر بشكل واضح حيث تكون هناك منفعة ضريبية كبيرة
(استفادة كبيرة من الناحية الضريبية) متاحة لمانحى هذه الهبات . وإمكانية أخرى تتوقف على السماح
للمنظمات التى لا تهدف الى الربح بالحصول على قروض مصرفية ، وتخصيص أموال خاصة لهذا الغرض
ليموض النقص في المصادر الأخرى ولكن أنسب طريقة (وسيلة) لاشتراك المنظمات في أحياء (تأهيل)
المدن الداخلية القديمة هى بالطبع تضمين تكاليف هذه المشاركة في الموازنة العامة لمشروعات التجديد
والتطوير . وبمجرد تقديم الدراسات للمجتمع يجب على الجمعيات المسؤولة العمل على تضمين المشاركة
وسط البنود المدرجة في الميزانية عند تقدير تكلفة العمليات .

ولن يكون بعد ذلك من المستغرب توفير أموال بهذه الوسائل المختلفة متى تم الاعتراف بدور
المنظمات الاشتراكية فهذا الدور له من الأهمية ما لأدوار الموظفين والخبراء المنتخبين فالمشاركة هى خدمة
جماعية (جماهيرية)

سيناريو التآهيل والمشاركة

وفي الختام قد يبدو من المرغوب فيه تقديم أسلوب منهجى . وقد يكون احدى الفكر عن تحليل
عدد كاف من الامثلة لأنواع مماثلة من المشاركة مأخوذة من دول أو اقاليم مختلفة بأمل أن يكون ممكنا
على هذا الاساس ابتكار برنامج وجدول صالحين للتطبيق في العالم أجمع تقريبا . ولكن مثل تلك النتيجة
لا تبدو ممكنة بل ليس من المؤكد انها حتى مرغوبة .

فأولا - وكما سبق أن ذكرنا - ممارسة الديمقراطية المباشرة حيث المشاركة في الشؤون البيئية
بمجرد شكل من أشكالها ، تمتد كثيرا على التقاليد الاجتماعية والثقافية وعلى الممارسات الادارية . وهذه
التقاليد والممارسات تختلف كثيرا من بلد لآخر حتى بين البلاد ذات النظم الاقتصادية المتماثلة
والجماعات الثقافية المتماثلة لدرجة أن الأوضاع الناجمة في الجمعيات المحلية لا يمكن مقارنتها . فالأجيال
أو الاشكال القديمة للجماعات أو الحكم الذاتى الاقليمى في منطقة ما ، مازالت حتى الآن مجبولة لجيرانها
وامكانيات التعاون بين الاحزاب السياسية أو الطبقات الاجتماعية التى تبدو طبيعية تماما في بلد ما تبدو
فوق ادراك العقل على الجانب الآخر من تعويم تلك الدولة .

فأحد المجتمعات مرن وعملى ، وآخر متزمت وملتمزم حرفيا بالقانون والعرف والتقاليد . وهنا
يشدون الاتفاق والاتحاد منذ البداية ، وهناك التشكك المستمر هو الذى يسود . فلا المصادر المالية ولا
الوسائل التى خصصت عن طريقها متشابهة ولا التقاليد الاجتماعية - على وجه الخصوص - متشابهة .

ومن ناحية ثانية نجد أن حالات المشاركة العامة الحقيقية في مشروع تنمية حضرية ناضرة للغاية .
فالكتيب والجلات الخاصة بتخطيط المدن والهندسة المعمارية تنشر دراسات كثيرة عن تبدل حملات
الاعلام ، وطلبات واعتراضات جماعات المواطنين والابعاد الاجتماعية والسياسية المستنتجة منها . ولكن

التجارب التامة التي يمكن ملاحظتها من مرحلة متقدمة الى النهاية قليلة جدا بحيث لا تمكن من استنباط الدروس العملية منها . وبمعنى آخر يجب أن تظل المشاركة معتبرة في المرحلة التجريبية واقتراح وصفات تحقق نجاحا مضمونا يعد نوعا من التظاهر الزائد .

وفي الحقيقة تعتبر المشاركة العامة في تخطيط المدن مثلا أملي يحاول المخططون التوصل اليه . وفي كل مرة تتم المحاولة تحت ظروف مختلفة ومع محاورين مختلفين وبالوسائل التي يتصادف توافرها . وصحيح ان المشاركة كانت تشير دائما الى الافتراض المقدم لاتجاهات معينة حاولنا تعديدها في الصفحات السابقة . ويتبقى عدد من المسلمات تلخص فيما يلي .

فالسلطات عندما تواجه بتدهور تدريجي في مدينة داخلية تقرر اما تجديدها شاملا أو جزئيا (هدما -إعادة ترميم) أو احياء وتأهيل (اصلاحا وترميما) سواء تم ذلك مع استبقاء السكان القيمين أو بدونه فاذا كانت المسألة مجرد موضوع هدم مبان لتشييد ابنية اخرى للمكاتب والسكان الفاخر واستبعاد كبار السن وطبقات العمال الدنيا لتستبدل بهم مجموعات اكثر انتاجا فاننا نجد ان العنف التكنوقراطي - البوليس مثلا - يواجه اما بالخضوع والاذعان أو بالثورة والعصيان ولن تكون هناك اى مشاركة في اى مرحلة - وستعتمد النتيجة على القوة النسبية للأطراف . ومن ناحية اخرى اذا اتجهت النية لحماية وصيانة وتطوير المنطقة المكتظة بالمبانى مع استبقاء السكان الموجودين والتجار - بقدر الامكان - حتى مع توقع اضافة وظائف جديدة (رسمية - تجارية - سياحية) فان المشاركة ستصبح ضرورية ان عاجلا أو آجلا .

ففى السيناريو الأول ينشدها المطورون والسلطات ، لا في مرحلة التخطيط (التي تعتبر نادرة للغاية) ولكن على الاقل قبل بدء العملية . والدافع لذلك يأتي في اللحظة التي يستشعر فيها ان العملية المنتظر أن تكون طويلة وشاقة - لن تقدم فوائد فورية لكل فرد ومن ثم ستظهر الحاجة لا للادراك العام فحسب ، بل للتعاون بين العامة كذلك ثم يتم تنظيم الاجتماعات العامة ، وتبذل محاولة للاعلام ويتقبل المطورون المخاطرة برؤية مشروعاتهم وهى تواجه التحديات وإنجازاتهم تبدأ من جديد . وهذه النقطة هى التي يبدأ عندها السكان ذوو الادارة والقدرة على التدخل في ضم صفوفهم والشرع في العمل مستجيبين للمعلومات المتوفرة بمعلومات مقابلة وللمشروع المقدم بمشروعات مقابلة . والنتيجة مشاركة اصيلة متى بدأت قد يكتب لها الاستمرار الى نهاية تنفيذ المشروع او حتى أبعد من ذلك ولكن يشترط هنا ان يكون جميع المعنيين بما فيهم متخذو القرارات على درجة كافية من تفتح العقل وسعة الادراك .

السيناريو الثانى يقضى على مبادرات صانعى القرارات حتى الخبراء الذين يعتقدون أن في امكانهم بتمتتى النجاح تنفيذ عملية باكملها بانفسهم كنوع من الممارسة الابوية بدافع الخير وسرعان ما تشمر جماعات متعددة من المواطنين بأن اهتماماتها تأثرت بشكل مضاد ومن ثم تسعى للحصول على معلومات تجد أنها ناقصة ومفروضة وتجد الرغبة في الاشتراك في صنع القرار قدرتها على التمييز في أول الامر وسط الاضطراب وعدم الاستقرار ولاسباب افتراضية يستبعد السيناريو للمشائيم المعروف جيدا في بعض البلاد التى تلتقى فيها الاتجاهات المتشددة (الرفض والازدراء من ناحية والمواقف المتعمدة من ناحية اخرى) وقد تتكون المجموعات وتحاول كسب فرصة لجعل رأيها مسموعا .

ويرى صانعو القرار فوائد الحوار الذى سيشارك فيه المطورون ومن ثم تحدث المشاركة كما في السيناريو الاول ولكن تحت ظروف اكثر صعوبة وغالبا مع احداث عوائق مكلفة في تنفيذ المشروع .

والسيناريو الثالث عن المشاركة التي يرغبها ويفهمها كل الشركاء في وقت واحد فبدأ بالمرحلة الأولى تغطي المعلومات الواضحة الكاملة لكل المواطنين بلا استثناء ومن خلال كل الوسائل المتاحة في الموقع ، ثم تكرر وتكمل عند ظهور بيانات جديدة . وبالتعاون مع صانعي القرارات يقوم فريق المطورين بأجراء دراسات متعمقة - لا عن البناء الحضري فقط ، ولكن عن العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانسانية المتصلة به - ملتصين في ذلك معاونة الافراد والجمعيات القادرة على المساهمة في تلك الدراسات وإشراكهم في ذلك العمل .

والاطار المالي للمشروع - الذي تنشر تفاصيله - يتضمن تدير المعونة المادية لهذه الجمعيات التي يجب تزويدها بالمكاتب ووسائل جمع المعلومات ونشرها كما يجب على الأقل تمويلها عن مصاريف العمل الذي تؤديه في اطار هذا التعاون .

هذا ، وتوضع المشروعات والخطط المفصلة بمعرفة مجموعة عمل مختلطة ، حيث يلتقى ممثلو الجمعيات بصفة مستمرة مع مختلف الخبراء وممثلي الحكومة . وتعتبر هذه الخطط هي المحصلة النهائية لهذا التعاون . وبالمثل ينطبق الأمر على الاجراءات أو اللوائح الادارية الجديدة التي قد يضعونها . وبتقدم الدراسات تستمر المعلومات في التزايد التدريجي كي تفتح المجال لصياغة الانتقادات والمقترحات المضادة المحتملة من جانب السكان ومستخدمى الاحياء الذين لا يمكنهم الموافقة مقدما على قرارات ممثليهم أو موظفي البلديات المنتخبين هذا ويستمر الشركاء - المساهمون في رسم الخطط في تعاونهم حتى مرحلة التنفيذ للمشروع . وإذا أمكن ستوضع التحسينات الحضرية والتسهيلات الجديدة تحت إشرافهم كما يحدث في بعض البلاد حيث يمنح المشاركون فيما بعد مسئولية ادارة أو تشغيل هذه التسهيلات .

هذه هي الخطوط العريضة لما يجب أن تكون عليه المشاركة الكاملة . وقد يبدو ذلك اصلاحا اجتماعياً مثالياً . ولكن اعتبار أن مثل عملية النشاط والتخطيط المشترك - من بداية الى نهاية برنامج تأهيل - غير ممكنة التحقيق يعنى اليأس من امكانية تحقيق ادارة ديمقراطية صحيحة للمستوطنات الانسانية ومن حسن الحظ أن تطور المواجهة الحضرية في السنوات الأخيرة يشير الى أن المواطنين يرفضون بإطراد قبول تلك النتيجة .

مركز مطبوعات اليونيسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
مساهمة في شراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمكتبات

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طبعتها العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة مختصرة من الأمانة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الأبعاد الثقافية للعمرارة وتخطيط المدن

في أوروبا

لقد واجه منذ الخمسينات مخططو المدن ، والمهندسون المعماريون في الدول الصناعية مشكلة الاقبال المتزايد على انشاء المساكن بعد أن أدى تقدم التكنولوجيا الى احتكار الصناعات الكبرى للمباني في المدن مما ترتب عليه انشاء شبكة واسعة من المباني السكنية على أطراف المدن . وقد أدت التكنولوجيا الى ابتكار نوع من فن العمارة الدولية يقضى بوضع « مجموعة من التصميمات النموذجية لبناء المدن في العالم » كما قال المهندس الألماني المصاري ومخطط المدن هانز كاميرز الذي قرر في مؤتمر المهندسين المعماريين الألمان المنعقد في ١٩٦٧ بمدينة دوسلدورف ما نصه :

« إن بناء المصانع - وهو أدى النواع المباني الى الكتابة والمثل وان يكن أرخصها وأسرعها - يتجاوز حدود الدول والايديولوجيات القومية ويمثل الصلة العضوية الوحيدة بين الفرق والقرب والمشاهد أن المصانع المشيدة بالحرساة المسلحة تحدث الدمار في مدن موسكو وبكين وبرلين وفي القرى والضواحي

المكاتب: ارمجارو بوتنتك

ارمجارو بوتنتك ، أستاذة مساعدة بمعهد الموسيقى في فيينا . وللديرة
المساعدة للبحوث بالمعهد الدولي للاتصال السمعي والبصري والتنمية الثقافية
فيينا (النمسا) وهي مؤلفة « أنماط جديدة للسلوك الموسيقي عند الجيل
الناشئ في المجتمعات الصناعية » (١٩٧٤) و « لقد الثقافة القائمة » وهو
دراسة أعدتها لليونسكو (١٩٧٧) .

المترجم: أميرة محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم
الاجتماعية .

ذلك بأن القائمين على بناء هذه المصانع يضربون عرض
العائط بالخصائص الاقليمية ويتجاهلون متطلبات البيئة
الانسانية المألوفة والفروق القومية في التنمية بين مختلف
الدول » أ هـ .

وقد أطلق على المؤتمر بحق اسم « الانتاج الانساني أو المالى - فن العمارة بين الثقافة والاقتصاد .
وتبين في الوقت نفسه أن اقتصار التخطيط على ما يسمى « بالأساسيات عند انشاء المناطق
السكنية في المدن الكبرى لا يفي بالاحتياجات الثقافية للسكان . وكان الوصول الى هذه النتيجة ثمرة
البحوث السلوكية والثقافية التي أوضحت بجللاء أن التنمية الثقافية للفرد تتوقف على تنميتها الاجتماعية أى
على حرية الفرد في أنماطه السلوكية وحرية في الاتصال بغيره وحرية في تقرير مصيره في الحياة العامة
والخاصة .

والمسألة الجديدة من البحث هي معرفة مدى مسئولية تخطيط المدن وفن العمارة عن
ارتفاع مستوى الثقافة في الحياة وقد نشأت هذه المسألة عن السمات التخطيطية السائدة في المدن التي
تنطوى على دلالات ثقافية واجتماعية جديدة .

منها أن خطوط التنظيم الممتدة على طول الشوارع في المناطق السكنية الجديدة لا تراعى ترك
مساحات خالية لممارسة النشاط الثقافي والترويخي فيبدو أن وحدة المباني والشوارع قد مضت وانقضت منذ

زمن طويل وصار موقع المساكن غير متوقف بأى حال على موقع الشوارع والنتيجة أنه لا توجد مساحات خالية خارج المدن ولا مناطق صالحة مخصصة للترويح عن السكان ولذلك تمتاز المستوطنات الجديدة بأشكال موحدة ومساحات لأرباط بينها كما تمتاز بوحدة ممتدة على الرغم من توافر الامكانيات التكنولوجية .

وقد أدت الرغبة في الوفاء باحتياجات السكان الى اقامة الضواحي المنفصلة عن المناطق التجارية والصناعية والبعيدة عن محور الحياة في المدينة ومن عيوب هذه الضواحي التابعة للمدن افتقارها الى النظام الاجتماعى المرن الذى يصل فيه الناس بعضهم ببعض ويرتبطون مما يربط الجوار والمساعدة المتبادلة وانقطاع الصلة بين سكانها وسكان المدن . ولذلك لا تتيح الفرصة في هذه البيئة لاندماج الفرد في الجماعة اندماجا ينشأ عنه ارتباط عاطفى وثيق ولا ريب ان اندماج هذا الارتباط يؤدي الى الشعور بالوحدة والعزلة وعدم الاتصال الاجتماعى .

وعلى الرغم من أن السلطات أصبحت تدرك المشكلات المتصلة بتخطيط المدن وإنشائها فإنها أخفت في أن تدخل في اعتبارها أثر البيئة في أنماط السلوك الاجتماعى والثقافى وإذا نحن أمننا النظر في القرارات والتوصيات التى أصدرها الاتحاد الدولى للمهندسين المعماريين وجدنا أنها عبارة عن اقتراحات خاصة بالمنشآت الفنية والوطنية (المرافق والمنشآت العامة ، والنقل الخ) كما نجد أن « توصيات البيئة » (مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية) تكتفى بذكر النتائج الفسيولوجية والاجتماعية العملية دون أن ترسم الطريق لتنفيذ هذه التوصيات بطريقة عملية .

مثال ذلك أن التوصية الخاصة « بتحسين المستوطنات العالية تنص صراحة على أخطار » تدمير النظام الاقتصادى والاجتماعى ولا تشير الى النظام الثقافى الا في سياق (المحافظة على القيم الاجتماعية والثقافية التى ينطوى عليها النظام القائم أما التوصية الخاصة بالتوسع الحضرى فتطالب باتخاذ الوسائل الكفيلة بما يلى :

تأمين التشريعات والوثائق واللوائح القانونية .

وضع نظم خاصة بحيازة الاراضى وتعميرها .

تأمين الموارد المالية والأميرية .

المشاركة الفعالة من جانب جمهور واسع الاطلاع .

حماية النظم البيئية والاراضى النادرة .

تحسين وسائل استخدام الاراضى الحضرية العالية عن طريق التدابير الحديثة والمبتكرة .

النهوض بالخدمات والمرافق الأساسية بصورة متكاملة .

تهيئة فرص العمالة وتيسير الوصول الى أماكن العمل

أما البعد الثقافى فان هذه التوصية لا تشير اليه بكلمة واحدة وقد تفاقمت في الايام الأخيرة نذر الخطر التى تتهدد من قصور تخطيط المدن في المجال الثقافى ووجه تفاقم هذه النذر الانتشار الى المشكلات الاجتماعية والثقافية التى تقضى الضرورة بمسيرة معالجتها وكان السبب الذى أثار القلق في النفوس هو اتجاه الاهالى بشكل واضح من تلقاء أنفسهم الى الاحتجاج على تلك الحال ولم يكن هذا الاحتجاج مقصورا على طائفة أو طبقة اجتماعية معينة وإنما صدر بسبب الشكوى العامة من قصور الخدمات الاجتماعية والثقافية وبمبادرات من جانب المواطنين اتخذت في بعض الاحيان

بعدا سياسيا . وقد لوحظ في معظم الحالات أن الاحتجاج من جانب المواطنين القيمين في المناطق الحضرية الجديدة لا يشمل كل السكان ولكن الذي حدث هو قيام جماعات صغيرة نشيطة بتأليب عدد كبير من السكان ومن أوضح الأمثلة على ذلك انتفاضة فينا حيث قامت جماعات صغيرة من الابه وتلاميذ المدارس والشباب بارغام السلطات البلدية المختصة بالبناء والتشييد على الاهتمام الجاد بحل المشكلة وذلك بعد سنوات من الكفاح في سبيل تحسين الخدمات الثقافية .

وفي مدينة أمستردام يعارض باستمرار عدد متزايد من المواطنين في ترحيلهم الى ضاحية بلجيكر ويحاولون افهام الناس ماعسى أن يطرأ من تغيير على البيئة الحضرية نتيجة ترحيل طائفة كبيرة من السكان من قلب المدينة .

وأشهر الاحتجاجات التي ثارت في جمهورية المانيا الاتحادية ما تردد مرارا وتكرارا في بلدة مجاورة لبرلين تسمى « مريش فرنيل » وفي بلدة لفركوشى اعترض المواطنون على مشروع ضمهم للاسكان فعالوا دون تنفيذه وهناك أمثلة أخرى عديدة لاحتجاجات مماثلة .

وتتردد نذر الغطر ايضا في البحوث الاجتماعية التجريبية التي تقدم الادلة على قصور التخطيط الثقافي فقد اتضح من البحوث العامة في السلوك الثقافي للسكان ومن البحوث الخاصة التي أجريت في المناطق الهامشية (الواقعة في الاطراف) أن سكان هذه المناطق الأخيرة ليسوا محرومين فقط من المنشآت الثقافية التقليدية بل ايضا من التنمية الثقافية الفردية ومن الطبيعي أن ترتبط المنشآت الثقافية ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادي والاجتماعي المفروض على سكان المدن الجديدة وقد أجريت دراسة دقيقة عن الأسر الكبيرة التي تقيم في مثل هذه المناطق بمدينة فينا فكشفت عن انعدام وسائل تعليم الكبار واسباب التسلية والترفيه وصعوبة مشاهدة الاحداث الثقافية

وقد دلت دراسة مقارنة عن العادات الاستهلاكية في المناطق الواقعة في وسط فينا وفي اطرافها على أن ارتياد السينما والمسرح والحفلات الموسيقية في اطراف المدينة يقل - في المتوسط - بنسبة ٥٠ / عنه في وسط المدينة ويلاحظ مثل هذا الفرق تقريبا في أماكن الاختلاط الاجتماعي (المقاهي) والمطاعم الخ) . وتتجلى لنا صورة دقيقة جدا للفرق بين باريس وضواحيها في البحث الفرنسي الشامل عن السلوك الثقافي للسكان الذي بنى على مجموعة من المعلومات والبيانات الدقيقة . وتكشف لنا ايضا الأبحاث الثقافية في البلاد الاشتراكية عن قصور في الخدمات الثقافية وأهمال للاحتياجات الثقافية في المناطق السكانية الكبيرة .

ولعل أبرز أعراض الحرمان الثقافي الذي ربما كان له أكبر الأثر في إثارة ضمير مخططي المدن شيوع أنواع معينة من الجريمة والانحراف والاضطراب بصورة مفاجئة وتخفى هذه الظاهرة وراء الآثار الاجتماعية الظاهرة ومن هذه النذر الاجتماعية الخطيرة شيوع الانحراف في أوساط الشباب والاحداث وهو لا يرجع الى انعدام الفرص المتاحة . تشغل وقت الفراغ بعمل ثافع فحسب وإنما يرجع أيضا الى نقطة وصرامة المواطنين الذين يعلنون التكبر على الاحداث الجانبين وقد دلت بعض الأبحاث الخاصة على ميل الاحداث الى النزاع والصراع والعراك كما دلت على ارتفاع نسبة الجنوح بين الاحداث (يظهر هذا الجنوح في ارتكاب - جرائم صغيرة ضد الممتلكات والاتلاف العمد) وتدل الاحصاءات الخاصة بالاحداث الجانبين في مختلف أقسام فينا على وجود ٣٤٠ متحما من بين كل ١٠٠٠٠ حدث في أقسام وسط المدينة (المسببة مراكز الطبقة العليا) في حين أن عددهم في المناطق الحضرية المبنية بطريقة واهية (يسكنها موظفون من ذوي

المرتبات وعدد كبير من العمال) هو ٢٨٥ من بين كل ١٠٠٠٠ حدث وهذا الرقم يتأثر بميل السكان الشديد لا بلاغ الجرائم الى البوليس وهذا في حد ذاته دليل على الجو الاجتماعي - الثقافي السائد في تلك المستوطنات .

وان ارتفاع نسبة الاضطرابات العقلية والنفسية لهو دليل واضح آخر على الاعتلال الاجتماعي والخط الباطني على سوء حال الحياة الحضرية ولما كانت هذه الاضطرابات النفسية تؤدي الى الانتحار فقد قرر القائلون بالتخطيط أن يضموا بعض علماء النفس والاعصاب الى هيئة موظفي دور الرعاية الاجتماعية ولكن ذلك لم يتم تنفيذه في فينا الا بعد انتهاء عملية التخطيط ومن المضحك فيما يتعلق بسوء الحالة الثقافية في المناطق الحضرية أن ندوة لتخطيط المدن استمرت عدة أسابيع واشترك فيها نحو ٣٠ شخصا ولكن هؤلاء المشتركين لم يعالجوا موضوع الانتحار الا لمدة نصف يوم فقط باعتباره احد المشكلات الجديدة التي تجب دراستها عند النظر في تخطيط المدن .

ويجدر بنا في هذا المقام أن نشير الى التدابير التي اتخذتها دولتان تحت تأثير هذه العقائق فيما يظهر وتمتد هذه التدابير اذا جاز هذا التعبير - تأييدا رسميا لما سبق أن ذكرناه .

المثل الأول هو تجربة تمت في سويسرا وخلاصتها أنه رعى تكليف الطلبة المتقدمين لامتحان الدبلوم بمعهد العمارة بالجامعة الفنية الفيدرالية بإعادة بناء « منطقة سكنية مجاورة قبل أن يتم تنفيذ المشروع الشامل وقد أريد بتغيير التخطيط والتنفيذ في هذه المنطقة أن يقرح الطلبة أساليب جديدة تضمن توثيق العلاقة بالمنطقة الجديدة وتعزيز الشعور بالأمن في نفوس الافراد .

والمشروع الثاني يتم تنفيذه - اذا جاز هذا التعبير - على أعلى مستوى سياسي وهو جزء من خطة شاملة لإعادة تشييد المباني السكنية وما جاورها في فرنسا - فضلا عن ترميم المباني فان هذا المشروع يعد محاولة لتقييم العيوب الاجتماعية في هذا الطراز من المباني الذي ليس ريفيا ولا حضريا وقد ادرج هذا المشروع ضمن الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ التي تقرر أنه « يجب تنسيق الجهود - بمعاونة الدولة - لتحسين أحوال المعيشة والخدمات العامة في ٥٠ منطقة حضرية يقع بعضها على اطراف مجموعة كبيرة من المجتمعات الحضرية وتظهر عليها أعراض التدهور والفقر الثقافي والاجتماعي .

المصادر الثقافية لمخطط الاسكان

يتضح من المعلومات التي تم جمعها عن حال القوم الذين يقيمون في الضواحي أن الضرورة الملحة تقضي لوجوب ادخال تعديلات على تخطيط المدن لايجاد بيئة ثقافية تفي بالفرض وتستطيع أن نستخلص هذه النتيجة ايضا من البحوث الثقافية التجريبية كما جاء في خلاصة الدراسة الفرنسية عن السلوك الثقافي . التي تبدأ بالمباراة الآتية ،

« المهندس المدني يستطيع أن يجهز نموذجا مجسما موضحا به الفراغات والمباني ويسمح بانسياب الحركة أولا يسمح بها .. ولكنه لا يستطيع التفسير عن هذه الفكرة بالفرسنة مستمينا في ذلك بالاتجاهات الثقافية المتنوعة والماتمة التي تحدد الاستخدام الدقيق للفراغات الداخلية (الشقق والسلم الخ) أو الفراغات الخارجية (الشوارع والميادين) أنه يتغفل ويخلق مدينة خالية ثم ينسحب عندما يصل السكان اليها وكأنهم قوم همج جامعا ليدمروا التصميمات التي وضعت دون اشتراكهم » أ هـ .

وسنحاول الإشارة الى بعض العوامل والنواحي التي اذا تحققت عن طريق التخطيط أو الانشاء دعمت أو أوهنت الاتصال الثقافي والاجتماعي ويسرت أو عرقلت التنمية الثقافية ونشاط السكان .
ويبدو أن مخططي المدن والمهندسين المدنيين ظلوا قرابة ٤٥ عاما يتمسكون بالمفاهيم التي روجت لها « وثيقة أينشا » دون أن يراعى التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية التي طرأت على المجتمعات الصناعية وفي سنة ١٩٣٣ دعت هذه الوثيقة الى اقامة « المدينة الوظيفية » وعرضت فكرة جمالية لتخطيط المدن تقضى بفصل الوظائف الحضرية عن المناطق الريفية الخضراء حفاظا على سلامة هذه المناطق وعلى الرغم من أن هذه الفكرة كانت ترجع الى أسباب اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية تختلف تماما عما عليه الحال الآن فقد تم اقرارها بحماسة وبخاصة بعد ١٩٤٥ وأدت الى استبعاد العمران والتوسع الحضري دون حدود ثم أدت أخيرا الى انشاء الضواحي على مشارف المدن الكبرى وقد أضرت هذه الفكرة بالتخطيط الثقافي كما كانت من العوامل الأساسية التي أعاققت هذا التخطيط .

ولسوف يعدل مخططو المدن حتما عن هذه الفكرة ومن امارات هذا العدول انتهاز جمهورية المانيا الديمقراطية طريقة جديدة في تخطيط المدن اطلق عليها اسم « النظام التمدد المراكز » ويقضى هذا النظام بوضع تصميم متنوع للمراكز الترويحية يرتبط بخطة البناء الحضري الشاملة ومن المسائل التي سوف تظل محل نظر وتقاش هي هل تبشر هذه الطريقة باعظم الآمال أم أن أفضل الحلول للمشكلة فكرة « المزيج الوظيفي » الشامل الذي نتكلم عنه فيما يلي .

إن الظاهرة المعروفة باسم « المدينة » تتألف من مجموعة من المباني ذات الاشكال المختلفة التي تمكس - بطريقة أو أخرى - أكثر مظاهر الحياة تنوعا واختلافا ومن السلم به ان التحضر الحقيقي ينشأ عن تفاعل بين الأماكن الداخلية والخارجية يسمح بتوزيع متوازن للعمل والسكان والترفيه والنشاط الاجتماعي وهذا من شأنه أن يتيح للسكان حرية الانتقال ويحقق ما يصبون اليه من الاتصال أو الاعتزال ومن مزايا هذا البناء الحضري أنه يساعد على تيسير اللقائات الحرة بين السكان والاختلاط الاجتماعي الثقالي والحوافز العرضية والأنشطة المقصودة وبالاختصار يؤدي الى توثيق عرى الاتصال الثقافي والاجتماعي ولا شك أن البيئة السكنية لاهالي المدن تزداد ثراء عظيميا بوجود الفن وملكية الابداع والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة والعلوم فيها وإذا علمنا ان معالم البيئة تتجلى في مظاهر النشاط في الحياة اليومية (المدارس المحال التجارية، السلطات المحلية أماكن العمل وجدنا أن البيئة الحضرية الحقيقية تؤثر في سكانها تأثيرا قويا ويزداد هذا التأثير وضوحا عندما ما يستطيع الانسان تغيير معالمها كما يشاء وبذلك تتحول البيئة من حال الى حال والمزيج الوظيفي هو السمة المميزة للبيئة الحضرية الحقيقية ومن هنا كان عنصرا هاما في لوقاء الفرد من الناحية الثقافية والاجتماعية ولما كان هذا المزيج يتيح اللقاء المباشر فانه يعزز الارتباط بين السكان والبيئة ويتيح لهم أن يعرفوا وطاقات البيئة ووسائل تنميتها يضاف الى ذلك أن المزيج الوظيفي يتيح تكيف الانماط السلوكية التقليدية بصورة تدريجية - مع الظروف المتغيرة للحياة الحضرية ويعول دون التحولات الفجائية وأخيرا فان التخطيط الاسكاني الحضري الصحيح يتيح للأفراد ذوي الأعمار المختلفة أن يعيشوا معا في سلام ويقلل من خطر المنازعات الاجتماعية والثقافية التي تنجم عن اختلاف الأعمار .
وقد اختار كل الباحثين المحدثين في سلوك سكان المدن عاملا واحدا يرون أنه أمر لا بد منه لتحقيق أسلوب في الحياة يرضى الانسان الا وهو الانسجام بين السكان وبيئتهم السكنية .

والدليل على ذلك تلك الفقرة الآتية المختبة من مسح تم إجراؤه في فينا لمعرفة رغبات السكان بشأن المناطق التي يطالبون السكنى فيها وهذا نصها ، ترجع أغلبية الطلبات للسكنى في منطقة معينة إلى سببين اعتياد السكنى في هذه المنطقة ثم الطابع المميز لهذه المنطقة وكان من بين الذين أجابوا عن أسئلة الاستفتاء ممن لم تتح لهم الفرصة لاختيار منطقة سكنهم أو يقيمهم قوم أصرّوا عن رفضهم الإقامة في مناطقهم تبلغ نسبتهم ٩ % من بين الذين اعتادوا الإقامة في هذه المنطقة و ٣٧ % ممن لم يعتادوا الإقامة فيها . هـ .

وهذا الاعتقاد أو الانسجام بين السكان ويقيمهم وما ينطوى عليه من ميل إلى الاشتراك في الأحداث المحلية ينبع أساساً من الرموز المعمارية المحلية فالأماكن الخارجية والسطوح والمباني المجهزة هي العناصر الرئيسية التي تزود السكان بالمعلومات الثقافية والاجتماعية أنها تولد نوعاً من الانسجام والالتفاف بين السكان والصور المرئية للبيئة الحضرية فالساكن يجد العديد من المصادر التي تجعله ملماً بأحوال بيئته ومن شأن اللقاءات اليومية بكل ما فيها من تفاصيل تزود المرء بمعلومات وافية عن نوع ومعنى الأماكن الداخلية والخارجية أن تبيىء أسباب الارتباط بين المرء وبيئته إذ يقيم الساكن في مكان له عنوان ثابت ومن الأمور ذات المغزى العميق أن البحث في جاذبية الأماكن السكنية قد دل على أن الناس عند اختيارهم موقع شقة ليسكنوا فيها لا يحدوهم إلى ذلك أن يجاوروا أقاربهم بقدر ما يحدوهم أنهم يألفون البيئة ويأمنون بها وقد دل البحث الاجتماعى وبخاصة علم الاجتماع الخاص بالسكان - منذ عهد قريب جداً - على أن هذا الألف والأنس فوصلة قوية بما يسمى وحدات السكان الاجتماعية أى تجمع السكان في حى حضرى واحد وإذا تمت العلاقات الانسانية بين اعضاء هذه الوحدات أو رتبهم اهتماماً مشتركاً بالبيئة السكنية وعززت أوصار الارتباط والألفة بينهم وبين هذه البيئة .

« أن مفترق الطرق يغطى مساحة أكبر من مساحة حى مدنى قديم ولكنه لا يستخدم الا في تنظيم حركة المرور » - هذه العبارة الموجزة التي قالها أحد المهندسين المدنيين تشير من وجوه عديدة الى مسئولية مخططين المدن عن التنمية الثقافية التي لا يتسنى تحقيقها الا اذا تأتحت الأماكن المعمارية للانسان فرصة الارتياح الحضري والارتفاع الفردى ولا شك أن المخطط الإسكانى الذى يتيسر للفرد الحرية في اكتشاف قواه وملكانته الفردية الخلاقة والعمل على تنميتها يفي بالعديد من الاحتياجات الثقافية التي تأتى في أغلب الاحيان مفاجأة لمهندس التخطيط ذلك أن التطلعات الانسانية يمكن تحقيقها بالتخطيط البيئى اذا اتاح المكان حوافز وإمكانات جديدة للساكنين لكي يحققوا أهدافهم الثقافية فالواجهة الحرة مع البيئة المكانية المعمارية تمت في المرء حب الاستطلاع وكذلك الأماكن الحضرية المتاحة التي يمكن استخدامها بحرية تؤدي وظيفة ثقافية هامة أخرى الا وهى إتاحة الفرصة لمعد الاجتماعات العامة وممارسة اللهو واللبس وتهية البيئة الصالحة لإقامة المهرجانات والاحتفالات والأسواق والمعارض والعروض المسرحية ومسارح الشوارع الخ وبالإضافة إلى ذلك يجب أن ندخل في اعتبارنا أنشطة الشباب الجديدة حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات التي لا تتفق مع الانماط التقليدية ومن المهم للغاية عند تخطيط المدن ضمان وجود مساحة خالية من الأرض تصلح لممارسة اللعب وإقامة المهرجانات عند التوسع في المدن بمعنى أنه يجب أن يكون هناك مجال كاف يتسع لجمهور حاشد وإذا طبقنا هذه الأفكار العامة على المستوطنات الجديدة القائمة حالياً أو قارناها بأحوال هذه المستوطنات وصفاتها الاستيطانية استطعنا أن نحصل على إرشادات معينة تدلنا على مواطن القصور في الأنشطة الثقافية ووسائل دعمها .

ويجب أن يهدف التخطيط إلى المزج بين دوائر الحياة الثلاثة ، الخاصة والعامة وشبه الخاصة فبدلاً من تقام الفصل المكاني الناجم عن اقتصار البيئة على وظيفة واحدة من وظائف الحياة الحضرية يجب بذل الجهد للجمع بين دوائر الحياة الكبرى عن طريق المخطط الإسكاني ويمكن تحقيق ذلك بتخصيص بعض الوظائف الحضرية لمثل هذه الدوائر أو بالمزج الحكيم بين المؤسسات والمنشآت الثقافية والاجتماعية الحالية والمطلوبة وبين الوحدات السكنية ومن شأن هذا المزيج الوظيفي في البيئة السكنية المباشرة أن يميز الارتباط بالبيئة أو يقضى على الاهتمام بجانب واحد من المدينة الا وهو وسطها يضاف الى ذلك ان هذا المزيج يراعى الانماط السلوكية التقليدية والصفات المحلية وبذلك يؤدي بالتدريج وبالمشاركة الفعالة من جانب من يهمهم الأمر الى الالتحام مع الموقف الاسكاني الجديد ولا شك أن المزيج الوظيفي المدروس بعناية على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للاتصال الاجتماعي والثقافي لأنه يحول دون الانزواء السلبي في دائرة للسكن الخاص ويقلل من خطر العزلة .. وواضح أن الفصل بين دوائر الحياة الثلاث يقلل من عدد الناس الذين يمكن الاتصال بهم والتحدث اليهم يومياً كما يقلل من فرص الاتصال المباشر والحر . وعندما يحاول المخططون خلق جو حضري أصطناعي مع تهيئة الاتصال الاجتماعي في الوقت نفسه تراهم يلجأون غالباً الى فكرة المراكز التجارية التي تجمع بين المحال التجارية والمنشآت الثقافية ولكن هذه المراكز تبأين البيئة الحضرية الحقيقية لأنها لا تقدم سوى الاغراض التجارية ولا تهيء الجو للسرية أو العنينة الحقيقية . ذلك أن الجزء الداخلي من هذه المراكز يرى عامراً بالسلع التجارية والوجوه البشة المتبهلة أما في الخارج فلا ترى سوى رتل من السيارات التي تقف في مواقف الانتظار ومن الخطأ وصف هذه الأماكن بأنها « مراكز » لأنه لا نتيجة لها سوى أنها توثق الشعور بالوحدة فتفتى حان وقت اغلاقها اختفى كل أثر للحياة .

هذا والسعى وراء الكمال الفني والمعماري هو من أكبر العقبات في سبيل العملية التعليمية واكتساب الخبرة الثقافية بالمباني السكنية التقليدية ذلك أن الشق المبنى على طراز المصانع ، وبينيتها تعوق العملية التعليمية وتحول دون ممارسة الأنشطة العرضية ، واكتساب الخبرة ولذلك يجب ألا تعدد مسبقاً مجالات الخبرة الفردية بل ينبغي أن تكتسب الخبرة على طريق الاختيار الحر .

ولذلك كانت المهمة الأولى لفن العمارة هي إتاحة الفرصة للسكان لكي ينفذوا أفكارهم الخاصة ومن هنا ينبغي أن يوجد في الأماكن الداخلية بالمباني السكنية أقل قدر ممكن من المنشآت الثابتة وأكبر قدر ممكن من الامكانيات التي تثير روح النشاط في السكان وتحفزهم الى العمل فمثلاً يجب أن تترك للسكان مهمة تعديل الجدران غير المعملة بالمباني واستكمال الغرف الداخلية وتجهيز الشرفات والأدوار الأرضية (البدرومات) والعلالي (جمع عليه وهي الغرفة تحت السقف) وبهذه الطريقة يمكن تحاشي المساكن المتماثلة التي يمكن تبادلها كما يمكن تبادل غرفات الفنادق بيد أننا نخش بالذكر هنا أن الاراضى الفضاء يجب أن تترك خالية للاختيار الخلاق ومن الأمثلة البارزة التي تتعرض للتخطيط الايجابى أو السلبي الحدائق والمتنزهات وملاعب الأطفال . ذلك أن البنائين يعدون أرضاً خضراء لاستعمال افراد المجتمع ولكن السكان قلما يستخدمونها لأنه لا سلطة لهم عليها ولذلك فهي لا تمنى شيئاً بالنسبة لهم .

والواقع أن الكمال الفني والمعماري يورث لعنة الكسل الذي يتجلى بأوضح معانيه في الأطفال ومن المشاهد أن الأطفال والشباب هم أول من يعانى الآثار الضارة لفرض أو استبعاد أسلوب معين في ممارسة

الأنشطة التي تمتد في نظرهم على أعظم جانب من الأهمية ويجب على النوايا ألا يعزب عن البال أن فن العمارة بهذا العمل يحدد السلوك الثقافي ويشكله مسبقا ولا حاجة بنا للافاضة في أهمية اللعب في تكوين الأخلاق وفي العملية التعليمية وحسبنا أن نقول إن الملاعب يجب أن تغلو من القيود على تنمية قوى الطفل الجسمية والعقلية ولعل أنسب الحلول في هذا المجال هو ما يسمى بالملاعب الحافزة وأهم خصائصها ووفرة المعدات الثابتة والمختلفة والمتنوعة القابلة لإجراء التغير فيها ووجود صانع الرسوم المتحركة للقيام بوظيفة حفز الأطفال إلى اللعب ويمكن تصميم ملاعب مماثلة للشباب الذين يبلغ سنهم ١٦ أو ١٧ سنة وميزة هذه الملاعب أنها لا تموض فقط الحركة العضلية المحدودة في المنزل والمنطقة السكنية بل تنمي أيضا الروح الاجتماعية كما تشجع على شغل وقت الفراغ بعمل نافع خلاق وفوق ذلك كله يجب أن يتيح فن العمارة للشباب عددا مختلفا من أماكن اللقاء ليمارسوا فيها ما يشاؤون من نشاط والقاعدة العامة أن أماكن اللقاء التي يخططها المهندسون كجزء من التصميم الاسكاني لا يستخدمها الأطفال لأن ما يحتاج اليه الأطفال من هذا القبيل إنما ينشأ عن الاستخدام اليومي للأماكن الداخلية والخارجية ولذلك فإن المطلوب هو إقامة منشآت مرنة سواء في الأماكن الخارجية (منشآت اجتماعية كغرف الأندية والمقاهي ، والملاعب ، والحدايق) والأماكن الداخلية (بدرومات مائنة للصوت ، وغرف داخل الشقق المختلفة) ولا شك أن الفرص الموجهة والمرتبطة مسبقا للألعاب الرياضية لا تخدم نشاط السكان فقط بل تؤدي عن طريق إرضائهم على التكيف - إلى الفتور الثقافي والاجتماعي واستشعار الخوف وبالتالي النزوع إلى العدوان والاضطراب النفسي .

وللطابع الجمالي للبيئة شأن كبير أيضا فمعالم البيئة المرئية من شأنها أن تولد في نفوس السكان احساسا بالطابع الفريد الذي تمتاز به يبعثهم وهذا بدوره يولد شعورا بمحبة البيئة والتعلق بها وواضح أن واجهات المساكن المبنية على غرار واحد لا تتيح توجيها بصريا أو عاطفيا سواء بمنطقها البالي أو منطقها الشبيه بمنطق الشكتات العسكرية أو بالمنطق الحديث المنطق وتوصف مثل هذه المباني بأنها عديمة الوجه بمعنى أنها لا تمتاز بطابع فريد مميز والسكن فيها لا يقيم في مكان له عنوان معلوم بل له رقم من بين أرقام كثيرة ولذلك تتوالى الكمالات على مركز البوليس في منطقة جروس فلد سيدلنج بمدينة فيينا لاعادة الأطفال إلى منازلهم بعد أن ضلوا طريقهم لئلا ينسى أرقام منازلهم .

ويجب أن تسهم الأماكن الخارجية أيضا في تهيئة البيئة الجميلة وقد دلت المشاهدات على أن الاراضي الفضاء المتناثرة بين الوحدات السكنية تخلف جيوبا لا تساعد على خلق وحدة حضارية والمطلوب في التخطيط الاسكاني هو ايجاد وحدة مكانية تهدف إلى تحقيق « نظام حضري له معنى خاص عند السكان . ونحن نستخدم كلمة « نظام » للدلالة على الوحدة الاجتماعية أي الارتباط ، التماسك بين السكان والسكان . ويجب أن يراعى ذلك في المخطط الاسكاني اذا أريد الحد من العزلة والسلبية وفقدان الوحدة الثقافية في المستوطنات الجديدة .

ومبعت الشكوى للعامة في المناطق السكنية الجديدة يمكن أن يرجع أيضا إلى التغير الشديد في توفير المرافق العامة في مخطط الاسكان الأصلي وفي مقدمة ذلك مرفق النقل والمواصلات وقد دل البحث في المرافق المطلوبة في مستوطنات فيينا الجديدة على ترتيب الأولويات في مجال النقل على النحو الآتي ، القرب من مكان العمل ثم من وسط المدينة ثم من الأقارب ثم من الاصدقاء والزملاء وأخيرا ارتباط المدينة بضواحيها ارتباطا وثيقا وتدل نتائج البحوث التي أجريت في البلاد الأخرى على وجود نفس الشيء .

وبإنشاء شبكة من وسائل النقل بين مناطق المدينة المختلفة يخلق مخطوط المدن هيكلًا إسكانيًا وثيق الاتصال ولكنهم يفضلون المشكلات المترتبة على ذلك فمن الناحية النظرية توجد الآن وسائل اتصال جيدة بين مناطق المدينة وأحيائها ولكن القصد الوحيد هو تيسير الوصول إلى المحال التجارية ومراكز التعليم أما الناحية الثقافية فلم تحظ بأية عناية حتى الآن ولما كان النشاط الثقافي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على ميزانية الوقت عند الفرد فمن الواضح أنه كلما توافرت وسائل النقل عند محل الإقامة مباشرة أو بالقرب منه قل الوقت الذي يفقده المرء في استخدام هذه الوسائل وبالتالي ازداد الوقت المتاح للوفاء بالمطالب الثقافية .

ومن السمات الأخرى لسياسة الإسكان التقليدية سمة لا تشجع الاتصال والتنوع الثقافي ألا وهي اختلال التوازن بين السكان ووحدة المناطق السكنية والدليل على ذلك ما جاء في أحد التقارير عن بلاد أوروبا الغربية إذ يقول أنه ترتب على تصميم المباني والأماكن الداخلية فيها تخصيص مبانٍ للمسنين وأخرى للشباب وأخرى للأسر ذات الأطفال مما ترتب عليه أن أصبح كل هؤلاء مسجونين بين جدران مساكنهم الغرسانية الخاصة وهذا من شأنه تقسيم السكان إلى فئات متميزة وهكذا ينقسم الشعب كله إلى أنماط من السكان . ومن أمثلة ذلك أنه يوجد في حي جروس فلد سيدلنج بمدينة فيينا ٤٥ ٪ من السكان يقل عمرهم عن ٢٠ سنة (بالمقارنة مع ٢٠,٤ ٪ في المدينة كلها و ٥٨ ٪ منهم ينتمون إلى أسر الطبقة العاملة بالمقارنة مع ٣٦ ٪ في المدينة كلها) ومتوسط عدد الأطفال في الأسرة ٤ (متوسط عددهم في فيينا كلها أقل من ١) وهذا يؤدي إلى الفصل المكاني بين طبقات السكان كما يؤدي في المجال الثقافي إلى ما يشبه « الجيتو » (الحي المنعزل) وأول من يمانى آثار ذلك النساء لأنهن ممنوعات من ممارسة كثير من الأنشطة الثقافية ويلهين المسنون الذي يضطرون إلى العيش في عزلة والإقامة في سجن أشبه بالثكنة العسكرية دون أن يتيح لهم هذا النوع المتميز من التخطيط لأي بيئة ثقافية . وكل هذا من شأنه أن يثير منازعات اجتماعية خطيرة أو يفضي - كما دلت التجارب - إلى نزعة خاصة للاضطرابات النفسية ولذلك يجب على رجال الإسكان المسؤولين عن الثقافة أن يوفروا منذ البداية عدداً مختلفاً من الوحدات والأنماط السكنية التي تسمح للجماعات ذات الأعمار المختلفة أن تعيش معاً .

ويبدو هذا الأمر أشد إلحاحاً إذا علمنا الحال الذي يمكن أن نقول إليه المناطق السكنية بعد ٢٠ أو ٢٠ سنة لا شك أنها سوف تصبح ملاجئ لكبار السن يحتلها ما بين ٢٠,٠٠٠ و ٣٠,٠٠٠ ساكن لأنه لم تتخذ الوسائل التخطيطية أو المصممة اللازمة لمواجهة تدفق السكان الجدد أو إعادة التركيب السكاني . وللقضاء على عزلة النساء الثقافية يجب على المسؤولين عن تخطيط الإسكان أن يهيئوا المزيد من المؤسسات الاجتماعية كمراكز الحضانه والنور النهارية (التي ترضي الأطفال خلال النهار) ويوفروا أسباب رعاية الأطفال على يد قوم مدربين وهذا من شأنه توفير المزيد من الوقت للمرأة لكسب قمارس النشاط الذي تختاره أما بالنسبة للمرأة ذات الأطفال الكبار فيجب حل المشكلة عن طريق إيجاد أعمال مناسبة لها لأن التجربة قد دلت على أن المرأة التي تعيش في الضاحية تكاد تكون معزولة عن مجال العمل في المناطق الأخرى ولا شك أن توفير أعمال محلية مناسبة للمرأة لا يزودها فقط بمصدر إضافي في الدخل بل ينقذها أيضاً من براثن الملل الذي يهددها والعزلة القاتلة خلال النهار .

وأخيرا ينبغي التفكير في استراتيجية لمشاركة السلطات والهيئات العامة بصورة أقوى في المناطق والأحياء التابعة للمدينة على أن يشترك في وضع هذه الاستراتيجية مخطوطو الاسكان مع المؤسسات السياسية والإدارية ففى الوقت الحالى لا يوجد في هذه المناطق والأحياء سوى مراكز البوليس وإذا استثنينا بعض الهيئات والجمعيات الدينية وجدنا أن السكان لا يكادون يشعرون بوجود الهيئات العامة وفي ظل هذه العزلة يتبادر الى ذهن السكان أن السلطات العامة قد نسيت أمرهم وتركتهم وشأنهم وأنه لا رقيب عليهم سوى البوليس ذلك أن غياب المؤسسات العامة يحرمهم من الشعور بالانتماء ومن الأحاسيس بأهمية شأنهم ، ومن المشاركة في صنع القرار . وبذلك يضاعف هذا الغياب من المظاهر « المضادة للثقافة » التى تسببها البيئة السكنية .

ومن هذه الملاحظات نستطيع أن نقدر الى أى حد يجب مراعاة الأبعاد الثقافية في مرحلة التخطيط الإسكانى ولا تقتصر التغييرات المطلوبة على مجرد الاهتمام بالعوامل المكانية والاستيطانية والاجتماعية والسياسية بل يتطلب الأمر وضع خطة للعمل تختلف عن ذلك اختلافا تاما . وخلاصة هذه الخطة أنه يجب أن نفهم أن التخطيط عملية اجتماعية كما يجب أن نفهم أن العمل طبقا لخطة موضوعية يعنى التوفيق بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية والجماعية العامة لا التمسك الشديد بمخطط سبق وضعه ليخدم مصلحة فئة واحدة فقط وبهذا المعنى يصبح التخطيط عملية تعليمية لا تركز على حلول منفصلة بل يجب أن تكون عملية مستمرة لا تقتصر في حل المشكلات على الاساسيات وتصنيف الاحتياجات وترتيب الأولويات وتتوقف هذه الاستمرارية على دراسة أسباب المشكلات القائمة اذ يجب أن تكون الممارسة الثقافية هى الغاية المنشودة كما يجب عدم الاقتصار على التدابير المنفصلة والمتبع الآن هو رسم المخطوطات الممكنة للتنمية وبدائلها في لحظة ما ثم تحدد الأهداف القصيرة المدى فقط أما الأهداف البعيدة المدى فلا توضع لها خطة معينة .

مدن بلا تاريخ

التخطيط المسبق ، والاحتياجات الثقافية المتغيرة

لقد نشأت المشكلات الحالية في تخطيط المدن عن أوضاع فنية وثقافية لم يسبق لها مثيل في التاريخ وبيان ذلك أن مناطق سكنية ذات مبان ثابتة تم تصميمها وتخطيطها على لوحة الرسم قد حلت محل المناطق السكنية القديمة التى نمت وتطورت بطريقة تلقائية دون تخطيط سابق ولهذا المبانى الثابتة المستديرة أثرها في التنمية الثقافية ذلك أن هذه المبانى الثابتة في المدن المخططة يتم تعديلها وتخطيطها مسبقا ولذلك تكون متماثلة بالنسبة لجميع السكان على اختلاف أنواعهم في حين أن المناطق السكنية في المدن القديمة غير المخططة يمكن تعديلها بواسطة الأفراد الذين يصفون عليها طابع التنوع والاختلاف ويلاحظ في المدن القديمة أن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تطرأ عليها خلال التطور الحضري تحدد تطور الانماط السلوكية الثقافية التى تقيم المنشآت الثقافية بما يتمشى مع الاحتياجات المطلوبة أما في المدن المخططة فان المنشآت الثقافية تتحدد مسبقا بكل تفصيلاتها بحيث لا يمكن تعديلها الا بشق الأنفس والخلاصة أن التخطيط المسبق لا يتيح سوى إقامة عدد ثابت من المنشآت الثقافية المحدودة .

ولذلك فإن التجارب الوحيدة التي يمكن التمويل عليها عند تخطيط المدن الجديدة هي ما يمكن اكتسابه من الأنماط الثقافية القديمة ونتيجة ذلك أن القائمين بالتخطيط يعمدون إلى قصر الاحتياجات الثقافية الحقيقية على الثقافة التقليدية الضيقة النطاق .

وقد دلت البحوث الحديثة على أن الشباب هم أول من يعانى الآثار الضارة الناجمة عن المنشآت الثقافية الثابتة وتحديد الاحتياجات الثقافية على نحو لا يفى بما يريدون وواضح أن أرقام الشباب على قبول منشآت ثقافية لا تتصل بالفرد ولا تفى باحتياجاته تولد في نفسه سوء الظن والريبة والشعور بالفربة كما تولد في نفسه النزوع إلى الرفض والميل إلى العدوان .

مثال ذلك أنه حدث في منطقة جروس فلد سيدلنج بمدينة فينآن بحث الشباب عن مبنى مناسب لعقد اجتماعاتهم الحرة وممارسة بعض الأنشطة غير الرسمية فلم يجدوا مبنى مخصصا لذلك في مباني المنطقة وخشيت السلطات أن يقوم الشباب بمظاهرات الاحتجاج وإثارة الاضطرابات فأعدوا قاعة لتقديم عروض مسرحية ومشاهد تلفازية وكان رد الشباب على ذلك قيامهم بتعطيل الأثاث وهجر القاعة وكذلك أصبح الراشدون على عدم وجود بدائل ثقافية كما أصبحوا على الأنشطة الثقافية الموجهة وقد أجرى معهد البحوث الاجتماعية التجريبية مسحاً اجتماعياً عن ارتياد المواطنين للمسارح والحفلات الفنية ومعرفة اتجاهاتهم واهتماماتهم في هذا المجال فتبين أن نحو ٤٠ ٪ ممن اعتادوا ارتياد المسارح أو الحفلات الفنية قبل انتقالهم إلى المنطقة الجديدة قد قل ارتيادهم لهذه الأماكن عن ذي قبل وأن نسبة عالية منهم تعادل النسبة السابقة عدلوا بتاتا عن ارتيادها وهذه الأرقام لا صلة لها طبعاً بصعوبة الشعور على « حاضنات » لرعاية الأطفال وهي صعوبة أشد في هذه المنطقة الجديدة منها في المناطق القديمة .

وقد فشلت فكرة نقل التقاليد الثقافية السائدة في المدن القديمة في كل حالة تمت فيها هذه المحاولة وقد دلت الدراسات التي أجريت في جمهورية ألمانيا - الديمقراطية - وهي دولة تقوم بتوجيه الثقافة توجيهها صارماً - على خطأ هذه التدابير ذلك أن القضية ليست هي إيجاد بديل من المسارح والحفلات الفنية ، ولكن القضية هي إقامة شبكة من المنشآت المتكاملة وقد ثبت أن تحديد أنشطة الشباب مقدماً عن طريق التخطيط المسبق للمباني الثقافية يفسد هذا الغرض ... لأن كثيراً من الشباب يكرهون في سن معينة الانخراط في شبكة منظمة من الاتصال الموجه إلى ممارسة أنشطة معينة في وقت الفراغ .

وعلى سبيل المثال يتضمن الجدول (١) بيانات عن ثلاث مناطق اختبرت من مسح إحصائي حول قاعات الاجتماعات الموجودة في مناطق معينة بمدينة فينا المنطقة الأولى (وسط المدينة) والمنطقة المباشرة (منطقة على مشارف العاصمة بها وحدات سكنية كبيرة) والمنطقة الحادية والعشرون (منطقة على مشارف العاصمة يتصل بها مدينة تابعة للعاصمة)

وتوضح الأرقام بجملة أن تخطيط المدينة لا يفي بالقدر اللازم من المنشآت الثقافية (مثال ذلك أن منطقة جروس فلد سيدلنج كلها ليس بها سوى قاعة واحدة بها مقاعد لجلوس ٣٠٠ شخص فقط من بين السكان البالغ عددهم ٢٠.٠٠٠ نسمة) وإذا قارنا هذه الأرقام بنتائج البحث في موقف السكان من نوعية الحياة وتقديرهم لها برزت أماناً الصورة الآتية ، المنطقة الأولى تعد منطقة الطبقة الراقية الأنيقة أما المنطقة المباشرة والحادية والعشرون فهما من المناطق المرفوضة .

جدول (١)
لغات الاجتماعات بترتيب حجمها في مناطق مختارة بمدينة فينا

منطقة المدينة	تبلغ إلى ١٥٠	١٥١ إلى ٢٠٠	٢٠١ إلى ٥٠٠	أكثر من ٥٠٠	مجموع المجموعات	مجموع المقاعد	عدد السكان المقيمين	نسبة المقاعد إلى عدد السكان
الأولى	٢٢	٢١	١٠	٧	٨٢	٣٦,٦٥٣	٢٥,١٣٤	١ : ١
العاشرة	٩	١٣	٥	١	٢٨	٦,٢٨٣	١٥٣,١١٠	١ : ٢٤
العادية والمفرون	٧	١٠	٦	١	٢٤	٥,٨٥٤	١٠٥,١٥١	١ : ١٨

١ - طبقا لتعداد ١٢ مايو ، ١٩٧١

٢ - بالأرقام الصحيحة

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على المنشآت الثقافية والتركيب السكاني لهذه المناطق المرفوضة - وبخاصة المدن التابعة للعاصمة - أمكن أن تكون فكرة واضحة عن المشكلات الناجمة عن التخطيط التقليدي للمدن ، إذ نجد أغلب السكان فيها يتألفون من شباب الطبقة العاملة كما نجد في المدن المحيطة بالعاصمة أدوات ضخمة للألعاب الرياضية أكثر مما يوجد في أى منطقة أخرى بينما عدد المدارس الثانوية فيها أقل بكثير مما يوجد في غيرها وهذا أوضح دليل على التسكك بالروح الطبقية في الثقافة التقليدية التي ترى أن الاحتياجات الثقافية لبعض الطبقات الاجتماعية تتمثل في الألعاب الرياضية .

ثم أن قلة المنشآت الثقافية في هذه المناطق الجديدة تتجلى أيضا في المجالات الأخرى التي تساعد على تلبية الاحتياجات الثقافية وإستغلال أوقات الفراغ . ويعرض علينا جدول (٢) مقارنة بين منطقة جروس فلندلنج الجديدة ومنطقة قديمة بمدينة فينا .

جدول (٢)

منشآت في منطقة جديدة وقسم قديم بمدينة فينا

المنشآت	جروس فلندلنج	منطقة بالقسم التاسع
فنادق ، مطاعم ، مقاهي ، الخ ..	٦	٩٠
مجلات لبيع أدوات التجميل	٤	١٨
مجلات بيع الأدوات الكهربائية بالتجزئة	صفر	١٨
بنســــــــــــوك	٢	٨

وتدل السوح التي أجريت في كثير من البلاد الأوروبية على حالات مماثلة ويلاحظ أن العدد الثابت من المنشآت الثقافية التي تحتويها المدن المخططة على « لوحة الرسم » يضاعف من ظاهرة ليست يدها على الإطلاق في المناطق الحضرية حول العاصمة ولكنها أكثر وضوحا في المدن التابعة للعاصمة الا وهي اتجاه أصحاب الرغبات والمطالب الثقافية الى وسط العاصمة والمكانة التي

يتمتع بها وسط العاصمة أثر في مسلك سكان المدن التابعة للعاصمة أقوى من أثرها في مسلك بقية أهل الحضر والدليل القاطع على ذلك هو الدراسة المقارنة لمسلك السكان في منطقة جديدة وفي منطقة قديمة بمدينة ميونخ تقول الدراسة ،

« كان النشاط الذي يمارسه السكان في المنطقة القديمة خارج المنزل أشد تركيزاً في المنطقة ذاتها منه في المنطقة الجديدة وكان نشاط هؤلاء السكان فيما وراء حدود منطقتهم يتجه الى وسط المدينة بطريقة أقل وضوحاً » اهـ .

ولعدم وجود أماكن مناسبة يجتمع فيها الشباب تراهم يركبون على درجاتهم الى العاصمة كما ترى المطاعم والفنادق المحلية غالية من الزبائن لأن الذين يريدون تناول الغذاء أو المشاء خارج المنزل يرحلون بهرباتهم الى أماكن بعيدة .

وهذا يرجع الى أن هذه المناطق لا تلبس احتياجاتهم ومن ثم يتجهون الى وسط المدينة ولوضح مثال لذلك العادة التي درجت عليها المكتبات في المناطق الجديدة للنشأة حول العاصمة وهي الامتناع عن عرض بعض الكتب لأنه لا سوق لها ولأن كل من أراد شراءها يبحث عنها في « المدينة » .

ومن المناسب في هذا المقام أن نتكلم على التغيرات التي يحدثها تخطيط المدن ومن أبرز سمات هذه التغيرات في وسط المدينة تناقص السكان نتيجة إنشاء محلات تجارية تمثل الحياة الاقتصادية ومن أفضل الأمثلة لذلك مدينة ميلانو الإيطالية التي كانت فيما مضى مركزاً قديماً للإنتاج والتجارة « لا يوجد في وسط المدينة الآن سوى بضع محال تجارية للغطاية وبيع الفراء والعلل والجواهر وهذه تعتمد في الواقع على تجارة البيع بالتجزئة ومن الواضح أيضاً تناقص السكان في منطقة وسط المدينة فقد كان عددهم ١٣٣٠٠٠ نسمة في ١٩٠٠ ولكن عددهم اليوم هو ٣٣٠٠٠ نسمة وأغلبهم من الأثرياء وبخاصة كبار السن وقد تغيرت أوضاع الحياة التجارية إذ اختفت تجارة الجملة في الواقع وأصبح البيع يتم بالتجزئة في المحلات التجارية الكبرى ذات الأقسام المتنوعة وفي المحلات المخصصة لبيع السلع الكمالية (العلل والجواهر والثياب الأنيقة والآثار القديمة)

هذا والأسواق التجارية الصغيرة التي تباع بالتجزئة قليلة العدد لا تزال الإدارات الحكومية موجودة في وسط المدينة (دار البلدية وإدارة الأمن والأبرشية والفرقة التجارية) ولكن كثيراً من الخدمات الفنية قد انتقلت من وسط المدينة ولا تزال مظاهر النشاط الثقافي ذات المستوى العالي قائمة في وسط المدينة (الجامعة ، المتاحف ، المسارح) كما لا تزال حفلات الاستقبال الفخمة تقام في هذه المنطقة » اهـ .

وكان وسط العاصمة فيما مضى بما فيه من مبان ثقافية جزءاً لا يتجزأ من المنطقة السكنية المجاورة بحيث كانت هناك صلة مكانية بين السكان والمؤسسات الثقافية أما الآن فان عدم « المزج » الذي يسود الآن في المدينة يؤدي الى حدوث انفصال مكاني بين المباني الثقافية والمناطق السكنية ولكن الأبحاث الاجتماعية ومسلك السكان الحقيقي يدلان على أن مصدر الإشعاع الثقافي لا يزال موجوداً في وسط المدينة وهذا يرجع كما هو واضح الى أن وسط المدينة - أو مركز الأعمال كما يسميه الأمريكيان - قد استطاع أن يحافظ على مظهر العاصمة خصوصاً بعد أن قامت فيه مراكز السيطرة الاقتصادية (البنوك) شركات التأمين الخ) ولكن هذا المظهر العاصمي وما يتضمنه من النشاط الثقافي لا يدلنا على الصلة الحقيقية بين مجموع السكان والحياة في المباني الثقافية بالمدينة وقد دل البحث الواسع الذي أجرى لمعرفة المسلك الثقافي للسكان على أن ٥٨ ٪ من السكان المقيمين في فينا والمنطقة المحيطة بها يريدون أن

يصبح وسط المدينة هو محور الحياة الثقافية والعقلية أكثر من أى وقت مضى وقد أمكن التوصل الى نتائج مماثلة من دراسة المسلك الثقافي للسكان الفرنسيين الذين يرون أن وسط المدينة هو وحده الذى يمكن أن يكون مصدرا وافيا بالفرض للاشباع الثقافي كما يرون أن أحداث المشروعات الثقافية الكبرى كمشروع مركز جورج بومبيدو القومى للفن والثقافة في قلب باريس يتفق مع مكانة العاصمة ولكن الواقع أن هذا المشروع قد أثار بعض الشكاوى والخاوف من أن يؤدي الى المزيد من العزلة الثقافية في المناطق السكنية الواقعة على مشارف المدينة .

ولهذا يجب ألا يخطئ المخططون للمدينة المسؤولون عن الناحية الثقافية في فهم المعنى الحقيقي لوجود مركز الاشباع الثقافي في وسط العاصمة وإن كان انشاء هذا المركز ينبغي أن يأخذ مكانه الصحيح في التخطيط وفي وسعنا أن نوضح الحقائق الآتية فيما يتعلق بعملية تخطيط المنشآت الثقافية في المدينة « المخططة على لوحة الرسم » .

ـ جرت العادة بأن تكون « الثقافة العالية » جزءا لا يتجزأ من المنطقة السكنية في وسط المدينة . وكان هذا من شأنه أن يضفى عليها مظهر الاسطورة الرائعة التى أصبح سكان المدن المحيطة بالعاصمة غرباء عنها .

ـ ساعد الانفصال المكاني من الانفصال الاجتماعى .

ـ دلت الأبحاث على أن « المتعلمين » هم الذين يؤيدون فكرة وجود مصدر الاشباع الثقافي وسط المدينة ولكن القائلين بهذه الأبحاث عجزوا عن وضع الابس لبديل ديناميكي وديمقراطى .
ـ أسوأ من ذلك أن التباين بوجود المباني الثقافية في وسط العاصمة يسحب الأنظار عن الفقر الثقافي في المناطق السكنية الجديدة ويحول دون اكتشاف مطالبها الثقافية .

هذا والفشل الثقافي في تخطيط المدن يرجع أساسا الى الطرق المتبعة في هذا التخطيط وبخاصة وضع قائمة تفصيلية بالاحتياجات الثقافية في وقت معين ومحاولة تلبية كل هذه الاحتياجات ثم المبالغة في تقدير استمرار هذه الاحتياجات وعدم مراعاة التفاعل بين الاحتياجات والمباني (البنى وشكائه يولدان نظاما جديدا تنشأ عنه الاحتياجات)

ومن الأهمية بمكان دراسة هذه العوامل عند تخطيط المباني الثقافية لأنه يجب أن ندخل في اعتبارنا الاحتياجات الخاصة التى تتطلب مباني ومعدات معقدة .

وجدير بالذكر أن التطور الديناميكي (الدائم التغير) للاحتياجات المطلوبة لا يراعى حاليا الا في المباني العملية (حجرة الانتظار ، الجراجات المخازن الخ) كما يراعى أحيانا في المنشآت الاجتماعية (الدور النهارية لرعاية الأطفال المدارس الأولية) ولكنه لا يراعى في التخطيط الثقافي للمناطق السكنية الجديدة . وقد فشلت الممارسة الماضية في ابتكار أدوات واكتشاف مصادر جديدة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لمواجهة الاحتياجات المستقبلية ولما لم تكن هناك تجارب ماضية يمكن الرجوع اليها والاستئناس بها وجب تطبيق أساليب جديدة وذلك بإيفاد مهام جديدة للهيئات والمؤسسات الحالية فبالإضافة الى المصادر التقليدية للمعلومات ومعايير التخطيط يستطيع مخططو المدن أن يستمدوا أساليب فنية وهيئات معينة لتحقيق أغراضهم .

١ - اكتسبت مؤسسات الرعاية الاجتماعية أوسع خبرة في هذا المجال ولذلك تستطيع - خلال مرحلة التخطيط - أن تقدم معلومات كافية عن العمليات والحالات الاجتماعية وبفضل المراقبة اليومية

تستطيع المساعدة على تجنب المنازعات الناشئة من سوء التخطيط ومعروف أن البحث الثقافي حديث العهد جداً ولكن خبرة المشتغلين بالثقافة ومنظمى أوقات الفراغ ذات فائدة جلى عند تحديد احتياجات الشباب .

٢ - ضرورة « التخطيط الدائم » للمباني الحالية واستخدامها ومراقبتها وتفتقدها وفحصها لا لى نتأكد فقط من أن تكون التغيرات محققة للفرض المطلوب بل أيضا نستعين بذلك كله في تخطيط المباني الجديدة .

٣ - يمكن أن نستمد من التحليل التفصيل للدراسات التجريبية الخاصة بالسلوك الثقافي بعض الارشادات والتوجيهات الخاصة بالاحتياجات الثقافية المتغيرة والاتجاهات الجديدة .

وعلى الرغم من أن هذا يعرض - جزئيا على الأقل - النقص العالى في مجال المعلومات فإنه لا يمكن أن يتحقق الا بتوفير أسباب الرفاهية والرعاية الاجتماعية والثقافية لسببين أساسيين ،

أولهما ، أن تجانس الأعمار والمؤسسات الاجتماعية في المدن التابعة للعاصمة يساعد على بروز المشكلات الفردية الاجتماعية .

ثانيهما ، أن الأقلية التى تقف في مواجهة الأغلبية المتجانسة قد تجد نفسها في وضع غير موات أو تترصد للمنازعات وإذا لم يستطع مخططو المدن الحصول على هذه المعلومات فإن تقادم المنازعات الثقافية والاجتماعية من شأنه أن يزيد من خطر المرض المعروف في علم الاجتماع الاسكانى « بمرض الضواحي » وللقصود بهذا المرض هو الأحياء الفقيرة الناشئة عن الحرمان الثقافى والاجتماعى لا الأحياء المألوفة الناشئة عن الحرمان المادى .

تحديد الاحتياجات الثقافية :

من الواضح أن الخطوة الأولى الواجب اتخاذها في هذا السبيل هى اجراء تحقيق بين السكان الذين يعينهم الأمر وهذا هو المنهج الذى تدير عليه البحوث الاجتماعية التجريبية ولكن هذا المنهج لن يكتب له النجاح الا إذا كانت الاحتياجات « المعلنه » . مطابقة للاحتياجات « الفعلية » ويتم اجراء التحقيق على نحو يمكن المجيبين عن الأسئلة التى توجه اليهم من التعبير شفويا عن احتياجاتهم « عن غير المحققة » كما تستخدم الأساليب الفنية لكشف التقاب عن احتياجاتهم المستترة .

وغنى عن البيان أنه يصعب استيفاء كل هذه الشروط . والسبب في ذلك أن قدرة المجيبين عن أسئلة الاستفتاء ضعيفة الى حد ما وأن الأسئلة المغلفة (المتصورة على أفراد قلائل) من شأنها أن تجعل الاجابات محدودة ومشوبة بالأهواء الشخصية ثم ان ادراك الاحتياجات الثقافية يختلف كثيرا باختلاف الاشخاص يضاف الى ذلك أنه يكاد يكون من المستحيل تحديد الاحتياجات « المستترة » عن طريق الاستفتاء كما أنه من الصير جدا تحديدها عن طريق المقابلات والاحاديث الشفهية وكل هذه التقنيات تعمق التحقيقات التى تستخدم فيها الطرق الكمية للبحث الاجتماعى . وليس معنى هذا أن التحقيقات

التجريبية من الطراز التقليدى عديمة الفائدة كأداة لتحديد الاحتياجات الثقافية بل - على العكس - كلما ازدادنا علما بمواطن القصور فيها اتضح لنا أن التحقيقات الكمية يمكن أن يكمل بعضها بعضا وأن تتحول الى أداة نافعة عن طريق الاهتمام بالمتنوع النوعية وأيضا عن طريق تحديد الحاجات بالوسائل غير المباشرة أى عن غير طريق الاستفتاء والمقابلات الشخصية والأحداث الشفوية .

وليس من الممكن أن يغطى الاستفتاء الروتينى العناصر النوعية ولكي يتسنى تغطيتها بتعين على من يجرى الأحداث مع السكان ألا يركز اهتمامه على المجيبين عن الأسئلة واستكمال الاستفتاء فحسب بل أيضا على الظروف التى يجرى فيها الاستفتاء وهى الأحوال الثقافية التى تتجاوز مجال الاستفتاء ومشاعر المجيبين المختلفة عند الإجابة عن مختلف الأسئلة والأمارات غير المباشرة الدالة على وجود اختلاف بين السلوك المبرر بين الحاجة المعلنة والحاجة الفعلية الخ . ولذلك يجب أن يتولى التحقيق في السلوك الثقافى والاحتياجات الثقافية أولئك المتحدثون الذين يهتمون اهتماما عميقا بمشكلات الثقافة والمماراة وتخطيط المدن بحيث لا يكون هدفهم جمع طائفة من الحقائق والمعلومات فحسب بل إجراء دراسة ميدانية في السلوك الثقافى .

والشروط الواجب مراعاتها عند إجراء التحقيق هى أنه يجب ألا تترك التحقيقات السابقة على تخطيط المدن للبحث الاجتماعى الذى ليس مؤهلا في هذا الباب وأنه يجب على الباحثين قبل الشروع في التحقيق أن يلموا الماما دقيقا بمشكلات واساليب المماراة وتخطيط المدن ومشكلات واساليب البحث الثقافى وأخيرا - وهو أهم الشروط في الواقع - يجب على الباحث أن يركز جهوده على تغطية كل ناحية يكشف عنها التحقيق وإن لم تتصل بخطته المباشرة .

والتحد يدغيرالمباشر للاحتياجات الثقافية يعنى تعيينها بغيرالاستفتاءالمباشروالأسئلةالمباشرة ولاشك أن بعض النتائج التى يمكن التوصل اليها عن طريق الأسئلة تتيح لنا ذلك ولكن يجب مراعاة اقصى درجات الحذر في هذا الباب مثال ذلك أن القول بأن ٦٠ ٪ من السكان يأفون لعم وجود مسرح في هذه المنطقة لا يمكن تفسيره ببساطة بأنه يعبر عن الرغبة في وجود مثل هذا المسرح والرغبة في شهود التمثيل على خشبته ولكن الأمريكيون أدعى الى الاقتناع اذا أمكن ايضاح أن جزءا مميئا من السكان قد ذهبوا فعلا قبل انتقالهم الى المنطقة المذكورة الى المسارح المجاورة لهم أو أن عددا مميئا من السكان يشهدون فعلا - وإن يكن نادرا - العروض المسرحية على مساحر بعيدة ويأفون لأنهم لا يرتابونها كثيرا .

وغالبا ما تكون نتائج التحقيقات الدالة على المشاركة في الأنشطة الثقافية - فردية أو جماعية - أهم من تفسير المعلومات الكمية وهذه الأنشطة تتضمن عدد الجمعيات الثقافية وغدد الأنشطة التى تنظمها والمشاركة في هذه الأنشطة وبيع الآلات الموسيقية ومواد الطلاء والرسم والمعدات والأدوات التى يستخدمها الإنسان بنفسه في صنع الأشياء وأجهزة الرياضة والاسطوانات والكتب والأجهزة السمعية والبصرية الخ .

ولنضرب لذلك مثلا واحد وهو ان الزيادة الملحوظة في عدد الآلات الموسيقية وعدد الأجهزة الكهربائية السمعية التى يملكها الشباب توضح أن ثمة حاجة الى حجرات كبيرة مجهزة تجهيزا فنيا جيدا وملائمة للصوت أكبر مما يظن عادة .

هذا والعضوية في الجمعيات الرسمية أو غير الرسمية قد تدلنا على الاحتياجات الثقافية بطريقة غير مباشرة لأن هذه العضوية دليل على درجة التماسك الاجتماعي وقد دل تحقيق أجرى في إحدى المناطق السكنية الجديدة بمدينة فينا على أن ٤١ ٪ من المقيمين عن أسئلة الاستفتاء اعتبروا أن تأسيس هيئة تمثل مصالح السكان مسألة غاية في الأهمية وأكدوا أنهم سوف ينضمون إليها .

على أن هذا التصريح الشفهي يتناقض مع نتائج تحقيق أجرى في مدينة ميونخ تبين منه أن العضوية في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والهيئات الثقافية والدينية أقل بكثير في المناطق السكنية المحيطة بالمدينة منها بين سكان المدينة جميعا .

هذا وتنطوي الرغبة في تكوين الجماعات الحرة وغير الرسمية على دلالة كبيرة ذلك أن التماسك الاجتماعي الذي تولده هذه الجماعات يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة النفسية كما يؤخذ نتائج الأبحاث الاجتماعية - النفسية الموثوق بها وقد أجريت دراسة ميدانية في إحدى المدن الصغيرة وانتهت إلى النتيجة الآتية :

« ان الحياة الاجتماعية في ظل المباني العالية لن تنهض إلا بتكوين الجمعيات وفي غياب هذه الجمعيات تقتصر الاتصالات غير الرسمية على اللقاء في الحانات والخمارات حيث يجتمع الندمان لمناقرة بنت العان ويتجادون أطراف الحديث والثرثرة فيما لا جدوى فيه ولا يمكن وقف هذا التيار الذي ينذر بأوخم العواقب الابتكوير الجمعيات غير السياسية وينبغي ان تعالج مثل هذه المسائل في المناقشات الجماهيرية التي تدور بين رجال السياسة وعلماء الاجتماع والأطباء النفسيين الاجتماعيين لأن معظم الناس لا يدركون مدى الخطر الكامن في تفكك الأوصار والروابط والكف عن ممارسة النشاط الاجتماعي » .

التغيرات التي تطرأ على السلوك الاجتماعي - الثقافي في المناطق السكنية الجديدة

لم توجه حتى الآن عناية كبير إلى الوحدة الثقافية أو التفاهم المتبادل بين مختلف طبقات السكان باعتبار ذلك عنصرا من عناصر الصحة النفسية ذلك أن المباني المنشأة في المناطق السكنية الجديدة قد أدت إلى تناقص التجمعات الثقافية رسمية وغير رسمية ويتجلى هذا بشكل خاص في المدن التي أنشئت حول العاصمة يضاف إلى ذلك أن المنكجوت الواهى من علاقات الجوار أو الاتصالات غير المرغوبة التي تفرضها المباني الجديدة على السكان من شأنه أن يعد من قدرة السكان على المشاركة في الحياة الثقافية ويضى إلى العزلة والوحدة ويلمس الباحث الاجتماعي هذه العزلة في أبحاثه ،

« فالناس ينتسمون منه الأخبار ويأتمنونهم على أحق الأسرار ويستشفعون به في أخص الشئون ويقصون عليه سيرة حياتهم بالتفصيل ... وهذه الحاجة إلى مجاذبة أطراف الحديث مع الغير والتحدث عن أحوال النفس أدل من أى بحث أو تحليل على ما يحس به الناس من العزلة والوحشة وتمتد هذه العزلة وغيرها من العوامل الأخرى ظاهرة عامة مشتركة بين هؤلاء السكان وإن كانوا لا يزالون يختلفون حتى الآن في مستواهم الاقتصادي والثقافي » .

وترتب على هذه الحال شيوع الاضطرابات النفسية التي تفاقمت بشكل مخيف وبخاصة بين كبار السن في المدن الدائرة في فلك العاصمة . ثم ان العزلة والوحدة وقلة الأماكن اللازمة لمزاولة أوجه النشاط

وانعدام الحوافز الثقافية - كل ذلك يحث الناس الى الانزواء في محيطهم الخاص . وقد دلت على ذلك الدراسات الخاصة بشغل وقت الفراغ منذ زمن طويل .

« الانزواء في الشقق التي تتزود - بصورة متزايدة - بالأثاث والأدوات اللازمة لشغل وقت الفراغ قد أصبح من الاتجاهات التي تميز الميل الى قضاء وقت الفراغ في عزلة وتحد من قدرة السكان على المشاركة في الشؤون العامة » .

ومما يزيد من تفاقم المشكلة أن التزوجيين يجنحون عادة الى هذه العزلة متخذين من الأسرة عزاء وموئلا لهم أما العزاب والشبان الذين يعيشون وحدهم فليس لهم مثل هذا الملجأ بل يتركون وشأنهم ومما يزيد من سوء حال العزاب والشبان والشيوخ تخطيط المدينة الذي لا يتيح لهم مجالا يزولون فيه نشاطهم .

وتؤدي التغييرات السلوكية اللازمة لهذا « الانزواء ايضا الى « عزلة زائفة » مردها الى تساؤل أهمية الحياة العامة وعدم توافر المكان الكافي لمزاولة النشاط الشخصى مما يجعل هذا الانزواء أمرا مصطنعا واضطرابا ذلك أن الانزواء لا يصبح واعيا ولا اراديا اذا لم يوجد البديل منه .

ومن الملاحظ أن الذين يعيشون في هذه المناطق الجديدة يفقدون الاحساس بالزمن لأنهم لا يرون في بيئتهم مشاهد وأقاربا تذكرهم بتاريخهم واستمرارية حضارتهم .

ويقترن انعدام الروابط التاريخية بمجزئ الناس عن توطيد الصلة بينهم وبين بيئتهم وجيرانهم فلا يستطيعون الارتباط ببيئتهم المباشرة ارتباطا شخصيا ولا يشعرون بالفخر لامتلاكهم لها لأن هذه البيئة ليست سوى مجمع أو مضع يأوون اليه آخر النهار بعد الانتهاء من أعمالهم في العاصمة وكثيرا ما يدفعهم الطيش وعدم الشعور بالمسئولية الى تخريب الممتلكات العامة ونعود فنقول ان الشباب هم أكثر الناس تعرضا للأخطار لأن التخطيط للمعماري للمباني لا يساعد على توثيق الروابط الفردية بينهم .

وقد أدى التناثر بين السكان وشاهد البيئة الحضرية التي توجد على أطراف المدينة الى تغيير الموقف الثقافي العام تجاه الحياة السكنية باعتبارها مظهرا من مظاهر الثقافة ذلك أن الساكن يتحول الى شخص يمكن أن يوصف بأنه بدوى حدث لأنه يستخدم مسكنه لفترة معينة من الزمن ولا يسهم بأي نصيب في تطوير بيئته وهذا هو السبب في أنه لا يبالى بالمظهر الموحش الذي تتسم به بيئته لأنها في نظره ليست سوى مكان من أماكن عديدة له أهمية معينة في مجرى حياته وإنك لتجد على النقيض من ذلك - في البيئات القديمة أكثر مما تجد في المناطق الجديدة مواطنين صالحين يجاربون بالشكوى من حالة المباني وينتقدون تخطيط المدينة ولما كانت الشوارع لا تتيح حوافز جديدة أو تؤدي الى تغييرات سلوكية تلقائية أو تغييرات في الأماكن المخصصة للنشاط فإن المقيمين في المناطق الجديدة يعانون قصورا في تجاربهم اليومية إذ ليس هناك أدنى تغيير أو تنوع في الروتين اليومي الذي هو جزء من حياة جماعية سبق تخطيطها وتحديثها والذي يغتق كل تفكير في الهروب والخلع كما يقتل كل رغبة في التغيير ونتيجة ذلك الشعور بعدم المبالاة من الناحية الاجتماعية والثقافية ويجب الا يميز ذلك الى مشاهدة التلفاز المنزلى بل يجب أن يميز الى عجز الناس عن تعمير بيئتهم ومشاهدة مناظر جديدة واكتساب خبرات جديدة (حتى ولو ذهب الانسان الى حانة أو مارس نشاطا ثقافيا في منطقة مجاورة) .

وأساساً من ذلك أن الأطفال ينشأون في بيئة لا يحتاج لهم فيها مشاهدة المناظر الجميلة المختلفة ويقول علماء النفس أن قلة المناظر الجميلة التي يشاهدها الأطفال في طفولتهم تؤدي حتماً إلى هبوط مستوى الذكاء عندهم ولذلك يحتاج الأطفال باستمرار إلى المزيد من الوسائل التي تنمي شخصيتهم وتؤدي إلى تلاحمهم مع البيئة .

وقد أثبتت نتائج البحوث الحديثة عدم صحة القول بأن الاتصالات الاجتماعية في المناطق السكنية الجديدة أقل منها في المناطق القديمة بل ثبت العكس وهو أن هذه الاتصالات تتكرر فيها بنسبة أعلى منها في المناطق القديمة .

يبدو أن هناك تغييراً في نوعية هذه الاتصالات ذلك أنها تتم نتيجة القيود المفروضة على الأهالي في المناطق الجديدة بدلاً من أن تتم بحسب إرادتهم وحرمتهم .

ويبدل التحقيق الذي أجرى في مدينة ميونيخ على أن الاتصال يتم بطريقة حرة وتلقائية في المناطق القديمة أكثر مما يتم في المناطق الجديدة وآية ذلك أن الاتصال بالمعارف والأقارب والمجلات التجارية أكثر قوة وحيوية منه في المناطق الجديدة التي يمش فيها الناس كالفراخ ومن هنا تتسم العلاقات الاجتماعية فيها بالفتور والتحفظ وتدل المعلومات التجريبية على أن السؤال عن الجيران برغم تكرار الاتصالات أندر في المناطق الجديدة منه في القديمة وقد تم التوصل إلى نتائج مماثلة في النمسا وفرنسا .

وقد تؤثر عادة التحفظ أيضاً في العلاقات الحميمة بين الأفراد مما يدل على أن تخطيط المدن لا يؤثر في الوحدة الثقافية بين السكان فحسب بل يؤثر أيضاً في الحياة الخاصة ويقلل تحقيق ميونيخ ضوياً على هذا فيما يتعلق بالعلاقات بين الزوجين ففي مقابلات وأحداث دارت مع عدد كبير من السكان تبين أن المرأة تجري اتصالاً مع غيرها ولكنها لا تلبث أن تقطع هذا الاتصال فجأة عند عودة زوجها كما أنها لا تجري هذا الاتصال في حضرة زوجها أو تجري هذا الاتصال دون أن يعلم به زوجها وهكذا نرى المرأة تعيش في دائرتين منفصلتين من الاتصالات اتصالات مع غيرها واتصالات مع زوجها . ولما كانت الظروف التي تعيش فيها المرأة غير العاملة محكومة بالسرية المنظمة والاتصالات الرسمية فإن هذه المرأة تجنح إلى مسايرة هذه الظروف وقد ثبت من التحقيقات الكثيرة التي أجريت حول رضا السكان عن ظروف السكن الجديد أن المرأة تصدر أحكاماً تنم على رضاها بحياتها أكثر مما يصدره الرجال إذ تؤكد أن الشقة التي تسكن فيها أجمل وأن الأثاث أفضل النح ولا شك أن ضيق المكان المخصص للمعيشة ومزاولة النشاط الثقافي ينطوي على أخطار جسيمة تهدد ملكة النقد الحر وتعد من النشاط الفردي وتفوق العمل المستقبل وتحول دون تقرير المصير كما تفوق الاتصال الخلاق مع البيئة .

الاقتصاد والاحتياجات الثقافية

قبل أن يدخل أي مشروع للمباني الحضرية مرحلة التخطيط والتصميم يجب على المخطط أو المصمم أن يتقبل بعض المعايير التي يفرضها المسئول عن المشروع ويتضمن هذه المعايير ما يلي : موقع قطعة الأرض المدة للبناء ونوعية هذه القطعة وتمييز موقع البناء والقيود القانونية المفروضة على استخدام

الأرض وصلاحياتها لأغراض البناء ومسئولية صاحب المشروع عن تخصيص شقق وغيرها من الأدوار القابلة للتأجير الخ. وكل معيار من هذه المعايير مبني على حساب التكاليف والمنفعة الذي يحكم العنصر الأساسي في التخطيط ويسرى الاهتمام بالربح والعائد المالي للمشروع على الباني العامة التي تقوم بها الدولة لأن المجتمع يشارك أيضا في عمليات السوق في الاقتصاد الغربي .

أما في النظم الاجتماعية والسياسية غير الغربية فانهم يراعون أحكام الاقتصاد بدلا من مفهوم الربح . ولكن الاقتصاد وإن كان يستبعد عنصر المضاربة يعاثل مفهوم الربح في اغفال الاحتياجات الثقافية في الباني الحضرية ومتطلبات السكان والدليل على ذلك عدم وجود المنشآت والوسائل الكافية لتلبية الاحتياجات الثقافية في كثير من المدن والمناطق السكنية الجديدة المبنية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا بدون رأس المال الخاص وتقول في ذلك إحدى الدراسات التي أجريت في تشيكوسلوفاكيا .

« إن الناس ينسون أنه كلما ازداد وقت الفراغ . ازدادت المطالب الجديدة . بيد أن الحاجة الماسة الى توفير المساكن من شأنها أن تؤخر عملية إنشاء الباني الثقافية . ولذلك فإن المدن التي يتم بناؤها لا توفر مجالا كافيا للمطالب الترويحية لمختلف الفئات الاجتماعية » اهـ .

ويرجع السبب في ذلك الى عاملين أساسيين في جميع البلاد الصناعية بصرف النظر عن نظمها السياسية ، أولهما مشكلة الحصول على الأرض الصالحة للبناء . وثانيهما سرعة الانجاز التي تدعو إليها الأهداف السياسية ، فالأرض الحضرية سلمة لا يمكن زيادتها بحض الإرادة . وتكاليف التخطيط والتشييد ترتفع باستمرار ، والنتيجة هي انشاء مجموعات سكنية واسعة النطاق على مشارف المدينة (مباني أقل تكلفة ، مع مزيد من الشقق) . ثم بعد المسكن عن مكان العمل . والسرور في سرعة الانجاز هو أن القرارات الخاصة بالبناء والتشييد ذات صبغة سياسية على الدوام . فعندما يأمر أحد الساسة بوضع خطة للمساكن ، فإنه يريد تنفيذها في أسرع وقت تسمح به الظروف . وهذا يتطلب استخدام عمال مهرة يعملون على بلوغ الكمال الفني الذي تتعارض آثاره مع احتياجات الأهالي الذين يقيمون في هذه المساكن في المستقبل .

« فمتى اتخذ من حيث المبدأ قرار بإنشاء مدينة أو منطقة حضرية في زمان ومكان ما ، أخذت جميع المجالات الصغيرة تندرج ، وتم انجاز كل شيء في أقصر وقت ممكن . ولهذا الغاية تتخذ الإجراءات وتوضع القواعد الثابتة التي لا يطرأ عليها أي تغيير فيما بعد » اهـ .

وهذا النص منقول عن دراسة قام بها « مجلس أوروبا » في عدة دول أوروبية . ولكن التقارير الواردة من الاتحاد السوفيتي تشير الى أن سياسة البناء الرسمية فيه تسير على هذا النهج نفسه .

وجدير بالذكر أن وضع سياسة محكمة للتخطيط يتطلب دراسة الاحتياجات الثقافية الكمية في هذه المرحلة . ولما كان من المستحيل مراعاة احتياجات الجماعات الفعلية عند وضع السياسة فإن القائمين بالتخطيط يفترضون فئات كلية من السكان مثل الشباب وكبار السن . والطلبة والأسر . الكبيرة والواقع أن ما يسمى بالمنشآت الثقافية أننا يتم اعدادها لتلبية احتياجات هذه الفئات « الجامدة » من سكان المستقبل . وهي تقسم بطريقة ما في حساب التكاليف والمنفعة باعتبارها أمراً ثانوياً تكميلياً (تخصص لها الأموال الفائضة وهو الأماكن المتبقية في موقع البناء) . والعق أن المنشآت الثقافية إنما تدرس - إذا

درست على الإطلاق - لسببين اقتصاديين أولهما استخدامهما لأغراض الإعلان الذى يضاعف القيمة السوقية للمباني السكنية ، وثانيهما أن عدم انشائها قد يعرض حياة الجماعة للخطر .

ولا شك أن هذه الأسباب الاقتصادية التى يستغلها حالياً المخططون الرسميون لأغراضهم الخاصة تتيح فى المستقبل فرصاً ممكنة للتصحيح والتعديل . وينبغى أن يسفر التعاون بين مخططى المدن ، والمهندسين ، والأطباء ، وعلماء الاجتماع ، والعلماء النفسانيين الاجتماعيين ، والباحثين الاجتماعيين فى مرحلة التخطيط ، عن وضع معايير جديدة للتخطيط ، أى إعادة النظر فى حساب التكاليف والمنفعة منذ البداية ، وتوجيه المعايير الاقتصادية الى وضع نوعية صحيحة للحياة .

وهذا لا يعنى وجوب تنبؤ هؤلاء العلماء بالاحتياجات الثقافية المحتملة والمبنية على نصيحة الخبراء ثم مراعاة هذه التنبؤات عند القيام بعملية التخطيط علماً بأن تحديد الاحتياجات أمر صعب كما سبق بيانه ، وإنما يعنى الاسترشاد عند التخطيط بالحساب الاجتماعى للتكاليف والمنفعة وقد استطاع الباحثون فى بلاد متعددة من قوى التخصصات العلمية المختلفة أن يشبثوا بعمليات حسابية دقيقة أن التخطيط الذى يعيىء الأسباب للارتباط بالبيئة والاهتمام بها يؤدى الى نتائج محسوسة ، ويوضح أن التوجهات القائمة على أسس اقتصادية محضة يقتضى فيما بعد نفقات متكررة ذات طابع اجتماعى وسياسى . ولكن متى روعيت الأغراض الثقافية المناسبة فإن الارتفاع الأول فى تكاليف المباني الثقافية سوف يعوضه الوفرة الذى يمكن تحقيقه فى مجال الترفيه والترويح والأمن والرعاية الطبية الخ . هذا وتعاون المشتغلين بالبحث الاجتماعى على أعظم جانب من الأهمية ، لأنه من المستحيل اعتبار الاحتياجات الثقافية والاجتماعية التى هى نتيجة عمليات ديناميكية متغيرة ، أموراً مطلقة ثابتة لا يطرأ عليها أى تغير . ولذلك يجب استشارة الاخصائيين الثقافيين ، والباحثين الاجتماعيين والمدرسين وكبار المعلمين للاستئناس برأيهم فى مرحلة التخطيط ، وذلك بدلا من القيام بدور « رجل الألفاء » الاجتماعى بعد اتمام المباني السكنية

المراكز الثقافية ، والنشاط الثقافى والوسائل السمعية والبصرية

تدل التحقيقات التى أجريت فى كثير من البلاد على أن معدل مشاهدة التلفاز فى المناطق السكنية المحيطة بالمدينة أعلى من معدل المشاهدين على المستوى القومى . ذلك أن بعد مكان العمل عن محل الإقامة يؤدى الى عزلة حقيقية بين السكان . ويزيد من تفاقم هذه الحال الاعتقاد الشائع فى البيئة الحضرية الصناعية بأن وسائل الاتصال الجماهيرية هى أداة الاتصال بين الناس . يضاف الى ذلك أن الأبحاث قد دلت على أن سكان المناطق الحضرية حول المدينة يعانون نقصا حادا فى المعلومات يزيد من عزلتهم ، وذلك على الرغم من مشاهدتهم للتلفاز ، وقد أظهر تحقيق أجرى فى فرنسا أن ١٠ ٪ من سكان المدينة الجديدة التى أقيمت فى كريتاي لا يعرفون شيئا عن الدوائر التليفزيونية المغلقة . وفى أثناء التحقيق كان المجيبون ينتسبون الأخبار من السائلين لأنهم كانوا يرون فيها مصدرا للمعلومات . وبدل تحقيق أجرى فى مدينة تابعة لميونخ على أن عدد الذين يقرؤون الصحف بانتظام أقل بكثير من متوسط عددهم فى المناطق القديمة المجاورة .

ويمكن أن تمزى قلة المعلومات الى سبب غاية فى الأهمية الا وهو عدم وجود الوسائل المستقلة لنقل الأخبار والمعلومات ، وهو أمر شائع فى كل المدن التابعة التى أجريت الدراسات فيها .

ويلاحظ أن المدن الأوروبية الصغيرة تصدر عادة جرائد إقليمية تخصص صفحة أو عموداً للأخبار المحلية . أما في المدن الجديدة فالمصدر الوحيد للمعلومات هو وسائل الاتصال الجماهيرية القومية . وقد أدى هذا أحياناً إلى بعض ردود الفعل ، ففى منطقة جروس فلد سيد لنج بفينا ، وفى منطقة ماركيش فريتيل ببرلين وزعت بيانات باليد أو صف مطبوعة على آلة ناسخة بالاستنسل . وهذه المبادرات الذاتية توضح الطريق نحو التطور الثقافى فى المدن التابعة ، أى الانتقال من مرحلة المعلومات المبنية على الاحوال الإقليمية والحاجات المحلية إلى مظاهر النشاط الثقافى كالمراكز الثقافية ، والمذيعات ، والدائرة التلفزيونية المغلقة ويجب الاستمانة بهذه الأجهزة فى عملية التعليم الذاتى ، وبذلك يمكن تعزيز الشعور بالانتماء إلى البيئة السكنية . كما يجب أن يراعى فى تخطيط المدينة إنشاء المباني اللازمة لادخال مثل هذه الخدمات فى مشروعات الاسكان .

ويجب ألا يكون إنشاء وإدارة المراكز الثقافية أو دور الثقافة أو نوادى الشباب أو المراكز الوطنية (هذه الاسماء تختلف من دولة إلى دولة ولكن اختصاصاتها واحدة) محكوماً بالمعايير المتبعة فى السياسة الثقافية العامة والقومية والتقليدية (الوضع الاجتماعى ، مستوى التعليم الخ) بل يجب أن يكون متشعباً قبل كل شئ مع خصائص المنطقة . وقد يكون القاسم المشترك الذى يؤخذ بعين الاعتبار فى مرحلة التخطيط موقفاً حضرياً معيّن مرتباً على التحضر الحديث وأبرز خصائصه التركيب السكانى الخاص (أسر فى الشباب ذات أطفال فى الغالب) الذى يأخذ بما هو سائد فى المناطق الحضرية القديمة ، ولكن من الخطأ السير على نهج المدن القديمة ، نظراً لأن كل محاولة لنقل النظم التقليدية وأساليب الاتصال الثقافى إلى المدن الجديدة مصيرها إلى الفشل .

وينبغى أن تكون برامج المراكز الثقافية مفتوحة ومتنوعة بقدر الامكان فالمعلومات ، والترويج ، والتثقيف ، والتعليم ، يجب أن تدير كلها جنباً إلى جنب كما ينبغى نبذ التفرة القديمة بين النواحي المتصلة بالجمال والاتصال والتعليم . ويجب أن تتكامل المنشآت والأنشطة الثقافية (المكتبات ، المعارض ، المسارح) فى عمليات جديدة من التثقيف والاتصال كما يجب أن تبنى البرامج على حالة الاسكان والظروف المعيشية للسكان لاعلى المفاهيم الثقافية العامة . وقد دلت التجارب فى فينا على أن الناس يميلون قبل كل شئ إلى الدراسات التى تعلم المرء أداء العمل بنفسه كما يميلون إلى التعليم الفنى الخاص بأثاث المنزل . ولكن اهتمام الناس يتحول بالتدرج إلى مجالات أخرى . وكان أحب الأنشطة « المفتوحة » تهمة وسائل ثقافية خاصة للأطفال (مثال ذلك ، اقسام مسائية من رياض الأطفال فى المراكز الثقافية بمدينة فينا) تمكن آباءهم من المشاركة فى برنامج معين ، ومنها أيضاً مشاركة الآباء فى الأنشطة التى تنظمها المدارس . وبهذا تتحطم الحواجز التى تفصل بين التعليم النظامى وغير النظامى . وإن تحليل الأنشطة التى تزخر بها بعض المراكز الثقافية ليؤيد النظرية القائلة بأن كل المطلوب هو وضع برامج تمتاز بالتنوع والرونة إلى أقصى حد ، موبق شعبية ، دروس فى الطلاء ، حقائق أطفال ، التلفاز ، مسرح الأطفال ، فصول تعليم الكبار . وهكذا تنبثق الحياة الحضرية الحققة من أوجه النشاط الثقافى الذى يمتاز بأقصى درجة من التنوع .

وكثيراً ما يساعد النشاط الثقافى المسبق على إرشاد المهندسين وتوجيههم إلى التخطيط السليم . ويعنى هذا النشاط وجود مركز للاشعاع الثقافى سابق على اتمام المباني وأعدادها النهائى أى قبل إنشاء المباني وخلال انشائها بحيث تعم فائدته الرعيل الأول من السكان الجدد . وهذا يساعد قبل كل شئ على

تحاشي العطف في اختيار موقع المركز الثقافي كما يسمح بتحديد تقريبي للشرط المعمارية والتكنولوجية اللازمة لتلبية الاحتياجات الثقافية الجديدة . والمزج الوطني بين الباني والمركز الثقافي .

وتقع على كاهل الاخصائي الثقافي أو الباحث الاجتماعي الشاب مسؤولية الاستخدام الفعلي لهذه المنشآت . ذلك أن السكان الغريباء عن بيئتهم الذين يحاولون اكتشاف هويتهم الاجتماعية والاقلية لم يتعودوا تنظيم بيئتهم أو هم عاجزون عن هذا التنظيم أي عن استخدام المكان المتاح على الوجه المطلوب . وقد دلت التجارب والتحقيقات على أن نجاح النشاط الثقافي يتوقف على اتباع طريقة العلاج الاجتماعي والرعاية النفسية والاجتماعية وأنسب الأدوات الصالحة لتلبية مطالب الشباب هي الموسيقى والتلفاز

هذا والاعلام والثقافة هما من فوائد استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية في التنمية الثقافية للمدن الجديدة . وهنا يسرى على المذيع والتلفاز على السواء . وتدل أهم البحوث الاجتماعية على تغير وظائف هاتين الوسيطتين بالنسبة للاحتياجات النفسية لجمهور السامعين والمشاهدين ، فقد أكدت دراسة أجريت بالسويد أن كلا من المذيع والتلفاز يؤدي وظيفة نفسية مختلفة بالنسبة للسامع والمشاهد .

وبيان ذلك أن التلفاز يغفف من عبء المسؤولية والواجبات المفروضة على كاهل المشاهد لأنه يساعده على الهروب من حقائق الحياة اليومية . ولكن الغالب على المذيع هو الفائدة الاجتماعية الناجمة عن مواجهة الحقيقة (سواء أكان ذلك عن طريق الاعلام أو النصيحة أو تعزيز المكانة الاجتماعية) .

وقد وجد النشاط الثقافي في المناطق الحضرية الجديدة أقوى أداة له في أجهزة الفيديو والذواكر التلفزيونية المغلفة التي تحقق المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية . فهذه الأجهزة تمكن السكان من تحقيق فوائدهم عن طريق نشر رسائلهم « الخاصة » . وعلاوة على وظيفتها في التسلية ، تزود السكان بالمعلومات وتبحث في نفوسهم الاهتمام بالأحداث المحلية ، وغيرها من الشؤون .

ويلاحظ أن البيئة المشتركة هي العنصر الذي يربط بين السكان في تكوين الاهتمامات الشخصية . كما أن الامكانيات الضخمة للدوائر التلفزيونية المغلفة المحلية باعتبارها حافزا للتنمية والوحدة الثقافية بين السكان ، لا يمكن استغلالها الا عن طريق البحث والاتفاق المبدي على كل المستويات وخلال مراحل المشروع الخاص بتخطيط المدينة . وتجب الاستفادة من الخبرة المكتسبة في استخدام الاجهزة القائمة ودراسة الظروف المحلية ، ومعرفة الاحتياجات المطلوبة . ثم التعاون - أخيراً - مع فريق دائم من الاخصائيين الثقافيين في اجراء تقييم منهجي ومنظم لوظيفة هذه الأجهزة وكفايتها . ولوق ذلك كله يتوقف النجاح على طول المدة التي استخدمت فيها الأجهزة السمعية والبصرية قبل وضع البرامج الجديدة لأن ذلك يكفل الاثام الكافي بعمل الأجهزة والمعدات الفنية حتى لا تتور العوائق فيما بعد في سبيل المشاركة الثقافية ، وتكوين الاهتمامات الشخصية .

وأهم شيء بالنسبة لكفاية الأجهزة فيما بعد هو القرار الذي يتخذ في مرحلة التخطيط بشأن المكان اللازم للمعدات الفنية وقد علمتنا التجارب أن المنشآت الفنية ليست عنصرا سلبيا بل على العكس تجعل نتائج القرارات الفنية المحضة مباشرة على المستوى الاجتماعي والثقافي . ولذلك يجب على مخططي المدن أن يدركوا أن اختيار المعدات الفنية (ابتداء من أجهزة تسجيل الفيديو مقاس 3 بوصة الى الأجهزة الفنية العالية التي يتم تشغيلها بأيدي فنيين مدربين) يترك بصماته على البرنامج المحلي ، وأن هذا البرنامج هو الذي ينشط المشاركة الثقافية ويثير اهتمام السكان .

ويمكن اتخاذ مدينتين جدينتين في فرنسا هما كريتاى وجرينوبل - فيلينيف مثالا للأثر الاجتماعى والثقافى الذى تحدثه الدوائر التلفزيونية المغلقة ذات الكوابل ، وللتدابير الضرورية التى يجب أن يتخذها مخططو المدن .

فالكابل في كريتاى غير مرئى ، وغير ملموس ماديا واجتماعيا ، اذا صح هذا التعبير ، شأنه في ذلك شأن التلفاز القومى . ولكن الكابل في حديقة « جرينوبل - فيلينيف » ظاهر دائما وأن كان موضوعا بطريقة غير مرئية ، وهو ينتهى عند المكتبة في المدرسة . وهو مرئى بل مألوف للأطفال الذين يشاهدون الآن « حضارة الصور » التى تنبأ بها العلماء وأن كانت هذه النبوءة سابقة لأوانها وفي خلال هذه التجربة الثقافية يتعلم الأطفال أن ما يظهر على الشاشة ليس تمثيلا وانما هو عنصر من عناصر الاستخدام اليومى يستطيع كل انسان أن ينتجه ، ويوزعه ، ويشاهده . أما في مدينة كريتاى فان المعدات الفنية أكثر تعقيدا وتكلفة وهى فوق مدارك السكان ، ولذلك يتجاهلونها بدرجات متفاوتة قلة وكثرة . ويقوم المركز السمعى والبصرى في جرينوبل - وهو يقع في قلب المدينة وبالقرب من كافة المؤسسات الأخرى - بوظيفة اتصال مادية بين مواقع الحياة الاجتماعية .

وكانت نتيجة ذلك أن ظهرت الامارات الأولى لوسائل المشاركة الثقافية والاجتماعية في المدينة . وقد تبين من تحقيق أجرى بين السكان أنهم أوشكوا أن يعتبروا المدينة مدينتهم ، وأن يربطوا أنفسهم بها برباط عاطفى وثيق .

ويمكن أن يستخدم المدياع أداة لتنفيذ السياسة الثقافية الاقليمية دون ما حاجة اتخاذ تدابير معينة عند تعطيل المدينة ، ولتحقيق التنمية الثقافية دون ما حاجة الى استثمارات مالية ضخمة . وهذا ذو أهمية خاصة بالنسبة للمناطق السكنية الجديدة في البلاد التى لم يدخلها التلفاز حتى الآن . أو لم توضع خطة لادخاله فيها .

ولجنى فائدة اجتماعية كبرى من المدياع يجب أنتاج برامج ذات صبغة اقليمية ومغلية تلبى حاجة السكان الى المعلومات ، وتنمى فيهم الشخصية الذاتية الثقافية . ولذلك يجب تكميل المباني المركزية بمبان اقليمية حتى تغطى المجتمعات الاقليمية وبخاصة المحلية مجالا كافيا في وضع البرامج اللازمة . ولهذه التدابير آثار بعيدة المدى ، لأن نتائج البحوث الاجتماعية والثقافية قد دلت على أن المدياع أقوى بكثير من التلفاز كحافز من حوافز السياسة الثقافية ، نظرا لأنه يثير الاهتمامات الثقافية الكامنة ، ويرضى الاهتمامات الظاهرة ، ويخلق اهتمامات جديدة .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

⑤ مجلة رسالة اليونسكو

⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⑤ مجلة مستقبل التربية

⑤ مجلة اليونسكو للمكتبات

⑤ مجلة (ديوجين)

⑤ مجلة العلم والمجتمع

تتبع مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طبعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأمثلة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشبكة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الإسكان والدولة

التطورات البريطانية الحديثة

مقدمة :

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة بالحكومات في كثير من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة الى أن تميد بحزم تقويم الخدمات التي تقدمها لجمهورها العامة وإلى العمل غالباً على خفضها خفضاً كبيراً . ففي عدد من البلاد تحاول الدولة اتباع الاستراتيجية التي ساءها ميلر « إعادة رسالة الرأسمالية » . وهذه الاستراتيجية يعنيها المثال البريطاني بوضوح ، فمنذ عام ١٩٧٦ على الأقل وضعت الحكومة معظم التأكيد على تقديم المونة للصناعة مثلاً ، بإعطائها أو إقراضها رأس المال اللازم للاستثمار ، وبمنح امتيازات ضريبية ، وتوسيع نطاق الفرص إلى حد كبير أمام إعادة التدريب الصناعي . وفي الوقت نفسه ليس من المتوقع أن يحدث من النمو الحقيقي غير القليل ، إن حدث ، في خدمات الإسكان والصحة والتعليم ، والإسكان هو الموضوع الخاص الذي يتناوله هذا المقال فهو مثلاً يلفت النظر بصفة خاصة لمزيد من الدراسة ، لأن التغييرات التي تطرأ على السياسة في هذا الصدد قد زادت حدتها وبروزاً بحكم أنها وقعت خلال

الكتاب : ما يكمن وراء

كبير الباحثين في مركز دراسات البيئة . ألف عددا من الكتب والمقالات . وأشرف على تحرير مجموعة حديثة « المدن الأسيرة » دراسات في اقتصاد المدن والاقاليم السياسي « عام ١٩٧٧ . ويشرف على تحرير المجلة الدولية للبحث الحضري والإقليمي . وهو لجنة رابطة البحث الاجتماعي الدولي للتنمية الحضرية والإقليمية .

المترجم : الدكتور احمد البراوي

أستاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس . عين عضوا مفوضا بالجلس العام للتنمية الانتاج القومى ، رئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته . من مؤلفاته ، مشكلة القارة الافريقية السياسية والاقتصادية ، حرب البترول في العالم . اقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج .

المراجعة الواسعة النطاق لسياسة الاسكان ، كنتيجة جزئية لهذه المراجعة التى قامت بها الحكومة العالمية الحالية بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٧ . ولكن قبل أن نتحول الى تفاصيل هذه المراجعة يلزم أن ننظر بمزيد من التفصيل الى ماهية استراتيجية « اعادة الرسلة » ، والتفسيرات التى قدمها المنظرون لما نجم عنها من تغيير في الأولويات بالنسبة للاتفاق العام .

ان الرأسمالية تواجه الآن أسمى اختبار يتناول أبعادها الاقتصادية والسياسية ثلاثين عاما أو أكثر فعند الحرب الأخيرة استفادت البلاد المتقدمة من استمرار النمو الاقتصادى ولو لم يتم بالاستواء . وعلى كل حال فاعتبارا من العقد السابع فصاعدا حدث ابطاء مطرد في التنمية وازدياد في الضغوط التضخمية . وأسفر هذا كله عن بطالة واسعة النطاق . والأسباب التى أوجدت هذا الموقف معقدة ، وكانت موضع اختلافات حامية . ولن نناقشها هنا ، ولكن يجدر بنا ملاحظة أنه يبدو من المؤكد أنه كانت أمام الرأسمالية بعد الحرب ثلاث فرص على الأقل هى الآن أقل شأنا ، ولا يحتمل أن تتكرر . على الأقل بمثل الدرجة التى بلغت من قبل . هذه الفرص هى ، الدفعة التى اتاحتها للانتاج العاجلة الى اعادة تزويدها بالمعدات بعد الدمار الذى حدث في زمن الحرب ، والقدرة على التوسع في القطاع الرينى الكبير في أوروبا وتطويره (وهو الذى كان وما يزال قائما منذ ثلاثين سنة خلت) ، والفرص الموجودة أمام استغلال الأيدي العاملة الرخيصة والموارد في العالم الثالث .

ولكن ما الدور الذي قامت به الدولة في فترة التراكم الرأسمالي الناجمة هذه ؟ تتضمن الكتابات الماركسية الحديثة بعضا من أكثر المحاولات شمولاً في سبيل الاجابة على هذا السؤال . وبوجه خاص قدم جيمس أوكتور تحليلاً للاتفاق الحكومي وأزمته الحالية . وهو تحليل كان له تأثير واسع النطاق . وإن كان موضع الكثير من النقد . وأوكتور متأثر بنظريات باران وسوزي في رأس المال الاحتكاري . لقد أوحى بأن الاتفاق الحكومي « غير الانتاجي » وغيره من ضروب الاتفاق قد شهد توسعا كبيرا في فترة ما بعد الحرب . وإن هذا كان هو الأساس الذي قامت عليه الزيادة في النشاط والنمو الاقتصادي . وفي الوقت نفسه كان هناك انقسام تزداد حدته بين رأس المال الاحتكاري الواسع النطاق والمتعدد الجنسيات والحديث وبين القطاع التنافسي القديم والأضعف . وراحت الدولة بصورة متزايدة تشكل سياساتها على النحو الذي يناسب متطلبات هذا القطاع المتسلط . وأخذ المنظرون من أمثال باران وسوزي وأوكتور بما دعاه بكفانس حديثاً بنظريات « الصلة المحكمة » في تدخل الدولة . هؤلاء يقوم جوهر فكرتهم على أن العمل الذي تقوم به الدولة يمكن أن نرى . بصورة لاثير المشكلات والجدل الى حد كبير . أنه يخدم المصالح المباشرة لمتطلبات رأس المال الاحتكاري الاقتصادية . ومثل هذه الفكرة أخذ بها الحزب الشيوعي الفرنسي عند ما طلع بنظرته التي تذهب الى أن رأسمالية الدولة الاحتكارية تشكل « مزيجاً بين جهاز الدولة والاحتكارات لتتمتع بمصالح الأخيرة » . وتدعو النظرية إلى تكوين « تحالف » تقدمي « مضاد للإحتكار » ويتكون من جميع تلك العناصر الاجتماعية المستعمدة من نطاق هذه المجموعة الحاكمة .

بالنسبة للذين يعتقدون أمثال هذه الأفكار تبنيت استراتيجية « إعادة الرسطة » بشكل مستقيم نوعاً من الإتحاد الذي يربط بين أزمة التراكم وطبيعة المجموعة الحاكمة . انها لاتنطوي الا على تحول في طبيعة تدخل الدولة نحو المزيد من المساعدة المباشرة والأساسية للصناعة لتمكينها من إعادة تأهيلها ومن زيادة انتاجيتها ومن ثم ربحيتها . ولكن اذا علمنا الحاجة الى الحد من الاتفاق الحكومي « غير الانتاجي » وتحرير الموارد الخاصة للاستثمار أيضاً . فلا بد أن يتأثر اتفاق حكومي أقل ضرورة . ومن هنا تأتي التخفيضات في الموارد التي تتجه نحو الاسكان والتعليم والصحة الخ .. وفرض رقابة أشد عليها .

وتبين نظرة سريعة أن التفسيرات التي من هنا القبيل تنطوي على قدر كبير من مظهر الاقتناع . ففي المملكة المتحدة مثلاً جعلت الحكومة من الواضح جداً عندما تم في عام ١٩٧٦ اجراء تخفيضات كبرى في الاتفاق العام أن الاتفاق لأغراض الصناعة والمعمالة (ولأمن الاجتماعي وهو دالة طبيعية للبطالة الشاملة) سوف يزيد بشكل كبير حتى عام ١٩٨٠ على الأقل . وإن الاتفاق على الاسكان والصحة والتعليم الخ . سوف يقل . وهذه السياسة تميل الى تأكيد التطورات المفصلة التي وقعت منذ ذلك الحين . فبرغم اجراء عمليات عدول ثانوية جداً عن التخفيضات في الخدمات الاجتماعية قاومت حكومة العمال الضغوط التي كانت تستهدف قلب هذه السياسة . واختارت محاولة توسيع النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيضات في الضرائب لصالح الأفراد والمشروعات . وعن طريق تقديم المعونة الحكومية المباشرة الى الصناعة .

ولكن اذا بدت نظرية « الصلة المحكمة » مقنعة لدى النظرة الأولى فإن اختيار النظرية البسيطة نوعاً من العلاقة بين الدولة والنظام الاقتصادي . وهي النظرية التي أخذ بها المنظرون الذين سلف ذكرهم لا يمكن أن يستند في النهاية الى الدليل الذي يوفره عرض ذو طابع عام للتطورات الحديثة . ذلك أننا اذا تتبعنا هذا حتى نهايته القصوى نرى أن كل ما يقدمه لنا لفو يؤكد أن الدولة الرأسمالية قائمة لتخدم الرأسمالية . وحتى بالنسبة للأغراض المتعلقة بالمحاجة مع الذين لا يعتقدون هذه الفكرة . وخل عنك

أغراض تطور النظرية التي يمكن استخدامها بطريقة مفيدة لفحص سياسات رسمية معينة ، فإن هذا يكاد يكون فيه مدعاة الى الرضا . إذ أنه يمكن إقامة الحجة على أن الجماعات القوية في داخل المجتمع والدولة تملك النية والرغبة في تركيز المونة التي تقدمها الدولة تركيزا مباشرا على عملية التراكم والرغبة في استبعاد الأشياء غير الضرورية (وهو ما يبدو أنه الحل على ما سبق ذكره) ، فيبقى أن نرى هل هذه هي النتيجة التي سوف تحقق من الناحية العملية في مجالات معينة من السياسة .

مثل هذه النتيجة تبدو موضع شك من وجهة نظر النظرية الماركسية ، لأنها تهبط بدور الدولة الى دور خادمة المصالح الاقتصادية للجماعة المسيطرة ، وتفعل الحقيقة التي ترى عادة أن للدولة دورا مزدوجا هو تشجيع تراكم رأس المال ودعم النظام الاجتماعي المبني على هذه العملية التي تمكنه من الاستمرار (أي المحافظة على الشرعية عن طريق الوسائل السياسية والأيدولوجية) . هذان الدوران كثيرا ما يتعارضان في الواقع العملي بحيث أن الاعتبار السياسي قد يغلب الاعتبار الاقتصادي بصورة كلية أو جزئية . في حالات معينة ، وأخص من هذا أنه يتجاهل حقيقة كون الدولة لا يمكن أن تتدخل الا في داخل قيود معينة تنشأ مثلا من الطبيعة المركبة التي تتميز بها المجتمعات القائمة على الأساس الطبقي على النحو الذي توجد به فعلا ، أي أنها مكونة من فئات طبقية ذات مصالح خاصة متباينة لا يمكن تجاهلها كلية إذا أريد أن لا يقع صراع واضطراب شديدان ، اقتصاديا أو سياسيا . وعلى العموم فالنقطة المهمة التي يراد ابدائها هي أن مثل هذا التحليل الوظيفي الجامد ذا الطابع الاقتصادي للعلاقة بين الدولة وتراكم رأس المال يتصل بطريقة غير سليمة بنظرية عن المجتمع تؤكد أهمية العوامل الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية وعن العمليات المتناقضة المبينة على الأساس الطبقي ، كما تتصل بنظرية عن الدولة تصورها « تدير » على نحو متفاوت فاعليته هذا الموقف المقد حتى يتسنى تحقيق الهدف المزدوج وهو التراكم وشرعيته ؛ ولقد أحسن بكفانس تلخيص بعض هذه الاعتراضات على نظريات « الصلة بالحكمة » فقال ،

الضعف الرئيسي في هذه الحجة أنها ترى أن الدولة عامل واحد ضخم له حرية التدخل بالأسلوب المناسب وبموارد كافية من المال والشرعية . وعلى نقض هذا أقول أن الدولة ليست هذا العامل ، ولكنها مقسمة تقسيما إقلييا الى وزارات ووكالات أخرى ، ومقسمة رأسيا الى مستويات مركزية ومحلية ، وهي ليست عاملا حرا قادرا على تلبية حاجات مصالح الاحتكارات ، وإنما عليها أن تعكس جميع القوى في الصراع الطبقي (أجزاء من رأس المال ، رأس المال والعمل) ، وليس تحت تصرفها موارد لا يلود عليها ، ولاتملك موارد غير محدودة من الشرعية .

إذا كان الأمر كذلك فإن اجراء بحث أكثر تفصيلا لسياسات معينة (حتى إذا أمكن ، في مستوى واحد من العمومية ، أن نراها تتدرج داخل مناهج استراتيجي شامل من قبيل إعادة رسمة الرأسالية) قد يكشف عن انحرافات جوهرية عن « المنطق » الذي قد يبدو أنه ينبثق من هذا الهدف . وهذا مهم ، لا لكي نحصل على فهم أفضل لجنود تكوين السياسة وتطورها فحسب ، ولكن لكي نتعرف على مجالات

ضعف محتمل في الاستراتيجية الشاملة ومجالات المشكلات والتناقضات التي يحتمل أن تنشأ في مجالات معينة من تدخل الدولة .

ومن المفيد أن نورد ، قبل أن نتناقص التغيرات الحديثة في سياسة الاسكان البريطانية ، بعض الاعتبارات الرئيسية التي يحتمل ، على الأقل من الناحية النظرية ، أن تعمل على تدخل الدولة . وبسبب ضيق مجال هذا المقال سوف نذكر هذه الاعتبارات دون أن نعمل على تبريرها ، فهي مستمدة من فكرة المجتمع الرأسمالي العامة .

١ - من المحتمل أن يهتم عدد من المجموعات الاجتماعية المتميزة نسبيا بطبيعة ونتيجة سياسات معينة ، وهذه تتضمن في حالة الاسكان الصناعة التي قد ترغب مثلا في الحد من تحويل الموارد الحكومية الى القطاع العام حتى يتسنى خفض الضرائب التي تفرض عليها أو للاستثمار المباشر في قطاعات أوفر « انتاجية » والبنائين وملاك الأراضي الذين قد يريدون أن يروا المال العام ينفق في اتجاهات تمكنهم من زيادة أرباحهم ، مثل الاستثمار في البنية التحتية بدلا من تأميم الأرض أو الاسكان العام ، ورأس المال السائب ليجد فرصا طيبة أيضا ، مثلا عن طريق تشجيع تملك المسكن وسكنها ، والمستأجرين الذين يقسمهم الاجبار حسب مركزهم الاقتصادي وقد يمارضون السياسات التي يبدو أنها تفصل الاسكان الذي تقيمه المجالس على سكنى البيت المملوك أو العكس والذين قد تكون مواقفهم بصدد هذه المسائل مبعث قلق رئيسي للسياسيين عندما يفكرون في اجراء تغييرات تتعلق بالسياسة .

٢ - من المحتمل أن يشتمل جهاز الدولة على أقسام يتعارض بعضها مع بعض . مثال ذلك أن الوزارات المعنية على الصعيد المركزي بالاستراتيجية الاقتصادية من قبيل وزارة الخزنة البريطانية يحتمل أن تكون لديها فكرة أدق عن الحاجة الى خفض الانفاق « غير الجوهرى » على خلاف الوزارات المسؤولة مباشرة عن المجالات التي يحتمل اجراء التخفيضات فيها . ففي المملكة المتحدة نجد أن الوزارة المعنية بالاسكان ، وهي وزارة البيئة ، يحتمل أن تكون أكثر إدراكا للصعاب السياسية والاقتصادية الناتجة من مثل هذه الحركة ، وأن تكون هدفا للضغوط من أجل المقاومة ، وهي ضغوط من جانب الجماعات المستهلكة والمنتجة للاسكان اذا كانت التغيرات المحددة يجرى التفكير فيها تمس مصالحها الفئوية الخاصة كذلك ينبغي أن لا نتغافل عن مجرد الرغبة من جانب الوزراء والموظفين في تقادي انكماش امبراطوريتهم

٣ - نظرا لأن الدولة « تمكس » الصراع الطبقي بالطريقة التي رسما معاملها العامة فمن غير المحتمل أن السياسات الحكومية تخدم بصورة واضحة مصالح عنصر أو آخر في هذا الصراع . يحتمل أن تكون السياسات متناقضة لأنها بالتصميم التقليدي « خل وسط » للتوفيق بين مصالح اقتصادية وسياسية متعارضة . ولكن هذه « الحلول الوسط » كثيرا ما لا توفر حلا يدعو للرضا للمشكلة المعنية لأن هذا قد يعنى اخضاع بعض هذه المصالح اخضاعا كاملا لصالح مصالح أخرى . وتترقب على هذه المشكلة نتيجتان هما ، استخدام الأيديولوجية « لتبرير » المقترحات المتعلقة بالسياسة ، وحقيقة أن أعمال الدولة كثيرا ما يظهر أنها لاتحل مشكلة الا لتخلق مشكلة أخرى وبذلك تسبب نشوء الحاجة الى مزيد من التدخل . ولهذا السبب الأخير فان تدخل الدولة كثيرا ما يحدث طبقا لخطة « معقولة » جرى التفكير فيها بهدوء وشاملة حتى يتسنى فض مشكلة محددة بشكل واضح ، وإنما يحدث بصفة جزئية استجابة لأزمة فعلية أو شكلية الوقوع وبطريقة تتسم بالتناقض .

٤ - وقد يكون لدى جهاز الدولة الهدف الأهم وهو تحقيق المزيد من الرقابة الفعالة على تنفيذ السياسة والاتفاق في مستوى محلي ومن المؤكد أن هذا يبدو اتجاها تاريخيا قويا في بلاد كثيرة حيث تسرب الضعف الى الاستقلال الذاتي للمحل في مجموعة كبيرة متنوعة من الخدمات منذ الحرب الأخيرة . والرقابة المركزية الفعالة لازمة اذا واصلت الدولة ادارة مجتمع يزداد تعقده باطراد وفيه يزداد تورطها بصفة خاصة كى تضمن أن تظل قادرة على أن تزيل أو تحتوى على امكانيات هدم الاستقرار .

٥ - ولقد وصف فرش الطريقة التي تظهر بها سياسات الدولة اذا علمنا أساسها الذي يصعب التنبؤ به وذكرنا معالمة الرئيسية ، باعتبارها عملية اختيار هيكل . ويضيف البحث الذي أجراه تفاصيل جديدة الى الخطوط الفاصلة العامة في هذه العملية وهي خطوط سلف ذكرها . فأولا سوف تكون الدولة في العادة أوفر اهتماما بمساندة النشاط الانتاجى بدلا من أن تقوم به بشكل مباشر . ليس القصد من هذا الغرض استبعاد التدخل المباشر في الإنتاج في حالات خاصة (مثل تأميم الصناعات الاساسية) ولكن أن يعكس الحدود المفروضة على دور الدولة في توزيع الفرص للانتاج الخاص والارباح الخاصة في اقتصاد رأسمالى . وثانياً يعنى التقيد أيضا بصفة ضمنية أن الموارد المتاحة للدولة محدودة من الناحية الهيكلية الى الحد الذى عنده تجد الحاجة الى الابقاء على التراكم من الضرائب (كان هذا في الحقيقة خطوة أساسية في الحجة التي تبرر خفض الانفاق العام على الاسكان والخدمات الاخرى في المملكة المتحدة حديثا) . وعلى ذلك فالواضح أن موارد الدولة سوف تختلف أيضا طبقا لستوى النشاط الاقتصادى .

وإذا بينا معالم ما يفترض أنها بعض المظاهر الرئيسية التي تتسم بها هذه الانتقائية الهيكلية فنبحث الآن في ايجاز ماهية ومقدمات عرض سياسة الاسكان البريطانية .

عرض عن سياسة الاسكان

ان القرار الذي اتخذته حكومة العمال بشأن إعادة النظر في عام ١٩٧٥ في سياسة الاسكان لم ينشأ من سبب واحد ، وبوجه خاص لم توح به أية استراتيجية عن « إعادة الرملة » . وإن كان هذا عاملا مهما كما سوف نرى .

لقد برزت سياسة الاسكان البريطانية بالتدريج على امتداد الستين ، إذ كانت ترسم حسب ضرورات العصر . فكلما زاد التعقد الممثل في تدخل الدولة سمعت الحكومات بصورة متزايدة الى وضع سياسات شاملة ومنسقة ، وإن بدا أن تحقيق هذه المثل الأعلى بعيد بسبب ثالها من سلطات وما عليها من واجبات متعارضة وجزئية وقدره الموارد المتاحة لها . وكان هذا الافتقار الى الترابط أشد وضوحا في حالة تمويل الاسكان حيث كان لكل حيازة ترتيبات مستقلة وكانت الاعانات توزع بطريقة « هوائية للغاية » على ما لاحظ الوزير المسئول عن بدء فكرة المراجعة وبعبارة موجزة تقول إن الإعانات التي قدمت للقطاعين الرئيسيين وهما الاسكان العام والمساكن التي يملكها أصحابها ، كانت بأثر رجعى من ناحية الدخول ، في حين أن قطاع المساكن المؤجرة وهو صغير ويتجه الى التناقص (وهو مهم إذ كان يضم نسبة عالية من أفقر الأسر وأجدها معاناة للحرمان) لم يحصل ان كان يحصل على شيء منها إلا على القليل من المعونة . لقد أخفقت النظم المتعاقبة لتقديم الاعانات في توزيع المعونة حيث كانت الحاجة إليها أشد العاجا ، وذلك بالنسبة للدخول أو مناطق الحرمان الجغرافية كما أن التضخم عمل في القطاع الماحل تقويض امكانيات نجح المشروعات الجنديدة ، وفعل هذا بسرعة

متزايدة باستمرار، وخاصة بسبب تصاعد التكلفة بالنسبة للمخازن، وثمرت نتيجة إضافية ترتبت على التضخم، وهي أن النسبة متزايدة باستمرار من الانفاق العام على الاسكان كانت تتخذ صورة اعانة شخصية، وأن نسبة تير في طريق التناقص كانت تذهب للاستثمار في المساكن الجديدة وادخال التحسينات على المساكن القائمة، إذ كان اجراء تخفيضات في حالة الأخيرة أسهل منه في الأولى. وفي الوقت نفسه كان هناك القلق العام بشأن آثار التضخم، وخاصة الآثار التي ترتبت على الرواج الذي شهدته المباني وأراضى البناء في أوائل العقد الثامن، وهي آثار لرتدت على تكلفة الحصول على الاسكان المعقول وتمثلت في وقوع بعض الضغط لاستخدام الاعانات بشكل مباشر لمساعدة الذين استمدهم هذه العملية كثيرا ما جرى التمييز عن عناصر القلق قبل عام ١٩٧٥، ولكن في تلك السنة كان واضحا بصورة متزايدة أن التخفيضات في الانفاق العام كانت توشك أن تتم (وقد وقعت فعلا في اثناء عملية مراجعة السياسة) . وعلى ذلك نجد أن المعلقين والاساسة ممن التزموا بسياسات تقدمية اعتبروا أن إعادة النظر هذه لازمة حتى يتسنى التأكد من أن الموارد التي كانت مازال متاحة كانت تستخدم بطريقة تتسم بالكفاءة وبروح تقدمية بدلا من طريقة ذات أثر رجعي. واقتصر أمر الآخرين على أنهم رأوا في هذه المراجعة لسياسة الاسكان فرصة لفرض سياسات تقلل من الدعم الحكومي للاسكان حتى يتسنى تنفيذ استراتيجيات من « إعادة الرسالة » ومن ثم كانت هناك مجموعتان مختلفتان على الأقل من الآراء تؤيد القرار بالسير قدما في عام ١٩٧٥ .

وإذا أطلنا النظرة إلى الأمور رأينا أن مراجعة السياسة بدأت من نقطة صار واضحا في النهاية أن ثمة موقفا سياسيا جديدا في الاسكان كان أخذا في الظهور ببطء (الحق أن نتيجة المراجعة نفسها تدل على حدث هام في هذا الصدد) . لو شئنا تقديم صورة موجزة لمختلف المصالح في الاسكان وهي مصالح كثيرا ما تكون متعارضة، ولملاقات هذه المصالح سياسة الاسكان، لاستفرقت هذه الخلاصة جزئا كبيرا جدا من هذا البحث وتضمنت « المقدمة » بعض الأمثلة الايضاحية. ولكن نتيجة التطور التاريخي لهذه العوامل في سياق تطور الاقتصاد البريطاني والنظام السياسي عبارة عن طائفة من الترتيبات لبناء المساكن تقوم إلى حد كبير على المشروع الخاص . هناك قدر كبير من تورط الدولة في التوزيع، عن طريق الاعانات (للاسكان العام والخاص)، وعن طريق الملكية والادارة. (الاسكان العام) . ان المصالح السياسية والاقتصادية التي تحدد التوسع في اقامة المساكن التي يشغلها أصحابها مصالح قوية لأسباب عدة منها مثلا الأرباح الإضافية التي تنساب من سيطرة القطاع الخاص. لا العام . على التوسع في اقامة الأحياء السكنية، وبسبب العمليات المجزية التي ينطوي عليها التعامل في المساكن الخاصة (سماسة العقارات، المعامين، الخ)، وبسبب ما يثار في مستوى أيديولوجي وسياسي عن القيم الشخصية والسياسية التي يدعون أنها كامنة في « ديموقراطية تقوم على تملك العقارات » . فضلا عن هذا فالتملك الفردي يتيح منافع حقيقية للمالك الذي يقيم في مسكنه، وتحررا نسبيا من تدخل البيروقراطية وامتلاك أصل من الأصول الرأسمالية، وللأخير أهمية جديدة في عصر يتسم بالتضخم السريع . ومن ثم فالسياسات التي تحدد تملك المسكن تلقى تأييدا قويا في صفوف قطاعات لا يستهان بها من الطبقة العاملة فضلا عن الطبقة الوسطى .

ولقد عظم هذا التأييد في سنوات ما بعد الحرب فبعد أن انتهت الحرب كان ٢٠ ٪ من السكان يقيمون في مساكن يستأجرونها ويملكها القطاع الخاص، و١٣ ٪ في المساكن التي يملكها القطاع العام، و٢٦ ٪ في مساكن يملكها أصحابها . وكان الكثيرون ما يزالون يعيشون في ظروف سكنية سيئة زادت الحرب سوءا . وحول هذه المشكلة دارت سياسة الاسكان . ووقفت حكومة العمال تدعو لفرض قيود شديدة

على الاسكان الذى يتولاه القطاع الخاص . وتركز على بناء أعداد كبيرة من المساكن تقيمها الدولة وتؤجرها للناس . وبينما كان المحافظون يسلمون بالحاجة إلى أحداث بعض التوسع في بناء المساكن على أيدي السلطات العامة ، كانوا بالطبع أكثر التزاما بالتوسع في سياسة تمليك المساكن بل باحياء المالك الخاص الذى يؤجر المنزل والغرف ، والحقيقة أنه بفضل سياسات حكومات المحافظين المتعاقبة في العقد السادس كانت المساكن التى يقيمها أصحابها لسكانهم تشكل الأغلبية (٥٢ ٪ في عام ١٩٧١ . وبالتدريج راح حزب العمال يقتنع بأن السكان الملاك جزء لا يستهان به من القاعدة السياسية التى يستند إليها ، وأصبح يزداد ميلا إلى هذا النوع من التملك ، في حين واصل تأييد سياسة الاسكان الحكومى (٣٦ ٪ من جميع البيوت في عام ١٩٧١) . وعلى العموم ففى العقد الثامن ، وبرغم الضعف الذى طرأ على أنصار حزب العمال للتقليديين (طبقة العمال اليدويين ، انصار قيام السلطات العامة ببناء المساكن) ، وظهر حاجة واضحة إلى كسب « أرض وسط » في السياسة أى الأرض التى كان يشغلها بصورة متزايدة ملاك البيوت التى يسكنون فيها ، فقد بدا أن الحجة التى تؤيد التقليل من التشديد على الاسكان العام راحت تمزقها الحاجة إلى إزالة الأحياء السكنية الحفيرة ، ورفع الأجور الحقيقية ، وتزايد النقد بصدد المستويات الدنيا للادارة والانشاء في القطاع العام (يقدم جزء هام من « عرض لسياسة الاسكان » ، لا نتناوله هنا ، مقترحات لمواجهة هذه المشكلات) .

هذه الاهتمامات والدوافع المتباينة كانت تعكسها المناقشات التى جرت علنا وفي داخل الحكومات وأوساط الخدمة المدنية خلال عملية المراجعة ، وبرغم الكثير مما يدعم هذه الحجج كان هناك تأييد له شأنه لموقفين متعارضين إلى حد كبير فقتبل كثير من دعاة الإصلاح فكرة حتمية اجراء تخفيضات في الانفاق العام ، ولكنهم كما سبق أن ذكرنا كانوا شديدي الرغبة في أن تخصص أية أموال تبقى لأشد المناطق والأشخاص حاجة ، وبوجه خاص في أن الاستثمار الذى يمكن أن يساعد الذين لا يتوافر لهم الاسكان اللائق لا يضىء به في سبيل إعانات شخصية تزداد بصورة مستمرة . ومن ثم كانوا يريدون أن يروا إعانات أكثر تصاعدا ، ولكننا أقل ، للملاك والمستأجرين من الهيئات العامة (وبعض المعونة للمؤجرين من أهل القطاع الخاص) ، ومزيدا من الرقابة الحكومية المركزية للتأكد من كفاءة استخدام الموارد وعدالته . وما يلفت النظر أن نلاحظ مدى ضيق هذه الفكرة اذ تتقبل الحاجة إلى اجراء تخفيضات في الانفاق (بل تبين في بعض الحالات الأولية للتطوير الصناعى) ووضع تأكيد كبير على اعادة التوزيع الأبقى بين الحيازات الرئيسية وفي داخلها ، بدلا من إثارة أسئلة أكثر تطرفا عن تسلط المشروع الخاص على بناء المساكن وتوزيعها ، مع ما ينطوى عليه هذا من تكاليف للملاك والمؤجرين من القطاعين العام والخاص على السواء ، أما الفكرة المضادة فكان يعتنقها كثيرون هم أكثر احتماما بشكل مباشر بمتطلبات التراكم الرأسمالى على أساس عرض ، ومن هؤلاء مثلا الكثير من المعلقين على الشؤون المالية وطائفة قوية في وزارة الخزنة . كانوا يشعرون أن الناس تدفع أقل مما يجب بالنسبة للاسكان . وأن الدولة تدفع أكثر مما يجب ، وأن الإعانات لجمهور الناس يجب أن تتخذ صورا جديدة ، أو على الأقل تخفض الى حد كبير جدا .

وعلى كل حال كانت هناك بالطبع مصالح اسكانية كبيرة جدا لا تريد أن ترى الأخذ بأى من هذه الأساليب . وبوجه خاص كان أصحاب السيطرة من رجال القطاع الخاص القائمين ببناء المساكن وتوزيعها (رجال صناعة البناء ، أصحاب الأراضي للمؤسسات المالية ، والمهنية ، الخ) يريدون أن يروا مزيدا من التشجيع لتملك المساكن ، وخفضا في الدعم الذى يقدم للاسكان العام ، والواقع أنهم كانوا على

استعداد لمنصرة التخفيضات والمزيد من « الكفاءة » في استخدام الموارد في القطاع العام وما يترتب على هذا من تحويل الطلب الى القطاع الذى تتحقق فيه معظم الأرباح .. وللأسباب التى سلف بيانها لم تعد هناك مجموعة راسخة الدائم تؤيد الاسكان العام ، وأصبح السياسيون أكثر اهتماما بشكل متزايد بأن لا يعملوا شيئا قد يفسر بأنه هجوم على الساكن الذى يملك مسكنه . ومن المؤكد أن إعادة ترتيب الاعانات بقصد اعطاء المزيد لأقتر الذين يدخلون في هذه الفئة على حساب من هم أفضل حالا في داخل القطاع ، كان الكثيرون يسرونها على هذا النحو .

وهكذا واجهت الدولة صراع مصالح كان يمكن أن ينظر اليه على أنه ينطوى على ضرورة اقتصادية تحتم خفض الدعم الذى يقدم الى الاسكان ، لولا الصعاب السياسية التى قد يشهدها هذا . واذ الأمر كذلك اختارت الدولة « حلا وسطا » يتمثل في مجموعة اصلاحات لم تمس الطريقة التى تعالج بها مسألة الذين يقيمون البيوت لسكنائهم . وهذا الاختيار قرار لم يكن مبنيا على الرغبة في تجنب الصراع السياسى فحسب ولكنه كان مبنيا أيضا على اقتناع أيديولوجى متزايد من جانب الكثيرين في حزب العمال بما فيهم الوزير الحالى ، وهو أن التملك نوع من الحياة أفضل وأقل تكلفة بالنسبة للمجتمع (ألقت الملاحق الفنية المرفقة بالعرض الذى قدمه الشك على هذا الفرض الأخير . ولكنها كانت موضع التجاهر) . وفي الوقت نفسه وضع مشروع على نطاق صغير جدا لمساعدة الذين يشتررون المسكن لأول مرة يراد به أن يدل دلالة واضحة على اهتمام الحكومة بمن هم أقل حظا وحالا ويرغبون في دخول القطاع . وسوف يقع الثقل الكامل للخفض في الانفاق العام على الاسكان العام حيث يزعمون أن الحاجة إلى الاستثمار الجديد هي الآن أقل بكثير في مناطق كثيرة . وبهذا سوف تركز الاعانات على المناطق التى تشتد فيها أزمة الاسكان ويجعل هذا في حيز الامكان وضع نظام جديد من الرقابة المركزية القوية قائم على خطط للاسكان ترسمها السلطات المحلية وتقوم السلطة المركزية بتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة . وبالإضافة الى هذا أصبح من المقرر بشكل واضح أن القطاع العام سوف يقوم بدور المكمل للقطاع الخاص ، فيتناول الأخير الأغلبية من الذين لا يريدون أو لا يقدرّون على الشراء في حين يعنى الأول بالأقلية منهم .

ومع كل حال فهذه الطائفة الجديدة من التنظيمات التى لا تعتبر استجابة « معقولة » لتوزيع الاعانات أكثر عدالة في داخل قطاع الاسكان ، أو حتى استجابة كاملة للطلب المنصب على « إعادة الرسلة » ، هذه الطائفة معروضة بطرق تحاول الإبقاء على الأسطورة الأيديولوجية المركزية التى تقول أن الدولة تعمل للصالح العام كأخصائى محايد في تشخيص المشكلات وكطبيب محايد يصف الحلول . وتشتمل الوثيقة التى تعرض فيها الحكومة نتائج المراجعة التى قامت بها على أمثلة كثيرة للطريقة التى يتحقق بها هذا ، ولن تقدم هنا إلا القليل من الأمثلة التى توضح الأمر . وهكذا يجرى تجاهل الأدلة التى تقدمها الدراسات الفنية . أو تستخدم بطريقة انتقائية . مثال هذا أن الجدول الذى تبين التوزيع الماضى للاعانات في كل من القطاعين الرئيسيين يجرى تجاهلها بقدر ما يتعلق الأمر بالمساكن المملوكة لأصحابها ، ولكنها تقدم جزءا من السبب الجوهرى الكامن وراء التغيرات المقترحة بالنسبة للقطاع العام . واستبعدت تماما بعض الاهتمامات الهامة . مثال هذا ، كما سبق تأكيدهم أن سيطرة الانتاج الخاص من أجل الربح في الاسكان هي جوهر أى تحليل أساسى للقطاع ، ولكن المسائل التى تتصل بالانتاج (وملكية الأرض) ليست مستبعدة فحسب من الوثيقة النهائية . ولكنها ليست موضع اعتبار القائمين بالمراجعة منذ البدء فيها .

وشمة ناحية رئيسة أغفلت ، هي انعدام أى تقويم لما للمقترحات التى يتضمنها العرض من تأثير على مسائل التكلفة الفردية والحصول على السكن ، وعلى مستوى مجموع الموارد العامة الذى يتطلبه هذا . فلو توافرت هذه لكان من المحتمل أن تبرز المعاملة التفضيلية التى يلقاها القطاعان الرئيسيان ، مع قليل من النمو المتوقع أو انتقائه ، في المساعدة التى تقدم للاسكان العام ، ومع درجة متزايدة باستمرار من الدعم غير المباشر للاسكان المملوك لأصحابه (عن طريق التخفيضات الضريبية ، وهى الوسيلة الرئيسية للاعانة في المملكة المتحدة) .

إن مصطلحات من قبيل « المرونة » و« الحرية » و« الاختيار » وكلها يمكن أن تحمل معانى مختلفة حتى ... تستخدم بطرق تبعث على الاقناع . وبهذا فأسلوب الرقابة المركزية الجديد على الاستثمارات في الاسكان التى تقوم بها السلطات المحلية هو أسلوب ذو حدين . أنه يحرم السلطات المحلية من أنواع معينة من الجمود تنسم بها الرقابة المركزية المفصلة ، ولكنه أيضا يفرض رقابة مركزية استراتيجية أقوى وأسرع تنفيذاً ومفعولاً . وتؤكد الوثيقة التى تتضمن « العرض » حرية النظام الجديد ومرونته بزعم أنه سوف يجعل في الامكان اجراء توزيع لتمويل الاسكان يكون أقرب إلى المعقول ، ويتششى مع الحاجات التى يتم تحديدها على المستوى المحلي ، ويحول دون وضع التأكيد على العرجة المتزايدة من الرقابة (وهى في الحقيقة رقابة سلبية ، أى أنها قوة للتقليل مما تفعل الهيئات المحلية وليست قوة تجبرها على أن تفعل ما هو أكثر من هذا إن كانت هناك حاجات جدية لم يتم تلبيتها في المناطق التى لا تريد أن تتناولها بالبحث والتلبية) . وشمة كلمات مثل « اختيار » أثيرة الآن في لغة سياسة الاسكان ، تنسج لمعان كثيرة تساعد إلى حد كبير على طمس ما يجرى اقتراحه حقاً . ومن ثم يهدف « العرض » إلى ايجاد نظام للاسكان يساعد « الاختيار » ، ولكن هذا يطبق كلية تقريباً لزيادة المساكن التى يشغلها مالكوها ، وفي هذا النظام يلعب الاسكان العام الدور التكميلي الذى ذكرناه آنفاً . مع كل حال يمكن اقامة الحجة على أن الاختيار الأصح بالنسبة للفرد قد يكون نظاماً سمح له بالتنقل بين التملك والاستئجار في مراحل مختلفة من دورة الحياة طبقاً للمنفعة التى توفرها كل حيازة في وقتها المناسب (مثال هذا الاستئجار في مرحلتى الشباب وكبر السن ، مع انتقاء المسؤولية الشخصية عن اعباء الملكية ، وسكنى الوحدات المملوكة لأصحابها في أواسط العمر وهى سنوات أكثر استقراراً) . وبدلاً من هذا يؤخذ اختيار نوع الاسكان على أنه فكرة ثابتة لا تتحرك ، مبنية على تقسيم واضح ودائم بدرجة طيبة ، بين الراغبين في أن يكونوا ملاكاً من جهة وأولئك الذين تضطربهم ظروفهم الشخصية إلى أن يصبحوا من المستأجرين من جهة أخرى ، وذلك برغم بلاغة الحجج التى تساق في حالة الأخيرين . بالطبع هذه السياسة تمكس التأييد لأسلوب تملك المساكن واختيار الكثيرين له ، ولكنه اختيار مقيد قائم على التنظيمات السياسية بل قائم على الأيديولوجية المحددة التى تؤيد استغلال الاسكان للكسب التجارى (ومن هذه التنظيمات تشجيع المساكن العامة ومستأجريها وتقديم الدعم لتوفير المساكن للتملك ، على أن هذه كلها هدف جدير بالحمد ، وهو ما جرى التعبير عنه في الخطاب السياسية والتعليقات في وسائل الاعلام وفي المجتمع بوجه عام) .

الخاتمة

إن المثل الذى يقدمه « عرض لسياسة الاسكان » الذى ناقشناه ، بصورة موجزة ، يعزز بقوة الاعتراضات النظرية على نظريات الغرض المقصود من « الصلة المحكمة » . وهى النظريات التى تتعلق

بالعلاقة بين السياسات الحكومية ومتطلبات التراكم الرأسمالي الاقتصادي . أو كما تعبر عنها حاجات القطاع الاحتكاري المتسلط . ووضح في الوقت نفسه أن استراتيجية « إعادة الرملة » لقيت قبولا واسعا من حيث المبدأ ومن الناحية العملية بصفة جزئية . وذلك من جانب دعاة الإصلاح والحكومة فضلا عن المصالح التي كانت تدعو لتطبيقها في ميدان سياسة الاسكان تطبيقا مباشرا بدرجة أكبر . ولكن رأينا كيف أن بعض ما اقترحه « مقدمة العرض » من مظاهر عملية الانتقاء الهيكلي راحت تحدث تغييرا جوهريا في نتيجة « العرض » تختلف عن تلك التي ربما كانت تنتج بها النظرية الوظيفية البحتة .

وهكذا تأثرت النتيجة التي انتهى إليها « العرض » تأثيرا كبيرا بفعل المصالح الاقتصادية للذين كانوا يقيمون المساكن ويستغلونها . ممن كان لهم تأثير سياسي قوى على التفكير الحكومى . وكانت التغييرات في اتجاه تقييد المونة الحكومية أشد وضوحا بكثير في القطاع العام حيث كانت المصالح الاقتصادية المعنية . وأصبحت أقل أهمية بكثير من الناحية السياسية . ولكن كانت الالتزامات في داخل الحكومة واضحة أيضا . وكانت وزارة الخزانة أكثر اقتناعا بالحجج المؤيدة لإجراء تخفيضات جزئية في المونة الحكومية . وكانت وزارة البيئة أشد حساسية بالنسبة للدرجات المتباينة من المعارضة السياسية التي يحتمل أن تثيرها المقترحات المختلفة . كذلك لوحظ الطابع الأيديولوجى في تقديم النتائج التي توصل إليها « العرض » . وذلك حتى يتسنى نقل صورة من الثبات والمفعولية . بمثل ما لوحظ انعدام أى بحث لمشكلات إقامة المساكن (أو في الحقيقة الأنشطة الأخرى التي تحقق الربح في حالة شراء وبيع الوحدات السكنية التابعة للقطاع الخاص) . وتقييد التمويل الحكومى واضح أيضا من شعور القلق الذى يعبر عنه « العرض » بالنسبة للتزايد السريع في تكلفة الإعانات الحكومية في ظل ظروف التضخم الذى شهدته السنوات الحديثة (وهذه حجة تستخدم بالطبع ضد تأميم أجزاء جديدة من قطاع الاسكان) . كذلك فإن ازدياد الضغط على التمويل الحكومى . عندما تتعرض ربحية القطاع الخاص للتهديد . كامن على ما رأينا في الكثير من توقيت ومضمون « العرض » . والاهتمام بالمحافظة على الاستقرار والرقابة يتمثل في القبضة الجديدة التي حققتها الحكومة المركزية على الأنشطة التي تقوم بها السلطات المحلية في مجال الاسكان .

وأولحت « مقدمة العرض » أيضا بأن الدولة كثيرا ما كانت تتدخل بشكل جزئى استجابة لازمة فعلية أو لزمة توشك أن تقع (وبطريقة تميل بحكم قيامها ؟ على أساس « الحل الوسط » إلى إثارة مزيد من المشكلات . أو في الحقيقة تميل إلى عودة المشكلات التي كانت قائمة في البداية) . ولقد رأينا كيف أن مراجعة السياسة هي في الحقيقة مثل هذا « الحل الوسط » . وكيف أنها لم تنشأ إلا بصفة جزئية بسبب حاجة إلى تجاوز أسلوب التدرج في معالجة المشكلات (وهذه الحاجة نفسها هي بالطبع وليدة تدخلات سابقة . جزئية ومتعارضة) . وأيضا بسبب الأزمة الاقتصادية التي كانت وشيكة الوقوع ووقعت بالفعل في أثناء القيام بعملية مراجعة السياسة . ولكن أية مشكلات جديدة يحتمل أن تنشأ ؟ لقد نوقش عدد من الامكانيات . فأوحى البعض مثلا بأن القطاع الخاص سوف يكون عاجزا عن توفير الائتمان الكافى لتوسيع نطاق تملك المساكن بالطريقة التي كانت مقدرة . وتسلم الحكومة نفسها بأنه سوف يتمين استخدام موارد جديدة للتمويل ويحتاج البعض الآخر بأنه لو حدث هذا فسوف يعمد الاسكان قهرا إلى سحب الأموال من الصناعة فيسوء الى الاستراتيجية الاقتصادية الرئيسية . وهو تقديم المونة إلى الصناعة . وبين آخرون أن الاعانات المباشرة وغير المباشرة للاسكان لن تقل بل يمكن أن تشهد زيادة كبيرة . وهذا

راجع إلى أن المعونة غير المباشرة التي تقدم لقطاع تملك المساكن ، عن طريق النظام الضريبي ، تكلف الدولة ما يعادل على الأقل المعونة التي تقدم للقطاع العام أو تزيد عليها . فإذا كان الأمر كذلك فالحتمل أن تقلل التغيرات في السياسة من المعونة التي تقدم لأقرباء المجتمع ، وأن تظل تقدم بعض المعونة إلى أغلبية الفئات الباقية ، وتقدم مساعدة بالغة لأغنى الفئات ، وفوق كل هذا تساعد على التوسع في توفير الاسكان من أجل الربح ، على حساب القطاع شبه المؤمم ، وعلاوة على هذا أن تدهور القطاع الأخير يبطئ الى قطاع متخلف على أساس التركيب الاجتماعي والاقتصادي ، وإلى اسكان من أجل الرفاهية على أساس الاعتقاد السياسي والشعبي ، يمكن أن يؤدي الى زيادة في المشكلات الاجتماعية توفر مصدرا متزايدا من مصادر القلق السياسي ، وتشكل عبئا اقتصاديا متزايدا على الدولة .

ومن جهة أخرى توحى الشواهد من مصادر أخرى بأن هناك قيودا شديدة على المدى الذي عنده يستطيع قطاع التملك أن يوفر بالفعل بديلا عن الاستئجار بالنسبة للكثيرين من أصحاب الدخل المنخفضة وفي أسوأ ظروف الاسكان . وخاصة عندما تعوم الشكوك حول امكان القطاع الخاص توفير التمويل اللازم ، وعندما تواصل اثمان البيوت الارتفاع تمشيا مع متوسط الدخل ، ولا يقصد بها دخول أقل الناس أجرا . ولقد بدأت جماعات الضغط والمحللون في قطاع الاسكان يلقون الشك على زعم الحكومة أن الحاجة الملحة إلى الاسكان متركزة الآن في مناطق قليلة نسبيا ، وهم يبينون أيضا أن حاجات جديدة رئيسية بدأت تنشأ ومن غير المحتمل اشباعها دون تدخل كبير الشأن من جانب الدولة ، ومن الأمثلة على هذا الأمر اشتداد الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في تحسين البيوت وإدخال الإصلاحات عليها ، وخاصة في مباني القطاع الخاص المؤجرة ، أو في مناطق الاسكان الحكومي القديمة والمناطق التي يقيم فيها الذين يملكون مساكنهم ، ممن لا يملكون الموارد ولا القدرة الجسمية على اجراء الصيانة السليمة .

واضح أن توافر فهم أعمق وأنسب لطبيعة تدخل الدولة في السياسات الاجتماعية من قبيل الاسكان لن يأتي إلا من دراسات جديدة مفصلة تستند الى تجارب التاريخ عن مدى السياسات الكاملة فضلا عن هذا فالدراسات المقارنة يجب أن تضيف الكثير إلى تقويم واف للعوامل المشتركة بالنسبة للبلاد الرأسمالية المتقدمة ككل والعوامل التي هي نتيجة مظاهر محددة وتتملق بكل بلد على حدة ، ومثل هذه المعرفة مهمة من أجل تجنب أسطورة وضع الأشياء في غير مواضعها الصحيحة . ولكن يجب على الأقل أن يكون هذا المقال قد أوضح أن طبيعة تدخل الدولة لا يمكن أن تستمد فحسب من فروض عامة عن العلاقة بين الدولة وعملية التراكم في مرحلة معينة من تطورها . حتى لو كانت أمثاله هذه الفروض صحيحة بعض الشيء على الأقل ، وليس هذا هو الحال دائما .

منتدى مفتوح لروسو

والتصورات الأساسية لبناء علم الإنسان

« في سنة ١٩٧٨ يكون قد مر مائتا عام على وفاة جان جاك روسو » ..

وألها لسانة نعيد فيها تقييم أعماله وما كان له من أثر على ..

« الفلسفة السياسية ونظريات التربية ، لا يقل عنه أيضاً ما كان ..

« من مكانته رائداً ومبشراً بالرومانسية ولأفاق أخرى من الفكر » ..

« خاض فيها ، وإن قل ما عرف عنها » ..

« وفي هذا المقال يكشف لنا باحث روسي عما كان لتراث هذا ..

« الكاتب الذي عاش في سويسرا خلال القرن الثامن عشر » ..

من أثر باقي في الفكر الفرنسي المعاصر لعلم الإنسان » ..

الكاتب : م . ريكلين

المترجم : الدكتور حسين فوزي النجار

مستشار بوزارة التعليم سابقا . استاذ غير متفرغ بجامعة أسبوت . مشرف
على قسم الصحافة بكلية الآداب بسوهاج . عضو مجلس إدارة اتحاد الكتاب
ومقرر لجنة النشر . رئيس رابطة اساتذة العلوم الاجتماعية .

من الأعلام الذين قدمهم « كلود ليفي ستراوس » بداية من دوركيم وماركس وفرويد حتى
ساوسور يجب هنا ويثير دهشتنا أسم جان جاك روسو . وأن كان ما هنا روسو لا يتوافق في الوقت الحاضر
مع ما ذهب اليه ليفي ستراوس .

فمن ناحية نرى تأويلاً لاتجاه عالم مجدد من أصحاب الفكر الطريف المتميز يعضى إلى النقيض
مما يذهب اليه أى انسان فيقدم لنا أسفاراً عديدة عن نشأة الأساطير .

ومن ناحية أخرى نرى فيلسوفاً استهوته المشاعر الإنسانية فتبني فكرة العودة إلى الطبيعة ، وآثار
الريب في جنوى الفنون والعلوم وألف قصصاً تمور بأرق الأحاسيس .

ومن العسير أن نتوقع اتلاقاً بين هذين التقيضين .

ومع ذلك سأمضى في تحليل الموضوعات التي تناول فيها ليفي ستراوس ، روسو بصورة مباشرة .

ساعياً ما أمكن إلى التسلل في اصمق روسو محاولاً الكشف عن خفايا فكره واثني لأرى حقاً ، أنه ، لا

ليفى ستراوس ولا روسو يتوافق تماماً مع الصورة التي تقع في أذهاننا عن كل منهما لأول وهلة . فلم

يعرف القرن الثامن عشر علم السلالات البشرية (الاثنولوجيا) . ولم يكن كلود ليفي ستراوس قد ولد

بعد ، وإن كان هذا لا يقتضى منا أن نفترض أن الميدان الذي تحتله الاثنولوجيا في الوقت الحاضر كان

خالياً منذ مائتي عام ، أو مجرداً من أى اعتبار . ففى عصر الاستنارة كان الميدان حافلاً بالتصورات الربية

من قبيل « حالة الطبيعة » و « الهمجي » النبيل أو الشرس ، و « روبنسن كروزو » في عالمه المنفرد ، وما

إلى ذلك فإذا كان « ماركس » هو أول من كشف عن ذلك ، فإن أمثال هاته التصورات قد حفلت بالشروح

الواقعية المستفيضة . وجاءت كتابات المفكرين الفرنسيين في تلك الآونة مليئة بالأقوال العنيفة والحملات الضارية على مساوي الحضارة ، وكان لها دورها البارز في تهيتة الأفكار لثورة ١٧٨٩ .

فإذا لم يكن ميدان الأنتولوجيا شاغراً حينذاك ، فإن الأنتولوجيا كعلم لم يكن لها وجود ، وما من فيلسوف عرض لحالة الطبيعة . الا وكان فيما عرض به لها أو تصوره الا مستوحياً فكره الخاص عن المجتمع ومعرفته به . لا يختلف في ذلك مونتيكيو أو هوبز أو لوك أو حتى روسو نفسه ، وكثيراً ما كان هذا المزيج من تصورات المفكرين أستقراء تلقائياً لم يتسن لأى منهم أن يقيم لها قواعد بيّنة .. الا أن تفسيرات ليفي سترأوس تنبذ بمشكلة أخرى . فإذا لم يكن للأنتولوجيا وجود في عصر الأستنارة ، فبأي لسان يصح للأنتولوجي أن يبدأ مثل هذا الحوار مع روسو ؟ وكيف يتسنى لنا أن نغرب عن توافقنا مع الأثنين ؟ ..

وقد كتب منشئ علم الأنتروبولوجيا هذا في شيء من الأسهاب عن روسو ثلاث مرات ، أولها في « أحرزان الحياة الأستوائية » وثانيها في دراسته الموجزة عن « الطوطمية اليوم » والثالث مقالاً بعنوان « جان جاك روسو منشئ علم الإنسان » . وسأعرض لها جميعاً في مقالٍ هذا وفقاً لترتيب صدورهما ، وهو ما أراه متمشياً مع المنطق ، لا سيما وأن ما كتبه في المرتين الثانية والثالثة كان تنقيحاً لما كتبه أول مرة .

وسأبدأ بلمحة قصيرة عما جذب ليفي سترأوس إلى ما كتبه روسو ورأى فيه مدخلاً لرأيه هذا . فقد اتخذ قاعدة لتحليله ما وجدته من تباين في كل ما كتبه روسو بين الطبيعة والحضارة بداية من محاضراته في جامعة ديجون حتى كتابه « رؤى سائر وحيد » وقد ألف روسو للأوبرا ، كما كتب الرواية ، وكلف بعلم النبات ونظريات الموسيقى ، ووسمت معارفه عالم التربة والمسرح ، حتى فن البستنة وتزيين الحدائق للطبقة الأرستقراطية من الفرنسيين كان له فيها باع طويل ، وكان بما تميز به من مواهب عديدة موسوعياً أكثر من الموسوعيين . وإذا قيل أن مؤلفاً أتمت أصاله بالتناغم والاتساق فهو روسو ، تحلوه فكرة واحدة لا يعيد عنها ، حتى عرفته فرنسا جميعاً بأنه « رجل الطبيعة الصادق » ..

الا أن التناقض بين الطبيعة والحضارة وهو السمة التي تميزت بها فلسفة روسو لم تبق جامدة دون تغيير ، إذ أُنْعِثت خلال حياته أنماطاً عديدة بتعدد مؤلفاته ، تتفاوت وتتغير وفقاً لقانون يستشف من خلاله أن نظريته ليست قاطعة وأنها تقبض لما هو معروف . ففي محاضراته عن « نشأة التمايز بين الناس » (١٧٥٤) يحمل حملة شعواء على مفاصل الحضارة بالقياس لما يفتخره في « حالة الطبيعة » وفي « العقد الاجتماعي » (١٧٦٠) ، يقول أن حالة المجتمع ليست بالضرورة فاسدة ، وفي « أميل » (١٧٦٢) يضرب المثل بحياة بتربية إنسان طبيعي يعيش « حياة المجتمع » ومع ذلك تبقى فكرة التناقض بين الطبيعة والحضارة وهي الأطار الطبيعي الذي تنور فيه أفكار روسو ، وتستمر ولها السيادة على كل ما حفلت به أفكاره من تحوير .

وحيث يبقى تصوره للطبيعة محور تفكيره ، فإن فلسفته تدور على الأقل حول ثلاث معانٍ متباينة ، -

١ - معنى ثيولوجي (لاهوتي) فيما يراه من بساطة الطبيعة التي يراها من صنع الله وحده بالقياس إلى انحطاط ما يصنعه الإنسان ..

٢ - معنى بيولوجي (حيوي) يقوم على وصف « حالة الطبيعة » نفسها وصفاً مبهماً حيث نبت عنها تلك البساطة التي تقوم عليها حياة فطرية سليمة محدودة المطالب ، وتنتمي تماماً إلى عالم الحس . (الا أن هذا التصور للطبيعة لا يأنلف في الحالين ، وكل ما بينهما من تألف هو في بقائها بمنأى عن الحضارة) ..

٣ - معنى نفسي (سيكولوجي) يقوم على الاستبطان الذي يدفع بأعمق خوالج النفس إلى السطح ، والطبيعة كما نعيها على تلك الصورة لا تستطيع أن تنصف بقوى سحرية عن الحضارة ، فضلاً عن أنها ليست حالة تاريخية تنتمي إلى الماضي ، وبتمير روسو نفسه ، فإنها تغدو تحليلًا كاملاً لطبيعة الأشياء منها بداية للبحث عن منبتها الأصل ..

ولنقف قليلاً عند هذا التصور للطبيعة ، وهو ما نراه ضرورياً لفهم روسو وتحليل آراء ليفي ستراوس ..

يؤمن روسو بأن ظروف حياته ووحده التي طالت في غمار الطبيعة ، وإصراره على نبذ الأوضاع التي تحكم المجتمع (وهو ما يسميه ماركس اللياقة الأخلاقية) ، وحياته التي قامت على الفكر والتأمل ، كل هذا جميعاً قد وهبه تلك الفرصة الفريدة للفوضى في أعماق روحه ، ليكشف فاعلية العلاقات الاجتماعية من زيف ، فصاغ تجربته حلماً ليس له صريب ، في عبارة تركت أنمكاساتها العميقة على منشىء البناء الأنثروبولوجي (بناء علم الإنسان) ..

« فإذا أردت أن تعرف الناس - كما يقول روسو فيما كتبه عن أصل اللغة - فما عليك الا أن تتطلع قريباً من موطن قدميك فحسب . أما إذا أردت أن تعرف الإنسان فإذن عليك أن تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير لترى كيف تتباين طبيعة الأشياء عندما تكشف عنها » ..

ويرى ليفي ستراوس في هذا التباين بين الناس والإنسان ما يشير إلى التباين بين موضوع الأنثولوجيا وموضوع التاريخ ، وهو الحجر الأساسي في بناء الأنثروبولوجيا وفي هذا يبدأ التوافق بين روسو وليفي ستراوس ..

وتبدو « أحزان الحياة الأستوائية » أكثر ما كتبه ليفي ستراوس توافقاً مع روسو ، فهي إلى حد ما قصة رحلته إلى أصاقي البرازيل ولقائمه مع قاطنيتها من القبائل الأصلية ، وكم يبدو رائماً حين يصف حفلات البروروز وشموخ الكاديفيو وكبرياتهم ، ووداعة قبائل ناميكورا ، وكثيراً ما ذكر روسو في وصفه فهي حديثه عن ناميكورا ذلك الشعب الذي ينقرض وليس له تنظيم سياسي أو اجتماعي يقول :

« لقد ذهبت إلى أبعد مدى من هذه الأرض عسى أجد ما دعاه روسو » ..

« (التقدم الواهي في البدايات) .. فالتفت بمجتمع تدلى إلى أبسط » درجات التمييز ، فقد

تضامل مجتمع ناميكورا حتى أنني لم أر غير الناس » ..

وفي ختام كلماته عن ناميكورا تردده أصداة الفكرة العليا عند روسو وهي أن حالة المجتمع تجعل من المسير رؤية الإنسان كما هو ، وهي الفكرة التي اقتضاها ليفي ستراوس في مواجهة موركييم حين اتخذ من السلالات البشرية القديمة في أستراليا ميداناً لدراسته عن الأنماط الأولية للحياة الدنيئة إذ رأى أن دراسة نظامها الاجتماعي البسيط أمر حيوي لمن يهوى دراسة الأنماط المعقدة للأنظمة الاجتماعية ، وأن كان علينا درماً للخطأ أن نشير إلى أن تفكير روسو قد أثنى إلى ليفي ستراوس في صورة شوهاء بتأثير مدرسة موركييم ، وعلى غير ما قصد روسو نرى ليفي ستراوس قد وضع السطور الأولى في غير مكانه من

الطبيعة وانما وضعه في أدنى حالة من المجتمع وان كان علينا أن نسلم بأن حالة الطبيعة عند روسو كانت مسألة فرضية ، وذلك عندما كتب محاضراته عن نشأة التمايز (وكانت هذه الحالة الدنيا للمجتمع ، على وجه الدقة ، هي التي التقى بها ليفي ستراوس في ناميكوارا ..

أما ماركس فانه يتناول روسو في صورة مختلفة تماماً ، فلا يمرض له من خلال علم الأنثروبوجرافيا ، وانما يمرض له من خلال تطور أفكاره في ثورة ١٧٨٩ - ٩٣ ، وبعبارة أخرى يراها متسقة مع تاريخ فرنسا السياسي ، وهو ما يؤدي به إلى تقيض ما يعنيه روسو بحالة الطبيعة (ويدعو ماركس مذهب الطبيعة) ، ويستشهد على ذلك بقوله في العقد الاجتماعي ..

« وهنا يبدو المذهب الطبيعي صورة ، وصورة جمالية فحسب ، في محاولة للأقتداء روبنسن كروزو في كل صغيرة أو كبيرة ، وليست في الحقيقة سوى أحاسيس سابق بالمجتمع البرجوازي المدني ، وقد أخذ يسفر عن نفسه ابان القرن السادس عشر وما وافى القرن الثامن عشر حتى بلغ غاية اكتماله ، ففي مثل هذا المجتمع من التنافس الحر تتمزق العرى ، بين الفرد وصلاته الطبيعية الخ وهي التي صاغت منه في عصور التاريخ المتقدمة تركيباً أنسانياً محدد الملامح بين القسمات » ..

ويختلف منهج الرجلين ، ليفي ستراوس وماركس ، كل منهما عن الآخر ، فبينما يمضي ليفي ستراوس محتثاً بمنهج دوركهم ، مؤمناً بأن أبسط حالة قادرة على تفسير أصعب الحالات وأكثرها تعقيداً ، نرى ماركس ، على غرار هيجل يذهب إلى التقيض من ذلك فيرى أن ما هو بسيط لا يمكن أدراكه الا من خلال ما هو معقد أو صير ، وبعبارة أخرى نرى تشريح الانسان يتحسنا أن نعرف تشريح القردة ..

ولكن دعنا نعود إلى تحليل ليفي ستراوس في (أحزان الحياة الاستوائية » .. فأنها بقيت تدور حول التناقض الأصيل بين الطبيعة والحضارة ..

« ولم يترو روسو في الضبط الذي تردى فيه ديندرو حين مجد الإنسان الطبيعي ، ورأى فيه المثل الأعلى ، وليس هناك من بأس في الخلط بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع فانه ليملم أن حالة المجتمع ما هي الا بعض ما فطر عليه الإنسان وإن نبئت بالشر ، وسواء كان الشر بعينه مما فطر عليه المجتمع أم لا ، فان علينا أن نتبين الأصول الثابتة للمجتمع الأنساني قبل أن نتبين هذه الشرور وتلك المساويء » ..

وقد تثير هذه الفقرة العديد من الاعتراضات ، ففي المقام الأول نرى روسو قد أحرز عشرات الصفحات في محاضراته عن نشأة التمايز ، في وصف حالة افتراضية للطبيعة ، مدعياً أن الناس في مثل تلك الحالة يعيشون في عزلة ، ولكن ليفي ستراوس حين يجمل فكرة روسو عن روبنسن كروزو فانه يعبرها من الطابع التاريخي للقرن الثامن عشر ويضفي عليها طابع العدالة ، فاذا مضى يسوق البرهان على أن حالة المجتمع ما هي الا شر لابد منه وقد فطر عليه الانسان ، فانه في الواقع يحرف تفكير روسو ، إذ أن روسو لم يدل بأجابه معددة عما اذا كان الشر مما فطر عليه المجتمع حقاً ، ففي المحاضرات يتبنى فكرة أن حالة المجتمع شر لا نجاه منه الا بالمودة الى الطبيعة ، ولكنه يغير من اتجاهه هذا في المقدم الاجتماعي وفي اميل فليست حالة المجتمع شراً مطلقاً ، إذ أن التعليم السوي والأذعان للمقد الاجتماعي مما يسمح للطبيعة بالتوغل في قلب المجتمع ، وقد تغير موقفه من الطبيعة تغيراً جديراً منذ قدم محاضراته إلى جامعة ديجون حتى كتابة المقدم الاجتماعي وأن لم تكن الى الحد الذي يحمله على القول بأن حالة المجتمع مما فطر عليه الانسان ، فقد كان روسو متفائلاً الى حد بعيد ، وكان مثلاً أصيلاً لمصر الأستارة ، وما من قول أكثر سداً من هذا القول ..

ويتمثل تفسير ليفي ستراوس في العبارة الأخيرة من الفقرة التي نقلتها عنه وهي ، « أن الأصول الثابتة للمجتمع الأنساني ، تبدو في ثورة العصر النيوليثي التي تقوم أصولها النظرية على فكرة بدائية » ١٠ . ففي هذه الثورة عدا الجنس البشري وهو يمتلك كل ما تقوم عليه حياته ، وعندما حول ليفي ستراوس فكرة روسو عن حالة الطبيعة .. إلى الفكرة التي قامت عليها ثورة العصر النيوليثي ، فقد أقحم عليها بذلك تغييراً كبيراً فبدلاً من التناقض بين الطبيعة وحالة المجتمع نرى التناقض بين ما هو بسيط وما هو معقد في الحياة الاجتماعية أو بين المجتمعات الوانبة والمجتمعات الغائرة ..

فاذا حاولنا أن نصل إلى نتائج محددة فإن علينا أن نبدأ بتفسير ليفي ستراوس لروسو في « أحزان الحياة الاستوائية » إذ نراه يقيم فكرته عليه أقاماً ، فحيث تقوم فكرة روسو على التباين بين الطبيعة والحضارة ، وهي فكرة أساسية لديه ، كما هي أساسية على نفس القدر في البناء الأنثروبولوجي ، تبقى المشكلة كما هي ، ولكن على صورة أخرى ، وعلينا أن ندرك أنذاك تأثير فكرة دوركيم عن الطبيعة الأصلية للعلاقات الاجتماعية على ليفي ستراوس ، فما هو طبيعي يبدو دائماً لدى ليفي ستراوس وكأنه تحول يتم من خلال ما هو اجتماعي وكأنه عنصر من عناصره ، ويفند فكر روسو الجديد كما يصوره ليفي ستراوس وكأنه فكر مغلف ، أو بعبارة أخرى كما يبدو لنا أخيراً فكراً ارتفع (إلى السماكين ، أو نفذ بجوهره تحمله قوى سحرية إلى المعرفة الأنثوجرافية الجديدة ، ويصبح التباين بين الطبيعة والحضارة عند روسو سلسلة ارتفعت إلى أعلى عليين ..

ومن المثير أن تقطع بأن فكرة ليفي ستراوس عن روسو فكرة سطحية ، إذ أنها على العكس عميقة الجذور ، ففي « أحزان الحياة الاستوائية » وفي الحوار (محادثات جورج شارلوتير) وفي « الجنس والتاريخ » وما سوى ذلك من أعماله نراه غارقاً في فكرة الجديد عن روسو ، كما أنه في أصراره على تفسيراته لا يكتفى بالتهويل للحوار مع روسو ، وإنما يرتفع في الإعجاب به إلى الذروة ، فيقول عنه في « أحزان الحياة الاستوائية » ..

« روسو أمانا ، روسو الأخ الذي كنا له في غاية الموقوق ، فإن كل صفحة من صفحات هذا الكتاب الذي نهدية إليه لا تفتي ذكره المظيمة من التقدير » ..

ويعود ليفي ستراوس إلى روسو في مقال آخر عنوانه ، « جان جاك روسو منشئ علم الانسان » كان تنقيحاً لمحاضراته التي ألقاها في نيوشاتل في ذكرى مرور مائتين وخمسين عاماً على مولده ، فيتحدث عما قدمه للأنثولوجيا في عبارته التالية ،

« لم ينتبأ روسو بعلم الأنثولوجيا فحسب ، وإنما هو الذي أنشأه ، فمن الناحية العملية قام بذلك فعلاً عندما كتب « محاضرات عن أصول التمايز بين الناس » يثير فيها موضوع العلاقة بين الطبيعة والحضارة ، وهو ما يمكن أن ننده المقال الأول في الأنثولوجيا عامة ، كما قام بذلك أيضاً من الناحية النظرية من خلال الوضوح والصفاء والدقة التي ميز بها بين دراسة الأنثولوجيا ودراسة التاريخ والأخلاق » ..

ولذلك فإن علينا أن نقرر أن روسو قد سبق كلا من مورجان وتاييلور بأكثر من مائة عام في وضع علم الأنثولوجيا ..

وفضلاً عن ذلك ، فليس كل ما يمد له أنه وضع الأساس لمعلم جديد على وشك أن يولد فحسب ، وإنما كان له من شخصيته وأخلاقه ومزاجه ما مكن الأنثولوجي من التعرف عليه وعلى ما تعنيه تجربته ..

« فإذا اشتغلنا أن نلقى الأضواء على تجربته ، فإن مزاجه وتاريخه ، وما صادفه في حياته ليست هي وحدها التقنية بأن تحدد مكانته في عالم الأثنولوجيا » إلا أن يزوغ الأثنولوجيا كعلم في القرن الثامن عشر نشيء ، وأما أن تكون هناك تجربة لاثنولوجى حديث خلال تلك الفترة نشيء آخر ، ففى القرن الثامن عشر لم يكن هناك ما يعرف بالأثنولوجيا ، وما كان لها أن تعرف ، فإن العمليات الفكرية للعلم لا تند عن قوى سحرية في عقل الانسان مهما كان الهامه أو ذكاؤه ، ولكنها تقتضى وجود عدد من الحالات الاجتماعية والفنية وغيرها ، وأن كان هذا لا يضمن أن الحالات التى حمل عليها روسو ليست لها جذور مشتركة مع تلك التى عاناها منشئ البناء الأثنولوجى أو غيره من الأثنولوجيين بعد ذلك بقرنين من الزمان ، فلا بد وأن يكون هناك ما يشتركون فيه مما ..

وقد حاول روسو خلال القرن الثامن عشر أن يبدع نهجاً متبايناً من المعرفة على طريقته ، فالى كونه موسيقاراً ولفوياً ومن علماء النبات ، وإن لديه على الأقل معرفة فطيرة بصد من العلوم الأخرى ، فقد كان يرى نفسه « ابن الطبيعة » أو بمباراة أخرى « وحشياً » فحث الناس على أن يعيشوا طوعاً لمشارعهم الكامنة ، وحاول - وأن بدا ذلك مستحيلاً - أن يبدأ بنفسه ، ولم يتسن له أن يعيش حياته مع الطبيعة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى ، ورأى نفسه وهو الموسيقار واللفوى وعالم النبات يفوص رغماً عنه في حوار داخلى عاق كل رؤيا مباشرة ، وكانت النتيجة أنه مر بكثير من النفاض التى قدر لعالم الأثنوجرافيا المتخصص أن يمر بها من بعد ، وأكثر من هذا أنه ترك لنا وصفاً مسهباً لكل تلك النفاض .. مثل ذلك أنه ظل طوال حياته وهو يصمم باريس بكل تقيصة أخلاقية ، بينما راح يمجّد جنيف ويضفى عليها كل الفضائل الأسبرطية ..

وماذا كان بعد ذلك ؟

لقد أصبح الرجل الفخوض بلقب « مواطن جنيف » مديناً لباريس بشهرته ككاتب أليس من النفاض أن الكاتب الذى أعلى من شأن الفضائل قد وجد التقدير من بؤرة الفساد الأخلاقى ؟ وفضلاً عن ذلك فإن الطبقة الارستقراطية وليست البورجوازية هي التى أقبلت بكل شغف على « هلويز الجديدة » وأحتفت بأويراه « متنبىء القرية » -

وإذا تركنا ماركس ندلى بآرائنا عن تناقضات روسو في ذلك ، فقد رأى أن حياة الطبيعة التى دعانا اليها روسو ، لنجر في سبيلها كل حياة ناعمة ، ما هي الا عودة الى « حالة الطبيعة » التى ساء فهمها ، ومن الحق أن نقول أن الفرد الذى تنغم عراه بالطبيعة وهو ما صوره روسو غارقاً في الطبيعة ، ويعيش حالة الطبيعة ، ليس في الواقع الا المحصلة النهائية للرأسمالية ، وبمباراة أخرى ما هي الا ظاهرة تجرى على عكس ما يدور في عقل روسو تماماً ، لذا بوجه ماركس اللوم الى روسو لأنه لا يضع مثله على الطريق السوى ، ولكنه يلتقى به بعيداً الى الماضى وإلى ما وراء تخوم الحضارة ..

أما لىي ستراوس فعلى النقيض من ماركس في رأيه عن روسو ، وأن كان كلاهما من أرباب الفكر الذين شغلهم هذا التناقض ، فبينما يرى روسو نفسه « رجل الطبيعة » الذى حملته الضرورة على أن يعيش حياة المجتمع ، فإن لىي ستراوس يرى نفسه هبة « الذكاء الفيوليتى » مما حال بينه وبين التكيف مع القوومات الفكرية التى أفرزها المجتمع الحديث ، وإن أدت به الى أن يكون أحد رجال الأثنوجرافيا ، وهذا التناقض الأساسى هو أصل كل تناقض آخر ..

ولنرجع الى ما كتبه لىي ستراوس لنرى أن فكرته تطرد على الوجه التالى ،

« إذا كان من اليسير أن نصدق - وهو ما حاولت المحاضرات أن تبرزه - أن بزوع مجتمع يحمل في جنوره تلك التحولات الثلاثة التي تمرى الى الانسان وحده ، وأن كان بدايياً ، وهى ، التحول من الطبيعة الى الحضارة ومن الشعور الى المعرفة ، ومن الحيوانية الى الإنسانية . فإن البداية سمات معينة أن لم تكن سجايا حقيقية ولكن كلا منها تقضى الآخر . فإن تكون بدايياً ومتحضراً ، أو عاطفياً ومتمعلاً ، أو حيوانياً وإنسانياً في وقت واحد لقدرة اذا أتيج لها أن تكون واعية فانها قادرة على أن تغير من نفسها من صورة إلى أخرى » ..

وهذه القدرة التي عكف روسو على التنويه بها ، هى قدرة آسية فهى صنو التواصل مع الغير ممن ليسوا من الأقرباء أو الرفاق أو الأصدقاء ، فهذا الغير انسان ما ، وما من مخلوق على الإطلاق الا هو كذلك بشرط أن يكون حياً ..

وعلى عكس ديكرت ، يمشى ليفى سترلوس فيقول ، ان روسو يأبى أن يؤمن بحقيقة « الأنا » لديه ولكنه ينجح في التعرف على الآخرين . فقد انتهت به عبقريته الى آفاق ليس لذاتية الانسان فيها دور حاسم ، فالوئسقى واللغويات ، وعلم النبات كلها ميادين لا تحكمها قوى واعية يتم فيها التغيير من الذات الى الغير وهو ما يعده من ضرورات الخلق والأبداع ..

وحتى يؤكد ليفى سترلوس في بحثه أن روسو هو منشئ علم الأنثولوجيا ، فإنه يقتبس العبارة الآتية من « محاضرات حول أصل التمايز » ..

« من الميسر أن أعقل أن عصراً يغير الناس فيه بالمعرفة ، ثم لا أجد شخصين يمشى أحدهما ستة آلاف فرنك وآخر بعشر سنوات من عمره في رحلة حول العالم لا لدراسة الأحجار والنباتات كما هى العادة ، ولكن لدراسة الناس والطبائع » ..

الا أن هذه العبارة التي أتخذ منها روسو برهاناً على ما ذهب اليه من أن روسو هو منشئ علم الأنثولوجيا لا تحمل في الحقيقة إلا تقيض ما ذهب اليه ، لأن نشأة العلم الجديد لا بد وأن يقوم على وجود رجلين اثنين نسب اليهما روسو الحلول المثالية لمشكلات القرن الثامن عشر المديدة (على المستوى الفكرى بالطبع وليس على المستوى العلمى) ..

وتم ختام ليفى سترلوس لمقاله هذا عن بادرة للتفاؤل عرفت منذ كتب « أجزان الحياة الأسوائية » فنحن - وأعنى المجتمع الرأسمالى - ندمر « المتوحشين » كما ندمر « فيهم » بوجه عام ، وبسقوة تفوق ما كانت عليه أيام روسو ، ويرد ليفى سترلوس تلك القسوة الى خرافة بحث الكبرياء المطلق للطبيعة الإنسانية ، وأن كنت ما زلت أرى أن السبب أنما يتصل اتصالاً عميقاً بطبيعة المجتمع ذاتها التي غرق فيها كل من روسو وليفى سترلوس ..

فاذا أفترضنا أن روسو كان قادراً على إنشاء علم ، على وشك أن يولد ، فإنه بالتالى ، كما يبدو ، لم يواجه أى صعوبة في أن يجد الحل لمشكلة من هذا القبيل وأن لم تتضح معالمها في أيامه . ففى كتابه « الطوطمية اليوم » يضيف ليفى سترلوس المحاولات الفاشلة التي قام بها كبار الأنثولوجيين في القرن العشرين ، بما فيهم « فالينوئسكى » و « الكين » في حل مشكلة الطوطمية ، ليتضح لنا فجأة ما قع فيه « راد كليف - براون » و « بيرجسون » و « روسو » من حيرة ..

فالطريقة التي كتبت بها تلك الفقرة السديدة ، تجعلنا نسترجع ما اقتبسناه من قبل ، وأن بقيت صورة أخرى مجالاً للحوار ..

وعلى وجه الأجمال ، فإن إنجازات روسو الكبرى هي كما يلي ،
« فملي غرار » راد كليف - براون » و « بيرجسون » عرف « روسو » الانسان من خلال التكوين « المحدد » لعالم الحيوان والنبات كصورة للمليات الأولى التي تتفق مع الطبيعة المنطقية للأشياء ، وهو ما يمكن أن نعدّه مصدرًا للتباين الاجتماعي الذي يتسنى لنا ممارسته إذا ما عرفناه » ..
ولم يكن هذا وحده كل ما كان لروسو من جهد لحل مشكلة الطوطمية . وكانت البداية ، حين اقتحم - وفقاً للتعبير الحديث - عالم الأنثروبولوجيا ، وقال بالتحول عن الطبيعة الى الحضارة ، وفي تفسيره لهذا التحول ، لم يلجأ ، كما فعل بيرجسون الى استجلاء الفطرة ، وهي بعض قانون الطبيعة ، ولجأ الى استجلاء النمو السكاني ، كعامل طبيعي ، وأن كان لا يعمل بصورة مباشرة . إذ أنه قبل أي عامل آخر يحمل الناس على تنوع أنماط حياتهم ليكونوا أكثر قدرة على البقاء في بيئات متنوعة ، ومن أجل هذا التنوع والتعدد ، كان عليهم أن يمروا بهذا التحول الاجتماعي والتقني ليكونوا موضوعاً وأساساً لفكر الإنسان ..

وقد مر هذا التناقض بين الطبيعة والحضارة في كل ما كتب روسو بما يستحق التنويه به من تغير . فبكثير من اليسر أنتقل الى ما بين الشعور والعقل وما بين التأثير والتعقل من تضاد فالتحول من الحيوانية الى الإنسانية ومن التأثير الى التعقل . ومن الطبيعة الى الحضارة . هي جميعاً وجه لعملة واحدة .. إذن فما هي تلك القدرة التي تمكن الانسان من اجتياز تلك العقبات النيمة التي لا تقهر من الناحية البيولوجية ؟ ..

إنه التعاطف ، الذي دلنا عليه ليفي ستراوس فيما كتبه عن جان جاك روسو .. منشئ علم الإنسان . هذا التعاطف الذي يمكن ذات الإنسان من الأتلاف بغيرها . كما يمكن الإنسان من معرفة مملكة الحيوان والنبات ، وهذا الذي اكتشفه روسو ما هو الا الأوليات الضرورية لحل مشكلة الطوطمية . « فالإنسان في بداوته أنما يحاكي جنسه في ممارسة خبراته (وهو ما يتدرج على الحيوان كما يقول روسو) ومن ثم يكتسب القدرة على التمييز في ذاته كما يميز بين الآخرين - بمعنى أنه يتخذ من تميز الأنواع سبيلاً لمعرفة التباين الاجتماعي » ..

ولهذا فإن ليفي ستراوس يرى فيما وصل اليه روسو شيئاً بما وصل اليه ، فالطوطمية ما هي الا تفاعل بين طريقتين للتمييز بين المعالم التي يبدو من خلالها أن التباين بين أنواع الحيوان والنبات يمكن أن يكون قاعدة للتباين الاجتماعي بين الجماعات ..
ويمضي ليفي ستراوس في شرح أفكار روسو عن أصل اللغة ، ومن تحليله لدراسة روسو للمراحل الثلاث التي يمر فيها تطور اللغة يصل الى النتائج التالية ،

روسو والتصورات الأساسية

« يسبق الاختزال التحليلي بمعناه الصحيح ، صياغة المصطلحات ، حين تمتزج وتستوعب بصورة دقيقة كل ما يقع في دائرة الحس ، وكل ما يثيره من انفعالات وليست المجازات اللغوية . عندما تضي على

دورها في الطوصمية نوعا من الأهمية ، الا زخرقة لغوية وإن كانت من سماتها الأساسية ... فهي صورة أصيلة للأفكار المبجلة ..

ومن ثم ظفر روسو بفخر اكتشاف تباين آخر له أهميته البالغة في البناء التشربولوجي ، وهو التباين ما بين الرمز والجزاز . فحيث يوازن ليفي ستراوس بين الجزاز والصورة الأصلية للأفكار المبجلة ، فإنه لا يضع أى اعتبار للفكرة البدائية – *La Pensée Sauvage* في مفهومها العلمى الدقيق . ومع ذلك فإنه يحاول أن يقلل من تباينهما الأصل ، فضلا عن ذلك فإنه يضع التصنيف العلمى للفكرة البدائية وكأنه أكثر أهمية من المنهج العلمى كما هو معروف .

ويستطيع ليفي ستراوس أن يقصى روسو عن هذه الريادة إذا ما أخذ بالمفهوم العلمى على أوسع صورة . إذ أنه يبدو كما لو كان يعتقد أن روسو قد ألقى بأجابات شافية عن الاسئلة التى لم تكن قد سئلت من قبل .

فكيف تسنى له ذلك ؟

يعتقد ليفي ستراوس أن روسو قد استوحى باطنه بالاعتماد على تجربته الذاتية (إذ أنه في الفصل الذى كتبه عن بيرجسون وروسو ، بعنوان « الطوطمية من داخلها » يرى أن الاثنولوجيا قد اكتشفت ظاهرها من خلال تطورها التاريخي وبعبارة أخرى : إن موقف روسو السابق عليها يبدو كما لو كان أكثر خصوبة من حيث المنهج العلمى مما كان عليه المتأخرون (والمثل على ذلك تجريبية بواس ولفظية الكن) .

وأرائى متقبلا أن روسو قد ابتدع الحالات الفكرية التى أمكن عن طريقها حل العديد من المشكلات الاثنولوجية . وإن ما قام به قد يقود الباحث نحو الحلول ، ولكن هل نستطيع أن نسوى بين التنبيه لعمليات ذهنية معينة وبين الوصول الى المدركات العملية لملم ما ؟ فإذا عزونا الفضل لروسو في تبين هذه المشكلة الأخيرة ، ألا يكون من العبث أن يضفى على روسو هذه العداثة التى لا جدوى منها ؟ إذ أن الوصول الى المدرك العلمى يقتضى التوفيق بين العديد من العوامل الخارجية ، تقنية كانت أو اجتماعية أو غيرها .

ولا نمارى في أن روسو كان أكثر المفكرين الفرنسيين أصالة في القرن الثامن عشر . وكما اختلف الى حد كبير مع غيره من فلاسفة عصر الاستنارة . ولم يكن من قبيل المصادفة أن يثير كل من « ديدرو » و « جريم » و « هولباخ » المارك ضده ، حين أنكروا تقدمه الحاد لكل حالات المجتمع ، ولم يتقبلوا دعوته العنيدة للعودة الى نقاء الطبيعة ، وقد كان روسو في تقدمه عميقا ولكنه كان سلبيا الى حد بعيد ، فلم يحاول أن يوضح التصور الأساسى لفلسفته عن فكرة الطبيعة ، الا في حالتين ، وفي كلتيهما كان سلبيا في كل ما عبر به .

وحين مد ليفي ستراوس يده الحانية إلى روسو عبر قرنين من الزمان ، فقد طوع الصلات بينه وبين فلاسفة عصره وجعله يتحدث بلغة فردية لا تتوافق مع الحقيقة التاريخية ، وبعبارة أخرى أقحم ليفي ستراوس للمضلات التى واجهها والتي تأثر بها الى حد بعيد على تفسيره لروسو ، وحين نسب اليه أنه منشئ علم الاثروبولوجيا فقد بدأ وكأنه قد نبذ تاريخ الأفكار .

أما وقد تناولنا أهم ما كتبه ليفي ستراوس عن روسو ، فإن تأثير روسو لا يقف عند ذلك ، فقد كان تأثيره في تطوير فكرة البناء الاثروبولوجي أعظم مما عزاه اليه ليفي ستراوس بكثير ، ولم يكن

قاصرا - كما يرى « ديريدا » - على تطور مستوى « التماطف » بوصفه أساسا للتحول من « الذات » نحو « الغير » والاعتراف بأولوية « المجاز » وأصالته ، ولكنه كان أعمق من ذلك بكثير .

ويضيء ليفي ستراوس أهمية بالغة على الأصول العرقية ، ولا يقصر قائمته من المبرشرين بها على روسو وحده ، وإنما يضم إليه « ماركس » و« فرويد » و« دوركهايم » و« ساسور » ، ولا يقف في هذا عند حدود الكلمات ، فإذا كان لكل من هؤلاء للفكرين أثره البالغ في تقدم البناء الانثروبولوجي ، فإن روسو وحده هو الذي يتسم التماسك بين هؤلاء المبرشرين جميعا ، لا من حيث السبق الزمني فحسب ولكن من حيث تأثيره البالغ .

والمثل البارز على ذلك ، ما أثير من حديث حول الصلة بين الموسيقى والرسم ، وهو ما تناوله ليفي ستراوس في كتابه « بداية الأساطير » وهو ما أحب أن أقارن بينه وبين ما كتبه روسو في مقاله عن « أصل اللغة » بعنوان « خرافة التماثل بين اللون والصوت » وما كتبه أيضاً عن « النغم وأوليات الموسيقى » .

ففي مقاله هذا ، يقارن روسو بين الرسم والموسيقى بالنسبة للزمان والمكان ، والحي والجامد ، والمنفصل والتعاقب ، وهي سلسلة من التناقض قد تتضام فلا تمدو أن تكون غشاء ظاهريا للتباين بين الطبيعة والحضارة ، ففي كل حالة نرى بداية التناقض في الرسم أولا ثم في الموسيقى .

ومع ذلك لا يكف روسو عن ترديد أن النغم في الموسيقى أقدم وأسبق (أي أنه أقرب إلى الطبيعة) من اللحن ، كما أن النواج أقدم وأسبق من الترتم والغناء أسبق من الأوبرا ، وهو ما أدى به إلى معارضته « رامو » كما أدى به إلى التمييز للأوبرا الإيطالية ضد الموسيقى الفرنسية المعاصرة .

ولم يكن روسو على قدر من المعرفة الموسيقية كما كان « ديدرو » ربيب الصالونات الراقية . لذلك كانت مقارناته بين الموسيقى والرسم مقارنات عامة تركز على ما يمكن أن نسميه فيسولوجية اللون والصوت ، فانه يؤكد أن إدراك كل منهما يتم بصورة مختلفة تماما . فتأثير اللون يتم في أن واحد وبكل ماله من قوة ، بينما تتعاقب المؤثرات الصوتية واحدة وراء الأخرى . فالألوان كل منها قائم بذاته ، أما الأصوات فإن العلاقة فيما بينها متبادلة . وهكذا دواليك .

ويختلف اتجاه ليفي ستراوس عن روسو في أكثر ما يدور حول الموسيقى والرسم من تساؤلات ، فالألوان أكثر أهمية من الشكل عند ليفي ستراوس منها عند روسو مادام الرسم فنا يقوم على العلاقات المعبرة ، كما أن له تصوره الخاص فيما يتصل بالعلاقة بين النغم واللحن ، أو على حد تعبيره بين محور التعاقب ومحور التوافق الزمني . فالأداء الموسيقي ما هو إلا تعاقب موقوف يتحول إلى نغم متوافق الإيقاع ، وبعبارة أخرى الركوب إلى الوقت لمحو الوقت ، ولهذا كان لدراسة اللحن عنده أهميته الأولية البالغة .

إلا أن روسو كما يراه ليفي ستراوس أكثر ثباتا من تحليلات روسو الجزئية . ومن هذا كان تعدد ليفي ستراوس للاتجاهات الجديدة للفن المعاصر ، فانا غز بفكر روسو إلى أبعد من ذلك فانه يؤكد أن الموسيقى والرسم لا يتكافآن لأنهما قاما على قواعد متباينة ، فبينما يستخدم الرسم درجة معينة من الألوان الطبيعية ، فإن درجة الأصوات الموسيقية لها صورتها الحضارية منذ البداية ، طالما أن الطبيعة لا تمدنا بغير الضوضاء . ونتيجة لذلك كان الرسم صورة لاشياء صاغتها الطبيعة ، وبعبارة أخرى ، كان الرسم أسير المثال الذي صاغته الطبيعة بألوانها ، وكل ما يقوم به فعلا ما هو إلا صياغة للطبيعة من جديد على هدى الحضارة بالتوفيق فيما بين العلاقات القائمة .

أما الموسيقى فقد كانت صياغتها حضارية منذ البداية ، ولذلك فهي بعيدة عن أن تكون مثالا لشيء ما في الطبيعة ، ومع ذلك فإن المقام الثاني من سلم الأصوات يتضمن الاعتراف بما لها من خواص مادية طبيعية .

ولهذا أبرز ليفي ستراوس على أساس تميز الألوان في الطبيعة ووفقا للطابع النسبي للأصوات ، كما أن رؤيته للعلاقة بين الألوان من ناحية والأصوات من ناحية وفقا للمستوى الثاني من التحليل ، تقوم على اعتبار أنها وحدات متميزة ، فالن كذا يراه لا يقوم على مستوى واحد من التمييز وإنما يقوم على مستويين ، إلا أن هذين المستويين ، كما نرى ، ليسا على درجة واحدة من الاعتبار .

وهذا هو ما حمل ليفي ستراوس على تقده القاسي للموسيقى الصاخبة والرسم التجريدي ، وهما اتجاهان للتجديد في الفن يرفض كل منهما المستوى الأول من التمييز أو يقوم على الأقل بتحويله تحويرا جذريا ، فالموسيقى الصاخبة تحل الضوضاء (مواد طبيعية) محل الأصوات (مواد ثقافية) ، ثم تقيد نفسها بالمعطيات الطبيعية بصورة سافرة ، وهو ما يبدو مستحيلا ، لأن الخطوة الأولى للتمييز الموسيقي حضارية في أصولها ، أما الرسم التجريدي فإنه في محاولته للتحرر من الصورة ، ليقم بدلا عنها قاعدة حضارية ، يستحيل عليه ذلك لأن الخطوة الأولى للتمييز طبيعية .

ويقوم نقد ليفي ستراوس على افتراضين ، أولهما الحاجة إلى مستويين من التعبير حتى تتأكد وظيفية أى شكل من أشكال الفن ، طالما أن الفن إذا تحررنا الدقة ما هو إلا تجاوب بين مستويين ، وثانيهما هو استحالة التجاوب مع المستوى الأول ، الذى يتميز به كل شكل من أشكال الفن .

إلا أن موقف ليفي ستراوس من التجديد يوظف به إلى أبعد من ذلك ، ففي « بداية الأساطير » ينقد « الايقاع الموسيقي » فعلى العكس من الموسيقى الصاخبة يتحرر الايقاع الموسيقي من الصوت ، ويلجأ أحيانا إلى المستويات الفنية الرفيعة ، إلا أن مؤثراتها تبدو كما لو أنها تحاول أن تصل إلى أدنى مستوى من الصياغة يمكن أن يحقق سلما من الأصوات الموسيقية ، يحمل في ثناياه صفات الخصائص الفردية للنغم إلى أبعد مدى . الايقاع الموسيقي ينبذ المستوى الأول للتعبير ويحل مكانه المستوى الثانى فالمستوى الثالث ، وبعبارة أخرى ، ليست الحضارة هى التى تصوغ الطبيعة ، ولكن الحضارة العليا هى التى تصوغ ما دونها من حضارة وتتضام الطبيعة لصالح المستوى الحضارى الأول . ففي أعقاب عصر النواج وعصر الترانيم ، أدى الايقاع الموسيقي الى ظهور نشيد الانشاد (نغم الانغام) .

ومما يتشبه مع المنطق ، أن ينقد ليفي ستراوس تقليدية « بوليز » رائد الايقاع الموسيقي (وقد فسرت التقليدية على أنها تأكيد للنسبية في علاقة الانغام بعضها ببعض) واتخذ من فكرة القاعدة الطبيعية أساسا لنقده ، إلا أنه فضلا عن ذلك ، كان في حوار مع « بوليز » ، ودون قصد منه ، متفقا مع روسو حين حمل على « رامو » بسبب موضوعيته .

وقد حاول كل من روسو وليفي ستراوس حماية الطبيعة من دعاوى الحضارة الكثيفة ، إلا أن هذه الدعاوى قد اتخذت صورا مختلفة في الفاصل الموسيقي ، وعلى غرار روسو عندما انتصر للنغم على اللحن ، تمبر رؤيا ليفي ستراوس لروسو ، وفي موقف تاريخي مختلف ، عن الانتصار للترنيمية على ترنيمه الترنيمات .

ومن اليسير جريا-على ما قدمنا أن نلخص موقف ليثى ستراوس من الموضوع الذى نعرض له على الصورة التالية .

« لقد نذر روسو نفسه للدفاع عن الطبيعة ضد الحضارة ، أما ليثى ستراوس فقد نذر نفسه لحماية التناقض بين الطبيعة والحضارة ، حتى وأن بدأ هذا التناقض منكورا في عالم الموسيقى .
ونتيجة لذلك إذا كان ليثى ستراوس قد حور روسو في « أحزان الحياة الاستوائية » فإنه في « بداية الأساطير » قد زاد من قدره بل رفعه إلى أعلى عليين فلذا كانت الموسيقى والاسطورة والرسم غالبا ما تمتزج بالحضارة ، فإن الصورة الأخيرة لتحليل ليثى ستراوس تبقى شبيهة بما كان من روسو ، وإن اتخذت صورا كثيرا ماذوت .



مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

مركز مطبوعات اليونسكو
ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلدات الدولية بأفلام كتاب
مختصة وأستاذة داريست .
ويقيم أيضا لها ولقاءات مع العربية نخبة مختصة
من الأساتذة العرب ، تعنى إضافة إلى المكتبة العربية
سأهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من الاستفادة
التي في هذا العصر .

تتمدد وضمورا

مناير أرسلت إليه الأمور

یہ ایک / ماہور / اندلس / رفوفہ

لاریس / مونیخ / استنبول / و...

مجموعة من الحملات تصدرها هيئة اليونكو لقطاع
الدولية، وتصدر طبعاً العربية. بالاقبال مع الشعب القومية
اليونكو، ومهادنة الشعب القومية. العربية، ووزارة
الثقافة والإعلام جمهورية مصر العربية.

والثمن ٢٥ قرشا



Bibliotheca Alexandrina



0536426